

المحاضرة

مجلد قضائيه شهريه

نصدها نقابة المحامين

إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا
وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ
"قرآن كريم"

يناير ١٩٦٦
فبراير ١٩٦٦

السنة السادسة والأربعون

الخامس
والسادس
العددان

النشاط النقابي

حملة طائشة

نشرت مجلة روز اليوسف بعددها الصادر يوم ٣٠ من مايو ١٩٦٦ مقالا لمحورها السيد / عبد الله امام تضمن حملة طائشة على السيد الأستاذ مصطفى محمد البرادعي نقيب المحامين وعلى نقابة المحامين .

وقد بادر الأستاذ النقيب بتقديم بلاغ إلى السيد الأستاذ النائب العام ابتغاء التحقيق مع رئيس تحرير المجلة ومحرر المقال ، وأخطر مجلس النقابة بذلك بجلسته المعقودة يوم ٢ من يونيو ١٩٦٦ ، فقرر المجلس تأييد الإجراء الذي اتخذته الأستاذ النقيب ، واستنكار ما نشر بالمجلة المذكورة .

وهذا نص البلاغ الذي قدمه السيد الأستاذ النقيب :

السيد الأستاذ النائب العام :

يلتشف محمد عبد الله محمد المحامي لدى محكمة النقض ؛ بوصف كونه وكيلًا عن السيد النقيب الأستاذ مصطفى محمد البرادعي ؛ بتقديم الشكوى الآتية :

ضد

(١) الأستاذ أحمد حمروش رئيس تحرير مجلة روز اليوسف .

(٢) السيد / عبد الله امام المحرر بمجلة روز اليوسف .

في عدد المجلة المذكورة رقم ١٩٨١ ، الصادر بتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٦ الذي نشر ووزع على الجمهور في مدينة القاهرة وغيرها ، قام المشكو في حقهما بتأليف ونشر مقال في الصفحات ١٤ و ١٥ و ١٦ بعنوان : ماذا يحدث في النقابات المهنية — أزمة في نقابة

المحاميين - انقيب يخضع حذاه الأعضاء في داخل المجلس ، - ومع هذا المقال رسوم
كاريكاتورية لتأكيد معانيه .

وهذا المقال برسومه تمحض كله في الحملة على الشاكي ونقابة المحامين بعبارات كلها اقترأ
وسب وقذف ، بلغت حد اتهام الشاكي بانحلال الأخلاق وبالرجعية وعدم الولاء للدولة
ونظمها ومبادئها ، وبالعدوان على زملائه والكيد لهم ، وبإيهام مصالح المحامين إلى آخر
ما جاء في هذا المقال مما يشهد بسوء نية المشكو في حقهما .

ولما كان ذلك يوقعهما تحت طائلة العقاب عملاً بأواد ١٩٥ و ١٩٨ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ١/٣٠١
و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات .

فإنني أتقدم بهذه الشكوى ومعهما نسخة من العدد المذكور من المجلة المذكورة لتفضلوا
مشكورين الأمر بإجراء التحقيق والتصرف على موجهه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

١٩٦٦/٥/٢١

محمد عبد الله
المحامي
(إمضاء)

• • • •

وقد نشرت مجلة روز اليوسف بعدد ١٩٨٣ في ١٣ من يونيو ١٩٦٦
الكتاب التالي :

السيد الأستاذ رئيس التحرير لمجلة روز اليوسف .

تحية طيبة وبعد :

نشرت المجلة بعددها الصادر بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٦٦ مقالاً بعنوان « ماذا يحدث
في النقابات المهنية » تناول نقابة المحامين بأنها « مشغولة بالصراع الداخلي فيها ، وحمود
وقائع نسبها للنقيب ومحاسن النقابة هي في الصورة التي نشرت بها قد تحمل إلى بعض الأذهان

فهني بشريف مكانة النقابة والمحامين ودورهم في المجتمع الجديد ومنزلتهم ومنزلة نقابتهم التي لا يجدها منصف وكيف لا يكون الأمر كذلك ورسالة النقابة والمحامين هي رسالة الحق والعدالة وهي أكبر وأعلى وأسمى بكثير في جوهرها وتفصيلها وواجباتها والتزاماتها - من الاشتغال بأقاويل عن هذا أو ذاك وترديد تلك الأقاويل التي مهما يكن رأى - مرددها فهي لا تخرج عن كونها أصداً لخلافات جانبية تفصيلية عديدة القيمة قليلة الغور والقدر - لا يصح أن يلتفت إليها - وحسب الجادين العارفين لأقدارهم الواقفين إلى جانب واجباتهم الكبرى نحو وطنهم ومهنتهم - أن ينصرفوا إلى ما أخذوا أنفسهم به من التزام الحق والشجاعة والصدق والشرف - وما أجل أن يبذل المحامي الحق الشجاع الصادق الشريف - حياته أو ما بقي من حياته في خدمة وطنه ومهنته ولو كره له ذلك من تشغلهم أنفسهم عن كل ما يسمو عليها من واجب عظيم وحق أعظم ..

ثم كيف ننسى في تراب الأقاويل أن الوطن العربي كله قد كرمنا كلنا فجعل نقيب جمهوريتنا رئيساً لاتحاد المحامين العرب - فلم تعد مكانة نقيب المحامين ولا مكانة النقابة تراثاً خاصاً بنا - بل ملكاً لجميع العرب في سائر بلادهم - يشجبهم بطبيعة الحال ويؤلمهم ألا يحتاط في وصفها وأن يترخص في الحديث عنها ..

وأنا ومعنى الأنوف أطمئن الجميع على أن المحامين لم يتخلفوا قط عن أداء واجبهم وأنهم كما كانوا دائماً في كل بلد عربي هم طليعة الدفع الثوري بنفقون من أنفسهم بسخاء وكل يوم في سبيل أسى المعاني ويعملون دائماً جاهدين يقفون كل يوم في محراب العدالة كالعباد المتبتل ينادون الحق . والنقابة من خلفهم عمل الجاد الصامت في هدوء ومكون للتمكين للمحامين أن يحققوا تلك المعاني التي يؤمنون بها إيمانهم بالله .

لا زال المحامون بحمد الله وفضله كما وصفهم السيد الرئيس في مؤتمرهم السادس: مدفوعة الثقافة العربية والقادة للفئة المثقفة وطلبة الكفاح فيها، وهم في عملهم وبحكم مهنتهم يعملون من أجل الحصول على الحق الذي يسير منه كفاح الأمة العربية ..

كان الأجدر بالميد كاتب المقال ، هو لا ينبغي غير الخير بغير شك ، أن يذكر كل هذا ويذكر مؤتمرات المحامين العرب التي يعقدونها من أجل وحدة وطنهم ، والتي كان لي شرف المشاركة في خمسة منها يوم في تقيياً وبوصفي رئيساً لاتحاد المحامين العرب ، من بين ثمانية عقدت كان أولها سنة ١٩٤٤ .

كان الأجدر به أن يذكر ما تم بهذه المؤتمرات . وما كان لها من أثر بين أنام الأمة العربية ليذكر له المحامون هذا الفضل .. فضل المماونة والتقدير .

وكان أجدر به أيضاً وهو لا ينبغي غير الخير ، أن ينظر إلى المحاماة والنقابة من جانبهم المشرق بدلا من هذه النافذة الممتدة التي حاول أن يطل منها على ما قد يشيره البعض من مهارات وخلاقات يعلم الله مدى ما تحمله من صدق أو ضلال .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

مصطفى محمد البرادعي

نقيب المحامين

تقرير

مقدم من

السيد الأستاذ رافع بننا الموصى

عضو مجلس النقابة

بشأن

النظمات المقدمة من المحامين المتقاعدين عن قرار مجلس النقابة
بقصر زيادة المعاش على المحامين العاملين .

بيان :

بمجلس ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ أصدر مجلس النقابة قراراً برفع معاش التقاعد الكامل إلى خمسين جنبها بالنسبة للمحامين العاملين حالياً الذين يتقاعدون ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٦٦ وبالنسبة لورثة من يتوفى منهم ابتداء من ذلك التاريخ مع عرض هذا القرار على الجمعية العمومية للمحامين في اجتماعها القادم .

وعلى إثر نشر هذا القرار انتهالت نظمات الزملاء المتقاعدين على النقابة والانحداد الاشتراكي ووزارة العدل ومجلس الأمة مطالبين بالمساواة في المعاملة نزولاً على السوابق وعناية للزملاء الذين أفقدهم المرض أو العجز عن مواصلة العمل ، ومعاونة لعائلات من توفى من الزملاء من أرامل وأيتام جديرين بالرعاية . وقد أحيلت هذه الشكاوى والنظمات إلى لبعثها .

• • •

لاشك أن اعتبارات انساواة والعدالة ووجوب رعاية الزملاء المتقاعدين وعائلات المتوفين كلها اعتبارات كانت دائماً محل تقدير وعناية مجلس النقابة .

ولكن السبب الرئيسي أو الضرورة التي دعت لقصر زيادة المعاش على المحامين العاملين وورثة من يتوفى منهم — دون الزملاء المتقاعدين وورثة المتوفين — هو عجز صندوق المعاشات عن تحمل

تكاليف الزيادة بالنسبة للجميع ؛ تأسيسا على ما بدأ في مشروع ميزانية سنة ١٩٦٥ من زيادة مصروفات الصندوق على إيراداته بمبلغ ١٦٥٧٤ جنيه ، وعدم توقع تغطية الإيرادات الفعلية لهذا العجز ووجود فائض يكفي لتعميم زيادة المعاش على المحامين العاملين والمتقاعدين وورثة المتوفين جميعا .

لذلك كان لزاما علينا - وقد انقضت سنة ١٩٦٥ - أن نرجع للحساب الختامي لها لتبين حالة صندوق المعاشات على أساس الإيرادات والمصروفات الفعلية . وما إذا كانت هذه الحالة تسمح بإجابة الزملاء إلى ما يطلبون أم تحول دون ذلك .

ولحسن الحظ اتضح من الحساب الختامي لسنة ١٩٦٥ أن المتحصل خلال السنة من أتعاب المحاماة المحكوم بها بلغ ٥٣ مليا و ١٨٧٨٥٨٠ جنيها بزيادة قدرها خمسون ألف جنيه عن المتحصل في عام ١٩٦٤ و ٥٢٠ مليا و ٢٧٨٥٨٠ جنيها عن المقدّر لها في مشروع ميزانية سنة ١٩٦٥ .

كما اتضح أن المتحصل من دفعة المحاماة خلال سنة ١٩٦٥ بلغ ٣٠٠ مليا و ٨٤٣٠٥٠ جنيه بزيادة قدرها خمسة آلاف جنيه عن المتحصل في عام ١٩٦٤ و ٣٠٠ مليا و ٤٣٠٥٠ جنيه عن المقدّر لها في مشروع ميزانية سنة ١٩٦٥ .

وأخيراً وردت لل نقابة موافقة وزارة الخزانة على صرف مبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه قيمة إعانة الحكومة المتأخرة للنقابة عن خمس سنوات من ١٩٦٠/١٩٦١ إلى ١٩٦٤/١٩٦٥ بواقع ٩٠٠٠ جنيه سنويا وذلك بخلاف مبلغ ٢٧٠٠٠ جنيه إعانات متأخرة عن ثلاث سنوات سابقة أرسلت النقابة مطالبة بشأنها إلى الوزارة .

ومن ذلك يبين أن أتعاب المحاماة والدفعة المتحصلة زادت في سنة ١٩٦٥ عن المقدّر لها بمبلغ ٨٣٠ مليا و ٤٢١٦٣ جنيه وإضافة مبلغ ٩٠٠٠ جنيه قيمة إعانة الحكومة عن سنة ١٩٦٥ يكون المجموع ٨٣٠ مليا و ٥١١٦٣ جنيه .

وظاهر أن هذا المبلغ يغطي العجز الذي كان متوقعا في إيرادات الصندوق مع فائض يقرب من

٤٠٠٠٠ جنيه - وهو مبلغ يكفى حالياً لتعميم زيادة المعاش للمحامين العاملين والمتقاعدين وورثة المتوفين جميعاً .

وإذا وجد أى عجز فى ميزانية الصندوق فى أى سنة مستلمة فإنه يمكن مراجعته بزيادة حصة الصندوق فى رسوم القيد والاشتراكات من ٥٠٪ و ٤٠٪ على التوالى إلى ٦٠٪ أو ٧٠٪ وهو الإجراء الذى لجأ إليه مجلس النقابة عند تقرير زيادة معاش التقاعد من ٢٤ جنيهاً إلى ٤٠ جنيهاً شهرياً فى سنة ١٩٦٢ ثم عدل عنه بعد أن دعمت إيرادات الصندوق بأتعاب المحاماة المحكوم بها بالفانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ .

ولا شك أن تعميم زيادة المعاش يحقق المساواة بين المحامين ويتمنى مع الاتجاه الاشتراكى فى تشريع معاشات العاملين بالدولة ويتفق مع التقاليد التى سارت عليها النقابة فى الماضى .

لذلك اقترح تعديل قرار مجلس النقابة الصادر بحلته ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٥ وتعميم زيادة معاش التقاعد الكامل إلى خمسين جنيهاً شهرياً بالنسبة للمحامين العاملين والمتقاعدين وورثة المتوفين على أن تسرى الزيادة ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٦٦ مع عرض الاقتراح على الجمعية العمومية لإقراره طبقاً للمادة ١٠١ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .

تحريراً فى ١٤ من مارس ١٩٦٦

راغب حنا

المحامى

وعضو مجلس النقابة

تقرير تكميلي

مقدم من

السيد الاستاذ رافع مناحي

عضو مجلس النقابة

بشأن

النظامات المقدمة من المحامين المتقاعدين عن قرار مجلس النقابة

بقصر زيادة المعاش على المحامين العاملين

بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٦٦ قدمت تقريرا انتهيت فيه إلى اقتراح بتعميد قرار مجلس النقابة الصادر في ٢٣ من ديسمبر ١٩٦٥ وتعميم زيادة معاش التقاعد الكامل إلى خمسين جنيها شهريا بالنسبة للمحامين العاملين والمتقاعدين وورثة المتوفين على أن تسري الزيادة من أول يوليو سنة ١٩٦٦ مع عرض الاقتراح على الجمعية العمومية .

ولما عرض هذا التقرير على مجلس النقابة بجلسته ٢٤ مارس سنة ١٩٦٦ اعترض بعض الزملاء على اقتراح تعميم الزيادة على المحامين المتقاعدين وورثة المتوفين بحجة أن وزارة العدل أصدرت أخيراً منشورا بناء على فتوى قسم الرأي بمجلس الدولة — بأن أنساب المحاماة التي يحكمها لمصلحة المؤسسات والشركات التابعة لها لا تؤدي إلى صندوق معاشات المحامين وأن المحامين الذين يحضرون عن تلك الهيئات لا يؤدون دقة المحاماة . وقد رأى المجلس إحالة الموضوع إلى الأستاذ شكري ديمتري وكيل النقابة لدراسته وتقديم تقرير عنه .

وبجلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٦ قرر الأستاذ شكري ديمتري أنه يرى إرجاء زيادة المعاش للعام القادم حتى يتبين أثر منشور وزارة العمل حالف الذكر على حصة أتم . اب المحاماة والدمغة .

لذلك ولأن مشروع ميزانية عام ١٩٦٦ الذي كان معروضا بنفس الجلسة يبين منه أنه من المتوقع أن تزيد مصروفات صندوق المعاشات على إيراداته بمبلغ ٣٠٢٢٤ جنيها ولأن الحساب الختامي لسنة ١٩٦٥ لم يكن قد طبع ووزع على المجلس فقد قرر المجلس إحالة الموضوع مرة

أخرى لدراسته على ضوء الأرقام الواردة بالحساب الختامى لسنة ١٩٦٥ ومشروع ميزانية سنة ١٩٦٦ مع الاستعانة برأى السيد المحاسب وموظفى الحسابات وتأجيل الموضوع لجلسة ٢٨ أبريل ١٩٦٦ مع طبع الحساب الختامى وتوزيعه .

وتنفيذا لهذا القرار قمت ببحث الموضوع ودراسته من جميع نواحيه مع الاستعانة برأى الأستاذ عبد المقصود حمزة المحاسب والأستاذ محمد محمود مدير الحسابات وبتقريرى الخبير الاكتوارى المقدمين فى عام ١٩٥٥ و ١٩٥٧ .

والى مجلس النقابة نتيجة البحث والدراسة :

- ١ - بين من الحساب الختامى لسنة ١٩٦٥ أن إيرادات صندوق الماشات زادت عن مصروفاته بمبلغ ٢٩٢٨٢ جنيها بعد خصم الاحتياطي بواقع ٢٠٪ وقدره ٦٣٠٤٧ جنيها .
- ٢ - يبدو من مشروع ميزانية سنة ١٩٦٦ أن هناك عجزاً متوقفاً فى إيرادات الصندوق قدره ٣٠٢١٤ جنيها . وقد اتضح من مراجعة الأرقام أن هناك مغالاة فى توقع نقص أقداب المحاماة ودمغة الحضور . كما أن هناك مغالاة فى تقدير المصروفات - وفضلاً عن - هذا وذاك فإن واضح المشروع خطأ إذ حمل صندوق الماشات وحده مبلغ "مئتين ألف جنيه" الذى قرر المجلس اعتماده سنوياً فى ميزانية النقابة لدفع إعانة قومية قدرها ألف جنيه لكل من يصيبه عجز كامل من المحامين ولورثة من يتوفى منهم قبل بلوغه سن الخامسة والخمسين . ووجه الخطأ فى ذلك :

- ١ - أن قرار المجلس الصادر بجلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٦٦ نص على أن يعتمد المبلغ سنوياً (فى ميزانية النقابة) .

- ٢ - أن هذا النظام هو بديل للتأمين الجماعى الذى كان ممتداً له بمبلغ مائت فى سنة ١٩٦٥ وقد وزع المبلغ فى مشروع ميزانية عام ١٩٦٥ الذى أقره مجلس النقابة وأقرته الجمعية العمومية بين النقابة والصندوق بنسبة ٧٥٪ للنقابة و ٢٥٪ للصندوق .

- ٣ - أن التأمين الصحى ومصروفات المجان الفرعية والمرتببات والأجور ومصروفات اللجنة ومصروفات مقر النقابة والأثاث ومصاريف تسخير جنازات المحامين المتوفين وغيرها من المصروفات توزع ذاتها بنسبة ٧٥٪ للنقابة و ٢٥٪ للصندوق المعاشات .

ولهذا يتعين تعديل مشروع الميزانية في هذا الخصوص بتوزيع المبلغ المقرر لهذا الغرض سنوياً
بين النقابة وصندوق المعاشات بنسبة ٧٥٪ / ٢٥٪ على التوالي .

ولما كان هذا النظام لن يسرى إلا من تاريخ تصديق الجمعية العمومية فإنه يتعين بالنسبة لمشروع
ميزانية ١٩٦٦ وقد انقضى أكثر من ثلثها قبل انعقاد الجمعية العمومية الاكتفاء بإدراج ١٣٠٠٠
جنيه في مشروع الميزانية للغرض المذكور منها ٩٧٥٠ جنيهاً في ميزانية النقابة و ٢٢٥٠ جنيهاً في
ميزانية الصندوق .

٣ - تبين من الحساب الختامي لسنة ١٩٦٥ كذلك أن مبلغ ١٤٦٥٩ جنيهاً فوائده احتياطي
الصندوق قد ضم إلى احتياطي الصندوق . وهذا يخالف لنص المادة ٩٠ الفقرة ثاسعا من قانون
الحاماة والمادة المذكورة تنص على أن يكون رأس مال صندوق المعاشات من نصف رسوم القيد
وأربعين في المائة من الاشتراكات ورسوم الحاماة ورسوم طلبات تقدير الانعاب وما تساهم
به الحكومة سنوياً (وفوائده كل المتحصلات المتجمدة للنقابة) . . . وقد ضمت أخيراً أتعاب الحاماة
المحكوم بها بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٣ .

وبناء على هذا الص تظم لإيرادات صندوق المعاشات سنوياً جميع فوائده أموال النقابة
والصندوق - سواء أ كانت ودائع لمدة أم بالحساب الجاري أم استثمارات في سندات أو أسهم
ولم يستثن من ذلك إلا فوائده احتياطي الصندوق مع أن نص القانون عام وشامل لفوائده (كل
المتحصلات) . ومن ثم أقترح أن يضم سنوياً لإيرادات الصندوق المعاشات فوائده احتياطي
الصندوق تنفيذاً لنص القانون وإمكان الانتفاع به فيما يعود بالمصلحة على المحامين وأراملهم
وأيتامهم . لا سيما أن المبلغ الذي يضاف لاحتياطي الصندوق سنوياً بنسبة ٢٠٪ من إيراداته
هو مبلغ كبير بلغ في سنة ١٩٦٥ وحده ٦٢٩٤٧ جنيهاً وبلغ به احتياطي الصندوق أكثر من
نصف مليون جنيه ..

٤ - لاحظت من الاطلاع على الحساب الختامي لسنة ١٩٦٥ أن من أموال النقابة والصندوق :

جنيه -

٢٠٠٠٠ للنقابة وديعة ثابتة لمدة ثلاثة شهور بفائدة ٣٪ .

٢٠ ٠٠ للنقابة وديعة ثابتة لمدة ثمانية شهور بفائدة ٣١٪ .

جنيته

٧٠٠٠٠ احتياطي الصندوق وديعة لمدة سنة بفائدة ٤٪ .

١٧٠٩٧٢ حساب جار (النقابة) رقم ١/٤١٤ وحساب جار (الصندوق) رقم ٢/٤١٤ .

٢٣٥٩٩ حساب جار (احتياطي الصندوق) رقم ٣/٤١٤

٣١٠٥٧١ المجموع .

ولما كانت المبالغ المودعة بالحساب الجارى كبيرة ولا يدفع عنها البنك فائدة أكثر من ١٪ . وكان من رأى الخير الاكتواري ألا يبقى بالحساب الجارى أكثر من ١٪ من أموال الصندوق والنقابة ويستثمر الباقي للحصول على أكبر فائدة ممكنة ، وسبق أن أصدر المجلس قرارات بهذا المعنى في السنوات ١٩٥٨ و ١٩٦٠ و ١٩٦١ — وتنفيذاً لهذه السياسة استثمر أخيراً مبلغ ١٢٢٠٠٠ جنيه عدا المبالغ المذكورة في شهادات استثمار البنك الاهلى ذات القيمة المتزايدة لمدة عشر سنوات — وهو استثمار حسن يعطى أكبر فائدة غير أنه بمحددة للمدة المذكورة — فلذلك اقترح استثمار مبلغ مائتي ألف جنيه من مبلغ ٣١٠٥٧١ جنيهها في شهادات استثمار ذات العائد الجارى وهذه تدر فائدة ٥٪ وتصرف الفائدة كل ستة شهور ويمكن التصرف في السندات عند الحاجة في أى وقت ، ويمكن أن يبقى في الحسابات الجارية رقم ١/٤١٤ و ٢/٤١٤ مبلغ ١١٧٥٧١ جنيهها سائلاً لمواجهة مصروفات النقابة والصندوق بالإضافة إلى الإيرادات الجديدة .

وهذا الاستثمار تزيد الفوائد التي يحصل عليها الصندوق من ١٢٠٠٠ جنيه سنوياً إلى ١٨٠٠٠ جنيه وبإضافة فوائد احتياطي الصندوق البالغ قدرها ١٥٠٠٠ جنيه يكون المجموع ٢٣٠٠٠ جنيه بدلاً من ١٢٠٠٠ جنيه المدرج في مشروع الميزانية .

هـ — من التوصيات التي سبق أن أوصى بها الخبير الاكتواري منذ عشر سنوات ولم تنفذ وجوب ضغط مصروفات النقابة والصندوق .

وإذا كانت الحكومة قد أشارت بوجوب ضغط مصروفاتها إلى حد استعمال ظيف الخطاب عشر مرات فإنه يتعين على النقابة ضغط مصروفاتها . وعلى سبيل المثال يمكن توفير كميات كبيرة من الورق الذي يستهلك في عدد الصور التي تطبع أكثر من اللازم من جدول الأعمال ومحاضر الجلسات وغيرها وفي الحمد من استعمال ظروف الخطابات وخاصة الكبيرة لغرض ضرورة مع

استعمال هذه الظروف أكثر من مرة . وما يقال بشأن استهلاك الورق يقال بشأن جميع أوجه الصرف الأخرى التي لو أمكن ضغطها بما يوازي ١٠٪ فقط لأمكن توفير نحو أربعة آلاف جنيه سنوياً .

٦ — بلغت قيمة المعاشات التي صرفت في عام ١٩٦٥ مبلغ ١٦٤٧٢٥ جنيهها وقد أدرج في مشروع ميزانية سنة ١٩٦٦ للمعاشات مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه . ويقول الأستاذ محمد محمود في تقرير ذلك أنه راعى زيادة المعاش من ١٠ إلى ٥٠٪ جنيهها بالنسبة للمحامين العاملين . وهذه الزيادة في الواقع تكفي لمواجهة زيادة المعاش بالنسبة للمحامين العاملين والمتقاعدين وورثة المتوفين فهل تكفي موارد الصندوق لمواجهة هذه الزيادة ؟

الرد على هذا السؤال أنه في حالة الأخذ بالاقترحات المتقدمة تكفي الموارد لمواجهة الزيادة على البيان الآتي :

جنيه

١٥٠٠٠ حصة النقابة بواقع ٧٥٪ في مبلغ العشرين ألف جنيه المقرر اعتماده سنوياً لدفع الإعانة الفورية في حالة العجز والوفاة .

١٥٠٠٠ فوائد احتياطي الصندوق في السنة .

٥٠٠٠ زيادة الاستثمارات في السنة .

١٠٠٠ وفر في حصة الصندوق في المصروفات في حالة ضغطها بنسبة ١٠٪

٣٦٠٠٠ المجموع .

٧ — على أنه إذا لم تجد المساعي المبذولة لدى وزارة العدل للعدول عن رأيها فيما يتعلق بأنواع المحاماة المحكوم بها لصالح المؤسسات والشركات ودمغة المحاماة لحضور محامي هذه الهيئات — ولم يؤخذ بالمشروع الأول لقانون المحاماة الذي أعدته النقابة متضمناً النص على تسجيل أسماء محامي المؤسسات في جدول خاص وإخضاعهم لنظام القيد والتدريج ودفع رسوم القيد والاشتراكات ودمغة الحضور وبالتالي تكون أنواع المحاماة المحكوم بها لهذه الهيئات حقاً صندوق المعاشات — إذ لم يتم هذا أو ذاك قريباً فلا شك أن موارد الصندوق من أنواع

المحاما ودمغات الحضور ستقل بدلا من أن تزيد كما كان مقدراً لها . وإلى أن يعود الصندوق
المعاشات حته في أتعاب المحاماة ودمغات الحضور عن الهيئات المذكورة أرى أنه من الأحوط
أن تكون زيادة المعاش من . ٤ جنيه إلى ٥ جنيه فقط على أن تكون الزيادة عامة بالنسبة
للمحامين العاملين والمتقاعدين وورثة المتوفين تحقيقا للمساواة والمساواة ورعاية الزملاء
المتقاعدين وورثة المتوفين — وفقا لما هو مفصل بتقريرى السابق المؤرخ ١٤ من
مارس ١٩٦٦ .

ونعني هذه الزيادة لن يكلف الصندوق أكثر من عشرين ألف جنيه يتحملها الصندوق دون أى
مجزئة لا سيما إذا أقر المجلس الاقتراحات سالفة الذكر .

والله ولى التوفيق

راغب حنا

تحريراً في ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٦

المحامى

عضو مجلس النقابة

تقرير مقدم من

الدكتور جمال العطيني المحامي

مضو مجلس نقابة المحامين

بشأن مشروع قانون المحاماة

تنفيذاً لقرار مجلس النقابة بجلسته ٢١ من أبريل ١٩٦٦

أولاً : المبادئ التي تحكم تطوير قانون المحاماة

رسم الميثاق الطريق إلى تطوير النقابات المهنية حينما أشار إلى أن التنظيمات الشعبية وخصوصاً التنظيمات التعاونية والنقابية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال في التمكين للديموقراطية السليمة. وأن هذه التنظيمات لا بد أن تركز قوتها متقدمة في مبادئ العدل الوطني والديموقراطية ، وأن نمو الحركة النقابية معين لا ينضب للقيادات الواعية التي تلمس بأصابعها مباشرة أعصاب الجماهير وتشعر بقوة نهضها . (الباب الخامس - - عن الديمقراطية السليمة) .

وليس هناك ما يدل في سياق هذه العبارات وفي روح الميثاق على أنه قد قصد بهذه المعاني النقابات العمالية وحدها ، يؤكد ذلك أن الميثاق بعد أن أورد هذه المبادئ بشأن النقابات بصفة عامة ، عاد فخصص بالحديث نقابات العمال الزراعيين ونقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات .

ويبدو الاهتمام بدور النقابات المهنية واضحاً في المناقشات التي جرت في اللجنة التحضيرية لمؤتمر القوى الشعبية ، وقد أشاد السيد الرئيس صراحة خلال هذه المناقشات بجلسته ٢٧ من نوفمبر ١٩٦١ إلى وجوب النظر في التنظيمات النقابية ، كما أشار إلى أن النقابة يجب أن تمثل عملاً لا صاحب مهنة ، وأنه لا يجوز أن يحدث انقسام طبق في طبقة واحدة . كما ذكر أننا إذا نظرنا للنقابات المهنية وجدنا أنها يمكن أن تكون جمعيات طاملاً أن أي فرد يعمل بأجر فهو عامل . وأنه بهذا تنقضي على الرواسب التي تركتها لنا النظم الأجنبية .

وان كانت نقابة المحامين - هـ - أص ، لم ترف المتناقضات المادة التي عرقلها قابات أخرى مثل الزراعيين او المهندسين ، إذ أن جميع المقيمين إلى نقابة المحامين يتمتعون بحقوق متساوية - إلا أن هذه المتناقضات قد بدت في نطاق المهنة ذاتها حينما استحدث التطور الاجتماعي والاقتصادي إنشاء إدارات قانونية لمؤسسات القطاع العام ، إذ اضطرت رَأْم نقابة المحامين بشأنهم إلى حد أنه ابحه في فترة من الفترات إلى استبعاد هؤلاء من التنظيم النقابي كلية ، وإن كان الانحسار الذي بدا أخيراً هو استبقاؤهم ضمن هذا التنظيم .

وقد اختصت نقابة المحامين بالذات بقطر واة من الملاحظات في اللجنة التحضيرية المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، فقد ضرب الرئيس في جلسة ٢٧ من نوفمبر التي أشرنا اليها ، مثلاً بنقابة المحامين في عنايتها عند إعداد تشريعها بالدفاع عن مصالحها دون نظر إلى المصلحة العامة لمجموع الشعب . وقد أشار إلى ذلك بقوله بالنص :

« الحاجة التي لا تحتاج إلى محام لازم يعضى عليها محام لأن عندهم محامين قطعاً عايزين يشتغلوا كان فيه محامين في بحث هذه التشريعات (المقصود بهذه التشريعات قوانين المحاماة) لماذا يعملون هذه العملية ؟ لأنهم يبحثون عن مصالحهم . يقولون مثلاً لا يقدم أحد شيئاً إلا بمحام - حول هذا في نقابة المحامين وكانت العملية هي تشغيل عدد . المحامين وكنا قد استجبنا فعلاً لهذا لأنه كان أمامنا مشكلة . فهل هذا هو الصحيح ؟ هذا هـ أسيرين ، نصفه بالنسبة لمشكلة من المشاكل . ولكن هذا لا يمثل بأي حال الخط السليم الذي يجب أن نسير فيه . »

وقد عاد السيد الرئيس في نفس الجلسة فأشار إلى أن النقابات هي نقابات الطبقة العاملة أو نقابات العمال ، وأنه بعد هذا تكون هناك جمعيات . . وتساءل : وهل توجد في إنجلترا نقابة للمعلمين ؟ وأجاب على ذلك بأنه توجد جمعية ، ثم تساءل : وهل توجد في روسيا ؟ لا هنا ولا هنا هناك جمعيات . .

وفي جلسة ٣ من ديسمبر ١٩٩١ تناول السيد الرئيس في حديثه أمام اللجنة التحضيرية موضوعاً هاماً يتعلق بالنقابات المهنية بصفة عامة ونقابة المحامين بصفة خاصة وما يجب أن يتحقق من تكافؤ الفرص بين المواطنين ، فقال : « إن العدالة تستدعي ، إذا كان فيه عدالة ، أن تكون الفرص

متكافئة بأن توفر الدولة لهذا التزممة التي توفرها الآخر . يمكن ترك الحال كما ورثناه . فيذهب القادر إلى أحسن دكتور ومن لا يستطيع أن يدفع الفريته لا يذهب . القاد يكون قانلا ويحضر أحسن محام وربما يحصل على البراءة لأن محاميه ماهر والثاني ربما يكون مظلوما ولا يتمكن من الحصول على البراءة لأنه أحضر محاميا فاشلا .

كذلك جاء على لسان بعض المشتركين في المناقشة مثل الدكتور جابر جاد عبد الرحمن وهو عميد كلية الحقوق بجامعة القاهرة أن النقابات المهنية قد نشأت في المجتمع الرأسمالي وهي تدافع عن أرباب المهن . ولأننا إذا ما ملنا هذا المجتمع الذي يتراحم فيه الناس بالنكاب نجد أن شعاره تحقيق أكبر ربح ممكن . فالنقابة في المجتمع الرأسمالي تحاول أن تحقق لرجالها أكبر ربح . أما في المجتمع الاشتراكي فلا بد أن يتغير مفهوم النقابة . وإذا توصلنا يوما من الأيام إلى إذابة الفوارق بين الطبقات فسوف يكون الناس جميعا عمالا يديرين وظيفتين ؛ ويمكن على هذا الأساس أن نتصور نقابة عامة واحدة تظلم جميعا . (جلسة ٦ من ديسمبر ١٩٦١) .

وقد أبدت ملاحظات ممثلة من كل من الدكتور حسين خلاف والدكتور طعيمة الجرف في هذه الجلسة .

وقد تناول تقرير الميثاق موضوعات تنظيمية النقابية ورأى أن تشكيلها يجب أن يكون في إطار الاتحاد الاشتراكي ، وأنه قد أصبح على التنظيمات النقابية أن تطور نفسها في خدمة المجتمع وأن تكون سبيل الامتزاج الكامل بين أعضائها مما يجعلها طريقا مفتوحا لتحقيق تذويب الفوارق بين الطبقات ، كما يجب عليها أن تبذل مجهودا كبيرا في رفع المستوى المعيشي والفني للمنضمين اليها .

وبالإضافة إلى ما ورد في الميثاق وإلى ما جاء على لسان السيد الرئيس خلال مناقشات اللجنة التحضيرية ، متعلقا بنقابة المحامين ودورها في تنظيم مهنة المحاماة - فإن هناك مسائل أخرى أصيلة قد وردت في الميثاق ويجب أن يستندى بها في أي تنظيم جديد للمحاماة . ذلك أن الثورة الاقتصادية والاجتماعية التي أعلنت بداية التحول الاشتراكي عام ١٩٦١ قد غيرت المسلمات الاجتماعية تغييرا يجب أن ينعكس على تنظيم المهن ، وبالأخص على تنظيم مهنة المحاماة . فقد عني الميثاق بأن يؤكد أن العدل حق مقدس لكل مواطن وأنه لا يمكن أن يكون سلعة غالية وبعيدة المنال على المواطن وأنه لا بد أن يهل إلى كل فرد من غير موانع مادية أو تعقيدات إدارية ؛

كما أشار إلى أن القوانين لابد أن تعاد صياغتها لتتخدم العلاقات الاجتماعية الجديد : (الباب الخامس — عن الديمقراطية السليمة) .وهو أدى ذلك أنه قد أصبح من الواجب أن تنظم مهنة المحاماة بحيث تدعم لإيصال العدل إلى كل فرد من غير موانع مادية ، وأن على المحامين بوصف كونهم رجال قانون يتصلون مباشرة بالشعب ويحسون بالمشاكل التي يمكن أن تواجه التطبيق الاشتراكي أن يسهموا في تطوير التشريعات بما يلائم العلاقات الاجتماعية الجديدة .

كذلك فإن نقابة المحامين ومثلها النقابات الأخرى ، باعتبارها منظمات تقوم على الإدارة الذاتية يجب أن تتطور في تنظيمها بما يدعم جماعية العمل وديمقراطيتها ، ولأن يتحقق ذلك إلا بضمان تمثيل كامل للمحامين في أجهزة النقابة المنتخبة ، يراعى فيه إفصاح المجال أمام المحامين الذين يعملون في الأقاليم والذين يمثلون القاعدة العريضة المتصلة مباشرة بحياة المواطنين .

وعلى هدى هذه المبادئ المتقدمة يمكن أن نمضي في مناقشة مشروع القانون المعروض لنتبين إلى أي مدى قد نجح في تحقيقها . ومن خلال هذه المناقشة تقدم مقترحاتنا بشأن مزاولة مهنة المحاماة ونظام المحامين .

ثانيا — مزاولة المحاماة

لا يزال الطابع الفردي غالبا على تنظيم مزاولة المحاماة في المشروع المعروض ، ولا زالت النظرة إلى مصلحة المحامي هي المتغلبة على النظرة الشاملة إلى مصلحة المجتمع .

ولقد أسلفنا أن حق الدفاع من الحقوق المقدسة التي يجب أن يكفلها المشرع لكل مواطن ، وأن يحقق له في كفايتها فكانت الفرص في الدفاع ومن ثم فإن الخدمات القانونية يجب أن تصل إلى كل مواطن بغیر عائق مادی .

مكاتب المساعدات القضائية :

وإن كان مشروع القانون قد أفرد الباب التاسع للمعونة القضائية . وهو اتجاه نحمده له . إلا أنه بدا في تنظيمه المعونة القضائية وكأنه يقدم نظاما استثنائيا ، لتقديم المعونة لغير القادرين . فهو ينشئ مكاتب متخصصة للمساعدات القضائية كما أنه يقصر نشاطها على غير القادرين .

وفي رأي أن نظام مكاتب المساعدات القضائية يجب أن يكون الأصل في تنظيم مزاولة مهنة

المحاماة ، فتوضع خطة تنفذ خلال خمس سنوات ؛ بإنشاء مكاتب للمساعدات القضائية في المدن والمراكز والقرى والأحياء ؛ ينضم فيها المحامون اختياريًا ، على أن يكون للمواطن حرية اختيار المحامي الذي يريد من بين أعضاء المكتب الواحد ، فإذا لم يختَر المواطن محاميا معينًا تولى رئيس المكتب توزيع قضيته على من يكون عليه الدور من المحامين ، وترصد الأتعاب المدفوعة لحساب المحامي الذي قام بالعمل . وفي نهاية كل شهر يقدم المحامي بيانًا بالأعمال التي قام بها فتحصر الأتعاب المدفوعة من هذه الأعمال وتخصص منها نسبة معينة للمدراء الإداريين الخاصة للمكتب ؛ التي يؤول جزء منها إلى النقابة للاتفاق على الخدمات الاجتماعية للمحامين وعلى دفع مكافآت للمحامين تحت التمرين

وتتقاضى هذه المكاتب أتعابًا من المتقاضين وفق تعريفه محددة لا يجوز تجاوزها في حالات خاصة . كما تلزم هذه المكاتب بتقديم المعونة القضائية مجانًا في المنازعات التي ينص القانون على رفعها بغير رسوم مثل منازعات العمل ، إلا إذا ثبتت ملامة المدعى ، وفي الحالات التي تقرر فيها المحاكم إلتفاء المتقاضى من رسوم الدعوى لعجزه عن دفعها . وتيسيراً على المواطنين المنتفعين بخدمات هذه المكاتب . تعفى الدعاوى التي تتولاها هذه المكاتب من سداد رسوم الدفعة المقررة طبقاً لقانون نقابة المحامين كما تعفى التوكيلات الصادرة من المتقاضين إلى هذه المكاتب من رسوم التوثيق . وإلى أن يعم هذا النظام ؛ يسمح هو الأصل ، بإنشاء جدول خاص يقيّد فيه المحامون الذين يرغبون الانضمام اختياريًا في مكاتب للمساعدات القضائية ويتدرج فيه قيد المحامي كما يتدرج في الجول العام .. كما تولى النقابة إلحاق المحامين تحت التمرين بهذه المكاتب وتحتسب مدة التمرن فيها عند القيد أمام المحاكم الابتدائية .

المحامون العاملون في الشركات :

أغفل المنروع المقترح . ضح هؤلاء المحامين الذين أصبحوا يمثلون عدداً كبيراً من المحامين بعد أن انتح منهم قرابة ثلاثة آلاف محام بمؤسسات وشركات القطاع العام . وهؤلاء المحامين يتولون الدفاع عن هذه المؤسسات والشركات ، إما استناداً إلى قرار من وزير العدل يصدر وفقاً لنص المادة ٣٦ من قانون المحاماة الحالي ، وإما استناداً إلى أحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم الإدارات القانونية في المؤسسات العامة .

وقد اضطرب موقف مجلس النقابة بالنسبة لهؤلاء المحامين ، فاتجه أولاً إلى نقل أسماء هؤلاء

إلى جدول المحامين غير المشتغلين ؛ حتى صدر بتاريخ ١١ من أكتوبر ١٩٦١ حكم محكمة النقض في الطعن رقم ٢ لسنة ٢٢ المرفوع من بعض المحامين بالحراسة العامة ؛ وقضى تفسيراً لنص المادة ١٩ من قانون المحاماة التي محرم الجمع بين المحاماة وبين الوظيفة ، أن التحاق المحامي بوظيفة محام بإدارة قضايا الحراسة بعد ممارسة لمهنته ، ولما كان من اللازم الاشتغال بالمحاماة وممارستها أن يكون اسمه مقيداً بجدول المحامين المشتغلين فإن القيد هو سبيله إلى ذلك .

والواقع رأى محكمة النقض هو التفسير القانوني السليم لنص المادة ١٩ من قانون المحاماة الحالي ، ذلك أن المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون المحاماة الذي وضعه مجلس نقابة المحامين وقدمه إلى وزارة العدل في ٢٧ يونيو ١٩٥٥ والذي بنى على أساسه قانون المحاماة الحالي قد نص صراحة في تعليقه على المادة ١٩ على أن هذا النص لا يمنع المحامي من أن يكون مستشاراً قانونياً للشركة أو محامياً لها بأجر أو مرتب شهري أو سنوي فهذا من صميم عمل المحامي ، (المحاماة ملحق المدد العاشر السنة الخامسة والثلاثين ص ٢٨) .

بعد ذلك اتجه مجلس النقابة إلى قبول هؤلاء المحامين المشتغلين ، لا نزولاً على حكم محكمة النقض خصب ، بل نزولاً على مقتضيات تطور العلاقات الاجتماعية وما أدت اليه من وجوب تغيير النظرة إلى مركز هؤلاء المحامين . حتى لا يحرم التنظيم النقابي من الاستفادة بجهود هذا العدد الكبير من المحامين ، وحتى لا يقع تناقض بين العاملين في ميدان المحاماة .

وقد عاد مجلس النقابة بعد ذلك . بناء على مذكرة مقدمة من الأستاذ "عقب" نـسـكـا بأحكام القانون الحالي فعده بالنسبة للحالات المستقبلية عن قراره السابق ، وقد عاد المجلس أخيراً ، وبعد أن أصبح من "الراجح" أن انصاء المدعي "عالمين في القطاع" لهم من التنظيم النقابي لا يتفق مع مفاهيم المجتمع الجديد . فأقر قيد هؤلاء بجدول المحامين المشتغلين تحقيقاً لوحدة العاملين بالمهنة .

ورغم أن مشروع قانون المحاماة في مرحلته الأولى ، كان قد عالج هذا الموضوع ، فأنشأ جدولاً خاصاً للمحامين العاملين في المؤسسات والشركات ، إلا أن المشروع في صيغته النهائية قد حذف النص على هذا الجدول وعاد إلى الأحكام الطبية في قانون المحاماة الحالي الذي لم يدر يسائر في هذا الموضوع متطلبات التحول الاشتراكي . بل أن أن مشروع المقترح قد أضمن في النظرة

الفردية إلى حد أنه ألغى حكم المادة ٢٦ من قانون المحاماة الحالي التي تجيز قبول المحامين بأقلام قضايا هذه المؤسسات العامة التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل للمرافعة في قضايا هذه المؤسسات ، فاقصر في المادة ٢٠ من المشروع على إعطاء هذا الحق لأعضاء إدارة قضايا الحكومة بالنسبة للدفاع عن مصالح الحكومة . وكأنه بذلك قد حرم ثلاثة آلاف محام هينوا في الإدارات القانونية في المؤسسات والشركات من المرافعة أمام المحاكم — فلم يعد هناك من اختصاص لهم الا مباشرة التحقيقات الادارية أو تحضير الدعاوى للمحامي الفرد الذي يهدف المشروع إلى إلزام هذه الجهات بالاتجاه إليه .

وإذا كان الظاهر من هذا النص أنه قد قصد إلى تحقيق مصلحة للمحامين ، فإنه عند التأمل يبين أن الأمر سينتهي به إلى تحقيق مصالح تفر قليل من المحامين هم الذين قد يقع عليهم اختيار هذه الجهات . وأنه يفتح الباب على مصراعيه لاختيار ليست له معايير منضبطة ، وهو منته في النهاية إلى أن يصبح الآلاف الذين عينوا للمرافعة في هذه الدعاوى، في الشركات العامة عبئاً على ميزانياتها ، أو هو مؤد إلى نقلهم إلى أعمال ليست هي التي كرسوا رسالتهم من أجلها .

مزاولة المحاماة فردياً :

قصر المرافعة أمام المحاكم التي تقدم في دائرة كل محكمة استئنافية على المحامين المقيمين بها — وحتى يمين الوقت الذي يتم فيه تنظيم مكاتب المساعدات القضائية على أساس اقليمي فان هناك مبدأ أساسياً يجب تطبيقه بالنسبة لمزاولة النشاط الفردي للمحامين تحقيقاً للفرصة المتكافئة بينهم ، هو أن يقصر حق المحامي في المرافعة على المحاكم التي تقع في دائرة محكمة الاستئناف التي يوجد بها مكتبه ، إلا إذا كان ذلك بناء على طلب المحامي المقيد بجدول المحكمة الاستئنافية الأخرى ، وفي نوع معين من القضايا الهامة مثل الجنايات والقضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف . ومن ثم فإنه يجب أن يكون هناك جدول للمحامين في دائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف ، ولا يسمح للمحامي الا بالمقيد في الجدول الذي يقع مكتبه في دائرته .

ملاحظات أخرى على نصوص في المشروع :

هناك نصوص موضعها الطبعي قانون الاجراءات الجنائية لتعلقها بالسياسة الاجرائية الجنائية (م ٢٩ من المشروع الخاص بعدم حواز حبس المحامي احتياطياً وم ٤١ الخاصة بتفتيش مكتب

المحامي وم ٢٢ الخاصة باستجوابه) أو قانون العقوبات مثل م ٤٠ التي تعاقب من اعتدى على محام أثناء قيامه بأعمال مهنته . أو قانون المرافعات مثل المادة ٢٨ التي تتطلب أن تكون صحف بعض الدعاوى أو الإجراءات موقعا عليها من محام ، أو القانون المدني مثل المادة ٥١ الخاصة باختصاص بمقاررات المدين والمادة ٥١ الخاصة بتقدير حق امتياز لانتداب المحامي .

وهناك نصوص لم تعد تدعو اليها حاجة مثل نص م ٤٣م بالزام كل شركة مساهمة أو كل شركة يزيد رأسمالها على عشرة آلاف جنيه . بأن تعين لها مستشاراً قانونياً من المحامين المسجلين في الجدول ، إذ أنه بعد انشاء الإدارات القانونية للمؤسسات العامة التي تشمل معظم النشاط الاقتصادي يصبح هذا النص غير ذي موضوع ، فضلاً عن أنه لا يتصور أن شركة يزيد رأسمالها عن عشرة آلاف جنيه لا تستعين في أعمالها القانونية بمحام .

وهناك نصوص حاجبة لحق التقاضي وحق الدفاع مثل نص المادة ٦٥ الذي لا يجيز للمحامي أن يقبل الوكالة في دعوى أو شكوى ضد زميل له قبل إجازته من مجلس النقابة ، إذ يجب أن يقصر النص على المحامي الذي يختتم زميلاً بصفته الشخصية ، وفي هذه الحالة يتعين عليه قبل تقديم الشكوى أن يعرض الأمر على مجلس النقابة للتوفيق ، فإذا لم يتم . كان للمحامي أن يلجأ إلى القضاء .

كذلك فإن المشروع لا يزال يفتح الباب أمام إساءة تقدير الانتداب المستعينة للمحامي . فهو يسلم بإمكان أن يباشر المحامي اتخاذ إجراءات قضائية عن موكله دون اتفاق كتابي على الانتداب . وقد أثبتت التجربة أن عدم الاتفاق كتابة على الانتداب يفتح المجال لضروب من المنازعات بين المحامي وموكله ، وأن المحامي قد يبالغ في تقدير أنعسابه — عند عدم الاتفاق كتابة عليها — على حين أنه كان يرتضى انتداباً أقل لو كانت موضع اتفاق سابق .

والحل في نظري أن يتطلب القانون إثبات الاتفاق على الانتداب كتابة وأني يجعل جزاء على إغفال ذلك أن يسرى على تقدير الانتداب الحد الأدنى لتعريف الانتداب التي تقترح أن تضعها النقابة ، ويقتضى هذا الرأي تعديل المادة ٣٦ والمواد من ٤٤ إلى ٥١ من المشروع .

ثالثاً — نظام المحامين

نقابة أم جمعية :

استبقى المشروع وصف تنظيم المحامين بأنه نقابة . وقد سبق أن أشرنا إلى أن تعبير النقابة لا يمثل رسالة هذا التنظيم . كما أن تغيير التعبير ذاته — وإن بدا أمراً شكلياً — يعبر عن التغيير الذي يجب أن يحدث في رسالة هذا التنظيم .

إن الواجب الأساسي لهذا التنظيم أن يعمل على ضمان أداء رسالة الدفاع . وأن يعمل على الارتقاء بالمهنة من الناحية الفنية والعلمية ، وأن يسهم في الدفاع عن الشرعية الاشتراكية . ومثل هذه التنظيمات المهنية يجب أن تتم في إطار تنظيم الشعب العام وهو الاتحاد الاشتراكي .

التشكيل الإقليمي :

إن المشروع المقترح يحتفظ بالتنظيم القائم : مجلس نقابة ينتخبه المحامون على مستوى الجمهورية . ولجان فرعية في الأقاليم ذات اختصاصات محدودة . فلا يحقق المشروع بذلك ما يهدف إليه الميثاق من توسيع القاعدة الديمقراطية . أن التنظيم يجب أن يبدأ من الوحدة الصغيرة . وهي دائرة المحكمة الجزئية ، فإذا انتهى إلى دائرة محكمة الاستئناف كان للمحامين مجلس ينتخبه المحامون في دائرتهم وتكون له كل الاختصاصات المخولة حالياً لمجلس نقابة المحامين . وتكون له ماليته المستقلة . ويكون رؤساء هذه المجالس بالإضافة إلى عضو منتخب من كل مجلس محلياً عاماً . وبذلك يتحقق تمثيل عادل للمحامين في الأقاليم . ويكون هذا المجلس العام بمثابة درجة استئنافية لما يجوز الطعن فيه من قرارات المجالس الفرعية . كما يكون هو المختص بوضع أحكام اللائحة الداخلية ولائحة آداب مهنة المحاماة ، وتعريفه الأنساب وتحديد توزيع الجغرافي لما كانب المساعدات القضائية . وإبداء الاقتراحات المتعلقة بمهنة المحاماة ، ودراسة التشريعات المقترحة وإبداء الرأي فيها ؛ وتتكون مالية هذا المجلس العام من حصة تدفعها لمجالس الفرعية . كل تبعاً لعدد المحامين المقيمين إليه .

وهذا التشكيل الإقليمي يعدّ لتتمة لما اقترحنه في مزاولة مهنة المحاماة من أن تقتصر حق مزاولة المحاماة في دائرة كل محكمة استئناف على المحامين المقيمين بجدول هذه المحكمة .

حق الانتخاب والترشيح :

إن أول النتائج التي يجب أن تترتب على ربط تنظيم المحامين بالانتخاب الانتخابي ، أن يقصر حق الانتخاب والترشيح على الأعضاء العاملين في الاتحاد الانتخابي .

وفي نفس الوقت فإنه يجب إزالة جميع الموانع القائمة في مشروع القانون والتي تحول دون تمثيل المحامين تمثيلاً كاملاً في مجالسهم المنتخبة . فليس هناك محل لحرمان المحامي من هذه الثمرات من حق الانتخاب ، وليس هناك محل للتمييز في حق الترشيح — فيما عدا المحامين تحت الترخيص — بين المحامين الذين تبلغ مدة اشتغالهم بالمحاماة سبع سنوات والمحامين الذين تقل مدة اشتغالهم عن ذلك ، ولا التمييز بين المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض وبين المحامين غير المقبولين أمامها .

إن اختيار المحامي الصالح هو الأساس الوحيد وهو أمر يجب أن يترك تقديره للمحامين فلا يجوز أن تقصر حرية الاختيار على دائرة محدودة .

أما فيما يتعلق بمدة المجلس ، فإننا نرى العدول عما انتهى إليه المشروع جرياً على ما يرضى عليه القانون الحالي من إسقاط عضوية نصف أعضاء المجلس بالقرعة بعد فوات سنتين إذ دلت التجربة على أن هذا الإجراء مضيع لوحدة الفكر والمنهج بين أعضاء المجلس الواحد وغيره من ذلك أن تقصر مدة المجلس فيكتفي بأن تكون سنتين .

صندوق المعاشات والإعانات :

إن قواعد صرف المعاشات المقررة في قانون المحاماة لا تتفق والجهود التي يؤديها كل محام وإذا كان المشروع قد ميز في مقدار المعاش تبعاً لمدة ممارسة المحامي للمحاماة ، إلا أن هذا المعيار ليس كافياً .

وفي رأبي — قياساً على المقرر في قانون هيئة التأديبات الاجتماعية — أن يؤدي المحامو إلى الصندوق نسبة معينة محسوبة على أساس إرادته الذي يقدم لإفراغ عنه في مصلحة الضرائب ، وأن يؤدي الصندوق عنه نسبة أخرى تذهبها موارد الصندوق الحالية وبذلك يتحقق إمكان منح المعامي

معاشاً مجزياً ، كما يصبح هذا المعاش متناسباً مع مدى مساهمة المحامي ، ومدى ما يؤديه من اشتراكات .

فلا يعقل أن محامياً لم يتجاوز دخله الشهري ثلاثين جنيهاً ، يمنح معاشاً شهرياً قدره خمسون جنيهاً وقد يصل إلى تسعين جنيهاً كما يقترح المشروع . إذ الأصل أن دخل المواطن من معاش تقاعده يقل عن دخله من عمله .

وعلى أي حال فقد أصبح من المتعين أن يعاد النظر في الأحكام الخاصة بالمعاشات في ضوء المشروع المقترح من وزارة العدل بتطبيق أحكام التأمينات الاجتماعية على أصحاب المهن الحرة .

الخلاصة

وفيما يلي نجمال خلاصة مقترحاتنا :

- (١) توضيح مفهوم إنشاء تنظيم للمحامين وربطه بالانحاد الاشتراكي .
- (٢) إنشاء جدول للمحامين في مكاتب المساعدات القضائية وجدول للمحامين العاملين في المؤسسات والشركات العمامة . إلى جانب الجدول العام في دائرة كل محكمة استئنافية .
- (٣) تنظيم مزاولة مهنة المحاماة جمعياً في مكاتب المساعدات القضائية على أن يتم تنفيذ ذلك تدريجياً في خلال خمس سنوات .
- (٤) قصر المرافعة أمام المحاكم الواقعة في دائرة كل محكمة استئنافية على المحامين المقيدين بجدولها .
- (٥) منح المجالس المنتخبة في دائرة كل محكمة استئنافية استقلالاً ذاتياً في إدارة شؤونها .
- (٦) تنظيم الانتخاب والترشيح لهذه المجالس بإزالة القيود المفروضة عليها فيكون لكل

عام حق الترشيح دون نظر إلى مدة اشتغاله بالمحاماة أو درجة قيده . وعلى أن يشكل المجلس العام من رؤساء المجالس الفرعية ومندوبين عنها تبعاً لعدد المحامين المقيمين إلى جدول كل مجلس فرعى .

(٧) إعادة النظر في نظام المعاشات في ضوء ما يتقرر بشأن تطبيق التأمينات الاجتماعية على أصحاب المهن الحرة . أما إذا استبقى نظام صندوق المعاشات الحالي فيراعى أن يتناسب المعاش مع قدر ما يساهم به كل عام من اشتراكات وفقاً لما عرضناه تفصيلاً فيما تقدم .

• • •

ويمكن في ضوء ما يذهب إليه المجلس بعد المناقشة إعادة صياغة مشروع القانون .

مقالات ونحوث اشتراكية

الطريق الثوري لتعديل القوانين

الحاجة إلى فلسفة تشريعية

طرح مشروعات القوانين على القاعدة الشعبية

عقد الاثني اكي ، ندوة بمقر أمانة الدعوة والفكر الاشتراكي بالاتحاد الاشتراكي المناهضة
كيفية تعديل القوانين ثورياً ، وتحديد الجهة التي تقوم بتعديلها ، ومعرفة القيم الفكرية التي يجب
أن تلتخص فيها القوانين لتعبر عن المجتمع الجديد .

وقد رأينا نشر ملخص لما دار في الندوة التي شارك فيها رئيس مجلس الدولة ووكيله السابقان
وأحد أستاذة الاقتصاد بالجامعة ، وعضو مجلس الدولة ، نظراً لأهمية الموضوع وحيويته .
ولاشك أن السيد الرئيس جمال عبد الناصر قد دعا في عدة مناسبات إلى وجوب تعديل القوانين
ثورياً ، باعتبار أن القانون يجب أن يصبح وعاء القيم التي تسود المجتمع الاشتراكي الجديد وأنه
يتعين علينا في المرحلة لفة - ادمية كما جاء بالميثاق أن نتمكن لقيم المجتمع الاشتراكي من أن تستقر
وترسخ وتصل بجذورها إلى أعماق - يمانا ، حتى يستطيع ما نزرعه أن يثمر للرباح من غير
انحراف أو عوج

وقد أكد الميثاق أن سيادة قانون تطالب بنا الآن تيجيداً واعياً لمواده ونصوده ، بحيث
تعبّر عن القيم الجديدة في مجتمعاتنا ، فإن كثيراً من مراده التي مازالت تحكم علاقتنا الاجتماعية ،
قد جرت صياغتها في جرائعناى مختلف :

عبد الرحمن نصير وكيل مجلس لدولة السابق :

في الواقع — أن الحديث قد فنيح علمياً وعملياً في الخطابات المتتالية للسيد الرئيس والتي وجهها
سيادته لهيئات الشعب والتي نوه فيها عن الموازين البالية وأن الأوصاح الاشتراكية قد ضي إصلاحا
شاملاً ؛ يلتزم بها التشريع في طريقة وضعها أو في اتجاهاتها أو في أسلوبها عمراً ، وأن هذا
النداء في اعتقادي لا يتجه فقط إلى إصلاح أو تعديل القوانين القديمة بل يتجه أيضاً إلى الطريقة

التي تتبع في وضع التشريع الآن. وطريقة وضع هذا التشريع تختلف اختلافاً كلياً عن طريقة وضعه في الماضي ، إن الأوضاع الاشتراكية تقتضي أن يبتعد التشريع الجديد عن التعقيدات اللفظية والمعنوية بحيث تكون في متناول فهم كل مواطن من الملاحين والعمال والتجار الصغار والمهنيين وغيرهم ، لأن الذي يتسكّل بشيء على سبيل الإلزام يجب أن يتفهمه الجميع من أول وهلة أما عن الأسلوب الفني للتشريع فيجب أن يكون خالياً من الغموض والتناقض والنقص ، ومن تلك العيوب التي نلاحظها من وقت لآخر إلى تعديل التشريع أو إلغاؤه . ولا يخفى على أحد ما في هذا العمل من صعوبة في التطبيق وصعوبات في التفسير ، واضطررنا من آن لآخر إلى تفسير القوانين ثم إلى تفسير التفسير . وأضيف إلى ذلك الآن ناحية أخرى وهي :

د إن وضع التشريعات في مجال مرحلة الإنطلاق الجديد ليست مجرد أن يتعرض المشروع حكماً حكماً أو مادة مادة لتبدله بما يتفق مع الاقتراح . وإنما الأمر يقتضي في أعقابه في هذه المرحلة أن يسبق وضع مقترحات التشريع تعريف الأهداف المخصصة لهذا التشريع ووضعها في إطار اشتراكي لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع الميثاق من عدمه ، تتفق مع الأهداف الاشتراكية من عدمه تتفق مع الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية التي تتعرض للمبادرة الاشتراكية الأساسية أم لا ؟ ثم متى حددت هذه الأهداف ، أمكننا بعد ذلك أن نسلطها على مقترحات المعروضة أمامنا لتوضع في صيغة تشريع وهذا له أهمية كبرى من الناحية التي ذكرتها ، ومن ناحية أخرى هي المنسبقة بين مجموعة التشريع التي من نوع واحد وصلاتها بالتشريعات من الأنواع الأخرى ، لأننا نعلم أن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مترابطة بحيث لا يمكن أن ينظر إلى إحداها دون الأخرى . ولهذا الأسباب — انترح أن ينشأ جهاز مستقل لمراجعة التشريعات — جهاز مستقل لمراجعة التشريعات قبل أن تدرج على السلطة التشريعية ، وما قصدت بهذا عمل الدولة ، لأن مجلس الدولة يقوم اختصاصه على نواح فنية ، وإنما قصدت أن يكون هذا الجهاز الرئيسي جهازاً شاملاً يتضمن أعضاء متفرغين وأعضاء غير متفرغين ويشتمل على خبراء في عدة نواح ، وليس في النواحي القانونية وحدها ، ليستطيع أن يراجع التشريع على الأسس التي سبق أورد ذكرها . واعتقد أيضاً أن لجان تشريع القوانين تقوم بمهمتها على خير وجه — وإنما هذه اللجان غير متفرغة ، ويجب أن يكون قيام هذا الجهاز متضامناً معها ، أو على قتها ، ليساعدها في أداء رسالتها على الوجه المنشود .

التطبيق الاشتراكي للقوانين

الأستاذ عبد العزيز البيلالوي رئيس مجلس الدولة السابق :

طبعاً نحن نعرف جيداً أن من ثمرة ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ تطبيق النظام الاشتراكي في مصر ، بعد أن كان مطبقاً فيها نظام رأسمالي حاد ، بل يكاد يكون نظاماً اقطاعياً . وما دام هدف الثورة هو تطبيق النظام الاشتراكي فيجب تمشياً مع ذلك أن تعدل القوانين الموجودة في الدولة حتى يمكن أن يكون هناك تلازم . وليست المسألة مقصورة على تعديل القوانين فقط ، وإنما تدعو أيضاً الى إيجاد جيل من العاملين في الدولة يتفهمون كيف يطبق القانون بالأسلوب الاشتراكي بمعنى — أن الموظف في الحكومة أولاً كان يعتقد بمقتضى تلك القوانين وبمقتضى التقاليد التي كانت موضوعه ، أنه دائماً سيد الموقف ، وفي الواقع — أن هذه نظرة خطيرة وقد تكون هذه النظرة من النظام السابق .. ولكن من الآن يجب على العامل أو الموظف مها تكبر درجته في الحكومة يجب أن تغرس هذه الفكرة في رؤوس العاملين قبل أن تفكر في تعديل القوانين ، ومن الممكن نشر هذه الفكرة بالتوعية لإيجاد جيل من العاملين يتفهمها — ويعمل على ابرازها — يبقى بعد ذلك القوانين نفسها . وبما لاشك فيه أن كثيراً من القوانين في حاجة إلى تعديل .

وعلى سبيل المثال — القانون الإداري — فهذا القانون قبل الثورة كان قانوناً ينظم المرافق المعبود بها الى الدولة وكيفية إدارتها — ننظر بعد ذلك — ما هي تلك المرافق — التي كانت تقوم بها الدولة فيما قبل للثورة : في الواقع أنها كانت المرافق التقليدية المعروفة في كل البلاد الرأسمالية ؛ وهي مرافق الأمن في الداخل . والدفاع . والعدل . والصحة . الخ . .

أما في النظام الاشتراكي الذي عهد إلى الدولة أو الذي الزم الدولة بأن تمتد خدماتها الى أفراد الشعب كافة على نطاق أوسع من ذلك ؛ فقد وجدت الدولة نفسها في هذا النظام أنها ملزمة بسد حاجيات الأفراد في كل المجالات كالإسكان والزراعة والتجارة والصناعة . الخ . . وهذه المرافق الجديدة التي عهد بها النظام الاشتراكي إلى الدولة لم تكن القوانين تنظمها التنظيم الكافي ؛ بل لعل بعضها ليست لها قوانين تنظمها . فمثلاً نجد قانون العقوبات يعاقب على إذاعة أسرار الدولة

أو إتلاف المنشآت العسكرية الخ .. واليسوم المرافق الاقتصادية التي أصبحت تكفلها الدولة، هل نص قانون العقوبات عليها ؟ لا !! وهل هناك عقوبة على من يعتمد الإهمال في الانتاج أو تقليله ، أو تقليل جودة السلع المنتجة ؟ .. إن مثل هذه المسائل التي أصبحت ضرورية لأن يتم بها التشريع بنبدأ بنبدأ .

مشروعية المجتمع الاشتراكي

الدكتور اسماعيل صبرى أستاذ الاقتصاد :

لدى نقطة أريد أن أطرحها ببساطة وبصراحة وهي نقطة دور القانون في مجتمع تتم فيه الثورة ويتغير تكوينها الاجتماعي وأريد أن أقول بصراحة إننى اختلف تماما مع أى تفكير يقوم على إهدار دور القانون في المجتمع الذى يتطور أو الذى يغير تكوينه الاجتماعى ، واعتقد باستمرار أن احترام القانون وإعلانه سمة من سمات المجتمعات المتحضرة فهناك بعد القوانين من الممكن تعديلها وليس فى الإمكان الاستغناء عنها ، فكل مجتمع له مشروعيته . ولقد كانت المشروعية لدينا فيما مضى تبدأ بذات الملك وانها مصونة لا تمس ، وليست قابلة للتعديل . وإذا ما أمسكنا بالاعلان الدستورى فى سنة ١٩٦٤ فسوف نجد أن الباب مفتوح لمزيد من التغيير ، وذلك نظراً للممارسة للشعب لسلطاته . فان هذه الفكرة سوف تجعل الشعب يمارس سلطاته على أوسع نطاق والبحث عن أشكال جديدة مثل المجالس الشعبية ونصف المقاعد للفلاحين والعمال . فكل هذه أسس جديدة لفكرة جديدة وهي أن السلطة للشعب وليست للملك . فقد كان النظام يبدأ فى الماضى بأن الملكية مصونة لا تمس ، والاعلان الدستورى يقول إن العمل حق والعمل واجب وفى نفس الوقت قد أوجد أشكالاً جديدة للملكية لم تكن معروفة فى المجتمع الماضى . أما المجتمع الاشتراكي الذى تقوم بنيانه فله مشروعيته وعليه أن نحدد عناصر هذه المشروعية وليس هذا مجرد أن تتماهى مع المشروعية الخاصة بالمجتمع السابق .

وقد يكون فى كثير من الدول الاشتراكية التى كانت قد أخطأت ، بالذات لعدم احترامها الكافى لفكرة المشروعية ، فان المطروح الآن هو قضية الديمقراطية وضرورة احترام القانون لأن القوانين إنما هى عناصر استقرار فى المجتمع وليس بالغريب أن تكون القوانين متخلفة فمن الطبيعى أن القوانين تتخلف عن حركة التطور الاجتماعى السريع ، فمن الطبيعى أن تكون القوانين

مختلفة وربما لو كانت حركة تطوير القوانين قد بدأت منذ خمس أو ست سنوات مضت وربما كان ذلك سابقاً لأوانه لأن الإعلان الدستوري التالي للميثاق لم يحدد الأهداف مرة أخرى . وكما قال السيد رئيس الجمهورية أن الجمهورية مرتبطة بما جاء بالميثاق حتى عام ١٩٧٠ على الأقل وإن أي تعديل فيه إنما يكون عن طريق المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي إذن لدينا عنصر ثابت .

ثانياً - إن صياغة التشريعية الجديدة وصياغة القوانين التي تتفق معها إنما هي من صميم عمل رجال الأمة - قانون ، لأن رجال الثورة يقومون بالسياسة العامة واحتياجات المجتمع . أن تكون نظام قانوني متكامل من مهمة رجال القانون وهذه هي فائدة قيام هذه الدورية والك تطبيق عمل الكلمة السيد الرئيس جمال عبد الناصر في الحياة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي مؤخراً ، بأن العمل الإداري قد انتهى وأصبح الآن العمل السياسي - حقا أن مناقشة أي موضوع حول أفراد المشرعين بالأمس وتبادل الآراء على نطاق واسع جداً فالأمر هو وسيلة بلورة الأفكار السياسية التي تحمل على ضوءها هذه القضايا ، وأن هناك واجبا ماقى فعلا على رجال القانون وهو أن يمنحوا المجتمع الناشئ صياغة التشريعية الجديدة صياغة لقوانينها حتى تنسج لهذه التشريعية .

تحديد فلسفة القوانين

قبل أي تعديل لقانون معين أو مجموعة من مجموعات قوانين ، فإن العمل الأساسي والجمهورى لرجال القانون لدينا هو صياغة فلسفة القانون في المجتمع الجديد . فلدينا المراجع السياسية ولكن هذه المراجع لا بد وأن تفرغ في قالب قانوني ، ومثل هذا العمل يحدد لاي لجان أو أجهزة تقوم بفلسفته فلسفة جديدة تنفق مع تطور هذا المجتمع وأي تشريع يمكن صياغته بعد ذلك .

ثالثاً - إن الصياغة التي نسعى إليها لفلسفة أي قانون ، يجب أن تسم بصفة أولى هي أنها واجب قومي ورد لاغتصاب تشريع حدث في الربع الأخير من القرن الماضي وعندما طبقت القوانين في عهد نابليون . . كانت النتيجة حرمان الشعب المصري من لغته عندما جاءت القوانين الأجنبية وكان ذلك عدوانا على قوميتنا .

وربما أن الاتجاهات التي ظهرت لدى عدد من أساتذتنا للاهتمام بالشريعة الإسلامية

باعتبارها مصدرا يجب أن يكون ، فقد كانت هذه الحركات طيبة في هذا الاتجاه السليم وهو أن قوانيننا يجب أن تنبع من واقعنا وأنه يجب أن لا تكون هناك قطيعة بين الماضي والحاضر ، ونريد أن يتمشى ذلك مع القومية العربية التي تربط حاضرتنا بماضيها ومن ناحية أخرى يجب أن يكون لهذا التشريع طابع قومي ومحتوى اجتماعي لكي يربطنا بمستقبلنا .

ويجب أن ننظر إلى التجارب الاشتراكية الأخرى لا بروح النقد وإنما لكي نرى ما هي الحلول التي يمكن أن نستفيد منها ، وباستمرار نحاول إيجاد الحل الذي يتسم مع واقعنا قومي ، وأود أن أقول بأنه إذا ما قمنا بأعادة النظر في القوانين الموجودة مرة واحدة والتي لا بد أن يجد لها عشرات من رجال القانون فاني أرى أن مثل هذا العمل لا بد وأن يكون هناك اتفاق فيما بينها . وبعد ذلك نحتاج إلى تنسيق وتنسيق التنسيق ، ولهذا يجب أن نبدأ بملففة ، كربة واضحة . وفي اعتقدي أن عملية التشريع عملية طويلة الأمد ، وإن تلتهم بين يوم وليلة أو في شهر ، وفي تقديري أنه يجب عمل تخطيط لتعديل وتطوير القوانين ، وأن يبدأ في هذا التخطيط بما هو عاجل من تلك القوانين . وفي اعتقادي أن أكثر القوانين استعجالا من ناحية التطبيق إنما هي القوانين والنظم التي تتعلق بحمّز الدولة والقطاع العام نظرا لأن الدولة في الماضي كانت دولة « باشكيتية » وكان لها قانون مالي وإداري يتحكم فيه هؤلاء « الباشكيتية » حسب هراهم ، أما اليوم فيحتاج الأمر إلى قوانين جديدة فيما يختص بالعلاقات القانونية بين شركات القطاع العام بعضها وبعض ؟ أنتى أعلم أن هناك عقوداً لتنفيذ الخطة يجب أن يترتب على عدم تنفيذ العقد بعض الجزاءات التي على الشركة المقصرة كـ شخص ممنوى ، وأن وزارة الخزانة لا تقوم بالاراتها نحو الشركاء . وبالعكس ويجب أن يكون هناك نظم لمثل هذه الحالة .

ثم بعد ذلك يليها مباشرة القوانين التي تحكم النشاط الاقتصادي : كالقانون التجاري ، ونظم الائتمان ، وقوانين التأمين المتناثرة ، ونظام التأمين الاجتماعي . .

ثم مرحلة أخرى وهي نقطة هامة جدا — هي ذلك الجزء من القانون المدني وهو « الأحوال الشخصية » ، وإن لا أنظر إلى الأحوال الشخصية من حيث الزواج والطلاق ، وإنما من ناحية تنظيم الأسرة : فلقد نص الميثاق ولإعلان الدستوري نصا خاصا عن الأسرة ، ونحن اليوم في مسيس الحاجة إلى إعادة النظر في مجموعة القواعد التي تحكم حياة الأسرة في مجتمعنا بإيجاد الضمانات الكافية لتحقيق أعلى درجة من الاستقرار لحياة الأسرة .

تطوير القيم الأخلاقية

ثم بعد ذلك لكي ننصر رجال القانون فإن القانون يجب أن يستند إلى القيم الأخلاقية الاجتماعية، بمعنى أنه لكي تطور القانون — يجب أن يكون هناك تطوير فكري للقيم الأخلاقية: فشلا الرأي العام لم يصل إلى المستوى المطلوب من الوعي لدرجة أنه يقاطع المنعرف.

القانون والسلطة الحاكمة

الاستاذ محمد الجمل النائب المفوض بمجلس الدولة :

القانون يعتبر معبراً عن السلطة الحاكمة ، قبل الثورة كانت السلطة الحاكمة ما هي إلا انقطاع ورأسمالية مستغلة ، وعند ما قامت الثورة كانت أمام أمرين ثورة على الأوضاع الموجودة ، وثورة لديها بناء جديد من الناحية الاقتصادية والزراعية .. الخ . ونظراً لأن القوانين التي كانت موجودة قد سقطت اجتماعياً وسياسياً — فإن ذلك بالتالي يتعارض تماماً مع تطلعات الجيل الصاعد ، وكان طبعياً أن تفقد القوانين الموجودة قديسيها ويجب العمل على إيجاد قديسيه للقيم الجديدة ولا بد وأن يعمل لذلك تشريعات جديدة .

إن القيادة الثورية قد اضطرت مع وجود هذه التشريعات أن تبدأ في تغيير الوضع قد بدأت في إصدار قوانين تتعارض أساساً مع التشريعات القائمة سواء في الموضوع أو في الإجراءات مثل قانون الإصلاح الزراعي ، وقوانين يوليو الاشتراكية ، وقانونه نقل الملكية من القطاع الخاص إلى القطاع العام ، وكل هذه القوانين تتعارض أساساً مع المفهوم الذي يرتبط بالتطبيق.

وفي نفس الوقت فإن الاطار الذي يتحرك فيه القانون اطار رجعي سواء من حيث الاجراءات ومن حيث النصوص المكملة ؛ ولذلك فإن القاضي له العذر في إصدار أحكامه لأنه ملتزم بتطبيق الأوضاع المنصوص عنها في القانون .

أما الجهاز الإداري فلا يزال كما هو بالرغم من عملية التطهير التي تمت فبقي الجهاز الإداري الموجود ما زال متشبها بروح البيروقراطية ولا زال ينظر إلى الأمور نظرة رجعية ، وهؤلاء الأشخاص لا هم لهم إلا النظر إلى الأمور الشخصية أكثر من النظر إلى المصلحة العامة . فهم

يشومون بعمل القرارات التي تخول وجود الدرجات والمناصب للوصول إلى الترقبات والملاوات وما إلى ذلك ، في الوقت الذي لا يوجد لدى القيادة السياسية أى وقت لمراجعة تفصيلات مثل هذه الأعمال فمثلا — في وقت من الأوقات فكرت الدولة في تبسيط الإجراءات وشكلت لهذا الغرض لجان في كل الوزارات ومنها وزارة الشؤون البلدية ، وقد حضرت جزءاً من عمل هذه اللجنة وفوجئت بأن مجموعة ضخمة من النوازين عبارة عن رخص فتح شباك أو بناء حائط .. الخ من هذه الأشياء التي لا تذكر وبعد ذلك المحلات العامة والمباني ، ومن بينها مجموعة من القرارات التنفيذية التي يوجد من بينها أيضاً قرار لتنظيم شروط فتح محل لبيع (الزمس) وهذا القرار يحتوى على ما يقرب من أربعين مادة .

وهذه المواد تشير إلى المحيطان القيشاني والمياه الخ ولم يؤخذ في الحسبان أن بائع الترمس هذا رجل فقير ومحتاج وليس في مقدوره على الإطلاق القيام بعمل المواصفات المطلوبة بمعنى أن مثل هذا العمل لا يمت إلى الاشتراكية بصفة وأن القائمين على أعمال الرخص بمحافظة القاهرة لا يقل عددهم عن خمسة وعشرين شخصاً ، والمخالفات لا تكون في الرسم وإنما في التنفيذ وهذا الجهاز لا يمكنه أن يضع يده على المخالفة نظراً لأن وجود هذا الجهاز نفسه يعتبر مخالفة في حد ذاته .

إن التشريعات الإدارية بصرف النظر عن التشريعات الثورية قد سيطرت عليها عقلية الباشكبة ، مما أدى إلى تعقيد الأمور أكثر مما كانت لتقدر اللوائح والنشرات التي تحتوى الواحدة منها على ما يقرب من خمسمائة ورقة ، وأكثر من ٣٠٠ ورقة منها صياغتها ضئيلة ويوجد بها الكثير من التناقضات في النصوص ، ويجب لإنجاح العملية أن يكون هناك تنظيم لهذا الجهاز وتعديل وتبسيط اللوائح المتعددة .

التأميم واللوائح

أما بالنسبة للتأميم فإن من أفراد الجهاز الإداري الذي قام على هذه العملية من وجد الفرصة لكي يبتكر القواعد الجديدة التي تتسلم من الأغراض الشخصية مما أدى إلى وجود امتيازات طبقية وتنتج عن ذلك أن مؤسسة ما تكبدت خسائر لم تكن في الحسبان ، ومثل هذا العمل يعتبر عملاً رجعياً — إن اللوائح في أى جهة إنما هي خطوط للعمل الذي يحدد في نطاق أعمال هذه الجهة بهدف الإصلاح ، غير أن الأشخاص الذين عينوا بالمؤسسات التي أمت فن بينهم من لم يعن

إطلافاً إلا باللائحة المالية والحسابات ، وكان المفروض أن يدير العمل حسباً يتلاءم مع طبيعة هذا العمل ، ولكن القيام بهذا العمل بالأفكار القديمة قد يؤدي إلى أضرار جسيمة

— إن عقود الشركات التي أمتت توجد من يها ما لا يتلاءم معها سواء من ناحية القانون الإداري أو القانون الخاص ، وهذه ضرورة من الصور التي ظهرت بوجود القطاع العام مما أدى إلى بعض المنازعات القضائية بمعنى أنه لا يوجد من بين القواعد المدنية ما يتلاءم مع وضع هذه الشركات فالمشكلة إذن أرى هناك شركة تلزم بتنفيذ العقد، وأخرى لا يوجد من يلزمها بالتنفيذ وليس هناك جزاء في القانون ملزم لها بذلك

والى أن يجعل هذا الإشكال يجب أن يكون القضاة متمهين وعلمهم أن يبتكروا ما يتلاءم مع هذا في نطاق الميثاق الوطني ، هذا وأود أن أشير إلى أنه يوجد قوانين كالقانون المدني لا بد أن تسقط ، وبعض القوانين كالقانون الخاص بالمرافعات وغيره لا بد أن تغير تغييراً شاملاً بما يلزم القانون ، باعتبار تعبيراً عن إرادة قوى الشعب العاملة .

فمثلاً قانون المباني يجب أن يكون لرجل الفنى الذى نعمل بهذا القانون لا بد أن يكون اشترافياً قبل أن يكون مهندساً ، لأن مثل هذا الشخص إن لم يكن اشترافياً فإنه لن يفكر فى إيجاد الحلول المطلوبة التى تؤدي إلى إيجاد هذا التشريع بالشكل الديمقراطي ، وليس هناك ما يمنع من أن يعمل هذا التشريع بلجنة من فوق إلى أسفل ، أو بالعكس ثم يرسل إلى مجلس الأمة للموافقة عليه وإصداره .

وهذا بالنسبة لباقي القوانين ، وأن الذى أخشاه أن يتبع فى هذه القوانين ما قد اتبع بالنسبة لقانون العاملين ، بمعنى أنه قد شكلت لجنة من الموظفين ثم قامت هذه اللجنة بدراسة التشريعات الموجودة وجمعت فكرة مثل التقييم والترتيب ولم تنفذ هذه الفكرة بعد ، لأن هذا التشريع الجديد مرتبط بقيم وترتيب يحتاج إلى وقت طويل ، لأن هذه القواعد قد تكون سابقة لأوانها .

ولقد كان من المفروض أن يؤخذ رأى لجان الاتحاد الاشتراكي فى كل وحدة بجانب وجود خبراء للصياغة ومعرفة متاعب الأشخاص بواسطة شخص يحضر هذه اللجان ممثلاً للوحدة التى توجد فى الوزارة . بذلك كان يمكن صدور تشريع متكامل .

والى المستعجلة فى إصدار القوانين معلومة ، ولكن لا بد أن تتم بالبطء الكافى حتى

نفس أن أى قانون يصدر لابد أن يشرى مفعوله لفترة لا تقل عن ربع قرن مستقبلاً ،

جرائم الأمن الاشتراكي

حتى تتم عملية التوعية التي سوف تستغرق وقتاً طويلاً ، فللمصلحة العامة يجب أن يكون هناك جزام شديد لكل من يخالف ، فثلاً أى شخص يقوم بعملية تخريب في كراسى المترو ، يجب أن يعاقب مثل هذا الشخص عقاباً شديداً حتى يكون عبرة لغيره .

يجب أن تنشأ محاكم للنظر في جرائم الأمن الاشتراكي ، أو أمن الشعب . بدلاً من أمن الدولة ؛ على أن يحضر في هذه المحاكم أعضاء من الاتحاد الاشتراكي .

مؤسسة عامة أو هيئة عامة

الأستاذ عبد العزيز البيلالوى :

عند ما صدر القانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة ، لم يكن يفرق بين المؤسسة والهيئة ، وبعد ذلك صدرت قوانين يوابو الاشتراكية سنة ١٩٦١ ، واتسع القطاع العام نتيجة لتأميم بعض الشركات فأصبح نظام المؤسسة ونظام الهيئة الذى كان يضمهما القانون سالف الذكر لا يتمشى مع سير العمل في الهيئات التي كانت موجودة في ذلك الوقت ، وكان لابد من صدور مشروع آخر للفرقة بين المؤسسة العامة والهيئة العامة ، وجعل الهيئة العامة تقوم بالخدمات ، أما المؤسسة العامة فتقوم على الإنتاج الزراعى وصناعى الخ . .

وفي الحقيقة أن هناك شكوى كبيرة جداً بالنسبة لشركات القطاع العام التي تبعت بالضرورة للمؤسسات ، فليس من المعروف عما إذا كانت أموال شركات القطاع العام تعتبر أموالاً عامة أم خاصة ، وغير ذلك من الأمور غير الواضحة كالتمامل ، والافلاس ، أو إذا ما قضت ضرورة أن يستولى على جزء منها للمنفعة العامة — وما إلى ذلك . خصوصاً أن مثل هذه الشركات لها الشخصية الاعتبارية ، وذهمتها المالية غير محدودة . وهذه الحالات في مسيس الحاجة إلى توضيح في القانون ، وخاصة بالنسبة لتمامل الأجانب مع هذه الشركات ؛ ما هو الحكم عند ما تخل شركة بالتزاماتها ، هل من الممكن الحجز على أموالها أم لا . ثم بعد ذلك — فإن المؤسسة العامة هذه

هياة أو كيان قائم ، فثامن أن أرباح هذه المؤسسة تخضع للضرائب المختلفة ، بمعنى أن المائض من الأرباح يعود إلى الخزائنة وما تبقى بعد ذلك يكون للمؤسسة ، فهذه عملية محددة ، لأنه من الجائز أن عند المؤسسة تحقق خسارة في أى عام فكيف يمكن لها أن تعدد هذا العجز ؟ إن الشركة تقترض بواسطة سندات من أى بنك وبهذا يمكن معرفة ما إذا كانت هذه المؤسسة ناجحة أو غير ذلك في النهاية ، بمعنى أنه لا بد من وجود نظام لمعرفة ما إذا كانت الأرباح تظل في الشركة من عدمه ، ثم أن نفقات القطاع العام كثيرة فماذا لا تكثرون الشركات التي تلتجئ سلمة واحدة كي تجري فيما بينها عملية منافسة في الجودة ، على أن تكون الأسماء محددة بمعرفة السلطات المختصة حتى يمكن معرفة أسباب نجاح أى من هذه الشركات لتكون قدوة لغيرها — إن كل هذه المسائل يجب أن تدرس دراسة مستفيضة ليصل إلى حد الكمال .

الدكتور اسماعيل صبرى :

في الحقيقة أن نقطة الذمة المالية التي هربت أو الضرائب وغيرها إنما هي نموذج للتناقض من المسائل القانونية التي تستخدمها الدولة ، وبين الأمداف الاقتصادية التي تريد أن تدير عليها ، ويجب أن يكون هناك تخطيط لعملية الاستثمار إن لم يكن على نطاق الاقتصاد القومي ككل . وفي الحقيقة يمكن للدولة أن تلجأ لهذا بدون اتعقيدات القانونية الموجودة حالياً بين السيد الوزير الذي تتبع له المؤسسة أو السيد وزير الخزائنة الخ .. حتى يمكن أن يسير الاقتصاد بالطريقة التي تريدها الدولة لتنفيذ أهداف حديثة مع الإلتزام بالخطوة .

إن المجتمع الاشتراكي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يستغنى عن الضرائب إنما هي وسيلة من وسائل الحد من الاستهلاك بطريقة غير مباشرة .

الأستاذ محمد الجمل :

من الممكن الوصول إلى الغرض المنشود — إن الطريقة الرأسمالية في تمويل الدولة يجب أن تشير كلمة الربح والفائدة ولا لزوم لها إطلاقاً ، كما وأن هناك تصرفات لا يتقبلها الجمهور بسهولة مثل رفع ثمن السجائر ، أو خفض المرتبات . لأن الوعي الاشتراكي لم يستكمل بعد ، ومن الممكن معالجة مثل هذه الأمور المتناقضة كضريبة كسب "عمل" ، لأن لدول الاشتراكية تحاول أن تزيد من دخل العامل وفي نفس الوقت تفرض ضريبة على كسب "عمل" وأفضل أن يصرف المبلغ الصافي،

ولا داعى لهذه العملية المساية التي تقلل في النهاية من صافي المستحق .

الدكتور عبد الرحمن نصير :

اجراءات التقاضي لازالت متعسرة ومعقدة على حين أن المبادئ و لأوصاع الاشتراكية تقتضى تبسيطها وتيسرها وان تلك الإجراءات لم يدخلها من المبادئ الاشتراكية سوى أشعة ضئيلة ، في حين أن قانون السلطة القضائية قد عدل أكثر من مرة ، لكنه كان تعديلا عاجلا ولو أنه يتضمن مبادئ طيبة وبذل فيه مجهود مشكور ولكنه لم يصل بتملك المبادئ إلى المدى المنشود — ولما كانت وزارة العدل بصدد وضع مشروع جديد للسلطة القضائية بما يتفق مع تلك المبادئ الاشتراكية فيجب أن يعرض هذا المشروع أيضا على الأجهزة الفنية بالامحـاد الاشتراكي لتبدي رأيها فيه ، نظراً لأن الاتحاد الاشتراكي يمثل لمكافة المواطنين كافة، ولأن ملك الاجراءات القضائية لا تخص القضاء فقط بل تخص المواطنين أيضا الذين لهم حق التقاضي وحق الإجراءات والحس في أن يصلوا إلى حوائجهم بأيسر الوسائل وبأقل التكاليف .

فهرس

النشاط النقابي

مقالات وبحوث اشتراكية : الطريق الثوري لتعديل القوانين .

أولاً - المقالات والبحوث

دنيا القانون والمحاكم : التغيرات الدستورية والقانونية والقضائية في جمهورية الصين الشعبية ص ٤٩٣	شركة التأمين مة دولة أمام المحاكم الجنائية ، للأستاذ حلي راغب حنا المحامي ص ٥٠٠
تعليق على الأحكام : دعوى الضرر ضد	ملاحظات : حول أحكام الاقرار في التشريع السوري ، الدكتور نزار كيال المحامي ص ٥٠٦

قضاء محكمات النقض

ثانياً - الأحكام

التفويض الجزائي

الحكم ٦٩ : ٢٠ من نوفمبر ١٩٦٤	ج - حكم : شهرود . إثبات . شهادة . تناقض شهرود . ص ٥٢٢
صحافة : نقابة صحفيين انتخاب مجلس - نقابة ونقيب . ص ٥٢١	الحكم ٧٢ :
المواد الجزئية	أ - نقض : طعن . دعوى مدنية ، أمام القضاء الجنائي .
الحكم ٧٠ : ٥ من أكتوبر ١٩٦٤	ب - عقوبة : ظرف مخفف ، من متهم ، عقوبات ١٧٢
مرفقة : طريق عمومي ظروف مشددة . ص ٥٢١	ج - رافة : أسبابها .
الحكم ٧١ :	د - محكمة الموضوع : دليل . سلطتها في تقديره ، خبرة ، مسؤولية جنائية موانع العقاب ، المرض العقلي ، حكم ، تسبب ، عيب ص ٥٢٢
أ - محكمة موضوع : تقدير . حكم ، تسبب ، عيب . شاهد	الحكم ٧٣ : ١٢ من أكتوبر ١٩٦٤
ب - تلبس : جريمة ، مخمسيد . قبض تفتيش .	حكم : تسبب ، سبب . قتل خطأ . ضرر . رابطة ، سلبية ص ٥٢٤

الحكم ٧٤ :

أ - أسباب اباحة : دفاع شرعى . حكم ،
تسبيب ، معيب .

ب - حكم : تسبيب . عيب . إجراءات
جنائية م ٢١٠

ج - خطأ : اسناد الحكم ، عقيدة ، محكمة ،
دليل مؤثر فيها . ص ٥٢٤

الحكم ٧٥ :

دفاع : اخلال بحقة . خبة . ص ٥٢٥

الحكم ٧٦ :

استئناف : ميراث . أمر مقضى ، قوته ،
سلاح . ظرف مشدد . نقض ، طعن ، خطأ فى
تطبيق قانون ق ٢٥٤ ص ٥٢٦

الحكم ٧٧ :

محل عام : نقض ، طعن ، خطأ فى تطبيق
قانون . محكمة النقض ، سلطانها ، عقوبة ق ٣٧١
لسنة ١٩٥٦ م ١٥ و م ٣٥ ص ٥٣٦

الحكم ٧٨ : ١٢ من أكتوبر ١٩٦٤

أ - تلبس : جريمة . مخدر . مأمور ضبط
قضائى . قبض تفتيش .

ب - مخدر . قصد الاتجار . قانون أصاح .
دفاع ، إخلال بحقه مرسوم بقانون ٢٥١ لسنة
١٩٥٢ ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٢ ص ٥٢٧

الحكم ٧٩ : ١٩ من أكتوبر ١٩٦٤

أ - تفتيش : اذنه : تنزيهه . مأمور
ضبطية قضائية .

ب - دفع : بطلان تفتيش . نقض . طعن
أسبابه .

ج - تحريات : جديتها . سلطه تحقيق .

محكمة وضوع . إذن تفتيش ، اصداره ص ٥٢٨

الحكم ٨٠ :

أ - محاكمة : إجماعاتها . دفاع . اخلال
بحقه ، محام حضوره مع متهم بجنحة .

ب - حكم : محضر جلسة . ص ٥٢٨

الحكم ٨١ : ٢٦ من أكتوبر ١٩٦٤

أ - شريك دين وصيد : جريمة ، إعطائه .
ب - موهبة . إعطاء شريك بدون وصيد
علم المالك ، علمه به . م وجود مقابل
وفاء الشريك الذى أصدره . استرداد
الشريك الذى دفعه قيمته . ص ٥٢٩

الحكم ٨٢ :

أ - حكم : تسبيب ، شريك بدون وصيد .
عقوبات م ٣٢٧ .

ب - محكمة استئنافية : سلطانها . معارضة .
نقض . محكمة النقض . سلطانها . ق ٥٧ لسنة
١٩٥٩ . ص ٥٢٩

الحكم ٨٣ :

أ - أسباب اباحة : دفاع شرعى . دفاع .
اخلال بحقه .

ب - دفاع شرعى : وقائمه محكمة موضوع .
ص ٥٣٠

الحكم ٨٤ :

حكم : تسبيب . عيب . اشتراك : اتفاق .
توافق . مسؤولية جنائية . قتل عم . ص ٥٣١

الحكم ٨٥ :

١ - أسباب إباحة : دفاع شرعي . اعتراف بالجريمة .

ب - دفاع شرعي : وقائعه ، تقديرها .

ص ٥٣١

الحكم ٨٦ : ٢ من نوفمبر ١٩٦٤ .

شيك بدون رصيد : جريمة . أركانها . قصد جنائي . مسؤولية جنائية . باعث . ص ٥٣٢

الحكم ٨٧ :

حكم : تسبيب ، عيب . اصابة خطأ . رعونة ، احراز . ص ٥٣٢

الحكم ٨٨ :

معارضة : اعلانها . نظرها . استئناف . ميعاده . حكم . بطلان . ص ٥٣٢

الحكم ٨٩ :

١ - حكم : تسبيب . عيب . محكمة موضوع شاهد . أقواله نسبيتها إلى التحقيقات في حين أنه أولى بها بمحنة المحاكمة .

ب - دلائل : تقدير قوته ، محكمة موضوع سلطانها ، اطمئنان المحكمة إلى رؤية الشاهد للتهمين وهما في طريق فرارهما عقب انتهاء الحادث رؤية من الخلف .

ج - نقض : طعن أسباب .

د - شهود : مطابقة أقوالهم مضمون الدليل الفني .

هـ - محكمة ، موضوع : طيب شرعي ، تقريره

و - جريمة : سببها ، عقيدتها .

ز - جريمة : سببها ، أركانها ، باعث ، حكم .

ص ٥٣٣

تسبيب

النقض المبدئي

الحكم ٩٠ : ٢ من بولية ١٩٦٤

١ - اختصاص : أجنب . حكم أجنبي . تنفيذه . محكمة بدائية القدس . فلسطين . محاكمها .

ب - تنفيذ : حكم أجنبي ؛ مرافعات

١ / ٤٩٣

ج - ولاية : اختصاص متعلق بها ، مرافعات

٢٢ اتفاقية تنفيذ أحكام

د - محكمة أجنبية : حكم ، تنفيذه ، أجنبي صيغة تنفيذية .

هـ - نظام عام : بطلان ؛ حكم أجنبي ؛ تنفيذه مدني م ٢٢ .

و - اثبات : طرقه ؛ قرينة قانونية ؛ أمر

مقضي . حجة محكمة موضوع . ص ٥٣٥

الحكم ٩١ : ٧ من يولية ١٩٦٤

ا - مؤلف : حقه مصنف قديم ، اعادة طبعه .
ب - استغلال مالي : مدته ، مؤلف ، حقه .
ق ٣٤٤ لسنة ١٩٥٤ .

ج - حق مؤلف : استغلاله ؛ الاعتداء عليه .
د - بيع : آثاره ، التزاماته ، بائع ، ضمان
العرض والاستحقاق . ص ٥٣٦

الحكم ٩٢ :

حق مؤلف : استغلاله ، اعتداء عليه ، بيع -
منافسة غير مشروعة ، طاعة مقلدة . ص ٥٣٨

الحكم ٩٣ :

ا - دعوى : نظرها تقرير تالخيص خلو
المحضر من بيان تلاوته .
ب - دعوى ارتباط دعويين : محكمة موضوع .

ج - خصومة : سقوطها

د - عقد : تفسيره ، محكمة موضوع .

هـ - استئناف : طلب جديد مرافقات

م ٤١١ . ص ٥٣٨

الحكم ٩٤ :

ا - نقض : طعن معالجة فيه .
ب - عقد إداري : إقرار إداري اختصاص
متعلق بالولاية .

ج - عقد إداري : نكبه . ص ٥٣٩

الحكم ٩٥ :

أمر أداء : طبيعته ، معارضة . مرافقات
م ٨٥٣ و ٨٥٥ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .
ص ٥٤٠

المحكمة الإدارية العليا

الحكم ٩٦ : ٢ مايو ١٩٦٤

قرار إداري : عيب اساءة استعمال السلطة ،
قوامه . ص ٥٤١

الحكم ٩٧ : ٣ مايو ١٩٦٤

ترقية بالاختيار : لجنة شؤون موظفين ،
اختصاصها . ص ٥٤١

الحكم ٩٨ :

تربية بدنية : معلم ، تسوية حالته . قرار مجلس

الوزراء ٩ من مارس ١٩٤٧ . ق ٢١٠ لسنة
١٩٥١ ص ٥٤١

الحكم ٩٩ : ٧ من مايو ١٩٦٤

اعانة غلاء معيشة : تقييدها ، كادر عمال .
موظف خارج هيئة ، علاوة ، قرار مجلس
وزراء ٢٤ من يونية ١٩٦٤ ص ٥٣٦

الحكم ١٠٠ : ٢٤ من مايو ١٩٦٤

حكم : حجية . محكمة إدارية اختصاص

دعوى تفسير ، احالة الى كمة المح الإدارية
العليا . مرافعات م ٢٦٦ ص ٥٢٦

الحكم ١٠١ :

ا - تقرير سرى : اعناده بصفة نهائية ،
مجلس بلدى ، موظف . لجنة شؤون موظفى
مجالس بلدية بالإدارة العامة لشؤون البلديات .
ق ٦٦ لسنة ١٩٥٥ م ٦٦ لجنة شؤون موظفين
بالمجلس البلدى .

ب - علاوة دورية : منحها . قرار إدارى .
ميعاد الستين يوماً .

ج - كفاية موظف : تقدير بدرجة ضعيف
علاوة دورية . ص ٥٢٦

الحكم ١٠٢ : ٣٠ من مايو ١٩٦٤

ا - كنيشة : تصريح باقامتها ، تأجير قطعة
أرض لبناء كنيسة جمعية خيرية .

ب - قرار إدارى : أمن قضاء إدارى رقابة
ج - تصريح باقامة كنيشة : رفض . احتكاك
بين المسلمين والاقباط ص ٥٢٧

الحكم ١٠٣ : ٣١ من مايو ١٩٦٤

حكم : قوة الامر المقضى ، تفسير قواعده .
ص ٥٣٨

الحكم ١٠٤ :

تقرير سرى : كناية موظف ، تقديرها ،
لجنة شؤون موظفين . انحراف - لوك . سوء
تصرف . مخالفة قانون . ص ٥٣٨

الحكم ١٠٥ :

ا - اعانة غلاء معيشة : تثبيتها . أساسه

ب - كادر عمال : علاوة دورية . اعانة غلاء
معيشة ، تثبيتها ، درجة شخصية . كتابا بوزارة
المالية ٢٣٤ - ٥٣/٩ المؤرخين في ١٣ من

مارس ١٩٤٨ و ٢٦ من فبراير ١٩٥١ . عامل .
ص ٥٣٨

الحكم ١٠٦ :

ا - جامعة : هيئة تدريس . تعيين ق ٢٤٥
لسنة ١٩٥٦ شروط إضافية ؛ طبيب امتياز ،
مستشفى جامعى ، نائب .

ب - هيئة تدريس : عضو ، قرار تعيينه ،
شروط عام ، شرط اضافى . ص ٥٣٩

الحكم ١٠٧ :

ا - قرار إدارى : مضمونه مصد - رد ،
مقصده ، سلطته . ظروفه .

ب - كادر عمال : تعيين ، ترقية ، نقل ملاحظ
امتحان ، عامل كتابى ، لجنة فنية ص ٥٢٩

الحكم ١٠٨

أ - لجنة قضائية : قرارها قرار مجلس
وزراء في ٩٠٢ من ديسمبر ١٩٥١ قانون
معادلات دراسية ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ .

ب - تنازل : قرار لجنة قضائية . اقراضه
استداجه .

ج - تنفيذ : قرار لجنة قضائية امتناع
جهة إدارية قرار إدارى سلبى ص ٥٤٠

الحكم ١٠٩ :

أ - كادر عمال : ترقية . امتحان .

ب - تعيين : عامل . لجنة فنية . امتحان
قرار باطل . ص ٥٤٠

الحكم ١١٠ : ٦ من وني ١٩٦٤

ا - تأديب : تحقيق إدارى . ملطة . ق ١١٧
لسنة ١٩٥٨ . نيابة إدارية جهة إدارية ق ٢١٠

لسنة ١٩٥١ م ٨٥

ب - ذنب إداري : محرر رسمي تصويره ،

ق ٢١ لسنة ١٩٥١ م ٨٣ و ٧٦

ج - قرار إداري : ملاحظة إصداره في

قضاء إداري . رقابة ص ٥٤١

الحكم ١١١ :

أ - دعوى : ميعاد فيها . ضم مدة تمرين
تدوية . طعن بالانفا .

ب - مدة خدمة سابقة : ضمها . مدرسة
فنون وصايع . خريجها . مدة تمرين : قرار
جمهوري ١٥٩ لسنة ١٩٥٨

ج - مؤهل دراسي : مدة خدمة سابقة .
قرار مجلس وزراء ٢٣ من ديسمبر ١٩٥١ .
مدة تمرين . ص ٥٤١

الحكم ١١٢ : ٧ من يونيو ١٩٦٤

ضمن : صفة : دفع . - م - قبول : دوان
محاسبة مدير عام ، رئيس ديوان ، خطأ مادي
ص ٥٤٢

الحكم ١١٣ :

ترقية موظف . محاكمة تأديبية . إحالة اليها
ق ٢١ لسنة ١٩٥١ م ٤٠ ترقية تلقائية

ص ٥٠٢

الحكم ١١٤ :

حكم : بطلان . مداولة . مراقبة . قاض .
اشتراك في مداولة والمراقبة . جلسة من أجل
الحكم . مراقبة فتح بابها ص ٥٤٣

الحكم ١١٥ : ١٣ من يونيو ١٩٦٤

قرار إداري : قرار ديوان موظفين ، مؤهل
تقديره ق ٢١ لسنة ١٩٥١ م ٩٢ و ١١ طبيعته
ص ٥٤٣

الحكم ١١٦ : ١٤ من يونيو ١٩٦٤

معادلة دراسية ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، تسوية
قرار جمهوري ١٥٩ لسنة ١٩٥١
ص ٥٤٣

الحكم ١١٧ : ٢١ من يونيو ١٩٦٤

عامل : كادر عمال . علاوة عامل أو مستخدم
خارج هيئة يشغل درجة في كادر عام وطبق
عليه كادر عمال قرار مجلس وزراء في ٢٤ من
يونيه ١٩٥١ ص ٤٤٤

الحكم ١١٨ :

سوء سمعة : كفاية موظف تقديرها
ص ٥٤٤

الحكم ١١٩

أ - معاش : مدة سابقة : حسابها . ق ٢٧
لسنة ١٩٦٠ . ق ٣٩ لسنة ١٩٦٠ م ٤٦
ب - مدة خدمة سابقة : حسابها في المعاش
إمتناع الإدارة عن تطبيق القانون ٣٧ لسنة
١٩٦٠ . مكافأة ردها في الميعاد .
ص ٤

الحكم ١٢٠ :

كادر عمال : قرار مجلس الوزراء ٢٤ من
يونيه ١٩٥١ درجة خارج الهيئة ، نهاية
مربوط ، مجاوزة ص ٥٤٥

الحكم ١٢١ :

أ - تشريع : بطلان ، مجلس دولة ، عرضي

١٩٥١ م ٣١٥ . لجنة شؤون موظفين . سلطة مطلقة .

ب - جهاز : إزدواجه تقدير بدرجة ضئيف . ص ٥٤٧

الحكم ١٢٤ : ٢٨ من يونيو ١٩٦٤
بدل عدوى : معهد أبحاث . مساعد عمل
قرار مجلس الوزراء في ١٧ من يوليو ١٩٣٦
و ٢٤ من سبتمبر ١٩٣٦ كتاب وزارة المالية
رقم ٤٢٤ / ٣٧ / ٧ م ٢ في ١٥ من أبريل
١٩٤٦
ص ٥٤٧

الحكم ١٢٥ :

أ - مركز قانوني : موظف . معهد
بحوث اسلامية جامع الازهر . بدل جناية
شهرية . متطوع للتدريس . موظف معين على
وظيفة دائمة أو مؤقتة بمراتب الازهر . إثناء
بلا سبب . تعويض عن عمله .

ب - اختصاص : قضاء إداري . متطوع
تدريس بمعهد البحوث الاسلامية بالجامع الازهر
موظف عام صفته . ص ٥٤٨

عليه .

ب - دستورية قانون : ق ٨٤ لسنة ١٩٥٩
قسم قضايا أوقاف : إدارة قضايا حكومة . قضا .
مصادرة دائرة اختصاصه . تحديد

ج - حكم : بطلان مرافعة مستشار
لم يسمعها .

د - دعوى إلغاء : مشروعية
ه - تعيين : موظف قسم قضايا وزارة
أوقاف أقدمية طعن بالإلغاء .

و - كادر قضائي : كادر عام درجة مستشار
درجة مدير عام . ص ٤٤٥

الحكم ١٢٢ :

أ - حكم إلغاء : حجية مطلقة . أمر نسي .
غير انتفاء مركز مانعي .

ب - ترقية : إلغاء قرار تحفظي .

ج - دعوى إلغاء : قرار ترقية . درجة
اعتبارها خالية ص ٥٤٦

الحكم ١٢٣ :

أ - درجة كفاية : تقديرها ق ١ لسنة

محكمة القضاء الإداري

١٦ أقدمية اعتبارية . كادر عال درجة
سادسة .

ج - أقدمية : نقل وظيفة بدرجة من
من كادر أدنى إلى كادر أعلى ، أقدمية في الوظيفة
المقولة . ص ٥٤٩

الحكم ١٢٧ :

أ - تعيين بمرتبه . قرار وزير الصناعة

الحكم ١٢٦ : ٦ من نوفمبر ١٩٦٢

أ - قل : درجة من الكادر المتوسط إلى
الكادر العالي ، مكاني . من وظيفة إلى أخرى
في حالة الترقية ، لجنة شؤون موظفين . ق ٢١٠
لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة م ٢٨ و ٤٧ / ٤

ب - معادلات : ق ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ م

في ٢٧ من شهر ١٩٦٢ ، ترشيح ،

ب - عقد : قانون خاص ، محكمة قضا
إداري : اختصاص ص ٥٥٠

الحكم ١٢٨ : ١٢ من نوفمبر ١٩٦٢

موظف : مقر عمله ، مغادرته بغير إذن ،
استمارة استئذان بالتليفون . لإدارة نزاع الملكية
ص ٥٥٠

الحكم ١٢٩ :

أ - محام : مرافعة ضد المصلحة التي كان
يعمل بها قبل ترك الخدمة . ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧
٢١٢ . ٤٥٠ لسنة ١٩٥١ ٢٢٢ .

ب - ميعاد : ميتين يوماء ، مسافة . ق ٧٧
لسنة ١٩٤٩ ٢١٢ .

ج - تقرير سنوي : سرى تقدير ضعيف
ق . ٢ لسنة ١٩٥٠ ٣١٢ . موظف مقدم .
مجلس تأديب ذكر واقعة تقديمه في أسباب
التقدير . ص ٥٥٢

الحكم ١٣٠ : ٢٠ من نوفمبر ١٩٦٠

قرار تأديبي : سلطة إصداره ، هيئة عامة
بالإصلاح الزراعي ؛ مرسوم بقانون ١٧٨ لسنة
١٩٥٧ قرار رئيس الجمهورية ٦١٤ لسنة ١٩٥٧
و ١٢٧٧ لسنة ١٩٥١ و ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠
ص ٥٥٦

الحكم ١٣١ : ٢٥ من نوفمبر ١٩٦٤

سيادة : وصف بعض أعمال الحكومة بإنهاء
أعمال سيادة معش ، إحالة اليه ق ٢١ لسنة ١٩٦٢
م ١٢ ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، اختصاص مجلس دولة
قانون دستوريته . قضاء ولايته . سلطة الشارع
في تضييقها . ص ٥٥٨

الحكم ١٣٢ : ٢٧ من نوفمبر ١٩٦٤

أ - علاوة اعتيادية : استحقاقها ، تأجيلها
ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ٢٢ و ٤٣ و ٤٤ ، لائحتة
التفصيلية ٢٥٢ تقرير سنوي . لجنة شؤون
موظفين .

ب - حقوبة : إزدواجها ، حرمان موظف
علاوة الاعتيادية ؛ خصم أيام ص ٥٦٠

الجمعية العمومية للقسم الاستشاري

الحكم ١٣٣ : أول يناير ١٩٦٤

أ - مجلس دولة : جمعية عمومية للقسم
الاستشاري للفتوى والتشريع . اختصاص وزارة
أوقاف ، منازعة حارس وقف .

ب - هيئة عامة : مؤسسة عامة . منازعة
هيئة إقليمية ، مصلحة عامة ؛ شركة ودية .
اختصاص مجلس دولة .

ج - اختصاص مانع ؛ طبيعة ؛ جمعية

عمومية للقسم الاستشاري ، مجلس تنفيذي .

د - منازعة : شخص عام . جهة عامة
ص ٥٦٢

الحكم ١٣٤ : ١٥ من يناير ١٩٦٤

مرفق عام : مرفق أمن . خدمة . مقابلها
خفير لحراسة كشك مؤسسة . ص ٥٦٣

الحكم ١٣٥ :

أ - قتل : موظف ؛ ق ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥

م ١٠٤٩ و ١٠٤٩ إدارة مخبرات عامة ق ١٣٢ لسنة
١٩٥٧ . مرتب موظف منقول تحديدته ، لجنة
شؤون موظفين . عيب عدم الاختصاص . قرار
إداري منعدم

ب - فصل : موظف ، تعيين ، نقل ، إهمال
خدمة وزارة خارجية مجلس وزراء .

ج - مرتب : أساسي احتفاظ به ، نقل
ينطوي على تعيين ق ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ .
ص ٥٦٣

الحكم ١٣٠ :

ضريبة : أطياف ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . إصلاح
زراعي . ضريبة إضافية ق ١١٣ لسنة ١٩٣٩
م - م ٤ من ١٩٤٠ و ١٩٥٢ من مارس ١٩٥٢
ص ٥٦٤

الحكم ١٣٧ :

شرطة : رجالها ، معاشهم ق ٢٧ لسنة
١٩٥٥ . هيئة شرطة . تطوع ص ٥٦٥

الحكم ١٣٨ :

درجة شخصية : ترقية . قرار إداري ،
ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، أقدمية مطلقة ، معادلة
دراسية ، ق ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، قرار منعدم .
ص ٥٦٥

الحكم ١٣٩ :

نزع ملكية : بطريق مباشر ، غير مباشر
عقار أرض زراعية ، ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ق ١٢٧
لسنة ١٩٦٠ ق ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، مال عام
ص ٥٦٦

الحكم ١٤٠ :

أ - أجر إضافي : عمل إضافي امتداداً
للعمل الأصلي ، عمل إضافي بالنسبة إلى وظيفة
غير الوظيفة . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ٧٣ و ٤٨ و ٥٠
قرار مجلس الوزراء ٢٦ من أكتوبر ١٩٥٥ .
قرار جمهوري ١٥٦ و ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩
ق ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ؛ ق ٣٦ وق ٩٣
لسنة ١٩٥٩ .

ب - جامعة : معهد عال ، هيئة تدريس
أجر إضافي . حد أقصى . ص ٥٦٦

الحكم ١٤١ : ٢٩ من يناير ١٩٦٤ .
معاش : موظف أرمل . ق ٣٧ لسنة ١٩٢٩
م ٣٩٨ . زوجة . مطالة ردها بعد سن الخامسة
والخمس . ص ٥٦٧

الحكم ١٤٢ :

دعوى إدارية : أمام مجلس الدولة . رسم .
ص ٥٦٨

الحكم ١٤٣ :

مطابع أميرية : هيئة عامة أشؤونها ، جريدة
رسمية ، قوانين وقرارات ومذكرات : نشر
تكاليف . قرار جمهوري ٥٨ في ٣ من مارس
١٩٥٨ . ص ٥٦٨

الحكم ١٤٤ :

أ - عقد إداري : صعوبة مادية غير متوقعة
نظريتها . أساسها شروطها . عقد جزائي . ثمن
تحديدته .

ب - صعوبة : عقد إداري . تسببه . متعاقد
عليها . نية مشتركة ص ٥٦٨

الحكم ١٤٥ :

م.د صحراء : هيئة عامة لتعمير صحارى

قرار جمهورى ٤٣ لسنة ١٠٥٩ . مركز قري
للبحرث قرار جمهورى ٩١٥ لسنة ١٩٥٧ . نظام
موظفى وعممال مؤسسات عامة قرار جمهورى
١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ قرار جمهورى ١٥١٥

لسنة ١٩٦١ . قرار جمهورى ٢٢١٧ لسنة
١٩٦٢ . ص ٥٦٩

الحكم ١٤٦ :

أ - معاش : كيفية حسابه ق ٢٧ لسنة
١٩١٩ مدة خدمة . ضمها .

ب - مدة اوتراضية : ضمها . آره فى المعاش
ص ٥٧٠

قضاء المحاكم الاستئناف

الحكم ١٤٧ : ٢٠ من مارس ١٩٦٢

أ - تنفيذ : اعتراض عليه ، أسبابه . قاضى
البيرع اختصاصه . دفع بانقضاء الخصومة .
ب - خصومة : إسقاطها . انقضاؤها
معناها . ص ٧١

الحكم ١٤٨ :

تقادم : مريان النصوص الجديدة الخاصة
بها . ص ٥٧٢

الحكم ١٤٩ : ٧ من أبريل ١٩٦٢

طعن بالتزوير : إعلان شراعه

ص ٥٧٣

الحكم ١٥٠ : ٩ من نوفمبر ١٩٦٣

أ - تفتيش : معاون نيابة . ندبه . تكليفه
ضابط المباحث بالتفتيش .

ب - نقض : إحالة قضية إلى محكمة الموضوع
لمحاكمة المتهمين للمرة الثالثة . ولاية محكمة
الموضوع فى الدعوى . ص ٥٧٤

قضاء المحاكم الكلية

الحكم ١٥١ : ٣٠ من مارس ١٩٦٥

أ - طلب : أصل . عارض . خصومة فى
استئناف . صحيفة استئناف . مرافعات م ١٥٠
طلب إضافي . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ١٧ ،
اثراء بلا سبب .

ب - مرافعات : قضائي . إعفاء .

مرافعات م ٧١ م ٤٠٥ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢

ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

ج - صحيفة دعوى : بطلانها رسم

دمغة كاملا .

د - عمل : ساعاته . تحديدها . نظام عام

أجر إضافي .

هـ - إثراء بلا سبب : دعوى سببها تغييره

طلب جديد .

و - تمويض : إثراء بلا سبب .

ص ٥٨٤

قضاء المحاكم البحرينية :

الحكم ٥٣ : ٩ من سبتمبر ١٩٦٢
جنين : وعية له ، نفقته ، بدل فرش وغطاء .
أجرة حضنة ، تعجيلها ، تنازل عنها ، إيراد
صلح . ص ٥٩٦

ثالثا- التشريعات القوانين

- | | |
|---|--|
| قانون ٦١ لسنة ١٩٦٦ : في شأن إنشاء المجلس الأعلى للخدمات الصحية . ص ٢٢٧ | قانون ٦٨ لسنة ١٩٦٦ : في شأن تمتع حصة شركة ميناديه السويسرية بزيورخ - سويسرا في رأسمال شركة ميناديه وشركاه للمزاولمة والرشح بالقاهرة ، بأحكام القانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص باستثمار المال الأصلي وتعديلاته . ص ٢٤٧ |
| قانون ٦٢ لسنة ١٩٦٦ : في شأن تقييم مستى الشركات وإعادة تقييم وظائف المؤسسات العامة والشركات . ص ٢٤١ | قانون ٧٠ لسنة ١٩٦٦ : بإعفاء الامتعة والسيارة الخاصة بالمرحوم الدكتور عبد الحليم على النجار عميد كلية الدراسات العربية بجامعة الأزهر . ص ٢٤٨ |
| قانون ٦٣ لسنة ١٩٦٦ : بتعديل أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بتقرير راتب إضائي للعاملين في بعض المناطق . ص ٢٤٢ | قانون ٧١ لسنة ١٩٦٦ : بشأن إحالة المشرف الزراعي بيني سوييف إلى الاستيداع . ص ٢٤٨ |
| قانون ٦٤ لسنة ١٩٦٦ : بتعديل أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيأة المواصلات السلوكية والاسلوكية . ص ٢٤٣ | قانون ٧٢ لسنة ١٩٦٦ : بفصل بعض العاملين بالحياة العامة اشؤون المطابع من الخدمة ص ٢٤٩ |
| قانون ٦٥ لسنة ١٩٦٦ : بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المركز القومى للبحوث . ص ٢٤٤ | قانون ٧٦ لسنة ١٩٦٦ : بتنظيم وزارة الارشاد القومى . ص ٢٥٠ |
| قانون ٦٦ لسنة ١٩٦٦ : بالحقاق بعض المنشآت بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية . ص ٢٤٦ | قانون ٧٧ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم المؤسسة المصرية العامة للهندسة الإذاعية . ص ٢٥٢ |

قانون ٧٨ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم إذاعة الجمهورية | قانون ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم تلفزيون
العربية المتحدة ص ٢٥٩ | الجمهورية العربية المتحدة ص ٢٦٢

قرارات رئيس الجمهورية

قرار ٤٦٢٣ لسنة ١٩٦٥ : بفرض رسوم الامتاج على بعض الاصناف المنتجة محليا .	المتحدة تدعى ، شركة مطاحن ومخابز وسط القاهرة ، . ص ٢٧١
قرار ٢٧٤٧ لسنة ١٩٦٥ بتعيين عدد المحاكم لادارية وتحديد دائرة اختصاص كل منها .	قرار ٢٤٧٢ لسنة ١٩٦٥ : بالترخيص في تأسيس شركة مساهمة متمتعة بحفزية الجمهورية العربية المتحدة تدعى ، شركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة ، ص ٢٨٣
قرار ٤٧٤٨ لسنة ١٩٦٥ : بتعديل بعض احكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٦٢	قرار ٢٤٧٣ لسنة ١٩٦٥ : بالترخيص في تأسيس شركة مساهمة متمتعة بحفزية الجمهورية العربية المتحدة تدعى ، شركة مطاحن شرق الدلتا ، ص ٢٦٩
قرار ٤٧٤٩ لسنة ١٩٦٥ : بقرار استثناء من احكام لائحة نظام العاملين بالمؤسسات الدائمة والشركات التابعة لها .	قرار ٢٤٧٤ لسنة ١٩٦٥ : بالترخيص في تأسيس شركة مساهمة متمتعة بحفزية الجمهورية العربية المتحدة تدعى ، شركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة ، ص ٣٠٥
قرار ٢٤٧١ لسنة ١٩٦٥ : بالترخيص في شركة مساهمة متمتعة بحفزية الجمهورية العربية	

قرارات رئيس الوزراء

قرار ٢٢ لسنة ١٩٦٦ : بنقل العاملين بوزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الاوقاف بدرجاتهم الى وزارة الاوقاف والشؤون الاجتماعية	العربية المتحدة لدى الاجتماع الإقليمي للملاحة الجوية لمنطقة أوروبا والبحر المتوسط ص ٣١٦
قرار ٩٩ لسنة ١٩٦٦ : بشأن حضور الاجتماع الخاص للمنظمة الدولية للطيران المدني	قرار ٩٩ لسنة ١٩٦٦ : بشأن حضور الاجتماع الخاص للمنظمة الدولية للطيران المدني
قرار ٩٦ لسنة ١٩٦٦ : بتشكيل وفد الجمهورية	ص ٣١٨

قرار لسنة ١٩٦٦ : بتعيين عضو بالمجلس
الأعلى لأعظم الأسرة .

ص ٣١٩

قرار ١٣ لسنة ١٩٦٥ : بشأن حضور
الندوة العالمية الخاصة بتربية أسماك البحر يرات
الدافنة

ص ٣١٧

قرارات وزارية

الاختصاصات الخاصة بالجنة في لمكانب تفتيش العمل

ص ٣٢٢

وزارة التموين والتجارة الداخلية :

قرار ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ : بتعديل بعض

احكام امتحان الاجلادقيق وصناعة الخبز ص ٢٢٤

وزارة الشباب :

قرار ١٣٦ لسنة ١٩٦٥ : بإتخاذ لائحة

النظام الأساسي لجمعية مدربي الألعاب الرياضية

ص ٣٣٠

بالجمهورية العربية المتحدة

وزارة العدل :

قرار : بتحويل بعض العاملين بالمياة العامة

للنامين المعفى من مأموري الضبط القضائي

ص ٣٢٠

اللجنة "للتفسير قانون العاملين :

قرار التفسير التفسيري رقم ٥ لسنة ١٩٦٥

ص ٣٢١

وزارة العمل :

قرار ١٠٤ لسنة ١٩٦٥ : بشأن تحديد

المحاضرة

مجلد قضائية شهرية

دنيا القانون والمحكم

التطورات الدستورية والقانونية والقضائية

في جمهورية الصين الشعبية

لما كان استكمال الثقافة القانونية يستلزم متابعة التطورات الدستورية والقانونية والقضائية في أهم بلدان العالم ، فقد رأينا إشرافك من لا يتسع وقته من الزملاء لمتابعة هذه التطورات في مظانها فيما نطالعه من بحوث ودراسات لا غنى لوجمل القانون عن تذوقها .

وقد اخترنا أن نبدأ بجمهورية الصين الشعبية ، أكبر بلاد الشرق رقعة وأكثرها سكانا واحفها بالحركة الدائبة وأعرفها بالحروب الطاحنة والثورات العنيفة ، فضلا عن أنها بلد صديق وثيق الصلة بنا على بعد الديار ، وشط المزار . إلى أنه بلد مجاهد يحاول دائما تحسين أحواله ، والقضاء على آثار الماضي المعركة لهوضه وازدهاره ، بعد أن تخلص من نير الاستعمار ، ونقض عنه ما وقر ظهره من فقر وصغار .

عمدتنا في هذا البحث مقال بقلم د شان شوان لنج ، أستاذ نظام الحكومة والشؤون الخارجية بجامعة فرجنيا ، نشرته بالانجليزية في جريدة اللجنة الدولية للقانونيين

المحرر

دستور الصين الشعبية :

صار لجمهورية الصين الشعبية دستور في سنة ١٩٥٤ بعد أن استتب الأمر الشيوعيين بالقدر الذي يسمح لهم باتخاذ خطوة واضحة نحو البدء في تحويل الصين إلى طور اجتماعي جديد .

وفي السنين التي تلت مباشرة إصدار الدستور ، بدأ أن الصين الشيوعية تتجه نحو نظام قانوني مستقر ، وسلطة قضائية قوية ، ولكن هذا الاتجاه لم يبرح مع ذلك أن أصيب بنكسة في منتصف سنة ١٩٥٧ ، إذا قامت في البلاد بأسرها حركة عارمة ضد اليمينيين .

الاتجاه نحو الاستقرار التشريعي (١٩٥٤ - ١٩٥٧) :

قام النظام الشيوعي في الصين بدعاية واسعة النطاق في سنة ١٩٥٤ لحل الجماهير على المساهمة في مناقشة مشروع الدستور قبل صدوره رسميا في ٢٠ من سبتمبر ١٩٥٤ .

ويتميز هذا الدستور بالابتعاد عن الاجراءات التعسفية وألـالب اجمع التي كانت تتبعها دحاكم الشعب ، ، والاتجاه نحو تطور أكثر نظاما في حياة البلاد القانونية .

ومن ذلك نراه في فصله الثالث على ضمان واف للحقوق : فهو يكفل المساواة أمام القانون، وحرية الكلام والصحافة ، والاجتماع ، والتظاهر ، والدين ، كما يكفل الحق في العمل في أوقات الفراغ ، والتعليم والمعامونة الاجتماعية . وتنص المادة ٨٩ بالذات على ضمان ضد القبض التعسفي : « الحرية الشخصية لمواطني جمهورية الصين الشعبية لا يمكن الاعتداء عليها . ولا يجوز القبض على أي مواطن إلا بناء على قرار من إحدى محاكم الشعب ، أو بموافقة نيابة الشعب . »

النظام القضائي :

كما خلع الدستور صفة الدوام على القوانين التأسيسية لمحاكم الشعب والنيابات الشعبية (٢١ سبتمبر ١٩٥٤) والنظام القضائي في الصين الشيوعية . فقد أقيم تحت المؤتمر الشعبي الوطني ، ولجنته الدائمة ، نظامان متدرجان : محاكم الشعب وعلى رأسها محكمة الشعب العليا ، وتختص وحدها بأقامة العدالة ، والنيابات الشعبية ، وعلى رأسها النيابة الشعبية العليا ، ومهمتها الاشراف على تنفيذ القانون . يضاف إلى هذا أنه كان في داخل مجلس الدولة بعض مصالح تنفيذية ، مثل وزارات العدل ، والإشراف ، والأمن العام ، والشؤون الداخلية ، ذات مسؤوليات تمت بصلة إلى المحافظة على النور والنظام . وقد ظلت وزارة العدل إلى أن ألغيت في سنة ١٩٥٩ ، والإدارات

القضائية على المستويات المحلية نتناول موظفي المحاكم وإدارتها الداخلية .

حق الدفاع وعلمية المحاكمة :

وقد أدخل كل من الدستور والقوانين التأسيسية لمحاكم الشعب ، عدداً من القسمات الديمقراطية على النظام القضائي الجديد . ومن هذه حق الدفاع القانوني والمحاكمة العلنية ، وتنحية القضاة . ولعل الأهم من هذا كله أنه لأول مرة في تاريخ جمهورية الصين الشعبية ، يبدو أن الصينيين قد قبلوا بصورة مخففة ، فكرة الاستقلال القضائي .

استقلال المحاكم :

وتنص المادة الثامنة والسبعون من الدستور ، والمادة الرابعة من القانون التأسيسي على أن « محاكم الشعب المستقلة ، لا تخضع في إقامة العدالة لغير القانون ،

كما تنص المادة الثمانون من الدستور على أن تكون المحاكم مسؤولة أمام « مؤتمرات الشعب ، في المستويات التي تقابلها ، وأن تقدم إليها تقاريرها . وكان هذا على طرفي نقيض من القوانين السابقة التي كانت تستلزم خضوع المحاكم لتوجيه « حكومات الشعب » . وبعبارة أخرى ، فإن المحاكم قد منحت في ظل القانون الجديد حرية أعظم في ممارسة سلطتها ، بغير تدخل من السلطات التنفيذية المحلية . ولكن من المحقق أنها تزال خاضعة لضروب أخرى من السيطرة تقييد استقلالها .

وقد بادر الكتاب الشيوعيون الذين تناولوا هذا الموضوع ، إلى التنويه بأنه في تطبيق العدالة يجب أن لا نكتفي « بمحاكم الشعب ، بإطاعة القانون ، بل أن تتبع توجيه الحزب ، ونخضع لسيطرة الشعب ، وقبل إشراف المحاكم الأعلى درجة والنيابات .

وبعد إصدار الدستور واللائحة الأساسية لمحاكم الشعب ، بدأت السلطات الشيوعية بتنفيذ التعديلات المقترحة في التنظيمات والإجراءات القضائية . وفي حلقات المناقشة القضائية التي عقدت في نوفمبر ١٩٥٤ ، وفي التوجيه المشترك الصادر في ٧ من ديسمبر ١٩٥٤ ، دعت محكمة الشعب العليا ووزارة العدل رجال القضاء في طول البلاد وعرضها أن يدرسوا ويهيئوا القانون الأساسي للمحاكم . وقد قرر وزير العدل في السنوات ١٩٥٤ إلى ١٩٥٧ باطراد نماء المحاكم ، ومقرطتها ،

عدد المحامين، والمحاكم، والقضاة:

كان في الصين الشيوعية في سنة ١٩٥٧ أكثر من ٢٧٠٠ « محكمة شعبية » ، أما مساعدو

قضاة الشعب فقد زادوا من ١٢٧ و ٢٥٠ في سنة ١٩٥٥ إلى ٢٦٤ و ٥٠٠ في سنة ١٩٥٧ ؛ وارتفع عدد محامي الشعب من صفر إلى ٢١٠٠ عام في سنة ١٩٥٧ .

مهمة السلطة القضائية :

وقد دلت الجهود التي بذلتها حكومة « بكيين » ، لتقوية النظام القضائي على الأهمية التي علقها النظام على المحاكم ، باعتبارها أدوات نافعة لدعم العهد الجديد وتحقيق التطور الاشتراكي للاقتصاد الوطني . وقد اشتمل المنشور المشترك الذي أصدرته في سنة ١٩٥٤ المحكمة العليا ووزاره العدل ، بصدد دراسة ، تحضير القانون الأساسي لمحكمة الشعب ، على تحديد المهمة الأساسية للسلطة القضائية إذ قرر بأن :

« فرمى الديمقراطية وحماية الديمقراطية هما الوجهان اللذان لايفترقان المهمة الرئيسية لمحكمة الشعب . إن عمل القضاء يجب أن يكون خدمة رسالة الدولة السياسية وفي فترة الانتقال ، تكون مهمة القضاء الرئيسية حماية التطور السهل للبناء الاشتراكي ، والتطور الاشتراكي للدولة . ويجب أن لا تقتصر رسالة محكمة الشعب على عقاب الفاس ، بل تشمل تعليمهم أيضا . يجب أن تؤدي مهامها الطبيعية لخدمة البناء الاشتراكي ، والمهمة المركزية للدولة ، عن طريق النشاط القضائي . »

وفي ضوء ما تقدم . فليس عجيباً أن كثيراً من القضايا التي تناولها القضاء كانت قضايا تتضمن بناء اقتصاديا ، كما تناول خصوم الثورة . وتدل الاحصاءات المناقصة التي تحت يدنا على أن محاكم الشعب من جميع المستويات تناولت ٣٦٤ و ٤ حالات من هذا القبيل فيما بين يناير ١٩٥٤ و مايو ١٩٥٥ فقط . ومع سلطات النيابة والبوليس كانت المحاكم ضربات قاصمة لخصوم الثورة والعناصر الاجرامية الأخرى المشغقة بشط ضار برنامج البناء الاشتراكي وتطوره .

تصفية خصوم الثورة :

وقبيل إدخال التعاون الزراعي سنة ١٩٥٥ ، وجد عدد الشيوعيين والصينيين دافع جديد لتصفية خصوم الثورة . ففي ٣٠ من يولييه صدر قرار بخصوص خطة السنين الخمس الأولى ، في الدورة الثانية من انعقاد المؤتمر الوطني الشعبي ، دعا جميع أجهزة الدولة والسكان بأسرهم أن يزيدوا من يقظتهم الثورية لكي يستأصلوا جميع خصوم الثورة ، الظاهرين أو الخفيين ، وأن يسحقوا كل

نشاط تخريبي . ولما كانت هذه الحركة الجديدة مبنية على السياسة التقليدية التي تربط "عقاب" ب"اتسامح" فإنها نفذت بمنتهى الشدة واقترنت بدعاية واسعة . وكان من نتيجة ذلك أن كشف عن كثير من خصوم الثورة وألقى القبض عليهم ، وسلم كثيرون غيرهم أنفسهم معترفين بجريمتهم .

عقوبة الإعدام :

وفي التقرير السياسى للجنة المركزية للشيوعيين الصينيين بتاريخ ١٥ من سبتمبر ١٩٦٥ ؛ صرح "ليوشوا - شى" ، بأن كل الأحكام التى تفرض عقوبة الإعدام يجب أن تقررها أو تقرها محكمة الشعب العليا . وهذه الطريقة يمكن الوصول تدريجيا إلى تحقيق هدفنا فى إلغاء عقوبة الإعدام إلغاء تاما .

سلطان القانون :

ويمكن أن نلاحظ هنا أن مسألة احترام القانون طالما أشار إليها المتحدثون بلسان النظام الشيوعى فى السنين ١٩٥٤ - ١٩٥٧ .

وهذا يعكس فى الواقع اتجاهين متضادين : الأول الاتجاه الحقيقى من جانب نظام بكين لبناء مشروعية اشتراكية ؛ والآخر الاتجاه لدائب لعمال الحكومة وكادرات الحزب لتجاهل القانون والسوانح .

وقد ذكرت بعض الصحف مثلا استخدام المحاكم للاخطارات العمومية ، والأحكام واجتماعات النطق بالأحكام ، وغيرها من أساليب الدعاية لتعظيم الناس أن يطيعوا القانون والنظام . وأشار البعض الآخر إلى عقاب الموظفين المخالفين للقانون كتذكيرة ، لأنه لا يوجد أى استثناء لالتزام جميع المواطنين باحترام القوانين . وأهابت إحدى الصحف بأعضاء الحزب أن يكونوا نموذجا بمتذبه المواطنين فى طاعة القانون : أعضاء الحزب هم طليعة طبقة "البروليتاريا" وتقع على عاتقهم مسؤولية تحرير العاملين وإلغاء الطبقات ، وإقامة مجتمع اشتراكى ،

ولما كان الحزب هو القوة القائدة للحياة الوطنية . فإن لاحترام القانون معنى خاصا لدى كل عضو فى الحزب . فالحزب يطلب من كل عضو مراعاة النظام ، وأن يكون قدوة فى إطاعة القانون . وليس ثمة استثناء بالنسبة لأى شخص .

وفد نوه أحد رجال محكمة الشعب العليا في سنة ١٩٥٦ بأن بعض رجال القضاء قد أهدروا
هنا حرمة الدستور وقانون المحاكم الأساسي بتجاهل حقوق المتهم القانونية في إجراءات المحاكمة.
بل لقد استخدموا أساليب غير قانونية بين التهديد والتعذيب البدني، وحرمان المتهم من حقوق
الدفاع والاستئناف.

وقد رفع أحد المسؤولين تقريراً في ١٥ من سبتمبر ١٩٥٦ إلى المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي
الصيني صرح فيه بقيام مشكلة خطيرة هي وجود عدد قليل من رجال الحزب وموظفي الحكومة
لا يلقون بالاً إلى النظام القانوني للدولة. وأن ثمة حالات من العدوان على القانون وانتهاك حقوق
الفرد الديمقراطية، ووقوع حوادث في المصانع سببها عدم احترام لوائح حماية العمال. وعدم
اهتمام بعض المحاكم بالزام قوانين الإجراءات، وسوء معاملة المجرمين في السجون والإصلاحات.
ويعزو هذا المسؤول بعض أسباب وقوع هذه الحوادث، إلى الحق الشديد في الحزب وبين
ال جماهير على النظام القانوني القديم، مما يؤدي إلى احتقار جميع النظم القانونية ويبدو أن هذا
الاحتقار قد زادت الثورة الجاهلية التي اكتسحت البلاد في مرحلة التحرير الأولى، لأن مثل
هذه الحركات لا تعتمد على القوانين.

وقد اقترح المسؤول في تقريره أن لا يسمح من الآن فصاعداً بأي انتهاك للقانون، وأن
جميع الهيئات القضائية على الخصوص يجب أن تلتزم القانون التزاماً دقيقاً.. وأنه يجب أن يكون
معلوماً أننا معترضون على كل إجراء ماس بالقانون.

وفي المستقبل فإن كل شخص يتعمد انتهاك القانون يجب أن يحاكم ولو كان في منصب عال،
وسبق أن قدم للدولة خدمات جديدة بالتقدير. أما الذين يجهلون القوانين، فانه يجب أن لا نكتفي
بأن نعلمهم ما القوانين، بل أن نعلمهم أيضاً أن يعملوا على احترامها إن مطالبة كل شخص بأن
يقوم بعمله بالمطابقة للقانون هو أحد الوسائل الرئيسية لإنهاء ما يحدث من انتهاك لقوانين
الدولة.

بعض القوانين الهامة:

كان في وسع الصيني المفاخرة في نهاية سنة ١٩٥٠ ببعض قوانين ولوائح هامة تنظم الزواج
والإصلاح الزراعي والاتحادات العمالية، والمنتجات الزراعية، والمتحسين الزراعيين، والزراعة
التعاونية وقمع الانحياز المضاد للثورة، وعقوبات الرشوة الخ، غير أنه لم يكن يسهه مع ذلك إلا
التسليم بأن القانون الشعبية، ما زال يتطلب مزيداً.

وبلاحظ أن القوانين والقرارات التي تبرمها الدولة ، هي غالباً في شكل برامج مؤقتة ، وليست قوانين ناضجة . ويسود القانون الصيني كثير من الاضطرابات بسبب المصطلحات الغامضة ، والمواد المتضاربة ، والإجراءات غير المؤكدة . وما زالت الصين بشهادة المسؤولين مفقورة إلى كثير من القوانين التي تمس إليها الحاجة العاجلة كقوانين : العقوبات ، والمدني ، والإجراءات ، والعمل ، واستغلال الأرض . كما يحتاج الأمر إلى تعديل كثير من القوانين الحالية في ضوء التغيرات السياسية والاقتصادية .

وفي فترة الحرب الثورية وفي الأيام الأولى بعد تحرير البلاد ، لم يكن بد من إصدار قوانين مؤقتة في صورة مبادئ عامة تمشي مع مبادئ الحزب وحكومة الشعب ، لإبادة النظام الرجعي ، وإقامة نظام ثوري ، ولاتخاذ مقاومة جميع خصوم الثورة .

وفي غضون هذه الفترة ، كان هدف الثورة الرئيسي الجهاد في سبيل تحرير الشعب من الحكم الرجعي وتحرير قوى المجتمع المنتجة من ربقة علاقات الانتاج القديمة .

وكانت وسيلة الجهاد الرئيسية هي قيادة الجماهير في العمل المباشر . وقد كانت هذه القوانين التي صيغت في صورة مبادئ عامة ، ملائمة لحاجات الزمن ، أما الآن فإن فترة العاصفة الثورية والضغط قد مرت ، وتم إقامة علاقات جديدة للانتاج ، وتغير هدف الجهاد ، إلى حماية التطور الناجح للقوى المنتجة للمجتمع ، كما كان لابد أن يتبع ذلك حدوث تغيير عمائل في أساليب الجهاد ، ويصبح إقامة نظام قانوني عام ، ضرورة لا يحيد عنها .

النزاع بين الرياسة والتأنيق القضائي :

والواقع أنه في خلال سني ١٩٥٦ — ١٩٥٧ وقعت دلائل تفيء بأن بعض مجموعات القوانين الأساسية كانت بصدد الإعداد ، أو هي صارت جاهزة للإصدار . وكانت المحكمة العليا قد اتخذت في ٢٤ من نوفمبر ١٩٥٦ العدة لتلخيص الإجراءات الجنائية والمدنية لمحاكم الشعب ، على جميع مستوياتها ، وأرسلت ملخص المشروع إلى اللجنة الدائمة للوئمر الشعبي الوطني للعلم . وإلى المحاكم الأدنى درجة للقيام بتجارب . وكاد القسم القانوني في اللجنة الدائمة يفرغ من إعداد مشروع لقانون جنائي من ٢٦١ مادة . وفي ١٥ من يولييه ١٩٥٧ صرح المؤتمر للجنة الدائمة بدراسة المشروع وتعديله بعد التشاور مع كل المختصين ثم نشره وتنفيذه على سبيل التجربة . وفي يونيه ١٩٥٧ كان كل من القانون . المدني وقانون الإجراءات في طريقهما إلى التكامل .

وبدل هذا كله عل أنه إلى حين تقاوم الحركة ضد اليمينية في أواخر ١٩٥٧ ، كانت ثمة جهود ملحوظة لبناء نظام قانوني أكثر استقراراً واكتمالاً ، رغم النزاع القائم بين التأنيق القضائي والحقائق السياسية في الصين .

تعليق على الأحكام

دعوى المضرور ضد شركة التأمين مقبولة أمام المحاكم الجنائية للأستاذ حلمي راغب حتا المحامي

مقدمة:

ظلت المحاكم الجنائية سنين عديدة تقضى باطراد بالزام شركات التأمين بالتعويض لصالح المضرور في قضايا القتل الخطأ وذلك سواء قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية أو بعد صدوره. بعدة سنوات إلى أن أصدرت محكمة النقض الجنائية في سقيا ١٩٥٤ و ١٩٥٥ حكمتين ذهبت فيهما إلى القول بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر دعوى التعويض ضد شركات التأمين على أساس أن دعوى المضرور ضد شركة التأمين هي دعوى ضمان لا تقبل أمام المحكمة الجنائية وفقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ إجراءات جنائية ، وأن مسؤولية شركة التأمين مصدرها عقد التأمين لا الجريمة المطروحة على المحكمة الجنائية . ومنذ ذلك الوقت تبعت كثير من المحاكم قضاء المقص في الحكم بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى المضرور ضد شركة التأمين .

وبتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات فعدل كثير من الأحكام اللاحقة على صدوره من الأخذ بقضاء النقض السابق على صدور قانون التأمين نظراً لما جاءت به نصوص هذا القانون من أحكام غيرت الوضع القانوني الذي صدرت عنه محكمة النقض في قضائها السابق. ولكن محكمة النقض عادت فأصدرت بتاريخ ٢١ من فبراير سنة ١٩٦١ حكماً أصدرت فيه على قضائها الأول وأشارت في أسباب حكمها إلى أن قانون التأمين الاجباري لم يغير من اختصاص المحاكم الجنائية بالنسبة إلى دعاوى التعويض بل ظل هذا الاختصاص في حدوده السابقة . (١) نحن نرى أن هذا الرأي محل نظر وأه لا يتفق مع التحليل القانوني السليم ولا مع حكمة التشريع كما يتضح مما يأتي :

دعوى المضرور ضد شركة التأمين ليست دعوى ضمان :

أما الحجة الأولى التي يستند إليها الرأي القائل بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى

(١) مجلة المحاماة السنة الثانية والأربعون ص ٦٥٩ رقم ٤٥٤

المدنية المرفوعة من المضرور ضد شركة التأمين — والتي تردت في أحكام محكمة النقض الصادرة في هذا الخصوص — فبينها القول بأن تلك الدعوى إنما هي دعوى ضمان لا تختص المحاكم الجنائية بنظرها وفقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضي بأنه : « لا يجوز أمام المحاكم الجنائية أن ترفع دعوى الضمان » .

ونحن نرى أن دعوى المضرور ضد شركة التأمين ليست دعوى ضمان وذلك للأسباب الآتية :

١ — الضامن كفيل ولا يجوز للدائن — وفقاً لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٧٨٨ من القانون المدني — أن يرجع على الكفيل وحده إلا بعد رجوعه على المدين — ولما كان من المسلم به أن المضرور يستطيع الرجوع على شركة التأمين وحدها دون سبق الرجوع على محدث الضرر (وفقاً للمادة الخامسة من قانون التأمين الإجباري) فإن هذا يثبت أن دعواه ليست بدعوى ضمان .

٢ — تنص الفقرة الثانية من المادة ٧٨٨ مدني على أنه « لا يجوز له (أى الدائن) أن ينفذ على أموال الكفيل إلا بعد تجريده المدين من أمواله ويجب على الكفيل في هذه الحالة أن يتمسك بهذا الحق » ، ولما كان من المسلم به أن شركة التأمين لا تملك — عند الرجوع عليها — الدفع بتجريد محدث الضرر أو المؤمن قبل الرجوع عليها فإن هذا يؤكد أنها ليست ضامنة ودعوى المضرور ضدها ليست بدعوى ضمان .

٣ . قد يقال إن عدم استطاعة شركة التأمين الدفع بالتجريد يرجع إلى أنها كفيلة كفالة تضامنية ، ولكن هذا الاعتراض مردود عليه بأن التضامن لا يكون إلا بالاتفاق أو بنص القانون ولما كان لا يوجد اتفاق ولا نص قانوني في هذا الخصوص فإن هذا الاعتراض يكون باطلاً .

٤ — إن القول بأن دعوى المضرور ضد شركة التأمين لا يمكن إلا أن تكون دعوى ضمان لأن شركة التأمين تسأل عن التعويض رغم عدم صدور الخطأ المنسوب للجريمة منها ، ولذلك فهي إذ تدفع التعويض إنما تدفع بوصف كونها ضامنة لاحتهم أو صاحب السيارة المتبوع ، هذا القول ينطوي على خطأ في فهم معنى الضمان قانوناً ويقوم على تفسير معنى الضمان تفسيراً افتراضياً ، فليس كل من يلتزم بأداء التعويض دون أن يكون الفعل المكون للجريمة قد وقع منه يعتبر ضامناً بالمعنى القانوني وإلا فإن الأول — إذا أخذنا بهذا التفسير — أن يعد المتبوع ومتولى الرقابة ضامنين والدعوى المدنية التي ترفع ضدهما بطلب إلزامهما بالتعويض دعوى ضمان لا تختص المحكمة الجنائية بنظرها . وهذا ما لم يقل به أحد وخبرته أوضح من أن يحتاج إلى بيان ، فقد يتعدد المسؤولون

عن التعويض وقد يختلف المصدر القانوني المنشئ. لالتزام كل منهم بالتعويض دون أن يلزم من ذلك أن يكون أحدهما ضامناً للآخر .

فسائق السبارة التهم - مؤول عن التعويض والمصدر القانوني المنشئ - لالتزامه بالتعويض هو الفعل المكون للجريمة المطروحة على المحكمة الجنائية . وصاحب السيارة المتبوع - مؤول عن التعويض والمصدر القانوني المنشئ - لالتزامه بالتعويض هو الخصال المدنية البحت الذي يقوم على افتراض الخطأ في اختيار تابعه أو في رقابته وتوجيهه ، ولا جدال في أنه ليس ضامناً لتابعه المتهم وهذا يؤكد أن شركة التأمين لا تعد ضامنة لجرد التزامها بالتعويض رغم عدم وقوع الجريمة منها .

هـ - قد يشور في هذا الصدد السؤال - أ - على الأصح الاعتراض - الآتي :

إذا كانت الدعوى التي يرفعها المضرور ضد شركة التأمين أمام المحكمة الجنائية ليست بدعوى ضمان فما هي إذن دعوى الضمان المنصورة التي عني المشرع بالنص على عدم قبولها أمام المحكمة الجنائية في المادة ٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية ؟

والإجابة على هذا السؤال بسيطة واضحة وهي أن - من الضمان المقصودة في هذه الحالة هي الدعوى التي يرفعها المسؤول عن الحقوق ضد ضامن له في تلك الحقوق . وفي خصوصية الموضوع مشار البحث هي الدعوى التي يرفعها المتبوع (صاحب السيارة المؤمن) على شركة التأمين حين يدخلها أمام المحكمة الجنائية للحكم عليها بما عسى أن يحكم به عليه . ولا شك أن هذه الدعوى لا - برة هي دعوى الضمان في مفهوم قوانين الإجراءات (تراجم المادة ٥٥ مرافعات) ولا شك أن مثل هذه الدعوى هي دعوى الضمان التي لا تختص المحاكم الجنائية بنظرها . وذلك لأنها تختلف اختلافاً تاماً عن الدعوى المباشرة التي يرفعها المضرور ضد شركة التأمين أمام المحكمة الجنائية بطلب إلزامها أصلياً ومباشرة بأ - تدفع له تعويض عمده لحقه من ضرر وذلك سواء من حيث المضمون أو الموضوع أو الربب القانوني فالدعوى الأولى طرفاً المؤمن له (المتبوع صاحب السيارة) والمؤمن (شركة التأمين) وموضوعها تفضيه ما قد يلحق المؤمن له من نقص في ذمته المالية نتيجة إلزامه بالتعويض . وسببها القانوني عقد التأمين .

أما الدعوى الثانية فطرفاها المضرور وشركة التأمين وموضوعها جبر الضرر الذي أصاب المضرور من الجريمة المطروحة أمام المحكمة الجنائية وسببها قانوني هو الحق المباشر المقرر بنص القانون للمضرور على عوض التأمين . وإذا كان من الطبيعي والمنطقي وما يتفق مع حكمة التشريع ألا يختص القضاء الجنائي بنظر الدعوى الأولى فإنه مما يجافي حكمة التشريع ويخالف العدالة والمنطق

في وقت واحد ألا تختص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى الثانية التي ينحصر موضوعها في تعويض الضرر الذي لحق المضرور من الجريمة المطروحة عليها.

من كل ما سبق يتضح أن مسؤولية شركة التأمين مسؤولية أصلية ومباشرة ، والدعوى التي ترفع ضدها من المضرور أمام المحكمة الجنائية ليست بدعوى ضمان ، وبذلك يكون الاستناد إلى القول بأن تلك الدعوى هي دعوى ضمان للقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها ، هو استناد إلى أساس غير سليم قانوناً .

المصدر النعاقدي لالتزام شركة التأمين لا يمنع من اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى التعويض ضدها :

أما الحجة الثانية التي يستند إليها الرأي القائل بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى التعويض المرفوعة من المضرور ضد شركة التأمين ، فهي تلخص في القول بأن المصدر القانوني المنشئ لالتزام شركة التأمين بدفع التعويض ، إنما هو عقد التأمين وليس الجريمة المنظورة أمام المحكمة الجنائية ونحن نرى أنه حتى بفرض صحة هذا القول ، فإنه لا يبرر عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى المضرور ضد شركة التأمين وذلك للأسباب الآتية :

أولاً — ليس من اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى التعويض التي يرفعها المضرور أن تكون الجريمة المنظورة أمامها هي المصدر القانوني المنشئ لالتزام المدعى عليه بدفع التعويض . فالمصدر القانوني المنشئ لالتزام المتبوع ليس الجريمة وإنما هو خطأ مدني محض مبني على سوء اختياره لتابعه أو تقصيره في واجب الرقابة والتوجيه ، والمصدر القانوني المنشئ لالتزام متولى الرقابة عن أعمال من هم تحت رقبته بسبب السن أو الحالة الصحية أو العقلية ليس الجريمة وإنما هو خطأ مدني محض يقوم على افتراض الإهمال في الإشراف والرقابة . ومن الواضح أن كلا منهما - المتبوع ومتولى الرقابة - لم يرتكب الجريمة المطروحة أمام المحكمة الجنائية ، والمصدر القانوني المنشئ لالتزام كل منهما ليس الجريمة ، ومع ذلك لم يقل أحد مطلقاً بعدم إمكان اختصاصهما أمام المحكمة الجنائية بمقولة أن مصدر التزامهما ليس هو الجريمة المطروحة على المحكمة الجنائية .

ثانياً — أن المعيار القانوني الصحيح لتحديد اختصاص المحكمة الجنائية بالدعوى المدنية التي يرفعها المضرور - في رأينا - هو أن يكون الضرر المطلوب تعويضه ناشئاً مباشرة عن

الجريمة المطروحة عليهم . ولا يهم مطلقا بعد هذا أن يكون المصدر القانوني المنشئ
للالتزام بتعويض هذا الضرر هو الجريمة أو الخطأ المدني التقصيري البحت أو نص
القانون أو العقد .

فالمضروور يحق له أن يختصم أمام المحكمة الجنائية جميع المسؤولين عن تعويض
الضرر الذي لحقه مباشرة من الجريمة مهما يختلف المصدر القانوني المنشئ . لالتزامهم
بتعويضه عن هذا الضرر .

فكلما أصيب شخص بضرر مباشر من الجريمة المطروحة على المحكمة الجنائية جاز
له قانونا اختصاص جميع المسؤولين عن تعويضه عن هذا الضرر، سواء أكان المصدر
القانوني المنشئ لالتزام المدعى عليه بالتعويض هو ذات الفعل المكون للجريمة أم
غيره من مصادر الالتزام .

وهذه المعيار يحل كل المشكلات الناشئة عن هذه المسألة حلا سليما يتفق مع
نصوص القانون وروحه، ويحقق حكمة التشريع والغاية المقصودة منه في وقت واحد .

ثالثا — إذا كانت عبارة المادة ٢٥٣ نص على أنه : « يجوز رفع الدعوى المدنية أيضا على
المسؤولين عن الحقوق المدنية . » فليس هناك مطلقا ما يقصر مفهوم المسؤولين عن
الحقوق المدنية ، على المتبوعين فقط ، بل تشمل هذه العبارة المتبوعين ، ومتولى
الرقابة على الغير وشركات التأمين وليس هناك ما يمنع قانونا واحدة من اعتبار
شركة التأمين المسؤولة عن دفع التعويض بنصر قانون التأمين الإلجبارى من بين
المسؤولين عن الحقوق المدنية ، فإن هذه العبارة تشمل ولا شك شركة التأمين المؤمن
لديها لمصلحة المضروور . غاية تعويضه عما يلحقه من أضرار . أما القول بأن مصدر
التزام الشركة هو العقد وأن هذا يخرج الدعوى المرفوعة ضدها عن اختصاص المحكمة
الجنائية فقد بينا فيما سبق خطأه وفساده وحدم استناده إلى أساس قانون سليم ، حيث
لا أهمية مطلقا للمصدر القانوني المنشئ لالتزام بالتعويض . وإنما العبرة بأن يكون
الضرر المطالب بالتعويض عنه ناشئا عن الجريمة المنظورة أمام المحكمة الجنائية . ولما
كانت شركة التأمين مسؤولة بنصر القانون عن تعويض المضروور من الجريمة فإنها
تعتبر بلا جدال من بين المسؤولين عن الحقوق المدنية . وليس هناك أى غرق قانونا
بين التزامها والتزام كل من المتبوع ومتولى الرقابة كما سبق البيان .

رابعاً : أن القول بفهم ذلك — فضلاً عن مجافاته للتفسير القانوني الصحيح والتطبيق السليم
 لأحكام القانون — يؤدي إلى اهدار الحكمة من إجازة اختصاص المسؤولين عن الحقوق
 المدنية أمام المحكمة الجنائية ، فضلاً عن اهدار كل قيمة لما جاء بقانون التأمين الإجباري
 من ميزات وضمانات للمضروب . فكثيراً ما يكون المتبوع معسراً أو متهرباً أخسنى
 أمواله مما يتعذر معه على المضروب استيفاء حقه في التعويض منه . وهذا يقتضي المضروب
 الانتظار سنوات إلى أن يتم الفصل ابتدائياً واستئنافياً من المحكمة الجنائية ثم العودة من
 جديد إلى اتخاذ إجراءات المطالبة ضد شركة التأمين أمام المحاكم المدنية مما يستغرق ضعف
 الوقت اللازم لاستيفاء حقه دون أي مبرر ، مع تعرض حقه للسقوط بالانقادم . وفي هذا
 من الأرهاق والعنت وضيع الوقت والمصروفات ومضاعفة الإجراءات ما يهدر كل
 الضمانات القانونية التي أراد المشرع توفيرها للمضروب ويجعل نصوص القانون بلا معنى
 ولا هدف . . كل هذا دون أن يكون لهذا التفسير مسوغ أو سند قانوني سليم . ومن
 العجيب أن أنصار الرأي العكسي يعترفون بعقم النتائج التي تؤدي إليها رأيهم واهدار
 كل الضمانات وأوجه الحماية العاجلة التي من أجلها صدر قانون التأمين الإجباري !!
 وهم مع ذلك يدافعون عن هذا الرأي بحرارة ولا يرون مخرجاً إلا بتعديل التشريع^(١)
 ونحن نرى أنه لا داعي لتعديل التشريع وأن التفسير السليم للقانون بوضعه الحالي كاف
 كل الكفاية لتقرير حق المضروب في اختصاص شركة التأمين أمام المحكمة الجنائية
 للأسباب السابق إيرادها . ولا شك أن أول قواعد التفسير الصحيح للقانون هي تفسيره
 على النحو الذي يجعل له معنى ويحقق الحكمة التي أفصح عنها المشرع سواء في نصوصه
 أو مذكراته التفسيرية — لا على النحو الذي يجرده من كل معنى وفائدة — خاصة إذا
 كانت النصوص بوضعها الحالي تسمح بل تقطع بصحة التفسير الذي نقول به ، والذي
 يحقق الحكمة والغاية من القانون ، ويتفق مع التحليل السليم لنصوصه في وقت واحد .

• • •

دفع اعتراض

لا محل للاعتراض بأن قبول دعوى المضروب ضد شركة التأمين أمام المحاكم الجنائية يترتب

(١) يراجع بحث الدكتور سعد واصف الحامد في هذا الموضوع — وهو من أنصار الرأي

العكسي — بمجلة المحاماة لسنة الحادية والأربعين ص ٥٨٧ .

عليه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية — لا محل لهذا الاعتراض لأنه ليس على المحكمة الجنائية أن تبحث في شروط وثيقة التأمين واحترامها أو عدم احترامها من المؤمن له حيث لا تأثير لشيء من ذلك على مسؤولية شركة التأمين قبل الضرر، وليس على المحكمة إلا التحقق من وجود وثيقة تأمين في تاريخ الحادث . . . على أنه بفرض قيام نزاع حول عقد التأمين يستلزم تحقيقاً أو يؤخر الفصل في الدعوى الجنائية فإن للمحكمة في مثل هذه الحالة فقط أن تحكم بعدم قبول تدخل المضرور — طبقاً للمادة ٢٥١ فقرة أخيرة من قانون الإجراءات الجنائية — أو أن تقرر بالحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية للفصل فيها طبقاً للمادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات — لا أن تحكم في جميع الأحوال بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى قبل شركة التأمين — وهو ما يترتب عليه تحميل المضرور رسوماً مضاعفة للتدخل في الدعوى الجنائية ثم لرفع دعوى مدنية مستقلة قبل شركة التأمين بعد الحكم نهائياً في قضية الجنيحة . . . وقد يترتب عليه سقوط حقه بالتقادم إذا أثر عدم التدخل انتظاراً للفصل نهائياً في قضية الجنيحة . وكلها نتائج لا تتفق مطلقاً مع ما استهدفه المشرع بإصدار قانون التأمين الإجباري .

مناقشة الأسباب التي أقامت عليها محكمة النقض قضاءها

١ - نقول محكمة النقض في أسباب حكمها إنه : « لما كان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون استثناء في المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، أى أن يكون طلب التعويض ناشئاً عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة . . . وهذا الرأي مردود عليه بما سبق أن بيناه تفصيلاً فيما سبق من أنه لا يشترط مطلقاً أن يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن ذات الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة . فطلب التعويض الموجه إلى المتبوع أو متولى الرقابة لا يستند بالمرّة إلى الفعل الخاطئ المكون للجريمة وإنما يستند إلى خطأ تقصيرى مدنى يختلف تماماً عن الفعل المكون للجريمة هو سوء الاختيار أو الإهمال في الرقابة الخ .

٢ - جاء بأسباب الحكم أنه : « طالما كانت إجازة نظر الدعوى المدنية أمام المحكمة

الجنائية قد جاءت على سبيل الاستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها في حدود القانون
أى دون توسع .

والواقع أن أساس اختصاص المحكمة الجنائية بالدعوى المدنية ضد شركة التأمين ليس مبناه
التوسع أو القياس إذ أن هذا الاختصاص مصدره النص نفسه وأن عبارة « المسؤولين عن
الحقوق المدنية » الواردة بالمادة ٢٤٣ لإجراءات جنائية تنطبق على شركة التأمين كما تنطبق تماماً
على المتبوع ومتولى الرقابة .

٣ — تقول محكمة النقض أن المقصود بعبارة « المسؤولين عن الحقوق المدنية » هو الأشخاص
المسؤولين قانوناً عن عمل غيرم المنصوص عليهم في المادتين ١٧٣ و ١٧٤ من القانون المدنى ١١
والواقع أن محكمة النقض لم تبين من قريب أو من بعيد كيف ولماذا وعلى أى أساس اعتبرت
المسؤولين عن الحقوق المدنية هم المسؤولون عن عمل غيرم في المادتين ١٧٣ و ١٧٤ مدنى مع
ما بين التعبيرين من فارق ضخم لا يحتاج إلى إيضاح . كما أننا لا ندرى ما هو الأساس الذى
استندت إليه المحكمة فى قصر المسؤولين عن عمل غيرم على من حددتهم المادتان ١٧٣ و ١٧٤
من القانون المدنى ١١ وأخيراً لا نجد مطلقاً ما يمنع من القول بأن شركة التأمين فى إلزامها
بقائمة التعويض تعتبر مسؤولة عن عمل الغير وهو المتهم أو المتبوع أما قصر هؤلاء المسؤولين
عن عمل الغير على من ورد ذكرهم فى المادتين ١٧٣ و ١٧٤ فلا سند له مطلقاً من
القانون .

٤ — جاء بالحكم أيضاً أن أساس مسؤولية المتبوع ومتولى الرقابة هو ما افترضه القانون
فى جانبهم من سوء اختيار أو تقصير فى الرقابة ، وليست شركة التأمين من بين هؤلاء لأن
مسؤوليتها تقوم على أساس الالتزامات الناشئة عن عقد التأمين ، أما الفعل الضار فهو
لا يعتبر سبباً مباشراً لمطالبته الشركة . والواقع أن ما جاء بالحكم فى هذا الخصوص هو من قيل
المصادرة على المطلوب ، أى افتراض النتيجة قبل السبب : إذ لم يبين الحكم الأساس الذى على
مقتضاه قصر المسؤولين عن الحقوق المدنية المتبوع ومتولى الرقابة ١ وإنما افترض هذا
افتراضاً منذ البداية (مع أن هذه المسألة هى محل البحث وموضع الخلاف) ثم راح يستبعد
شركة التأمين لأن المصدر القانون لمسؤوليتها لا يتفق مع المصدر القانونى لمسؤولية المتبوع ومتولى
الرقابة ١١١ وهذا منطوق غير سليم . كما نلاحظ أيضاً استعمال الحكم لتعبير « الفعل الضار »
استعمالاً غير دقيق وبأكثر من معنى واحد : فهو تارة يقصد به هذا التعبير الجريمة الجنائية

الواقعة من المتهم ، وتارة يقصد به الخطأ التقصيري المنسوب للمتبوع ومتولى الرقابة . بل أنه في كثير من الأحيان يستعمل هذا التعبير للإشارة إلى الاثنين معا . والواقع أن هذه مسألة هامة تساعد الدقة فيها على كشف الحل القانوني الصحيح ، لأن الحكم لو كان قد قرر أن أساس مسؤولية المتهم هو الجريمة الجنائية التي وقعت منه وأساس مسؤولية المتبوع ومتولى الرقابة هو الخطأ التقصيري المدني المنسوب لهما وأساس مسؤولية شركة التأمين هو عقد التأمين أو نص القانون ، لو كان قد فعل ذلك لما وجد أي غرابة في إلزامهم جميعا بالتعويض رغم اختلاف المصدر القانوني المنشئ لالزام كل منهم . فقد سبق أن أوضحنا تفصيلا أنه لا يشترط أن يكون المصدر القانوني للالزام ؛ التعويض هو الجريمة الجنائية لكي تختص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى وإلا فهي لا تختص بدعوى التعويض ضد المتبوع ومتولى الرقابة اللذين لم يرتكبا جريمة جنائية . وقد ساعد على طمس هذه التفرقة استعمال محكمة النقض لتعريف الفعل الضار ، للإشارة إلى كل من الجريمة الجنائية التي وقعت من المتهم والخطأ المدني التقصيري الذي وقع من المتبوع ومتولى الرقابة

الخلاصة :

(١) إن دعوى المضرور ضد شركة التأمين لا تعتبر دعوى ضمان وبالتالي تقبل الدعوى أمام المحكمة الجنائية ضد شركة التأمين باعتبارها مسؤولة عن الحقوق المدنية قبل المضرور مسؤولية مباشرة طبقا لأحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري — تماما كالكالسيوم السيارة الذي يسأل أمام المحكمة الجنائية عن الحقوق المدنية باعتباره متبوعا للسائق طبقا المادة ١٧٤ من القانون المدني .

(٢) إن القول بغير ذلك يهدر المحكمة التي من أجلها أجاز المشرع اختصاص المسؤولين عن الحقوق المدنية أمام المحكمة الجنائية ، كما يهدر كل الضمانات وأوجه الحماية العاجلة التي من أجلها صدر قانون التأمين الإجباري ، إذ يترتب عليه حرمان المضرور من الحصول على حقه في التعويض إلا بعد إجراءات طويلة معقدة ومكررة ، تكلفه نفقات طائلة لا قبل لمنكوب مثله بها ، وتعرض حقوقه للسقوط بالتقادم ، وهو ما حمل أصحاب الرأي العكسي على المطالبة بتعديل التشريع لتجنب المضرورين هذه النتائج الخطيرة التي لا تتفق مع ما استهدفه المشرع من إصدار قانون التأمين الإجباري .

(٣) إن في الأخذ بتفسير القانون على الوجه السابق بيانه ما يغني عن تعديل التشريع ، ويعتبر في الوقت نفسه تطبيقا سليما لأحكام القانون لتحقيق مصلحة المضرورين وحكمة التشريع .

ملاحظات : حول أحكام الاقرار

في التشريع السوري •

للدكتور نزار الكيالي المحامي

في تعريف الاقرار :

الاقرار هو اعتراف شخص بحق عليه لآخر . وقد جاء في المادة ١٤٧٢ من المجلة أن : الاقرار هو اخبار الانسان عن حق عليه لآخر ، ويقال لذلك : مقر ، ولهذا : مقر له ، وللحق : مقر به .

وقد أورد المشرع السوري تعريف الاقرار في المادة ٩٣ من قانون البينات بقوله : والإقرار هو إخبار الخصم أمام المحكمة بحق عليه لآخر .

والاقرار تصرف قانوني من جانب واحد ، فهو يتم بمجرد صدوره من المقر ، فيصبح له حجة عليه ، ملزما له دون حاجة إلى قبول المقر له به ، ولكنه يرد برده .

في شكل الاقرار :

ليس للاقرار شكل خاص ، فقد يكون صريحا أو ضمنيا . ويكون الاقرار الصريح شفويا أو خطيا فيرد في كتاب أو برقية أو في استحضار الدعوى أو في محضر استجواب الخصوم أثناء التحقيق في الدعوى أو في مذكرة يقدمها أحد المتقاضين إلى المحكمة أو في أية ورقة أخرى .

الاقرار الضمني :

السكوت الذي يلتزمه أحد الأطراف في الدعوى تجاه الوقائع المدعى بها من الطرف الآخر لا تشكل اقرارا . ولكن إذا استحضر أحد الخصوم شخصا أمام المحكمة ، فإن استجوابه يعتبر اقرارا ، وكذلك فإن تخلف أحد الخصوم أو امتناعه عن الجواب عن الأسئلة المطروحة عليه يجيز للمحكمة أن تستخلص من هذا الامتناع أو من ذلك التخلف كل النتائج القانونية للحكم في الدعوى وهذا يعني أن للمحكمة إما الأخذ بدعوى الخصم الآخر أو إجازته للاثبات بالقرائن

• مجلة القانون تصدرها وزارة العدل السورية السنة الخامسة عشرة المئدة السابع

ويمكن القول بوجه عام أن الراجع قبحا وقضاء هو أن مجرد سكوت أحد الفريقين المتقاضين عن الرد على ادعاء الفريق الآخر ، لا يعتبر مجرد ذاته اقرارا ضمنيا عملا بالقاعدة الشرعية ، لا ينسب إلى ساكت قول ، . ولكن الوضع يختلف تمام الاختلاف إذا رفض الخصم الإجابة عن سؤال المحكمة ، أو رفض الحضور رغم تكليفه بذلك ، إذ يجوز اعتبار سكوته أو تخلفه حائلا بمنزلة اقرار ضمني . وهذا الرأي ينسجم مع القاعدة الفقهية ، السكوت في معرض الحاجة بيان ، .

وكذلك فإن تمسك المدعى باقتضاء الدين تسبب غير الوفاء : كالتقدم أو المقاصة أو الإبراء ، يعتبر اقرارا ضمنيا بترتب الدين في ذمته في حال عدم قبول دفعه .

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية بأنه إذا ادعى على شخص بواقعتين ، فذكر إحداهما إنكارا صريحا ، وسكت عن الأخرى ؛ فإن سكوته يعتبر اقرارا بالواقعة التي سكت عنها .

وقد نصت المادة ١٣٢ من قانون أصول المحاكمات السوري في الفقرة الثانية منها على أنه : « إذا سكت المدعى عليه أو تخلف عن الحضور ، فللمحكمة أن تتخذ من سكوته أو تخلفه مسوغا للحكم بدعوى المدعى ، أو لقبول اثباتها بالبينة الشخصية أو القرائن في الأحوال التي لا يجوز فيها القانون الاثبات بغير الكتابة » .

ولكن قضاء محكمة النقض السورية استقر على أن قرينة الغياب لا تصلح متكئا للحكم على الدوائر الرسمية والمؤسسات العامة ؛ لأن اقرار تلك الدوائر أو هذه المؤسسات غير كاف وحده للحكم بما يدعى به عليها من حقوق .

ويلاحظ أن المشرع السوري الذي استقى أحكامه من المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات الفرنسي ، المعدلة بالقانون ٢٣ من مايو ١٩٤٢ ؛ يختلف عن مثيله في المادة ١٧٣ من قانون المرافعات المصري ، التي تنص على أنه : « إذا تخلف الخصم عن الحضور للاستجواب بغير عذر مقبول ، أو امتنع عن الإجابة بغير مبرر قانوني ؛ جاز للمحكمة أن تقبل الاثبات بشهادة الشهود في الأحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك » .

وبعبارة أوضح فإن التشريع السوري قد أباح للقاضي أن ينزل تخلف المدعى عليه أو سكوته منزلة الاقرار الضمني بالوقائع المدعى بها أو أن يعتبره مبدأ ثبوت بالكتابة ، بخلاف التشريع المصري الذي اكتفى بأن أجاز للقاضي اعتبار ذلك مبدأ الثبوت بالكتابة .

وأخيراً فإن نكول الخصم من حلف اليمين أو ردّها يعتبر اقراراً ضمنياً بالحق المدعى به ،
وموجباً للحكم .

في الأهلية اللازمة للاقرار :

القاعدة أن الاقرار ، بوصفه عملاً من أعمال التصرف ، يقتضى بأن يكون المقر متتمتعاً
بأهلية التصرف ، أى أن يكون عاقلًا بالغًا غير محجور عليه ؛ فلا يصح اقرار الصغير والمجنون
والمعتوه والسفيه ، ولا يصح على هؤلاء اقرار أوليائهم وأوصيائهم والقوام عليهم ، ولكن
الصغير المميز المأذون يكون لاقراره حكم اقرار البالغ في الأمور المأذون فيها ، عملاً بحكم المادة
٩٦ من قانون الميزات السوري .

ويشترط في الاقرار بطريق الوكالة أن يكون الوكيل مفوضاً فيه تفويضاً خاصاً ، لأن
الاقرار يعتبر من أعمال التصرف ، فلا بد من وكالة خاصة فيه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٦٦٨
من القانون المدني . ولا عبرة بالاقرار الصادر من الوكيل العام إذا لم يكن مفوضاً فيه بلفظ صريح .
ويلاحظ أن المقصود هنا بالوكالة العامة هو التوكيل المعطى بالفاظ عامة ، بعكس التوكيل
الصريح الذى يفوض الوكيل بموجبه بلفظ صريح في عمل معين من أعمال التصرف
كالأقرار مثلاً .

وجدير بالذكر أن المشرع المصرى لم ينص في المادة ٨١٠ من قانون المرافعات المصرى المقابل
للمادة ٩٩ من قانون أصول المحاكمات السوري على الاقرار في عداد الأعمال التى يملك الوكيل
بالخصومة سلطة القيام بها بل على العكس فإن المادة ٨١١ من قانون المرافعات المصرى المقابلة للمادة
٥٠٠ من قانون أصول المحاكمات السوري تنص بصراحة على أنه : « لا يصح بغير تفويض
خاص الاقرار بالحق المدعى به ولا التنازل عنه . »

والظاهر أن المشرع السوري استهدف من وراء توسيع سلطة الوكيل بالخصومة وتخويله
حق الاقرار ، حسم المنازعات وتيسير الاجراءات القضائية ، فاعتبر أن التوكيل الخاص بدعوى
معينة ، يستتبع تخويل الوكيل حق الاقرار بالمسائل التى يقتضيها سير الدعوى ، باعتباره من
الأمور الضرورية لتنفيذ الوكالة ، وهذا ما لا يجوز للوكيل العام .

على أننا لا نرى هذا الرأى ، بل نميل إلى ترجيح الطريقة التى اتبناها المشرع المصرى لأنها
أسلم وأجدى .

أركان الاقرار القضائى :

١ - اعتراف الخصم : الاقرار فى حقيقته اعتراف بواقعه قانونية أو مادية ، فالمقرانما
يكشف عن حقيقة الواقعة المعترف بها لينتج هذا الاعتراف أثره القانونى .

ويشترط في هذا الاعتراف أن يصدر عن المقر مختاراً ، دون أن يشوبه عيب من عيوب الإرادة كالغيب ، أو الإكراه ، أو التدليس ، أو الاستغلال . ويجب أن يكون التعبير عن الإرادة جدياً ، بمعنى أن يكون صاحبه صادقاً فيما يقر به ، فلا يمول على الإفراز الصيرى لأنه لا يهــبـر عن الحقيقة ، كما لا يعتد بالإفراز إذا كذبه ظاهر الحال ، فلو أقر شخص ببنوة من مؤأ كبر منه حناً فلا يعتد بإقراره .

ويشترط في المقر به أن يكون مشروعاً ، وبما يجوز الإفراز به : فإذا كان مخالفاً للقانون ؛ أو للنظام العام ، أو للكداب العامة ، فلا يمول عليه ، كالإفراز بالربا الفاحش أو بدين قمار أو بيع تركة ؛ وكذلك فإن الإقرار الصادر في مرض الموت يعتبر في حكم الوصية ، فلا ينفذ إلا في حدود ثلث التركة . أما إذا صدر في حال الصحة ولو كان منجزاً ولو ستر قبراً ، فإنه يكون نافذاً دون تقييد بثلث التركة . سواء كان لوارث أو لغير وارث .

ومن المقضى به أو علماء الشريعة يعرفون الإفراز بأنه هو الاخبار بثبوت حق للغير على نفس المقر ولو في المستقبل باللفظ أو مافى حكمه ، سواء أكان الحق إيجابياً أم سلبياً ، واشتروطوا لصحة الإفراز فيما يتعلق بالمقر به ألا يكون محالاً شرعياً ، أى لا يعده المشرع باطلاً ، فإن كان باطلاً شرعاً لم يعامل بمقتضاه ، حتى إذا أخذ المقر له من المقر المال المقر به ، كان للمقر أن يسترده منه ثانية لأنه أخذه بغير وجهه شرعياً . وبما أن الإفراز بالنحال الشرعى أن يقر انسان بقدر من السهام لوارث أكثر مما هو مقدر له شرعاً . ومثل هذا الإفراز باطل في نظر الشرع ، وإقرار المورث لأحد الورثة بدين إثارة له على بقية الورثة باطل ولو كتبت به وثيقة ، لأنه إقرار بشىء محال شرعاً

ومن قبيله إقرار الرجل لزوجته بمهرها بعد أن تبرئه منه ، أو بعد أن تمهيه له ، أو إقراره لما بنفقة مدة ماضية هى فيها ناشز من غير سبق قضاء ولا رضاء مع اعترافها بذلك . فهذه الإفرازات جميعها باطلة شرعاً ، لأنها إقرارات بأشياء يحكم الشرع بطلانها كلياً .

ويجوز للغير ، كما يجوز للورثة وللدائنين وبقية الخلف الخاص ، إثبات التواطؤ أو الصورية في الإفراز بجميع طرق الإثبات بما فى ذلك البيئة الشخصية والقرائن .

٢ — واقعة مدعى بها : ينصب الإفراز على واقعة قانونية أو مادية وقد يرد على الحق

المدعى به دون تحديد الواقعة التى نشأ عنها هذا الحق ، كأن يقر المدعى عليه بأنه مدين بالمبلغ المدعى به دون أن يحدد سبب هذا الالتزام ، فيكون الإفراز صحيحاً وناقذاً .

ويجب أن يكون محل الإقرار معيناً معيناً كافياً مانعاً من الجهالة الفاحشة وقد جاء في المادة ٤٦٣ من القانون المدنى العراقى أنه : « يشترط ألا يكون المقر به مجهولاً جهالة فاحشة ، أما الجهالة اليسيرة فلا تكون مانعاً من صحة الاقرار ، أما إذا انصرف الاقرار إلى القاعدة القانونية التي تطبق على النزاع ، كأن يعترف الخصم بأن الحق المدعى به يخضع لقانون أجنبي ، فلا يمتد به ولا يلزم القاضى بشيء لأنه تعبر عن رأى الخصم وأيس إقراره وكذلك فقد استقر الفقه والقضاء على أن الإخبار الإلزامى الذى يقدمه صاحب العمل إلى سلطة إدارية بمحدث إصابة لأحد عماله لا يشكل إقراراً بمسؤوليته عن الإصابة المخبر عنها . ويشترط فى الاقرار القضائى أن تكون الواقعة المقر بها متعلقة بالدعوى التى صدر فيها الإقرار وأثناء السير بها ، ليكون حجة على صاحبه وملزماً له . ذلك إن حجية الاقرار القضائى متصورة على الدعوى التى صدر فيها ، فإذا صدر الاقرار فى دعوى سابقة ، ولو بين نفس الخصمين وفى الواقعة ذاتها ، فلا تكون له حجية الاقرار القضائى بل يعتبر إقراراً غير قضائى .

وجدير بالتنويه أنه إذا كان الاقرار الذى يصدر عن الخصم فى دعوى سابقة لا يعتبر إقراراً قضائياً ملزماً للمقر . فهو يهكل مبدأ ثبوت بالكتابة ، لأنه يحمل الحق المدعى به قريب الاحتمال ويسوغ لإثباته بكل طرق الإثبات بما فى ذلك البينة الشخصية والقرائن .

ومن المسلم به أن الاقرار بالواقعة المدعى بها يجب أن يصدر أثناء سير الدعوى ، فيصح أن يرد فى استدعائها أو فى المذكرات التى يتبادلها الخصوم ، أو فى الاستجواب أو فى ضبط المحاكمة أما الأقوال التى يديرها أحد الخصوم تأييداً لطلباته ، والعبارات التى تصدر منه تعزيراً لدفاعه أثناء المرافعة ، فلا تعتبر إقراراً قضائياً ، مادام لم يقصد من الأدلاء بهذه الأقوال والعبارات أن يتخذها خصمه دليلاً عليه .

٣ - أمام القضاء : يشترط فى الاقرار القضائى ، أخيراً ، أن يصدر عن المقر أمام جهة قضائية ، وينبنى على ذلك أن الاقرار الوارد فى رسالة يوجهها أحد الخصوم إلى الآخر أثناء السير فى الدعوى لا يعتبر إقراراً قضائياً .

وتعتبر جهة قضائية كل جهة نظمها القانون للفصل فى المنازعات ، فتشمل بالتالى القضاء المدنى والإدارى والجزائى والعسكرى والشرعى والروحى ، كما تشمل قضاء التحقيق . وبعد الاقرار الصادر أمام المحكمين إقراراً قضائياً .

ولكن الاقرار الصادر أمام النيابة العامة ، أو مجالس التأديب ، أو المحققين الإداريين أو الشرطة ،

أو الخبراء . لا يعتبر إقراراً قضائياً : لأن هذه الجهات ليست بجهات قضائية . وقد قضت محكمة استئناف مصر بأنه لكي يكون الإقرار قانونياً ودليلاً قاطعاً يجب أن يصدر في أثناء سير الدعوى وأمام المحكمة التي تنظر في النزاع ، فلا يكفي صدوره في أثناء التحقيقات الجزائية التي تجريها النيابة ما دام المقر لم يصر على إقراره ويردده أمام المحكمة ، خصوصاً إذا سمح به بصريح العبارة مدعيها صدوره منه بسبب الاضطراب الذي كان واقعاً فيه وقت اتهامه جزائياً . والاعتراف الذي يصدر في المسائل الجزائية لا يعتبر فيها اثباتاً تاماً ما لم تعززه ظروف أخرى ، فلا يمكن أن تكون له أمام المحكمة المدنية أهمية أكثر من اعتباره قرينة تتعلق بالوقائع . وقضت محكمة النقض السورية بأن الإقرار أمام المحضرين حين تبلغ مذكرات الدعوة ليس إقراراً قضائياً .

ويشترط في الإقرار القضائي أن يقع أمام جهة قضائية مختصة ، إذا كانت غير مختصة اختصاصاً ولائياً ، أو نوعياً فلا يعتبر الإقرار قضائياً ، لتعلق الاختصاص الولائي والنوعي بالنظام العام أما إذا جرى الإقرار أمام محكمة غير مختصة اختصاصاً محلياً غير متعلق بالنظام العام ، اعتبر إقراراً قضائياً ملزماً للمقر ، لأن الدفع بعدم الاختصاص المحلي يزول في هذه الحالة بالإقرار ، فضلاً عن إنه يجوز للخصوم الاتفاق على التداعي أمام محكمة غير مختصة محلياً عملاً بالمادة ١٤٨ من قانون أصول المحاكمات السوري المقابلة للمادة ١٣٦ من قانون المرافعات المصري .

وأخيراً فإن الإقرار الصادر أمام القضاء المستعجل لا يقيد محكمة الموضوع بشيء وإنما يعتبر في حكم الإقرار غير القضائي .

في آثار الإقرار القضائي :

أولاً — حجية الإقرار : الإقرار القضائي حجة قاطعة على المقر ، فهو بطبيعته قرينة قانونية تؤدي إلى الاعفاء من الإثبات ، وليس وسيلة إثبات . وقد أحسن المشرع الفرنسي صنعا بأن وضع الإقرار القضائي في عداد القرائن القانونية المبينة في المادة ١٣٥٠ من القانون المدني .

وقد جاء في المذكرة التحضيرية للقانون المدني المصري ما يأتي : « والأصل وجوب إقامة الدليل على كل واقعة قانونية إذا نودعت أو أنكرت . ولما كان الإقرار اعترافاً بواقعة قانونية فهذه الواقعة لا يجب بعد ذلك اثباتها ، لأنها ليست متنازعة أو مجحولة ، بل هي مسألة مفهومة »

بها . فالأقرار ليس دليلاً بمعنى الكلمة ، بل هو وسيلة تخيل من الالتجاء إلى طرق الإثبات التي شرعها القانون .

بيد أن هذه الحجة القاطعة مقصورة على المقر ، بمعنى أن الاقرار لا يلزم إلا صاحبه والخلف العام من بعده ، ولا يمتد إلى الدائنين والغير . فإذا أقر أحد شركاء بدين على الشركة ألزم نفسه بهذا الاقرار دون باقي الشركاء ، كما أنه إذا أقر مدين متضامن بدين ، فلا يسرى هذا الاقرار في حق باقي المدينين المتضامين ، عملاً بصراحة ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٩٥ من القانون المدني .

وإذا كان الاقرار القضائي ، بوصفه قرينة قانونية على صدق ما أقر به ، يفتى المقر له عن الإثبات إلا أنه يجوز نقض هذه القرينة بالدليل العكسي . يؤيد ذلك ما جاء في المادة ٩٩ من قانون البينات من أنه : « يلزم المراء باقراره إلا إذا كذب بحكم » . ذلك أن الحكم بالكذب يدل على عدم وقوع المقر به أصلاً .

أما الاقرار غير القضائي فهو واقعة يعود تقديرها لمحكمة الموضوع ، ويتعين إثبات هذه الواقعة وفقاً للقواعد العامة للإثبات كما هو منصوص عليه في المادة ١٠٢ من قانون البينات ، وتكون للاقرار غير القضائي حجة الدليل الثبوت الذي يستند إليه .

ثانياً - في عدم جواز الرجوع عن الاقرار : الأصل أنه لا يجوز الرجوع عن الاقرار لأنه حجة قاطعة على من صدر منه ، ولكن ذلك لا يحول دون الرجوع عنه خطأ في الواقع ، أن يثبت المقر ذلك (المادة ٩٩ / ٢ من قانون البينات) ، وينبني على ذلك أنه يجوز للمقر أن يطلع في اقراره بأنه صوري تواضع عليه مع خصمه ، أو بأنه صدر منه وهو نافس الأملية ، أو بأن هذا الاقرار معيوب بعيب من عيوب الإرادة .

وقد جاء في الفقرة ١٦٢ من المذكرة الإيضاحية لقانون البينات أن المخرج حينما يلزم المراء باقراره يستند في هذا الالتزام إلى صدوره عنه بالرضى والاختيار ، فإذا لم يكن كذلك جاز الرجوع عنه لزوال السبب الموجب للالتزام ، كما جاء في الفقرة ١٦٥ من المذكرة الإيضاحية أن المخرج لم يأخذ بدعوى الكذب بالاقرار على صحتها الواردة في المادة ١٥٨٩ من المجلة ، ولكنه أجاز للمقر أن يدعي بأن إقراره كان مواضعاً أو لم يكن له سبب أو همل ، وأن يثبت

ذلك ؛ فإذا عجز عن الإثبات جاز له أن يطلب تخفيف خصمه الثمين الحساسة على نفي ما يذهب به ؛ ويكون إثبات العكس طبقاً للقواعد العامة للإثبات .

ثالثاً — عدم تجزئة الإقرار : القاعدة أن الإقرار القضائي غير قابل للتجزئة ؛ وهذا يعني أن الشخص الذي يفيد منه يجب أن يأخذ به كله أو يتركه كله ، فلا يجوز له أن يأخذ منه بما ينفعه ويترك ما يضره . أما الإقرار غير القضائي فلا يعتبر حجة قاطعة على صاحبه ويقبل التجزئة ؛ ويعود لمحكمة الموضوع تقدير حجتيه وفقاً لما تستشفه من وقائع الدعوى وملابساتها ؛ ولها أن ترفض تجزئته أو تقبلها وتأخذ منه بالقدر الذي تراح إليه قناعتها ؛ ولها أن تهمله جملة أو أن تجعل منه مبدأ ثبوت بالكتابة ؛ وتقدير كل ذلك مسألة موضوعية يعود لها ولا تخضع هذا في التقدير لرقابة محكمة النقض .

ومبدأ عدم تجزئة الإقرار القضائي لم يكن مقبولا في ظل أحكام المجلة ، وقد أخذ به المشرع السوري بإصداره قانون البينات الصادر في سنة ١٩٥٧ ؛ وبما أنه ليس لهذا التشريع الجديد مفعول رجعي يسوغ تطبيق أحكامه على الحوادث السابقة لتاريخ نفاذه ، فقد جرى قضاء محكمة النقض السورية على أنه يتحتم على المحاكم أن تجتنب عند تطبيق أحكام قانون البينات ، كل ما من شأنه أن يمس الحقوق التي تمت في ظل التشريع القديم الذي كان دستور العمل حين وقوع الحوادث التي انبثقت منها تلك الحقوق .

ولكن لقاعدة عدم تجزئة الإقرار القضائي التي أخذ بها التشريع الجديد استثنائين . أولهما : يجوز تجزئة الإقرار المركب أو الموصوف في بعض الحالات ، والثاني : يتعلق بجواز تجزئة الإقرار باعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة .

الاستثناء الأول :

أثارت قاعدة عدم تجزئة الإقرار القضائي صعوبات كثيرة في التطبيق العملي ، وكانت موضوع خلاف عميق بين الفقهاء حتى وصفت بأنها من أصعب المسائل في القانون المدني . ولحسن المشرع السوري حسم هذه الخلافات وأزال تلك الصعوبات بأن وضع لهذه القاعدة معياراً تشريعياً بنص صريح . فقد نصت المادة ١٠١ من قانون البينات السوري على أنه : « لا يتجزأ الإقرار على صاحبه ، إلا إذا انصب على وقائع متعددة وكان وجود واقعة منها لا يقتضي حتماً وجود الوقائع الأخرى » .

وقد حسم الفقهاء الاقرار القضائي ، من حيث جواز تجزئته أو عدم جوازه ، إلى أنواع ثلاثة ، الاقرار البسيط ، والاقرار الموصوف ، والاقرار المركب .

أ - الاقرار البسيط هو الاعتراف الكامل التام بما يدعيه المدعى بدون تعديل فيه مطلقاً كأن يقول المدعى بأنه أقرض المدعى عليه مبلغاً من المال بفائدة معينة وأن هذا الدين مستحق الاداء ، فيقر المدعى عليه بذلك كله دون أو يزيد عليه شيئاً .

ب - الاقرار الموصوف هو الاعتراف بما يدعيه المدعى ، ولكن مربوطاً بوصف يعدل في جوهره أو طبيعته ، كأن يقر المدعى عليه بأنه قبض المبلغ المدعى به ولكن بفائدة أقل أو مؤجلاً إلى ثلاث سنوات أو قبضه على سبيل الهبة ، ففي هذه الأحوال تظهر أهمية تجزئة الاقرار . والحكم القانوني هو عدم تجزئة الاقرار الموصوف فلا يجوز المدعى عليه أن يأخذ من الاقرار الموصوف بالثبوت المتعلق بالواقعة الأصلية ، أي ثبوت الدين ويرفض قبول الشق الآخر المتعلق بالوصف ، وإنما يسوغ له الأخذ بالاقرار الموصوف جملة أو رده كله ، كما لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تعمل في قضائها على الاقرار الموصوف ، باعتباره إقراراً قضائياً ملزماً لصاحبه وحجة قاطعة عليه ، إلا مقروناً بالوصف المعطى له من المقر .

وجدير بالذكر أن الوصف الذي يجب مراعاته هو الذي يقترن به الالتزام عند نشوئه ، وأما الوصف الذي يطرأ على التزام الأصل بسبب وقائع لاحقة فإنه يجعل من الاقرار إقراراً مركباً لا إقراراً موصوفاً كما سنبينه ذلك الآن .

ج - الاقرار المركب هو الاقرار بالحق المدعى به ، مضافاً إليه واقعة أخرى لاحقة ، كأن يقر المدعى عليه بالدين وفوائده ويضيف إلى ذلك أنه وفاه كله أو بعضه . والفارق بين الاقرار الموصوف والاقرار المركب إن الوصف يلزم الواقعة الأصلية منذ نشوئها ، وأما في الاقرار المركب فإن الواقعة اللاحقة تطرأ بعد نشوء الواقعة الأصلية فلا تكونان متلازمتين في الزمان .

والحكم القانوني في الاقرار المركب أنه غير قابل للتجزئة كواقعة عامة إذا كانت الواقعة اللاحقة تفتي حتماً وجود الواقعة الأصلية ، بوصف كونها تابعة أو ناشئة عنها ، كأن يقر الخصم بالدين ويتذرع في ذات الوقت بأنه قد انقضى بالوفاء أو بالإبراء أو بالتجديد ، ففي هذه الحالات لا تجوز تجزئة الاقرار للمركب . غير أنه إذا لم يكن ثمة ارتباط حتمي بين الواقعة الأصلية والواقعة اللاحقة ، كأن يقر المدعى عليه بالدين ويدعي التقاص ، فيجوز في هذه

الحالة أن يجزأ الإقرار المركب ، كما أشارت إلى ذلك الفقرة ١٦٣ من المذكرة الإيضاحية لقانون
البيئات السوري ، لأن واقعة التقاص لا ترتبط بواقعة الدين من حيث الجوهر ولا هي من
مستلزماته ، فوجود الدين لا يقتضي وجود التقاص .

يضاف إلى ما تقدم كله ، أنه لا محل لتطبيق قاعدة عدم تجزئة الإقرار على الأجوبة التي تصدر
عن الخصم أثناء استجوابه ، إذ يجوز الأخذ بكل جواب على حدة والتمسك به استقلالاً عن غيره ،
شرط ألا يجزأ مضمون الجواب الواحد . ولكن تجوز التجزئة إذا كانت الوقائع المتنازع عليها
مختلفة ومستقلة بعضها عن بعض ، لأن تعدد الوقائع يستتبع تعدداً مقابلاً في الإقرارات بشأن كل
منها ، فيعتبر كل من هذه الإقرارات أقراً مستقلاً يجوز التمسك به وحده وترك بقية الإقرارات
حتى لو جاءت في جواب واحد . وكذلك تجوز التجزئة في الإقرار إذا كان النزاع يدور حول
طلبات أصلية متعددة ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة ، فيجوز حاليئذ التمسك من الإقرار بجزء
يتعلق بأحد الطلبات أو بعضها ، ورد الإقرار بالنسبة لبقية الطلبات .

وأخيراً فقد استقر القضاء على أنه إذا كان أحد عناصر الإقرار قد أقيم الدليل على خلافه
وفقاً للقواعد العامة ، جاز للخصم المقر له تجزئة الإقرار في هذه الحالة . ذلك أن الإقرار يفترض
اعترافاً صادقاً ، فإذا سقط شك منه سقطت حجية الإقرار . وألا أمكن الاكتفاء بالأدلاء بالإقرار
مركب كاذب ، في ضرورة إقرار قضائي ؛ للالزام بقبوله ، بوصف كونه وحدة لا تتجزأ ، وهو
أمر غير مقبول بالبداية .

الاستثناء الثاني :

فلما أن القاعدة تقضي بعدم تجزئة الإقرار . ولكن هذا القول يرد إذا كان المقر له يستند
على شك بما أقر به خصمه ، باعتباره الدليل الوحيد على دعواه والقرينة القانونية التي تعفيه من
الإثبات . أما إذا كان المقر يستند إلى الوقائع المقر بها ، باعتبارها مبدءاً ثبوت بالكتابة ،
وكانت لديه أدلة أخرى لإثبات دعواه ، فيجوز له في هذه الحالة تجزئة إقرار خصمه والأخذ
منه بما يراه لمصلحته ، على أن يكمل هذا الشك من الإقرار بجميع طرق الإثبات ، بما في ذلك البيئة
للخصمية والقرائن .

وبعبارة أوضح إذا تضمنت أقوال المقر الاعتراف بعدة وقائع ، مرتبطة كانت أم غير

مرتبطة ، جاز للمقر له أن يتمسك بالواقعة الأصلية دون الوقائع الأخرى ، لا كما قرار قضائي يقضي من الإثبات ، وإنما كبداً ثبوت بالكتابة لصدوره عن الخصم ، على أن يكمل هذا الدليل الخطي الناقص بجميع وسائل الإثبات ، حتى لو كان التصرف القانوني المدعى به تزيد قيمته على النصاب القانوني للشهادة وذلك عملاً بالمادة ٥٦ من قانون البينات السوري . وهذا هو الاستثناء الثاني لقاعدة عدم تجزئة الإقرار .

يؤيد ذلك ما ورد في الفقرة ١٦٤ من المذكرة الإيضاحية لقانون البينات السوري ، من أن مبدأ عدم تجزئة الإقرار الذي يقبل لأول مرة في تشريعنا بهذا المشروع ، لا يكون مداراً للبحث إلا إذا كان الإقرار هو الدليل الأوحد المستند إليه في القضية وليس من دليل غيره .

وقد جاء في مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني مانعاً : " يجوز لمن يقع عليه عبء الإثبات أن يعتبر هذا الإقرار المركب مبدأً ثبوت بالكتابة يبيح له الإثبات بالبيئة أو مبدأً ثبوت يحدد توجيه اليمين المتضمنة وفقاً للقواعد العامة في الإثبات ، .

ويقول العلامة الفرنسي بلانبول : " يجب أن تستبعد قاعدة عدم تجزئة الإقرار إذا كان الخصم لا يتمسك بإقرار خصمه كدليل قاطع ، وإنما كبداً ثبوت بالكتابة غريب ، .

ويشير العلامة المصري السنهوري إلى أنه إذا أطرحت الدائن الإقرار كله وأراد أن يثبت القرض ، كان له أن يعتبر الإقرار المطروح مبدأً ثبوت بالكتابة للقرض يعززه بالبيئة والقرائن . وكذلك يقول الفقيه الكبير الأستاذ أحمد نشأت : " تجزأ الاعتراف أيضاً في حالة ما إذا اعتبر مبدأً ثبوت بالكتابة فقط ، ويذهب الدكتور عبد المنعم فرج الصدة إلى أن الخصم يستطيع أن يفيد من الإقرار الموصوف أو المركب بوصف آخر ، فيتخذ منه مبدأً ثبوت بالكتابة يجوز له الإثبات بالبيئة والقرائن في نزاع يجب فيه الكتابة للإثبات .

وقد أتى الأستاذ الكبير الدكتور سليمان مرقس على شرح هذا الاستثناء لقاعدة عدم تجزئة الإقرار بقوله : " لا يجوز المقر أن يتمسك بعدم تجزئة أقواله إلا إذا كان المقر له يستند إليها باعتبارها إقراراً قانونياً معنياً له من كل إثبات . أما إذا كان لديه دليل آخر على دعواه ، وكاف هذا الدليل يحتاج إلى ما يعززه أو ما يجعله جازراً للقبول ، كالقرائن والبيئة في الأحوال التي يجب فيها الكتابة ، جاز له التمسك بأقوال المنكر لا باعتبارها إقراراً قانونياً وإنما باعتبارها مبدأً ثبوت

بالكتابة . وحينئذ لا يكون ثمة محل لتطبيق قواعد الإقرار — بما فيها قاعدة عدم التجزئة — على هذه الأقوال ، ولا يجوز للمقر أن يتمسك بعدم تجزئة الإقرار لمنع المدعى من أن يثبت دعواه الأصلية .

وقد قضت محكمة النقض المصرية في ٢١ من مارس ١٩٤٣ بأن القول بعدم تجزئة الإقرار محله ألا يكون في الدعوى أدلة غير الإقرار . أما إذا كانت أدلة أخرى غيره ، فإن المحكمة يكون لها أن تقضى فيها بناء على هذه الأدلة متى اقتضت بها ، ولا يمكن بداهة أن يمنعها من ذلك ما يصدر من المدعى عليه من أقوال مركبة من تقرير بالانشغال ذمة مصحوب في ذات الوقت بتقرير ببراءتها فإذا كانت تلك الأدلة الأخرى هي البينة ، وكان الحق المتنازع عليه بما لا يجوز إثباته بغير الكتابة فإن المحكمة يكون لها أن تعتبر أقوال المدعى عليه مبداً ثبوت بالكتابة تجوز معه البينة متى رأت أنها تجعل الحق المطلوب إثباته قريب الاحتمال ولو كانت هذه الأقوال بوصف كونها إقراراً لا تصح تجزئتها .

والفصل في طلب تجزئة الإقرار أو عدمه إنما يعود لمحكمة الموضوع ، كما يعود لها تفسير مضمون الإقرار إذا كان غامض العبارة ، مثل الإقرار في ذلك مثل أى تعبير يصدر عن الإرادة ، فإذا كان واضح العبارة فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها ، وأما إذا كان غامض العبارة أو شابه شيء من التعميد واللبس ، جاز للمحكمة تفسيره على ضوء وقائع الدعوى وملابساتها والوثائق المبرزة فيها .

ويحق للخصوم الطعن في قرار محكمة الموضوع إذا كان مخالفاً للأصول والقانون ، كما أن جزأ إقراراً لا تصح تجزئته أو رفض تجزئة إقراراً تصح تجزئته ، أو شوه معنى الإقرار وانحرف عن عبارته الواضحة في معرض تفسيره ، ففي جميع هذه الحالات ، يكون قرار المحكمة مستلزماً للنقض ومقالة تجزئة الإقرار وتفسيره مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .

قضاء محكمة النقض الجزائرية

ليس فيهما ما يعيب الانتخاب أو يبطل إجراءات انتخاب النقيب .

طن ١ لسنة ٣٤ صحافة رئاسة وضوية السادة
الاستاذ توفيق الحشن وعبد سبوي؛ ونظير فراج؛ وعبد
مهد المنعم جزاوي، وعبد نور الدين هـ - ويس ،
المستشارين.

المواد الجرائية

٧٠

٥ من أكتوبر ١٩٦٤

سرقه : طريق عمومي . ظروف . شدة .

المبدأ القانوني :

الحكمة من تشديد العقوبة على السرقات
التي تقع في الطرق العمومية - هي تأمين
المواصلات ، وهذه الحكمة تنوافر سواء
وقعت السرقة على المجنى عليه من لصوص
انقضوا عليه في عرض الطريق ؛ أو من
لصوص رافقوه منذ البداية .

طن ١١ لسنة ٧٤ في رئاسة وضوية السادة
الاستاذة أدب صر : مختار وضول ، وعبد الوهاب
حليل ، وعبد المنعم جزاوي ؛ وعبد عزيز الدين
سالم المستشارين

٦٩

نقابات

٣٠ من نوفمبر ١٩٦٤

صحافة : نقابة صحفيين . انتخاب مجلس - نقابة
ونقيب .

المبدأ القانوني :

هو دي نصوص المواد ٤١ و ٤٣ من
القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن نقابة الصحفيين
١٥٥ من القرار الوزاري رقم ١٩٥ لسنة
١٩٥٥ الخاص باعتماد اللائحة الداخلية لنقابة
الصحفيين ، أن عملية الانتخاب تتم على
مرحلتين متعاقبتين تباشرهما الجمعية العمومية :
الاولى بانتخاب أعضاء مجلس النقابة ، والثانية
وتبدأ بعد اعلان نتيجة المرحلة الاولى -
بانتخاب النقيب من بين أعضاء مجلس النقابة .
فعماية انتخاب النقيب إذن ليست إلا استمراراً
لعمالية انتخاب أعضاء مجلس النقابة .

ومادام الطاعن لا ينازع في أن انعقاد الجمعية
العمومية قد بدأ صحيحاً متفقاً مع حكم القانون ،
فإن انصراف بعض الحاضرين من الأعضاء
عقب انتخاب أعضاء مجلس النقابة وقبل
الانتخاب الخاص بمركز النقيب ، أو امتداد
وقت الانتخاب إلى ما بعد منتصف الليل ؛

٧١

٥ من أكتوبر ١٩٦٤

١ - محكمة الموضوع : تقديره . حكم ، نسيبة ، ميب عامه .

ب - تلبس : جريرة . مخدر . قبض . تفتيش .

ج - حكم : شهود نسيب . اثبات . شهادة ، تناقض شهود .

المبادئ القانونية :

١ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة ، ولها أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد ؛ وأن توائم بين ما أخذته عنه بالقدر الذي رواه ، وبين ما أخذته من قول شاهد آخر ، وأن تجمع بين القولين وتوحد مؤداه جملة وتنسبه إليهما معاً ما دام ما أخذت به من شهادتهما ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقلته عنهما معاً .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الضابط ورفقته الكونستابل كانا يراقبان الطريق تنفيذاً للأذن الصادر بتفتيش شخص يتجسس في المخدرات ، فلما وقف إحدى السيارات اتجها نحوها بحثاً عنه ، فأبصر الطاعن يجلس خلف السلم الخلفي للسيارة ، وما أن وقع بهرته عليهما حتى أسرع إلى مقدم السيارة محاولاً التوارى عن نظرهما . وكان الطاعن بذلك قد وضع نفسه موضع الشبهات والريب فحق للضابط أن يطلب إلى الكونستابل متابعته

داخل السيارة ليتحرى أمره ويكشف عن الوضع الذي وضع فيه نفسه باختياره . فإذا تخلى الطاعن طواعية واختياراً وهو على هذه الحال عن المتدليل الذي كان يمسك به ، والقي به على أرض السيارة ؛ فإنه يكون قد تخلى عن حيازته . فإذا ما التقطه الكونستابل وقدمه للضابط ففتحه ووجد به المخدر ؛ فإن الطاعن يكون في حالة تلبس بإحرازه تبيح القبض عليه وتفتيشه .

٣ - التناقض بين أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً .

طعن ٤١٢ لسنة ٢٤ ق رثانة وعضوية السادة الاساندة حسين صفوت السركي ، محمد صبري ، وطبيب فراج ، وعبد محفوظ ؛ وانصر الدين فزام المستشارين

٧٢

٥ من أكتوبر ١٩٦٤

١ - نقض : طعن . دعوى مدنية ، أمام محكمة الجنايات .

ب - عقوبة : ظرف محقق ؛ من متهم ، عقوبات ١٧٧ :

ج - رافعة : أسبايا ، ديانا .

د - محكمة الموضوع : دليل ، سلطتها تقديره ، خبرة

مسؤولية جنائية . موانع العقاب ، المرض العقلي . حكم ، نسيب ، ميب .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أنه إذا كان نقض الحكم

حاصلاً بناءً على طلب أحد من الخصوم غير النيابة، فلا يضار بطعنه؛ وأن طبيعة الطعن بطريق النقض وأحكامه وإجراءاته لا تسمح بالقول بجواز تدخل المدعى المبدئي لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة النقض إلى محكمة الموضوع لإعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم.

٢ - تنص المادة ٧٢ من قانون العقوبات في فقرتها الأولى على أنه: « لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة ». مما يؤداه إزاء صراحة هذا النص أن المتهم إذا بلغ سبع عشرة سنة كاملة أو تجاوزها، خرج من طائفة المتهمين الذين يثبتهم هذه المادة. فإذا كان الطاعن لا يجادل في أن سنة وقت ارتكاب الجريمة التي حوكم من أجلها تجاوزت سبع عشرة سنة، فإن نعيه على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد.

٣ - تقدير قيام موجبات الرأفة أو هدم قيامها موكلول لقاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك. فإذا كانت العقوبة التي أنزلها الحكم بالطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي دانه من أجلها، وكان تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في سلطة محكمة موضوع، وهي

غير ملزمة ببيان الأسباب التي دعيتها لتوقيع العقوبة بالقدر الذي رآته؛ فإن نعي الطاعن على الحكم بالقصور في التسيب لأنه لم يعن بالرد على دفاعه بأنه ارتكب الجريمة في ظروف استثنائية تعتبر عذراً مخفضاً يوجب أخذه بالرافة، لا يكون له محل.

٤ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير المقدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات. ومادامت قد أطمأنت إلى ما جاء به فلا تجوز مجادلتها في ذلك. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اطمأن إلى ما جاء بتقرير الطبيب الشرعي من أن الطاعن خال من المرض العقلي، وأنه مسؤول عن الجريمة التي أسندت إليه؛ واطرح ما أبداه الطاعن من اعتراضات على التقرير؛ فإن في هذا ما يتضمن الرد على دفاع الطاعن القائم على أنه غير مسؤول عن عمله في تاريخ الحادث، ولا يقبل منه الجدل في ذلك لأنه من الأمور الموضوعية التي لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض.

طعن ٤١٨ لسنة ٣٤ ق رئاسة وعضوية المادة الاساتذة أديب نصر ومختار رضوان ومحمد عبد الوهاب خليل ومحمد عبد المنعم حمزوي ومحمد عز الدين سالم والمختارين

٧٣

١٢ من أكتوبر ١٩٦٤

حكم : نسيب : سبب . قتل خطأ . ضرر . رابطة
سببية .

المبدأ القانوني :

رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل
الخطأ تتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني
ومسأله عما طألما كانت تتفق والسير العادي
للأمور ، كما أنه من المقرر أن خطأ الجاني
عليه يقطع رابطة السببية ، متى استغرق خطأ
الجاني وكان كافياً بذاته لأحداث النتيجة .
وإذا كان الحكم المطعون فيه وإن أثبت توافر
الخطأ في حق الطاعن قد أغفل التصدي إلى
موقف الجاني عليه وكيفية سلوكه وأثر ذلك
على قيام رابطة السببية أو انتفاؤها ، وكان
الثابت من محضر جلسة المحاكمة والحكم أن
الطاعن دفع بانقطاع رابطة السببية بين الخطأ
وما لحق الجاني عليه من ضرر ، وبأن الحادث
أنما نشأ عن خطأ الجاني عليه وحده بظهوره
بجأة أمام السيارة وعلى مسافة تقل عن المتر
وهو دفاع جوهرى قد يترتب على ثبوت
صحته انتفاء مسؤولية الطاعن الجنائية ، وكان
لزما على المحكمة أن تعرض له وترد عليه ،
وأن تبين كيف كان في استطاعة الطاعن في
الظروف التي وقع فيها الحادث وعلى هذه المسافة

تلافي إصابة الجاني عليه . أما وهي لم تفعل فإن
حكمها يكون ممياً بالقصور في التسبب .

طعن ٣٠٥ لسنة ٢٤ بالمائة السابقة

٧٤

١٢ من أكتوبر ١٩٦٤

- ١ - أسباب إباحة : دفاع شرعى : حكم : نسيب : معيب .
- ب - حكم : نسيب : معيب . إجراءات جنائية م ٣١٠
- م - خطأ اسناد الحكم ، مقيدة بحكمة ، دليل مؤثر فيها .

المبادئ القانونية :

١ - تقدير الوقائع التي يستنتج منها
قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها ، متعلق
بموضوع الدعوى . للمحكمة الفصل فيه بغير
معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة
التي رتب عليها . كما أن حق الدفاع الشرعى
لم يشترط لمعاينة معتد على اعتدائه ، وإنما شرع
لرد العدوان . وإذا كان مؤدى ما أورده
الحكم في بيانه لواقعة الدهوى ولدى تقيده لقيام
حالة الدفاع الشرعى ، أن الطاعن كان متوياً
العدوان على الجاني عليه فبإدراكه إلى الاعتداء
دون أن يصدر من الأخير أى فعل مستوجب
للدفاع . فأمسك به الجاني عليه ولم يدعه حتى
سقطا معاً على الأرض حيث سدد الطاعن
إلى الجاني عليه عدة طعنات من سلاح حاد
أصابه في مواضع مختلفة من جسمه ، ولما

٧٥

١٢ من أكتوبر ١٩٦٤

دفاع : إخلال بحقه . خبرة .المبدأ القانوني :

قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل هي من المسائل الجوهرية التي قد يترتب على تحقيقها تغير وجه الرأي في الدعوى ، ويتمين على المحكمة أن تحقق ما أبداه الطاعن من دفاع جوهرى فى خصوصها عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى . فإذا لم تفعل فإنها تكون قد أحلت نفسها محل الخبير الفنى فى مسألة فنية . ولا يغنى فى هذا الصدد ما أثبتته المحقق فى محضره قبل سؤال المجنى عليه من أن مدير المستشفى أخبره بإمكان سؤاله ، ذلك أن هذا الاذن بالسؤال من جانب الطبيب وإن كان يفهم منه استطاعة المجنى عليه النطق ، إلا أنه لا يعنى أن حاله الصحية كانت تسمح له بالإجابة بتعقل وأنه يعنى ما يقول . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض إجابة الطاعن إلى طلبه تحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق الخبير الفنى ، يكون قد أخل بحقه فى الدفاع بما يعيبه ويستوجب نقضه .

حيل بينهما و انتهى تماسكهما ، عاجل الطاعن المجنى عليه بالسكين فى صدره وهرب : وما أثبتته الحكم من وقائع على هذا النحو من شأنه أن يؤدى إلى مارتبه عليه من نفي حالة الدفاع الشرعى .

٢ - لم يرسم القانون شكلا خاصا تصوغ به المحكمة بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، والظروف التي وقعت فيها . فتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا فى بيان الواقعة وظروفها بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي نسبت إلى المتهم حسبا استخلصته المحكمة ، وكان قد أشير فيه إلى نص القانون الذى ينطبق على تلك الواقعة ؛ فان ذلك يحقق حكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استوفى هذا البيان فلا يضيره إن أغفل ذكر الكيفية التي طرح بها المجنى عليه الطاعن أرضا ، طالما أن هذا الأمر لا يترتب عليه أى نتائج قانونية وفقا للتصوير الذى عول عليه الحكم فى قضائه .

٣ - الخطأ فى الإسناد لا يعيب الحكم مالم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة .

طن ١٢٠ لسنة ق بإملاء السابقة

٧٦

١٢ من أكتوبر ١٩٦٤

استئناف . ميعاد أمر مقضى ، قوته سلاح . ظرف
مشدد . نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون . ق ٣٥٤
لسنة ١٩٥٤ .

المبدأ القانوني :

الأصل أن الميعاد المقرر لاستئناف الحكم الابتدائي الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، يبدأ من يوم صدوره ؛ إلا أن ذلك محله أن يكون المحكوم عليه على علم بالجلسة التي صدر الحكم فيها ، وأن يكون عدم حضوره أمام المحكمة راجعاً إلى سبب غير معقول . أما إذا كان المحكوم عليه لا علم له بيوم الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه في غيبته في المعارضة المرفوعة منه ، أو كان قد منعه مانع قهري من الحضور أمام المحكمة ، فإنه لا يصح أن يفترض في حقه علمه بالحكم ومحاسبته على هذا الأساس ، بل يجب أن يظل باب الاستئناف مفتوحاً أمامه حتى يعلن بالحكم ، أو يعلم به بأي طريق رسمي آخر ، فعندئذ يبدأ ميعاد الاستئناف بالنسبة له . فإذا كان الثابت من مدونات الحكم أن المتهم وإن لم يعلن بجلسة المعارضة ولا بالحكم الصادر فيها باعتبارها

كأنها لم تكن ، إلا أنه قد علم به علماً رسمياً عندما شرع في تنفيذه ضده وقبله دون أن يستأنفه في الميعاد المقرر قانوناً ، وبذلك يكون هذا الحكم قد أصبح نهائياً حائزاً لقوة الأمر المقضى ؛ فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم نهائية الحكم المشار إليه ، ورتب على ذلك استبعاد الظرف المشدّد المنصوص عليه في المادتين ٧ - ١ ، ٣٦ ، من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون متعيناً نقضه .

طعن ٤٢٤ لسنة ٣٤ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة حسين السركي ، ومختار رضوان ، ومحمد عبد
الوهاب طليل ، ومحمد محمد محفوظ ، وعمود عزيز الدين
سالم المستشارين .

٧٧

١٢ من أكتوبر ١٩٦٤

محل عام : نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون . محكمة
النقض ، سلطتها . متوبة . ق ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ م ١٥٢
و ٣٥٢ .

المبدأ القانوني :

متى كان الثابت من مدونات الحكم أن المحل سبق ترخيصه للتهمة الثانية ، وأنها أجرت له للمطعون ضده ، وكان مؤدى ذلك أن تلك التهمة قد تنازلت له عن إدارة

الجريمة نفسها ؛ وبكسفى لتوافرها أن يكون شاهداً قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأى حاسة من حواسه ، متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تختمل شكاً. وحالة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها ؛ يستوى فيها أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من المتهم تلقائياً ، أو أن يكون هو الذى تعمد اسقاطها مادام انفصالها عن شخص من القاطم يقطع صلته بها ، ويبيع لمأمور الضبط القضائى أن يلتقطها . ومتى كان الحكم قد أثبت أن الضابط رأى الطاعن وهو يلقي على الأرض ذات القفاة التى التقطها وتحقق بما تحتوى عليه من مادة مخدرة قبل القبض عليه ، فإن الطاعن يكون بما فعل قد أوجد الضابط إزاء جريمة إحراز مخدر متلبس بها ، ويكون القبض عليه وتفتيشه صحيحين ولا يؤثر فى سلامة تلك الإجراءات ما ادعاه من أنه قصد بالقاء للقفاة إبعادها عنه .

٢ - متى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن فى ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جواهر مخدرة فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً ؛ وفى أثناء سير المحاكمة صدر القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهو الأصلح للطاعن بما جاء فى نصوصه من عقوبات أخف - فأهملته المحكمة

المحل ، الأمر الذى كان يتعين معه على المطعون ضده تطبيقاً لنص المادة ١٥ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ أن يتخذ إجراءات نقل الترخيص إليه ؛ وإلا حق عقابه طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون المذكور بالحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً ، وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات ؛ أو باحدى هاتين العقوبتين . ولما كان نص المادة ٣٦ من القانون ، وهى التى تناول بيان الحالات المختلفة للحكم بالغلق قد خلت بما يوجب أو يحجز الغلق فى حالة مخالفة حكم المادة ١٥ سالفه الذكر ؛ فإن الحكم إذ قضى بغلق المحل يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ويتعين نقض الحكم نقضاً جزمياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغلق .

ظن ٤٢٩ لسنة ٢٤ ق ر ي ا - وعضوية السادة الاساندة
أديب نصر ، ومحمد صبرى ، وقطب فراج ، ومحمد عبد
المعزم حمراوى ، ونصر الدين عزام . المستشارين .

٨٧

١٣ من أكتوبر ١٩٦٤

أ - تلبس : جريمة . مخدر . مأمور ضبط قضائى
قبض . تفتيش .
ب - مخدر : قصد الاتجار . قانون أصلح . دفاع ؛
إخلاله بمقتضى مرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . ق
١٨٢ لسنة ١٩٦٠

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن التلبس حالة تلازم

التفتيش تبعاً لهذا ؛ فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأنه من الدفع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقاً موضوعياً عما لا شأن لمحكمة النقض به .

٣ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المحائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . فتي كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك ، فلا معقب عليها فيما رأت لتعاقبه بالموضوع لا بالقانون .

طن ٤٤٧ لسنة ٣٤ ق . رئاسة وعضوية السادة الاماتة توفيق الحشن ، وحسين صفوت السركي ، ومختار رضوان ، ومحمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل المنارين .

٨٠

١٩ من أكتوبر ١٩٦٤

١ — محاكمة : اجراءاتها . دفاع . اخلال بحقه ، محام حضوره مع متهم بمحنة .
ب — حكم : محضر جلسة .

المبادئ القانونية :

١ — الأصل أن حضور محام عن المتهم

وقضت بإدانة الطاعن بوصف أنه أحرز تلك المخدرات بقصد الاتجار ؛ فان استظهار الحكم توافر هذا القصد في حق الطاعن لا يعد تغييراً للتهمة مما يقتضى لفت نظر الطاعن أو المدافع عنه اليه ، بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع . ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الإخلال بحق الدفاع لا يكون سديداً .

طن ٤٣٣ لسنة ٣٤ ق . رئاسة وعضوية السادة الاماتة حسين السركي ، ومختار رضوان ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم المستشارين .

٧٩

١٩ من أكتوبر ١٩٦٤

١ — تفتيش : إفنه : تنفيذه . مأمور ضبطية قضائية بـ دفع : بطلان تفتيش . نقض ؛ طعن . أسبابه . — تحريات : جدتها . سلطة تحقيق . محكمة موضوع . إفنه تفتيش ، إصداره .

المبادئ القانونية :

١ — من المقرر أنه متى كان التفتيش الذي قام به رجل الضبطية القضائية مأذوناً به قانوناً بطريقة إجراؤه متروكة لرأى القسام به ، وما دام الضابط قد رأى دخول منزل الطاعن من سطح منزل مجاور له ، وكان في الاستطاعة أن يدخله من بابه فلا تريب عليه في ذلك .
٢ — فتي كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان الاذن الصادر من النيابة بتفتيش منزله وبطلان

بجنته غير واجب قانوناً ، إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه ، فإنه يتمتع — ين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضراً ، فإن لم يحضر فإن المحكمة لا تتقيد بسماحه ، ما لم يثبت أن غيابه كان لعذر قهرى .

٢ — الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة ؛ فإذا كان قد ثبت بالحكم تلاوة تقرير التلخيص ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم تلاوة هذا التقرير لا يكون له محل .

طن ٤٠٥ لسنة ٣٤ ق رئاسة وعضوية السادة
الإمامة أديب نصر ، ومحمد صبرى ، ومحمد عبد
المعظم ؛ ومحمد نور الدين موسى ؛ ونصر الدين عزام
المستشارين .

٨١

٢٦ من أكتوبر ١٩٦٤

١ — شيك بدون رصيد : جريمة إعطاء

ب — سوء نية : إعطاء شيك بدون رصيد . علم
الساحب ، علم بعدم وجود مقابل وفاء الشيك الذى
أصدره . استرداد الشيك الذى دفعت قيمته .

المبادئ القانونية :

١ — تتحقق جريمة إعطاء شيك بدون
رصيد متى أعطى الساحب شيكا لا يقابله
رصيد أو أعطى شيكا له مقابل ثم أمر بعدم
السحب ، أو سحب من الرصيد مبلغا بحيث

يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك .
٢ — سوء النية في جريمة إعطاء شيك
بدون رصيد ، يتوفر بمجرد علم الساحب
بعدم وجود مقابل وفاء للشيك الذى أصدره .
ولا يجدى الطاعن ما دفع به من أنه قد أوفى
بقيمة الشيك إلى المستفيد قبل تاريخ
الاستحقاق ، مادام هو — بفرض صحة
هذا الدفاع — لم يسترد الشيك من
المجنى عليه .

طن ٤٦٣ لسنة ٣٤ بالمائة السابقة .

٨٢

٢٦ من أكتوبر ١٩٦٤

١ — حكم . نسيب ، شيك بدون رصيد . عقوبات

٣٣٧

ب — محكمة استئنافية : سلطتها ، معارضة ، نقض .
محكمة النقض ، سلطتها . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

المبادئ القانونية :

١ — من المقرر أن استنحالة تحقيق
بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الحكم بالإدانة
مادامع الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت .
ولما كان عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي
وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧
عقوبات ؛ وللمحكمة أن تكون عقيدتها في
ذلك بكل طرق الإثبات . وكانت المحكمة لم
تأل جهداً في سبيل الاطلاع على الشيك

طن ٤٧١ لسنة ٣٤ برئاسة وعضوية السادة الاساتذة
محمد صبرى ، وقطب فراج ، ومحمد عبد المنعم حزاوى ،
ونور الدين هويس المستشارين .

٨٣

٢٦ من أكتوبر ١٩٦٤

١ — أسباب إباحة : دفاع الشرعى ، دفاع ،
اختلال بحقه .

ب — دفاع شرعى : وقائمه ، محكمة موضوع .

المبادئ القانونية :

١ — التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى
— يجب حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه — أن
يكون جديا وصرىحا ، أو أن تكون الواقعة
كما أثبتتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة . فإذا
كان قد ورد على لسان الدفاع أن المجنى عليه
هو الذى بدأ بالعدوان مع إنكار الطاعنين
وقوع الاعتداء منهما ؛ فإن ذلك لا يفيد
التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ؛ ولا يعتبر
دفعاً جدياً تلتزم المحكمة بالرد عليه .

٢ — تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام
حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق
بموضوع الدعوى ؛ وللمحكمة الموضوع الفصل
فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى
النتيجة التى رتبها عليها .

طن ٤٧٩ لسنة ٢٤ بالبيان السابقة

فاستحال عليها ذلك بسبب استرداد الطاعن له
على ما ثبت من أقوال المجنى عليه ؛ فإنه
لا عليها، إن هى عولت على شهادة المجنى عليه
التي اطمأن إليها وجدانها — بأن الطاعن هو
ساحب الشيك وعلى سلامة البيانات التي
أثبتها محرر محضر ضبط الواقعة نقلا عن
الشيك محل الجريمة .

٢ — متى كانت النيابة العامة لم تستأنف
الحكم الابتدائى الغيابى الذى قضى بحبس
الطاعن أسبوعاً واحداً مع الشغل ؛ وإنما
استأنفت الحكم الصادر فى المعارضة التى قرر
بها الطاعن وقضى فيها ببراءته ، فإنه ما كان
يسوغ للمحكمة الاستئنافية — وقد انجبت
إلى إدانة الطاعن — أن تقضى بحبسه خمسة
عشر يوماً مع الشغل وهى مدة تجاوز مدة
الحبس المحكوم عليه بها غيابياً ؛ لأنها بذلك
تكون قد ساءت مركزه وهو مالا يجوز ،
إذ لا يصح أن يضار المعارض بنساء على
المعارضة التى رفعها . ومن ثم فليحكمة النقض
إعمالاً للرخصة التى خولها القانون لها بالمادة
٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — فى
شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة
النقض — أن تنقض الحكم المطعون فيه
لمصلحة الطاعن نقضاً جزئياً وأن تصححه
بحبسه أسبوعاً واحداً مع الشغل .

في قتل جميع المجنى عليهم ، فانه بذلك يكون مشوباً بالقصور مما يستوجب نقضه .

طن ٤٨٠ لسنة ٢٤ في بالية الساعة

٨٥

٢٦ من أكتوبر ١٩٦٤

١ - أسباب الباحة : دفاع شرعي اعتراف بالجريمة .

ب - دفاع شرعي : وقائمه ، تقديرها .

المبادئ القانونية

١ - استقر قضاء محكمة النقض على أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي الاعتراف بالجريمة .

٢ - من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، وللمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب عليها ؛ إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم استدلالاً سليماً يؤدي منطقياً إلى ما انتهى إليه .

طن ٥٨٣ لسنة ٢٤ في رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة أديب نصر ، وحسين صفوت السركي ، وحماد
رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ومحمود عزيز الدين ، سالم -
المستشارين .

٨٤

٢٦ من أكتوبر ١٩٦٤

حكم : تسبب ، عيب ، اشتراك ، اتفاق ، توافق ،
مسؤولية جنائية ، قتل عمد .

المبدأ القانوني :

من المقرر أنه متى دان الحكم المتهمين في جريمة الاشتراك في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة ، فإن عليه أن يستظهر عناصر هذا الاشتراك وطريقته ؛ وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها ، وذلك من واقع الدعوى وظروفها . فإذا كان ما أورده الحكم وإن كان يدل على التوافق بين المتهمين لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك ؛ لأنه لا يكفي لقيامه مجرد توارد الخواطر ؛ بل يشترط في ذلك أن تتحد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه ؛ الأمر الذي لم يدلل الحكم على توافره بل نفيه في صراحة . كما لم يثبت في حق الطاعنين توافر الاشتراك بأي طريق آخر حدده القانون . وكان مجرد التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامناً بين المتهمين في المسؤولية الجنائية ؛ بل يجعل كل منهم مسؤولاً عن نتيجة فعله الذي ارتكبه . وكان الحكم من جهة أخرى لم يثبت في حق المتهمين أنهم ساهموا

٨٦

٢ من نوفمبر ١٩٦٤

شيك بدون رصيد : جريمة ، أركانها ، قصد جنائي .
مسؤولية جائية . باعث .

المبدأ القانوني :

إن مجرد إصدار الأمر بعدم الدفع يتوافق به القصد الجنائي بمعناه العام — في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد — والذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطل دفع الشيك الذي سحبه من قبل . ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعته إلى إصداره ، لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ، ولم يستلزم الشارع نية خاصة لقيام هذه الجريمة .

طن ٥٠٤ لسنة ٣٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة
توفيق الحشن ، وحسين المركي ، ومختار رضوان ، ومحمد
محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل المستشارين .

٨٧

٢ من نوفمبر ١٩٦٤

حكم : تسبب ، عيب ، إصابة خطأ ، رهونة ، احتراز .

المبدأ القانوني :

من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة الإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع

الحادث ؛ وكيفية حصوله ، وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم ؛ وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطعن بناء على ما قرره من أن العيار الذي أطلقه أصاب المجنى عليه وذلك بسبب رهونته وعدم احترازه ، دون إيضاح لموقف المجنى عليه من الطاعن وقت وقوع الحادث ، ودون أن يعنى ببيان كيف كانت الرهونة وعدم الاحتراز سبباً في وقوعه ؛ فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً حتى يتسنى لمحكمة النقض أعمال رقابتها على ما ارتأته محكمة الموضوع رهونة وعدم احترازه يؤدي كلاهما إلى المسؤولية عن الإصابة . ومن ثم فإن الحكم يكون معيباً بالقصور في البيان الذي يتعين معه نقضه .

طن ١٢١٧ لسنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة أديب نصر ، محمد صبري ، وقطب فراج ، ومحمد
عبد المنعم حمزاوي ، نور الدين هويس المستشارين .

٨٨

٢ من نوفمبر ١٩٦٤

معارضة : إعلانها ، نظرها ، استئناف ؛ صياغة ، حكم ، بطلان .

المبدأ القانوني :

من المقرر أن إعلان المعارض للحض

بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته . فإذا كان الثابت أن الطاعن أعلن بجلسة المعارضة لجهة الإدارة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن بناء على هذا الإعلان يكون باطلا . وميماد استئناف هذا الحكم لا يبدأ إلا من تاريخ علم المحكوم عليه به علما رسميا .

طمن ١٤٢٧ لسنة ٣٤ في رئاسة وعضوية السادة الاساتذة توفيق الحشن ، وحسين السرك ، ومختار رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل المستشارين .

٨٩

٣ من نوفمبر ١٩٦٤

١ - حكم : تسييب . عيب . محكمة موضوع . شاهد ، أقواله نسبتها إلى التحقيقات في حين أنه أدلى بها بجماعة المحاكمة .

ب - دليل : تقدير قوته . محكمة موضوع سلطتها اطمئنان المحكمة إلى رؤية الشاهد للمتهمين وهما في طريق فرارهما عقب انتهاء الحادث . رؤية من الحلف .

ج - نقض : طمن أسباب .

د - شهود : مطابقة أقوالهم مضمون الدليل الفني .

هـ - محكمة موضوع : طيب شرمي ، تقريره .

و - جريمة : صيبا ، عقبتها .

ز - جريمة : صيبا ، أركانها ، باعث حكم . تسييب

المبادئ القانونية :

١ - لا ينال من سلامة الحكم أن

ينسب أقوال الشاهد إلى التحقيقات في حين أنه أدلى بها بجماعة المحاكمة ، إذ الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره .

٢ - متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن الشاهد رأى الطاعنين وهما في طريق فرارهما عقب ارتكاب الحادث ، وكان يصح في منطق العقل أن يعرف الشخص من هياته وقوامه ولو كانت رؤيته من الخلف أثناء فراره ، خصوصا إذا سبقت له معرفته بمن رآه ، وكان تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، فإن المجادلة في هذا الخصوص لا تكون مقبولة .

٣ - إذا كان الدفاع عن الطاعنين لم يطلب من المحكمة إجراء تجربة للتحقيق من إمكان رؤية الشاهد الأول للطاعنين وقت مقارفتهم للحادث ، فإنه لا يحق لهما من بعد أن يثيرا هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ - الأصل هو أنه ليس بلامزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني ؛ بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستلزم على الموازنة والتوفيق .

هـ - لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم

الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .	يجزم به الطيب الشرعي في تقريره ، متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكده لديها .
٧ — سبب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها ، والخطأ فيه بفرض حصوله لا يؤثر في سلامة الحكم .	٦ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقدها بما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ، ولها أن تبين سبب الجريمة وأن ترد الحوادث إلى صورته الصحيحة من جماع تلك الأدلة . ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج ، متى كان ما حصله

طن ٤٠٩ لسنة ٣٤ في رئاسة وضويرة السادة الأساتذة
حميد صفوت السركي ومحمد صبري والطب فراج ومحمد محمد
عوظ ونهر الدين عزام المستشارين .

قَضَاءُ مَحْكَمَةِ النِّقَضِ الْمَدِينِيِّ

٩٠

٢ من يولييه ١٩٦٤

أ - اختصاص : أجنبى . حكم أجنبى ، تنفيذ .
محكمة بدائية القدس . فلسطين ، معاكها .

ب - تنفيذ : حكم أجنبى ، مرافعات ١/٤٩٢ .

ج - ولاية : اختصاص متعلق بها ، مرافعات ٢٢ .
اتفاقية تنفيذ أحكام .

د - محكمة أجنبية : حكم ، تنفيذ ، أجنبى ، صينة
تنفيذية .

هـ - نظام طام : بطلان ؛ حكم أجنبى ، تنفيذ ، مدغم ٢٢
و - اثبات : طرقه ؛ قرينة قانونية ؛ أمر منقضى ؛ حجية
محكمة موضوع .

المبادئ القانونية :

١ - إذا قرر المحكم المطعون فيه أن
كون محكمة بداية القدس داخلة في الأراضى
التي ضمتها إليها المملكة الأردنية الهاشمية
بعد غزو فلسطين ؛ لا يغير من أنها من
عماكم فلسطين فإنه لا يكون قد خالف
القانون .

٢ - توجب أحكام التشريع المصرى
في خصوص تنفيذ الأحكام الاجنبية التحقق
من صدور الحكم من هيئة قضائية مختصة

وفقا لقانون البلد الذى صدر فيه ، وهو
ما تنص عليه المادة ٤٩٣ / ١ من قانون
المرافعات ، والمادة ١ / ٢ من اتفاقية تنفيذ
الأحكام المبرمة بين دول الجامعة العربية في
١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

٣ - مؤدى ما نصت عليه المادة الثالثة
من قانون المرافعات من أن تختص المحاكم
المصرية بالدعاوى التى ترفع على الأجنبى
الذى ليس له موطن أو سكن في مصر في
أحوال معينة عدتها ، أن الاختصاص ينعقد
للمحاكم المصرية أصلا ومن باب أولى في
الدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى له موطن
أو سكن في مصر وذلك بموجب ضابط
إقليمى تقوم على مقتضاها ولاية القضاء المصرى
بالنسبة للأجنبى .

٤ - إذا كانت محكمة بداية القدس
مختصة بنظر الدعوى طبقا لقانونها ، وكان
اختصاصها يقوم أصلا على أساس المحل الذى
أبرم فيه العقد ، وكان مشروطا بتنفيذه فيه
- وهما ضابطان للاختصاص مسلم بهما في
غالبية التشريعات ويقرهما قانون الدولة
المراد تنفيذ الحكم فيها - أى القانون المصرى
- إذ نصت عليهما الفقرة الثانية من المادة

الثالثة من قانون المرافعات ضمن الحالات التي يقوم فيها الاختصاص للحاكم المصرية بالنسبة للأجنبي ولو لم يكن له موطن أو سكن في مصر . وإذا كانت محكمة بداية القدس - وهي إحدى جهتي القضاء المنعقد لهما الاختصاص في النزاع القائم بين الطرفين - قد رفعت إليها الدعوى فعلا وأصدرت فيها الحكم المطلوب تذييله بالصيغة التنفيذية، فإن الدوافع المجاملة ومقتضيات الملاءمة وحاجة المعاملات الدولية، توجب اعتبار هذا الحكم قد صدر من محكمة أجنبية في حدود اختصاصها .

٥ - شرط إعلان الخصوم على الوجه الصحيح هو بما يجب التحقق من توافره في الحكم الأجنبي قبل أن يصدر الأمر بتذييله بالصيغة التنفيذية . وذلك عملاً بما قرره المادة ٢/٤٩٣ من قانون المرافعات واتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة بين دول الجامعة العربية بالمادة ٢ فقرة ب منها . وإذا كانت القاعدة الواردة بالمادة ٢٢ من القانون المدني تنص على أنه يسرى على جميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تجري مباشرتها فيه - وكان إعلان الخصوم بالدعوى مما يدخل في نطاق هذه الإجراءات - وقد

أعلن الطاعنون إعلاناً صحيحاً وفق الاجراءات التي رسمها قانون البلد الذي صدر فيه الحكم والتي لا تتعارض مع اعتبارات النظام العام في مصر ، فإن النعى بطلان إعلان الدعوى المطلوب تذييل حكمها بالصيغة التنفيذية يكون على غير أساس .

٦ - استخلاص النزول عن حجية الأمر المقضي مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع .

طن ٢٣٢ لسنة ٢٩ في رئاسة ومطوية السادة
الإمارة : الدكتور عبد السلام بليغ ، ومحمد
الطيب مرسى ، ولطفي علي ، وحافظ محمد بدوي ،
وابراهيم الجالي المستشارين .

٩١

٧ من يولييه ١٩٦٤

- أ - مؤلف : حقه مصنف قديم ، إعادة طبعه .
- ب - استغلال مالي : مدته ؛ مؤلف ، حقه . في ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ .
- ج - حق مؤلف : احتلاله ؛ الاعتداء عليه .
- د - بيع : آثاره ، التزاماته ؛ بائع ، ضمان العرض والاستحقاق .

المبادئ القانونية :

١ - إنه وإن كان الأصل أن مجموعات

أدخل على الطبعة الأصلية تنقيحات أجراها أحد العلماء المختصين ، فإن هذا الذي سجلته محكمة الموضوع تتوفر فيه عناصر الابتكار الذي ينقسم بالطابع الشخصي لصاحبه ، ولا يكون على المحكمة بعد ذلك معقب فيما اتهمت إليه من اعتبار المطعون ضده مستأهلاً للحماية المقررة لحق المؤلف .

٢ - إنه وإن لم يوجد نص قبل صدور القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ يحدد مدة حماية حق الاستغلال المالي المقرر للمؤلف ، إلا أن الرأي كان مستقراً على أن هذه الحماية تظل للمؤلف طيلة حياته على الأقل .

٣ - حق استغلال المصنف مالياً هو للمؤلف وحده ، ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن سابق منه أو ممن يخلفه ، وللمؤلف وحده أن ينقل إلى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المقررة له كلها أو بعضها ، وأن يحدد في هذه الحالة مدة استغلال الغير لما تلقاه منه من هذه الحقوق . ومقتضى ذلك أن المؤلف حر في أن يجيز لمن يشاء نشر مؤلفه وأن يمنعه ممن يشاء ، وفي أن يسكت على الاعتداء على حقه إذا وقع من شخص ، ولا يسكت عليه إذا تكرر من نفس المعتدى أو وقع من غيره ، وذلك دون أن يعتبر سكوته في المرة الأولى مانعاً له من مباشرة

المصنفات القديمة التي آلت إلى الملك العام بانقضاء مدة حمايتها إذا أعيد طبعها ونشرها لا يكون لصاحب الطبعة الجديدة حق المؤلف عليها ، إلا أنه إذا تميزت هذه الطبعة عن الطبعة الأصلية المنقول عنها بسبب يرجع إلى الابتكار أو الترتيب في التنسيق أو بأي مجهود آخر ذهني ينقسم بالطابع الشخصي ، فإن صاحب الطبعة الجديدة يكون له عليها حق المؤلف ، ويتمتع بالحماية المقررة لهذا الحق ، إذ لا يلزم لإضفاء هذه الحماية أن يكون المصنف من تأليف صاحبه ، وإنما يكفي أن يكون عمل واضعه حديثاً في نوعه ، ومتميزاً بطابع شخصي خاص بما يضفي عليه وصف الابتكار .

وهذه القواعد التي قررها الفقه والقضاء من قبل صدور القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف ، قد قننها هذا القانون بما نص عليه في المادة الرابعة منه . فإذا كانت محكمة الموضوع قد سجلت في حدود سلطتها التقديرية ، أن المطعون ضده مهد لكتابه بمقدمة بقلبه تتضمن تراجم للمؤلف الأصلي للكتاب والشارح له ، استقى عناصرها من أمهات الكتب القديمة ولم يكن لها نظير في الطبعة الأصلية التي نقل عنها ، وأن كتاب المطعون ضده يتميز عن هذه الطبعة بترتيب خاص فريد في نوعه ، وبفهرس منظم ، وأنه

المبدأ القانوني :

متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الطبعة التي أخرجها الطاعن مقلدة عن الطبعة التي أخرجها المطعون ضده تقاييداً تاماً وهو أمر لا يقره القانون ؛ فإن من شأن نشر الطاعن لطبعته وطرحها للبيع في السوق منافسة كتاب المطعون ضده وهي منافسة لا شك في عدم شرعيتها . ولا ينفي قيام هذه المنافسة غير المشروعة أن يكون المطعون ضده قد اعتزل مهنة الطباعة والنشر وصفي أعماله فيهما ، مادام كتابه ما زال مطروحاً للبيع في السوق .

طن ١٤ لسنة ٢٩ في الهياة السابقة .

٩٣

٧ من يولييه ١٩٦٤

١ - دعوى : نظرها . تقرير . تلخيص . خلاصة المحضر من يال تلاوته .

ب - دعوى ارتباط دهويين : محكمة موضوع

ج - خصومة : سقوطها

د - عقد : تفسيره ، محكمة موضوع

هـ - استئناف : طالب جديد مرافعات م ٤١١

المبدأ القانوني :

١ - يجوز الاستدلال من الحكم على

حقه في دفع الاعتداء في المرة الثانية مادام هذا الحق قائماً ولم ينقض .

٤ - إذا كان الأصل أنه لا يجوز للمشتري عند حصول تعرض له في الانتفاع بالمبيع ، أو عند استحقاق هذا المبيع أن يرجع على البائع بالتعويضات إذا كان المشتري يعلم وقت البيع بسبب التعرض أو الاستحقاق ، إلا أن التزام البائع القانوني بالضمان يقبل التعديل باتفاق العاقدین سواء على توسيع نطاقه أو تضيق مداه أو الإبراء منه بحسب الغرض الذي يقصده من اتفاقهما . وأنه وإن كان اشتراط الضمان في عقد البيع بالفاظ عامة لا يعتبر تعديلاً في الأحكام التي وضعها القانون لهذا الالتزام ، إلا أنه إذا كان المشتري والبائع كلاهما عالين وقت التعاقد بسبب التعرض أو الاستحقاق ، فإنه في هذه الحالة يدل النص على شرط الضمان في العقد - وهو أصلاً لا حاجة إليه - على أن الغرض منه هو تأمين المشتري من الخطر الذي يهدده تأميناً لا يكون إلا بالالتزام البائع بالتضمينات علاوة على رد الثمن في حالة استحقاق المبيع .

طن ٩٣ لسنة ٢٩ في الهياة السابقة

٩٢

٧ من يولييه ١٩٦٤

حق مؤلف : استغله ، اعتداء عليه ، بيع . مثالة غير معروفة . طبعة مقلدة

طلباً جديداً بما تنهى المادة ١١١ من قانون المرافعات عن تقديمه لأول مرة في الاستئناف فإنه لا يكون مخالفاً للقانون .

طن ١٩٧ لسنة ٢٩ في رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود القاضي ومحمد توفيق اسماعيل ومحمد عبدالطيف مرسى وحافظ محمد بدوي وابراهيم الجاني المستشارين.

٩٤

٧ من يولييه ١٩٦٤

أ - نقض : طن . مصلحة فيه
ب - عقد إداري : قرار إداري . اختصاص من نطاق بالولاية .

ج - عقد إداري : تكييفه

المبادئ القانونية :

١ - يمكن لتحقيق المصلحة في الطعن قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه ، فلا يحول دون قبول الطعن زوالها بعد ذلك .

٢ - إذا كان القانون لم يعرف العقود الادارية أو القرارات الادارية ، ولم يبين الخصائص التي تميزها والتي يهتدى بها في القول بتوفر الشروط اللازمة لها وخصائصها من تعرض السلطة القضائية لها بتعطيل أو تأويل فإن من وظيفة المحاكم أن تعطى هذه العقود وتلك القرارات وصفها القانوني على هدى

تلاوة تقرير التلخيص في حالة خلو محاضر الجلسات من هذا البيان .

٢ - تقدير قيام الارتباط بين دعويين هو بما يستقل به قاضي الموضوع متى بني على أسباب صائغة .

٣ - الحكم بسقوط الخصومة لا يترتب عليه سقوط الاجراءات السابقة على الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم ، ومن ثم فإن الاعذار الذي وجهه البائع إلى المشتري في تاريخ سابق على رفع الدعوى التي قضى بسقوط الخصومة فيها ، يظل صحيحاً ومنتجاً آثاره القانونية .

٤ - إذا كان تفسير محكمة الموضوع لعبارة ، العقد هو ما تحمله هذه العبارات وليس فيه خروج عن مدلولها الظاهر ؛ فإنه يخرج عن رقابة محكمة النقض .

إذا كان ما قرره الحكم الابتدائي في أسبابه من أن حق المطعون ضدها (البائعة) في تسليم العين المبيعة على أن ترد ما تقاضته من معجل الثمن ، لا يعدو أن يكون تقريراً قانونياً للأثر المترتب على الفسخ ، وليس قضاء منه بالزامها برد الثمن إلى الطاعن (المشتري) ، وكان الطاعن لم يطالب برد ما دفعه المطعون ضدها إلا أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر هذا الطلب

من قانون المرافعات - قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - من أن أمر الأداء يعتبر بمثابة حكم غيابي، وأنه يجوز للبدن المعارضة في الأمر خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلانه إليه، أن المشرع قد أنزل أوامر الأداء منزلة الأحكام الغيابية وأنزل المعارضة فيها منزلة المعارضة في هذه الأحكام مما يستدل منه أن المعارضة في أمر الأداء تخضع لأحكام المعارضة في الحكم الغيابي، وإذا كان يترتب على المعارضة في الحكم الغيابي طرح النزاع على المحكمة التي أصدرت الحكم والقضاء في موضوعه من جديد ما لم تكن صحيفة افتتاح الدعوى نفسها باطلة، فإنه يكون من شأن المعارضة في أمر الأداء إعادة طرح النزاع على المحكمة لتقضي في موضوعه ما لم تكن إجراءات الطلب - وهو بديل ورقة التوكيل بالحضور - باطلة.

طن ٥٢٧ لسنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة .

حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم وذلك توصلنا إلى تحديد اختصاصها للفصل في النزاع المطروح عليها أو في الاجراء الوقتي المطلوب اتخذه.

٢- العقود التي تبرمها الإدارة مع الأفراد لا تعتبر عقوداً إدارية إلا إذا تعلقت بتسيير مرفق عام وأظهرت الإدارة نيتها في الأخذ في شأنها بأسلوب القانون العام بأن تضمن عقدها شروطاً استثنائية وغير مألوفة تنأى بها عن أسلوب القانون الخاص أو تحيل فيها الإدارة على اللوائح الخاصة بها. طن ٤٩٨ لسنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة .

٩٥

٧ من يولييه ١٩٦٤

أمر أداء : طبيته . ممارسة . مرافعات م ٨٥٣ و ٨٥٥ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢

المبدأ القانوني :

مفاد مانصت عليه المادتان ٨٥٣ و ٨٥٥

قضاء المحكمة الإدارية العليا

٩٦

٣ من مايو ١٩٦٤

قرار إداري : عيب إساءة استعمال السلطة ، قوامه .

المبدأ القانوني :

قوام عيب إساءة استعمال السلطة ، أن يكون لدى الإدارة قصد إساءة استعمال السلطة ، بإعت من هوى أو تعد أو انتقام .

فإذا ألقى قرار إداري الغرم كله على فرد معين ، وأعطى الغرم كله لآخر ، فإن هذا ليس دليلاً على إساءة استعمال السلطة . ذلك أن المصلحة العامة والمصلحة الفردية لا تتوازن في مجال الروابط القانونية التي تنشأ بين الإدارة والأفراد .

التطبيق ٩٧٣ و ٩٨٤ لسنة ٨ ق .

٩٧

٣ من مايو ١٩٦٤

تربية بالاختبار : لجنة شؤون الموظفين ، اختصاصها .

المبدأ القانوني :

تختص لجنة شؤون الموظفين بالمفاضلة بين المرشحين للترقية إلى الدرجة الأولى بالاختبار .

ولا يجوز للقضاء الإداري مشاركة هذه اللجنة في عناصر التفضيل ، مادام قرارها قد

خلا من إساءة استعمال السلطة ، فإذا كان معيار المفاضلة الذي اتخذته اللجنة هو : الوظيفة المرقى إليها ، ومدى صلاحية المرشحين لها ، وقدرتهم على القيام بأعبائها حسب خبراتهم السابقة وتأهيلهم الدراسي ؛ فإنه يكون معياراً سليماً .

ولا يعتبر تخصيصاً بين وظائف الديوان العام لوزارة الخزانة : تفضيل اللجنة خريجي كلية التجارة ، الذين سبق لهم العمل بحسابات الحكومة ، عند الترقية إلى وظائف الحسابات الرئيسية بالوزارة .

قضية ١٥٨٦ لسنة ٧ ق .

٩٨

٣ من مايو ١٩٦٤

تربية بدنية : معلم ؛ تسوية حالته . قرار مجلس الوزراء ٩ من مارس ١٩٤٢ - ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

المبدأ القانوني :

تسوية حالة معلم التربية البدنية وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ من مارس ١٩٤٧ ؛ تستلزم بأن يكون المعلم قد أمضى خمس سنوات في الخدمة في الدرجة الثانية قبل العمل بقانون موظفي الدولة ، ذلك بأن قرار مجلس الوزراء المشار إليه ؛ قد صار منسوخاً ضمناً من تاريخ نفاذ القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

قضية ١٢٤٦ لسنة ٨ ق

٩٩

١٧ من مايو ١٩٦٤

إعانة غلاء معيشة: تثبيتها كادر عمال - موظف خارج
هياة ، علاوة - قرار مجلس وزراء ٢٤ من يونيو ١٩٥٤

المبدأ القانوني :

يقضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤
من يونيو ١٩٥٤ بإنطلاق العلاوات بالنسبة
للمستخدمين خارج الهياة ، وفقاً لقواعد كادر
العمال ، دون تقييد بحدود نهاية رط درجاتهم
وقد تضمن هذا القرار تسوية تسرى بأثر
رجعى .

ويجب تثبيت إعانة غلاء المعيشة المستحقة
للمستفيدين بأحكامه على أساس ما يصل إليه
أجرهم في ٣٠ من نوفمبر ١٩٥٠ ، بالعلاوات
التي يستحقونها في حدود كادر العمال .

نصية ١٨٥ لسنة ٧ ق .

١٠٠

٢٤ من مايو ١٩٦٤

حكم : حجة - محكمة إدارية - اختصاص دعوى تفسير
الحالة الى المحكمة الادارية العليا - مرافعات ٣٦٦ .

المبدأ القانوني :

حكم المحكمة الادارية بعد اختصاصها

بنظر دعوى تفسير ؛ وإحالتها الدعوى إلى
المحكمة الادارية العليا ؛ لا يجوز الحجة فيما
يتعلق بالشق الخاص بالاحالة ، ولو صار
نهائياً بفوات مواعيد الطعن .

ذلك أن الاحالة لا تجوز إلا بين محكمتين
من درجة واحدة ؛ تابعتين لجهة قضائية
واحدة ؛ وأن الحجة يجب أن تكون فاصلة
في أمور تناولتها طلبات الخصوم ، وجرى
في شأنها تنازعهم .

والمحكمة الادارية العليا أن تبحث في
صحة هذه الاحالة ؛ وألا تعتد بها ، وأن تعتبر
نفسها غير متصلة بالدعوى بناء عليها . ويجب
على المدعى أن يقيم دعوى التفسير بالأوضاع
المقررة في المادة ٣٦٦ مرافعات .

نصية ١٥٢ لسنة ٧ ق

١٠١

٢٤ من مايو ١٩٦٤

١ - تقرير سري : اعتماد بصفتها ثانية ، مجلس بلدى ،
موظف - لجنة شؤون موظفي مجالس بلدية بالادارة العامة
لشؤون البلديات - ق ٦٦ لسنة ١٩٥٥ م ٦٦ . لجنة شؤون
موظفين بالمجلس البلدى .

علاوة دورية : منحها - قرار ادارى - ميداد الصنين
يوماء

كفاية موظف : تقديرها بدرجة ضيف - علاوة
دورية .

المبادئ القانونية :

١ - الجهة المختصة بصفه نهائية باهتمام التقارير السرية بالنسبة لموظفي المجالس البلدية هي لجنة شؤون موظفي المجالس البلدية بالادارة لشؤون البلديات ؛ وذلك مستمد من نص المادة ٥٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٥ .

أما لجان شؤون لي وظيفين بالمجالس البلدية ، فإنها تعتبر لجائاً تحضيرية في هذا الشأن .

٢ - التصرف بمنح علاوة دورية عند حلول موعدها ؛ لا يتضمن شيئاً من معلومات القرار الإداري . ذلك بأن استحقاقها مستمد وأساً من حكم القانون ؛ ما دام ظاهر الحال في خصوصها عدم قيام مانع من الاستحقاق . ولا يتحصن استحقاق العلاوة بانقضاء مدة الستين يوماً دون الرجوع فيها .

٣ - تقدير كفاية الموظف بدرجة ضعف ، عن السنة السابقة على حلول ميعاد استحقاق علاوته الدورية تحم حرمانه أول علاوة دورية ، تحل بعد السنة التي قدرت عنها كفايته على الوجه السالف .

ويقع هذا الحرمان كأثر حتمي بقوة القانون . ويكون للإدارة الرجوع فيما تم

صرفه للموظف ، دون التقيد بميعاد الستين يوماً ، ولها استرداد ما دفعته له دون وجه حق .

ولا يقبل الطعن في الحرمان من العلاوة على استقلال ، دون تقدير الكفاية .
قضية ١٧٨٩ لسنة ٦٦ .

١٠٢

٣٠ من مايو ١٩٦٤

أ - كنيسة : تصريح بإقامتها ؛ تأجير قطعة أرض لبناء كنيسة جمعية خيرية .

ب - قرار إداري : أمن قضاء إداري ، وقابته .
ج - تصريح بإقامة كنيسة : رفض . امتلاك بين المسلمين والاقباط .

المبادئ القانونية :

١ - قرار مجلس الوزراء بتأخير قطعة أرض إلى الجمعية الخيرية القبطية لإقامة كنيسة عليها ، لا يحد من سلطة وزارة الداخلية في استلزام شروط التصريح بإقامتها .

٢ - تنقيد وزارة الداخلية في ممارسة سلطة المحافظة على الأمن وتوقي الاخلال به بما يحقق هذه الأغراض ؛ وتخضع قراراتها في هذا الشأن لرقابة القضاء الإداري .

لجنة شؤون الموظفين بتفويض درجة كفاية موظف لما أسندته إليه من الانحراف في السلوك وسوء التصرف في العمل، ونزولها بتقدير كفايته إلى درجة ضئيف، مع ثبوت أن حرمان الموظف من الدرجات المقررة عن هذين العنصرين لا ينزل بكفايته إلى هذا الحد.

طن ١٧٩٠ لسنة ٦ ق

١٠٥

٣١ من مايو ١٩٦٤

١ - إعانة غلاء معيشة : تثبتها أساساً
ب - كادر عمال : علاوة دورية - إعانة غلاء معيشة ،
تثبتها - درجة شخصية - كتاباً وزارة المالية ٢٣٤ -
٥٣/٩ المؤرخين في ١٢ من مارس ١٩٤٨ و ٢٦ من
فبراير ١٩٥١ - طمل

المبادئ القانونية :

١ - يكون تثبت إعانة غلاء المعيشة ،
على أساس الأجر المستحق للموظف أو
المستخدم أو العامل في آخر شهر نوفمبر
١٩٥٠ .

والعبرة بما يستحقه الموظف في هذا
التاريخ ، ولو تراخى في صرفه إلى تاريخ
لاحق .

٢ - تثبت إعانة غلاء المعيشة بالنسبة

٣ - رفض وزارة الداخلية التصريح
باقامة الكتيبة بدعوى الخشية من حدوث
احتكاك بين المسلمين والأقباط ، غير سليم
مادام المكان الذي ستقام فيه توجد فيه
كنائس لطوائف أخرى أقل عدداً من
الطائفة طالبة التصريح ، ولم يحدث أى إخلال
بالأمن أو النظام .

نضية ١٤١٦ لسنة ٧ ق

١٠٣

٣١ من مايو ١٩٦٤

حكم : قوة الأمر المقضى ، تفسير فواعده .

المبدأ القانوني :

القواعد الخاصة بقوة الأمر المقضى به ،
يجب تفسيرها تفسيراً ضيقاً ، والاحتباس
من توسيع مداها .

نضية ٢٢٩ لسنة ٧ ق .

١٠٤

٣١ من مايو ١٩٦٤

تقرير يرى : كفاية موظف ، تقديرها ، لجنة شؤون
موظفين . انحراف سلوك . سوء تصرف . مخالفة قانون

المبدأ القانوني :

يكون شواهاً بعيب مخالفة القانون، قرار

المستشفيات الجامعية .

٢ — يكون قرار التعيين في عضوية هيئة التدريس بأحدى الجامعات ، بعيدا عن أى مطعن ، إذا تحققت الشروط العامة والشروط الإضافية فيمن عين في وظيفة مدرس ، وكان سابقا لغيره من المتقدمين لها .

قضية ٢٢٢٩ لسنة ٦٦

١٠٧

٣١ من مايو ١٩٦٤

١ — قرار إداري : مضمونه مصدره ، قصده ، سلطته ، ظروفه .

ب — كادر عمال : تعيين ترقية - نقل ملاحظ امتحان . عامل كتابي لجنة فنية .

المبادئ القانونية :

١ — يجب لاستظهار حقيقة القرار الإداري ، تقصى قصد مصدر القرار ، في ضوء الظروف التي لا بدت لإصداره ، وحدود السلطة التي يملكها ، ومدى توافر الشروط اللازمة لإصداره .

٢ — لا تجوز الترقية إلا إلى الدرجة التالية مباشرة في الفئة ذاتها ، وبعد انقضاء الفترة المحددة لجواز الترقية .

فإذا نقل عامل من فئة من الوظائف إلى فئة أخرى دون تقييد بشرط المدة ، فإن هذا

للعامل المقيد على درجات شخصية ، يكون على أساس الأجر المستحق في ٣٠ من نوفمبر ١٩٥٠ ، مضافا إليه العلاوة المستحقة في أول مايو ١٩٤٨ ، دون الثانية التي يحل ميعادها في أول مايو ١٩٥٠ ؛ وذلك وفقا لكتابي وزارة المالية رقمي ٢٣٤ - ٩ / ٥٣ المؤرخين في ١٣ من مارس ١٩٤٨ و ٢٦ من فبراير ١٩٥١ في شأن منح العمال العلاوات الدورية في حدود الدرجات الأصلية أو الشخصية .

قضية ٢٠٦٧ لسنة ٦٦

١٠٦

٣١ من مايو ١٩٦٤

١ — جامعة : هيئة تدريس . تعيين ق ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ شروط اضافية طيب امتياز مستشفى جامعي ، نائب .

ب — هيئة تدريس : مضمو ، قرار تعيينه ، شرط عام ، شرط اضافي .

المبادئ القانونية :

١ — لا تريب على الجامعة إذا تبين اضافة إعلانا عن وظيفة مدرس شروطا إضافية لم ترد في القانون ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ ؛ مادامت تهدف منها إلى تحقيق مصلحة عامة هي توافر الخبرة والمران فيمن يشغل وظائف التدريس الجامعية . كأن تشترط أن يكون المرشح لوظيفة مدرس قد شغل وظيفة طيب امتياز ، ثم نائب بأحد

يعتبر تعييننا جديداً يجب أن يسبقه امتحان أمام اللجنة الفنية المختصة

والترقية إلى درجة ملاحظ لا تكون إلا من بين الأسطوانات ، إذا كان تعيين الملاحظ من الخارج ، فيشترط أن يتم بموافقة الوزير المختص وفي حدود النسبة المقررة للتعيين من الخارج .

ونقل كامل كتابي إلى وظيفته ملاحظ دون امتحان أو وجود درجة خالية ، يدل على انصراف نيّة الإدارة إلى بقاءه عاملاً كتابياً .

قضية ٥٥٦ لسنة ٧٠ .

١٠٨

٣١ من مايو ١٩٦٤

١ - لجنة قضائية - قرارها ، قراراً ، مجلس وزراء ل ٢ و ٩ من ديسمبر ١٩٥١ ، قانون مصادلات دراسية ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ .

ب - تنازل : قرار لجنة قضائية ، اقتراضه ، استناده .

ج - تنفيذ : قرار لجنة قضائية ، امتناع . جهة إدارية قرار إداري ملغى .

المبادئ القانونية :

قرار لجنة قضائية بتسوية حالة موظف بالاستناد إلى قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٩ و ٢ من ديسمبر ١٩٥١ ، لا يعتبر ملغى

بقوة القانون بمجرد العمل بقانون المعادلات الدراسية ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الذى نص على إلغاء هذين القرارين من تاريخ صدورها .

٢ - لا يفترض التنازل عن قرار اللجنة القضائية . فإذا أصر الموظف بعبارة : « علم مع الشكر » ؛ على قرار التسوية ، فإن هذا لا يفيد تنازله عن قرار اللجنة القضائية .

٣ - امتناع جهة الإدارة عن تنفيذ قرار اللجنة القضائية ؛ يعتبر قراراً إدارياً سلبياً مخالفاً للقانون ، يجوز إلغاؤه والتعويض عنه . قضية ٦٤٥ لسنة ٧٠ .

١٠٩

١ - كادر عمال : ترقية . امتحان .

ب - تعيين : عامل - لجنة فنية ، امتحان ، قرار باطل

المبادئ القانونية :

١ - القرار الصادر بترقية عامل يكون صحيحاً ولو لم يؤد الامتحان أمام اللجنة الفنية قبل الترقية .

٢ - القرار الصادر بترقية عامل دون تأدية الامتحان اللازم أمام اللجنة الفنية ، يعتبر باطلاً قابلاً للإلغاء أو السحب خلال الميعاد المقرر ، وإلا أصبح حصيناً من الإلغاء أو السحب .

قضية ١٦٢ لسنة ٨٠ ق .

يونية

١١٠

٦ من يونية ١٩٦٤

فأذيب : تحقيق ادارى ، سلطته ، ق ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - نيابة ادارية ، جهة ادارية ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ٨٥ .

ب - ذنب ادارى : محرر ادارى رسمى تصويره . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ٨٣ و ٧٦ .

ج - قرار ادارى : ملاءم اصداره فى قضاء ادارى ؛ رقابة

المبادئ القانونية :

١ - اختصاص النيابة الإدارية وفقاً للقانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية ، لا يخل بحق الجهة الإدارية فى التحقيق مع موظفيها .

ويكون سلباً التحقيق الذى يجريه فى حدود القانون ، قسم الشؤون القانونية والتحقيقات مع أحد الموظفين ويمكنه من الدفاع عن نفسه ، فيمتنع . ولا مخالفة فى هذا التحقيق للمادة ٨٥ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ولا محل لإجبار الجهة الإدارية على إحالة هذا التحقيق إلى النيابة الإدارية مادامت قد عمدت به إلى جهة خولها القانون هذا الحق .

٢ - احتفاظ موظف بأصل محركات إدارية رسمية الفترة اللازمة لتصويرها فوتوغرافياً ، ولإرفاقها مع شكواه ، بشكل ذنباً إدارياً للمادتين ٧٦ و ٨٣ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

وكون صحيحاً القرار الصادر بمجازاته عن هذا الذنب .

٣ - تدخل ملاءمة إصدار القرار ، ووزن مناسبات إصداره ، فى صميم اختصاص الإدارة وتقديرها ، ولا يكون للقضاء الإدارى أن يحل نفسه محل الإدارة فى هذا الشأن . وليس لهذا القضاء أن يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لدى الإدارة من اعتبارات قدرت على مقتضاها ملاءمة إصدار القرار الإدارى . مادام تقديرها قد استخلص استخلاصاً سائفاً من الوقائع الثابتة فى الأوراق .

قضية ١١٧١ لسنة ٧٢ ق .

١١١

١ - دعوى : ميعاد رفعها ، ضم مدة تمرين ، تسوية طعن بالانفاء

ب - مدة خ - مدة حابطة : ضمها ، مدونة فنون وصناعات ، خريجها ، مدة تمرين ، قرار جمهورى ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ج - مؤهل دراسى : مدة خدمة سابقة ، قرار مجلس

وزراء ٢٣ من ديسمبر ١٩٥١؛ مدة تمرين .

المبادئ القانونية :

١ - طلب الموظف ضم مدة السنة التمرينية إلى مدة خدمته الحالية في أقدمية الدرجة والمرتبة ، وما يترتب على ذلك من آثار ؛ هو طلب تسوية ، فلا تخضع الدعوى في هذه الحالة للوائح المقررة للطعن بالالغاء .

٢ - تعتبر مدة السنة التمرينية بالنسبة لخريجى مدرسة الفنون والصنائع ، المنصوص عليها بالمادة الرابعة من اللائحة المؤقتة للمدرسة المذكورة ، داخلة في مدة الدراسة اللازمة للحصول على المؤهل .

فلا يجوز ضمها طبقاً لأحكام القرار الجمهورى ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

٣ - يشترط في قرار مجلس الوزراء في ٢٣ من ديسمبر ١٩٥١ لحساب مدة التمرين في أقدمية الدرجة ، أن تكون مسبوبة بالحصول على المؤهل الدراسى .

فإذا كانت مدة التمرين داخلة في مدة الدراسة ، سابقة على الحصول على المؤهل ، امتنع تطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

فضية ١٦٤٧ لسنة ٢٢ .

١١٢

٧ من يونيو ١٩٦٤

طعن : صفة ؛ دفع بعدم قبول . ديوان محاسبة ، مدير عام ، رئيس ديوان ، خطأ مادي .

المبدأ القانونى :

الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة . استناداً إلى رفعه من المدير العام لديوان المحاسبة ، بدلاً من رئيسه ، يعتبر دفعا في غير محله .

إذ يعتبر ذلك خطأ ماديا في عريضة الطعن فضلا عن أن إدارة قضايا الحكومة تغنى في واقع الأمر نيابتها عن ممثل ديوان المحاسبة أمام القضاء .

فضية ٢٤٠ لسنة ٧٢ .

١١٣

٧ من يونيو ١٩٦٤

ترقية موظف : محاكمة تأديبية ؛ احالة اليها ب.ق. ٢١ لسنة ١٩٥١ م ٤٠ ترقية تلقائية .

المبدأ القانونى :

لا يجوز ترقية الموظف المحال إلى المحكمة التأديبية ، إلا بعد البت موضوعيا في التهم المنسوبة إليه .

أما قرار مجلس التأديب الاستثنائى بعدم

١١٥

١٣ من يونيه ١٩٦٤

قرار إداري : قرار ديوان موظفين، مؤهل تقديره
ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م م ١١٥٩ طبعته .

المبدأ القانوني :

قرار ديوان الموظفين بشأن تقدير
مؤهلات الموظفين، طبقا للسلطة المخولة إياه
بمقتضى المادتين ٩ و ١١ من القانون ٢١٠
لسنة ١٩٥١، هو قرار إداري .

قضية ٢٤٦٨ لسنة ٦ ق .

١١٦

١٤ من يونيه ١٩٦٤

مادة دراسية : ق ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ ، تسوية
قرار جمهوري ١٠٩ لسنة ١٩٥٨

المبدأ القانوني :

أنشأ القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٣ التسويات
بصفه نهائية لأرباب المؤهلات في حدود
الاعتمادات المالية المقررة .
والغرض منه تصفية الأوضاع القديمة
عند تاريخ العمل به في ٢٢ من يولييه ١٩٥٣
بصورة نهائية لارجعة فيها .

ولا يغير من هذه التسويات ، ضم مدة
خدمة سابقة بالتطبيق لأحكام القرار الجمهوري

١٥٩ لسنة ١٩٥٨

قضية ٦٩٦ لسنة ٧ ق

الاختصاص بنظر هذه التهم ، فهو قرار في
مسألة فرعية متعلقة بالاختصاص ، لم يبت
في هذه التهم بالادانة أو بالبراءة .

ويسرى الحكم السابق على الترفيات التي
تم طبقا للمادة ٤٠ من القانون ٢١٠ لسنة
١٩٥١ .

ولا يمنع من ذلك أن هذه الترفيات تلقائية ،
يستمد الموظف حقه فيها من القانون .

قضية ٩٤٠ لسنة ٧ ق

١١٤

٧ من يونيه ١٩٦٤

حكم : بطلان . مداولة . مرافعة . قاض ، اشتراك
في المداولة والمرافعة . جلسة مد أجل الحكم مرافعة ،
فتح بابها .

المبدأ القانوني :

اشتراك أحد القضاة في المداولة ،
وإصدار الحكم ، دون اشتراكه في سماع
المرافعة ، يترتب عليه بطلان الحكم . ولا يمنع
من ذلك حضور هذا القاضي الجلسة التي مد
فيها أجل الحكم ؛ مادام باب المرافعة لم يفتح
في هذه الجلسة .

والدفع يبطلان الحكم في هذه الحالة من
النظام العام ، تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

قضية ١٠٨٧ لسنة ٧ ق

١١٧

٢١ من يونيو ١٩٦٤

طامل . كادر عمال . ملاوة طامل أو مستخدم خارج
هيئة يشغل درجة في كادر عام وطبق عليه كادر عمال .
قرار مجلس وزراء في ٢٤ من يونيو ١٩٥١

المبدأ القانوني :

لا يسرى الحظر الوارد بالبند ١٣ من
كادر العمال ، بالنسبة للعلاوات ، على المستخدمين
خارج الهيئة أو العمال الذين يشغلون درجات
في الكادر العام وطبق عليهم كادر العمال .

وأساس ذلك ، صراحة البند ٦ فقرة (هـ)
من المذكرة التي وافق عليها مجلس الوزراء في
٢٤ من يونيو ١٩٥١ ، في تدرج العلاوات
بالنسبة لهم ، ولو جاوز الأجر نهاية مربوط
درجتهم .

قضية ١١١٠ لسنة ٧ ق

١١٨

٢١ من يونيو ١٩٦٤

سوء سمعة : كفاية موظف ؛ تقديرها

المبدأ القانوني :

الطريق السوي لإثبات سوء السمعة ، أن
تضع الإدارة تحت نظر المحكمة عند الطعن على

لجنة شؤون الموظفين في تقدير كفاية
موظف بدرجة ضعيف بسبب سوء السمعة ،
ما تكون قد استندت إليه في هذا الصدد ؛ أو
أن تحيل الموظف إلى المحكمة التأديبية لإثبات
الوقائع التي قام عليها اتهام هذه السمعة .

قضية ١٠٥٠ لسنة ٧ ق

١١٩

٢١ من يونيو ١٩٦٤

أ - مأش : مدة سابقة ، حسابها . ق ٣٧ لسنة
١٩٦٠ . ق ٢٦ لسنة ١٩٦٠ م ٤٦

ب - مدة خدمة سابقة : حسابها في المعاش . امتناع
الإدارة عن تطبيق القانون ٣٧ لسنة ١٩٦٠ . مكافأة
ردها في المعاد

المبادئ القانونية :

١ - تحسب في المعاش مدة الخدمة
السابقة على تاريخ العمل بالقانون ٣٧ لسنة
١٩٦٠ . بالنسبة إلى المستخدمين والعمال
الدائمين الموجودين بالخدمة في التاريخ
المذكور .

ولما كان القانون ٣٧ لسنة ١٩٦٠
لا يتضمن بيان الأوضاع أو تحديد المواقف
التي يجب اتباعها لطلب ضم مدد الخدمة السابقة ؛
فانه يجب إعمال الإحالة المنصوص عليها في
المادة ٢٠ من هذا القانون .

ويجب الاعتداد بما نصت عليه المادة ٤٦ من القانون ٣٦ لسنة ١٩٩٠ خاصا ببيان كيفية تقديم طلب الضم وميعاد تقديمه

٢ - اذا كانت الادارة قد امتنعت خطأ عن تطبيق حكم المادة الثانية من القانون ٣٧ لسنة ١٩٦٠ رغم قيام العامل بتقديم طلب ضم مدة الخدمة السابقة في الميعاد وإبداء استعداده لرد ما تقاضاه من مكافأة، ثم رجوعها إلى الاقرار بحقه في الضم، ولكن مع احتجاجها بتخلف شرط رد المكافأة في الميعاد... فان تخلف هذا الشرط الشكلي اللازم للانتفاع بأحكام القانون، لا يغير من ثبوت حق العامل في الافادة منها؛ إذا كانت الادارة هي السبب في هذا التخلف؛ بانكارها خطأ أصل الاستحقاق

قضية ٥٨٦ لسنة ٨ق

١٢٠

٢١ من يونيو ١٩٦٤

كادر العمال : قرار مجلس الوزراء ٢٤ من يونيو ١٩٥١ . درجة خارج الهيئة . نهاية مربوط ، مجاوزته

المبدأ القانوني :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من يونيو ١٩٥١ : بشأن منح العمال الذين طبق عليهم كادر العمال ؛ وهم على درجات خارج

الهيئة ، أجر ٣٠٠ ملزم في حدود درجات كادر العمال التي سويت عليها حالتهم ، مؤداه تدرج أجور هؤلاء العمال بالعلاوات الدورية المقررة في هذا الكادر ، وفي حدود الدرجة التي تمت التسوية على أساسها ؛ ولو تجاوزت أجورهم نهاية مربوط درجاتهم خارج الهيئة .

طن ١٢٤٨ لسنة ٧ق

١٢١

٢١ من يونيو ١٩٦٤

أ - تسريح : بطلان مجلس دولة ؛ مرض عليه .

ب - دستورية قانون : ق ٨٤ لسنة ١٩٥٩ قسم قضايا أوقاف . إدارة قضايا حكومة . قضاء . مصادره دائرة اختصاصه ؛ تحديد ما .

ج - حكم . بطلان . مرافعة مستشار لم يسمها .

د - مؤدى التاء : معروجة .

هـ - تعيين : موظف قسم قضايا وزارة أوقاف

أندمية . طعن بالالغاء .

و - كادر قضائي : كادر م . م . درجة مستشار . درجة مدير عام .

المبادئ القانونية :

١ - عدم عرض التشريع على مجلس الدولة ، لا يترتب عليه البطلان .

٢ - القانون ٨٤ لسنة ١٩٥٩ بضم قسم قضايا الأوقاف إلى إدارة قضايا الحكومة وإن كان قد منع نظر الطعن بالالغاء أو

التعويض في القرارات الصادرة بالتعيين أو تحديد الأقدمية وقاله ، إلا أن هذا لا يؤدي إلى اعتباره غير دستوري ، بدعوى مصادرة حق التقاضي ، إذ يجب التفرقة بين المصادرة المطلقة ، حق التقاضي ؛ وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء والحد منها .

٣ — لا محل للمحكمة بطلان الحكم بقوله أن أحد مستشاري المحكمة اشترك في إصدار الحكم دون أن سمع المرافعة ؛ متى كان المستشار المشار إليه قد حضر في إحدى الجلسات بالإضافة إلى الهيئة التي سمعت المرافعة ، دون أن يشترك في إصدار الحكم .

٤ — القوانين المتعلقة باب الطعن بالالغاء ، هي استثناء من مبدأ المشروعية ، ويجب تأويلها بصورة مضيقة تمنع شمولها أي قرارات لم ترد بهذا النص .

٥ — الطعن في تعيين الموظفين الفنيين بقسم قضايا وزارة الأوقاف ، بإدارة قضايا الحكومة بوظائف فنية أو إدارية لا تقل من حيث الدرجة عن درجاتهم ، انذى حظر القانون ٨٤ لسنة ١٩٥٤ الطعن فيه وفي تحديد الأقدمية التي تمت طبقاً له ؛ لا ينصرف هذا الحظر إلى قرارات تعيينهم في وظائف فنية أو إدارية تقل درجتها عن درجاتهم التي كانوا عليها بالكادر القضائي ؛ فيجوز الطعن في

هذه القرارات بالالغاء .

قضية ١١١٦ لسنة ٧ ق .

١٢٢

أ — حكم الغاء : حجبة مطلقة . أثر نسبي ، غير ، انتفاعه مركز ملغى .

ب — ترقية : الغاء قرار تخطي .

ج — دعوى الغاء : قرار ترقية ، درجة اعتبارها خالية .

المبادئ القانونية :

١ — الحجبة المطلقة التي تنقسم بها أحكام الالغاء ، ليس من مقتضياتها هدم قاعدة الأثر النسبي للأحكام عامة ، وامتناع انتفاع الغير بها . وقد وفق القضاء الإداري من هذين المبدأين فأجاز تمسك الغير بالآثار المترتبة لزماً على الالغاء ، بالأوضاع الواقعية التي لها ارتباط وثيق بالمراكز الملغاة في طلب الغاء قرار آخر .

٢ — الغاء أحد القرارات الصادرة بتخطي أحد الموظفين في الترقية واعتبار ترقية اللاحقة راجعة إلى تاريخ القرار الملغى ، تنفيذاً لحكم الالغاء ؛ لا يترتب عليه ضرورة ترقية من يليه في الأقدمية من تاريخ القرار اللاحق ، مادام لم يطعن في هذا القرار .

٣ — رفع دعوى الالغاء طعناً في قرار

ترقية ، لا يترتب عليه اعتبار درجة الموظف
المطعمون في ترقية خالية .

نصبتان ١٥٣١ و ١٥٣٢ لسنة ٦ ق

١٢٣

٢١ من يونيو ١٩٦٤

١ - درجة كفاية : تقديرها . ق ١٠ لسنة ١٩٥١ م
٣١٥ . لجنة شؤون موظفين . سلطة مطلقة .

ب - جزاء : ازدواجه . تقدير بدرجة ضعيف .

المبادئ القانونية :

١ - سلطة تقدير كفاية موظف ، وفقا
للادة ٣١ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ؛
سلطة غير مطلقة لذلك يجب على لجنة شؤون
الموظفين المتوطيها التقدير أن تستند إلى
عناصر ثابتة ومستخلصة من ملف خدمة
الموظف ومتعلقة بعمله خلال السنة ، وأن
تزن كفايته بموازين العناصر التي تتألف منها
عند التعقيب على تقديرات الرؤساء .

٢ - استناد اللجنة في تقدير كفاية
موظف بدرجة ضعيف ، إلى سبق توقيع
جزاء عليه في ذات السنة التي قدم عنها التقرير
لا ينطوي على ازدواج في الجزاء عن
فعل واحد .

نصبة ٢٥٢٤ لسنة ٦ ق

١٢٤

٢٨ من يونيو ١٩٦٤

بدل عدوى : معهد أبحاث ، مساعد معلم ، قرار مجلس
الوزراء في ١٧ من يونيو ١٩٣٦ و ٢٤ من سبتمبر ١٩٣٦
كتاب وزارة المالية رقم ٤٢٤ / ٣٧ / ٦٧ م في ١٥ من
أبريل ١٩٤٦

المبدأ القانوني :

قرار مجلس الوزراء ، الصادران في ١٨
من يونيو ١٩٣٦ و ٢١ من سبتمبر ١٩٣٦ ؛
بشأن صرف بدل عدوى لموظفي المعامل
الرئيسية والاقليمية ، ومعهد الأبحاث ،
حصرا الوظائف والمعامل والمستشفيات
المقرر لها هذا البدل وليس من بينها وظيفة
مساعد معهد الأبحاث .

لذلك لا يستحق شاغلو هذه الوظيفة
البدل المذكور .

ولا يغير من ذلك كتاب وزارة المالية
رقم ع ٤٢ - ٢٧ / ٦٧ م ، في ١٥ من أبريل
١٩٤٧ ؛ بمنحهم هذا البدل ، وإدراج مبالغ
لمواجهته في قانون ربط الميزانية .

نصبة لسنة ٢٥١٨ ق

١٢٥

٢٨ من يولييه ١٩٦٤

أ — مركز قانوني: موظف ، معهد بحوث اسلامية جامع الازهر ، بدل جراية شهرية ، متطوع للتدريس موظف معين على وظيفة دائمة أو مؤقتة بميزانية لازهر أثار بلا سبب ؛ تعويض عن عمله .

ب — اختصاص: قضاء اداري ، متطوع لتدريس ، معهد البحوث الاسلامية بالجامع الازهر ، موظف عام ، صفته .

المبادئ القانونية :

١ — نظام التطوع للتدريس بمعهد للبحوث الاسلامية بالجامع الازهر ، مقابل بدل جراية شهرية ؛ لا يجعل المتطوع في مركز الموظفين المعينين على وظيفة دائمة أو مؤقتة

بميزانية الازهر ، ولا يعطيه حقا في مزايا إحدى هذه الوظائف .

فهو لا يعتبر موظفا فعليا ، ولا تنطبق عليه قاعدة الإثراء بلا سبب ، للمطالبة بتعويض عن عمله .

٢ — المتطوعون للتدريس بمعهد البحوث الاسلامية بالجامع الازهر ، مع عدم إصافهم بوصف المعينين بإحدى الوظائف الدائمة أو المؤقتة بميزانية الازهر ، لا يسقط عنهم لزوما صفة الموظف العام ، ويختص القضاء الإداري بنظر منازعاتهم .

قضية ٩٧١٣ لسنة ٧ ق

محكمة القضاء الإداري

دائرة الفصل بغير الطريق التأديبي

نوفمبر

١٢٦

٦ من نوفمبر ١٩٦٣

الكادر المتوسط إلى الكادر العالي ؛ فهي يتم بناء على قانون ، ويصدر القرار من الوزير المختص . ولا يغير عرض أمر النقل على لجنة شؤون الموظفين إجراء جوهرياً ، بل هو أمر تقديري متروك للجهة الإدارية .

٢ — المادة السادسة من قانون المعادلات ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، تنقضى على منح الجامعين أقدمية اعتبارية مقدارها ثلاث سنوات بالنسبة للمعينين فعلاً في الكادر العالي من أصحاب المؤهلات المقرر لها عند التعيين أو بعد فترة معينة منه الدرجة السادسة بماهية ١٠ أجو ٥٠٠ شهرياً .

وتكون الأقدمية الاعتبارية المنصوص عليها في هذه المادة ، مقصورة الأثر على الأقدمية في الدرجة السادسة ، ولا تتجاوزها إلى الدرجات الأعلى .

ولا يكون ثمة حدود من هذا الوجه من أوجه الطعن ؛ لأن المنازعة في الأقدمية في الدرجة الخامسة من الطاعن ومن شملهم القرار المطعون فيه .

٣ — استقرت المحكمة الإدارية العليا ،

١ — نقل : درجة من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي ، مكاني ، من وظيفة إلى أخرى ، في حالة الترقية لجنة شؤون الموظفين بـ ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة ٤٧٢٨ / ٤

ب — معادلات : ق ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ م ٦٠ . أقدمية اعتبارية ؛ كادر عال ، درجة سادسة .
ج — أقدمية : نقل وظيفة بدرجة من كادر أدنى إلى كادر أعلى ، أقدمية في الوظيفة المنقولة .

المبادئ القانونية :

١ — مجال تطبيق المادة ٢٨ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة ، التي توجب عرض أمر النقل على لجنة شؤون الموظفين ، هو في حالة النقل المكاني من جهة إلى أخرى ، أو من وظيفة إلى أخرى ؛ وفي حالة الترقية . وهنا يجب عرض أمر النقل على لجنة شؤون الموظفين .

أما النقل تنفيذاً للمادة ٤٧ / ٤ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة ، التي تكلمت عن نقل بعض الدرجات من

قرار رئيس مجلس إدارة هذه المؤسسة إلحاق المدعى تحت الاختبار بالشركة المصرية لتعدين المنجنيز ؛ كل هذا لا يعتبر تعميماً ولكنه مجرد ترشيح .

ولا يتم التعيين ويحدد موضوعه إلا عقد الاستخدام المبرم بين المدعى عايه والشركة العامة المنازعة في إنهاء العقد الذي يقوم على قواعد القانون الخاص ، تخرج عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى .

المحكمة

ومن حيث إنه يبين من الرجوع إلى الأوراق ، أن العلاقة بين المدعى والشركة العامة للتعدين المنجنيز قامت على أساس العقد المبرم بينه وبين رئيس مجلس إدارة هذه الشركة في ١١ من فبراير ١٩٦٢ ؛ وهو حسبما يظهر من الاطلاع على أحكامه المختلفة فقد من عقود القانون الخاص .

ومن حيث إنه غير صحيح ما يذهب إليه المدعى من أن هذه العلاقة ، قامت على القرار رقم ٢٥ الصادر من وزير الصناعة في ٢٧ من يناير ١٩٦٢ ؛ ذلك أن المادة الأولى من هذا القرار جاءت على هذا النحو :
يمنح السادة خريجو كليات الحقوق والآداب المؤهلة أسماؤهم بالكشوف المرافقة بالمؤسسات العامة الصناعية وفقاً للجدول المرافق ؛ على أن

ومحكمة القضاء الإدارى ، على أنه إذا كان النقل مترتباً على نقل الوظيفة بدرجة منها من الكادر الأدنى إلى الكادر الأعلى ، تحقيقاً لمصلحة العمل ولحسن سير المرفق العام ، وكانت طبيعة العاملين في الوظائفتين واحدة ، فإنه يستفاد من نصوص القانون ضمناً (م ٤٧) من قانون موظفى الدولة) أنه قصد الاحتفاظ للموظف الذى روى نقله إلى الكادر العالى ، تبعاً لنقل الوظيفة ، بأقدميته فيها .

قضية ١١٥٢ لسنة ١٢ ق رياسة وعضوية
السادة الاساتذة احمد فهمى البيلادى ، ومحمد عبد الجواف
حسين ، وصادق مبروك المستشارين

١٢٧

٦ من نوفمبر ١٩٦٣

أ - تعيين : تعريفه ؛ قرار وزير الصناعة في ٢٧ من يناير ١٩٦٢ ، ترشيح .

ب - عقد : قانون خاص ؛ محكمة قضاء إدارى ، اختصاص .

المبادئ القانونية :

١ - قرار وزير الصناعة في ٢٧ من يناير ١٩٦٢ بتعيين خريجي كليات الحقوق والآداب المؤهلة أسماؤهم بالكشوف المرافقة المؤسسة المصرية العامة للتعدين ، ثم صدور

موضوعه إلا عقد الاستخدام المبرم بين المدعى والشركة العامة في ١١ من فبراير ١٩٦٢ ، ومن ثم يكون هذا العقد هو المفيد ، في الحالة المعروضة لقيام تعيين المدعى في الشركة . وانفتاح رابطة العمل بينه وبينها .

ومن حيث إنه متى ظهر من الرجوع الى أحكام هذا العقد أنه يقوم على قواعد قانون الخاص ، فإن منازعة المدعى في فصله من الشركة وطعنه على قرار مجلس إدارتها بفصله من خدمتها ليست إلا منازعة منه في انتهاء هذا العقد من جانب الشركة ، تخرج عن اختصاص مجلس الدولة بجهة قضاء إداري .

قضية ٤٥٩ لسنة ١٧٢٠ ق رياسة وضوية السادة
الإسماعيلة أحمد فهمي البيلوي ، ومحمد عبد الجواد
حسين ، ولطفي نجيب عبد الله المستشارين

١٢٨

١٣ من نوفمبر ١٩٩٣

موظف : مقر عمله ، مغادرتة بغير إذن ، استمارة
سفر . استئذان بالتليفون . إدارة زرع الملكية

المبدأ القانوني :

من واجب الموظف العام أن يؤدي أعمال
وظيفته بنفسه في وقت العمل الرسمي وفي
المكان والأوضاع التي يحددها القانون ، وألا

يصير الحاق كل منهم بوظائف في المؤسسة أو
الشركات التابعة لها بمرتب أساسي ١٥ جنيها
شهريا . وورد اسم المدعى ضمن البند ٢ : الخاص
بالتوزيع على المؤسسة المصرية العامة للتأمين .
ثم صدر قرار رئيس مجلس إدارة هذه المؤسسة
بالحاق المدعى من أول فبراير ١٩٦٢ تحت الاختبار
لمدة سنة على الأقل وستين على الأكثر ، مع
منحه راتبا أساسيا قدره خمسة عشر جنيها من
تاريخ تسلمه العمل بالشركة المصرية للتأمين
والمنجنيز . ثم أبرم عقد الاستخدام بين المدعى
وبين الشركة العامة لتأمين المنجنيز سالف التويه
عنه في ١١ من فبراير ١٩٦٢ . ووضح بما تقدم
أن القرار الوزاري وإن تصدر بلفظ التعيين ؛
إلا أن حقيقة القرار ليس تعيينا ، لأنه لم يحتو
المضمون المحدد له . وهو تقليد الموظف وظيفة
بعينها أو عملا بعينه . بل جاء القرار موزعا
للخريجين على المؤسسات العامة التابعة للوزارة
ومرشحا لهم لوظائف بمرتب ١٥ جنيها شهريا
وهو على هذا النحو لا يمنح أثره في تقليد المدعى
لوظيفة بعينها أو عمل بعينه في الشركة العامة
وهو مفهوم التعيين الذي به تفتتح رابطة العلاقة
بين المدعى وبينها .

وعلى هذا فلا يعدو هذا القرار الوزاري أن
يكون ترشيعا للمدعى للتعيين في إحدى المؤسسات
العامة التابعة للوزارة ، وهي المؤسسة العامة
للتأمين ؛ كما لا يعدو أن يكون قرار
رئيس مجلس إدارة هذه المؤسسة بدوره ترشيعا
للمدعى للتعيين في الشركة العامة لتأمين المنجنيز
التابعة لها ؛ هذا التعيين ، الذي لم يتممه ويحدد

يبارح محل عمله ، ولو لأداء عمل وظيفته ، إلا
بترخيص سابق من سلطته الرئاسية . وفي
الحالات المستعجلة يكفي الإذن والتصريح
تليفونياً .

المحكمة

من حيث إن المدعى لا ينازع في أنه وصف
كونه رئيس وحدة تفتيش أسيرين وإلخ
يتبع إدارة نزع الملكية ، وإذا كان المبدأ
الإداري المستند فيه واجب الموظف العام في
أداء أعمال وظيفته بنفسه في وقت العمل الرسمي
وفي المكان والأوضاع التي يحددها القانون هو
ألا يبارح الموظف مقر عمله ولو لأداء هذا العمل
إلا بترخيص سابق من سلطنة الرياسية التي تملك
ذلك في حدود القانون ، وذلك حتى تقرر هذه
السلطة انتقال العمل مؤقتاً من مقره إلى جهة
أخرى تضبط قيام الموظف به في الجهة الأخيرة
فإن هذا المبدأ كان يمل على المدعى في الحالة
المعرضة أن يحصل على إذن إدارة نزع الملكية
قبل انتقاله من مقر عمله بأسيوط إلى القاهرة .
وهو أيضاً يكشف عن حقيقة ما ذكره السيد
وكيل إدارة نزع الملكية في التحقيق من أن
الواجب يقضى بضرورة الحصول على إذن
بالحضور لهذه الإدارة قبل مغادرته مقر عمله ،
وإلا يغادر مقر عمله إلا بعد الموافقة ، وفي
الحالات المستعجلة يكفي الإذن والتصريح
بالحضور تليفونياً . كما يؤكد ماجرى عليه
العمل وذكره المدعى نفسه في التحقيق من أن
العرف قد جرى على الاستئذان ، ويوضح ما ورد

في منشور وكيل إدارة نزع الملكية بتاريخ ١٧
من مارس ١٩٥٦ إشارة إلى التعليمات السابقة
في هذا الشأن ، من أنه : تلفت النظر إلى التعليمات
السابق صدرها في هذا الشأن ، والتي تقضى
بعدم حضور موظفي التفتيش إلى الإدارة
الرئيسية بدون الحصول على ترخيص سابق . وكل
هذا ينفي ما عاد المدعى يردده في دفاعه من عدم
وجود تعليمات تحتم عليه الاستئذان قبل مغادرته
العمل بتفتيش أسيرين إلى إدارة نزع الملكية
بالقاهرة .

ومن حيث إن الثابت .. أن المدعى لم يحصل
على إذن السلطنة الرئاسية قبل مغادرته مقر عمله
فإذا كان المدعى قد نفذ ذلك دون ترخيص من
من الرئيس الإداري ، فإنه يكون قد انتقل من
أجل عمل غير مرخص به ، أو لتأدية مأموريات
خاصة به . بحجة عرض قضايا على إدارة نزع
الملكية .

ومن ثم إذا كان المدعى قد استعمل استثمارات
السفر لهذا الغرض فإنه لا يكون قد استعملها
في أشغال حكومية ، أى مأموريات حكومية
مرخص بها . ويكفي ذلك في تأييم تصرف المدعى
بهذا الاستعمال . بما يجمله مخالفاً لواجبات
الوظيفة وتكون الجهة الإدارية إذ اعتبرت هذا
المسلك من المدعى مخالفاً أخذته عنها ، فإنها
تكون قد أصابت في تسكين السبب

قضية ٧٢٢ لسنة ١٩٤٩ ق برياسة وعضوية السادة
الاساندة السيد فهدى اليلوى ومحمد عبد الجواد
وصادق حسن محمد مبروك المستشارين .

١٢٩

٣ - من نوفمبر ١٠٦٣

١ - محام : مرافعة ضد المصلحة التي كان يعمل بها قبل ترك الخدمة ، ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ م ٢١ م . ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ م ٢٣ م .

ب - ميعاد : ستين يوماً ، مسافة ق ٧٧ لسنة ١٩٤٩ م ٣١ م .

ج - تقرير : سرى ، تقدير ضعيف ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ٣١ م . موظف مقدم ، لمس تأديب ، ذكر واقعة تقديس في أسباب التقدير

المبادئ القانونية :

١ - إخلال المحامي بالحظر الوارد في القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم ، يعرضه للمساءلة التأديبية ، دون أن يقدح في صحة الاجراء الذي باشره كحامي مقبول أمام المحاكم . وصحيفة الدعوى المرفقة من المحامي في هذه الحالة صحيحة إذ لا بطلان بغير نص .

٢ - وفقاً للمادة ٢١ من القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالمرافعات المدنية والتجارية ، يضاف يوم إلى الميعاد الأصلي لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو متراً بين المكان الذي يجب الانتقال منه ، وبين المكان الذي يجب الانتقال إليه ، ويتكون من مجموعها ميعاد واحد هو الذي يجب أن تقام الدعوى في خلاله . .

٣ - متى استوفت التقارير السرية أوضاعها وأشكالها ومرت ، راحلها حتى صدر بشأنها قرار لجنة شؤون الموظفين ، فإن التقديرات التي أثبتتها تكون حصينة من الطعن فيها بأي مطعن ؛ ولا رقابة للقضاء عليها ، ولا سبيل إلى مناقشتها لتعلقها بصميم اختصاص الإدارة الذي ليس للقضاء أن ينصب نفسه مكانها فيه . ولا يحسد من سلطتها في ذلك إلا سوء استعمال السلطة ، بأن يثبت الموظف أنه قد استهدف بتقرير كفايته ضعيف ، أهداف أخرى غير المصلحة العامة للموظفين والوظيفة .

المركز

ومن حيث إن دفع الوزارة الدعوى ببطلان صحيفتها ، يقوم على أن المادة ٢١ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماة أمام المحاكم ، تنص على أنه لا يجوز لموظف الحكومة الذي ترك الخدمة واشتغل بالمحاماة أن يترافع ضد المصلحة التي كان يعمل بها ، وذلك خلال السنوات الثلاث التالية لترك الخدمة . وإذا كان محامي الدعوى كان يشغل وظيفة وكيل إدارة الشؤون القانونية بوزارة الصحة في أغسطس سنة ١٩٥٩ ؛ فما كان يجوز له أن يترافع ضد وزارة الصحة خلال السنوات الثلاث التالية لتركه الخدمة .

وإذا كانت المادة ٢٣ من القانون ٥٥ لسنة

١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، تقضى بأن كل طلب يرفع إلى مجلس الدولة بحيث أن يقوم بتوقيعه محام قيد بجدول المحاماة المقبولين أمام مجلس الدولة ، وهذا إجراء جوهري يجب أن يستكمل شكل الصحيفة وإلا كانت باطلة فمن ثم تكون الصحيفة المودعة قلم كتاب المحكمة في ٧ من ديسمبر ١٩٦١ باطلة ويجب التمسك بذلك .

ومن حيث إن هذه المحكمة سبق أن قضت بأن إخلال المحامي بالحظر الوارد في القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم يعرضه للساءلة التأديبية ، دور أن يقدم في صحة الإجراء الذي بإشيرة كعالم مقبول أمام المحاكم تأسيساً على أن الحظر موجه إلى المحامي شخصياً ويتعلق بواجباته كعالم ، حتى يسمو بالمهنة التي يتشرف بالانتماء إليها فوق كل شبهة ، وإن صحيفة الدعوى الواقعة من المحامي في هذه الحالة صحيحة : إذ لا بطلان بغير نص .

وهذا الحظر هو بذاته الذي أكدته المحكمة الإدارية العليا في القضية ١٠١٥ لسنة ٨ قضائية الصادر في ١٥ من ديسمبر ١٩٦٢ ؛ ومن ثم فإنه يجب الحكم برفض الدفع ببطلان صحيفة الدعوى .

ومن حيث أن الوزارة تدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد تأسيساً على أن المدعى علم برفض نظلمه في ٧ من أكتوبر ١٩٦١ ، فإنه على مقتضى حكم المادة ٢٢ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس

الدولة ، كان يتعين عليه أن يقيم دعواه خلال ستين يوماً من هذا التاريخ ؛ أي في ميعاد غابته ٦ من ديسمبر ١٩٦١ ؛ ولكنه لم يقيم دعواه إلا في ٧ من ديسمبر ١٩٦١ ، أي بعد أن كان الميعاد قد أنتهى ، وأصبحت دعواه لذلك غير مقبولة شكلاً لإقالتها بعد الميعاد .

ويرد على ذلك أنه طبقاً لما هو مسلم به ، ووفقاً لحكم المادة ٢١ من القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالمرافعات المدنية والتجارية ، يضاف يوم إلى الميعاد الأصلي لكل مسافة مقدارها خمسون كيلومتراً بين المكان الذي يجب الانتقال منه ، ويتكون من مجموعها ميعاد واحد هو الذي يجب أن تقام الدعوى خلاله ؛ وإلا أصبحت غير مقبولة شكلاً لرفعها بعد الميعاد .

وعلى هذا فإنه ولئن كان ميعاد الستين يوماً ينتهى في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١ ، وكانت الدعوى قد أودعت صحيفة قلم كتاب هذه المحكمة في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١ ، إلا أنه بإضافة يوم إلى الميعاد الأصلي : حيث إن المسافة بين كفر الشيخ والجهة التي يعمل بها المدعى وبين القاهرة المكان الذي كان يجب الانتقال إليه ؛ تزيد على خمسين كيلومتراً ، فإنها بذلك تكون قد أقيمت في الموعد القانوني المقرر ، وبالتالي يتعين رفض الدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً ، ومتى كان الشايع أن الدعوى قد استوفت أوضاعها الشكلية الأخرى ؛ فقد وجب قبولها من ناحية الشكل .

ومن حيث أنه من موضوع الدعوى ، فإن

ويعلم الموظف الذي يقدم عنه تقرير بدرجة ضعيف بصورة منه

بذلك أحاط المشرع التقارير بسياج منيع من الإجراءات كي يحميها من الاهواء، ويجعلها بمنأى عن نوازع الهوى ومن ثم فإن التقرير النهائي للدرجة الكفائية لا يصدر من رئيس المباشرة فحسب، بل يدور في فلك مستمر، حتى يستوفي نهائياً منتجاً لآثاره القانونية، ومتى استوفت التقارير أوضاعها وأشكالها ومرت بمراحلها حتى صدر بشأنها قرار لجنة شؤون الموظفين؛ فإن التقديرات التي أثبتتها تكون حصينة من الطعن فيها بأي مطعن؛ ولا رقابة للقضاء عليها ولا سبيل إلى مناقشتها لتعطفها بصميم اختصاص الإدارة الذي ليس للقضاء أن ينصب نفسه مكانها فيه، ولا يحد من سلطتها في ذلك إلا سوء استعمال السلطة، الذي يجب أن يقوم الدليل عليه قاطعاً؛ وذلك بأن يثبت الموظف أنه قد استهدفت بتقريره كفايته بضعيف أهداف أخرى غير المصلحة العامة للموظفين والموظيفة.

ومن حيث أنه بالاطلاع على التقرير السري المطعون فيه عن عام ١٩٦٠ تبين أن الرئيس المباشر قرر للمدعى درجة ضعيف (٣٩ درجة) بعد أن أفرد في كل خانة الملاحظات أنه (مهمل ومستهتر ومعتل للعمل، بما أشاع الارتباك في أعمال الخزن الإقليمي بالمنطقة، وأحيل إلى المحاكمة التأديبية لهذا السبب ثم استمر في هذه المخالفات وأساء التصرف في صرف الأدوية إلى الوحدات، أدى إلى عمل تحقيقات معه وتوقيع

المدعى ينص على التقرير المطعون فيه أنه صدر مخالف للقانون، لأنه بني على تقديرات غير سليمة، وأسباب لا يساندها الحق والقانون، فضلاً عن أنه مشوب بعيب إساءة استعمال السلطة في صورة واضحة: ذلك أن التقرير لم يعتد بطول مدة خدمته وتقديراته السابقة، وهي كلها نشيد بكفاية وإلمامه بالعمل وحسن سلوكه وتعارفه مع رؤسائه ومرؤسيه، وخلو ملف خدمته من أي شائبة تشير من قريب أو بعيد إلى عمل يؤدي إلى الهبوط بدرجة في السلوك الشخصي والتعاون على هذا الوجه، يضاف إلى ما تقدم أن واضح التقرير كان متأثر بقرار إحالته إلى المحكمة، تقول المحكمة التأديبية كلمتها فيما نسبته جهة الإدارة إليه من اتهامات.

ومن حيث إنه يبين من استقراء أحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة، أن المشرع أخضع لنظام التقارير السنوية السرية جميع الموظفين لغاية الدرجة الثالثة، ونظراً لما لهذه التقارير من أثر بالغ الخطورة في مركز الموظف، سواء من ناحية العلاوات أو الرقيات أو صلة الموظفين؛ فقد أوجب المشرع في المادة ٣١ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أن يقدم التقرير السري عن الموظف من الرئيس المباشر، ثم يعرض على المدير المحلي للإدارة، فترى المصلحة؛ لإجراء ملاحظاتها.

ثم يعرض بعد ذلك على لجنة شؤون الموظفين لتقدير درجة الكفاية التي يراها.

جزاءات عليه ، وقد وافق على ذلك المدير المحلي ورئيس المصلحة المدير العام للأداة العامة للصيديات وقد اعتمدت لجنة شؤون الموظفين هذا التقرير بدرجة ضعيف عند التقرير عليها . فالتقرير والحالة هذه قد استوفى الأوضاع والأشكال التي تتطلبها القانون ، ولم يقدم المدعى دليلاً على أن رئيسه المباشر عندما قرر للمدعى درجة ضعيف (٣٩ درجة) وأثبت ملاحظاته وهي جميعها مستمدة من واقع ملف خدمة المدعى أو لجنة شؤون الموظفين عندما اعتمدت هذا التقرير قد استهدف هدفاً غير المصلحة العامة ولا حجة لما ساقه المدعى من أن ملف خدمته يشيد بكفايته وإتقانه وحسن سلوكه ومواظبته إذ أنه فضلاً عن أن ملف الخدمة ليس المصدر الوحيد الذي يجب الاقتصار عليه وحده في كل ما يتعلق بالموظف ؛ من بيانات ومعلومات تكون ذات أثر في تقدير الكفاية والصلاحية ، فإنه ثابت من ملف خدمته أنه قد تعدد توقيع الجزاءات عليه خلال العام الذي وضع عنه التقرير السري ، والوقف عن العمل والإحالة إلى المحاكمة التأديبية وجميع الجزاءات التي وقعت عليه تم عن إهمال المدعى واستهانة في العمل بما لا تترتب معه على رئيسه المباشر ثم على لجنة شؤون الموظفين من بعده أن هي اعتمدت عليها في تقديرها لكفايته ذلك أنه لا تريب على الرئيس المباشر أن يثبت ملاحظاته لأن هذه الملاحظات لا تعدو أن تكون تقريراً لأمراً واقع حتماً وصدفاً وهو أن المدعى محال إلى محاكمة التأديبية وليس ثمة مانع قانوني يحول دون ذكر مثل هذه الواقعة .

كذلك لا تريب على لجنة شؤون الموظفين إن هي اعتمدت عليها في تقديرها لكفايته على سبق توقيع جزاءات عليه مادام في تعاقب هذه الجزاءات وكثرتها دليل على عدم قيامه بعمله بكفايته .

وعلى ذلك فإن تقدير كفايته المدعى بضعيف ليس فيه أي انحراف عن المصلحة العامة كما يذهب المدعى ، ومن ثم يكون هذا التقرير وقد نادى عن ذلك قد صدر سليماً مطابقاً للقانون وبإنجاء من الطعن فيه .

قضية ١ لسنة ٦ ق برئاسة وعضوية السادة
لأساتذة أحمد فهمي البيلوي وعبد هيد الجواه حسين
ولطفي نجيب عبد الله المستشارين .

١٣٠

٢٠ من نوفمبر ١٩٦٣

قرار تأديبي : سلطة إصداره ، هيئة عامة بالإصلاح
الزراعي ؛ مرسوم قانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ ، قرار
رئيس الجمهورية ٦١٤ لسنة ١٩٥٧ و ١٢٧٧ لسنة ١٩٥١
و ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ .

المبدأ القانوني :

صدور القرار المطعون فيه في أول مايو
١٩٦١ بمجازاة المدعى بخمسة عشر يوماً
من مرتبه ؛ يجعله خاضعاً لأحكام القرار
الجمهوري ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ ؛ ويكون المدير
العام لهيئة الإصلاح الزراعي مختصاً
بإصداره .

المحكمة

ومن حيث أنه في صدور بحث السلطة المختصة بإصدار قرار التأديب المطعون فيه فإن المادة ١٢ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ ، وقرارى رئيس الجمهورية ٦١٤ لسنة ١٩٥٧ ، و١٣٧٧ لسنة ١٩٥١ ، تنص على أن تنشأ هيئة باسم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلتحق برئاسة الجمهورية وتولى عمليات الاستيلاء والتوزيع وإدارة الاطيان المستولى عليها إلى أن يتم توزيعها ، ويكون لها إشراف على جمعيات التعاون للإصلاح الزراعى وتوجيهها فى حدود القانون ولها الاتصال بالجهات المختصة فى شأن تنفيذ سائر أحكام هذا القانون وتكون للهيئة ميزانية مستقلة .. ولا تقيد الهيئة فى أداء مهمتها بالنظم أو القواعد أو التعليمات التى تخضع لها المصالح الحكومية .. ويتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكل بقرار من رئيس الجمهورية ، وبعد مجلس الإدارة لائحة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية تتضمن إعداد ميزانية الهيئة وتنظيم علاقتها بصندوق الإصلاح الزراعى والقواعد التى تجرى عليها فى الإدارة والمشتريات والحسابات ، وتعين الموظفين وترقياتهم وتأديبهم ونظام المكافآت التى تمنح لهم أو لغيرهم ممن يندبون أو يعارون إليها .

وقد صدرت لائحة داخلية وفقا لحكم هذه المادة بقرار رئيس الجمهورية ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ حيث نص فى المادة الثانية من قانون الإصدار

على أن يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، وقد نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية فى ٢٩ من ديسمبر ١٩٦٠ . ونص فى المادة الأولى من هذه اللائحة على أن مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى هو السلطة العليا المهمة على شؤونها وتصريف أمورها وإدارتها ، ويتولى مجلس الإدارة وضع السياسة العامة التى تدير عليها الهيئة ، وله فى سبيل ذلك أن يتخذ ما يراه لازماً من قرارات دون التقيد بالنظم أو قواعد المتبعة فى المصالح الحكومية وله على الأخص :

إصدار القرارات المنظمة للشؤون المالية والإدارية والفنية للهيئة وبوجه خاص نظام إعداد ميزانيتهما وحسابها الختامى وتنظيم علاقتها بصندوق الإصلاح الزراعى والقواعد التى تجرى عليها فى الإدارة والحسابات والمخازن والمشتريات والمبيعات ، ونظام موظفيها وعملها وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم وإنهاء خدمتهم ، والأجور والمرتبات أو المكافآت التى تمنح لهم أو لغيرهم ممن يندبون أو يعارون إليها ، على أن تصدر هذه النظم بقرار من رئيس الجمهورية . كما نص فى الفقرة ٦ من المادة ١٣ من ذلك القرار فيما يتعلق باختصاص المدير العام للهيئة تعيين الموظفين فى غير الوظائف الرئيسية وترقيتهم ومنحهم العلاوات وتأديبهم وإنهاء خدمتهم وصرف مكافآت وغير ذلك من

الشؤون الخاصة وفقا للنظم التي يقررها مجلس الإدارة .

ومن حيث أنه يستفاد مما تقدم بأنه في الفترة السابقة على صدور القرار الجمهوري ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ السالف الذكر ، لم يكن المدير العام لهيأة الاصلاح الزراعي مختصا بالشؤون الخاصة للموظفين ؛ غير أنه بعد ذلك القرار أصبح الاختصاص معقودا له دون غيره في تعيين الموظفين وترقيتهم ونقلهم ومنحهم العلاوات وتأديبهم وانهاء خدمتهم وحرف مكافآتهم وغير ذلك من الشؤون الخاصة بهم ، دون التعيين في الوظائف الرئيسية التي نص عليها في المادة ١٠ من ذات القرار ، فان التعيين فيها عمدا وظيفة المدير العام ؛ يكون بقرار من وزير الدولة للاصلاح الزراعي . ولما صدر القرار المطعون فيه في أول مايو سنة ١٩٦١ بمجازاة المدعى بخمسة عشر يوما من مرتبه ، فانه يخضع لاحكام ذلك للقرار ، وإذ كان الثابت أن القرار المطعون فيه سالف الذكر قد صدر من السيد المدير العام للهيئة العامة للاصلاح الزراعي ؛ استنادا إلى المادة ١٣ من اللائحة السالف ذكرها ، فانه يكون قد صدر من مختص بصدوره قانونا ؛ ومن ثم يكون دفع المدعى في هذا الخصوص غير قائم على أساس سليم من القانون واجب رفضه .

ومن حيث أن القرار المطعون قائم على أساس محاولة المدعى التسرع على حجز كميات الديزل ، ومحاولة تسويتها وهيبا ، وتحويل موظفي المنطقة بعدم التعاون مع السيد مندوب

الاصلاح الزراعي . وبكتابة الاقرار المقدم منهم بما يعتبره استغلالا منه لسلطة وظيفته استغلالا سيئا وخروجا منه على مقتضى واجباتها .

قضية ١٠٦٠ لسنة ١٠٠٠ براسة ومضوية السادة الاساتذة أحمد فحى البيلوى واطفي نجيب عبد الله . وصادق حسين مبروك المستشارين .

١٣١

٢٥ من نوفمبر ١٩٦٤

زيادة : وصف بعض أعمال الحكومة بانتهاء أعمال سيادة مماش ، حالة لايه ق ٣١ لسنة ١٩٦٣ م ١٠ ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، اختصاص ؛ مجلس دولة . قانون دستوريته ، قضاء ؛ ولايته ؛ سلطة الشارع في تضييقها

المبدأ القانوني :

طبقت دائرة الفصل بغير الطريق التأديبي بمحكمة القضاء الإداري بالمبادئ التالية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا بحكمها في ٢٩ من يونيو ١٩٦٢ ؛ في القضية ١٦٩ لسنة ٦٦ ق ، وهي :

أ — يجوز تعديل الاختصاص القضائي لمجلس الدولة ، زيادة أو نقصا ، بذات الأداة التي أنشأت هذا الاختصاص وهي القانون .

ويكون وحذف بعض أعمال الحكومة بإنهاء أعمال سيادة ، هو تعديل لهذا الاختصاص بطريق غير مباشرة مما يملكه الشارع .

ولا يحل للقول بأن القانون المعدل

للاختصاص تعبير غير دستوري، لأن حالات عدم الدستورية هي مخالفة نص دستوري قائم أو الخروج على روحه ومقتضاه .

ب - سلطة الشارع في إخراج عمل ما من ولاية القضاء، أساسها المنوط به نص الدستور ترتيب جهات القضاء، وتعيين اختصاصاتها، وهو لذلك يحل حيزه اختيار وسيلة الإخراج.

ووصف الشارع بعض أعمال الحكومة بأعمال سيادة، هو وسيلة لإخراجها من اختصاص مجلس الدولة .

و. سلطة القاضي في تقرير الوصف القانوني للعمل المطروح عليه، محدودة بما قد يرى الشارع إلزامه به . وللشارع كامل الحرية في هذا الشأن مادامت في حدود الدستور.

ج - النعمى على القانون ٣١ لسنة ١٩٦٣ بعدم الدستورية . قولاً بأن فيه مصادرة لحق الموظف في الانتصاف عن طريق القضاء، مردود بأن ذلك لا يكون إلا إذا كان حق الموظف في الوظيفة العامة هو من الحقوق التي يكفلها الدستور ذاته، والتي يقرر وسيلة اقتضائه، ولكن وضع الموظف هو وضع شرطي منوط بالصلاحيات للوظيفة العامة : ولا يعتبر

الغاء الوسيلة القضائية للنظم من هذه القرارات الغاء لأصل الحق في ذاته مادام الشارع قد أوجد هيئة (١) إدارية تختص بنظر النظم، والفصل فيه بقرار مسبب وجوباً في حالة الرفض .

وليس في هذا القانون إخلال بالمساواة أمام القانون والقضاء، لأن الوضع واحد دون تمييز بالنسبة إلى كل من تصدر في حقهم من الموظفين القرارات المشار إليها .

د - إضفاء الشارع صفة أعمال السيادة على القرارات المنصوص عليهما في القانون ٢١ لسنة ١٩٦٣، يترتب عليه عدم اختصاص مجلس الدولة بهيأة قضاء إداري بنظر الطلبات المتعلقة بها، باعتباره على هذا النحو قانوناً معدلاً للاختصاص، فهو يسرى على ما لم يكن قد فصل فيه من دعاوى، أو تم من إجراءات قبل تاريخ العمل به . مادام هذا التاريخ قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى، وذلك طبقاً للمادة الأولى من قانون المرافعات .

والنعمى بأن مريان هذا القانون على هذه الدعاوى، يؤدي إلى حرمان صاحب الشأن من اللجوء إلى الوسيلة الإدارية للنظم لفوات ميعادها، مردود بأن رفع الدعوى في

(١) قرر بمجم اللغة العربية في قواعد ضبط الهجزة وتنظيم كتابتها أن الهجزة في وسط الكلمة ترسم على ألف إذا كانت مفتوحة وكان ما قبلها ساكناً غير حرف مد .

الميعاد أمام المحكمة المختصة ، يحفظ ميعاد التظلم .

هـ - أثر النص في القانون ٢١ لسنة ١٩٦٣ على اعتبار قرارات معية من أعمال السيادة ، هو عدم اختصاص مجلس الدولة بمراجعة قضاء إدارى بالنظر في الطلبات المتعلقة بها : إلغاء أو تعويضاً ، ولا يغير من هذا الحكم فيما يتعلق بالنسبة وبيض ، كون التضامن الاجتماعى أساساً للمجتمع ، لأن التضامن الاجتماعى فكرة فلسفية عامة ، لا تمس ماتخذ من النص .

قضية ١٤٠ ، لسنة ١٢ ق برئاسة وعضوية السادة لسانة أحمد فهمى اليللاوى ، ومحمد عبد الجواد حسين ، والطقى نجيب عبد الله مستشارين

٣٢

٢٧ من نوفمبر ١٩٦٤

أ - علاوة : اعتيادية ، استحقاقها ، تأجيلها . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ ، لائحته التنفيذية م ٢٥ تقرير سنوى . لجنة شؤون موظفين .

ب - عقوبة : ازدواها ، حرمان موظف علاوته الاعتيادية ، خصم أيام .

المبادئ القانونية :

١ - التقارير السنوية ليست الأساس الوحيد ، بل أن اللجنة شؤون الموظفين أن تأخذ في الاعتبار العناصر الأخرى التى لم

تضمنها التقارير السنوية ؛ أو التى تكون قد استجذت .

فاذا قررت اللجنة تأجيل العلاوة الاعتيادية للموظف ، أو حرمانه منها بسبب الجزاءات الموقعة عليه ؛ بالرغم من أن التقارير السنوية تدل على كفايته فى عمله ؛ فلا تريب عليها .

٢ - قرار لجنة الموظفين حرمان موظف من علاوته الاعتيادية ؛ بسبب الجزاءات الموقعة عليه ؛ لا يعتبر ازدواجا للعقوبة .

المحكمة

ومن حيث أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة نص فى المادة ٤٢ على أن يمنح الموظف علاوة اعتيادية طبقاً للنظام المقرر بالجدول المرافقة ، بحيث لا يتجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة ، ولا تمنع العلاوة إلا لمن يقوم بعمله بكفاية ، وتقرير ذلك يرجع فيه الى لجنة شؤون الموظفين المختصة ، على أساس من التقارير السرية .

ونصت المادة ٤٣ على أن تستحق العلاوة الاعتيادية فى أول مايو التالى لمضى الفترة المقررة من تاريخ التعيين أو منح العلاوة السابقة ، وتصرف العلاوات طبقاً للوائح المبينة فى جدول الدرجات الملحق بهذا القانون ، ولا تغير الترقية موعد العلاوة الاعتيادية ؛ ويصدر بمنح العلاوات قرار من لجنة شؤون الموظفين المختصة وقضت المادة ٤٤ من ذات القانون على أنه لا يجوز تأجيل العلاوة الاعتيادية أو الحرمان منها إلا

بقرار من لجنة شؤون الموظفين ، وتأجيل هذه العلاوة بمنع استحقاقها في مدة التأجيل المبينة في القرار الصادر به ؛ ولا تريب على التأجيل تغير . و وعد استحقاق العلاوة التالية ، أما الحرمان من هذه العلاوة فيسقط حق الموظف فيها .

ونصت المادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية للقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، والصادر بها المرسوم المؤرخ ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ . على أن قسم المستخدمين المختص على لجنة شؤون الموظفين قبل موعد استحقاق العلاوة الاعتيادية بخمسة عشر يوماً على الأقل كشفاً بالمستحققين ، ومذكرة على حالة كل من يكون قد وقعت عليه جزاءات .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن لجنة شؤون الموظفين عند انعقادها لتقرير منح العلاوات الاعتيادية المستحقة للموظفين ، أو تأجيلها أو الحرمان منها ، تعرض عليها كشف بالموظفين المستحقين للعلاوات المذكورة ، والتقارير السنوية الخاصة لكل منهم ، وكذلك مذكرة بحالة من يكون قد وقعت عليه جزاءات ؛ وذلك حتى يكون لدى اللجنة جميع البيانات والعناصر التي يمكن على أساسها تبني تقريراً صحيحاً يبين منه استحقاق أو عدم استحقاق الموظف علاوة الاعتيادية أو تأجيلها ، ذلك أن التقارير السنوية وإن كانت عنصراً أساسياً في هذا الشأن إلا أنها ليست الأساس الوحيد الذي يجب أن يقوم عليه التقرير دون غيره من عناصر أخرى . بل أن اللجنة أن تأخذ في الاعتبار كذلك العناصر الأخرى التي تثبت لديها ولم تتضمنها التقارير السنوية

أو التي تكون قد استجبت بعدها ، مادامت هذه العناصر منتجة الأثر في هذا الشأن ، وهذا هو الذي يتفق مع حسن سير العمل وبحقق وجهه المصلحة العامة من استحقاق العلاوة أو تأجيلها إذ يقوم عندئذ على سببه الصحيح بعد استكمال جميع عناصر التقدير فإذا قررت لجنة شؤون الموظفين تأجيل علاوة الموظف الاعتيادية أو حرمانه منها بسبب الجزاءات الموقعة عليه بالرغم من أن التقارير السنوية تدل على كفايته في عمله . فلا تريب عليها في ذلك ؛ ويكون قرارها قد صدر مطابقاً للقانون نصاً وروحاً .

ولا حجة فيما قال به المدعي من أن قرار لجنة شؤون الموظفين يكون في هذه الحالة تكراراً للعقوبة ؛ إذ أن استحقاق الموظف لعلاوة تهرن بكفايته في عمله ؛ وألا يكون قد وقع عليه جزاءات خلال فترة العلاوة ؛ فإذا قررت اللجنة تأجيل العلاوة أو الحرمان منها بسبب الجزاءات الموقعة عليه . كان قرارها مطابقاً للقانون ما دام قد خلا من سوء استعمال السلطة دون أن يتصور في ذلك ازدواج العقوبة - عن فعل واحد ، إذ لكل من السلطتين نطاق مستقل يجرى أدماله فيه .

قضية ١٢٩ لسنة ١٩٥٨ ق رياسة ومضوية السادة الاساتذة حمد فهمي البلاوي ، ومحمد عبد الجواد ولعقي نجيب عبد الله المستشارين

الجمعية العمومية للقسم الاستشاري

١٣٣

أول يناير ١٩٦٤

والمؤسسات العامة فيما بينها، وفيما بينها وبين
الوزارات والهيئات الإقليمية والمصالح العامة
الأخرى .

ولا تختص بنظر منازعات الشركات المؤتممة،
أو التي تساهم فيها الدولة، مع الجهات العامة
المخلفة، إلا إذا عرض النزاع من جهة
رئيس الجمهورية أو أحد الوزراء أو رئيس
مجلس الدولة .

ذلك أن هذه الشركات شركات تجارية
من أشخاص القانون الخاص، ولا تعتبر
مصالح عامة .

ولا ينير من عدم اختصاص الجمعية
العمومية في هذا الشأن، قبول هذه الشركات
درص النزاع، أو رضاؤها بحلها له وبمحكماته .
٣ - طبيعة اختصاص الجمعية العمومية
للقسم الاستشاري في نظر المنازعات بين
الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة، هو
اختصاص مانع لا تشاركه فيه أي جهة قضائية
أو إدارية أخرى .

والرأي الذي تصدره الجمعية العمومية
في نظر المنازعة، لا يعتبر حكما قضائيا، بل

أ - مجلس دولة : جمعية عمومية للقسم الاستشاري،
للفتوى والتشريع . اختصاص وزارة أوقاف، منازعة
حارس وقف .

ب - هيئة عامة : مؤسسة عامة . منازعة . ميادة إقليمية
مصلحة عامة، شركة مؤتممة . اختصاص مجلس دولة

ج - اختصاص مانع : طبيعة جمعية عمومية للقسم
الاستشاري، مجلس تنفيذي

د - منازعة شخص عام . جهة عامة

المبادئ القانونية :

١ - تختص الجمعية العمومية للقسم
الاستشاري للفتوى والتشريع بنظر المنازعات
بين وزارة الأوقاف، بصفة كونها ناظرة على
الأوقاف الخيرية، مع الوزارات الأخرى
أو المصالح العامة .

ولا تختص بنظر تلك المنازعات إذا نشبت
بين هذه الوزارة بصفة كونها حارسة على
ما انتهى فيه الوقف .

٢ - وتختص الجمعية العمومية للقسم
الاستشاري بنظر منازعات الهيئات العامة

١٣٥

٢٥ من يناير ١٩٦٤

أ - نقل : موظف ؛ ق ٣٢٢ لسنة ١٩٥٥ م ٤٦
و ١٠٤٠ إدارة مخبرات عامة ق ١٣٢ لسنة ١٩٥٧ ،
مرتب موظف منقول ؛ تحديده ، لجنة شؤون موظفين
عيب عدم الاختصاص . قرار ادري منعدم

ب - فصل : موظف ، تعيين ، نقل ، انتهاء خدمة
وزارة خارجية ، مجلس وزراء

ج - مرتب : أساس احتفاظ به ، نقل ينطوي على
تعيين ق ١٦٦ لسنة ١٩٥٤

المبادئ القانونية :

١ - أجازت المادة ٤٦ من القانون ٣٢٢
لسنة ١٩٥٥ بنظام إدارة المخبرات العامة المعدل
بالقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٧ ؛ للجنة شؤون
الموظفين تحديد مرتب الموظف المنقول من
هذه الإدارة إلى أي جهة حكومية أخرى ؛
بمنحه آخر مربوط الفئة التي يدخل فيها مرتبه
بشرط ألا يجاوز ذلك مرتبه ؛ مضافا إليه
علاوة المخبرات .

ومناطق اختصاص لجنة شؤون الموظفين
في هذا الشأن ؛ هو كون الموظف لم يتم نقله
من إدارة المخبرات العامة وتعيينه في الجهة
المنقول إليها . والقرار الصادر من هذه اللجنة
بتحديد راتب موظف بعد نقله فعلا ؛ هو
قرار مشوب بعيب عدم الاختصاص ، مما

المرجع في تنفيذ هذا الرأي للإدارة ؛ وهي
الآن المجلس التنفيذي .

٤ - للجمعية العمومية عند ممارسة
اختصاصها بنظر المنازعات بين الجهات
والاشخاص العامة ، أن تستعين بأجهزة الخبرة
المختلفة في الدولة ، مع التصرف فيمن يتحمل
مصروفات ذلك من أطراف النزاع .

ويجب أن تراعى الأفراد مواعيد
الاجراءات المقررة قانونا .

نقوى ٢٠ إلى ٦ من يناير ١٩٦٤

١٣٤

١٥ من يناير ١٩٦٤

مرفق هام : مرفق أمن ، خدمة ، مقابلها . خبير
لحراسة كشك مؤسسة .

المبدأ القانوني :

مرفق الأمن ، هو مرفق قوى تتولاه
وزارة الداخلية ؛ ويتساوى جميع الأفراد
والجهات في اقتضاء خدمة الأمن والمحافظة
على المال دون تمييز بينهم .

فاذا أدت الوزارة خدمة خاصة لشخص
مستقل عن الدولة من أشخاص القانون العام
وجب تحمل هذا الشخص بتكاليف هذه الخدمة
مثال ذلك تخصيص خفراء لحراسة كشك
التحويل التابع لمؤسسة ضاحية مصر الجديدة .

نقوى ١٠١ إلى ٦ من فبراير ١٩٦٤

الفصل بين الكادرات المختلفة ، مما يجعل النقل من أحدها إلى الآخر تعييناً جديداً ، يستتبع منح أول مربوط الدرجة المعاد الذين فيها ، وذلك دفعا لنص المادتين ١١٠ من القانون ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ ، والمادة السابقة من نظام الساكنين الدبلوماسي والقنصلي .

قوى ١٢١ في ١٩ من فبراير ١٩٦٤

١٣٦

١٥ من يناير ١٩٦٤

ضريبة : أطيان ، ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . اصلاح زراعي : ضريبة اضافية ق ١١٣ لسنة ١٩٣٩ . مرسوم ٤ من ١٩٤٠ و ١٩ من مارس ١٩٥٢

المبدأ القانوني :

القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعي ، فرض ضريبة إضافية على ما يزيد على الحد الأقصى لما يجوز أن يملكه الفرد من الأراضي الزراعية .

وتحصل هذه الضريبة وفقاً لأحكام القانون ١١٣ لسنة ١٩٣٩ بفرع الضريبة على الأطيان لزراعية ، وللرسمين ٤ من أبريل ١٩٤٠ و ١٩ من مارس ١٩٥٢ بتعيين مواعيد أقساطها ومقاديرها .

ويعتبر الشهر المحدد للحصة الأخيرة من

ينحدر به إلى درجة الانعدام . ولا يغير من هذا الحكم ، استمرار الموظف المنقول في عمله بالادارة الفترة المحددة لتسليم ما في عهده .

٢ — القرار الجمهوري الصادر بتعيين أحد موظفي إدارة المخابرات العامة بالسلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية ، ينهى خدمة الموظف بالإدارة المذكورة ، ويترتب عليه تعيينه بوزارة الخارجية من تاريخ صدوره .

ويعتبر هذا القرار من قبيل القرارات الصادرة بانتهاء خدمة الموظف بالفصل بقرار خاص من مجلس الوزراء ، وفقاً لنص الفقرة (و) من المادة ١٠٤ من القانون ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ بنظام إدارة المخابرات العامة .

ولا يتضمن فصل هذا الموظف في هذه الحالة معنى عقابياً يمس كفاءته ؛ ذلك أن اتجاه نية الادارة إلى إعادة تعيينه في الجهة التي رأت الاستعانة به فيها تحقيقاً للصالح العامة في ازدياد نشاط الدولة .

٣ — من حق الموظف المنقول من إدارة المخابرات العامة إلى السلك السياسي ، وفقاً للقانون ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ ، المعدل بالقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، أن يحتفظ بمرتبه الأساسي الذي كان يتقاضاه قبل نقله ، طالما أنه يدخل في حدود الدرجة المعين عليها .

ولا يصح التحدي في هذه الحالة بقاعدة

القسط الصيفي للضريبة الأصلية، ميعاد حلول القسط الأخير للضريبة الإضافية؛ ولا تسرى هذه الضريبة الأخيرة على الأراضي الزائدة على الحد الأقصى التي تم التصرف فيها وفقا لـ بـ و د أ ب و ح من المادة ٤ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر بقيود ثابتة التاريخ أو مصدق عليها من المحكمة الجزئية قبل اليوم الأخير من الشهر المذكور، وأن يتم تسجيل التصرف في المواعيد المنصوص عليها في المادة ٢٩.

تجديدها .

ويسرى هذا الحكم على رجال الشرطة الشاغلين للوظائف المتوسطة ووظائف قوات الشرطة، وفقا للقانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة . وأساس ذلك هو التفرقة بين انتقاله وعدم تجديد التطوع عند انتهاء مدته .

فتوى ٨٥٨ في ٢٦ من فبراير ١٩٦٤

١٣٨

١٥ من يناير ١٩٦٤

درجة شخصية : ترقية . قرار اداري ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، اقدمية مطلقة ، معادلة دراسية ، ق ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، قرار منعدم

المبدأ القانوني :

خصصت المادة ٤١ من قانون النوظف ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، المعدلة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٦٩٠ ، ثلاث درجات الأقدمية المطلقة في كل وزارة أو مصلحة لتسوية الدرجات الشخصية الناتجة عن ترقية قدامى الموظفين ؛ طبقا للسادة ٤٠ مكررا من قانون النوظف وعن تطبيق قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ .

وهدف الشارع من هذا التنصيص أن

فتوى ١٥١ في ٢٢ من فبراير ١٩٦٤ .

١٣٧

١٥ من يناير ١٩٦٤

شرطة : رجالها ، معاشهم . ق ٣٧١ لسنة ١٩٥٥ . هيئة شرطة . تطوع

المبدأ القانوني :

يسرى على رجال الشرطة ، في حالة انتهاء مدة تطوعهم بقاء على رغبتهم ، تخفيض المعاش أو المكافأة ، وفقا للقانون ٣٧١ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة وعملها الدائم .

والمقصود هو استقالة التطوع خلال مدة تطوعه ؛ وليس بانتهاء هذه المدة دون

يوجب بقوة القانون، شغل الدرجات الأصلية المذكورة، بأصحاب الدرجات الشخصية من تاريخ خلوها، دون حاجة لأي إجراء.

فاذا لم تكن خالية، فقد امتنع إمكان الترقية عليها، ويعتبر منعها القرار الصادر بالترقية عليها. غير ذي أثر قانوني، لوروده على غير محل.

فتوى ٦٤ في ٢٨ من يناير ١٩٦٤

١٣٩

١٥ من يناير ١٩٦٤

نزع ملكية: بطريق مباشر، غير مباشر، عقار
ارض زراعية: ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤، ق ١٢٧ لسنة
١٩٦١، ق ١٥ لسنة ١٩٦٣، مال عام

المبدأ القانوني:

نزع ملكية العقار قد يكون بطريق مباشر أو غير مباشر: ونزع ملكية بعض الأراضي الزراعية دون اتباع القواعد والاجراءات المنصوص عليها في قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤، يعتبر نزعا للملكية قد تم فعلا بطريق غير مباشر، فتزول ملكية أصحاب هذه الاراضي من تاريخ ضمها إلى المال العام، دون أن يؤثر في هذا عدم صدور قرار بالاستيلاء عليها.

ولا تسرى على هذه الاراضي أحكام القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل قانون اصلاح الزراعي، والقانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للأراضي الزراعية؛ لسبق نزع ملكيتها بالفعل، ويكون لأصحاب هذه الأراضي الحق في التعويض وفقا لقانون نزع الملكية المشار اليه.

فتوى ٩٦ في ٢ من فبراير ١٩٦٤

١٤٠

١٥ من يناير ١٩٦٤

أ- أحر اضافي: عمل اضافي امتداداً للعمل الأصلي
عمل اضافي بالتدب إلى وظيفة غير الوظيفة. ق ٢١٠
لسنة ١٩٥٦ م ٤٥٣ و ٧٢٣ و ٤٨٠ و ٥٠٠ قرار مجلس الوزراء
٢٦ من أكتوبر ١٩٥٥ قرار جمهوري ١٥٦ و ١٣٢٨
لسنة ١٩٥٩. ق ٦٧ لسنة ١٩٥٧، ق ٣٦ وق ٩٣
لسنة ١٩٥٩

ب- جامعة: معهد طلبة هيئة تدريس، أحر اضافي
حد أقصى

المبادئ القانونية:

١ - يجب التمييز بين نوعين من الأعمال
الإضافية:

النوع الأول: هو العمل الإضافي الذي
يعتبر امتداداً للعمل الأصلي الذي يؤدي في
ذات الوظيفة وفي ذات الجهة الإدارية، وهو

ما تناوله المادتان ٤٥ و ٧٣ من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفي الدولة.

والنوع الثاني : هو العمل الإضافي الذي يؤديه الموظف طريق التذب إلى وظيفة أخرى غير وظيفته في الجهة الإدارية التي يتبعها ، أو في جهة إدارية أخرى ، طبقاً للمادتين ٤٨ و ٥٠ من قانون نظام موظفي الدولة .

والنوع الأول يخضع لقرار مجلس الوزراء في ٢٦ من أكتوبر ١٩٥٥ بشأن المكافآت عن الأعمال الإضافية والخدمات الممتازة ، والقرارين الجمهوريين ١٥٦ و ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ .

ويخضع النوع الثاني لأحكام القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور الإضافية والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية ، المعدل بالقانونين ٩٣ و ٣٦ لسنة ١٩٥٩ .

٢ - الأجور الإضافية التي يتقاضاها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا ، عن الأعمال الإضافية في مجال التدريس وأعمال الامتحانات ، تنقيد بمحد أقصى بالنسبة ٣٠٪ من المرتب الشهري ، فلا يجوز تجاوزه إلا بقرار جمهوري بالتطبيق للقرارين الجمهوريين ١٥٦ و ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ وذلك بالنسبة للأعمال الإضافية التي تعتبر امتداداً

لأعمالهم الأصلية .

كما لا يجوز منح أي أجور إضافية مقابل هذه الأعمال للموظفين من الدرجة الثالثة فما فوقها ، ومن يتقاضون مرتبات معادلة .

أما الأعمال الإضافية التي يقوم بها هؤلاء بطريق التذب من خارج الكلية أو المعهد ، والذين يشغلون وظائف أصلية في غير الكلية أو المعهد ، ولا يعتبر قيامهم بها امتداداً لعملهم الأصلي ، فلا تخضع لقيود الحد الأقصى المشار إليه . أو المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ، المعدل بالقانونين ٩٣ و ٣٦ لسنة ١٩٥٩ .

قوى ٥٧ في ٢٦ من يناير ١٩٦٤

١٤١

٢٩ من يناير ١٩٦٤

مماش : موظف ، أرملة . في ٣٧ لسنة ١٩٢٩ م ٢٩ . زوجة مطلقة ودعا بدد سن الخامسة والخمسين .

المبادئ القانونية :

الأصل هو استحقاق الأرملة التي يتوفى عنها زوجها وهي في عصمته في معاشه هي وأولادها منه ، ولكن الشارع قد خرج على هذا الأصل فنص في المادة ٢٨ من القانون

١٤٣

٢٩ من يناير ١٩٦٤

مطابع أميرية : هيئة عامة لشؤونها ، جريدة رسمية ،
قوانين وقرارات ومشورات ، نشر ، تكاليفه . فسرار
جمهورى ٥٨ في ١٣ من مارس ١٩٥٨ .

المبدأ القانوني :

تختص الهيئة العامة لشؤون المطابع
الأميرية بنشر القوانين والقرارات والنشرات
المختلفة بالجريدة الرسمية وملاحقها .

وتلتزم الجهة طالبة النشر بنفقاته .

أما القرار الجمهورى ٥٨ في ١٣ من
مارس ١٩٥٨ ، فإن نصه على وجوب نشر
القوانين والقرارات وغيرها ، لا يعنى إلا
إلزام جهة الإصدار بطلب النشر ، وهياة
المطابع بتنفيذه ؛ دون إلزامها بنفقات التنفيذ .

فتوى ١٦٤ في ١٧ من فبراير ١٩٦٤

١٤٤

٢٩ من يناير ١٩٦٤

١ — مقد إدارى : صوبة مادية غير متولدة .
نظريتها ، أساسها . شروطها . هدف جزائى . فمن .
محدده .

ب — صوبة : مقد إدارى ؛ نصيب متاعه طابعها .
نية مشتركة .

٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات ، على
حرمان الأرملة من المعاش إذا تم الزواج
بعد بلوغ صاحب المعاش الخامسة والخمسين ،
وكذا أولادها المرزوقين منه .

ولا ينطبق هذا الحكم إذا ما أعاد الزوج
إلى عصمته بعد الخامسة والخمسين زوجته
السابقة ، ولو تمت العودة بعقد ومهر
جديدين من طلاق بآن .

فتوى ١٩٦ في ١٢ من مارس ١٩٦٤

١٤٢

٢٩ من يناير ١٩٦٤

دهوى إدارية : أمام مجلس الدولة ، رسم .

المبدأ القانوني :

النصر على إعفاء الحكومة من دفع
الرسوم مقصور على الدعاوى التي ترفع منها ،
لا الدعاوى التي ترفع عليها .

واسكرتيرية المحكمة مطالبة الحكومة
برسوم الدعاوى التي ترفع عليها ، ويحكم فيها
لمصلحة المدعى ، ولو كان قد أعفى من أدائها .
ولا تجوز المحاجة في هذه الحالة بوحدة
الميزانية وهو ميتها .

فتوى ١٨٠ في ٣ من مارس ١٩٦٤

المبادئ القانونية :

العقود الجوازية ، التى تتضمن تحديد أجر لخدمة الأعمال المطلوبة ، وتحديد ثمن يقابلها التزام الادارة بدفعه تحديداً إجمالياً لا يحول دون تطبيق نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة ؛ بشرط أن يكون من شأن هذه الصعوبات الاخلال باقتصاديات العقد .

٢ - تنبيه الادارة من تعاقد معها على صعوبات معينة فى تنفيذ العقد ، مؤداه عدم مسؤوليتها عما يصادفه المتعاقد معها من هذه الصعوبات فى الحدود المعقولة ، التى يصل اليها التقدير العادى للأمور ، دون ما يجاوز هذه الحدود : ذلك أن تفسير العقد على أساس النية المشتركة للمتعادين تقتضى القول بأن الاعفاء من المسؤولية عما جاوز الحدود المعقولة لم يكن مقصوداً من أيهما ، لأنه لم يكن يخطر ببالهما .

ولا تطبق نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة ، إلا على الزيادة التى يكون من شأنها الاخلال باقتصاديات العقد ؛ دون الزيادات التى لا يكون لها هذا الأثر .

نوى ٩٥ ق ٤ من فبراير ١٩٦٤

١٤٥

٢٩ من يناير ١٩٦٤

ممد صحراء : هيئة عامة لتعمير صحارى . قرار جمهورى . ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ ، مركز قسوى للبحوث . قرار جمهورى ٩١٥ لسنة ١٩٥٧ . نظام موظفى وعمال المؤسسات عامة . قرار جمهورى ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ . قرار جمهورى ١٥١٥ لسنة ١٩٦١ . قرار جمهورى ٣٣١٧ لسنة ١٩٦٢

المبدأ القانونى :

إدماج معهد الصحراء فى الهيئة العامة لتعمير الصحارى . بالقرار الجمهورى ١٤٣٠ لسنة ١٩٥٩ ؛ بعد أن كان ملحقاً بالمركز القومى للبحوث يقتضى القرار الجمهورى ٩١٥ لسنة ١٩٥٧ ؛ لا يمنع من بقاء المعهد منتمياً بكيان ذاتى مستقل عن الهيئة ، واقتصار الإدماج على جعله تابعاً لها : فلا يخضع أعضاء هيئة البحوث بالمعهد لللائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، التى يخضع لها موظفو الهيئة العامة لتعمير الصحارى بعد صيرورتها مؤسسة عامة ذات كيان اقتصادى ، بموجب القرار الجمهورى ١٥١٥ لسنة ١٩٦١ .

وتستمر معاملة أعضاء هيئة البحوث بمعهد الصحراء على أساس ما يعامل به أعضاء

البحوث بالمركز القومى للبحوث ، فى الفترة من تاريخ العمل باللائحة المذكورة ، حتى تاريخ العمل بالقرار الجمهورى ٣٣١٧ لسنة ١٩٦٢ ، بشأن المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى ، التى حلت محل الهيئة .

فتوى ١٥٣ فى ٢٢ من فبراير ١٩٦٤

١٤٦

أول يناير ١٩٦٤

١ — معاش : كيفية حابه . ق ٣٧ لسنة ١٩٢٩
مدة خدمة ، ضها .

ب — مدة اقراضية : ضها ، اثره فى المعاش .

المبادئ القانونية :

١ — يقضى المرسوم بقانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بضم مدة خدمة الموظف السابقة

المحسوبة فى المعاش عند إعادته للخدمة من جديد ، إلى مدة خدمته الجديدة ، متى كانت ضمن المدد التى تحتسب فى المعاش ، ويسوى معاشه عند ترك الخدمة ثانية ، على أساس مجموع المدتين معاً .

٢ — إذا كان الموظف قد ترك الخدمة فربط معاشه على أساس ضم سنتين فرضيتين بمقتضى قرار من مجلس الوزراء ، ثم ضمت له سنتان فرضيتان أخريان على المادة الثانية ، بمقتضى قرار جمهورى صدر فى هذا الخصوص .

فإن المعاش يحسب وفقاً للمرسوم بقانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ عن المدتين الاثنتين معاً ، وليس على أساس كل مدة وحدها ؛ مع ضم المدتين الاثنتين لكل مدة من مدتى الخدمة . ولا يجوز اعتبار المدة الافتراضية المضمومة من قبيل مدد الخلو التى لا تحتسب فى المعاش .
فتوى ٦٣ فى ٢٨ من يناير ١٩٦٤

قضاء محاكم الاستئناف

المرافعات ؛ وليس من إجراءات الخصومة
بمعناها الصحيح : الإجراءات السابقة على
الاعتراض على قائمة شروط البيع .

المحكمة

وعما أنه لما كان المشرع قد بين في المواد من
٦٤٧ إلى ٦٤٩ من قانون المرافعات الأسباب
التي يحوز أن تكون موضوعا للاعتراض على
التنفيذ ، ومنها أنه يحوز المدين والمعاذ ولا كل
ذو حق مقرر على العقار أن يذرع في صحة التنفيذ
منازعة منقطة بالشكل كادعاء بطلان إجراء أو
أكثر من إجراءات تنفيذ ؛ أو منازعة متعلقة
بالموضوع كالمنازعة في صحة الدين أو وجوده
أو صحة السند ؛ أو في جواز التنفيذ على العقار
أو غير ذلك من الأسباب الموضوعة التي يكون
من شأنها لو صحت بطلان التنفيذ .

ولما كان المشرع قد جعل اختصاص الفصل
في هذه الأمور جميعها للمحكمة التي يجرى أمامها
التنفيذ (قاضي البيوع) عملاً بالمادة ٦٤٧ من
قانون المرافعات ؛ فإنه لا جدال في أنه يكون من
سلطة هذه المحكمة الفصل في أي دفع يتصل بسير
الإجراءات أمامها ؛ كالدفع بانقضاء الخصومة
ومن ثم يكون القول بعدم اختصاص قاضي
البيوع الفصل في هذا الدفع على غير أساس .

وإسقاط الخصومة أو انقضاءها إنما ينصب على

١٤٧

محكمة استئناف طنطا

الدائرة الأولى المدنية

٢٠ من مارس ١٩٦٢

أ - تنفيذ : اعتراض عليه ، أسبابه . قاضي البيوع
نصحه . دفع بانقضاء الخصومة
ب - خصومة : إسقاطها . انقضاءها . صداما .

المبادئ : "قانونية :

١ - أشارع قد بين في المواد من ٦٤٢ -
٦ من قانون المرافعات : الأسباب التي
ز أن تكون موضوعا للاعتراض على
تنفيذ ، وجعل اختصاص الفصل في جميعها
محكمة التي يجرى أمامها التنفيذ (قاضي
بيوع) عملاً بالمادة ٦٤٧ من قانون المرافعات
لا جدال في أن من سلطة هذه المحكمة الفصل
أي دفع يتصل بسير الإجراءات أمامها .
الدفع بانقضاء الخصومة .

٢ - إسقاط الخصومة أو انقضاءها إنما
ينصب على إجراءات خصومة بالمعنى المصطلح
عليه فقها وقضاء ، وهي الحالة القانونية التي
نشأ إذا باشر صاحب الحق دعواه ، متبعاً
جرائم الشكوية التي نص عليها قانون

اجراءات خصومة بالمعنى المصطلح عليه فقها وقضاء ، وهي الحالة القانونية التي تنشأ اذا ما باشر صاحب الحق دعواه متبعا لاجراءات الشككية التي نص عليها قانون المرافعات ، والتي تبدأ من اعلان صحيفة الدعوى الى المدعى عليه وتنتهى عادة بحكم في الموضوع . وليس كذلك من اجراءات التنفيذ التي رسم لها القانون أوضاعا خاصة بها .

ومذا الى جانب أنه إذا جاز اعتبار الاعتراض على قائمة شروط البيع المقدم من المستأنفين بمثابة دعوى يجوز عليها انقضاء الخصومة ، فإنه لا يجوز أن يلحق بالاعتراض في هذا الصدد ما تم بعد اجراءات سابقة على ذلك تقتضيها التنفيذ على العقار ، لأن هذه الاجراءات لا يمكن أن يتوافر لها مقومات الخصومة .

استئناف ٣٧٢ س ١١ في مدني برئاسة عضوية
اسادة الاساتذة محمد زكي اسحق رئيس المحكمة ،
والدكتور حافظ محمد ابراهيم ، وسامي محب ناصر
المستشارين .

١٤٨

محكمة استئناف طنطا

٢٠ من مارس ١٩٦٢

تقادم : سريان النصوص الجديدة الخاصة بها .

المبدأ القانوني :

المادة السابقة من قانون إصدار التقنين المدني قد قضت على أن النصوص الجديدة

المتعلقة بالتقادم إنما تسرى من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل وأضافت الى ذلك بأن النصوص القديمة هي التي تسرى على المسائل الخاصة ببدء التقادم ، ووقفه وانقطاعه ؛ وذلك عن المدة السابقة على العمل بتلك النصوص ؛ والتي تقضى بوقف التقادم بالنسبة لناقصي الأهلية ، سواء أ كان لهم من يمثلهم أم لم يكن .

المحكمة

وحيث أن الاستئناف الأصلي في غير محله ذلك لأن محكمة أول درجة استخلصت وضع بد المستأنف الأصلي على المعنى موضوع النزاع منذ سنة ١٩٣٢ وضعا مكبا للملكية ، مستندة في ذلك إلى أقوال الشهود . بيد أنها رجعت أن . . . ملاك تلك المعين قاصرين ، فأعلنت حكم المادتين ٨٥ و ٨٤ من القانون المدق واعتبرت بحق أن القاصر إنما يعد معقودا لأهلية شرعا ، إذ أنه لا تتوفر فيه الأهلية وبالتالي لا يسرى في حقه التقادم حتى يبلغ سن الرشد ، ولا عبرة بما أثاره المستأنف من أن نص المادة ٢٨٢ من التقنين المدني الواجب التطبيق في هذه الدعوى للقول بأن التقادم لا يوقف طالما يوجد من يمثل القاصر شرعا .

لا عبرة بذلك لأن المادة السابقة من قانون إصدار التقنين المدني قد نصت على أن النصوص ، الجديدة المتعلقة بالتقادم إنما تسرى من وقت

دلائل المرض لم تكن بادية عليه بنقضه
الثابت في الأوراق .

المحكمة

وبما أن الطاعن بالتزوير التمس لتأخره
عن اعلان شواهد عذراً هو المرض ، وقدم
للتدليل على ذلك شهادة طبية أفادت أنه كان
يعالج من دوما تزم مفصل في المسدة من
١٨-٦/١٩٦١ يعتبر أن محكمة أول
درجة أهدرت هذه الشهادة ، بمقولة أن الطاعن
قد حضر عدة جلسات ولم تبد عليه آثار المرض
ولما كان الطاعن لم يمثل أمام المحكمة بجلسة
١٩/٦/١٩٦١ وهي الجلسة الوحيدة الواقعة
خلال فترة مرضه الميئة بالشهادة الطبية ، فان
قول المحكمة أن دلائل المرض لم تكن بادية
عليه ينقضه هذا الثابت بالأوراق .

وبما أن القول بأن المدعى عليه لم يقدم
الشهادة الطبية بالجلسة التي حضر فيها وهي
١٩/٦/١٩٦١ ، مع أن هذه الشهادة تحمل
نفس هذا التاريخ ، مما يدل في رأي محكمة أول
درجة على أنها مصطنعة ، يناقضه أيضاً ما ثبت
من عدم حضور المدعى عليه (الطاعن) بجلسة
١٩/٦/١٩٦١ ، وبما أن المستأنف قد طعن
بالتزوير بتقرير مؤرخ ١٩٦١/٦/٥ في الجلسة
الاولى المحددة للرافعة مما يفيء عن أنه لم يكن
متردداً ولا قاصداً إلى تعطيل الفصل في الدعوى .

وبما أنه بالبناء على ما تقدم تكون محكمة
أول درجة إذ قضت بسقوط الادعاء بالتزوير ،

العمل بها على كل تقادم لم يكتمل ؛ وأضافت
إلى ذلك بأن النصوص القديمة هي التي تسمى
على المسائل الخاصة ببدء التقادم ووقفه
و تقطاعه ، وذلك عن المدة السابقة على العمل
بتلك النصوص والتي قضى بوقف التقادم
بالنسبة لتأقضى الاهلية سواء أكان لهم من
يمثلهم أو لم يكن . وإذا كان التطبيق السليم لهذه
القواعد من شأنه أن يدل على أن مدة التقادم
المكبنة للملكية بالنسبة لنصيب القاصرين . لم
تكتمل حق تاريخ رفع الدعوى ، فن تم
تكون محكمة أول درجة قد أصابت الحق إذ
قضت بأن المستأنف الاصلى قد اكتسب
ملكية نصيب المبالغ في العين موضوع التداعى
دون نصيب القاصرين .

الاستئناف ٥٩ و ١١ لسنة ١١ ق مدني بالحياة السابقة

١٤٩

محكمة استئناف طنطا

١٧ من أبريل ١٩٦٢

طعن بالتزوير . اعلان شواهد

المبدأ القانوني :

إذا كانت محكمة أول درجة قد أهدرت
شهادة طبية تقدم بها الطاعن بالتزوير ، يثبت
بها أن المرض قد أعاقه عن التقدم بشواهد
في الميعاد ؛ مستندة إلى أن الطاعن قد حضر
جلسات عدة ولم تبد عليه آثار المرض ،
وكان الطاعن لم يمثل أمام المحكمة في الجلسة
الوحيدة الواقعة خلال فترة مرضه الميئة
بالشهادة الطبية ، فان قول المحكمة بأن

الذي قدمه ضابط المباحث؛ فإنه يشمل واقعة الاحراز .

وإن المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية تجز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجرائه التحقيق بنفسه ، أن يكلم أي أمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من اختصاصه .

٢ — تبعد ولاية المحكمة على الدعوى ، إذا أحالت إليها محكمة النقض قضية لإجراء محاكمة موضوعية للمرة الثالثة . لنفس المتهم وعن نفس الواقعة التي صدر بشأنها الحكمان الموضوعيان للذان سبق القضاء بنقضهما من محكمة النقض .

المحكمة

ومحكمة جنابات طنطا قضت بمماقية كل من المتهمين بالاشتغال الشاقة المؤبدة وبقتريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه إلا أن المحكمة أغفلت الرد على الدفوع ببطلان إذن التفتيش الصادر من معاون النيابة ، ولم تعرض في ثنايا أسبابها .

وطعن المحكوم عليهم بطريق النقض في الحكم المتقدم .

ومحكمة النقض . انتهت إلى الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه ، وبإحالة القضية إلى محكمة جنابات طنطا للحكم فيها مجدداً من دائرة أخرى . مؤسسة قضاءها على أن الحكم المطعون فيه استند في أدانة الطاعنون إلى الدليل المستمد

قد جانبها الصواب وترى هذه المحكمة أن الطاعن كان معذوراً إذ تراخى بعض الوقت عن إعلان الشواهد في الميعاد المحدد بالقانون ، ومن ثم ، والأمر بجوازي للمحكمة ، ترى أن ترفض الدفع بالسقوط .

استئناف ٢٥١ لسنة ١١ في الهيئة السابقة .

١٥٠

محكمة جنابات طنطا

٩ من نوفمبر ١٩٦٣

١ — تفتيش : معاون نيابة ، ندبه ، تكليفه صاخط انباحت التفتيش .

ب — نقض : إحالة قضية إلى محكمة الموضوع ، لمحكمة المتهمين للمرة الثالثة ، ولاية محكمة الموضوع على الدعوى المبادئ القانونية :

١ — للمادة ٣٣ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ نظام القضاء ، المعدل بالقانون ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ : أجازت للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها تحقيق قضية برمتها ، جملت لما يجريه معاون النيابة من تحقيق ، صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة في حدود اختصاصهم ، وأزالت التفريق بين التحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة ، وتحقيق غيره من أعضائها ، وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من اجراءات التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره من زملائه .

وأن قرار الندب الصادر من رئيس النيابة بندب معاون النيابة للتحقيق إذا صدر مطلقاً وشاملاً لكل الوقائع الواردة بمحضر التحريات

من التفتيش ؛ دون أن يرد على ما أثاره المتهمان في شأن صحته ؛ مما يجعل هذا الحكم قاصراً قصوراً يعيبه متوجهاً نقضه .

وطرحت القضية مرة ثانية أمام محكمة جنابات طنطا للفصل فيها من هيئة أخرى . .

وقد قضت بمعاينة المتهم سليمان إبراهيم عجلائي بالأشغال الشاقة لمدة خمسة سنوات وتفريجه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدرات المضبوط وببراءة عبد الحميد على جمال الدين عما أسند اليه مؤسسة قضاء ما بادانة من على الأداة (الموضوعية) التي تنمى في اعترافه على نفسه وعن زميله ع . وأقول شهدى الاتبات نتيجة التحليل أما على المتهم الأول ع . فإنها وإن كانت قد قضت ببراءته فلا بأنها لم تؤثر هذه البراءة على ما قال من بطلان إذن التفتيش وحده ، إنما أضافت اليه ما افشاه في الأدلة الموضوعية المقدمة عليه من النيابة العامة وأحصاه اعتراف زميله سليمان عجلائي عليه وذلك حيث قالت أنه ليس بالأوراق من أدلة لأشأن التفتيش بها سوى اعتراف المتهم الثاني على الأول بأن هذا الأخير سلم الثاني طرقتي الخشيش المضبوطتين معه وهو اعتراف منهم على متهم لم يتأيد بدليل ؛ وقد عدل المتهم الثاني عن اتهام الأول ومن ثم تعين إهدار هذا الدليل والقضاء ببراءة المتهم الأول عملاً بنص المادة ١٠ إجراءات

والنيابة العامة طعنت في هذا الحكم بطريق

النقض في شقه الخاص ببراءة عبد الحميد على جمال الدين ، ونعت عليه أنه خطأ في تطبيق القانون قائلة إن قرار التذب الصادر من رئيس النيابة إلى معاون النيابة جاء شاملاً ومنصباً على تحقيق ما احتواه محضر التحريات المقدم من ضابط المباحث من وقائع ، وبذلك يكون هذا القرار قد خول معاون النيابة جميع إجراءات التحقيق المقررة للأصيل ، ومن بينها الاذن بالتفتيش ويكون الدليل المستمد من هذا التفتيش دليلاً صحيحاً .

محكمة القضاء . . قالت إن المادة ٢٣ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام قضاء لمعدل بالقانون ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ الساري على واقعة الدعوى ، قد أجازت للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها بتحقيق قضية براءتها فحصلت لما يجريه معاون النيابة من تحقيق ، صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة في حدود اختصاصهم وأرائات التفريق بين التحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره من زملائه ، وأن قرار التذب الصادر من رئيس النيابة يبدد معاون النيابة لتحقيق قد صدر مطلقاً شاملاً لكل الوقائع الواردة بمحضر التحريات الذي قدمه ضابط المباحث ، ومن بينها واقعة إحراز المخدر المنسوب إلى المظنون ضدّه ، وإن المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية تجوز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إحرازه

ذلك أن المادة ٤٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية الجديد رقم ١٥٠ سنة ١٩٥٠ نصت على أنه : إذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحالة إليها الدعوى ، تحكم محكمة النقض في الموضوع ، وفي هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت ، وهذا النص رده الشارع بحروقه في القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ الخاص بمحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وهو القانون الساري على واقعة هذه الدعوى ، فضمن الحكم المتقدم في المادة ٥٤ من ذلك القانون .

وبما أن المحكمة ترى في عبارة المادة ٥٤ سالفه الذكر قصر الاختصاص بنظر الدعوى مرفوعة في المرة الثالثة على محكمة النقض وحدها دون سواها ، وسلبه عما عداها من المحاكم ، وترى أن اختصاص محكمة النقض في هذه الحالة ، ووجهه ، لا جوازي ، لأن الشارع ساق عبارته في المادة ٥٤ على سبيل الأمر الذي اصطلح علماء المنطق على أنه لا يرد في الصيغة الإنشائية وحدها وإنما يجوز إفراغه في قالب عبارة خبرية تفيد معنى الأمر وتدل عليه . لما كان ذلك وكانت القاعدة الأصولية هي أن كل أمر على الإيجاب إلا بخبرية صادرة عن معناها ، تفيد لتدب والاستقصان أو الإباحة والتخيير ، فإنه ليس في نصوص القانون ولا

التحقيق بنفسه ، أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من اختصاصه ، فيكون بتكليف معاون النيابة المقرب للتحقيق ضابط البساحات بتفتيش المظنون ضده ، صحيحاً لا مخالفته فيه للقانون ويكون هذا الوجه من الطعن في محله مستوجبا لنقض الحكم المظنون فيه ، ثم قضت في الجلسة المذكورة بقبول الطعن شكلاً ، وفي الموضوع بنقض الحكم المظنون فيه وبإحالة القضية إلى محكمة جنايات طنطا لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى .

فطرحت الدعوى أمام هذه المحكمة وفيها دفع الدفاع عن المتهم ببيان التفتيش لأنه مبني على تهريات غير جسيمة وطلب البراءة على أساس التشكيك في التهمة على النحو الثابت في محضر الجلسة .

وبما أن هذه المحكمة وجدت نفسها بهذه الحالة وجباً لوجه أمام محاكمة موضوعية للمرة الثالثة لنفس المتهم وعن نفس الواقعة التي صدر بشأنها الحُكمان المرحومان اللذان سبق القضاء بتقضيهما من محكمة النقض . لذا رأت أن تعرف حدود حقها في هذه المحاكمة . فأدى بها إلى انعدام ولايتها على الدعوى في المرة الثالثة بعد صدور الحكم الثاني المتضمن بنقضه ..

أحكامه ما يصرف عن هذا الوجوب ، بل فيها على العكس ما يؤكد ويثبت إثباته . وبالتالي يترتب على ذلك ألا يكون للحكمة الحالية حق في نظر الدعوى موضوعياً للمرة الثالثة . والقول بغير ذلك تعطيل لفعالية المادة ٤٥ ، وإبطال لمراد الشارع منها .

وبما أن ، مما يؤكد صحة النظر المتقدم المقابلة بين المادة ٤٥ سالفه الذكر وبين المادة ٢٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الخاصة بالظعن في المراد المدنية على أنه (إذا كان الظعن للمرة الثانية ورأت المحكمة تقض الحكم المطعون فيه ، وجب ، عليها الحكم في الموضوع) والمادتان ٢٤ و ٤٥ سالفه الذكر صدرتا من مشروع واحد رى بها إلى هدف واحد .

وبما أنه يضاف إلى ما تقدم . . . للشارع محكمة النقض لنظر الموضوع بعد تقضها للحكم الثاني ، إنما يعتبر من القواعد الأساسية في تنظيم القضاء ، وهي قواعد آمرة واجبة الانهاج لتطبقها بالنظام العام الشارح بزمه . المحاكمة الموضوعية في المرة الثالثة ومحكمة الموضوع وإيكالها لمحكمة النقض ، أفصح على مراده في توضيح حسن سير العدالة ، وكهدف من المحكمة التي دعت إلى سن المادة ٤٥ فيما رآه من انعدام الجدوى في إعادة الموضوع مرة تلو المرة إلى محكمة استئنافية يحكمها الثاني سلطانها

على الدعوى ، مما لا يجوز لها العودة إليها . فضلاً عن تقض حكمها مرتين مما اعتبره الشارع فظة خطأ من تلك المحكمة متوقع التكرار مرة أخرى ، مما يستتبع تقضاتاً ثالثة فربما ، فرأى وضع حد لذلك بترك المحاكمة الموضوعية الثالثة لمحكمة النقض باعتبارها أقدر من سواها لتفصل في الموضوع بحكم نهائي حاسم ، استهدافاً لحسن سير العدالة ، ومنعاً لاطالة أمد النزاع وتداول أوراق الدعوى جيئة وذهاباً بينها وبين محكمة الموضوع وكان ذلك إيذاناً منه ، بنهي ، محكمة الموضوع عن نظر الدعوى موضوع الدعوى مرة ثالثة بالإضافة إلى أنها منبئة عنه بقاعدة أخرى أصولية من قواعد آثار الأحكام ، وهي استنفاد سلطة القاضي على الدعوى بعد صدور حكم فيها إلا في الأحوال الاستثنائية (كتغيير الأحكام وتصحيحها ونظر المعارضة فيها ، والتأجيل طاعة النظر ونظرها بعد إلغاء الحكم من محكمة الظعن بالشروط والقيود القانونية) وليس هذه الحالة منها ؛ لأن الاستثناءات لا يعمل بها إلا في حدود ما وردت بهأناه ؛ ولا يجوز التوسع في تفسيرها .

وبما أن الوجوب المتقدم أكدته المحكمة العليا في حكم لها فررت فيه أن الظعن بالنقض للمرة الثانية مقتضاه أن تحكم في موضوع

والدعوى حسب المادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ (حكم النقض - المكتب الفنى السنة الثالثة - شر - العدد الاول رقم ٦١) ظاهر من عبارة المحكمة أن ، المقتضى ، هو بعينه والوجوب ، وجاء تفسير الشراح مؤكداً لهذا الوجوب ، حيث قالوا إن الطعن فى الحكم الصادر من الهيئة الجديدة ، أى الموضوعية ، إذا قبلته محكمة النقض نعين عليها أن تحكم بنفسها فى الدعوى ، وتتحول فى هذا الخصوص إلى محكمة موضوع تتبع الاجراءات المقررة فى المحاكم حسب نوع الدعوى سواء كان الطعن مرفوعاً من نفس الخصم الذى دفع للطعن الاول أو مرفوعاً من غيره ، فلها أن تجرى التحقيق وتدب الخبرات وتنتقل المعاينة وغير ذلك مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع وتعرضها للموضوع فى هذه الحالة وجوبى لا جوارى (محمد حمود مصطفى - الاجراءات الجنائية سنة ١٩٥٦ - ص ٥٧٧ - سنة ١٩٦١ - ص ٢٩ د وأشار إلى حكم النقض - مجموعة القواعد القانونية (بجر) ج ٤ ص ١٥٠ - رقم ١٦٢ ورووف عبيد - الاجراءات الجنائية سنة ١٩٥٦ - ص ٦٧٩) وبما أنه يشترط قانوناً لاختصاص محكمة النقض بالدعوى فى الحالة الموضحة ، ألا تكون قد رفضت الحكم الموضوعى مرتين ، وثانياً أن يتوافر فى الحكمين المنقوضين شروط قوة الشئ المحكوم فيه من حيث اتحاد الخصم والسبب والموضوع أما عن الخصوم فهما فى الدعوى الجفة نيابة والتمم ، والنيابة خصم مشترك فى جميع القضايا الجنائية مع اختلاف التهم باختلاف القضايا ، ولا يشترط أن يصدر للطعن الجديد من نفس الطاعن فى المرة الاولى وقد يكون الطعن الاول من التهم ، والثانى من النيابة أو المدعى المدنى . (مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ١٦٢) وأما عن السبب فهو فى الجفة الواحدة أو التهمة المكونة للجرمة المطلوب المحاكمة عنها . (مع الاعفاء الخاص بجرائم الاستمرار والتكرار والاعتبار) (راجع حكم النقض مجموعة الخمسة وعشرين عاماً ج ١ ص ٧١٥) وفى صدد السبب لا يشترط أن يكون قبول الطعن فى المرة الثانية لنفس الأسباب التى أدت إلى قبوله فى المرة الاولى . (رووف عبيد سنة ١٩٥٦ ص ٦٧٩) والمقصود (بالموضوع) هو طلب توقيع العقوبة على التهم ، فوادة الموضوع تتفق فى المحاكمات المختلفة ، إذ لا هدف لها إلا توقيع العقوبة . (حكم النقض المضربة - مجموعة القواعد القانونية (عمر) ج ٣ رقم ٢٨١ ؛ ودالوز وبرلوار ، اجراءات جنائية ج ١ تحت عنوان قوة الشئ المحكوم فيه ، رقم ١٩) ووحدة الموضوع لا يغنى فيها تعدد الطعون ، فهذه دعوى

وثالثاً — أن محكمة النقض تقضت حكمي محكمة الموضوع مرتين .

وبما أنه لما كان ما تقدم وكانت المادة ٥٤ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ موجهاً بها الخطاب من الشارع إلى المحاكم كافة . وكانت تتضمن أمراً وجوبياً لمحكمة النقض بنظر القضية موضوعياً عند توافر شروط اختصاصها بها فإن هذه المادة تتضمن من وجه آخرتها ما منعاً لما عداها من المحاكم من معاودة نظرها في المرة الثالثة ، وترى المحكمة الحالية أن عليها واجب الطاعة لهذا النهي ، ولا تنفك عنه لأنه يصدر بحكمها الثاني في موضوع الدعوى ، انسداداً أمامها باب العودة إلى نظرها لانحجار ولايتها عليها باستنفاد الحد الأقصى لعدد المرات التي خولها الشارع نظرها فيها . وإلا كان خروجها عن مقتضى ذلك النهي اجتراراً على شريعة الشارع والقواء بنصوصه عن مرامها ، وبجاوزة لنظام المرسوم لها قانوناً للعمل في حدوده بما يحمل حكمها الموضوعي للمرة الثالثة عامراً من حياة لا تملك إصداره وبالتالي قابلاً للطعن بالبطلان .

وبما أنه بما سبق بيانه لا يندفع بالقول بارتباط هذه المحكمة بقرار إعادة الوارد في منطق حكم النقض ، فأحد شق

فرعية عن الدعوى الأصلية وحكم النقض بمجموعة القواعد القانونية (عمر ج ٣ . . . رقم ٢٢) فإذا كان الطعن الأول خاصاً بمسألة فرعية كعدم قبول الاستئناف شكلاً ، وكان الثاني في الموضوع فلا تختص محكمة النقض بالمحاكمة الموضوعية بعد نقض الحكم الثاني .

بما أنه بتطبيق القواعد المتقدمة على وقائع الدعوى المعروضة على هذه المحكمة ، يتبين توافر الشروط المبينة فيما سلف — أولاً — لأن محكمة الموضوع قضت مرتين ، لا في أمور فرعية وإنما في موضوع الدعوى بحكم حاسم بالأدانة تارة والبراءة أخرى ، والأدانة والبراءة هما صميم الموضوع وغاية الغايات فيه ، إعتبار أن الموضوع في مصطلح القانون هو طلب توقيع العقوبة . ولم تكف بذلك بل وصلت إلى هذه الغاية من طريق المناقشة الموضوعية — لآلة الثبوت المطروحة عليها في الدعوى — ثانياً — أنه توافر في حكمي الموضوع شرائط اتحاد الخصوم بالسبب والموضوع ، فالخصوم في كلتا المرتين هما النيابة والمتهم والسبب فيهما هو الواقعة المنسوبة اليه وهي الاتجار في المواد المخدرة ، والموضوع فيهما هو طلب توقيع العقوبة القانونية عليه وتشير المحكمة أن العيب المقصود ليس بسبب الطعن في الحكم ، بل بسبب المحاكمة الموضوعية

هذا المنطوق قضى بنقض الحكم المطعون فيه وهو عمل قضائي محض واجب الاحترام أمام المحاكم كافة . وشقه الثاني هو قرار (الإعادة) إلى هذه المحكمة لمحاودة نظر الدعوى موضوعها من جديد للمرة الثالثة . وهو قرار لا حجة له على هذه المحكمة في صورة الدعوى الحالية .

أولاً — تطبيقاً للقاعدة الأصولية القاضية بأنه إذا تعارض النص الناهي (من الشارع ، مع النص الأمر في منطوق ذلك الحكم ؛ وجب أعمال الأول دون الثاني ؛ وهي قاعدة واجبة المراعاة لا سيما إذا كان التعارض بين شريعة الشارع وقضاء القاضي . وثانياً — لأن الإحالة ، لا تصلح بنفس الصبغة الإلزامية التي تتوافر في الشق القضائي المحض باعتبار الإحالة عملاً إدارياً لا يربط هذه المحكمة ، ولا يربط محكمة النقض نفسها ربطاً مطلقاً لا يقبل الاستثناء .

وبما أنه جلاء لوجه النظر هذه ترى المحكمة أن تفرق بين قرار (الإعادة) المقرون بنقض حكم قاض بقبول دفع مانع من السير في الدعوى ، وبين قرار الإعادة المقرون بنقض حكم صادر في موضوع الدعوى ؛ ففي الحالة الأولى تنقيد محكمة الموضوع الحياة الجديدة — برأى محكمة النقض الذي انتهت إليه من عدم قبول الدفع وذلك عملاً بالمادة ٤٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٤٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إذ يجوز حكم النقض في هذا الخصوص قوة الشيء المحكوم فيه فتلتزم به محكمة الإعادة . وعلى ذلك في نظر المحكمة الحالية أن محكمة الموضوع — وعقد

اقتصرت على الفصل في الدفع في المسألة الفرعية ونقض بقبوله ، فأنها بذلك تكون قد امتنعت عن السير في موضوع الدعوى ، فلم تقنأه في قضائها ؛ ولم يكن يسع محكمة النقض عندئذ أن تصدر لموضوع لم تقل محكمة الموضوع كليتها فيه — ويترتب على ذلك أن مخالفة محكمة الموضوع لمحكمة النقض في هذه المسألة الفرعية ، وجب لنقض حكمها مراراً وتكراراً ؛ وفي هذا الصدد تشير المحكمة الحالية إلى أن صدور الحكم الثاني المتقوض في الدعوى الحالية — ببطلان إذن التفتيش ، لم يقتصر به الحكم المذكور على الوقوف عند حد تقرير البطلان فضلاً عن أن التفتيش — في بطلانه وصحته — لا يعتبر في نظر قانون الإجراءات ؛ من المسائل الفرعية المقصودة في المادة ٤٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، لأن قانون الإجراءات وإن لم يورد المسائل الفرعية بأسمائها في حصر خاص بها كما نص قانون المرافعات في المادة ١٢٢ وما جرى مجراها — إلا أنه ذكرها بسيماها وأثرها ، ومنها الدفع بعدم الاختصاص وبطلان صحيفة التكاليف بالحضور لا بطلان أي إجراء آخر في الدعوى (لما لبطلان الصحيفة من أثر شامل على الدعوى برمتها) وكذا مسائل الشكل في المواعيد ؛ وهي جميعاً تفرق عن المسائل الأولية المشار إليها في المادة ٢٢٢ إجراءات جنائية وما بعدها والمادة ٢٩٧ إجراءات جنائية فتصاري هذه المسائل الأخيرة أو تعلق الدعوى وتوقفها مؤقتاً إلى أجل ، ولكن لا تمنع السير فيها كذلك تختلف المسائل الفرعية المقدمة الذكر

ألا تنقيد به لانعدام ولايته على الدعوى في المرة الثالثة ؛ ولأن هذا القرار ارشادي لا إلزامي ؛ وبعبارة أخرى ، وبين لمحكمة الموضوع غير مخصص ، لها . فيحق لها على الرغم من هذا القرار أن تثبت من حقيقة اختصاصها . وهذا الوصف تستلهمه عادة المحكمة من حكم الدائرة الجنائية بمحكمة النقض الفرنسية :

Dalloz repertaire Criminel Tome I No. 414P. 274

وقريب من هذا المعنى ما قرره محكمة النقض المصرية ، من أن الحكم الذي يحدد من محكمة النقض في المواد الجنائية ؛ لا يكون ملزما لمحكمة الموضوع التي تحال إليها الدعوى بعد هذا الحكم لإعادة الفصل فيها ، إذ المحكمة يجب دائما أن تنظر الدعوى وتفصل فيها من جميع نواحيها بكامل حريتها غير مقيدة حتى بما قالت محكمة النقض في هذه المسألة . فإذا كان لها رأي مخالف فرأيها يكون دون حواه هو الواجب عليها أن تسير على موجب في قضائها (حكم "نقض المصرية في ١٥/٤/١٩٤٦ في الطعن ٨٨٥ سنة ١٦ق - مجموعة الخمسة وعشرين عاما ص ١١٧٨ رقم ٦٦٧) .

وبما أنه وقد بينت المحكمة في النصوص السابق حقا في عدم الفصل في موضوع الدعوى الحالية ترى أن تشير إلى أن هذا المسلك ليس من شأنه أن يسد باب المماكة الموضوعية للمتهم في

من وجوه البطلان المهار إليها في المواد ٣٢١ اجراءات جنائية وما بعدها - ومن هذه الوجوه بطلان التفتيش أو الاذن الصادر به من النيابة كالدفع ببطلانه ليس غاية منع السير في الدعوى ولا تطبيقها (إيقافها) وإنما هو دفع موضوعي يراد به عند قبوله إمداد الدليل المستند من التفتيش بحيث يتعين على المحكمة إذا قبلته واهدوت الدليل المستند منه ، ألا تقف في منطوق حكمها عند حد تقرير البطلان ؛ بل عليها بحث باقي الأدلة المطروحة في الدعوى ؛ لعرف مدى كفايتها في الإدانة ؛ فإذا هي فلت كان حكمها بعد هذا التمهيد فاصلا في موضوع الدعوى ، أما اقتصار منطوق حكمها على تقرير البطلان ثم تحديد جاسة بعد ذلك لنظر الموضوع فهو محظور عليها لانطوائه على ابداء رأيها في دليل بعينه في حكم صادر منها ؛ ثم العودة إلى ابداء رأيها في الأدلة الأخرى بحكم آخر . إذ هي مكلفة بالفصل في الدعوى برمتها بعد تمحيص سائر أدلتها مرة واحدة (حكم النقض - مجموعة القواعد القانونية ٦ رقم ٤٦٠) لذلك لا يسوغ القول بأن قضاء الحكم ببطلان إذن التفتيش الصادر من معاون النيابة ، هو قضاء في مسألة فرعية لا موضوعية . بحيث يمتنع بها التصدي للموضوع ؛ لا سيما وأن المحكمة الموضوعية في حكمها الثاني تناولت باقي الأدلة المقدمة على المتهم الحالي ، ومنها اعتراف زميله عليه ، فلم تعتمد هذا الاعتراف أو تحول عليه .

وبما أنه فيما يتعلق بقرار (الاعادة) المقترن بنقض الحكم الموضوعي الثاني، فإن هذه المحكمة ترى

والأوامر على المرائض والأحكام التهديدية . وكل ما يصدر عن المحكمة من قرارات بمقتضى سلطاتها الولائية . كحكم مرسي المزداد ، ورتب الفقه على الفرق بين القرار والحكم أن صدور الحكم من القاضي يستنفذ به سلطانه على الدعوى أما صدور القرار يستصدر من الرجوع فيه حسب مقتضيات الأحوال لأن قوة الأمر المنقضى تثبت الأحكام دون القرارات (المتباينى مرافعات سنة ١٩٠٧ ص ٥٥ وما بعدها وأبو الوفا مرافعات سنة ١٩٥٥ ص ٥٥ وما بعدها رقم ١٧٤٦) .

وثانياً : إن الرجوع حتى في العمل القضائي عن الحكم جائز لمحكمة النقض وحدها دون سواها من المحاكم الأخرى ، وذلك مرجعه عدم إباحة الشارح الطعن في أحكامها بالمعارضة أو التماس إعادة النظر . لذلك أجارت محكمة النقض في مصر وفرنسا لنفسها الرجوع في الحكم متى قضت بذلك ضرورة لحسن سير العدالة ومصادق لذلك ما قضت به محكمة النقض المصرية في هذا الخصوص في حالة قضائها بعدم قبول الطعن شكلاً ثم تبين لها أنه مقبول شكلاً . وفي حالة ما اذا قضت في موضوع الطعن ثم تبين لها أن المتهم توفي قبل الجلسة المحددة للنطق بالحكم دون أن تعلن المحكمة بهذه الوفاة (مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٢٧ وج ٧ رقم ٨٢٢) والسنة الأولى دار النشر للجامعات رقم ١٥) وقد رأت المحكمة العليا في الصور المتقدمة الأسبيل لإصلاح هذه الأحكام إلا بسحبها والرجوع فيها —

الدعوى الحالية ؛ أو يؤدي إلى الإفلات من العقاب لو كان مستحقاً له ؛ لأن نقض الحكم الثاني ترك الدعوى معلقة وحائزاً الفصل فيها موضوعاً بحكم رات هذه المحكمة أنها لا تختص بإصداره في الدعوى بصورتها الحالية ، وترى أيضاً أخذاً من الغرض المتقدم ومن المادة ٤٥٠ عن القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ . أن المختص بالمحاكمة الجديدة هي محكمة النقض نفسها كما ترى هذه المحكمة أن تشير إلى أن قرار إعادة ، الوارد في متعلق حكم النقض .

وبين هذه المحاكمة إحقاقاً للحق وتوفيراً للعدالة وتستند المحكمة الحالية في هذا النظر إلى محكمة القضاء التي تشير :

أولاً : ان . الإعادة ، عمل إداري ولائي يجوز العودة فيه ومن ذلك ما قررته الدائرة الجنائية بمحكمة القضاء الفرنسية .

Chambre Criminelle, 20 Dec 1914, Bull
Crim. No. 374 Dalloz Rep . T.I Case
No. 466 P. 244

هذا وقد فرق الفقه بين الحكم والقرار ، فذهب إلى أن الحكم هو كل قرار اتخذته الهيئة القضائية متدخلة في منازعة أو شق من منازعة بين خصمين على خصومة رفعت إليها بالطريق القانوني ؛ دون أو يدخل في هذا المعنى الأوامر الصادرة بالقرارات . كقرار التأجيل . أو مد المواعيد ، أو قرار لجنة المساعدة القضائية

وأكدت ذلك محكمة النقض الفرنسية جارية على نفس المبدأ .

Dallaz. Rep. Crim. 7^e Cass No 342 P 271

وبما أنه يبين مما سبق أن أثر صدور الحكم الموضوعي الثاني على المحكمة الحالية، هو منعها من معاودة نظر الدعوى موضوعاً للمرة الثالثة بعد أن كانت ذات ولاية على الدعوى في المراتن السابقتين، حيث لا سند من القانون لاختصاصها بنظرها في هذه المرة الأخيرة، مما لا يجعل لها العودة إلى الدعوى بعد صدور الحكم الموضوعي الثاني، الذي انتج بمجرد صدوره أثره استنفاد سلطاتها وحاز قوة الشيء المحكوم فيه بالدرجة اليها وحدها، دون أن يحوز هذه القوة بالنسبة إلى محكمة النقض التي لها الحق في أن تفسخه متى رأت فيه عيباً موجباً لنقضه قانوناً، على أن تتولى بنفسها المحاكمة الموضوعية التي عهد إليها بها الشارع في المادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩. وقد بينت هذه المحكمة بما سلف وجوب هذا الاختصاص وشرائطه ونتائجه ومدى ارتباط المحكمة الحالية بقرار الإعادة كما أن المادة ٤٥ سالفة الذكر تتضمن بدلالة مفتضاه استنفاد سلطة المحكمة الحالية وسقوط ولايتها على

الدعوى بعد صدور الحكم الموضوعي الثاني منها بتاريخ ١٥/٦/١٩٦١.

وبما أنه إذا كان البطلان راجعاً إلى عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بولاية المحكمة أو غير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام، جاز للمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها ولو بغير طلب (م ٢٢٢ إجراءات) — ولما كان عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من هذه المحكمة، أمراً يتعلق بولاية المحكمة، وباتتالي بالنظام العام، لذلك جاز لهذه المحكمة الحكم به من تلقاء نفسها.

فلمذه الأسباب

١- بعد الاطلاع على المواد ٢٢٢ و ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٤٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٧

حكمت المحكمة حضورياً بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.

(قضية النيابة العامة ١٦٦٠ لسنة ١٩٥٨ زفني ٣١٣ لسنة ١٩٥٨ تقيي) برئاسة عضوية السادة للاحاتذه عبد الحكييم عبد القادر ضرر رئيس المحكمة والاكثور تقي حسن الضامي، وعلمه ونعي البه المشارين.

قضاء المحاكم الكلية

المؤسس على أحكامه. والطلب المؤسس على
الأثر بلا سبب لا يكون معني من
الرسوم .

٣ - صحيفة الاستئناف لا تبطل بعدم
إداء الرسم عن الطلب الإضافي الذي
أبدى منها .

٤ - تحديد ساعات العمل من النظام العام
وكل شرط يخالف أحكام القانون ٩١ لسنة
١٩٥٩ في صدد تحديد ساعات العمل يكون
باطلاً ، ولو أعطى العامل أجراً إضافياً ، ما لم
يتوافر شرطاً إبلاغ الجهة الإدارية المختصة
بالحالة الطارئة والمدة اللازمة لإتمام العمل
والحصول على الموافقة الكتابية .

٥ - المستأنف (العامل) من حقه
الرجوع إلى دعوى الأثر بلا سبب حتى ولو
هيا له القانون طريقة أخرى . ويعتبر شرط
الأثر متوافراً بالنسبة لرب العمل بمجرد
تشغيل العامل أكثر من الوقت المحدد قانوناً
لتشغيله ، لأنه حصل على عمل بدون مقابل
فدخل هذا المقابل في ذمته المالية ، ويكون
قد أثرى بمقدار هذا المقابل . ويكون العامل
قد افتقد أجر العمل الذي أداه للمستأنف
عليه دون مقابل .

١٥١

محكمة أسوان الابتدائية

٣٠ من مارس ١٩٦٥

- ١ - طلب : أصلي . عارض . خصومة في استئناف .
صحيفة استئناف . مرافعات م ١٥٠ . طلب إضافي .
ق ٩١ سنة ١٩٥٩ م ٧ . أثر بلا سبب .
ب - رسم : قضائي . إعفاء مرافعات م م ٧١
و ٤٠٥ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤
ج - صحيفة دعوى : بطلانها . رسم ، دفعة كاملاً
د - عمل : ساعاته ، تحديدها . نظام عام .
أجر ضال .
هـ - أثر بلا سبب : دعوى ؛ فيها تغيير ؛
طالب جديد .
و - تعويض : أثر بلا سبب .

المبادئ القانونية :

١ - الطلب الأصلي يلشأ عنه فضيه لم
تمكن موجوده من قبل إبدائها . أما الطلب
العارض فهو يبدى في أثناء خصومه قائمه
والخصومه في الاستئناف تعتبر امتداداً
للخصومه أمام أول درجة . ويكون طلب
المستأنف في صحيفة الاستئناف الزام
المستأنف عليه بالمبلغ المطلوب على أساس
الأثر بلا سبب يعتبر طلب عارضاً أو
إضافياً .

٢ - الاعفاء من الرسوم وفقاً للقانون
٥ لسنة ١٩٥٩ استثناء مقصور على الطلب

أصول المرافعات للدكتور أحمد مسلم ص ٥٥٥
بند ٢٢٤ : والمرافعات المدنية والتجارية
للدكتور أحمد أبو الوفا طبعة / ٦ ص ٥٢٢ بند
١٥١ وما بعده : والوسيط في المرافعات للدكتور
رمزي سيف الطبعة ٥ ص ٢٧٩ ل ٢٢١ :
وقواعد المرافعات للأستاذ محمد الششتاوي
والدكتور عبد الوهاب العشماوي الجزء الثاني
ص ٣٠٨ ن ٨٨٩ - وحكم بندر المنصورة
١٤ من فبراير ١٩٥٧ ، مجلة المحاماة لسنة ٣٨
ص ٨-١٠) .

وحيث أنه يبين من ذلك أن الفرق بين
الطلب الأصلي والطلب المعارض يقوم على أساس
أن الأول تفتح به الخصومة والثاني لا يوجد
إلا بعد قيامها .

وحيث أنه إذا كانت الخصومة في الاستئناف
تعتبر امتداداً للخصومة أمام محكمة أول درجة
لأن الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت
عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما
رفع عنه الاستئناف فقط (مرافعات م ٤٠٩)
فإن كل طلب لم يبدى في صحيفة افتتاح الدعوى
يعتبر طلباً عارضاً ولو أبدى أمام محكمة ثان
درجة في صحيفة الاستئناف ولا يمكن القول
بأن صحيفة الاستئناف هي مثل صحيفة افتتاح
الدعوى من حيث أنها تبدأ بها المطالبة أمام
محكمة ثاني درجة ، لأنه كما سبق القول ليست

ولا يمكن القول بأن الأثر تقيجـة
لاتفاق بين رب العمل والمعامل ، لأنه على
فرض وجود هذا الاتفاق فإنه لا ينتج أثر ؛
ويعتبر معدوماً لمخالفته للنظام العام .

٦ - التعويض في الأثر بلا سبب
أقل قيمة الافتقار والأثر . ويكون
التعويض المستحق هو أجر العامل عن
الساعات الإضافية فقط ، ولا يمكن أن
يقال إن هذا الأجر يضاف إليه ٢٥ ٪ من
ساعات العمل النهارية و ٥٠ ٪ من ساعات
العمل الليلية .

المحكمة

وحيث أن الطلبات الأصلية أو مفتحة
الخصومة هي الطلبات التي تنشأ عنها قضية لم
تكن موجودة من قبل إبدائها وم. أول
ما يتخذ في الخصومة من إجراءات ، ولذلك
تسمى طلبات مفتحة للخصومة ، أما الطلبات
العارضة فهي الطلبات التي تبنى أثناء خصومة
قائمة ، فالطلب العارض يقتضى وجود خصومة
قائمة قبل إبدائه ، نشأت من إبداء طلب أصلي
ثم يبدى في أثنائها طلب آخر في تغيير نطاق
هذه الخصومة ، هذا الطلب الآخر يسمى طلباً
عارضاً . وإذا قدم من المدعى سى ، طلب
إضافياً ، وإذا قدم من المدعى عليه سى :
دعوى المدعى عليه . (يراجع هذا المعنى -

الخصومة في الاستئناف منفصلة عن الخصومة أمام محكمة أول درجة ، بل هي امتداداً لها .. كما لا يغير من هذا النظر أن قانون المرافعات (المادة ١٥٠) نص على أن الطلب المعارض يبدى شفاعة بالجلسة في حضور الخصم أو بصحيفة مستقلة ، لأن طريقة إبداء الطلب لا تغير من كونه : فطالما أن إبداء لم يكن في صحيفة افتتاح الدعوى . فهو طلب عارض يتسع به نطاق الخصومة عما كانت عليه عند افتتاح الدعوى .

وحيث أنه متى كان الأمر كذلك فإن طلب الذي أبداه المستأنف في صحيفة الاستئناف وهو إلزام المستأنف عليه بصفته المبلغ المطلوب على أساس الأثر بلا سبب يعتبر طلباً عارضاً أو إضافي بالمعنى السالف بيانه .

وحيث أن المادة السابعة (١) ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ يجرى نصها وتعنى من الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضي الدعاوى التي يرفعها العمال والعمال المتشربون والمستحقون عنهم ومقايبات العمال طبقاً لأحكام هذا القانون ومفهوم هذا النص أن الإعفاء من الرسوم مقصور على الدعاوى التي ترفع من المذكورين طبقاً لأحكام قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فقط . أما التي يرفعونها استناداً إلى الأحكام العامة الواردة بالقانون المدني أو غيره : فلا تعفى من الرسوم القضائية (يراجع هذا المعنى الوسيط في عقد العمل الفردي للأستاذ فتحي عبود الصبور الطبعة الأولى ص ٢٢٥ ن ٧٠٣) .

وحيث إنه لما كان طلب المستأنف الإضافي

مؤسساً على الأثر بلا سبب الواردة في الأحكام العامة بالقانون المدني فإن هذا الطلب لا يعفى من الرسوم .. ولا يمكن القول إن هذا الطلب يتعلق بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، لأنه هو الذي حدد ساعات العمل ثمان ساعات ولو لا هذا التحديد لما كان هذا - ذلك أنه ولو أن القانون المذكور هو الذي حدد ساعات العمل إلا أن المطالبة لم تتم استناداً إليه بل إلى نظرية الإثراء بلا سبب فهي المصدر لإنشائي لها .

وحيث أنه بعد تعديل المادتين ٧١ و ٥٥ من مرافعات القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أصبح أداء الرسم كاملاً عند تقديم الصحيفة لقلم الكتاب لإجراء من إجراءات رفع الدعوى أو الاستئناف فتكون الصحيفة باطلة إذا لم يؤد الرسم المستحق كاملاً (المرافعات المدنية للدكتور أحمد أبو الوفا المرجع السابق ص ٦٠٣ و ٩٥٨ هامش ٣) . وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بالإعلان عن هذه القاعدة وتوجيه اعتبارات النظام العام لتعلقها بمصلحة أخزانية . ولأن المشرع قصد من التحقق من جدية الدعوى والطمع . (التعليق على نصوص قانون المرافعات للدكتور أحمد أبو الوفا الطبعة الأولى ج ٢ ص ٩٤٦) .

وحيث إن قانون الرسوم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ لم يتحدث عن الرسوم المستحقة عن طلب المؤسس هلى سيدين ، ومن البديهي أن يكون موقفه كذلك لأنه مادام الموضوع لم يتغير فإنه لا يستحق عنه إلا رسم واحد .. ويدق الأمر في حالة ما إذا كان معنى من الرسوم إذا أسس

نص المادة من ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ طبقاً للأحكام العامة للقانون المدني ، فيكفي أن تؤسس هذه الدعاوى على أحكام ق ١٠١ لسنة ١٩٥٩ بجانب الأسباب الأخرى حتى يعفى رافعوها من الرسوم — وفي هذا اضرار بالمصلحة العامة التي يجب الحرص على صيانتها .

وحيث أنه وقد خلصت المحكمة إلى أن الطلب الذي أسسه المستأنف على الإثراء بلا سبب لا ينسحب عليه الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٧ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، فهل يلزم المستأنف بأداء هذا الرسم عن إبداء هذا الطلب ، وتبطل صحيفة إذا لم يفعل ذلك ؛ أم أنه غير ملزم بأدائه عند إبدائه . ومن ثم فلا يلحق البطلان بـ صحيفة الاستئناف التي أبداه فيها .

وحيث أنه بما هو جدير بالذكر أن بطلان صحيفة افتتاح الدعوى أو الاستئناف لعدم أداء الرسم كاملاً جاء به القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون المرافعات ، واعتبر أداء الرسم إجراء من إجراءات رفع الدعوى أو الاستئناف ولكن هذا القانون لم يتناول بالتعديل المادة ١٥٠ مرافعات الخاصة بالطلبات العارضة والتي لم تشترط لإبداء هذه الطلبات أداء الرسم مقدماً ومن ثم فلا يكون أداء الرسم إجراء من إجراءات إبداء الطلبات العارضة .. ولا يغير من هذا أن الطلب العارض أبدى في صحيفة الطعن ، لأنه كما سبق القول ليس في إبدائه على هذا الوجه ما يغير من كنهه ولا طبيعته باعتباره طلباً عارضاً ، وما دام المشرع لم ينص على أن أداء الرسم

على سبب ؛ وغير معفى منها إذا ما أسس على السبب الآخر كما هو الحال في هذه الدعوى — فالإعفاء مقصور على الطلب المؤسس على أحكام قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وهذا الإعفاء استثناء لا يجوز التوسع فيه كما تقول محكمة النقض في حكمها الصادر في ٢٧ من ديسمبر ١٩٥٦ (طعن ٣٧٨ لسنة ٢٢ وجموعه) الأحكام المدنية لسنة ٧ العدد الثالث ص ١٠٣٤ قاعدة (١٤٧) وإذا أسس الطلب على الإثراء بلا سبب فإنه لا يكون معفى من الرسوم .. ومن ثم فيجب التساؤل عما إذا كان المستأنف ملزماً بأداء الرسم المستحق عن طلب المؤسس على الإثراء بلا سبب أم لا .

وحيث إن الذي تراه هذه المحكمة أن الإعفاء لا ينسحب عن الطلب المؤسس على الإثراء بلا سبب ، ولا ينال هذا القول بأن العامل لا يستفيد في هذه الحالة من نص المادة السابق ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، — اتساع مصلحته التي قصد المشرع بذلك النص رعايتها وذلك أن مصلحة الخزانة وهي مصلحة عامة أولى بالرعاية من المصلحة الخاصة ولأن الأصل أن الاستثناء لا يجوز التوسع فيه ولأن العامل مادام قد أضاف إلى دعواه سبباً آخر غير السبب المؤسس على ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ يكون قد سعى بمحض إرادته إلى اختبار طريق لم يؤثره المشرع فيه برعاية خاصة .. يضاف إلى هذا أن القول بغير ما تقدم يخلق باباً للتحايل على التهرب من أداء رسوم الدعاوى التي يرفعها العمال وغيرهم من ذكهم

المستحق عن الطلب العارض لا يعتبر اجراء. من إجراءات ابتدائه ، إذا ما أبدى في صحيفة الاستئناف ، فإن هذه الصحيفة لا تبطل . وما يؤكد هذا النظر أنه إذا بطلت الصحيفة لعدم أداء الرسم عن الطلب العارض ، فهي ولا شك لا تبطل لا بالنسبة لهذا الطلب فقط ، مادام من حق مبدى الطلب العارض ابدائه في أى وقت حتى قبل باب المرافعة بالجلسة شفافة أو عن طريق مكررة يعلن بها الخصم ، فانه لا جدوى من ابطال الصحيفة التي أقيمت أمرها في منع سقوط ميعاد الاستئناف بأداء الرسم المستحق عن الطلب الاصلى .

وحيث أنه يؤسس على ما تقدم أن صحيفة الاستئناف لا تبطل بعدم أداء الرسم عن الطلب الإضافى الذى أبدى فيها .

وحيث أنه قد يقال أن على المحكمة أن تبعد القضية من جدول الجلسة بالنسبة للطلب العارض لعدم أداء الرسم طبقاً للمادة ١٣ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فى شأن الرسوم : وهذا القول مردود عليه بأن المادة سالفة الذكر تتحدث عن باقى الرسم المستحق على الدعوى بعد قيدها (طبقاً للنظام الذى كان معه ولا به تبسح ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢) ومادام الطلب العارض لا يقيد ، ولا يتصور أن تكون هذه المادة منطبقة على رسوم الطلبات العارضة .

وحيث أنه بما هو جدير بالذكر أن قانون الرسوم لم يتحدث عن الرسوم المستحقة على الطلبات العارضة وليس فى نصوصه ما يستفاد منه أن رسوم الطلبات العارضة تدفع مقدماً عند ابدائها بل تؤدى عقب صدور الحكم طبقاً للمادة ٥١ من ذلك القانون ولا يمكن التعدى بنص المادة ٦١ / ١ من ذلك القانون الذى يجرى نصها ، لا يجوز مباشرة أى عمل إلا بعد تحصيل الرسم المستحق عليه مقدماً ، لأن هذا النص يجب أن يفسر على ضوء الأحكام الواردة فى قانون الرسوم ، والى فصلات ما يجب دفعه مقدماً من رسوم أما الرسوم التى لم يتحدث عن تحصيلها مقدماً -- كما هو الحال فى الطلبات العارضة ؛ فانه لا يمكن القول بموجب دفعها مقدماً وإلا لكان من مقتضى ذلك النص أن تدفع رسوم الدعوى كلها مقدماً عند رفع الدعوى أى قبل مباشرتها ، وهو أمر لم يقل به أحد قبل القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

وحيث أن الذى تستخلصه المحكمة من كل ما تقدم أن رسوم الطلب العارض لا تؤدى مقدماً ، وبالتالي فلا يترتب على عدم أداء المستأنف رسوم طلبه الإضافى أى أثر..

وحيث أنه مما لا جدال فيه أن تحديد ساعات العمل مقصود به حماية العامل مادياً ومعنوياً ، وهذا الأمر لا يتعلق بمصلحة العامل

الشخصية لحسب بل أنه يتعلق أيضاً بالمصلحة العامة لأن في المحافظة على سلامة العامل مادياً ومعنوياً محافظة على قوى الشعب العاملة وفضلاً عن ذلك فهي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعه ، إذ أن بتحديد ساعات العمل علاج مشكلة البطالة خاصة في البلاد التي تعاني من الزيادة المضطربة في عدد السكان إذ تتوفر فرصة تشغيل عمال آخرين أكثر إذا ما حددت ساعات العمل بقدر معين (الدكتور حلي مراد قانون العمل المطبوع ١٩٦٢ ص ٤٦٢ ن ٤٤٥ ؛ والوجيه في عقد العمل للدكتور جمال الدين زكي طبعة سنة ١٩٦٢ ص ١٥٦ ن ٨٠ وشرح قانون العمل للدكتور علي العريف طبعة سنة ١٩٦٢ ج ١ ص ٥٤٤ ن ٢٣٨) .

وحيث أنه متى كان المقصد من تحديد ساعات العمل ما تقدم فإن هذا التحديد يعتبر من النظام العام ؛ ونظراً لذلك ولأن المشرع في المادة ٢٢ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ أتم تشغيل العامل أكثر من الساعات المقررة في غير حالات معينة فصلها في المادة ١٢٠ من القانون سالف البيان ، ونظراً لأن المادة السادسة فقرة ١ من ذلك القانون تنص على بطلان كل شرط يخالف أحكام ذلك القانون .. فإن أي اتفاق على مخالفة قواعد تحديد ساعات العمل يكون باطلاً

ولا ينتج أي أثر . ولا يمكن التحدي بأن الفقرة ٢ من المادة السادسة المشار إليها آنفا تستثنى الشرط الأكثر فائدة للعامل من البطلان ، على اعتبار أن العامل قد تحققت له مصلحة في الأجر الإضافي : فإنه فضلاً عن أن هذه المصلحة على حساب صحته ، فإن هذا الاستثناء مقصور فقط على أحكام الفصل الثاني من الباب الثاني فقط من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وتنظيم العمل وارد في الباب الثالث من الفصل الأول .

وحيث أن الثابت من الأوراق أن المستأنف لا يدعي حدوث اتفاق بينه وبين رب العمل على الاشتغال أكثر من الساعات المقررة ، بل أنه أسس طلباته في باديء الأمر على فوات ساعات العمل الإضافية استناداً إلى المادة ١٢١ ق ١ لسنة ١٩٥٩ مدعياً بانطباقها على دعواه ، يجب على صاحب العمل أن يثبت العامل في الحالات المذكورة في المادة السابقة أجراً إضافياً ..

وحيث أن المادة ١٢٠ يحوي نصها ، يجوز لصاحب العمل عدم التقيد بالأحكام الواردة في المواد من ١١٤ (الخاصة بتحديد ساعات العمل) إلى ١١٩ في الأحوال الآتية : إذا كان التشغيل بقصد مواجهة ضغط عمل غير عادي ويشترط في الحالتين الأخيرتين إبلاغ الجهة الإدارية المختصة خلال ٢٤ ساعة ببيان الحالة

الطارئة والمادة اللازمة لاتمام العمل، والحصول على موافقة كتابية منها .

وحيث أن المستأنف يقرر أن الحالة الثالثة تنطبق عليه لأن ظروف العمل في السد العالي ورغبة الدولة في اتمامه في وقت معين خفت ضغطاً غير عادي على العمل في الشركة المستأنف عليها ، وأنه استنداً إلى ذلك فإن المادة ١٢٩ تكون على أساس مطالبته ، وأنه لا شأن له بإبلاغ الجهة الإدارية ولا بالحصول على الموافقة الكتابية على التشغيل .

وحيث أن الذي تراه هذه المحكمة أن المادة ١٢١ المذكورة لا تنطبق على الحالات المبينة في المادة ١٢٠ إلا إذا توافرت تلك الحالات بالشروط المذكورة عليها فيها ومثلاً فيما يتعلق بالحالة الثالثة فإنه لا يكفي أن تتوافر ظروف الضغط غير العادي في العمل لانطباق تلك المادة ١٢١ . بل لابد من توافر شرطى الإبلاغ والحصول على الموافقة الكتابية من الجهة المختصة وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : يجب أن تفسر المادة ١٢١ في نطاق الغرض من تنظيم ساعات العمل وهو كما سبق القول ليس تحقيق مصلحة العمل فحسب . بل تحقيق المصلحة العامة فإذا كان المشرع يقضى بالمادة ١٢١ أن يحصل العامل على الأجر الإضافي في الحالات

المذكورة في المادة ١٢٠ دون أن تتوافر شروطها ، فإنه يكون بذلك قد أهدر الغاية من تحديد ساعات العمل بأن دفع العامل إلى مخالفة قاعدة تحديد ساعات العمل سعياً للحصول على المادة ؛ طالما أن رب العمل ملزم بالأجر الإضافي المنصوص عليه في المادة ١٢١ ، وتصبح الضمانات المفروضة في حالة التشغيل الإضافي لا محل لها — فمثلاً عند ما اشترط المشرع إبلاغ الجهة الإدارية عن الضغط غير العادي في العمل في الحالة الثالثة والحصول على موافقة كتابية منها بالتشغيل الإضافي كان يقصد بذلك ضمان توافر الظروف الطارئة التي تسوغ الاستثناء حتى لا يندفع العامل وراء المادة التي قد لا يستطيع مقاومة بريقها — وانجباً عن سلامته المادية والمعنوية التي قصد المشرع إلى حمايتها بتنظيم ساعات العمل حفاظاً لقوى الإنتاج من الضعف وخلقاً لفرصة تشغيل الآخرين .

ثانياً : ليس من المستساغ عقلاً أن يكون فرض المشرع من المادة ١٢١ أن يلزم رب العمل بالأجر الإضافي في الحالات المبينة في المادة ١٢٠ دون أن تتوافر الشروط التي ذكرها في هذه المادة ، لأنه لو كان غرضه كذلك لأفصح عنه صراحة ، وما دام التشغيل في الحالات المذكورة دون توافر

خاصة، وأنه الجانب الضعيف في عقد العمل : ذلك أن العامل لم يعد هو الجانب الضعيف كما كان في المجتمع الرأسمالي، فقد أصبح شريكاً في الإنتاج وشريكاً في إدارة المؤسسة عن طريق ممثليه في مجلس الإدارة — وقد أحاطته الدولة في المجتمع الاشتراكي برعاية كاملة ممثلة في وزارة العمل التي تسهر أجهزتها على صيانة حقوق العامل وحماية مكاسبه التي توافرت له في المجتمع الحالي من أي اعتداء يقع عليها ويضاف إلى هذا أن العامل بمقتضى ميثاق العمل الوطني قد أضفى صاحب أغلبية في المجالس المحلية والنيابية وفي هيئات الاتحاد الاشتراكي العربي وأصبحت تشكيلات النقابة ذات أثر فعال في دائرة العمل. وما دام الأمر كذلك فليس من المستغافل القول بأن العامل هو الجانب الضعيف — ولا يقترح في هذا بأن سلطة رب العمل في فصل العامل تؤثر في المركز الذي سار إليه لأنه بعد أن يطر الشعب على غالبية وسائل الإنتاج وبعد أن قلص أظافر رأس المال، لم يعد متصوراً أن يكون مصدر رزق العامل للانتقام أو الكيد. وليس غنياً عن البيان أن رب العمل الذي يأمر العامل بالاشتغال في غير الساعات المحددة قانوناً ليس له طاعة العامل، لأن هذه الطاعة لا تكون واجبة إلا حينما يقره القانون وأما عن القول بأن العامل سيضار مالياً

شروطها مؤثماً - فالمنطق أن المشرع لا يفترض ارتكاب رب العمل لجريمة وأن التزامه بالأجر الإضافي لا يكون في الحالات التي يعتبر فيها التشغيل مجرماً وإلا لما كانت هناك حكمة لقصر الأجر الإضافي على الحالات المبينة في المادة ١٢٠ وبعبارة أخرى لماذا إذن يحرم العامل الذي يشتغل أكثر من الساعات المحددة في غير الحالات المبينة في المادة ١٢٠ من الأجر الإضافي، مع أن زميله الذي يشتغل أكثر من الساعات المقررة في حالة من الحالات المذكورة دون توافر شروطها يستحق هذا الأجر الإضافي طبقاً للمادة ١٢١، مع أن التشغيل في الحالتين مؤثم.

ثانياً : لا يصح التجدى بأن العامل لا شأن له بالحصول على الموافقة الكتابية من الجهة الإدارية وإبلاغها عن الظروف المسوغة للتشغيل الإضافي لأنه بالرغم من أن العامل لا شأن له فعلاً بما تقدم، إلا أن هذا لا يتعارض مع كون المادة ١٢١ لا تنطبق إلا بمسند الحصول على الموافقة والإبلاغ : لأن المقصد منها حماية الفكرة من تنظيم ساعات العمل، وليس رعاية العامل حسب.

رابعاً : لاصحة القول بأن حرمان العامل من الأجر الإضافي رغم اشتغاله أكثر من المقرر يؤدي إلى الأضرار بمصلحته

الحالتين ، ومن ثم فيكون الموضوع واحداً واختلاف الطالبان سبباً فقط .

وحيث أن المادة ١٧٩ مدني يجرى نصها بأن كل شخص ولو غير مميز يرى دون سبب مشروع على حساب شخص يلزم في حدود ما أثرى به بتعويض هذا الشخص لما لحقه من خسارة ويبقى هذا الالتزام قائماً ولو زال الأثر فيما بعد ومن هذا النص يتضح أن أركان الأثر ثلاثة : ١ - أثر المدعي . ٢ - افتقار الدائن المرتب على هذا الأثر . ٣ - انعدام السبب القانوني لهذا الأثر .

وحيث أنه قبل أن تعرض المحكمة لتوافر هذه الأركان في دعوى المستأنف ترى أن يشير إلى أن المستأنف من حقه أن يلجأ إلى دعوى الأثر بلا سبب حتى ولو هيأ له القانون طريقاً آخر (مجموعة الأعمال التحضيرية لقانون المدني ج ٢ ص ٤٤٢) وهذا ما أخذ به القانون المدني الجديد حاسماً بذلك الحلف الذي دار بين الفقهاء وفي هذا الأمر (الوسيط للدكتور السنهوري الطبعة ٢ ج ١ ص ١٢٩٥ ن ٧٧٦ ؛ شرح القانون المدني الجديد للرحوم الدكتور كامل مرسى الالتزامات ج ٢ ص ٢٤٠ بند ١٨٩ والموجز في النظرية العامة للالتزام ج ١ للدكتور أنور سلطان ص ٤٨٢ ن ٥٥٨) وقد دفع المحكمة إلى هذا البيان ما ذهبت

فإنه لا يلزم إلا نفسه لأنه خالف أحكام القانون — هذا فضلاً عن أنه يستطيع المطالبة بمقابل أجره على أساس آخر غير المادة ١٢١ .

وحيث أنه تخلص المحكمة من كل ما تقدم أن المادة ١٢١ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا يمكن أن تكون مصدراً انشائياً للحق المستأنف في طلبه — دون حاجة إلى بحث ما إذا كانت ظروف العمل في السد العالي تعبر ضغط غير عادي للعمـل أم لا — وبالتالي يكون الحكم المستأنف في محله ضد ما انتهى إلى ذلك ، لما تقدم من أسباب ولما بني عليه من أسباب لا تتعارض مع أسباب هذا الحكم .

وحيث أنه ليس هنأ عن البيان أن المادة ٣/٤١١ مرافعات تميز تغيير سبب الدعوى في الاستئناف .

وحيث أن مطالبة المستأنف بالزام المستأنف عليه بصفته بدفع المبلغ المبين بالصحيفة لا تعدو أن تكون تغييراً لسبب الدعوى ، ولا يمكن القول بأنها طلب جديد على اعتبار أن المطالبة على أساس المسوية ١٢١ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ موضوعها فرق الأجر الإضافي ، والمطالبة استناداً إلى الأثر بلا سبب موضوعها التعويض ذلك أن المعبرة معرفة موضوع الطلب بنتيجته وهي في هذه الدعوى مبلغ واحد من المال في

انعدام السبب القانوني للأثر. فانه لا يوجد سبب قانوني لأثر المستأنف عليه ، ولا يمكن القول بأن الأثر نتيجة لاتفاق بين رب العمل والعامل ؛ لانه على فرض وجود هذا الاتفاق فانه لا ينتج أثره وبغضب معدوما لمخالفته النظام العام .

وحيث أنه يؤسس على ما تقدم أن أركان الأثر بلاسبب متوافرة في دعوى المستأنف ولا يمكن القول بأن أعمال المستأنف الممثل في مخالفته "قانون الذي حدد ساعات العمل لا يوفر الأثر بلاسبب ، لانه متى ثبت أن شخصا افتقر لأغنى غير على حسابه دون سبب مشروع ، فإن العدالة تقتضى تعريض المفتقر سواء اقترن افتقاره بإهمال منه أو لم يقترن . وإلما وجب التعويض لأن أحد الشخصين اغتنى على حساب الآخر دون سبب مشروع ، وهذا الأساس قائم سواء كان المفتقر مهمل أو غير مهمل . (الوسيط المرجع السابق ص ١٢٨٣ هامش ٢ والموجز المرجع السابق ص ٤٧٨ ن ٥٥٣) .

وحيث إن التعويض في الأثر بلا سبب أقل قيمة من الافتقار والأثر ، ولا يمكن أن يكون إلا ذلك ؛ فالتعويض لا يجوز أن يزيد على خسارة المفتقر من جهة ولو كان أثره المزدى يزيد على هذه الخسارة لأن المفتقر

اليه بعض الأحكام التي أشار اليها المستأنف في مذكرته من أن أسس المطالبة بأجر الساعات الإضافية التي يعمل فيها العامل على خلاف أحكام قانون العمل هو العمل غير المشروع باعتبار أن التشغيل في هذه الحالة يعتبر جريمة ، الجاني فيها رب العمل والمجنى عليه العامل . ودون حاجة إلى تقدير هذا الاتجاه من الناحية القانونية فانه على فرض صحته فإن توافر دعوى العمل غير المشروع للمستأنف ملغاة من استعمال دعوى الأثر بلاسبب طبقا لما سلف بيانه .

وحيث أنه بدد أن خلصت المحكمة بما تقدم يتمين عليها بحث توافر أركان الأثر بلاسبب في دعوى المستأنف : - فبما يتعلق بالركن الأول وهو أثر المستأنف عليه فانه لا مرأ في أنه أثر من تشغيل المستأنف أكثر من الوقت المحدد قانونا لتشغيله ، لانه حصل على عمل بدون مقابل فدخل هذا المقابل في ذمته المالية ومن ثم فيكون قد أثرى بمقدار هذا المقابل .

وحيث أنه فيما يتعلق بالركن الثاني ، فانه لا جدال في أن المستأنف قد افتقر أجر العامل الذي أداه للمستأنف عليه دون مقابل ، أي أنه خسر هذا المقابل .

وحيث أنه فيما يتعلق بالركن الثالث وهو

لا يحق له أن يتقاضى تعويضا يزيد على خسارته ،
والا كان هو بدوره مثيرا على حساب المثرى
دون سبب ، ولا يجوز أن يزيد التعويض من
جهة أخرى على اثر المثرى حتى ولو كانت
خسارة المفترق تزيد على هذا الاثر ، لأن
المثرى لا يحاسب على خطأ ارتكبه فيلزم بتعويض
الخسارة كاملة - كما هو الحال في دعوى العمل
غير المشروع - إنما يحاسب على ما وقع في
يده من كذب فلا يجوز أن يرد أكثر مما
كسب ، ولو أنه رد أكثر من ذلك لكان هو
بدوره مفتقرا لمصلحة المفترق دون سبب
(الوسيط المرجع السابق ص ١٢٢١ ن ٨٠٣
والموجز السابق ص ٤٨٧ ن ٥٦٥) .

وحيث أنه على ضوء ما تقدم يكون التعويض
المستحق للمستأنف هو أجره عن الساعات
الإضافية فقط ، ولا يمكن القول بأن هذا
الأجر يضاف إليه ٢٥٪ من ساعات العمل - ل
الغهارية و ٥٠٪ من الساعات الليلية طبقا لما
تقضى به المادة ١٢١ من قانون عقد العمل ،
لأن المشرع عندما أوجب على رب العمل
دفع هذا الأجر كان يتحدث عن الحالات التي
يكون فيها التشغيل مشروعا ، لأنه لم يرد في هذا
التشغيل ما يتعارض مع الفكرة من تنظيم
ساعات العمل ؛ أما وقد اشتغل المستأنف
لدى المستأنف عليه دون أن تتوافر شروط

المادة ١٢٠ ق ٩١ لسنة ١٩٤٩ ، فإن هذا
التشغيل يعتبر غير مشروع عملا بالمادة ٧٢٢
ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم فلا يقاس على
الأمر المنصوص عليه في المادة ١٢١ من
القانون سالف الذكر . يضاف إلى هذا أنه
طالما أن تشغيل المستأنف الإضافي يعتبر غير
مشروع ، فإنه لم يكن أمام المستأنف عليه
من سبيل غير أن يلجأ إلى عمال آخرين بمثل
أجر المستأنف للعمل في الوقت الذي عمل فيه
المستأنف ؛ ويكون أجرهم عاديا وليس كمثل
المنصوص عليه في المادة ١٢١ ق ٩١ لسنة
١٩٥٩ ؛ لأنه لا يكون إضافيا . وكذلك
الحال بالنسبة للمستأنف : فإدام المشرع منع
تشغيله أكثر من الساعات المحددة ، فإنه
لا يتصور أن يحصل على غير أجره العادي إذا
ما عمل أكثر من الوقت المحدد قانونا لأن
الأجر المنصوص عليه في المادة ١٢١ مقصور
على حالة التشغيل الإضافي المشروع كما سبق القول
وتشغيل المستأنف لم يكن مشروعا .

وحيث أنه يخلص مما تقدم أن اثر المستأنف
عليه عن وقوعه هو أجر المستأنف العادي عن
الساعات التي اشتغلها أكثر من الوقت المحدد
قانونا ، وكذلك افتقار المستأنف سواء قدر
وقت وقوعه كما يرى بعض الشراح (الدكتور
حسنت أبوستيت مصادر الالتزام فقرة ٥٨٧

عمل فيها ، فانه بذلك يكون قد قبض التعويض المستحق له ؛ وتكون دعواه في غير محلها أيضا إذا ما أسست على الآراء بلا سبب ويتمين رفضها .

وحيث أنه لما سبق يكون الحكم المستأنف في محله عندما قضى برفض الدعوى ؛ وبالتالي فإنه يفتى برفض الاستئناف وتأيد الحكم المذكور . وحيث أنه فيما يتعلق بالمصاريف فإنه طالما أن الاستئناف لا يستحق عنه إلا رسم واحد ولو أسس الطلب على سببين ، وطالما أن المستأنف غير معفى من رسم الطلب المؤسس على الآراء بلا سبب ، فإنه يتمين الزامه بالمصاريف عملا بأحكام ٢٨٧ / ١ و ٤١٦ و مرافعات .

قضية ٥٤ براسة وعضوية السادة الاساتذة مصطفى على حد وثيقه أحمد دبوس وعمود يحيى غطاب

ص ٥٤١ ؛ والدكتور سليمان مرقص فقرة ٥٥٠ ص ٧٥٤ ، والدكتور عبد المنعم هرج الصده بند ٥٥٧ ص ٦٠٣) أو وقت صدور الحكم كما يرى البعض الآخر (الدكتور أنور سلطان المؤاف السابق ص ٤٨٩ ن ٥٦٨ ، والدكتور السخوري مؤافه السابق ص ١٣٢٧ ن ٨٩٣ ؛ والمرحوم الدكتور كامل مرسى المرجع السابق ص ٣٤٣) .

وحيث أنه متى كان التعويض المستحق المستأنف هو أجره العادي عن الساعات التي أداها المستأنف عليه زيادة عن الساعات المحددة قانونا .

وحيث أنه متى كان المستأنف يقرر أنه قبض أجره العادي عن الساعات الإضافية التي

٥ قضاء المحاكم الجزئية

١٥٢

محكمة كفر الشيخ

٩ من سبتمبر ١٩٦٢

جنين : وصية له ، نفقة ، بدل فرش وغطاء بأجرة
حضاته ؛ تمجيبها ؛ تنازل عنها ؛ إيراد ؛ صلح .

المبدأ التماثلي :

١ - إذا كانت الزوجة قد أقرت في الورقة
العرفية المحررة يوم الطلاق بأنها تسلمت مائة
جنيه كنفقة وبدل فرش وغطاء . وأجرة
حضانة وإرضاع الجنين من وقت ولادته أى
أن ينتهى سرعا ، فإن مدلول هذا الإقرار
تحميلها بحضانة البنت وإرضاعها ونفقتها
وبدل فرشها وغطائها كجزء من جملة التعويض
نظير الطلاق .

ولا يغير من هذا خلو إشهاد الطلاق
الصادر لدى المأذون من هذا الإلزام ، أو
أنها لم تسلم من مطلقها حقها حقا
بالنظام .

المحكمة

... وحيث أنه لا نزاع بين الطرفين من أن
المدعية كانت زوجاً للمدعى عليه ، وإنه طلقها
على الأبراء من نفقة العدة وجميع حقوقها
الزوجية كما جاء بإشهاد الطلاق ، وأن المدعية

اعترفت بالورقة العرفية المحررة يوم الطلاق
تسلمت ١٠٠ جنيه كنفقة وبدل فرش وغطاء
وأجرى حضانة وإرضاع الجنين من وقت
ولادته إلى أن تنتهى سرعا ، وإنما النزاع من
استحقاق الصغيرة المذكورة للنفقة والأجور ،
مع أن المدعية وقعت على الورقة المذكورة
واعترفت بما جاء فيها على الوجه السالف
الإشارة .

وحيث إن المقرر شرعاً أن الجنين لا يلى ،
ولا يلى بولى عليه كالأبواء ولو وصية بما فى بطن
الجارية كما تصح الوصية للجنين وتلزم بقبولها
من له الولاية عليه ؛ وعلى ذلك الوصية النفقة
للجنين تلزم بقبول من له الوصية عليه كأمه . ولذلك
إذ فرض الأب على تفسير نفقة فى ورقة عرفية
أو عجل نفقة الجنين أو اختلفت الأم بنفقة
يصح ذلك لأن لها الولاية عليه من باب صحة
الوصية للحمل ، وبذلك يكون الورقة المذكورة
من قبيل التزام ما يلزم :

ومن حيث أن المدعية اعترفت بصدور
هذه الورقة منها فى مجلس الطلاق وبأن الغرض
من تحريرها هو الخلو من قيد الزوجية ،
وخلو إشهاد الطلاق الصادر لدى المأذون من هذا
الإلزام لا ينفي الحقيقة الواقعة من أن طلاق
المدعى ، حتى على فرض أنها لم تسلم منه شيئاً ؛
كان ملحوظاً منه تحملها بحضانة وإرضاع ونفقة
وبدل فرش وغطاء البنت جزء من جملة العرض
نظير الطلاق .

وحيث أن المدعية تعافت مع المدعى عليه

بالأشهاد المشار إليه ، فيما دون بالورقة ، واقتدت نفسها بما أبرت عنه بهما ، وهذا التعاقد نوع من الصلح ، ومن المقرر شرعاً أن الصلح يحتمل ما أمكن لتصحيحه حتى إذا أشبهه نصرفين ، وكان في حيلة على إحداها فساد ، وفي حيلة على الآخر صحته ، حمل على ما فيه صحته صوناً لتصرفات العقلاء عن الإلغاء ، وينبغي على هذا أن تكون وجهته من هذه الحالة واشتباها بما تقع بين الخصوم ، هي احترام تعاقدهم وإمضاؤه عليهم ما استطاع إلى ذلك سبيلاً .

والصلح جائز بين المسلمين ، والمؤثرون عند شروطهم ؛ ومن سمي في نقض قائم من جهته فسعيه مردود عليه ؛ ومن المعروف فقهاً أنهم تسامحوا في الخلع والطلاق على مال ؛ وفي شرح الدوم من الخلع شرط البراءة أن وقت كبه صح ولزم وإلا لاوفين عن المتفق وغيره لو كان هذا الولد رضيعاً صح وإن لم يوقت وترضعه حواين . وفي الحاشية من الخلع (امرأة اختلعت من زوجها على إرضاع ولدها ولم يوقتا ، قال محمد رحمه الله يجوز ذلك ويحمل على سنتين وعلى نفقة الولد . ١٠ سنين قال محمد رحمه الله يجوز ذلك وتحمل مثل هذه الجهالة .

وفي الأنقروية من الخلع ، وإذا اختلعت على أن تمسكه إلى وقت البلوغ صح في الأنثى لا في الغلام وعلق على هامشها بأن المرحوم يحيى أفندي ابن زكريا أفندي أنه يصح في الغلام إلى سبع ومن

هذه الناحية نرى أن بعضهم شرط لمصلحة هذه التسمية لتعين المدة ، سواء كان الولد رضيعاً أو قطعاً . وتري أن محمد صحيح العقاد في حالة إطلاق الرضاعة بحمله على سنتين ، وما أفق به يحيى أفندي في الحضانة وما ذلك إلا لتصحيح التعاقد بقدر الامكان واحترامه صوناً لنصرف العقلاء عن الإلغاء ، فيتعين في هذه الحادثة الالتجاء إليه .

وحيث أن المدعية قد أبرأت المدعى عليه من أجرى الحضانة والإرضاع ومن النفقة عوضاً عن الطلاق إلى الانتهاء شرعاً ، فيحمل في الرضع على سنتين . وفي الحضانة على الحضانة المقررة شرعاً وقانوناً بسبع للغلام وتسع للجارية ، فتعتبر هذه المدة هي الأساس لما وقعت البراءة عنه تصحيحاً لتعاقد ؛ وعلى هذا التأويل يكون التعاقد بين المدعية ومطلتها بجميع أجزائه صحيحاً فتعين المصير إليه ، احتراماً لتعاقد "عقلاء" وصوناً لتصرفاتهم عن الإلغاء وتواخذ المدعية بإثارته .

ويتعين والحالة هذه رفض دعوها بالنسبة لأجر الحضانة والإرضاع ، وكذلك بالنسبة لنفقة الصغيرة المذكورة لما لها من ولاية الاتفاق والمطالبة بالنفقة ؛ ما دامت "ليدها" فتواخذ بهذا الأيراد نصاً ، ولا يملك المطالبة به ما لم تدع ضرورة .

قضية ٦٣٥ سنة ١٩٦٢ في برئاسة السيد الاستاذ محمد أبو الخير القاضي

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَسُورَاتِ

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٦١ (١) لسنة ١٩٦٦

في شأن إنشاء المجلس الأعلى للخدمات الصحية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ؛
وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٠٤ بشأن التأمين الصحي للعاملين في الحكومة وهيئات
الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٣ لسنة ١٩٦٢ بشأن مسؤوليات وتنظيم وزارة الصحة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن إنشاء الهيئة العامة لتأمين
الصحي وفروعها للعاملين في الحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة
والمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٣٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المجلس الأعلى للتأمين الصحي
وتحديد اختصاصاته ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن قيام الهيئة العامة للتأمين بتنفيذ
التأمين الصحي المنصوص عليه في القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ ؛

قرر :

مادة ١ — ينشأ بوزارة الصحة مجلس أعلى للخدمات الصحية يكون تشكيله على الوجه الآتي:

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٤ الصادر في ١٦ من يناير ١٩٦٦

رئيسا	وزير الصحة
	رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي
	رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للأدوية
	أحد رؤساء مجالس إدارة المؤسسات العلاجية بالمحافظات
	يختاره وزير الصحة
	ثلاثة من وكلاء وزارة الصحة يختارهم وزير الصحة
	أحد وكلاء وزارة التخطيط يختاره وزير التخطيط
	أحد وكلاء وزارة العمل يختاره وزير العمل
أعضاء	ممثل لوزارة الخزانة يختاره وزير الخزانة
	ممثل للمجلس الأعلى للبحث العلمي يختاره رئيس المجلس
	ممثل للجمع المركزي للتنظيم والإدارة يختاره رئيس الجهاز
	اثنين من عمداء كليات الطب يختارهم وزير التعليم العالي
	أمين عام المجلس
	نقيب الأطباء الشرعيين
	نقيب أطباء الأسنان
	نقيب الصيادلة

ويجوز قرار من وزير الصحة ضم عدد لا يجاوز خمسة أعضاء من المهتمين بالشؤون الصحية إلى المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد .

ويكون أمين عام المجلس مقررأ له .

مادة ٢ - يختص المجلس المذكور ببحث ودراسة وإقرار السياسة العامة للشؤون الصحية والخطط المتعلقة بها على مستوى الجمهورية بما في ذلك تأمين الصحي وذلك بقصد توفير أعلى المستويات الصحية للمواطنين .

والمجلس في سبيل تحقيق أهدافه أن يقوم بما يأتي :

(أ) دراسة ومناقشة السياسة العامة للشؤون الصحية التي توضعها وزارة الصحة والهيئات العامة العامة والمؤسسات العامة وغيرها التي تمارس نشاطاً في ميادين الرعاية الصحية لتقديم الخدمة وقاية وعلاج ودواء .

(ب) دراسة ومناقشة مشروعات المخطط التي تقدمها الجهات المشار إليها في الفقرة السابقة .

(ج) دراسة ومناقشة تقارير المناقبة والتقييم التي تقدمها الجهات المشار إليها أو التي تقدمها الأمانة العامة للجنس الوقوف على مدى تحقيق الأهداف المرسومة للمخطط والإبرامج والمشروعات .

(د) دراسة المشكلات التي تعترض تنفيذ المخطط والإبرامج والمشروعات الصحية وإيجاد حلول لها .

(هـ) الربط بين جميع الجهات المسئولة التي تمارس نشاطاً في ميادين الرعاية الصحية المختصة والتنسيق بين احتياجاتها وأوجه نشاطها المختصة بما يحقق التوافق والتكامل والتعاون بينها جميعاً في تنفيذ السياسة العامة للدولة في المجال الصحي .

(و) التعاون مع الجهات المختصة في توجيه البحوث العلمية وتنسيقها إلى حل المشكلات الصحية القومية .

(ز) المشاركة مع الجهات المختصة في بحث سياسة التعميم الطبي وبرامج إعداد العاملين في الحقل الصحي وتدريبهم .

(ح) المشاركة في تخطيط توفير الأفراد العاملين في الحقل الصحي .

(ط) المشاركة في بحث المسائل الخاصة بالتأمين الصحي والتوسع في تطبيقه .

(ي) بحث ودراسة المسائل الصحية الأخرى التي يرى وزير الصحة أو الجنس بمقتضاها .

مادة ٣ - للجلس في سبيل تنفيذ اختصاصاته في مجال التأمين الصحي القيام بما يأتي علاوة على ما نص عليه في المادة السابقة :

(أ) وضع الحدود الدنيا لمستويات مختلف خدمات الهيئات الطبية للتأمين عليهم .

(ب) وضع الحد الأدنى والحد الأقصى للرسوم التي تفرض على المستفيدين بنظام التأمين الصحي المنصوص عليها في القانونين رقمي ٦٣ لسنة ١٩٦٤ و ٧٥ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما .

(ج) وضع قواعد الإعفاء من أداء الاشتراكات والرسوم .

(هـ) وضع القواعد الخاصة بنقل المرضى إلى الأماكن المخصصة للعلاج .

(و) وضع القواعد المنظمة لعلاج المنتفعين بالتأمين الصحى خارج الجمهورية .

مادة ٤ - على الجهات التى تمارس نشاطا صحيا أن تعرض على المجلس مقترحاتها الخاصة بالسياسة العامة ومشروعات الخطط المتعلقة بالنواحى الصحية وتقارير المتابعة والتقييم وموافاته بالبيانات والمعلومات والإحصائيات التى يطلبها وغير ذلك مما يتصل بدراساته وأعماله . وتمكون قرارات هذا المجلس فى مجال اختصاصاته ملزمة للجهات المعنية .

مادة ٥ - للمجلس أن يشكل من بين أعضائه ومن غيرهم من ذوى الخبرة لجانا دائمة ومؤقتة لدراسة المسائل الداخلة فى اختصاصاته .

مادة ٦ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل وكلما رأى رئيس المجلس دعوته كما يدعى إلى الاجتماع إذا طلب ذلك أغلبية الأعضاء . وتكون اجتماعات المجلس صحيحة بحضور هذه الأغلبية وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وعند التساوى يرجع الجانب الذى فيه الرئيس ، ولا تكون قرارات المجلس نافذة إلا بعد اعتمادها من وزير الصحة .

مادة ٧ - يكون للمجلس أمانة عامة تعمل كجهاز فنى له ، وتقوم بتبليغ قراراته إلى الجهات المعنية وتتابع تنفيذها . ويرأس الأمانة العامة أمين عام المجلس ويكون طبيبا متفرغا ويصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية . ويصدر بتنظيم هذه الأمانة قرار من وزير الصحة بعد العرض على المجلس .

مادة ٨ - يكون لهذا المجلس فرع قائم بذاته بميرية وزارة الصحة .

مادة ٩ - يلقى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٣٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه . وتنقل إلى هذا المجلس ميزانية المجلس الأعلى للتأمين الصحى كما ينقل إليه العاملون به بنسب وظائفهم ودرجاتهم ومرتباتهم .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ رمضان سنة ١٣٨٥ (٣ يناير سنة ١٩٦٦)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٦٢ لسنة ١٩٦٦ (١)

في شأن تقييم مستوى الشركات وإعادة تقييم وظائف
المؤسسات العامة والشركات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات
التابعة للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين
بالمؤسسات العامة ؛

وعلى ما أقره مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يكون تقييم مستوى الشركات وتحديد الآثار المترتبة على ذلك وفقا للأسس التي
يعتمدها مجلس الوزراء بناء على عرض نائب رئيس الوزراء أو الوزير المختص -- كما يجوز
إعادة تقييم مستوى الشركات بسبب ازدياد نشاطها أو بسبب الاندماج وغير ذلك من عوامل
التغير وفي هذه الحالة تسرى الآثار المترتبة على إعادة تقييم المستوى ابتداء من أول السنة المالية
التالية لتاريخ اعتماد مجلس الوزراء .

مادة ٢ - يجوز إعادة تقييم الوظائف العامة بالمؤسسات أو الشركات أو استحداث وظائف
جديدة وفقا لأحكام المادة ٦٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك بعد
مراجعة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وعلى أن تعتمد الوظائف من الفئة الثانية فما فوق
من مجلس الوزراء وفي كلتا الحالتين لا يسرى التعديل إلا اعتبارا من أول السنة المالية التالية .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٤ الصادر في ١٩ من يناير سنة ١٩٦٦

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ رمضان سنة ١٣٨٥ (٢ يناير سنة ١٩٦٦) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٦٣ لسنة ١٩٦٦ (١)

بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤

بتقرير راتب إضافي للعاملين في بعض المناطق

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بتقرير راتب إضافي للعاملين في بعض المناطق ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه النص الآتي :

« يمنح العاملون الذين يكون مقر عملهم يفت العمل بهذا القرار في إحدى الجهات المقرر لها إعانة غلاء إضافية بمقتضى قرارات المشار إليها رتباً إضافياً يعادل قيمة إعانة الغلاء الإضافية المستحقة لكل منهم في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ ويوقف صرف هذا المراتب بمجرد نقل العامل إلى غير هذه الجهات . وبالنسبة إلى من يستمرون في العمل بهذه الجهات فإنه يتم استهلاك هذا المراتب بالخصم منه بنصف قيمة ما يستحق للعامل من علاوات ترقية في المستقبل . »

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٤ الصادر في ١٦ من يناير ١٩٦٦ .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من أول يولييه سنة ١٩٦٤ مع عدم صرف أية فروق مالية عن المدة السابقة على تاريخ صدوره .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ رمضان سنة ١٣٨٥ (٣ يناير سنة ١٩٦٦)

قراو رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٦٤ (١) لسنة ١٩٦٦

بتعديل أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩

بمنظم الموظفين هيئة المواصلات السلوكية واللاسلوكية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بمنظم الموظفين هيئة المواصلات السلوكية واللاسلوكية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لمنظم موظفي المواصلات السلوكية واللاسلوكية ؛

وعلى قرار مجلس إدارة هيئة المواصلات السلوكية واللاسلوكية بمحسنة المنفعة في أول يونيه سنة ١٩٦٥ .

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٢١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ المنعقد اليه النص الآتي :

يخضع لمنظم التقارير السنوية جميع الموظفين لغاية المرتبة الثانية من الوظائف العالية وتقدم

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٤ الصادر في ١٦ من يناير ١٩٦٦

هذه التقارير عن كل سنة ميلادية خلال شهرى يناير وفبراير من السنة التالية ويكون ذلك على تقدير كفاية الموظف بمرتبة ممتاز ، أو جيد أو مرضى أو ضعيف .

وتراعى فى هذه التقارير القواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢ - - يستبدل بنص المادة ٢٨ من القرار الجمهورى رقم ١٦٤٣ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه النص الآتى :

« تقدم التقارير السنوية على النماذج وطبقا للأوضاع التى يقررها مجلس الإدارة ، وتقدم هذه التقارير لغاية موظفى المرتبة الثانية من الوظائف العليا ، .

مادة ٣ - - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ رمضان ١٣٨٥ (٢ يناير سنة ١٩٦٦)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٦٥ لسنة ١٩٦٦^(١)

بتمديد بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المركز القومى للبحوث .

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المركز القومى للبحوث ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٠ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمى ؛

قـرـر

مادة ١ - - تضاف إلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٤ المشار

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٤ الصادر فى ١٦ من يناير ١٩٦٦

قرار :

مادة ١ — تضاف إلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه اليه مادة جديد برقم ٥ مكرر نصها الآتي :

• يكون المركز وكلاء معاونون المدير في إدارة شؤونه الفنية .

ويكون تعيين الوكيل بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس المجلس الأعلى للبحث العلمي بعد أخذ رأى مدير المركز على أن تتوافق فيه الشروط المهيئة بالمادة ٣ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

ويكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، فإذا لم تحدد مدته يعود إلى شغل وظيفة أستاذ باحث التي يشغلها من قبل إذا كانت شاغرة فإذا لم تكن شاغرة شغلها بصفة شخصية إلى أن تخلو .

ويعتبر الوكيل خلال مدة وكالته للمركز شاغلا لوظيفة أستاذ باحث على سبيل التذكارة .

مادة ٢ — تعدل المادة (٦) من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٤ على الوجه الآتي :

• يؤلف مجلس إدارة المركز على الوجه الآتي :

مدير المركز — وله رئاسة المجلس .

وكلاء المركز .

الاساتذة الباحثون بالمركز .

الأمين العام للمركز .

ولرئيس المجلس الأعلى للبحث العلمي — بناء على اقتراح مدير المركز أن يضم إلى عضوية المجلس عدداً من الأعضاء لا يزيد عن خمسة من ذوي الخبرة في الشؤون العلمية والفنية التي تدخل في أغراض المركز وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد .

مادة ٣ — تحيدل بعبارة وزير البحث العلمي ، حيثما وردت بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه عبارة رئيس المجلس الأعلى للبحث العلمي .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ رمضان ١٣٨٥ (٣ يناير سنة ١٩٦٦)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٦٦ لسنة ١٩٦٦ (١)

بالحاق بعض المنشآت بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت المعدل بالقانون رقم ٦٠

لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات العامة الصناعية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٧ لسنة ١٩٦٥ بنقل شركة المستودعات المصرية من

المؤسسة المصرية العامة للصوامع والتخزين ، إلى المؤسسة المصرية العامة لميناء الاسكندرية ؛

قـرـر :

مادة ١ - تنقل إلى شركة أدفينا للأغذية المحفوظة التابعة للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية ملكية مصنع تجميد الجبرى التابع لشركة اسكندرية للتبريد (المؤسسة المصرية للصوامع والتخزين) بجميع مشتملاته وملحقاته .

وكذلك النشاط الخاص بتجميد الجبرى الذى تباشره شركة المستودعات المصرية العامة لميناء الاسكندرية .

مادة ٢ - يخفض رأس مال شركة اسكندرية للتبريد بما يعادل قيمة المصنع السالف ذكره في المادة السابقة ويزاد رأس مال شركة أدفينا للأغذية المحفوظة بما يعادل تلك القيمة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برياضة الجمهورية في ١٢ رمضان سنة ١٣٨٥ (٣ يناير سنة ١٩٦٦)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٤ الصادر في ١٦ من يناير ١٩٦٦

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٦٨ (١) لسنة ١٩٦٦

في شأن تمتع حصة شركة ميناديبه السويسرية بزيورخ - سويسرا في رأسمال شركة ميناديبه وشركاه للعزل ومقاومة الرشح بالقاهرة ، بأحكام القانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص باستثمار المال الاجنبي وتمديلاته .

رئيس الجمهورية

به - الاطلاع على القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن استثمار المال الاجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٠٨ لسنة ١٩٦٠ بعدم جواز استثمار المال الاجنبي إلا بقرار رئيس الجمهورية ؛

وعلى قرار لجنة استثمار المال الاجنبي "صادر في ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٣ بالموافقة على ارتفاع شركة ميناديبه وشركاه للعزل ومقاومة الرشح بأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه ، وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر

مادة ١ - تعتبر حصة شركة ميناديبه السويسرية بزيورخ - سويسرا البالغة ١٧٢٩٧ جنيهًا و ٦٤٥ ملية (سبعة عشر ألفًا وثلاثمائة وسبعة وتسعين جنيهًا مصريًا وستمائة وخمسة وأربعين ملية) تعادل ٢١١٤٧٥ فرنكًا سويسريًا في رأس مال شركة ميناديبه وشركاه للعزل ومقاومة الرشح بالقاهرة كرأس مال اجنبي مستثمر في الجمهورية العربية المتحدة . ويتمتع بأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ وتمديلاته .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية تنفيذه ؟

صدر بمراسلة الجمهورية في ١٢ رمضان ١٨٣٥ (٣ من يناير سنة ١٩٦٦)

نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦ الصادر في ١٨ من يناير ١٩٦٦

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٧٠ (١) لسنة ١٩٦٦

بإعفاء الأمتعة والسيارة الخاصة بالمرحوم الدكتور عبد الحليم علي النجار عميد كلية
الدراسات العربية بجامعة الأزهر سابقا

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ؛
وعلى ما أوتاه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تعفى من الضرائب الجركية وغيرها من الضرائب والرسوم والأمتعة والسيارة
الخاصة بالمرحوم الدكتور عبد الحليم علي النجار عميد كلية الدراسات العربية بجامعة الأزهر
سابقا والذي كان قد أدير مديراً للمركز الإسلامي بواشنطن والمفزع عنها من الجمارك وقتها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ رمضان سنة ١٣٨٥ (٣ يناير سنة ١٩٦٦)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٧١ لسنة ١٩٦٦

بشأن إحالة المشرف الزراعي بمديرية الزراعة ببني سويف إلى الاستيداع

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦ الصادر في ١٨ من يناير ١٩٦١

قـسـر :

مادة ١ — يحال السيد / محمد عبد الحميد عمار ، المشرف الزراعي من الدرجة السابعة الفنية المتوسطة بمديرية الزراعة ببنى سريف التابعة لوزارة الزراعة إلى الاستيداع .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية &
صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ رمضان سنة ١٣٨٥ (٣ يناير ١٩٦٦)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٧٢ (١) لسنة ١٩٦٦

بصـل بعض العاملين بالهيئة العامة لشئون المطابع من الخدمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة والقوانين
المعدلة والمكاملة له ؛

قـسـر

مادة ١ — يفصل من خدمة الهيئة العامة لشئون المطابع الا يربة كل من السادة :

حسن محمد قاسم مصطفى .

محمد أحمد السباعي .

أبورواش عبدالسلام عطية .

أحمد فؤاد يوسف حسين .

مع حفظ حقهم في المعاش أو المكافأة .

مادة ٢ — على وزير الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء تنفيذ هذا القرار &
صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ رمضان سنة ١٣٨٥ (٣١ يناير سنة ١٩٦٦)

نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦ الصادر في ١٨ من يناير ١٩٦٦

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٧٦ (١) لسنة ١٩٦٦

بتنظيم وزارة الإرشاد القومي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وزارة الإرشاد القومي ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم إذاعة الجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٨١٣ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للأنباء والنشر والتوزيع والطباعة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للسينما والإذاعة والتلفزيون ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٦٦ لسنة ١٩٥٥ بتشكيل الوزارة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٧١٨ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم نطاق الصحافة والإرشاد القومي والسياحة والآثار ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٦ الصادر في ١٨ من يناير ١٩٦٦

قصرر :

مادة ١ — أولا : تتكون وزارة الإرشاد القومى من :

(١) الوزير .

(٢) الديوان العام — ويشمل :

وكالة الوزارة للاتصال والشئون المالية والإدارية .

وتتكون من الإدارتين العامتين الآتيتين :

(أ) الإدارة العامة لمكاتب الاتصال .

(ب) الإدارة العامة للشئون المالية والإدارية .

وكالة الوزارة لشئون التخطيط والمتابعة

وتتكون من الإدارتين العامتين الآتيتين :

(أ) الإدارة العامة للتخطيط والتدريب .

(ب) الإدارة العامة للمتابعة والإحصاء .

مستشار فى الوزير

(٣) مصلحة الاستعلامات :

ثانياً — تتبع وزارة الإرشاد القومى الهيئتين العامتين الآتيتين :

(١) إذاعة الجمهورية العربية المتحدة .

(٢) تليفزيون الجمهورية العربية المتحدة .

ثالثاً — يشرف وزير الإرشاد القومى وتبعه له :

(أ) المؤسسة المصرية العامة للهندسة الإذاعية وتبعها شركة أسطوانات صوت القاهرة .

(ب) شركة وكالة أنباء الشرق الأوسط .

مادة ٢ — (أ) تنقسم هيئة الإذاعة إلى هيئتين عامتين هما :

(١) إذاعة الجمهورية العربية المتحدة .

(٢) تليفزيون الجمهورية العربية المتحدة .

(ب) باحق بقطاع الصناعة الشركات الآتية التابعة المؤسسة المصرية العامة للهندسة الإذاعية ؛

(١) شركة النصر للتلفزيون .

(٢) الشركة المصرية لصناعة الراديو والترانزستور والأجهزة الالكترونية .

(٣) الشركة العامة للبطاريات .

(٤) الشركة العربية لتوزيع الراديو والتلفزيون (شاعر) وتنظم نيجيتها للمؤسسات العامة التابعة لوزارة الصناعة أو غيرها من المؤسسات بقرار من رئيس الجمهورية .

(ج) تلغ المؤسسة المصرية العامة للإذاعة والتوزيع على أن تخضع شركة وكالة أنباء الشرق الأوسط لإشراف وزير الارشاد القومى وأن تتبع الشركة القومية للتوزيع المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر الخاضعة لإشراف وزير الثقافة .

مادة ٣ — يصدر بتحديد اختصاصات وتنظيم كل من إذاعة الجمهورية العربية المتحدة وتليفزيون الجمهورية العربية المتحدة قرار من رئيس الجمهورية وفق أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

مادة ٤ — يصدر بتحديد اختصاصات وتنظيم المؤسسة المصرية العامة للهندسة الإذاعية قرار من رئيس الجمهورية وفق أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

مادة ٥ — يتم توزيع العاملين بهيئة الإذاعة المنفذة بين كل من الهيئة العامة لإذاعة الجمهورية العربية المتحدة والهيئة العامة لتليفزيون الجمهورية العربية المتحدة وذلك بمقتضى قرار من وزير الارشاد القومى بعد أخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

مادة ٦ — يتولى وزير الارشاد القومى اختصاصات مجالس إدارات كل من الهيئة العامة لإذاعة الجمهورية العربية المتحدة والهيئة العامة لتليفزيون الجمهورية العربية المتحدة وشركة وكالة أنباء الشرق الأوسط والمؤسسة المصرية العامة للهندسة الإذاعية لحين تشكيل مجالس إدارات هذه الهيئات والمؤسسات .

مادة ٧ — يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٨ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ رمضان سنة ١٣٨٥ (٢ يناير سنة ١٩٦٦) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٧٧ لسنة ١٩٦٦ (١)

بتنظيم المؤسسة المصرية العامة للمهندسة الإذعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة؛

وعلى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الإذاعة المصرية وقوانين المعدلة له؛

وعلى القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بالحاسبين والمراجعين ؛

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجب الإداري ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم إذاعة الجمهورية

العربية المتحدة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن بدل طبيعة

العمل لموظفي هيئة الإذاعة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس

الأعلى للمؤسسات العامة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن توزيع سلطات

الوزراء ومسئولية كل منهم في تحقق في الأهداف بالسياسة للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٣٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد رؤوس

أموال المؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣ بإنشاء المؤسسة المصرية

العامة للسياحة والإذاعة والتليفزيون ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين

في المؤسسات العامة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد ١٧ الصادر في ٩ من يناير ١٩٦٦

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٧١٨ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم قطاع الثقافة والإرشاد القومى والسياحة والآثار؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم وزارة الإرشاد القومى؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة؛

قرر:

مادة ١ — تنفعا المؤسسة المصرية العامة للهندسة الإذاعية وتكون لها الشخصية الاعتبارية ويسرى في شأنها القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه ويكون مركزها مدينة القاهرة .

مادة ٢ — تختص المؤسسة بما يأتى :

(أ) إنشاء وتشغيل وتطوير شبكات الإذاعة والتليفزيون وإيصال خدماتها إلى جميع أنحاء البلاد .

(ب) إنشاء إذاعات محلية في المحافظات تدعيا للأعلام المحلى وتنمية "هوايات والمواهب بين أهل المدن والقرى والتعاون مع دور الثقافة والاستعلامات في جميع المحافظات على تدريب المواطنين على أعمال الصيانة والإصلاح .

(ج) إعداد وتنفيذ إذاعة الاعلانات التجارية بالإذاعة والتليفزيون وإنتاج الأفلام التليفزيونية الخاصة بالتصدير والاسطوانات .

(د) إنشاء أو شراء أو استغلال أو استئجار الاستديوهات والمسارح التليفزيونية ومحطات الإذاعة وملحقاتها وتولى جميع الأعمال الفنية المتعلقة بتخطيط وتصميم وإنشاء وإدارة شبكة الإذاعة الصوتية والمرئية للجمهورية بالاتفاق مع هيئة الإذاعة والتليفزيون بالجمهورية العربية المتحدة .

(هـ) زيادة وتحسين محطات الإذاعة ذات القدرات الفائقة ومحطات الإذاعة الصوتية

المجسمة وغيرها من الوسائل والمبتكرات الحديثة وملاحقة التطورات الفنية في مجالات الصناعات والهندسة الإذاعية .

(و) توفير احتياجات البلاد المختلفة من المشروعات الهندسية والأجهزة .

(ز) صيانة المباني والمنشآت الخاصة بإذاعة وتليفزيون الجمهورية العربية المتحدة .

(ح) النهوض بالتمويل الفني والمهني في مجالات الإذاعة والتليفزيون وكل ما يتصل بأغراضها .

مادة ٣ - تمارس المؤسسة نشاطها إما بنفسها أو بواسطة ما تنشئه أو تساهم فيه أو تشرف عليه من شركات ومنشآت ومشروعات تجارية أو إنتاجية ولها في سبيل ذلك أن تتعاقد ونهجرى جميع التصرفات والأعمال التي من شأنها تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله .

مادة ٤ - يتكون رأس مال المؤسسة من جميع أموال وأصول المؤسسة المصرية العامة للإذاعة والتليفزيون قبل إدماجها في المؤسسة المصرية العامة للتبليغ وما أضيف لهذه الأموال والأصول بعد الإدماج فيما عدا ما يتعلق منها بأغراض النشاط السينمائي وكذلك من رأس مال شركة أسطوانات صوت القاهرة .

مادة ٥ - تتكون موارد المؤسسة من :

(١) الاعتمادات التي تخصصها الدولة لتحقيق أغراض المؤسسة .

(٢) الإحانات والتبرعات التي يقبلها مجلس إدارة المؤسسة .

(٣) ناتج استثمار رأس المال .

(٤) ما يؤول إلى المؤسسة من صافي ربح الشركات والوحدات الإنتاجية التابعة لها وكذلك حصة أعضاء مجالس إدارة هذه الشركات في توزيع الأرباح .

(٥) ما تعقده من قروض .

(٦) الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط المؤسسة أو عن قيامها بالأعمال أو الخدمات التي تؤديها للشركات والمنشآت التابعة لها .

مادة ٦ - تقوم الأصول التي يتكون منها رأس مال المؤسسة طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

مادة ٧ - يشكل مجلس إدارة المؤسسة على الوجه التالي :

(١) رئيس مجلس الإدارة - ويصدر بتعيينه ومدة عضويته وتحديد مكافآته قرار من رئيس الجمهورية .

(٢) رئيس إدارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة .

(٣) ستة أعضاء يصدر وزير الإرشاد القومي قراراً بتعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

مادة ٨ - مجلس إدارة المؤسسة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصرف أمورها وإقرار السياسة العامة التي تدير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الأغراض التي قامت من أجلها وله على الأخص :

(أ) وضع القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والفنية المؤسسة وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية .

(ب) إصدار القرارات المتعلقة بشؤون العاملين بالمؤسسة وترقيتهم ورفقهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم ومعاشاتهم في حدود القانون واللوائح .

(ج) الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للمؤسسة .

(د) النظر في كل ما يرى وزير الإرشاد القومي أو رئيس المجلس عرضه من مسائل تدخل في اختصاص المؤسسة .

(هـ) النظر في التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل بالمؤسسة أو مركزها المالي .

وبحوز مجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه أو غيرهم من الخبراء أو الفنيين أو العاملين لجاناً استشارية ويكون تنظيم أعمال هذه اللجان وتحديد اختصاصاتها بقرار من المجلس .

مادة ٩ - يقول رئيس مجلس إدارة المؤسسة إدارتها وتصريف شئونها ويمثل المؤسسة في صلاتها بالأشخاص الأخرى وأمام القضاء - ويكون مسئولاً أمام وزير الإرشاد "قومي عن تنفيذ السياسة الموضوعة لتحقيق أغراض المؤسسة وله أن يفوض مديراً أو أكثر في بعض اختصاصاته .

مادة ١٠ - يجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه ، ووزير الإرشاد القومي الحق في دعوة المجلس الانعقاد كلما رأى ضرورة لذلك ، ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً إلا إذا حضره أغلبية الأعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

مادة ١١ - تدون محضر الخدمات ونص القرارات وتوقع من رئيس مجلس لإدارة وأمين الجـالسة

مادة ١٢ - يبلغ رئيس مجلس إدارة المؤسسة قرارات المجلس إلى وزير الإرشاد "قومي لاعتمادها وعلى الوزير أن يقدم إلى رئيس الجمهورية المسائل التي تستلزم صدور قرار منه فيها .

مادة ١٣ - يحس إدارة المؤسسة أن يقترض من الهيئات والبنوك والشركات وغيرها بقصد تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله .

مادة ١٤ - تقوم المؤسسة بفتح حساب في البنك المركزي تؤدي إليه فائض مواردها ومصرف من هذا الحساب في حدود الاعتمادات المخصصة لها في الميزانية العامة . فإذا قل هذا الفائض عن مجموع الاعتمادات المخصصة للمؤسسة في الميزانية ، تدرمت وزارة الخزانة بأن تؤدي إلى هذا الحساب من الميزانية العامة للدولة قيمة تفرق على مدار العام التالي وفقاً للقواعد التي تقرر .

وإذا زاد هذا الفائض عن الاعتمادات المخصصة للمؤسسة في الميزانية العامة يرحل إلى الميزانية العامة للدولة

ويقصد بالفائض الفرق بين موارد المؤسسة ومصروفاتها السنوية أي مجموع مصروفات التشغيل والمصروفات التحويلية المقررة بالميزانية .

مادة ١٥ - يعد مجلس إدارة المؤسسة ميزانية لها وحساباً بالأرباح والخسائر عن كل سنة مالية وعلى المجلس أيضاً أن يعد تقريراً عن نشاط المؤسسة خلال السنة المالية الخالية عن مركزها المالي وفي ختام السنة ذاتها .

وتعتمد ميزانية المؤسسة وحساب الأرباح والخسائر بقرار من رئيس الجمهورية .

وتبدأ السنة المالية للمؤسسة من أول يولييه وتنتهى فى آخر يونيه من كل عام

مادة ١٦ - مع عدم الإخلال برقابة الجهاز المركزى للحسابات لمجلس الادارة أن يعين مراقبا أو أكثر للحسابات من الأشخاص الطبيعيين الذين تتوافر فيهم الشروط اللازمة المنصوص عليها فى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بالمحاسبين والمراجعين ويحدد مجلس الادارة مكافأة المراقب ويكون له حق مراقب الحسابات فى الشركات المساهمة وعاليه واجباته وفى حالة تعدد المراقبين يكونون مسئولين بالتضامن .

مادة ١٧ - لوزير الارشاد القومى سلطة الإشراف والرقابة والتوجيه على المؤسسة ويعرض على رئيس الجمهورية تقريراً عن أعمال المؤسسة خلال السنة المنتهية ويشفع هذا التقرير بصورة من التقرير السنوى لمجلس الادارة وتقرير الجهاز المركزى للحسابات .

مادة ١٨ - يجوز للمؤسسة اقتضاء لحقوقها اتخاذ إجراءات التنفيذ المباشر والحجز الادارى وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى .

مادة ١٩ - يتم توزيع العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للسينما والهندسة الاذاعية المملوكة بين كل من المؤسسة المصرية العامة للهندسة الاذاعية والمؤسسة المصرية للسينما وذلك بمقتضى قرار يصدر من وزير الإرشاد القومى بالاتفاق مع وزير الثقافة وبعد أخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .

مادة ١٠ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٢١ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ٢

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ رمضان سنة ١٣٨٥ (يناير سنة ١٩٦٦)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٧٨ (١) لسنة ١٩٦٦

بتنظيم إذاعة الجمهورية العربية المتحدة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الإذاعة المصرية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٦٥ في شأن الحجز الإداري ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم إذاعة الجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن بدل طبيعة العمل لموظفي هيئة الإذاعة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٧١٨ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم قطاع الثقافة والإرشاد القومي والسياحة والآثار ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم وزارة الإرشاد القومي ؛

وعلى ما أقرته مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة مركزها مدينة القاهرة تسمى « إذاعة الجمهورية العربية المتحدة » ، ويكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الإرشاد القومي وتختص بإشرافه ومراقبته وتوجيهه وتلحق ميزانيتها بالميزانية العامة للدولة .

مادة ٢ - يتولى الهيئة تنفيذ مسئوليات وزارة الإرشاد القومي عن طريق الإذاعة الصوتية ولها في سبيل ذلك القيام بما يأتي :

- (أ) تنوير الرأي العام بالأنباء الداخلية والخارجية وإيقافه على مخدع التيارات العالمية .
- (ب) مولاة استطلاع رغبات المستمعين وتطلعات المجتمع لتطوير البرامج وتطويرها لخدمة الشعب .
- (ج) تقديم الإذاعة بشتى اللغات لتعريف الشعوب بأيجاد بلدنا ومنجزات ثورتنا وعدالة مبادئنا .
- (د) تشجيع الهوايات وتنمية المواهب وتقديم جيل من الفنانين والفنانيات المدربين على الخدمات الإذاعية المتطورة .
- (هـ) التمسك إلى تبادل المنح والبعثات والخبرات والبرامج الإذاعية مع سائر الدول .
- (و) إصدار المجلات والفترات والكتيبات بما ينفع ، أهداف الإذاعة .
- (ز) تقديم الحفلات المختلفة والبرامج الترفيهية .
- (ح) معاونة قوى الشعب العامل في التعرف على حقوقهم وواجباتهم عن طريق الاسهام الجدى في رفع كفاءتهم الفكرية والفنية .
- (ط) تركيز الجهود لمواجهة مشكله مزايده السكان عن طريق التوصية والارشاد بالتعاون مع باقي الجهات .

(ى) تقديم الخدمات الإذاعية والإعلامية في مجالات الإعلام الصحى والزراعى والخدمات المتعلقة بتوفير الاحتياجات الأساسية للشعب وتحسين مستوى الخدمة والاستجابة السريعة لمشا كل الجماهير اليومية ومعاونتهم على حل مشاكلهم .

(ك) شرح سياسة الداخلية والخارجية للرأى العام العالمى وتنويده بالبيانات والمعلومات عن الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٣ - يشكل مجلس إدارة الهيئة على الوجه التالى :

- (١) رئيس مجلس الإدارة — ويصدر بتعيينه وتحديد مكافأته قرار من رئيس الجمهورية .
- (٢) رئيس إدارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة .
- (٣) ستة أعضاء يصدر وزير الإرشاد القومي قراراً بتعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .
- مادة ٤ — مجلس إدارة الهيئة هو السلطة المهيمنة على شؤونها وتصريف أمورها ووضع السياسة التي تسير عليها وله أن يتخذ من القرارات ما يراه لازماً لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله وله على الأخص :
- (١) وضع القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والفنية للهيئة وذلك دون التقييد بالقواعد الحكومية .
- (٢) وضع القرارات المتعلقة بتعيين العاملين بالهيئة وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم ومعايشاتهم
- (٣) الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للهيئة .
- (٤) اقتراح الاتفاقات والمعاهدات الدراية الخاصة بالهيئة .
- (٥) اقتراح عقد القروض لصالح الهيئة .
- (٦) اقتراح الرسوم والتعريفات وتحديد الأجور لأنواع الخدمات التي تقوم بها الهيئة .
- (٧) قبول الهبات التي ترد للهيئة من الجهات المختلفة .
- (٨) النظر في كل ما يرى وزير الإرشاد القومي أو رئيس المجلس : عرضه من مسائل تدخل في اختصاص الهيئة .
- وبحوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد إليها ببعض اختصاصاته وللجلس أن يفوض أحد أعضائه أو أحد المديرين بالهيئة في القيام بمهمة محددة .
- مادة ٥ — يتولى رئيس مجلس إدارة الهيئة إدارتها وتصريف شؤونها ويمثل الهيئة في علاقاتها بالأشخاص الأخرى وأمام القضاء — ويكون مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراض الهيئة وله أن يفوض مديراً أو أكثر في بعض اختصاصاته .
- مادة ٦ — يجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه ولوزير الإرشاد القومي الحق في دعوة المجلس الانعقاد كلما رأى ضرورة لذلك ، ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً

إلا إذا حضره أغلبية الأعضاء وتصدد القرارات بأغلبية آراء الحاضرين ؛ وعند التساوى يرجع رأي الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٧ - تدون محاضر الجلسات ونص القرارات وتوقع من رئيس مجلس الإدارة وأمين الجلس .

مادة ٨ - يبلغ رئيس مجلس إدارة الهيئة قرارات المجلس إلى وزير الارشاد القومي لاعتمادها وعلى أن يقدم إلى رئيس الجمهورية المسائل التي تستلزم صدور قرار منه فيها .

مادة ٩ - يكون للهيئة ميزانية خاصة وتتكون مواردها من حصيلة رسوم أجهزة الاستقبال وغلة أموالها وأثمان ما تبيعه من مصنفاتها ومنتجاتها ومطبوعاتها ومن الاعانات التي تمنحها لها الدولة وغيرها من الإيرادات الأخرى .

مادة ١٠ - تودع الحكومة لحساب الهيئة في البنك الذي يختاره رئيس مجلس الإدارة ، وتوافق عليه الحكومة الاعانة السنوية التي تقررها لها الدولة وكذلك حصيلة رخص الاستقبال وغيرها من موارد الهيئة .

مادة ١١ - يجوز للهيئة إقتضاء لحقوقها اتخاذ إجراءات للتنفيذ المباشر والحجز الإداري وفقا لأحكام القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري .

مادة ١٢ - تظل النظم والقواعد المعمول بها و هيئة الانتاعة سارية بما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار إلى أن تصدر اللوائح الخاصة بالهيئة .

مادة ١٣ - تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القرار وينشر بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ رمضان سنة ١٣٨٥ (٢ يناير سنة ١٩٦٦) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٧٩ (١) لسنة ١٩٦٦

بمنظّم تليفزيون الجمهورية العربية المتحدة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

(١ نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٨ في ٢٠ من يناير ١٩٦٦ .

- وعلى «قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة؛
- وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة؛
- وعلى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الإذاعة المصرية والقوانين المعدلة له؛
- وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري؛
- وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم إذاعة الجمهورية العربية المتحدة؛
- وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن بدل طبيعة العمل لموظفي هيئة الإذاعة؛
- وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٧١٨ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم قطاع الثقافة والإرشاد القومي والسياحة والآثار؛
- وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم وزارة الإرشاد القومي؛
- وعلى ما ارتأه مجلس الدولة؛

فـرـر :

- مادة ١ — تنشأ هيئة عامة مركزها مدينة القاهرة تسمى «تليفزيون الجمهورية العربية المتحدة»، وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الإرشاد القومي وتخضع لإشرافه ورقابته وتوجيهه وتلحق ميزانيتها بالميزانية العامة للدولة .
- مادة ٢ — تتولى الهيئة تنفيذ مسئوليات وزارة الإرشاد القومي عن طريق الإذاعة العربية ولها في سبيل ذلك القيام بما يأتي :
- (أ) تنوير الرأي العام بالأنباء الداخلية والخارجية وإيقافه على مختلف التيارات العالمية .
- (ب) اطلاع المواطنين على الأنباء والأحداث والمشاهد المهمة مما يحيطهم يعيشون في واقع حياة المجتمع وأخبار العالم .
- (ج) تطوير الفنون لتوضيح الموضوعات التي تهتم المواطنين وموالاته استطلاع رغبات المعاهدين وتطلعات المجتمع لتطوير البرامج وتطويرها لخدمة الشعب .

- (د) تقديم برامج تناسب جميع المستويات من المواطنين وتخدم مختلف الأغراض .
- (هـ) العناية ببرامج الفنى ومعاونة الأجهزة المسئولة عن خلق جيل ينشأ على حب الوطن ويتسلح بالمعرفة ويحتفل بالقيم .
- (و) السعى إلى تبادُل المنح والبعثات والخبرات والبرامج والاعلام التليفزيونية مع سائر الدول .
- (ز) تقديم الحفلات المختلفة
- (ح) تركيز الجهود لمواجهة مشكلة تزايد السكان عن طريق التوعية والإرشاد بالتعاون مع باقى الجهات .
- (ط) إصدار النجولات والنشرات والكتيبات بما يتفق وأهداف التليفزيون .
- (ي) تشجيع الهوايات وتنمية المواهب وتقديم جمل من الفنانين والفنيين المدربين على خدمات الإذاعة التليفزيونية المتطورة .
- مادة ٣ - يشكل مجلس إدارة الهيئة على الوجه التالى :
- رئيس مجلس إدارة الهيئة - ويصدر بتعيينه وتحديد مكافأته قرار من رئيس الجمهورية .
- رئيس إدارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة .
- سنة أعضاء ويصدر وزير الارشاد القومى قراراً بتعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .
- مادة ٤ - مجلس إدارة الهيئة هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ، ووضع السياسة التى تسير عليها وله أن يتخذ من القرارات ما يراه لازماً لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله وله على الأخص :
- (١) وضع القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للهيئة وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية .
- (٢) وضع القرارات المتعلقة بتعيين العاملين بالهيئة وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم ومعاشاتهم .
- (٣) الموافقة على مشروع الميزانية السنوية .
- (٤) اقتراح الاتفاقات والمعاهدات الدولية الخاصة بالهيئة .

- (٥) اقتراح عقد القروض لصالح الهيئة .
- (٦) اقتراح الرسوم والتعريفات وتحديد الأجور لأنواع الخدمات التي تقوم بها الهيئة .
- (٧) قبول الهبات التي ترد للهيئة من الجهات المختلفة .
- (٨) النظر في كل ما يرى وزير الإرشاد القومي أو رئيس المجلس عرضه من مسائل تدخل في اختصاص الهيئة .
- وبجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد إليها ببعض اختصاصاته ولمجلس أن يفوض أحد أعضائه أو أحد المديرين بالهيئة بالقيام بمهمة محددة
- مادة ٥ - يتولى رئيس مجلس إدارة الهيئة إدارتها وتصريف شئونها ويمثل الهيئة في علاقاتها بالأشخاص الأخرى وأمام القضاء - ويكون مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراض الهيئة وله أن يفوض مديراً أو أكثر في بعض اختصاصاته .
- مادة ٦ - يجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه ووزير الإرشاد القومي الحق في دعوة المجلس للانعقاد كما رأى ضرورة لذلك . ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً إلا إذا حضره أغلبية الأعضاء وتصدر "قرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوي يرجع الجانب الذي منه الرئيس .
- مادة ٧ - تدون محاضر الحفلات ونص القرارات وتوقع من رئيس مجلس الإدارة وأمين الجلسة .
- مادة ٨ - يبلغ رئيس مجلس إدارة الهيئة قرارات مجلس إدارته ووزير الإرشاد القومي لاعتقادها وعلى الوزير أن يقدم إلى رئيس الجمهورية المسائل التي تستلزم صدور قرار منه فيها .
- مادة ٩ - يكون للهيئة ميزانية خاصة وتتكون مواردها من حصيله رسوم أجهزة الاستقبال وغلة أموالها وأثمان ما تبيعه من مصنفاتها ومطبوعاتها ومن الإعانات التي تمنحها لها الدولة وغيرها من الإيرادات الأخرى .
- مادة ١٠ - تودع الحكومة لحساب الهيئة في البنك الذي يختاره رئيس مجلس الإدارة وتوافق عليه الحكومة الإعانة السنوية التي تقرر لها الدولة وكذلك حصيله وخص الاستقبال وغيرها من موارد الهيئة

مادة ١١ - يجوز للهيئة اقتضاء لحقوقها اتخاذ إجراءات التنفيذ المباشر والحجز الإداري وفقا لأحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري .

مادة ١٢ - تظل النظم والقواعد المعمول بها في هيئة الإذاعة بالنسبة للإدارة العامة للتليفزيون سارية بما يتعارض مع أحكام هذا القرار إلى أن تصدر اللوائح الخاصة بالهيئة .

مادة ١٣ - تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القرار وينشر بالجريدة الرسمية وبمعمل به من تاريخ صدوره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ رمضان سنة ١٣٨٥ ، ٣ يناير سنة ١٩٦٦)

قرارايت رئيس الجمهورية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٤٦٢٣ (١) لسنة ١٩٦٥

بفرض رسوم الإنتاج على بعض الأصناف المنتجة محليا

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ بفرض رسم إنتاج على حاصلات الارض ومنتجات الصناعة المحلية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٤ باستمرار العمل برسوم الإنتاج والاستهلاك ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تفرض رسوم إنتاج على الأصناف المنتجة محليا الواردة بالجدول المرافق طبقا للفئات الواردة به .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى وزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برباية الجمهورية في ١٦ شعبان ١٣٨٥ (٩ ديسمبر سنة ١٩٦٥)
الجدول

بيان الصنف		وحدة التحصيل		مقدار الرسم	
				منه	جبه
مواقد وأفران تعمل بالغاز		الشعلة		٥٠٠	٢
		الفرن		—	٥
		الشواية		—	٥
		مخزن التسخين		—	٥
		الوحدة		١٠٠	١٧
غسلات كهربائية ذات محرك كهربائي					

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٨٢ الصادر في ١٠ من ديسمبر ١٩٦٥

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٢٧٤٧ (٢) لسنة ١٩٦٥

بتعيين عدد المحاكم الإدارية وتحديد دائرة اختصاص كل منها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥ - لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٩٥٥ الصادر بتعيين عدد المحاكم
الإدارية ، وتحديد دائرة اختصاص كل منها ؛

وعلى قراري رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩١ لسنة ١٩٦٢ ، ورقم ٢١٩٩ لسنة ١٩٦٤ بتعيين
عدد المحاكم الإدارية ، وتحديد دائرة اختصاص كل منها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٥ بتشكيل الوزارة ؛

وبناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة ؛

قرر

مادة ١ — تعيين المحاكم الإدارية ، وتحديد دائرة اختصاص كل منها على الوجه الآتي :

أولا — في مدينة القاهرة :

- (١) محكمة إدارية للنظر في المنازعات الخاصة برياسة الجمهورية ، ورياسة الوزراء . والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، والجهاز المركزي للمحاسبات ، ووزارات التخطيط ، والداخلية والخارجية والعدل ، والمؤسسات ، والهيئات العامة .
- (٢) محكمة إدارية للنظر في المنازعات الخاصة بوزارات : التعليم العالي ، والتربية والتعليم ، والعمل والثقافة ، والسياحة والآثار ، والإرشاد القومي ، ولشئون رعاية الشباب .
- (٣) محكمة إدارية للنظر في المنازعات الخاصة بوزارات : الصحة ، والإسكان والمرافق ، والأوقاف ولشئون الاجتماعية ، ولشئون الأزهر ، ولشئون الإدارة المحلية .
- (٤) محكمة إدارية للنظر في المنازعات الخاصة بوزارات : الخزانة ، والاقتصاد والتجارة الخارجية ، والتموين والتجارة الداخلية ، والإصلاح الزراعي والإصلاح الأراضي ، والزراعة ، والصناعة والثروة المعدنية والكهرباء .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٩٩ الصادر في ٢٩ من ديسمبر ١٩٦٥

(٥) محكمة إدارية للنظر في المنازعات الخاصة بوزارات : الري ، والسد العالي ، والجرية ، والقوات المسلحة .

(٦) محكمة إدارية للنظر في المنازعات الخاصة بوزارتي المواصلات ، والنقل ، والهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ، وهيئة المواصلات السلوكية والاسلوكية ، وهيئة البريد .

ثانياً - في مدينة الاسكندرية :

محكمة إدارية للنظر في المنازعات الخاصة بمصالح الحكومة في محافظات الاسكندرية ، والصحراء الغربية ، والبحيرة .

مادة ٢ - جميع القضايا التي أصبحت بمقتضى هذا القرار من اختصاص أى من المحاكم المشار إليها ، وتكون منظورة أمام محكمة أخرى ، تحال بحالتها إلى المحكمة المختصة بقرار من رئيس المحكمة الادارية المنظور أمامها الدعوى ما لم تكن مهية للفصل فيها ، ويبلغ ذور الشأن جميعا بقرار الاحالة .

مادة ٣ - على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار .

صدر برياضة الجمهورية في ٢٦ شعبان سنة ١٣٨٥ (١٩ ديسمبر ١٩٦٥)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

١٩٦٥ (١) ٤٧٤٨ لسنة

بتعديل بعض أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة

بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ بمرمان أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة على العاملين في المؤسسات العامة ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرار :

مادة ١ — يتقبل بنص المادة ٢٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة المشار إليها ، النص الآتي :

د يقرر مجلس إدارة الشركة في ختام كل سنة مالية مبدأ منح العلاوة وعدم منحها بالنسبة إلى جميع العاملين في الشركة ، وذلك في ضوء المركز المالي للشركة وما حققته من أهداف كما يجوز له أن يقرر منح نسبة من العلاوة وفي هذه الحالة لا يجوز أن تزيد النسبة الممنوحة من العلاوة في الفئات العليا عنها في الفئات التي تقل عنها . ويتمين في جميع الأحوال اعتماد قرار مجلس إدارة الشركة من مجلس إدارة المؤسسة . وتمنح العلاوات الدورية السنوية في أول يناير التالي لانتهاء سنة من تاريخ التعمين أو منح العلاوة السابقة بشرط أن تكون مدة الخدمة متصلة سواء في ذات الشركة أو نقلا من شركة أخرى وذلك وفقا للفئات الواردة في الجدول المرافق ، .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ شعبان سنة ١٣٨٥ (١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٥)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٤٧٤٩ لسنة ١٩٦٥ (١)

بتقرير استثناء من أحكام لائحة نظام العاملين بالمؤسسات العامة
والشركات التابعة لها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرار :

مادة ١ — استثناء من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تعتبر صحيحة القرارات الادارية الصادرة بترقيات أو بمنح علاوات أو إجراء تسويات للعاملين بالمؤسسات العامة التي كانت قائمة عند صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه إذا كانت قد صدرت قبل ١ / ٧ / ١٩٦٤ .

ويسرى هذا الحكم بالنسبة للقرارات سالفة الذكر على المؤسسات العامة التي أنشئت بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ إذا كانت هذه القرارات قد صدرت قبل ١ / ٧ / ١٩٦٥ .

وبهتبط أن تكون القرارات المشار إليها قد صدرت مطابقة لأحكام القواعد القانونية السارية وقت صدورها في المؤسسة .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ شعبان سنة ١٣٨٥ (١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٥)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٢٤٧١ لسنة ١٩٦٥ (١)

بالترخيص في تأسيس شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية
العربية المتحدة تدهى شركة مطاحن ومخابز وسط القاهرة ،

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون التجارة ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بالأسماء التجارية ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٩ الصادر في ١٠ من يناير ١٩٦٦ .

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المستوية المحدودة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٢ في شأن تشكيل مجالس الإدارة في الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين بها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦١ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء المؤسسة العامة لمطاحن والمضارب والمخابز ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات التي يشرف عليها وزير التموين ؛

وعلى قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة لمطاحن والمضارب والمخابز بتاريخ ١٧/١١/١٩٦٤ بإنشاء شركة مساهمة تدعى « شركة مطاحن ومخابز وسط القاهرة » .
وعلى ما أراه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يرخص للمؤسسة العامة لمطاحن والمضارب والمخابز في تأسيس شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى « شركة مطاحن ومخابز وسط القاهرة » ، وفقا للنظام المرافق .

مادة ٢ - لا يترتب على إعطاء هذا الترخيص منح أى احتكار أو امتياز من الحكومة أو أدنى مسئولية تعود عليها في أى حال من الأحوال .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ربيع الآخر سنة ١٣٨٥ (٩ أغسطس سنة ١٩٦٥)

قرار

مجلس إدارة المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز

الصادر بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٤

بتأسيس شركة مساهمة متمتعة بحفزية الجمهورية العربية المتحدة

تدعى « شركة مطاحن ومخابز وسط القاهرة »

مجلس إدارة المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز

بعد الإطلاع على القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦١ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن المؤسسات التى يشرف عليها وزير التعمين ،

قرر:

مادة ١ — تنشأ شركة مساهمة متمتعة بحفزية الجمهورية العربية المتحدة بترخيص من حكومة الجمهورية العربية المتحدة وفقا لاحكام القوانين المعمول بها وأحكام هذا القرار والنظام المرافق.

مادة ٢ — اسم هذه الشركة هو « شركة مطاحن ومخابز وسط القاهرة » .

مادة ٣ — غرض هذه الشركة هو تجارة وتصنيع الحبوب وخاصة الارز والقمح وغيرها من الحبوب سواء المزروع منها محليا أو المستورد من الخارج وتجارة وتصنيع الخلفات وصناعة الخبز بجميع أنواعه وتوزيعه .

ومحوز للشركة أن يكون لها مصلحة أو أن تشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات أو الشركات التى تزاوُل أعمالا شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق أغراضها فى الجمهورية العربية المتحدة أو فى الخارج أو أن تندمج فيها أو تشتريها أو تلتحق بها

مادة ٤ — يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينة القاهرة ومحوز لمجلس الإدارة أن أن يثنى لها فروعاً أو مكاتب فى الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٥ — المدة المحددة لهذه الشركة خمس وعشرون سنة تبدأ من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية المرخص فى تأسيسها .

وكل إطالة لمدة الشركة يجب أن تعتمد بقرار جمهورى .

مادة ٦ - حدد رأى مال الشركة بمبلغ ٨٠.٠٠٠ جنيه (ثمانين ألف جنيه مصرى) موزع على أربعين ألف سهم قيمة كل سهم جنيهان اثنان .

مادة ٧ - اكتتبت المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخازن فى رأس المال جميعه وقد أودعت مبلغ ٢٠.٠٠٠ جنيه (عشرين ألف جنيه مصرى) فى البنك المركزى المصرى وهو من البنوك المعتمدة .

وهذا المبلغ لا يجوز سحبه بعد صدور قرار رئيس الجمهورية المرخص فى تأسيس الشركة إلا بقرار من الجمعية العمومية .

مادة ٨ - يقوم رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخازن أو من ينوبه فى ذلك بجميع الإجراءات اللازمة لتأسيس الشركة ونشر عنها وقيد ها بالسجل التجارى واتخاذ الإجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وإدخال التعديلات التى تراها الحكومة لازمة سواء على هذا القرار أو على نظام الشركة المرافق .

وتلتزم الشركة بأن تودى إلى المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخازن المصاريف الفعلية التى أنفقتها فى سبيل الشركة .

نظام الشركة

الباب الأول

تأسيس الشركة

مادة ١ - تأسست طبقا لأحكام القانون النافذ والنظام الحالى شركة مساهمة منتمية بجنسية الجمهورية العربية المتحدة بين مالكي الأسهم المهيئة أحكامها فيها بعد .

مادة ٢ - اسم هذه الشركة هو « شركة مطاحن ومخازن وسط القاهرة » .

مادة ٣ - غرض هذه الشركة هو تجارة وتصنيع الحبوب وبخاصة الأرز والقمح وغيرها وما ينتج عنها من مخلفات وصناعات أخرى وتصنيع الخبز بجميع أنواعه وتوزيعه .

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه من الوجوه مع الهيئات أو الشركات التي تزاوُل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في الجمهورية العربية المتحدة فيها أو في الخارج أو أن تندمج أو تشتريها أو تلحقها بها .

مادة ٤ - يكون مركز الشركة ومحاها القانوني في مدينة القاهرة ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج .

مادة ٥ - المدة المحددة لهذه الشركة هي خمس وعشرون سنة ابتداء من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية المرخص في تأسيسها .

وكل إطالة لمدة هذه الشركة يجب أن تعتمد بقرار من رئيس الجمهورية

الباب الثاني

رأس مال الشركة

مادة ٦ - حدد رأس مال الشركة بمبلغ ٨٠.٠٠٠ جنيه (ثمانين ألف جنيه مصري) موزع على ٤.٠٠٠ سهم قيمة كل سهم جنيهان إثنان اكتسبت فيها المؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمحابر بأكملها .

مادة ٧ - دفع الربع من قيمة كل سهم عند الاكتتاب .

مادة ٨ - يجب أن يتم الوفاء بيباقى قيمة كل سهم خلال خمس سنوات على الأكثر من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية المرخص في تأسيس الشركة وذلك في المواعيد وبالطريقة التي يعينها مجلس الإدارة على أن يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها بخمسة عشر يوماً على الأقل وتفيد المبالغ المدفوعة على مستندات الأسهم وكل سهم لم يؤثر عليه تأشيراً صحيحاً بالوفاء بالمبالغ الواجبة الأداء يبطل حتماً تداوله .

وكل مبلغ يتأخر أدائه عن الموعد المعين يسرى عليه حتما فائدة سعر ٦ ٪ سنويا لمصلحة الشركة من يوم استحقاقه وتنتشر أرقام الأسهم المتأخر أداء المستحق من قيمتها في جريدتين يوميتين تصدران في المدينة التي بها مركز الشركة إحداهما على الأقل باللغة العربية وفي نشرة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ويحق لمجلس إدارة الشركة أن يقوم ببيع هذه الأسهم لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسئوليته بلا حاجة إلى تفويض رسمي أو أية إجراءات قانونية ومستندات الأسهم التي تباع بهذه الكيفية تلتقى حتما على أن تحمل مستندات جديدة للمشتري عوضا عنها تحمل ذات الأرقام التي كانت على المستندات القديمة .

ويخصص مجلس إدارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً للشركة من أصل وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذي يبيع أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطالبه بالفرق عند حصول عجز .

والتنفيذ بهذه الطريقة لا يمنع الشركة من أن تستعمل قبل المساهم المتأخر في الوقت ذاته أو في أي وقت آخر جميع الحقوق التي تؤولها إليها الأحكام العامة للقانون .

مادة ٩ — تكون الأسهم اسمية طول مدة الشركة .

مادة ١٠ — تستخرج الأسهم أو المستندات الممثلة للأسهم من دفتر ذي قوائم وتعطى أرقاما متسلسلة ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس الإدارة وتختتم بخاتم الشركة .

يجب أن يتضمن السهم على الأخص تاريخ قرار رئيس الجمهورية الصادر بالتفويض في تأسيس الشركة وتاريخ نشره بالجريدة الرسمية وقيمة رأس المال وعدد الأسهم الموزع عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدنها والتاريخ المحدد لاجتماع الجمعية العمومية العادية .

ويكون للأسهم كوبونات ذات أرقام متسلسلة ومشملة أيضا على رقم السهم .

مادة ١١ — تنتقل ملكية الأسهم بإثبات التنازل كتابة في سجل خاص يطلق عليه سجل نقل ملكية الأسهم وذلك بعد تقديم إقرار موقع عليه من المتنازل والمتنازل إليه والشركة الحق في أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين وإثبات أهليتهما بالطرق القانونية وبالرغم من حصول التنازل وإثباته في سجل الشركة يظل المكتوبون الأصليون والمتنازلون المتعاقبون مسئولين بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا إليهم عن المبالغ الباقية إلى أن يتم تسديد قيمة

الأسهم قبل أن يسقط التزام المتنازل في هذا التضامن بعد فوات سنتين من تاريخ تنازله ويوقع اثنان من أعضاء مجلس الإدارة على الشهادات المثبتة لقيد الأسهم في سجل نقل الملكية .

مادة ١٢ - لا يلزم المساهمون إلا بقيمة كل سهم ولا يجوز زيادة التزامهم .

مادة ١٣ - يقرب حتما على ملكية السهم قبسول نظام الشركة وقرارات جمعية العمومية .

مادة ١٤ - كل سهم غير قابل للتجزئة .

مادة ١٥ - لا يجوز لورثة المسام ولا لدائنيه بأى حجة كانت أن يطلبوا وضع الاختام على دفاتر الشركة أو قراطينها أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو يبيعها جملة لعدم إمكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأى طريقة كانت في إدارة الشركة ويجب عليهم في اشتغال حقوقهم التمويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العمومية .

مادة ١٦ - كل سهم يحول الحق في حصة مساهمة لحصة غيره بلامميز في ملكية موجودات الشركة وفي الأرباح المقسمة على الوجه المبين فيما بعد .

مادة ١٧ - يكون لآخر مالك للأسهم مقيد اسمه في سجل الشركة وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا في الأرباح أو نصيبا في موجودات الشركة .

مادة ١٨ - مع مراعاة أحكام المادة ١٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ يجوز زيادة رأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة كما يجوز تخفيضه ولا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية وإذا أصدرت بأكثر من ذلك أضيف الفرق حتما إلى الاحتياطي القانوني .

وتكون زيادة رأس المال أو تخفيضه بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة يبين في حالة الزيادة مقدارها وسعر إصدار الأسهم ومدى حق المساهمين القدائي في أولوية الاكتتاب في هذه الزيادة ويبين في حالة التخفيض مدار هذا التخفيض وكيفيته ،

الباب الثالث

المستندات

مادة ١٩ - مع مراعاة حكم المادة ١٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ للجمعية

العمومية أن تقرر إصدار سندات من أى نوع كانت ويوضح هذا القرار قيمة السندات وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم .

الباب الرابع

إدارة الشركة

مادة ٢٠ - يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من تسعة أعضاء على الأكثر يكون من بينهم أربعة أعضاء منتخبين من يعملون بها وذلك طبقاً لأحكام القوانين النافذة .

مادة ٢١ - فيما عدا ممثلى العاملين فى الشركة يكون تعيين رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢٢ - يعقد مجلس الإدارة فى مركز الشركة كلما دعت مصلحتها إلى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب عضو آخر من أعضاء مجلس الإدارة .

على أنه يجب أن يجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل فى كل شهر .

ويجوز أيضاً أن يعقد المجلس خارج مركز الشركة بشرط أن يكون جميع أعضائه حاضرين فى الاجتماع وأن يكون هذا الاجتماع فى الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٢٣ - لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره ثلاثة أعضاء على الأقل .

مادة ٢٤ - لا يجوز أن ينوب أحد أعضاء مجلس الإدارة عن غيره من الأعضاء عند التصويت .

مادة ٢٥ - تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذى منه صوت الرئيس أو من يقوم مقامه .

مادة ٢٦ - مع مراعاة أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٢٢ يكون لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة الشركة فيما عدا ما احتفظ به صراحة نظام الشركة للجمعية العمومية وبدون تحديد لهذه السلطة يجوز له مباشرة جميع التصرفات فيما عدا التبرعات فيباشرها وفقاً لأحكام المادتين ٤٠ ، ٤٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

مادة ٢٧ - يمثل رئيس مجلس الإدارة أو من يقوم مقامه الشركة فى صلاتها بالنهر وأمام القضاء .

مادة ٢٨ — يملك حق التوقيع عن الشركة على أفراد كل من رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين وكل عضو آخر ينتدبه المجلس لهذا الغرض .

وللمجلس الادارة الحق في أن يعين عدة مديرين أو وكلاء مفوضين وأن يخولهم أيضا حق التوقيع عن الشركة متفردين أو مجتمعين .

مادة ٢٩ — لا يلتزم أعضاء مجلس الادارة أى التزام شخصى فيما يتعلق بتعهدات الشركة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وكالاتهم .

مادة ٣٠ — تتكون مكافأة مجلس الادارة من النسبة المئوية المنصوص عليها في المادة ٢٨ من النظام ومن بدل الحضور الذى تحدد الجمعية العمومية قيمته وتحدد مكافأة كل عضو من أعضاء مجلس الادارة طبقا لاحكام القوانين النافذة .

الباب الخامس

الجمعية العمومية

مادة ٣١ — يمارس مجلس إدارة المؤسسة العامة للطاخن والمضارب والخاز برئاسة وزير التمرين اختصاصات الجمعية العمومية .

مادة ٣٢ — تعقد الجمعية العمومية العادية كل سنة خلال السنة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة في المكان واليوم والساعة المعينة في إعلان الدعوة للاجتماع . وتجتمع على الاخص لسماع تقرير المجلس عن نشاط الشركة ومركزها المالي وتقرير المراقب والتصديق عند لزوم على ميزانية السنة المالية وعلى حساب الارباح والخسائر ولتحديد حصص الارباح التي توزع على المساهمين .

مادة ٣٣ — لمجلس إدارة الشركة دعوة الجمعية العمومية كلما رأى ذلك ويتعين على المجلس أن يدعو الجمعية العمومية كلما طلب إليه ذلك لغرض معين المراقب أو المساهمون الحائزون لعشر رأس المال على الأقل وفي هذه الحالة الأخيرة يجب على هؤلاء المساهمين أن يثبتوا قبل إرسال أى دعوة أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في مصرف من مصارف الجمهورية العربية المتحدة بحيث لا يجوز لهم سحبها إلا بعد انقضاء الجمعية العمومية .

وترسل صورة من هذه الأوراق إلى مصلحة الشركات في نفس الوقت الذي يتم فيه نشر الدعوة أو إرسالها إلى المساهمين .

مادة ٣٤ - لا يجوز للجمعية العمومية أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال المبين في إعلان الدعوة .

الباب السادس

مراقب الحسابات

مادة ٣٥ - يكون للشركة مراقب أو أكثر للحسابات وتحدد مسؤوليتهم طبقاً لأحكام القوانين النافذة .

الباب السابع

سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامي - المال الاحتياطي - توزيع الأرباح

مادة ٣٦ - تبدأ السنة المالية للشركة من أول يولية وتنتهي في آخر يونيه من كل سنة ، على أن السنة الأولى تشمل المدة التي تنقضي من تاريخ تأسيس الشركة - النهائي حتى ٣٠ يونيه من السنة التالية .

مادة ٣٧ - على مجلس الإدارة أن يعد من كل سنة مالية في موعد يحدده بعقد الجمعية العمومية للمساهمين خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر مشتملين على جميع البيانات المعينة في القرار الصادر من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

وعلى المجلس أيضاً أن يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعلى مركزها المالي في ختام السنة ذاتها .

مادة ٣٨ - توزع أرباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يأتي :

(١) يبدأ باقتطاع مبلغ يوازي ٥٪ من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي ٥٠٪ من رأسمال الشركة المدفوع ومتى من الاحتياطي تعين للمود إلى الاقطناع .

(٢) ثم يجنب من الأرباح الصافية لشركة ٥٪ تخصص لشراء سندات حكومية .

(٢) ثم يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها ٥ ٪ عن المدفوع من قيمة الأسهم توزع بين المساهمين وبين العاملين في الشركة بنسبة ٧٥ ٪ للمساهمين ، ٢٥ ٪ تخص العاملين في الشركة طبقاً لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ والقرارات المنفذة له .
على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين القادمة .

(٤) ويخصص بعد ما تقدم ١٠ ٪ من الباقي لمكافأة مجلس الإدارة .

(٥) ويوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك كحصة إضافية في الأرباح بنسبة ٧٥ ٪ للمساهمين ٢٥ ٪ تخص العاملين في الشركة طبقاً لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ والقرارات المنفذة له أو يرسل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة أو يخصص لإشياء مالي الاحتياطي أو مال للاستهلاك غير مادي .

مادة ٣٩ — يستعمل المال الاحتياطي بناء على قرار مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة ، وذلك في حدود الأغراض المخصص لها .

مادة ٤٠ — تدفع - حصص الأرباح إلى المساهمين إذا كان الواحد التي يحسبها مجلس الإدارة .

الباب الثامن

المسئولية

مادة ٤١ — لا يترتب على أي قرار يصدر من الجمعية العمومية سقوط دعوى المسئولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهمتهم ، وإذا كان الفعل الموجب للمسئولية قد عرض على الجمعية العمومية بتقرير من مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات فإن هذه الدعوى تسقط بمرضى سنة من تاريخ صدور قرار الجمعية العمومية بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة ، ومع ذلك فإذا كان الفعل المنسوب إلى أعضاء مجلس الإدارة يكون جنائية أو جنحة فلا تسقط الدعوى إلا بسقوط الدعوى العمومية .

ولكل مساهم مباشرة هذه الدعوى .

الباب التاسع

حل الشركة وتصفيتها

مادة ٤٢ - في حالة خسارة نصف رأس المال تحمل الشركة قبل انقضاء أجلها إلا إذا قررت الجمعية العمومية غير العادية خلاف ذلك .

مادة ٤٣ - عند انتهاء مدة الشركة أو في حالة حلها قبل الأجل المحدد تعين الجمعية العمومية بناء على طلب مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعين مصفيا أو جملة مصفين وتحدد سلطاتهم .

وتنتهي وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفين .

أما سلطة الجمعية العمومية فتبقى قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم إخلاء هذه المصفين .

الباب العاشر

أحكام ختامية

مادة ٤٤ - يودع هذا النظام ويصدر طبقا للقانون .

المصاريف والأتعاب المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة تخضع من حساب المصروفات العمومية .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٢٤٧٢ لسنة ١٩٦٥^(١)

بالترخيص في تأسيس شركة مساهمة متمتعة بحماية الجمهورية العربية المتحدة
تدعى « شركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة » ،

رئيس الجمهورية .

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون التجارة ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بالاسماء التجارية ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات
التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ في شأن تشكيل مجالس الإدارة والشركات والجمعيات
والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين بها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى
للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦١ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء المؤسسة العامة للمطاحن
والمضارب والمخابز ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات التي يشرف عليها
وزير التكوين ؛

وعلى قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز بتاريخ ١٧ / ١١ / ١٩٦٤
بإنشاء شركة مساهمة تدعى « شركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة » ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية — العدد ١١ الصادر في ١٢ من يناير ١٩٦٦ .

قـيـرر :

مادة ١ — يرخص للتؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخازن في تأسيس شركة مساهمة متمتعة بحصبة الجمهورية العربية المتحدة تدعى « شركة مطاحن ومخازن جنوب القاهرة والجيزة » ، وفقا للنظام المرافق .

مادة ٢ — لا يترتب على إعطاء هذا الترخيص منح أى احتكار أو امتياز من الحكومة أو أدنى مسئولية تعود عليها في أى حال من الأحوال .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ربيع الآخر سنة ١٣٨٥ (٩ أغسطس سنة ١٩٦٥) :

قـرـار

مجلس إدارة المؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخازن

الصادر بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بتأسيس شركة مساهمة متمتعة بحصبة الجمهورية العربية المتحدة تدعى « شركة مطاحن ومخازن جنوب القاهرة والجيزة » .

مجلس إدارة المؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخازن

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦١ لسنة ١٩٦٢ بإنهاء المؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخازن ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات التي يشرف عليها وزير التمرين ؛

قـيـرر :

مادة ١ — تنفأ شركة مساهمة متمتعة بحصبة الجمهورية العربية المتحدة بترخيص من حكومة

الجمهورية العربية المتحدة وفقا لاحكام القوانين المعمول بها وأحكام هذا القرار والنظام المرافق .

مادة ٢ - اسم هذه الشركة هو ، شركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة . .

مادة ٣ - غرض هذه الشركة هو تجارة وتصنيع الحبوب وبخاصة الارز والقمح وغيرها من الحبوب سواء المزروع منها محليا أو المستورد من الخارج وتجارة وتصنيع المخلفات وصناعة الخبز بجميع أنواعه وتوزيعه .

ويجوز للشركة أن يكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه من الوجوه مع الهيئات أو الشركات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج أو أن تندمج فيها أو تشتريها أو تنحقها بها .

مادة ٤ - يكون مركز الشركة وعلمها القانوني في مدينة القاهرة ويجوز لمجلس الإدارة أن يفتئ لها فروعاً أو مكاتب في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج .

مادة ٥ - المدة المحددة لهذه الشركة خمس وعشرون سنة تبدأ من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية المرخص في تأسيسها .

وكل إطالة لمدة الشركة يجب أن تعتمد بقرار جمهوري .

مادة ٦ - حدد رأس مال الشركة بمبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنيه (ثمانين ألف جنيه مصري) موزع على أربعين ألف سهم قيمة كل سهم جنيهان اثنان .

مادة ٧ - ا كتبت المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز في رأس المال جميعه وقد أودعت مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه (مئتين ألف جنيه مصري) في البنك المركزي المصري وهو من البنوك المعتمدة .

وهذا المبلغ لا يجوز سحبه بعد صدور قرار رئيس الجمهورية المرخص في تأسيس الشركة إلا بقرار من الجمعية العمومية .

مادة ٨ - يقوم رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز أو من يفيه في ذلك جميع الاجراءات اللازمة لتأسيس الشركة والنشر عنها وقيدتها بالسجل التجارى

وانتخاذ الاجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وإدخال التعديلات التي تراها الحكومة لازمة سواء على هذا القرار أو على نظام الشركة المرافق .

وتلتزم الشركة بأن تؤدي إلى المؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخابز المصاريف الفعلية التي أنفقتها في سبيل الشركة .

نظام الشركة

الباب الأول

تأسيس الشركة

مادة ١ — تأسست طبقاً لأحكام القانون النافذ والنظام الحالي شركة مساهمة متمتعة بخصية الجمهورية العربية المتحدة بين مالكي الأسهم المبينة أحكامها فيما بعد .

مادة ٢ — اسم هذه الشركة هو : شركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة . .

مادة ٣ — غرض هذه الشركة هو : تجارة وتصنيع الحبوب وبخاصة الارز والقمح وغيرها وما ينتج عنها من مخلفات وصناعات أخرى وتصنيع الخبز بجميع أنواعه وتوزيعه .

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه من الوجوه مع الهيئات أو الشركات التي تزاوُل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج أو أن تندمج فيها أو تشتريها أو تلحقها بها .

مادة ٤ — يكون مركز الشركة ومحلها القانوني في مدينة القاهرة ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلاً في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج .

مادة ٥ — المدة المحددة لهذه الشركة هي خمس وعشرون سنة ابتداء من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية المرخص في تأسيسها ، وكل إطالة لمدة هذه الشركة يجب أن تعتمد بقرار من رئيس الجمهورية .

الباب الثاني

رأس مال الشركة

مادة ٦ — حدد رأس مال الشركة بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيهه (ثمانين ألف جنيه مصري) موزع على ٤٠٠٠ سهم قيمة كل سهم جنيهان اثنان اكتب فيها المؤسسة العامة للمطاحن والمطارب والمخابز بأكملها .

مادة ٧ — دفع الربع من قيمة كل سهم عند الاكتتاب .

مادة ٨ — يجب أن يتم الوفاء بباقي قيمة كل سهم خلال خمس سنوات على الأكثر من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية المرخص في تأسيس الشركة وذلك في المواعيد وبالطريقة التي يبينها مجلس الإدارة على أن يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها بخمسة عشر يوما على الأقل وتفيد المبالغ المدفوعة على مستندات الاسم وكل سهم له يؤشر عليه تأشيراً صحيحاً بالوفاء بالمبالغ الواجبة الاداء . يبطل حتما تداوله .

وكل مبلغ يتأخر أدائه عن الموعد المعين يسرى عليه حتما فائدة بسعر ٦ ٪ سنويا مصدرة الشركة من يوم استحقاقه وتنفذ أرقام الأسهم المتأخر أدائه المستحق من قيمتها في جريدتين يوميتين تصدران في المدينة التي بها مركز الشركة إحداهما على الأقل باللغة العربية وفي فترة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

ويحق لمجلس إدارة الشركة أن يقوم ببيع هذه الأسهم لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسؤوليته بلا حاجة إلى تنبيه رسمي أو أية إجراءات قانونية أو مستندات الأسهم التي تباع بهذه الكيفية تلغى حتما على أن تسلم مستندات جديدة لمشتريين عوضاً عنها تحس ذات الأرقام التي كانت على المستندات القديمة .

وينضم مجلس إدارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً للشركة من أصل وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذي بيعت أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطالبه بالفرق عند حصول عجز .

والتنفيذ بهذه الطريقة لا يمنع الشركة من أن تستعمل قبل المساهم المتأخر في الوقت ذاته أو في أي وقت آخر جميع الحقوق التي تخولها إياها الأحكام العامة للقانون .

- مادة ٩ — تكون الأسهم اسمية طول مدة الشركة .
- مادة ١٠ — تستخرج الأسهم أو السندات الممثلة للأسهم من دفتر ذى قوائم وتنفى أرقامها مسلسلة ويوقع عليها حضور من أعضاء مجلس الإدارة وتختتم بخاتم الشركة .
- ويجب أن يتضمن السهم على الأخص تاريخ قرار رئيس الجمهورية الصادر بالترخيص في تأسيس الشركة وتاريخ نشره بالجريدة الرسمية وقيمة رأس المال وعدد الأسهم الموزع عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها والتاريخ المحدد لاجتماع الجمعية العمومية العادية ويكون للأسهم كوربورات ذات أرقام متسلسلة ومشملة أيضا على رقم السهم .
- مادة ١١ — تنتقل ملكية الأسهم باثبات التنازل كتابة في سجل خاص يطلق عليه سجل نقل ملكية الأسهم وذلك بعد تقديم إقرار موقع عليه من المتنازل والمتنازل إليه وللشركة الحق في أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين وإثبات أهليتهما بالطرق القانونية وبالرغم من حصول التنازل وإثباته في سجل الشركة يظل المكتتبون الأصليون والمتنازلون المتعاقبون مسئولين بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا إليهم عن المبالغ الباقية إلى أن يتم تسديد قيمة الأسهم على أن يسقط التزام المتنازل في هذا التضامن بعد فوات سنتين من تاريخ تنازله ويوقع اثنان من أعضاء مجلس الإدارة على الشهادات المثبتة لقيود الأسهم في سجل نقل الملكية .
- مادة ١٢ — لا يلزم المسامون إلا بقيمة كل سهم ولا يجوز زيادة التزامهم .
- مادة ١٣ — يترتب حتما على ملكية السهم قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العمومية .
- مادة ١٤ — كل سهم غير قابل للتجزئة .
- مادة ١٥ — لا يجوز لورثة المسام ولا لباقييها بأي حجة كانت أن يطلبوا وضع الأختام على دفاتر الشركة أو قراطينها أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسعتها أو بيعها جملة لعدم إمكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأي طريقة كانت في إدارة الشركة ويجب عليهم في استعمال حقوقهم اتعويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العمومية .
- مادة ١٦ — كل سهم يخول الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات الشركة وفي الأرباح المستحقة على الوجه المبين فيما بعد .
- مادة ١٧ — يكون لآخر مالك للأسهم مقيد اسمه في سجل الشركة وحده الحق في قبض المبالغ

المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا في الأرباح أو نصيبا في موجودات الشركة .

مادة ١٨ - مع مراعاة أحكام المادة ١٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ يجوز زيادة رأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة كما يجوز تخفيضه ولا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية وإذا أصدرت بأكثر من ذلك أضيف الفرق حتما إلى الاحتياطي القانوني .

وتكون زيادة رأس المال أو تخفيضه بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة يبين في حالة الزيادة مقدارها وسعر إصدار الأسهم ومدى حق المساهمين القدامى في أبنوية الاكتتاب في هذه الزيادة ويبين في حالة التخفيض مقدار هذا التخفيض وكيفيته .

الباب الثالث

السندات

مادة ١٩ - مع مراعاة حكم المادة ١٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ للجمعية العمومية أن تقرر إصدار سندات من أى نوع كانت ويوضح هذا القرار قيمة السندات وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم .

الباب الرابع

إدارة الشركة

مادة ٢٠ - يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من تسعة أعضاء على الأكثر يكون من بينهم أربعة أعضاء منتخبين من يعملون بها وذلك طبقا لأحكام القوانين النافذة .

مادة ٢١ - فيما عدا ممثلي العاملين في الشركة يكون تعيين رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢٢ - يعقد مجلس الإدارة في مركز الشركة كلما دعت مصلحتها إلى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب عضو آخر من أعضاء مجلس الإدارة . على أنه يجب أن يجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل في كل شهر . ويجوز أيضا أن يعقد المجلس خارج مركز الشركة بشرط أن يكون جميع أعضائه حاضرين في الاجتماع وأن يكون هذا الاجتماع في الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٢٣ — لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره ثلاثة أعضاء على الأقل .
مادة ٢٤ — لا يجوز أن ينوب أحد أعضاء مجلس الإدارة عن غيره من الأعضاء .
هند التصويت .

مادة ٢٥ — تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه صوت الرئيس أو من يقوم مقامه .

مادة ٢٦ — مع مراعاة أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ يكون لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة الشركة فيما عدا ما احتفظ به صراحة نظام الشركة للجمعية العمومية وبدون تحديد لهذه السلطة يجوز له مباشرة جميع التصرفات فيما عدا التبرعات فيبشرها وفقاً لأحكام المادتين ٢٤٤٠ و٢٤٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

مادة ٢٧ — يمثل رئيس مجلس الإدارة أو من يقوم مقامه الشركة في صلاتها بالغير أمام القضاء .

مادة ٢٨ — يملك حق التوقيع عن الشركة على أفراد كل من رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة المنتدبين وكل عضو آخر ينتدبه المجلس لهذا الغرض .

ومجلس الإدارة الحق في أن يعين مديري أو وكلاء مفوضين وأن يخولهم أيضاً حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين .

مادة ٢٩ — لا يلتزم أعضاء مجلس الإدارة أى التزام شخصى فيما يتعلق بتعهدات الشركة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وكالاتهم .

مادة ٣٠ — يتكون مكافأة مجلس الإدارة من النسبة المئوية المنصوص عليها في المادة ٣٨ من النظام ومن بدل الحضور الذى تحدد الجمعية العمومية قيمته وتحدد مكافأة كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة طبقاً لأحكام القوانين النافذة .

الباب الخامس

الجمعية العمومية

مادة ٣١ — يمارس مجلس إدارة المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمهايز رياضة ودير التموين اختصاصات الجمعية العمومية .

مادة ٢٢ - تعقد الجمعية العمومية العادية كل سنة خلال السنة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة في المكان واليوم والساعة المعينة في إعلان الدعوى للاجتماع .

وتجتمع على الأخص لسماع تقرير المجلس عن نشاط الشركة ومركزها المالي وتقرير المراقب والتصديق عند اللزوم على ميزانية السنة المالية وعلى حساب الأرباح والخسائر واتحاديده حصص الأرباح التي توزع على المساهمين .

مادة ٢٣ - لمجلس إدارة الشركة دعوة الجمعية العمومية كلما رأى ذلك ويتمن على المجلس أن يدعو الجمعية العمومية كلما طلب إليه ذلك لغرض معين المراقب أو المساهمون الحائزون لعشر رأس المال على الأقل وفي هذه الحالة الأخيرة يجب على هؤلاء المساهمين أن يثبتوا قبل إرسال أى دعوة أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في مصرف من مصارف الجمهورية العربية المتحدة بحيث لا يجوز لهم سحبها إلا بعد انقضاء الجمعية العمومية .

وترسل صورة من هذه الأوراق إلى مصلحة الشركات في نفس الوقت الذي يتم فيه نشر الدعوة أو إرسالها إلى المساهمين .

مادة ٢٤ - لا يجوز للجمعية العمومية أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال المبين في إعلان الدعوة . .

الباب السادس

مراقب الحسابات

مادة ٢٥ - يكون للشركة مراقب أو أكثر لحسابات وتحدد مسئوليتهم طبقاً لأحكام القوانين النافذة .

الباب السابع

سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامى - المال الاحتياطى -

توزيع الأرباح

مادة ٢٦ - تبدأ السنة المالية للشركة من أول يولييه وتنتهى في آخر يونيه من كل سنة

على أن السنة الأولى تشمل المدة التي تنقضي من تاريخ تأسيس الشركة للنهائي حتى ٣٠ يونيو من السنة التالية .

مادة ٣٧ — على مجلس الإدارة أن يعد عن كل سنة مالية في موعد يسمح لعقد الجمعية العمومية للمساهمين خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر مشتملين على جميع البيانات المعينة في القرار الصادر من وزير الاقتصاد التجارة الخارجية .

وعلى المجلس أيضا أن يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها .

مادة ٣٨ — توزع أرباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يأتي :

(١) يبدأ باقتطاع مبلغ يوازي ٥٪ من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المدفوع ومتى من الاحتياطي تمين العود إلى الاقتطاع .

(٢) ثم يحجب من الأرباح الصافية الشركة ٥٪ تخصص لشراء سندات حكومية .

(٣) ثم يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها ٥٪ من المدفوع من قيمة الأسهم توزع بين المساهمين وبين العاملين في الشركة بنسبة ٧٥٪ للمساهمين ، ٢٥٪ تخصص للعاملين في الشركة طبقا لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ والقرارات المنفذة له .

على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا تجوز المطالبة بها من أرباح السنين القادمة .

(٤) ويخصص بعد ما تقدم ١٠٪ من الباقي لمكافحة مجلس الإدارة .

(٥) ويوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك كحصة إضافية في الأرباح بنسبة ٧٥٪ للمساهمين و ٢٥٪ تخصص للعاملين في الشركة طبقا لأحكام القانون ١١١ لسنة ١٩٦١ والقرارات المنفذة له أو يرسل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة أو يخصص لإنشاء مال للاحتياطي أو مال للاستهلاك غير عاديين .

مادة ٣٩ - يستعمل المال الاحتياطي بناء على قرار مجلس الإدارة فيما يكون أوفى مصالح الشركة وذلك في حدود الأغراض المخصصة لها .

مادة ٤٠ - تدفع حصص الأرباح إلى المساهمين في المكان والمواعد التي يحددها مجلس الإدارة .

الباب الثامن

المسئولية

مادة ٤١ - لا يترتب على أى قرار يصدر من الجمعية العمومية سقوط دعوى المسئولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهمتهم ، وإذا كان الفعل الموجب للمسئولية قد عرض على الجمعية العمومية بتقرير من مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات فإن هذه الدعوى تسقط بمضي سنة من تاريخ صدور قرار الجمعية العمومية بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة ومع ذلك إذا كان الفعل المنسوب إلى أعضاء مجلس الإدارة يكون جنائية أو جنحة فلا تسقط الدعوى إلا بسقوط الدعوى العمومية .

ولكل مساهم مباشرة هذه الدعوى .

الباب التاسع

حـل الشركة وتصفيتها

مادة ٤٢ - في حالة خسارة نصف رأس المال تحمل الشركة قبل لانقضاء أجلها إلا إذا قررت الجمعية العمومية غير العادية خلاف ذلك .

مادة ٤٣ - عند انتهاء مدة الشركة أو في حالة حلها قبل الأجل المحدد تعين الجمعية العمومية بناء على طلب مجلس الإدارة طريقة التصفية .
وتعين مصفيا أو جملة مصفين وتحدد سلطاتهم .

وتنتهى وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفين .

أما سلطة الجمعية العمومية فتبقى قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم إخلاء هذه المصفين .

الباب العاشر

أحكام ختامية

مادة ٤٤ - يوقع هذا النظام وينشر طبقاً للقانون.
المصاريف والأتعاب المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة تخصم من حساب المصروفات العمومية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٦٥ (١)

بالترخيص في تأسيس شركة مساهمة متمتعة بحماية الجمهورية
العربية المتحدة تدعى "شركة مطاحن شرق الدلتا"

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون التجارة؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بالأسماء التجارية؛

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات
التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له؛

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة؛

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ في شأن تشكيل مجالس الإدارة في الشركات والجمعيات
والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل معاملين فيها؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦١ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء المؤسسة العامة للمطاحن
والمضارب والخابز؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات التي يشرف عليها

وزير التعيين؛

وعلى قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز بتاريخ ١٧/١١/١٩٦٤ بإنشاء شركة مساهمة تدعى « شركة مطاحن شرق الدلتا » ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر:

- مادة ١ - يرخص للمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز في تأسيس شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى شركة « مطاحن شرق الدلتا » وفقاً للنظام المرافق .
- مادة ٢ - لا يترتب على إعطاء الترخيص منع أى احتكار أو امتياز من الحكومة أو أدنى مسئولية تعود عليها في أى حال من الأحوال .
- مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ربيع الآخر سنة ١٣٨٥ (٩ أغسطس سنة ١٩٦٥) :

قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للمطاحن

والمضارب والمخابز

الصادر بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بتأسيس شركة مساهمة

متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى « شركة مطاحن شرق الدلتا » ،

مجلس إدارة المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٣ سنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات التي يشرف عليها

وزير التكوين ؛

قرر

- مادة ١ - تنشأ شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة برخص من حكومة

الجمهورية العربية المتحدة وفقا لاحكام القوانين المعمول بها واحكام هذا القرار والنظام المرافق.

مادة ٢ — اسم هذه الشركة هو " شركة مطاحن شرق الدلتا " .

مادة ٣ — غرض هذه الشركة هو تجارة وتصنيع الحبوب وبخاصة الارز والقمح وغيرها من الحبوب سواء المزروع منها محليا أو المستورد من الخارج وتجارة وتصنيع المخلفات وصناعة الخبز بجميع أنواعه وتوزيعه .

ويجوز للشركة أن يكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه من الوجوه مع الهيئات أو الشركات التي تزاوُل أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج أو أن تندمج فيها أو تشتريها أو تلتحق بها .

مادة ٤ — يكون مركز الشركة ومحلها القانوني في مدينة الزقازيق ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج .

مادة ٥ — المدة المحددة لهذه الشركة خمس وعشرون سنة تبدأ من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية المرخص في تأسيسها .

وكل إطالة لمدة الشركة يجب أن تعتمد بقرار جمهوري .

مادة ٦ — حد رأس مال الشركة بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه (ثمانين ألف جنيه مصري) موزع على أربعين ألف سهم قيمة كل سهم جنيهان اثنان .

مادة ٧ — اكتسبت المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والخازن في رأس المال جميعه وقد أودعت مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه (عشرين ألف جنيه مصري) في البنك المركزي المصري وهو من البنوك المعتمدة . وهذا المبلغ لا يجوز سحبه بعد صدور قرار رئيس الجمهورية المرخص في تأسيس الشركة إلا بقرار من الجمعية العمومية .

مادة ٨ — يقوم رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والخازن أو من ينوبه في ذلك بجميع الإجراءات اللازمة لتأسيس الشركة والنشر عنها وقيدتها بالسجل التجاري واتخاذ الإجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وإدخال التعديلات التي تراها الحكومة لازمة سواء على هذا القرار أو على نظام الشركة المرافق .

وتلتزم الشركة بأن تؤدي إلى المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابر المصاريف الفعلية التي أنفقتها في سبيل الشركة .

نظام الشركة

الباب الأول

تأسيس الشركة

مادة ١ - تأسست طبقا لأحكام القانون النافذ والنظام الحالي شركة مساهمة مقفلة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة بين مالكي الأسهم المينة أحكامها فيما بعد .

مادة ٢ - اسم هذه الشركة هو : شركة مطاحن شرق الدلتا .

مادة ٣ - غرض هذه الشركة هو : تجارة وتصنيع الحبوب وبخاصة الأرز والقمح وغيرها وما ينتج عنها من مخلفات وصناعات أخرى وتصنيع الخبز بجميع أنواعه وتوزيعه .

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه من الوجوه مع الهيئات أو الشركات التي تراول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج أو أن تندمج فيها أو تشتريها أو تلحقها بها .

مادة ٤ - يكون مركز الشركة ومقرها القانوني في مدينة الزقازيق . ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج .

٥ - المدة المحددة لهذه الشركة هي خمس وعشرون سنة ابتداء من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية المرخص في تأسيسها .

وكل إطالة لمدة هذه الشركة يجب أن تعتمد بقرار من رئيس الجمهورية .

الباب الثاني

رأس مال الشركة

مادة ٦ - حدد رأس مال الشركة بمبلغ ٨٠٠.٠٠٠ جنيه (ثمانين ألف جنيه مصرية)

موزع على ٤٠٠٠٠ سهم قيمة كل منهم جنيهان الثمان اكتتبت فيها المؤسسة العامة للطاحين والمضارب والمخابز بأكملها .

مادة ٧ — دفع الرميح من قيمة كل سهم عند الاكتتاب .

مادة ٨ — يجب أن يتم الوفاء ببقية قيمة كل سهم خلال خمس سنوات على الأكثر من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية المرخص في تأسيس الشركة وذلك في المواعيد وبالطريقة التي يعينها مجلس الإدارة على أن يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها بخمسة عشر يوماً على الأقل وتفيد المبالغ المدفوعة على مستندات الأسهم وكل سهم لم يؤثر عليه تأشيراً صحيحاً بالوفاء بالمبالغ الواجبة الأداء يبطل حتماً تداوله .

وكل مبلغ يتأخر أدائه عن الموعد المعلن عليه حتماً فائدة بمر ٦٪ سنوياً لمصلحة الشركة من يوم استحقاقه ونشر أرقام الأسهم المتأخر أداء المستحق من قيمتها في جريدتين يوميتين تصدران في المدينة التي بها مركز الشركة إحداها على الأقل باللغة العربية وفي نفرة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

ويحق لمجلس إدارة الشركة أن يقوم ببيع هذه الأسهم لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وتحت مسؤوليته بلا حاجة إلى تلبية رسمى أو أية إجراءات قانونية ومستندات الأسهم التي تباع بهذه الكيفية تلقى حتماً على أن تسلم مستندات جديدة للمشتريين عوضاً عنها تحمل ذات الأرقام التي كانت على المستندات القديمة .

ويمنح مجلس إدارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً للشركة من أصل وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذي يبيع أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة وبطلاله بالفرق ضد حصول عجز .

والنفيذ بهذه الطريقة لا يمنع الشركة من أن تستعمل قبل المساهم المتأخر في الوقت ذاته أو في أي وقت آخر جميع الحقوق التي تخولها لإياها الأحكام العامة للقانون .

مادة ٩ — تكون الأسهم اسمية طول مدة الشركة .

مادة ١٠ — تستخرج الأسهم أو السندات الممثلة للأسهم من دفتر في قسائم وتطلى أرقاماً متسلسلة ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس الإدارة وتختتم بخاتم الشركة .

ويجب أن يتضمن السهم على الأخص تاريخ قرار رئيس الجمهورية الصادر بالترخيص

في تأسيس الشركة وتاريخ نشره بالجريدة الرسمية وقيمة رأس المال وعدد الأسهم الموزع عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها والتاريخ المحدد لاجتماع الجمعية العمومية العادية .

ويكون للأسهم كوبونات ذات أرقام متسلسلة ومشتعلة أيضا على رقم السهم .

مادة ١١ - تنقل ملكية الأسهم بإثبات التنازل كتابة في سجل خاص يطلق عليه سجل نقل ملكية الأسهم وذلك بعد تقديم إقرار موقع عليه من المتنازل والمتنازل إليه وللشركة الحق في أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين وإثبات أهليتهما بالطرق القانونية وبالرغم من حصول تنازل وإثباته في سجل الشركة يظل المكتتبون الأصليون والمتنازلون المتعاقبون مسئولين بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا اليهم عن المبالغ الباقية إلى أن يتم تسديد قيمة الأسهم على أن يسقط الزام المتنازل في هذا التضامن بعد فوات سنتين من تاريخ تنازله ويوقع اثنان من أعضاء مجلس الإدارة على الشهادات المثبتة بقيد الأسهم في سجل نقل الملكية .

مادة ١٢ - لا يلزم المسامون إلا بقيمة كل سهم ولا يجوز زيادة التزامهم .

مادة ١٣ - يترتب حتما على ملكية السهم قبض على نظام الشركة وقرارات جمعيتها العمومية .

مادة ١٤ - كل سهم غير قابل للتجزئة .

مادة ١٥ - لا يجوز لورثة المسام ولا لدائنيه بأى حجة كانت أن يطلبوا وضع الاختام على دفاتر الشركة أو قراطينها أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم إمكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأى طريقة كانت في إدارة الشركة ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التعويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العمومية .

مادة ١٦ - كل سهم يخول الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلاميز في ملكية موجودات الشركة وفي الأرباح المقتسمة على الوجه المبين فيما بعد .

مادة ١٧ - يكون لآخر مالك الأسهم مقيد اسمه في سجل الشركة وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا في الأرباح أو نصيبا في موجودات الشركة .

مادة ١٨ - مع مراعاة أحكام المادة ١٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ يجوز زيادة

رأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة كما يجوز تخفيضه ولا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية وإذا أصدرت بأكثر من ذلك أضيف الفرق حتما إلى الاحتياطي القانوني .

وتكون زيادة رأس المال أو تخفيضه بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة يبين في حالة الزيادة مقدارها وسعر إصدار الأسهم ومدى حق المساهمين القدامى في أولوية الاكتتاب في هذه الزيادة ويبين في حالة التخفيض مقدار هذا التخفيض وكيفيته .

الباب الثالث

السندات

مادة ١٩ — مع مراعاة حكم المادة ١٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ للجمعية العمومية أن تقرر إصدار سندات من أى نوع كانت ويوضح هذا القرار قيمة السندات وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم .

الباب الرابع

إدارة الشركة

مادة ٢٠ — يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من تسعة أعضاء على الأكثر يكون من بينهم أربعة أعضاء منتخبين ممن يعملون بها وذلك طبقا لأحكام القوانين النافذة .

مادة ٢١ — فيما هذا ممثلى العاملين فى الشركة يكون تعيين رئيس أعضاء مجلس الإدارة بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢٢ — يعقد مجلس الإدارة فى مركز الشركة كلما دعت مصالحها إلى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب عضو آخر من أعضاء مجلس الإدارة .

على أنه يجب أن يجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل فى كل شهر .

وجوز أيضا أن يعقد المجلس خارج مركز الشركة بشرط أن يكون جميع أعضائه حاضرين فى الاجتماع وأن يكون هذا الاجتماع فى الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٢٣ - لا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا إذا حضره ثلاثة أعضاء على الأقل .
مادة ٢٤ - لا يجوز أن ينوب أحد أعضاء مجلس الإدارة عن غيره من الأعضاء عند التصويت .

مادة ٢٥ - تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه صوت الرئيس أو من يقوم مقامه .

مادة ٢٦ - مع مراعاة أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ يكون لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة الشركة فيما عدا ما احتفظ به مراعاة نظام الشركة للجمعية العمومية وبدون تحديد لهذه السلطة يجوز له مباشرة جميع التصرفات فيما عدا التبرعات فيباشرها وفقا لأحكام المادتين ٤٠ و ٤٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

مادة ٢٧ - يمثل رئيس مجلس الإدارة أو من يقوم مقامه الشركة في صلاتها بالخير وأمام القضاء .

مادة ٢٨ - يملك حق التوقيع عن الشركة على أفراد كل من رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة المنتدبين وكل عضو آخر ينتدبه المجلس لهذا الغرض .
وللمجلس الإدارة الحق في أن يعين عدة مديرين أو وكلاء مفوضين وأن يخولهم أيضا حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين .

مادة ٢٩ - لا يلزم أعضاء مجلس الإدارة أى التزام شخصى فيما يتعلق بتعهدات الشركة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وکالتهم .

مادة ٣٠ - تتكون مكافأة مجلس الإدارة من النسبة المئوية المنصوص عليها في المادة ٢٨ من النظام ومن بدل الحضور الذى تحدد الجمعية العمومية قيمته وتحدد مكافأة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة طبقا لأحكام القوانين النافذة .

الباب الخامس

الجمعية العمومية

مادة ٣١ - يمارس مجلس إدارة المؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخابز برئاسة وزير التكوين اختصاصات الجمعية العمومية .

مادة ٣٢ - تعقد الجمعية العمومية العادية كل سنة خلال الستة أشهر التالية لهابة السنة المالية للشركة في المكان واليوم والساعة المعينة في إعلان الدعوة للاجتماع .

وتجتمع على الأخص لسماع تقرير المجلس عن نشاط الشركة ومركزها المالي وتقرير المراقب والتصديق عند اللزوم على ميزانية السنة المالية وعلى حساب الأرباح والخسائر ولتحديد حصص الأرباح التي توزع على المساهمين .

مادة ٣٣ - لمجلس إدارة الشركة دعوة الجمعية العمومية كلما رأى ذلك ويتعين على المجلس أن يدعو الجمعية العمومية كلما طلب إليه ذلك لغرض معين المراقب أو المساهمون الحائزون لعشر رأس المال على الأقل وفي هذه الحالة الأخيرة يجب على هؤلاء المساهمين أن يثبتوا قبل إرسال أى دعوة أنهم أودعوا أسمهم في مركز الشركة أو في مصرف من مصارف الجمهورية العربية المتحدة بحيث لا يجوز لهم سحبها إلا بعد انقضاء الجمعية العمومية .

وترسل صورة من هذه الأوراق إلى مصلحة الشركات من الوقت الذي يتم فيه نشر الدعوة أو إرسالها إلى المساهمين

مادة ٣٤ - لا يجوز للجمعية العمومية أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال المبين في إعلان الدعوة .

الباب السادس

مراقب الحسابات

مادة ٣٥ - يكون للشركة مراقب أو أكثر للحسابات ونحدد مسئوليتهم طبقاً لأحكام القوانين النافذة .

الباب السابع

سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامي - المال الاحتياطي

توزيع الأرباح

مادة ٣٦ - تبدأ السنة المالية للشركة من أول يوليه وتنتهى في آخر يونيه من كل سنة

على أن السنة الأولى تشمل المدة التي تنقضي من تاريخ تأسيس الشركة النهائي حتى ٣٠ يونيو من السنة التالية .

مادة ٣٧ - على مجلس الإدارة أن يعد عن كل سنة مالية في موعد يسمح بعقد الجمعية العمومية للمساهمين خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر مشتملين على جميع البيانات المعينة في القرار الصادر من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

وعلى المجلس أيضا أن يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها .

مادة ٣٨ - توزع أرباح شركة لاصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يأتي :

(١) يبدأ باقتطاع مبلغ يوازي ٥ ٪ من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني ويوقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي ٥٠ ٪ من رأس مال الشركة المدفوع ومتى من الاحتياطي تعين العود إلى الاقتطاع .

(٢) ثم يجنب من الأرباح الصافية للشركة ٥ ٪ تخصص لشراء سندات حكومية .

(٣) ثم يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها ٥ ٪ عن المدفوع من قيمة الأسهم توزع بين المساهمين وبين العاملين في الشركة بنسبة ٧٥ ٪ للمساهمين ، ٢٥ ٪ تخصص للعاملين في الشركة طبقا لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ ، والقرارات المنفذة .

على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا تجوز المطالبة بها من أرباح السنين القادمة .

(٤) يخصص بعد ما تقدم ١٠ ٪ من الباقي لمكافحة مجلس الإدارة .

(٥) ويوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك كحصة إضافية في الأرباح بنسبة ٧٥ ٪ للمساهمين و ٢٥ ٪ تخصص للعاملين في الشركة طبقا لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ والقرارات المنفذة له أو يرسل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة أو يخصص لإنشاء مال للاحتياطي أو مال الاستهلاك غير عادي .

الباب الثامن

المسئولية

مادة ٤١ - لا يترتب على أى قرار يصدر من الجمعية العمومية سقوط دعوى المسئولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التى تقع منهم فى تنفيذ مهمتهم وإذا كان الفعل الموجب للمسئولية قد عرض على الجمعية العمومية بتقرير من مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات فإن هذه الدعوى تسقط بمضى سنة من تاريخ صدور قرار الجمعية العمومية بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة ومع ذلك فإذا كان الفعل المنسوب إلى أعضاء مجلس الإدارة يكون جنابة أو جنحة فلا تسقط الدعوى إلا بسقوط الدعوى العمومية ولكل مساهم مباشرة هذه الدعوى .

الباب التاسع

حل الشركة وتصفيتها

مادة ٤٢ - فى حالة خسارة نصف رأس المال تحل الشركة قبيل انقضاء أجلها إلا إذا قررت الجمعية العمومية غير العادية خلاف ذلك .

مادة ٤٣ - عند انتهاء مدة الشركة أو فى حالة حلها قبل الأجل المحدد تعين الجمعية العمومية بناء على طلب مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعين مصفيا أو جملة مصفين وتحدد سلطاتهم .

وتتولى وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفين .

أما سلطة الجمعية العمومية فتبقى قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم إخلاء عهدة المصفين .

الباب العاشر

أحكام ختامية

مادة ٤٤ - يودع هذا النظام وينشر طبقا للقانون .

المصاريف والأتعاب المدفوعة فى سبيل تأسيس الشركة تخصم من حساب المصروفات العمومية .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم (١) ٢١٧٤ لسنة ١٩٦٥

بالترخيص في تأسيس شركة مساهمة متعنتة بجنسية الجمهورية
العربية المتحدة تدعى "شركة مطاحن وخباز شمال القاهرة"،

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون التجارة ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بالأسماء التجارية ؛

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات
التوصية بالأسمم والشركات ذات المسئولية المحدودة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ في شأن تشكيل مجالس الإدارة في الشركات والجمعيات
والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين بها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦١ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب
والخباز ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات التي يشرف عليها
وزير التكوين ؛

وعلى قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والخباز بتاريخ ١٧ / ١١ / ١٩٦٤
بإنشاء شركة مساهمة تدعى "شركة مطاحن وخباز شمال القاهرة" ؛

وعلى ما أقره مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يرخص للمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والخباز في تأسيس شركة مساهمة

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣١ الصادر في ٢١ من يناير ١٩٦٦ .

متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى « شركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة » وفقا للنظام المرافق .

مادة ٢ — لا يترتب على إعطاء هذا الترخيص منح أى احتكار أو امتياز من الحكومة أو أدنى مسئولية تعود عليها فى أى حال من الأحوال .

مادة ٣ — يفسر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر بمراسلة الجمهورية فى ١٢ ربيع الآخر سنة ١٣٨٥ (٩ أغسطس سنة ١٩٦٥)
قرار :

مجلس إدارة المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز
الصادر بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بتأسيس شركة مساهمة
متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى
« شركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة »

مجلس إدارة المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز
بعد الاصلاح على القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦١ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء المؤسسة العامة للمطاحن
والمضارب والمخابز ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن المؤسسات التى يشرف عليها
وزير التوين ؛

قرر :

مادة ١ — تنشأ شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة بترخيص من
حكومة الجمهورية العربية المتحدة وفقا لأحكام القوانين المعمول بها وأحكام هذا القرار
والنظام المرافق .

مادة ٢ — اسم هذه الشركة هو شركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة .

مادة ٣ — غرض هذه الشركة هو تجارة وتصنيع الحبوب وبخاصة الارز والقمح وغيرها من

الحبوب سواء المزروع منها محليا أو المستورد من الخارج ، وتجارة وتصنيع المخلفات وصناعة الخبز بجميع أنواعه وتوزيعه .

ويجوز للشركة أن يكون لها مصلحة أو أن تشارك بأي وجه من الوجوه مع الهيئات أو الشركات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج أو أن تندمج فيها أو تشتريها أو تلحقها بها .

مادة ٤ — يكون مركز الشركة ومحلا القانوني في مدينة القاهرة ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج .

مادة ٥ — المدة المحددة لهذه الشركة خمس وعشرون سنة تبدأ من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية المرخص في تأسيسها .

وكل إطالة لمدة الشركة يجب أن تعتمد بقرار جمهوري .

مادة ٦ — حدد رأس مال الشركة بمبلغ ٨٠٠.٠٠٠ جنيه (ثمانين ألف جنيه مصري) موزع على أربعين ألف سهم ، قيمة كل سهم جنيهاً اثنان .

مادة ٧ — اكتتبت المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز في رأس المال جميعه وقد أودعت مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه (عشرين ألف جنيه مصري) في البنك المركزي المصري وهو من البنوك المعتمدة وهذا المبلغ لا يجوز سحبه بمد صدور قرار رئيس الجمهورية المرخص في تأسيس الشركة إلا بقرار من الجمعية العمومية .

مادة ٨ — يهوم رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز أو من ينوبه في ذلك بجميع الإجراءات اللازمة لتأسيس الشركة والنشر عنها وتقيدها بالسجل التجاري واتخاذ الإجراءات القانونية واسقيفاء المستندات اللازمة وإدخال التعديلات التي تراها الحكومة لازمة سواء على هذا القرار أو على نظام الشركة المرافق .

وتلتزم الشركة بأن تودى إلى المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز المصاريف الفعلية التي أنفقتها في سبيل الشركة .

نظام الشركة

الباب الأول

تأسيس الشركة

مادة ١ - تأسست طبقاً لاحكام القانون النافذ والنظام الحالى شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة بين مالكي الاسهم المبينة احكامها فيما بعد .

مادة ٢ - اسم هذه الشركة هو « شركة مطاحن ونخالة شمال القاهرة » .

مادة ٣ - غرض هذه الشركة هو تجارة وتصليع الحبوب وبخاصة الارز والقمح وغيرها وما ينتج عنها من مخلفات وصناعات أخرى وتصنيع الخبز بجميع أنواعه وتوزيعه

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات أو الشركات التى تزاوُل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التى قد تداوِنها على تحقيق غرضها فى الجمهورية العربية المتحدة أو فى الخارج أو أن تندمج فيها أو تشتريها أو تلحقها بها .

مادة ٤ - يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينة القاهرة ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات فى الجمهورية العربية المتحدة أو فى الخارج .

مادة ٥ - المدة المحددة لهذه الشركة هى خمس وعشرون سنة ابتداء من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية المرخص فى تأسيسها .

وكل إطالة لمدة هذه الشركة يجب أن تعتمد بقرار من رئيس الجمهورية .

الباب الثانى

رأس مال الشركة

مادة ٦ - حدد رأس مال الشركة بمبلغ ٨٠.٠٠٠ جنيه (ثمانين ألف جنيه مصرى) مودع على ٤٠.٠٠٠ سهم قيمة كل سهم جنيهان اثنان اُكتبت فيها المؤسسة العامة للمطاحن والمخابز والنخابز بأكملها .

مادة ٧ - دفع الربع من قيمة كل سهم عند الاكتتاب .

مادة ٨ - يجب أن يتم الوفاء بباقي قيمة كل سهم خلال خمس سنوات على الأكثر من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية المرخص في تأسيس الشركة وذلك في المواعيد وبالطريقة التي يبينها مجلس الإدارة على أن يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها بخمسة عشر يوماً على الأقل وتفيد المبالغ المدفوعة على مستندات الأسهم وكل سهم لم يؤشر عليه تأشيراً صحيحاً بالوفاء بالمبالغ الواجبة الأداء يبطل حتماً تداوله .

وكل مبلغ يتأخر أدائه عن الموعد المعلن يسرى عليه حتماً فائدة بسعر ٦ ٪ سنوياً لمصلحة الشركة من يوم استحقاقه وتنفذ أرقام الأسهم المتأخر أداء المستحق من قيمتها في جريدتين يوميتين تصدران في المدينة التي بها مركز الشركة ، إحداهما على الأقل باللغة العربية وفي نشرة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ويحق لمجلس إدارة الشركة أن يقوم ببيع هذه الأسهم لحساب المسام المتأخر عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسؤوليته بلا حاجة إلى تنبيه رسمي أو أية إجراءات قانونية . ومستندات الأسهم التي تباع بهذه الكيفية تُلغى حتماً على أن تلم مستندات جديدة للمشتري عوضاً عنها تحمل ذات الأرقام التي كانت على المستندات القديمة .

وينحصر مجلس إدارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً للشركة من أصل وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المسام الذي يبعث أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة وبطالابه بالفرق عند حصوله حيز .

والتنفيذ بهذه الطريقة لا يمنع الشركة من أن تستعمل قبل المسام المتأخر في الوقت ذاته أو في أي وقت آخر جميع الحقوق التي تحوطها إياها الأحكام العامة للقانون .

مادة ٩ - تكون الأسهم اسمية طول مدة الشركة .

مادة ١٠ - تستخرج الأسهم أو السندات الممثلة للأسهم من دفتر ذي قسائم وتعطى أرقاماً متسلسلة ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس الإدارة وتختتم بخاتم الشركة .

ويجب أن يتضمن السهم على الأخص تاريخ قرار رئيس الجمهورية الصادر بالترخيص في تأسيس الشركة وتاريخ نشره بالجريدة الرسمية وقيمة رأس المال وعدد الأسهم الموزع عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدة والتاريخ والمحلل لاجتماع الجمعية العمومية العادية .

ويكون للأسهم كوبروات ذات أرقام مسلسلة ومشملة أيضا على رقم السهم .

مادة ١١ - تنتقل ملكية الأسهم باثبات التنازل كتابة في سجل خاص يطلق عليه سجل نقل ملكية الأسهم وذلك بعد تقديم إقرار موقع عليه من المتنازل والمتنازل إليه وللشركة الحق في أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين وإثبات أهليتهما بالطرق القانونية وبالرغم من حصول التنازل وإثباته في سجل الشركة يظل المكتتبون الأصليون والمتنازلون المتعاقبون مسئولين بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا إليهم عن المبالغ الباقية إلى أن يتم تسديد قيمة الأسهم على أن يسقط التزام المتنازل في هذا التضامن بعد فوات سفتين من تاريخ تنازله ويوقع اثنان من أعضاء مجلس الإدارة على الشهادات المثبتة لقيود الأسهم في سجل نقل الملكية .

مادة ١٢ - لا يلزم المساهمون إلا بقيمة كل سهم ولا يجوز زيادة التزامهم .

مادة ١٣ - يترتب حتما على ملكية السهم قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العمومية .

مادة ١٤ - كل سهم غير قابل للتجزئة .

مادة ١٥ - لا يجوز لورثة المساهم ولا لدائنيه بأى حجة كانت أن يطلبوا وضع الاختام على دفاتر الشركة أو قراطينها أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم إمكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأى طريقة كانت في إدارة الشركة ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التحويل على قوائم جرد للشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العمومية .

مادة ١٦ - كل سهم يخول الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلاميز في ملكية موجودات الشركة وفي الأرباح المقتسمة على الوجه المبين فيما بعد .

مادة ١٧ - يكون لآخر مالك للأسهم مقيد اسمه في سجل الشركة وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا في الأرباح أو نصيبا في موجودات الشركة .

مادة ١٨ - مع مراعاة أحكام المادة ١٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ يجوز زيادة رأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة كما يجوز تخفيضه ولا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية وإذا أصدرت بأكثر من ذلك أضيف الفرق حتما إلى الاحتياطي القانوني .

وتكون زيادة رأس المال أو تخفيضه بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على اقتراح

مجلس الإدارة يبين في حالة الزيادة مقدارها وصغر إصدار الأسهم ومدى حق المساهمين القدامى في أولوية الاكتتاب في هذه الزيادة ويبين في حالة التخفيض مقدار هذا التخفيض وكيفيته .

الباب الثالث

السندات

مادة ١٩ - مع مراعاة حكم المادة ١٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ للجمعية العمومية أن تقرر إصدار سندات من أى نوع كانت ويوضح هذا القرار قيمة السندات وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم .

الباب الرابع

إدارة الشركة

مادة ٢٠ - يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من تسعة أعضاء على الأكثر يكون من بينهم أربعة أعضاء منتخبين ممن يعملون بها وذلك طبقاً لأحكام القوانين العائدة .

مادة ٢١ - فيما عدا تمثيل العاملين في الشركة يكون تعيين رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢٢ - يعقد مجلس الإدارة في مركز الشركة كلما دعت مصلحتها إلى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب عضو آخر من أعضاء مجلس الإدارة .

على أنه يجب أن يجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل في كل شهر .

وميجوز أيضاً أن يعقد المجلس خارج مركز الشركة كلما دعت مصلحتها إلى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب عضو آخر من أعضاء مجلس الإدارة . وأن يكون هذا الاجتماع في الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٢٣ - لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره ثلاثة أعضاء على الأقل .

مادة ٢٤ - لا يجوز أن ينوب أحد أعضاء مجلس الإدارة عن غيره من الأعضاء عند التصويت .

مادة ٢٥ - تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه صوت الرئيس أو من يقوم مقامه .

مادة ٢٦ - مع مراعاة أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ يكون لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة الشركة فيما عدا ما احتفظ به صراحة نظام الحركة الجمعية العمومية وبدون تحديد لهذه السلطة يجوز له مباشرة جميع التصرفات فيما عدا التبرعات فيبشرها وفقا لأحكام المادتين ٤٢، ٤٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

مادة ٢٧ - يمثل رئيس مجلس الإدارة أو من يقوم مقامه الشركة في صلاتها بالغير وأمام القضاء .

مادة ١٨ - يملك حق التوقيع عن الشركة على انفراد كل من رئيس مجلس الإدارة المنتخبين وكل عضو آخر يتقدمه المجلس لهذا الغرض

ومجلس الإدارة الحق في أن يعين عدة مديرين أو وكلاء مفوضين وأن يخولهم أيضا حق التوقيع عن الشركة منفردة .

مادة ٢٩ - لا يلتزم أعضاء مجلس الإدارة أى التزام شخصي فيما يتعلق بتعهدات الشركة بسبب قيامهم بآهام وظائفهم ضمن حدود وكالتهم .

٣٠ - تتكون مكافأة مجلس الإدارة من النسبة المئوية المنصوص عليها في المادة ٢٨ من النظام ومن بدل الحضور الذي تحدد الجمعية العمومية قيمته وتحدد مكافأة كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة طبقا لأحكام القوانين النافذة .

الباب الخامس

الجمعية العمومية

مادة ٣١ - يمارس مجلس إدارة المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابر برئاسة وزير التكوين اختصاصات الجمعية العمومية .

مادة ٣٢ - تعقد الجمعية العمومية العادية كل سنة خلال الستة أشهر التالية لنهاية السنة المالية . للشركة في المكان واليوم والساعة المعينة في إعلان الدعوة للاجتماع .

وتجتمع على الأخص لسماع تقرير المجلس عن نشاط الشركة ومركزها المالي وتقرير المراقب والتصديق عند اللزوم على ميزانية السنة المالية وعلى حساب الأرباح والخسائر ولتعيين حصص الأرباح التي توزع على المساهمين .

مادة ٣٣ - لمجلس إدارة الشركة دعوة الجمعية العمومية كلما رأى ذلك ويتعين على المجلس أن يدعو الجمعية العمومية كلما طلب إليه ذلك لغرض معين المراقب أو المساهمون الحائزون لعشر رأس المال على الأقل وفي هذه الحالة الأخيرة يجب على هؤلاء المساهمين أن يثبتوا قبل إرسال أى دعوة أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في مصرف من مصارف الجمهورية العربية المتحدة بحيث لا يجوز لهم سحبها إلا بعد انقضاء الجمعية العمومية .

وترسل صورة من هذه الاوراق إلى مصلحة الشركات في نفس الوقت الذي يتم فيه نشر الدعوة أو إرسالها إلى المساهمين .

٣٤ - لا يجوز للجمعية العمومية أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال المبين في إعلان الدعوة .

الباب السادس

مراقب الحسابات

مادة ٣٥ - يكون لشركة مراقب أو أكثر للحسابات ونحدد مسئوليتهم طبقاً لأحكام القوانين النافذة .

الباب السابع

- سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامي -

المال الاحتياطي - توزيع الأرباح

مادة ٣٦ - تبدأ سنة المالية لشركة من أول يوايه وتنتهى في آخر يونيه من كل سنة على أن السنة الأولى تشمل المادة الى تنقضى من تاريخ تأسيس الشركة النهاى حتى ٣٠ يونيه من السنة التالية .

مادة ٣٧ - على مجلس الإدارة أن يعد عن كل سنة مالية في موعد يسمح لعقد الجمعية العمومية للمساهمين خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انقضاء ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر مشتملين على جميع البيانات المعبنة في القرار الصادر من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

وعلى المجلس أيضا أن يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالى في ختام السنة ذاتها .

مادة ٣٨ - توزع أرباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يأتي :

(١) بدأ باقتطاع مبلغ يوازي ٥٪ من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المدفوع ومتى مس الاحتياطي تعين العود إلى الاقتطاع .

(٢) ثم يحجب من الأرباح الصافية للشركة ٥٪ تخصص لشراء سندات حكومية .
(٣) ثم يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أول من الأرباح قدرها ٥٪ عن المدفوع من قيمة الاسهم توزع بين المساهمين وبين العاملين في الشركة بنسبة ٧٥٪ للمساهمين ، ٢٥٪ تخصص للعاملين في الشركة طبقاً لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ والقرارات المنفذة له .

على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين القادمة .

(٤) ويخصص بعد ما تقدم ١٠٪ من الباقي مكافأة لمجلس الإدارة .
(٥) ويوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك كحصة إضافية في الأرباح بنسبة ٧٥٪ للمساهمين، ٢٥٪ تخصص للعاملين في الشركة طبقاً لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ والقرارات المنفذة له أو يرسل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة أو يخص لإشياء مال للاحتياطي أو مال للاستهلاك غير عاديين .

مادة ٣٩ - يستعمل المال الاحتياطي بناء على قرار مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة وذلك في حدود الأغراض المخصصة لها .

مادة ٤٠ - تدفع حصص الأرباح إلى المساهمين في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة .

الباب الثامن

المسئولية

مادة ٤١ - لا يترتب على أي قرار يصدر من الجمعية العمومية - لهوط دعوى المسئولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهمتهم وإذا كان الفعل الموجب المسئولية قد عرض على الجمعية العمومية بتقرير من مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات فإن هذه الدعوى تسقط بمضي سنة من تاريخ صدور الجمعية العمومية بالمصادقة على تقرير

مجلس الإدارة ومع ذلك إذا كان الفعل المنسوب إلى أعضاء مجلس الإدارة يكون جنائية أو جنحة فلا تسقط الدعوى إلا بسقوط الدعوى العمومية
ولكل مسام مباشرة هذه الدعوى .

الباب التاسع

حل الشركة وتصفيتها

مادة ٤٢ — في حالة خسارة نصف رأس المال تحمل الشركة قبل انقضاء أجلها إلا إذا قررت الجمعية العمومية غير العادية خلاف ذلك .

مادة ٤٣ — عند انتهاء مدة الشركة أو في حالة حلها قبل الأجل المحدد تعين الجمعية العمومية بناء على طلب مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعين مصيباً أو جهة مصفين وتحدد سلطاتهم .

وتنتهى وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفين .

أما سلطة الجمعية العمومية فتبقى قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم إخلاء عهدة المصفين .

الباب العاشر

أحكام ختامية

مادة ٤٤ — يودع هذا النظام وينشر طبقاً للقانون .

المصاريف والأتعاب المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة تخص من حساب المصروفات العمومية .

قرارات رئيس الوزراء

قرار (١) رئيس الوزراء

٢٢ لسنة ١٩٦٦

بنقل العاملين بوزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الأوقاف

بدرجاتهم إلى وزارة الأوقاف والشؤون الاجتماعية

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١٩ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم وزارة الأوقاف والشؤون الاجتماعية .

وعلى م: انية وزارتي الأوقاف والشؤون الاجتماعية للسنة المالية ١٩٦٥ / ١٩٦٦ .

قرر :

مادة ١ - ينقل جميع العاملين بوزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الأوقاف إلى وزارة الأوقاف والشؤون الاجتماعية بدرجاتهم وبحسب أوضاعهم الحالية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برباثة الجمهورية في ١٢ رمضان سنة ١٣٨٥ (٣ يناير سنة ١٩٦٠)

قرار رئيس الوزراء

٩٦ لسنة ١٩٦٦

بتشكيل وفد الجمهورية العربية المتحدة لدى الاجتماع الإقليمي للملاحة الجوية

لمنطقة أوروبا والبحر المتوسط

رئيس الوزراء

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥ الصادر في ١٧ من يناير ١٩٦٦ .

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القرار الجمهوري ٢٩٥٣ لسنة ١٩٦٢ ؛
وعلى القرار الجمهوري ١٣٠٥ لسنة ١٩٦٤ ؛
وعلى القرار الجمهوري ٢٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ ؛
وعلى ما عرضه السيد وزير الخارجية ؛

قرر :

مادة ١ - يتم تشكيل وفد الجمهورية العربية المتحدة لدى الاجتماع الافليمي الخامس للملاحه الجوية لمنطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط الذي تنظمه الهيئة الدولية للطيران المدني والمزمع عقده بمجنيف اعتباراً من أول فبراير ١٩٦٦ لمدة أربعة أسابيع ، من السادة :

أحمد عبد الحميد سيف ، مدير عام مصلحة الطيران المدني
وكيل الوزارة رئيساً
المهندس منير ميلاد عبد السيد ، مصلحة الطيران المدني .
المهندس عادل فرنسيس يوسف ، مصلحة الطيران المدني .
اميل فريد بانوب ، مصلحة الأرصاد الجوية .

وستحمل الهيئة الدولية للطيران المدني بتناكر السفر ذهبا وإياباً ، وستحمل كل جهة ببدل السفر بالنسبة لوفديها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية .

صدر برياسة الجمهورية في ١٤ رمضان ١٣٨٥ (١٧ من يناير سنة ١٩٦٦)

قرار رئيس الوزراء

٩٩ (١) لسنة ١٩٦٦

بشأن حضور الاجتماع الخاص للمنظمة الدولية للطيران المدني

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ؛
وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٩٥٣ لسنة ١٩٦٢ ؛
وعلى القرار الجمهوري رقم ١٣٠٥ لسنة ١٩٦٤ ؛
وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ ؛
وعلى ما عرضه السيد وزير الخارجية ؛

قرر :

مادة ١ — يوفد السيد الدكتور فؤاد كامل مرسى ، مندوب الجمهورية العربية المتحدة الدائم في اللجنة القانونية التابعة للهيئة الدولية للطيران المدني ، لحضور الاجتماع الخاص للنظمة الدولية للطيران المدني بخصوص تعديل معاهدة وارسو المزمع عقده بمونتريال — كندا في الفترة من ١ إلى ١٨ فبراير سنة ١٩٦٦ ، وستحمل مصلحة الطيران المدني بدل السفر وستخرج تذكرة سفر مجانية بالطائرة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ رمضان سنة ١٣٨٥ (٥ يناير سنة ١٩٦٦) .

قرار رئيس الوزراء

رقم (١) ١٠٣ لسنة ١٩٦٦

بشأن حضور الندوة العالمية الخاصة بتربية أسماك البحيرات الدافئة

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ،
وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٩٥٣ لسنة ١٩٦٢ ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٤ الصادر في ١٦ من يناير ١٩٦٦

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٣٠٥ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٣٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى ما عرضه السيد وزير الخارجية .

قرر :

مادة ١ - يوفد السيدان :

الدكتور صلاح الدين على الزكا ، رئيس قسم البحيرات بمعهد علوم البحار بالاسكندرية
البيولوجى عبد الرحمن محمد اليك ، رئيس قسم المزارع السمكية بمعهد علوم البحار
بالاسكندرية .

لحضور الندوة العالمية الخاصة بتربية أسماك البحيرات النافقة التى تنظمها هيئة الأغذية والزراعة
في روما في المدة من ١٨ إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٦ ، على أن يتحمل المجلس الأعلى للبحث العلمى
بنفقات إيفاد سيادتهما .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ رمضان سنة ١٣٨٥ (٥ يناير سنة ١٩٦٦)
قرار رئيس الوزراء

رقم ١ لسنة ١٩٦٦

بتعيين عضو بالمجلس الأعلى لتنظيم الأسرة

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٤٠٧٥ لسنة ١٩٦٥ في شأن إنشاء المجلس الأعلى
لتنظيم الأسرة ؛

قرر :

مادة ١ - يكون رئيس الجهاز التنفيذى لمشروع تنظيم الأسرة عضوا بالمجلس الأعلى لتنظيم
الأسرة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ رمضان سنة ١٣٨٥ (٩ يناير سنة ١٩٦٦)

قرارات وزارية

وزارة العدل

قرار (١)

بتحويل بعض العاملين بالهيئة العامة للتأمين الصحى
صفة مأمورى الضبط القضائى

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ؛
وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن التأمين الصحى ؛
وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ؛
وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٠٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن إنشاء الهيئة العامة للتأمين
الصحى وفروعها ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٨ لسنة ١٩٦٤ بشأن نقل التأمين الصحى الذى تختص
به الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المنصوص عليه فى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ إلى الهيئة
العامة للتأمين الصحى ؛
وعلى موافقة وزير الصحة ،

قرر :

مادة ١ - يخول صفة مأمورى الضبط القضائى فى إثبات الجرائم التى تقع فى مخالفة لأحكام
نظام التأمين الصحى طبقا للقانونين رقمى ٦٣ لسنة ١٩٦٤ و ٧٥ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما ؛ مفتشو
الصيديات العاملون بالهيئة العامة للتأمين الصحى وفروعها كل فى دائرة اختصاصه .

مادة ٢ - ينفرد هذا القرار فى الوقائع المصرية ؛ ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٨ شبان سنة ١٣٨٥ (١١ ديسمبر سنة ١٩٦٥)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠١ الصادر فى ٢٧ من ديسمبر ١٩٦٥ .

اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين

قرار التفسير التشريعي رقم (١) هـ لسنة ١٩٦٥

اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة ؛
وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام ورقية للعاملين المدنيين بالدولة ؛
وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين
إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ؛
قرر :

مادة ١ - العامل الذي يعاد تعيينه في الكادر الأعلى أو الكادر المتوسط أو في درجة أعلى يحتفظ بالمرتبة الذي كان يتقاضاها في الكادر أو الدرجة الأدنى ولو كان يزيد على أول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها وبشرط ألا يتجاوز نهاية مربوطها .

مادة ٢ - تحسب نسبة ١٠ ٪ / المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (١٢) من قانون العاملين المدنيين على أساس عدد الوظائف الحالية في الدرجة المرغوب تعيين العامل فيها .

مادة ٣ - يجوز النقل والتدب بين جهاز الدولة الإداري وبين الشركات التابعة للتؤسسات العامة طبقا لقواعد والشروط التي يقررها رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

مادة ٤ - لا يجوز للعاملين الحاصل على أول مربوط الدرجة الأعلى أو علاوة من علاقاتها بالتطبيق لحكم المادة (٢٢) من قانون العاملين المدنيين أن يحصل على علاوة ترقية متى صدر قرار بترقيته إلى هذه الدرجة .

مادة ٥ - تكون ترقية العاملين العاملين للدرجات الثلاثة وفقا لنظام التقارير السنوية ؛ أما العاملون للدرجات الثانية وما يعلوها فيستثنى من تحديد مرتبة كفايتهم عند الترقية بما ورد بملف الخدمة وبما يبدية الرؤساء عنهم .

مادة ٦ - تسري المدد التي حددتها المادة (٧١) من قانون العاملين المدنيين لمحو المحو للمعوقات التأديبية بالنسبة للمتقولين من كادر عمال اليوميا اعتبار من تاريخ العمل بقانون عدمه المدمر .

مادة ٧ - يسرى حكم الفقرة ب من المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٦٤ لسنة ١٩٦٤ على من توافر في شأنه المدد المنصوص عليها في الجدول الثاني المرافق لهذا القرار ولو كان تمتع الاختبار في ١/٧/١٩٦٤ .

ولا يخل هذا الحكم بتطبيق القواعد المقررة في شأن فترة الاختبار .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

وزارة العمل

قرار (١) ١٠٤ لسنة ١٩٦٥

في شأن تحديد الاختصاص الجغرافي لمكاتب تفتيش العمل

وزير العمل

بعد الاطلاع على قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٢٠١ لسنة ١٩٦٤ بمسؤوليات وتنظيم وزارة العمل ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١ لسنة ١٩٦٣ بتحديد اختصاصات الديوان العام والمنساقين الإقليمية وفروعها بوزارة العمل ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تحديد الاختصاص الجغرافي لمكاتب تفتيش العمل والقرارات المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن إنشاء مكتب قوى عاملة بميناء الاسكندرية ؛

وعلى القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن مباشرة مكتب القوى العاملة بميناء الاسكندرية لاختصاصات مكاتب طلاقات العمل والتفتيش العمالي ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ في شأن إنشاء مكاتب عمل ، ومكاتب ثقافة العمالية وتحديد اختصاصها .

وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة :

قرر :

مادة ١ - يحدد الاختصاص الجغرافى لمكاتب تفتيش العمل على الوجه الآتى :

(١) مكتب تفتيش عمل مصر الجديدة : وتشمل دائرة اختصاصه :

• أقسام شرطة المطرية - الزيتون - مصر الجديدة ،

(٢) مكتب تفتيش عمل شمال القاهرة ، وتشمل دائرة اختصاصه :

• أقسام شرطة الوايل - باب الشعرية - شبرا - روض الفرج - الساحل ،

(٣) مكتب تفتيش عمل وسط القاهرة : وتشمل دائرة اختصاصه :

• أقسام شرطة قصر النيل - الأزبكية - الموسكى - الجولية - الظاهر - بولاق ،

(٤) مكتب تفتيش عمل جنوب القاهرة : وتشمل دائرة اختصاصه :

• أقسام شرطة طابدين - السيدة زينب - مصر القديمة - الخليفة - العرب الأحمر - المعادى -

حلوان .

(٥) مكتب تفتيش عمل شرق الاسكندرية : وتشمل دائرة اختصاصه :

• أقسام شرطة المنزه - الرمل - باب شرق - محرم بك ،

(٦) مكتب تفتيش عمل غرب الاسكندرية : وتشمل دائرة اختصاصه :

• أقسام شرطة المنشية - العطارين - كرمود - مينا البصل - الابان - الدخيلة - الجمرک ،

(٧) مكتب تفتيش عمل بور سعيد : وتشمل دائرة اختصاصه :

• محافظة بور سعيد .

(٨) مكتب تفتيش عمل السويس : وتشمل دائرة اختصاصه :

• محافظة السويس ،

مادة ٢ - يلغى القرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

تحريرا فى ٧ رجب سنة ١٣٨٥ (٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٥)

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار (١) ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥

بتعديل بعض أحكام استخراج الدقيق وصناعة الخبز

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز والقرارات المعدلة له ؛
وعلى القرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم الرقابة على المطاحن ؛
وعلى القرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بإنتاج الخبز البلدى فى محافظتى القاهرة والاسكندرية من
خليط من الدقيق بنسبة ٧٥ ٪ من دقيق القمح استخراج ٨٢ ٪ المنتج عاليا ، ٢٥ ٪ من دقيق
القمح الفاخر نعمة (١) استخراج ٧٢ ٪ المستورد ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بعنوان الفصل الأول والمواد ٣، ١ مكرر ، ٤ من القرار رقم ٩٠
لسنة ١٩٥٧ المشار اليه النصوص الآتية :

الفصل الأول

دقيق القمح الصالح استخراج ٩٠ ٪ بالنسبة لجميع أنواع القمح

مادة ١ - على أصحاب المطاحن والمستولين عن إدارتها المرخص لهم فى إنتاج دقيق القمح
الصالح استخراج ٩٠ ٪ أن ينتجوا هذا الدقيق طبقا للمصفات الآتية :

(١) نشر بانوقائع المصرية العدد ٩٥ مكرر الصادر فى ٦ من ديسمبر ١٩٦٥

- (أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤ ٪ (أربعة عشر في المائة) .
- (ب) ألا تزيد نسبة الرماد محبوسا على المادة الجافة على ١٥٤٥ ٪ (واحد وخمسة وأربعون في المائة) بالنسبة لمطاحن الحجارة وعلى ١٥٣٥ ٪ (واحد وخمسة وثلاثون في المائة) بالنسبة لمطاحن السلندرات .
- (ج) ألا تزيد نسبة الرمل على ٥٢ ٪ (اثنان من عشر في المائة) .
- كما يحظر عليهم أيضا أن يقوموا بالطحن لحساب الأمال إلا بترخيص من وزارة التكوين وطبقا للشروط التي نضمها في هذا القانون ووفقا للمواجد التي تحددها .
- مادة ٣ مكرر — يجب أن تكون مواصفات الردة الحسنة الناتجة من القمع بعد استخراج الدقيق ٩٠ ٪ كالآتي :

- (أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤ ٪ (أربعة عشر في المائة) .
- (ب) ألا تزيد نسبة الرماد على ٦ ٪ (ستة في المائة) .
- (ج) ألا تزيد نسبة الألياف على ١١٥٥ ٪ (أحدى عشر ونصف في المائة) .
- (د) ألا تزيد نسبة الرمل على ٥٥ ٪ (خمس من عشرة في المائة) .

مادة ٤ — يحظر بغير ترخيص من وزارة التكوين على أصحاب المخازن العربية ومحال بيع الدقيق والمشرلين عن إدارتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يمحوزوا بأي صفة كانت دقيقا غير دقيق القمع الصافي استخراج ٩٠ ٪ بالمواصفات الموضحة في المادة الأولى من هذا القرار .

مادة ٢ — يستبدل بالمواد ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ من الفصل الثالث من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه النصوص الآتية :

مادة ٢٢ — على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة عند قيامهم بصناعة الخبز البدي أن يحملوا الرغيف مستوا الحدح مكتمل الاختيار بغير نقص أو زيادة محتفظا عند نضجه بمظهره الطبيعي دون التصاق شطرية أو احتراقهما ومستديرا لا يقل قطره عن ١٧ سم قياسا على محافظات الاسكندرية : بورسعيد ، الاسماعيلية ، البحيرة ، الصحراء الغربية ، الوادي الجديد . القنطرة شرق من محافظة سيناء ، بنسدر المتصورة ، رأس البر ، مصيف جمصة فلا يجوز أن يقل قطر الرغيف عن ١٨ سم .

مادة ٢٢ - يجب أن يكون الخبز طيب المذاق والرائحة ومصنوعا من الدقيق المطابق للمواصفات المحددة في المادة الأولى .

ولا يجوز أن تزيد نسبة الرطوبة على ٤٠ ٪ (أربعون في المائة) ساخنا ، ٣٩ ٪ (تسعة وثلاثون في المائة) باردا فيما عدا محافظات الاسكندرية ، بورسعيد ، الاسماعيلية ، البحيرة ، الصحراء الغربية ، الوادي الجديد ، القنطرة شرق من محافظة سيناء ، بندر المنصورة ، رأس البر ، مصيف جمصة فلا يجوز أن تزيد نسبة الرطوبة في هذه الجهات على ٣٩ ٪ (تسعة وثلاثون في المائة) ساخنا ، ٣٨ ٪ (ثمانية وثلاثون في المائة) باردا .

والخبز البارد من الخبز المهوى تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات على الأقل بعد عملية الخبز .
مادة ٢٤ - يحدد وزن الرغيف من الخبز البلدى في الجهات المبينة بعد وقتا ما هو موضح أمام كل منها .

(أولا) محافظتى القاهرة والجيزة ١٤٧ جراما (مائة وسبعة وأربعون جراما) .
(ثانيا) محافظات الاسكندرية ، بورسعيد ، والاسماعيلية ، والبحيرة ، والقنطرة شرق من محافظة سيناء ١٣٥ جراما (مائة وخمسة وثلاثون جراما) .
(ثالثا) محافظات السويس ، والبحر الأحمر ، وسيناء (هذا القنطرة شرق) ١٤٢ جراما (مائة واثنان وأربعون جراما) .

(رابعا) محافظة الصحراء الغربية ١٣٤ جراما (مائة وأربعة وثلاثون جراما) .
(خامسا) محافظة الوادي الجديد ١٤٨ جراما (مائة وثمانية وأربعون جراما) .
(سادسا) بندر المنصورة ١٤٤ جراما (مائة وأربعون جراما) .
(سابعا) رأس البر ١٤٣ جراما (مائة وثلاثة وأربعون جراما) .
(ثامنا) بلطيم ١٤٥ جراما (مائة وخمسون وأربعون جراما) .
(تاسعا) جمصة ١٤٠ جراما (مائة وأربعون جراما) .
(عاشرا) باقى المحافظات والجهات ١٤٨ جراما (مائة وثمانية وأربعون جراما) .

مادة ٣ - يبدل بالمادة ٣١ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه النص الآتى :

مادة ٣١ - يحظر على التجار والمسؤولين عن إدارتها المرخص لهم فى صناعة الخبز التام أن يتجروا هذا الخبز إلا من دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٢ ٪ كما يحظر عليهم إنتاجه أو بيعه أو عرضه للبيع فى جميع الجهات إلا بالمواصفات والأوزان والأسعار الموضحة بالمجدول الآتى :

النوع	الوزن بالجرام	المواصفات	السعر بالمليم	العدد اللازم مراعاته عند التفهيش
الرغيف الشامي الكبير	١٩٥	لا يقل القطر عن ٢٠ سم	١٠	لا يقل عن ٧٥ رغيفا
الرغيف الشامي المتوسط	٩٧	لا يقل القطر عن ١٤ سم	٥	لا يقل عن ٢٠٠ رغيفا
الرغيف الشامي الساندويتش الصغير	٤٨	لا يقل القطر عن ١٠ سم	٢٥	لا يقل عن ٢٠٠ رغيف

ويجب الا تزيد نسبة الرطوبة في جميع الاحوال على ٣٠٪ ولا يتسامح في الوزن بسبب الجفاف ويجب أن يكون الرغيف مستديراً غير ملتصق الشطرين مستو الخدع مكتمل الاختار بغير نقص أو زيادة محتفظاً عند نضجه بمظهره الطبيعي وغير محترق .

ويجب أن يتم رغف العجين على دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٢٪ / ٠٠ مادة ٤ - يستبدل بالمادة ٣٤ مكرر (أ) من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه النص الآتي .

مادة ٣٤ مكرر (أ) - يحده وزن الرغيف الافرنكي بأنواعه وخواصاته وسعره والعدد اللازم مراعاته عند التفهيش على الوزن في جميع الجهات على النحو الآتي :

النوع	الوزن بالجرام	المواصفات	السعر بالمليم	العدد اللازم مراعاته عند التفهيش
الرغيف الافرنكي العادي الكبير	٢٠٠	الطول من ٢٧ إلى ٣٥ سم والرطوبة لا تزيد على ٣١٪	١٠	لا يقل عن ٢٥ رغيفا
الرغيف الافرنكي العادي الصغير	١٠٠	الطول من ٥ إلى ٢٠ سم والرطوبة لا تزيد على ٣١٪	٥	لا يقل عن ٥٠ رغيفا
الرغيف الافرنكي القرمه	٥٠٠	الطول لا يقل عن ٢٠ سم والعرض لا يقل عن ٦ سم والارتفاع لا يقل عن ٨ سم والرطوبة لا تزيد على ٣١٪	٢٥	لا يقل عن عشرة أرغفة
الرغيف الافرنكي المكرونة	١٩٠	الطول لا يقل عن ٤٠ سم والرطوبة لا تزيد على ٢٦٪	١٠	لا يقل عن ٢٥ رغيفا

ولا يتسامح في وزن الحيز الافرنكي بأنواعه المختلفة بسبب الجفاف .

مادة ٥ - يضاف إلى الفصل الثالث من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه بند جديد برقم (٥) نصه الآتي :

(د) الخبز البلدى الخاص .

، مادة ٣٤ مكرر (د) — يجوز ترخيص من وزارة التموين صناعة خبز بلدى خاص من دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٢٪.

وعلى المرخص لهم بصناعة هذا الخبز أن يصنعه طبقا للخواص الآتية :

(أ) أن يكون الرغيف مستديراً مستو الخدع مكتمل الاختار بغير نقص أو زيادة محتفظا عند نضجه بمظهره الطبيعي دون التصاق شطريه أو احتراقهما محتفظا بخواصه الطبيعية من حيث المذاق والرائحة .

(ب) رغف العجين على الردة المبينة مواصفاتها بالمادة الثالثة ؛ وعليهم نخل الردة قبل الرغف عليها بالمنخل ٢٠ وأن يحتفظوا به في الخبز وأن ينظفوا أدوات العجين والرغف والخبز بما قد يتخطف عليها من عجين سابق أو ما يتعلق بها من أتربة ودها غريبة .

(ج) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ٢٩٪ (تسعة وثلاثون في المائة) ساخناً ؛ ٢٨٪ (ثمانية وثلاثون في المائة) بارداً .

(د) يكون التسامح في الوزن بسبب الجفاف الطبيعي للخبز ٥٪ على الأكثر للخبز البارد ولا يتسامح في أى نسبة للخبز الساخن ؛ ويقصد بالخبز البارد الخبز المهوى تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات على الأقل بعد عملية الخبز .

(هـ) يحدد وزن الرغيف من الخبز البلدى الخاص وقطره في الجهات المرخص لها باتجابه طبقاً لما يلي :

الجهة	النوع	الوزن بالجرام	السم	العدد اللازم مراعاته عند التفنيش
محافظة القاهرة والجيزة	ارغيف البلدى الخاص الكبير	٢٢٨ لا يقل عن ٢٠ سم	١٠	لا يقل عن ٧٥ رغيفا
	الرغيف البلدى الخاص الصغير	١١٤ لا يقل عن ١٤ سم	٥	لا يقل عن ١٥٠ رغيفا

مادة ٦ — ترفع نسبة استخراج دقيق القمح الصافي المنصوص عيهما بالقرارين ٩٠ لسنة ١٩٥٧، ٨٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليهما من ٨٢٪ إلى ٩٠٪ بالنسبة لجميع

أنواع القمح .

مادة ٧ — يلغى القرار رقم ٦ لسنة ١٩٥٩ المعار اليه .

مادة ٨ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

محرم راي ١٣ شعبان سنة ١٣٨٥ (٦ ديسمبر سنة ١٩٦٥)

إستمرار (١)

بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٥ أصدرت الوزارة القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز وقد تم نشره بمسدد الوقائع المصرية رقم ٩٥ مكرر الصادر في ٦ ديسمبر ١٩٦٥ .

وقد ورد بالبند (عاشراً) من المادة ٢٤ المعدلة خطأ ما دى إذ تم نشره كالآتي :

وصحة ذلك:

(عاشراً) باقى المحافظات والجهات ١٤٨ جراماً (مائة وثمانية وأربعون جراماً) .

كما ورد بالبند (هـ) من المادة ٢٤ مكرر (د) المعدلة كالآتي :

(هـ) يحدد وزن الرغيف من الخبز البلدى الخاص وقطره فى الجهات المرخص لها بإنتاجه طبقاً لما يلى :

الجهة	النوع	الوزن بالجرام	السعر بالمليم	العدد اللازم مراعاة عند التفتيش
محافظتى القاهرة والجيزة	الرغيف البلدى الخاص الكبير	لا يقل القطر عن ٢٠ سم	١٠	لا يقل عن ٧٥ رغيفاً
	الرغيف البلدى الخاص الصغير	١١٤ لا يقل عن ١٤ سم	٥	لا يقل عن ١٥٠ رغيفاً

وصحة ذلك:

(هـ) يحدد وزن الرغيف من الخبز البلدى الخاص وقطره فى الجهات المرخص لها بإنتاجه طبقاً لما يلى :

الجهة	النوع	الوزن بالجرام	المواصفات	السعر بالمليم	العدد اللازم مراعاة عند التفتيش
محافظتى القاهرة والجيزة	الرغيف البلدى الخاص الكبير	٢٨	لا يقل القطر عن ٢٠ سم	١٠	لا يقل عن ٧٥ رغيفاً
	الرغيف البلدى الخاص الصغير	١١٤	لا يقل القطر عن ١٤ سم	٥	لا يقل عن ١٥٠ رغيفاً

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥ الصادر فى ١٧ من يناير ١٩٦٦

وزارة الشباب

قرار رقم (١) ١٣٦ لسنة ١٩٦٥

باعتقاد لائحة النظام الأساسي لجمعية مدربي الألعاب الرياضية
بالجمهورية العربية المتحدة

وزير الشباب

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن الهيئات الخاصة العامة في ميدان
رعاية الشباب ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١٤ لسنة ١٩٦١ بمسؤوليات واختصاصات وزارة الشباب ؛
وعلى ما اقره مجلس الدولة ؛

ق ر :

مادة ١ - يعتمد النظام الأساسي لجمعية مدربي الألعاب الرياضية الجمهورية العربية
المتحدة المرفق .

مادة ٢ - على الجمعية المذكورة العمل بهذا النظام واتخاذ لإجراءات شهر نظامها وتشكيل
مجلس إدارتها طبقا له .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

لائحة النظام الأساسي

لجمعية مدربي الألعاب الرياضية بالجمهورية العربية المتحدة

الياب الأول

اسم الجمعية ومقرها وأغراضها

مادة ١ - تأسست بالجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٠ جمعية أطلق عليها جمعية مدربي

الالعاب الرياضية بالجمهورية العربية المتحدة ومركزها الرئيسى مدينة القاهرة وقد تم إعادة شهر نظام الجمعية طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب تحت رقم بتاريخ
مادة ٢ - لا يجوز للجمعية الاشتغال بالمسائل السياسية أو الدينية كما أنه يحظر على الأعضاء الدخول في مناقشات سياسية أو مجادلات دينية .

مادة ٣ - تهدف الجمعية إلى تنظيم شؤون التدريب الرياضى في الجمهورية العربية المتحدة بالاشتراك مع اتحادات الالعاب الرياضية واللجنة الأولمبية في حدود هذا النظام وأنظمة تلك الهيئات والسياسة العامة لوزارة الشباب .

وتنفيذاً لذلك تباشر الجمعية الاختصاصات الآتية :

(١) وضع القواعد والاسس والخطوات لتنفيذ السياسة العامة التى تضعها الهيئات المعنية بشئون التدريب والمعتمدة من وزارة الشباب .

(٢) العمل على تأهيل الأعضاء ورفع مستوى الكفاية الانتاجية لهم بمختلف الوسائل بما يحق السياسة العامة للدولة في مجال التدريب .

(٣) توثيق وتقوية العلاقات بين الجمعية والهيئات الرياضية في مجال التدريب .

(٤) تنسيق التعاون بين الجمعية وفروعها ومختلف الهيئات المعنية بشئون التدريب .

(٥) تنظيم المؤتمرات والدورات التدريبية المختلفة بالاشتراك مع الهيئات المعنية .

(٦) تشجيع الأبحاث الرياضية ونشرها وإصدار النشرات والمجلات .

(٧) الإذن لأعضاء الجمعية بالسفر إلى الخارج لاشتراك في نشاط التدريب بالاتفاق مع الاتحادات المختلفة واللجنة الأولمبية .

(٨) تسوية مآند ينشأ بين أعضاء الجمعية من خلاف وتقديم النصع والمشورة لهم .

(٩) رعاية المدرب العربى اجتماعياً في حدود القوانين المعمول بها في هذا الشأن .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥ الصادر في ١٧ من يناير ١٩٦٦

الباب الثاني

المضوية

الفصل الأول

أنواع المضوية وشروطها وإجراءات قبولها وحقوق الأعضاء وواجباتهم .

مادة ٤ — تعريف العضو وشروطه .

عضو الجمعية هو كل من اتخذ التدريب مهنة وحصل على مؤهل فني في التدريب من أحد المعاهد أو الهيئات المعترف بها — يكون قد أمضى في مهنة التدريب مدة سنة على الأقل . ويشترط في عضو الجمعية الآتي :

(١) أن يكون عضوا بالاتحاد الاشتراكي العربي ولا تقل سنه عن ٢٥ سنة ميلادية .

(٢) ألا يكون محروما من مباشرة حقوقه المدنية والسياسية .

(٣) أن يكون حسن السير والسلوك — ولم تصدر ضده أحكام مخلة بالشرف أو الأمانة — أو قرار باسقاط عضويته في أي هيئة من الهيئات الرياضية أو الاجتماعية ولم يرد له اعتباره .

مادة ٥ — تقسم المضوية بالجمعية إلى :

(١) عضو عامل : هو كل عضو حاصل على مؤهل دراسي لا يقل عن شهادة الإعدادية أو ما يعادلها ويكون حاصلًا أيضا على شهادة تدريب من أحد المعاهد أو الهيئات المعترف بها — أو يكون قد أمضى في مزاولة مهنة التدريب مدة لا تقل عن خمس سنوات في إحدى الجهات المعترف بها بشرط الحصول على مؤهل فني في التدريب خلال مئتين من تاريخ شهر هذا النظام .

(ب) عضو متسبب . هو كل عضو بالجمعية لا يتوفر فيه أحد الشروط الواجب توافرها في

العضو العامل

مادة ٦ — لا يعتبر المدرب عضوا في الجمعية إلا إذا وافق مجلس الإدارة على قبول طلب الانضمام ودفع رسم العضوية حسب اللائحة المالية وإخطاره بذلك بخطاب موصى عليه .

وإذا لم يصل الإخطار في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب اعتبر مقبولا ، وفي حالة رفض طلب الانضمام يجب على الجمعية أن تصدر قرارا مسبيا يخطر المدرب به بخطاب موصى عليه

بعدم الوصول؛ والدرب في هذه الحالة أن يتظلم لدى وزارة الشباب خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه بقرار الرقص.

مادة ٧ — يجوز لمجلس إدارة الجمعية أن يمنح الرئاسة أو الوكالة أو العضوية الفخرية بالجمعية لمن يرضيه الكفاية لذلك من أدوا خدمات عامة ممتازة.

مادة ٨ — جميع أعضاء الجمعية سواء فيما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات في حدود أحكام هذا النظام والوائح التي تصدرها الجمعية فيما عدا حق حضور الجمعيات العمومية أو الترشيح لمجلس الإدارة فلا يتمتع به إلا الأعضاء. عاملون وفقا للشروط المنصوص عليها في هذا النظام وفي اللائحة الداخلية.

الفصل الثاني

إسقاط العضوية

مادة ٩ — تزول صفة العضوية في الحالات الآتية :

(أ) الاستقالة .

(ب) الوفاة .

(ج) إذا فقد شرطاً من شروط العضوية

(د) الفصل .

(هـ) إذا تأخر عن تسديد الاشتراك في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر عن الموعد المقرر في اللائحة المالية بشرط مطالبة الجمعية له بتسديد الاشتراك بخطاب موصى عليه .

مادة ١٠ — يفصل العضو في الحالات الآتية :

(أ) إذا أتى عملاً من شأنه أن يلحق بالجمعية ضرراً مادياً أو أدبياً

(ب) إذا خالف نظام الجمعية أو لوائحها أو قراراتها .

(ج) إذا استغل انضمامه للجمعية لغرض شخصي .

ولا يجوز لمجلس الإدارة أن يصدر قراراً بالفصل إلا بعد موافقة ثلثي أعضائه وبعد التحقيق مع العضو فيما نسب إليه وسماع أقواله — وإذا امتنع العضو عن الحضور بعد دعوته بخطاب

مجلس الإدارة لا يتجاوز مدة ولا مكانه في التفتيش، المهلة المحددة لذلك جاز لمجلس الإدارة مهلة
تتجاوز مدة ولا مكانه في التفتيش، المهلة المحددة لذلك جاز لمجلس الإدارة مهلة
تتجاوز مدة ولا مكانه في التفتيش، المهلة المحددة لذلك جاز لمجلس الإدارة مهلة

مادة ١١ - يخطر العضو بزوال دفة العضوية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور
قرار مجلس الإدارة بذلك .

مادة ١٢ - يجوز إعادة العضوية إلى الأعضاء الذين زالت عضويتهم وذلك بعد انقضاء
سنة من تاريخ صدور قرار زوال العضوية على أن يقدم العضو طلبا كتابيا بذلك .

وبالنسبة للذين زالت عضويتهم بسبب عدم دفع الاشتراكات - يشترط لإعادة العضوية إليهم
أن يؤدوا المبالغ المستحقة عنهم .

مادة ١٣ - ليس للعضو أو لمن زالت عضويته لأي سبب من الأسباب ولا لورثه العضو
المتوفى الحق في استرداد رسم العضوية أو الاشتراكات أو الانصب أو الهبات أو التبرعات التي
يقدّمها للجمعية أو فروعها .

الفصل الثالث

رسوم اشتراكات العضوية وفتاتها ونظام تحصيلها

مادة ١٤ - يضمن على كل عضو أن يدفع رسوم اشتراكات العضوية حسب العتات المقررة
لكل نوع من أنواع العضوية - وتحدد اللائحة المالية هذه الرسوم وطريقة تحصيلها والإجراءات
التي تتبع في ذلك وأحوال الإعفاء من تسديدها .

الباب الثالث

مالية الجمعية

مادة ١٥ - تبدأ السنة المالية للجمعية في أول يولية وتنتهي في آخر يونيه من كل عام

مادة ١٦ - تشكل إيرادات الجمعية ومواردها من :

١ - اشتراكات الأعضاء

٢ - تبرعات الأعضاء

(٢) التبرعات والهبات والوصايا التي يوافق عليها مجلس الإدارة .

(٤) الموارد الأخرى التي يوافق عليها مجلس الإدارة .

مادة ١٧ — على الجمعية أن تودع أموالها النقدية باسمها لدى أحد المصارف التي يختارها مجلس الإدارة ويشترط لسحب أى مبلغ من هذه الأموال أن يوقع على كل من إذن الصرف والشيخ كل من أمين الصندوق ورئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنهما .

مادة ١٨ — لا يجوز للجمعية أن تتبرع تبرعات أو هبات من أشخاص أو هيئات مقرها خارج الجمهورية ولا أن ترسل إليها شيئا من ذلك إلا بإذن من وزارة الشباب — وذلك فيما عدا المبالغ الخاصة بقيمة الاشتراكات الخارجية وتمويل المكاتب والمطبوعات وغيرها التي تنصم بنشاط الجمعية .

مادة ١٩ — لا يجوز للجمعية انفاق أموالها في غير الأغراض التي أنشئت من أجلها — كما يجب أن يكون الانفاق في حدود الميزانية المعتمدة من الجمعية العمومية وفي حدود القواعد والأحكام التي توضعها اللائحة المالية .

والجمعية أن تستغل قاتر إيراداتها لضمان مورد ثابت من أعمال حققة الربح على ألا يؤثر ذلك على نشاط الجمعية وبشرط الحصول على موافقة وزارة شباب .

ولا يجوز للجمعية المدخول في مضاربت مالية .

مادة ٢٠ — تحتفظ الجمعية في مقرها بسجلات تبين الإيرادات والمصروفات وأموال الجمعية المختلفة والالتزامات المطلوبة منها .

مادة ٢١ — يراجع حسابات الجمعية مرات حسابات تنتخبها الجمعية العمومية من غير أعضاء مجلس الإدارة مباشرة الاختصاصات الآتية :

(١) مراجعة حسابات الجمعية أولاً بأول .

(٢) مراجعة تطبيق بنود الميزانية ورفع ما يراه من ملاحظات إلى مجلس الإدارة .

(٣) مراجعة الحساب الختامى قبل عرضه على مجلس الإدارة .

(٤) رفع تقرير واف للجمعية العمومية عن حالة الجمعية المالية .

(٥) لمراقب الحسابات أن يبدى ملاحظاته عن شئون الجمعية المالية إلى مجلس الإدارة في أى اجتماع من اجتماعاته كلما رأى ذلك .

وتحدد الجمعية العمومية مكافأة مراقب الحسابات .

مادة ٢٢ - إذا خلا مركز مراقب الحسابات يختار مجلس الإدارة بدلا منه على أن يعرض ذلك على أول جمعية عمومية لإقراره أو اختيار البديل .

مادة ٢٣ - لا يمنع أعضاء مجلس الإدارة أى مرتب أو مكافأة عن الأعمال المصهودة اليهم بها بصفتهم هذه .

مادة ٢٤ - جميع أموال الجمعية وممتلكاتها المنقولة والثابتة والهبات والتبرعات والإمانات تعتبر ملكا للجمعية وليس لأعضاء الجمعية حق فيها .

الباب الرابع

الجمعية العمومية

الفصل الأول

قواعد وأسس تنظيم الجمعية العمومية واختصاصاتها وإجراءات دوائها

مادة ٢٥ - تتكون الجمعية العمومية للجمعية من :

(أ) مجلس إدارة .

(ب) ثلاثة أعضاء عن كل لجنة لدية رياضية يختارهم مجلس إدارة اللجنة بقرار منه .

(ج) ممثل واحد لكل لعبة ليس لها لجنة فرعية تختاره أعضاء هذه اللعبة .

ويتم اختيار الأعضاء المذكورين في الفقرتين ب ، ج من الأعضاء المسجلين لاشتراكهم حتى تاريخ انعقاد الجمعية العمومية على أن يتم الاختيار قبل دعوة الجمعية العمومية لانعقاد بخمسة عشر يوما على الأقل ويختار به مجلس الإدارة .

مادة ٢٦ - تجتمع الجمعية العمومية اجتماعا عاديا مرة واحدة كل عام في موعد يحدده مجلس

الإدارة خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاى السنة المالية وتوجه الدعوة إلى الأعضاء لحضور الاجتماع بخطاب موصى عليه قبل الموعد المحدد بمدة لا تقل عن ٣٠ يوما .

وترسل مع الدعوة المرفقات الآتية :

(أ) جدول أعمال الجمعية .

(ب) تقرير مجلس الإدارة عن حالة الجمعية من الوجهة الإدارية والفنية والاجتماعية والمالية .

(ج) الحساب الختامى عن السنة المالية المنتهية مستمداً من مراقب الحسابات ومشروع ميزانية السنة المقبلة .

(د) كشف بالاقتراعات المقدمة من الأعضاء في الموعد القانونى .

وترسل في نفس الوقت صورة من هذه الدعوة والمرفقات إلى وزارة الشباب ويوجد للوزارة أن تقدر من يحضر هذا الاجتماع .

مادة ٢٧ - يتمتع على مجلس إدارة الجمعية أن يعرض في لوحة الاعلانات بالجمعية قبل انعقاد الجمعية العمومية العادية بنهائية أيام على الأقل كشف بأسماء الأعضاء الذين يحق لهم حضور الاجتماع مرفقا عليه من السكرتير العام وكذلك صورة من المرفقات المرسلة مع خطاب الدعوة وكشف بأسماء الأعضاء المرشحين لمضوية مجلس الإدارة .

مادة ٢٨ - تختص الجمعية العمومية العادية بنظر المسائل المدرجة بجدول الأعمال وعلى الأخص مايل :

(١) التصديق على محضر الاجتماع .

(٢) مناقشة تقارير مجلس الإدارة عن أعماله في السنة المنتهية وبرامج النشاط وخطة العمل للعام الجديد وتقرير مراقب الحسابات .

(٣) اعتماد الحساب الختامى للسنة المالية المنتهية ومشروع الميزانية المقبلة .

(٤) انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو شغل المراكز الشاغرة في مجلس الإدارة .

(٥) اختيار مراقب الحسابات وتحديد مكافأته .

(٦) بحث الاقتراحات المقدمة من الأعضاء بشرط أن تكون مزكاة من خمسة أعضاء على الأقل وأن تقدم إلى سكرتارية الجمعية قبل اجتماع الجمعية العمومية لفترة تحددها اللائحة

الداخلية للجمعية .

(٧) غير ذلك مما هو وارد في جدول الأعمال .

الفصل الثاني

اجتماعات الجمعية العمومية وشروط صحة انعقادها وقراراتها

مادة ٢٩ — يكون اجتماع الجمعية العمومية العادية صحيحاً إذا حضرته الأغلبية المطلقة من الأعضاء الذين لهم حق حضور الاجتماع فإذا لم يتكامل هذا العدد في الموعد المحدد يؤجل الاجتماع لمدة أسبوع يكون بعدها صحيحاً بحضور ربع الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية فإذا لم تتوافر هذه الأغلبية يكون لوزارة الشباب حق تفويض مجلس الإدارة في سلطات الجمعية العمومية لفترة يحددها قرار التفويض .

مادة ٣٠ — إذا بدأ اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً فلا يؤثر في صحة القرارات التي تصدر انسحاب أى عدد من الأعضاء الحاضرين بشرط ألا يقل عدد الحاضرين وقت التصويت عن ربع الأعضاء الذين بدأ بهم الاجتماع .

مادة ٣١ — تكون قرارات الجمعية العمومية العادية فيما عدا الانتخابات صحيحة بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه صوت الرئيس . أما القرارات الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة فيكون الترجيح لمن ينال أكثر عدداً من الأصوات وإذا تساوى فيها إثنان أو أكثر أجريت القرعة لتحديد العضو الفائز .

وإذا كان عدد المرشحين لعضوية مجلس الإدارة مساوياً لعدد أعضاء المجلس يكون اختيار الأعضاء بالتزكية بدون حاجة إلى إجراء انتخابات الجمعية العمومية .

مادة ٣٢ — يتعين على كل عضو في الجمعية العمومية أن يثبت في ورقة الانتخاب بالعدد المطلوب انتخابه من المرشحين لعضوية مجلس الإدارة بالشكل الذي حدده هذا النظام وإلا اعتبر صوته باطلاً .

مادة ٣٣ — يكون التصويت في الجمعيات العمومية العادية حضورياً وعلنياً فيما عدا الانتخابات فيكون التصويت فيها حضورياً وسرياً .

مادة ٣٤ — تقدم لجهاز المبيعات الرياضية قائمة بأسماء من ترى ترشيحهم لمراكز مجلس الإدارة الرئيس — الوكيلين — السكرتير العام — السكرتير العام المساعد — أمين الصندوق — (عشر عضواً) ومراقب الحسابات وإلا اعتبرت ملغاة ، ورسـل هذه الفوائـم بالبريد الموصى عليه إلى سكرتارية الجمعية وصورة منها إلى وزارة

الشباب خلال عشرة أيام من تاريخ نوجيه الدعوة على الأكثر وكل طلب يرسل إلى الجمعية أو الوزارة بعد هذا الميعاد أو غير مستوف لهذا الشرط كأن لم يكن ، ويقوم مجلس إدارة الجمعية بعد أن يتحقق من توافر الشروط الواردة في المادة ٣٤ من هذا النظام من المرشحين بإرسال ما يجده من ملاحظات عليهم إلى وزارة الشباب ، ذلك بخطاب موحي عليه يعلم الوصول قبل انعقاد الجمعية العمومية بأسبوعين على الأقل لكي تتولى بحث حالة هؤلاء المرشحين .

ولو وزير الشباب أو من يفوضه أن يستبعد من يرى استبعاده من المرشحين دون إبداء أية أسباب ورأيه في ذلك نهائى لا يجوز الاعتراض عليه أو الطلب فيه بأن وجهه من أرجه الطعون ونحظر الجمعية بالرى

مادة ٣٥ — يجوز دعوة الجمعية إلى اجتماع غير عادى بساء على طلب مسبب من وزارة الشباب أو مجلس الإدارة أو ربع عدد الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعيات العمومية مع بيان الغرض من الاجتماع ، فإذا لم يتم المجلس بدعوتها بناء على طلب هذه الجهات جاز لوزارة الشباب أن تتولى دعوة الجمعية العمومية على نفقة الجمعية وتتخذ الدعوة الشكل والإجراءات التى نص عليها في هذا النظام .

مادة ٣٦ — تختص الجمعية العمومية غير العادية بالنظر فى المسائل الآتية :

(أ) المسائل الخامة والعامّة التى ترى الجهات المهيئة فى المادة السابقة عرضها على الجمعية العمومية .

(ب) البت فى الاستقالات المقدمة من أعضاء المجلس بسبب أمور تمس كيان الجمعية وصلاحها العليا وشغل المراكز الشاغرة .

(ج) إسقاط العضوية من أعضاء مجلس الإدارة كهم أو بعضهم .

(د) إبطال قرار أو أكثر من قرارات مجلس الإدارة .

(هـ) اقتراح إدماج الجمعية فى هيئة أخرى قبل عرضه على وزارة الشباب .

مادة ٣٧ — لا يكون قرار الجمعية العمومية صحيحاً فيما يختص بالبت فى استقالة لأعضاء إلا إذا صدر بالأغلبية المطلقة لجميع الأعضاء الذين يحق لهم حضورها وبأغلبية ثلثي هؤلاء الأعضاء .

فيما يختص بعزل أعضاء مجلس الإدارة أو إبطال قرار من قراراته أو باقتراح إدماج الجمعية في هيئة أخرى . وموجه الدعوة لاجتماعات الجمعية العمومية غير العادية مرفقا بها جدول الأعمال وصورة من المسائل المعروضة عليها بخطاب موصى عليه قبل الاجتماع بمدة لا تقل عن ثلاثين يوما . كما ترسل صورة من الدعوة ومرقاتها إلى وزارة الشباب كما يعرض بقرار الجمعية قبل اجتماع الجمعية العمومية بثمانية أيام كدف بأسماء الأعضاء الذين يحق لهم حضور الجمعية العمومية وصورة الدعوة وجدول الأعمال والمرقة .

مادة ٣٨ — إذا حالت ظروف قهرية دون اجتماع الجمعية العمومية في الموعد المحدد لانعقادها وجب على مجلس الإدارة إخطار الأعضاء بالموعد الجديد بخطاب موصى عليه يذكر فيه أسباب التأجيل . على أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال إجراء أي تعديل في جدول أعمال هذه الجمعية أو أسماء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة .

مادة ٣٩ — إذا اجتمعت الجمعية العمومية فعلا وحالت أسباب قهرية دون إتمام جدول أعمال الجلسة اعتبر الاجتماع قائما وتمتد الجلسة إلى موعد آخر تحدده الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة للنظر في باقي الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال على أن يقوم مجلس الإدارة بإخطار الأعضاء بهذا الموعد ، وتعتبر القرارات التي اتخذت قبل الاستعداد صحيحة وناقذة .

مادة ٤٠ — لا يجوز لعضو الجمعية العمومية الاشتراك في التصويت إذا كان موضوع القرار المعروض إرام اتفاق معه أو رفع دعوى عليه أو انتهاء دعوى بينه وبين الجمعية وكذلك كلما كانت له مصلحة شخصية في القرار المطروح فيما هذا لانتخابات .

مادة ٤١ — لا يجوز للجمعيات العمومية العادية أو غير العادية أن تنظر في مسائل غير مدرجة في جدول أعمالها ، كما لا يجوز عقد جمعية عمومية غير عادية للنظر في موضوع سبق أن اتخذ فيه قرار إلا بعد مضي سنة ميلادية على الأقل من تاريخ صدور القرار إلا إذا ظهرت أمور جديدة تستلزم نظر الموضوع قبل مضي هذه السنة .

مادة ٤٢ — يرأس الجمعيات العمومية رئيس الجمعية أو أحد الوكيلين فان لم يوجد أحد منهم يرأس الجلسة أكبر أعضاء مجلس الإدارة سنا ، وفيه م سكرتير عام الجمعية بأعمال السكرتارية فان كان متفيا قام السكرتير العام المساعد بها فاذا تغير اختار مجلس الإدارة من يقوم مقامه من بين أعضائه .

ويجب إبلاغ وزارة الشباب بصورة من محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية والغير العادية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع .

مادة ٤٣ - - لو وزير الشباب أو من يفوضه حق إبطال اجتماع الجمعية العمومية والآثار المترتبة عليها إذا انعقدت الجمعية بالمخالفة لأحكام القانون أو هذا النظام وذلك في خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول محضر الاجتماع إلى الوزارة ، كما يحق للوزارة في خلال هذه المدة أن تبطل أى قرار صادر من الجمعية شابه أى وجه من أوجه البطلان دون إبطال الاجتماع ، وفي هذه الحالة تكون القرارات الأخرى التى أصدرتها الجمعية العمومية صحيحة وناقذة .

الباب الخامس

مجلس الإدارة

الفصل الأول

طريقة تكوين مجلس الإدارة واختصاصاته والشروط الواجب توافرها في أعضائه وإجراءات دعوته وصحة اجتماعاته وقراراته

مادة ٤٤ - - يدير الجمعية مجلس إدارة مكون من :

(١) رئيس - وكيلين - سكرتير عام - سكرتير عام مساعد - أمين صندوق .

(٢) أحد عشر عضواً يمثلون الألعاب الرياضية المختلفة لتتخيم الجمعية العمومية من بين الأعضاء العاملين على ألا يزيد عدد ممثل اللعبة الواحدة في الفقرتين ١ و ٢ معا عن ممثل واحد .

(٣) مندوبى الهيئات الآتية :

(أ) وزارة التربية والتعليم .

(ب) الجامعات والمعاهد العليا .

(ج) اتحاد القوات المسلحة .

(د) اتحاد الشرطة .

(٤) ممثل اللجنة الأولمبية في العهد الأولي .

(٥) ممثل وزارة الشباب .

(٦) لمجلس إدارة الجمعية الحق في ضم ثلاثة أعضاء بعد موافقة الاغلبية المطلقة لأعضاء المجلس .

مادة ٤٥ - يشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس إدارة الجمعية الشروط الآتية :

(١) أن يكون من الاعضاء الذين يحق لهم حضور الجمعية العمومية .

(٢) أن يكون قد مضى على عضويته في الجمعية مدة لا تقل عن خمس سنوات ، وسنه لا يقل

عن ٢٥ سنة ميلادية .

(٣) أن يكون حائزاً للأهلية القانونية متمتعا بحقوقه السياسية والمدنية لم يسبق أن صدر

قبله أحكام أو قرارات تأديبية من جهة عامة أو أهلية لأسباب عامة بالنسبة أو الامانة أو أسقطت عضويته من إحدى الهيئات الاجتماعية أو الرياضية .

(٤) أن يكون عضواً عاملاً بالاتحاد الاشتراكي العربي .

مادة ٤٦ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس إدارة الجمعية والعمل في أى وظيفة

بالجمعية بأجر أو مكافأة .

مادة ٤٧ - يجوز لمجلس الادارة أن يعين مديراً متمرغاً بأجر وفقاً للشروط التي تحددها

وزارة الشباب ، على أن يعرض الامر على وزير الشباب أو من يفوضه لاعتناء هذا الترشيع .

وفي هذه الحالة يلغى منصبى السكرتير العام والسكرتير المساعد ولا يجوز للدبر المتفرغ أن

يباشر أى عمل آخر أيا كان نوعه بمقابل أو بدون مقابل أو أن يكون عضواً في مجلس إدارة

الجمعية أو أى جمعية أخرى .

وفي حالة غياب المدير المتفرغ ينتدب مجلس الإدارة من بين أعضائه من يتولى أعماله

في فترة غيابه .

مادة ٤٨ - يجوز لوزير الشباب أو من يفوضه أن يضم إلى عضوية مجلس الإدارة ثلاثة

من أعضاء الجمعية ممن تتوافر فيهم الخبرة والمعرفة بشئون رعاية الشباب بشرط أن تتوافر فيهم

الشروط الواردة في المادة ٤٥ ويكون لهم كافة الحقوق التي لأعضاء مجلس الإدارة .

- مادة ٤٩ - يمثل مجلس الإدارة الجمعية فيما لها من حقوق وما عليها من واجبات .
- مادة ٥٠ - يباشر مجلس الإدارة الاختصاصات الآتية :
- (١) إدارة شئون الجمعية المختلفة من جميع النواحي الفنية والإدارية والمالية .
- (٢) وضع الأسس والبرامج التي تساعد على النهوض بحركة التدريب ورفع مستوى الخدمات .
- (٣) العمل على تدعيم وسائل التدريب في أنحاء الجمهورية .
- (٤) الاشتراك والتعاون مع اللجنة الأولمبية واتحادات الألعاب الرياضية في تنظيم شئون التدريب الرياضي .
- (٥) النظر في طلبات العضوية وتقدير ما يراه بشأنها .
- (٦) تنسيق الجهود بين الأعضاء والهيئات المعنية بالرياضة .
- (٧) بحث الشكاوى التي تقدم من الأعضاء أو قبلهم والفصل فيها وتوقيع الجزاءات طبقا للوائح التي تعد لهذا الغرض في حدود أحكام هذا النظام .
- (٨) وضع اللوائح المختلفة لتنظيم شئون الجمعية من النواحي الإدارية والفنية والمالية وإصدار التعليمات والقرارات اللازمة لحسن سير العمل بالجمعية ومراقبة تنفيذها .
- (٩) تكوين اللجان الدائمة أو المؤقتة لبحث وتنظيم شئون الجمعية المختلفة سواء من بين أعضاء المجلس أو من بين أعضاء الجمعية والنظر في توصياتها وبمجرد الاستمارة بنجسبراء .
- (١٠) اعتماد قرارات المكتب التنفيذي وقرارات لجان الألعاب الفرعية .
- (١١) الموافقة على العقود والاتفاقات التي يبرم بإسم الجمعية .
- (١٢) اختيار المصرف الذي تودع فيه أموال الجمعية .
- (١٣) الاذن لأعضاء الجمعية بالسفر للخارج للاشتراك في التدريب طبقا للقواعد والنظم التي يضعها المجلس في مجال التدريب الرياضي ، بعد أخذ رأى الاتحاد المختص .

(١٤) إقترح الاشتراك في المؤتمرات والهراسات الخاصة بالتدريب الدولية أو الاقليمية والعربية والافريقية واختيار ممثلي الجمعية فيها .

(١٥) تنظيم المؤتمرات والدورات التدريبية بالاشتراك مع الهيئات للمبة وعلى المستوى المحلي بالاتفاق مع الجهات المختصة .

(١٦) الاعلام عن رسالة الجمعية وجهودها بمختلف الوسائل وتشجيع الابحاث الرياضية وإصدار النظرات والمجلات .

(١٧) دعوة الجمعيات العمومية العادية وغير العادية وتنفيذ قراراتها .
(١٨) وضع التقرير السنوي لنواحي النشاط المختلفة بالجمعية وعرضه على الجمعية العمومية .

(١٩) إعداد الحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية ومراجعة تقرير مراقب الحسابات ووضع مشروع الميزانية المقبلة وعرض هذه المسائل على الجمعية العمومية .

(٢٠) بحث الاقتراحات التي تقدم للأعضاء قبل عرضها على الجمعية العمومية .

(٢١) تعيين العاملين بالجمعية وتقدير مرتباتهم ومكافآتهم واتخاذ الاجراءات التأديبية قبلهم طبقا لأحكام اللانحة التي تعد لهذا الغرض .
والمجلس مسئول مسؤولية تضامنية بين أعضائه عن جميع أعمال الجمعية كما يكون كل عضو من أعضاء المجلس وكذا المدير مسئولا عن القرارات التي يصدرها كل منهم في حدود اختصاصاته التي يكون من شأنها الاضرار بمصالح الجمعية وأموالها

مادة ٥١ - مدة مجلس الإدارة أربعة سنوات .

مادة ٥٢ - يجتمع مجلس الإدارة إجتماعا عاديا مرة كل شهر على الأقل وتوجه الدعوة من السكرتير العام بكتاب موصى عليه قبل موعد الاجتماع بأسبوع على الأقل . مبين فيها موعد الاجتماع ومرفق بها جدول أعمال الجلسة والمذكرات الخاصة بها ، ولا تكون اجتمعات المجلس صحيحة إلا إذا حضرها الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس ، فإذا لم يتكامل العدد يؤجل الاجتماع لمدة ساعة ويكون الاجتماع الثاني صحيحا بحضور ثلث الأعضاء على الأقل على أن يذكر ذلك في خطاب الدعوة .

وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين فإذا تساوت الأصوات يرجع الجانب الذي فيه صوت الرئيس ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يصدر قرار بأغلبية أقل من خمس عدد جميع أعضاء المجلس .

ولو إدارة الشباب وفروعها أن توفد مندوبا عنها لحضور اجتماعات المجلس للإدلاء بوجهة نظرهما في موضوع معين ترى أن المصلحة العامة تقتضي بحثه مع المجلس ، ولهذا المندوب حق الاشتراك في مناقشة هذا الموضوع دون التصويت فيه .

مادة ٥٣ — يجوز دعوة المجلس لاجتماع عاجل تقتضيه الضرورة بناء على طلب الرئيس أو السكرتير أو ثلث أعضائه ، وفي هذه الحالة لا تنهك هذه الدعوة بإجراءات توجبها الدعوة الميمنة في المادة السابقة .

مادة ٥٤ — يعتبر العضو الذي يتخلف عن اجتماعات مجلس الإدارة ثلاث جلسات متتالية بدون عذر كتابي يقبله المجلس مستقبلا ويعتبر مركزه شاغلا .

ويجب بيان الأسباب التي أدت إلى عدم حضوره في محضر الجلسة .

مادة ٥٥ — إذا خلا مركز أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة بالاستقالة أو الوفاة أو لسبب انقطاع العضو ثلاث جلسات متتالية يهمل المركز الشاغل العضو الحاضر في آخر انتخابات أجريت على أكثر الأصوات بعد الأعضاء المختارين المدة الباقية لسلفه مع عدم الإخلال بما جله بالفقرة ٢٠ من المادة ٤٤ فإذا رفض العضو أو إذا لم يوجد يجوز لمجلس الإدارة شغل هذا المركز أو المراكز الشاغرة بشرط ألا يزيد العدد عن ثلاثة أعضاء فإذا زاد عن ذلك وجهت الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية لإجراء الانتخابات للمدة الباقية على أن يتم ذلك في ظرف شهر على الأكثر من تاريخ خلوها .

ويتعين أن تقدم الترشيحات لشغل المراكز الخالية لأعضاء المجلس في خلال أسبوع من تاريخ الدعوة ، وترسل صورة من الترشيحات لوزارة الشباب .

مادة ٥٦ — جميع السجلات والملفات والمستندات الخاصة بالجمعية تحفظ بمقر الجمعية لدى السكرتير العام وأمين الصندوق كل فيما يخصه وبحق لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الاطلاع عليها ولكل عضو بالجمعية حق الاطلاع على سجلات عاشر الجمعية العمومية ومجلس الإدارة وقراراتها وكذلك القرارات الصادرة من الرئيس أو السكرتير بتفويض من مجلس الإدارة .

الفصل الثاني

إسقاط العضوية من أعضاء مجلس الإدارة — وحل المجلس

وتعيين مجلس مؤقت

مادة ٥٧ — تسقط العضوية من أعضاء مجلس الإدارة في الأحوال الآتية :

(١) بالوقاية أو الاستقالة

- (٢) إذا فقد العضو أهليته القانونية أو صدر قبله قرار تأديبي من جهة عامة لأسباب تامة بالشرف أو الكرامة أو أسقطت عضويته من إحدى الهيئات الرياضية أو الاجتماعية .
- (٣) إذا ارتكب أعمالاً تمس كرامة الجمعية أو الهيئات الرياضية والاجتماعية الأخرى أو أساء إلى سمعتها بما يجعله غير جدير بالعضوية بعد التحقيق معه ويتعين في هذه الحالة عرض الأمر على الجمعية العمومية لإصدار قرارها . وفي حالة إسقاط العضوية يتخذ مجلس الإدارة الاجراءات لشغل المركز أو المراكز الشاغرة طبقاً للأحكام الواردة في هذا النظام .

مادة ٥٨ - يجوز للأعضاء أن يطالبوا بإسقاط أعضاء مجلس الإدارة كلهم أو بعضهم لانعدام الثقة ويهتبط لصحة هذا الطلب أن يتقدم به ربع عدد الأعضاء على الأقل ممن لهم حق حضور الجمعيات العمومية وأن يتضمن الأسباب التي يستندون عليها في هذا الطلب بإيضاح .

ويجب على مجلس الإدارة أن يتخذ الإجراءات لعقد الجمعية العمومية للاجتماع في ظرف أسبوعين من تاريخ تقديم الطلب إليه ، فإذا لم يتم هذه الاجراءات في الموعد المحدد جاز لوزارة الشباب دعوة الجمعية العمومية على نفقة الجمعية .

ولا يجوز طبقاً لأحكام هذه المادة إسقاط العضوية إلا بأغلبية ثلثي عدد أعضاء الجمعية الذين لهم حق حضور الجمعيات العمومية .

مادة ٥٩ - العضو الذي يتقرر إسقاط عضويته طبقاً للأحكام السابقة لا يجوز ترشيحه مرة ثانية لعضوية مجلس الإدارة إلا إذا رد إليه إعتباره أو زالت أسباب إسقاط العضوية حسب الأحوال .

مادة ٦٠ - لوزير الشباب أو من يفوضه حل مجلس إدارة الجمعية وتعيين مجلس مؤقت من بين أعضاء الجمعية العاملون الذين تتوافر فيهم الشروط الواردة بالمادة ٥٤ من هذا النظام وذلك في الأحوال الآتية :

- (١) مخالفة أحكام القانون أو هذا النظام وذلك في الأحوال الآتية :
- (٢) إذا لم يتم المجلس بتنفيذ وتوجيهات وزارة الشباب وفروعها أو ملاحظتها أو إذا امتنع عن تقديم البيانات التي تطلبها .
- (٣) إذا لم يتم المجلس بتنفيذ قرارات الجمعية العمومية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إصدارها .
- (٤) إذا أصبح عدد أعضاء مجلس الإدارة لا يكفي لانعقاده انعقاداً صحيحاً .

مادة ٦١ - تكون مدة مجلس الإدارة المؤقت سنة قابلة للتجديد ويكون له كافة سلطات مجلس لإدارة في هذا النظام - ويتمتع على المجلس المؤقت توجيه الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية لانتخاب المجلس الجديد قبل نهاية المدة .

وعلى المجلس المؤقت أن يعمل على إزالة أسباب المخالفات التي أدت لحل المجلس .

مادة ٦٢ - على مجلس الادارة المنحل والعاملين بالجمعية أن يبادروا إلى تسليم المجلس المؤقت بمجرد تعيينه جميع أموال الجمعية وسجلاتها ومستنداتها وموجوداتها ولا يخفى ذلك مما يترتب في ذمتهم من مسئولية طبقا لأحكام القانون .

مادة ٦٣ - لوزارة الشباب حق إبطال اجتماع مجلس الإدارة والآثار المترتبة عليه إذا انعقد بالمخالفة لأحكام القانون أو هذا النظام وذلك خلال شهر من تاريخ وصول محضر الاجتماع إليها . كما يحق لها خلال هذه المدة أن بطل أي قرار صدر من المجلس شابه أي وجه من وجوه البطلان دون إبطال الاجتماع وفي هذه الحالة تكون القرارات الأخرى التي أصدرها المجلس صحيحة نافذة

الباب الثالث

المكتب التنفيذي

مادة ٦٤ - يكون للجمعية مكتب تنفيذي يتألف من الرئيس - اوكيل من القاهرة - السكرتير العام - السكرتير العام المساعد - أمين الصندوق - عضو يختاره مجلس الادارة في أول اجتماع له من بين أعضائه المنتخبين .

وفي حالة تعيين مدير متفرغ وإلغاء منصب السكرتير العام والسكرتير العام المساعد يضم إلى عضوية المكتب عضوين يختارهما مجلس الإدارة من بين أعضائه المنتخبين .

ويجوز سم المدير المتفرغ لعضوية المكتب دون أن يكون له حق التصويت .

ويشترط في أعضاء المكتب أن يكونوا جميعا من المقيمين بالقاهرة .

مادة ٥ - يشرف المكتب على سير الأعمال بالجمعية ويأشر الاختصاصات الآتية :

(١) بحث وتحضير المروضات قبل عرضها على مجلس الادارة .

(٢) الإشراف على تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

(٣) النظر في قرارات اللجان الفرعية واعتمادها ورفع ما يستلزم عرضه منها على مجلس الإدارة .

(٤) بحث الموضوعات العامة والعاجلة المتعلقة بـ نشاط الجمعية وإصدار ما يراه من قرارات بشأنها - ولا يجوز تنفيذ القرارات التي تتطلب اعتمادات مالية إلا في حدود القواعد التي تنظمها اللائحة المالية للجمعية .

مادة ٦٦ - يـتمتع المكتب بـ بناء على دعوة الرئيس أو من ينوب عنه أو السكرتير العام أو المدير المتفرغ كلما دعت الظروف إلى ذلك ويكون اجتماعه بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتصدر القرارات بأغلبية ثلاثة أصوات على الأقل ويتم عرض قرارات المكتب على مجلس الإدارة في أول اجتماع له لاعتمادها .

الفصل الرابع

اختصاصات الرئيس - الوكيل - السكرتير العام - أمين الصندوق

مادة ٦٧ - يـباشر رئيس الجمعية الاختصاصات الآتية :

- (١) رئاسة جلسات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمكتب التنفيذي .
- (٢) تمثيل الجمعية أمام القضاء والجهات المختصة الحكومية وغير الحكومية .
- (٣) توقيع جميع العقود والاتفاقات التي تبرم مع الجمعية وذلك بعد اعتمادها من مجلس الإدارة .
- (٤) التوقيع مع أمين الصندوق على إذن الصرف والشيكات .
- (٥) التوقيع على المكاتبات الخاصة بالجمعية ذات الطابع الخاص الذي يقره مجلس الإدارة ويتولى الوكيل جميع اختصاصات الرئيس في حالة غيابه .

مادة ٦٨ - يـباشر السكرتير العام الاختصاصات الآتية :

- (١) توجيه الدعوة وحمل الترتيب اللازم لاجتماعات الجمعيات العمومية ومجلس الإدارة والمكتب التنفيذي وغيرها في اللجان وتحرير المحاضر الخاصة بها وتسجيلها بالدفتر المعدة لذلك والتوقيع عليها مع رئيس الاجتماع .

- (٢) تحرير جدول الأعمال وإضافة المواضيع التي يرى الرئيس إدخالها في جدول أعمال

المكتب التنفيذي أو مجلس الإدارة والموضوعات التي يرى مجلس الإدارة إدراجها في جدول أعمال الجمعية العمومية .

- (٣) تنفيذ جميع القوائم وقرارات مجلس الإدارة والمكتب التنفيذي .
- (٤) الإشراف على جميع الأعمال الإدارية والفنية والكتابية ؛ وشئون العاملين بالجمعية والإشراف كذلك على أعمال اللجان الدائمة والمؤقتة وهو بمحكم منصبه حضورها .
- (٥) رفع تقرير سنوي إلى مجلس الإدارة عن حالة الجمعية وأعمالها ونشاطها ووضع خطة العمل السنوية .
- (٦) عرض طلبات العضوية وما يتعلق بالأعضاء على المكتب التنفيذي أو مجلس الإدارة حسب الأحوال .
- (٧) الاشتراك في تحضير مشروع الميزانية للسنة المالية المقبلة وفق الأحكام التي تنظمها اللائحة المالية للجمعية .
- (٨) التوقيع على جميع المكاتبات ما عدا المكاتبات التي يرى مجلس الإدارة ضرورة توقيعها من رئيس الجمعية .
- (٩) حفظ المستندات والسجلات والأختام وكذلك العقود بعهده في مقر الجمعية . ويتولى السكرتير العام المساعد جميع اختصاصات السكرتير العام في حالة غيابه ويقوم بما يهد إليه السكرتير العام من أعمال .

مادة ٩٩ - مباشر أمين الصندوق الاختصاصات الآتية :

- (١) تحصيل جميع إيرادات وأموال الجمعية وإيداعها في المصرف المودعة به أموال الجمعية ومتابعة توريد الإيرادات المحصلة بمعرفة اللجان الفرعية .
- (٢) تنفيذ قرارات مجلس الإدارة والمكتب التنفيذي من النواحي المالية والتحقق من مطابقتها لبنود الميزانية وأحكام اللائحة المالية .
- (٣) التوقيع مع الرئيس على أذون الصرف والهيئات .
- (٤) الإشراف على حسابات الجمعية والمحافظة على مستندات الإيرادات والمصروفات من جميع البيانات الحساسة التي ترصد في الدفاتر .

(٥) وضع الحساب الختامي لسنة المالية المنتهية والاشتراك في وضع مشروع ميزانية السنة المالية المقبلة وتقديمها إلى مجلس الإدارة — وفق القواعد التي تنظمها اللائحة المالية الجمعية .

(٦) حفظ السجلات والمخازن المالية والمستندات وكل ما يتصل بالناحية المالية من عهد في مقر الجمعية .

(٧) اعتماد مستندات الصرف على اختلاف أنواعها بعد التحقق من مطابقتها لبنود الميزانية وأحكام اللائحة المالية .

(٨) تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر لمجلس الإدارة عن حالة الجمعية المالية كما أن عليه أن يقدم تقريراً سنوياً عن حالة الجمعية المالية ورفعها إلى مجلس الإدارة .

الباب السادس

الفصل الأول

تنظيم أعمال الجمعية الفنية والمالية والإدارية

مادة ٧٠ — يضع مجلس الإدارة ما يراه من لوائح لتنظيم أعماله الفنية والإدارية والمالية ويكون هذا التنظيم في شكل إصدار لوائح خاصة لتحقيق هذه الأغراض — وعلى الأخص اللوائح الآتية .

(أولاً) اللائحة المالية .

وتتضمن نظام تحصيل الإيرادات وصرف الاعتمادات المدرجة بميزانية الجمعية وتجاوز البنود وفتح الاعتمادات خلال السنة والسلف المستديمة واللوقة والإجراءات التي تطبق في الإنشادات والمشتريات ونظام المخازن والمجرد السنوي وكذلك كل التنظيمات التي تتعلق بالسجلات الحسابة وحفظ المستندات المالية — وتحديد فئات الاشتراك في عضوية الجمعية ورسم الالتحاق وغير ذلك من الموضوعات المالية المتعلقة بالجمعية .

(ثانياً) اللائحة الداخلية .

وتتضمن المسائل التنفيذية لإدارة أعمال الجمعية ونظام العمل لكل اللجان الفرعية التابعة لها

والنظم والقواعد والاحكام التي تتبع في اجتماعات الجمعيات العمومية ومجلس الادارة والمكتب التنفيذي — كما تتضمن أيضا نظام العمل باللجان الفرعية للبيات الرياضية . ونظام مهلك سجلات الجمعية وتتضمن نظام العاملين بالجمعية . وحقوقهم وواجباتهم وتاديبهم وغير ذلك من القواعد والمبادئ التي يجب أن تراعى في تنفيذ ما جاء في هذا النظام من أحكام .

(ثالثا) لائحة تقييم المدربين .

وتتضمن تحديد درجاتهم وفتاتهم وطسرق ترقينهم وامتحاناتهم وحقوقهم وواجباتهم والجزاءات التي توقع عليهم وغير ذلك من القواعد والمبادئ التي يجب أن تراعى في تنفيذ ما جاء في هذا النظام من أحكام .

(رابعا) لائحة الشكاوى والاحتجاجات .

وتتضمن طريقة تقديم الشكاوى وفيدما في السجلات وقواعد التحقيق فيها بما يحقق سماع اوجه المطاع وإثباتها والعقوبات المترتبة للخطايات التي يرتكبها المعضور وسيلة الاخطار بها وطرق الطعن فيها .

(خامسا) غير ذلك من الروائح التي يرى مجلس الادارة إصدارها بما يحقق تنظيم أعمال الجمعية .

مادة ٧١ — يعمل بالروائح التي نضمها الجمعية من تاريخ موافقة مجلس الادارة عليها على أن تعرض بعد ذلك على أول جمعية عمومية لإقرارها وأى تعديل يجره مجلس الادارة في هذه الروائح بعد ذلك لا يعمل به إلا بعد اعتماده من الجمعيات العمومية .

الفصل الثاني

لجان البيات الرياضية

مادة ٧٢ — يكون للجمعية لجان لكل لعبة رياضية ويكون لكل لجنة من هذه اللجان جمعية عمومية فرعية ويحدد اختصاصات هذه اللجان ومدى علاقتها بالجمعية وطريقة تكوينها في لائحة خاصة بعدما مجلس إدارة الجمعية على أن تراعى في اللائحة المبادئ الآتية .

- (١) لا يجوز تكوين لجنة إلا إذا كان مجموع الأعضاء عشرين على الأقل .
- (٢) يدير اللجنة مجلس إدارة يتكون من رئيس - وكيل - سكرتير وعضوين ممن تطبق عليهم شروط المادة ٤٥ من هذا النظام ، ويشترط أن يكونوا جميعاً من المقيمين بالقاهرة .
- (٣) يقدم الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية الفرعية قائمة كاملة بأسماء من يروا ترشيحهم لمراكز مجلس الإدارة (رئيس - وكيل - سكرتير - عضوين) وترسل هذه القوائم بخطاب موصى عليه إلى سكرتارية اللجنة وصور منها إلى السكرتارية العامة للجمعية خلال أسبوع من تاريخ توجيه الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية الفرعية ويجوز لكل عضو أن يرشح في كل مركز أكثر من مرشح واحد بشرط ألا يزيد العدد عن ثلاثة .
- (٤) يتبع في الجمعيات العمومية الفرعية من حيث إجراءات وقواعد توجيه الدعوة وميعادها وانعقادها وما يصدر بها من قرارات وكذلك بالنسبة لاجتماعات وقرارات لجنة الفرع نفس الاجراءات والقواعد المنصوص عنها في هذا النظام الخاص بالجمعيات العمومية العامة ومجلس إدارة الجمعية .
- (٥) يجوز لمجلس إدارة الجمعية تكوين فروع للجان اللغات في كل محافظة على أنه يشترط لتكوين اللجنة ألا يقل مجموع لجان اللغات عن خمسة وألا يقل عدد أعضاء كل لجنة عن خمسة أشخاص .
- (٦) يقوم مجلس إدارة الجمعية بالاشراف على الجمعيات العمومية للجان اللغات وتنسيق مواعييدها مع موعد اجتماع الجمعية العمومية العامة للجمعية على أنه يتعين أن يتم الانتهاء من اجتماع هذه الجمعيات الفرعية قبل موعد توجيه الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل .

الباب السابع

أحكام عامة

- مادة ٧٣ - (١) لا يجوز أن يعمل المدرب في أكثر من جهتين وبشرط ألا تكون هاتان الجهتان مشتركين في مسابقة واحدة .
- (٢) لا يجوز إسناد التدريب في جميع الهيئات العاملة في ميدان رعاية الشباب وفيهما إلا للتدربين أعضاء الجمعية وبعد موافقة مجلس إدارة الجمعية .
- (٣) لا يجوز لأعضاء الجمعية الجمع بين صفة التدريب والتحكيم في المباريات خفية كانت أو رسمية - أو اتخاذ النقد الرياضي مهنة بأجر في أى صورة من الصور .
- مادة ٧٤ - تتخذ الجمعية شعاراً لها .

الجريدة المحترقة

الأول : ١٩٢١ - ١٩٣٠ ثمنه ٥٠ قرشاً

الثاني : ١٩٣١ - ١٩٤٠ ثمنه ٢٥ قرشاً
لكل من المدنى ، والمرافعات ، وتحقيق الجنايات ، والعقوبات ،
والتجارى وما يتبعه من باقى الأقسام

الثالث : ١٩٤١ - ١٩٥٠ ثمنه ٥٠ قرشاً
لكل من المدنى ، والمرافعات ، والعقوبات ، وتحقيق الجنايات
أجرة البريد ١٠ قروش ، وتطلب من دار النقاة ، ٥٠ ش وميس بالقاهرة

بيان

أولاً - الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ، توجه إلى : مجلة النقاة ، دار نقابة
المحامى ١٠ ش وميس بالقاهرة

ثانياً - الاشتراكات

غير المحامى والطلبة : ٢٠٠ قرش
للمحامى تحت التمرين : ٢٠ قرشاً
لطلبة كلية الحقوق : ٥٠ قرشاً

ثالثاً - ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ - السنوات الحادية والأربعون إلى الثالثة والأربعين : ٢٠ قرشاً
٢ - السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين : ١٥ قرشاً
٣ - السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها : ٥ قروش

التليفونات

سيادة النقيب (رقم خاص) : ٥٤٧٤٤
النقاة والنادى : ٥٠٨٣٥ ، ٥٥٨٥٥ ، ٥٦٩٤٤
غرفة المحامى بمحكمة قامة : ٩٠٨٨٤٢ ، ٩٠٤٨٤٩
غرفة المحامى بمحكمة النقض والاستئناف : ٥٠٨٣٥
غرفة المحامى بمجلس الدولة : ٨٠٣١٩٨
غرفة المحامى بمحكمة الجزة السككية : ٨١٤٥١٣

مطابع

الدار البيضاء

للطباعة والمصحافة والنشر

١٨ ش مستشفى الدمرداش ت ٨٢٨٢٠١

المحكمة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ
قرآن كريم

المؤتمر الثامن للاتحاد المحامي العرب

مارس
وأبريل

١٩٦٦
١٩٦٦

السنة السادسة والأربعون

العددان
السابع
والثامن

فهرس

الصفحة

الموضوع

كلمة جلالة الملك حسين بن طلال ملك المملكة الاردنية الهاشمية
كلمة السيد الأستاذ مصطفى محمد البرادعي قتيب المحامين ورئيس اتحاد المحامين العرب .
قرارات وتوصيات مؤتمر المحامين العرب الثامن .

أبحاث المؤتمر الثامن لاتحاد المحامين العرب

- تقرير الأمين العام — للأستاذ شفيق الرشيدات الأمين العام لاتحاد المحامين العرب . . . ٩٨
-زيادة القانون — للدكتور حامد ذكح المحامي ٢٢٠
أسس الوحدة العربية — للدكتور عصمت سيف الدولة المحامي ٢٢٥
جريمة العدوان الصهيوني وحق الدفاع العربي في فلسطين للأستاذ شفيق الرشيدات الأمين
العام لاتحاد المحامين العرب ٢٧١
البتروال العربي في خدمة القضايا العربية — للأستاذ عبد الله الطريقي وزير البترول والثروة
المعدنية السعودي السابق ٧٠٦
خطر التسلل الاجنبي إلى مناطق الخليج العربي للأستاذ فاروق غلاب عضو المكتب
الدائم ٧٣٩
الاشتراكية العربية في النظرية والتطبيق الأستاذ محمد السباعي الحوت المحامي ٧٦٦
السوق العربية المشتركة — الدكتور جمال العطيفي عضو مجلس نقابة ج . ع . م . ٧٨٧
اشراك الشعب في القضاء — للدكتور جمال العطيفي عضو مجلس نقابة ج . ع . م . ٨١١
اشراك الشعب في القضاء — للدكتور أحمد أبو الوفا أستاذ ورئيس قسم المرافعات بكلية
الحقوق جامعة الإسكندرية
التقاضى في الجزيرة العربية — للأستاذ عبد الله عبد الوهاب العباسي مدير مكتب اتحاد ٨٣٦
المحامين العرب

- دور المحاماة في المجتمع — الأستاذ علي منصور المحامي ٨٦٩
- المبادئ العامة في الجرائم الاقتصادية للأستاذ هادي عبد الباقي المحامي ٨٧٠
- حق العرب المشروع في دفع العدوان الصهيوني للأستاذ أحمد فراج طايح ' ٨٩٣
- الملكية وتطوراتها الاجتماعية — للأستاذة : راغب حنا وكيل نقابة ج . ع . م . — عادل
- علوية عضو المكتب الدائم — على الشريطي عضو مجلس نقابة ج . ع . م ٩١٣

المحاضرة

مجلد قضائى شهري

مطاب

مهرى الملك الحسين بن طلال

ملك المملكة الأردنية الهاشمية

أيتها السادة:

إن القانون هو حفظ الناموس لمصلحة الفرد والمجتمع وفق الرسالات السماوية التي أمرت بمكارم الأخلاق ، وإن سيادة القانون هي التطبيق العملى لوثيقة حقوق الإنسان التي أقرتها المنظمة الدولية وأصبحت في الشرائع الخالدة . واحترام القانون هو احترام الإنسان . وقد أوكى الله اليكم أنتم المحامون هذه المسؤولية الخطيرة : مسؤولية ممارسة القانون واحترامه وبلدنى المحافظة على الكرامة الإنسانية في أجلى وأكمل معانيها ، وصيانة الحقوق الفردية والجماعية ، وتقنين حدود تلك الحقوق على ضوء توازن الالتزامات والواجبات التي هي المظهر الصحيح لكل مجتمع سليم .

ذلك أن المظاهر الأخرى كافة حتى الاستقلال لا تغنى شيئاً إذا كانت العقول مكبلية والحريات مخنوقة والإنسان بلا حق ، لا كرامة ولا احترام .

وبهذه النية يسعدنى أن أفتتح مؤتمركم لعتيد في هذا البلد المقدس أولى القبلتين الطهرتين وثالث الحرمين الشريفين وما يطوف بها من أماكن مقدسة الديانات السماوية تجعله مرموق الأبصار ومحط الأنظار لجميع المؤمنين بالله وبالمبادئ الأخلاقية التي جامها الرسل والأنبياء . ويزيد من سعادتي أن ينعقد مؤتمركم أثناء الاحتفال بذكرى الإسراء وعلى مقربة من الصخرة المشرفة التي عرج منها الرسول الأعظم إلى سدة المنهى ، صادعاً بأمر ربه ، يؤكد لأمتة أسباب عزتها ، ومعالم قوميتها في إطار من الدين الحنيف ، ذلك أن القيم القومية تجيء بعد القيم الروحية وهذه تعطى لثقت قيمتها وكرامتها وبقائها . ويضع للناس كافة ركائز القانون ودعائم الناموس وأسس الشريعة المثلى ، كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر . .

وما أعمق الدلالة في انعقاد مؤتمركم يا رجال القانون وحماد الحق في هذا البلد بالذات ، وفي هذا الوقت بالذات ، دلالة الحق العربي المضيء على مرمى البصر من اجتماعكم هنا ، دلالة الاعتداء الفاضح و"تنسكرك الصارخ لكل مبدأ قانوني ، وكل شريعة خلقية ، بنشر بدعائهم الأثوف من المواطنين العرب الآمنين في بلادهم ، وحرمانهم من حق تقرير مصيرهم ، وطردهم من ديار آبائهم وأجدادهم . لجعلها بوابة مهلة لهزلات الشعوب ظلاماً وغملاً ودماراً وعدواناً ، دلالة تعاون الاستعمار مع الصهيونية في ارتكاب أكبر جريمة إنسانية عرفها التاريخ القديم والحديث ، دلالة رجاء أمتكم في دوكم الطاعين ؛ وقدرتكم على إبراز حقهم ، وتفنيدهم باطل عيوها ؛ والعمل مع الداعين على دعم تضامن وتوحيد الجهود لدفع الأذى القائم ، واسترداد الحق المنصوب .

هي دلالة العزيمة التي لا تلبس ، والهمة التي لا تكل ؛ والجنود التي لن تفر ؛ والجفون التي لن تغمض قبل أن تتأثر إكرامتنا في فلسطين ومن أجل أهلها المعاندين ، كل هذه المعاني أحسها وأنا أرحب بكم في بلدكم بين أهلكم مع ذكريات البطولة التي ينضج بها هذا الأثرى الحبيب .

و حين أتجاوز هذه الملاحظات وأنظر إلى فنية لقاءكم أم تشرف الغد المشرق فأرى أن أمتنا المجيدة قد توحدت تشريعاتها بفضل جهودكم مظهراً صادقاً لوحدة كلمة شاملة من المحيط إلى الخليج .

إن ما شققت به الأقطار العربية في برهة ما بين الحربين العالميتين ، فوق لؤم الصديق وغدر الحليف وتمزيق الشمل واستتجار متعدد الأشكال والألوان ، قد امتلأت تشريعاتها بالنقص والخلاف والشقاق . وأتم مناصب الأمل في سن القانون مدني واحد على هدى جملة الأحكام الشرعية التي تعتبر نهجاً أساسياً يستضاء به ويقتدى على ضوء النظم وحاجة العصر وتقدم المجتمعات وأتم مناصب الأمل في سن قانون عقوبات يستمد من واقعنا وتراثنا وتقاليدها وعلاقة حاضرتنا بماضيتها ، وأتم مناصب الأمل في كل محاولة خيرة لصياغة الدساتير المتقاربة التي تعتبر أساساً ضرورياً لكل وحدة ثقافية واجتماعية وسياسية ، وأتم من وراء ذلك كله . العيون المبصرة في الأمة ، تصرون لموضوعية على النواحي والأسلوب العلمي على الافتتالي والإرتجالي . وتهضون لإحقاق الحق وتقديس الالتزام ، وتنادون

كل ما حارب أمتكم حازب لإيضاح حقاها والدفاع عنه تمثيلاً مع مفاهيم العدالة ومبادئ
الأخلاق .

أكرر الترحيب بكم في وطنكم وبين إخوانكم وأرجو لكم عملاً مثمراً لخير بلادكم
ومجد أمتكم .

أخذ الله بيدينا جميعاً لما فيه مرضاته ؟

(والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته)

كلمة

السيد الأستاذ مصطفى محمد البرادعي

نقيب المحامين بالجمهورية العربية المتحدة

ورئيس اتحاد المحامين العرب

في المؤتمر الثامن لاتحاد المحامين العرب بالقدس

جلالة الملك المعظم

يشرفني أن أحمل إليك من ربوع الجمهورية العربية المتحدة ، تحية العروبة من كل عربي ،
وتحية من جميع الزملاء المحامين ، سائلين الله داعين لك ، ولزملاء العروبة أن يوفقكم
ويعز العرب بكم .

سأدق وزملائي :

في هذا البلد المبارك ، وعلى هذه الأرض المقدسة ، التي تلاقت فيها الرسالات ، يتلاقى
المحاضون العرب ، رسل الحق والعدالة في مؤتمرهم الثامن ، يدعون لما كان يدعو إليه الأنبياء :
« الخير والمحبة والسلام » .

وان سمو الدعوة التي يدعون إليها . وعظم الرسالة التي يحملونها ، والأرض المقدسة
التي يقفون عليها ، لجدير كل ذلك بأن يوفقهم فيما يعملون له ، وأن يسدد خطاهم فيما
يصبرون إليه ، وأن يزيل ما بين العالمين على الحكم من خلاف وتنافر ، بعيد كل البعد عن
مصالح شعوبهم ، أو يزيل هؤلاء الذين لا يراعون الحق ولا يعملون من أجل شعوبهم .

أيها الزملاء :

إنه إذا استقامت العقول وخلصت النيات ، على وعى صحيح في الحق ، لما كان هذا
القدس : إسرائيل ، والصهيونية ولما جرؤوا على هذا الجوار فوق هذه الأرض الطاهرة
لا يفصلهم غير حائط .

أيها الزملاء:

علمتنا المحاماة كيف ندافع عن المظلوم ، وكيف ندفع الجور وكيف نرد الحق إلى صاحبه ، وكيف نعيد الحرية لمن فقدناها ، وكيف نعيد الأمور إلى نصابها .
نحن أقرب الناس إلى الحق والعدالة ، وهذا نغزنا وشرفنا . ويشرفنا أن يكون الشرف مهنة لنا . ولكن أكبر من هذا ينتظرنا : تنتظرنا فلسطين ، وينتظرنا اللاجئون . ينتظرنا هؤلاء المشردون ، تنتظرنا هذه القطعة العزيزة الغالية من وطننا ، المتزعة من قلوبنا .

أيها الزميل:

أما أن لهذا الأسى أن ينتهى ويذول !!

إذا كانت الحقيقة: مهيضة الجانب في يدك ، فكيف تقوم به لله حق ، وإذا كانت العدالة مضطربة في بيت العدل منك ، فكيف يستقيم العدل فيك ، ويظهر شرف العدل بك ، وإذا كانت نفسك فاقدة لحقها في دارها ، فكيف تعين نفسك على استرداد حق منقود لها ، وإذا كانت نفسك تشكو مما وقع عليها من أعباء الظلم ، فكيف ترفع هذه الأعباء عن غيرها ؟

أيها الزميل:

الحق والعدالة المهنية ، والحق والعدالة الاجتماعية لا يستقيم لهما أمر في رجل المهنة ورجل المجتمع . إلا إذا كان الحق وكانت العدالة لهما موضع في ذاته وفي ضميره وفي نفسه وفي إدراكه .

ولن يتوافر هذا لك إلا : أن تتطهر القدس وتحرر فلسطين ، ويعود اللاجئون .

أيها الزملاء:

إن الحرية التي تدعون إليها كانت دائما الشغل الشاغل للإنسان ؛ فرداً وجماعة بدأ من وجود الجنس البشرى على الأرض وما زالت وستبقى ، وإذا رجعت إلى جميع الثورات الاجتماعية والثورات الفكرية التي مهدت لها ، نجد أنها قامت حاملة شعار الحرية والمساواة والإخاء ، ولكنها فشلت لافتقار القائمين عليها للصدق في الإيمان بها .

قامت الثورة الاجتماعية في فرنسا ، والثورة الديمقراطية في إنجلترا ، والثورة الاقتصادية في روسيا .

ثورات متصلة مترابطة ، محاولات لغاية مرجوة هي حرية الانسان وعدالة الاجتماع . ولكن لن يستقيم الامر لمراد الانسان إلا إذا اجتمعت المعاني التي مثلتها هذه الثورات في صعيد فكري واحد على مجال العقل الواعي والفكر المستقيم ولن يكون ذلك ميسراً إلا إذا خطت الأمم والشعوب والحكومات الخطوة الحقة نحو المفهوم المقتضى وانتعالهم الحققة لهذه الاديان التي تجمعت على أرضكم .

وإنه من أجل هذا كان ، تمسك ثورتنا المطلق في الجمهورية بالإيمان بالله وبرسالته السماوية وما غرسته في أمتنا من مبادئ روحية وقوى معنوية غالبة ، .

إن مجتمعنا غير صورة حياته تغييراً كاملاً :

كان مجتمع الإقطاع ، والفوارق الطبقية ، وأصبح مجتمع قوى الشعب العاملة ، مجتمع تذويب الفوارق .

كان مجتمع الركود والتلف والتبعية ، وهو اليوم مجتمع الحركة و النمو ، مجتمع الحرية . كان مجتمع الاستغلال ، وصار مجتمع سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج . مجتمع عدالة التوزيع ، وقد تم هذا التغيير كله في جو من التسامح والتسامي ؛ مع التأكيد الكامل لشخصيتنا القومية المستقلة ولخصائصها وطبيعتها العربية الأصيلة .

ولطالما ردد عبد الناصر ، هذه المعاني في عبارات واضحة صريحة : « إننا نحتاج إلى أن يزود كل منا بطاقات روحية من اليقين بالله والتمسك بالمثل العليا والمبادئ السماوية التي أنزلها جلت مشيئته على رسله وأنبيائه » . وإنه من أجل ذلك قرر الميثاق : « إن جوهر الاديان يؤكد حق الانسان في الحياة وفي الحرية ، والله جلت حكمته وضع الفرصة المتكافئة أمام البشر أساساً للعمل في الدنيا وللحساب في الآخرة .

وينبغي لنا أن نذكر دائماً أن حرية الانسان الفرد هي أكبر حوافزه على النضال . إن العبيد يقهرون على حمل الأحجار وأما الأحرار فهم وحدهم القادرون على الإحليق إلى آفاق النجوم .

وإنه من أجل هذا لم تكن ثورتنا ثورة اجتماعية خالصة أو ثورة اقتصادية خالصة أو ثورة للحكم خالصة. وإنما هي ثورة شاملة لكل القيم ، ثورة للأمة العربية كلها : تردها إلى وحدتها ومجدها : ثورة للإنسانية كلها : تساند الضعيف ، تحارب الباغى ، أياً كان وفي أى مكان

وقد كانت نتيجة هذه الثورة أن الأمة العربية لم تعد في حاجة إلى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها ، وقد أصبحت حقيقة الوجود العربى ٤٠ .

ولن يستطيع الاستعمار مهما حاول أن يززع هذه الحقيقة ، وطبيعة الأمة العربية تطغى على مختلف الأثرات ، وتلتقى عند ما تواجه الأزمات .

أيها الزملاء .

إن الاستعمار بجميع أشكاله وأنواعه يجب أن يزول .
إن الفوارق المألمة في مستويات معيشة الشعوب يجب أن تزول .
إن عمليات التعرض من جانب القوى "كبرى للطور التاريخى للشعوب المتطلعة للحرية يجب أن يتوقف .

إن نزع السلاح كاملاً ونهائياً يجب أن يتحقق .

أيها الزملاء :

سيظل شعارنا دائماً نحن المحامين : : أعطى حقاً وعدلاً وحرية ، وإلا فهات الموت ،

وفقكم الله ورعاكم ٢

قرارات وتوصيات

مؤتمر المحامين العرب الثامن

القدس (٢٥ - ٢٩) نوفمبر ، تشرين الثاني ، ١٩٦٥

١ - قضايا الوطن العربي

١ - فلسطين : ينعقد مؤتمر المحامين العرب الثامن في مدينة القدس لأول مرة، تأكيداً لحق الأمة العربية المقدس في فلسطين ، وتكريماً لعروبة هذه المدينة المقدسة الصابرة التي ارتبط اسمها بتاريخ العرب والإسلام ، واقترن تاريخها بانهضات العرب الخالدة على كل قوى الشر والعدوان والاستعمار .

ويجتمع المحامون العرب اليوم في مدينة القدس على الأرض الفلسطينية الطاهرة ، تعبيراً عن إيمانهم بعروبة هذا الفردوس المفقود ، وتوكيداً لإرادة الأمة العربية وعزمها وتصميمها على تحرير الأرض المغصبة واسترداد الوطن السليب ، يربطهم بالقدس عهد مقدس هو عهد الحق والعروبة . . ويجمعهم في القدس هدف أسمى ، هو القضاء على العدوان وتحرير الوطن السليب ، وتشدهم إلى القدس ذكرى قومية خالدة ، يوم كان تحريرها على يد صلاح الدين ضربة قاضية للغزاة والمحتلين في كل أرض فلسطين ، ويوم كان تطهيرها من دنس الاستعمار والمستعمرين نصراً عربياً مؤزراً ، أعاد لوطن العربي اتصال مشرقه بمغربيه وأعاد للأمة العربية حريتها وكرامتها ووحدة أجزائها .

ويحز في نفوس المحامين العرب يدمى أفئدتهم اليوم ، أن يروا حاضراً القدس أشبه بواقعها قبل التحرير ، فالقدس تتعرض اليوم للاغتصاب والعدوان ، فلسطين تواجه اليوم أقسى وأبشع مؤامرة استعمارية في تاريخ البشرية الحديث .

فقد عادت قوى الاحتلال والاستعمار بدسائسها ومؤمراتها وتمركزت من جديد في فلسطين . وتمكنت الصهيونية الغازية بمعاونة الاستعمار من إقامة دولة العصابات الصهيونية في قسم عريض من وطننا فلسطين . . وحققته قوى العدوان والاستعمار أحلامها القديمة

ومخططاتها الاستعمارية في إقامة قاعدة لها في قلب أمتنا ، في شطر وطننا العربي إلى قسمين من جديد . واجتماع المحامين العرب اليوم في مدينة القدس وعلى أرض فلسطين ، إنما هو ربط بالحاضر للماضي ؛ وتأكيد لاستمرار المعركة العربية الواحدة ضد الغزاة والمحتلين وتصميم على تحرير فلسطين مهما يباغ القداء ومهما تتجسم التضحيات ومن أجل العمل العربي الجدى في هذا السبيل يؤكد المؤتمر قراراته السابقة بإبراز الكيان الفلسطيني بشكل فعال ، ودعم منظمة تحرير فلسطين مادياً ومعنوياً وإعطائها استقلالاً كاملاً عن العمل الحكومى الرسمى لدول الجامعة العربية ، وذلك بإجراء انتخابات شعبية لقيادة هذه المنظمة ولجناتها التنفيذية تعبر عن إرادة الشعب الفلسطينى وتكون مسؤولة أمامه .

ب - الجنوب المحتل : والمؤتمر الثامن للمحامين العرب يسجل بكل فخر واءتزاز الانتصارات الرائمة التى حققها ويحققها الشعب العربى في الجنوب المحتل ، الذى ضرب بثورته الباسلة على الاستعمار البريطانى أروع الأمثلة على التضحية والقداء في سبيل الحرية ويناشد المؤتمر الحكومات العربية والأمة العربية أن تدعم نضال الشعب العربى في الجنوب المحتل بجميع الوسائل .

ج - الين : وأن هذا المؤتمر يرجو أن تكون اتفاقية السلام التى عقبت في جمدة لانتهاء القتال في الين ، مقدمة لاستقرار اوضع "تقدمى الذى حققته الثورة العربية في الين . وأن يحافظ الشعب العربى في الين على إنجازاته والمكاسب الوعائية كافة الى تحقيقها هذه الثورة . ولا بد أن نشير في هذا لنحان إلى الدور "عظيم والدعم الذى والمعنوى الذى قامت به الجمهورية العربية المتحدة في نعمة الثورة الينى في أرجاء اوطان العربى كافة مما ساهم مساهمة فعالة في استمرار النضال والعمل الثورى للتحرر من الاستعمار والىخلف في كثير من الاقطار العربية .

د - وحدة الجمهورية العربية المتحدة والعراق : والمؤتمر الثامن للمحامين العرب الذى يتعقد في القدس على مشارف الأرض السامية يرى أن اوقت قد حان لرفع شعار الوحدة إلى المقام الاول من العمل العربى الجدى .

وتنفيذاً لقرارات المؤتمر السابع للمحامين العرب الذى انعقد في بغداد بإعام الماضى

يؤكد المؤتمر ضرورة اتخاذ الخطوات العماية لتحقيق الوحدة بين الجمهوريتين العربية المتحدة والعراق تنفيذاً للاتفاقات الوحدوية التي عقدت بين الجمهوريتين وتمهيداً لجعل هذه الوحدة منطلقاً جديداً للوحدة العربية الشاملة .

هـ - وحدة الجمهورية العربية المتحدة وسوريا : ولا يفوت المؤتمر أن يشجب جريمة الانفصال بين إقليمى الجمهورية العربية المتحدة أول دولة للوحدة فى الوطن العربى - وأن يدعو المخلصين من أبناء الأمة العربية للعمل على محو آثار الانفصال وإنزال العقوبة لرادعة بكل من ساهم فى صنعه وإبقائه ، وأن يهيب المؤتمر بحكومة الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وبشعبيهما بالتجاوز عن كل العقبات والعراقيل ، والمبادرة فوراً إلى بحث إقامة الوحدة بين القطرين على أسس قومية تكفل تحقق الوحدة العربية الشاملة .

و - شمال العراق ، وجنوب السودان : كما يشجب المؤتمر المحاولات الاستعمارية العاملة على فصل شمال العراق وجنوب السودان .

٢ - تحقيق أهداف الأمة العربية

ويتطلع المؤتمر إلى غد مشرق تتوحد فيه الجهود العربية للسير قدما فى النضال والعمل من أجل الأهداف السامية لأمتنا العربية المجيدة وتحقيق آمالها .

ومن أجل ذلك يوصى المؤتمر بالآتى :

أولاً : الوحدة العربية :

١ - يدعو المؤتمر الطلائع الثورية للأمة العربية وجماعيرها المسكافة لجعل قضية الوحدة العربية الشاملة قضيتها اليومية الأولى ؛ ومراعاة النضال الثورى الوجدوى من أجل تحقيق هذا المطلب الجماهيرى .

٢ - ويهيب المؤتمر بالحكومات العربية أن ترتفع إلى مستوى الشعب العربى الماضى فى وضع قضية الوحدة فى المقام الأول من قضايا الوطن العربى ، وأن تسارع فى اتخاذ

الخطرات والإجراءات العملية الصحيحة لتحقيق هذا الهدف الأول من أهداف الأمة العربية .

٣- ويدعو المؤتمر جميع الحكومات العربية لحشد الجهود والامكانيات من أجل المشاركة الفعالة في إنقاذ الأجزاء السليمة من الوطن العربي وتحريرها من كل نفوذ استعماري .

٤- وبوصف المؤتمر كل الدول العربية بالغلاء جوازات ورخص السفر فيما بينها تسهلاً للمواطنين العرب في تنقلهم عبر الحدود المرهومة التي أقامها الاستعمار في قلب الوطن العربي الواحد .

يجي المؤتمر حكومتى الاردن وسوريا لمبادرتهما إلى إلغاء جوازات السفر في تنقلات المواطنين بين القطرين الشقيقين .

٥ - يذم المؤتمر الشعب العربي والحكومات العربية على الهجمة اليائسة التي يشنها الاستعمار والعملاء والرجعية ضد الأمة العربية وكفاحها وآمالها في الحرية والوحدة ومن أجل العودة بها من جديد إلى السيطرة الاستعمارية ومناطق النفوذ .

وبسبب المؤتمر بكل العرب الأحرار في جميع أجزاء الوطن العربي الكبير حكومات ومنظمات وأفراداً بالوقوف صفاً واحداً في وجه هذه المؤامرات وإحباطها والضرب بإيمان وقوة للقضاء على كل محاولة من هذا القبيل .

٦ - يؤكد المؤتمر أن المعونات العسكرية والمالية التي تقدمتها وتقدمها دول الاستعمار - ألمانيا الغربية وأمريكا وبريطانيا وغيرها - إنما هو عدوان سافر على الأمة العربية وتحد مباشر لآمنها ولامتها وأهدافها - لا في فلسطين فحسب وإنما ضد كل الدول العربية . مما يقتضى من العرب جميعاً مجابهته وإحباطه صفاً واحداً وبكل الوسائل .

٧ - ويعتبر المؤتمر كل تهاون في صد هذا العدوان وكل خروج عن إجماع الأمة العربية في إحباطه تنكراً للواجبات القومية ومساومة على الحقوق العربية وخيانة لقضية العرب الأولى قضية فلسطين .

٨ - إن المؤتمر الناعم الجامين العرب إذ يرحب بانعقاد مؤتمر القمة الثالث بقراراته القومية كخطوة في طريق العمل العربي الموحد من أجل الحرية العربية واسترداد الوطن السليب فلسطين : يؤكد بأن جرهر قضية الكبرى إنما هو الايمان الراسخ بالحرية العربية والوحدة العربية ، وهو الإخلاص المتفاني في خدمتها وتحقيق أهدافها ، وهو الكفاح والبذل والفداء من أجل حمايتها وفي سبيل تحقيق أهدافها كقضية واحدة لامة عربية واحدة تخوض معركة مقدسة واحدة وتواجه مصيرا عربيا واحدا .

٩ - وإيماننا من المحامين العرب بوحدة التراث والشعب في الوطن العربي الكبير ووحدة الهدف والمعركة والمصير بين أبناء الأمة العربية الواحدة - وإدراكا منهم لقدسية المعركة وخطورة المؤامرات .. يناشد المؤتمر جميع قوى الأمة العربية المؤمنة بأهدافها والمكافحة من أجل تحقيقها ، توحيد صفوفها وكفاحها في تنظيم عربي موحد وحركة عربية تقوى على مجابهة التحديات وأحباط المؤامرات وتحقيق الأهداف .

١٠ - يؤكد المؤتمر أن مناطق الاهواز والاسكندر ومن وكيايكيا ؛ اجراء لا تتجزأ من الوطن العربي الكبير أرضا وشعبا .

- ويهيب المؤتمر بجامعة الدول العربية أن تعمل بالتعاون مع الدول العربية على حفظ عروبة الأجزاء ونصرة أهام في نضالهم المشرف العادل من أجل الحرية وتقرير المصير .

١١ - يشجب المؤتمر كل محاولة لتقسيم العراق وفصل شماله عن جنوبه ؛ ويدين المؤتمر حلف المعاهدة المركزية ، وشركات البترول وعملاء الاستعمار في تأمرهم المفضوح على شعب العراق وعروبته وعلى حريته ووحدة أراضيه .

- ويهيب بكل الأحرار العرب وبكل الدول العربية إلى الوقوف إلى جانب شعب العراق في معركته العادلة والكفاح معه للقضاء على المؤامرات الاستعمارية والانفصالية .

١٢ - يحیی المؤتمر شعب السودان تشقيق ويؤيد كفاحه العادل ضد الاستعمار والعماله والرجعية ومن أجل حريته ووحدة الجغرافية والوطنية .

١٣ - ويشجب المؤتمر بشدة كل المحاولات الاستعمارية الهادفة لتقسيم السودان
وفصل جنوبه عن شماله . ويؤكد مقاومته لكل تقسيم للسودان تحت أى ستار من
الأشكال الدستورية أو السياسية المزعومة .

- ويهيب بالأمة العربية وحكوماتها والشعوب الافريقية الصديقة الوقوف إلى
جانب شعب السودان العربى فى نضاله البطولى ومعاونته فى فضح المؤامرات الاستعمارية
ضده واحباطها .

١٤ - يحى المؤتمر كفاح شعب همان العادل ويؤكد دعوته بالدول العربية لمساندة
هذا الكفاح فى المحافل الدولية ومدته بالمعونات المالية والعسكرية .

١٥ - يحى المؤتمر شعب اليمن ومؤتمره القائم فى حرض الآن فى السلام ويهيب
بأبناء اليمن بالعمل على الحفاظ على معانى ثورتهم والتمسك بانجازاتها ومقاومة كل المحاولات
الرامية إلى تبيد انتصاراتهم والعودة بهم إلى الورا .

١٦ - وإذ يشيد المؤتمر باتفاقية جدة للسلام - يحى جيش الجمهورية اليمنية وجيش
الجمهورية العربية المتحدة ويحيى شهداءهما الذين سقطوا دفاعا عن الأهداف القومية وعن
حق المواطن العربى فى الحياة والحرية والكرامة .

١٧ - يؤكد المؤتمر بأن البترول العربى حيثما كان هو ملك لأمة العربية جمعاء ،
لا يجوز التصرف فيه إلا فى خدمة الأمة العربية وقضاياها فى التحرر والتطور وبناء
المجتمع العربى المنشود .

١٨ - ويطالب الدول العربية المنتجة للبترول بالامتناع نهائيا عن منح امتيازات
جديدة للتنقيب عنه أو استثماره لآى جهات استعمارية أو عدوة للأمة العربية ، ويدعوها
للعمل على استثماره وتسويقه بخبرات وأموال عربية أو بمساعدة الدول غير
الاستعمارية .

١٩ - ويهيب بالدول العربية المنتجة للبترول أن تسحب أموالها المودوعة فى المصارف
الأجنبية وأن تعمل على تأسيس مصرف عربى دولى تودع فيه هذه الأموال وتوظف

لمصلحة استثمار البترول العرب . وطنياً ولغايات التنمية الاقتصادية في البلاد العربية .

٢٠ - يؤيد المؤتمر انتضامن العربى الافريقى ضد الاستعمار ومن أجل الحرية لكل الشعوب . ويحى الدول العربية والملوك والرؤساء العرب الذين ساندوا قضايا التحرر الافريقى ، وساهموا فى مؤتمرات الاسيوية والافريقية وعدم الانحياز دعماً لقضايانا وكفاح شعبنا .

- ويحى المؤتمر رئيس الجمهورية العربية المتحدة الذى مسك بزمام المبادرة فى تبني قضايا التحرر الافريقى وانوحدة الافريقية ، ايماناً بهدف الحرية المشترك ودعمنا لنضالنا العربى وقضايانا التحررية .

٢١ - يسجل المؤتمر للجمهورية العربية المتحدة جهودها القومية المشكورة فى مواجهة التسلىل الاقتصادى والدعانى للعصابات الصهيونية فى القارة الافريقية . ويقدر لها تضحياتها المادية فى مجابهة الغزو الصهيونى الاستعمارى لافريقيا خدمة لقضية فلسطين خاصة ولقضايا العروبة بشكل عام .

ثانياً : فى قضية فلسطين :

أن المؤتمر الثامن لاتحاد المحامين العرب إدراكاً كامنه لأهداف الوجود الصهيونى الاستعمارى فى الأرض العربية ، ومعرفة بأخطاره على الامة العربية ومستقبلها وآمالها وأهدافها وعلى الإنسانية والسلام العالمى .

وبعد أن تدارس مأساة فلسطين وأسبابها وظروفها ونتائجها : وأطلع على كل مراحل العمل العربى لما لجنها . . واستعرض مقررات ومؤتمرات القمة العربية والقرارات التى صدرت عن لجانها وجديتها وتعوق تنفيذها .

١ - يؤكد أن إزالة الوجود الصهيونى الاستعمارى من فلسطين وإعادتها إلى شعبها وإعادة شعبها إليها ، هى الطريق الأوحده لحماية الوطن العربى من الاستعمار وتأمين سلامة أقطاره وتحقيق أهداف شعبه واسترداد حقوقه المغتصبة .

٢ - ويسجل أن الصلح مع اسرائيل أو أى دعوى للصلح أو التعايش معها جريمة بحق الأمة العربية ، وخيانة لأهلها وكفاحها وإرادتها ومصلحة أجيالها .

٣ - ويؤمن أن الكفاح العربى الموحد - المسلح والمنظم - هو السبيل الوحيد ، لإزالة الاعداء الاستعمارية اسرائيل ، وهو السبيل اقويم لاستعادة الحقوق العربية المنتهبة فى فلسطين .

٤ - ويقرر المؤتمر أن الأمة العربية بجميع دولها وأقطارها وشعبها - وفى طياتها شعب فلسطين - مؤولة ومسؤولة قومية وتاريخية وتنظيمية عن العمل الجدى الحازم السريع بتحرير فلسطين .

٥ - يطالب المؤتمر الحكومات العربية بتأييد منظمة التحرير الفلسطينية وتمكينها من تنفيذ واجباتها القومية المقدسة واعطائها الحرية الكاملة فى تنفيذ خططها العسكرية والمالية والتنظيمية .

٦ - يدعو المؤتمر الدول العربية وجامعة الدول العربية وجميع اللجان المنبثقة عنها بمقتضى مقررات مؤتمرات القمة ، إلى الاسراع فى تحويل روافد نهر الأردن .

٧ - يناشد المؤتمر دول عدم الانحياز والدول الاسلامية والاسيرية والافريقية ودول الكتلة الشرقية والصديقة مقاطعة اسرائيل باعتبارها الاداة الخطيرة للاستعمار القديم والجديد .

٨ - يندد المؤتمر بالتمفرقة العنصرية التى يمارسها الصهيونيون ضد العرب فى المنطقة المحتلة من فلسطين ، ويشجب الاجرامات الجائرة التى تفرضها الصهيونية على أهل فلسطين الشرعيين .

يوصى المؤتمر الدول العربية بالإسراع فى تعميم التمثيل القنصلى فى مدينة القدس .

١٠ - يوصى المؤتمر الجامعة العربية والحكومات العربية والمنظمات والهيئات الشعبية بمقعد مؤتمراتها واجتماعاتها فى مدينة القدس كلما أمكن .

١١ - يهيب المؤتمر بالحكومات العربية والمؤسسات المالية العربية أن تقوم بإنشاء المشاريع الائتمانية في مدينة القدس .

١٢ - يهيب المؤتمر بالحكومات العربية لتقديم المساعدات اللازمة لإنشاء القرى المحصنة على طول خط القتال مع العصابات الصهيونية .

١٣ - يوصى المؤتمر بالحكومات العربية بتأمين حرية تنقل أبناء فلسطين بين الأقطار العربية دون قيد أو شروط .

١٤ - يوصى المؤتمر الدول العربية بتعميم التجنيد الإجبارى لأبناء فلسطين في جميع الأقطار العربية .

ثالثاً - الجنوب العربى المحتل:

١ - يحى المؤتمر شعب عدن والجنوب العربى المحتل وثواره البواسل . ويدان تعاونه المطلق مع الثورة العربية فى الجنوب المحتل . وتأييده الكامل للكفاح المشرف الذى يخوضه عرب الجنوب المحتل ضد الاستعمار البريطانى الفاشم ومن أجل الحرية الكاملة وإزالة القاعدة الاستعمارية وممارسة حق تقرير المصير .

٢ - ويدين المؤتمر حكومة العمال البريطانية ويشجب اعتداءها السافر على حكومة عدن ودستورها . ويسجل بالاشتهزاز والكرهية استنكاره الشديد لأساليب المستعمرين الانكاز فى استخدام العنف والقمع والبطش ، والتمذيب ضد المواطنين العرب فى الجنوب .

٣ - يدن المؤتمر الحكومة البريطانية بجريمة التحدى فى انتهاك ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، وشرعة حقوق الانسان فى عدن والجنوب .

٤ - يؤكد المؤتمر عدم شرعية الوجود البريطانى فى الجنوب وبطلان كل المعاهدات والاتفاقات غير المتكافئة التى فرضتها بريطانيا على مجموعة السلاطين والشيخوخ فى مناطق الجنوب المحتل . ويؤكد حق شعبها الكامل فى الاستقلال والوحدة وتقرير المصير .

٥ - يعلن المؤتمر متمسكاً بقرارات الأمم المتحدة الصادرة في نوفمبر ١٩٦٥ . والقاضية
بضرورة منح الاستقلال والوحدة لشعب الجنوب وسرعة إزالة الفسادة الاستعمارية
في عدن .

٦ - يناشد المؤتمر الهيئات القومية في عدن والجنوب توحيد صفوفها وكفاحها في تنظيم
عربي واحد ووفق ميثاق قومي واحد يحقق لأبناء الجنوب وحدة الكفاح ووحدة المعركة
ويؤمن للجنوب انتصاره وحرية واستقلاله .

٧ - يطالب المؤتمر الحكومات والمنظمات العربية بمضاعفة الجهد والعون لثورة
العربية المسلحة في الجنوب - وتقديم كل عون معنوي وسياسي لقضية الجنوب في الهيئات
والمحافل الدولية .

٨ - يوصي المؤتمر المكتب الدائم بتأليف لجنة من أعضائه تتولى الاتصال الدائم
مع أحرار الجنوب والعمل معهم على تحقيق الوحدة الوطنية في صفوفهم وكفاحهم .

رابعاً : الحريات العامة وسيادة القاتون :

إن المحامين العرب في مؤتمرهم للثامن المنعقد في القدس الشريف إيماناً منهم بأن الحق
الذي هو من أسماء الله الحسنى هو حرية وكرامة وعدل وقانون .

وإدراكاً منهم للهمم الإنسانية الرقيقة والقيم السامية التي تتمثل في اجتماعهم على الأرض المقدسة
التي ولد فيها وعاش فيها السيد المسيح عليه السلام ، والتي أسرى إليها وعرج فيها محمد
عليه السلام ، داعين للحق ومناضلين في سبيله ، والتي انتهك الحق في تراها أيام الصليبيين
باسم الدين وعلى حساب تسخير ، وتذكور المأساة من جديد باغتصاب الأرض وانتزاعها
من أهلها بالقتل والتشريد على أيدي الصهيونيين المجرمين وأعوانهم المستعمرين .

وإعمالاً لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، يحز في نفوسهم أن يتطلعوا
فلا يجدوا حولهم إلا انتهاكاً للحق والقانون واعتداء واغتصاباً ، إغتصاباً من الغريب

لأجزاء عزيزة من أرض وطنهم واعتداء من الخارج على أبناء قومهم ، وفي الداخل اغتصاباً من القريب بين ظهرانهم ، تسلط على العباد وتحكم بالرقاب . حالات طوارئ وأحكام عرفية ومحاكم استثنائية ، كبت للحريات وهدر للكرامات ، والحق عن ذلك كله بعيد والقانون فيه شهيد ومصلحة الأمة ضائعة وشريعة . ففي الكثير من البلاد العربية ما يزال المواطن محروماً من حقوقه الأساسية كإعلان ، يبدأ عن المشاركة والمشاركة في توجيه مبادرات بلاده ؛ بل كثيراً ما يتعرض من يحاول التصدي للقضايا العامة للأذى بصورة يبرأ منها الحق والعدل وتشتمز منها المشاعر الإنسانية .

وإذا تأمل المحامون العرب بمعالم هذه الصورة المفزعة ، فاعلم أنهم شعور جامع من الجزع والهماع على كيان أمتهم وعلى مصير مصالحهم القومية وقضاياهم الوطنية الكبرى إذا استمر الحال على هذا المنوال ، وإذا لم يرتدع بعض الحكام عن غمهم ولم يتقوا الله في وطنهم وفي أبناء قومهم ؛ وهم يشعرون باتساع أن أول واجب يقع عليهم كحامين يؤمنون برسالتهم رسالة الحق والعروبة التي لا تقوم إلا على أساس كون الحرية والكرامة أولى مبادئها ، وسيادة القانون أولى معانيها ، أن يعلنوا وبطائير ويؤكدوا وبوصوا تأييداً لمقراراتهم في مؤتمراتهم ومكاتبتهم الدائمة السابقة .

(١) يشجب جميع الأفعال والأجرامات والأموال التي يقوم بها بعض الحكام في الوطن العربي وتتنافى مع مبادئ سيادة القانون وتنتقص من حريات المواطن العربي .

(٢) بإيجاد دستور دائم في كل بلد عربي يتم وضعه خلال فترة قهيرة على يد هيئة تأسيسية يمثل فيها الشعب تمثيلاً صحيحاً ، يأخذ بمبدأ فصل السلطات وحكم الشعب بالشعب للشعب ، وسيادة القانون ، وإنشاء محكمة دستورية لمراقبة دستورية القوانين واعطاء المرأة حق الانتخاب ، وعدم رجعية القوانين في المسائل الجنائية إطلاقاً واستثناء في المسائل المدنية لتحقيق المصلحة العامة . ويتضمن النص صراحة وبصورة عامة على

جميع الحقوق، التي كفلتها الشرائع السماوية- ووردت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ومؤيدات هذه الحقوق ، والنص بصورة خاصة على احترام الحريات العامة وفي مقدمتها حرية العقيدة والرأى والصحافة- والتنظيم الشعبي ومؤيداتها.

(٣) وإلى أن يتم وضع هذا الدستور ، باطلاق الحريات العامة في جميع أجزاء الوطن العربي ، وأخصها حرية العقيدة والرأى والصحافة والتنظيم الشعبي ؛ وتوفير الضمانات لممارستها قولا وفعلًا ؛ وتعزيز سلطان القضاء العادى .

(٤) إلغاء الأحكام العرفية وحالات الطوارئ ، وجميع القوانين والمحاكم الاستثنائية التي تتعارض من قريب أو بعيد مع الحقوق الأساسية للمواطن .

(٥) بحصر مهمة التشريع ووضع القوانين بالهيئات الشرعية التي تمثل إرادة الأمة تمثيلاً صحيحاً

(٦) باطلاق سراح المعتقلين بغير مذكرة قضائية صادرة عن مرجع قضائى مختص ، وتوفير الضمانات لجميع الملاحقين على السواء ، دون تمييز بينهم لسبب ميولهم السياسية أو شعائرهم الدينية أو جنسياتهم ، وكفالة حق الدفاع المقدس لهم فى كل أدوار التحقيق والمحاكمة ، بما فى ذلك اختيار المدافعين عنها من عتلى الأقطار العربية .

(٧) بالمبادرة بتشكيل اللجنة الموصى بها فى البند السادس من مقررات المؤتمر السابع المنعقد فى بغداد لمباشرة المهام الموكولة إليها ومتابعة تنفيذ هذه التوصيات.

(٨) يستنكر المؤتمر جريمة اختطاف المناضل العربى مهدي بن بركة ، ويناشد السلطات الفرنسية والمغربية مضاعفة الجهد لانقاذ حياته وكشف أسرار هذه الجريمة ويدعو الأمانة العامة إلى متابعة تطورات هذه القضية وملاحقة سير التحقيق فيها .

خامساً : مكافحة الاستعمار :

إن مؤتمر المهامين العرب الثامن المنعقد فى القدس يوصى بما يلى :

(١) باعتبار الاستعمار أشكاله وأساليبه كفة القذية منها والحديثة ، المصم
اللدود لحركات التحرر الوطنية في السلام أجمع والأساس الوحيد لخلق المشاكل الدولية
المالية لحق الشعوب في تقرير مصيرها داخليا وخارجيا ومن هذا المنطق ينبغي العمل على
مكافحته ومقاومته وتأييد حق الشعوب في الحرية والاستقلال والاهبة بكل الأحرار في
في العالم لمساندة الحركات التحررية أينما وجدت .

(٢) دعم التضامن بين شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والوقوف إلى جانبها
في كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ، وذلك ارتكازا على مبدأ وحدة الكفاح
ضد الاستعمار والامبريالية من أجل تحقيق الحرية الكاملة لجميع الشعوب وشجب تدخلات
الاستعمار المباشرة وغير المباشرة لإعاقة تحررها الكامل .

(٣) دعوة القوى الوطنية المناضلة كافة للعمل على تصفية القوى العنصرية الاستعمارية
على مختلف صورها وأينما وجدت ، باعتبارها تشكل تهديدا مباشرا لأمن الشعوب
وسلام العالم .

(٤) اعتبار التسلل البشري إلى دوليات وإمارات الجنوب العربي والخليج العربي
أسلوبا جديدا من أساليب الاستعمار الإبقاء على هذه الأجزاء العربية تحت السيطرة
الاستعمارية ، ويطالب الشعوب والحكومات العربية بمكافحة هذا التسلل واتخاذ مواقف
حازمة بهذا الصدد تناسب وطورة هذه القضية .

(٥) إيماننا من مؤتمر الحامين بأن الاستقلال السياسي إنما هو مظهر من مظاهر
الاستقلال الوطني ، وأنه لا بد من استكمال هذا الاستقلال ودعمه بالاستقلال الاقتصادي ،
وانسجاما مع الروح الثورية الدفينة في الوطن العربي ؛ يوصي المؤتمر بأن تصدر الدول
العربية كافة ، القوانين التي تحرم اعطاء أي امتياز في استثمار الثروات الدفينة والباطنية في
الوطن العربي إلى الشركات الأجنبية وأن تحمل هذه الدول على استرجاع الثروات التي
سبق فأعطى امتيازها للشركات الأجنبية .

كما أن المؤتمر يوصي بأن تستخدم ثروات الوطن العربي الاقتصادية ولاسيما البترولية
مهما لمكافحة الاستعمار وتصفيته من المنطقة العربية ومناطق العالم كافة .

(٦) بوجوب اعلان نشر المعاهدات وتبليغها كافة التي تعقدتها الدول العربية مع
الدول الأجنبية بكافة وسائل النشر والأعلام ، على الجماهير العربية لمناقشتها جماهيريا وإبداء
الرأى فيها .

(٧) بادانة حركة التمرد في جنوب "سودان باعتبارها واعدة الدافع والمؤامرات
الاستعمارية التي تستهدف جعل هذا الجزء المميز من أرض الوطن نقطة ارتكاز جديدة
للقوف ضد حركات التحرر العربي والأفريقي إرواء للتسكاب الاستعماري الجشع . ويوصى
بالعمل الجاد الخاص لقمعها إيماناً منه بوحدة السودان أرضاً وشعباً .

(٨) يوصى المؤتمر بكثير من الالحاح بضرورة مقاومة النسل الصهيوني إلى بعض
الدول الأفريقية عن طريق المعونات الاقتصادية والثقافية والسنية ، ويهيب بالدول العربية
والصدبة التصدي لهذا النوع من التسلسل الاستعماري الذي يشكل خطراً على استقلال
ومقدرات الشعوب الأفريقية ، ويفتح آفاقاً واسعة للنشاط الصهيوني الاستعماري ويمكن
لإسرائيل من البقاء والتوسع ، ويوهن من أنز المقاطعة العربية التي تستهدف خنق إسرائيل
اقتصادياً تمهيداً لتصفيتها .

(٩) بادانة الاستعمار الأمريكي باستعماله الأساليب غير الإنسانية في القيتنام هذه
الأساليب التي تشكل حسب المبادئ القانونية الدولية جرائم ضد الإنسانية .

ويشجب توسيع الحرب في القيتنام الشمالية ، الذي يشكل خرقاً لميثاق الأمم المتحدة
والأعراف الدوائية القائمة على احترام سيادة الدول وحدودها ، ويخلق قواعد جديدة في
العلاقات بين الدول تقوم على القوة والتهديد .

ويوصى المؤتمر بالاعتراف بجهة "التحرر الوطني في جنوب القيتنام ، الممثلة الشرعية

للشعب الفيتنامي ، ويطالب بانسحاب الجيوش الأمريكية من الفيتنام الجنوبية ، وتنفيذ اتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤ .

(١٠) تأييد حق الشعب الاريتري في الاستقلال ، وتحيية نضاله من أجل حريته التامة .

(١١) مناشدة حكومتى الهند والباكستان العمل على حل الخلاف القائم بينهما بخصوص قضية كشمير بالطرق السلمية وعلى ضوء قرارات هيئة الأمم المتحدة وحق تقرير المصير .

(١٢) يستنكر العدوان الأمريكي على دولة الدومينيكان وتدخله بشؤونها الداخلية ويهيب بجميع الشعوب في العالم لمساندة ودعم شعب الدومينيكان وحركته وحكومته الوطنية ويطالب العمل بحزم في الأمم المتحدة لوقف هذا العدوان الاجرامى .

(١٣) يؤيد حق الصين الشعبية في أخذ مكانها الطبيعي في المنظمات الدولية بوصف كونها الممثلة الشرعية الوحيدة للشعب الصينى ، وفي استعادة جزيرة فرموزا التى هى جزء لا يتجزأ من أرض الصين الام ، كما يوصى الدول العربية بالاعتراف بالصين الشعبية .

(١٤) يستنكر المسالك الاستعمارية الذى تتعذه انجلترا لتمكين للأقلية البيضاء من التسلط على حكم الأغلبية الوطنية فى روديسيا لتجعل من هذه الأقلية فئة عميلة تابعة لسلطانها الاستعمارى ، ولتجعل من روديسيا اسرائيل جديدة فى قلب أفريقيا كمتلك التى حققتها على مشارف آسيا .

ويشجب المؤتمر مسلك انجلترا التى تضرب بوحشية أحرار عدن ، وتتراخى فى ذات الوقت لتتمكن لعملائها فى روديسيا ، دون أن تبذل ، أدنى جهد لمنع الأغلبية العظمى للشعب الحق فى تقرير مصيره .

ويؤيد المؤتمر القرارات الصادرة عن المؤتمر الأفريقي فيما انتهت إليه من وجوب اتخاذ إجراءات صارمة لنصرة شعب روديسيا ضد حكومة الأقلية القائمة فيها .

ويؤكد قانونية القرار الذي اتخذته الجمهورية العربية المتحدة بمنع سفن حكومة الأقلية في روديسيا من المرور في قناة السويس .

(١٥) يؤيد المؤتمر كفاح شعوب انجولا وموزمبيق وغينيا ضد الاستعمار البرتغالي العائش .

ويدعو كل الشعوب الحرة للوقوف بجانب كفاح هذه الشعوب وتقديم العون لها في كفاحها العادل من أجل الحرية والاستقلال وتقرير المصير .

(١٦) يحیی المؤتمر كل المناضلين ضد الاستعمار والعدوان في العالم وكل الأومنين بالتعايش والسلام بين الشعوب .

(١٧) نطالب بأن تشكل لدى الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب لجنة دائمة لمكافحة الاستعمار ، ترقب التحركات الاستعمارية وتنصدى لها على صعيد الوطن العربي خاصة ، وفي العالم عامة ، تتصل بجميع المنظمات العربية والعالمية الداعية للسلام والحرية وتعمل تنظيم لقاءات وعقد ندوات معها تستهدف كشف المؤامرات الاستعمارية وشجبتها ومقاومتها بشتى الوسائل الممكنة .

سادساً : في توحيد التشريع بين الأقطار العربية :

لما كان اتحاد المحامين العرب وكتابه الدئمة ومؤتمراته العامة ، هى صورة فعلية من صور العمل العربى الموحد ، وخطوات إيجابية فى طبق تحقيق الوحدة العربية .

ولما كان أهم ما يقرب بين البلاد العربية ويساعد على تحطيم القيود التى تباعد بين أبنائها ومجتمعها هو وجود التشريعات والقوانين الموحدة فى كل أقطارها العربية .

وانفيذا لمبادئ الاتحاد القومية وتحقيقا لأهدافه المهيبة في العمل لمصلحة الوطن العربي
وتوحيد التشريع بين الأقطار العربية ، يوصى المؤتمر :

(١) الدول العربية بالعمل على توحيد المبادئ الأساسية في الدساتير العربية . واحترام
مبدأ فصل السلطات وحققها في ممارسة اختصاصاتها كاملة . واعتماد السلطة وحدها مستقلة في
القضاء بين المواطنين .

ويشجب المؤتمر كل اعتداء على اختصاصات السلطة القضائية تحت كل ظروف وأي
التيارات .

(٢) يكلف المؤتمر المكتب الدائم والأمانة العامة والنقابات والمنظمات الأعضاء
بوضع دراسة مقارنة للتشريعات النافذة في البلاد العربية ، واختيار أبحاث مؤتمر المحامين
العرب التاسع في حدود هذه الدراسة ، تمهيدا للعمل بالتعاون مع جامعة الدول العربية على
وضع تشريعات موحدة للقوانين التي لم تتوحد بعد لكل الأقطار العربية .

(٣) بقرر اعتبار موضوع حماية الملكية الأدبية والفنية ، في البلاد العربية من ضمن
أبحاث المؤتمر التاسع . وتكليف المكتب الدائم بالتعاون مع الجامعة العربية بتحضير هذا
البحث على ضوء مشروع القانون الذي أعدته الجامعة لهذا الغرض .

(٤) يوصى المؤتمر كل الدول العربية التي لم تشرع قانونها المدني بعده أن تسارع إلى
تشريعه ، متخذة من الشريعة الإسلامية مصدرا أساسيا لهذا التشريع ومراعية التناقض
والتوحيد مع القوانين المدنية الموحدة في البلاد العربية .

(٥) يناشد المؤتمر السلطات التشريعية والتنفيذية الأردنية سرعة تشريع القانون
المدني الأردني ، الذي تتفق أحكامه الأساسية مع الشريعة الإسلامية ، والذي روعيت فيه
مقتضيات حياة العصر وحلول مشاكل المواطنين المستجدة الملاحه ، والذي يحقق تشريعه
خطوة عملية وأساسية في توحيد القانون المدني في البلاد العربية .

(٦) إلى حين صدور مجلة الاتحاد ، يوصى المؤتمر النقابات والمنظمات الأعضاء بالعمل

على نشر الأحكام القضائية المقررة لمبادئ أساسية ، والصادرة في الدول العربية الأخرى ،
في مجالاتها القضائية والمهنية .

(٧) يوصى المؤتمر بوضع مشروع لقانون عقوبات موحد ، وقانون إجراءات
جنائية موحد ، ليتخذوا بعد إقرارهما أساساً لوحدة التشريع الجنائي في البلاد العربية .

(٨) يوصى المؤتمر الدول العربية وسلطاتها التشريعية بإلغاء عقوبة الاعدام في
الجرائم السياسية .

(٩) كما يوصى الدول العربية بضرورة التوسع في مواجهة الجرائم الاقتصادية ووضع
تشريع خاص بالجرائم الاقتصادية "البحثة" مع التزام القواعد العامة في التشريع الجنائي
وأسس التجريم .

(١٠) يناشد المؤتمر الدول العربية سرعة التصديق على مشروع الميثاق العربي للعمل
ومشروع منظمة العمل العربية ، اللذين أقرهما مجلس الجامعة بتاريخ ٢١ من مارس ١٩٦٥
حتى يوضع المشروعات موضع التنفيذ في أقرب وقت ممكن .

(١١) ويطلب المؤتمر باحترام حق العمال في ممارسة حرية العمل المشروع للدفاع عن
حقوقهم ، ومنع كل تدخل لتعطيل هذه الحرية .

(١٢) ويطلب المؤتمر جميع الحكومات العربية التي مازالت نظمها تمنع قيام
المنظمات "عمالية" ، بتعديل أنظمتها بما يتفق وحقوق الإنسان وإفاتها الحريات النقابية .

(١٣) ويطلب المؤتمر ضرورة شمول التشريعات العمالية للعمال لزراعيين وعمال
المؤسسات العامة والخاصة .

(١٤) ويدعو المؤتمر إلى تعميم نظام التأمينات الاجتماعية ، والتأمين ضد البطالة على
جميع فئات العمال .

(١٥) وتعميم نظام اشتراك العمال في الأرباح .

(١٦) وتعميم النظام الذى يقضى به موضوع فصل العامل على اللجنة الثلاثية ، المشكلة من مندوب العمال ، ومندوب صاحب العمل والجهة الإدارية المختصة في جميع البلدان العربية ، حماية للعامل من الفصل التعسفى .

سابعاً : فى الاقتصاد العربى :

١- يناشد المؤتمر الدول العربية كافة العمل على تحقيق التكامل الاقتصادى بينها ، والاستجابة إلى ما يطلبه المجلس الاقتصادى بالجامعة العربية من تقديم احصائيات كاملة عن مواردها ومنتجاتها وإمكاناتها .

٢- يناشد المؤتمر الدول العربية التى لم تظم بعد لاتفاقية السوق العربية المشتركة ، فى المبادرة بالانضمام اليها دون إضافة تحفظات أو شروط قد تؤدى إلى عرقلة نشاط السوق أو عدم فاعليتها ، كما تناشدها تجنب الارتباط بخطط تجارية ومالية أخرى تتعارض أحدتها مع أهداف السوق العربية المشتركة .

٣- يدعو المؤتمر الدول العربية التى لم تستجب بعد لتوصية مؤتمر السامع للمحامين العرب إلى توحيد نظمها الاقتصادية على الأسس الاشتراكية .

٤- يوصى المؤتمر الدول العربية بإنشاء مصرف مركزى يعهد إليه بإصدار عملة موحدة مضمونة بالغطاء النقدى الذى يحدده البنك المذكور ، ويكون السحب منه فى حدود الغطاء الذى تقدمه كل دولة ، على أن يقوم هذا البنك بتحقيق التناسق بين مصارف الدول الأعضاء .

٥- كما يوصى المؤتمر بإنشاء بنك عربى للتنمية بقصد دعم السوق العربية المشتركة من الناحية المالية ، ولتوفير المشروعات الكبيرة فى الدول العربية كما يوصى المؤتمر بتوسيع الائتمان المصرفى بينها ودعمه بالوسائل كافة .

٦- يناشد المؤتمر الدول العربية التي لم توقع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، أن تبادر فوراً إلى توقيعها والالتزام بأحكامها .

ثامناً - في الاشتراكية العربية :

إن المؤتمر الثامن لاتحاد المحامين العرب بعد أن عرض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الوطن العربي ، وعلى ضوء الانجازات الاشتراكية التي تمت ، يعود فيؤكد ماقرره المؤتمر السابع من أن الاشتراكية ضرورة لازمة لإقامة العدل الاجتماعي في المجتمع العربي ، وطريق حتمي لحل مشكلات التخلف وتفاوت الدخل والطبقة - التي تخفت عن الاستمرار بكافة صورته ، وسيطرة رأس المال المستغل والافطاع ويقرر :

(١) أن الاشتراكية العربية بملاحمها المميزة تواجه العالم بفكر جديد لا يحبس نفسه في نظريات مذبذبة يقيد بها طاقاته . وإن كان في الوقت نفسه لا ينعزل عن التجارب الغنية التي حصلت عليها الشعوب المناضلة بكفاحها .

(٢) أن الاشتراكية العربية وإن كانت تشترك مع غيرها من الاشتراكيات في بعض السمات ، إلا أن لها ملامحها وسماتها الخاصة التي تميزها عن غيرها وأبرزها :

أ- أنها تستمد فلسفتها من واقع المجتمع العربي وتاريخه وقيمه القومية والروحية وشرائعه السماوية ، إيماناً منها أن جوهر الرسائل السماوية لا يتصادم مع مطالب الحياة وتطورها ، ومع مايجب أن يتمتع به الإنسان من حرية اجتماعية وسياسية ، ومن فرص متكافئة في العمل والحياة .

ب) أنها لا تؤمن بسيطرة أو استغلال طبقة لأخرى ، وإنما تهدف إلى إزالة الفوارق الطبقية وحل التناقضات سلمياً دون صراع عن طريق تحالف قوى الشعب العاملة .

ج - أنها إذ تؤمن بسيطرة الشعب على كافة وسائل الإنتاج فإنها تقرر وتحترم الملكية الخاصة غير المستغلة وتحترم حق الإرث الشرعي .

د- أنها إنسانية توفق بين مصالح الفرد والمجموع ، فهي لاتنهج سبيل التضحية الكاملة بأجيال حية في سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة ، لكنها ع- ن طريق التخطيط الاجتماعي الكمء تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية لكي تحقق الخير لمجوع الشعب .

هـ- أنها تؤمن بالقومية العربية بمحتواها السياسي أى الوحدة .. وبمضمونها الاجتماعي وهو تحرير جماهير الشعب العربي من سيطرة الاستغلال والإقطاع .

(٢) يؤكد المؤتمر أن أى تراجع عن التطبيق الاشتراكي يشكل رده رجعية يجب التصدي لها ومقاومتها بحزم . ويرى أن نهج الديمقراطية السليمة القائمة على الحرية الاجتماعية والحرية السياسية ، هي الطريق الأمثل للحفاظ على مكاسب الجماهير .

(٤) يدعو المؤتمر المكتب الدائم لاتحاد المحامير العرب إلى تنفيذ توصية المؤتمر السابع بالدعوة الى عقد حلقة دراسية يشترك فيها جميع المفكرين العرب ، لدراسة الاشتراكية العربية نظريا وعمليا والتطبيقات العملية ، ودراسة ما يترض طريقها من مشاكل ، ووضع الحلول الخاصة بها .

(٥) كما ينادي المؤتمر المكتب الدائم لاتحاد باعمل ع- لى تنفيذ توصية المؤتمر السابع بالدعوة لانشاء معاهد للدراسات الاشتراكية ، تسهم في المفاهيم الاشتراكية وتصحيحها . ويوجه الشكر إلى الجمهورية العربية المتحدة التي أنشأت معهداً لدراسات الاشتراكية . ويهيب بالدول العربية الأخرى أن تحذو حذو هذه التجربة الرائدة ، وبأن تفتح أبواب هذه المعاهد لكل راغب في الدراسة من أبناء الوطن العربي .

(٦) وصى المؤتمر بضرورة العمل على تطوير القانون بما يتفق والاشتراكية العربية ويكون في الوقت نفسه تعبيراً صحيحاً عن القيم والعلاقات الاجتماعية الجديدة .

ثامناً : في المحاماة والقضاء :

(١) ينادي المؤتمر الدول العربية وهيئاتها التشريعية :

أ - بإصدار قوانين مهنة المحاماة شاملة جميع المبادئ الأساسية الواردة في مشروع قانون المحاماة الموحد . على أن يؤخذ بالمشروعات التي تقدمها النقابات المعنية .

ب - يوصى المؤتمر الدول العربية بعدم إصدار أو تعديل قانون المحاماة قبل عرضه على الهيئة العامة للمحامين وتقديمه من قبل النقابة .

ج - أن تعتمد الدول العربية التي ليس بها نقابات للمحامين بأسرع وقت ممكن لاحتوائها في بلادها ، وسن التشريعات المثقفة مع مبادئ قانون المحاماة الموحد .

د - يناشد المؤتمر الحكومة الأردنية الإسراع في إقرار قانون المحاماة المعمول على مجلس النواب الأردني بالشكل الذي قدمته نقابة المحامين الأردنيين .

هـ - كما يناشد المؤتمر حكومة المغرب عدم السماح للأشخاص غير الحائزين على أجازة الحقوق (ليسانس) بمزاولة مهنة المحاماة .

ويناشد المؤتمر حكومة السودان سن قانون محاماة تابع من بيئة السودان ويتواءم مع تراثه وعاداته وتقاليده العربية - علماً بأن ميثاق ثورة أكتوبر قد أقر تشريع مثل هذا القانون .

(٢) يشدد المؤتمر على ضرورة تأمين حرية ترفع المحامين العرب أمام المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها في الدول العربية ، دون اشتراط قاعدة المعاملة بالمثل أو النص عليها بالتشريعات ، مع توفير الضمانات كافة لأداء واجباتهم على الوجه الأكمل .

(٣) يوصى المؤتمر الدول العربية أن تبادر إلى سن تشريعات اللازمة لإنشاء الضمان الصحي والاجتماعي للمحامين ، تأميناً لهم ولأسرهم في حالات الإصابة والمرض والشيخوخة والوفاة .

(٤) يهيب المؤتمر بالدول العربية أن تحرص تشريعاً وتطبيقاً على وجوب صيانة المحامين لأشخاصهم ومكاتبهم ، وبصورة خاصة توفير الضمانات الكافية لتأمينهم في الدفاع لأي

حالة يتعرضون فيها لآى إجراء من إجراءات حجز الحرية الشخصية .

(٥) يناشد المؤتمر حكومة الجمهورية العربية السورية بإجراء محاكمة سريعة وعاجلة للمحامين السوريين الموقوفين ، وإتاحة المجال للنقابات السورية للاتصال بهم وتأمين حق الدفاع عنهم .

(٦) يناشد المؤتمر الدول العربية أن تحرص فى تشريعاتها - على إبقاء القضاء بكامل سلطاته وصلاحياته ، وبحيث لا يجرى من بعضها لإعطائه لمراجع أخرى أو هيئات استثنائية . إيماناً بأن القضاء المتخصص هو الأداة الأكثر كفاءة لإقامة ميزان العدل وتطبيق التشريعات على اختلاف أنواعها وطبيعتها . أياً كان النظام الذى يعمل فى ظله .

وأن تؤكد دوماً حصانة القضاء واستقلالهم والاعتماد على رفع مستواهم المادى والأدبى أياً كانت الظروف . وذلك بالنظر للدور الهام الموكل اليهم ، ولكى تتوفر لهم الطمأنينة النامة عند تصديقهم لإصدار الأحكام يهدف تأمين غاية العدل وإحقاق الحق . وأن تقوم الدولة احتفالاً بخطورز مهمة القضائية بإيجاد معهد خاص يتولى تأهيل حاملى إجازة الحقوق للانتساب إلى الأسرة القضائية .

وبنية إيجاد التماثل بين المجتمعات العربية والاستزادة من صوره الواحدة ، سيراً نحو الوحدة العربية . فإن المؤتمر يوصى المكتب الدائم بتأليف لجنة من النقابات العربية ورجال القضاء فيها لوضع قانون موحد لتنظيم القضائى - وتكليف الأمانة العامة للاتحاد بالاتصال بالجامعة العربية للعمل على تنفيذ هذه التوصية فيما خصها منها .

عاشراً : تقرير الأمين العام وميزانية الاتحاد :

يقرر المؤتمر المصادقة على تقرير الأمين العام والميزانية العمومية للاتحاد المرفقة به والمعتمدة من المكتب الدائم لعام ١٩٦٥ .

حادى عشر : عقد مؤتمر المحامين العرب التاسع :

يقرر المؤتمر عقد مؤتمر المحامين العرب التاسع بالقاهرة فى النصف الأول من شهر

بنابر / كانون الثاني ١٩٦٧ .

ثاني عشر : تحية جلالة الملك الحسين وشكره:

يقرر المؤتمر بالتحية والشكر والتقدير لجلالة الملك الحسين بن طلال ، على تفضله برعاية هذا المؤتمر وافتتاحه .

ثالث عشر : شكر الأردن :

يقرر المؤتمر توجيه الشكر والتقدير والتحية للأردن ، ملكاً وشعباً وحكومة وجيشاً ونقابة على ما بذلوه وأحاطوا به المؤتمر والمؤتمرين من حفاوة كريمة وضيفة أخوية ؛ وتوجيه برقية شكر وتحية لجلالة الملك الذي تفضل برعاية المؤتمر وافتتاحه .

ويسجل المؤتمر الشكر الجزيل للسيد رئيس المؤتمر الأستاذ نجيب الرشيدات والسيد الأمين العام الأستاذ شفيق الرشيدات والسيد أمين سر المؤتمر الأستاذ أرشود الهوارى على ما بذلوه في سبيل إعداد المؤتمر وإنجاحه .

القدس الشريف في ٦ شعبان ١٣٨٥ هجرية

وفق ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٥ ميلادية

ملخص .

تقرير الأمين العام

للبيانة العامة لمؤتمر المحامين العرب الثامن

أعده الأستاذ

بشفيق الرشيد

الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

نشاط الاتحاد

أولاً : تنفيذ المقررات والتوصيات

بعد انتهاء المؤتمر السابع مباشرة قامت الأمانة العامة ، بإعلان قراراته وتوصياته على أوسع نطاق ، وفي المجالين الدولى والعربى ، وعلى الصعيدين الرسمى والشعبى . .
إن توصيات مؤتمرنا السابع كانت بالفعل ، وضع الاهتمام والتقدير . لا فى الأوساط العربية الرسمية والشعبية فحسب ، وإنما لدى كل المؤمنين بسيادة القانون وقضايا الشعوب وكل المكافحين فى سبيل الحق والحرية والسلام فى العالم . .

١ - قضايا الوطن العربى

انعقد مؤتمرنا السابع فى بغداد ، فى ظروف عربية ، رسمية وشعبية ، أكثر تعبيراً عن إرادة الأمة العربية وجماعيتها ، وأكثر انسجاماً مع كفاحها وتطلعاتها من الظروف العربية الراهنة .
غير أننا ، وفى خلال سنة واحدة ، وقبل أن نعقد مؤتمرنا الثامن فى القدس ، واجهنا وضعاً عربياً غامضاً معقداً ، تدوده التناقضات العميقة ، وتوجهه الشكوك المفتعلة . .
فقضية الوحدة ، أمل الجماهير العربية ومدف كفاحها ، أصبحت الآن فى المقام المتأخر من قضايا العروبة وأعمال مؤتمر القمة ولدى المسؤولين فى الدول العربية .

والتضامن العربى ، الذى ارتضاه العرب بديلاً عن الوحدة وطريقاً لها ، عاد من جديد أملاً يسعى إلى تحقيقه المخلصون ، ولو إزاء مؤامرات الاستعمار وأخطار إسرائيل المتزايدة على الأقل .
والقرارات العربية ، الإجماعية التى صدرت عن مؤتمر القمة ولجانته وأجهزته ، والتى هال العرب لها وكبروا ، أصبحت خلال هذه الفترة فى موضع حرج وعجز ، تقاسى مرارة الحفاظ

على الكرامة . وتجتاز صعوبة الاختبار وعراقيل الامتحان . على الأرض العربية وعلى الصعيد الدولي - واه .

والعلاقات العربية ، التي كنا نأمل أن تتطور بعد مؤتمر القمة إلى أبعد من حدود التضامن وأن تسير خطى مغلصة وواسعة في طريق التنسيق والتعاون والتوحيد . ازدادت بين بعض الدول العربية تدهوراً ورسواً . وأوشكت بين بعضها الآخر على الانهيار والقطيعة .

فلقد استطاعت قوى الاستعمار والرجعية ، التي هالها ذلك الموقف العربي الموحد أثر مؤتمر القمة ، أفترتها تلك الخطة العربية الموحدة . نجاة العدوان الصهيوني الاستعماري على المياه العربية ولتحرير فلسطين . استطاعت أن تنسلل إلى الصف العربي الموحد بغنى الوسائل والمؤامرات وأن تنفذ إلى القرارات العربية بمختلف الأساليب .

ففي غمرة الإجماع العربي بعد مؤتمر القمة الثاني على الهدف والعمل والخطة ، لاجبة العدوان الصهيوني الاستعماري ومن أجل استرداد فلسطين . فاجأ الرئيس الحبيب بورقيبة عضو مؤتمر القمة ورئيس الجمهورية التونسية الأمة العربية والعالم أجمع بتصريحات مفاجئة ومدمرة . لقد هاجم الخطة العربية لاجبة عدوان إسرائيل ، وندد بالجهد العربي من أجل تحقيق الوحدة العربية ودعا العرب بشكل مكشوف للاعتراف بالواقع الصهيوني في فلسطين ومهادنة إسرائيل والتمايش معها ، وطالبهم بعدم مقاومة الاستعمار وتطبيق ما أسماه بالبورقية سيديلا لتحقيق أهدافهم القومية !! .

ولقد كانت هذه الدعوة بالفعل نفساً مبيتاً للإجماع العربي وأهدافه ، وكانت هدماً للاستعداد العربي من أجل فلسطين ، ونقضا مقصودا وسافراً لقرارات مؤتمر القمة وخطته وإجراءاته . فلقد انقلب الاستعمار والصهيونية تصريحات الرئيس التونسي ونشرها على أوسع نطاق ، واستغلها حتى للهاية في ضرب التصميم العربي على مجابهته ومن أجل التشكيك في صدق الإرادة العربية وحدية مؤتمر القمة وقراراته وخطته .

ولما كانت مبادئ اتحاد المحامين العرب وقرارات مؤتمره واضحة صريحة في هذا الخصوص ، فلقد بادر الاتحاد فوراً إلى شجب تصريحات بورقيبة واستنكارها ، وكشف الصلة الوثيقة بينها وبين المخطط الاستعماري الحاقق على الإجماع العربي والمآمر على الأهداف والآمال القومية .

واند كان لاتحاد شرف المبادرة بإصدار بيان، للآلة العربية ضد تلك التصريحات، وكشف أسبابها وأهدافها وتناقضها، ودعوة الشعب العربي إلى مقاومتها وعزل القائلين بها ولوقفين خلفها.

كما بادرت الأمانة العامة إلى فضح دعوى الصالح الخائنة مع إسرائيل وعلاقة الصهيونية والاستعمار الانجليز أمركي بها وبالفاطمين عليها والمتربصين خلفها؛ ودعوة الدول والمنظمات والجمهور العربية إلى النضال المشترك ضدها وضد أهدافها الاستعمارية وإحباطها.

وفي الوقت الذي كان فيه الشعب العربي لا يزال مأخوذاً بانحراف بورقيبة وتصريحاته الخطيرة وفي الوقت الذي لم يحف فيه بعد قرار مؤتمر القمة الثاني بتحديد العلاقات العربية مع الدول الأجنبية على ضوء مواقفها من الحقوق العربية وإسرائيل، طنعت حكومة ألمانيا الغربية على العرب والعالم بصفقة الأسلحة الهائلة لإسرائيل.

فلقد كشفت الجمهورية العربية المتحدة، عن أن حكومة بون تزود إسرائيل سراً وبجائنا بصفقات كبيرة من الأسلحة الثقيلة المدرة بالإضافة إلى المبالغ الكبيرة التي تدفعها لها تحت ستار التعويضات.

وفي أعظم المعركة القومية التي حاضها الرئيس جمال عبد الناصر ضد خيانة ألمانيا الغربية، تنفيذاً لقرار مؤتمر القمة ودفاعاً عن الحقوق العربية، فرجى العرب ببورقيبة ثنية يتخذ من جولة أعدت له في بلدان الشرق الأوسط ومن صحافتها وإذاعاتها منبراً للتنديد بالإرادة العريضة لمواجهة عدوان إسرائيل، وسبيلاً لمهاجمة الإجراءات والقرارات العربية ضد خيانة حكومة ألمانيا الغربية، ووسيلة لإعلان آرائه من جديد بمباشرة الاستعمار وبضرورة الصلح مع إسرائيل.

وكان بورقيه بالفعل متفقاً على كل ما قاله مع المحاولات والمخططات الاستعمارية والصهيونية المتمثلة لهدم كل اجماع عربي ولو في معالجة قضية فلسطين وكان متمشياً بأمانة مع الضغط الاسريكي الانجليزى على الدول العربية ليلتئها عن عزمها ويشككها في جسدوى اتفاقها وإجراءاتها لتحرير فلسطين.

وكان اتحاد المحامين العرب خلال ذلك كله ؛ متفجرا مع مبادئه وقراراته ، مخلصا لشعاراته
مكافحا من أجل أهدافه .

ففى هذا الجو العربى المضطرب ، بادرت الأمانة العامة إلى إعلان موقف الاتحاد ، وأخذ
زمام المبادرة الشعبية فى مقاومة هذا الانحراف الخطير واجباطه ، مستعملة فى ذلك كل إمكانياتها
وكل لوسائل الممكنة من اعلامية وليفزيونية وخطابية .

فلة . أصدرت عدة بيانات الامة العربية كشفت فيها عن خيانة ألمانيا الغربية وارتباطاتها مع
قوى الاغترار المتآمرة على الحقوق العربية وقضية فلسطين . وأوضحت فيها المخطط الأمريكى ضد
الإجماع العربى وضد الامة العربية .. ودعت الدول العربية للوقوف بعزم وجراءة ضد المؤامرة
الأمريكية .. وطالبتها بتنفيذ مقرراتها العلنية والسرية فى مؤتمر القمة الاول والثانى واتخاذ
الإجراءات الانتقامية المقررة ضد المصالح البترولية الأمريكية كوسيلة أساسية لحماية المصالح
والحقوق العربية .

كما قامت بالاشتراك مع الأحرار العرب فى القاهرة بتوجيه نداء إلى المملكة العربية السعودية
أوضحت فيه أبعاد وأهداف ونتائج مؤامرة الالحة الألمانية المدهومة من الحكومة الأمريكية،
على قضية فلسطين خاصة وعلى السلامة العربية والأمان القومية بشكل عام ، وطالبتها باتخاذ المصالح
البترولية الأمريكية وسيلة لحماية الحقوق العربية .

ولم يقف تدهور الإجماع العربى ونقض قرارات مؤتمر القمة الثانى عند هذا الحد فحسب،
بل تعداه إلى الانحراف علنا والخروج عن الإجماع العربى ضد ألمانيا الغربية من قبل بعض الرؤساء
والدول العربية .

فعلى الرغم من موجة السخط والثورة التى عمت الجماهير العربية ضد خيانة ألمانيا الغربية ، وعلى
الرغم من إجماع الامة العربية على المطالبة بقطع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع ألمانيا
الغربية ، والاعتراف بألمانيا الشرقية كجواب حاسم رادع على اعتراف حكومة بون بإسرائيل -- ل
وتزويدها بالسلاح فقد تخلفت تونس وليبيا والمغرب عن القرار الذى اتخذته الدول العربية العشر
الأخرى بقطع العلاقات السياسية فقط مع حكومة ألمانيا الغربية . وأصررت هذه الدول الثلاث
على عدم قطع علاقاتها ببون ، متجاهلة المصلحة القومية . ومتنكرة لقراراتها والزاماتها
ومفضلة المساعدات المالية الهزيلة على واجباتها القومية المقدسة نحو فلسطين والكرامة العربية .

ولقد انعكست كل هذه الهزات والتناقضات والانحرافات على سير القضية الفلسطينية وخطه تحريرها العربية خلال هذه الفترة . فتمثلت إلى حد ما ، مشاريع تحويل روافد نهـ الأردن . وتجمدت إلى حد ما ، خطط القيادة العربية الموحدة .. واصطدمت مع موقف أكثر من دولة عربية خطط منظمة التحرير الفلسطينية ، لتدريب الفلسطينيين عسكرياً ، وإقامة التنظيم الشعبي الفلسطيني . وتكوين جيش التحرير ، وإجراء انتخابات المجلس "وطني الفلسطيني" .

وانشغلت الدول العربية بهذه التطورات المفاجئة والمحزنة عن قضية عمان وكفاح شعبها ضد الاستعمار البريطاني وعميلته الرجعية . فلم تحظ عمان خلال هذه الفترة بما تستحقه قضيتها من عون عربي فعال على الصعيد الداخلي أو في المجال الدولي .

واستمنح الاستعمار البريطاني هذه الفترة ، ليعمل بمجد وبسرعة على تنفيذ مخططاته في إمارات الخليج العربي . فشدّد الحثاق على الحركة القومية في هذه المناطق ، وعمل على دعم مركزه وقواعده فيها .

ففي البحرين : انفرّد الاستعمار البريطاني وعميلته الرجعية العربية بحركتها الوطنية النامية ، وحاولا ضربها والقضاء عليها . غير أن صمود القوى الوطنية في وجه المحاولة وتضحياتها البطولية في مواجهتها ومبادرة اتحادها إلى مناصرتها والوقوف بجانبها ، ومناشدة الدول العربية والرأي العام العربي والعالمي التدخل لحماية شعب البحرين من المؤامرة ومناصرتها في كفاحه من أجل الحرية وتقرير المصير ، أوقفت كلها المؤامرة ولكنها لم تقض عليها أو على آثارها .

ففي أعقاب مؤتمر القمة الثاني . وفي أجواء إنجازاته وقراراته . هب شعب البحرين ضد التسلط الانجليزي الرجعي على حريته ومصائره وضد لاحتكارات البتروليين ومؤامراتهم مع السلطات الإيرانية على عربته ، ودفع شعار تحرير البحرين وممارسة شعبه حق تقرير مصيره . فواجهته السلطات البريطانية الاستعمارية والرجعية بكل عنف ووحشية . وقتلت الكثير من شبابه واعتقلت العديد من مناضليه وقدمت لمحاكمها العسكرية الصورية آلاف الأحرار المكالحين

فأبرى اتحاد المحامين العرب بنداؤه وبياناته وإذاعاته ، يشجب المؤامرة ويستنكر الوحشية والتعسف ، ويطالب الدول العربية والجامعة العربية بسرعة التدخل لحماية شعب البحرين ونصرة

مطالبه الوطنية العادلة كما عمل بسرعة على فضح المؤامرة الاستعمارية الرجعية دولياً ، وتناشد كل أحرار العالم مجابهتها والوقوف إلى جانب المكافحين البحرينيين .

وجواباً على تسر الاستعمار والرجعية وراء المحاكم العسكرية السورية لمجاهة الثورة الشعبية ضده ، بادر اتحاد المحامين العرب إلى تكليف عشرات المحامين المرقين والكويتيين السفر إلى البحرين للدفاع عن أحراره . وفي الوقت نفسه رجا نداء وتواذيراً إلى حكام البحرين العرب من نتيجة اغتيال الأحرار المكافحين تحت ستار المحاكمات السورية الزائفة ، وحملهم مسؤولية كل دم هربى يراق على أرض البحرين العربية .

وفي الشارقة : تمكن الاستعمار البريطاني من تحقيق مخططاته ضد القومية العربية وضرب قواها الوطنية . ففي غمرة انشغال الدول العربية بما سبق ذكره ، عزل سلطان الشارقة الشرعي الشيخ صقر بن سلطان ونصب حاكماً من أعوانه مكانه .

وفي عربستان : ثارت السلطات الإيرانية المحتلة بعد قرار مؤتمرنا السابع ببغداد ، وحملت بعنف على كل مظاهر عروبة عربستان ، وقاومت بوحشية كل روح عربية في المنطقة

وإمامنا في قارمتها لعروبة المنطقة ، فقد جعلت منها مركزاً لإذاعتها ضد القومية العربية والوحدة العربية . وتنفذاً لمخططاتها في طمس عروبتها فقد أعلنت قبل أسابيع عن إعدام أربعة من زعماء العشائر العربية بتهمة الترد والتآمر على سلامة الدولة .

وفي العين : تعرضت ثورة والجمهورية والقوات العربية ، لأمور المؤامرات الاستعمارية الرجعية ولأعنف حملات التشكيك . وتطورت المشكلة الخفية بعد مؤتمر القمة الثاني ، حتى بدت وكأنها حرب بين القوات العربية المتحدة والقوات السعودية .

واستغل الاستعمار الأجهلوا أمريكي وعملائه من أعضاء حلف المعاهدة المركزية هذا الوضع المضطرب في الجزيرة العربية ، ورا-وا يفسلون تحت ستار القوات المرتزة للإمام المخلوع إلى الحدود السعودية اليمنية لضرب الثورة وقوات الجمهورية "مربية" المتحدة . وبالتالي لعرقلة خطط

الجمهورية المتحدة القومية ، وانسغالها ، وصرافها عن دورها الطبيعي في معركة العرب الكبرى ضد الاستعمار والصهيونية ومن أجل تحرير فلسطين . واستطاع الاستعمار أن يتفقد من جهة ثانية إلى داخلية أكثر من قطر عربي ، وأن ينجح إلى حد ما عن طريق التآمر واستغلال بعض الظروف الداخلية في بعثرة الجهد العربي وتعطيله والانحراف بإمكانياته العربية إلى قضايا جانبية وداخلية .

فلقد استغل الاستعمار وأعوانه العواطف القومية عند بعض أكراد العراق وحاول استغلال مطالباتهم بالحكم الذاتي في حدود الوحدة العراقية لفصل شمال العراق عن جنوبه . . . وسمى بواسطة بعض العملاء لربط قضية أكراد العراق بمخططاته ومؤامراته ضد الأمة العربية والاجماع العربي على تحرير فلسطين . مستهدفا خلق الفوضى واللبلة في طريق حكومة العراق الوطنية من جهة ، وتعطيل إمكاناتها الهائلة وجهدها الكبير عن الاشتراك في محاربته ومجابهة العدوان الصهيوني بفلسطين من جهة ثانية .

وعلى الرغم من روح الوطنية والديمقراطية التي قابلت بها حكومة الخرطوم مطالب سكان جنوب السودان المحلية . فقد نجح الاستعمار بواسطة عملائه في هذه المنطقة وفي الأقطار المجاورة إلى تجسيم المشكلة وإيصالها إلى حد التمرد المسلح في الجنوب ضد حكومة السودان الوطنية . وكان الاستعمار أيضاً يستهدف إشغال السودان وتعطيل إمكاناتها عن مشاركة الأمة العربية في محاربته ومجابهة عدوان إسرائيل وفي تحرير فلسطين .

واستغل الاستعمار أيضاً انقلاب الجزائر العسكري ضد الرئيس بن بللا لاختراق الجزائر من الاجماع العربي . . . ولتعمير علاقتها بالجمهورية العربية المتحدة . . . وتشويه وجهها العربي الثوري مستهدفاً أيضاً إشغال العرب بها عن مهمتهم الرئيسية في محاربته ، وتعطيل الجهد العربي عن متابعة مسيرته في محاربته ومجابهة إسرائيل وتحرير فلسطين .

وأكثر من ذلك فلقد نجح الاستعمار في استغلال بعض الخلافات العربية ، واستطاع عن طريق عملائه ومؤامراته تجسيمها وتنفيذتها حتى كادت تصل إلى درجة القطيعة بدل التعاون على نفي - إذ الحطة العربية وعلى محاربته .

فالعلاقات العربية - العربية السورية .. والسورية العراقية .. والعلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والسعودية . والعلاقات اليمنية السعودية .. والعلاقات السورية الكويتية . والعلاقات التونسية مع كل الدول العربية . مرت كلها خلال هذا العام، وبمبادرة اجتماع مؤتمر القمة الثاني بأسرأ عهد شهدت العلاقات العربية منذ نزكة فلسطين عام ١٩٤٨ ؛ الأمر الذي أوحى لكثيرين بانتهاء التضامن العربي وإخفاق الاجماع العربي واستحالة انعقاد مؤتمر القمة الثالث . . . !

وبالنسبة لما في هذا الموقف من خطر واضح على الوجود العربي والاهداف القومية، وبالنسبة لآثره على مظهر الارادة العربية وجوهر الاجماع العربي وجديفة التصميم العربي على مجابهة الاستعمار والهيمنة، فقد كان لاتحادنا شرف المبادرة في النضال ضده ومحاربة معالجته بكل الوسائل، وعلى المستويين الشعبي والرسمي، ودعوة الدول والمنظمات العربية إلى شجبه واستنكاره ومقاومته بالاجراءات العملية الصارمة ومطالبة الدول العربية بتقرير وإعلان المطالب العربية الأساسية بالنسبة للقضية الفلسطينية والكفاح العربي بأسره .

فقد قامت الامة العامة بإعلان رأى الاتحاد في هذا الموقف الخطير بخطاب عالمي ألقاه الأمين العام في قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة في مهرجان عربي، أقيم بمناسبة يوم فلسطين، واشترك فيه عشرات الآلاف من أبناء الامة العربية، وتحدث فيه السيد فتحى الديب ممثل السيد الرئيس جمال عبد الناصر والأستاذ شفيق ريس رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وأذيت كلماته على موجات الاثير ونشرت في معظم الصحف العربية والاجنبية .

كما بادرت الامة العامة إلى دعوة المكتب الدائم إلى اجتماع طارئ عقد في القاهرة، عرضت فيه تطورات الموقف العربي بعد مؤتمر القمة الثاني، وبسطة فيه الدور الخطير الذي نجتازه القضية الفلسطينية وسط جور مليء بالمؤامرات الاستعمارية، وتقدمت المكتب بعدة إقتراحات لمعالجة الموقف بمناسبة انعقاد رؤساء الحكومات العربية بالقاهرة في تلك الفترة .

وافد كانت دورة المكتب الدائم تلك بالفعل مظاهرة قومية رائعة عبّرت عن رأى الامة العربية في الأحداث الجارية، ووضعت النقاط على الحروف بالنسبة لمؤتمر القمة وواجبات الدول العربية تجاه الانحراف والتآمر على القضية الفلسطينية .

ولقد أصدر المكتب - أثر دورته تلك قرارات قومية جريئة، وتقدم مؤتمر رؤساء

الحكومات العربية بطلبات محددة قمت بنفسى بتسليمها إلى كل منهم.

ولكن الموقف العربى ، رغم كل هذه التكتكات ، بدأ فى المدة الأخيرة يعود من جديد إلى أوضاعه الطبيعية ومتطلبات وجوده ورغبة جماهيره . تشده أخطار إسرائيل المتزايدة من جهة ، وتدفعه الأخطار والمؤامرات الاستعمارية التى بدأ يتعرض لها كل قطر عربى على إنفراد والمصلحة العربية العامة من جهة ثانية.

فقد تحشمت كل محاولات الاستعمار لعزل الجزائر عن الموكب العربى المتحرر بعد الانقلاب العسكرى ضد الرئيس أحمد بن بللا . . أخفقت كل المحاولات الاستعمارية والرجعية لاصطناع الخلاف والوقية بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية الجزائرية . . وظلت الجزائر كما هى دائماً ، مخلصة لثورتها وأهدافها القومية ، مؤمنة بالكفاح العربى الموحد ضد الاستعمار الصهيونية ومن أجل تحرير فلسطين وتحقيق أهداف الأمة العربية .

كما أخفقت كل مؤامرات الاستعمار والرجعية لضرب الثورة اليمنية والجمهورية العربية اليمنية ، والعودة إلى عهد الجهل والفقر والظلام . واستطاعت اليمن الجمهورية بمساعدة الجمهورية العربية المتحدة وقواتها المسلحة تحطيم كل الهجمات والمؤامرات التى شنها الاستعمار والرجعية ضدها وضد نظامها ومنجزاتها .

وكأن الضربة القاصمة التى وجهت لمخططات الاستعمار فى جنوب الجزيرة العربية ، هى مبادرة الرئيس جمال عبد الناصر إلى إنهاء القتال على الحدود اليمنية السعودية وتوقيع اتفاق جدة للسلام فى اليمن بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل ملك العربية السعودية .

فلقد جاء هذا الاتفاق فى الوقت الذى كان فيه الاستعمار يستند إلى أحداث اليمن فى تأمره على القضية والعلاقات العربية . ويتخذ من اليمن ووجود القوات العربية فيها موقفاً للتدخل والتأمر ، لا فى الجزيرة العربية فحسب ، وإنما على الجمهورية العربية وقضية فلسطين والإجماع العربى وكل الأهداف العربية .

فلقد أدى اتفاق جدة إلى توفير قوة عربية هائلة كانت بمجدة على الحدود اليمنية السعودية ، فى مواجهة العدوان الصهيونى ، وهياً جواً عربياً ملأها للعودة بالموقف العربى إلى أوضاعه الطبيعية

و متطلبات وجوده وحاجات أهدافه . وساعد بشكل مباشر على تهيئة الجو لاستمرار أجهزة فلسطين في استعادتها ، وإزالة كثير من العقبات التي كانت تقف في طريق عقد مؤتمر القمة الثالث .

وبالنسبة لأهمية هذا الاتفاق في التضامن العربي وحشد الإمكانيات العربية في مكانها الطبيعي من جهة ، وفي توفير أسباب الاستقرار والتطوير للجمهورية اليمنية من جهة ثانية فقد بادر الاتحاد إلى الترحيب به ومباركته ، والمطالبة بجمعه أداة لحشد الإمكانيات العربية وتنظيم الجهد العربي ودفعهما لمواجهة الاستعمارية والصهيونية ، ووسيلة لتأييد الثورة اليمنية وتثبيت الجمهورية العربية اليمنية .

واستطاع شعب السودان أن يتصر على المؤامرة الاستعمارية الرجعية وأن يكشف تأمر المتعمرين مع الاستعمار وأن يعزلهم عن شعب السودان البطل ويقضي على كل أحلامهم بتحقيق مؤامرة الاستعمار لفصل جنوب السودان عن شماله .

وتحسنت العلاقات العربية إلى حد ما ، إثر اعتداءات إسرائيل المتكررة على عمليات تحويل روافد نهر الأردن وعلى سوريا والأردن ولبنان ، وبعد انكشاف المؤامرات الاستعمارية المترتبة وراء المشكلة اليمنية والخلاف العربي السعودي . وبعد إهمار كل مؤامرات المستعمرين الانجلو أمريكيين على الجمهورية العربية المتحدة باعتبارها قاعدة العمل العربي في محاربتها ومنطق الإجماع العربي على مجابهة عدوان إسرائيل وتحرير فلسطين .

وفي الجنوب المحتل : تحطمت كل محاولات الاستعمار البريطاني للدوران حول قرارات الأمم المتحدة بتصفيته وإعلان استقلال المنطقة ووحدتها .. وأخفقت كل مؤامراته ضد الثورة الشعبية المسلحة الناشئة في كل مناطق الجنوب ضده ومن أجل تحقيق الاستقلال التام .. وانكشفت كل ألاعيبه المستعمية عن طريق المفاوضات الجبانة والمؤتمرات الزائفة لعزل الثورة وإضفاء صفة الشرعية على وجوده في المنطقة وعلى قاعدته العسكرية العدوانية في عدن .

فقد استطاعت القوى القومية الثائرة وقيادتها القومية الواعية ، أن تحبط مؤتمر لندن الذي

وأوضاع الجنوب الآن أوضاع مشجعة ، تبشر بانتصار شعبه في كفاحه ضد الاستعمار وفي تحقيق أهدافه القومية "عادلة" . وواجبنا يقتضى مساعدة أبناء الجنوب وهياته المزيد من التعاضد فيما بينها وتوحيد صفوفها وكفاحها لمحاربة الاستعمار البريطاني المحتضر ومناوراته الخبيثة المستعينة ؛ والمزيد من مطالبة الدول والمنظمات "عربية لتقديم العون المادى والعسكرى الفعال للثورة الوطنية الناشئة في المنطقة لمحاربة قوى الاستعمار البريطانى المتزايدة . وإحباط مناوراته الاخيرة . إبدان الحكم الاستعماري المباشر في المنطقة .

ورغم كل الخلافات والتناقضات، فقد دفعت الاخطار المشتركة، والمصالح القومية، وثقة الجماهير المتزايدة، الملوك والرؤساء العرب إلى طي الخلافات والتناقضات، والمرافقة على عقد مؤتمر القمة الثالث في موعده المحدد، ٣ من سبتمبر (أيلول) ١٩٦٥ في الدار البيضاء بالمغرب.

واذ انطلاقاً من مبادئ الاتحاد، وتحقيقاً لأهدافه ومقررات مؤتمره ومكانه، بادرت الأمانة عشية انعقاد مؤتمر القمة الثالث إلى إصدار بيان باسم الاتحاد أوضحت فيه حقيقة الموقف العربي في الفترة بين المؤتمرات، وعبرت عن رأي الجماهير العربية في ما صار إليه الإجماع العربي والقرارات العربية من ضعف وتفكك، وطالبت المؤتمرين بالارتفاع إلى مستوى قضائنا، ومخاطبتنا بعد اليوم بالأعمال والتفويض بدل البيانات الاستهلاكية والقرارات التي لا تنفذ.

وعلى الرغم من الخلافات والتناقضات العربية، وخلافاً لكل التكهّنات والشكوك الداخلية والخارجية، فقد استطاع مؤتمر القمة الثالث أن ينتزع مظهر النجاح في انعقاده ومناقشاته ونتائجها، وأن يؤكد مدى قوة الجماهير العربية وأثرها على الملوك والرؤساء في المحافظة على صلتهم بهذه الجماهير وفي تعبير القرارات التي أصدروها عن رغبتها وأمانتها القومية.

فقد أعلن المؤتمر في بيانه وقراراته النهائية، إيمانه بالتضامن العربي هدفاً ووسيلة. وأكد تمسكه بقراراته حول القيادة العربية الموحدة وتحويل روافد نهج الأردن وتكوين الجيش الفلسطيني ودعم منظمة التحرير كوسيلة أقوى لمجابهة العدوان الصهيوني والاستعمار وتحرير فلسطين. وأعلن عن عزمه من حديد على مساندة الثورة العربية في الجنوب المحتل وعمان، وعلى العمل الجاد على الفعل من أجل حماية عروبة مناطق الخليج والوقوف بقوة في وجه المحاولات الاستعمارية الإسرائيلية الهادفة إلى طمسها وإلى التسلط على مصير هذه المنطقة العربية.

غير أننا نحن المحامين العرب، مع ترحيبنا الصادق بما توصل إليه مؤتمر القمة الثالث، نؤمن بأن جوهر قضيتنا الكبرى ليست سياسة ملوك ورؤساء، يتقاعدون ويتخاصمون اليوم ويتقاربون ويتهامسون غداً.. وإنما هو إيمان راسخ بها، وعمل وإخلاص في خدمتها وتحقيق أهدافها، وبذل وفداء وتضحيات من أجل حمايتها والنهوض بها كقضية واحدة لأمة عربية واحدة. فوحدة العمل العربي نتيجة لقاءات الملوك والرؤساء ليست كل شيء. تطالب الجماهير العربية في هذه الفترة الحاسمة من تاريخنا. فهي وحدة ضعيفة لا تقوى على مجابهة العدوان على حقوقنا والتآمر على أهدافنا حتى تقوى على تحرير أجزائنا المقتصة وتحقيق أهدافنا الكبرى.

وعلى الرغم من صمود الامة العربية لكل المؤامرات الاستعمارية ومقاومتها وإحباطها. وعلى الرغم من عزل بورتييه شمبياً وسياسياً وعربياً، وعدم حضوره مؤتمر القمة الثالث، ورفض مذكراته وتقاريره من قبل وزراء الخارجية العرب. وعلى الرغم من استمرار أجهزة فلسطين ومهمات تحويل روافد نهر الأردن العربية المشتركة في أعمالها المقررة ببطء وتردد. وعلى الرغم من إنعقاد مؤتمر القمة الثالث في موعده المحدد لإصدار قراراته الإجماعية الإيجابية.. على الرغم من كل ذلك فالتنازع أن الموقف العربي اليوم أضعف بكثير منه عند إنعقاد مؤتمر القمة الثاني وفي وقت إنعقاد مؤتمرنا السابع، وإن الأمل بتحقيق أهداف مؤتمر القمة، والآمال العربية التي عقدت على مقرراته لا يزال ضعيفاً.

فالعلاقات العربية تكشف عن تناقضات كبيرة في التفكير والهدف والألوب.. والحلاقات العربية أوضحت عن تفاوت في النظرة والتقرير والإيمان والعمل والتضحية. لأبعاد القضية العربية ومتطلباتها بين المسؤولين العرب وبين الدول العربية.

غير أننا كمطليعة واعية منظمة من طلائع الامة العربية، نؤمن دائماً بأن الشعب هو مادة معركتنا مع الاستعمار والصهيونية، وهو قائمها، و.. حها، سنظل نشق بالمستقبل ونؤمن بالنصر.. فشعبنا قوى وأصيل.. وجماهيرنا مؤمنة بعدالة قضيتها.. تكافح بصدق وعزيمة من أجل أهدافها.. والمستقبل دائماً للشعوب.

سيادة القانون

وخلال الفترة بين المؤتمرات، حرصت الأمانة العامة على تعميم وتنفيذ مقررات المؤتمر حول سيادة القانون وكفالة الحريات العامة للمواطنين في الوطن العربي. فبالإضافة إلى تبليغ مقررات المؤتمر للدول العربية بشكل عام، فقد أبلغت المبادئ العامة لسيادة القانون إلى كل دولة عربية بشكل مخصوص.

ومن المؤسف أن تهبط الأمانة العامة إلى التسجيل في هذا التقرير، بأن سيادة القانون وحريات المواطنين لا تزال عرضة للاعتداء والانتكاس في أكثر من بلد عربي. فأحكام الطوارئ والقوانين الاستثنائية والمحاكم العسكرية أو الاستثنائية، هي المطبقة حتى الآن في أغلب الدول العربية.

كما لا يزال في السجون والمعتقلات العديد من المواطنين العرب دون استجواب أو محاكمة، وحتى دون أمل في حق المحاكمة وحق الدفاع .

واتحاد المحامين العرب ، الذي كان يأمل أن تستجيب الدول العربية لواجباتها الإنسانية والقانونية والقومية ، وأن تمهد إلى تطبيق سيادة القانون وإلغاء حالات الطوارئ ، كان حريصاً خلال هذه الفترة على التدخل حسب إمكانياته و... لوماته ضد كل اعتداء على الحرية والقانون في الوطن العربي .

فمنذ ما تعرضت الحرية وسيادة القانون للاعتداء والانتهاك في المغرب ، أثر الحوادث المؤسفة التي وقعت هناك ، بادر الاتحاد إلى شجب الاعتداء واستنكار الانتهاك بالبرقيات والبيانات والإذاعات .

وعندما وصل إلى علم الاتحاد اعتقال عدد من الأحرار العرب في قطر ، بادرت الأمانة العامة بالاتصال مباشرة بأمير دولة قطر ، عارضة قرار المؤتمر حول سيادة القانون ، مطالبة باسم المحامين العرب بإطلاق سراح كل المعتقلين والسماح لكل المبعدين من أبناء قطر بالعودة إلى أوطانهم والتمتع بحرياتهم .

كما أرسلت الأمانة العامة إلى سفارات كل الدول العربية في القاهرة كتاباً دورياً ، أرفقت به قرارات المؤتمر . وأشارت فيه بشكل مخصوص إلى القرار رقم ٦ المتعلق بقضايا سيادة القانون وكفالة الحريات العامة للمواطنين . وناشدتها الاستجابة لنداء المحامين العرب بإلغاء حالات الطوارئ ، واعتماد سيادة القانون واحترام حريات المواطنين .

ومن الأمور الملاحظة في الفترة الأخيرة. أن بعض الدول العربية لجأت إلى إلغاء حالات الطوارئ ، وإطلاق سراح المعتقلين أو تقديمهم للمحاكم النظامية .

غير أن هذا كله ، يجب أن لا يوقف اتحادنا عن تشديد نضاله ضد استمرار حالات الطوارئ وقوانينها وأنظمتها ، ومن أجل المطالبة باعتماد سيادة القانون واحترام حريات المواطنين ، وإطلاق سراح المعتقلين ، وتوفير حق المحاكمة والدفاع في كل الحالات ولكل المتهمين .

٣ - قضايا مكافحة الاستعمار

وفي هذه الفترة ذاتها ، تعرضت قضية الحرية في العالم لخطر المؤامرات الاستعمارية وواجه كفاح الشعوب من أجل الحرية والاستقلال وتقرير المصير ، هجمة استعمارية سافرة ضد كل المبادئ العادلة التي آمنت بها وكافحت وضحت في سبيل تحقيقها . وتعرض السلم العالمي لأعنف الهزات وأقسى الاختبارات منذ الحرب العالمية الثانية .

فلقد أقدم المستعمرون الأمريكيون ، خلافا لادعاءاتهم وتبجحاتهم بالدفاع عن الحرية ومناصرة كفاح الشعوب ، وتحت اسم الأمم المتحدة وبصرها . على مهاجمة شعب فيتنام الجنوبية المكافح من أجل حريته ووحدة أراضيه . وضربوا أفراء ومزارعه بالقنابل والغازات السامة ، وفرضوا عليه جواً من العنف والإرهاب ، تحت ستار حمايته من الأخطار الموهومة وبهجة الدفاع عنه من أخطار أشقائه سكان فيتنام الشمالية .. ١

وتجاوز العدوان الأمريكي حدود فيتنام الجنوبية إلى فيتنام الشمالية ، وإلى ضربها أيضاً بالقنابل والغازات السامة ، تحت ستار عزل الثورة في فيتنام الجنوبية ، ومن أجل قطع كل روابط الأخوة والأهداف والكفاح بين شطري الوطن الواحد وقسمي الشعب الفيتنامي الواحد .

وعلى الرغم من كل صيحات الاستنكار والاشتمزاز التي أطلقها العالم كله ضد هذا العدوان الأمريكي السافر على كل القيم الإنسانية والمبادئ الدولية ، فقد حوات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فيتنام الجنوبية إلى ثكنة عسكرية عدوانية ، وقضت نهائياً على كل مظاهر الاستقلال والعمران في هذه البقعة المنسكوبة . وعلى الرغم من كل صيحات الرأي العام العالمي ، فلا تزال أمريكا تواصل منذ شهور عملية الإبادة الجماعية لشعب فيتنام الشمالية ، وتمارس هجمات التخريب والتدمير لكل منشآت هذا الشعب البطل الصامد في وجه العدوان المؤمن بحريته وسيادته ووحدة أراضيه .

وكما هاجمت أمريكا قضية الحرية في فيتنام في الشرق ، بادرت إلى شن هجوم مفضوح على شعب الدومينكان في الغرب ، محاولة حرمانه من حقه المقدس في تقرير مصيره واختيار نوع الحكم الذي يريده . فعند أول تغيير لحكومته بادرت إلى إرسال قواتها لجمهورية الدومينكان تحمي ستار حمايتها من الأخطار الموهومة ، ومن أجل فرض حكومة عميلة فيها موالية لاستعمارها ومنفذة لاستغلالها واحتكاراتها .

وتنفيذاً لمبادئ الاتحاد ومقررات مؤتمره ، بادرت لأمانة العامة إلى شجب العدوان الأمريكي السافر على شعب فييتنام ، وإلى استنكار التدخل الأمريكي في شؤون الدومينكان الداخلية . وطالبت ببيان عام أصدرته وأذاعته ، الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة بإيقاف العدوان فوراً واحترام استقلال فييتنام الشمالية وتطبيق اتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤ لحل المشكلة الفيتنامية . كما ناشدت الأحرار في الوطن العربي والعالم أجمع إدانة العدوان الأمريكي وشجب أساليبه اللاإنسانية وأييد كفاح شعب فييتنام البطولي دفاعاً عن حريته ووحدة أراضيه .

وافد ساهم الاتحاد في كفاح الشعوب ضد الاستعمار والعدوان والقواعد العسكرية ، واشترك في كل المناسبات العالمية والعربية التي خصصت لهذا الكفاح الإنساني .

في دورة المكتب الدائم بالقاهرة بتاريخ ١٣ من مايو ١٩٦٥ شجب المكتب بالقاهرة العدوان الأمريكي على شعبى الفيتنام والدومينكان وأيد كفاحهما من أجل القضاء على الاستعمار القديم والجديد ، وطالب الهيئات والمنظمات العربية والدولية التدخل بقوة لإيقافه . كما طالب الدول العربية بتصفية كل القواعد العسكرية التي لا تزال قائمة على أراضيها .

واشترك الاتحاد في المؤتمر الدولي للسلام العالمى والتحرر الوطنى ونزع السلاح العام، الذى انعقد بـلنسى بـفلندا فى الفترة من ١٠ - ١٥ تموز (يوليو) ١٩٦٥ والذى كان بالفعل من أعظم صور كفاح الشعوب ضد الاستعمار ومن أجل الحرية والسلام القائم على العدل والمساواة.

ولقد كان أثر هذا المؤتمر ، الذى اشترك فيه ممثلو (٩٧) شعباً ودولة و (٣٠) منظمة عالمية والذى بلغ عدده أعضاء (١٤٧٠) عضواً كان أثره قوياً وفعالاً فى توجيه الضربات القاتلة للاستعمار والمدران وفى مناصرة كفاح الشعوب من أجل الحرية وتقرير المصير . كما كان دور اتحادنا والوفود العربية المشتركة فيه دوراً أساسياً بارزاً . وكانت قراراته ، كما هى انتصاراً لقضايا التحرر الوطنى وانتصاراً لقضايانا العربية .

فلقد أعطى الأمين العام لاتحاد المحامين العرب حق الكلام فى جمعياته العمومية نيابة عن كل الوفود العربية ، ومن ضمن تسعة مندوبين فقط أعطوا حق الكلام فيها . وكانت خطبتنا تعبيراً صادقا عن مبادئنا وأهدافنا القومية والإنسانية ، وعن اسماتنا هذه المبادئ وكفاحنا من أجل تحقيقها وسيادتها لنا وللإنسانية جمعاء .

كما كانت مناقشاته ، وتوصيات لجانه ، وبياناته الأخيرة ، نصر القضية العادلة ، وضربة فاعمة للقاعدة العدوانية لإسرائيل وللإستعمار الواقف خلفها ، فقد أدانت لجنة التحرر الوطني لإسرائيل بالعدوان والإستعمار ، واعتبرتها قاعدة عدوانية في الشرق الأدنى والوسط . وقررت لجنة الرئاسة قبول شعب فلسطين عضواً أصيلاً في المؤتمر ومؤسساته بإجماع الأصوات باستثناء صوت ممثل إسرائيل .

وكما أدان المؤتمر في بيانه الأخير العدوان الأمريكي على الفيتنام والدومينكان ، والعدوان الإستعماري على الكونغو وأنجولا وموزمبيق وجنوب أفريقيا وروديسيا ، أدان لأول مرة الإستعمار والصهيونية بالعوان على الشعب العربي في فلسطين . وقرر أن سبب التوتر يهدد سلم العالم في الشرق الأوسط يرجع إلى حرمان الشعب العربي من حقوقه الطبيعية في فلسطين والجنوب المحتل ومناطق الخليج .

وعندما استند الضغط الإستعماري على فيتنام في الشرق ، وعلى الدومينكان في الغرب ، وعلى المنطقة العربية في الشرقين الأدنى والأوسط ، بادر اتحاد المحامين العرب إلى أخذ مكانه الطبيعي في كفاح الأمة العربية وكفاح شعوب العالم ضد الإستعمار والعدوان . فقد أصدر المكتب الدائم للاتحاد في دورته المنعقدة بدمشق في الفترة من ٢٣ — ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٦٥ بياناً عاماً شرح فيه خطورة المؤامرات الإستعمارية الموجهة للأمة العربية ووجودها وحريتها ومصالحها القومية والاقتصادية ، وأوضح فيه أهداف وت نتائج العدوان الأمريكي على فيتنام ، والروابط التي تربط بين العدوانيين الإستعماريين وبين الكفاح ضد هما في المنطقتين المتباعدتين . وطالب الجماهير والمنظمات والدول العربية مقاومة العدوان ومساندة الكفاح ضده . وناشدها تأييد كفاح شعب الفيتنام ، والمطالبة بوقف القتال وسحب الجيوش الأمريكية من الأرض الفيتنامية . وحل قضية فيتنام بالمفاوض مع جبهة التحرير الوطنية وتمكين شعبها من ممارسة حق تقرير مصيره بنفسه .

ولكن على الرغم من الضربات الكثيرة المتلاحقة التي توجه إلى الإستعمار في كل أنحاء العالم . وعلى الرغم من الانتصارات الساحقة التي يحققها كفاح الشعوب ضد المستعمرين ، فإننا نحن المحامين العرب سنظل مطالبين بأن نكون عند إيماننا الذي أعلنناه :

بأن ما من سلام صحيح يمكن تحقيقه في العالم مع وجود الاستعمار وبدون تحقيق الحرية الكاملة لجميع الشعوب .. وبأن الحرية هدف أساسي لكل الشعوب، وأن الاستعمار هو العدو الأول للحرية والكفاح الشعوب في سبيلها ولسلام العالم .

كما سنظل مطالبين كذلك :

بتشديد الكفاح ضد الاستعمار من أجل حرية الشعوب الأخرى .. والدعوة إلى مكافحة بكل أشكاله وألوانه ، وفي كل مكان ، وبكل الوسائل .. فحركاتنا مع الاستعمار والصهيونية جزء لا يتجزأ من معركة الشعوب مع العدوان والاستعمار وانتصار متبادي الحق والحرية في العالم هو انتصار لنا ونصراً لقضيتنا .

٤ - قضايا الاقتصاد العربي

على الرغم من تضرر العلاقات العربية السياسية خلال الفترة الماضية لكثير من الطعنات والنكبات فإن العلاقات العربية الاقتصادية ظلت إلى حد ما بعيدة عن التأثر في العلاقات السياسية .

فقد استمرت لجان الجامعة العربية وأجهزتها الاقتصادية في محاولاتها الرامية لتدعيم اقتصاد البلاد العربية ونفسيته وتطويره وفقاً لخطة عربية موحدة واستطاعت رغم كل الصعوبات أن تقر لإنفاقية السوق العربية المشتركة وأن تخرجها إلى حيز التنفيذ .

وعلى الرغم من انسحاب الكويت في آخر لحظة من هذه الاتفاقية ، فإن الأمل كبير في أن تؤدي هذه الاتفاقية الكثير من الفوائد الاقتصادية للوطن العربي ، والكثير من الخطى الجماعية في طريق الوحدة العربية

كما كان لمؤتمر البترول العربي الذي عقد هذا العام بالقاهرة ، أحسن الأثر وأقوى النتائج في مناقشة تنسيق وتوحيد شؤون البترول لدى الدول العربية المنتجة له . وكان لتوصياته أقوى الأثر كذلك في ضرورة استخدام هذه المادة الأساسية في خدمة القضايا العربية .

٥ - قضايا الاشتراكية العربية

أما قضية الاشتراكية العربية فقد ظلت بين المد والجزر في بعض الأقطار العربية من جهة ، وتركزت وخطت خطوات إيجابية في بعض الأقطار الأخرى . وكان تطبيقها والأخذ بمبادئها يسير ن دوماً وجنباً إلى جنب مع النظم السيماء السائدة في هذه الأقطار .

ففي الجمهورية العربية المتحدة أصبحت الاشتراكية العربية الأساس المتين الذي يقوم عليه النظام الاقتصادي ، والمنهج المعتمد لتحقيق المجتمع المادف إلى تحقيق العدل والكفاية بين المواطنين .

وقد بادرت حكومة الجمهورية العربية المتحدة إلى تأسيس المعهد الاشتراكي ، وفتحت أبوابه لتدريس الاشتراكية كمادة أساسية للمواطنين . فكانت بذلك أول دولة عربية نفذت توصيات المؤتمر السابع لاتحاد المحامين العرب .

وفي الجزائر وسوريا والعراق أعلن النظام الاشتراكي ، وتمت خطوات إيجابية كبيرة في طريق التطبيق الاشتراكي في هذه الأقطار الثلاثة .

أما قضية الاشتراكية لدى الجماهير العربية ، فقد أصبحت مطلباً أساسياً من مطالبها وهدفاً أساسياً من أهداف نضالها في سبيل بناء المجتمع العربي الجديد . كما كانت قضية الاشتراكية العربية ، مادة أكثر الندوات والمحاضرات والدراسات والكتيب الحديثة في معظم الأقطار العربية .

والأمانة العامة ، التي لمست المدى العظيم لقرارات المؤتمر السابع حول الاشتراكية العربية ، ترضى لحياء العامة للمؤتمر الثامن بمضاعفة البحث وتركيزه حول هذا الموضوع .

٦ - التوصيات القانونية والمهنية

وعلى الرغم من استقبال توصيات المؤتمر السابع القانونية والمهنية بالاهتمام والتقدير من قبل القانونيين والدوائر القانونية في البلاد العربية ، فإن الأمانة العامة لم تلقى سواء من النقابات أو الحكومات العربية ما يفيد الأخذ بها أو تنفيذها .

، تعلمون حضراتكم أن المكتب الدائم والأمانة العامة لا يملكان السلطة العادية لتنفيذ مقررات المؤتمر الخاصة بالدول العربية ، وكل ما يملكه هو التبليغ والمخاطبة والمناشدة . وقد قامت الأمانة العامة بكل هذه المراحل لدى الدول العربية ، ولا أكثر من مرة في هذا الخصوص .

إنما الأمر الذي لا شك فيه ، أن تلك التوصيات لم تأخذ مكانها اللائق بها ، وأصبحت بلا جدال حجة وسنداً ومرجعاً لدى القانونيين والمشرعين العرب . وكل ما ترجوه الأمانة العامة في هذا الشأن ، هو أن تقوم النقابات بممارسة دورها الأساسي الذي يستطيع أن يؤديه في تنفيذ هذه المقررات والتوصيات لدى دوائر بلدها القانونية والتشريعية .

ثانياً - النشاطات الأخرى

وبالإضافة إلى ما سبق إيجازه من نشاط الاتحاد وبالنسبة لمقررات المؤتمر ، فقد قام الاتحاد خلال هذه الفترة بنشاطات أخرى كثيرة تطبيقاً لمبادئه وتحقيقاً لأهدافه وانسجاماً مع شعاراته . ففي قضية فلسطين : ساهم الاتحاد في كل المناسبات وعلى كل المستويات وبكل المجالات العربية والدولية في إيضاح الحق العربي والدفاع عنه ، بالخطب والنشرات والمذكرات والبيانات . وتعاون تمارناً متخاضاً مع منظمة التحرير الفلسطينية من أجل تركيز الكيان الفلسطيني وتكوين جيش التحرير الفلسطيني .

وتنفيذاً لتوصية المؤتمر ، اجتمعت الأمانة العامة بسيادة سفير الفاتيكان بالقاهرة ، وشرحت لسيادته قضية فلسطين ومأساة اللاجئين ، والعوامل السياسية الكامنة وراء قرار المجمع المسكوني بتبرئة اليهود من دم المسيح ثم قامت بتسليم سيادته البرقية التي قرر المؤتمر إرسالها لقداسة البابا في الفاتيكان مشفوعة بمذكرة تفصيلية لسيادته .

وعلى ضوء ماتم في هذا الاجتماع ، وبالنسبة للجواب الذي تلقت الأمانة من سفارة القاصد الرسولي ، أوفدت منظمة التحرير الفلسطينية وفداً للفاتيكان ، وكان من بين أعضائه الأستاذ كنعان المحامي أحد أعضاء لجنة فلسطين في المؤتمر السابع .

وتبنى الاتحاد قضية المناضل الفلسطيني محمود بكر حجازي عضو منظمة الفتح الأسير الآن لدى سلطات إسرائيل وعمات الأمانة العامة على نشرها كقضية من قضايا التحرر الوطني ومكافحة الاستعمار وناشدة الكثير من المنظمات الدولية القانونية مناصرة هذه القضية والتطوع للدفاع عن المناضل العربي الأسير .

وتنفيذاً لقرار المكتب الدائم بدمشق ، قامت الأمانة العامة بتحضير مذكرة تفصيلية عن الحق العربي بفلسطين من خلال قضية هذا المناصر ، وزعتها باللغة الانكليزية على مختلف أقطار العالم ومنظماته القانونية والسياسية .

وساهم الاتحاد في النضال العادل إلى جانب قضايا الحريات العامة وسيادة القانون ، لا في البلاد العربية فحسب وإنما على الدطاق العالمي أيضا . فقد كان الاتحاد يتلقى الدعوات والفترات المساهمة في هذا النضال من كل أنحاء العالم ، وكان يبادر في كل مرة إلى أخذ مكانه الطبيعي في هذا النضال ، وإلى القيام بما تمليه عليه مبادئه الأساسية وواجباته الإنسانية .

فقد اشتركت الأمانة العامة في الحملة العالمية لاستنكار اعتقال المحامين والصحفيين اليابانيين والصينيين في البرازيل والمطالبة بإطلاق سراحهم .

واشتركت في أعمال لجنة انتقاس حقوق الإنسان العالمية في هلسنكي ، وساهمت في البيان العالمي الصادر عنها ، احتجاجاً على انتهاك حقوق الإنسان في كثير من الدول ، ومناشدة لها برعاية هذه الحقوق واحترامها .

واشتركت الأمانة العامة في لجنة الحقوقيين والمحامين العالمية التي اجتمعت أيضاً في هلسنكي ، ووقعت باسم الاتحاد على بيانها العالمي الصادر احتجاجاً على انتهاك حقوق الإنسان في فيتنام .

وأخذت الأمانة العامة زمام المبادرة في الدفاع عن سيادة القانون وحريات المواطنين العامة في : الجنوب المحتل ، والمغرب ، والبحرين وقطر .

وتطبيقاً لمبادئ الاتحاد وتنفيذاً لأوصيات مؤتمره ، عمل الاتحاد بكل قوة على التعاون مع جميع المنظمات الدولية ، القانونية والشعبية ، وسعت الأمانة العامة إلى الاشتراك في مؤتمراتها الدوابة توجهاً لتحقيق الأهداف العامة المشتركة .

فلقد توثقت عرى الاتصال والتعاون وتبادل المذكرات بين الاتحاد وبين معظم المنظمات ذات الأهداف المشتركة العالمية والدولية الأجنبية والعربية .

واشترك الاتحاد خلال هذه الفترة ، في مؤتمر ندوة طلاب فلسطين العالمية ، الذي عقد في القاهرة واشترك في أبحاثه ومناقشاته عدد كبير من المنظمات والشخصيات الدولية ، وخصص

دوره لبحث القضية الفلسطينية . ولقد ساهمت الأمانة العامة في أعمال هذا المؤتمر ، وقدمت إليه باسم الاتحاد بحثا حول : « مستقبل فلسطين بين السلم والحرب » ، وزعت نسخ منه على النقابات الأعضاء وعلى المنظمات الدولية باللغة العربية والانجليزية .

واشترك اتحادنا كذلك في المؤتمر العالمي للسلام والتحرر الوطني ، الذي انعقد في موسكو خلال شهر يوليو من هذا العام .

وساهم الاتحاد في أعمال مؤتمر السلام من طريق القانون ، الذي عقد في واشنطن خلال شهر سبتمبر . فقد مثلت فيه نقابات : دمشق والعراق ولبنان والجزائر ، وحضره الأمينان المساعدان : الأستاذ النقيب مباح الركابي والأستاذ زكي جميل حانظ .

ولقد دعت الأمانة العامة للاشتراك في مؤتمر تصفية القواعد العسكرية الأجنبية في جاكرتا بأندونيسيا ، إلا أنها بالنسبة لقرب انعقاد مؤتمر المحامين الثامن . اكتفت بتأييد المؤتمر والترحيب بقراراته ضد القواعد الأجنبية

واتحادنا مدعو للاشتراك في مؤتمر تضامن شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، الذي سيعقد في جمهورية وبافيا مطلع العام القادم .

ومن الثابت قطعا بأن اشترك الاتحاد والنقابات الأعضاء في هذه المؤتمرات الدولية ، قد حقق كسبا لقضايانا العربية وأعطى قوة لركائنا الدول وساهم مساهمة فعالة في كفاح الشعوب المشترك ضد الاستعمار والامبريالية ومن أجل التحرر وتصفية القواعد الأجنبية وحماية السلام العالي القائم على الحرية والعدل .

سَيَادَةُ الْقَانُونِ

الأستاذ المحامي

الدكتور محمد زكي

نقابة ج ٠ ع ٠ م

تمهيد

(١) تقول النظرية الوضعية إن السلطة السياسية تخلق القانون، وفي هذا ما يؤكد وجود رابطة لصيقة بين وجود القانون وبين القوى التي تتصارع على السلطة السياسية .

وأياً كانت هذه القوى في داخل كل بلد ، فإنه لابد من تغلب إحدىها أو غالبيتها مؤتلفة على الأخرى ، بحيث تسيطر على السلطة السياسية التي تنعوى فيها السلطة التشريعية وتصبح جزءاً منها .

(٢) وليس من المقتضيات الحتمية أن يكون القانون مستبدأ إلى السلطة فقط كي يقبله الأفراد، حتى أولئك الذين لا تروق لهم أحكامه ، وإنما يستند القانون إلى رضا وقبول من جانب غالبية أفراد المجتمع وهؤلاء يشعرون عادة بضرورة وضع تنظيم قانوني لروابط معينة على وجه معين بغية استقرار الطمأنينة والأمن داخل المجتمع ، ولو على حساب تضحية بعض المصالح وتغليب البعض الآخر لما له من أهمية في نظر المجتمع .

(٣) ومن هنا يتمتع القانون بالسيادة في داخل الإقليم ، ومن أهم مظاهر تلك السيادة خضوع الأفراد لنصوصه ، فإذا ما فكر نفر في الخروج على تلك الأحكام ، كان من السهل رده عن طريق السلطة القضائية التي تعد الحارسة الأولى للقانون ، وتعاونها في ذلك السلطة التنفيذية بوسائلها القهرية عند إصرار الخارج على القانون على عدم الامتثال للأحكام القضائية الصادرة حماية وتنفيذاً لنصوص القانون .

(٤) والواقع من الأمر أن القانون ضرورة اجتماعية إذ لا يمكن لمجتمع أن يعيش بلا قانون

سيادة القانون

أيا كانت صورته ، مكتوبا أو غير مكتوب ، كما هي الحال في البلاد الأنجلوساكسونية . وحتى في تلك البلاد فإن عدد القوانين المكتوبة يتزايد بفعل تطور نظم الحياة ووجوب خضوع الأفراد لنوامي المشرع . أو للقيود التي يقررها على حرية الأفراد حتى في نطاق روابط القانون الخاص .

(٥) ومن المشاهد في التطور التشريعي العالمي أن المشرع قد زاد من تدخله في تنظيم حياة الأفراد وخاصة الطبقات العاملة في علاقاتها بأصحاب رؤوس الأموال . وكذلك في علاقات الطبقة الضعيفة اقتصاديا في نواحي معينة كما هي الحال بالنسبة للتشريعات المحددة لعلاقة المستأجر أيا كان نوعه بالمؤجر ، وسواء في نطاق الزراعة أو السكن أو التجارة أو الصناعة بالنسبة للعمليات التجارية أو الصناعية .

(٦) ولولا سيادة القانون لما استطاع المجتمع أن يصل إلى تحقيق العدالة الاجتماعية التي يسعى المجتمع المتحضر إلى تحقيق أكبر قسط منها حتى يهيء لأفراده حياة أفضل ويرفع عن كاهلهم بقايا الظلم الاجتماعي الذي طناه الأفراد في العصور المتعاقبة سواء في عصور الاستعباد ، ثم الاقطاع ثم استغلال الرأسمالية الفردية الحرة ، إذ حل محل ذلك كله نظم الرأسمالية الإنسانية أو الاشتراكية في مختلف صورها على حسب حالة كل مجتمع وظروفه الخاصة المحيطة به .

(٧) وليس من شك في أن القانون هو الأداة الرئيسية في الدفع بحركة المجتمع المتطور إلى الأمام ، وبغير السيادة المقررة للقانون يزول الخروج على أحكامه أو إسقاطها ، وبذلك تعطل نهضة المجتمع ويزول الشعور بالعدالة ويقل أثر التضامن الاجتماعي . ومن هنا كان للقانون عمل اجتماعي مرموق ، ولكنه لا يمكن أن يأتي بثمرته المرجوة بغير احترام سيادته من جانب الأفراد حاكين كانوا أو محكومين .

(٨) ولا يؤثر في قوة هذه "سيادة" ما يمكن أن يبتكره الغاصبون على أحكام قانون معين من وسائل تحايل للهرب من تلك الأحكام ، لأن فطنة القضاء وحماقته تقف دون ذلك ، بحيث يضع سياجا ضد هذه الوسائل دون التزام منه لحرفية النصوص التي يستغلها أولئك المتهربون . ومن هنا كان العمل القضائي متما للعمل التشريعي .

(٩) والحق أن سيادة القانون مضمونة الفعالية بمساواة سيادة القضاء وفعالية السلطة

التنفيذية ، أى أن سيادة القانون كبدأ لا تكفى وحدها وإنما تساند السلطان القضائية والتنفيذية .

ولا تقف سيادة القانون عند النصوص التشريعية ، وإنما تمتد إلى المبادئ القانونية المستخلصة من تلك النصوص والتي ترتكز عليها ، بل أن هذه المبادئ القانونية العامة تتمتع بقسط أكبر من السيادة ؛ ذلك أنه متى ظهر قانون متعارضاً معها ، فإن القضاء كفيل بتغليب المبادئ القانونية العامة من طريق التفسير ، أى أن تفسير النصوص القانونية وظل تلك المبادئ ، فيضيق من شدة تعارضها وذلك في إنتظار تعديلها أو إلغائها حماية لمصالح المجتمع العليا .

(١٠) ولا تتنافر سيادة القانون مع حق السلطة التشريعية في الإلغاء أو التعديل . ذلك بأن فكرة السيادة لا يفترض مطلقاً عدم المساس بالقانون أو نقده بل الثورة عليه ، 'دوام المنة ود هو التغيير والتبديل من أجل حماية مصالح المجتمع .

(١١) والاصل أن يساي القانون الواقع ، إذا ما اصطدم الواقع بالقانون ؛ فإن على القوى الخلاقة للقانون أن تعمل على التوفيق بين القانون وبين الواقع دون إنتظار طويل ، إذ التلكؤ في تحقيق هذا التوافق مؤد قطعاً إلى الاضرار بالناس كجماعة تبغى التقدم والنجاح وموازرة المصالح الأساسية .

(١٢) ولما كان القانون يتمتع بالسيادة داخل المجتمع . لذا كان لزاماً على السلطة التي تعطيه ميلاده أن تمنى العناية الكاملة بصناعته ، أى بصياغته ، ومن هنا كان الاهتمام المطرد بتحسين أساليب الصياغة وضبطها . هذا من عمل رجال القانون المتخصصين .

ومن المعلوم أن سوء صياغة النصوص وتحريرها يؤدي إلى نتائج وخيمة ، وقد يفوت على الأقل بعض الأغراض الأساسية التي تنغيها السلطة السياسية التي عملت على بلورة الأهداف التي أفصحت عنها القوى الخلاقة للقانون .

(١٣) وعلى أى حال فإن للقانون سيادته بغض النظر عن طبيعته أو نوعه . أى سواء أ كان قانوناً عاماً أم خاصاً ، أو كان قانوناً أساسياً أو أقل مرتبة من ذلك . وإنما المهم أن تتحقق في القانون خرواصه الثلاث من حيث العمومية أو الاستمرار أو الإلزام .

الفصل الأول : في سيادة القانون وقيودها

(١٤) الأصل أن يسود القانون في إقليمه . وعلى القاضي الوطني أن يطبق أحكامه دون غيره من القوانين الأجنبية ، على أنه لا مفر من السماح بتطبيق قوانين أجنبية في بعض الحالات التي يحددها المشرع الوطني في قواعد تعرف عادة باسم قواعد تنازع القوانين ، أو قواعد الإسناد حسب التسمية التي ابتكرها العلامة سافيني (١) .

والواقع أن المشرع الوطني عندما يقرر وجوب تطبيق قانون أجنبي معين على علاقة قانونية معينة ، فإنما يفعل ذلك تحقيقاً للمدالة والمصلحة العامة حسب إراءه ، ولا يفعله احتراماً لسيادة القانون الأجنبي لأن هذا القانون الأخير أسوة بالقانون الوطني ، الأصل أن يتحدد سيادته في إقليمه .

(١٥) على أنه لا جدال ولا تنازع كلما كانت العلاقة القانونية موضوع النزاع وطنية في جميع عناصرها ، بحيث لا تتصل بأى بلد أجنبي على أي وجه كان ، سواء فيما يتعلق بأطرافها : وهذا هو العنصر الشخصي ، أو المصالح التي تدور حولها : وهذا هو العنصر الموضوعي ، أو من حيث نشوؤها وسببها ، سواء أكان نصاً في القانون أو عقداً . وهذا هو العنصر الخاص بالمسبب المنفرد لها .

ففي كانت كل هذه العناصر وطنية بحتة ، فإن القانون الوطني واجب التطبيق لماله من سيادة مكررة في إقليمه .

أما إذا اتصل أحد هذه العناصر ببلد أجنبي ، فرقتنا يفسح المجال لقواعد الإسناد التي يجب على القاضي أن يعملها لتحديد القانون الواجب التطبيق ، ونعرف هذه العملية القضائية بأنها عملية تحديد الاختصاص التشريعي ؛ وهي قد تسفر ؛ إما عن تطبيق القانون الوطني صاحب السيادة الأصلية أو عن تطبيق قانون أجنبي يكتسب سيادة خارج إقليمه بأمر من المشرع الوطني في ذلك الإقليم .

(١) مؤلفنا في القانون الدولي الخاص المصري — طبعة ١٩٤٨ ، ونبعة ١٢ وما بعدها .

(١٦) ومن ثم يرى أن سيادة القانون الوطني قد تمتد إلى خارج الإقليم ، ولكن ذلك يكون غالباً بسبب وجود نصوص قانونية في تشريع الإقليم الأجنبي تعترف له بأولوية التطبيق .
على أنه من الصعب القول في هذه الأحوال بأن تطبيق القانون الأجنبي في إقليم غير إقليمي ، مناطه تمتعه بالسيادة خارج إقليمه ، ذلك أن تطبيقه مرده أحكام عامة في القانون الوطني لذلك الإقليم .

(١٧) ومع ذلك فهناك حالات مقررة بلاحق فيها القانون الوطني الأشخاص في خارج إقليمهم ولو قضى قانون البلد الأجنبي بغير ذلك ، كما هي الحال في بعض نصوص قانون العقوبات . إلا أن هذه النصوص استثنائية بحتة وتعرض اعتبارات خاصة قوية تحتم الخروج على الأصل ، وهو أن سيادة القانون إقليمية ولا تتجاوز الإقليم منعا لممارسة القوانين الأجنبية في حقها في السيادة داخل إقليمه ، ومفهوم ذلك أن هناك إحتراما متبادلا بين سيادة القوانين .. إلا أن المفاضلة بينها حتمية في كل مرة يوجد نزاع حول علاقة قانونية ذات عنصر أجنبي .

(١٨) وإلى جانب ما تقدم يمكن تصور وجود سيادتين في إقليم واحد لقانونين معا ، على أن يكون لكل منهما سيادة في النطاق الخاص به ، ويقابل ذلك في البلاد التعاهدية أو الاتحادية . إذ توجد سيادة لقانون الولاية أو الإقليم ، وهذه هي السيادة المحلية لقوانين الولاية أو الإقليم ، وإلى جانبها توجد سيادة أخرى هي سيادة القوانين المركزية التي تتمتع بها داخل الولايات أو الأقاليم التي تتكون منها الدولة التعاهدية أو الاتحادية .

(١٩) ويجب التمييز هنا بين تنازع السيادة بين القوانين ذات الطبيعة الدوائية . والقوانين ذات الطبيعة الوطنية ، لأنه بالذمة لهذه الأخيرة يتمتع المشرع الوطني بحرمة أوسع في حل هذا التنازع وتغليب قانون على آخر أيا كان ، وذلك بسبب وجود سلطه عليا تملك فرض ما تراه من وجوب انكماش سيادة قانون معين . واتساع سيادة قانون آخر وعلى العكس فانه في نطاق التنازع بين قانون وطني وقانون أجنبي ، فإن المشرع الوطني لا يتمتع بنفس الحرية في أسلوب التوفيق بين السيادة التشريعية لكل : إذ تمد من تلك الحرية المعاهدات أو الاتفاقات الدولية وكذلك الإبداء العامة في القانون الدولي العام أو الخاص .

(٢٠) وبما تقدم يرى أن القيد الذي ترد على سيادة القانون الوطني قد يقررها المشرع الوطني

نفسه في نصوص معينة ، ترد عادة في المجموعة المدنية أو في غيرها ، كقانون العقوبات الدول حسب مقتضيه أصول الصناعة التهربية وفن صياغة القوانين . وقد تقرر بموجب معاهدات أو اتفاقات دولية ، أو يقول بها القضاء خضوعاً منه للبداية العامة التي تجري عليها الدول المتحضرة في علاقاتها الدولية .

(٢١) ويمكن القول إذن بصحة عامة إن سيادة القانون إقليمية ومع ذلك فإنه في الحالات التي يلاحق فيها القانون الأشخاص الوطنيين في خارج الإقليم ، فإن هناك سيادة شخصية للقانون وهذا هو الاستثناء اللصيق بطبيعة السيادة .

(٢٢) ومن الجدير بنا في صدد تقرير المبدأ المتقدم أنه لا يجوز التفريط في سيادة القانون خضوعاً للمعاملات في النطاق الدولي ، أو تمثيلاً مع اتجاهات لم يأخذ بها المشرع الوطني بخصوص صراحة . إذ معنى ذلك الاعتداء على سيادة القانون في بلاده . ثم إنه من الملحوظ أن القضاء عادة يألف من التوسع في إفراح مجالات تطبيق القوانين الأجنبية ، وليس ذلك فقط لاعتبارات متعلقة بسهولة أداء مهمته ، بل حرصاً على احترام سيادة القانون الوطني لكونه في ذاته يعبر عن المثل الأعلى في تحقيق العدالة .

وغنى عن البيان أن هناك اعتبارات أقوى في البلاد التي تسود فيها قوانين دينية ، إذ الأصل أن هذه القوانين لا تعترف بأى سيادة لقانون آخر ، وضعياً أو دينياً ، متى كان مخالفاً للقانون السائد ، حتى ولو كان هذا الخلاف مذهبياً فحسب . إذ لا يستطيع القاضي الديني أن يطبق قانوناً غير شريعته . أى أن سيادة القانون الديني مطلقة لا تقبل قيداً أو شرطاً .

(٢٣) وعلى العكس بالنسبة للقانون الوضعي فإن سيادته تقبل القيد من طريق الاتفاقات أو المعاهدات الدولية ، لأنه رغم الثابت من أن كل دولة حرة في تحديد نطاق تطبيق القوانين الأجنبية في بلادها ، إلا أن الجرى على هذا الأصل قد يؤدي إلى الاصطدام الضار مع الدول الأخرى . ومن ثم تكون هناك مصلحة مجتمعة في تقييد سيادة القانون الوطني في إقليمه أحياناً ، والسماح بمجاوزة سيادة قانون أجنبي بحيث يطبق خارج إقليمه .

(٢٤) ومن المشاهد الآن أن المعاهدات الدولية في نطاق العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي متزايدة وخاصة في أقطاب مؤتمرات لإعلاء السولية ، وانتشار الثقافة القانونية والدراسات المقارنة للقوانين .

والى جانب الاتفاقات والمعاهدات الدولية توجد ، الاتحادات ، وهى فى حقيقتها اتفاقات
تتفق بين عدد كبير من الدول ويفتتح باب الانضمام إليها وعلى ذلك فانها تخرج من نطاق
الاتفاقات الجماعية المتعددة الأطراف كاتحاد برن لحماية العلامات التجارية وغيرها من الاتحادات
الخاصة بحماية الملكية الأدبية والفنية والصناعية .

(٢٥) وليس من شك فى أن أحكام هذه الاتفاقات الدولية ، سواء بالمعنى الواسع ، أو بالمعنى
الضيق ، تنتهى إلى الحد من إطلافة سيادة القانون الوطنى فى إقليمه ، ولكن ليس ذلك سبب
خضوع السلطة السياسية فى الإقليم لعوامل أقوى أو أعلى ، وإنما تسليما منها بضرورة تحقيق قدر
أعلى من العدالة إن لم يكن من المساواة بين الدوائين الوطنية والأجنبية .

(٢٦) وتذهب غالبية علماء القانون إلى أن مرد المبدأ على سيادة القانون اسبب هذه الاتفاقات
الدولية ، إنما هو اعتبار نصوص هذه الاتفاقات بمثابة جزء من القانون الوطنى . ومن هنا كان
من اللازم أن يعترف لها بالسيادة فى داخل الإقليم ، ولا يثير الأمر أى صعوبة متى كانت هذه
المعاهدات لاحقة على القانون الوطنى ، فتعتبر إذن بمثابة تعديل تشريعى ، ينهى أو يقيد من
سيادة القانون السابق ، إلا أنه يجب ملاحظة فارق أساسى ، هو أن نصوص المعاهدات ليست
فقط ملزمة للأفراد على الأساس المتقدم ، بل أنها ملزمة للسلطة السياسية فى الدولة بحيث
لا يجوز لها ، بحسب الأصل ، أن تدخل عليها أى تغيير من جانب واحد .

(٢٧) وقوة الالتزام هذه لا تستند إلى وجود جزاء مقرر عند وقوع المخالفة كما هى الحال
بالنسبة للقوانين الوطنية ، وإنما تستند إلى عرف دولى مقرر ، إلا أنه رغم وجود هذا العرف
فليس هناك ما يمنع الدولة ، أى السلطة السياسية فيها من نقض الاتفاق الدولى إذا ما رأت أن
فى الاستمرار على إعمال نصوصه الأضرار بمصالحها العليا ومن ثم تهدد قانونا بهذا المعنى
يلتزم به القاضى الوطنى ، كما يلتزم به رعائياها .

ولا يجوز فى هذه الحالة التخلي عن تطبيق نصوص القانون الجديد بدعوى مخالفته للاتفاق
الدولى ، ذلك أنه ليس للقاضى أن يفهم نفسه على الميدان السياسى الدولى . أو على مسؤولية
الدولة السياسية عن أعمالها التشريعية . ويناصر ذلك من الناحية الفنية البهتة أن نصوص
القانون الجديد تعتبر لاغية أو معدلة لنصوص الاتفاق الدولى التى اعتبرت بدورها جزءاً من
القانون الوطنى .

على أن القضاء يجرى في الكثير من الأحيان على التوفيق بين النصوص المتعارضة : بين نصوص القانون ، وبين نصوص المعاهدة ، متى وجد لذلك سبيلا ؛ إلا أن الأمر لا يقبل أى اجتهاد متى كان الالغاء صريحا .

(٢٨) ومن القيود التي ترد على سيادة القانون اتفاق المتعاقدين ، ذلك بأن القانون قد يكون مكتملا في نصوصه للعقود بين الناس ، ومن ثم فإنه رغم تمتع القانون بالسيادة ، فإنه لا مفر من احترام حق المتعاقدين في تقرير نصوص في العقود تكون مخالفة لنصوص القانون المكتملة .

ولا يعني هذا أن النصوص المكتملة لا تتمتع بالسيادة ، أسوة بالنصوص الآمرة أو الناهية أو النصوص المتعلقة بالنظام العام . بل أن القانون أيا كان نصه له سيادته داخل الاقليم . إلا أن النصوص المكتملة تتميز بإمكانية تعديلها أو الخروج عليها بموجب ترخيص من المشرع نفسه . فإذا لم يأت العاقدان بحكم مخالف ، تعتبر النصوص المكتملة جزءا من العقد الذي أبرم . وهنا تظهر سيادتها في التزام المتعاقدين بها رغم عدم وجود نص صريح بذلك . ولكن بسبب عدم وجود نص مخالف في العقد لنصوص القانون الاختيارية أو المكتملة ، على أن حق الطرفين في التفسير مقيد بوجوب احترام النظام العام وقواعد الآداب .

(٢٩) ومن المقرر أن القانون لا يفقد سيادته بسبب عدم الاستعمال أو بسبب القدم دون أى تطبيق عملي لنصوصه ، بل تظل له السيادة ، ومن حق كل ذي مصلحة أن يفيد منه وأن يطالب بتنفيذه ، ولا يستطيع القاضي ولا أى سلطة أخرى أن تتدخل من الاستجابة لهذا الطلب بمقولة إن القانون قد فقد سيادته لأنه كان نائما .

إلا أنه مع ذلك فإن تغير الظروف التي نشأ في ظلها القانون القديم ، تكون شفيها عادة في التخفيف من شدة أحكامه من طريق التفسير ، وذلك في انتظار تحرك السلطة التشريعية لإصدار قانون جديد يكون موافقا وملائما للحالة الجديدة .

(٣٠) كذلك لا يهدف من سيادة القانون انقشار روح تمرد على نصوصه قد يكون لها أثرها في تراخي الهيئات الإدارية المهيمنة على تطبيقه ، وعلى هذا لا مفر من إعمال هذه النصوص لأنها مستندة في النهاية إلى سيادة الدولة .

والواقع من الأمر أنه يمكن تصور قيام حالة تعارض بين نصوص هذا القانون وبين

العرف السائد في المجتمع الغاضب على تلك النصوص ؛ وعلى هذا الوجه يمكن أن يقال بوجود تنازع بين سيادة القانون المكتوب ، وبين سيادة الأحكام التي يقررها العرف . ولكن هذا الأول لا يقره أصحاب المدرسة الإيجابية ، بل يعتبرونه تعارضاً بين مصادر القانون باعتبار أن العرف أحدها

ويمكن القول من زاوية أخرى إنه ما دام العرف في الجماعة يلفظ هذا القانون ، فإن المصلحة العليا للدولة تستوجب استقباله ؛ إلا أنه يلزم في رأينا إصدار قانون مناهض له كي يتقبل العرف دون أي منازعة ، لأن استمرار مثل هذا التعارض قد يؤدي إلى ثورة على القانون قوامها العنف .

(٣١) وفي ضوء ما تقدم يمكن القول في طمأنينة إن سيادة القانون نحيماً معه منذ ميلاده الذي يتحدد بنشره على الناس ، مع تحديد بدء تاريخ صيربانه ، إلى أن يلقى صراحة أو ضمناً .

وأساس هذه السيادة لا يقوم فقط على استناد القانون إلى السلطة السياسية ، وإنما يستند إلى أنه مظهر للعدالة حسبما يتصورها المجتمع وأشعور السائد لدى غالبية أفرادها ، أو على وجه الدقة لدى القوى الخلاقة للقانون فيها .

وهذا الشعور بالعدالة بدوره مناطه قراءت الأخلاق ، سواء أ كان مصدرها الدين أو العرف .

(٣٢) ولما كان الشعور بالعدالة متطوراً ومتأثراً بعوامل متغيرة ، فإن ذلك يؤثر بدوره في حياة القانون ؛ على أن هذا الشعور قد يجمع في بعض الظروف ، وخاصة في أعقاب الثورات السياسية أو الاجتماعية ، فتصدر قوانين ثورية من السلطات الظالمة التي كانت مسيطرة على السلطة السياسية في العهد السابق على الثورة ، والتي أسرفت في إهمال مصالح المجتمع ، وخاصة القوى العاملة فيه . إلا أن هذه القوانين تنسم عادة بصفة الوقتية . إذ المقصود منها تصفية مراكز قانونية أو واقعية بأباما الشعور بالعدالة في المجتمع الذي ثار عليها ، وخلق قانون جديد يتميز بتحقيق العدالة على الوجه الذي تتطلبه الأوضاع الجديدة التي تفتح أمام الناس آفاقاً أكثر إنسانية ، وتقضي على الانحرافات وغيرها من مظاهر الاعوجاج القديمة التي أثارت المجتمع .

(٢٣) ويتصل بسيادة القانون مبدأ احترام الحقوق المكتسبة التي تقررت في ظل قانون سابق ؛ رهنا نكون بصدد تعاقب سيادتين للقانونين السابق واللاحق .

ومن المسلمات القانونية أن ليس للقانون بحسب الأصل أثر رجعي .

وهذه نتيجة للنظرية المعروفة باسم نظرية الأثر المباشر للقانون . ونتيجة لهذا الأصل يجب احترام الحقوق المكتسبة . إلا أن هذا الأصل يتبل الاستثناء في كل مرة توجد اعتبارات لصيقة بالنظام العام تتأهل إهدار الحقوق أو المراكز المكتسبة احتراماً لتلك الاعتبارات ، لما لها من أثر في بناء المجتمع سواء في نواحيه السياسية أو الاقتصادية أو غيرها .

ومن المقرر أن مبدأ عدم رجعية القانون مجرد عن القيمة الدستورية وإن كان أصلاً من أصول القانون المدني ، ولذا فإننا نجد الدساتير التي تقرره تفعل ذلك مع التقرير في الوقت نفسه بإمكانية الخروج عليه من طريق النص الصريح .

على أن هذا الاستثناء ضيق الحال في القوانين الجزائية أو الجزائية لمعارضته لمبدأ ولا عقوبة بلا نص ، ومع ذلك فإن السلطة السياسية تأخذ به وتقرر عقوبات على جرائم سابقة لم يكن هناك نص يعاقب عليها . ويتحقق ذلك في أعقاب الثورات السياسية .

(٢٤) وأخيراً فإن سيادة القانون لا تقبل طعناً من جانب الأفراد بأي وسيلة ، اللهم إلا إذا كان المقصود من الطعن رفع التعارض الحاصل بين القانون وبين الدستور : ذلك أن نصوص الدستور تتمتع بمركز أعلى بالنسبة للقانون وإذا ما وجد نصوص أعلى من نصوص الدستور داخل إقليم معين ؛ فإنه يجب أيضاً تغليبها على غيرها ؛ ومثال ذلك نصوص إعلان حقوق الإنسان بالنسبة للدول التي أخذت بها وجمعتها جزءاً من نظامها التشريعي . ويقابل ذلك في الجمهورية العربية المتحدة المبادئ الواردة في الميثاق ، ، ذلك بأن الميثاق إنما هو وثيقة وطنية أساسها الفعل هو الاستفتاء ؛ فهو إذن بمثابة عقد سياسي واقتصادي واجتماعي بين أفراد المجتمع في الإقليم المصري ، ولا يمكن التسليم بإمكانية إهدارها بسبب احترام سيادة القانون الذي يمكن أن يصحها في نصوصه ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر .

على أن الطعن بالتحالف في جميع هذه الحالات ، إنما ينظم عادة أمام هيئة عليا سواء أ كانت هيئة قضائية أو سياسية أو مختلطة ؛ بحسب الأحوال في كل بلد ووفقاً لما يقرره نظامه القانوني .

الفصل الثاني : فى تحليل طبيعة سيادة القانون

(٣٥) إن كلمة القانون فى هذا البحث يقصد بها العمل التثريعى قبل غيره ، وعلى هذا الوجه افترضنا وجود السلطة السياسية المصدرة للقانون بعد أن تنهيا كل العوامل السابقة على ذلك ، وهو ما وصفناه بالقوى الخلاقة للقانون فى المجتمع . ومن هنا يمكن أن نستنتج بأن مبنى سيادة القانون الاستناد إلى القوة ، وهذا هو الظاهر ، لأن الرجوع إلى القوة يكون بحاله فى حالات الخروج على القانون أو محاولة خرق أحكامه من جانب أولئك الذين لا يلتزمون أحكامه من جانب أولئك الذين لا يلتزمون أحكامه محددا منهم لمصالح الجماعة أو لمصالح أفراد آخرين وتغليباً لمصالحهم الفردية أو لنزواتهم الضارة بالمجتمع .

(٣٦) وعلى ذلك لا يكون مبنى السيادة المعترف لها بالقانون هو القوة فقط ، إنما يساند تلك السيادة الضمير الاجتماعى وما يقضى به من ضرورة وضع قاعدة أو قواعد السلوك التى أريد لها أن تسود فى الجماعة .

ولا نود هنا أن نتغلغل فى أسس سيادة القانون وتطوراتها ، إذ تحدث العلماء فى ذلك حديثاً مستفيضاً ، كما اختلفت مذاهبهم اختلافات بينة : فهناك مذهب الحق المقدس ، وهناك أصحاب النظرية الوضعية ، وأصحاب النظرية الاستبدادية ، ثم أصحاب النظرية التاريخية ، وأخيراً أصحاب النظريات الاجتماعية فى مختلف صورها .

على أن المهم أنه رغم اختلاف أصحاب تلك النظريات ، فإن هناك حقيقة ملبوسة لا يستطيع أحد إنكارها : وهى أن طبيعة السيادة تقوم على المساواة بين الناس . أى أن المفروض أن يسود القانون داخل المجتمع دلياً على أنه واحد : فلا يكال بكيلين ؛ ولا يجوز لأحد أن يتطاب لنفسه معاملة بمنزلة دون نص صريح تكون له صوغاته الخاصة .

ولا يفهم من ذلك أن كل قانون لابد أن تلاحق سيادته جميع أفراد المجتمع : إذ من القوانين ما يطبق على أشخاص معينين لصفات قائمة بهم فعلاً أو لصفات يمكن أن تقوم بهم .

(٣٧) ومن هنا كانت صفة العمومية فى القانون لصيقة بسيادته وهى لا تنفك عند حدود نطاق

السيادة الاقليمية للقانون ، بل تجعل القانون وكأن له سيادتين: الاولى منهما اقليمية ، إذ الاصل كما قلنا أن يتحدد تطبيقه بإقليم معين ؛ والثانية منهما سيادة شخصية ، ويكون ذلك في كل مرة يتناول القانون في تنظيم حالات أو مراكز قانونية لأشخاص معينين بصفاتهم كما قدمنا ، وتقابل ذلك مثلاً في القوانين المهنية أو في قوانين العمل أو في القوانين التي تسن رعاية لمصالح أشخاص معينين بذواتهم ، بأن يكونوا مثلاً مدينين لمهيات معينة ، ومثال ذلك بنوك الائتمان ، إذ يحصل في حالات الأزمات أن يشغل كامل هؤلاء بحيث لا يستطيعون الوفاء بالتزاماتهم من دفع أقساط الدين وفوائده في الآجال المحددة . مما يعرضهم لنزع ملكياتهم وتدمير الإنتاج الزراعي وبالتالي ومن ثم يتدخل المشرع للتخفيف عنهم .

(٣٨) وإذا أن الطبيعة سيادة القانون تقرير المساواة بين أفراد المجتمع ، فإن هذه الطبيعة تكون إذن متطورة مع تطور فكرة المساواة ، وهذا ما تم فعلاً في العصور الحديثة بعد انتشار ونجاح المذاهب الاشتراكية ، وخاصة بعد منتصف القرن التاسع عشر وظهور ما جرت تسميته باسم القانون الاجتماعي الاشتراكي واختفاء القوانين الفردية تدريجاً . ولقد اعتبر هذا التطور نوعاً طبيعياً وضرورياً بفضل تزايد مطالب المجتمع وضرورة حماية الجماعات الضعيفة فيه ، مادام أن العلة الأساسية لهذا الضعف مردها ضعف مقدرتها المالية .

(٣٩) والواقع من الأمر أنه توجد في العصور الحديثة قوانين كثيرة تستهدف حماية الحق في الحياة والعمل والثقافة ، كقوانين الصحة العامة ، وقوانين التعليم الإلزامي ، والتأمينات الاجتماعية . والأصل في هذه القوانين أنها لا ترتب التزامات في ذمة بعض الأفراد تجاه البعض الآخر ، كما أنها لا تنظم علاقات قانونية بينهم ، وإنما ترتب التزامات على الأشخاص أو على الآباء أو الأطباء أو أرباب العمل لمصلحة أولئك الذين يراد حمايتهم برفع مستوى معيشة الطبقات الضعيفة في المجتمع وتمكينها من الوصول إلى حال أحسن ، أو تنمية مواردهم أو تهذيب عقولهم ، ويلحق بهذه القوانين تلك التي تستهدف تحقيق أمن الدولة أو إدارة شؤونها العامة من حيث أنها لا تفرض التزامات على أفراد لمصلحة آخرين ، وإنما تفرض التزامات المجتمع كله ؛ ولكن ذلك لا ينفي أنها تتمتع بالسيادة الكاملة والاحترام المطلق .

(٤٠) ومبدأ المساواة وإن كانت طبيعته سيادة القانون ، إلا أنه يقبل الاستثناء فيما يخص الأجانب ، بمعنى أنه ليس ثمة ما يمنع من تقرير حقوق خاصة للقانون لصالحه الوطنيين وحرمان الأجانب منها . ويقابل ذلك عادة في تشريعات المساكن حتى في البلاد التي يسود فيها

نظام الرأسمالية ، إذ نجد أن المشرع هناك يقرر مزايا خاصة للمواطنين من حيث قصر حق السكنى في المباني القديمة على المواطنين دون الأجانب ، الذين يكون لهم حق السكنى و الميازة الجديدة التي تكلف الساكنين أجرة أعـلى بكثير ، كما يمكن أن تقرر ميزة حق شراء المساكن للمستأجرين الأجانب ، إذا ما صدر تشريع يقرر هذا الحق لمصلحة المستأجرين في أى بلد ما .

وليس من شك في أن المشرع الوطنى قد يغفل يده في بعض الأحيان عن تقرير هذه الميزات . إذا ما وجدت معاهدة دولية تقرر المساواة الكاملة في المعاملة بين الوطنيين وبين رعايا دولة أجنبية معينة بالذات .

(٤١) ولا يقلل من العمومية في سيادة القانون أن يكون عدد الأفراد الذين ينطبق في حقهم قليلا ، إذ المهم أن لا يكون القانون خاصا بأشخاص محددين مقدما ، وإلا انقلب قانونا فرديا ، إذ الأصل أن يحسم المشرع الأوصاف أو الصفات أو الأفعال أو التصرفات التي يمكن أن يجريها أشخاص ، بحيث إذا ما تم تطبيق القانون عليهم . ويكفى سبق العلم بالقانون لمشروعية تطبيقه . ومن هنا كانت ضرورة نشر القانون لإفترض علم الناس به وعدم جهلهم بأحكامه ، وهذه قرينة كاهو معلوم لا تقبل الدلائل العكسي .

وغنى عن البيان أن صفة العمومية في القانون آية على عدالته ، لأنه مادام تطبيقه لا يقوم على اعتبارات شخصية ، فهو إذن قواعد سارية المفعول بالنسبة للجميع ، ومن ثم فإن عدالة هذه القواعد مقترضة لغياب كل ناحية شخصية يمكن أن تنطوى على عصابة أو تمييز .

على أن صفة العمومية قد يتغاضى عنها المشرع لاعتبارات عليا حمية لسيادة الدولة ، بحيث يصدر قوانين شخصية سواء أكانت خاصة بشخص معين ، أو بأسرة برمتها ، كالقانون الخاص بمصادرة أملاك الأسرة الذليلة أو رئيس دولة في بلد ما ، فإن مثل هذه القوانين تكون فاقدة لصفة العمومية . ومع ذلك فهي قوانين من الناحية الشكلية وتمتع بالسيادة داخل الاقليم التي تكون قد صدرت فيه .

ومن القوانين التي لا تجمع أحيانا بصفة العمومية قوانين التأمين ، إذ أن كنهها منها قد يهدف إلى تأمين صناعة معينة بذاتها . أو نشاط تجارى أو مالى أو مصرفى .

(٤٢) وإلى جانب العمومية في القانون تقابل صفة الاستمرار ، إذ الأصل أن لا يتبدل

القانون كي يطبق على وقائع معينة تحدث خلال حقبة معينة من الزمن بعد صدوره ، وإتمام القانون يصدر كي يطبق على جيل أو أجيال من الناس ، بحيث يستمر تطبيقه إلى أن يلغى بقانون آخر ،

وإذا ما صدر القانون فإنه يستند إلى السلطة السياسية التي أصدرته ، ومن ثم قد يقوم بعض الناس إذا ما زالت هذه السلطة وحلت محلها أخرى . ولكن يبقى الأصل وهو أن القانون يظل مطبقاً بصفة شروعة مادامت السلطة الجديدة لم تتناول أحكامه بالتعديل أو بالإلغاء .

ومع ذلك فإن في استطاعة المشرع إصدار قوانين وقتية لمعالجة مشاكل وقتية يعتمد زوالها ، أو تغييرها خلال فترة معينة : كالقوانين الصادرة أثناء الحروب أياً كان موضوعها ، إذ تخلق الحروب مصالح عابرة سواء للدولة أو لفريق من الناس بحيث يعالجها المشرع بقوانين وقتية .

(٤٢) ويبقى من سيادة القانون صفة الإلزام ، بحيث لا يجوز بحسب الأصل للأفراد أن يتحللوا من النصوص التشريعية اللهم إلا إذا كان المشرع نفسه قد فتح باب الخروج عليها والاتفاق على عكسها ، وهذه هي القوانين المخيرة .

ومن الملاحظ أن الانحياز التشريعي في الوقت الحاضر يضيق من نطاق القوانين المخيرة ، وآية ذلك تزايد القواعد القانونية التي توصف بأنها من قواعد النظام العام .

ومن ناحية أخرى فإن صفة الإلزام التي تقوم عليها سيادة القانون ، قد تضعف أو تنحصر بأمر من المشرع نفسه حماية لمصالح عليا في المجتمع ، كما يقابل ذلك في التشريعات التي لا تباع الحجز والتنفيذ على أموال معينة رغم وجود سند تنفيذي . أو إمكانية الحجز والتنفيذ لسند تنفيذي معين كحكم مثبت لنفقة ، وعدم جواز التنفيذ على المرتبات لسبب آخر .

خاتمة

إن كل مجتمع إنساني يحرص على العيش في طمأنينة وأمن ، كما أنه يسعى جاهداً لتوفير سبل الراحة والرفاهية لأفراده . ومن أهم الوسائل الفعالة لتحقيق هذين الهدفين وجوب احترام سيادة القانون ، بحيث يلتزم الجميع بأحكامه سواء أكانوا حاكمين أو محكومين .

ومن المشاهد أنه إذا تطرق العطب أو الفساد إلى مبدأ سيادة القانون . فاذ ذلك يكون معولا
هنا ما لسلامة المجتمع ولتقدمه .

على أن الصموية الأساسية إما تظهر في اختلاف وجهات النظر بين طوائف المجتمع حول تحقيق
مبدأ المساواة الاجتماعية عند تعارض المصالح المتباينة .

والمظاهر الأساسية لذلك الاختلاف يدور حول توزيع لدخل القوم ومدى الأخذ بالفكر
التقدمية في كل مجتمع تحقيقا للعدالة الاجتماعية .

وبما لا شك فيه أن المشرع لا يستطيع تحقيق المساواة الكاملة بين أفرادها مهما يبذل من جهد
لأنه إلى جانب المساواة القانونية المبنية على سيادة القانون ، فإنه توجد مظاهر عدم مساواة يكون
مرددها الطبيعة البشرية من حيث تفاوت المقدرة على العمل ، أو تنوع درجات المراهب ، أو
تفاوت المستوى الخلق للأفراد .

والواقع أن تحقيق المساواة لا يقتل فقط الناحية المادية بل لابد أيضا أن يشمل الناحية
الأدبية . بحيث تكون الجماعة منبهة دائما إلى إزالة كل أثر من آثار تقلص العدالة الاجتماعية ، أو
أي مظهر آخر قد يوجد نتيجة للتطور في أساليب الإنتاج ، وعلى أي حال فإنه ليس المقصود مجرد
تحقيق مساواة شكلية أساسها عمومية القانون وإنما تحقيق مساواة مادية بين أفراد المجتمع
الواحد من أحدث ظروفهم ومؤهلاتهم .

ولقد استندت محارلات تحقيق المساواة هذه الحد من حريات الأفراد . تلك الحرية التي كان
ينشدها الناس في القرن التاسع عشر كهدف أسى ، ولكن التطور المادى ، ومظهره تزايد
النشاط الصناعى وتكاثر أفراد الطبقات العاملة انتهى إلى وجوب صدور التشريعات التي
تحد كثيرا من حرية الأفراد وخاصة أصحاب رؤوس الأموال ، وغنى عن البيان أن
الحد من حريات هذه الطائفة ، قد أدى في النهاية تحرير عدد كبير من الأفراد وهم الذين يعرفون
اليوم بالطبقات العاملة داخل المجتمع أيا كان نوع العمل الذي يمارسونه .

وإذا تقوت تلك الطبقات العاملة سياسيا ، فإنها أصبحت عاملا مؤثرا في خلق القانون الذي
يخضع له الجميع ، ولكن ليس معنى ذلك خلاق دكتاتورية عمالية تضحي بمصالح جميع الطوائف

الأخرى حماية لمصالحها وحدها . إذ أن اتباع هذا المسلك يعوق في النهاية تقدم المجتمع الذي يجب أن ينمو في ظل مبدأ التضامن الاتحادي بين جميع أفراد .

ومن ثم فإن مهمة السلطة السياسية هي أن تقوم على التوفيق بين المصالح المختلفة داخل الجماعة . بحيث لا يكون هدفها مجرد تغليب مصلحة جماعة على أخرى . وإنما يكون تلبية مصلحة الجماعة محافظة على كيان المجتمع ، وتوكيداً للشخصية الإنسانية ، وتوكيداً لسبل التقدم الفني والمادي .

وعلى هذا الوجه تكون سيادة القانون وسيلة أو أداة فعالة نحو حياة أفضل ، في مجتمع يتطور باطراد ويسير نحو طريق السعادة والسلام والطمأنينة . تأمينا لمستقبل الجنس البشري .

أسس الوحدة العربية

للأستاذ المحامي

الدكتور عصمت سيف الدولة

نقابة ج ٠ ع ٠ م

١ - مدخل :

ليس من غايات هذا البحث أن يرسم أسساً دستورية ، للوحدة العربية ، بل غايته أن يكون إجابة عن سؤال أكثر إلحاحاً هو : هل كوننا أمة عربية واحدة يفي ، بالضرورة أن تكون لنا دولة واحدة ؟

والضرورة التي نعنيها هي الضرورة العملية ، أو مايسمونه ، الحتمية ، ، وليست الضرورة التي تثيرها الحاجة المؤقتة إليها ، سواء أكانت حاجة سياسية أم اقتصادية (اقليمية أو قومية أو عالمية) . وعلى سبيل القطع ليست الضرورة التي تحتلقها ، الرغبات الجامحة في إثارة المواجهات الثورية للصمود عليها إلى مايدور بأحلام الراغبين ؛ فلكل ضرورة انتهائية .

ونعتقد أن الإجابة عن هذا السؤال لازمة ، لأن قليلا من العرب هم أولئك الذين لا يرفعون داليا ، شعار الوحدة . وأقل من القليل أولئك الذين ينكرون وجود الأمة العربية . فكل العرب — كما يبدو — قوميون وحدويون ، أو هكذا يزعم الكثير منهم — م . ومع ذلك فإن وحدة الشعار (أمة واحدة) ووحدة الهدف (دولة واحدة) لم تجديا شيئا ، ولا تزال الأمة الواحدة تفتقد دولتها الواحدة . وعلة هذا — على ما نرى — أن كثيراً من (القوميين) و (الحدويين) يستعملون ذات الألفاظ ، ولكنهم يعنون بها مفاهيم متباينة . وآية هذا أن الفرقة القومية ، والانحراف عن الوحدة . يظهران كلما تخطت القضية القومية مرحلة الشعارات إلى مرحلة التنفيذ . وفي التنفيذ — عكس الوعي الحقيقي — يبدو جلياً أن كثيراً من دعاة (القومية) ليسوا وحدويين ؛ فيفرضون على الوحدة شروطاً يستمدونها من واقع التجزئة

الفروق الإقليمية في طور النمو الاقتصادي مثلا) ، وكثيراً من دعاة (الوحدة) ليسوا قوميين فيفرضون على الوحدة شروطاً يستمدونها من مصالحهم الإقليمية (مواجهة الخطر المشترك مثلا) وتحقق الجهود في سبيل الوحدة . ويتمزق القوميون . فيفرض السؤال نفسه وبشئ أسئلة تابعة له : ما علاقة الأمة بالدولة ؟ . . . ما علاقة القومية الواحدة بالوحدة السياسية ؟ . كيف تتصرف حيال آثار التجزئة ؟ . . . كيف تحقق الوحدة : بالقوة أم بالاستفتاء ، أفوراً أم على مراحل أم مطلقة أم مشروطة . . . ؟ إلى آخر الأسئلة التي عانينا ونعاني منها حتى اليوم ، والتي لا يمكن الإجابة عنها إلا بعد أن نجيب أولاً عن علاقة الأمة بالدولة ، لنجيب — ثانياً — عن علاقة الأمة العربية بالوحدة العربية . قاصرين الإجابة عن هذا رذاذ على الأسس الفكرية غير متجاوزينها إلى أسس التطبيق . وعلى هذا فستقسم البحث إلى قسمين ، نتناول في القسم الأول العلاقة بين الأمة والدولة ونخصص القسم الثاني للأمة العربية الواحدة.

القسم الأول

الأمة والدولة

٢ — نماذج من الآراء :

في الأمة دراسات عديدة ، لعل أكثرها جدية وعمقا الدراسات العربية إذ عند ما ثارت المشكلات القومية في أوروبا فلم تلبث كثيراً حتى كانت الدول القومية قد قامت فلم يحتج الأمر إلى مزيد من الدراسة والتعمق . أما في الوطن العربي فلا تزال مشكلة الوحدة القومية قائمة بدون حل ، تمد المثقفين العرب بمادة غنية لتعميق المفاهيم القومية وإسهاماً منهم في معركة الوحدة . غير أن اقتران الدراسات القومية بممارك الوحدة ، في أوربة وفي الوطن العربي كليهما ، جرد أغلب تلك الدراسات من الطابع العلمي الذي يقوم على أساس الحيدة الموضوعية .

فعنا ما كان فضال الألمان في سبيل وحدتهم القومية محتاجاً إلى تعريف الأمة ؛ قال : فشت ، إن الأمة هي جميع الذين يتكلمون لغة واحدة ، يكن ذلك تعريفاً صالحاً للذم ؛ أقام الألمان

إلى دويلات عديدة ، واسترداد مقاطعة الألزاس من فرنسا . وفي الموقف المضاد ، كانت الأمة عند الفرنسي أرست رينان تكويننا قائما على أعمال عظيمة تمت في الماضي ، ومشينة صادقة لعمل أمثالها في المستقبل . - وكان هذا التعريف كافيا لتحفظ فرنسا بالألزاس مادامت اللغة ليست مميزات للأمة . وعندما قال مانثيني : « إن الأمة مجتمع طبيعي من البشر يرتبط بعضهم ببعض بوحدة الأرض والأصل والعادات واللغة من أجل الاشتراك في الحياة والشعور ، كان يسوغ رغبة الإيطاليين في الاشتراك في حياة واحدة . ولما أراد الأمريكيون أن تكون لهم كلمة في الموضوع ، أحال روسي « ستاجير » الرابطة القومية إلى حالة نفسية مرضية يحاول بها الفرد إسقاط أحلام عظمتها على جماعة من الناس ، وجعل منها « عائقا سيكولوجيا أساسيا في وجه قيام منظمة للأمن العالمي ، تنظم العمل الجماعي ضد النعرات المهددة للسلم ، وكان في هذا يعبر عن الطموح القومية في الولايات المتحدة الأمريكية يسوغ سياستها الخارجية معا .

ثم يشهد القرن التاسع عشر والقرن العشرون محاولة جماعية من الدول الاستعمارية لابتلاع الامبراطورية العثمانية . والامبراطورية العثمانية في ذلك الوقت تضم قوميات عديدة ؛ تحكمها دولة الخلافة التي كانت نظاما مشتركا يجمع ولاء المسلمين أيا كانت قومياتهم ، فبالجأ كثير من مفكرى المسلمين (جمال الدين الأفغانى مثلا) وقادة العرب (أحمد عرابى مثلا) إلى الرابطة الإسلامية كحصانة ضد الخطر الاستعماري الأوربي ، وتصبح الأمة عندهم هي أمة المسلمين .

وخلال الكفاح ضد الاستعمار الأوربي ، ثم التركي ، وبعده ، يعى كثير من العرب وجودهم القومي ، وتندفق الكتابات في القومية العربية في حركة فكرية غنية أسهم فيها أبو خلدون ساطع الحصري ، ولا يزال يسهم ، بأكبر قدر . وتعد آراء الأستاذ الحصري في الأمة نموذجا لخط فكري عربي يبرز في أغاب الكتب العربية ، كما هو ، أو مدلا قليلا ، ولكنه متميز بخصائصه التي يستمدتها — هو أيضا — من أنه فكر في معركة ساحتها أمة مجزأة . لهذا يتميز بتركيزه على اللغة كعنصر أساسي من عناصر الأمة ، ورفضه أن تكون الأرض الواحدة عنصرا أساسيا : وقد تولى الأستاذ الحصري عرض هذا الخط الفكري في كتبه العديدة ، كما عرض أغلب النظريات التي قيلت في الأمة وناقشها ، وعلى ضوء حصيلة من المعرفة بالتاريخ باللغة الخصوبة ، ودافع عنه بحماسة ومقدرة فائقتين . فالأمة عنده مجموعة من الناس يتكلمون لغة واحدة وإن كانوا لا ينتمون إلى أصل واحد : لأن اللغة هي أهم الروابط

المعنوية التي تربط الفرد البشرى بغيره من الناس ، لأنها — أولاً — رابطة الفهم بين الناس ،
وثانياً — آلة لتفكير عند الفرد ، وثالثاً — واسطة نقل الأفكار والمكتسبات من الآباء إلى
الأبناء ؛ ومن الأسلاب إلى الأخرى . وبما أن اللغات تختلف من قوم إلى قوم ، فمن الطبيعي
أن مجموع الأفراد الذين يشتركون في اللغة يتقاربون ويتعاطفون أكثر من غيرهم فيؤلفون
بذلك أمة متميزة عن الأمم الأخرى . ويتبين مما تقدم أن اللغة والتاريخ هما العاملان الأساسيان
الذان يؤثران أشد التأثير في تكوين القوميات .. ، (محاضرات في نشوء الفكرة القومية) .
ثم أضاف في كتابه (آراء وأحاديث في الوطنية والقومية) عامل الدين . « لأن الدين يولد نوعاً
من الوحدة في شعور الأفراد الذين ينتمون إليه .. » « للدين علاقة قوية باللغة . فاللغة العربية
انتشرت بواسطة الدين الإسلامي أكثر مما انتشرت بحكم السياسة والإدارة .. غير أن الرابطة
الدينية وحدها لا تكفي ، ثم يرفض أن تكون الأرض الواحدة مبرراً للأمة فيقول : « إنى لا أنكر
أن الأمة .. مثل جميع أنواع الجماعات البشرية — تعيش على الأرض ولكننى أنكر أن الأرض
تسمى الأمم بعضها عن بعض ، (حول القومية العربية) فالرقعة الجغرافية لا يمكن أن تعتبر
من المقومات الأساسية للأمة . والذين يذكرون الأرض المشتركة خلال تعريفهم للأمة يفعلون
ذلك لأنهم لا يميزون الأمة عن الدولة فالأرض الواحدة ليست عنصراً من عناصر تكوين
الأمة وإن كانت ضرورة أساسية للدولة (ما هي القومية) .

بهذا قطع الأستاذ المصري ، ومن ذهب مذهبه ، العلاقة بين الأمة الواحدة أو الدولة
الواحدة ، وأصبح كل الجهد الذي بذله غير كافٍ للإجابة عن السؤال المطروح ، إلا أن تكون
إجابة نافية .

تلك نماذج مما قيل في الأمة ، يكفي لمعرفة مدى خلوها من أسس البحث العلمي ، أن نلاحظ أنها تصلح
لتعريف الأمة ، كما تصلح لتعريف الأسرة ، أو العشيرة ، أو القوية أو الإقليم . فوحدة اللغة . ووحدة
الدين ووحدة المشاعر . ووحدة الإرادة .. الخ متوافرة في تكوين القبيلة وفي تكوين الإقليم ، وعلى
هذه يمكن أن تكون إمارة موناكو أمة كما يمكن أن تقول إن إيطاليا أمة . وعندما يكون المقياس من الحما
لتفسير ظواهر اجتماعية مختلفة يكون غير صالح لتفسير الاختلاف بين الظواهر وسر جمع هذا التفسير ور

انها آراء ونظريات مؤسسة على ملاحظة خصائص بعض المجتمعات القائمة بعد اقتراض أنها أمم مكتملة التكوين. ففيها مصادرة على المطلوب وحتى لو صح أن المجتمعات التي كانت مصدر الملاحظة والاستنتاج أمم. فإن ما قيل هو وصف « الأمم » وليس تفسيراً لوجودها وقد تكون أغلب العناصر التي تقيمت قائمة في كل الأمم، أو في بعضها، غير أن هذا لا يجدي شيئاً ما لم نعرف لماذا نكسر الأمم دون غيرها، على هذا الوجه الذي وصفوه.

لذلك تعجز كل تلك النظريات، والآراء، عن تحديد العلاقة بين الأمة (التي وصفها) وبين وحدتها السياسية. وطبقاً لها جميعاً، ليس ثمة ما يمنع من أن تضم الدولة الواحدة أمماً عديدة، كما ليس ثمة ما يمنع من أن تقوم في الأمة الواحدة دول متعددة وأقصى ما يمكن أن يسوغ الوحدة السياسية طبقاً للآراء التي تدخل وحدة الشعور القومي أو الإرادة في عناصر الأمة هي (إرادة) الشعب في الوحدة. وتلك ضرورة غير موضوعية لابد من أن يستغنى فيها الناس ولو في ظل التجزئة. وقد تحتاج الوحدة — بعدئذ — إلى أن يستغنى فيها الناس من حين إلى حين. للتأكد من (إرادتهم) في استمرار الوحدة أو العودة إلى (الانفصال).

٣ — محاولة جديدة :

وإذا كان اتجار الفكري السائد في الكتابات العربية، محصوراً في جمع الملاحظات عن الأمم ثم استنتاج خصائص الأمة منها استنتاجاً (منطقياً)، إلا أن ثمة محاولات جادة لفهم الأمة والقومية والوحدة فهماً أكثر عمقاً وأكثر دليلاً. ولعل من أبرز تلك المحاولات ما بذله وبذله الزميل الأستاذ عبد الله الريماوي في كتب ثلاثة أخرجها في السنين القليلة الأخيرة (المنطق الثوري للحركة القومية العربية الحديثة، والقومية والوحدة؛ والحركة العربية الواحدة) كان يحاول أن يرسى قواعد منهج في البحث وأن يطبقه على الواقع العربي. ونتيجة المحاولة إلى الجمع بين المنهج الواقعي والمنهج التحليلي المقادير، والمنهج التاريخي كما ينبغي مقتضيات المنهج الثلاثة الواردة آنفاً لتجنب فيه — المتاعب والمخاطر التي يندبى عليها الاقتصار على أي منها وإهمال الآخر، (القومية والوحدة) . ويبدو أن لزميل زده انتهى محارلته إلى غياباتها في مؤلفه الرابع فأوضح أن المنهج العلمي في اكتشاف منطق التاريخ يقتضي : أولاً — الوقوف عند الظاهرة المنطقية لدراستها بالملاحظة والتحليل والاستقراء .. ثانياً — السير مع هذه الظاهرة المنطقية للملاحظة التطور والتغير الذي يصيبها عبر الزمان .. ثالثاً — الإقدام على تحليل حركة التطور والتغير هذه من أجل

استقراء عوامل الدفع لها واتجاهها وسنها ، (البيان القومي الثوري) . وقد انتهى من دراسة التاريخ على ضوء منهجه ، إلى أن المجتمعات الإنسانية تتجه عن طريق التفاعل إلى مرتبة متميزة منها هو (المجتمع القومي أو الأمة) وأصبحت الأمة عنده جماعة من البشر تكونت تاريخياً ، محددة ومستقرة ، تمتلك المقومات التالية جميعاً : اللغة الواحدة ، الوطن الواحد ، التراث المشترك الذي يتبلور في تكوين نفس مشترك يبدو في طابع حضاري واحد وثقافة مشتركة ، الحياة الاقتصادية المشتركة ، (البيان القومي الثوري) . فالأمة تعتبر — كما يؤكد استقراء التاريخ — الطور المستقر للمجتمعات الإنسانية . عندئذ يمكن القول بأن ثمة ضرورة تاريخية تتجه بالمجتمعات إلى أن تكون أمة . فإن تكونت استقرت ، ثم يؤكد استقراء التاريخ أيضاً سمة ثالثة تضاف إلى النشوء والاستقرار هي ما يسميه (سمة النزوع القومي) ويعني به (نزوع الأمة — كل أمة — إلى أن تكون دوائها القومية الشاملة الواحدة ، وهي حقيقة موضوعية ديناميكية ، تتكون مع تكون الأمة وقوميتها ، فتترك إرادتها ، وتؤثر في فعالياتها وعلاقاتها القومية ، كما تؤثر في فعالياتها وعلاقاتها مع غيرها من الأمم والشعوب) و (ليس من سبيل على أو موضوعي لإنكار سمة النزوع القومي كسمة يؤكدها استقراء التاريخ ماضيه وحاضره منذ نشوء الأمم وبصدد كل أمة) . (فلنا نجد أمة تتكون إلا وتقيم — بنزوعها القومي — دوائها القومية الواحدة في الوقت نفسه ، أو تناضل من أجل إقامتها .. ولنا نجد كذلك أمة تكونت فقامت دولتها القومية إلا بقيت هذه الأمة — بنزوعها القومي — تحاول الحفاظ على هذه الدولة في وجه جميع محاولات القضاء عليها أو تمزيقها . فإذا حدث أن قضت على الدولة القومية للأمة — أي أمة — أو مزقتها عوامل ومصالح وقوى داخلية أو أجنبية ، فإن الأمة ، إذا لم تندثر أو تنصر ، كانت تستمر دوماً في تأكيد سمة (النزوع القومي ، بنضال متواصل من أجل استعادة دوائها القومية الواحدة) . (البيان القومي الثوري) .

وعندما يصل الأستاذ الرياوي إلى هذه العلاقة (الضرورية) التاريخية بين الأمة ودولتها الواحدة ، يكون قد تجمع له الضوء الكافي للكشف عن (الوحدة العربية) كغاية ومضاد وأسلوب وثورة ، فيطهرها بحسم ما يحاول أن يختلط بها ، أو يختفي وراءها من اتجاهات أممية أو إقليمية أو انتهازية . ويقدم بهذا شيئاً يستحق تماماً أن يبذل الجهد في قراءته وتلمس أبعاده الفكرية وتناجيه الحركية .

وتسكاد سلاية المنطق في الجزء (التطبيق) أن تكون إغراء بقبول المنطق المنهجي. والواقع أن التطبيق أمر بي كما جاء في (البيان القوي الثوري) يستمد صلابته من قيامه على أساس (ضرورة) الوحدة السياسية للأمة الواحدة . غير أن الأمر كله يتوقف على التسليم بسلامة المنهج الذي استخدمه الأستاذ الريباوي للوصول إلى هذه الضرورة .

٤ — الماركسية والقومية :

في مواجهة هذه الاجتهادات (القومية) يجتهد الماركسيون اجتهاداً لا قومياً قائماً على المنهج الماركسي في البحث والاجتهاد . أو (الجدلية المادية) . والجدلية المادية تحدد للناس مواقفهم وبواعثهم وغاياتهم طبقاً للمكان الذي يشغلونه من علاقات إنتاج الحياة المادية . قال ماركس : « إن أسلوب إنتاج الحياة المادية يحكم حركة الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية بوجه عام . ليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم ، بل العكس . إن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم . » (نقد الاقتصاد السياسي) . على هذا الأساس قسم ماركس وانجلز المجتمعات إلى طبقات وانتهيا إلى الجملة الأولى من الوثيقة الشيوعية الأولى التي أصدرها سنة ١٨٤٨ : « إن تاريخ كل المجتمعات هو تاريخ الصراع الطبقي . » ثم قالوا : (إن العمال لا وطن لهم) (البيان الشيوعي) . وبهذا كانت الماركسية (لا قومية) منذ مولدها ، وبمحكم أساسها الفكري ذاته . لم يكن معنى هذا أن ماركس وانجلز ، يجهلان الرابطة القومية ، ولستكنهما كأننا يعتبرانها رابطة غير سليمة وغير عليية . كان تركيزهما على الرابطة (البقية) كرابطة سرية ودلالية لإدامة للرابطة القومية لهذا كان التفوق الماركسي — وعياً ونضالاً — عند ماركس وانجلز مقترناً بالتحرك من القومية . وعلى هذا قالوا عن الشيوعيين — طليعة الطبقة العاملة — إنهم يتميزون عن باقي نطبة «عاملة» بميزتين : الأولى ، أنهم خلال الصراع الطبقي الذي خاضه ، الطبقة العاملة في أمة ما يركزون على أولوية مصالح الطبقة العاملة في جميع أنحاء العالم دون اعتبار للقومية . . (البيان الشيوعي) . ومن هنا لم ير انجلز أي أهمية للأمة البولندية وحركتها القومية ، إلا أنها محرك لثورة الفلاحين في روسيا (رسالته إلى ماركس في ٢٣ مايو ١٨٥١) وأكد ماركس أنه كان يكافح قومية مازيني (رائد الوحدة الإبطالية) وأنه « كما دار الحديث عن السياسة الدواية فإنه يتكلم عن الدول وليس عن القوميات » (رسالته إلى انجلز في ٤ نوفمبر ١٨٦٤) .

وقد فرضت النظرية نفسها على الماركسيين الأوائل في كل تجربة قومية . فعندما انعقد مؤتمر الماركسيين سنة ١٨٩٦ ، وقف هيكس — ممثل الماركسيين البوانديين — مطالباً المؤتمر بإصدار قرار بتأييد استقلال بولندا عن روسيا القيصرية . ورفض المؤتمر طلبه . وكان المؤتمر ماركسيين حقاً .

هذه السمة (الاقومية) التي طبعت الماركسية ، وضعت الماركسيين والنظرية ذاتها في مأزق . فالروابط القومية موجودة في الواقع والامم تملأ الأرض ، وهي ظواهر اجتماعية مستقرة . والنظرية (العلمية) لا تعنى تجاهل الظواهر كما يقول الماركسيون أنفسهم . وقد ابتكرت لهم نظريتهم الرابطة الطبقة بديلاً عن الرابطة القومية ، ولولاء الطبقة بديلاً عن الولاء القومي ، ولكنها لم تقدم لهم حلاً لمشكلة الانتهاء القومي . ١. إذا كانت الامم وكيف الفكك من الرابطة القومية اكتفت بإدانتها والدعوة إلى غيرها ، وكان ذلك محاولة (مثالية) تماماً للافلات من الواقع ، قد تنجح فكرياً — لأنها مثالية — ولكنها تنكشف عند أول اصطدام لها بالواقع . وقد كان .

٥ — اللينية والوحدة :

ففي الاتحاد السوفيتي وجد لينين نفسه وجها لوجه أمام (المسألة القومية) كما يسمونها . فقد كان الاتحاد السوفيتي — ولا يزال — مكوناً من أمم عديدة ، أكبرها وأقواها الأمة الروسية . وكان لا بد من أن يتعرض لينين للأمة ، والدولة ، وعلاقتها . فلما لم يجد في منهجه العلمي ما يسعفه لجأ إلى المنهج التاريخي محاولاً شرح نشأة الدولة القومية على وجهه يؤكد إدانتها ، انساقاً مع الموقف الماركسي ففسحها إلى الرأسمالية . قال : « إن عهد انتصار الرأسمالية على الاقطاع انتصاراً نهائياً قد اقترن في كل أنحاء العالم بحركات قومية . ولذلك الحركات القومية أساس اقتصادي هو أن الانتصار التام للإنتاج التجاري كان يقتضى استيلاء البورجوازية على السوق الداخلي ، وكان ذلك يستلزم اتحاد البلاد التي يتكلم سكانها لغة واحدة لتكوين دولة واحدة . . . ولذلك نجد أن تكوين الدولة القومية التي تتضمن متطلبات الرأسمالية العصرية في أحسن صورها ، صار المنزع الخاص بكل حركة قومية » .

واضح أن لينين لم يقل رأياً في (الأمة) بل أدان الدولة القومية (أو الوحدة كما نسميها نحن العرب) ، إذ أحاط خطة بوجوازية رأسمالية غايتها خلق سوق واحد والاستيلاء عليه . لم يقل لينين — على الأقل — لماذا ، عندما أراد البورجوازيون تنفيذ خططهم الخبيثة ، وجدوا (بلاداً تتكلم سكانها لغة واحدة) . كيف حدث أن تميزت تلك البلاد عن غيرها بلفتها على الأقل . وكيف حدث أن وجد البورجوازيون قوميات (جاهزة) ليقمروا عليها دولاً .

ثم إن هذا كله لم يجد لينين شيئاً — ولا يجدي غيره — أمام الأمم التي لم تتكون فيها دولاً قومية. إما لأن أياً أخرى قد إزالتها كما فعلت (روسيا العظمى) ، وإما أن (البورجوازية الرأسمالية الاستعمارية) تحتمل فتحوّل البورجوازية هنا دون قيام الدولة القومية بدلاً من أن تقيمها . اتهام البورجوازية هنا لا يجدي ، مع أن هنا وهناك أمم تناضل من أجل دولتها القومية . فما الحل ؟

هنا لا نجد الماركسية المادية العلمية ، بل نجد الميضية العملية الانتهازية — نجد التكتيك الليبني الذكي ملخصاً في : تأييد القومية ثم استغلالها للقضاء عليها . وقد رسم لينين خيوط هذا الأسلوب سنة ١٩١٤ ، في رده على المعارضين على تضمين برنامج الماركسين الروس مبدأ : « حق الأمم في تقرير مصيرها » . كان المعارضون يستندون إلى ما كتبه روزا لوكسمبرج الماركسية البولندية سنة ١٩٠٨ دفاعاً ضد ، استقلال بولندا عن روسيا القيصرية . كانت روزا لوكسمبرج ، تجادل على أسس ماركسية لاقومية خالصة . واستغل المعارضون مقالته فوضعوا لينين أمام أحد أمرين : إما أن يكون ماركسياً لاقومياً ، فيخسر تأييد القوميات المضطهدة في روسيا . وإما أن يكون قومياً غير ماركسي فيتمسك بحق تلك الأمم في تقرير مصيرها ويكسب الثورة . وقد خرج لينين من المأزق بالقاعدة التي يقبها الماركسيون اللينينيون حتى اليوم في مقال طويل عن (حق الأمم في تقرير مصيرها) قال فيه : « إن البورجوازية التي تظهر ، طبعا ، بمظهر القائد في بداية أي حركة قومية تقول إن كل ما يدعم الأمان القومي قابل للتحقيق . ولكن سياسة الطبقة العاملة في المسألة القومية (كما هي في المسائل الأخرى) تساند البورجوازية إلى مدى محدود فقط ، ولا تتفق أبداً مع السياسة البورجوازية . إن الطبقة العاملة تؤيد البورجوازية في سبيل توفير

السلام القومى ، وذلك لتوفير المساواة فى الحقوق ، وبذلك تخلق أفضل الظروف للصراع الطبقي . وعلى هذا ، وبعبكس النشاط البورجوازى على وجه التحديد ، تقدم الطبقة العاملة معاوتها فى المسألة القومية . فالطبقة العاملة تؤيد البورجوازية تأييداً مشروطاً فقط . غير أنه حتى هذا التأييد المشروط لا يعنى قبول الرابطة القومية منطلقاً للنضال ، والوحدة غاية له . قال لينين : « بينما تعترف الطبقة العاملة بالمساواة فى الحقوق بين الدول القومية ، تقدر أكثر من هذا ، وتضع فوق هذا كله . الرابطة بين الطبقات العاملة فى الأمم كلها . وتقيم أى مطلب قومى ، وأى استقلال قومى ، من زاوية الصراع الطبقي للعمال ، فإذا كان النضال القومى متجاوزاً مصالح العمال كطبقة ، فسيكون الاجراء مستغفلين . ويتطلب نجاح الصراع ضد الاستغلال أن تتحرر الطبقة العاملة من القومية » .

هذه هى اللينينية فى المسألة القومية . محتفظة بأساسها اللاقومى الماركسى ؛ مضافة إليه كيفية استغلال الحركات القومية (لخلق أفضل الظروف للصراع الطبقي) ، ثم تحرير الطبقة العاملة من القومية والعودة بهم إلى الرابطة الأصلية بين (الطبقات العاملة فى الأمم كلها) حيث يستمد أى مطالب قومى - حتى الاستقلال - قيمته من مدى ملائمته للصراع الطبقي .

٦ - الستالينية والامة :

ثم جاء ستالين ، وحاول أن يصيغ الماركسية - اللينينية صبغة نظرية ؛ فتصدى لتعريف الامة فقال : « إنها جماعة محدودة من الناس تكونت تاريخياً ، ذات لغة وأرض وحياة اقتصادية مشتركة وتكوين نفسى مشترك يتجسد فى ثقافة مشتركة ، وهو تعريف لا بأس فيه ، لولا أن ستالين قد أضاف : « وليس الامة مقولة تاريخية خاصة بمرحلة تاريخية محدودة هى مرحلة تكوين الرأسمالية .. فإن عملية تصفية الإقطاع ونمو الرأسمالية هى فى الوقت ذاته عملية تكوين الناس فى أمم » (الماركسية والمسألة القومية) . وهكذا بعد أن كان لينين يكتفى بإدانة الدولة القومية قائماً بمنع القوميات فى الاتحاد السوفيتى من التطلع إلى الاستقلال ؛ قل عنه ستالين ما قال بعد أن صرفه إلى (الامة) ذاتها ، فأصبحت تكويننا بورجوازياً . وبهذا المنطق سحق ستالين الأمم فى الاتحاد السوفيتى .

٧ - الماركسيون المحدثون :

فإن جاء المحدثون من الماركسيين - أعداء الستالينية - حتى عادوا إلى اليكتيك اللينينى ،

فقال ٣٩ عالماً وفكراً منهم اشتركوا في إخراج كتاب واحد دىنتهى العمال إلى قوميات مختلفة وأجناس مختلفة ، ولكن انتماءهم الأول يظل إلى الطبقة العاملة . وهذا تحدده وحدة مصالحهم الأيمية ، وأغراضهم ونظريتهم ، التى تتولى الصدارة لينزاح مادونها من أوجه الاختلاف إلى الوراء . وإذا يتحقق العمال الواعون سياسياً من أن النضال القومى ، والانعزال القومى يضر المصالح الأيمية للطبقة العاملة ، يحاربون كل أنواع التمييز القومى ، (أسس الماركسية اللينينية) . أما كيف يكون النضال القومى ضاراً بمصالح طبقة العاملة ، فذلك - كما قالوا - إن : خطر القومية الأول يكن فى أنها تلهى العمال عن الصراع ضد درهم الطبقي . لقد تضافر الزمان والرجعية البورجوازية على تخطيط مؤقتة لمرقلة الصراع الطبقي للطبقة العاملة بإشغال المناصر القومية . هذا بالإضافة إلى أن انتشار الأفكار القومية والشوفانية يؤدى إلى تفكك وحدة الطبقة العاملة ، ويضر روابط التضامن الأيمى . ومالم تحارب القومية والشوفانية ، فإنها ستضعف حتماً حركة الطبقة العاملة . كيف يتصرف الشيوعيون - إذن - فى الأمم التى تناضل من أجل وحدتها السياسية ؟ - قال أفاناسييف ، (سنة ١٩٦٢) : « بينما يؤيد الحزب الماركسى صراع الشعوب المضطهدة فى سبيل التحرر ، يحاول أن يحرر العمال من تأثير القومية البورجوازية ، لأنها لا تتفق مع الوحدة الأيمية للطبقة العاملة ، أى النظرية التى تتطلب تضامن العمال فى العالم . الحزب الماركسى يحارب فكرة القومية البورجوازية بالتركيز على دور الصراع الطبقي الحاسم فى أى حركة اجتماعية ، وبالدعوة إلى وحدة الطبقة العاملة فى جميع البلاد ، وبهذه الطريقة يدس بالتدريج فكرة الأيمية العالمية فى أدمغة العمال ، . (الفلسفة الماركسية) .

٨ - الماركسيون والوحدة العربية :

واضح أن الإجابة الماركسية عن السؤال المطروح هو : لا قومية ولا وحدة ؛ وقد يمكن القول بأن ذلك موقف أملاء الواقع السونيقي حتى لا يفتقت دولاً بعدد ما يضم من قوميات . وقد يكون الموقف متغيراً بالنسبة إلى وحدة أمة مجزأة ؛ فلننظر إذن فيما قالوا عن سنة ١٩٦٤ : قالوا :

« فى السنين الأخيرة برزت شعوب الشرق العربى إلى الصف الأول فى الكفاح من أجل التحرر القومى ، بقيامهم بهجوم شامل على واقع الاستعمار . إن كفاح العرب ضد الاستعمار وفى سبيل

استفلاهم القومي ذو دلالة دولية بالغة تتجاوز أهمية العرب أنفسهم إلى انصير العام للسياسة الامبريالية والاستعمارية . والواقع أن الشرق الأوسط قد أصبح يلعب دوراً هاماً في الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية والعسكرية للدول الاستعمارية الكبرى . وخاصة بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية . فالشرق الأوسط مركز قواعد عسكرية أمريكية وبريطانية حديثة . وهناك أيضاً تحصل الاحتكارات الأجنبية على ملايين الاطنان من الزيت الخام للرخيص سنوياً ، أو ما يعادل ربع إنتاج العالم تقريباً . ومن هنا نفهم أي ضربة أصابت الاستعماريين من كفاح حركة التحرر القومي العربي ، حيث هب العرب ليستردوا استقلالهم وليصبحوا سادة منابع الثروة الطبيعية في الشرق العربي . كانت تلك الضربة أبعد ما تكون توقعاً ، إذ أن إرادة الاستعمار الأجنبي والإقطاع المحلي ، الذي يسانده الاستعمار ، قد أبقت الشعوب العربية في حالة تخلف اقتصادي شديد ، وأصبحت البلاد التي يسكنونها من أشد مناطق العالم فقراً . وقد ظن الاستعماريون أن الصراع من أجل ضرورات الحياة قد استنفد طاقة العرب ، وأن ظروف التخلف الشاملة ستحول بينهم وبين أن يهبوا وأن ينتظفوا في حرب ضد الاستعماريين وقد تبددت تلك الأوهام في مصر أولاً ؛ حيث وضعت حركة الجيش ، بقيادة ضباط من ذوى العقليات القومية ، نهاية لحكم فاروق وبطانته من أنصار بريطانيا . وقد أتمت الجمهورية المصرية قنال السويس ، وحطمت الحصار الذي فرضته عليها الاحتكارات الرأسمالية الخ .

أحد مميزات حركة التحرر في الشرق الأوسط أنها تنموا وتطور تحت شعار الوحدة العربية . وقد ولدت هذه الفكرة خلال الصراع ضد الاستعماريين وفي سبيل الاستقلال القومي . وقرب هذا الشعوب العربية بعضها من بعض . وكسفير عن التضامن في الصراع ضد الاستعمار ، وكشكل للتعاون الأخوي والمساعدة المتبادلة بين الدول العربية ؛ لعبت وحدتهم دوراً كبيراً في سبيل كفاحهم من أجل الاستقلال . وفكرة الوحدة مقبولة على وجه خاص لدى جماهير الشعب العاملة ، التي تعاني من الاستغلال الرأسمالي كما تعاني من التخلف الاقتصادي والثقافي . وطالما احتفظ شعار الوحدة بسمته المضادة للاستعمار ، ولم يهدف إلى رفع دول عربية فوق دول أخرى ، فإنه يحظى بتأييد كل القوى التقدمية والديمقراطية .

غير أن بعض التيارات الرجعية في العالم العربي ، تحاول أن تجعل من تلك الفكرة الشعبية

مطية لأغراضها الخاصة : فالجماعات القومية المتطرفة تحاول أن تفسر شعار الوحدة كدعوة إلى وحدة الشعوب العربية كلها فوراً ، حول أقوى الدول العربية بقصد إخضاعهم جميعاً للحكومة واحدة .

« وأنه لم الواضح أن الوحدة بين الدول مسألة بالغة التعقيد والدقة ، لا تختمل التسرع أو الضغط ، ولا تنجح إلا إذا تحققت متطلبات موضوعية أول لحلها . أما الوحدة التي تهرح حق الأمم في تقرير مصيرها ، وتفقد بها أمة حتى بعض مكاسبها الاجتماعية وحرياتها السياسية ، فإنها لا يمكن أن تنجح ولا تكون مفيدة ، (أسس الماركسية - اللينينية) ؛

هذا رأيهم في الوحدة العربية . وبمنا أن نبين أن أساسه العلمي ، عندئذ لا نجد سوى اللاقومية الماركسية والانتهازية اللينينية :

لقد أسمرنا (عرباً) تمييزاً لنا عن غيرنا . وبعد أن وصلوا بنا إلى الحضيض الاقتصادي حيث (ظن الاستعماريون أن الهراع من أجل ضرورات الحياة قد استنفدت طاقتنا) ، إذ بالجمهير العربية لا تحده موافقها ، وبواعثها ، وغاياتها ، طبقة مسكانها في أسلوب وعلاقات الإنتاج بل تنب في حرب ضد الاستعمار غايتها الوحدة ، التي اعترفوا بأنها (مقبولة على وجه خاص لدى جماهير الشعب العاملة) ، وأن هذا (يميز لحركة التحرر العربي) فعل أي أساس من (العلم) يريدون الوحدة أن تظل شعاراً فلا تتحقق وحدة الجماهير فتصبح دور قومية واحدة ؟ — يقول الماركسيون إن الجماعات القومية المتطرفة تحاول أن تفسر شعار الوحدة على وجه .. يخضع الشعوب العربية كلها للحكومة واحدة) : إذن كيف تكون الوحدة بدون حكومة واحدة . وما الذي يمنع أن يخضع العرب جميعاً — في ظل الوحدة السياسية — للحكومة واحدة ؟ يجيب الماركسيون بأن الوحدة تهدر حق الأمم في تقرير مصيرها . أي أمم ؟ هل هناك أمم عربية عديدة ؟ . هي هم إذن العرب أصحاب « حركة التحرر القومي العربي » ، وكيف تكون حركة تحرر « قومي عربي » بدون أن توجد « القومية العربية » التي تنصب إليها .

هكذا يتخبط الماركسيون في فهم وتفهم حركة أمة في « حالة تخلف اقتصادي شديد » ، ظن المستعمرون أن الجوع قد « استنفدت طاقتها » ، فبغت في « حركة قومية عربية » ، كانت أبعد ما تكون توقفاً ، فبددت أوهام المستعمرين وبرزت إلى « المصنف الأول في الكفاح من أجل التحرر القومي » ،

يميزها عن غيرها أنها تنمو وتتطور تحت شعار الوحدة العربية ، المقبولة على وجه خاص من جماهير الشعب العاملة .

كل هذا ، بالنسبة إلى الماركسيين عجب غريب قابل للفهم ، لأن نظريتهم لا تعرف سوى الطبقة رابطة في النضال ، وسوى الصراع الطبقي ميداناً له ، وسوى إلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج غاية .

ولست غائباً من كل هذا أن نذكر الماركسية ، ولكن لنعرف من أمر الماركسيين ما يعرفون أن نظريتهم لا قومية ولا وحدوية . وهم لا قوميين ولا وحدويين . لا يخفى هذا ولا يستتره التكتيك اللبني منها يمكن ذكياً .

٩ - رأى مطروح :

ثمة وجهة نظر عربية مطروحة في كتاب (أسس الاشتراكية العربية) تحت عنوان جديد الإنسان ، وتطلعي وجهة النظر تلك - كنهج - من إضافة الزمان كبعد رابع للظواهر والأشياء غير أن مجرد ملاحظة الظاهرة خلال حركتها في الزمان لا تكفي لفهم تلك الحركة وانجائها . لأن الزمان نفسه لا يتوقف ، وبمجرد انقضاء اللحظة الزمنية التي تكون حداً رابطاً للظاهرة ، يستحيل إعادة الظاهرة بحدها الزمني مرة أخرى . وبهذا يصبح الهجان الواقعي والتاريخي كلاماً غير صالحين لفهم حركة الظواهر ، لعدم إمكان إثباتات محصلتهما إثباتاً علمياً بالتجربة والاختبار . لا يبقى إلا الكشف عن قانون هذه الحركة ذاتها ، والطريق إلى هذا أن نلاحظ قاعدة حركة (المفرد المشترك) في الظواهر والأشياء ، فإن ثبت اطراد الحركة على قاعدة واحدة ، أصبحت القاعدة قانونياً حتمياً يحكم حركة ذلك للفرد ، بمعنى أنه لا يتقدم - خلال الزمان - إلا طبقاً له . فإذا رددنا هذا المفرد إلى ما يؤثر فيه ويتأثر به ، أي إلى علاقاته بغيره ، لنلاحظ ذلك التأثير في القانون الذي اكتشفناه ، تكون حصيلة تلك الملاحظة (ظاهرة) أن أضيف إليها حدها الزمني أصبحت ظاهرة تاريخية . غير أن الظاهرة وتاريخها يكونان غير مفهومين إلا على ضوء (القانون) الذي اكتشفناه ، إذ عن طريق فهم ما أثر في حتمية أو تأثر بها ، يمكن فهم الحصيلة (الظاهر) وتاريخها في زمان معين .

وقد انتهى الرأي الذي نعرضه - هذه دراسة طويلة - إلى أن المجتمعات الإنسانية تنمو

وتتطور طبقاً لقاعدة حتمية : إدراك المشكلات ؛ حلها ؛ العمل تنفيذاً للحل ، وأن أى مجموعة إنسانية لا تتطور إلا على أساس هذه القاعدة وتبعاً لترتيب حركتها : الإدراك فالعمل . وإن ما يتحقق فعلاً يصبح ماضياً غير قابل للإلغاء ، ولذلك به يحدد المستقبل من حيث هو نقطة انطلاق إليه ، كما يحدد مضمونه من حيث أن المستقبل حل لمشكلات الماضي .

بالتطبيق لهذا ، إذا نظرنا إلى تكوين المجتمعات ، خلال الزمان ، نجد أنه إذا اجتمع اثنا فأنهما يتطوران عن طريق تبادل المعرفة فيعرف كل واحد منهما كيف نشأت المشكلة المشتركة بينهما وتبادل الفكر أى يعرف كل واحد منهما وجهة نظر الآخر في حل المشكلة ؛ وتبادل العمل ، أى مساهمة كل منهما فى إشباع حاجتهما المشتركة . والإضافة إلى الاثنين - خلال الزمان - تمتد أبعاد المجتمع على مستويات ثلاثة : امتداد أفقى حيث يتعدد الناس من الفرد إلى الجماعة ؛ وحيث يحمل كل فرد حاجته معه وتتعدد المشكلات الفردية بتعدد الأفراد وامتداد رأسى يبدأ بالحاجة الفردية إلى الحاجة الجماعية أو المشتركة . واتجاه إلى المستقبل يكسب المشكلات أولوياتها فى التطبيق . ومع حتمية الحياة الاجتماعية ووحدة الظروف بالنسبة إلى كل مجتمع ، لا يكون ثمة إلا حل موضوعى واحد صحيح فى أى لحظة زمنية محددة ، أيا كان نوع المشكلات : فردية أو جماعية أو مشتركة . تقتضى معرفة هذا الحل الصحيح وتنفيذه فعلاً أى يتمشى تطور المجتمع كسكل الاشتراك فى معرفة المشكلة ، والاشتراك فى وضع الحل ، والاشتراك فى تنفيذه . وهو ما بين صاحب الراى بالجدل الاجتماعى ، فالجدل الاجتماعى - عنده - قانون حتمى للتطور (حل المشكلات) بمعنى أنه لا يمكن أن تتطور المجتمعات إلا خلاله . وأنه عن طريقه فقط نجد المشكلات الفردية أو الجماعية حلولها الصحيحة ؛ وكل حل صحيح تنتهى به مشكلة يعتبر إضافة تنمو بها المجتمعات وتتقدم خلال الزمان ولا يمكن إلغاؤه .

نشك كثيراً فى أننا استطعنا أن نلخص هذا الراى تلخيصاً واضحاً . ولعله يكفى إيضاحاً مخلصاً لبحرته فى الإجابة عن السؤال موضوع البحث الأمة وما علاقتها بالدولة . فلننظر على ضوئه كيف تمت المجتمعات وتطورت خلال حركتها فى الزمان عن طريق إدراك المشكلات وحلها وتنفيذ الحل بالعمل .

١٠ - كيف تكونت المجتمعات :

قد تكون الرابطة الأولى التى جمعت اثنين هى الاجتماع على حل مشكلة حفظ النوع التى يؤدى

حلها إلى أن يضاف إلى الاثنين ثالث : فتوجد الأسرة ثم العائلة ثم السلالة . الخ . لك وحدة الدم ، تظل قائمة رباطا بين الناس تميزهم عن غيرهم حتى يتجاوز التعدد - على مجرى الزمان - ما يميز الناس بأصلهم الواحد فتتوهم الانساب في الكثرة . غير أن مجرد اجتماع اثنين بشئ مشكلة جديدة على كل منهما ، هي التناقض بين اجتماعهما على مشكلة واحدة . وانفصالهما - كل منهما بذاته - في الوقت نفسه . وقد حلت تلك المشكلة الأولى بأول إضافة رائعة ابتكرها الإنسان ، ونمى بها اللغة . فعن طريق اللغة أمكن الوصول - بين المتعددين - إلى وحدة الإدراك والفكر والعمل لمواجهة المشكلات المشتركة . وباللغة وجد التطور الاجتماعي أداته . انطلقت كل أسرة تواجه - مجتمعة - ظروفها المشتركة وتحقق مستقبلا مشتركا . ثم يستمر النمو بالتعدد . وتتعدد المشكلات ، وتنوع ؛ بحيث تتجاوز في اتساعها وشمولها رابطة الدم التي تصبح عاجزة عن أن تجمع جهد الناس وعملهم لحل المشكلات المشتركة بين الأسر لتحقيق المصير الواحد .

فقد أقبل على الإنسان حين من الدهر ، استفده في الصراع ضد "ظروف الطبيعة المادية للحصول على ما يحفظ به حياته من قاج الأرض أو "الصيد" - شكل صراعه مع بيئة "ثمار" طبيعة المناخة تلقائيا إلى حيث هي ، والاستمرار المؤقت حيث يجد مأوى إلى أن تنضب فيجرعها إلى مكان آخر من الأرض . كانت الهجرة تغييرا للظروف المادية (الطبيعية) بالانتقال من مكان إلى آخر . وبالهجرة برخلها التقاء مجموعات أخرى تسعى وراء "غاية" ذاتها فيعتقدان على مصدر إنتاج واحد فيمتلكان عليه . وبغلبة أحدهما يدخل مرحلة من التطور بدأت بحل المشكلة الأولى فيستقر في الأرض ويبدأ في مواجهة المشكلات الجديدة التي تطرحها ظروفه الجديدة . فيبتكر في الأرض التي استقر عليها ما يحل مشكلات جمع إنتاجها وتخزينه وتوزيعه وحراسته أدوات من فؤوس وأدوات وما نزل وحراش ونبال الخ . وإذا يكون هذا هو الطريق الوحيد للحياة ، يصبح جهد الأسر والعائلات قاصرا عنها ، فيكون الحل الحتمي أن تجمع الأسر والسلالات والعشائر - تدريجيا وخلال مواجهة المشكلات نفسها - لتكون قبائل - أي لتكون بسكنتها ومقدرتها أقدر على حل مشكلات "الظروف المشتركة" . وي طرح نمط الأسر في القبيلة مشكلة جديدة أحلها القبيلة بما تضيفه من نظم وتقنيات . وكانت - وقد يتحقق لنا العصر القديم - عسرها على الطبيعة والأعداء شمرا وغناء وألحانا .. إلى أن ينضب رزق الأرض فتبدأ مرحلة جديدة من

الصراع ضد الطبيعة بهجرة جديدة يصاحبها قتال جديد ، وهكذا كانت الجماعات والقبائل وحدات متحركة داخلياً ، مهاجرة مقاتلة دائماً .

ذاك الطور القبلي من المجتمعات : داخل المجموعة الإنسانية الواحده يفرد كل مجتمع وحدة قبلية متميزة عن القبائل الأخرى بأصلها الواحد ولغتها الواحدة ثم بنظمها وتقاليدها وثقافتها القبلية ، ولا يميزها عن غيرها الموقع الذي تعيش فيه ، لتبادل المواقع ككراً وفراً خلال الصراع القبلي .

١١ — كيف تكونت الأمم :

وقد انتهى الطور القبلي أو كاد يقضى . وخلال الهجرة المقاتلة اهتدت بعض الجماعات والقبائل إلى الأرض الخصبة وأودية والأنهار ؛ فاستأثرت بها حلاً للمشكلة التي كانت تعالجها بالهجرة . فلم تعد حركتها خاضعة لما تمنحه الطبيعة تلقائياً ، بل استقرت في الأرض وابتكرت الزراعة . عندئذ افترق تاريخ الشعوب والمجتمعات ، ولم يعد من الممكن الحديث عن : « التاريخ الإنساني » أو « تاريخ البشرية » ؛ بل لابد من تتبع كل جماعة لمعرفة تاريخها على ضوء ظروفها الخاصة . فالجماعات القبلية التي استقرت في منطقة جغرافية محددة خاصة بها دخلت مرحلة تكوين جديدة هي مرحلة تكوين الأمم ؛ لتتميز بهذا الاستقرار على أرض معلومة وللاستثمار بها عن الطور الذي سبقها (الطور القبلي) . غير أن هذا لا يعني أنها أصبحت أمماً . فنحن لا نقول إن أي جماعة من الناس لها لغة واحدة وتقيم في منطقة جغرافية محددة قد أصبحت أمة ، بل ننظر إلى المجتمعات خلال تطورها وحركتها التي لا تتوقف من الماضي إلى المستقبل . فالأمة تدخل مرحلة التكوين بالاستقرار ، وبه تحل مشكلة الهجرة ؛ وتصبح حوراً متقدماً ومتميزاً عن الطور القبلي . ثم تبدأ في التكوين وتحديد معالمها خلال مواجهة المشكلات المشتركة والمشاركة في حلها . ثم قد تكون أول مشكلة واجهتها الجماعات المستقرة ، المحافظة على هذا الاستقرار . أي حماية أبنائها ، لم تستقر كلها في وقت واحد . بل في حين استقر بعضها ودخل مرحلة التكوين القبلية الأخرى مهاجرة تتقاتل معاً . تغزو أطراف الأرض المستقرة بسكانها الأصليين ؛ مبتدئين معاً مرحلة من الاستقرار لن تلبث أن تكون منهم

أمة واحدة ؛ وقد يثير الغزاة حروباً مضادة تخرج فيها الجيوش لمطاردة المغيرين والقطاء عليهم وضم مراكز تجمعهم إلى الأرض المستقرة ؛ فتعد حدودها لإشغالها جميعاً — الاستقرار مقدمة لتكوين أمة . وقد استمرت فترات الغزو القبلي وحروب المطاردة فترات طويلة عولت تكوين القبائل المستقرة أماً ، وإن كانت قد أسهمت — من ناحية أخرى — في أن يتجاوز المستقرون رواسب الطور القبلي بالعمل المشترك لحماية الأرض المشتركة في مواجهة العدو المشترك . وعندما تثبت حدود المنطقة الجغرافية الواحدة مؤذنة بانتهاء الصراع ، تكون تلك الحدود ذاتها حدوداً لما يلها من أرض عليها جماعات مستقرة . ومن هنا تصبح الجماعات التي تميزت عن القبائل بالاستقرار في منطقة جغرافية محددة (تمييز في الزمان) متميزة أيضاً عن الجماعات المستقرة على مواقع جغرافية أخرى (تمييز في المكان) .

إلى هنا نكون قد توافرت للجماعة المستقرة (الأمة في دور التكوين) ، وحدة اللغة ووحدة الأرض (الطبيعة) . غير أن هذا لا يميزها عن غيرها من الجماعات المستقرة التي لها — بالضرورة — ذات العناصر . إنما تكون الأمم بميزاتها الخاصة من خلال تكوينها القومي المنطلق من الاستقرار في منطقة جغرافية معينة . فتفاعل الإنسان مع الطبيعة ينتج حصيلة مادية (إنتاج زراعي ، إنتاج صناعي ، أدوات إنتاج ، أدوات نقل ، الخ) . وتفاعل الإنسان مع المجتمع ينتج حصيلة اجتماعية من النظم والمذاهب والتقاليد والعادات والأخلاق الخ . والنظر إلى هذه الحصيلة من تفاعل الإنسان مع الطبيعة والمجتمع نظر إلى ما يسمى التاريخ . فإذا أضف إلى هذا — في مرحلة التكوين القومي — أن الطبيعة قد تحدت بمنطقة جغرافية معينة ومتميزة عن غيرها ، وأن المجتمع قد تحدد بشعب معين ومتميز عن غيره ، كان مؤدى هذا التحديد — وهو مانع به بالاستقرار — أن حصيلة تفاعل الإنسان مع طبيعته الخاصة (وطنه) ومجتمعه الخاص (شعبه) ستكون متميزة في معيوماتها عن غيرها ، سواء أكانت حصيلة مادية أم حضارية أم ثقافية . لتكون كل أمة قد تميزت — خلال تطورها — براث حضاري وعقائدي وفكري مشترك ومتميز عن غيره من أفكار ومقائد وحضارة الأمم الأخرى ، لتكون كل أمة قد كونت — خلال تطورها — تاريخها الخاص ، وتكون بذلك قد اكتملت أمة .

١٢ — وحدة التاريخ ووحدة المصير :

عندما يتم تكوين الأمة يلحق هذا التكوين بالماضي — بفعل الزمان الذي لا يتوقف —

ويفلت من إمكانية الإلغاء . ويصبح التطور منطقاً حتماً من لوجود القومى ، عندئذ يكون لهذا الوجود القومى أثران إيجابيان فى صنع المستقبل : فمن ناحية يحدد نقطة الانطلاق اليه . ومن ناحية أخرى يحدد مضمون البناء الحضارى فى المستقبل ذاته . ذلك أنه أيا كان هذا المضمون ، فلا بد أن يتم عن طريق مواجهة المشكلات التى يطرحها الوجود القومى ، وحلها ، فهو يحدد به كما نحدد المشكلة الحـل الذى تتطلبه . وبالتالي تكون وحدة التاريخ متضمنة حتماً المصير .

١٣ — الالتئام القومى :

الإدراك المستقر لوحدة التاريخ وحتمية المصير الواحد ، هو الذى يخلق ذلك الاستقرار النفسى الذى يسمى حباً ، لا يظهر إلا بالاستفزاز المعتدى ؛ فإذا هو ثورة جارية تبدو غير مقبولة وهى العقل كله ، لأنها دفاع عن الوجود ذاته . وعندما لا يكون ثورة . يكون شعراً مادناً بالالتئام القومى ، لا يكاد يظهر تعبيراً أو حركة داخل الأمة ولكنه تعبير قومى عن وجود الرابطة القومية عند الذين يعيشون فى أمة أخرى . ويشعرون بالالتئامهم إلى أمتهم من غربة الضغط القومى فى الأمم التى يعيشون فيها .

١٤ — الرابطة القومية والروابط الداخلية :

من المهم أن نلاحظ أن تكوين المجتمعات يتم بالنمو والإضافة خلال مواجهة المشكلات وحلها . فكل طور لاحق أكبر من الطور الذى سبقه تقدماً ، لأنه كان حلاً حتمياً لمشكلات عجز التكوين السابق عن حلها . بمعنى أنه حقق للإنسان من إمكانيات التطور أكثر مما كانت تهيبه له الروابط الاجتماعية السابقة . فهو أكثر مما سبقه شجراً ، فيتضمنه ويكمله ، وليس لا يلفيه . فالمجتمع القبلى - مثلاً - لم يبلغ الأمر ، بل بقيت أسراً وبطوناً وأخذاً تقوم رابطة الدم فيها بمرزاً لذرى الدم الواحد ، أضيفت إليها الرابطة القبلية إضافة كانت حلاً لمشكلات عجزت الأمر من حلها . فتحقق بها لكل فرد من أى أسرة من إمكانيات التطور أكثر مما كان له وهو محصور فى بنى دمه ، كذلك كان المجتمع القومى إضافة إلى المجتمع القبلى تتضمنه وتكمله ولا يلفيه . ففى ظل الرابطة القومية ، بقيت الأسر والعشائر التى استقرت فأصبحت قرى ، وبقيت القبائل التى

استقرت فأصبحت أقاليم ومناطق ، وأضيفت إلى الرابطة العائلية والرابطة المحلية الرابطة القومية إضافة كانت حلاً لمشكلات عجزت المشائر والقبائل عن حلها ، فتحقق بها لكل فرد من أي أسرة أو قرية أو إقليم من إمكانيات التطور أكثر مما كان له وهو محصور في عشيرته أو قبيلته اللغة الواحدة بقيت لغة واحدة كما كانت من قبل ، وسيلة شراكة لتبادل الرأي ، ولكنها أصبحت أكثر غنى بما أضاف إليها الناس في المجتمع اقربى من معارف وآراء جديدة طورتها فتجاوزت لغة الاسر والأقاليم التي بقيت لهجات تشملها اللغة القومية ولا تغنيها . ومن هذا تحقق إضافة في العلم والمعرفة والمقائد والمقدرة على العمل ، فكسب به كل فرد من أي أسرة من أي إقليم علماً وثقافة ومقدرة أكثر مما كان له من قبل ، وترتب على هذا تقيجان لهما أهمية خاصة : أولاهما . أن الرابطة القومية لا تنفي ولا تنقض الروابط الداخلية في الأمة الواحدة (العائلية أو الإقليمية بل كلها وتغنيها . ثانيهما : أن محاولة تفتيت الروابط المتقدمة للعودة إلى روابط متخلفة رجعية مخففة ، أما إنها رجعية فلأنها عودة إلى الرابطة العاجزة عن حل المشكلات ، والتي كان عجزها هذا سبباً حتم وجود الرابطة الأكثر شمولاً . وأما إنها مخففة فلأن كل تكوين يلحق بمجرد تمامه بالماضي فلا يمكن إعادته أو إلغاؤه . فمحاولة تفتيت رابطة الأسرة لإحالتها أفراداً غرباء ، محاولة رجعية غير ناجحة ، قد تثير الصراع بين أفراد الأسرة الواحدة ، ولكنها لا تستطيع أن تلغي رابطة الدم . وآية هذا أن أحداً لم يختر والديه على هواه . ومحاولة تفتيت الرابطة القبلية لنعوذ القبائل أسراً محاولة رجعية غير ناجحة قد تثير الصراع بين عشائر القبيلة الواحدة ولكنها لا تستطيع أن تلغي رابطة الأصل الواحد واللغة الواحدة والعادات والتقاليد الواحدة . وآية هذا أن أحداً لم يختر قبيلته على ما أراد . كذلك محاولة تفتيت الأمة لتحيل الأمة قبائل أو أقاليم محاولة مخففة قد تثير الصراع بين أقاليم الأمة الواحدة ولكنها لا تستطيع أن تلغي الرابطة القومية . وآية هذا أن أحداً لم يختر أمته . فعندما ولد - ولم يكن في ذلك حراً - كان جزءاً من كل بحكم التاريخ الذي صنع الناس أمماً .

١٥ - الأمة والدولة

إذا صح قولنا إن المجتمعات تتطور عن طريق النمو والإضافة التي تتحقق خلال مواجهة المشكلات المشتركة والعمل المشترك تنفيذاً لحلها ، فإن علاقة الأمة بالدولة تصبح

واضحة . ولنبدا من البداية .

كان لابد لكي تتطور الجماعات الاولى - أى لكي تحل مشكلاتها - من أن يتبادل أفرادها المعرفة بالمشكلات ، وأن يتبادلوا الراى فى حلها ، وأن ينظموا جهودهم ويقسموا العمل فيما بينهم تنفيذاً لما اتفقوا عليه . كان هذا حتماً ، بمعنى أنه لم يكن من الممكن على أى وجه حل المشكلات المشتركة إلا عن طريق تبادل المعرفة وتبادل الراى وتبادل الجهود . وكان تنظيم هذا كله فى جماعة متعددة الافراد مشكلة فى ذاته ابتكر الناس لها دجهازاً ، تنفيذياً يضع إرادة الجماعة موضع التنفيذ ويردع المتمردىن على تلك الإرادة . وبهذا كان ذلك الجهاز حلاً حتمياً لإمكان حل المشكلات أى لإمكان التطور . وبذلك وجدت تلك الاداة التى أسميناها أخيراً الدولة . قد يكون ذلك الجهاز الذى يدير ويفسق ويردع الوالد فى الأسرة أو الشيخ فى القبيلة أو للكاهن أو الامير أو الحكومة ؛ وقد يكون مصدر توليته الأمر فى المجتمع وضعه العائلى كقريظة على عدله ، أو سنه كقريظة على حكمته ، أو شجاعته كقريظة على قوته ، أو انتخابه من الصفوة أو من الجميع انتخاباً مباشراً أو غير مباشر ، وقد يسمى نظام حكمه قلياً أو ملكياً أو جمهورياً ، وقد يطبق من القواعد والنظم ما يسمى إقطاعياً أو رأسمالياً أو اشتراكياً ، وقد يكون أسلوبه فى الردع الطرد من الجماعة أو الاعدام شقاً الخ . غير أن هذا كله لا يغير طبيعته ؛ إذ أن وجوده بما له من سلطة الإدارة والردع هى الحل الحتمى لمشكلة طرحها المجتمع بوجوده ذاته . حتمية حل مشكلات مجتمع واحد من أفراد متعددين . حرية تحقيق مصير واحد فى مواجهة ظروف واحدة - حتمية أن يكون أداة العمل وتحقيق المصير واحدة .

من الممكن الآن أن نقول إن رب الأسرة كان جهاز الإدارة والردع فى المجتمع العائلى ؛ وأن شيخ القبيلة كان جهاز الإدارة والردع فى المجتمع القبلى ؛ وأن الدولة هى جهاز الإدارة والردع فى المجتمع القومى ، كل مجتمع من هذه الاطوار كانت له وحدة المشكلات ، وكان حل المشكلات ذاتها وتحقيق المصير المشترك . يقتضى حتماً سلطة واحدة لتنفيذ الحل الواحد للمشكلات الواحدة التى طرحها ظروف واحدة . لم يوجد فى أسرة ربان منفصلان لكل منهما ذات السلطة ، ولم يوجد فى القبيلة شيخان منفصلان لكل منهما الراى الأخير ؛ وحيثما وجد هذا أو ذاك تمزقت لأسر والقبائل أفراداً وشيخاً بصارع بعضها بعضاً إلى أن تعود إلى السلطة الواحدة ؛ أو تقع

فريسة لمن لهم الاداة الواحدة لتنفيذ رأيهم الواحد . لهذا فإن وجود الأمة الواحدة يحتم أن تكون لها الدولة القومية الواحدة لتحقيق المصير الواحد . وفي المصير الواحد حل لمشكلات الكل والأجزاء معا . فإن وجدت الدول المتعددة في الأمة الواحدة . لن تعود قبائل لأن الماضي لا يعود . ولكن تمزقها أقاليم يصارع بعضها بعضا إلى أن تعود إلى الوحدة أو تقع فريسة لمن لهم الإدارة الواحدة لتنفيذ رأيهم الواحد . ولم يكذب التاريخ هذا أبداً . فكلما اكتمل نمو الأمة حققت بإرادتها الدولة القومية .

وكما أن الرابطة المتطورة لا تلغى الرابطة السابقة عليها ، بل تشملها وتكملها ، كذلك كانت السلطة في علاقتها بما سبقها تاريخيا من سلطات . فقد كانت القيادة الموحدة في القبيلة إضافة إلى مقدرة أرباب الأسر ورؤساء العشائر ، لم يبلغ رئيس القبيلة أرباب الأسر ولكن حل عنهم عبء حل مشكلاتهم المشتركة مع غيرهم ، وبقي كل منهم ربا لأسرته . وحقق — بامكانيات القبيلة كلها — لكل فرد من أسرهم ما كانوا هم عاجزين عن تحقيقه بامكانياتهم العائلية . كذلك لم تلغ الدولة القومية سلطة الإدارات المحلية ولكن حملت عنها عبء حل المشكلات المشتركة بين الأقاليم ، وبقي لكل إدارة سلطتها المحلية وحقت — بامكانياتها الأمة كلها — لكل فرد من كل إقليم ما كانت الإدارات المحلية عاجزة عن تحقيقه بامكانياتها المحلية — ذلك أنه كما أن الوجود القومي لا يلغى الروابط المحلية والاقليمية بل يشملها ويكملها إضافة إلى مقدرتها على التطور ويحددها كما يحدد الأجزاء بالكل الواحد . فانه حتم إذن أن تكون للأمة دولة قومية واحدة لتكون قادرة على التطور .

١٦ — الدول اللاقومية :

غير أنه إذا كان وجود الأمة يحتم الوحدة السياسية . فان اصطناع وحدة سياسية لا يعني وجود أمة ، لأن اصطناع حل لا يعني قيام مشكلة . ولا يمكن أن تقوم الدولة الواحدة على غير أساس قومي نتيجة للتطور الحر بل لابد أن تكون مفروضة بالحصر الجغرافي أو الحصر السياسي ومن أمثلة الحصر الجغرافي المجموعات البشرية التي تعيش عادة على الأرض الفاصلة جغرافيا بين أمم متجاورة ، ومنها ما يسمى الأمة السويسرية . ومن أمثلة الحصر السياسي تلك التقسيمات

التي فرضها الغالبون بعد الحرب العالمية الأولى ولا يزال بعضها قائما بحيث قدمت المجموعات الانسانية دولا ذات حدود سياسية تحصر بينها مجموعات من خليط قومي أو تميزق أمة دولا متعددة بحجة « توازن القوى » بين الدول المنتهزة . ومنها تلك المجموعات التي حملها الاستعمار إلى أمريكا وكون منها دولا .

إنها كلها دول مفروضة يختلف أثرها بمدى ملائمتها للوحدة القومية وإتفقها مع التطور خلال النمو والاضافة . فالدول التي قامت على تجميع قوميات بأكرامها في ظل دولة واحدة لا تميز بينها ، فتكون بذلك دولة قومية اسكل منها وإن كانت دولة مشتركة ، إن استمر الحصر السياسي قد تصنع القوميات في كنف الدولة الواحدة تاريخها المشترك وتتحول بهذا إلى أمة واحدة وهو ما حدث بين الاسكتلنديين والانجليز في انجلترا . وما يحدث حاليا في الاتحاد السوفيتي وفي اتحاد الجمهوريات اليوغوسلافية ؛ وكذلك بالنسبة إلى الدول التي حصرت بمجموعات من خليط من غير متميز قوميا فان استمرار الحصر السياسي يخفق تاريخا واحدا لتلك المجموعات فتصبح به أمة واحدة ، كما يحدث حاليا في الولايات المتحدة الأمريكية ؛ وسويسرا . أما الدول التي قامت على تزييق أمة تم تكوينها كما حدث في الأمة العربية ؛ وكما يحدث حاليا في ألمانيا ، وكوريا ، فمحاولات رجعية مخففة للعودة إلى الوراء لا بد أن ينتهي بتعظيم الدول المصطنعة ليمانتم الوجود القوي وخلق الدولة القومية الواحدة هذا حتما فلا تؤخذ الدول المصطنعة دليلا على حتمية الوحدة السياسية للأمة الواحدة ولنصبر على التاريخ ؛ حتى نرى كيف أن استحالة حل المشكلات في الأمة الواحدة بغير الوحدة السياسية ؛ يحتم الوحدة -- طريقا واحدا -- للتطور .

القسم الثاني

الأمة العربية والوحدة

١٧ — كيف تكونت الأمة العربية :

دخلت أمتنا طور التكوين القومى منذ أكثر من خمسة عشر قرناً ، وكان تكوينها القومى متميزاً ببداية تميز وجودنا القومى عن كثير من الأمم . ففى خلال أحقاب طويلة من الهجرة والصراع استقرت مجتمعات قبلية متجاورة فى رقعة من الأرض يحصرها من الشمال البحر الأبيض المتوسط وجبال طوروس ؛ ومن الشرق إيران والخليج العربى ؛ ومن الجنوب المحيط الهندى فمضيق الحبشة ، فالبحر الأحمر الأفريقيه الكبرى ؛ ومن الغرب لمحيط الأطلسى . وكانت تلك الجماعات القبلية متميزة عن بعضها بما ورثته عن العهد القبلى : أى بالأصل الخاص ؛ واللغة الخاصة ، وبتراث خاص من الثقافة والمعتقد والتقاليد والتطور الحضارى . وعندما استقرت كل منهم فى مكانها دخلت مرحلة لتكوين القومى ، ولو طال بها الاستقرار لتطورت أماً متميزة . غير أن الاستقرار لم يطل أى جماعة منها حتى تتكون أمة ، ولم يطل بها جميعاً حتى تتكون أمة متجاورة . وقد اجتاحتها موجات كاسحة من الغزو الخارجى ، أما من وسط آسيا أو من وسط أفريقيا أو من وسط أوروبا . كما أن موجات الهجرة الداخلية — السلية والمقاتلة — ولم تقطع عابرة بها أو مستقرة فيها . وكانت فترات الغزو تعطل نموها وتعمق تكوينها القومى . . وما أن ينحسر الغزو ، أو يستقر ، لينشط التكوين القومى حتى تدمجها . . كلها أو بعضها — موجسة غازية أخرى . واستمر هذا الوضع : فترات من الاستقرار فالاضطراب فالغزو فالاحتلال ، تحبس نمو تلك الجماعات عند دور التكوين القومى ، حتى ظهر الإسلام ثورة دينية وفكرية واجتماعية معاً .

عندما ظهر الإسلام لم تكن أى جماعة من الجماعات قد تكونت أمة ، وإن كان أغلبها فى طور

التكوين . فقد كانت السيطرة الفارسية والرومانية قد عطلت نمو كل الجماعات التي تقيم في المصنف الشمالي من تلك المنطقة الجغرافية . وكانت الجماعات الأخرى في قلب الجزيرة العربية أو مشارف صحراء أفريقيا لا تزال في مرحلة قبلية متخلفة . وقد بدأ المسلمون بناء تاريخهم من أكثر البقاع تحرراً من السيطرة الأجنبية أن أكثرها قابلية للتطور والنمو . وقد وفر الإسلام للمجتمعات القبلية المستقرة في وسط الجزيرة العربية ، رابطاً مشتركاً تجاوزت بها التمييز القبلي ، وتميز بها المسلمون عن غيرهم من قبائلهم أو من القبائل الأخرى . وجمعت مشكلة نشر الدعوة للمسلمين جميعاً فاندفعوا إلى ما جاورهم من قبائل وأقاليم وأمم . وكلما دخلت جماعة أو مجتمع أو أمة في الإسلام ، بدأت تاريخها بالإسلام بداية جديدة . غير أن الإسلام لم يبلغ ما صنعه التاريخ من قبس له ، بل طوره إلى مستقبل أكثر غنى وأكثر خصوبة وأكثر تقدماً ؛ وعندما توقف المد الإسلامي ، كان قد ضم إليه مجتمعات مختلفة في درجة تطور تكوينها الاجتماعي . كانت منها أمة أدركها الإسلام وهي مكتملة التكوين مثل فارس ، وكانت من بينها جماعات ومجتمعات لا تزال في طور التكوين لم تستقر أئماً ، وقد كان أثر الإسلام بالنسبة إلى كل من تلك المجتمعات مختلفاً

فالأمم التي أدركها الإسلام وقد اكتمل وجودها القومي ، كان الإسلام بالنسبة إليها إضافة أغنت تركيبها الداخلي وأمدتها بإمكانات جديدة لمزيد من التطور ، ولكنه لم يبلغ قواميتها فظالت أئماً مسلمة . أما المجتمعات التي أدركها الإسلام وهي في طور التكوين القومي لم تصبح أئماً بعد ، فقد أكل الإسلام تكوينها أمة . لم يكن الإسلام بالنسبة إليها عقيدة فحسب ، ولا إضافة إلى مقدرتها على التطور فقط ؛ بل كان قبل هذا ، وفوق هذا ، عنصراً من عناصر تكوينها القومي . كان جزءاً من وجودها ذاته ، تحققت لها به وحدة الأرض ؛ ثم أخذت عنه لغتها الواحدة وصنعت في ظله تاريخها الواحد ؛ فأصبحت بهذا كله أمة عربية واحدة .

بتلك البداية تميزت الأمة العربية عن الأمم الأخرى داخل العالم الإسلامي الواحد : تميزت بلغة القرآن عن الأمة الفارسية والأمة التركية والأمة الأفغانية . الخ ، حتى عندما كان الإسلام يشملها جميعاً في دولة واحدة ، وتميزت بوحدة الأرض التي امتدت إلى حدود فارس وحدود تركيا وحدود أسبانيا وحصرتها الصحراء والبحار من الجهات الأخرى ، حتى عندما كانت تلك الأرض ومعها فارس وتركيا واسبانيا والصحراء ذاتها أجزاء من دار الإسلام . وصنعت

من أرضها ، وبلغتها ، أنماطاً من الفكر والمذاهب والتقاليد والحضارة ، كانت تراثاً عربياً خالصاً حتى عندما كان الإسلام يطبع حضارتها وحضاراته قومية أخرى بطابع إسلامي يميز .

وسنرى أثر هذا عندما تتفكك دولة المسلمين فيسفر العالم الإسلامي عن تلك الأمم التي دخلها إضافة إلى وجودها القومي ، وهي كما كانت أمة متميزة وإن كانت مسلمة ، ولكنه يسفر عن تلك الجماعات والمجتمعات التي دخلها وهي في طور التكوين القومي ، وقد اكتسبت في ظل أمة عربية واحدة .

بدأ الإسلام عقيدة تجمع المسلمين ، ولكنه عندما دخل عنصراً في التركيب القومي للأمة العربية أصبح نوعاً من الحياة ، أسهم في بنائها المسلمون وغير المسلمين ، فكانت لهم تاريخاً واحداً . وكانوا أمة واحدة . فنحن العرب — مثلاً — أيا كانت عقائدنا الدينية لم نعرف في تاريخنا أمة الحرية التي هزتها أوربة في القرون الوسطى . لم نحتاج إلى فلاسفة من أمثال روسو ، ليضعوا لنا نظريات تسرغ أن للناس متساوون أمام القانون ، ولم نقض قروناً لنعترف للنساء بحق الملكية . ولم نخضع حروباً لنكسب الحريات السياسية والمدنية لم نعوزنا يوماً الحجة لندين الاستبداد ، لقد كنا نخضع للاستبداد عاجزين عن مقاومته : مترهبين به ، وكنا نعرف أنه استبداد وكان المستبدون أنفسهم يعرفون . ونحن العرب — مثلاً آخر — لم نعرف قط نظام الاقطاع الذي عرفته أوربة ، كانت لدينا ملكيات كبيرة من الأرض تمكن أصحابها من الاستبداد الذي يخالف الناموس والعرف والتقاليد والعقيدة السائدة ، كنا نعرفها — حيث وجدت في تاريخنا — ممدداً للأدوان المادي ، وكان المعتدون أنفسهم يعرفون . ولم يكن الاقطاع في أوربة مجرد ملكيات كبيرة من الأرض ؛ بل كان نظاماً من الحقوق المشروعة التي يمارسها أمراء الاقطاع في مواجهة تابعيهم ، كان الاقطاع سيادة يدعمها القانون وتأييدها التقاليد والعقائد وتطبيقها الأخلاق ، وقد بتغنى بها الفن قصيداً وألحاناً . ولم نعرف الاقطاع نظاماً ، لم نعرف البورجوازية ثورة ، فالبورجوازية كانت الطبقة الوسطى ، بين الاقطاعيين والفلاحين التي قادت ثورة التحرر من عبودية النظام الاقطاعي الأوربي . وكان خروج البورجوازيين على سيادة الاقطاعيين ثورة لأنها كانت تحطيماً لأطار شرعي من النظم والقيم والتقاليد . أما الذين كانوا يكافحون استبداد كبار اللالك في أمتنا فلم لا يحكمون حقوقاً مشروعة . بل يدفعون عن أنفسهم وعن غيرهم إهداء غير مشروع . لأنهم حماة الحرية ولكنهم ليسوا بورجوازيين . كما لك ملأنا العلم كسفناً

عن أسرار الطبيعة المادية وأرسلنا كثيراً من قوانين تحول المادة ولم ، نزلنا إلى القيم المادية الأوروبية التي سادت في القرن الثامن عشر . وملأنا الفكر فلسفة واجتماعاً ، ولم نزلنا إلى القيم الفردية التي سادت أوروبا في القرن التاسع عشر ، وملأنا الحياة أخوة وتضامناً ، ولم نزلنا إلى القيم الجماعية التي سادت أوروبا في القرن العشرين؛ وملأنا الأرض حضارة ولم نزلنا إلى القيم الاستعمارية التي سادت أوروبا وتسودها إلى حين الخ.

كما محصنين ضد الانزلاق بحكم تكويننا القومي فقد قضينا معاً أكثر من ثلاثة عشر قرناً نحيا الحياة ونصنعها كل يوم ، في أرضنا وحيث كنا في الأرض ، في ظل الفكر والثقافة والقيم الإسلامية الحكامنة في تكويننا ذاته .. حتى عندما عبرنا — معاً — مرحلة الصراع الداخلي الذي يصاحب بداية التكوين القومي ، كان الصراع عربياً خالصاً ، دار بين الرواسب القبلية والنزوح القومي العربي ، واتخذ موضوعه الاستئثار بالسلطة في الدولة الواحدة . واقد انتقلت به الدولة من المدينة إلى دمشق ، إلى بغداد ، إلى القاهرة ، وقامت أكثر من عاصمة واحدة . وقت واحد ، إلا أن كل عاصمة من تلك كانت تعصم العرب جميعاً أو تحاول هذا أو تدعيه ، ولكنها لا ترضى — في أي حال — أن تكون دولة اقليمية . كان ذلك صراع الماضي والمستقبل في طور تكوين الأمة العربية . ولم يكن صراعاً بين أمم يغزو بعضها بعضاً . لقد كان الأمويون والعباسيون والحمدانيون والأيوبيون والفاطميون إلخ . أحزاباً من العرب ، ولم يكونوا أمماً في الأمة الواحدة . لهذا كان الصراع مقصوراً على العرب تعبيراً عن مشكلة تطوّرهم القومي ، ولم يتجاوزهم إلى الأمم الأخرى في دولة المسلمين . لم يكن فيه طرف من المماليك في إيران أو أفغانستان أو تركيا أو الهند إلخ . فلما أرادت الأمة التركية أن تصل إلى الملاقة كان عليها أن تغزو الأمة العربية — بمن فيها من مسلمين وغير المسلمين غزواً دامياً . وبينما كانت الجيوش التركية متميزة بانتمائها القومي الذي لا تخفيه راية الاسلام ، كان ضحاياها في كل مكان من الخليج إلى المحيط عرباً متميزين بعروبيتهم ولو كانوا غير مسلمين

١٨ — الأمة العربية والدولة القومية :

عندما أصبح العرب أمة واحدة في ظل الاسلام ، كانت لهم به دولتهم القومية الواحدة .

ولا يمكن فهم هذا إلا على ضوء نظرية الشريعة الإسلامية في الدولة . فالدولة في الإسلام دولة المسلمين جميعا . وحتى عندما تضم دولة المسلمين قوميات مختلفة فإن أمة منها محمد في الدولة دولتها القومية ، وإن كانت دولة مشتركة . ولم يكن وجود الخلافة في الحجاز يعني أن دولة الحجاز تملك سلطة ماعلى مصر ، وإنما كان الحجاز ومصر كلاهما يخضعان لدولة مشتركة هي دولة كل منهما في الوقت نفسه . كذلك كانت الخلافة دولة العرب والفرس معا ، لم تفقد أى من الامتين - في ظل الإسلام - دولتها القومية . ذلك حكم الشريعة المطهرة تماما من الاستعلاء والاستغلال والتعصب والاستعمار . وإذا كانت الدولة قد قسمت الأرض إلى إدارات ، منها المقصور على مدينة واحدة ومنها ما يضم إقليبا كاملا ، فلم يكن ذلك خلقا لدول عربية داخل الدولة الواحدة . حتى المتمردون والثائرون من حكام الأقاليم وولاها ، والطامعون منهم والطامعون ، كانت ثورتهم وتمردهم وطموحهم يدور داخل الدولة الواحدة ولو أدى إلى القتال للاستيلاء على السلطة المركزية . كان تقسيما إداريا في دولة واحدة تضم قوميات عدة . ولم يحدث قط - منذ الفتح الإسلامى حتى الاحتلال الأوروبى - أن احتاج عربى إلى إذن من أحد لينتقل ويعيش ويتملك ويتاجر ويتعلم ويثور ، أبان شاء من الخليج إلى المحيط . كان يسمى أبان يسمى على أرض أمته في حدود دولته .

غير أن الأمر لم يلبث كثيرا حتى انقلب - في النصف الأول من القرن التاسع عشر - من دولة المسلمين إلى دولة الترك . فاستغل الترك دولة الخلافة في بناء مستقبل الأمة التركية من إمكانيات الأمة العربية ، واقتداء بقائهم كأمة بأجزاء من الوطن العربى . فعندما تعرضت دولة المسلمين للغزو الاستعماري الأوروبى ؛ أثبت موقف الخلافة أنها دولة تركية متأثرة مع الأمم الأخرى من أوربة المستعمرة ضد الأمة العربية . عندئذ - فقط وبعد فترة طويلة - فقد العرب دولتهم القومية . فبينما كان الاسطول العربى من الجزائر محتشدا في قارين حيث دمر وهو يدافع عن الدولة الواحدة . انتهزت فرنسا الفرصة واحتلت الجزائر سنة ١٨٣٠ ، ولم تفعل الخلافة شيئا مضحية بإقليم عربى للمحافظة على الوجود التركى . كذلك لم تفعل الخلافة شيئا عندما حاصرت فرنسا قصر الباسى في تونس سنة ١٨٨١ ، لتفرض عليه معاهدة تمهد بها لاحتلال تونس العربية . وفي ذلك العام أيضا تأمر الخلافة التركية مع الاستعمار الانجليزى ضد ثورة أولاد

للعرب ، في مصر وتم احتلالها سنة ١٨٨٢ . ولما قضى الأمر قبل الاتراك مشاركة الانجليز في إدارة السودان العربى سنة ١٨٩٩ . ومن قبل هذا احتلت انجلترا الشواطىء العربية على الخليج وفى الجنوب بسلسلة من المعاهدات فرضت أولا على أمير لحج وعدن سنة ١٨٠٢ ، ثم أمير البحرين ١٨٠٤ ثم أمير إلى آخر الامراء . والمشايخ والسلاطين الذين ثرت بهم انجلترا احتلالها على طول شاطئى الجزيرة العربية . هذا فى وقت الذى كانت فيه انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وروسيا تخوض الحروب معا ، وبعضها ضد البعض ، لتستقل الأمم الأوربية فى البلقان من الاحتلال التركى ، ثم يعقدون الاتفاقات معاً للبقاء على وحدة الأمة التركية . وبينما كانت الخلافة فى تركيا تدير سياستها على أسس قومية تركية خالصة ، كان المستعمرون الأوربيون يعقدون الاتفاقات فيما بينهم قسمة للوطن العربى . فى اتفاق ١٩٠٢ تحتل فرنسا مراکش مقابل أن تحتل إيطاليا ليبيا . وفى اتفاق ١٩٠٤ تحتل انجلترا مصر مقابل أن تحتل فرنسا المغرب ، ويوم أن أصبح احتلال إقليم عربى شرطاً ومقابلاً لاحتلال إقليم عربى آخر ، فهم للتاريخ أكثر الأدلة مرارة على وحدة المصير ، وقد تحقق المصير الواحد فى مراکش سنة ١٩١١ وفى ليبيا سنة ١٩١٢ ، وأعلن رسمياً فى مصر سنة ١٩١٤

كان كل ذلك كافياً ، وأكثر من كاف ، ليسدور الصراع فى قلب الامبراطورية العثمانية المتداعية على أسس قومية . فى معركة الوجود القومى أمة العرب وقد فقدت دولتها القومية ؛ ضد أمة الترك ودولتها القومية . وعندما طرحت تركيا دستور الإسلام وأصدرت دستور ١٩٠٨ بدأت حركة تنريك العرب وأصبح الصراع على الوجود القومى بين الامتين سافراً . وكان طبعياً عندما دخلت تركيا حرب المستعمرين الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) أن يحدد العرب موقفهم على ضوء غايتهم القومية فى الاستقلال والوحدة : فقامت الثورة العربية سنة ١٩١٦ ضد الاتراك على اتفاق مع أعدائهم أن يكون العرب الاستقلال بعد النصر . وانهمزت تركيا وانتصرت الثورة العربية . أما العدو التركى الذى انهزم فقد بقيت له وحدته . وأما الحليف العربى الذى انتصر فقد مزقوه إرباً كذلك كان الاستعمار الأوربى يخشى الأمة العربية ولا يضيق بالأمة التركية أو أمم البلقان . كنا نحن الضحية المقصودة منذ البداية وكنا لقمة سائغة منذ أن فقدنا دوائنا القومية وأكمل مصحافى كمال الشوط فألقى الحروف العربية واستعار الحروف اللاتينية .

وأكمل المستعمرون الشروط فجمعوا نقابة الرجعيين في أعينهم ودقوهم إسفيناً في قلب الوطن العربي باسم إسرائيل .

كذلك كنا دولاً في أمة واحدة ، تحدياً من التاريخ لكل الإقليمين . أن أحداً منهم لا يستطيع — مهما يبلغ به التبجح — أن يضع أصبعه على خريطة دولته ، ويقول : أنا خططت حدودها . فقد رسمت حدود الدول المتعددة على أرض الوطن العربي الواحد ، في غيبة الدولة القومية الواحدة ، تنفيذاً لإرادة المستعمرين وفهراً لإرادة العرب .

١٩ — المنطلق القومي :

لسنا ، إذن ، مجتمعات قبلية متجاورة في دور التكوين القومي ، نحتاج إلى « التعارن » وفتح مجالات التفاعل ، وتوحيد الصفوف أو الأهداف لمساعدتنا على تكويننا أمة ، ثم ننظر إلى أن يتم التكوين لتكون لنا الوحدة السياسية طوره . ذلك تجاوزناه منذ أكثر من ألف سنة . ولنا دولاً قومية متعددة تريد أن تقيم بينها اتحاداً كونفدرالياً أو فيدالياً ، حتى يستقر الناس في كل دولة منها فيما إذا كانوا يرغبون أو لا يرغبون في الوحدة أو الاتحاد . ولنا كتلة إقليمية تريد أن تنسق مصالحها الاقتصادية والسياسية ، فلا بد من أن تتقارب الرموس وتتضامن مع الحكومات وتعقد الاتفاقات وتوضع شروط ذلك التنسيق حتى لا تظني مصالح قوم على قوم . ولنا حلفاء في معركة ضد الاستعمار أو ضد الصهيونية ، فلا بد من أن يسهم كل حليف بقدر معلوم من المال أو من الجند . ولنا كيانات غريبة ينبغي أن يحذر كل منها من التدخل في شؤون الآخرين .

إنما نحن أمة واحدة سلبها الاستعمار — بقوة السلاح — دوائها القومية الواحدة ومزقها دولاً عدة .

ذلك هو المنطق القومي .

٢٠ — حتمية الوحدة :

إن كرتنا أمة واحدة يعني أن مشكلاتها واحدة وإمكانات حلها واحدة ، ولا تحمل إلا مجهود واحد . ذلك ما عرفنا أسسه من قبل . وعرفنا أيضا أن وحدة للمشكلات والحلول والعمل ، تحتم وحدة السلطة فيها . لتعرف المشكلات على حقيقتها ولتعرف أسلم الحلول ، وليمكن حشد الجهود وتنظيمها وقيادتها في عمل واحد ، يتحقق به — لكل واحد من الأمة — حل مشكلاته الفردية أيًا كان نوعها ، ومؤدى هذه الحتمية أن ليس ثمة طريق آخر لحل مشكلات الأجزاء والكل معاً إلا الوحدة السياسية . أما التجزئة المفروضة ، فإنها جهد غير ناجح ، لا نستطيع أن نحمو ما صنعته التاريخ ونحميل الرابطة القومية إلى رابطة إقليمية ، ولكنها تثير الصراع بين الأجزاء في سبيل الوحدة إلى أن تتحقق حتماً . وأثرها الوحيد أن تستنفذ من الجهد في الصراع ضد الإقليمية ما كان يجب أن ينصرف إلى بناء المستقبل ، فتحبس نمو الأمة وتبقى مشكلاتها معلقة إلى أن تتم الوحدة فتقوم عندئذ — وليس قبل هذا — لإمكانات بناء حياة أفضل في الأجزاء وفي الكل معاً . فالتجزئة — إذن — ليست حائلا دون الوحدة ، فإن الوحدة لا بد من أن تتم حتماً ، ولا بد من أن تزول التجزئة . ولكن التجزئة معوق للتطور . ولا يزال على العربي في كل مكان أن يشور ليتحرر الجزء الذي يعيش فيه . ثم يشور ليحرر الأجزاء الأخرى ثم يشور لتحقيق الوحدة ، قبل أن تتاح الفرصة لجهوده الخلاقة لتنصرف إلى بناء الحياة نفسها . التجزئة إبقاء على أسباب التخلف وتعطيل للتطور ، لهذا فهي رجعية ، ولكنها وإن كانت تضع أحقاباً وتبديد جهوداً وتهدر دماء ، فإنها لن تحول دون الوحدة فهي جهد غير مجد . كذلك قلنا إن محاولة تفكيك الروابط المتقدمة للعودة إلى الروابط التي سبقتها جهد رجعي غير ناجح .

٢١ — المشكلات والغايات :

إذا كانت هذه الحتمية في حاجة إلى تدليل من الواقع ، فلنحدد مشكلاتنا وغاياتنا؛ ولننظر أمن الممكن أن تحمل المشكلات وتتحقق الغايات بنير دولة الوحدة .

إننا أمة واحدة مستعمرة بعض أجزائها ، وممزقة دولا ، أدى هذا وذاك إلى أن أصبحت متخلفة اقتصاديا مع أن فيها من الإمكانيات الطبيعية والبشرية ما يكفي لتحقيق الرخاء بدون

استقلال . فلنأخذ الرخاء والحرية غاية متفقاً عليها يتطلع إليها كل عربي في أي جزء وليسمى من من يريد الرخاء مع الحرية . اشتراكية ، أو تقدماً اجتماعياً الخ فكيف يمكن أن يتحقق هذا أياً كانت السبيل . يتحقق بأن نرصد كل الإمكانيات الطبيعية والبشرية والعلمية وكل الجهود لتحقيقها ، وهذا غير ممكن مادام المستعمرون ينيهون من رواتنا وإمكانياتنا وجهودنا ما يتوفاً به حياة الرخاء في بلادهم سلباً لمصادر بناء الحياة في بلادنا . فلماذا إذن من استرداه مصادر الثروة أرضاً وبشراً من أيدي المستعمرين بالتحرر ، وأسرع الطرق إلى التحرر هو وحدة الثورة . وحدة الثوار وحدة القيادة . وحدة أرض المعركة . فلماذا من الوحدة . فإن استغنا عن المستعمرين ما كانوا ينيهون ، فإن تحقيق الرخاء يقتضي أن تنظم كل تلك الإمكانيات والجهود في سبيل الغاية المشتركة . وهذا غير ممكن مادامت إمكانيات الوطن العربي ، طبيعة و بشراً ، موزعة ذرولاً . أملاً واحدة مفعمة بإمكانات الرخاء ؛ تبدها عشرات الحكومات ، ومئات الوزارات وما لا حصر له من الخلط الاقتصادي المتعارضة المتنافسة التي يعطل بعضها بعضاً .

إذن فهل مشكلة الفقر بتحقيق الرخاء الذي يري الكثيرون غير ممكن إلا بالتحرر والتنمية الاقتصادية على أسس علمية ، وكلاهما غير ممكن إلا بالوحدة . وإذا كان ذلك هو الطريق العلمي الختمى فتاليون — إذن — في أممنا أولئك الذين يتجاهلون التجربة محاولين — لا ندرى — كيف أن يهروا الأجزاء المتهتلة وأن يستردوا الأجزاء المنقصة بنهر الوحدة . ومثاليون أيضاً الذين يتجاهلون الاستثمار والتجربة محاولين — لا ندرى كيف أيضاً — أن يحققوا الرخاء أو الاشتراكية بإمكانات أقاليمهم . إنه جهد عقيم ومثالية مضللة . لهذا قلنا وكررنا إن الوعي الصحيح القومي العربية تحول دون توهم حل المشكلات في الأجزاء قبل أن تتحقق الوحدة . لأن الوحدة المعنوية اللازمة لتحل مشكلة الأجزاء إلا في الكل الشامل . إلتنا — أ ل كل الذين يرفعون القومية العربية شعاراً ، ويتخذون الأمة العربية ستاراً ، ترى لو كان من الممكن أن يحل كل جزء مشكلاته فوسيج اشتراكياً ديموقراطياً حتماً في ظل التجربة ، فما جدوى الوحدة ؟ وتضيف أن لو كان هذا يمكننا لكان لابد من مراجعة فكرة القومية العربية والتحقق من وجود الأمة ذاته ، إذ أن وجود أمة واحدة لا يمكن أن يقوم معه تصور إمكان حل الأجزاء مشكلاتها بدون أن نسهم الأمة بمجموع إمكانياتها في حل تلك المشكلات ، وأجدى للوحدة وبين غير القوميين أن يكشفوا الفناع

عما يخفونه من غايات إقليمية . فالقومية هي منطق قومي في الإدراك والرأى والعمل ، والمنطلق القومي لا يعرف من الوحدة إلا رفع الحواجز لتلحم أجزاء الأمة الواحدة لتحقيق المستقبل رخاء بدولتها القومية .

ولا يعني هذا ، أن الحياة ستوقف في ظل التجزئة . ولكن يعني أن المثالية التي تحاول أن تقفز إلى الاشتراكية أو الرخاء متخطية الوحدة ، تعرق التقدم نحو الاشتراكية ذاتها ، وتبقى مشكلات التخلف قائمة بما في المشكلات من آلام وصراع ، وتبدد طاقات وثروات فيما تبذله من جهود غير عليية ، وتضيع أحقاباً أخرى قبل أن تتعلم من التجربة المرة أن المستقبل لا يقع إلا طبقاً لقوانين الحتمية .

٢٢ — ما العمل :

إذا كانت الوحدة السياسية بالنسبة إلى أمنا حتماً ، لأنها التعبير السياسي عن الوجود القومي السابق عليها لا تتطلب شرطاً سوى التحرر من الاستعمار الذي فرض عليها التجزئة . فحينما يتحقق التحرر من الاستعمار تُلغى التجزئة ليس ثمة طريق آخر . مثالية مخففة — إذن — أن يتقيد الوجوديون في نضالهم ضد التجزئة بالنظام والقوانين التي أقامت التجزئة وقامت عليها وأبقتها دعماً لوجودها ، أو أن يأخذوا من التجزئة ذاتها منطلقاً قومياً ؛ فهم إقليميون قوميون — وهو عجب .. أو خيانة . إننا أمة واحدة نشترك في التاريخ ونشترك في المصير ، وإن مشكلاتنا مشتركة وحلها مشترك ، وهذا الحكم لا نستطيع الإفلات منه . أن الأمة بالنسبة إلينا ليست مجرد تجارب تغني خبرتنا ، بل هي مصدر مشكلاتنا الواحدة . وليست تبادل الثقة — بل هي ثقافتنا الموحدة . وليست تعاوننا لحل المشكلات ، بل هي الحل لكل المشكلات . إنها وجودنا ذاته . إننا أمة جزأها الاستعمار ، لم يأخذ رأينا ولم يستفت فيها أحداً . فبمجرد التحرر تفرض الوحدة نفسها طريقاً علمياً وحيداً إلى المصير الواحد : لنا إذن في حاجة إلى مسوغ من القانون الدولي أو القانون المحلي ، كما لنا في حاجة إلى أن نستقضي الناس أو أن يرضى الناس عنا المنفى التجزئة ونحقق للوحدة . قلنا عن كل هذا بديل في حتمية الوحدة لا مكان ، الحياة ، وحق الحياة أكثر مشروعية من كل القوانين والمواثيق والمعاهدات والآراء . إن المسوغ الوحيد المشروع لإلغاء التجزئة هو ما يلغى منها قمعاً .

إن هذا يعنى تماماً أن الوحدة يجب أن تفرض على من لا يقبلونها ، ولكن لا يعنى أن يكون
الوحدويون مثاليين . والمثالية التي تفسد الجهد الثوري في سبيل الوحدة هي التي تتجاهل الظروف
المحلية في الأقاليم والظروف التي خلقتها التجزئة فيما يريه على نصف قرن . فقد عرفنا أن الوجود
القومي لا يبنى الروابط العائلية والمحلية والإقليمية ، بل يشملها ويكملها إضافة إلى مقدراتها على
التطور ، ويحددها كما يحدد الكل الأجزاء . ولنا تطبيقاً لهذا إن الدولة القومية لا تبنى الإدارات
المحلية والأقليمية بل تشملها وتكملها إضافة إلى مقدراتها على التقدم . لهذا لا تعنى الوحدة إلغاء
الإدارات في الأقاليم ، ولا فرض نظام إداري واحد فيها . تلك مثالية مخنقة . يستوى إخفاقات
أيضا تجاهل ما صنمته التجزئة في الأقاليم من نظم وقواعد وعلاقات وتقاليد ، لأن الماضي لا يمكن
إلغاؤه ولا يجدى تجاهله ؛ ولكن يمكن إيقاف امتداده في المستقبل . وقد يقتضى تطهير المستقبل
العربي في ظل الوحدة من آثار التجزئة بعض الوقت الذي يتطلبه العلم لإلغاء آثار النظم الإدارية
والاقتصادية والسياسية التي قامت على أسس التجزئة . وقد تبقى طيلة هذا الوقت على أن تكون
غاية بقائنا أن نزول ، لا أن نقف عقبة في سبيل عودة الحياة المشتركة في الأمة الواحدة . لهذا
لا تعنى الثورة في علاج مشكلة التجزئة أن تمتد نظم الحياة جزء إلى جزء آخر ، كما لا يعنى أن تبقى
في كل جزء نظم الحياة التي قامت على أساس التجزئة ودعا لها ؛ بل تعنى ألا تؤول الوحدة إلى
أن تستقيم الحياة في الأجزاء على نظام واحد . فإن هذا لن يكون إلا بإلغاء التجزئة ذاتها ، أرى
بعد هذا — وأيس قبل هذا — كيف يكون التقسيم الإداري للأقاليم . وكيف تتخلص الأجزاء
من رواسب التجزئة ، ولتسخر إمكانيات الدولة الواحدة . لتطور الحياة في الأجزاء المتخلفة
حتى تدرك أقصى ما أدركته الأجزاء المتقدمة . قد لا يرضى هذا الأقليميين في الأجزاء المتقدمة
نسياً . ولكن النظرة الجزئية خاطئة دائماً . فإن التجزئة عبء معوق حتى لتلك الأجزاء المتقدمة
لأنها محرومة من إمكانيات الظروف الواحدة في الأمة الواحدة ، ولأنها وهي تحاول أن تبني
المستقبل في الجزء . تقطع من قدرتها تدرا لمواجهة المشكلات التي يطرحها الكل : فهي متخلفة
بالنسبة إلى الإمكانيات التي توفرها الوحدة . وإن كانت متقدمة بالنسبة إلى الأجزاء الأكثر
تخلفاً في ظل التجزئة .

٢٣ — من الطلبة :

كيف تلغى التجزئة ؟ بالثورة .

وكيف تتحقق الثورة ؟ بالثوار .

وكيف يكون الثوار قوميين وحدويين ؟

بأن يلغوا التجزئة في أنفسهم أولاً : من المنطلق القومى إلى الوحدة القومية . في حركة
عربية ثورية وأيدة للاضل تحت كل الظروف في سبيل غاية منتصرة : لانها
غاية حتمية .

جريدة الشرق الأوسط

وَحَقُّ الدِّفَاعِ العَسْكَرِيِّ فِي فِلَسْطِينِ

للأستاذ المحامي

مُشْفِقُ الرِّشْدَاتِ
الرئيس العام لاتحاد المحامين العرب

العدوان في القانون الدولي

لم يكن العدوان في أى وقت من الأوقات وحتى عصرنا الحاضر ظاهرة دولية ثابتة ولا واقعة قانونية واضحة المفهوم أو محددة المدى والأشكال ؛ بل هو على الرغم من قيام الأمم المتحدة وميثاقها ومنظمتها يصح يوماً بعد يوم ظاهرة متغيرة متطورة ، تبعاً لتطور الاستعمار وأساليبه من جهة ، وتمدشياً مع اتساع جبهة الحرية وتزايد قوة الشعوب من جهة ثانية .

فقد انقضى الاستعمار القديم بكل أشكاله وأساليبه ، ومنذ أصبح الاحتلال العسكري المباشر هدفاً لمقاومة الشعوب ، لجأ الاستعمار الجديد إلى تسخير العلم والاقتصاد وساعات الشعوب للنامية وعواطفها الوطنية في خدمة منهجه العدوانى الجديد . بل راح يلبس أشكال هذا العدوان ثياب الانسانية تارة ، ولبوس الدفاع عن النفس والمحافظة على الأمن ومقاومة المبادئ الهدامة تارة أخرى . مستنداً في ذلك كله إلى منطق قوته وتسلطه ، وإلى تناقض وتفكك قوى الحرية والتقدم والسلام في العالم .

حتى أن أفضح أشكال العدوان وأبشعها وقعت في ظل الأمم المتحدة الوصية على حريات الشعوب وسلام العالم ، وفي ظل ميثاقها ضمانات القانون الدولي ، وعلى مرآى ومسمع منظماتها حارسه الميثاق وحامية القانون ضد العدوان . فالعدوان الصهيوني على شعب فلسطين بحجة انتقام اليهود من مظالم النازي .. والعدوان الأبيض على جنوب أفريقيا وروديسيا تحت ستار الواقع والدفاع عن النفس .. والهجوم الاستعماري على الكونغو بحجة محاربة المبادئ الهدامة .. والعدوان الأمريكي على فيتنام وتايوان بحجة أمن الولايات المتحدة والعالم الحر .. والعدوان البريطاني على الجنوب العربي ومناطق الخليج تحت ستار حماية المصالح والايفاء بالتزامات ، كلها صور من أساليب الاستعمار الجديد في تغطية عدوانه واستغلاله في ظل الأمم المتحدة وميثاقها والقانون الدولي بهذه المزاعم الواهية وهذه التفسيرات الزائفة .

وفي اعتقادي أن القانون الدولي بمحد ذاته إنما هو مجرد اتفاقية بين الأقوياء . وتعريفات العدوان وتحديد أشكاله الواردة في أحكامه ، ماهي أيضاً إلا شرعة القوى على الضعيف وشروط الغلب على المغلوب : فأول تعريف دولي للعدوان جاء في معاهدة فرساي التي فرضها الحلفاء على ألمانيا الإمبراطورية بعد الحرب العالمية الأولى . والقسم الخاص بالعدوان في هذه الاتفاقية ، الذي ورد على شكل معاقبة على جريمة الحرب ، والجريمة ضد السلام ، ماهو في الحقيقة إلا من قبيل تقرير عقوبة المهزوم على الحرب التي خاضها ضد المنتصر ، وتحديد مجازاة المغلوب على أجزائه ضد الاستعمار وعلى تعكيره سلام المستعمرين ، بغض النظر عن العوامل والأسباب والأهداف ودون التعرض لتحديد أساس العدوان أو تعيين المعتدين . فقد اكتفت المادة (٢٢٧) من المعاهدة بالقول : « بأن سلطات الحلفاء تضع موضع الاتهام غليوم الثاني إمبراطور ألمانيا لاعتدائه العنيف على الأخلاق الدولية .. وقوة المعاهدات .. » ، وبالطبع فإن المقصود هو أخلاق الغالبين ومصالح المنتصرين .

وحق ميثاق عصبة الأمم لم يضع تعريفاً أو تحديداً للعدوان . بل اكتفى بالنص في مادته العاشرة على « تهدد أعضاء العصبة باحترام الحدود الدولية القائمة فيما بينهم ، واحترام استقلال بلدان جميع الدول الأعضاء وحمايته ضد العدوان الخارجي .. » . ولم تتطرق معاهدة فرساي ولا عصبة الأمم إلى تعريف الأخلاق الدولية ، أو العدوان الخارجي . ولم تشير إلا من قريب أو

بميد إلى سلامة الدول غير الأعضاء ، أو إلى سلامة الشعوب وحقوقها في دفع العدوان الاستعماري عن حقها الطبيعي في الحياة وتقرير المصير .

أما ميثاق الأمم المتحدة فقد أكثر من الحديث عن تحريم استعمال القوة في المنازعات الدولية ، وأسهب كثيراً في ترديد أهداف الأمم المتحدة في صيانة السلم وحماية الأمن الدولي ، وفي القضاء على أعمال العدوان وكل ما يهدد للسلام العالمي وعلى الرغم من خلو كل هذه النصوص من تعريف جامع للعدوان أو تحديد شامل لأشكاله ، فقد انحصرت كلها في العلاقات بين الدول وفي المنازعات المحتملة فيما بينها ، دون التطرق أو الإشارة إلى حالات العدوان على الإنسانية جمعاء أو على حق الشعوب في الحياة والاستقلال وتقرير المصير .

وفي هذا النقص الواضح في أحكام القانون الدولي ، وفي ظل هذا الغموض المتعمد في تعريف العدوان وتحديد أشكاله ، وجد الاستعماريون دائماً باب التفسير المدعوم بالقوة مفتوحاً أمام عدوانهم وباب التوسيع المنود بالواقع مفتوحاً على مصراعيه أمام جرائمهم ضد الشعوب .

ونبعا لميوعة تعريف العدوان وتحديد أشكاله في القانون الدولي ، فإن حق الدفاع ضده لا يزال أيضاً ماثلاً مرجحاً في أحكام هذا القانون ؛ تتفاذه الأهواء الاستعمارية وتشد المصالح السياسية والاقتصادية للدول القوية والاستعمارية .

إن ميثاق الأمم المتحدة الذي حاول لأول مرة في تاريخ القانون الدولي التمرض لتعريف العدوان ، أشار في المادة (٥١) إلى حق الدفاع ضد العدوان . فقد أقرت هذه المادة حالة الاشتباك في الحرب دفاعاً عن النفس وحداً لا اعتداء واقع . . . كما أكد الميثاق أنه ليس فيه ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن نفسها إذا ما تعرضت للعدوان ؛ وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لمواجهة العدوان والقضاء عليه وإزالته . . .

وعلى الرغم مما في إقرار هذه المبادئ من تطوير لمفهوم العدوان فإنها ظلت مائة مطاطة ، وانحصرت كلها في نطاق العلاقات بين الدول الأعضاء في المنظمة . دون تشميلها لحالات العدوان على أهداف المنظمة الدولية خارج نطاق الدول الأعضاء . أو داخل حدود سلطة الدولة العضو الواقعية : فالعدوان الأمريكي على دولة فيتنام مثلاً يخرج عن نطاق مضمون هذه المبادئ . لأنها ليست عضواً في المنظمة ، والعدوان الألباني على شعب جنوب أفريقيا مثلاً يخرج عن مضمونها أيضاً . لأنه شأن داخلي محض لا يسرى عليه ما يسرى على الدول الأعضاء . ١١٠

وعلى الرغم من اهتمام كل الأحرار في العالم ونضالهم المشرف من أجل وضع تعاريف ثابتة جامعة للعدوان بكل أشكاله الظاهرة والخفية فإنهم لم يتكفروا بالتعريف والتحديد لأبرز ظاهرة عدوانية في القرن العشرين . وهي قضايا العدوان على الشعوب بأفنانها وإبادتها وتهجيرها ، أو بحرمانها من حقها الطبيعي في العيش في أوطانها أو في تقرير مصيرها . سواء أكانت هذه الشعوب تشكل دولا ، أم أنها لا تزال تعيش في ظل النظم الاستعمارية الهالية أو في نطاق سيادة هذه النظم الواقعية . كما هو الآن حال شعوب : فلسطين وفيتنام وروديسيا وجنوب أفريقيا وأنجولا ، فهي تمرض لأبشع صور العدوان دون أن تجد من غير الضمير العالمي وإيمانها وكفاحها هونا ونصيراً .

فعل الرغم من تصدى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٢ لبحث موضوع العدوان وحق الدفاع ضده تحت تأثير الدول الحرة ، وعلى الرغم من المشروع السوفياتي المقدم بهذا الخصوص ، وعلى الرغم من فضال الشعوب وقرارات مؤتمراتها لتحديد أشكال العدوان . فقد جاءت كل المشاريع المقترحة والتي لا تزال دون إقرار حتى الآن ، مقصورة على العدوان ضد الدول . وخلواً من أي تصنيف للاعتداء على حياة الشعوب وحقها في أوطانها وسيادتها وتقرير مصيرها في أشكال العدوان المعاقبة بموجب القانون الدولي .

غير أنه إذا كان عالمنا يعيش اليوم بين بقايا شرعة الغاب التي تمارسها الدول الاستعمارية في ظل القانون الدولي ، وبين كفاح الإنسانية من أجل إقرار مبادئ الحق والحرية وتقرير المصير والسلام في العالم . فإن الشعوب المعتدى عليها قد أقرت بإيمانها وكفاحها صور العدوان الظاهرة والخفية ، وخذت بتضحياتها ودمائها وسائل الدفاع وأشكاله ضد هذا العدوان .

وفي هذا البحث الموجز المقدم لمؤتمر اتحاد المحامين العرب الثامن ، سأحاول عرض صورة لأبشع صور العدوان الجماعي على الشعوب ووجودها وكيانها وجيانتها . ألا وهو العدوان الاستعماري الصهيوني على شعب فلسطين بأسره وعلى وطنه بكامله ، الذي وقع منذ عام ١٩٤٨ ولا يزال مستمراً حتى الآن . دون أن يحد في القانون الدولي أو من منظمة الأمم المتحدة ما يذمه أو ما يؤيد حق ضحاياه الطبيعي في الحياة والسيادة وتقرير المصير .

وقائع القضية

كانت فلسطين منذ الفتح العربي الاسلامي . في منتصف القرن السابع الميلادي وحتى الحرب العالمية الأولى في مطلع القرن العشرين ، بلداً عربية خالصة لأهلها العرب دون منازع . تشكل على الدوام جزءاً . لا يتجزأ من الإمارة أو الولاية السورية . ويعيش شعبها باستمرار كجزء . لا يتجزأ من المجتمع العربي الواحد في نطاق الوطن العربي الواحد .

فالأقلية اليهودية التي عاشت فيها قبل آلاف السنين ، كانت قد انتهت منها منذ مذبحة هادريان الرومانية الأخيرة عام ١٣٥ قبل الميلاد . وكان التحرير العربي الاسلامي بعد ذلك قد أزال منها كل أثر قومي أو اجتماعي أو سياسي آخر ، وكان الاسلام قد صهر بقايا سكانها السابقين العرب بطابعه وبوتقته . طابع العروبة ، وبوتقة الأمة العربية الواحدة .

وفي نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ على حين كان ٩٠٪ من سكان فلسطين عرباً يعيشون فيها منذ القرن السابع الميلادي ، ويملكون ٩٧٫٥٪ من مساحة أراضيها . كان عدد اليهود لا يزيد فيها على (٥٠) ألف نسمة معظمهم من العرب الذين يدينون بالديانة اليهودية ولا يملكون سوى ٢٫٥٪ من مجموع مساحتها .

غير أن الوضع في فلسطين الآن ومنذ عام ١٩٤٨ وفي خلال ثلاثين عاماً فقط ، انقلب رأساً على عقب ، وأصبح على العكس تماماً . فاليهود في فلسطين المحتلة يشكلون ٩٠٪ ويحتلون بالقوة ٨٦٪ من مجموع مساحتها . في حين طرد العرب . سكان فلسطين الشرعيون خارج فلسطين واستوطن اليهود الغرباء الغزاة منازلهم واستولوا أراضيهم وممتلكاتهم .

إن هذا الانقلاب العجيب الذي حدث في وضع فلسطين، لم يكن نتيجة لحق طبيعي أو قومي لما يسمى بالشعب اليهودي، إنما كان نتيجة لمؤامرة استعمارية استهدفت منذ البداية إبادة شعب فلسطين والاستيلاء على أرضه لخلق قاعدة عدوانية استعمارية مكانه. كما كان نتيجة لعدوان صهيوني عالمي مسلح، حقق إحلال فلسطين بالعنف والقوة، وأدى إلى إبادة قسم من شعبها وتهجير الآخر إلى خارج وطنه، وخلق في النهاية هذا الواقع العدواني الصهيوني القائم حالياً في فلسطين.

— ١ —

لقد كانت فلسطين قبل أن تعرف بمحذورها الدولية الجديدة عام ١٩٢٠ تشكل على الدوام جزءاً لا يتجزأ من إمارة سوريا العربية (بلاد الشام). وظلت طيلة عهد الأتراك (١٥١٦-١٩١٨) موزعة بين ولايتي دمشق وبيروت العربيتين في الامبراطورية العثمانية. وفي الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ حاول كل من الحلفاء وألمانيا جرّ الولايات العربية في الامبراطورية العثمانية إلى الوقوف بجانبه، غير أن الحركة الوطنية العربية آنذاك كانت تشترط الاعتراف باستقلال بلادها الشرقية ووحدةها في دولة واحدة، مقابل اشتراك الأمة العربية في تلك الحرب إلى جانب أي من الطرفين.

ولما لمست بريطانيا حاجة الحلفاء الماسة للعرب في حربها ضد الأتراك الحاكمين في البلاد العربية، تظاهرت بقبول مطالبهم في النهاية. وأبلغت المفاوض العربي الحسين بن علي ملك الحجاز، بتفويض مندوبها السامي بمصر السير آرثورا كروب بالتوقيع على الاتفاق.

وبالفعل فقد تم الاتفاق بين الطرفين على شكل رسائل متبادلة، كان أهم رسالة المفاوض العربي المؤرخة في ٤ يولييه (تموز) ١٩١٥ التي حددت المطالب العربية بما يلي:

أن تعترف بريطانيا باستقلال البلاد العربية، من خط مرصين أضنه شمال الاسكندرونة، حتى الخليج العربي شمالاً. وبين بلاد فارس وإيران، حتى خليج البصرة شرقاً، إلى المحيط الهندي جنوباً، (باستثناء عدن التي تبقى كما هي)؛ وإلى البحر الأحمر والبحر المتوسط حتى سيناء غرباً.

ثم جواب المفاوض البريطاني المؤرخ في ١٣ ديسمبر (كانون الأول ١٩١٥) التالي :

«إن حكومة بريطانيا العظمى قد فوضت إلى أن أبلغ دولكم أن تكونوا على ثقة من أن بريطانيا العظمى لا تتوى إبرام أى صلح إلا إذا كان ضمن شروطه الأساسية حرية الشعوب العربية...»

والحدود المذكورة في الشروط العربية تشتمل الآن على : فلسطين بحدودها الدولية ، وسوريا بما فيها لواء اسكندرون ، ولبنان ، والأردن ، والعراق ، والسعودية ، واليمن ومسقط ، وعمان ، ومشيخات الخليج العربي والمحميات في الجنوب المحتل حتى المحيط الهندي .

وعلى أساس هذا الاتفاق اشترك العرب في الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء وحرروا بأنفسهم أراضي الحجاز وسوريا والأردن وفلسطين ، واضطروا تركيا إلى الخروج من الحرب وطلب الهدنة ، ودخلت جيوشهم دمشق قبل أن تدخلها أى قوات حليفة .

— ٢ —

غير أن العرب الذين اندفعوا في الحرب وراء حريتهم واستقلالهم ، تبنوا فيما بعد أنهم كانوا ضحية مؤامرة استعمارية . ففي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تفاوضهم ، كانت تجري أيضا مباحثات سرية مع فرنسا وروسيا القيصرية لاقسام الممتلكات التركية ومن ضمنها الولايات العربية . وأن الدول الثلاث كانت وقعت فيما بينها في ٤ مارس ١٩١٦ (اتفاق بطرسبرج) ، الذي منح بريطانيا وفرنسا حق استعمار الولايات العربية موضوع اتفاق (حسين - مكماهون) ومن ضمنها فلسطين .

وتنفيذا لهذا الاتفاق وقعت بريطانيا وفرنسا في ١٦ مايو ١٩١٦ معاهدة (سايكس - بيكو) تنظيما لمناطق نفوذها في الولايات العربية . فقسمت فلسطين بموجب هذه الاتفاقية إلى ثلاث مناطق :

١ — حيفا وعكا : مستعمرة بريطانية .

٢ — الأماكن المقدسة : إدارة دولية .

٣ — جنوب فلسطين : يلحق بداخلية سوريا والعراق تحت الانتداب البريطاني والفرنسي .

والواضح في كل هذه الاتفاقيات الاستعمارية السرية أنها لم تشر من قريب أو بعيد إلى أى ذكر أو ادعاءات لليهود أو الصهيونية في فلسطين . بل جاءت المادة الأولى من اتفاق بترسبرج ، والمادة الأولى من معاهدة سايبكس — ييكو مؤيدة لعروبة فلسطين وبقيّة أجزاء الولايات العربية .

— ٣ —

وكما فوجئ العرب في مؤتمر الصلح بعد الحرب باتفاقيات حلفائهم الانجليز والفرنسيين على استثمار بلادهم واقتسامها ، فوجئوا أيضاً بوعدهم بلفور . فلقد انضح لهم أن بريطانيا كانت في ذات الوقت الذي تفاوضهم فيه على استقلال بلادهم ووحدتها ومن ضمنها فلسطين ، وتفاوض الفرنسيين والروس على تقسيم هذه البلاد واستعمارها ، كانت أيضاً تتفاوض سرّاً مع الصهيونية العالمية على الاعتراف بوطن قومي لها في فلسطين العربية ، مقابل وقفها إلى جانبها في الحرب ضد ألمانيا من جهة تنفيذاً ، لحواطها الاستعمارية في المنطقة العربية من جهة ثانية .

ولما قبلت الصهيونية العالمية أن تكون أداة وقاعدة للاستعمار في الشرق الأوسط ، أصدرت بريطانيا ، وحدها وبمعزل عن حلفائها الغرب وشعب فلسطين ، تصريح بلفور المشهور والذي جاء فيه :

« إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وسوف تبذل أقصى جهودها لتسهيل بلوغ هذه الغاية ،

وقامت بريطانيا في ٢ نوفمبر ١٩١٧ بإبلاغ هذا التمهيد سرّاً إلى زعماء الصهيونية ، قبل أن تدخل جيوشها أو أى جيوش حليفة إلى فلسطين ، وفي الوقت الذي كان فيه العرب لا يزالون يحاربون إلى جانبها ضد الألمان والأتراك لتحرير فلسطين ؛ ودون أن يكون في فلسطين آنذاك ماسي في التصريح بالشعب اليهودي المزعوم .

— ٤ —

وعلى الرغم من كل مبادئ الحلفاء وتصريحاتهم ووعدهم ومعايذهم السابقة ، وعلى الرغم من ثورة العرب ضد وعد بلفور واجتماعهم على رفضه ، أصرت بريطانيا على تذكرها لحقوق شعب فلسطين ؛ وتمسكت بمساندة دول الاستعمار بالمطالبة بفرض انتدابها مع وعد بلفور على فلسطين ، الأمر الذي حدا بالرئيس الأمريكي على المطالبة باستفتاء السكان بواسطة لجنة كنج-جرين ، على تقرير المصير .

وعلى الرغم من تقرير اللجنة المقدم لمؤتمر الصلح عام ١٩١٩ والذي جاء فيه من فلسطين قوله :

« إن الرئيس الأمريكي ولسن وضع المبدأ التالي كواحد من المقاصد الأساسية الأربعة التي يحارب الحلفاء من أجلها ، وهو : أن حل كل مسألة سواء كانت تتعلق بالأرض أو السيادة أو المسائل الاقتصادية والسياسية ، يجب أن يبنى على قبول الناس الذين يتعلق بهم قبولاً حراً ، لا على أساس المصالح المادية لدولة أو لامة أخرى ترغب في حل آخر خدمة لفوزها الخارجي ، أو لفائدتها أو لسيادتها .

فإذا كان المبدأ سيُسرود ، وإذا كانت رغائب السكان في فلسطين سيعمل بها ، فيجب الاعتراف بأن سكان فلسطين غير اليهود — وهم تسعة أعشار السكان تقريباً — يرفضون البرنامج اليهودي رفضاً باتاً . والجداول المراقبة تثبت أن سكان فلسطين لم يجمعوا على شيء مثل اجتماعهم على هذا الرفض .

« إن تخريض شعب ، هذه حالته النفسية ، لهاجرة يهودية لأحد لها واضطهاد اقتصادي اجتماعي أجنبي متواصل ، هو تقض شأن المبدأ العادل الذي تقدم شرحه ، وهو اعتداء على حقوق الشعب وإن كان ضمن صور قانونية .»

« ولقد اتضح أيضاً أن الشهور العدائي ضد الصهيونية غير مقصور على فلسطين ، بل يشمل سكان المقاطعات السورية الأخرى . فان ٧٢٪ من مجموع المرائض المقدمة كانت ضد الصهيونية ، ولم ينل أي مطلب نسبة أكبر من هذه النسبة سوى مطلب الاستقلال ووحدانية الأجزاء السورية ، .

وعلى الرغم من كل هذا تمكنت بريطانيا من حمل عصبة الأمم على إقرار صك انتدابها على فلسطين، كما وضعت الجمعية الصهيونية العالمية، وخلافا لمبدأ تقرير المصير وأحكام ميثاق العصبة مسوغات الانتداب ورأى شعب فلسطين، تضمن الصك في مادته الثانية :

« مسؤولية بريطانيا عن وضع فلسطين في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي ... »

— ٥ —

لقد دخلت جيوش بريطانيا فلسطين عام ١٩١٨ مع الجيش العربي، كحليفة محررة من الاستعمار التركي تنفيذاً للمعاهدة العربية — البريطانية عام ١٩١٥، وتولت بريطانيا إدارة فلسطين كدولة منتدبة من عصبة الأمم عام ١٩٢٠. ولتتولى إسداء المشورة والمساعدة لشعبها؛ تطبيقاً لميثاق عصبة الأمم وأحكام مبدأ الانتداب ... ١.

غير أن بريطانيا والحليفة، وه المنتدبة، تنكرت لذلك وفرضت من نفسها غازية مستعمرة في فلسطين، وتصرفت فيها كمتصرف الفاعج في القرون الوسطى. فلم تقم خلال انتدابها الذي دام حتى ١٩٤٧ بأى خطوة إيجابية لإيصال الفلسطينيين للحكم الذاتي. بل على العكس من ذلك؛ فقد حكمت فلسطين حكماً بوليسياً استعمارياً مباشراً، وصاوت حريات الشعب وثرواته لمصلحة الوطن القومي اليهودي. واغرقت البلاد مراراً وحللاً بالمهاجرين اليهود المستوردين من كل الجنسيات ومن جميع أنحاء العالم، وأقامت الوكالة اليهودية حكومة داخل حكومة في فلسطين.

ففي عام ١٩١٨ دخلت بريطانيا فلسطين وسكانها حوالي (٧٥٠) ألف نسمة، منهم (٧٠٠) ألف عربي و (٥٠) ألف يهودي فقط، معظمهم من اليهود الشرقيين الذين يتكلمون العربية ويدينون فقط بالديانة اليهودية. وفي عام ١٩١٨ كان العرب يملكون ٩٧.٥٪ من أراضي فلسطين المستقلة في حين لا يملك اليهود سوى ٢.٥٪ فقط من أراضي فلسطين الزراعية. وفي عام ١٩١٨ كان العرب يملكون كل المدن والقرى في فلسطين، وكان اليهود منتشرين بين السكان باستثناء بعض مستعمرات سمحت تركيا باقامتها لاعتبارات دينية.

وفي عام ١٩٤٧ خرجت بريطانيا من فلسطين وسكانها حوالي (١٣٩٤٨٠٠٠) نسمة —

حسب آخر إحصاء بريطانى - منهم (١٩٣٢٠.٠٠٠) عربى و (٦٠٠) ألف يهودى استقروا فى
الوكالة اليهودية بمعاونة بريطانيا الرسمية والسرية من (٢٢) جنسية وبلداً . وفى عام ١٩٤٧ ، وعلى
الرغم من كل مؤامرات بريطانيا لإنشاء الوطن القومى اليهودى ، كان العرب يملكون ٩٠ ٪
من أراضى فلسطين الزراعية على حين لم يملك اليهود سوى ١٠ ٪ الباقية فقط .

وفى عام ١٩٤٧ خرجت بريطانيا من فلسطين وقد تركت فيها (كما أشارت لجنة التحقيق
الانجلو أمريكية) جيش الماجنة اليهودى السرى وعدده (٦٢) ألف جندى ، مدربين ومسلحين
بأحسن الأسلحة البريطانية ، وبوليس فلسطين اليهودى المكون من (٤٠) ألف جندى زودتهم
بريطانيا علناً وسراً بكل مخزونها من الأسلحة والمعدات فى فلسطين . هذا بالإضافة إلى عصابات
الأرغون وشتون التى كانت تتكون وتدريب وتسلح أمام أنظار الانجليز وبمساعدهم وتأيدهم .
وكانت بريطانيا بالمقابل تحرم على العرب حيازة الأسلحة وتقارمها بكل شدة وتعاقب حائزها
بالسجن المؤبد والإعدام .

وفى عام ١٩٤٧ خرجت بريطانيا من فلسطين وفيها الوكالة اليهودية وجميع مؤسساتها السياسية
والاقتصادية والثقافية والعسكرية ، التى أقامتها ورعتها وأشركتها فى إدارة فلسطين منذ عام ١٩٢٠
بينما لم تحقق بريطانيا لعرب فلسطين ولم تمكنهم من إقامة أى مؤسسة شعبية أو
سياسية .

- ٩ -

ولكن على الرغم من كل هذه المواقف الانكليزية المكشوفة ، وعلى الرغم من اتفاق بريطانيا
مع الصهيونية العالمية - كما قال وايزمن فى مذكراته - « على جعل فلسطين يهودية كما هى بريطانيا
انكليزية حتى عام ١٩٢٥ » ، لم تتمكن بريطانيا إزاء وعى العرب وثباتهم الجديدة من تنفيذ
المؤامرة المرسومة فى وقتها المحدد وبأساليبها المتبعة . فانهضت مع الاستثمار الأمريكى والصهيونية
العالمية إلى إقامة الدولة اليهودية فى فلسطين بالقوة والاعتصاب تحت ستار الأمم المتحدة التى
كانت تسيطر عليها آنذاك مجموعة الدول الاستعمارية .

وبعد مؤامرات استعمارية مفضوحة ، ومناورات شكلية هزيلة ، قررت الأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق : عربية ، ويهودية . ودولية ؛ بأكثرية (٢٣) دولة إلى جانب لقرار ، ومعارضة (١٢) دولة له ، وأمتناع (١٠) دول عن التصويت . وكانت الجمعية قبل ذلك قد ناقشت مشروعاً تبنته الدول العربية والمعارضون لقرار التقسيم ، يتلخص : بإنشاء حكومة مركزية واحدة تتولى مؤقتاً إدارة عموم فلسطين ، على أن يتم الجلاء الانكليزي عن البلاد خلال سنة واحدة ، وبعد ذلك تجرى الحكومة ا. وقتها انتخابات عامة للجمعية تأسيسية ، تضع دستوراً ديمقراطياً يضمن وحدة فلسطين واستقلالها ، وتتمتع جميع طوائفها بنفس الحقوق والواجبات .. ، إلا أن أمريكا وبريطانيا المتآمرتان مع الصهيونية العالمية أصرتا على التقسيم ومارستا ضغطاً شائناً على الدول الصغيرة ، حتى أقر التقسيم ، خلافاً لكل القيم الإنسانية ، والديمقراطية وانتهاكا لكل المبادئ الدولية والقانونية .

ولقد خلف قرار تقسيم فلسطين وراءه أبشع جريمة عدوانية . وأعنف مأساة إنسانية . وأقوى نكسة استعمارية رجعية . فرضت على الأمة العربية وشعوبها وأقطارها . إذ دأبت أمريكا وبريطانيا منطقة الشرق الأوسط بأكمله . وراحتا تتجهديانه إلى تقاليم أجمع . فلقد خلف قرار التقسيم : مأساة

اللاجئين الفلسطينيين .. والقاعدة الاستعمارية العدوانية : إسرائيل

(أ) فلم يشهد تاريخ الإنسانية الحديث مأساة أعنف وآلم وأجف من مأساة اللاجئين الفلسطينيين : مليون ونصف مليون إنسان كانوا هدفاً لأبشع مؤامرة استعمارية ولاقوى هجوم تحالفت فيه الصهيونية مع الاستعمار الانجلوأمريكي القديم والجديد . شعب بأكمله اضطره العنف والإرهاب والعدوان المرسوم إلى النزوح عن وطنه وهجر مدنه وقراه وموارعه ومساكنه .. رجال ونساء وأطفال خرجوا من فلسطين تحت وابل من قنابل العصابات اليهودية . وعلى جثث إخوانهم وأزواجهم وزوجاتهم الذين قتلوا بهم الأسلحة الأمريكية والبريطانية تحت سمع بريطانيا المنذبة وبصرها وبشاركتها .. خرجوا بجثثهم إلى الجبال والكهوف والصحاري . مخلفين كل أشيائهم وأموالهم وعقاراتهم حيث استولوا عليها لليهود فوراً . ولا يزالون حتى الآن

يتمسكون بها ويرفضون عودة هؤلاء المشردين إلى وطنهم . . شعب ذبح بنفسه وطرد معظمه ليحل محله غزاة غريباء من فلسطين تملكهم نزعة عنصرية زائفة من 'ساسا' ، ولتسلط عليهم روح تمصية عيياء . شعب بأكله لا يزال منذ عام ١٩٤٨ بعيداً عن وطنه . يحيا حياة التوس والفاقة والحرمان يعيش ويتناسل في الخيام والكهوف وخرائب المدن . . يرى أرضه دون أن طأبها ، وتقرر الأمم المتحدة عودته إلى وطنه وتقف إسرائيل ومن ورائها الاستعمار الانجلو أمريكي بينه وبين ذلك .

إن هؤلاء اللاجئين كانوا هم عام ١٩٤٨/٤٧ أغلبية سكان فلسطين ، وكانوا يشكلون أكثر من ٨٠ ٪ من سكانها الآن بإسرائيل . فلقد أُنشئت لجنة التوفيق الدولية بتقريرها للامم المتحدة عام ١٩٥١ ، أن أكثر من ٨٠ ٪ من مساحة إسرائيل . وأكثر من ثلثي الأراضي المزروعة وكل غابات الزيتون ومعظم بساتين الفواكه والمواالح والخصبات قديماً ، هي أراض عربية مجرها للاجئين تحت وطأة العنف والارهاب . وأن (١٥) مدينة كبيرة و (٧٠٠) قرية ، عربية خالصة استولى عليها اليهود بكل ما فيها من مساكن ومتاجر ومصانع ومقولاتها ، وأن (٣٥٠) مستعمرة جديدة أقيمت في الأراضي العربية ؛ وأن أكثر من ثلث المهاجرين اليهود الجدد يقيمون الآن في المدن والقرى العربية .

لقد أدى قرار التقسيم والغزو اليهودي المرافق له إلى قلب أوضاع فلسطين وشعبها رأساً على عقب فاليهود الذين كانوا عام ١٩٤٦ (٦٠٠) ألف نسمة فقط أصبحوا ، الآن مليون نسمة ، وتقلص عدد العرب في إسرائيل الآن حتى أصبح لا يتجاوز (١٨٠) ألف نسمة . واليهود الذين كانوا يملكون عام ١٩٤٧ ١٠ ٪ من أراضي فلسطين ، أصبحوا يحتلون الآن ٨٠ ٪ من مجموع أراضي فلسطين . وحتى الأرض التي خصصت للعرب بقرار التقسيم ، غزاها اليهود وضموها إلى منطقة احتلالهم تحت سمع الأمم المتحدة وبصرها وبمعاونة الاستعمار وتأيدته .

(ب) واقد أثبتت الأحداث بعد ذلك أن قيام إسرائيل في قلب الوطن العربي ليس قضية أرض عربية اغتصبت فقط ، ولا مسألة مليون ونصف مليون عربي طردوا من بلادهم فحسب ، وإنما هو أيضاً قضية قيام قاعدة جديدة للاستعمار في بلادنا ، تتمدى أسباب وجودها قضية يهود

العالم المزعومة. وتتجاوز أهدافها قيام وطن يهودى فى فلسطين ، بل ترتبط ارتباطا وثيقا بمستقبل الأمة العربية وأهدافها بالحرية والوحدة ، وكفاحها من أجل التطور والاستقرار والسلام .
فإسرائيل منذ فرضها الاستعمار عام ١٩٤٧ ، وهى تمثل فى المنطقة العربية نقطة ارتكاز ثابتة له ، وأداة عدوانية طيبة للمستعمرين .

وإسرائيل تشكل منذ قيامها جسراً للاستعمار الجديد فى كل من آسيا وأفريقيا ، وتكون خطراً استعماريا توسعيا على وطننا وحريتنا ، وتهدد دائما أمننا وسلامنا وتعرفل فى كل يوم نمونا وتطورنا .

فما الاعتداءات الكثيرة المتكررة على الدول العربية والتي توجهها إسرائيل بالعدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، وما محاولاتها العدوانية لسرقة الأراضى والمياه العربية ، إلا صورة صغيرة لاخطار إسرائيل ونواياها العدوانية والتوسعية . وما حالة الحشد العسكرى الدائم فى المنطقة ، والتسابق على التسلح وتكوين الجيوش فيها ، إلا مظهراً من واجباتها فى إبقاء حالة التوتر مستمرة فى المنطقة العربية . وفى إرهاب الاقتصاد العربى وتحويله عن تطوير المنطقة إلى التسلح والانشاءات العسكرية . وما روقوف إسرائيل ضد ثوار الجزائر والكونغو وغينيا البرتغالية والحركات التحررية الأخرى . وما المساعدات والهبات المالية والعسكرية الكبيرة من أمريكا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا لإسرائيل ؛ إلا دليل على ارتباطها بالاستعمار ونياته وخطاه .

وما التوتر الحالى فى الشرق الأوسط وأسبابه وظروفه ونتائجه إلا نتيجة حتمية ومنطقية لقيام إسرائيل وسياستها وأطماعها واعتداءاتها .

إن بقاء مأساة اللاجئين حتى الآن دون حل رغم وجود الأمم المتحدة ، وإن وجود إسرائيل بما تمثله من معانى العدوان والاستعمار والعنصرية فى فلسطين ، هما يحد ذاتهما خطر يهدد أمن المنطقة العربية بأسرها وسلامها . وإن تأمر الدول الاستعمارية الضالمة مع العدوان الصهيونى ومؤازرتها ورعايتها وتمويلها لإسرائيل . هو خطر أكبر على السلام فى الشرق الأوسط وبالتالي على السلام العالمى .

قضية فلسطين والقانون الدولي

وكما انتهكت جميع المبادئ والأعراف الإنسانية والأخلاقية والسياسية في كارثة فلسطين ومأساة اللاجئين ، فقد دبت أيضاً مبادئ القانون الدولي وشروعه وانتهكت أحكامه في هذه القضية . سواء من قبل بريطانيا في عهودها مع العرب وأثناء انتدابها على فلسطين ، أو من قبل الحلفاء في مؤتمر الصلح عام ١٩٢٠ ، من قبل عصبة الأمم في صك انتدابها للجحف الظالم ، أو من قبل الأمم المتحدة في مفهومها لحق الشعوب وفي تفسيرها لمبدأ تقرير المصير .

١ - اتفاقية « حسين » - مكاهون ،

اتفاقية حسين - مكاهون : كانت معاهدة دولية بكل ما لهذه العبارة من مفهوم بموجب القانون الدولي . واحترام بنودها وتنفيذ أحكامها أمران تحتكما مبادئ الأساسية وأحكامها العامة :

وقد كانت على الحلفاء بشكل عام ، وبريطانيا بشكل خاص ، معاملة العرب الذين حالقهم وحاربوا إلى جانبهم ، بمقتضى أحكام هذه المعاهدة - هذا إذا لم يكن من المتوجب عليهم نفسياً مع عهودهم ووعودهم - معاملتهم معاملة الحلفاء المنتصرين .

غير أن بريطانيا وحليفتها تترك بعد النصر لهذه المعاهدة ، وتجاهلن في مؤتمر الصلح كل أحكام القانون الدولي . واعتبر الحلفاء المنتصرون بلاد العرب ومن ضمنها فلسطين ، بلاد عدو محتل ، وأجروا عليها كما أجروا على باقي تركة الرجل المريض : تركيا اتفاقيات الغنائم والأكساب ، ومعاهدات الاحتلال والانتداب وتوزيع مناطق النفوذ بل ذهبوا في تسكرهم إلى أبعد من ذلك ، فتكرمت بريطانيا ، خلافاً لكل حق أو عرف أو منطق ، بإصدار وعد بلفور المشهور ، الذي منحت بموجبه فلسطين وطناً قومياً لليهود . وضمت تنفيذ هذا الوعد أثناء انتدابها على فلسطين .

كل هذا وفلسطين تشكل جزءاً من وطن حلفائهم الذين عاهدوهم على تحريره واستقلاله ،

وكل هذا وفلسطين لم تكن يوماً ملكاً لهم وتحت نفوذهم أو وصايتهم ، كما لم تكن آنذاك وطناً لليهود أو ملكاً لهم ، أو حتى دون أن يكون لهم فيها أغلبية عددية أو ملكية ، ودون أن يكون لهم فيها حتى مجرد وجود .

ولم يكن هذا موقف العرب وحدهم من خرق الحلفاء لأحكام معاهدة دولية واضحة ، ولم يكن هذا رأيهم وحدهم في خيانة الحلفاء ، وخصوصاً بريطانيا ، لليهودم ووعودهم ، بل شاركهم في التشديد بهذا الموقف الفاضح كثير من أحرار الحلفاء ، واعترف به البريطانيون أنفسهم في أكثر من مناسبة رسمية .

فلنفور وزير الخارجية البريطانية الذي نسبت منحة بريطانيا لليهود إلى اسمه طاد بعد انفضاح تقريره المشهور ، وأكد في أكثر من رسالة رسمية : «تمسك بريطانيا باتفاقيتها مع شريف مكة . وننفي نفياً قاطعاً تنكر بريطانيا أو تأمرها مع فرنسا على حقوق العرب وحرية بلادهم ومن

ضمنها فلسطين . ١

وكذلك بان اللورد د براكستر ، وزير العدل البريطاني قال في مجلس اللوردات تعليقا على اتفاقية حسين — مكماهون أثناء بحث قضية فلسطين :

«لقد أعطى تعهد صحيح من جهة ورجع عنه من الجهة الثانية» .

وعندما ناقش مجلس اللوردات البريطاني حك الانتداب على فلسطين عام ١٩٢٣ ، أدان حكومته بخرق اتفاقها مع العرب ، واستنكر تنكرها لعهودها وموائمتها معهم . وانتهى إلى رفض الانتداب على فلسطين وأعلن القرار التالي :

«إن مجلس اللوردات لا يقر الانتداب على فلسطين بشكله الحالي ؛ لأنه يشكل خرقاً مباشراً لليهود المقطوعة من قبل حكومة صاحب الجلالة لشعب فلسطين بموجب التصاريح الواردة في مستندات مكماهون لسنة ١٩١٥ ، والتي أعيد تأكيدها سنة ١٩١٨ . وأن هذا الانتداب ينصه الحالي يتعارض مع آماني ورغبات الاكثرية الساحقة لشعب فلسطين . ولهذا يتوجب

تأجيل التصديق عليه من قبل عصبة الأمم ريثما تجري عليه التعديلات طبق اليهود المقطوعة .
وقررت اللجنة العربية البريطانية التي ألغتها مؤتمر فلسطين بلندن عام ١٩٢٩ الدراسة المكثبات
المبتدئة بين شريف مكة ، وبين مكاهون مثل بريطانيا سنة ١٩١٥ ، ١٩١٦ :
د . . إن حكومة جلالة لم تكن حرة في التعرف في فلسطين بدون مراعاة لرغبات أهالي
فلسطين ومصالحهم . وأن هذه البيانات يجب أن تدخل في الحساب عند محاولة تقرير المسؤوليات
التي احتملتها حكومة جلالة حيال هؤلاء الأهالي ، كنتيجة للكاتبات ، كالتا ، ما كان
تفسيرها .

٢ - حق فلسطين في تقرير مصيرها لا تملك بريطانيا النجيف عليه

وبعض النظر عن تسجـ بريطانيا وحليفاتها لاتفاقية حـين — مكاهون — فقد كان حق
الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بعد الحرب العالمية الأولى أسراً طبيعياً ومقرواً ، خصوصاً وأن
الحلفاء قد أعلنوا عن هذا المبدأ خلال حربهم مع الألمان والأتراك ، واعترفوا به لجميع الشعوب
المكافحة في سبيل الحرية والاستقلال . ولكن على الرغم من حق شعب فلسطين في تقرير مصيره ،
وعلى الرغم من اشتراك العرب في كل أقطارهم في الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء ،
وتوليهم بأنفسهم عملية تحرير بلادهم من حكم الأتراك ، فإن الحلفاء الغربيين تجاهلوا كل ذلك
عند نهاية الحرب وتنكروا لكل حق طبيعي أو موثق لشعب فلسطين . فلا الاشتراك بالحرب
إلى جانبهم ، ولا التعهد باحترام الحرية والاستقلال الذي قطعوه للبلاد العربية ومنها فلسطين .
ولا حق تقرير المصير . ولا رغبات السكان ومصالحهم ، كان لها أدنى وزن أو قيمة عند بحث
مؤتمر الصلح لقضية فلسطين . فوضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني . واعترف لليهود بوطن
قومي فيها وضمنت بريطانيا قيام هذا الوطن بنصوص صك الانتداب .

إن بريطانيا والحلفاء حالوا في مؤتمر الصلح فلسفة هذه المفاهيم وإعطاء تفاسير جديدة لها ،
لنسويغ خيالاتهم للشعوب وتعليل تنكركم لليهود والمواطنين الذين أبرموها أو التي قطعوها على
أنفسهم . ولكن ومهما تكن تلك التفسيرات ومهما يكن نصيبها من الواقع والحق . فإن القول
بأن بريطانيا كانت دولة دافحة ، في فلسطين ، ليست ملزمة بإعطاء شعبها حق تقرير المصير .
ولها كل حقوق الاحتلال والفتح . هو قول يخالف الحقيقة ويتعارض مع روح القوانين

والمبادئ. والاعراف الدولية للأسباب التالية :

أولا — إن بلاد العرب ومنها فلسطين لم تكن بلاد عدو محتلة عند نهاية الحرب العالمية الأولى .

فند عام ١٩١٥ اتفق العرب مع بريطانيا على الاشتراك في الحرب إلى جانب الحلفاء مقابل تحرير بلادهم من الحكم التركي والاعتراف بها دولة مستقلة وكانت فلسطين جزءاً لا يتجزأ من هذه البلاد . وكانوا قد اشتركوا فعلاً منذ ذلك التاريخ في تلك الحرب ، وتولوا بأنفسهم عمليات تحرير الحجاز والأردن وسوريا حتى الحدود التركية في الشمال ، واشتركوا أيضاً اشتراكاً فعلياً مع الجيش البريطاني في تحرير العراق وفلسطين . فند إعلان الثورة العربية عام ١٩١٥ انضمت أعداد هائلة من الضباط والجنود العرب في الجيوش التركية والألمانية إلى جيوش الحلفاء في جبهة قناة السويس والبصرة ، كما ساهم الشعب العربي في العراق وفلسطين مساهمة فعالة في إيجاح مهمة الجيوش الحليفة في هذين القطرين العربيين . وبتعاقد العرب مع الحلفاء واشتراكهم في الحرب إلى جانبهم أصبحوا من ضمن دول الحلفاء ، لهم ما للنتصرين في تلك الحرب من مكاسب وحقوق . وكل محاولة لإنكار هذه الحقيقة أو تفسيرها غير هذا التفسير ، هي مجرد تسويغ استعماري لا يستند إلى سند دولي أو سياسي أو أخلاقي .

ثانياً — إن جيوش بريطانيا لم تدخل فلسطين بوصف كونها جيوش دولة محتلة لبلاد عدو . إنما دخلتها كجيوش حليفة محررة بين تأييد الشعب ومساندته . تماماً كما دخلت جيوش الحلفاء هولندا وبلجيكا وفرنسا في الحرب العالمية الثانية .

فكما كانت هذه البلدان أراضي شعوب صديقة حليفة احتلتها جيوش الأعداء ، كانت فلسطين كذلك جزءاً من بلاد حليفة صديقة يحتلها الأعداء . وكما لا يمكن اعتبار دخول الجيوش الحليفة هولندا وبلجيكا وفرنسا احتلالاً يعطى القاعين به حقوق الفاتحين ، فكذلك كان دخول الجيوش البريطانية إلى فلسطين عام ١٩١٨ إنقاذاً وتحريراً لها من سيطرة العدو المشترك تركيا . ولم يكن من الممكن قط إخضاع احتلال فلسطين عام ١٩١٨ لنفس الاعتبارات الدولية والقانونية المنبثقة عن احتلال ألمانيا أو تركيا آنذاك ، أو احتلال ألمانيا وإيطاليا واليابان عام ١٩٤٥ .

وعلى الرغم من أن أحكام القانون الدولي تدحض كل ادعاء بريطاني بحق الفتح لها في فلسطين ، استناداً إلى معاهداتها مع العرب وإلى اشتراكهم إلى جانبها في الحرب العالمية الأولى ،

فإن مفهوم حق الفتح ذاته قد تغير أساسياً منذ أوائل القرن العشرين . ولم يعد مفهومه السائد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر محترماً أو مقبولاً في عصر الحرية والديمقراطية وتقرير المصير.١. فلا يمكن بحال في هذا العصر إقرار الدولة المحتلة على حرية التصرف بمصير الشعب المغلوب بالشكل أو الأسلوب الذي ترتفيه . وحتى لو ظل مفهوم حق الفتح قائماً في نصوص القانون الدولي ، فإنه ليس في مقدور أي دولة اليوم أن تتصرف بمصير الشعوب ، متجاهلة المبادئ الإنسانية وفواعد العدالة والحرية وإرادة الشعوب في السيادة والاستقلال .

ثانياً - لم تكن بريطانيا في أي وقت من الأوقات صاحبة حق السيادة في فلسطين حتى يمكن تسوينغ تصرفها بجعلها وطناً قومياً لليهود .

فعل الرغم من أن السيادة على أي أرض هي حق طبيعي من حقوق شعبيها ، فقد كانت تركيا قبل الحرب العالمية الأولى وحتى إعلان الثورة العربية على الأتراك وانضمام العرب إلى جانب الحلفاء عام ١٩١٥ ، تمثل الحارس الواقعي لهذه السيادة . ومنذ ذلك التاريخ وبعد انتصار الحلفاء انتقل هذا الحق إلى شعب فلسطين وحده سواء بالحق الطبيعي المقرر أو بحق النصر في الحرب ، وسواء بالموافيق المعقودة بين العرب والحلفاء أو بالعهود التي قطعها الحلفاء على أنفسهم باحترام حق الشعوب في الحرية وتقرير المصير . ولم تتنازل تركيا لبريطانيا عن أي شيء من سيادتها على فلسطين ، لا أثناء ممارستها لهذه السيادة ولا بعدها . حتى أنه لم يرد أي تصريح أو تلميح في معاهدة لوزن المعقودة عام ١٩٢٠ بين تركيا والحلفاء بالتنازل عن هذه السيادة لبريطانيا أو غيرها .

وكذلك فإن شعب فلسطين لم يطالب ولم يقبل في أي وقت من الأوقات سيادة بريطانيا على بلاده ، سواء قبل الحرب أو خلالها أو بعدها . بل على العكس فإنه قد أكد سيادته على بلاده في أكثر من مناسبة . وأعلنها في أكثر من مؤتمر شعبي عام .

ولم تكن فلسطين في يوم من الأيام وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى من ممتلكات بريطانيا؛ ولم يكن شعبها من رعاها أو يحمل جنسيتها . وبريطانيا نفسها لم تدع ولم تعلن أنها صاحبة السيادة على فلسطين . لا قبل الحرب العالمية الأولى ولا خلالها ولا عند انتهائها .

وما دامت هذه الوقائع ، وهي مصادر حق السيادة في القانون الدولي ، لم تتوفر لبريطانيا في فلسطين ، كان وعد بلفور الصادر عام ١٩١٧ منحة من غير ذي حق أو اختصاص وكان مجرد

وعد فردى ليس له أى قيمة من وجهة نظر الحقوق الطبيعية أو القانون الدولى ، ولا يمكن أن يرتب عليه أى أثر مفروع ضد شعب فلسطين ، أو مصلحة الصهيونية التى تمسكت به وهنت كل باطلها على أساسه .

هذا وقد جاءت المادة (١٠) من ميثاق عصبة الأمم لاجية لهذا الوعد ، ومزية لآى أثر من آثاره . فقد نصت هذه المادة على بطلان جميع الوعود والالتزامات التى ارتبط بها الأعضاء قبل تأسيس العصبة وكانت تتعارض مع أحكام ميثاقها ، أو مع مبادئه العامة . وليس من حاجة للتدليل على معارضة منحة بريطانيا لليهود لأبسط مبادئ عصبة الأمم ، إذ كانت هذه المبادئ تقوم فى الدرجة الأولى على احترام حق الشعوب بالاستقلال وفى تقرير المصير . . .

رابعا — وبالإضافة إلى هذا كله ، فالوعد بمجد ذاته انتهاك صريح لكل المبادئ والقيم الدولية والأخلاقية والإنسانية . فهو إجراء استهدف طرد شعب من بلاده وإحلال آخر غريب عنها محله دون مراعاة لحقوق هذا الشعب أو احترام لارادته . مثله تماما . كآلو قررت بريطانيا الآن منح اللاجئين الفلسطينيين فيتنام أو البرتغال أو جراتانيا لوطنا قوميا لهم دون إرادة شعوبها وعمدت إلى القوة والإرهاب والتآمر ضد هذه الشعوب فى سبيل تحقيق وعددها العدواني الباطل . !

٣ — بطلان صك الانتداب

وكذلك فإن صك الانتداب الذى فرض على فلسطين كان باطلا وغير قانونى سواء فى جوهره أو من حيث تطبيقه للأسباب التالية :

أولا — لخالفته الصريحة لمبدأ أساسى من المبادئ التى قامت عليها العصبة . وهو حق تقرير المصير .

فعلى الرغم من إقرار العصبة لهذا المبدأ وإثباته فى ميثاقها ، وعلى الرغم من تطبيقه فى حالات كثيرة فقد تجاهلته بالنسبة لفلسطين ، وتجاهلت كذلك نتائج كل الاستفتاءات والمؤتمرات التى عبر فيها شعب فلسطين عن إرادته . وحدد بوساطتها المصير الذى اختاره .

فى عام ١٩٢٠ قرر المؤتمر السورى العام . الذى ضم الممثلين الشرعيين لكل أقاليم الشام (سوريا — الأردن — فلسطين — لبنان) : قيام الدولة السورية — ومن ضمنها فلسطين —

ورفض الانتداب وجميع أشكال الحماية والوصاية .

وبعد غزو الفرنسيين لسوريا وإحتلالهم لدمشق ؛ عقد في عامي ١٩٢٠ - ١٩٢١ مؤتمران شعبيان في حيفا والقدس ، وقد قرر المؤتمران في كل منهما رفض الانتداب وجميع أشكال الوصاية وطالبوا الاستقلال الكامل لفلسطين . وقد رفعت كل القرارات التي صدرت عن شعب فلسطين ، مؤكدة إصرارهم على الاستقلال ورفض الانتداب وشجب وعد بلفور ، إلى سكرتيرية عصبة الأمم آنذاك ، مشفوعة بعدد كبير من العرائض الموقعة من معظم سكان فلسطين والمؤيدة لتلك القرارات .

وعندما أوفدت عصبة الأمم لجنة (كنج - جرین) إلى فلسطين لاستفتاء شعبها في مصيره أبلغت هذه اللجنة دوائر العصبة باجماع أهل فلسطين على الاستقلال ورفض الانتداب وشجب وعد بلفور .

ولكن على الرغم من كل هذه الحقائق ، ومن المقاومة الشعبية الجماعية التي نظمها شعب فلسطين ضد الإدارة البريطانية والانتداب ووعد بلفور ، فقد قررت العصبة وضع فلسطين تحت الانتداب وحددت لإنشاء الوطن القومي اليهودي فيها هدفا لهذا الانتداب .

ثانياً - لقد صنف الانتداب على فلسطين تحت القسم (آ) من المادة (٢٢) الفقرة الرابعة من ميثاق عصبة الأمم . وهذه الفقرة تعترف باستقلال الدولة المنتدب عليها ، وتختص اختصاص الدولة المنتدبة في إسداء النصح والارشاد فقط للدولة المنتدب عليها .

غير أن أحكام صك الانتداب على فلسطين جاءت ناسفة لهذا المبدأ من أساسه ومخالفة لروحه ونصه .. إذ تحت استقلال فلسطين وحالت دون قيام حكومة وطنية فيها ، وأثبتت وعد بلفور نصا وروحا ، وأكدت قيام الوطن القومي اليهودي في فلسطين .

إن أي مقارنة مستعجلة بين مبادئ ميثاق العصبة ، وبين أحكام صك الانتداب على فلسطين ، تكفي لإعطاء صورة صحيحة عن مناقضة هذا الصك لميثاق عصبة الأمم ومخالفته لفقرة الرابعة من المادة (٢٢) بالذات ، وإتباعها لحقوق شعب فلسطين .

فالمادة (٢٢) من ميثاق العصبة ، وهي المتعلقة بأحكام الانتداب ، قررت في فقرتها الأولى :

بأن تحسين أحوال الشعوب المنتدب عليها وتطويرها أمانة في عتق المدينة.

وقررت في فقرتها الثانية : بأن خير سبيل لتحقيق التقدم والتطور للشعوب المنتدب عليها هي في استناد تدريبها إلى دول متمدنة نيابة عن عصبة الأمم .

وجاءت الفقرة الرابعة وأكدت استقلال الدول المنتدب عليها من قسم (آ) ، وحددت صلاحيات الدول المنتدبة بالنصح والمهورة .

أى أن الوصاية على الدولة المنتدب عليها من قسم (آ) تخصصت لشخصية سكان البلاد وخدم من أجل حمايتهم وضمان تطورهم وواجب الدولة المنتدبة أن تسهر على مصالحهم وعلى استمرار تقدمهم وتطورهم ، ويحظر عليها في مثل هذه البلاد القيام بأى عمل مباشر في إدارتها ، بل يجب أن تترك ذلك كله للسلطات الوطنية وتتولى هي عملية النصح والإرشاد في طريق التقدم والتطوير .

هذه بعض مبادئ ميثاق العصبة ، وبعض أحكام مادته الثانية والعشرين ، فإذا كانت أحكام صك الانتداب الذى وضع من أجل تطبيق هذه الأحكام في فلسطين ؟

إن المادة الأولى من صك الانتداب أعطيت بريطانيا كامل الصلاحية في الإدارة والتشريع في فلسطين ، واعترفت مادته الثانية بالوطن القومى اليهودى في فلسطين ، وحددت مهمة بريطانيا بالعمل على وضع البلاد في أوضاع تشريعية وإدارية واقتصادية وعسكرية من شأنه تسهيل قيام الوطن اليهودى في فلسطين فأين التوافق بين الميثاق والصك في هذه الأحكام ؟

لقد اعترف الميثاق بالاستقلال ، وجاء الصك يؤكد الاستعمار ، واعترف الميثاق بحق شعب فلسطين في إدارة أموره الداخلية والإدارية والتشريعية ، وجاء الصك يحرمها عليه ويعطيها لبريطانيا ، وأكد الميثاق مهمة بريطانيا في فلسطين بالنصح والإرشاد ، وبالمحافظة على حقوق سكانها والأخذ بيدهم نحو التقدم وحكم أنفسهم بأنفسهم ، فجاء الصك يؤكد استعمار بريطانيا لفلسطين ، ويحكم على شعبها بالموت ، ويقضى مقدماً بأن وطنهم ملك لليهود .

إن نظرة غلظة إلى هذا التناقض المفوض بين مبادئ الميثاق وأحكام صك الانتداب على فلسطين كافية لحكم بتأمر بريطانيا وحليفاتها من دول الاستعمار على هذا البلد وشعبه لمصاحبة الاستعمار والصهيونية .

وتبدو هذه المؤامرة صارخة صريحة ، إذا ما ذكر أن صك الانتداب على فلسطين هو وحده الذي جاء على هذا المتوال المناقض لمبادئ الميثاق ؛ وأن صكوك الانتداب التي وضعت للعراق وسوريا والأردن ولبنان - وفلسطين كانت مثلها في كل وضع عام وخاص - احتوت على ما قرره الميثاق من مبادئ قيام حكومات وطنية فيها ، واقتصار حق الدولة المنتدبة على النصح والارشاد .

٤ - بطلان قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين

وكذلك فإن القرار الصادر عن هيئة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ ، قرار باطل موضوعاً وشكلاً ، وذلك لعدم صلاحية الهيئة الدولية لإصداره ، ولتجاوزه حدود نظام الوصاية الدولية ، ولعدم قانونية الإجراءات التي تم بموجبها إصدار هذا القرار .

الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة قررت حق تقرير المصير لجميع الشعوب وألزمت جميع الدول الأعضاء باحترام ممارسة هذا الحق . والفقرة (ب) من المادة (٧٦) من الميثاق حددت اختصاص الهيئة بالعمل على تقديم الأقاليم المشمولة بالوصاية نحو الحكم الذاتي والاستقلال ، بما يتفق ورغبات شعوبها التي تعرب عنها بكامل إرادتها وملء حريتها .

ونصت المادة (٧٥) من ميثاق الأمم المتحدة بإنشاء نظام وصاية دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لإدارة البلدان الموصوفة في المادة (٧٧) من الميثاق والتي تشمل جميع البلدان المنتدبة عليها سابقاً والتي يراد إدخالها تحت نظام الوصاية الجديد . وإلى أن يتم ويتحقق ذلك قررت الفقرة الأولى من المادة (٨٠) من الميثاق عدم تغيير حقوق الفرقاء المعنيين في البلاد الواجب شمولها بنظام الوصاية .

فالواضح والمقرر من هذه المبادئ العامة أمران :

الأول : أن جميع البلدان المنتدبة عليها قبل قيام الأمم المتحدة تظل تحت نظام الوصاية السابقة دون مساس أو تغيير بجميع الحقوق المعترف بها إلى أن يتم تشكيل نظام الوصاية الدولي الجديد .

الثاني : إن أي تغيير أو تبديل أو تطوير في شؤون تلك البلدان المنتدبة عليها يجب أن يتم

في حدود الفقرة الأولى من المادة (١٠)، والفقرة (ب) من المادة (٧٦) من ميثاق الأمم المتحدة،
أي نتيجة لوصولها للحكم الذاتي والاستقلال الكامل.

وبالفعلية لبريطانيا في فلسطين فقد كانت تعني هذه الأحكام أحد أمرين :

أولهما : أن تستمر بريطانيا في ممارسة تمهيداتها كدولة منتدبة إلى أن يتم تشكيل نظام الوصاية
الدولي الجديد ؛ أو أن تدفع الشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير مصيره .

وثانيهما : إعلان استقلال فلسطين لبلوغ شعبها القدرة على إدارة نفسه بنفسه .

وكذلك فإن الجمعية العمومية للأمم المتحدة كانت مقيدة في هذا الخصوص بما نص عليه ميثاقها
فهي لا تملك حق خلق دولة جديدة أو إزالة دولة قائمة إلا وفقاً لإحدى حالتين :

أولهما : تأييد إعلان استقلال بلد مستعمر أو منتدب لبلوغه القدرة على حكم نفسه بنفسه .

وثانيهما : تأييد رغبة شعب وإرادته عبر عنها بممارسة حقه الطبيعي في تقرير مصيره . وغير
ذلك لا يوجد في ميثاق الأمم المتحدة ولا في نظام أي هيئة متفرعة عنها ، ما يجيز خلق دولة أو
إزالة دولة أو الحكم في مصير شعب دون رغبته وإرادته .

فكيف عولجت قضية فلسطين بالنسبة لهذه المبادئ ؟

إن بريطانيا خلافاً لأحكام المادة (٨٠) من ميثاق الأمم المتحدة ، وخلافاً لأحكام المادة
(٢٢) من ميثاق عصبة الأمم أعلنت فجأة في عام ١٩٤٧ إنهاء انتدابها على فلسطين ، وحددت يوم
١٥ مارس ١٩٤٨ موعداً لإنهاء جلاء قواتها وإداراتها عن البلاد وقررت إحالة قضيتها إلى الأمم
المتحدة دون أن ترحلها ، ودون أن تفتظر الحل الذي ستقرره الأمم المتحدة ليحل
حل انتدابها ، ودون أن تراعي مصالح وأمن السكان الذين هم أمانة في عنقها كدولة منتدبة
عليهم .

ومنذ ٢٩ شباط فبراير ١٩٤٨ ترك سكان فلسطين القوة والإرهاب والقوطني تشكك في
مصيرهم ، دون أن تحرك بريطانيا ساكنة لحماية المدن العزلاء والأطفال والشيوخ والنساء من
القتل والتدمير .

وعلى الرغم مما في إجراءاتها هذا من مغالطة هريجة الموائيق الدولية ، ومن تقص سافر
لتعهداتها التزاماتها وواجباتها الاسانية كدولة متمدة ، فانه انفاوى على أبشع مؤامرة ضد
شعب وضم أمانة في عنقها . فقد كات بريطانيا تدرك تماما أن أى إجراء قانونى صحيح فى فلسطين
سيفضى حتما بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة شكل العرب غالبتها الساحقة ، وهذا ما كان يتعارض
مع خططها ليهود فلسطين .

وعلى الرغم من أن بريطانيا أحالت القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة ، فانها لم تطالب وضع
فلسطين تحت نظام الوصاية الدولية بموجب المادة (٧٧) من الميثاق . كما لم تطالب إعلان استقلالها
بمقتضى المادة (٢٢) من ميثاق عصبة والمادة (٧٦) من ميثاق الأمم المتحدة ، لم تطالب تطبيق
حق تقرير المصير لسكان فلسطين تطبيقا للفترة الأولى من الميثاق إنما عرضت "قضية عرضاً
مزوراً مشوهاً ، عرضتها بشكل نزاع بين العرب واليهود لم تتوصل إلى حله أو التوفيق بين طرفيه ،
وهذا حتماً افتراء مفضوح . فبريطانيا انتدبت على فلسطين عام ١٩٢٠ لتقود ما يحكم الذاتى
والاستقلال ؛ وكان سكانها أكثر من مليون نسمة كلهم من العرب بينهم حوالى ٥٠ ألف
يهودى فقط ، استوردتهم بريطانيا من بلاد عديدة ومن جنسيات مختلفة . ثم جاءت تزعم فى
الأمم المتحدة بأن القضية الفلسطينية هى قضية نزاع بين العرب واليهود مع أن القضية كانت
قضية استقلال وطن وقضية شعب يريد ممارسة حقه فى تقرير مصيره .

والكن مهما يكن موقف بريطانيا فقد كان يتوجب على الأمم المتحدة أن تعالج القضية
المطروحة أمامها استناداً إلى أحكام ميثاقها . فإما أن تقرر فوراً الاعتراف بحق شعب فلسطين
بتقرير مصيره تطبيقاً للمادة الأولى من ميثاقها ، أو أن تقرر وضمها تحت نظام الوصاية الدولية
بمقتضى أحكام المادة (١٦) من الميثاق ذاته غير أن الأمم المتحدة خلافاً لصلاحياتها ولأحكام
ميثاقها ، استبعدت أياً من الحلين الصحيحين ، ولجأت إلى تأليف لجنة للتحقيق فى قضية فلسطين
وتقديم اقتراحات لحلها . واللجنة التى لم يكن أى من أعضائها يعرف فلسطين أو شيئاً عن حقيقة
قضيتها ، اقترحت دون أى اعتبار لرغبة غالبية السكان أو لحقهم ومصالحهم ، تقسيم فلسطين
إلى ثلاث مناطق : منطقة عربية ، وأخرى يهودية ، وثالثة دولية .

وفي جو من المساومات السياسية والضغط على الدول الصغيرة ، والتلاعب في مواعيد اجتماعات الجمعية العمومية ، قررت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٤٧ تقسيم فلسطين إلى د. لة عربية وأخرى يهودية ومنطقة دولية ، وكان ذلك بأغلبية (٣٣ صوتا) مع التقسيم و (١٣) صوتا ضده ومع قيام دولة فلسطينية واحدة ، وامتنعت ١٠ دول عن التصويت .

وحتى مشروع التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ لم يحترم ولم ينفذ ، والواقع الحالي في فلسطين — كما يختلف كل الاختلاف عما تقتضيه العدالة والمبادئ الدولية — فهو يختلف أيضا كل الاختلاف عما قرره الأمم المتحدة ، وهو يستند بالفعل ومنذ ذلك التاريخ إلى القوة والاحتلال والاعتداء . ففي فلسطين الآن دولة يهودية تسيطر على معظم أراضي فلسطين خلافا لقرار التقسيم ، وليس فيها دولة عربية أو منطقة دولية . وفي البلاد الجاورة لفلسطين أكثر من مليون لاجيء من شعب فلسطين طردهم اليهود واستولوا على مدنها وقراهم ومنازلهم ومتاجرهم وأموالهم وأراضيهم ، بخلاف قرار التقسيم وخلاف قرارات الأمم المتحدة بعودتهم إلى بيوتهم .

فإذا أجاز عرف المنظمة الدولية لها حرمان شعب من حقه في الاستقلال أو في تقرير المصير ، وإذا أجازت هي لنفسها التحكم في مصائر الأوطان والشعوب دون تقييد بقانون أو حق ، فهل تجيز شرعا الأمم المتحدة الاجتلال والعدوان والاعتصاب والتفجير والتشريد .

إن القانون الذي لا يتم إعلانه مثل هذه الأمور ، غير أن الأمم المتحدة أقرتها وتقرها حتى الآن في فلسطين ، وليس أدل على ذلك من خلق إسرائيل ومن واقعها على أشلاء شعب فلسطين . وليس أدل عليه أيضا من أن سكان فلسطين العرب هم الآن خارج فلسطين ، وقد حرموا من العودة إلى أوطانهم لأن فيها إسرائيل .. ولأن الأمم المتحدة تحمي واقع إسرائيل وترعاه .

وان لم يكن الأمر كذلك فكيف يمكن أن يسوغ قيام إسرائيل في فلسطين ، وواقعها الحالي الجائم على معظم أراضي فلسطين ، ووجود شعب فلسطين خارج بلاده ؟.. الآن الصهيونية أرادت ذلك ؟ أم لأن اليهود مارسوا حق تقرير مصير فلسطين ؟!

وهل يملك اليهود الغارون المستعمرون حق تقرير مصير فلسطين؟ وإن كان لهم مثل هذا الحق فأين حق "عرب" تقرير المصير؟ إن اليهود لم يكونوا يوما أغلبية في فلسطين لا قبل الغزو ولا بعده، ولم تتجاوز نسبتهم إلى مجموع السكان في أواخر الانتداب ٢٨٪؛ ولو طاق حق تقرير المصير لجميع سكان فلسطين بما فيهم اليهود المهاجرون قبل خلق إسرائيل، لقامت في البلاد حكومة ديمقراطية مستقلة تشمل جميع أنحاء فلسطين ويعيش فيها جميع أبناء فلسطين متساوون أمام القانون وفي الحقوق والواجبات. شأن كثير من البلدان ذات القوميات متعددة.

ولمكر هل يمكن الاعتراف بحق الأقلية وحدها تقرير مصيرها ومصير الاكثية، وخصوصا إذا كانت هذه الأقلية طائفة ومهاجرة وغازية ضد رغبة السكان الأصليين؟

إن أي قانون أو عرف دولي لا يميزان مثل هذا المبدأ ولا يقره، وإلا كان من حق المهاجرين الانكليز في الهند أو اليابانيين في الصين أو الهولنديين المستعمرين في أندونيسيا قبل استقلال هذه البلاد، أن يطلبوا تقرير المصير ويعملوا على اقتطاع أجزاء منها كأوطان مستقلة لهم.

وإذا كانت هذه الأقلية هي بالفعل قومية من المواطنين الأصليين، فهل يجيز القانون الدولي إعطاؤها وحدها حق تقرير مصيرها ومصير الاكثية دون التفات إلى إرادة الغالبية من سكان الوطن الواحد؟

إن ذلك باطل حتما. فحق تقرير المصير كل لا يتجزأ للشعب الواحد في الوطن الواحد. ويجب أن يمارس من الجميع، وتحترم فيه رغبة الغالبية وحقوق الأقلية.

فإذا كان ما طبق في فلسطين يسمى تقرير مصير، فهو حق مارسه أقلية بتأييد الاستعمار الانجليز وأمريكي وتحت إشرافه ورعايته.

إن الحقيقة القانونية الواضحة تثبت أن إسرائيل كيان غير شرعي، وأن الاجراءات الدولية التي تمت حتى خلقها هي اجراءات باطلة تناقض المبادئ والاسس الدولية التي قامت عليها الأمم المتحدة، وأن الواقع الذي تعيشه إسرائيل الآن في فلسطين واقع يستند إلى الاغتصاب والاستعمار والعدوان شأنه كشأن واقع بريطانيا في الجنوب العربي المحتل. وواقع البرتغال في أنجولا وموزمبيق ومثله كواقع المستعمرين البيض في جنوب أفريقيا وروديسيا.

محاولات العرب السلمية

وتزايد أخطار فلسطين

لقد أدى فرض الكيان الصهيوني العدواني في فلسطين وطرد شعب فلسطين خارج بلادهم، إلى خلق حالة من التوتر والقلق في جميع أرجاء المنطقة العربية. وخلق قيام إسرائيل في قلب الوطن العربي بأطماعها التوسعية واعتداءاتها المتكررة، جواً من التأزم المستمر والخعار المدام لدى كل المواطنين في البلاد العربية. حتى بانت أخطار إسرائيل المتزايدة تهدد سلم المنطقة العربية وأمنها كل يوم، وتعرض إنجازاتها ومشاريع تطورها وحقوقها وحياة مواطنيها للخطر والعدوان في كل لحظة.

فبعد سبع عشرة سنة لا يزال أكثر من مليون لاجئ فلسطيني عربي مشردين عن وطنهم، تهز حياتهم المريعة القامية ضمير العرب في كل مكان. ولا تزال إسرائيل ماضية في القضاء على كل أثر لحقهم، مهتمة في التنكر لكل مبدأ إنساني أو عرف دولي، تستولى على أملاكهم وممتلكاتهم وقراهم وأراضيهم وتوطن فيها المهاجرين البهرد الجدد من كل أنحاء العالم، ولا تزال المنظمات الدولية والدول الكبرى لا ترى في قضية فلسطين واللاجئين ما يشير اهتمامها، أو ما يمكن أن يهدد السلم والأمن بالخطر، مكتفية من معالجة هذه القضية وحلها بالمدة المؤقتة بين العرب والبهرد وبإغاثة اللاجئين.

ومنذ سبع عشرة سنة لا تزال إسرائيل تلقى سيلاً من المساعدات العسكرية والمالية من أمريكا وحلفائها، بحجة الدفاع عن نفسها من خطر هجوم عربي. وتحت ستار توازن القوى بينها وبين الدول العربية. وتمتع بتأييد دول الغرب وحمايتها لكيانها الباطل ولخطاتها العدوانية التوسعية حتى أصبحت أشبه بشكنة حربية، كل من فيها جنود، وكل ما فيها أسلحة ومعدات. وصارت تبدو أكثر من أي وقت مضى خطراً واضحاً على كيان العرب وحريةهم وعلى سلام المنطقة العربية بأكملها.

ومنذ سبع عشرة سنة والعرب من حول إسرائيل يتعرضون لمؤامراتها المتكررة مع

الاستعمار ، ويتفقون في كل يوم اعتداءاتها الفادحة على حدودهم وقرىهم ومبانيهم ومزارعهم . حتى بلغت اعتداءاتها المسجلة لدى الأمم المتحدة على سوريا والأردن ولبنان والجمهورية العربية المتحدة نهاية عام ١٩٦٢ (٢٥٥٠٠) اعتداء . وكان اشترائها في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ الذروة في أخطارها ومظالمها ، وكانت سرقتها لمياه الأردن العربية الذروة في نواياها العدوانية والتوسعية .

واضطر العرب بالمقال ، وبعد انتظار حل لقضية فلسطين طيلة هذه السنوات ، إلى التحضير ولإعداد مجابهة أخطار إسرائيل الداهية والمزايمة ولاسترداد حقهم المقتضب المهدور . الأمر الذي أصبح يشغل كامل اقتصادهم ويرهق أرقام ميزانياتهم ويعرقل تطور بلادهم وبشل حركة جمهرة كبيرة من خيرة شبابهم ، حجزوها في الجيوش وعلى طول الحدود مع إسرائيل .

وهكذا أصبحت إسرائيل الآن ، لا عدواناً استعمارياً في فلسطين فحسب ، وإنما خطراً يهدد سلامة العرب وكيانهم ، وعاملاً استعمارياً يرهن اقتصادهم ويشل تطوّرهم . وأداة استعمارية توسعية تخفق الخوف والتوتر والأشغال باستمرار لكل دول المنطقة العربية .

وعلى الرغم من كل المساعي التي بذلها العرب مع الدول الاستعمارية صانعة إسرائيل وحاميتها ، ورغم كل المحاولات التي قامت بها الدول العربية لدى مجلس الأمن والأمم المتحدة والمحافل والمنظمات الدولية ؛ فإن العدوان الصهيوني الاستعماري لا يزال قائماً على أرض فلسطين ، وإسرائيل لا تزال مستمرة في عدوانها وأخطارها وأطماعها ، ودول الاستعمار لا تزال تؤيد هذا العدوان وتحميه وتغذيه . ومجلس الأمن والأمم المتحدة لا يريان حتى الآن في هذا الوضع ما يشير اهتمامهما ويطالبان العرب بالمحافظة على السلام ، وعدم استعمال القوة لحل القضية ، والاعتماد على المنظمة الدولية ، والقانون الدولي والتسويات السلمية .

لقد ارتفعت أصوات تنادى العرب بالاعتماد على الأمم المتحدة فقط في حل القضية . ولكن تاريخ القضية الفلسطينية ، وظروف خلق إسرائيل في الأمم المتحدة ، وقراراتها المرجحة المتنافسة في هذه القضية ، وتسلط دول الاستعمار التي خلقت إسرائيل على نشاطها ، لم تزدنا كلها خلال السنوات الماضية إلا إيماناً بتسخير هذه المنظمة لأغراض الدول الاستعمارية الكبرى

المواطنة مع اسرائيل في استعمارها وعدوانها . وإذا لم يكن غرضها كذلك ، فكيف نفسر بقاء قضية فلسطين ومأساة اللاجئين طيلة هذه السنين دون أن يتحرك ضمير هذه المنظمة أو ضمير الدول الكبرى المهيمنة عليها ، وهي الحريصة في قضايا أخرى أقل أثراً أو أخف خطراً على الحرية والإنسانية والسلام ، أن تثير العالم وتنتشر التهديدات وتسير الجيوش في سبيل حامي ؟

أليست أمريكا ودول الغرب هي التي تملك الأغلبية في الأمم المتحدة وتسيطر على قراراتها ؟ ثم أليست هذه الدول ذاتها هي التي فرضت اسرائيل ولا تزال ترعاها وتحميها وتمولها وتسلحها بغض النظر عن المأساة وعن كل قرارات الأمم المتحدة ؟ فكيف إذن يريدنا أصحاب هذا الرأي أن نسكت على واقع فلسطين ، وعلى المصير الذي صار إليه اللاجئين ، وأن نتعاضد عن خطر اسرائيل معتمدين فقط على إجراءات هذه المنظمة الدولية ؟

وهناك آراء أخرى كانت ولا تزال تنابذ للعرب بالاعتماد على (البيان الثلاثي) الذي أصدرته أمريكا وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٠ . ولكن ؛ هل نسي أصحاب هذا الرأي بأن البيان قد صدر بالفعل لحماية اسرائيل وتثبيت واقعها القائم على العدوان والاحتلال ؟

وأي حماية أمنها هذا البيان للعرب ضد عدوان اسرائيل ؟ ألم يكن أصحابه وراء كل توسعات اسرائيل على حساب قرار التقسيم ؟ ألم تكن أمريكا وبريطانيا والحلفاء الغربيون وراء كل اعتداءات اسرائيل على الأردن وسوريا ومصر ، لتهديد دولها وجرحها إلى أحلافها ومشاريعها الاستعمارية ، أو لإخراج حكوماتها الوطنية والإطاحة بها تمهيداً لحكم العملاء والمقربين ؟ ألم تشترك دولتان من الدول الثلاث الموقعة على البيان الثلاثي مع اسرائيل في الهجوم العسكري على مصر عام ١٩٥٦ ؟ ثم ألم تؤيد الدولتان علناً في الأمم المتحدة محاولة اسرائيل البقاء في قطاع غزة وسيناء وخليج العقبة رغم إجماع دول العالم على الانسحاب ؟

فأي حماية وأي ضمان قدم هذا البيان لقضية فلسطين أو لمأساة اللاجئين ، أو للدول العربية ضد تذكر اسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ، أو ضد اعتداءاتها المتكررة ؛ أو ضد أخطارها ومطامعها التوسعية ؟

هل من يريدنا العالم إذن أن نعتمد في إعادة الحق والسلام إلى فلسطين ؛ وفي وقف خطر

اسرائيل على حرية امتنا العربية وكيانها ؟ أعلى الدول الغربية أم على أحلافها العسكرية في المنطقة أم على صداقتها والتحالف معها ، أم على وعودها بتأييد الحرية والديمقراطية وتقرير المصير ؟ !

لقد خبرنا كل هذه المسميات ، واختبرنا كل هذه المبادئ المعلنه ، وعرفنا حقيقتها وحقيقة الأهداف الاستعمارية المرتكزة عليها . عرفنا حقيقة هذه الدعاوى الخادعة المضلة وعشناها ، عندما حالفنا الغرب وحاربنا إلى جانبه في الحرب العالمية الأولى ، وفي الحرب العالمية الثانية . فكان جزاؤنا الاستعمار والتجزئة بين مناطق النفوذ ، مقابل الحرية والدولة العربية الموعودة . وكان نصيبنا من النصر تشريد أكثر من مليون عربي وقيام اسرائيل على أشلائهم في فلسطين . ! وعرفنا كذلك ، أن اسرائيل ذاتها جزء من هذا الاستعمار وقاعدة من قواعده وأداة ، فكيف يريدنا العالم بأن نصدق بأن الاستعمار الغربي سيقضى على نفسه بنفسه ، أو يرضى طائفاً بهم قاعدة من قواعده ، أو القضاء على مركز من مراكز استغلاله واحتكاره ؟

وعلى الرغم من هذا المصير المحزن الذي صارت إليه قضية فلسطين واللاجئين نتيجة تراخي الأمم المتحدة أمام المؤامرات الاستعمارية والاعتداءات الاسرائيلية ، فإنا لانزال نسمع بين الحين والآخر دعوى لإقرار السلم في فلسطين ، تصدر عن اسرائيل تارة وعن البيت الأبيض تارة أخرى ، أو تطلع من مقر رئاسة الوزارة البريطانية في بعض الأحيان . وأكثر من ذلك فإننا نقرأ ونسمع في كل مناسبة دولية خاصة بالشرق الأوسط ، عن دعوة موجهة من اسرائيل للصلح مع العرب وإقرار السلم في المنطقة !

ولكن ما الحل الجديد الذي ينادون به الآن ؟ وما السلم الذي تريده أمريكا وبريطانيا في فلسطين ؟

لقد أوضح بن غوريون رئيس وزراء سلطات اليهود السابق في فلسطين المحتلة هذا الحل أكثر من مرة ؛ سواء بالتصريحات الرسمية أو الخطب الحكومية أو البرامج الانتخابية ؛ وسواء في الكتب الإسرائيلية الرسمية أو في سياسته العملية . فقال : . إن اسرائيل لا يمكن أن تقبل بعودة اللاجئين ولا يمكن أن تتنازل عن شبر من أراضيها . . (كذا) . . إلا إذا كان ذلك لمقتضيات ضرورية ومقابل أراض عربية مماثلة . . وأكد هذا القول مراراً ولا يزال يؤكد في

كل يوم غيره من الحكام ورؤساء الأحزاب من اليهود .. فإن هذا الكلام حتى من قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالتقسيم وعودة اللاجئين ؟

وقال بن غوريون وأكد أيضاً في كتاب إسرائيل السنوي الرسمي لعام ١٩٥١ — ١٩٥٢ : أن أدولة اليهودية تكونت في جزء واحد من أرض إسرائيل . وقال في كتاب إسرائيل السنوي لعام ١٩٥٥ : تكونت إسرائيل في جزء من أرض فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني وتمتد معظم عرب فلسطين . ودولة إسرائيل الحقيقية هي الدولة التي قادى بها هرتزل في كتاب الدولة اليهودية وأطلق عليها اسم إسرائيل . والدولة اليهودية الآن ليست سوى جزء من أرض إسرائيل .

فاليهود لا يعترفون بالحدود الدولية المعروفة لفلسطين ، ولا يكتفون حتى بفلسطين وحدها مكاناً لدولتهم ، بل يتهدفون « أرض إسرائيل » التي ذكرتها التوراة ، من النيل إلى الفرات . فكيف يمكن التوفيق بين هذه الأقوال وبين إمكانية قبول إسرائيل بارجاع حدودها حتى ولو وفق مشروع التقسيم ؟

وأوضحت إسرائيل أيضاً الحل المقصود والسلم المنشود من قبلها بتصرفاتها السياسية والانشائية والعسكرية والتشريعية على جميع الأراضي التي تحتلها من فلسطين . فقد هدمت جميع القرى العربية وأقامت في أملاك العرب مئات المستعمرات ، وأسكنت فيها مئات الآلاف من المهاجرين اليهود الجدد ، دون تمييز لمنطقة عربية أو يهودية أو دولية . كما منح قانون الجنسية الإسرائيلي الصادر عام ١٩٥٢ حقوق المواطنين لجميع المقيمين في فلسطين والذين سيندون إليها . بينما اشترط عدة شروط صعبة لحصول أى عربي — ممن ظلوا في إسرائيل — على حقوق المواطنين ، وحرّم الجنسية على جميع اللاجئين العرب الذين اضطروا ترك بلادهم أمام الارهاب والقتل والتدمير إبان الحرب العربية اليهودية وبعدها . فكيف يمكن أن نستوعب فلسطين بإمكاناتها الضيقة هذا السيل المتدفق من المهاجرين اليهود وسكان فلسطين الأصليين ؟ وكيف يمكن التوفيق في سياسة إسرائيل ونيتها نحو السلام ، بين عودة اللاجئين وبين جلب المهاجرين اليهود وإسكانها في الممتلكات العربية ؟

ولقد فسرت السياسة الأمريكية نيات إسرائيل ، وأوضحت دون لبس أو إيهام حقيقة الحل

المطلوب والسلام المنشود في فلسطين أكثر من مرة، وبمختلف الطرق وفي كل المناسبات أوضحت عند اعترافها بإسرائيل ليلة ١٥ مارس ١٩٤٨ دون أى ذكر للحدود أو شرط لقرار التقسيم أو عودة اللاجئين . وأوضحت في الضغط على الدول العربية عند رسم حدود إسرائيل في هدنة عام ١٩٤٩ ، خلافاً لمشرع التقسيم ودون بحث في قضية اللاجئين . وأوضحت في البيان الثلاثي عام ١٩٥٠ ، عندما حددت باستعمال القوة لحماية حدود إسرائيل دون اعتبار لقضية الحدود واللاجئين .

وأوضحت أيضاً على لسان وزير خارجيتها دالاس عندما زار دول الشرق الأوسط عام ١٩٥٣ وأفهمها صراحة . « بأن إسرائيل خلقت لتعيش . » وعلى لسان مبعوث الرئيس أيزنهاور « جونسون » عندما زار الدول العربية ليضع أسس التعاون الاقتصادي بينها وبين إسرائيل عام ١٩٥٤ في استغلال مياه الأردن ، حيث أبلغها أن سياسة أمريكا قائمة على احترام واقع إسرائيل وحماية ، وعلى ضرورة تعاون الدول العربية معها ومع أمريكا على هذا الأساس .

وأوضحت وزارة الخارجية الأمريكية رسمياً في نشرتها الرسمية الدورية لعام ١٩٥٥ ، عندما أكدت . « أن الولايات المتحدة تعتبر إسرائيل حقيقة واقعة ، وأوضحت أمريكا على لسان وزير خارجيتها دالاس في تصريحاته التي أدلى بها في أغسطس عام ١٩٥٥ ، عندما استعرض سياسة بلاده في الشرق الأوسط ، وأكد أن الولايات المتحدة ستعطي إسرائيل قرضاً يمكنها من دفع التعويضات للعرب بالغاً ما بلغت هذه التعويضات . وكان ذلك بمثابة الحكم بموت قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالتقسيم أو بعودة اللاجئين ، وكان اعترافاً صريحاً بواقع إسرائيل .

وأوضحت أمريكا أيضاً في مساعداتها المالية والعسكرية لإسرائيل ، التي قادت كثيراً مساعداتها لكل دول الشرق الأوسط ، دون قيد أو شرط يتعلق باحترام إسرائيل لحقوق العرب في فلسطين أو بختص « عودة اللاجئين إلى ديارهم وبعثهم » . وأوضحت أمريكا أيضاً في مواقفها التأييدية لكل عدوان إسرائيلي على الدول العربية المجاورة ، خلافاً لنصوص الهدنة والبيان الثلاثي أو لميثاق الأمم المتحدة أو لحق العرب الصريح في فلسطين .

ولقد فسرت بريطانيا وفرنسا هذا الحل الذي تريده إسرائيل لقضية فلسطين أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة ، بأنه إقرار للواقع بكل ما ينطوى عليه من مخالفات لقرارات الأمم المتحدة ولحقوق عرب فلسطين ، ولإبادة الحق والعدالة والإنسانية والديمقراطية . أوضاعهم وتصريحات إيدن ، دوجي موليه ، المتكررة بتأييد إسرائيل ومساعدتها وتسليحها والتعاقد معها وحمايتها ، وفي البيان الثلاثي الذي أقر حدودها بالحدود المقتضية ، وفي اتفاقية توازن القوى في الشرق الأوسط بين إسرائيل من جهة وبين كل الدول العربية من جهة أخرى .

وحدثت بريطانيا . فرنسا موقفهما الصريح الواضح من قضية فلسطين باشتراكهما المصلح معها في العدوان الثلاثي العادر على مصر عام ١٩٥٦ . ودعمتا هذا الموقف بالسيل المتدفق من المساعدات الفرنسية والبريطانية — العسكرية والفنية والمالية لإسرائيل .

وكات صفقات الأسلحة الألمانية — الأمريكية — البريطانية لإسرائيل عام ١٩٦٥ ، وتصريحات طومسون وزير الدولة البريطاني في أكتوبر الماضي بعدم إمكان وقوف بريطانيا على الحياد في أي نزاع عربي مع إسرائيل .. هي الصورة الصحيحة لموقف الدول الغربية المؤيد للعدوان الصهيوني في فلسطين .

إنهم يريدونها تسوية تقوم على اعتراف العرب بواقع إسرائيل وبما ينطوى عليه هذا الواقع من اغتصاب وعدوان .. إنهم يريدون اعتراف العرب وقبولهم بحدود الهدنة المؤقتة كحدود طبيعية لإسرائيل .. ويريدون قبولهم بواقع اللاجئين الحالي ومواقفتهم على مبدأ توطينهم خارج فلسطين .. أما السلم الذي ينادون به تضليلاً ومكابرة ، فهو في عرفهم سلم قائم على رضا صاحب المنزل الذي طرد منه إلى الغراء ، ودو صلح بينه وبين الغازي الغريب الذي اغتصب منزله ورفض مغادرته أو الاعتراف له بحق فيه ..

هذه هي خديعة السلم المزعوم الذي ينادى به الاستعمار والصهيونية في فلسطين . وهذه هي أسس الحل الذي تترخه إسرائيل لقضية ومأساة اللاجئين فهل يذمت العرب بالتمصّب والتطرف إذا هم رفضوا مثل هذه الحلول ؟.. وهل سيوصفون بالديمقراطية والإنسانية إذا ما لموا باغتصاب

وطهم واذعنوا لسياسة العدوان وقبلوا بقتريد مليون ونصف مليون انسان من مدتهم و بونهم
إلى الصحارى والكهوف ؟

حق العرب المشروع

في ازالة كيان الاستعمار

ان اوضحت الوثائق التاريخية والناونية والسياسية السابقة أن إسرائيل لم تقم نتيجة حق
طبيعي لشعب يهودي في فلسطين وأن الدوافع الحقيقية لحلقها وفرضها على أشلاء شعب
فلسطين لم تكن دافع إنسانية أو تحررية أو تاريخية أو قومية كما يزعم القوماء من الاستعمارين
والاستغلاليين والعصريين إنما كان خفها نتيجة لمؤامرة استعمارية صهيونية دنيته ضد فلسطين
وعلى حساب الأمان والحقوق المشروعة للأمة العربية . أدت في النهاية إلى احتلال فلسطين
بالمردان ، وطردها منها بالعنف ، وإحلال شعب غاز غريب محلها بالقوة والسرقة والاعتصاب
وفرض دولة غريبة فيها هي ما يسمى اليوم بإسرائيل .

فإسرائيل كيان أنشأ وعد استعماري بريطاني باطل ، وهو وعند بلفور .. احتضنته وتواته
بالرعاية لإدارة إنجليزية خائنة ، هي إدارة الانتداب . ثم أمدته بأسباب القوة والعدوان احتكارات
استغلالية جشعة ، هي الاحتكارات الأمريكية .. وجاء وزوده بالواقعية الاستعمار العالمي الذي
استل المنظمات الدولية وشوه صور قانون الدولي ليضفي عليه صفة الشرعية . فجاءت إسرائيل
إلى الوجود كياناً غير شرعي . وبرزت إلى العالم دولة قامت من أساءها على العدوان
والاعتصاب .

وأثبتت الوقائع القانونية أن الإجراءات الدولية ، والتطبيقات القانونية ، وقرارات المنظمات
الدولية ، التي اتبعت وطبقت في فلسطين منذ عام ١٩١٧ وحتى خلق إسرائيل عام ١٩٤٧ كانت
باطلة من أساءها ومناقضة لروح ميثاق عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة والحق الطبيعي لتقرير
المصير وكانت في مجموعها ونتيجتها اعتداء صارخاً على حق الشعب الفلسطيني وإن كانت قد

رضمت ضمن صور قانونية زائفة - مضللة .

كما أثبتت الأحداث منذ عام ١٩٤٧ حتى الآن ، أن إسرائيل تمثل في الوطن العربي قاءة الاستعمار . وأداة للعدوان . لا في الوطن العربي وحده فحسب ، وإنما في جميع أرجاء الشرق الأوسط . وتشكل منذ فرضها الاستعمار على أشلاء شعب فلسطين ، عامل خوف وانفعال وتور وعدم استقرار لكل الدول والشعوب العربية . وتمارس منذ قيامها سياسيات توسعية عدوانية ضد الأراضي والمياه والحقوق العربية . لا في فلسطين فحسب ، وإنما ضد مصالح الأمة العربية جمعاء .

ويثبت واقع العدوان الصهيوني المستمر المتنامي في فلسطين ، وواقع اللاجئين المشهدين منذ عام ١٩٤٧ حتى الآن ، أبعاد إسرائيل في عدوانها وتكرارها لجميع مبادئ الحق وتقرير المصير . ورفضها الصريح حتى إقرارات الأمم المتحدة بعودة اللاجئين .

ويبرهن تاريخ القضية الفلسطينية في المنظمة الدولية على أن الأمم المتحدة لا تجد في العدوان الصهيوني على شعب فلسطين - حتى الآن ما يثير اهتمامها أو ما يدفعها حتى إلى تنفيذ قراراتها . بل على العكس من ذلك ، فهي بخضوعها للدول الاستعمارية تعمل على طي هذه القضية ونسيانها بمشاريع الإغاثة وبالتغاضي عن مأساة اللاجئين واعتداءات إسرائيل . وهي رغم اقتضاء سبعة عشر عاما على العدوان وتشريد اللاجئين ، لاتزال تعتبر الهدنة العسكرية بين العرب وإسرائيل حلا كافياً للقضية !!

ودول الاستعمار لاتزال . منذ عام ١٩٤٧ ، ماضية في حماية عدوان إسرائيل ، ومدها بالمال والسلاح ، وتأبيدها في تذكروها لحقوق عرب فلسطين وفي رفضها لقرارات الأمم المتحدة . ساعية بكل الوسائل إلى تثبيت واقع إسرائيل وتوطيد اللاجئين خارج فلسطين . مكتمفة من معالجة القضية باستنكار استعمال القوة لدفع العدوان ، وبمناشدة العرب في المحافظة على السلام !!

هذا هو واقع الحق العربي في فلسطين ، ولدى إسرائيل ، وفي المنظمات الدولية . فهل يسكت العرب على اغتصاب فلسطين وتشريد اللاجئين وعدوان إسرائيل ؟ هل على العرب أن يقبلوا

بالواقع القائم على العدوان ويسلموا به اعتماداً على عدالة المنظمة الدولية ودور الاتحدا وحفاظا على السلام ؟!

إن الأمة العربية التي تؤمن بالسلام وتكافح في كل المجالات في سبيله ، تؤمن أيضاً بحتمها وحرمتها وتكافح في سبيل الحق والعدل والحرية وتقرير المصير لها ولكل الشعوب .. والأمة العربية التي لم تترك وسيلة سلبية لرفع العدوان من فلسطين ودفع أخطار إسرائيل إلا اتبعتها ، ملزمة أيضاً بعد انتظار سبعة عشر عاماً بحماية كيانها وصيانة حقوقها ودفع العدوان عن أراضيها وشعبها ومصالحتها . والأمة العربية التي تتعرض للعدوان الصهيوني المباشر منذ عام ١٩٤٨ وتواجه أخطار إسرائيل واعتداءاتها ، دون أن تحرك المنظمة الدولية ساكناً لدفع العدوان أو إيقافه . هي صاحبة حق مشروع بدفع هذا العدوان بالقوة دفاعاً عن النفس .. وصداً لعدوان واقع .. . وتطبيقاً لروح ميثاق الأمم المتحدة . وبمقتضى حق تقرير المصير .

ومادام أن كيان إسرائيل كيان غير شرعي ، وأن وجودها اعتداء مباشر على حقوق شعب فلسطين وتهديد خطير لكيان الأمة العربية وكل أقطارها ، فمن حق الأمة العربية الطيبي والقانوني والعرفي بحماية العدوان بكل وسيلة والعمل على إزالته ومحو كل آثاره بالقوة . بل أن من حق كل دولة عربية تتعرض لعدوان إسرائيل وتواجه أخطارها أن تدفع العدوان عن نفسها بالقوة وأن تزيل الأخطار المهددة لها بالحرب .

البتروال العربى فى خدمة القضايا العربىة

للأستاذ

عبد الله الطرىخ

وزى البترول والثروة الممدنىة السعودى السابق

نعىش الأمة العربىة من عىبطها إلى خابجها عصرها البترولى إذا جاز لنا أن نسمى العصور بأسماء الطاقة التى يسود استعمالها فىها والأمة العربىة وهى تملك حوالى ٧٠٪ من رواسب البترول فى العالم ينطبق عليها قول الشاعر العربى :

كالعىس فى البىداء يقتلها الظمأ والماء فوق ظمورها حمل

فهذه الثروة الضخمة التى وهبها الله للأمة العربىة لم تستفد منها أمتنا الفائدة المرجوة وذلك لعدة أسباب : بعضها خارج عن إرادتنا وبعضها الآخر من فعل أنفسنا . وسأحاول تعريف القارىء الكرىم على الثروة البترولى العربىة وكىف يمكن الاستفادة منها لرفع مستوى المعىشة للإنسان العربى وحمايته من التسلط الأجنبى وبالتالى استخدام البترول لخدمة القضايا العربىة سواء أكانت سىاسىة أو اجتماعىة أو اقصادىة أو عسكرىة .

تقع رواسب البترول فى الأرض العربىة فى ثلاث مناطق رئىسىة مرتبة حسب أهمىتها .

المنطقة الأولى : وهى منطقة الخلىج العربى وتمتد هذه المنطقة من حدود تركىة شمالاً إلى البحر

العربى جنوباً ، وىتراوح عرضها من ثلاثمئة إلى خمسائة كىلو متر . وهناك احتمال كبرى بأن هذه

المنطقة قد تمتد في اتجاه الغرب إلى وسط شبه الجزيرة العربية وغربها ويقدر خبراء الجيولوجيا أن ماتم من اكتشافات الرواسب البترولية في هذه المنطقة لا يمثل إلا جزءاً يسيراً مما ينتظر أن يكتشف فيها في المستقبل ، وتعتبر حقول البترول التي تم اكتشافها في البلدان العربية الواقعة على سواحل الخليج العربي من أخصب وأكبر حقول البترول في العالم . فحقول الغوار في المملكة العربية السعودية تعتبر أكبر حقول في العالم ، يليه من حيث الأهمية حقول برجان في الكويت . وتصدر البلدان العربية المنتجة للبترول في هذه المنطقة إلى العالم الخارجي ٨٧٠ ألف برميل يوميا أو ٢٨٩,٣ مليون طن سنويا طبقا لإحصائيات عام ١٩٦٤ . وتعتبر البلاد العربية الواقعة على سواحل الخليج العربي أكبر المناطق المصدرة للبترول في العالم وتقدر رواسب البترول الموجودة فيها والتي يمكن إخراجها بالطرق العملية المعروفة للإنسان بـ ١٧٣,٤ مليون برميل . وهذه الكميات لا تمثل أكثر من ٢٠ إلى ٣٠٪ في المائة من البترول الموجود فعلا في الطبقات الجيولوجية.

ولهذا فينتظر أن تتضاعف الكميات التي يمكن إنتاجها بتعمين طرق الإخراج والجدول رقم (١) يمثل كميات البترول الموجودة في البلاد العربية الواقعة على سواحل الخليج العربي والكميات التي تفتجها كل بلد في العام الواحد ، وعدد سكان كل بلد ومقدار الكميات البترولية التي تكرر عليها .

والمنطقة الثانية : من البلاد العربية المنتجة والمصدرة للبترول والتي تلي المنطقة الأولى في الأهمية هي منطقة شمال إفريقيا العربية ، وتكون من المملكة الليبية المتحدة ويبلغ احتياطيها من البترول طبقا لإحصائيات عام ١٩٦٤ ، ٩ ملايين برميل ، ومتوسط الإنتاج اليومي ٨٥٨,٦ ألف برميل ، أما طاقتها على التسكير فلا تزيد عن ١١,٤ ألف برميل في اليوم الواحد والبلد الثاني في هذه المنطقة هي الجمهورية الجزائرية إذ يبلغ احتياطيها من البترول حتى أواخر عام ١٩٦٠ ، ٧,٥ مليون برميل وإنتاجها اليومي ٥٥٢,٤ ألف برميل وتقع الحقول الجزائرية في وسط الصحراء الجزائرية الكبرى وينقل منها البترول إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط بواسطة ثلاثة خطوط أنابيب أحدها ينبع من منطقة البترول الجزائرية المتاخمة للحدود الجنوبية الغربية لليبيا ويصب بميناء الصخيرة في الجمهورية التونسية . أما خط الأنابيب الثاني فهو

جدول رقم (١)

احتياطي إنتاج وعدد سكان البلاد العربية - ديسمبر عام ١٩٦٤

طاقة التكرير						
البلد	الاحتياطي بالملايين الاطان	الاتاج السنوي بالملايين الاطنان	عدد السكان بآلاف البراميل	مقدرة	طاقة التكرير	
البحرين	٢٣٣٧	٢٥٠	١٧٣٨	١٥١٠٠٠	٢٠٥	
العراق	٢٢٧٨٣	٢٥٠٠٠	٦٠٣٥	٤٤٧٧	٦٠٨٠٣٠٥٣	٧٦٣٤
السعودية	٨٥١٣٥	٦٣٠٠٠	١٠١٥	٧٧٣٣٨	٢٥٠٠٠٠	٢٦٠
المنطقة المحيطة	١٦٨٩١	١٢٥٠	١٨٣٤	١٢٦٥		٥٠
قطر	٤٧٢٩	٣٥٠٠	١٠٣٨	٨٠٣٥	٥٥٠٠٠٠	٠٣٦
المملكة العربية	٨١٧٥٦	٦٠٥٠٠	٨٣٦	١٩٣٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	١٠
أبوظبي	١٤٠٥	٧٨٠٠	٩٣	١٦٧٠	١٨٠٠٠٠	—
المجموع	٣٢٣٠٣٦	١٧٠٢٥٠	٢٨٩٣٣	٢١٤٢٨	١٣٣٧٧٧١٥٣	٩٠٢

بدأ من حقل حسي مسعود المشهور ويقع في ميناء بجاية الجزائرى أما الخط الثالث فهو لنقل الغاز الطبيعى من حقل الغاز الكبير المعروف بحسى الرمل ، إلى ميناء أرزو قرب مدينة وهران . وتبلغ طاقة معامل التكبير فى الجزائر ٦ ، ألف برميل فى اليوم الواحد .

والمنطقة العربية الثالثة لمنتجة للبترول هى منطقة حوض خليج السويس فى الجمهورية العربية المتحدة . ومع أن هذه المنطقة كانت أول المناطق العربية التى بدأ فيها النشاط البترولى حيث بدأ الإنتاج فيها سنة ١٩٠٩ ، إلا أنها لم تلق عناية كافية من الشركات البترولية فتأخر تطورها لأسباب سياسية واقتصادية ولكنها أخذت فى السنوات الأخيرة تكسب أهمية كمنطقة بترواوية بعد اكتشاف رواسب جديدة للبترول فى وسط وهلى جوانب خليج السويس . ومن المنتظر أن تتم اكتشافات كبيرة فى هذه المنطقة مما سيزيد من أهميتها وقد لا تجد الشركات المنتجة فى هذه المنطقة صعوبة فى تسويق منتجاتها كما يحدث المناطق الأخرى لقربها من سوق كبير ، هو سوق الجمهورية العربية المتحدة ، كما أن موقعها المتوسط بين القارتين وقربها من أوربة بالذات سيساعد على تطويرها بسرعة . وقد بلغت رواسب البترول المثابت وجودها فى الجمهورية العربية المتحدة حتى أواخر عام ١٩٦٤ بليون ونصف البليون من البراميل أما الإنتاج اليومى فتوسطه لعام ١٩٦٤ (١٢٤,٧ ألف برميل) أما طاقة الجمهورية العربية المتحدة على التكبير فتبلغ ١٢٦ ألف برميل يومياً أى (٧٠٢٤) مليون طن سنوياً .

لقد ذكرنا فى مستهل كلامنا أن الأمة العربية لم تستفد الفائدة المرجوة من وجود هذه الثروة الضخمة تحت أراضيها لأسباب بعضها خارجة عن إرادتها . وأهم هذه الأسباب أن كل البلاد العربية المنتجة للبترول الآن كانت إما مستعمرة كالبلاد العربية فى شمال إفريقيا (ليبيا والجزائر) أو محتلة بواسطة الجيوش الأجنبية كالجمهورية العربية المتحدة والعراق ، أو تحت حماية أو منطقة نفوذ بريطانية كإمارات الخليج العربى والمملكة العربية السعودية . وقد ساعدت الظروف السائدة البريطانيين فى إملاء شروط الامتيازات على البلاد التى يسيطرون نفوذهم عليها .

وقد حذا الأميركيون حذو الإنجليز وصاغوا شروط الامتيازات في البلاد التي حصلوا منها على رخص للتنقيب على نبط الشروط التي حصلت عليها الشركات الانجليزية في إيران والعراق . وكانت القاعدة السائدة حتى عام ١٩٥٠ هي أن تدفع الشركة للحكومة التي تعمل في أراضيها أربعة شلنات عن كل طن تنتجه وتصدره من المواد البترولية على أن تعفى الشركات من الضرائب والرسوم بجميع أنواعها . وقد بلغت أرباح الشركات على الأموال الموظفة في صناعة البترول العربية نتيجة لهذه التسهيلات أرقاما لا مثيل لها في أي مكان آخر في العالم سواء أكان ذلك على الأموال التي تعمل في صناعة البترول أو في الصناعات الأخرى وقد بلغ متوسط الربح على الأموال الموظفة في مختلف الصناعات في العالم في السنوات الأخيرة ١٢٪ تقريباً بينما بلغت أرباح شركة بترول قطر على أموالها الموظفة في صناعة البترول في مشيخة قطر مئة وخمسون في المئة (١٥٠٪) فقد كانت أموال الشركة الموظفة في صناعة البترول في قطر سنة ١٩٥٨ تبلغ ٣٢ مليون دولار ، وكانت الأرباح التي حققتها الشركة بعد دفع نصيب الحكومات ٤٨ مليون دولار . أما في المملكة العربية السعودية فقد بلغت رؤوس أموال شركة البترول العربية الأميركية (أرامكو) في عام ١٩٦١ ، ٤٤٦٩٩ مليون دولار ، وبلغت أرباحها الصافية بعد دفع حصة الحكومة العربية السعودية ٣٦٣ مليون دولار مما جعل نسبة الأرباح على رأس المال الموظف تبلغ ٨١٥٪ في المائة . وفي الفترة التي سبقت عام ١٩٥٠ وهي السنة التي بدأ العمل فيها باتفاقية مناصفة الأرباح كان دخل الحكومات العربية من صناعاتها البترولية منذ بدأ الإنتاج والتصدير ، في العراق في عام ١٩٢٧ ، وفي البحرين والسعودية والكويت في الأعوام ١٩٣٤ ، ١٩٣٧ ، ١٩٤٦ لا يزيد كما ذكرنا ؛ عن ٤ شلنات عن الطن الواحد أو ٢٠ سنتاً عن البرميل الواحد ؛ على حين كان دخل الشركات بعد خصم المصاريف لا يقل عن ١١٢٥ دولار عن الطن الواحد . وقد قدر مجموع دخل البلاد العربية من صناعة البترول منذ بدء العمل بالامتيازات حتى عام ١٩٥١ (٤٤١ مليون دولار) ، في حين قدرت أرباح الشركات عن هذه الفترة بـ ٣١٣٢ مليون دولار .

ولعله من المناسب أن نذكر هنا أن شركة قناة السويس الأجنبية كانت قبل بدء العمل باتفاقية مناصفة الأرباح من شركات البترول وحكومات البلاد المنتجة والمصدرة للبترول تسكب

عن البرميل الواحد المار بالقناة أكثر مما كانت تكسبه بعض حكومات الدول المصدر للبترول في منطقة الخليج العربي . فقد كانت شركة قناة السويس مثلاً تتقاضى حوالى ١٠ سنتات عن البرميل الواحد الذى يمر عبر القناة . في حين لا تأخذ بعض الإمارات العربية أكثر من ٧ - ٩ سنتات عن البرميل الواحد طبقاً للاتفاقات التى كان معه . لا بها في كل من البحرين والكويت وقطر والى كانت تنص على أن تدفع "شركة" للشيخ ٣ روبيات عن كل طن يتسج (ما يعادل ٦٣ سنتاً أميركياً) .

اتفاقيات مضافة الأرباح

وعندما تقدمت حكومات بعض البلاد العربية كحكومة العراق وحكومة المملكة العربية السعودية من الشركات تطالب بتحسين شروط الامتيازات ، شعر رجال الشركات والرسميون في واشنطن بضرورة إجابة هذه المطالب ، وتوصل رجال الشركات المالكة لشركة البترول العربية الأمريكية (أرامكو) إلى طريقة اعتقدوا أنها ترضى الأمانى العربية ولا تضر بمصالحهم وتضمن لهم في المدى الطويل صداقة حكومات المنطقة وتعاونها لهذا عرضوا على حكومة المملكة العربية السعودية أن تقوم بفرض ضريبة دخل تتفق الحكومة والشركة على صيغتها وتوافق الشركة مقدماً على الخضوع لما يشترطه ألا تزيد حصة حكومة المملكة العربية السعودية في أى سنة من السنين من دخلها من العوائد والضرائب والرسوم عن ٥٠ ٪ من صافي ربح الشركات بعد خصم ما تسكده هذه الأخيرة من مصاريف . وقد صيغ قانون ضريبة الدخل بحيث حفظ للشركة جميع حقوقها إلى اكتسبتها من نصوص الامتياز القديم كإعفاء من الضرائب عدا التى توافق مقدماً على الخضوع لها ، وكذلك إعفاؤها من جميع العوائد والرسوم وأن يعتبر كل ما تأخذه الحكومة من الشركة من دفعات مالية جزءاً من حصتها في المقاسمة بالأرباح . ولكن الشركة لجأت إلى إعطاء خصميات من الأسعار المملنة للبترول المصدر من البلاد للشترين الذين هم أنفسهم مالكو الشركة والذين يحتكرون شراء البترول . ولا يسمح لأرامكو بالبيع مباشرة لطرف ثالث وقد بلغت هذه الخصميات في حدها الأقصى ١٨ ٪ من الأسعار المملنة . وأصبح واقع المقاسمة نتيجة لهذه الخصميات لا ٥ ٪ للحكومة و ٥ ٪ للشركات كما كانت الشركات تريد أن تسمى هذه الاتفاقية ،

بل كانت في الواقع أقل من ٣٠٪ صافي الربح للحكومة وأكثر من ٧٠٪ الشركات . وقد اتخذت هذه الاتفاقية التي تمت في أواخر عام ١٩٥٠ بين حكومة المملكة العربية السعودية وشركة الزيت العربية الأمريكية (ارامكو) مثلاً حدث حدوثه ببقية الشركات والحكومات في البلاد المنتجة والمصدرة للبتروول في المنطقة مع تغييرات بسيطة . وقد قدرت أرباح الشركات من عملياتها في الأرض العربية في الفترة من عام ١٩٥٠ حتى أواخر عام ١٩٦٤ بحوالي ١٧٩١٧ مليون دولار أما دخل الحكومات عن نفس الفترة فقد بحوالي ١٢٨٥٩ مليون دولار كما يتضح من الجدول رقم (٢) . والجدول رقم (٢) أ .

ليست شروط الامتيازات والاعفاءات التي تتمتع بها الشركات هي وحدها التي سببت ارتفاع نسبة أرباح الشركات في الوطن العربي ولكن طبيعة الحقول البترولية وضخامة حجمها وسهولة العثور عليها وسهولة انتاجها ووفرة الانتاج من كل بئر ، كل ذلك ساعد على جعل توظيف الاموال في صناعة البترول في الوطن العربي تدر أرباحاً لا مثيل لها في العالم والجدول رقم (٣) يبين تكاليف العثور على البترول في البلاد العربية وإيران وفي أفريقيا (ليبيا ، الجزائر ، الجمهورية العربية المتحدة ونيجيريا) وتكاليفه في المناطق الاخرى المنتجة والمصدرة للبترول كالولايات المتحدة ومنطقة البحر الكاريبي (فنزويلا) والشرق الاقصى (أندونيسيا) وكذلك تكاليف الانتاج والتجميع ومتوسط انتاج البئر الواحدة . ومن الجدول نرى أنه في الوقت الذي كان معدل تكاليف العثور على البترول وإعداد الآبار للانتاج لا يزيد عن ٢٨.٠ ر. سنناً أميركياً للبرميل الواحد في الوطن العربي ، كانت هذه التكلفة ١٢٢٨ دولاراً في الولايات المتحدة الأميركية و٦٦ سنناً في كندا . وهذا أوضح دليل على قلة الاموال اللازمة لصناعة البترول في الوطن العربي .

جدول رقم (٢)

يبين مدفوعات شركات البترول المباشرة إلى حكومات البلاد العربية في منطقة الخليج العربي وذلك من السنوات ١٩٥٩ - ١٩٦٤ مقدرة بملايين الدولارات الاميركية .

السنة	البحرين	العراق	الكويت	قطر	المملكة العربية السعودية	الإجمالي
١٩٥٠	٢	١٩	١٢	١	١١٣	١٤٧
١٩٥١	٣	٤٣	١٨	٤	١٦٥	٢٣٣
١٩٥٢	٤	١١٦	٥٧	١٠	٢١٢	٢٩٩
١٩٥٣	٥	١٦٢	١٦٩	١٨	٢٢٦	٥٨٠
١٩٥٤	١١	١٩٢	١٩٤	٢٩	٢٨١	٧٠٧
١٩٥٥	٩	٢٠٧	٢٨٢	٣٤	٢٧٥	٨٠٧
١٩٥٦	١٠	١٩٤	٢٩٣	٣٦	٢٨٣	٨١٦
١٩٥٧	١٠	١٣٧	٢٠٨	٤٥	٢٠٣	٨٠٣
١٩٥٨	١٢	٢٢٤	٢٥٤	٦٠	٢٠٢	٩٥٢
١٩٥٩	١٣	٢٤٣	٤٠٩	٥٣	*٢٩٤	١٠١٢
١٩٦٠	١٣	٢٦٧	٤٤٢	٥٤	٥٢٣٤	١١١٠
١٩٦١	١٧	٢٦٥	٤٦٥	٥٤	٥٢٧٨	١١٧٩
١٩٦٢	١٧	٢٦٦	٤٧٦	٥٦	* ١٠	١٢٢٥
١٩٦٣	١٧	٣٨	٥٣٥	٦١	٨٤٠	١٤٠١
١٩٦٤	١٨	×٢٥٠	٥٥٢	٦١	٥٠٧	١٤٨٨
	١٦١	٢٩٩٣	٤٥٦٦	٥٧٦	٤٥٦٣	١٢٨٥٩

* يدخل ضمن هذه المبالغ الدخل من المنطقة المحايده .

× دينار عراقي ١٢٥ مليون .

جدول رقم (١٢)

بين الانتاج والدخل العام للبترول عن الفترة منذ عام ١٩٥٠ لغاية آخر عام ١٩٦٤

البلد	الانتاج في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٦٠	معدل السعر (١)	مجموع الإنتاج	السعر	بملايين الدولارات	مجموع الدخل العام عن عن الفترة ١٩٥٠ - ١٩٦٠
بآلاف البوباميل	مترو	لفترة عشر سنوات	في الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦١	المتان	الأسريكية	
البحرين	١٣٦٥١٦	١٧٧٢	٦٧٢١٣	١٥٩	٣٤١٦٦	
العراق	٢٢٧٤٠٠٢	١٧٨٦	١٦٠١٦١٨	١٧٧٢	٦٩٨٤٠٤	
الكويت	٤٠٨٨٩٠٤	١٧٧١	٧٤٨٠٧٨١	١٥٩	١١٣٦٢٢٦	
قطر	٤٥٠٩٠٨	٢٠٥	٢٨٣١٣١	١٥٩	١٤٧٦٥	
المملكة السعودية	٣٠٧٣٧٥٥٤	١٩٩٣	٢٢٢٧٩٢٠	١٢٨٤	١١٤٠٣٠	
المنطقة الحرة	١٧١٤٠٥	١٤٧	٤٠٩٤٩٣	١٢٤٢	٨٢٤٢٨	
المجموع	١٠٨٤٩٢٨٩		٧٢٨٧١٥٦		٣٢٢١٩٢٢٩	

(۱) عن تقرير آرتر دی لیتل تاریخ ۱۵/۱/۱۹۶۲ .
(۲) المصدر : التقرير السنوی لديجولیر وما کنوین .

جدول رقم (٣)

جدول يبين تكاليف البحث والتقييم والنظير للبرميل الواحد في كل من أمريكا، كندا فنزويلا، أفريقية، أندونيسيا والبلاد العربية المنتجة والمصدرة للزيت والكران وكذلك متوسط إنتاج البئر الواحد. في عام ١٩٦٢ .

متوسط انتاج البئر الواحدة	مقدرة بالبرميل	تكلفة بالبرميل	المصادر	الكليات	الزيادة في	الاحتياطي على مقدرة الميكشفة مقدرة الرأسمالية مقدرة	الزيادة في	الولايات المتحدة	أولاياف المتحدة
مقدرة بالبرميل	مقدرة بالبرميل	بالدولار	مقدرة بالبرميل	مقدرة بالبرميل	مقدرة بالبرميل	مقدرة بالبرميل	مقدرة بالبرميل	مقدرة بالبرميل	مقدرة بالبرميل
١٢	١٢	٣٠٠٤	٣٠٠٤	٣٠٠٤	٣٠٠٤	٣٠٠٤	٣٠٠٤	٣٠٠٤	٣٠٠٤
٤١	٤١	٢٩٠٠	٢٩٠٠	٢٩٠٠	٢٩٠٠	٢٩٠٠	٢٩٠٠	٢٩٠٠	٢٩٠٠
٣٩٢	٣٩٢	٠٠١٨	٠٠١٨	٠٠١٨	٠٠١٨	٠٠١٨	٠٠١٨	٠٠١٨	٠٠١٨
١٠٦٩	١٠٦٩	٠٠١٣	٠٠١٣	٠٠١٣	٠٠١٣	٠٠١٣	٠٠١٣	٠٠١٣	٠٠١٣
١٧٨	١٧٨	٠٠١٤	٠٠١٤	٠٠١٤	٠٠١٤	٠٠١٤	٠٠١٤	٠٠١٤	٠٠١٤
٤٢٨١	٤٢٨١	٠٠٢٨	٠٠٢٨	٠٠٢٨	٠٠٢٨	٠٠٢٨	٠٠٢٨	٠٠٢٨	٠٠٢٨

١٩٦٣ معدل سنوي

كيف يمكن استخدام البتروول لخدمة القضايا العربية

١ - استرجاع فلسطين

لقد اتفق جميع الكتاب والناظرين على أن العرب كان يمكنهم أن يمنحوا قيام دولة اسرائيل لو أنهم اظهروا حزمًا ورغبة أكيدة واستخدام البتروول كوسيلة للضغط على الدول الغربية لمها من الاصرار على إنشاء وطن قومي لايمرد في فلسطين العربية، وكانت شركات البتروول والعسكريون الاوربيون والامريكيون اول من قام بالضغط على حكوماتهم لمنحها من المغفرة بالمصالح الغربية في المنطقة. فقد تبين أثناء الحرب العالمية الثانية أن مركز الثقل لصناعة البتروول العالمية سينتقل حتما من الولايات المتحدة الاميركية ومنطقة البحر الكاريبي في أمريكا الوسطى والجنوبية إلى الوطن العربي وإيران. ولكن حكام العرب قبيل النكبة وأثنائها إما أنهم لم يكونوا أحراراً في مباشرة شؤونهم الخارجية كما كانت عليه الحال في المحميات المنتجة والمصدرة للبتروول أو كانوا ضحايا من الناحية السياسية بحيث لم يجدوا ما يقنع الغرب بأنهم سيتقارمون لإنقاذ اسرائيل وقد حاول بعض هؤلاء الحكام تسويق تفاهتهم عن استخدام البتروول كسلاح في المعركة بقولهم: إن صناعة البتروول عملية تجارية لاسياسية ويجب عدم إدخالها في المعركة. وهكذا تيقنت أميركا وأجملت أنها بالامكان قيام اسرائيل بدون أن تتأثر مصالحها البتروولية. وفعلت اسرائيل وخسر العرب المعركة. وقد قال المستر جيمس فورستال وزير البحرية الاميركية السابق أن الخبراء العسكريين والاقتصاديين نصحوا الحكومة الاميركية بعدم الاصرار على قيام اسرائيل ولكن البيت الأبيض، وعينه على أصوات الناخبين من اليهود الاميركيين، لم يأبه بالنصيحة، وقال الرئيس هاري ترومان الذي كان رئيساً للولايات المتحدة الاميركية في ذلك الوقت أن اسرائيل ستقوم طالما أن أصوات الناخبين اليهود في أميركا أكثر من أصوات الناخبين العرب. أنه ليس من العسير التفاهم مع الحكام العرب الذين لايزيد عددهم على أصابع اليد واقناعهم بوجهة النظر الاميركية وفعلوا تم له ما أراد.

لقد قامت اسرائيل وشرذمة مليون عربي، وشعر كل عربي من المحيط إلى الخليج بالذلة والمهانة

وأصبح العرب بعد ذلك لا يشعرون بما يشعر به الأحرار في كل مكان ، وتوارثوا عار الهزيمة وهم ينتظرون الفرصة لتصحيح الأوضاع والأخذ بالثأر . والآن لنبحث ما يمكن أن نفعله للاستفادة من سلاح البترول وإقحامه في المركة .

إن استمرار الرخاء والازدهار في المعسكر الغربي والدول التي تدور في فلكه يعتمد في الوقت الحاضر ولمدة طويلة في المستقبل على استمرار تعاون العرب معه وتسهيل وصول البترول إلى أوروبا واليابان وبعض مناطق نصف الكرة الغربي بالأسعار الزهيدة السائدة . ويبلغ استهلاك العالم من المواد البترولية . والى ٢٠٠٠ ر ٨٢٠ برميل في اليوم الواحد . ويتضاعف الاستهلاك للمواد البترولية في العالم مرة كل عشر سنوات . وقد قدر المسترجعون . لودن المدير المنفذ لمجموعة رويال دوتش - شل الذي تقاعد من منصبه مؤخراً في محاضرة ألقاها أمام معهد كدمان في لندن بتاريخ ١٧ مايو ١٩٦٥ ، بأن استهلاك العالم في عام ١٩٩٠ سيرتفع إلى ١٠٠ مليون برميل في اليوم الواحد . ولكي يحتفظ العالم بنفس نسبة الإنتاج إلى الاحتياطي وهي واحد إلى اثنين وثلاثين لابد أن يتم اكتشاف كميات جديدة من البترول لا تقل عن ٨٢٠ بليون برميل لمواجهة هذه الزيادة في الطلب . ويعتقد لودن بأن معظم الاكتشافات الجديدة للمواد البترولية في المستقبل ستحدث في البلاد العربية وإيران . وتعد منطقة غرب أوروبا أكبر منطقة تستورد البترول منتجاته فهي تستهلك من المواد البترولية سنوياً (معدل سنة ١٩٦٤) ٢٣٥ مليون طن أو ما يعادل ٢٠٠ ر ٨٥٠ ر ١٤٣ برميل تستورد من البلاد العربية ٢٠٩ مايرن طن أو ما يعادل ٢٠٠ ر ٥٥٩ ر ٢٠٧ برميل أي نسبة ما تأخذه من بلادنا استهلاكها هو حوالي (١٢ ٪) . وأوروبا توفر بشرائها للبترول العربي ٢٩٤٧ ر ٣ مليون دولار يومياً أو ١٠٨٥ ر ٨ مليون دولار سنوياً . وهذا المبلغ هو الفرق بين ما تدفعه ثمناً للبترول العربي وما تدفعه لو أنها أنت بهذا البترول من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا . أما إذا استوردت هذه الكميات من البلاد العربية بدلاً من محطة البحر الكاريبي (فنزويلا) فإنها ستوفر ٢٤٣٥ مليون دولار يومياً أو ٨٨٨ ر ٧٥ مليون دولار في السنة الواحدة ، وذلك لأن البرميل الواحد من البترول العربي قيمته في الموانئ الأوروبية ٢٤٠ سناً ، على حين قيمة البترول الوارد من الولايات المتحدة الأمريكية في نفس الموانئ يبلغ ٣٠٩ سنتات ومن فنزويلا ٣٩٧ سنتاً كما يتضح من المعادلات التالية :

تستهلك أوروبا الغربية من المواد البترولية ما معدله ٦٠٠ ر ٨٩٠ برميل يومياً أو ما يعادل

.. ر ٥٠٠ ١٤ر ٢ برميل سنويا تستورد ٦٢٪ من هذه الكمية من البلاد العربية أى ما معدله ٨٠٠ ١٧١ر ٤ برميل يوميا أو ما يعادل ١٠٥٥٩٢٠٧ر ٠٠٠ برميل سنويا .

وتبلغ قيمة البرميل الواحد من البترول العربى واصلا لإحدى موانئ أوربة الغربية كما يلى :

السعر المعلن فى ميناء الاحدى بالسكويت ١٥٩ سنتا ، يضاف إليها أجور النقل ورسوم قنائة السويس متد رها ٨١ سنتا ، فتكون القيمة ٢٤٠ سنتا وتكون قيمة البترول العربى فى موانئ أوربة

$$١٠٥٥٩٢٠٧ر ٠٠٠ \times ٢٤٠ = ٢٥٧٤٢٠٩٦ر ٨٠٠٠٠٠$$

دولار فى السنة الواحدة .

أما إذا اضطرت لاستيراد هذه الكمية من الولايات المتحدة الأمريكية فإن البرميل الواحد بنفس درجة الكثافة والجودة سيكلفها :

السعر المعلن فى غرب تكساس

٢٦٤ سنتا

يضاف إليها أجور النقل إلى ميناء لندن مثلا ومقدارها

٤٥ سنتا

فتكون لقيمة البرميل الواحد فى ميناء لندن هى

٣٠٩ سنتا

وتكون قيمة ما تدفعه أوروبا الغربية عن نفس الكمية هى :

$$١٠٥٥٩٢٠٧ر ٠٠٠ \times ٣٠٩ = ٣٢٣٠٦٩٤٩ر ٨١٧ر ٤$$

دولار فى السنة الواحدة .

أما إذا أتت هذه الكميات من فنزويلا فإن قيمة البرميل الواحد الذى درجة كثافته وجودته تماثل كثافة وجوده البترول العربى فإن ذلك سيكلفها :

السعر المعلن فى ميناء تيا جوانا

٢٥٢ سنتا

يضاف إليها أجور النقل إلى ميناء لندن مثلا ومقدارها

٤٥

فتكون قيمة البرميل الواحد فى ميناء لندن

٢٩٧ سنتا

وتكون قيمة ما تدفعه أوروبا الغربية عن نفس الكمية هى :

$$١٠٥٥٩٢٠٧ر ٠٠٠ + ٢٩٧ = ٢٨٤٤٧٩٠ر ٦٢ر ٤$$

دولار فى السنة الواحدة .

وهكذا نرى أن أوروبا باستيرادها ال ٦٢٪ من مجموع ما تستهلكه من البلاد العربية توفر على نفسها :

(١) ٨٣٠ ر ٠ ٧٥ ر ١ دولار كل سنة وهو الفرق بين ما تدفعه للبترول الأميركي وما تدفعه للبترول العربي (٤٨١٧ ر ٩٤٩ ر ٦٣٠ — ٣٧٤٢ ر ٠ ٩٦ ر ٨٠٠) . أو

(٢) ٨٨٨ ر ٧٤٧ ر ٩٩٠ دولار كل سنة وهو الفرق بين ما تدفعه للبترول الفنزويلي وما تدفعه للبترول العربي (٤٦٣٠ ر ٨٤٤ ر ٧٩٠ — ٣٧٤٢ ر ٠ ٩٦ ر ٨٠٠) .

إن العالم العربي ينظر إلى حقول البترول في الوطن العربي على أنها مخازن للطاقة الرخيصة يستغنى متى شاء وكيفما يشاء وبالأسعار التي يقررها بنفسه . وهو ينقل البترول إلى بلاده خاما بدلا من تصنيعه أو مساعدته البلاد التي تنتج على إقامة صناعات تسكرير ، ومن ثم تصدير المنتجات على شكل مشتقات بترولية . ونتيجة لهذه السياسة الظالمة نرى أن طاقة معامل التسكرير في البلاد العربية لا تزيد عن ٦٤ ٪ من طاقة التسكرير في العالم . وتزيد طاقة التسكرير في أوروبا على طاقتها الاستهلاكية بـ ٢٢ مليون طن عدا ما هو جار الآن إضافته من مصانع جديدة للتكرير . وقد أخذت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية تستورد البترول العربي خاما وتصدر الفائض عن حاجتها على شكل منتجات .

وقد مكنت سيطرة الشركات الأوروبية والأميركية على عمالية تصدير البترول العربي حومات أوروبا الغربية من جمع مبالغ طائلة من البترول العربي على شكل ضرائب ورسوم تفرضها على البترول الرخيص الوارد من البلاد العربية والمكرر في بلادها . ويبلغ متوسط الضرائب والعوائد والرسوم التي تفرضها حكومات أوروبا على البرميل الواحد حوالي ٣ ٪ دولار بينما لا يزيد مجموع الرسوم والعوائد والضرائب على نفس البرميل في البلاد العربية المصدرة للبترول عن ٨٠ - ٨٠٠ أميركيا أو ٨ ر. من الدولار . وتستخدم أوروبا بعض هذه المبالغ لبناء الطرق وللمساعدة صناعة الفحم المحلية . وفي بعض الأحيان يبلغ مجموع الضرائب والرسوم والعوائد التي تفرضها بلد أوروبية واحدة كإنجلترا أو فرنسا على البترول المستورد من الشرق العربي أكثر مما تجمعه حكومات البلاد العربية مجتمعة من ثرواتها البترولية . وهكذا نرى أن صناعة البترول العربي عامل أساسي في استمرار ازدهار أوروبا الاقتصادية ، ولابد للعرب من مطالبة أوروبا بتغيير سياستها تجاههم وتصحيح الأخطاء التي ارتكبتها بحق أممتنا ونهج سياسة جديدة حيالنا تهدف إلى إزالة الظلم الذي لحق بأبناء فلسطين العربية ومساعدتهم على العودة إلى أوطانهم .

لأشك أن العرب سيدخلون فى معركة حاسمة مع إسرائيل . ولكن إسرائيل لا تستطيع مقاومة العرب بدون مساندة الغرب . وقد أثبتت الأيام الدهـمـكر الغربى أن خلق إسرائيل لم يحل مشكاة اللاجئين اليهود بقدر ما أثار من مشاكل جديدة أهمها مشكاة اللاجئين العرب وقفدان صداقة الأمة العربية وقتتها ، إن الغرب ، فى نظرى ، مهبطاً الآن لقول نى حل لمشكاة فلسطين بعده عن أى مقاومة بمصالحه فى الوطن العربى أو تنويض أوروبا لأزمة وقود كالنى عاتتها أثناء الاعتداء الثلاثى على قناة السويس عام ١٩٥٦ . فالفرنسيون مثلاً كانوا فى الماضى مستعدين لتضحية مصالح العرب فى سبيل إسرائيل لعلمهم حينذاك بأنه لا يوجد أى خطر يهدد مصالحهم من جانب العرب . ولكنهم ، ولأشك ، بعد سحرتهم الخففة فى الاعتداء على قناة السويس ، وبعد انزعاج الجزائر لاستقلالها عنوة ، غير مستعدين لتعريض مصالحهم للخطر فى سبيل الإبقاء عليها . إن أوروبا لا تستطيع فى الوقت الحاضر على الأقل ، الاستغناء عن البترول العربى والاستعاضة عنه بترول من مصادر أخرى بسبب كثرة تكاليف البترول الذى قد يمكن الحصول عليه لمدة قصيرة من الولايات المتحدة الأمريكية وقزويلا والاتحاد السوفياتى ، لأن هذه البلاد ليست لديها الكميات الكافية ولا التسهيلات اللازمة لمد أوروبا بالمواد البترولية لمدة طويلة . وعليه فإن العرب فى مركز تفاوضى قوى عليهم أن يستغلوه للضغط السياسى والاقتصادى ، وبهذا يستطيعون إقناع البلاد التى كانت فى الماضى تساند إسرائيل إلى التفكير مرتين قبل معاداتهم كما يجب أن نعلم أن الدول الغربية تعتمد فى خطط دفاعها وهجومها على مصادر البترول العربى سواء أكان ذلك من الخليج العربى أو من شمال إفريقيا العربية (ليبيا والجزائر) . فمن الخليج العربى تأخذ الأساطيل الأمريكية والإنجليزية فى الشرق الأقصى ما يلزمها من مواد بترولية من مصافى البحرين ورأس تنورة والكويت وعدن . ولا يمكن الأسطول السابع الأمريكى أو الأسطول الإنجليزى فى الشرق الأقصى الاستغناء عن المصادر العربية للبترول ، إلا بتعريض وسائل دفاعه وهجومه للخطر الشديد والتكاليف الباهظة .

٢ - الثروة الزراعية

تستورد الدول العربية معظم ما يلزمها من المواد الغذائية من الخارج ، وكلما ولأشك نذكر

التهديدات الأميركية بقطع إمدادات القمح عن الجمهورية العربية المتحدة إذا لم تخضع هذه الأخيرة لما تريده لها حكومة واشنطن ونحن في الوطن العربي م. محيطه إلى خليج، لسنا بحاجة لمواد غذائية يدفع بعض ثمنها تدخلات في شؤوننا الداخلية وخدش الكرامتنا. وماهلياً (لا نظير إمكانياتنا الزراعية في سوريا وفي العراق وفي السودان وفي الجزائر. والجدول رقم (٤) بين مساحة المناطق المخصصة للزراعة والمناطق المزروعة فعلا في كل من البلدان المذكورة. وإذا أمكن استغلال موارد البترول التي تفيد عن حاجة البلاد العربية المنتجة للبترول لاستغلال هذه الأراضي وزراعتها لسد حاجة الامة العربية كلها، أمكن توفير كل ما يلزمنا من غذاء وتصدير الفائض إلى الخارج. وسنرى كيف يمكن تدبير الاموال اللازمة لذلك ووضعها في صندوق خاص لهذا الغرض.

توطين البدو الرحل

شبه جزيرة العرب التي تضم بين جنباتها - ورقده في حوفها أكبر مخزن المواد البترولية في العالم، صحراء قاحلة تغطي الرمال معظم سطحها وتندراً ما تسقط الأمطار عليها. والمتوسط السنوي للأمطار لا يزيد عن ٣ - ٤ إنش.

وكان الإنسان قديماً قبل عصر البترول يعيش عبثة بدائية، زاده القمح الذي يجنيه من أشجار النخيل التي يفرسها في الواحات الصغيرة المنتشرة في هضبة نجد وقرب سواحل الخليج العربي. ولما أنعم الله عليها بثروة البترول بدأ الإنسان فيها يقترب من مستوى معيشة الإنسان المتقدم، وأخذ يستعمل الآلات الحديثة لاستخراج المياه التي كانت ترفع بكيات قليلة إلى سطح الأرض بطريقة بدائية، بحيث كان ما يخرج من الأرض لا يزيد على ما يتسرب إلى المخازن الجوفية سنوياً من مياه الأمطار. ولم يكن الإنسان حينذاك يشعر بقلّة المياه كما يشعر بها الآن بعد أن تضاعف الاستهلاك البشري للمياه وأخذت الآلات الحديثة تخرج من المخازن الجوفية أضعاف ما يدخل هذه المخازن سنوياً من الأمطار بحيث أصبح الناس في المملكة العربية وفي الأجزاء الأخرى من شبه الجزيرة العربية يخرجون مياهها جوفية لا يقل عمرها في بعض الحالات عن ثلاثين ألف عام، أي أنهم يخرجون في مدة قصيرة ما تجمع في جوف الأرض.

جدول رقم (٤)

جدول يبين مساحة المناطق الصالحة للزراعة والمناطق في بعض
البلدان العربية مع عدد السكان في كل بلد منها

المساحة مقدرة بالأميال المربعة	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالأميال المربعة	مساحة لأراضي المزروعة بالأميال المربعة	عدد السكان	البلد
٧٢٠٠٠	٢٤٠٠٠	١٠٠٠٠	٤٩٧٠ (إحصاء عام ١٩٦١)	سوريا
١٦٦٠٠٠	٨٨٤٠٠	٢١٠٥٤	٦٥٠٠ (د د ١٩٥٧)	العراق
١٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	١٨٧٥٠	١٠٠ (د د ١٩٥٨)	السودان
١٩٣١٥٨	٢٦٢٥	١٨٧٥٠	١١٠ (د د ١٩٠٣)	الجزائر

انيل اربع = ٦٤٠ فدان أو ١٠٦٠ دونم .

خلال هذه المدة الطويلة ومع أن الأمطار قليلة، فإنه لا يصل إلى المخازن الجوفية من هذه الأمطار أكثر من ٣٪ من كتلتها أما الباقي فإنه يخترق الطبقات الرملية التي تغطي سطح الأرض ثم يعود معظمه إلى السطح بواسطة الحرارة الشديدة لتبخّر في الهواء. وقد ظهرت في معظم هذه المخازن الجوفية علامات تنذر بأن ما يحويه من مياه يوشك على النضوب. فالمياه الجوفية القريبة من السطح في مدينة الرياض مثلاً قد جف معظمها منذ زمن طويل، أما المياه العميقة فإن كمياتها محدودة على ما يظهر بحيث أخذت الآبار التي حفرت في هذه الطبقة تجف ويقل إنتاجها كما أن موارد المياه في المناطق المحيطة بالرياض قليلة للدرجة لا يمكن الاعتماد عليها. أما في المنطقة الشرقية وهي المنطقة التي تقوم بها صناعة البترول في المملكة العربية السعودية فإن ما يخرج من المخازن الجوفية هناك لا يقل عن ثلاثة ملايين برميل يومياً. وقد تتضاعف هذه الكميات بزيادة النشاط الزراعي والصناعي، ولكن هذه المخازن ستجف حتماً إذا لم يرجع نظام صارم لمنع الإسراف والإعتناء بحفر الآبار وإلا فإن صناعة البترول ستضطر إلى تكرير مياه البحر بكميات كبيرة لاستخدامها للصناعة وللإستهلاك البشري والزراعة، وسيكون ذلك عبئاً اقتصادياً كبيراً على صناعة البترول وعلى الاقتصاد الوطني. وقد ذكرت الأنباء أن الحكومة في المملكة العربية السعودية تتفادى مع شركات أميركية والمسافنة لدراسة إمكانية تظهير مياه الخليج العربي ونقلها بواسطة الأنابيب إلى مدينة الرياض.

أما في المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية فإن مصادر المياه توشك أن تجف. فوادي فاطمة الذي يمد مدينتي مكة المكرمة وجدة بالمياه أخذ مستوى المياه فيه يهبط لدرجة تهدد أشجار النخيل بالفناء. ولا شك أن السحب القوي للمياه من هذا الوادي لخدمة أهل مكة وجدة يؤثر تأثيراً كبيراً على أشجار وادي فاطمة وعلى أهالي هذا الوادي. وستجف مياه هذا الوادي بازدياد السحب لمقابلة الزيادة في الاستهلاك البشري في مكة وجدة. ولا بد من إيجاد طريقة أخرى غير جلب المياه من الوديان الأخرى كوادي خليص، لأن قصة وادي فاطمة ستكرر مع كل واد تسحب المياه منه، فالظروف متماثلة، وطالما أن الأمطار قليلة والسحب السنوي أكثر من كمية الأمطار التي تسقط سنوياً فالنتيجة الحتمية ستكون نضوب هذه المخازن. ولا بد من توفير المياه لمكة وجدة بوسائل أخرى كتقطير مياه البحر الأحمر. وأنسب طريقة لذلك هي جلب الغاز الطبيعي بواسطة الأنابيب من المنطقة الشرقية

أو لربما أمكن جلبه سائلا من هناك إما عن طريق البحر أو عن طريق البر . وما يحدث في مدينة الرياض والمنطقة الشرقية والمنطقة الغربية في شبه جزيرة العرب يمكن أن يحدث في كل مكان يبدأ فيه العمران ، وإذا استثنينا بعض المناطق الجبلية في الجمهورية اليمنية فشبّه جزيرة العرب بمحروها الشديد الحرارة ونقلة أمطارها ليست أفضل الأماكن في الأرض العربية لكن الإنسان العربي . وقد عرف الإنسان العربي هذه الحقيقة فكان في هجرة دائمة من شبه الجزيرة إلى حيث توجد المياه . فاقبائل العربية التي نزحت من الجزيرة إلى الشام والعراق وشمال إفريقيا كان نزوحها أمراً طبيعياً فالجزيرة العربية لا يمكنها أن تعمل فيها ، وكانت الهجرة مستمرة قبل الإسلام . وكانت القبائل العربية التي تصل الشمال لانهود إلى الجزيرة العربية بل تتخذ مما بين النهرين موطناً جديداً لها وبعضها كان يتجه صوب وادي النيل . وكانت هذه الحال سائدة قبل الإسلام وأثناء حكم الدولة الأموية والدولة العباسية ودولة آل عثمان . ولكن عندما احتل المستعمرون الغربيون أرضنا وقسموها إلى دويلات صغيرة ، وضاعوا أمام الإنسان العربي في شبه الجزيرة العربية المراقيل في متاعمة هجرته التي فطر عليها . وأصبح من الصعب عليه التحرك كما اعتاد . وقد زادت حالته سوءاً بحلول حالة القحط والجفاف في السنوات الأخيرة . وكان بالإمكان أن يجد لنفسه حياة أفضل لو كان يستطيع الانتقال كما كان يفعل علماً بأن انتقاله من شبه جزيرة العرب إلى الشمال سيساعد على تسمير المناطق الأخرى من الوطن العربي كالعراق وشمال سوريا . وفي هاتين المنطقتين أراض لا نجد من يزرعها لنقص في الطاقات المادية والبشرية .

إن الإنسان في الجزيرة العربية لن يستطيع بناء حضارة على كشبان رملية قاله وهو أصدق القائلين ، يقول : « وجعلنا من الماء كل شيء حي » ، وليس في شبه الجزيرة العربية مياه كافية لبناء حياة أفضل . وعلينا أن نشجع الجيل الصاعد من أبناء الجزيرة ، خصوصاً أبناء القبائل ، على الهجرة إلى شمال سوريا والعراق واستخدام موارد البترول لتزويجهم وتمكينهم من تعمير الأرض وزراعتها وبناء حياة جديدة لهم وللأجيال القادمة من بعدهم . أن فرصة توطين القبائل الرحل قد لا يجود بها الدهر مرة أخرى . فثروة البترول قد تستمر قديماً أو بعض القرن ولكنها حتماً سقتهى . ولا بد من الاستفادة من هذه الثروة في بناء مجتمع متحضر وذلك لا يمكن أن يتم إلا حيث توجد المياه والمناخ المناسب .

إن تهجير مجموعات بشرية من منطقة إلى أخرى لا يمكن أن يتم بطبيعة الحال في الظروف الحالية التي تعيشها أمتنا العربية . فهذه الدويلات الصغيرة التي أحاطت نفسها بحدود وهمية عطلت نشاطها وجزأت امكانياتها وأضعفت طاقاتها على الدوام والإزدهار ، لا بد لها أن تتجمع مرة أخرى وأن تبدأ في التخطيط الاقتصادي على مستوى المجموعات العربية من المحيط إلى الخليج إن واجب المشفقين يدعهم إلى العمل على تحقيق وحدة أمتنا والعمل المتواصل لنخرج أهداف لوحدة وإفهام الجماهير بأنها ضرورة مصيرية ، لا لبيل لرفع مستوى المعيشة للإنسان العربي بدون تحقيقها .

الثروة الحيوانية

توجد في بعض البلاد العربية ثروات حيوانية كبيرة ، كما هي الحال في السودان حيث توجد ثروة حيوانية ضخمة تقدر طبقا لآخر إحصاء أجرى في عام ١٩٥١ بـ ١٢ مليون رأس من الغنم و ٧ ملايين رأس من البقر ومليون رأس من الجمال . هذا مع العلم بأن معظم البلاد العربية تأتي بمعظم اللحوم اللازمة لها من الخارج . ولو قدر للثروة الحيوانية في السودان أن تنمي وتحسن أوضاعها وتستخدم العلوم الحديثة لإكثارها وتشق الطرق للوصول إلى المراعى ، ولأمكن توفير اللحوم اللازمة للبلاد العربية ولأمكن زيادة الدخل القومي للسودان بزيادة الصادرات من اللحوم ، وبهذا نكون قد ساعدنا الفرد السوداني على التطور وفي نفس الوقت نمية الاقتصاد القومي العربي

الصناعات الثقيلة

يوجد في البلاد العربية من الخامات الطبيعية ما يساعد على قيام صناعات ثقيلة . والظروف كلها مواتية لذلك . فالحاجة إليها تزداد بازدياد انتشار الحضارة في الوطن العربي ، كما أن صناعة البترول العربية تستورد من الصلب كميات ضخمة تشكل جزءاً أساسياً في تكلفة الإنتاج ورواسب الحديد والفحم والغاز الطبيعي في شمال أفريقية وبعض البلاد العربية الأخرى تجعل نجاح قيام صناعة الصلب محققاً إذا أمكن تخطيط ذلك على مستوى الاستهلاك في البلاد العربية وفي صناعة البترول . والجدول رقم (٥) يمثل إنتاج الحديد والفحم في بعض البلاد العربية في شمال أفريقية . فلو قامت الجامعة العربية أو صندوق التنمية الكويفي بوضع دراسة لرواسب الحديد والفحم في شمال أفريقية ومقدار ما تستهلكه صناعة البترول العربية من الحديد ، فإن نتيجة هذه الدراسة ستري

مدول رقم (٥)

جدول يبين كميات رواسب الحديد والفحم في بلدان شمال أفريقيا الغربية

الفحم		الحديد		
الاحتياطي مقدار	الانتاج السنوي مقدار	الاحتياطي مقدار	الانتاج السنوي مقدار	البلد
بلايين الاطنان	آلاف الاطنان	بلايين الاطنان	آلاف الاطنان	
١٩١٥٠	٢٥٧٢٩٥٠٠٠	—	٣٥	الجزائر
—	٨٨٨٥٠٠٠	—	٣٩٩	مراكش
—	٩٣٦٥٠٠٠	—	—	تونس
١٢٠	٤٥٧٠٠٥٠٠٠	—	—	موريتانيا

بلا شك ضرورة قيام صناعة الحديد في الجزائر لصهر الحديد وتوزيعه على شكل مصنوعات منتجة أو على شكل صفائح من الصاب يمكن تصنيعها في مصانع صغيرة في البلاد العربية الأخرى كل بقدر حاجتها .

الأسمدة الصناعية

نحن نعيش في عالم مهدد بالجماعة لازدياد عدد سكانه وعدم زيادة إنتاجه الزراعية بالنسبة التي تؤمن غذاء للجميع . وقد أصبحت الأسمدة الصناعية عاملاً أساسياً في تحسين إنتاج المحاصيل الزراعية . والوطن العربي لديه جميع الامكانيات ليكون أكبر مصدر للأسمدة الصناعية . فكمية الغاز الطبيعي التي تخرج مع البترول السائل في منطقة الخليج العربي وشمال إفريقيا العربية والتي تحرق في الهواء في الوقت الحاضر يمكن أن تكون المصدر الرئيسي للأسمدة الصناعية ، ويمكن صنع جميع أنواع الأسمدة الصناعية كالكبريتات والفوسفات وكل ذلك سهل وميسور . والوطن العربي يملك معظم رواسب الفوسفات في العالم ، ومنها يمكن عمل السماد الصناعي كما يمكن استخدام منتجاتها الأخرى في عدة صناعات كصناعة التكرير ، وصناعة الأدوية ، وصناعة مبيدات الحشرات ، وصناعة الصابون البترولي وغيرها . والجدول رقم (٦) يمثل رواسب الفوسفات في العالم وإنتاج البلاد العربية من هذه الرواسب .

كيف يمكن تدبير المال اللازم لتحقيق المشاريع العربية

المشاركة من العوائد البترولية

بلغ دخل البلاد العربية المنتجة والمصدرة للبترول ما عدا الجزائر من عوائد البترول في عامي ١٩٦٤ ، ١٤٥٢ مليون دولار ، وبلغ مجموع موازنة حكومات هذه البلاد لنفس العام ٢١٦٢ مليون دولار ، ويبلغ عدد سكان البلاد المنتجة والمصدرة للبترول في الخليج العربي وشمال إفريقيا ٢٥ مليون نسمة وعليه فإن متوسط دخل الفرد الواحد من البترول في هذه البلاد ٦٢ دولاراً ويختلف دخل الفرد الواحد من الثروة البترولية من بلد إلى آخر ، فهو في الكويت ٢٢٠٨ وفي السعودية ٨٤ دولاراً وفي العراق ٥١ دولاراً وفي قطر ١١٠٩ دولاراً وفي أبوظبي ٧٠٠ دولاراً ومع أنه من الصعب الحصول على معلومات صحيحة عما يتوفر لدى كل بلد عربي من الأموال التي يمكن توظيفها في المشاريع العربية المشتركة ، ولكن إذا أمكن اقتناع كل أو بعض الحكومات العربية المنتجة والمصدرة للبترول (أوبك) في وضع ما ستحصل عليه نتيجة الاتفاقية الجديدة

جدول رقم (٦)

رواسب الفوسفات فى العالم

البلد	الاحتياطى على مقدار بالاطنان	الانتاج السنوى - مقدار بالاطنان
المملكة المغربية	٢١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
تونس	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٩٧٠٠٠٠٠٠٠٠
الجزائر	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٨٩٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الجمهورية العربية المتحدة	١٧٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٦١٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الولايات المتحدة الاميركية	١٣٠٥٢٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
الاتحاد السوفياتى	٧٠٥٦٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
البرازيل	٥٧٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
جزر الباسفيك وجزر المحيط الهندى	١٨٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
٢٣ بلداً آخر	٦٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
المجموع	٤٦٠٦٩٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	

ويظهر من الجدول أهلاه أن النسبة المئوية من رواسب الفوسفات فى البلاد العربية إلى احتياطى العالم من رواسب الفوسفات تعادل ٠.٥١٧٪ .

ينها وبين الشركات العاملة في بلادها والخاصة باعتبار الربيع جزءاً من المصاريف العامة لا تخصم من حصة الحكومة وحدها ، في صندوق خاص ، فإن مبلغاً كبيراً سيؤمر للحكومات وهو يذهب الآن إلى جيوب الشركات . ويبلغ هذا المبلغ حوالي ١١ سنتاً عن كل برميل ، ومع العلم أن هذا الترتيب وهو خصم ما يعطى للحكومة كمالك للأرض (الربيع) لا يعمل به إلا في منطقة الشرق العربي وإيران وهو يعتبر جزءاً من المصاريف العامة في كل البلاد الأخرى . نتيجة للبترول كالولايات المتحدة وآندا وفنزويلا . وقد توصلت المنظمة (و ب ك) مع شركات إلى مشروع اتفاق تحصل بموجبها مبلغ ١١ سنتاً إلى ٥٥ سنت فقط ، وقد وافقت على هذا بعض الحكومات . فإذا أمكن توفير هذه المبالغ التي تؤخذ من الشركات والتي ستكون زيادة على معدل الدخل الحالي للحكومات . ورصدها للتنمية ولتحويل المشاريع العربية المختلفة ، فإن مبلغاً أكثر من ألفي مليون دولار يمكن جمعه في الفترة التي تبدأ في أول يناير سنة ١٩٦٦ إلى آخر ديسمبر من عام ١٩٦٥ كما يتضح من الجدول رقم (٧) . وإذا ما استخدمت هذه المبالغ لتطوير إمكانيات الأمة العربية فهي كمية برفع مستوى المعيشة للاسكان العرب في جميع أوطانها واستخلاص الأرض السليبة من الغزاة . كما أن هذه الأموال ستكون مودعة باسم الدول التي تمت باسمها ولا بأس من وضع فائدة معقولة عليها .

النتيجة :

تمر الأمة العربية في الوقت الحاضر بفترة من فترات نضالها تعد من أشد وأقصى ما مرت به . فقد كثرت الاستعمار والاستغلال عن أنيابهما وظهرتا على حقيقتيهما بعد أن أدركت الأمة العربية جادة في نضالها وأنها سائرة بخطوات ثابتة نحو هدفها لتحقيق الوحدة والاشتراكية . وهذا لا يريد الاستعمار وما نستعيت الرجعية في محاربتها . وقد تم التحالف بين الاستعمار والرجعية الانتهازية في مطلقتهما لإجهاض الثورة العربية ، وأصبحت الألعام تنفجر في طريق الزحف العربي من المحيط إلى الخليج ، والعرب الترفاء المؤمنون بالأمة العربية الواحدة بدون تحفظ ولا مصلحة شائعة أو لحزب والذين هدفهم الأول والآخر مصلحة الأمة العربية ورفع نزاهة عليهم أن يتناسكوا ويملاؤوا الفراغ الناجم عن عدم وجود تنظيمات على مستوى الأمة العربية ليواصلوا الزحف العربي إلى حياة أفضل وليحافظوا على ما كسبته أمتنا

جدول رقم (٧) بين المبالغ التي ستتوفر لدى البنوك كمات الربحية نتيجة اصدار الرصيد جزأ من المصاريف العامة حسب عرض الشركات للفترة ما بين ١٩٦٦ لغاية ١٩٧٥ .

السنة	الانتاج	السنوي	المساعدة	المراق	قفل	ليديا	مجموع	المبلغ الذي ستتوفر عن كل برميل الانتاج	مقترأ بالبنوك الايركية	الاورات
١٩٦٦	٨٨٤	٣٢٣	١٥٠	٥٢٤	٧٩	٢٥٩	٢٧١٩	٥٥٥	١٤٩٠٦	
١٩٦٧	٩٤٦	٧٧٣	١٦٠	٥٦٠	٨٤	٢٨٤	٢٩٠٧		١٥٩٠٩	
١٩٦٨	١٠١٢	٨٢٧	١٧١	٥٩٩	٩٠	٤١٠	٣١٠٩		١٧١٠٠	
١٩٦٩	١٠٨٢	٨٨٥	١٨٣	٦٤١	٩٦	٤٢٩	٣٢٢٦		١٨٢٠٩	
١٩٧٠	١١٥٧	٩٤٧	١٩٦	٦٨٦	١٠٣	٤٧٠	٣٥٥٩		١٩٥٠٧	
١٩٧١	١٢٣٨	١٠١٣	٢٠٩	٧٢٤	١١٠	٥٣	٣٨٠٧		٢٠٩٠٤	
١٩٧٢	١٢٣٥	١٠٨٤	٢٢٤	٧٨٥	١١٨	٥٣٨	٤٠٧٤		٢٢٤٠١	
١٩٧٣	١٤١٨	١١٦٠	٢٤٠	٨١٠	١٢٦	٥٧٥	٤٢٥٩		٢٢٤٠٧	
١٩٧٤	١٥١٧	١٢٤١	٢٥٧	٨٩٩	١٣٥	٦١٥	٤٦٦٤		٢٥٦٠٥	
١٩٧٥	١٦٢٣	١٣٢٨	٢٧٥	٩٦٢	١٤٤	٦٥٨	٤٩٩٠		٢٠٤٠٥	
المجموع	١٢٢٠٢	٩٩٨١	٢٠٦٠	٧٢٣٠	١٠٨٥	٤٩٥١	٣٧٥١٤		٢٠٦٣٠٣	

ملاحظة : حسب الجدول المبين أعلاه على أساس أن الزيادة السنوية المترتبة في الانتاج هي ٧٪

من ثورتى ٢٢ يوليو ١٩٥٢ و ١١ يراير ١٩٥٨ ، وكذلك من ثورة الجزائر العارمة التى استطاعت انتزاع قطر عربى غالى من براثن الاستعمار الفرنسى

لأننا بدويلاتنا الصغيرة ، وبالتقسيمات لاقليمية التى لعب الاستعمار دوراً أساسياً فى خلقها يحاول جاهداً الإبقاء عليها ، لن نستطيع هذا الوضع أن نحقق ما يصبو إليه المخلصون منا فى كل قطر من رفع مستوى المعيشة فى أوطاننا وتجميع إمكانيات الأمة العربية من محيطها إلى خليجها لتكوين دولة عظمى ترعى مصالحنا فى كل قطر وتعاون بإخلاص مع جميع مصداقائها من محبي لسلام والعدالة فى كل انحاء العالم .

إن الاستعمار والاستغلال الغربى هو المـؤول الاول عن تمزيق شمل أمتنا ومشرقة امكانياتها لتكوين الانجليز والاميركان وحلفائهما من السيطرة على موارد البرول فى بلادنا . فالاستعمار البريطانى هو الذى أنام هذه الامارات الصغيرة وتجمع على بقائها وفرض دليها شروط امتيازات لبرول المجحفة . والمشايخ الذين نصبوهم على تلك الامارات لا يمثلون فى أغلب الاحيان إلا أنفسهم ومصالحهم الخاصة ، ولهذا فلا يمكن النظر بعين الجدد إلى ما تسميه انجلترا بالعلاقات الخاصة القائمة بينها وبين هؤلاء الامراء ، وهى التى فرضت نفسها عليهم . كما لا يمكن اعتبار العلاقات بينها وبينهم اتفاقات ذات صفة دولية . فهؤلاء المساكين من الامراء غير قادرين على قدم المساواة ، وقد انحلت انجلترا بلادهم ثم أمرتهم بإمضاء ما أملة عليهم وأعتبرت هذه وثائق مسوغا لوجودها وسيطرتها ونهبها لاثروة العربية فى الخليج العربى يعيش عيشة بدائية تنقله أمراض الجوع والعطش ، ولا يجد ما يكسو به نفسه أو يمد به ريقه ، نجد انجلترا فى امارات البرول لا ترى شيئا غير عادى فى تصرفات عظمة الشيخ شخبوط بن سلطان التى ساعدت على نصبه شيخا على منطقة ابو ظبى بعد أن اقتطعت أجزاء كبيرة من المملكة العربية السعودية غنية بالبرول وضممتها إلى مشيخته . إن آراء الشيخ شخبوط كما تروىها الصحافة البريطانية تجعل من الصعب اعتبار أى اتفاق دولى ، ولا يمكن النظر إليه بعين الجدد . وإنى لأترك للقارىء الكريم تقدير الموقف على ضوء الحقائق التالية :

تعمل في منطقة أبوظبي عدة شركات أميركية وهولندية وإنجليزية وفرنسية ومعها مؤسسة السيد قلبنكيان المعروف بالسيد (خمسة في المائة) . وهذه الشركات تعمل في البر وفي البحر . ففي البر تعمل شركة بترول أبوظبي المحدودة ويملكها مالكو شركة بترول العراق ، وقد اكتشفت هذه الشركة حقل مريان الذي ينتج يوميا ما معدله ١٧٤٥ ألف برميل . أما الشركة الثانية التي تعمل في البحر فهي شركة أبوظبي مدين المحدودة وتملك الشركة البريطانية للبتترول بنسبة $\frac{66}{100}$ % وتملك الشركة الفرنسية للبتترول $\frac{34}{100}$ % ، وقد اكتشفت الشركة الأخيرة - حقل أم الشيف الذي ينتج في الوقت الحاضر ما معدله ٨٨٧٠٠ برميل في اليوم الواحد (معدل ٧ أشهر ١٩٦٥) . وقد أتمت منطقة أبوظبي حتى تاريخ ٣١ من يولييه ١٩٦٥ ١٤٦٩٥٥٠٠٠ برميل . وإذا قورن دخلها بدخل إمارة قطر التي تقع إلى الشمال منها وتشابه طبيعة البترول الموجود في كل منها وكذلك الأسعار ، يجد أن دخل مشيخة أبوظبي عن البرميل الواحد المصدر منها يقل عن بيع دخل إمارة قطر عن نفس البرميل . فإمارة أبوظبي تأخذ ١٠ سنتات عن البرميل الواحد من شركة بترول أبوظبي و ٣٥ سنتاً من شركة أبوظبي مارين إيريا . ويبلغ متوسط ما تأخذه إمارة قطر عن البرميل الواحد ٨٨ سنتاً . وتقول جريدة الفاينشال تايمز البريطانية التي تصدر يومياً في لندن والمتخصصة في أخبار المال والتجارة بمعددها الصادر بتاريخ ٩ من يولييه ١٩٦٥ إن السبب في كون مشيخة أبوظبي تأخذ ربع ما تأخذه هو إصرار عظمى الشيخ شخبوط ألا يأخذ من الشركات إلا ما يحتاج إليه . معللاً ذلك بأن وجود أموال كثيرة لدى مشيخة أبوظبي تزيد عن حاجتها يحلب لها أضراراً كبيرة ، ويحمل الطامعين في هذه الأموال يفدون إليها من كل حذب وصوب ، وهو يريد ما كافي ملساً خاصاً له بعيدة ومعزولة عن العالم العربي

وهكذا ضاع على العرب نتيجة لهذا المنطق "غريب حتى تاريخ ٣١ من يولييه ١٩٦٥ مبلغ ٩.٨ مليون دولار ، وسقطت هذه الخساره طالما أن الشيخ شخبوط يصبر على موقفه والجدول رقم (٨) يبين ما كان يجب أن تأخذه إمارة أبوظبي وما أخذته فعلاً ، مقارن بما أخذته وما تأخذه إمارة قطر ذات الظروف المماثلة .

والآن ما رأى الجامعة العربية التي تجد صعوبة في جمع مليون من الجنيهات لمساعدة الإمارات

الفقيرة المجاورة لأبوظبي في نفس المنطقة ، وما رأى رجال القانون الدولي و الاتفاق القائم بين عظمة الشيخ شخبوط والامبراطورية البريطانية ؛ وهل يمكن أن يعتبر مثل هذا الاتفاق بالطريقة التي تم بها وتصرفات الطرفين المتعاقدين تعاقداً قانونياً ؟ وما رأى صاحب الجلالة السعودية وهو بأشد الحاجة لكل قرش لتنفيذ مشاريعه الإصلاحية ، وهو يرى ثروة بلاده التي اغتصبها المستعمرون لاجل ان يبعثوها الشيخ شخبوط بتشجيع من حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ؟

* علمنا بعد كتابة ما تقدم بأن اتفاقية قد تمت بين عظمة الشيخ شخبوط وشركة بترول أبوظبي لتطبيق اتفاقية مناصفة الأرباح كما هو الحال في الإمارات الأخرى المنتجة المصدرة للبترو ل .

جدول رقم « ٨ »

جدول يفن متوسط دخل كل من قطر وأبو ظف

عن البرمفل الواحد وخسارة أبو ظف النافجة هـ ذلك الفرق لفاففة ١٩٦٥/٧/٣١

الفة	بمفوف الإفساف السفوف آلاف البرامفل	بمفوف الدخل للسفوف ملافلن الدولارات	مفوفف الدخل عن البرمفل الواحد
قطر :			
١٩٦٢	٦٧٢٩٨٠	٥٦	٨٢٢٥
١٩٦٣	٦٩٢٨٨٤	٦١	٨٨
١٩٦٤	٦٩٢١٨١	٦١	٨٨
	٢٠٧٢ ٤٥	١٧٨	

أبو ظف :	شركة بترول أبو ظف	أبو ظف ارفن إفرفا	
١٩٦٢	—	٥٢٨٣٧	١٠ سفف من شركة بترول أبو ظف
١٩٦٣	—	١٧٢٥٤٢	
١٩٦٤	٤٥٢٨٠٧	٣٢٢٣٧٤	٣٥ سفف من شركة أبو ظف مارفن إفرفا
١٩٦٥ فففر فوففوف لأمالف الأفاف	٣١ ٥٧٠ ٧٧-٣٨٢	١٨٢٨٢٥ ٦٤٢٥٧٨	

دخل أبو ظبي حسب الاتفاق الحالي

$$\begin{array}{rcl}
 ٨٢٣٧٧٠٠٠ \times ١٠ = ٨٢٣٧٧٠٠٠ & \text{إجمالي إنتاج شركة بترول أبو ظبي} & \\
 ٢٢٦٠٢٣٠٠ \times ٣٥ = ٧٩٠٥٨٠٠٠ & \text{إجمالي إنتاج شركة أبو ظبي مارين إيريا} & \\
 \hline
 ١٤٦٩٥٠٠٠٠ & & \\
 ٣٠٨٤٠٠٠٠ & & \\
 \hline
 \hline
 \end{array}$$

الإجمالي :

ما كان يجب أن تحصل عليه مديونة أبو ظبي لو طبق مبدأ ضائفة الأرباح كما هو مفعول به في قطر .

$$\begin{array}{rcl}
 ١٤٦٩٥٥٠٠٠ \text{ في ٨٨} & = & ١٢٩٣٢٠٠٠ \text{ دولار} \\
 \text{ما حصلت عليه} & & \text{دولار} \\
 \hline
 ٩٨٤٨٠٠٠ \text{ دولار} & & \text{دولار} \\
 \text{ماخبرته اذاية ١٩٦٥/٧/٢١} & &
 \end{array}$$

خِطَابِي التسلسل الأجنبي إلى مناطق الخليج العربي

للاستاذ المحامي

فتارون غنديك

عضو المكتب الدائم

دراسة تحليلية

الموقع : الخليج العربي في القديم ... في العهد الإسلامي .
الزراعة - السكان - التجارة - "مال" .

النفوذ الأجنبي في المنطقة : مظاهرة - القواعد الحربية - الممثلون البريطانيون - شركات
البترو - مظاهر الوجود الأمريكي - بريطانيا وأمريكا في
الخليج - بريطانيا وإمارات الساحل .

عدم شرعية المعاهدات المعقودة بين بريطانيا والإمارات :
موقف السعودية :

الإمارات : (١) "بحرين" (٢) قطر (٣) إمارات ساحل عمان (أبو ظبي - دبي
- الشارقة - عجمان - أم القيوين - رأس الخيمة - الفجيرة) .

"بحرين" : القواعد العسكرية - الحركة الوعظية - مشاركة شعب البحرين في
الاحداث العربية - ثورة سنة ١٩٦٥ في البحرين - مزاعم إيران
بالنسبة لبحرين .

إمارات الساحل : موقف بريطانيا منها - مجلس الشيوخ - (١) أبو ظبي -
مشكلاتها مع السعودية (٢) دبي (٣) الشارقة - مؤامرة

استعمارية ضد حاكمها الشرعي وعزله - موقف متطرف للحركة الوطنية
بالشارقة (٤) عجمان (٥) أم القومين (٦) رأس الخيمة (٧) الفجيرة
التسلل الإيراني : الوجود الإيراني في المنطقة - تعارض بريطانيا وإيران لتعظيم المنطقة -
محاولات إيران في المنطقة .

إقتراحات العلاج :

موقف الجامعة العربية عن دعوى إيران .
مؤتمر القمة العربية وإمارات الساحل .
الوجود العربي .
ختام البحث .

الموقع :

الخليج العربي هو ذلك الجزء العزيز من وطننا العربي الذي ظل يروح تحت وطأة الاستعمار ويعاني من الحرمان لفترات طويلة .

وهو ماء حيوى يتصل به ويصب فيه شط العرب ، يحده من الشمال العراق ومن الشرق إيران ، ومن الغرب الكويت والإحساء وإمارات ساحل عمان . وهو يقع جنوب غربى آسيا بين مضيق إيران شرقاً ومضيق بلاد العرب غرباً ، ويمتد من الخط العربى فى الشمال الغربى الى رأس مسندم فى الجنوب الشرقى ، ويصل امتداده الى ٨٠٠ كيلو متر . ويقع بين خطى طول ٤٨ ، ٥٧ شرقاً ، ويتراوح عمقه بين ٧٥ ، ٩٠ متراً ومتوسط اتساعه ١٥٠ كيلو متراً .

وهو ذراع من ذراعى المحيط الهندى ويعتبر حداً لوطننا العربى الكبير من ناحية الشرق ، فضلاً عن أنه الحد الفاصل بين إيران والوطن العربى ولقد أطلقت عليه فى فترة من الفترات تسمية « الخراج الفارسى » ، رغم أنه لا يوجد فى الخليج شىء فارسى إلا هذه التسمية .

ولقد أيد ذلك الرحالة الدنماركى كارلسن بعبور عند زيارته لمنطقة الخليج فى القرن الثامن عشر إذ قال : « إن الخليج عربى بشاطئيه ، وإن جميع البلدان الواقعة على ساحليه عربية وسكانها عرب وحكامها من العرب ، وأنهم جميعاً يتكلمون العربية والتبائل التى تسكن الساحل الجنوبى من إيران والتى تسمى فارساً حالياً هى كالاتى :

قبائل السودان (نسبة إلى المقعداد بين الأسود) المرازيق ، بنى كعب وأكثرم يسكنون عرب استان ، ومنهم قبيلة كبيرة فى عمان ، بنى حماد ، عدا كثير من القبائل العربية الأخرى كالعوامر - وبنى بكر - وبنى مسرة

الخليج العربى فى القديم :

لقد كان الخليج العربى منذ القدم نقطة اتصال بين دول العالم القديم ، ومركزاً لتجمع حضارات راقدة شهد حضارات عريقة ، للعديد من الشعوب كالفيثيقيين والومريين والبابليين والفرس وغيرهم . وشهد إمبراطوريات وأدياناً ، وهذا مادلت عليه الآثار التى اكتشفت فى بعض مناطقه ، كالآثار التى وجدت فى البحرين عن عهد ديلون .

الخليج العربي في العهد الإسلامي :

أصبح بحيرة عربية خالصة ، وعادت له أهميته وأصبح طريقاً دولياً للتجارة بين الشرق والغرب وكان له أكبر أسطول بحري وقد نشأ فيه السندباد البحري المعروف بمغامراته البحرية تلك المغامرات التي خلدها التاريخ ؛ وأحمد بن ماجد وهو أشهر ملاح عربي (من رأس الخيمة) .

المناخ :

مناخ الخليج متطرف وتشتد الحرارة في شهور يوليو وأغسطس وسبتمبر مع رطوبة زائدة ، وتشتد البرودة في أشهر ديسمبر ويناير وفبراير وخصوصاً في الليل ، وفي الشتاء يسقط ناطر فيه قليلاً ما بين ٦ و ٧ بوصات .

الزراعة :

النبات صحراوي فهناك الأعشاب والحشائش في غالبية مدن الخليج ما عدا البحرين أما البحرين فتكثر فيها لزراعة عن غيرها الكثرة عيون المياه وكذلك الشارقة ودبي ورأس الخيمة حيث تكثر الآبار .

السكان :

غالبيتهم من العرب وبدوينون بالإسلام . وهناك عناصر دخيلة من الإيرانيين والهنود والباكستانيين وأكبر الجاليات هي الجالية الإيرانية .

البحرين عدد السكان ١٦٠.٠٠٠

قطر د د ٢٠.٠٠٠

إمارات ساحل عمان ٧٠.٠٠٠

الإيرانيون بدأوا يشكلون نسبة ضخمة وفي تزايد مستمر نتيجة الهجرة .

الثروة :

كان في القديم يطلق على الخليج بحر اللؤلؤ والأصداف . أما اليوم فأصبح يطلق عليه اسم بحر الذهب إلا أنه لكثرة آبار البترول تحت سطح مياه الخليج ، وتعتبر منطقة الخليج أهم موطن

للبترول في العالم فتنتج منطقة قطر وحدها ٨٨٨ مليون طن ، فضلا عن ثروته البحرية وأسماك المخطاف

التجارة :

التجارة في المنطقة في يد الإيرانيين ، وهم أصحاب المتاجر الكبيرة هناك بعض التجار من اليهود والهنود وعدد قليل من المتاجر الكبيرة يملكها عرب . وترتبط هذه الطبقة الرأسمالية إلى حد كبير بالمستعمر البريطاني والحاكم العميل في المنطقة.

العمال :

ليس العمال نقابات عمالية حيث أنها محرمة بأمر المستعمر والحكام الرجعيين ، ولقد بدأت تظهر طبقة العمال بظهور البترول في المنطقة ، وتعاون الشركات الاحتكارية مع المستعمر في فصلهم من أعمالهم وجلب عمال من إيران بدلا عنهم ، ولقد تعاوت طبقة العمال مع الشباب المثقف في الدعوة للحرية والوحدة .

النفوذ البريطاني في المنطقة

كانت بريطانيا أسبق الدول الاستعمارية اهتماما بالخليج وذلك في سبيل السيطرة على كل الطرق المؤدية إلى الهند وضربت حوله نطاقا رغبة في عزله عن بقية أجزاء الوطن العربي ، وفرضت معاهدات على حكام الخليج تحافظ بها على نفوذها في المنطقة وتحفظ لها بقواعد حرية وجوية تنتفض على حركات التحرر في الوطن العربي والخليج حلقة مواسلات ومحطات لتجارة مربحة وقواعد للأسطول ومركز استطلاع المراقبة فضلا عن أنه مصدر هائل للزيت عصب الحياة .

وقد رسمت بريطانيا سياستها لتعيد مخططاتها بأن :

١ - مضعف في تشجيع عمالية تفكك الوحدات الكبيرة ؛ بل وقدمت بعض الوحدات السياسية إلى قسامين .

٢ - أثار المشاكل بين الإمارات مدعية لكل حاكم حمايته من الآخر .

٢ — منعت دول الخليج ومشيخاته من الاتصال بأي دولة وأقامت نفسها قيماً على جميع الأحكام مستخدمة قوتها البحرية لاختضاع من يعصى أوامرنا . وقد صرح بلرستون وزير خارجية بريطانيا سنة ١٨٣٨ بقوله :

إن مهمتنا في الخليج هي وضعه تحت سيطرتنا البحرية بمبدأ عن قف — واذ أي دولة أخرى تستطيع منازعتنا هذه السيطرة ، وإمكن بشرط ألا تكلفنا هذه السياسة نفقات باهظة .

واستراتيجية بريطانيا تقوم على : —

١ — تعزيز القوات العسكرية المراقبة ؛ وإنشاء القواعد ، وتوسيع المطارات وبناء الثكنات العسكرية وتنسيق الخطط العسكرية بين مختلف المناطق تحت إشراف وزارة المستعمرات البريطانية .

٢ — مقاومة الاتجاهات الوطنية والثورية ولتشديد في قمها بلا هوادة . ومطاردة العناصر الوطنية بالتعاون مع الحكام الرجعيين الموالين لبريطانيا .

٣ — عزل الخليج العربي عن الكتلة العربية سياسياً واقتصادياً وثقافياً .

٤ — ترسيخ قوات ضاربة من المشاة والاسطول والطيران ، مركزها في البحرين وممتدة دائماً .

٥ — إخضاع المنطقة اقتصادياً لبريطانيا والسيطرة على مصادرها المعدنية والبتروولية ؛ وإشراف بريطانيا الكامل على اقتصاديات المنطقة ومشاريعها وربطها بالكتلة الاسترلينية فهي تحتكر شركة الملاحة المعروفة باسم شركة الملاحة البريطانية الهندية ، كما أنها تحتكر شركات الطيران وبعض الشركات التجارية الأخرى .

مظاهر الوجود البريطاني في منطقة الخليج العربي .

١ — معاهدات واتفاقيات مع حكام الإمارات تولت بمقتضاها بريطانيا الشؤون الخارجية والدفاع والتصرف في الثروة الطبيعية .

٢ - قواعد بحرية :

(أ) جوية في كل من البحرين والشارقة غير المطارات السرية في ساحل عمان وداخل عمان .

(ب) بحرية بريطانية أمريكية في البحرين .

(ج) عسكرية في البحرين .

(د) قوة ساحل عمان .

١ - رئاستها في الشارقة والمديد والربع الخالي والطريف وأم الزمول .

٢ - معسكرات في كل من البويري والمنامه وماسقي (في الهجير)

يبلغ عددها جيماً بحوالي ٣٠٠٠ ضابط وجندي ومعظم ضباطها انجليز خلاف القوة الموجودة في مسقط وعمان .

٣ - ممثلون بريطانيون :

(أ) مقيم سياسي في البحرين مسؤول عن منطقة الخليج

(ب) معتمد سياسي في كل : — (١) البحرين (٢) قطر

(٣) أبو ظبي (٤) دبي

٤ - شركات بترول في كل من : (أ) البحرين (ب) قطر (ج) أبو ظبي .

٥ - بنوك وشركات تجارية :

٦ - موظفون بريطانيون في بعض المصالح :

مظاهر الوجود الأمريكي :

(١) قاعدة بحرية بريطانية أمريكية في البحرين . (٢) شركات بترول في كل من :

(أ) قطر ، شركة إنتركونتيننتال الأمريكية (آي . بي . سي) (ب) دبي ، شركة

إنتركونتيننتال الأمريكية : (ج) الشارقة . (د) عجمان .
(هـ) أم القيوين . (و) رأس الخيمة ، فكوم أويل .
بريطانيا وأمريكا في الخليج :

١ - هناك صراع خفي بين بريطانيا وأمريكا في المنطقة ، وهذا ظاهر في مشكلة
البريمي .

٢ - هناك إنفاق في الأمور الآتية :

(أ) حصلت أمريكا على امتياز البترول في قطر ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ،
ورأس الخيمة شركة ثانية أمريكية .
(ج) تحاول أمريكا فتح قنصلية لها .

موقف السعودية من إمارات الخليج :

في ديسمبر سنة ١٩٦٥ وقع ابن سعود اتفاقية مع بريطانيا لايركم نصها :

و تعترف بريطانيا بأن سعود وحلفائه طالما أنه لا يتخذ موقفاً عدائياً من بريطانيا العظمى
وتعترف به كحاكم مستقل في الأراضي التي يحكمها وتوابعها ومواطنيها وسواحلها وكحاكم مطلق
على القبائل التي تسكنها .

وي نص البند السادس من المعاهدة على أن : د يمتنع ابن سعود عن اتخاذ مواقف عدائية ضد
إمارات الكويت والبحرين وشيوخ ساحل عمان الذين تربطهم بالحكومة البريطانية معاهدات
على أن تبحث حدود هذه الإمارات العربية المستغلة وكذلك حدود ممتلكات ابن سعود في
تاريخ لاحق ليتفق الطرفان على اتفاقية أكثر تفصيلاً ،

عدم شريعة المعاهدات المعتمدة بين بريطانيا والإمارات :

استطاعت بريطانيا أن تعرض معاهدات على حكام الخليج محافظة لها على تفوذها في المنطقة
وهذه قصاصات من الورق لا تساوي ثمن الخبر الذي كتبت به لعدم قانونيتها وعدم شرعية
لوجود البريطاني المستند عليها . وهذا ما يؤكدته ميثاق الأمم المتحدة للأسباب الآتية :

١ - مضى مدة كبيرة على فرضها على الشعب العربي ، وتغير الظروف في الوقت الحاضر من الوقت لذي حررت فيه .

٢ - عدم تحديد ما لمدة مما يفقدها جديتها وقانونيتها

٣ - حررت بين طرفين غير متكافئين . إذ وقعها الأمراء تحت إرهاب المسديد والنار والأسطول البريطاني المحاصر للمنطقة .

ومن ضمن المعاهدات المضحكة : تلك المعاهدة التي تقول إن الأمير والانجليز سيحترمون شربها حتى يبيد التراب ويشيب الغراب !! أعني أنها أبدية .

(أ) لم يصدق البرلمان الانجليزي على هذه النصوص ، التي تعدها بريطانيا معاهدة .

(ب) كل ما تعتمد عليه بريطانيا من معاهدة ، هي خطبة ألقاها اللورد كرزون حاكم الهند

عام ١٩٠٦ .

الإمارات :

أولاً : دولة الكويت
ثانياً : الإحساء
ثالثاً : البحرين
رابعاً : قطر
وهي دولة مستقلة تربطها بريطانيا بمعاهدات
وهي ملحقه بالسعودية

خامساً : إمارات ساحل عمان : (أ) أبو ظبي (ب) دبي (ج) الشارقة
(د) عجمان (هـ) أم القومين (و) رأس الخيمة (ز) الفجيرة .

والإمارات الخمس الأخيرة إن هي إلا إمارة واحدة هي إمارة الشارقة جزأها بريطانيا إلى أربع إمارات وآخرها الفجيرة التي ساهمتا بريطانيا عام ١٩٥٢ من الشارقة ، وسنقصر دراستنا في هذا البحث على البحرين ، وقطر ، وإمارات ساحل عمان .

أولا : البحرين

تقع بين الساحل الشرقي من شبه الجزيرة العربية وبين شبه جزيرة قطر وهي تتألف من ١١ جزيرة مساحتها ٥٠٠ كم مربع وأهمها المنامة وفيها العاصمة ، وآبها في الأهمية جزيرة المحرق . وجزيرة مسترة وفيها مصايد البترول وميناء شعنة ، وجزيرة أم نعمان ، وجزيرة « حدة » ، و« النبي صالح » ، و« حوار » ، و« أم الغزلان » ، وجزيرة « يوسف » ، و« أم الشجر » ، و« أم الصبان » . وعدد السكان ١٦٠ ألف نسمة من العرب والمتجنسين ، وأهم الفلات التمور والحضيات .

ويحكمها الشيخ عيسى سليمان آل خليفة وميزانيتها ٦ مليون جنيه من البترول . ويقسم دخل البترول كالآتي : ثلثه للأسرة الحاكمة ، وثلثه لمواثر الحكومة . والثلث الأخير احتياطي يحفظ به في بنوك إنجلترا . والبحرين مركز تجاري هام لموقعها الممتاز في الخليج ، ومركز لتجارةؤلؤل وصيده .

وتعود صلة بريطانيا بالبحرين منذ سنة ١٨٢٠ ، إذ أنها عقدت في هذه السنة معاهدة صلح مع شيوخ الخليج بزعم المحافظة على التجارة البحرية . ثم عقدت معاهدتين مع الحاكم سنة ١٨٨٠ وسنة ١٨٩٢ ، وسأفدكم اسبادتكم نص المعاهدة المعقودة في ١٢ مارس سنة ١٨٩٢ لتبينوا عدم شرعيتها .

أقر أنا عيسى بن علي حاكم البحرين في حضور الممثلة كولونيل أ . س . كالجو المقيم السياسي في الخليج وأوافق وأرتبط بالأصله عن نفسي والوارثين لي ولخلفائي بالشروط الآتية :

١ — إلى أن أدخل تحت أية ظروف في اتفاق أو مراسلة مع أية قوة إلا الحكومة البريطانية .

٢ — إلى أن أصل . ندوب أية حكومة دون موافقة الحكومة البريطانية التي يمثلها المقيم البريطاني .

٣ - اني مهما تكن الظروف ان اذمب او ابيع او ارهن او اتنازل عن أي جزء من أراضي إلا للحكومة البريطانية .

وكذلك وقعت بريطانيا مع الحاكم سنة ١٩١١ بمقتضاها منع الحاكم من منح امتيازات صيد الاسماك إلى الشركات البريطانية أو الأجنبية إلا بموافقة المعتمد البريطاني ، وأيضاً وقعت معاهدة مع الشيخ جمعات للانجليز وشركاتهم دون سواهم حق التنقيب عن البترول واستخراجه وتوزيعه ، ومن المعاهدات التي وقعها الشيخ عيسى بن علي واستكان فيها لضغط البريطاني ، إعلانه الموقع مع إيران وانجلترا بشأن تحريم حمل السلاح .

نص الإعلان : ليكن مدلولها لكل من يرى هذا أن السفن الحربية البريطانية والفارسية لها إذن تفتش السفن التي يحمل أعلامهم وأعلامها في المياه الإقليمية للبحرين . ومصادرة كل الأسلحة والذخائر إذا كانت هذه الأسلحة أو الذخائر ستصدر إلى موانئ هندية أو فارسية أو جزر البحرين .

والبحرين لا زالت تحت الحماية البريطانية ، يدير شؤونها موظفون إنجليز وبحرانيون عملاء للانجليز — مستندون في فرض سيطرتهم إلى القواعد العسكرية لآتية :

١ - قاعدة المحرق الجوية : وهذه القاعدة منحها الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة والد الحاكم الحالي إلى ملكة بريطانيا — وتستخدم هذه القاعدة لضرب الثورات الوطنية ، فنها انطلقت الطائرات لتضرب بور سعيد سنة ١٩٥٦ ولتضرب ثورة عمان — وحالياً تستخدم لضرب الجنوب العربي المحتل .

٢ - قاعدة الفجيرة البحرية : وقد أعطاه الحاكم حمد بن عيسى جد الحاكم الحالي نظير دوام معدودات ، وهي من أكبر القواعد البحرية في الشرق الأوسط وتوجر بريطانيا جزءاً منها لأمريكا .

٣ - قاعدة ومطار الأهملة : في وسط جزيرة المامة ، أجراها حاكم البحرين سنة ١٩٥٦ نظير ٥٠ : جندياً انجليزياً وتحفظ فيها انفجراً بـ ٥٠ ألف عسكري انجليزى .

٤ - ميناء سليمان : ميناء جديد بالقرب من قاعدة الفجيرة ، وقد بنى بالمبلغ المحققة بها

الحكومة كاحتياطي لها ليكون ميناء بحاريا . ولكن في الحقيقة ميناء حربي لاستقبال السفن الحربية الكبيرة .

الحركة الوطنية في البحرين . لا توجد أحزاب في البحرين ولكن هناك نوادى — هي نوادى ثقافية واجتماعية ورياضية وإن كان لها طابع سياسي بما دعا بريطانيا إلى إغلاق بعضها مثل نادى البحرين . — حدثت عدة محارلات وطنية تطرد الانجليز وكان أبرزها ثورة ١٩١٩ التى كان من أهم أهدافها طرد القوى الأجنبية وعملاتها من الحكم الرجعيين من المنطقة .

وكون أهداف المنطقة مجسداً يضم رؤوساءهم وأصحاب لرأى فيها . وتقدموا بمطالبهم الشعبية وهى إنشاء مجلس تفرصى للبلاد — وقد قبل الحاكم ذلك ولكن استطاعت بريطانيا إقناعه بالعدول عن رأيه متعاونة مع إيران فى إفساد الحركة الوطنية — وبعد ذلك أعلن المتمد البريطاني نفسه حاكماً عسكرياً له سلطات مطلقة .

حركة سنة ١٩٢٨ طالب أحرار البحرين بتأسيس مجلس تشريعى وإنشاء نقابات للعمال الأجانب — غير الفنيين وإحلال بحرانيين بدلاً منهم ، ولكن المستشار الإنجليز استطاع إخضاع الحركة ونفى قاداتها وجنهم وتعذيبهم .

هيئة الاتحاد الوطنى : قامت حركة شعبية شاملة سميت باسم هيئة الاتحاد الوطنى عرفت باتجاهاتها الثورية والعربية وطايت :

١ — إنشاء مجلس تشريعى يمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً عن طريق انتخابات حرة .

٢ — وضع قوانين مدنية وجنائية وتجارية وإصلاح المحاكم .

٣ — السماح بنألف نقابات واتحادات للعمال والطلاب .

٤ — وضع قانون للعمل والعمال .

• — إنشاء محكمة عليا للقضاء والإبرام لتعصل بين السلطين التشريعية والتنفيذية ، وقد استطاعت الهيئة أن تشكل نقابة للعمال انضم إليها أكثر من ١٥٠٠٠ عامل ودعت إلى إضرابات متعددة استجاب إليها الشعب استجابة كاملة ، وقد حدثت اشتباكات من الجماهير والبوليس سقط فيها كثير من الشهداء .

مشايكة ثوب البحرين لإخوانه العرب:

أعلن الشعب الإضراب العام وقام بمظاهرات صاخبة تعبيرا عن تضامنه مع الشقيقة مصر واستنكاراً منه العدوان الأثيم عليها ، فما كان من بريطانيا إلا أن احتلت البلاد وأعنت الأحكام العرفية واعتقلت زعماء الحركة الوطنية وسجنت بعضهم ونفت الباقين - ومن المواد المزعجة التي جاءت بقانون الطوارئ :

« بحكم بالإعدام على كل بحرانى يسب أو يتعرض بالذم إلى صاحبه الجلالة لبريطانية وكذلك كل من يتآمر على سلامة حكومة صاحبة الجلالة في أراضيها أو الأراضي التابعة لها أو الخليفة معها . »

١ - تأييدهم لتسليح الجيش المصرى سنة ١٩٥٥ وجمع التبرعات لذلك .

٢ - تأييدهم لثورة الجزائر وجمع التبرعات لها .

ثورة سنة ١٩٦٥ قامت شركة النفط « بابتكو » بتدريج ١٤٠٠ عامل كان ذلك بجانب العوامل العديدة السابق إيضاها من فرض الأحكام تعاسية إلى مصادرة الحريات وإلى اعتقال للاحرار وسجن للأبرياء ، وتعذيب للوطنيين ومتاجرة بقوت الشعب وثورته الطبيعية ؛ لئلا ذلك قرر العمال الإضراب العام وأيدهم في إضرابهم طلبة المدارس معلنين تضامنهم مع العمال .

فما كان من قرات الاستعمارية إلا أن جعلت مدرسة ثانوية المنامة ، ساحة حرب واحتشاد للطلبة الأبرياء من أبناء البحرين - فأعلن الشعب العربى الآبى فى البحرين فى اليوم العاشر من مارس من هذا العام ثورة ضد الاستعمار وضد حكم الرجعيين . واستطاع الشعب الأعزل إلا من إيمانه بعرويته وحنه فى الحياة الحرة والكريمة وعزيمته الجبارة - أن يقف فى وجه الاستعمار بطائراته ودباباته ومدفعاة وكبد لمستعمر خسائر هائلة فى الأرواح والمعدات الانجليزية بما أفقد، سوابه وجعله يستعمل لفرات الخافقة بما حرمة القانون الدولى . وقد توحدت جميع المنظمات الوطنية فى جبهة واحدة ضد المستعمر سميت « جبهة القوى القومية ».

ولقد ملئت السجون والمعتقلات بأحرار البحرين ، ولكن الحركة الوطنية فى البحرين لازالت قوية وصامدة ، ومطالبا صريحة واضحة فحملها فى النقاط التالية :

- (أ) تصفية الوجود الاستعماري في البحرين .
- (ب) لإنهاء الوضع الإرهابي في البحرين عن طريق :
- ١ - إلغاء حالة الطوارئ المفروضة في البلاد منذ سنة ١٩٥٦ .
 - ٢ - إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين
 - ٣ - ضمان حرية التنظيم النقابي والسياسي .
 - ٤ - إطلاق الحريات العامة بما فيها حرية إصدار الصحف وحرية التعبير ككتابة وقول .
- (ج) تشكيل مجلس يتأسس عن طريق الانتخاب الشعبي المباشر .
- (د) تشكيل لجنة شعبية لتحقيق في حوادث اقمع والقتل والارهاب والتعذيب ، وإيقاف عمليات الاعتقال والتعذيب والإرهاب .
- (هـ) وقف الهجرة الأجنبية والإيرانية منها بشكل خاص ، ومحاربة الخطط الاستعمارية التي تهدف لمحو عروبة البحرين .

مزاعم إيران بالنسبة للبحرين : استطاعت إيران أن تستعمر البحرين بعض الوقت فهذا لا يؤيد زعمهم بمناكبة البحرين ، وأن اتفاقية شيراز الزائفة التي وقعتها المقيم البريطاني سنة ١٨٢٤ واعترف فيها بسيادة فارس على البحرين ، لا تقيد شعب البحرين ، لأنها منحة من لا يملك المنح ، وأن أسباب إبرامها يرجع إلى أن فارس طلبت من بريطانيا عزل الكابتن بردس ، المقيم في بوشهر والذي كانت له مصالح تجارية في بوشهر . وخشى أن تقبل حكومته رجاء فارس ، فتوجه إلى فارس وقابل حاكم شيراز ووقع معه هذه المعاهدة التي جاء في الفقرة الأولى منها : — إن جزيرة البحرين كانت دائماً تابعة لإقليم فارس وأن حكامها العرب من بني عتبة شقوعوا الطاعة أخيراً .. ولكن بريطانيا رفضت إقرارها وعزلت بروس لأن هذه المعاهدة زعزعت الثقة لدى كل شيوخ الخليج في نوايا بريطانيا نحوهم ، وأن هذه قلبت سياسة بريطانيا في الخليج رأساً على عقب .

عدم اعتراف إيران لعروبة البحرين وإعتبارها هذه المنطقة جزءاً من أراضيها . حيث وضعت لها ممثلين اثنين في البرلمان الإيراني هما عبد الله الوين وعبد الحميد العلويات كنائبين عن البحرين.

وسنعود الى هذا الموضوع تفصيلا عند نحدثنا عن الهجرة الايرانية في مناطق الخليج .

ثانياً — قطر

شبه جزيرة مائية تمتد من الخليج العربي تبلغ مساحتها حوالي ١٠ آلاف متر مربع عاصمتها الدوحة وعدد سكانها ٨٠ ألف نسمة ويحكمها الشيخ أحمد ابن علي آل ثاني وهي ذاتها ٢٥ مليون جنيه من البترول .

وهذه عام ١٩٤٠ بدأت قطر تزدهر إثر تدفق البترول من آبارها ، وتستغل شركة انجليزية (شركة نفط قطر) ؛ وهناك شركة أمريكية وشركة شل تنقب عن البترول في مناطق أخرى من قطر .

بريطانيا صاحبة الامر في الشؤون العسكرية والحارجية إذ لها مثل سياسي بريطاني تابع للخارجية البريطانية .

ثالثاً — إمارات ساحل عمان

يمتد ساحل عمان بين قطر وعمان ، ويسمونه بالساحل الأخضر والامارات هو : أبو ظبي ، دبي ، الشارقة ، عجمان ، أم القيوين ، رأس الخيمة ، المعجيرة .

عملت بريطانيا جاهدة على إبقاء منطقة الساحل متخلفة وزعمت أنها منطقة قرصنة وخطرات حدودها بطريقة تتجدد بها الانقسامات ، وأباحت انتشار المخدرات فيها بعدم سيطرة مهربها ووصلت إلى حد أنها جلبت الايرانيات الامارات لاحتراف البناء ، وأذكت نار الانقسامات المذهبية والقبلية .

مجلس الشيوخ : لإمارات الساحل مجلس شيوخ يرأسه المعتمد البريطاني في دبي ، بعضوية حكم الامارات السبع يجتمع ثلاث مرات سنوياً .

يوزع المعتمد البريطاني جدول الاعمال قبل الجلسة بيوم واحد ، حتى لا يتمكن المشايخ من دراسة الموضوعات .

لا تسفر اجتماعات المجلس عن أى نتيجة ، لأن المشايخ يختلفون معاً فالقول الفصل في اجتماعات المجلس المنتهـ البريطاني .

الاتحاد : تسمى نجدنا لايجاد نوع من الاتحاد بين الإمارات السبع ، إلا أن الشيخ شخبوط حاكم أبو ظبي الذي ظهر البترول في إمارته يرفض .

يحاول بريطانيا أن تعمل اتحاداً بين ست إمارات ، وتربط بينه وبين أبو ظبي .

إمارة أبو ظبي

عدد سكانها ١٢ ألف نسمة وهي العاصمة — ويتبعها ١٢١ جزيرة. منشرة في الخليج . حاكمها الشيخ شخبوط بن سلطان . ميزانيتها ١٥ مليون جنيه من البترول .

معضلتها مع السعودية : هناك مشكلة أوجدتها بريطانيا بين أبو ظبي والسعودية ، ألا وهي واحة البوريمى : إذ تدعى السعودية بأحققتها في الواحة ، وتملك أبو ظبي جزء منها ، وتمتلك مسقط ، الجانب الآخر ، ولقد احتلها القوات البريطانية في عام ١٩٥٥ . وحقيقة النزاع ليس بين أبو ظبي والسعودية أو بين السعودية ومسقط ، ولكنه بين أمريكا وإنجلترا ، أو محاولة استغلال البترول والمنافسة عليه بين إنجلترا وأمريكا .

يعتمد الأهالى في حياتهم على الرعى وزراعة النخيل وصيد السمك والتجارة ، وتستورد غالبية حاجتها من دبی.

وتستغل البترول شركة إنجليزية « شركة نفط العراق ، ومركزها في دبی وامتيازها لمدة ٧٥ سنة .

وشركة بترول مناطق أبو ظبي ودبي البحرية وإدارتها في جزيرة داس ولقد كبلتها بريطانيا بمعاهدة عام ١٨٩٢ — إذ وقع حاكم أبو ظبي معاهدة هذا نصها :

« إنى لا أدخل أبداً في قرار ما ولا محاوره مع أحد من الدول سوى الدولة البهية الانجليزية .
بغير رضا الدولة البهية الانجليزية لا أقبل أن يسكن في حوزة ملكى وكيل من دولة غير الدولة البهية الانجليزية أبداً — لا أسلم ولا أبيع ولا أرهن ولا أعطي للصرف بأى نوع ما شيئاً من ملكى لأحد إلا للدولة البهية الانجليزية .»

دبى

أكبر المدن على ساحل عمان ، وهى مركز تجارى هام وتقع على طرف خليج صغير يمتد داخل الساحل ؛ وعدد سكانها ٦٠ ألف نسمة . ويحكمها الشيخ راشد بن سعيد المـكـتـوم وتعتمد ميزانيتها على التجارة والتصدير من الميثاء إلى بقية الامارات .

وتصدر السمك المجفف والتبغ ، وتقوم على توزيع البضائع المستوردة على بقية إمارات الخليج . يقيم بها المعتمد البريطانى ، ومن بين قراها المشهورة دبور سعيد ، شيدت إبان العدوان على مدينة دبور سعيد الباسلة .

لم يظهر بها بترول حتى الآن .

ولقد وقعت بريطانيا مع أمير دبى معاهدة خاصة باكتشاف البترول هذا نصها :

إذا كان من المرتقبا اكتشاف البترول فى أراضينا ، فإن يمنح أى امتياز فى هذا الصدد إلى أحد باستثناء من تعينهم الحكومة البريطانية السامية .

إمارة الشارقة

تقع شمال شرق دبى مكونة من خمسة أقسام متباعدة تفصلها حدود الامارات الأخرى عدد سكانها ٥٠ ألف نسمة وهى من الامارات الفقيرة لعدم ظهور البترول بها حتى الآن

وبها نجارة اللؤلؤ - وآبارها غزيرة بالمياه والزراعة فيها كثير وبها حدائق غناء . وحاكمها الشرعى الشيخ صقر بن سلطان القاسمى ، وإذا به الحاكم الذى تولى الحكم بموافقة الشعب ومبايعته .

المؤامرة الاستعمارية ضد الحاكم الشرعى:

ما أن علمت بريطانيا بموقف الشيخ صقر من قبوله لمشروعات الجامعة العربية بالإمارة ، حتى بادرت إلى عزله ونصبت مكانه حاكما غير شرعى هو الشيخ خالد محمد القاسمى ابن عمه مدعية أن الأسرة الحاكمة فى الشارقة اجتمعت وعزلته . وحقيقة الحال أن الذى عزله هو لأسرة الحاكمة فى لندن ، أما الأسرة الحاكمة فى الشارقة فلا حول لها ولا قوة والتهمة الموجهة إليه هو أنه مد يد التعاون لأخوته العرب . ويؤكد هذا ما دار من حديث بين الحاكم الشرعى والمستر جورج

طومسون وزير الدولة البريطاني، حول قلق بريطانيا من موافقته على مشروعات الجامعة العربية، وتهديده بالعزل إذا لم يبادر بسحب موافقته.

موقف «شرف الحركة الوطنية بالشارقة : وهذا سأنقل لحضراتكم نص الحديث الذي دار

بين وزير الدولة البريطاني والشيخ صقر :

المستر طومسون : إن قصرك جميل .

الشيخ صقر : لقد ولدتي أمي في بيت صغير كان فيه أبي مشرداً عن بلده ، فعشت حياة «بدو في الخيمة السوداء وهي أشرف لي من القصر .

طومسون : ولديك ستفقد هذه الحياة .

الشيخ صقر : سيان عندي حينما يكون ضميري مرثاجاً .

طومسون : لا تنس أن بيننا وبينكم معاهدات يجب أن يحافظ عليها طرفان .

الشيخ صقر : معاهدة فرضت من القوى على الضعيف - ونصيحتي لحكومتك أن ترجع النظر في هذه الاتفاقيات ، فأنتم منذ أن جئتم من ١٥٠ سنة لم تقدموا للساحل أي معونة ، فلماذا تحرمونا من إخواننا العرب .

طومسون : لا تنس أن قوة ساحل عمان تحفظ أمنكم . (هذه القوة بريطانية المرتزقة يرأسها بريطانيون) .

الشيخ صقر : بل هي تحافظ على مصالحكم وبترولكم .

طومسون : إن تصريحك هذا يعرضك للخطر .

الشيخ صقر : إن كرامتي فوق ما تتوهم .

وانتهى الحديث بينهما عند ذلك .

ملحوظة : المستر جورج طومسون وزير الدولة البريطاني هو الذي جاء إلى القاهرة لتحسين العلاقات بين إنجلترا والجمهورية العربية المتحدة . ولكن قائد المد الثوري جمال عبد الناصر رفض مقابلته وأعادته بخفي حنين .

كيف تمت عملية العزل : توجه مستر فيليبس مستشار المقيم السياسي البريطاني بالبحرين الذي

وصل الى دبي لإتمام جريمة عزل الحاكم ، وكان يساومه لحظة إخراجهم بالقوة من الشارقة إذ قال له بالحرف الواحد :

« هل لا تزال على رأيك وموقفك من التعاون مع الجامعة العربية ؟ فأجاب : نعم ، . فرد عليه فليس قائلا :

« إن موقفك هذا ضد مصلحة الحكومة البريطانية ، وتهديد لمصالح الامراء الباقين (المتعاونين مع بريطانيا) ، ولهذا لا ترى الحكومة الإنجليزية محلا لبقلائك . ونقلته القوة الغاشمة إلى البحرين ومنها سافر إلى الجمهورية العربية المتحدة قاعدة النضال العربي ففتحه ذراعيها كما هي عادت مع كل المناضلين الأحرار والزعماء العرب . ولقد طالب أفراد الشعب بالشارقة من أسرة الحاكم مدعم بالسلح لمقاومة الاعتداء الانجليزي على حاكمهم الوطني ، ولمقاومة المصفحات الانجليزية التي جاء بها الانجليز لعزل الحاكم وإرهاب الشعب .

ولقد كان لأمير الشارقة الشرعي مطالب ومقترحات نوردها فيما يلي :

- ١ — إلغاء الاتفاقية
- ٢ — تصفية القواعد البريطانية في الشارقة والامارات .
- ٣ — إلغاء مكتب التطوير البريطاني .
- ٤ — المضي في تقييد معرفة الجامعة العربية .
- ٥ — النظر إلى القضية على أنها قضية وجوب القضاء على الاستعمار البريطاني من المنطقة كلها وألا تتكرر مأساة فلسطين في الساحل .
- ٦ — المبادرة إلى اتخاذ الوسائل العملية لمنع التسلل الإيراني .
- ٧ — تحديد موقف الجامعة العربية والدول العربية من الذين خرجوا على هذه الإدارة العربية الشعبية في الإمارات ، وتعاونوا مع بريطانيا وإيران في محاولة محو الصبغة العربية .
- ٨ — أن تشرع الجامعة العربية فوراً في إنشاء مكتب مركزي بالقاهرة للدفاع عن قضاياها

الساحل ، مع إنشاء فروع لهذا المكتب .

٩ - العمل على استصدار قرار من هيئة الأمم بتصفية الاستثمار البريطاني من منطقة ساحل عمان كله . وذلك باشتراك الدول الآسيوية والآف بقيمة في الموضوع وشرح وجهة النظر إليها .

إمارة عجمان

أقل إمارات الساحل سكانا إذ عدد سكانها ٦ آلاف نسمة ، يحكمها الشيخ راشد بن حميد النعيمي ، ويقصدها جميع سكان الساحل للاصطياف .

وهي من الإمارات الفقيرة لعدم ظهور البترول بها حتى الآن .

إمارتا أم القيوين « أم القوة »

وهي شرق إمارة الشارقة وعدد سكانها ستة آلاف نسمة يحكمها الشيخ أحمد بن راشد الملا

وهي من الإمارات الفقيرة لعدم ظهور البترول بها

إمارة رأس الخيمة

يحدها من الشمال والغرب الخليج العربي ومن الجنوب أم القيوين ، يحكمها الشيخ صقر بن محمد القاسمي وعدد سكانها ٢٠ ألف نسمة وهي من الإمارات الفقيرة لعدم ظهور البترول - وتعتمد الزراعة ، وتشغيل الأهالي بصيد السمك . موقعها ممتاز لتحكمها في مضيق هرمز وهي أقل الإمارات التي يعيش بها أجانب ولها تاريخ قديم خرج منها أشهر ملاحى العرب بن ماجد كان لها أسطول حربى عظيم في القرن التاسع عشر .

إمارة الفجيرة

يحكمها الشيخ محمد بن حمد الشرقى ، وعدد سكانها ستة آلاف نسمة وهي من الإمارات الفقيرة لعدم ظهور البترول بها .

الدليل الإيراني

تحاول إيران جاهدة بلمس عروبة الخليج بالمهجرات الجديدة التي تنظمها للإيرانيين وفق خططها لتعجيم المنطقة معتمدة في ذلك على الوجود الإيراني فيها ، واند سمعت من الشيخ صقر بن سلطان القاسمي حاكم الشارقة في هذا الصدد : تعال ننذكر ما حدث في فلسطين سوريا ، هل أذكرك ؟

إن هجرة اليهود للسيطرة على فلسطين تقال لها في بلادى ، التي هي بلادكم ، هجرة الإيرانيين الجماعية والمتفرقة ، والعجيب والملفت للنظر حقاً إنها تتم بنفس الأسلوب وبذات التخطيط الذى تم الاستيلاء على أراضى فلسطين ..

أرجو أن ننبه على أن هناك مأساة جديدة في حياة الوطن العربى ، بدأت واضحة في الأفق — لا أعتقد أنى متجاوز في شيء إذا مثلتها بمأساة فلسطين ذاتها .

إن ما حدث في فلسطين في مايو سنة ١٩٤٨ ولدت الترتيب تقريباً ، إنما يندرج اليوم بخيوط جهنمية ساحل عمان باماراته السبع .

إنهم الآن في مرحلة ما قبل سنة ١٩٤٨ بالنسبة لساحل عمان : يشترتون الأراضى ، ويقومون بالمسكرات والمجمعات لتنظيم الهجرة ونحويلها بمظاهرة الحنف المركزى ، ولا تخفى عليكم مصلحة إسرائيل في ذلك : ان المخاطر التي تهدد ساحل عمان جسيمة للغاية ، وأرجو ألا تفاجأ بها كما فرجتنا بمأساة فلسطين سنة ١٩٤٨ ، يومئذ لن يبقى حتى مكان للاجئين العرب .

الوجود الإيراني في المنطقة :

إن إيران ترصد الشر بتلك الإمارات للاستيلاء عليها إذا منحت لها الظروف ، أو مهدت لها بريطانيا قبل رحيلها من الخليج لتعمل من كل إمارة قبرصاً ثانية وكما فعلت بين الهند وباكستان (كشمير) ؛ وكما فعلت في الصومال بخلق مشكلة بينه وبين جيرانه كينيا

والحبشة ، أو كما فعلت بالقبيلة الاسكندرونة إذ سلمتها لتركيا دون أن يكون اسمها حق الاختيار :

(أ) فهناك هجرة تلقائية وراء الرزق .

(ب) هجرة مدعوية منذ عام سنة ١٩٢٠ منذ ضغط الشاه على أهل السنة .

(ج) هجرة تنظمها حكومة إيران وفق خطة لتعجيم المنطقة . فضلا عن الجمعيات الإيرانية التي تدير نظام الهجرة غير المشروعة إلى الخليج العربي بغية إغراقه بالإيرانيين

تعاون إيران وبريطانيا في تعجيم المنطقة :

إن الادعاء الإيراني حول البحرين العربية لا يشكل خطراً بحمد ذاته نظراً لاستناده على رايين واهية ، إلا أن ارتباط هذا الادعاء بوجود الاستعمار البريطاني في منطقة الخليج العربي ، والتعاون بين إيران وبريطانيا في موضوع تشجيع الهجرة الإيرانية إلى الساحل العربي هو الخطر الأكبر ، إن من الواضح أن الحركة الوطنية في البحرين مهددة على الدوام بالادعاء الإيراني الذي تسانده السلطات الاستعمارية في الخليج العربي - ويمكن التأكد من ذلك أن موعد ظهور إعلان إيران للملكية البحرين ، لا يظهر إلا عندما تشدد مقاومة الحركة الوطنية في البحرين للاستعمار البريطاني .

محاولات إيرانية في المنطقة :

- (أ) الهجرة . (ب) مطالبتها بالبحرين كجزء منها واعتبارها الولاية رقم ١٤ . (ج) إنشاء علاقة ودية مع الحكام بدعوتهم لزيارة إيران . (د) السماح بدخول السكان إيران بدون تأشيرة باعتبارها جزءاً من إيران . (هـ) عرض مساعدات مختلفة . (و) تهريب الأسلحة من إيران إلى عملاتها في منطقة الخليج من الإيرانيين المتجنسين حديثاً . (ز) الإصرار على بقاء اسم الخليج الفارسي . (ح) بذر التفرقة بين الشيعة والسنة في المنطقة . (ط) الإعتماد على الوجود البريطاني .
- وستنصل بعض هذه النقاط :

(أ) الهجرة : تقع دولة إيران على الساحل الشرقي للخليج العربي - كما

تقع إمارات الخليج العربية على الساحل الغربي لهذا الخليج - وطول العصور التاريخية كانت هناك هجرات طبيعية بين ساحلين ، كما أن السواحل الإيرانية كان يسمى عربستان . وكانت الهجرة فيما مضى بحثاً عن الرزق ، أما في الأيام الأخيرة فقد ازدادت وأصبح لها تنظيم من ناحية دولة إيران ، ووجدت تشجيعاً من الجهات الرسمية بقصد تغليب العنصر الإيراني على العنصر العربي ويلاحظ الآتي :

- ١ - أن الإيرانيين يعيشون في أحياء خاصة بهم ولهم تنظيم خاص .
- ٢ - بدأ الإيرانيون المقيمون في هذه المناطق بالتسلح ، ويجلب أعداد ضخمة من مختلف أنواع الأسلحة .
- ٣ - يقوم الإيرانيون المقيمون في هذه الإمارات بتنظيم هجرات بأعداد كبيرة من المسلمين .

(ب) مطالبتهما بالبحرين كجزء منها : تمادت إيران في ذلك وأعلنت أن إمارة البحرين العربية محافظة من محافظاتها ، وجعلت لها مقاعد في البرلمان الإيراني ، بل اعتبرتهما الولاية الرابعة عشرة من ولايات إيران . وترفض أن تضع تأشيرة دخول على الجوازات التي يحملها أبناء الخليج عند زيارتهم لإيران .

إنشاء علاقات ودية مع الحكام : يهدف المخطط الاستعماري البريطاني الإيراني إلى عقد معاهدات صداقة مع حكام إمارة قطر وإمارات ساحل عمان وقد قام فعلاً وفد من إمارة قطر بزيارة إيران في شهر نوفمبر سنة ١٩٦٤ وعقد معاهدة من هذا النوع ، وكذلك ذهب وفد رسمي من إمارة دبي إلى طهران لنفس هذا الغرض في شهر ديسمبر سنة ١٩٦٤ .

الاعتماد على الوجود البريطاني :

ترك بريطانيا الساحل الأخضر مفتوحاً على مصراعيه أمام الإيرانيين هذا الوفاق ~~الوفاق~~ وطني

والفعل على العنصر العربي في بعض الامارات.

كما أن بعض الحكام يشجع هجرة الايرانيين إلى إمارته . بل الأكثر من ذلك أنه يستخدم موظفين إيرانيين مما يدل على سمية التماسل جهاراً فالعربي يتعذر عنه دخول الامارة ، أما الايران فيرحب به كما يدخل أى ميثاء من موانئ ايران ، ويحوز جواز سفر ، بل يسلم له عند وصوله جواز سفر عربي .

وقد بلغ عدد الايرانيين في إمارة دبي ٧٥ / . والعرب ١٥ / . والجنسيات الأخرى ١٠ / .

وهذا ما عمله بريطانيا في كل أرض تحتها إذ تحاول أن تغمرها جنسيات مختلفة . فقد حاولت بريطانيا أن تطمس عروبة عدن بتشجيع هجرات الهندوس والباكستانيين — ولكن الشعب العربي في الجنوب المحتل وقف ضد هذه المؤامرة .

اقتراحات للعلاج

١ - في الداخل لابد أن يوقف حكام هذه الامارات وقفة واحدة بمجموعين لا منفردين في محاربة هذه الهجرة بشئ الوسائل وذلك بوقف الهجرة إلى الامارات ومنع نزول الايرانيين في السواحل وتحريم الحاقهم بأي نوع من العمل ، سواء في دوائر الحكومة أو المؤسسات الأهلية . وكذلك بعدم إعطائهم جوازات سفر أو تجديد من يعملها فعلاً ، والعمل على سحبها لأن هذه الجوازات تعطيم بالتسالي جنسية الساحل العربية . وكذلك يجب عمل حراسة مشددة على سواحل تلك الامارات لمنع نزول هؤلاء المتسللين .

٢ - هذه الإمارات متأخرة اقتصادياً وحكامها فقراء لا يستطيعون القيام بعلاج هذه الأوضاع إلا بمساعدة الحكومات العربية ؛ إذ أن صيانة السواحل من المنسالمين يحتاج إلى نفقة ت

٣ - دعوة الأجهزة السياسية والأعلامية كافة لكشف حقيقة المخطط الاستعماري الذي يستهدف القضاء على عرب الخليج ومناشدة الدول العربية كافة اتخاذ موقف جماعي حاسم من إيران تجاه موضوع الهجرة الإيرانية .

٤ - التأكيد بموقف بريطانيا في المنطقة ، وبإعلان بطلان المعاهدات والاتفاقيات المتكافئة .
٥ - وخلاصة القول يجب أن تبحث الدول العربية خطر هذه المؤامرة الدنيئة على عروبة هذا الساحل ، تلك المؤامرة التي تقومها إيران ومن ورائها الصهيونية والحلف المركزي .

موقف الجامعة العربية من دعوي إيران

تعرضت اللجنة السياسية بتاريخ ٦ من نوفمبر ١٩٦٤ لما تدعيه إيران من حقها في منع هبوط الطائرات في البحرين بدون إذنها ١

١ - نظراً لأن البحرين بلد عربي لا تربطه بإيران علاقة تبعية من أي نوع ، فقد أوصت اللجنة بأن ترد البعثات الدبلوماسية العربية في إيران التي تلقت المنشور المذكور له . المعنى - وأعلنت الأمانة العامة مشروع الرد وقد جاء فيه :

(أ) لا تنازع حكومة .. في حق الحكومة الإيرانية في تنظيم الطيران في بلادها وفق أحكام القانون الدولي والمعاهدات المبرمة . ولكن حكومة . قد تلقت ببالغ الدهشة ما جاء في مفكرة وزارة الخارجية الإيرانية من أن البحرين تعتبر جزءاً من الأراضي الإيرانية وأنها منطقة إيرانية داخلية . فالبحرين بلد عربي غير خاضع لسيادة إيران ، ولا تربطه بإيران علاقة تبعية من أي نوع كان .

(ب) من أجل هذا تألف حكومة .. لرفض الادعاء القائل بأن البحرين تعتبر جزءاً من إيران ولا يترتب على هذا الادعاء أي نتائج قانونية أو عملية .

(ج) وأن حرص حكومة .. والحكومات العربية الأخرى على استدامة علاقة المودة والصداقة

التي تربط لحسن الحظ العالم العربي بإيران تبادلا هذا الحرص وتعتبر وزارة الخارجية الإيرانية غير ذات موضوع .

مؤتمر القمة العربي وإمارات الساحل

١ — قرار مؤتمر القمة العربي المنعقد في لاكندرية في عام ١٩٦٤ بإيفاد الأمين العام لبحث حالة الساحل .

وقد قام السيد الأمين العام بزيادة الساحل وأعقب ذلك زيادة البعثة الفنية للساحل مما يعد حدثا تاريخيا ضخما يبعث الأمل في نفوس الحامير ، إذ أن الآمال معقودة على الجامعة العربية للأخذ بيد المنطقة حرائب وإقتصاديا وثقافيا .

٢ — تعاونت الجمهورية العربية المتحدة والكويت والسعودية والعراق في رصد مبلغ ٧٠ مليون جنيه استرليني لتنفق على الساحل في خطة تنمية تستغرق خمس سنوات وتتولى الجامعة العربية تنفيذها .

٣ — عرضت بريطانيا دخول الجامعة العربية إلى المنطقة ، وفي سبيل ذلك بعثت بوزير دولتها - ورج طومسون لمقابلة الشيخ صقر بن سلطان العاسمي زعيم حركة دخول الجامعة العربية إلى المنطقة ، الذي رفض تهديدات بريطانيا .

٤ — خلعت بريطانيا الشيخ حسن وأبعدته عن البلاد بالقرعة وعزلته . محاولة بذلك إرهاب بقية الأمراء لرفض مشروعات الجامعة العربية .

الوجود العربي في المنطقة

١ — تمكن الاستعمار البريطاني من عزل الشعب ولم توقظه إلا الثورة العربية التي قادها الرئيس جمال عبدالناصر في ٢٣ من يوليو بمفاهيمها القومية الواضحة ومحتواها الثوري الشدي .

فلقد وجهت الثورة عنايتها بكل الوسائل الاعلامية والثقافية والاجتماعية والشعبية إلى كشف الخطر وتوضيحه مما أدى إلى تجمع العناصر الوطنية محاولة إلتفاف ضد تعجيم المنطقة وازدياد

النقوذ البرىطانى وعمدته .

٢ - مساعداة الدول العربىة تنحصر فى الآقى :

(أ) مساعداة تعلللمىة من الجمهورىة العربىة المتحددة .

(ب) مساعداة تعلللمىة من العراق ، وبعثة طبلية ودعوات للحكام لزىارة العراق .

(ج) لاشئ من السعردىة .

(د) مساعداة كبرىة من الكوىت تعمل مللون جنىه .

بعثات تعلللمىة وطبلية وبنىاء مدارس ومسفشفىات لها مكاتب فى دبل لالشرف على تقدىم المساعداة .

الختام

وإن خبر مانختم به هذا البحث هو مطالبة الحركات الوطنىة فى إمارات الخلىلج العربى أن توحد جهودها لتسطىع الوقوف ضدالمستعمر البرىطانى والإىرانى - ولاىسكتنى بتوحدىة الحركة الوطنىة فى منطقة الخلىلج العربى وعمان ، بل نطالب بتنسىق الثورة فى الجنوب كله .

وإن من أول واجبات الجامعة العربىة دعوة المناضلىن فى عمان وإمارات الخلىلج العربى والجنوب المحلى إلى توئد صفوفهم وكفاحهم ، لىتمكنوا من تحرىر المنطفة والحفاظ على عروبتىها أمام الغزو الإىرانى الاستعمارى ، ومسايرة الزحف العربى ضمن خط الاشتراكية والوحددة .

الله أكبر . والعزة للعرب ..

الاشتراكية العربية

في النظرية و التطبيق

للأستاذ المحامي

محمد الشبازي الخوري

نقابة ج ع ٢٠٤

تمهيد

لا يسع المنحدر عن الاشتراكية العربية . إلا أن يشهد بثورة الثالث والعشرين من يونيو وتموز ، سنة ١٩٥٢ ، وأن يحني الرأس تحية وإكباراً لباعث هذه "ثورة" ، ورائد الفكر الاشتراكي العربي ، القائد الملمم ، السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، أول من نادى بالاشتراكية العربية في الفكر والمنهج ، وقادها إلى العمل والتطبيق مستمدة من عدالة السماء التي جلت بها الكتب السماوية وتراث العرب الحامل للتأيد وتاريخهم المجيد المنيء بالمثل العليا والقيم الروحية الرائدة . كما أنه لا يسعني إلا أن أشير إلى مرجع هو أهم المراجع التي رجعت إليها في بحث هذا الموضوع ، أدعو كل باحث في موضوع الاشتراكية العربية أن يرجع إليه إذا شاء أن يفي بالبحث حقاً ، ذلك المرجع هو كتابات وتصريحات وأقوال السيد / الرئيس جمال عبد الناصر ففيها الرواء لكل نظمي . وفيها الهدى لكل عابر هذا السبيل ، وفيها الاستزادة لكل معزز يد .

ففي الثالث والعشرين من يونيو سنة ١٩٥٢ قامت الطلائع الثورية من داخل الجيش ، والطلائع الثورية التي مجاوبت معها تلقائياً وطبيعياً من خارجها ، معلة المبادئ الستة التي أسلمها للتضال الشعبي المتوصل إلى طلائع الثورية . والتي كتبها "شعب بدم شهدائه وبنور الأمل الذي أعطوا مبادئهم من أجله . هذه المبادئ الستة هي :

- ١ - القضاء على الاستعمار وأعوانه .
- ٢ - القضاء على الإقطاع .

- ٣ - القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم . ٤ - إقامة عدالة اجتماعية .
٥ - إقامة جيش وطني قوي . ٦ - إقامة حياة ديمقراطية سليمة .
ومن هذه الأهداف "ستة" يضح أن الثورة منذ اليوم الأول لها كانت ثورة سياسية ، ثورة اجتماعية ، ثورة سياسية ضد الاستعمار وأعوانه ، ثورة اجتماعية ضد الإقطاع والاحتكار والاستغلال ودكتاتورية رأس المال .

وظاهر أيضا من هذه الأهداف الستة أنها ثورة لانضمام على ثلاث ، هي عمود الظلم الذي لا يتفق وقيمنا الروحية المستمدة من ديننا وتراثنا ، وإقامة ثلاث ، هي عدل العدل ، وهي مقومات الانسانية مطهرة من الشوائب : الانسانية كما أوجدتها السماء ونادى بها الرسل والأنبياء . .
الإنسانية التي قوامها الحرية والعدل . من هذه المبادئ الستة ومن البيئة المحيطة بنا نبعت اشتراكيتنا العربية . فلم تكن نتيجة أفكار مستوردة أو مبادئ مقولة من المتأخرات والفلسفات النظرية والآراء الكثيرة المتعددة عن الاشتراكية ، فهي اشتراكية إنسانية أخلاقية على النحو الذي . . تفصله بعد .

النظرية الاشتراكية بصفة عامة

ليس ثمة ما يجمع ونحى نتحدث عن الاشتراكية العربية أن نتحدث عن الفكرة الاشتراكية بصفة عامة ، وذلك من حيث نشأتها وتطورها التاريخي بإيجاز ، حيث إن هذا البحث لا يتسع للاطناب . ونبدأ بالحديث عن اللفظ ، لفظ الاشتراكية ، فلقد استخدم هذا اللفظ لأول مرة عام ١٨٠٧ في مقال نشره بمجلة التعاون ، إشارة إلى الاتجاهات المعارضة لنظرية الفردية المتحررة ، ثم استخدم هذا اللفظ في ثلاثينيات القرن التاسع عشر في كل من إنجلترا وفرنسا ، لوصف الأفكار الاجتماعية لكل من : الاشتراكي البريطاني روبرت أوين ، والفيلسوف الفرنسي سان سيمون . وللأول منها نظريات خاصة باتحادات العمال والأنظمة العمالية ، ولثاني مؤلفات في التاريخ والسياسة . ولقد أحدثت فلسفته ثورة فكرية هامة في القرن التاسع عشر وبعد ذلك . وبعد أن انتشرت الأيدولوجية الماركسية أصبح لفظ الاشتراكية يستخدم للتعبير عن مكانة أكثر تحديداً . فكان جورج برناردشو مثلاً يفهم الاشتراكية على أنها ترك نظام الملكية الخاصة تماماً ، وتوزيع الدخل العام الناتج عنها بصورة متساوية متعادلة دون تفرقة أو تمييز بين أفراد

الشعب بأكمله ، إلا أن هذا الفهم الذي قال به شو لم يقره عليه غالبية الاشتراكيين ، وانتهوا جميعاً
 إلى أن كل تعريف لكلمة الاشتراكية لا يشكل جميع الخصائص العامة للحركات الاشتراكية التي
 صاحبت نشأة الاشتراكية الحديثة مثل الشيوعية الجماعية والفوضوية يعتبر تعبيراً غير ناجح . وقد
 جمعت هذه الخصائص في :

- ١ - الاعتراض على الأنظمة السياسية والاجتماعية القائمة بوصف كونها أنظمة غير عادلة .
- ٢ - لدعوة لنظام جديد يتماشى مع القيم الأخلاقية .
- ٣ - الاعتقاد بأن هذا النظام المثالي يمكن أن يتحقق .
- ٤ - الاعتقاد بأن مساوىة النظم القائمة وبخلافها المبادئ الأخلاقية لا زرع وجود نظام
 عالمي ثابت لتطور المجتمع أو الطبيعة الإنسان التي لا تتغير وإنما هي نتيجة لفساد النظم ذاتها .
- ٥ - وضع برنامج للعمل يؤدي إلى تحقيق النظام عن طريق إعادة تشكيل وتنظيم الطبيعة
 الإنسانية والنظم القائمة أو كليهما معاً .
- ٦ - وجود إرادة ثورية تستطيع أن تنفذ هذا البرنامج .

ولذلك يمكن القول استناداً إلى الخصائص السابقة إن الاشتراكية الحقيقية لا يمكن أن يقتنع
 بمجرد الإصلاحات الاقتصادية فحسب وإنما ينادى بسياسات تعليمية أخلاقية وأدبية محددة —
 كذلك يمكن تحديد مضمون الاشتراكية بشكل أوضح إذا طرحنا جانباً تلك العقائد والحركات
 التي اكتسبت صفة الاشتراكية لسبب من الأسباب ، دون أن تمت للاشتراكية بصلة . فظاهر
 الشيوعية مثلاً التي يكتشفها بعض الدارسين في بعض الأنظمة البدائية ، لا تعتبر من مظاهر
 الاشتراكية لأنها تمثل تطوراً طبيعياً وذاًئياً دون وجود أى جهود واعية ومدروسة . كما أن
 للشيوعية التي نادى بها المسيحيون الأوائل ، والتي نادى بها خفاؤها من بعدهم حينذاك ، لم تكن
 سوى محاولة منهم لإيقاظ أرواحهم . وليمت سعياً لبناء مجتمع جديد . وكان تنظيمهم قائماً على
 شيوعية استهلاك بعض السلع المعطاة لهم والتي كانوا يتلقونها بدون مقابل ، وهذا نوع من الشيوعية
 الدينية القائمة على المحبة كما وصفها العالم الألماني أرنست ترويلتش ، وغير ذلك من الأنظمة
 الشيوعية التي أقامها الرهبان في العصور الوسطى كما أنه في السنوات الأخيرة وصفت سياسات
 عديدة من حكومات مختلفة بأنها سياسات اشتراكية وذلك بطريق الخطأ مثال ذلك امبراطورية

والإنكاس، ن. د. بروجي، وعلى العموم يمكن تقييم الاشتراكية طبقاً لما نلحظه من مثل عليا بشأن
الاشتراكية طبقاً لدرافمها وتجاراتها نحو الدولة ووسائلها نحو تحقيق هذه المثل العليا.
وكما يختلف الاشتراكيون في نظرتهم إلى الدولة باختلاف إجماعاتهم الاشتراكية، كذلك
يختلفون حول الوسائل المؤدية إلى تحقيق المبادئ والمثل العليا الاشتراكية: فالاشتراكية التجريبية
تري أن النظام الاجتماعي الجديد لا يمكن أن يتفق إلا عن طريق الاختراعات الاجتماعية الحديثة،
على حين تعتقد الاشتراكية التطورية أن العناصر الحيوية للنظام الجديد تتطور بصورة تدريجية
داخل الحضارة الرأسمالية، وتري الاشتراكية الثورية أنه لا يمكن إقامة المجتمع الجديد إلا عن
طرق ثورة عنيفة، كما تري الاشتراكية الزراعية أو التحررية أن الوسيلة الوحيدة لإقامة نظام
اجتماعي جديد تكمن في التخلص من احتكار ملكية الأرض التي تعتبر المصدر الوحيد للاستغلال،
وأخيراً تري الاشتراكية الحقوقية أن عمل المجتمع الجديد هو تقنين الحقوق الاقتصادية.

وقبل أن ننهي تلك النظرة العابرة على الأفكار الاشتراكية، لا بدفوتنا أن نتحدث بإيجاز
عن الاشتراكية الماركسية. وهي التي أخذت حظاً كبيراً من الشيوع والانتشار والتي تمثل نوعاً من
الاشتراكية تحدد بعض ملامحه عن طريق التطورات الجديدة التي طرأت على هيكل النظام الرأسمالي
الذي هو أن النظرية الأساسية التي تدور حولها تعاليم ماركس هي أن المجتمع الرأسمالي يعاني من
حالة تمزق يدعو إلى اليأس بسبب "قوى المتضاربة الكامنة فيه والتي سوف تؤدي حتماً في نهاية
الامر إلى تخطيط الهيكل الاجتماعي بأكمله بطريقة تسمح للنواة الشيوعية التي سبق أن تكونت في
جسم المجتمع الرأسمالي بالانطلاق والتحرر. وتقوم النظرية الاقتصادية التي نادى بها ماركس على
أساس نظرية القيمة، التي يقول فيها بأن قيمة السلع تحدد بمتوسط قيمة العمل اللازم لها اجتماعياً.
وهكذا يعتبر ماركس أن العمل الإنساني هو العامل الوحيد لتقدير قيمة إنتاج السلع، وذلك
باعتبار أن رأس المال ليس سوى نتيجة عمل إنساني سابق لم يتم استهلاكه، بل استخدم في عملية
الإنتاج ذاتها ويترتب على ذلك اعتبار الفائدة المستحقة على رأس المال وأرباح صاحب العمل
ولإيجار الأرض وغير ذلك من المصاريف، ليست إلا جزءاً من فائض القيمة يستقطمه صاحب
العمل من جهد العامل وعمله. كما يؤكد ماركس، أن النظام الرأسمالي لا يدين بوجوده لتفوقه
الإقتصادي على النظم الأخرى وإنما يدين بهذا الوجود لعمليات نزع ملكيات جماهير الفلاحين
في الريف عن طريق العنف وغيابة القانون. ومع أن ماركس، وزميله الأنجليز، لم يفرضوا

بالوصف لطبيعة المجتمع الجديد ، إلا أنه يمكن أن يستخلص من آرائهما أهم ما كانا يعتقدان في قيام دولة نهائية على أساس المشاركة الحركة بين الأفراد في مجتمع عديم الطبقات ، بنال فيه كل فرد حسب احتياجه . .

ولم تلى هذه النظريات الماركسية أى نجاح كبداً ، ووجه في انجلترا ، وعلى الرغم من أثرها الفكري المتزايد بين المثقفين إلا أنهم كانوا يلتزمون فيها بمصدرا للإلهام دون أن يعتنقوها على علانها ؛ وكذلك في فرنسا كانت هناك عوامل ساعدت على الحد من إنتشار الماركسية ، وفي مقدمتها أن الزراعة كانت تمثل الجانب الأعظم من اقتصاديات البلاد . وفي الولايات المتحدة الأمريكية لم نحرز الاشتراكية أى تقدم ملحوظ لمدة عوامل أهمها العرض المتاحة أمام أفراد الشعب كافة لصعود درجات السلم الاجتماعى حتى قفته ، وارتفاع مستويات المعيشة بشكل عام ، وعدم شعور طبقة العمال بمركب النقص الذى كان يشعر به أفرانهم في أوروبا تجاه استعلاء طبقة البورجوازية وكبرياتهم . وكذلك اتوافر مساحات كبيرة من الأرض لمن يرغب في امتلاكها .

ون روسيا دخلت الاشتراكية الماركسية لأول مرة عام ١٨٨٣ عندما أسس « بلخانوف » أول حزب اشتراكى ديمقراطى — « بلخانوف هذا من أتباع ماركس ، وباشر دعاية واسعة في ول أوروبا للاشتراكية الديمقراطية وله مؤلفات من بينها : الاشتراكية والجمعية الموضوعات الرئيسية الماركسية ، تاريخ الفكر الاجتماعى في روسيا الخ : إلا أن تقدم الماركسية في روسيا كان بطيئاً لأن الحركة الثورية كانت قائمة بالفعل على أساس نوع خاص من الاشتراكية الروسية ، وتتلخص هذه الأيدولوجية في احترام الحريات الفردية ورفض سلطان الدولة الأعلى ، والدعوة إلى إعادة بناء المجتمع على أساس تعاونى بطرق سليمة وعلى أساس النظام الجماعية الروسية إلا أن النواة الأصلية لهذه الحركة سرعان ما انقسمت على نفسها فاتجه أحد أقسامها إلى اعتناق مذهب العدمية أى ثلاثى كل شيء ، معادين ثورتهم على جميع القيم التقاليدية . نادى بضرورة الالتجاء إلى وسائل العنف لإقامة المجتمع الجديد . وانجبه القسم الثانى إلى تأليف الحزب الاجتماعى الثورى الذى ظل أقرب أقسام جميعها إلى النواة الأصلية وكان يناهض الفكرة الصناعية التى ينادى بها المذهب الماركسى ، على حين انف القسم الثالث حول العالم الروسى « بلخانوف » الذى سبقت الإشارة إليه ، ألف الحزب الاشتراكى الديمقراطى على أسس ماركسية وذلك في عام ١٨٩٨ . وكانت الأحوال في روسيا حينذاك موانية لقيام الحركات الثورية ، إذ أن وسائل الضغط

والإرهاب التي كانت تتبعها الحكومة الروسية القيصرية قد دفعت عدداً كبيراً من الروس إلى أوربة حيث تدوربوا على أساليب الثورة والعنف . كما أدت حركة التصنيع ، ومحاولة الحكومة فرض القومية الروسية على الأقاليم الروسية التي تحكمها موسكو إلى زيادة حدة التوتر ، وكذلك كان الشعور العاطفي القومي الذي كان يتميز به الشعب الروسي من العوامل التي ساعدت على اعتناق المبادئ الثورية التي كان يبشر بها دعاة التحول الاجتماعي . وفي عام ١٩٠٣ تمكن البلاشفة من السيطرة على الحزب الماركسي ، الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، وتغلبوا على جناح أتباع مئسفيلك ، وكان البلاشفة ينادون ببرنامج ديكتاتوري وراديكالي مركز ، في حين أن أتباع مئسفيلك كانوا يدعون إلى الحذر وإلى التعاون مع جميع القوى الثورية في المجتمع ، إن كانوا الجناح البلشفيكي اكتسب موقداً من القوة في ثورة عام ١٩٠٥ التي تعتبر بمثابة التجربة الأولى لثورة ١٩١٧ ، والتي انتهت بتقلد البلاشفة السلطة . وفي هذه الأثناء تمكن لينين ، وروتسكي ، وغيرهما من الثوريين من وضع أسس العقيدة الماركسية الجديدة التي أطلق عليها اسم « الليينية » ، وقد وصفها « ستالين » قائلاً : إن الليينية هي الماركسية في عصر الإمبريالية وثورة البروليتاريا ، ومعنى هذا أن العقيدة الليينية الجديدة التي اعتنقها البلاشفة قد تناولت بالتغيير المبادئ الماركسية الأساسية وطورتها تطويراً حديثاً وفقاً لاحتياجات الظروف المحيطة بالموقف في ذلك الوقت والواقع أن العقيدة البلشفية ركزت اهتمامها على محاولة تحطيم الدولة الرأسمالية تحطيماً كاملاً ، وعلى دعوة الجماهير للثورة واتباع الوسائل الإرهابية في سبيل تحقيق هذا الغرض كما طور البلاشفة الفكرة الماركسية الخاصة بديكتاتورية البروليتاريا و نادوا بضرورة قيام فترة انتقال للتحول من الرأسمالية إلى الشيوعية يؤخذ خلالها بنظام « اشتراكية الدولة » ، فإذا ما تحقق الهدف النهائي أي الشيوعية فإن يكون هناك داع لوجود الدولة على الإطلاق . ومع ذلك فقد اعترف البلاشفة بأنه حين يحين الوقت الذي يحقق فيه المجتمع هدفه المثالي في التخلص نهائياً من الدولة ، فلا بد للدولة ، من أن تمارس سلطات ديكتاتورية واسعة النطاق إلى أن تتمكن من تدمير أعداء البروليتاريا وإنشاء الهيكل الاقتصادي للانتاج الشيوعي وتوعية الشعب وتوحيده على مراعاة الظروف الأساسية للحياة الاجتماعية بسون قوة أو سيطرة ولتحقيق هذا الهدف نادى البلاشفة بضرورة إنشاء نظام إجباري وشامل للتعليم تحت إشراف الدولة ، كما نادوا بضرورة سحق الدين عن طريق قيام الدولة بحملة دعائية واسعة النطاق بين الجماهير والقضاء على جميع

الظروف والمؤثرات الاجتماعية الموروثة عن النظم القديمة . وهكذا نجد أن العبودية البلشفية الجديدة قد تضمنت إضافات وتعديلات محدودة واضحة للنظرية الماركسية ، ونجد أن لينين قد تبين الأهمية الحيوية للمشكلة الزراعية ، وأنه بدون مساعدة جماهير الملاحين لا يمكن أن يكتب للثورة النجاح ؛ إلى غير ذلك من الانجازات والتعديلات التي دخلت على الماركسية الأصلية بما لا يسمح المجال للخوض فيه .

وقد هدفت من عرضه سرياً إعطاء صورة عن بعض الأفكار الاشتراكية خصوصاً الماركسية ، وما نشأ حولها من خلاقات وآراء . ثبت بوضوح لا يدع مجالاً للشك أن الاشتراكية الماركسية كغيرها من النظريات السابقة واللاحقة لا يمكن أن تعتبر في ذاتها نمطاً وسلوباً مقدساً صالحاً للتطبيق في جميع المجتمعات وتحت جميع الظروف ، وأن التطورات التاريخية والظروف الاجتماعية والاقتصادية والقومية وكذا القيم الروحية الدينية التي يؤمن بها كل مجتمع في مراحل التاريخ المختلفة هي التي تقرر أصح النظم التي تضمن رفاهية المجتمع الذي يعيش فيه .

النظرية الاشتراكية العربية بصفة خاصة

من هذا العرض السريع الموجز يتضح كيف أن الاشتراكية العربية بحاجة الماسة لأنها تعتمد إلى التقليد والافتقار . بل جاءت ولادة تطورات سياسية واجتماعية واقتصادية وقومية فابعة من ظروف "عرب الخاصة وبيئتهم المتميزة عن غيرها من البيئات ، ومن قيمهم الروحية المستمدة من عقيدتهم الدينية ومثلهم العليا .

فلقد أعلنت ثورة ٢٣ يوليو ، تموز ، سنة ١٩٥٢ التي قام بها الشعب العربي في مصر ، المبادئ الستة التي سبقت الإشارة إليها في صدر هذا البحث من القضاء على الاستعمار وأعوانه وعلى الإقطاع ، وعلى الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم — وإقامة عدالة اجتماعية وحياة ديمقراطية سليمة ، وجيش وطني قوى قادر على الدفاع عن مكاسب الشعب وعاهله على معارضة في نضاله وكفاحه في سبيل حياة أفضل ، وأرغم وفي سبيل إقامة المجتمع العربي الجديد وفي الظروف التي عاشتها مصر قبل الثورة كان الشعب يدفع المرة بعد المرة ليخوض تجارب توصف بالديمقراطية ، ولكنها أبعد ما تكون عن الديمقراطية بل هي الانتهازية والاستغلالية

ولم يكن الشعب ليرضى عن هذه الأوضاع الزائفة التي لا تتفق مع طبيعته النابعة من تاريخه وتقاليد وعقيدته الدينية التي تقوم على الحرية والعمل ، والتي تنادى بأن الناس ولدتهم أمهاتهم أحراراً ويجب أن يعيشوا أحراراً ولا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى . فكان لابد من الثورة على جميع المتناقضات ومسبباتها ، كان لابد من القضاء على الاستعمار وأعوانه ، القضاء على الإقطاع ؛ القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم لصالح المستعمرين والمستغلين دون غالبية هذا الشعب صاحب الحق الأصلي في كل شيء في هذا الوطن العربي ، وكان طبيعياً أن تستجيب الثورة إلى آمال هذا الشعب فحققت رغبته في الخلاص من الأحزاب كافة ومن الآثار المخربة التي جرت بها الحزبية عليه بل كانت الثورة عادلة ومنصفة فدعت أول مادت إلى تحرير غالبية هذا الشعب من الفلاحين والعمال من آثار الماضي "الفيض" ، وهيات له "السبيل" لكي يكون له "الكلمة الأولى في حكم نفسه بنفسه" . وكان من الطبيعي أيضاً أن تختار الطريق الاشتراكي كحل حتمي لكل المشكلات ، وتفاعلت أهداف الثورة مع القوانين والإجراءات الاشتراكية التي أخذت طريقها إلى التطبيق لتباشر هذا الأسلوب الجديد مباشرة محققة لآمال هذا الشعب العامل ورغباته في السيطرة على مقدراته وعلى وسائل الإنتاج وأدواته ، في سبيل القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم.

وقد ارتبطت الاشتراكية العربية ارتباطاً حتمياً بأهداف ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ منذ قيامها فهذه الثورة ، التي أوضح الرئيس جمال عبد الناصر مراراً أنها ثورة سياسية واجتماعية مما وأنهم لم تقم لنصرة مبدأ على مبدأ أو جماعة على جماعة وإنما قامت لرجاء كفاح الجماهير من العصور ولتحويل أهدافها في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى حقيقة واقعة .

وكان من الواضح منذ اليوم الأول للثورة أن الأهداف التي أعلنت لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تحرر المجتمع كلاً من الاستغلال . بأشكاله كافة . فكان لا يمكن إقامة عدالة اجتماعية طالما كان هناك ظلم اجتماعي ، وكان لابد من القضاء على الاحتكار والقضاء على ديكتاتورية رأس المال ؛ كان لابد من القضاء على كل ذلك ، على كل وسائل الاستغلال . فلقد كان هناك طبقة مستغلة تمثل ٥ / ١ ، لها السيادة وتملك كل شيء ، وتحصل على نتيجة عمل الشعب ، وعندما أكبر سلاح وهو رأس المال

وديكتاتورية رأس المال. وطبقة تعمل بالأجر وتمثل ٩٥٪ من الشعب ولا تملك شيئاً ، فكان لا يمكن أن تسير الأمور بأى حال من الأحوال على هذا الوضع المتناقض وكان لابد من التغيير ولابد من أن نقيم المجتمع الجديد الذى يفثق من أمانينا ومن آمنا ، ولم تكن إرادة التغيير الثورى لترضى بالمظهر دون الجوهر : فان التحرر من الاستعمار والقضاء على الملكية والإقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم ، كلها ليست غاية فى ذاتها وإنما هى وسائل لسد يد الشعب حقه فى الحياة الحرة العكرمة .

وقد نحدد هدف الشعب فى إقامة المجتمع الاشتراكى الديمقراطية على التعاون لىكون متفقاً مع المعايير والقيم الخلقية والروحية التى تهذى بها وحياته .

اشتراكية العربىة اشتراكية إنسانية أخلاقية

لا شك أن اشتراكية العربىة النابعة من قيمنا الروحية وتراثنا المجيد كأمة عربىة ، هى اشتراكية إنسانية أخلاقية وتبدو هذه الحقيقة واضحة لقسما — بمقارنة الإطار الإنسانى الأخلاقى الذى يحيط باشتراكية — بأهم المعالم المميزة للتيارات الاشتراكية السائدة فى العالم .

فاشتراكية العربىة تختلف عن الشيوعية فى :

١ — إننا نؤمن بالدين والرسول ويقول الميثاق « إيمان بالله لا يتزعزع » ، على حين تذكر الماركسية ذلك وتعتبر الدين « أفيون الشعوب » .

٢ — اشتراكية العربىة تعمل على الانتقال من ديكتاتورية الرجعية إلى ديمقراطية الشعب فى حين تعمل الشيوعية على الانتقال من ديكتاتورية الرجعية إلى ديكتاتورية «بروليتاريا» أى تعمل على أن تتحكم طبقة فى أخرى .

٣ — تقضى الماركسية على الطبقة البرجوازية الرجعية بدون تعويض وبطرق القمع والعنف ، على حين تعمل الاشتراكية العربىة بالوسائل السلمية وبتقريب فروق .

٤ — وتصر الماركسية على تأميم الأرض ، فى حين تمنى الاشتراكية العربىة بالملكية

الفردية وبراس المال الوطني غير المستغل في إطلا . من التعاون .

هـ - في الاشتراكية العربية للفرد كيان وشخصية لها من الحق وعليها من الواجبات ما يقابل هذه الحقوق : للفرد حريته ومواهبه ولا تدخل الدولة في هذا كله إلا عند اللحظة التي يبدأ فيها استغلاله لحرياته وحقوقه استغلالاً ضاراً بالشعب .

واشتراكيتنا في هذا كله متأثرة بالدين الذي يقدر فردية الفرد ، لأنه في اليوم الآخر سيحاسب كفرد على ما قدم من خير أو شر ؛ وأقصد قال الرئيس جمال عبد الناصر في البيان النفيس الذي ألقاه في اجتماع الحياة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي العربي . ونحن متدينون ولا نسمح لأحد بأن يدعو إلى الإلحاد في حين أن البلاد الشيوعية هجرت الدين وأحلت مكانه النظريات الماركسية . وقال الرئيس أيضاً . إن الفرق الثاني يتعلق بديكتاتورية الطبقات من جهة وتصنيف الطبقات من جهة أخرى ؛ والاشتراكية العربية وفقاً للميثاق لا تؤمن بديكتاتورية أية طبقة على الأخرى ، كما أنها لا تهدف إلى تصنيف الطبقات ، ولكنها تهدف إلى تصفية امتيازات الطبقات حتى يتساوى الجميع في الحقوق والواجبات في المجتمع الاشتراكي العربي الذي هو مجتمع الكفاية والعدل . . وقال أيضاً : إن اتملك في النظام الاشتراكي العربي موجود ونحميه القوانين ، فليس في نية الدولة ولا في الميثاق تأمين للتسلكات والمباني ، كما أنه ليس في نيتها تأمين الأراضي الزراعية ولكنها تهدف إلى توزيعها بشكل لا يكون للفرد وعائلته عام ١٩٧٠ أكثر من مائة فدان للزراعة - أما في البلاد الشيوعية فإنها لا تعترف بالملكية الفردية : فالأملاك المبنية وغير المبنية والأراضي كل ذلك ملك للدولة ، وليس لأي فرد الحق في أن يشتري أو يبيع منزلاً أو أرضاً أو أن يمتلك عقاراً أو يؤجر بيتاً . . . من كل هذا يقين المواطن العربي أن الاشتراكية العربية مؤمنة بالاديان ، وأنها تحارب الطبقات ولا تمحوها ، ولكنها تزيل امتيازاتها حتى يتساوى الجميع ويسود مبدأ تكافؤ الفرص . كما أنه يتضح من هذه المقارنة البسيطة أن الاشتراكية العربية شيء ، والشيوعية شيء آخر ؛ وأن المرء في المجتمع الاشتراكي العربي يستطيع أن يعيش في مأمن من الإلحاد والزندقة - يعيش في كنف الأديان السماوية المقدسة ، وأن يمتلك الأرض والسكن وأن يحتفظ بالفئة التي ينتمي إليها دون هنت أو إحراج ، وأن يمارس مهنته في متجره أو مخزنه

أو مكتبته كالمعتاد في ظل ورعاية اشتراكية رحيمة تهدف إلى إسعاد المجتمع وحماية الفرد من طغيان الطبقات وديكتاتورية الاتحاد وتضمن له الحياة الحرة الكريمة.

اشتراكية العربيه والاشتراكيات النميه

وإذا قارنا بين الاشتراكية العربية والاشتراكيات النميه التي تتمثل في الغايه ، مثل اشتراكية حزب العمال البريطاني والأحزاب المماثلة له في بعض دول الكومنولث والدول الاسكندنافية ، نجد أن أهم ما تتميز به الاشتراكية العربية من حيث الطابع العام هو أنها اشتراكية ثورية ديناميكية لا تؤمن بأنصاف الحلول أو الوسائل المسكنة ، وإنما تؤمن بالواجهة التصريحية وبالحلول الجذرية الشاملة للشاكل وليس معنى هذا أنها تؤمن بالعنف فقد سبق أن قلنا إنها تؤمن بالوسائل السلبية وهي ثورة يضاء لم ترق دماً ولم تستعمل عنفاً في سبيل تحقيق أهدافها . في حين أن الاشتراكيات النميه تنصف بالطابع التطوري المتحمل ، وبالحلول الوسط ، وتمتدته الصدام الطبقى ومحاولة التوفيق بين المصالح المتضاربة لفئات الشعب .

ويتمثل الفارق الثاني في هكل المجتمع الذي تسعى كل منهما إلى بلوغه : فالاشتراكية العربية تهدف إلى مجتمع خال من امتيازات الطبقات ، مجتمع تتعاون فيه كل قوى الشعب العاملة من أجل الخير العام للجموع .

اشتراكية العربيه والاشتراكية القومية

تستهدف الاشتراكية الفاشيية ، والتي كانت تطلق على نفسها اسم « الاشتراكية القومية » ، محاربة التسلل الشيوعي وعدم تمكين الشيوعية من أن تنفذ إلى الوطن الإيطالي - وكانت تركز على مقومات الحضارة الرومانية والقيم المسيحية ، واستعانت بهذا وذلك في توجيه الشعب الإيطالي وإبعاده عن الشيوعية ، كما عمدت إلى خلق فرص للعمل كي نقضى على البطالة بين عمال الصناعة . إلا أن مفهوم الحرية الفردية والكرامة والإنسانية كان على أساس احتياجات المجتمع

الإيطالي ومصلحته بصورة إجمالية ، وكان «موسولينى» يقول : « خلاصة المبدأ الفاشية هي إدراك معنى الدولة بما تتطوى عليه من جوهر وروح ، وما تؤديه من عمل ووظيفة ، وما تسعى إليه من هدف وغاية . والدولة الفاشية أمر مطلق ، أما الأفراد والجماعات فهي أمور نسبية ، وإذن فلا يجوز هؤلاء الأفراد والجماعات أن يفكروا إلا في نطاق الدولة ، فالفرد في النظام الفاشي وإن لم يكن وليد المجتمع على نحو ماترى الشيوعية ، إلا أنه قد وضع في خدمة المجتمع ، والدولة وإن لم تكن معبوداً للفرد الفاشي ، إلا أن سلطانها قد امتد إلى جوانب كثيرة من حياته .

ونظراً لأن هذا النظام كان رد فعل للشيوعية ، فقد جعل ابتداء خط سيره بين الجماعة والمجتمع ليصل إلى الفرد ، ولم يتبدى من الفرد ليصل إلى الجماعة والمجتمع . وهنا كانت نقطة الضعف التي بدت في الهزائم العسكرية للجيش الإيطالي إبان الحرب العالمية الثانية في اليوفان وفي خيانة البحرية الإيطالية في تمويل الفرقة الألمانية بليبيا أثناء هذه الحرب .

ومن هنا يتضح الفرق بين الاشتراكية العربية التي تحترم الفرد وتتيح الفرصة للجميع ، كما أنها توفر الكرامة الإنسانية للفرد على عكس الفاشية ، وفي هذا يقول الميثاق : « إن الحرية وحدها هي القادرة على تحريك الإنسان إلى ملاحقة التقدم وعلى دفعة ،

الاشتراكية العربية والاشتراكية الفرنسية

يكتفينا في إبراز حقيقة الاشتراكية الفرنسية رأى الأستاذ « أندريه فيليب » الوزير الفرنسى السابق وأستاذ الاقتصاد الاشتراكي حالياً بجامعة «سوربون» حيث قال في كتابه «الاشتراكية التي فرروا بها» ، « إن الاشتراكية ليست تعبيراً آلياً لمصلحة فريق أياً كان ، بل إنها اختبار سياسى باسم مثل أعلا أخلاقى عالى يجب العثور عليه خارج تحليل واقعة اجتماعية ، ويقول في صده ذكره لأخطاء الاشتراكية الفرنسية : « إن الطبقات القديمة السابقة للطبقات الرأسمالية لازالت باقية . » فالحزب الاشتراكي الفرنسى يضم عدداً كبيراً من التجار وأصحاب المهن اليدوية والمقاولين وصغار أصحاب الأعمال الذين بدأوا حياتهم عمالاً في الصناعات الكبرى - غير أن

هذه الطبقة المتوسطة ترغب قبل كل شيء في الاحتفاظ باستقلالها. إنها تذكر أنها منبثقة من الطبقة العاملة، ولكنها مصممة على الانفصال عنها وعلى تأكيد استقلالها الذاتي واتخاذ القرارات الاقتصادية التي يتوقف عليها مصيرها بنفسها. - إنها تقبل بسهولة تأميم الصناعات الأساسية التي لا تمسها، ولكنها تقاوم بشدة تخطيط وتحديد الأسعار والأمن الاجتماعي، ولا سيما السياسة الضريبية. - يقوم مثلها الأعلى على العمل دون هوادة والربح الوفير، على أن تظل مستقلة مع عدم رضوخها لقرارات أحد الخ، ويقول الأستاذ أندريه فيليب، ضمن تعداده لأخطاء الحرب الفرنسي: «إن الاشتراكية الفرنسية قد قعت في خطأ بسبب إشراك فرنسا مع بريطانيا وإسرائيل في حرب مع مصر سنة ١٩٥٦، وكذا بسبب حرب الإبادة التي كانت تشنها فرنسا على الشعب العربي في الجزائر».

من هذا العرض لأنواع من الأنظمة تطلق على نفسها الاشتراكية، يتضح الفارق الكبير بين الاشتراكية العربية التي تؤمن بالمثل الأخلاقية الإنسانية السامية، والتي تؤيد حق الشعوب في تقرير مصيرها وتشجب التمييز العنصري وتدافع عن حق الإنسان في الحياة الكريمة، وبين هذه الأنظمة التي تنسك للفرد ولكل القيم الإنسانية والأخلاقية

وأخيراً الاشتراكية العربية والإسلام :

لم تترك الاشتراكية العربية مناسبة لتعلن أنها تتحلى بالإسلام وتقدس الكتب السماوية وتحترم القيم الروحية والمبادئ الإنسانية، ولقد أكد الرئيس جمال عبد الناصر، في كل مناسبة ارتباط الاشتراكية العربية بتعاليم الدين الإسلامي، وعدم تعارضها، بل هي مستمدة منه في كثير من أسسها. ويقول الرئيس في خطاب له: الدولة التي أقامها الإسلام والتي أقامها سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، كانت أول دولة اشتراكية، وسيدنا محمد أول من طبق سياسة التأمين في تلك الأيام. وهناك حديث عن سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام قال فيه: «إن الناس شركاء

في ثلاث : الماء والكلاء والنار ، والتأميم لا يختلف عن هذا .

ويقول الميثاق في هذا الصدد : « إن القيم الروحية الخالدة انبابعة من الاديان قادرة على هداية الإنسان ، وعلى إضاءة حياته بنور الإيمان ، وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة . » إن رسالات السماء كلها في جوهرها كانت ثورات إنسانية استهدفت شرف الإنسان وسعادته ، وإن واجب المفكرين الدينيين الأكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته . إن جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة ، وإنما يفتح التصادم في بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستغل الدين ضد طبيعته وروحه لمرقلة التقدم وبافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الإلهية : « إن جوهر الاديان يؤكد حق الإنسان في الحياة وفي الحرية ، بل إن أساس الثواب والعقاب في الدين هو فرصة متكافئة لكل إنسان ، « إن الله جلت حكمته وضع الفرصة المتكافئة أمام البشر أساساً للعمل في الدنيا والحساب في الآخرة . »

إن تعاليم الدين الاسلامي توجب على الانسان أن يعيش في هذه الحياة وسطاً وفي هذا يقول الله تعالى في كتابه الكريم : « وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ، ويقول تعالى في موضع آخر : « ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتعند ملوماً محسوراً ، وقال تعالى في موضع آخر : « والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً ، . »

وإذا كان من طبيعة الانسان أن يملك وأن يحوز ليرضى غريزة التملك في نفسه ، فإن الاسلام لا ينف في وجه الملكية الفردية بل يبيحها ويبيع اجمالها مادامت سليمة غير مستغلة وغير مستعملة في الاضرار بالغير ، وفي ضوء هذا نفهم قول الرسول عليه الصلاة والسلام : « وكل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه ، والاشتراكية العربية تحترم الملكية الفردية وتحترم حقوق الفرد وحرية وماله وتدعو للتعاون المجتمع واتحاد جميع القوى العاملة لخير المجتمع وتدعو للكفاية والعدل كفاية في الانتاج وعدالة في التوزيع وإيجاد الفرص المتكافئة لكل عامل ، وكل هذا لا يتعارض مع الدين الاسلامي في شيء ، بل يتمشى مع دعوة الاسلام . »

خصائص الاشتراكية العربية

بد هذا 'مرض السريع' والدراسة المقارنة بين الاشتراكية العربية والاشتراكيات الأخرى يتضح أن الاشتراكية العربية لها خصائص نوردتها أيضاً موجزة فيما يلي :

(١) الإيمان بالله وبرسالته والقيم الدينية والخلقية :

إن الشعب العربي يعيش في المنطقة التي نزلت فيها رسالات السماء ويؤمن بأن حياة الإنسان تحكمها القوى الروحية والمادية ولا سبيل إلى الفصل بينهما : فاشتراكيتنا العربية تقوم على التوازن بين مبادئ هذا المجتمع وروحانياته المستمدة من القيم الخالدة في الدين ، وفي ذلك يقول الميثاق : « إن رسالات السماء كلها في جوهرها إنسانية استهدفت شرف الإنسان وسماعته وهكذا فإن مهمتنا يؤمن بكل القيم الروحية التابعة من الأديان وقدرتها على توجيه الحياة في طريقها الإنساني الخير العادل . »

(٢) الاشتراكية العربية تقيم توازناً بين المجتمع والفرد :

فهي إذ تؤمن بالجماعة وتقدم مصالحها على كل اعتبار آخر . تقدس في الوقت ذاته حرية الفرد وتحترم كرامته عملاً بما جاء في الميثاق : « إن الإنسان الحر هو أساس المجتمع . » ، ولذلك تستهدف الاشتراكية العربية تحرير الفرد من كل أغلال السيطرة والاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وكفلت له مقومات هو الشخصية تمثياً مع طبيعة العصر التي لم تعد تقبل إعادة التجارب التي تحولت في ظن الفردية إلى الأنايية ، وتحقيقاً للتوازن المنشود بين الفرد والمجتمع .

(٣) الاعتراف بالملكية الخاصة غير المستغلة :

تؤمن الاشتراكية العربية بالملكية الفردية وبحق الإرث الشرعي وبترسيخ قاعدتها وزيادة منعتها ، وهي بعكس النظم التي تعتبر الملكية الخاصة أساس ومن الاستغلال ثم تصادها وتلغيها إلغاءً عاماً - تقوم على الاشتراكية التملك في الحدود التي تمنع مفساد الاقطاع والاحتكار والاستغلال من أن يستشري من جديد في اقتصادنا القومي فالملكية في شريعة الاشتراكية

العربية وظيفية اجتماعية ، إذ يجب أن تقوم الملكية على خدمة مصالح الجماعة .

(٤) حل المتناقضات الطبقية سلمياً :

تؤمن الاشتراكية العربية بأن حل المشاكل الطبقية يكون بدون عنف ، وذلك عن طريق تحرير الطبقة الرجعية المستغلة دون حرب أو صراع بين الطبقات ، كما لا تؤمن بنقل الديكتاتورية من طبقة إلى أخرى ، ولكنها تؤمن بوحدة الشعب وبالديمقراطية السليمة فقط تعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات ، ولا تسمح بتحالف الإقطاع مع رأس المال المستغل ، وتحترم الرأسمالية الوطنية غير المستغلة .

(٥) تقديس العمل .

كان العامل - في عهد ما قبل الثورة - مغلوباً على أمره وكان ضحية استغلال رأس المال وسيطرته ؛ وكان يعتبر عبداً للآلة وأحد التروس في عجلة الإنتاج . وفي قطاع الزراعة اعتبر الفلاح أداة من أدوات الإنتاج ومصدر ثراء المالك وحرم من نصيبه العادل في ثروة وطنه . وقد عملت الثورة من أول يوم على القضاء على كل عوامل السخرة - إزالة كل المظاهر التي تتنافى مع الإنسانية بما قررت من تمثيل العمال والموظفين في مجالس إدارة الشركات ، وجعلت لهم نصيباً في الأرباح . وفي مجال الزراعة نجحت في تحويل الكثير من الأجراء إلى ملاك ؛ وتحرير الفلاحين من أغلال الإقطاع ونظيرتنا في التوزيع تقوم على مبدأ : « لكل بقدر إنتاجه وعمله وليس بقدر حاجته » وفي هذا تكريم للعمل ، وفي هذا يقول الميثاق : « العمل شرف » والعمل واجب . والعمل حياة .

٦ - اشتراكيتنا ديمقراطية تسوغ الإرادة الشعبية :

عرف العالم صوراً متعددة يصر عنها بالديمقراطية ، وهي في جوهرها ليست إلا ديكتاتورية الطبقة المستغلة ، وقد مارسنا في بلادنا هذا النوع من الديمقراطية الزائفة التي هي ديكتاتورية الحزب الحاكم ، وقد أدركت اشتراكيتنا العربية المفهوم الصحيح للديمقراطية فعبّر عنها الميثاق

بقوله : إن الديمقراطية هي تأكيد الولاية للشعب ، ووضع السلطة كلها في يده ، وتكريسها لتحقيق أهدافه . .

إن الديمقراطية هي الحرية السياسية ، والاشتراكية هي الحياة الاجتماعية ، ولا يمكن الفصل بين الاثنين . إنهما جناحا الحرية الحقيقية ، وبدونهما أو بدون أى منهما لا يستطيع الحرية أن تتحقق إلى آفاق الغد المرتقب ، ولهذا فإن أجهزة الدولة كلها في خدمتها ويضمن الميثاق تمويل الفلاحين والعمال بما يقل عن ٥٠ ٪ وجميع المنظمات .

(٧) الواقعية :

إن الاشتراكية العربية لا تقوم على إغراق الجماهير في الآمال وإنما تحرص دائما على تبصير الشعب بواقعنا الاجتماعي وبالصورة الفعلية لطريق الكفاح والصعوبات التي يستلزمها العمل الثوري والمشاركة الجماعية الجماهيرية ، وفي هذا يقول الميثاق : . إن محرك طاقات الشعب إلى العمل يجب أن لا يتم عن طريق إغراق الجماهير في الأمل . .

(٨) مكانة الشخص يحددها دوره في العمل :

هذه الخاصية تعتبر قلبا للمعايير القديمة التي كان فيها العمل أداة من أدوات كسب العيش لحسب ، ولم يكن العمل يحدد مكانة الشخص الاجتماعية . أما في مجتمعنا الاشتراكي العربي ، فقد تعدلت المعايير وأصبح العمل فضلة أخلاقية ، وأضحى معيار التقدم والتمرق في الحياة الإنسانية دون أن يكون للحسب والذهب أو الثروة أو غيرها أهم ، اعتبار في تحديد مكانة الشخص الاجتماعية ، وإنما أصبح العمل وحده هو أساس تقييم الشخص وتحديد مكانة في المجتمع الاشتراكي العربي .

تلك كلمة موجزة عن خصائص اشتراكيتنا العربية كان لابد أن نعرض لها إجمالا ، ونحن نتحدث عن الاشتراكية العربية في الفكر والنظر .

الاشتراكية العربية في التطبيق

لم تكن المبادئ الستة التي أعلنتها الثورة في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ إلا أساساً أخذ طريقه نحو التطبيق من اليوم الأول للثورة ، في سبيل القضاء على الإقطاع . صدر قانون الإصلاح الزراعي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وأخذ طريقه إلى التطبيق ابتداء من يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، وكان قد حدد الملكية الزراعية بمائتي فدان مع جواز الاحتفاظ بثلاثمائة فدان للمالك وأسرقه وصرحت له بالمنصرف في الزائد عن هذا الحد في خلال مدة معينة إلى صفار المزارعين من تتوافر فيهم شروط معينة وفي حدود مساحة لا تتجاوز خمسة أفدنة ، ولاتقل عن فدانين ، وألا تزيد ملكية المتهرب له عن عشرة أفدنة كما قامت الدولة بتوزيع المباحات المستولى عليها على المعدمين من المواطنين ، بعد أن عوضت ملاكها الأصليين بسندات على الحكومة بفائدة سعرها ٣٪ تسهلاً في خلال ثلاثين سنة . وقد واثت التعديلات لهذا القانون بما يحقق الهدف من صدوره وأهم هذه التعديلات والذي يعتبر تعديلاً أساسياً ، هو التعديل الذي صدر بالقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والذي نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٦ في ٣٥ يوليو ١٩٦١ ، والذي اعتبر الحد الأعلى للملكية الزراعية هو مائة فدان ، وتبعه القانون ١٢٨ لسنة ١٩٦١ الذي خفض إلى النصف ، ما لم يؤد من ثمن الأرض المستولى عليها والموزعة على المعدمين من المواطنين ، كما خفض الفائدة إلى النصف ، وتلا ذلك صدور قرارات جمهورية بقوانين أخرى منظمة بحيازة والعصل في المنازعات . وفي عام ١٩٦٣ صدر القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية ، وهو القانون الذي كان صدوره محملاً استكمالاً لتحقيق إزالة ما تبقى للنفوذ الأجنبي ، وكان من أهم أهداف قانون الإصلاح الزراعي بعد الهدف الخاص بتمليك أكبر عدد ممكن من المواطنين لأكثر مساحة ممكنة من أرض الوطن توجيه الاستثمارات الجديدة نحو التصنيع ، لأمكان تشغيل عدد من الأيدي العاملة تحميها مبداء إيجاد الفرص المتكافئة لكل مواطن ، وإزالة لوضع شاذ كان قائماً بالنسبة للأراضي الزراعية . وإليك صورة للوضع الذي كان قائماً قبل الثورة تنطق بالشدود والتناقض :

مساحة الأراضي المنزرعة ٩٦٢٠٦٦٢ هـ فداناً يمتلكها ٢٠٧٦٠٠٠٠ مالكا من مجموع السكان البالغ عددهم ٢١٥٠٠٠٠٠ قبل قيام الثورة ثم الآن ٢٩٥٠٠٠٠٠ - من هذا العدد :

١ - ١٦٧٠١٦٧ مالكا كل منهم يملك مساحة لا تزيد على نصف فدان .

٢ - ٥٥٢٠١٦٢ مالكا يملك كل منهم مساحة أكثر من نصف فدان إلى فدان .

٣ - ٢٢٧٠٦١٢ مالكا يملك كل منهم مساحة أكثر من فدان إلى فدائين .

٤ - ١٥٣٠٢٩٣ مالكا يملك كل منهم أكثر من فدائين إلى ثلاثة أفدنة .

٥ - ٨١٣٦٦ مالكا يملك كل منهم أكثر من ثلاثة أفدنة إلى أربعة أفدنة .

٦ - ٥٦٥٨٩ مالكا يملك كل منهم أكثر من أربعة أفدنة إلى خمسة أفدنة .

ومعنى هذا أن ٩٤٪ من الملاك يملكون ٣٥٪ من الأرض وأن ٥٪ من الملاك يملكون ٦٥٪ من الأرض ، وظاهر أن هذا وضع شاذ غير طبيعي ولا يتفق مع العدالة التي تنادي بها الأديان ، فكان لابد إذن من صدور قانون الإصلاح الزراعي في سبتمبر ١٩٥٢ ، ولابد من التعديلات اللاحقة والتي أهمها القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والقانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ . ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، بل قامت الدولة وتقوم باستصلاح مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية سواء عن طريق المؤسسات أو عن طريق شركات توزع هذه المساحات على المعدمين من المشتغلين بالزراعة ، كما أصدرت تشريعات لتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين والمزارعين ، بحيث لا تسمح بأن يستغل المالك المزارع أو يتحكم المزارع في المالك ، تطبيقاً لمبدأ منع طغيان طبقة على طبقة أخرى ، وهو الطابع الذي تتميز به اشتراكيتنا العربية .

وتحقيقاً لتنظيم الإنتاج وتوجيهه للوفاء بحاجة السكان صدر القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم ١٤٩ شركة ، من بينها ١٧ مصرية وأخرى ١٧ شركة تأمين كما صدر القانون ١١٨ لسنة ١٩٦١ باشتراك القطاع العام في ٩١ شركة أخرى بما يعادل ٥٠٪ من رأس المال ، ونص القانونان على تعويض

حملة الأسهم في هذه الشركات جميعها . كما صدرت تشريعات أخرى هدفها كلها تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الطبقات . كل طبقة من طغيان الأخرى واستغلالها استغلالاً غير مشروع . كالقانون الخاص باشتراك العمال في الأرباح والذي صدر في ١٩ يوليو سنة ١٩٦١ واشراكهم في عضوية مجلس الإدارة وتحديد ساعات العمل وذلك بالقانون ١٢٣ سنة ١٩٦١ الذي حدد ساعات العمل في المؤسسات الصناعية بمقدار ٤٣ ساعة في الأسبوع مع عدم جواز العمل في أكثر من مؤسسة . وقوانين خاصة بالتأمينات الاجتماعية وهو القانون ١٠٣ الصادر في ١٤ أغسطس ١٩٦١ ، ومن أهم ما تضمنه هذا القانون النص على تحمل صاحب العمل ١٤٪ من أجور عمله ، وتحمل العمال ٧٪ من أجورهم لتكون اشتراكاً شهرياً في مؤسسة التأمينات الاجتماعية . ونص على معاش للشيخوخة وآخر في حالة الوفاة والتعطل بسبب الإصابة ، إلى غير ذلك من التشريعات التي تهدف كلها لتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية كل طبقة من استغلال طبقة واستكبالاً لإجراءات الرقابة وتنسيق أعمال المؤسسات المؤممة صدر القرار الجمهوري ١٨٤٩ في ١٦ ديسمبر ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات ، واستتبع هذا القرار صدور قرار آخر هو القرار ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بتحديد سلطات ومسؤوليات الوزراء في توجيه وتنظيم الرقابة والإشراف على المؤسسات العامة . ومن هنا ترون أن التشريعات التي صدرت في عام ١٩٦١ كلها تشريعات هادفة لتحقيق العدالة وإزالة كل رواسب الماضي ونقطة تحول الاشتراكية العظمى نحو المجتمع الذي نرتضيه ، مجتمع الكفاية والعدل مجتمع الحرية والمساواة ، المجتمع الاشتراكية الديمقراطية التعاوني الذي تهدف إليه اشتراكية العرب ولم يقف صدور التشريعات عند عام ١٩٦١ ، بل في كل لحظة وفي كل ساعة وفي كل يوم تصدر التشريعات هادفة لتحقيق الهدف الأسمى للكفاية والعدل .

ولقد كان ظهور القطاع العام إلى حيز الوجود الفعلي في الاقتصاد العربي أمراً بالغ الحيوية لإقامة المجتمع الجديد القائم على الكفاية والعدل . ويقول السيد / علي صبري وزير شؤون رئاسة الجمهورية آن ذاك ، في البيان الذي أذاعه يوم ٢٠ يوليو ١٩٦١ : إن وجود القطاع العام في الاقتصاد أصبح أمراً بالغ الحيوية إذا ما أريد إقامة مجتمع جديد قائم على الكفاية وبحماية العدل ،

والقطاع العام هو ملكية الشعب ، ملكية الأمة لجزء هام ومؤثر من وسائل الانتاج ، يكفل لها أن توجه العمل الوطنى ليكون تلبية صادقة لاحتياجاتها .

وبجانب توسيع نطاق العمل الوطنى ، وبجانب زيادة الانتاج تلبية لاحتياجات الشعب ، وبجانب فتح فرص العمل أمام الشباب المتقدم للحياة بأمل وشرف ، سوف ينتج الامكانيات اللازمة لتوفير الخدمات الضرورية التى يمكن بها أن يصبح مجتمعنا متانلا مع الشعار الذى تنادى به ، وهو مجتمع ترفرف عليه الرفاهية . والقطاع العام بهذه القوة ، وبهذه الاهداف ، يمكن الشعب من أن يحى نفسه من الاستغلال : فإنه فى الوقت الذى نضع فيه الميزان بين المجتمع وحق الفرد ، يمنع من الضمانات الكبيرة ما يكفل منع الاستغلال ، وما يكفل الحيلولة دون تسلل فئة من الموالغين على أرزاق الغالبية ومن توجه الانتاج وعائدات الانتاج إلى مصالحهم وحدهم على حساب المجموع ؛ فالقطاع العام ليس طريقاً إلى مصادرة الملكية ، وإنما هو طريق إلى توسيع قاعدتها . إن ملكية الشعب لجزء كبير من وسائل الانتاج ومن عائدات هذا الانتاج ، أكبر هدفاً وأسمى أملاً من أن نكون عملاً من أعمال الانتقام . فإن الشعوب خصوصاً هذا الشعب العريق النبيل ، فى هذه الجمهورية العربية المتحدة التى لانوجه إلى الانتقام جهدها ، وإنما الحق هو ما ننشده والفرصة المتكافئة هى ما نسعى إليه وأمامها العظيم كله فى يوم تتحقق لها الكفاية والعدل .

ولم يقف التطبيق الاشتراكى عند هذا الحد بل امتد إلى ظل نواحي الحياة فى سبيل إقامة المجتمع الجديد ، مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع متكافئ فيه الفرص أمام أبناء الوطن جميعاً : فقد صدرت القوانين المنظمة لمجانية التعليم فى المراحل الأولى منه ، ثم تلتها القوانين التى جعلت التعليم كله مجانياً ، وذلك بالقرار الجمهورى ٤٢٣ لسنة ١٩٦٣ ، الذى ألغى رسوم القيد والانتساب والامتحانات بالجامعات ، وبهذا أصبحت مجانية التعليم عامة فى جميع المراحل ومفتوحة أمام جميع الطلبة من المستويات كافة ، وفتح المستوى لبروز الكفايات والمواهب الكامنة لدى جميع أبناء الشعب ، ولم تترك الاشتراكية العربية منفذاً يحقق الهدف الاسمى للكفاية والعدل وإيجاد الفرصة المتكافئة أمام الجميع إلا وسلكته . وبهذا يمكن القول إن الاشتراكية العربية قد انتقلت من حيز الفكر والنظر ، إلى مجال التطبيق والعمل ، لتحقيق لهذا الشعب العربى الأصيل هدفه الذى استمدته من ماضيه وتراثه ومن معتقداته وقيمه الروحية والحلقية ومثله العليا .

السوق العربية المشتركة

للأستاذ المحامي

الدكتور محمد عبد الوكيل الطيحي

عضو مجلس نقابة . ج . ع . م

تعد اتفاقية السوق العربية المشتركة الموقع عليها من مجلس الوحدة الاقتصادية لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٣ أغسطس من عام ١٩٦٤ والتي بدأ العمل بها اعتباراً من أول يناير ١٩٦٥ ، خطوة حاسمة نحو تدعيم الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية .

فقد نص قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في دور انعقاده الثاني بالقاهرة (٨ — ١٢ أغسطس ١٩٦٤) على أن : « إنشاء هذه السوق قد تقرر رغبة في تحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي للدول الأطراف المتعاقدة وإرساء دعائم الوحدة الاقتصادية على أسس سليمة من التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة تتفق والصلوات الطبيعية والتاريخية القائمة بينهما ، ورغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأطراف المتعاقدة وتوجيه الجهود لتحقيق أفضل الشروط لتنمية ثرواتها ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل » .

ولئن كانت هذه الاتفاقية لم تحظ حتى اليوم إلا بموافقة خمس دول عربية هي التي صادقت على اتفاقية الوحدة الاقتصادية (الجمهورية العربية المتحدة — الجمهورية السورية — الجمهورية العراقية — المملكة الأردنية — الكويت) إلا أن باب الانضمام إلى هذه الاتفاقية مفتوح أمام الدول العربية الأخرى .

وحقيقة أن تنفيذ هذه الاتفاقية يقتضي مجهوداً كبيراً ويقتضي توافراً حسن النية والمعونة

المبادلة لتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة تفاوت الحالة الاقتصادية والاجتماعية ومراحل النمو في البلاد العربية المختلفة - إلا أن هذا التكتل الاقتصادي الذي ينظمه إنشاء هذه السوق ، أمر ضروري لتعبئة الجهود الاقتصادية للدول العربية حتى يمكنها أن تقف في وجه التكتلات الاقتصادية الأخرى . كما أنه يمد مقدمة عملية للوحدة الشاملة التي تصبو إليها الأمة العربية .

وإنه من المؤسف أنه في الموقف الذي تأمل فيه الشعوب العربية ، في دعم السوق العربية المشتركة ، وانضمام جميع الدول العربية إليها ، أن تنقل الأخبار إليها أمر عدم مصادقة مجلس الأمة الكويتي على اتفاقية السوق العربية بعد أن كانت الحكومة قد وافقت عليها .

ومن الغريب أنه في نفس الأسبوع تقريباً ، تعلن فرنسا موقفاً يهدد السوق الأوروبية ، ولم تتحدد بعد نتائجه على مستقبل السوق ، على أنه إذا كان موقف فرنسا وهي أقوى دولة في السوق الأوروبية ، قد يصبح مهدداً لمستقبل هذه السوق - فإن موقف الكويت لا يهدد مستقبل السوق العربية ، بقدر ما يسيء إلى هذه الدولة الشقيقة التي لازالت نخبو في مدارج النمو .

السوق العربية والتكتلات الاقتصادية الأخرى

الكوميكون (١)

إن عالم اليوم يمكن أن يوصف بحق بأنه عالم التكتلات الاقتصادية . فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الدول الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي في تحقيق تعاون اقتصادي بينها ورسمت لذلك خطه أن تخصص كل منها في إنتاج السلع التي تتميز بانتاجها .

وأنشئ مجلس دول أوربة الاشتراكية يسمى مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل ، ويطلق عليه الكوميكون ، وكان مقصوداً في بادئ الأمر على دول أوربة الاشتراكية ، ثم عدل نطاقه منذ عام ١٩٦٢ بحيث يسمح بانضمام الدول الآسيوية ، بل بانضمام دولة من أمريكا

(١) من أم المراجع : كتاب "سوق الأوروبية الشيوعية" تأليف استيفان أجوستون ، جنيف

١٩٦٥ - وكتاب مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل تأليف روجير بنتو ، باريس ١٩٦٣ .

اللاتينية مثل كوبا . وهو يضم حالياً الاتحاد السوفيتي وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية والمجر وبولندا ورومانيا من البلاد الأوروبية ومنغوليا من البلاد الآسيوية . أما البانيا فأنها وإن كانت لا تزال عضواً فيه ، فقد امتنعت أخيراً من التوجيه العملية عن الاشتراك في أعماله . وأما يوغوسلافيا ، فمن لم تنضم إليه منذ إنشائه بسبب موقف ستالين المعروف من النظام اليوغسلافي . وفي عام ١٩٦٠ رغبت في الانضمام إلى هذه السوق فرفض طلبها ، بحجة أن الكوميكون ليس منظمة للتعاون الاقتصادي العادي ، ولكنه يهدف إلى تعاون اقتصادي واسع النطاق لا يمكن أن يتحقق إلا بين الدول التي تتبع سيادة موحدة . ومعروف أن يوغوسلافيا تنتهج سياسة الحياد الإيجابي ، وأنها ليست عضواً في حلف وارسو .

لقد مر فعاط الكوميكون ، بعدة مراحل . فهو منذ إنشائه حتى عام ١٩٥٤ لم يتم بدور هام . ثم بدأ منذ عام ١٩٥٦ يفيق من سباته ، وبدأ نشاطه يتزايد منذ عام ١٩٥٧ — ١٩٥٨ . ويعتبر انعقاد مؤتمر الأحزاب الشيوعية في مايو عام ١٩٥٨ نقطة تحول هام في نشاط هذه السوق وفي إقرار مبدأ تقسيم العمل بين البلاد الاشتراكية .

وفي عام ١٩٦٢ تقرر إنشاء بنك للمقاصة للدول الاشتراكية لتسهيل عمليات التبادل التجاري فيما بينهم ، كما تم في أوائل عام ١٩٦٣ توقيع اتفاق دفع بين هذه الدول لتسوية العمليات غير التجارية بعد أن كانت المدفوعات بين دول أوروبا الشيوعية تجري على أسس ثنائية .

ولكي تدرك أهمية هذه السوق يجب أن نذكر أن البلاد الشيوعية تشغل ٢٠ ٪ من مساحة العالم وأنها تضم ٣٦ ٪ من شعوب العالم وأن إنتاجها الصناعي يبلغ أيضاً حوالي ٣٦ ٪ من إنتاج العالم . وأن الكوميكون يوضعه الراهن وهو لا يضم جميع البلاد الشيوعية الآسيوية كما أسلفنا ، ومن بينها الصين — يمثل مع ذلك ١٠ ٪ من شعوب العالم إن يبلغ مجموع شعوبه ٢١٣ مليون وهو ضف شعوب السوق الأوروبية المشتركة .

وقد أدى الكوميكون ، خدمات جليلة لاقتصاديات هذه البلاد ، فضاغف إنتاجها الصناعي ثلاث مرات منذ عام ١٩٥٠ . إلى عام ١٩٦٠ ، ويمكن القول استناداً إلى إحصائيات عام ١٩٦٠ أن إنتاج بلاد الكوميكون بالنسبة للإنتاج العالمي يبلغ ١٧ ٪ من القوى الكمية بآنية و ٢٨ ٪ .

من الفحم ٢٥ ٪ من الصلب و ١٥ ٪ من البترول و ٢٢ ٪ من الاسمنت و ٣٠ ٪ من القطن .

ومع ذلك فيلاحظ أن مبدأ تقسيم العمل داخل الكتلة الشيوعية قد قوبل محذراً من بعض البلاد الاشتراكية . فقد قيل إن تقسيم العمل سيكون في مصلحة البلاد المتقدمة صناعاتاً وسوف يجعل قوة الدول أعضاء الكتلة معتمدين بصورة مستمرة على موسكو . وكانت هذه من وجهة نظر رومانيا . ومع ذلك فإن الاتفاقية التي عقدت في موسكو في ١٣ مارس الماضي ، بين الاتحاد السوفيتي ورومانيا بإرسال معدات تحتاجها رومانيا لبناء محطة كهرباء قوية على البوابات الحديدية لنهر الدانوب . ويقال إن طاقة هذا المشروع ستكون أقوى من مشروع سد بولنر في الولايات المتحدة الأمريكية . وعندما يتم تنفيذ هذا المشروع - الذي ستشارك فيه يوغوسلافيا أيضاً - سوف يتغير الاقتصاد في جنوب شرق أوروبا . وعندئذ من المتوقع أن تهتم يوغوسلافيا ، بعد أن تركز تقدماً في مجال الصناعة بنظام تقسيم العمل الصناعي بين أعضاء الكتلة .

وكثيراً ما تردد دوائر الغرب أن الاتحاد السوفيتي يسعى لاستخدام قوته داخل منظمة الكومينكون ، ويستغل قوة الدول الأعضاء لمصلحته ، ويستدلون على ذلك بأن الديموقراطيات الشعبية تدفع أسعاراً تفوق ما يدفعه الغرب لنفس البضائع السوفيتية ، كما أن الاتحاد السوفيتي يشتري من الدول الأعضاء في الكومينكون بعض المنتجات بسعر أرخص من الغرب . ولكن الباحث الاقتصادي الأمريكي هولزمان ، يعارض هذا الرأي ويلاحظ أن بلغاريا وبولندا ذهبا تبذلها للبلاد الشقيقة بسعر يفوق سعر البيع للغرب . وينتهي إلى القول بأن الاتحاد السوفيتي وإن كان يقدم لبعض بلاد الكتلة الشرقية بعض المواد الأولية بسعر يفوق سعر الغرب فإنه يوفر عايتها عملات أجنبية لها قيمتها ، كما أن هذه البلاد تستطيع أن تدفع للاتحاد السوفيتي في صورة بضائع لن يقبلها الغرب أحياناً بسبب نوعها أو أسعارها . ويقول الأستاذ الأمريكي هولزمان أنه يمكن القول بأن الاتحاد السوفيتي ينجح في تجارته مع الغرب أكثر مما يخسر دول منظمة الكومينكون ، في تجارتها مع السوفييت .

على أنه يجب أن يلاحظ أن الوحدة الاقتصادية التي تحققها منظمة الكومينكون ، بين البلاد الاشتراكية ، تختلف في أساسها الأيديولوجي عن الوحدة التي تحققها السوق الأوروبية المشتركة ، وعن الوحدة التي تحققها السوق العالمية المشتركة .

إن «نظمة» الكوميكون، ليست منظمة إقليمية وإن بدت كذلك. حقيقة أنها تضم الاتحاد السوفيتي مع جيرانه من البلاد الاشتراكية، ولكن هذا التكتل ليس تكتلاً إقليمياً بقدر ما هو تكتل أيديولوجي. فهو تكتل بين بلاد تتفق في بنائها الاشتراكي. «الكوميكون» مفتوح لعضوية البلاد الاشتراكية وحدها، أي البلاد التي تسير نحو تحقيق الشيوعية، والتي ترتبط بوحدة الطاقة العاملة ووحدة المصالح. الأهداف. فهو لا يمكن أن يقوم إلا بين بلاد تعتمد على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والاقتصاد المخطط، وتدين بالأيديولوجية الماركسية اللينينية، وبأن السلطة للشعب بقيادة الطبقة العاملة. وهذا التكتل الاقتصادي لا يرمي إلخاق وحدة أوربية، كما يعلم بذلك بعض دعاة السوق الأوروبية، وهو لا يعتمد على صلات تاريخية وروابط قومية، كما هو الأمر في العلاقة التي تربط البلاد العربية وهي تنصو إلى تحقيق وحدتها الشاملة. ولكنه تعاون بين بلاد اشتراكية تتمسك كل منها باستقلالها وسيادتها الوطنية ولكنها تتبادل المافع الاقتصادية وتفتح التقسيم الدولي للعمل الاشتراكي وتعاون على مضاعفة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة ودعم الصناعة فيها بما يؤدي إلى تقليل الفوارق في المستوى الاقتصادي لهذه البلاد، حتى يمكنها أن تبلغ جميعاً مرحلة الشيوعية، في وقت متقارب، وبما يكفل لها الدفاع عن المكاسب الاشتراكية ضد القوى الرجعية. فهذه السوق تتخذ لها شعاراً ما قاله لينين من أن تقوية الرابطة بين البلاد الاشتراكية يؤدي إلى تيسير تطوير العوامل الموضوعية التي تحقق نمو النظام الاشتراكي في العالم.

السوق الأوروبية (١):

والى جانب التكتل الاقتصادي للدول الشيوعية، يوجد مثلاً هام آخر للتكتل الاقتصادي في السوق الأوروبية المشتركة المعروفة باسم المجتمع الاقتصادي الأوروبي. وقد أنشئ بمقتضى معاهدة روما عام ١٩٥٧ وبدأ العمل به منذ أول ١٩٥٨ واشتركت فيه سبع دول هي فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج (وبلاحظ أن الثلاث دول الأخيرة كانت منذ عام ١٩٤٧ قد حققت وحدة اقتصادية تحت اسم

(١) لمن يريد مزيداً من البحث: راجع كتاب السوق المشتركة (بالانجليزية) تأليف ستيرورات دي لاما هوتير، لندن ١٩٦١، ومحاضرات الدكتور سيدل هو منفرد التي ألقاها على طلبة جامعة عين شمس، وأصدرها الأهرام الاقتصادي يونيو ١٩٦٥.

اتحاد البنلوكس ، . وه هذه السوق تحقق اتحادا جـ كـيا كاملا بعد انتهاء فترة الانتقال عام ١٩٧٠ .
ففي خلال هذه الفترة تلغى جميع الرسوم الجمركية ثم توضع تمريفة جمركية موحدة تطبق على
منتجات الدول غير الأعضاء .

ولهذه السوق أهمية كبيرة لأنها تضم ست دول من دول أوربة المتقدمة اقتصاديا وصناعيا ولها
نصيب واسع في التجارة العالمية ويبلغ تعداد شعوبها ١٧٠ مليونا .

وقد كان إنشاء هذه السوق ، تنمة لتنظم أخرى هي المجتمع الأوربي للفحم والـ لب الذي دعى
اليه الميسوشومان وزير خارجية فرنسا عام ١٩٥٠ والذي وضع إنتاج الفحم والصلب في كل من
فرنسا وألمانيا الغربية تحت ادارـة مشتركة حتى يمكن ابتـاد شـبع الحرب بينهما . ثم انضمـت الى
هذه الإدارة بقية الدول الست المشار اليها وتم في سنة ١٩٥١ إنشاء المجتمع الأوربي للفحم
والصلب فكان تمهيدا لإنشاء السوق المشتركة التي حققت ازدهارا كبيرا لأعضائها .

والواقع أن السوق الأوربية المشتركة لم تكن مجرد سعى نحو وحدة اقتصادية ، بل أنها
رمى الى تحقيق حلم قديم كان يراود الميسو بريان رئيس وزراء فرنسا الذي اقترح في سنة ١٩٢٩
إنشاء اتحاد أوربي تكون له أهداف سياسية واقتصادية . ومن يرجع الى كتابات الميسومونية
الاقتصادي الفرنسي اللامع الذي أعد هذا المشروع يتبين أنه يهدف الى تحقيق وحدة أوربة على
مراحـل ، وأنه يعتبر السوق الأوربية المشتركة المرحلة الأولى .

وتبدو أهمية هذه السوق في أن الدول الثلاث المجاورة في أوربة وهي النمسا ورايد
وسويسرا ، رغم عدم استطاعتها الانضمام الى هذه السوق ، حتى لا يؤثر ذلك على حيادها في حالة
قيام حرب ، قد رغبت في الاشتراك مع السوق في نشاطها . كما رغبت في ذلك كل من اليونان
وتركيا . بل أن ثمانى عشرة دولة أفريقية من الدول التي استقلت حديثا ، قد عقدت في ٣ يوليو
١٩٦٣ اتفاقية جاند التي ربطتها بالسوق .

وان كانت معاهدة روما التي نصت على إنشاء هذه السوق تقضى بأن الغرض من إتاحة
الفرصة للأقاليم غير الأوربية التي لها علاقات خاصة ببلجيكا وفرنسا وإيطاليا وهولندا
للانضمام الى السوق ، هو تنمية هذه الدول وتحقق مصلحتها ورفاء سكانها — إلا أننا يجب
أن ننظر بحذر شديد الى هذه التجربة وأن نتساءل هل تمثل نوعا من الاستثمار الجديد يخلق أسواق

لمتطلبات دول السوق الأوروبية. مقصور عليها واستثمارات مناسبة لرؤوس أموالها، واختمان ما تحتاجه من مواء أولية منها. لذلك لم يكن غريباً أن دولة أفريقية مثل غينيا، رفضت أن تشارك في هذه السوق، ولكن الغريب حقاً أن تحاول بعض الدول العربية في شمال إفريقيا الانضمام إلى هذه السوق. وهو أمر لم يبت فيه بعد.

ورغم أن بريطانيا سعت إلى الانضمام إلى هذه السوق. إلا أنها لم تنجح، بناء على اعتراض فرنسا. وقد اضطرت إلى مواجهة التكتل الاقتصادي في غرب القارة الأوروبية بتكتل اقتصادي آخر في صورة منظمة تجارة حرة بالاشتراك مع السويد والنرويج والدانمارك والنمسا وسويسرا والبرتغال.

وهي تكتلات نجد مثلها في بلاد أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية، وتتميز عن السوق المشتركة، في أنه لا يوجد بينها اتحاد جمركي، وليست هناك تعريفات جمركية خارجية مشتركة تطبق على الدول غير الأعضاء. بل إن كل دولة تحتفظ بتعريفاتها الخارجية ويقتصر الغرض من التكتل على تخفيض الرسوم الجمركية بغية إلغائها من الدول في علاقتها فيما بينها.

والواقع أنه لا يمكن التهرب من أثر القوة الاقتصادية للسوق الأوروبية المشتركة، فهذا التكتل وإن كان محققاً لرخاء هذه الدول، إلا أنه ضار بالدول النامية مالم تتخذ لها موقفاً موحداً. وهو ما كشف عنه أخيراً مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في جنيف عام ١٩٦٤ والذي وقفت فيه الدول النامية موقفاً موحداً (١).

ويبدو أن السوق الأوروبية لم تنجح مع ذلك تماماً في حل المشكلة الزراعية خصوصاً فيما يتعلق بأسعار تصريف القمح الفرنسي. كما أن لديها موقفاً معادياً لاتجاهات الوحدة الأوروبية التي لا تتم وفقاً لشروطه، وقد بدأ أثر ذلك في مقاطعة دييجول للاجتماعات الأخيرة للسوق في يوليو ١٩٦٥.

(١) أنظر: محاضرات الدكتور عبد الحكيم الرفاعي، الدراسات العليا جامعة القاهرة ١٩٦٥ في الرسوم والإجراءات الجمركية من الناحية الدولية، وكتاب كامل بكري في الاتحادات الاقتصادية الإفريقية — الاسكندرية ١٩٦٢.

من التعاون الاقتصادي الى الوحدة الاقتصادية

حينما صدر ميثاق الجامعة العربية عام ١٩٤٥ ، نص في مادته الثانية على أن من أغراض الجامعة أن تتعاون الدول المشتركة-تعاوننا وثيقا في الشؤون الاقتصادية والمالية . ونص الميثاق على تكوين لجنة اقتصادية ومالية لتضع أسس هذا التعاون .

فميثاق جامعة الدول العربية قد جاء من تحقيق آمال الشعب العربي . فالجامعة طبقا لهذه النصوص التي وضعت عام ١٩٤٥ في ظروف تاريخية وسياسية مختلفة ، كانت مجرد أداة للتعاون ولم تكن سبيلا للوحدة..

على أنه رغم ما مر به الجامعة العربية من تجارب مريرة كادت في أكثر من مناسبة تؤدي لها ، إلا أن ضغط الرأي العام العربي قد أدى إلى تطوير في مخططاتها ، تجلى بوضوح أكثر في النواحي الثقافية والاقتصادية . وبهمننا في البحث ما يتعلق بالناحية الاقتصادية (١) .

معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي :

ففي سنة ١٩٥٠ عقدت دول الجامعة العربية معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، وتقرر تأليف المجلس الاقتصادي وهو مكون من وزراء المالية والاقتصاد في الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم ، كما أوصى مجلس الجامعة العربية في نفس السنة بتطبيق مبدأ المعاملة التفضيلية في العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء . وبذلك يسرى نص الدولة الأكثر رعاية الوارد في الاتفاقات مع الدول الأجنبية على المزايا التي تمنحها الدول الأعضاء بعضها لبعض وبهمننا أن نشير إلى ما تنص عليه المادة اللاحقة من هذه المعاهدة من أنه ، واستكالا لأغراض

() لمن يريد مزيداً من البحث تراجع المؤلفات الآتية :

دكتور محمد لبيب شير ، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية . معهد الدراسات العربية
الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٨ — دكتور الشافعي محمد بقير ، نظرية الاتحاد بين الدول
وتطبيقاتها — مذكرات الدكتور عبد الحكيم الرفاعي السابق الإشارة إليها .

هذه المعاهدة وما ترمى اليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها ، تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار موارثها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية ، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتثيقه وإبرام ما يقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الاهداف .

وقد كان من نتائج نشاط المجالس الاقتصادية الذي نصت هذه المعاهدة توقيع إتفاقيات بشأن التبادل التجاري والترانزيت ، وأخرى خاصة بتسديد مدفوعات المعاملات التجارية .

إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت :

وافق مجلس جامعة الدول العربية على هذه الإتفاقية بتاريخ ٧ من سبتمبر ١٩٥٣ ، وفي نفس التاريخ وقعت عليها سبع دول هي (الاردن وسورية والعراق ولبنان ومصر والسعودية واليمن) . وقد عقدت لمدة سنة مجمدة من سنة إلى أخرى . وتقرر منح بعض المزايا للسلع التي يمكن مشؤها إحدى الدول الأعضاء فهي تعفى بعض المنتجات الصناعية معاملة تفصيلية ، فتطبق عليها تعريفات مخفضة بنسبة ٢٥ ٪ من التعريفات العادية . وقد ألحق بهذه الإتفاقية جدولان أحدهما يحوى السلع المعفاة تماما والآخر يحوى السلع التي خفضت رسومها . وقد عدلت هذه الإتفاقية مرتين : الأولى في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ حيث أضيفت بعض المنتجات إلى الجدولين الملحقين بها واستحدث جدول جديد أدرج فيه بعض السلع التي تتمتع بتعريفات مخفضة بنسبة ٥٠ ٪ من التعريفات العادية . وقد اشترط في هذا التعديل أن تصحب كل بضاعة تتمتع بالاعفاء أو بالتفصيل الجمركي بشهادة منشأ صادرة من جهة حكومية مختصة ، كما اشترط بالنسبة للسلع الصناعية أن تكون نسبة المواد الأولية العربية واليد العاملة المحلية ٥٠ ٪ . على الأول من نفقة الإنتاج الكلية . أما التعديل الثاني للإتفاقية فقد تم بتاريخ ٢٥ من يناير ١٩٥٦ ولم يخرج عن إضافات في الجداول الملحقه بها .

وبلاحظ أن هذه الإتفاقية وإن كانت فاتحة عملية للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية ، إلا أنها كانت تقصر عن تحقيق أى نوع من الاتحاد الجمركي أو الوحدة الاقتصادية .

اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت :

وفي نفس التاريخ الذي عقدت فيه إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وقعت بين نفس الدول العربية إتفاقية بشأن تسديد مدفوعات المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الأموال .
وهي تهدف إلى تسهيل تحويل مدفوعات المعاملات التجارية . وتمنح بعض التسهيلات للمقيمين في الدول المتماقذة الأخرى بالنسبة لاستعمال حساباتهم الدائنة في أي بلد عربي يفرض قيوداً على تحويل مدفوعات المعاملات التجارية ، ولا يساعده وضع ميزان مدفوعاته على أتم التحويل .

كذلك قررت هذه الإتفاقية مبدأ حرية انتقال رؤوس الأموال ، ولكن في نطاق القواعد التي تضعها كل دولة لحماية رؤوس أموالها أو رؤوس الأموال التي انتقلت إليها من التهرب خارج البلاد العربية المنضمة إلى هذه الإتفاقية

ويلاحظ أن هذه الإتفاقية على خلاف إتفاقية تسهيل التبادل التجاري لا تجيز الانسحاب منها قبل قوات خمس سنوات على توقيعها .

اتفاقية وضع جدول موحد للتعريفات الجمركية :

وفي ٢٥ يناير ١٩٥٦ وافق المجلس الاقتصادي على إتفاقية بشأن إتفاقية جدول موحد للتعريفات الجمركية ووقعت عليها نفس الدول العربية السبع المشار إليها وقد جاء بصدر هذه الإتفاقية أنه :
« نظراً لما في اتخاذ قواعد مشتركة لتوحيد الاصطلاحات الجمركية وتبويب التعريفات الجمركية من تسهيل للتبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت فيما بينها ، فقد اتفق على وضع جدول موحد للتعريفات الجمركية وإنشاء لجنة تسمى لجنة جدول التعريفات ، دون أن يتضمن وضع جدول موحد للمناس بحرية كل دولة في تحديد فئات رءومها الجمركية .

المؤسسة المالية العربية للاقتصاد (١) :

يرجع أول تفكير في إنشاء هذه المؤسسة إلى مايو ١٩٥٢ حينما انعقد مؤتمر وزارة المال والاقتصاد في بيروت (٢٥ - ٣١ مايو ١٩٥٢) وأصدر قراراً يجعل حاجة البلاد العربية

(١) لتفصيلات أوى أنظر محاضرة الدكتور عبد المنعم النمامي للمؤسسة التنموية العربية ودورها في الاقتصاد العربي (معهد الدراسات المصرفية عام ١٩٦١)

الماسة إلى تأسيس مؤسسة مالية للانماء الاقتصادى العربى . وقد أعدت أمانة الجامعة مشروع هذه المؤسسة مسترشدة بمشروع أهـدء البنك الدولى للانشاء والتعمير ، ومستعينة بالدكتور عبد الجليل العمري الخبير الاقتصادى المصرى . ووافق المجلس الاقتصادى بالجامعة على هذا المشروع فى يونيو ١٩٥٧ . وتم التوقيع على هذه الاتفاقية عام ١٩٥٩ . وقد عدلت أحكامها بعد ذلك بمقتضى بروتوكول فى ٦ من ديسمبر عام ١٩٦٤ . وبمقتضى الأحكام الحالية فان عشر دول عربية قد انضمت إلى هذه الاتفاقية هى (الأردن والسودان والعراق والسعودية وسورية والمملكة واليمن والكويت ولبنان وليبيا) . كما حدد رأس مال هذه المؤسسة بمبلغ ٢٥ مليون جنيه مصرى وقسم رأس المال إلى ٢٥٠ سهم قيمة كل منها عشرة آلاف جنيه ، اكتسبت فى ٢٠٠٠ سهم منه الدول المؤسسة كل بنسبة حصته فى ميزانية جامعة الدول العربية ، واكتسبت دولة الكويت بالخسامة سهم الباقية .

وتهدف هذه المؤسسة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية فى البلاد العربية الأعضاء وذلك بتشجيع المشروعات الانتاجية للحكومات والمؤسسات والأفراد على النمو المضطرد سواء باقراضها أو بضمان قروضها أو المساهمة فيها أو إعداد الدراسات الفنية لها على أن يتم ذلك بضمان الحكومات التى تقام فيها هذه المشروعات . وقد فتحت هذا الاتفاقية الباب للدول العربية الأخرى للانضمام إليها بموافقة مجلس المحافظين وعندئذ تقرر زيادة رأس المال . فالمؤسسة تتكون من مجلس للمحافظين ومدير عام يرأس مجلس الإدارة وهيئة دائمة الاستشاريين .

وتعنى المؤسسة وجوداتها وأملكها ودخولها وعملياتها وصفقاتها من جميع الضرائب والرسوم الجمركية ، ولا يجوز لأى عضو أن ينسحب من عضوية المؤسسة قبل انقضاء خمس سنوات على عضويته .

ويمنى أن أنقل بعض ماأوردته المذكرة التفسيرية لاتفاقية المؤسسة العربية للانماء الاقتصادى لانه يكشف عن أهمية الدور الذى يمكن أن تقوم به . فقد استهلت هذه المذكرة بالبارات الآتية :
تمر البلاد العربية فى الوقت الراهن بفترة تطور اقتصادى إذ تحاول جامعة أن تلحق بركب

التقدم الصناعي والزراعي الذي فاتها منذ زمن ليس بالقصير . عارلة استخدام العلم الحديث ومسخرة محباها الله من ثروات طبيعية لنصل إلى هدفها وتقبوا مكانتها القيمة بها بين الدول . وقد شاءت أحداث التاريخ السياسي أن تفتت من وحدة الأمة العربية لتظل خاضعة لسلطان الاستعمار الأوروبي ، سواء في شكله السياسي السافر أم في شكله الاقتصادي المقنع حتى أراد الله أن تولد الجامعة العربية لتؤلف بين الاشتات وتجمع الدول الشقيقة وتوحد السياسات المتفرقة ، وليس هذا المشروع إلا امتدادا لفكرة من الأفكار الجامعة العربية التي ترى إلى توثيق وحدة أعضائها وتقوية آصرة الأخوة بينهم .

على أن الجامعة العربية ما كانت لتحاول هذه المحاولة لو أن أعضائها وجدوا من المؤسسة العالمية (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) منظمة تسد حاجات أعضائها وتحرص على أن تتجاوب مع رغبات التقدم والاعمار في بلادها ، وتقدر جديده رغبتها في التقدم السريع نحو بناء صرح اقتصادياتها . إذ الواقع أنه بالرغم من عضوية كثير من البلاد العربية في البنك الدولي إلا أن هذه البلاد لم تكف تقيده منه أو تعتمد عليه ، ولعل ذلك راجع إلى ظروف سياسية خاصة أو إلى أن الشرائط التي وضعها البنك الدولي روعيت فيها مصلحة الدول الأوروبية أكثر من غيرها أو لغير ذلك من الأسباب ، ومع ذلك فإن هذه الدول العربية في أشد الحاجة إلى التمويل الخارجي لمقابلة التوسع الانتاجي في الصناعة والزراعة ، وأنها ما فتئت تستقصى مصادر التمويل خارج نطاق البنك الدولي .

من أجل هذا وضعت هذه الاتفاقية يحدوها شعور صادق بأن الوقت قد حان لتخطو الدول العربية خطوة كبرى في هذا السبيل ، في عصر يلعب الاقتصاد فيه الدور الرئيسي في حياة الدول والشعوب .

اتفاقية الوحدة الاقتصادية :

تعد اتفاقية الوحدة الاقتصادية أول خطوة حاسمة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية . فلأول مرة تشير اتفاقية تصدر عن الجامعة العربية إلى الوحدة كهدف تسمى إليه . فهي

تصدر عن الجامعة العربية بهذه العبارات وغية في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتوطيدها على أسس ثلاث الصلات الطيبة والتاريخية ، القائمة بينها وتحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصادها ولتنمية ثرواتها ولتأمين رفاهية بلادها . وقد اتفقت على قيام وحدة كاملة بينها وعلى تحقيقها بصورة تدريجية فيها . وبما يمكن من السرعة التي تضمن انتقال بلادها من الوضع الراهن إلى الوضع المقبل بدون الاضرار بمصالحها الأساسية .

ورغم أن هذه الاتفاقية قد أعدت في ٣ يونيو ١٩٥٧ ، إلا أنها لم تصبح نافذة إلا في طم ١٩٦٢ ، حيث صدقت عليها خمس دول هي الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية السورية وجمهورية العراق والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت . ولكن الباب مفتوح لانضمام الدول العربية الأخرى .

وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق وحدة اقتصادية كاملة ، تضمن بصورة خاصة لتلك الدول ورعاياها على قدم المساواة ما يأتي :

- ١ - حرية انتقال الأشخاص و رؤس الأموال .
 - ٢ - حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية .
 - ٣ - حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
 - ٤ - حرية النقل والارائزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية .
 - ٥ - حقوق التملك والإيصاء والارث .
- وللوصول إلى تحقيق هذه الوحدة تعمل الأطراف المتعاقدة على الآتي :
- ١ - جعل بلادها منطقة جركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وتوحيد التعريفة والتشريع والأنظمة الجركية المطبقة في كل منها .
 - ٢ - توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها .
 - ٣ - توحيد أنظمة النقل والارائزيت .

- ٤ - عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة .
 - ٥ - تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن شروطاً متكافئة .
 - ٦ - تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي .
 - ٧ - (أ) تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية وساتر الضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص .
 - (ب) تلافى ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة :
 - ٨ - تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد بها .
 - ٩ - توحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية .
 - ١٠ - إتخاذ أية إجراءات أخرى تلزم لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية .
- على أنه يمكن التجاوز عن مبدأ التوحيد في حالات وأقطار خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .
- وبلاحظ من استعراض أهداف هذه الاتفاقية ووسائلها أنها تتفق إلى حد كبير مع أهداف المجتمع الأوروبي الاقتصادي المسمى : السوق الأوروبية المشتركة .
- وقد تقرر بمقتضى هذه الاتفاقية إنشاء هيئة دائمة تسمى بمجلس الوحدة الاقتصادية، ويتألف هذا المجلس من ممثل متفرغ أو أكثر عن كل دولة من الدول الأعضاء . ويتخذ المجلس قراراته بأغلبية ثلثي الأصوات للأطراف المتعاقدة ولكل دولة صوت واحد . وتنفذ الدول الأعضاء قرارات المجلس وفق الأصول الدستورية المزعجة لديها .
- ويعارن هذا المجلس في مهمته لجان تضم ممثلين من جميع البلاد المتعاقدة ، وهي : اللجنة

الجزركية واللجنة النقدية والمالية واللجنة الاقتصادية ، كما تقرر إنشاء مكتب فني استشاري دائم من الخبراء لدراسة الموضوعات التي تحال اليه من المجلس أو اللجان ، وكذلك مكتب مركزي الاحصاءات وتحليلها ونشرها .

ويختص هذا المجلس بجميع المهام والاساطات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وبصورة خاصة العمل على تنفيذ أحكامها والاشراف على لجاتها وأجهزتها كما أنه يضع التعريفات والأنظمة والتشريعات التي تهدف إلى إنشاء منطقة عربية جزركية موحدة وتنسيق سياسات التجارة الخارجية والائماء الاقتصادية وما يتعاق بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية والسياسات المالية والنقدية وأنظمة النقل وتشريعات العمل و ضمان الاجتماعى وتنسيق التشريعات الضريبية والرسوم .

وقد نصت الاتفاقية على أن يتم تنفيذها على مراحل بما أمكن من مرحلة ، وأن يضع مجلس الوحدة الاقتصادية خطة عملية لمراسل التنفيذ ، مراعيًا بعض الحالات الخاصة ببعض البلاد المتعاقدة . كما نصت على أنه لا يجوز الانسحاب منها قبل مرور خمس سنوات .

وأخيراً السوق العربية المشتركة :

وتحقيقاً لما نصت عليه اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، قرر مجلس الوحدة الاقتصادية بتاريخ ١٢ من يونيو ١٩٦٤ إنشاء لجنة تعمل على إنشاء سوق عربية مشتركة تقوم على الأسس التالية :

- ١ — حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
- ٢ — حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية .
- ٣ — حرية الإقامة والعمل والامتخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
- ٤ — حرية النقل والاتزيت واستعمال وسائل النقل والمرافىء والمطارات المدنية .

وقد انتهت هذه اللجنة إلى مشروع اتفاقية وافق عليها مجلس الوحدة الاقتصادية بتاريخ ١٣ من أغسطس ١٩٦٤ على أن يعمل بها اعتباراً من أول يناير ١٩٦٥ . ووافقت عليها الدول الخمس (١)

(١) وقد نشرت في الجريدة الرسمية للجمهورية العربية المتحدة العدد ١٧٠ في ١٨ من

لا أنه قد أذيع أخيراً أن مجلس الأمة الكويتي لم يصدق على اتفاقية السوق المشتركة. ويبدو أن هذا القرار قد صدر نتيجة بعض شكاوى تلقاها مجلس الأمة الكويتي من بعض التجار وأصحاب المصالح الكويتيين، الذين توهموا أن انضمام الكويت إلى السوق العربية سيؤدي إلى فرض رسوم عالية على الواردات الأجنبية، بما يعوق التجارة، ومحتجين بأن الكويت ليست بلداً صناعياً، وأنها لن تفيد من الاتفاقية بشيء. وقد نظر البعض بحذر أيضاً إلى ما قد يؤدي إليه الانضمام إلى السوق من السماح بحرية الهجرة، ومحتجين بأن الكويت تتوء بالمهاجرين من البلاد العربية. وقد بحث مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المنعقد خلال شهر تموز (يوليو) الحالي في عمان موقف الكويت ولا يزال الأول معقوداً على أن تفهم الكويت أن السوق العربية المشتركة هي السبيل الواقعي لاقتصاديات العرب، في مواجهة إسرائيل وفي مواجهة التكتلات الاقتصادية في العالم وأنها الخطوة الأولى نحو الوحدة التي يتطلع إليها الشعب العربي.

أيدولوجية السوق العربية المشتركة:

تتميز السوق العربية المشتركة، بأنها وحدة اقتصادية إقليمية. فهي تضم البلاد العربية التي تربط بمخاض واحد وتاريخ واحد وتقاليد واحدة، والتي تصير إلى هدف واحد وهو وحدتها الشاملة.

وهي بذلك تتميز كما أسلفنا عن منظمة الكوميكون، التي تربط بوحدة المذهب الاشتراكي كما أنها تختلف عن السوق الأوروبية التي وإن كانت تعتبر تنظيمًا إقليمياً، إلا أن الروابط التي تقوم بين شعوب دولها ليست وثيقة على النحو القائم بين الشعب العربي في أقطاره المختلفة.

وإن كانت الوحدة العربية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الثورة الاجتماعية، لأن معنى الوحدة قد تجاوز مجرد التقاء حكومات الأمة العربية إلى إلتقاء شعوبها، فإن تكتل جهود الدول العربية الاقتصادية يمكن في المرحلة الحاضرة أن يكون سداً للوقوف في وجه التحديات الاستثمارية ورفع مستوى المعيشة في البلاد العربية المختلفة وتحقيق غايتها الاقتصادية الذي يعتبر القاعدة الأساسية للثورة الاجتماعية.

لماذا كانت السوق العربية ضرورة اقتصادية؟

إن البلاد العربية تصبح بتحقيق وحدتها الاقتصادية وتوحيد مبادئها الاقتصادية تجاه بلاد

العالم الأخرى ، في وضع قوى في نطاق الاقتصاد الدول يمكنها من الحصول على أكبر المزايا في علاقاتها الاقتصادية مع البلاد الأخرى .

فالبلاد العربية تتميز بأنها مصدر كثير من المواد الأولية الهامة مثل النفط والصوف ، وأنها مصدر رئيسي للبتروول . فأوربة العربية بوجه خاص تعتمد على بترول الشرق الأوسط الذي تسيطر الدول العربية على ٩٠٪ منه ويكفي أن نعلم أن احتياطي البترول العربي قد قدر عام ١٩٥٣ بنسبة تصل إلى ٤٣٪ من الاحتياطي العالمي كله . وأن بترول دولة مثل الكويت وحدها يصل إلى ١٥٣٧٪ من احتياطي بترول العالم .

فالسوق العربية في تجمعها ككتلة اقتصادية واحدة ، يمكنها في مواجهة السوق الأوروبية أن تحصل على أفضل الأسعار لما تستورده من بلادها وما تصدده لها . كما أن مثل هذا التكتل الاقتصادي من شأنه أن يقضي على آمال إسرائيل في محاولة فتح أسواق لمنتجاتها ، بل في محاولة تحويل خطوط نقل أنابيب البترول إليها كما حاولت في أعقاب العدوان عام ١٩٥٦ .

وفضلا عن ذلك فإن مثل هذه السوق التي تجعل من الدول العربية وحدة اقتصادية واحدة ، تفتح الآفاق أمام المنتجات العربية لكي تتداول بحرية في الدول العربية بغير طائق ، مما يساعد على زيادة نصريتها وما يؤمى بالتالي إلى خفض تكلفتها وإلى رفع مستوى المعيشة (١)

الشروط اللازمة لنجاح التكتل الاقتصادي:

ومع ذلك فإننا لا يمكن أن نصل إلى ما نصبو إليه إلا إذا ألقينا نظرة فاحصة على خريطة العالم العربي الاقتصادية .

لقد كانت معظم البلاد العربية تتميز بأن اقتصادها يقوم أساسا على الزراعة ، ثم أصبح البترول يحتل مكانا مرموقا في الانتاج القوي للعراق مثلا ، بل أصبح يحتل المكان الأول في الكويت والسعودية والبحرين وليبيا .

وبعد أن كانت الصناعات القائمة في بعض البلاد العربية صناعات ناشئة خفيفة ، اتجهت الجمهورية العربية المتحدة إلى الصناعة الثقيلة كوسيلة فعالة لدعم اقتصادها .

(١) انظر في ذلك الدكتور محمد لبيب شقير ، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية

ومع ذلك فالملاحظ على اقتصاديات الدول العربية أنها من اقتصاديات المحصول الواحد ، وأن ذلك يجعلها في حالة تبعية واقية للبلاد النامية فتتأثر حالها بمدى رאו هذا المحصول في سنة من السنين ، كما أن غالبيتها لم تنحدر من النقد الأجنبي إلا أخيراً ، فلا زالت الكويت مثلاً تعتمد على الروبية الهندية المرتبطة بالسترليني ، ولا زالت الجزائر تعتمد على الفرنك الفرنسي . بل إن التجارة بين البلاد العربية ذاتها لم تكن تمثل نسبة كبيرة من تجارتها العالمية .

وفضلاً عن ذلك فليس هناك أى تخطيط على المستوى العربي . لما يمكن أن تفتحه كل دولة . فلو ترك الأمر على حاله لأدى ذلك إلى خلق نفس الصناعات في أكثر من بلد عربي ، وإلى أن الصناعة القوية في بلد منها يمكن أن تنافس لأخرى وتقتضى عليها ، وذلك بدلاً من تكامل الصناعات وتخصص كل دولة في الصناعة التي تتفق مع ظروفها وإمكاناتها .

ثم إن بعض البلاد المنتجة للبتروول ، والتي لا يمكنها في الوقت الحاضر بحكم إمكانياتها الفنية ووضعها الجغرافي أن تقيم صناعات قوية تتجه باستثماراتها إلى ميادين لا تعود على الإقتصاد العربي بفائدة مثل إقامة المباني السكنية الفاخرة أو مجرد القيام بعمليات مصرفية . وكل ذلك يدعو إلى وجوب تنسيق السياسات الاقتصادية للدول العربية وتوجيهها وفق تخطيط واحد .

الوحدة الاقتصادية التي تحققها السوق العربية

اتحاد جمركي بين الدول العربية :

تهدف اتفاقية السوق العربية المشتركة أساساً إلى إقامة اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء . . . وقد رسمت الوسائل المؤدية لتحقيقه كالآتي :

١ - نصت الاتفاقية على أنه لا يجوز فرض رسم أو ضريبة أو قيد جديد من قيود الاستيراد أو التصدير المفروضة على تبادل المنتجات بين الدول الأعضاء (٣ م) . ويعني ذلك تثبيت الرسوم الجمركية والقيود الأخرى القائمة حالياً حتى يتم إلغاؤها .

٢ - لا يجوز للدول الأعضاء فرض رسوم أو ضرائب داخلية على المنتجات المتبادلة فيما بينها تزيد على الرسوم والضرائب الداخلية المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على مواردها الأولية (م ٥) . وذلك لأن الضرائب الداخلية قد يكون لها نفس أثر الرسوم الجمركية .

٣ - عدم إخضاع المنتجات المتبادلة بين الدول الأعضاء إلى رسم تصدير جمركي (م ٦) وذلك تشجيعاً لزيادة المبادلات التجارية .

٤ - رسمت الاتفاقية برنامجاً لتخفيض الرسوم الأخرى على الواردات التي يكون منشؤها إحدى الدول الأعضاء بحيث تلغى تدريجياً في فترة بين خمس وعشر سنوات (المادتان ١٠ و ١١) . ويلاحظ أن الاتفاقية تفرق بين المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية ، وهذه تعمل الدول الأعضاء على تحريرها من القيود خلال خمس سنوات ، وبين المنتجات الصناعية فإن بعضها يتحرر من القيود بعد خمس سنوات أي في يناير ١٩٦٩ ، وبعضها يتحرر منها بعد حوالي سبع سنوات ونصف أي في أول يوليو ١٩٧١ (وهي المنتجات التي كانت تتمتع فعلاً بتخفيض طبقاً لاتفاقية التبادل التجاري والتراتيب التي سبق أن أشرنا إليها) أما المنتجات الأخرى فإنها تتحرر من القيود بعد عشر سنوات .

وقد كان من رأي وفد الجمهورية العربية المتحدة في مفاوضات اتفاقية السرق أن تكون مرحلة التخفيضات على المنتجات الصناعية خمس سنوات بدلاً من عشر سنوات وكانت الكويت من هذا الرأي أيضاً .

ويلاحظ أيضاً أن كل بضاعة تتمتع بالإعفاء أو بالتفضيل الجمركي يجب أن تصحب بشهادة منشأ تثبت أن كلفة الإنتاج المحلية بما في ذلك المواد العربية التي منشؤها إحدى الدول الأطراف في السوق العربية تبلغ ٤٠٪ على الأقل من كلفة الإنتاج الكلية (م ١٥) .

وقد كان وفد المملكة الأردنية في مفاوضات اتفاقية السوق يرى ألا تقل كلفة الإنتاج المحلية عن ٥٠٪ ، وهي نفس النسبة التي قررتها اتفاقية تسهيل التبادل التجاري .

٥ - على أن أهم أحكام الاتفاقية هو ما تهدف إليه من وضع تعريف جمركية موحدة بالنسبة للعالم الخارجي . وهو ما يستدعي توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية خلال خمس سنوات .

وتطبق التعريفة الموحدة على مراحل تدريجية خلال خمس سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٧٠ وفقاً لما يقرره مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

علاقة الدول الأعضاء بالغير :

تنص المادة الرابعة من الاتفاقية على أن تطبق حكومات الأطراف المتعاقدة بينها مبدأ الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بمبادلاتها التجارية مع الدول غير الأعضاء ، على ألا يسرى ذلك على الاتفاقيات القائمة

وقد كان النص الأصلي المقترح في الاتفاقية يقتصر على أن تطبق دول الأطراف المتعاقدة بينها مبدأ الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بمبادلاتها مع الدول غير الأعضاء ورأى وفد العراق ووفد الكويت أن يطبق مبدأ الدولة الأكثر رعاية بين الأطراف المتعاقدة على الاتفاقيات الثنائية الحالية فيما يتعلق بالمبادلات التجارية بين إحداها ودولة خارج السوق . ثم انتهى النص إلى الصيغة التي أشرنا إليها .

ومع ذلك فإن هذا التحفظ يعني أن أى امتياز تمنحه في المستقبل الدول الأعضاء في السوق لدولة غير عضو تستفيد منه الدول الأعضاء أما المزايا التي تتمتع بها الدول الأعضاء بناء على اتفاقية السوق فلا تستفيد منها الدول غير الأعضاء حتى لو نص في الاتفاقيات المعقودة معها على نص الدولة الأكثر رعاية ، لأنه وفقاً للعرف الدول لا يسرى النص في حالة تعريفه الأفضلية أو الاتحاد الجمركي (١)

الامتيازات والاحتكارات :

تنص الاتفاقية بأنه لا يجوز أن تحول الامتيازات أو الاحتكارات النافذة في دول الأطراف المتعاقدة دون تطبيق أحكام السوق العربية (م ٩) .

(١) من هذا الرأي الدكتور عبد الحكيم رفاعي في محاضراته عن الرسوم والاجراءات الجمركية من الناحية الدولية - الدراسات العليا - كلية الحقوق جامعة القاهرة ١٩٦٥ .

ويلاحظ أن اتفاقية تسهيل التبادل التجاري تنص على أن الإعفاء والتخفيض لا ينطبق على المواد الخاضعة لاحتكار حكومي . وكانت غلة ذلك أن الاحتكار الحكومي في سلعة من السلع غالباً ما يكون المقصود منه تحقيق غرض مالي هو حصول الخزنة العامة على إيراد مرتفع من أرباح هذه السلعة ، فإذا سمح للشروعات الخاصة باستيراد هذه السلعة ثم أعفيت من الرسوم ، لأدى ذلك إلى تعدد العرض وتقويت نتائج الاحتكار الحكومي من الحصول على الإيراد اللازم .

ولكن هذا الحكم قد عدل عنه في اتفاقية السوق المشتركة ، كما أن هذا النص الجديد لا يميز بين الاحتكارات الخاصة والعامة .

وبلاحظ مع ذلك أن الدولة التي قد يلحقها ضرر من هذا النص يجوز أن تطالب استثناء بعض منتجاتها من الإعفاء أو التخفيض بصفة مؤقتة ، كما سنتبين فيما يلي :

الاستثناءات :

تنص المادة ١٤ من الاتفاقية على أنه يحق لكل دولة من الدول المتعاقدة التقدم إلى مجلس الوحدة الاقتصادية بطلب استثناء بعض المنتجات من إعفائها أو من التخفيض المطبق عليها في الرسوم والضرائب والتحرير من القيود لأسباب جديدة مسوغة ، وللمجلس الوحدة الاقتصادية أن يقر هذا الاستثناء وأن يحدد مفعوله لفترة زمنية لا تتجاوز مراحل التدرج .

ومن هذا نعين أن الاستثناء مقصور على منتجات معينة ، وأنه يخضع لموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية ، وأنه محدد بفترة زمنية معينة .

وقد طلب وفد الجمهورية استثناء الدخان المستورد ومشتقاته من أحكام الاتفاقية ، لأن الرسوم الجمركية على الدخان تمثل جزءاً هاماً من إيرادات الميزانية ، وقد وافق على ذلك مجلس الوحدة الاقتصادية لأن للتبغ وضعاً خاصاً ، فتقرر أرجاء تطبيق أحكام السوق العربية عليه ، على ألا يخل ذلك بحق أي دولة في الاتفاق فيما بينها على تطبيق أحكام السوق على الإدخنة .

كذلك قدم وفد المملكة الأردنية الهاشمية مذكرة بين فيها أن الأردن يشهد بصفة أساسية في إيراداته على الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات وطالب بتعويضه عن أي عجز في حصيلة الرسوم ، وقد أوصى المجلس بإعادة الموضوع للاهتمام الكافي .

كذلك وافق المجلس لدولة الكويت على إعادة تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية المستوردة من الأطراف الأخرى إلى خارج السوق ، بشرط ألا تقل عن أسعار الدولة المنتجة وأن تقدم دولة الكويت إلى بلد المنشأ قائمة بالمنتجات التي أعادت تصديرها ويلاحظ أن أحكام الاتفاقية لم تكن تميز أصلاً إعادة تصدير المنتجات المتبادلة بين الدول الأعضاء إلى خارج السوق إلا بعد الحصول على موافقة الدولة المصدرة ، ما لم تكن قد أقرت عليها عمليات تحويل تكسبها صفة المنتجات الصناعية (م ٧) .

تسوية قيمة المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء :

نصت الاتفاقية - إلى أن تتم تسوية المدفوعات المتعلقة بقيمة السلع والخدمات المتبادلة وفقاً لاتفاقات الدفع الثنائية المعمول بها بين كل من هذه الدول، وفي حالة عدم وجود اتفاق دفع ثنائي تتم تسوية المدفوعات بالدولار أو الاسترلين أو أية عملة قابلة للتحويل مقبولة لدى الطرفين مع تعهد كل من الدولتين بالسماح بتحويل جميع المبالغ المستحقة للبلد المصدر دون أدنى تأخير (م ١٦) ويلاحظ أن هذا التدبير في تسوية قيمة المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء هو تدبير مؤقت ريثما يتم إنشاء اتحاد مدفوعات عربي وصندوق نقد عربي، بحيث لا تصبح عملاتها قابلة للتحويل فيما بينها .

ومثل هذا الاتحاد يمكن أن يكون جهازاً للتسوية المتعددة الأطراف بين البلاد العربية . فالنظام الثاني للمدفوعات ليس الحل الملائم دائماً . فلو فرضنا أن ثلاث دول عقدت كل منها مع الدولتين الأخرين اتفاقاً ثنائياً للدفع ، لجاز مع ذلك أن تتوقف التجارة بينها حينما تستنفد دولة حدود الائتمان المعطى لها من دولة أخرى ، وقد تكون هذه الدولة الأخرى مدينة لدولة ثالثة تدانها الدولة الأولى ومع ذلك لا تستطيع هذه الدولة الأولى شيئاً إلا إذا كانت الدول الثلاث ضمن اتحاد واحد للمدفوعات تسوى عن طريقة ديون كل منها وحقوقها (١) .

(١) الدكتور عبد الممن الطنامل . اتحاد المدفوعات بين الدول النامية مجلة مصر المعاصرة .

فشل هذا الاتحاد بسبب التسيب المتعددة الأطراف ، كما أنه يهدد لنظام حرية التحريك بين البلاد العربية . ولقد حقق اتحاد المدفوعات الأوروبية عام ١٩٥٠ هذه الفوائد الجليلة التي مهدت للسوق الأوروبية المشتركة .

ومن المأمول أن يجلس الوحدة الاقتصادية وقد خولته الاتفاقية العمل على تنسيق السياسات المالية والنقدية تنسيقاً يهدف للوحدة النقدية ، أن يسارع إلى إقامة اتحاد المدفوعات وأن يدرس العوامل التي تعاون على انجاحه بمواجهة أي اختلال في التوازن التجاري لأي بلد عربي ، تجاد البلاد الأخرى . فبعض البلاد الدائنة يمكنها تخفيف قاضها تجاه البلاد العربية الأخرى إذا زاد ما مستورده فيها .

أما إذا قامت وحدة سياسية بين دولتين أو أكثر ، فلا شك أن توحيد النقد توحيداً كاملاً بينها يصبح أمراً لازماً كظهر من مظاهر هذه الوحدة .

الطبيعة القانونية لمجلس الوحدة الاقتصادية :

يخضع السوق لإشراف مجلس الوحدة الاقتصادية وقد أسلفنا أنه يتألف من ممثل متفرغ أو أكثر لكل دولة من الدول الأعضاء . وأن لجنا تعاونه هي اللجنة الجركية واللجنة النقدية والمالية واللجنة الاقتصادية ، كما تقرر إنشاء مكتب فني استشاري دائم من الخبراء ومكتب مركزي للإحصاء .

وبمنا أن نلفت النظر إلى أن قرارات هذا المجلس تصدر بأغلبية ثلثي الأصوات فلا يشترط فيها الإجماع . فقرارات المجلس ملزمة للأعضاء . وهي في هذا تتفق مع قرارات لجنة السوق الأوروبية المشتركة .

ولكن لاحظ أن المادة ١٢ من اتفاقية الوحدة الاقتصادية بعد أن نصت على أن تصدر قرارات المجلس بأغلبية ثلثي الأصوات أضافت : «وتنفذها الدول الأعضاء وفقاً للاصول الدستورية المعمول بها» ، وهذا يعني أن قرارات المجلس ليست قابلة للتطبيق مباشرة داخل كل دولة من الدول الأعضاء . ولهذا فإن مجلس الوحدة الاقتصادية وإن كان يملك نوعاً من سلطة التشريع في المسائل الاقتصادية بين الدول العربية الأعضاء ، إلا أنه لا يمكن القول بأن السيادة الاقتصادية للدول الأعضاء قد انتقلت إلى هذا المجلس ، بل أننا لو مرضنا أن إحدى الدول الأعضاء قد أصدرت

تشريعاً وطنياً يناقض قواعد اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، فإن هذا التشريع يكون نافذاً داخل الدولة رغم أنه يعتبر مخالفاً للاتفاقية ترتب مسؤولية دولية على الدولة المخالفة .

وعلى هذا فإن مجلس الوحدة الاقتصادية لا يعتبر نوعاً من الدولة الاتحادية (الفدرالية) فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية . ولكنه يعتبر منظمة دولية ، أو منظمة فوق الدول . وهو في هذا لم يبلغ ما بلغته المنظمة الأوروبية الاقتصادية (السوق الأوروبية المشتركة) . فهذه المنظمة تضم أربع هيئات . اللجنة التنفيذية ومجلس الوزراء والجمعية العامة أو البرلمان ومحكمة العدل . أى أن هيئاتها مشكلة على نسق هيئات الحكومة الاتحادية ، وهو ما دعا البعض إلى أن يعتبرها نوعاً من الولايات الأوروبية المتحدة ، مقصوراً على الشؤون الاقتصادية .

الخاتمة

وبعد ، فإن اتفاقية السوق العربية المشتركة ، لم تتناول في أحكامها إلا ما يتعلق بإقامة اتحاد جمركي أى ما يتعلق بحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية فبقى من أغراضها دون تنظيم ، ما يتعلق بحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية الإقامة والعمل والاستخدام . كما أنه لا يزال على مجلس الوحدة الاقتصادية أن يدرس أمر إنشاء اتحاد مدفوعات عربي وصندوق نقد عربي . وأهم من هذا كله .. بقي أن نسمى إلى ضم جميع الدول العربية إلى هذه السوق .. فإن تكتل ثمانين مليون تجمعهم حضارة واحدة ويظلم تاريخ واحد ويحدرهم أمل واحد .. هو تكتل في ميل الرخاء والسلام .

إشتراك الشعب في القضاء

للأستاذ المحامي

الدكتور محمد عبد الوكيل

عضو مجلس نقابة مصر

ج ٠ ع ٠ م

لا يمكن تحقيق ديمقراطية القضاء أن يقرر الدستور مساواة المواطنين أمام القانون والقضاء ، وأن ينشئ محاكم واحدة تطبق قانوناً واحداً ويخضع لاختصاصها جميع المواطنين بغير تمييز .

ولا يمكن في ذلك أن توفر الضمانات الديمقراطية لحسن سير العدالة مثل كفالة حق الدفاع . فإن معنى ديمقراطية القضاء أعمق غوراً من ذلك . أنه يعني إشراكاً من الشعب في إدارة شؤون العدالة . وبغير ذلك يمكن أن يكون القضاء ممثلاً لسلطة بيروقراطية منزلة عن الشعب ، ومعوقة لتمثل سلطة الدولة تدريجاً إليه .

ومما اختلفت النظم القضائية ، فإن هناك قدراً متفقاً عليه لإشتراك الشعب في القضاء . إعلانية المحاكمات وحق نقد القضاء ، أو حق الأفراد في رفع الدعوى العامة ، كلها صور لإشتراك الشعب في القضاء ، ولكنه إشتراك رقابة لا ممارسة . وقد يتعدى هذا الإشتراك مجرد الرقابة فيكون للشعب أن يختار قضاة مثلاً يختار ممثليه السياسيين . بل إن هذا الإشتراك قد يبلغ حد ممارسة القضاء فعلاً ، حيث يجلس قضاة من أفراد الشعب للفصل في منازعات المواطنين .

إعلانية المحاكمات :

إعلانية المحاكمات تعتبر طريقاً من طرق إشتراك الشعب في القضاء ولكنه إشتراك رقابة

لا ممارسة . وهذه العلانية تعنى أن يكون من حق كل شخص أن يشهد المحاكمة بغير قيد أو عائق ، وأن تجري إجراءاتها في حضور من يشاء من الجمهور .

لذلك فمن المستقر أن حضور المتهم أو الخصوم أو المحامين عنهم أو ذويهم أو أصدقاءهم لا يمكن التحقق العلانية . كما أن العلانية لا تتحقق إذا كان الحضور مقصوراً على أشخاص يختارون بذواتهم ، أو على من يحملون بطاقة تجيز لهم الحضور .

على أنه لما كانت قاعة الجلسة محدودة المساحة بإبيعتها ، فإن العلانية الفعلية لا تتحقق بمجرد السماح للجمهور بالحضور . فضلاً عن أن من يحرص على حضور جلسات المحاكم يغلب أن يكون من المتبطلين الذين تجذبهم الإثارة وتستهويهم متعة المشاهدة ، فلا تتحقق بحضور الرقابة الحقة على سير العدالة . والعلانية الفعلية للجلسات لا تتحقق إلا بطريق النشر والإذاعة . فوسائل النشر والإذاعة تمكن كل من لا تسمح له ظروفه بحضور الجلسة من أن يتبع ما يجري فيها . ونشر الإجراءات القضائية هو تنمة لازمة لهذه العلانية وتأكيد لها . إذ أن عمل الصحافة يعدو نقل أخبار الجلسة إلى شخص لم يشهدها وقد كان من المحكم أن يكون حاضراً فيها . فكل ما يجري في جلسة علنية يصبح من حق الرأي العام أن يعرفه ومن ثم يجوز نشره . فالعلانية التي تؤدي بواسطة الصحافة وغيرها من وسائل النشر والاعلام ليست إلا كلمة امتداداً للعلانية المحدودة للجلسة .

والعلانية تعد ضماناً لعدالة المحاكمات ، كما أنها تعد من ضمانات الحرية الفردية شأنها شأن حق الدفاع واستقلال القضاء والضمانات ضد القبض والتفتيش فمن مصلحة المتهم أن يدلى بدفاعه أمام جمهور يمثل الرأي العام . كما أن من مصلحة أن تعلن براءته على الملأ .

وهي تدفع القاضي إلى العناية بعمله وإلى التزام حكم القانون والعدل وهو ينظر القضايا بحسب رقابة الرأي العام ، قاضى القضاء ، فتحميه من الاغراء والتحيز والتأثير .

وهي في مصلحة العدالة أيضاً لأنها تولد الثقة بالأحكام القضائية وتكسبها احترام المتقاضين والجمهور ، وتدعم استقلال القضاء ودو يؤدي وظيفته في وضع النهار . كما أنها تحقق الغاية من العقاب وهي الردع ، وهي لا تخلو من الموعظة الحسنة بل أنها تثقيفية وتوجيهية ، وتلفت نظر الجماهير إلى مراعاة القانون وكيفية احترامه .

كذلك فإنها تدعو الشاهد إلى الدقة في الادلاء بما لديه من معلومات ، فتقل بذلك حالات الشهادة زوراً التي تعتبر أكبر خطر على العدالة . والعلائية قد تجذب شاهداً لم تسمع شهادته وتلفت نظره إلى الدعوى فيتقدم إلى القضاء للادلاء بمعلوماته التي قد تفييد في الوصول إلى الحقيقة .

والعلائية في مصالحة الجمهور أيضاً ، لأنها تحقق نوعاً من الرقابة الديمقراطية على أعمال السلطة القضائية . فمن حق الناس أن يطمئنوا إلى أن الأحكام التي تصدر في المنازعات التي قد يطرحونها على القضاء أو في التهم التي توجه إلى أفراد منهم قد صدرت متفقة مع القانون والعدالة . ومن حق كل فرد يمكن أن يقف يوماً موقف المتهم الذي يحاكم أن يطمئن إلى أن هذا المتهم قد لقي محاكمة عادلة فهذا الحق هو فرع من حق الجمهور في أن يعرف ما يجري من شؤون العدالة وهو نتيجة الحرية تبادل الأنباء والآراء .

ولا يمكن أن تعيش الحرية في بلد يساق أمراده إلى المحاكمة وتصدر عليهم الأحكام خفية بعيداً عن رقابة الرأي العام . فإن من شأن ذلك إذا حدث أن يهدم التوازن المنشود بين السلطات وقد يؤدي إلى أن تعسف الحكومة خضوعها السياسيين ، كما يؤدي إلى التستر على الجرائم التي يرتكبها أنصارها .

ويبدو من تحليل المصالح التي تحميها العلائية ، وإن كان من بينها مصلحة المتقاضى ومصلحة المتهم في الدعوى الجنائية بوجه خاص ، أنها تحمي مصالح أخرى . فلو كانت هذه مقررّة لمصلحة المتهم وحده لكان على المحكمة أن تجيبه إلى طلبه إذا رأى أن تجري محاكمة سراً . ولكن الحق في العلائية ليس حقاً للمتهم وحده بل أنه حق هام يملكه المجتمع . فمن حق الجمهور أن يطمئن إلى أن العدالة تؤدي على أكمل وجه . ومن حقه أن يمارس رقابته الديمقراطية على أعمال السلطة القضائية . فليس بكاف أن تؤدي العدالة بل يجب أن يعرف الناس كيف تؤدي .

نقد القضاء :

كذلك يعتبر تقرير حق المواطنين في نقد القضاء طريقاً آخر من طرق اشتراك الشعب في القضاء . ولكنه أيضاً اشتراك رقابة لا ممارسة .

فحق النقد تطبيقاً لحرية الرأي التي تحميها الدساتير : فهو من الحقوق الأساسية التي لا تحتاج إلى نص لتقريرها — وهذا الحق ليس مقصوراً على الصحافة وحدها كما يتوهم البعض ، بل إنه حق لكل مواطن ، ذلك أن مصدره حرية الرأي المكفولة للجميع . فحرية المناقشة أساس كل حكومة حرة ، وإذا تعدت هذه الحرية ، تعدت معها حرية المواطن لأنها يفتيان شيئاً واحداً . فالنقد النزيه مقرر للمصلحة العامة لا لمصلحة الفرد ذاته أو مصلحة الصحافة ، وفي مقدمة الموضوعات التي تهم الرأي العام والتي يمكن أن يتناولها النقد ما يتعلق بشؤون العدالة وسيبرها وأعمال السلطة القضائية . وكل ما هنالك أنه يجب الاحتياط في توجيه النقد إلى القضاء حتى لا يتضمن النقد تأثيراً في سير قضية مطروحة على القضاء للفصل فيها . فن المتفق عليه أنه بعد انتهاء الخصومة يجوز التعليق على الحكم الصادر فيها وعلى موقف القاضي وتصرفه . وتطبق على هذا التعليق جميع القواعد المتعلقة بالنقد النزيه . فإذا تضمن هذا التعليق قدفاً أو سباً فقد صنفه النزاهة .

وهذا الحق المقرر للمواطنين لا يعتبر إخلالاً بهيبة القضاء . ذلك أن العدالة ليست فضيلة تمارس في محراب ، ولأئنا لا يمكن أن نظفر باحترام القضاء بتحسينهم ضد النقل بل إن فرض الصمت بحجة المحافظة على كرامة القضاء من شأنه أن يولد للشك أكثر مما يولد الاحترام .

لقد قال أحد القضاة الأمريكيين عام ١٨٩٨ أنه من الخطأ أن نفترض أنه بما يشرف المحكمة العليا أن يقال عنها أنها فوق النقد . بل إنه على العكس فإن حياة وسلوك قضاتها يجب أن تكون موضع رقابة من الجميع ، كما أن أحكامها يجب أن تكون خاضعة لأوسع نقد . فقد مضى الوقت الذي كان يمكن فيه لأي حياة أو شخص أن يضع تمثالاً له وأن يضع حوله عالة . حقيقة أن بعض النقد قد يفتقر إلى حسن الذوق ، ولكن من الخير أن تتقبل كل أنواع النقد بدلاً من ألا يكون هناك نقد على الإطلاق . فالمياه الجارية مليئة بالحياة والصحة . أما المياه الساكنة ففيها الجلود والموت .

وهذا الذي قاله قاض أمريكي في القرن التاسع عشر ، يصدق اليوم في عهد الشعوب ، أكثر

من أى وقت مضى ، وإلا فما جدوى دلالية المحاكمات ، إذا حرمتنا نقد القضاء ؟ وما جدوى رقابة الشعب الديمقراطي ، إذا كان انحراف القاضى لا يمكن توبيخه إلا عن طريق رؤسائه الإداريين ؟

وليس المقصود بإباحة نقد القضاء ، كطريق ديمقراطى لممارسة الشعب رقابته على أعمال السلطة القضائية ، أن يقتصر نطاقه التعميمات ذات الصلة الفنية البحتة ، أو أنها تغنى مجرد المناقشات القانونية التى تنشرها المجلات القضائية تعليقاً على الأحكام ، بل أن نطاق حق النقد يتسع الوفائع كما يتسع القانون ، ويتسع لنقد تصرفات القاضى كما يتسع لنقد حكمه ، فأعمال السلطة القضائية من الأعمال العامة التى تتعلق به مصالح الجمهور والتى يجب أن تبقى تحت رقابته ، وإذا كانت ممارسة حق النقد بصفة عامة أمراً لازماً لأنه من الضمانات الجوهرية لحسن قيام الأشخاص ذوى الصلة العامة بواجباتهم ، فإنه إذا تعلق حق النقد بناحية من أهم نواحي حياة المجتمع وهى ناحية العدالة يكون أشد لزوماً .

حق المواطنين فى تحريك الدعوى العامة :

ومن الصور الأخرى -لاشتراك الشعب فى القضاء ، أن يكون من حق أى مواطن تحريك الدعوى العامة مباشرة أمام القضاء ، فلا يكون تحريكها وقفنا على النيابة العامة وحدها .

وفى هذا تختلف النظم القانونية ، ففى الانجلوسكسونى نجد أن الإجراءات الجنائية يرفع الدعوى ومباشرتها تكاد تماثل الإجراءات المدنية ، فيمكن للفرد العادى ، كما يمكن للبولىس ، أن يرفع الدعوى الجنائية مباشرة أمام القضاء ، ومع ذلك فيلاحظ أن التشريعات الحديثة سواء فى إنجلترا أو الولايات المتحدة الأمريكية قد أوجدت هيئات عامة تتولى مباشرة الاتهام .

أما فى النظم الأخرى ، ومنها البلاد العربية ، وهى التى تجعل رفع الدعوى من اختصاص النيابة العامة ، فإنها تقرر للأفراد مع ذلك حقاً فى تحريك الدعوى مباشرة فى أنواع معينة من الجرائم ، كما أنها قد تنشئ نوعاً من الرقابة على النيابة العامة فتجيز للأفراد الطعن أمام القضاء فى قراراتها

الصادرة بالحفظ ، ومثال ذلك قانون الإجراءات الجنائية المصري الحالي ، فإنه يجيز للفرد المدعى المدني تحريك الدعوى مباشرة في الجرح والمخالفات (المادتان ٢٣٢ و ٢٣٣) كما أنه يجعل للفرد المدعى بالحق المدني الحق في استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق (١٦٢م) أو من النيابة العامة برفض طلب الادعاء المدني أو بالأوجه لإقامة الدعوى (المادتان ١٩٩ مكرر و ٢١٠) .

ويلاحظ أن الشريعة الإسلامية تجعل للفرد العادي إقامة الدعوى العامة : ذلك أن على كل مسلم قاهر موجه إليه الخطاب أن يأمر بالمعروف وأن ينهى عن المنكر ، ولما كانت الجريمة ضرباً من المنكر ، فقد أمر كل مسلم بأن يمنع الجريمة ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، فان وقعت استتال الواجب إلى العمل على تغيير المنكر بإقامة الدعوى الجنائية والوصول إلى عقاب من ارتكب هذا المنكر ، وهو فرض كفاية مسلم قادر (أنظر في ذلك الانهام الفردي أو حق الفرد في الخصومة الجنائية للدكتور عبد الوهاب العشماوي ، القاهرة ١٩٥٣) .

انتخاب القضاة

يعتبر اختيار القضاة بطريق انتخابهم من الشعب ، وسيلة ديموقراطية لاشتراك الشعب ، في القضاء بطريق غير مباشرة .

ويعتبر هذا النظام تطبيقاً لمبدأ حكم الشعب ، فحكم الشعب لا يمثل فقط في اختيار ممثليه في المجالس التشريعية ، بل إن تحقيق المبدأ على مدى واسع يقتضى أيضاً أن يكون للشعب اختيار قضاة . فلا يكل ذلك إلى السلطة التنفيذية .

وإن كانت معظم نظم القضائية الغربية لا تتبع نظام الانتخاب ، إلا أن هذا النظام قد استقر في سويسرا وفي معظم الولايات الأمريكية ، كما أن هذا النظام هو السائد في النظم القضائية الاشتراكية .

في الولايات المتحدة الأمريكية نجد أنه في بعض الولايات ينتخب القضاة بمعرفة المجالس

الشمعية ، وفي ولايات أخرى ينتخب القضاء مباشرة من الشعب بطريقتي الاقتراع العام .. غير أنه قد بدأ اتجاه في بعض الولايات إلى اختيار القضاء بطريق التعيين ، وهو النظام المتبع في المحاكم الاتحادية ، ومنها المحكمة العليا التي يتم تعيين قضاتها بقرار من رئيس الدولة بعد موافقة مجلس الشيوخ .

وكلا النظامين في أمريكا - واه نظام انتخاب القضاء أو تعيينهم بمعرفة رئيس الجمهورية ، قد اهتمت به ، فنلاحظ أن الأحزاب السياسية هي التي ترشح لمناصب القضاء ، كما ترشح للمناصب السياسية ، حتى أصبح انتخاب القضاء يجري على أساس حزبي ، كما أن تعيين رئيس الجمهورية لقضاة المحاكم الاتحادية ، يجعله أميل إلى اختيارهم من أعضاء الحزب الذي ينتمي إليه - وقد سبى للرئيس جيفرسون أن اتهم قضاة المحكمة العليا برغبتهم في اغتصاب السلطة وتوسيعها وأنهم يستخدمون مناصب القضاء للدعاية السياسية .

وتتبع البلاد الاشتراكية ، أيضاً نظام انتخاب القضاء . ففي الاتحاد السوفيتي ، كمثل للنظام المطبق في البلاد الاشتراكية ، ينتار قضاة محكمة الشعب ، وهي أقل مستويات المحاكم ، بطريق الاقتراع العام المباشر السري من مجموع الناخبين في المدينة أو الحى . أما قضاة محاكم الأقاليم فينتخبون بطريق غير مباشر عن طريق - وفديتيات الأقاليم . وكذلك ينتخب قضاة المحكمة العليا للاتحاد السوفيتي عن طريق مجلس السوفييت الأعلى .

وجميع القضاة ينتخبون لمدة خمس سنوات ، ولا يشترط فيمن يرشح نفسه للقضاء إلا شرط واحد أن تبلغ سنه خمساً وعشرين سنة وألا يكون محروماً من حقوقه الانتخابية . ومع ذلك فلا ينتخب عادة للقضاء إلا من كانت له دراية بالقانون . وتدل الإحصائيات الأخيرة على أن ٧٤٪ من قضاة محاكم الشعب من المثقفين ثقافة قانونية عالية بل إنه في بعض الولايات مثل جورجيا تصل نسبة هؤلاء إلى ٩٣٪ .

ويجب ألا تصدمنا كثيراً فكرة أن يكون القاضي مواطناً عادياً من الشعب ، فليست هذه الفكرة مقصورة على البلاد الاشتراكية ، بل إنه في دولة عريقة في تاريخها القضائي مثل إنجلترا يعين قضاة الصلح من المواطنين العاديين ، يشترط فيهم توافر الخبرة القانونية . ذلك أن هؤلاء ينظرون في المنازعات البسيطة التي يمكن للفرد العادي أن يعمل فيها إلى الحكم

الصحيح الذي يتفق والمادة والشعور الطبيعي لدى الإنسان بما هو حق .

وليس هناك في الاتحاد السوفيتي أى تمييز بسبب الجنس في انتخاب القضاة ، فالمرأة السوفيتية يمكن أن تصبح قاضية ، بل إن نسبة النساء القاضيات في الاتحاد السوفيتي نسبة كبيرة ، فهي تصل إلى أكثر من ثلاثين في المائة . بل أنها تصل في بعض الجمهوريات مثل لاتفيا إلى ٥٤ ٪ . وكثيراً ما يحدث في الاتحاد السوفيتي أن تكون المحكمة مشكلة جميعها من قاضيات وخصوصاً عند نظر دعاوى الأحداث .

والقاضى المنتخب بعد وكلاء عن الناخبين شأنه شأن أعضاء المجالس النيابية وهو يخضع بذلك لرقابة الشعب من جملة نواحي . فمن ناحية فإن على قاضى محكمة الشعب أن يقدم حساباً إلى ناخبيه أدته محكمته خلال العام . فهو يبين لهم عدد القضايا التى فصل فيها ونسبتها من مجموع القضايا المحالة على المحكمة ، ويبين نوع الأحكام التى صدرت ونسوع القضايا والنتائج التى يستخلصها من القضايا التى عرضت عليه . ومثل هذا الحسب تقدمه جميع المحاكم بمستوياتها كافة إلى الجهة التى قامت بانتخابها ، ومن ذلك أن المحكمة العليا تقدم تقريرها إلى مجلس السوفييت الأعلى .

وتتحقق رقابة الشعب أيضاً عن طريق ما هو مقرر للناخبين من حق فى عزل القاضى المنتخب قبل نهاية مدة صلاحيته . فان كل الدستور ينص على استقلال القاضى السوفيتي وأنه لا يخضع لغير حكم القانون ، إلا أن ذلك لا يعنى أن يكون منعزلاً عن رقابة الشعب .

ويلاحظ أن حق الشعب أو ممثليه فى عزل القاضى أمر مقرر فى كثير من النظم حتى لا تأخذ انتخاب القضاة . فى إنجلترا يجوز للبرلمان محاكمة القاضى وعزله . وفى باكستان يعزل قاضى المحكمة العليا بموافقة المجلس الوطنى بأغلبية خاصة . ولكن عزل القضاة عن طريق البرلمان قد قصد به فى الواقع توفير أكبر ضمانات لاستقلال القضاة حتى لا تعسف بهم السلطة التنفيذية .

وفى بعض البلاد العربية تشترك المجالس الشعبية فى تعيين القضاة فى بلجيكا مثلاً يختار الملك قضاة النقض والاستئناف من كثنى مرشحين تقدم أحدهما الحياة القضائية التى يراد تعيين فيها ، والآخر تقدمه الهيئات الانتخابية المحلية . وفى النمسا يعد مجلس الديوخ قائمة تتضمن ضعف عدد المطلوب من القضاة وتختار من بينها الحكومة من تراه صالحاً .

أما البلاد العربية . فليس منها ما يعرف بنظام انتخاب القضاة . بل أنهم يختارون بالتعيين . وكل ما هنالك أن المشروع يعمل على تحقيق ضمانات لاستقلال القضاء عن السلطة التنفيذية .

ولكن الواقع أن فكرة انتخاب القضاة أعمق جذوراً من مجرد تحقيق استقلالهم عن السلطة التنفيذية فهي تقوم على تأكيد سيادة الشعب وجعله مصدراً حقيقياً للسلطات . فلا قيمة لأن تصدر الأحكام باسم الشعب أو الأمة ، إذا كان الشعب لا يشترك في اختيار القضاة الذين يصدرون باسمه هذه الأحكام .

ومع ذلك فلا يمكن الحكم على نظام انتخاب القضاة من خلال الدراسة النظرية وحدها . بل إن نجاح مثل هذا النظام يتوقف على الظروف الاجتماعية ومستوى الوعي لدى الشعب في بلد معين .

كما أنه يمكن اشتراك الشعب في القضاء دون حاجة إلى انتخاب القضاة المتخصصين ، كما سنرى عند بحثنا لنظام المحلفين ونظام العدول .

ولاحظ أن بعض البلاد التي تأخذ بنظام انتخاب القضاة من الشعب ، مثل فرنسا وإيطاليا قد حققت مع ذلك نوعاً من الاشتراك الشعب في الإشراف على شؤون القضاء . فجلس القضاء الأعلى سواء في فرنسا أو إيطاليا ، يضم ممثلين شعبيين . ففي فرنسا يضم مجلس القضاء الأعلى أعضاء ينتخبهم المجلس الوطني . وفي إيطاليا ينتخب البرلمان بعض أعضاء مجلس القضاء الأعلى من أساتذة القانون والمحامين .

اشترك الشعب مباشرة في القضاء

إن الديمقراطية الحقة لا تعني مجرد تقرير حق الشعب في رقابة ممثليه . ولذلك فمن المعروف أن الديمقراطية المباشرة التي ترمي إلى أن يحكم الشعب نفسه بنفسه هي أسنى صور الديمقراطية . كذلك فإنه لا يكفي لتحقيق ديمقراطية القضاء أن يكون للشعب الحق في مراقبة قضائه أو حتى اختيارهم — بل إن الديمقراطية السليمة تقتضي اشتراكاً إيجابياً من الشعب في أعمال القضاء .

ونبادر إلى التنبيه على أننا لا نعني باشتراك الشعب في القضاء بمجرد اشتراك أشخاص من غير المتخصصين في القانون في إصدار الأحكام . مثل ما هو مقرر فعلاً في القانون المصري مثلاً من

اشتراك ممثلين من وزارتي الصناعة والعمل في هيئات التحكيم العمالية ، ومن اشتراك بعض مندوبي الوزارات والهيئات المعنية في لجان نزع الملكية وغيرها من لجان التعويضات ، ومثل تشكيل بعض المحاكم العسكرية أو عاظم أمن الدولة من ضباط في الظروف الإستثنائية وهو ليس مجرد قيام الهيئات النيابية بإجراء تحقيقات أو عاكمات ، مثل ذلك ما هو مقرر في معظم التشريعات من أن تكون محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء أمام محكمة خاصة تشكل من أعضاء من المجلس النيابي ومن أعضاء من المحكمة العليا ، أو ما تجزئه بعض النظم الدستورية من أن يكون للبرلمان الحق في تشكيل لجان تحقيق . بل إن المعنى أعمق من ذلك : إنه يعنى اشتراك الشعب عن طريق ممثليه ، في إدارة العدالة ومباشرة القضاء . الشعب بقاعدته العريضة بعامله وفلاحيه ومثقفيه وسائر فواه العاملة ؛ الشعب برجاله ونسائه .

وفي التجربة الديمقراطية للجمهورية العربية المتحدة ما يكر هذه النظرة الشاملة فنحن نكتف بديموقراطية الرقابة في تنظيم أجهزة الدولة الأخرى . فقد نص الميثاق على نقل سلطة الدولة تدريجياً إلى المجالس الشعبية المنتخبة التي لا يقتصر دورها على الرقابة ، بل تشترك اشتراكاً إيجابياً في الحكم . وهناك تجربتان توضحان ذلك : أما أولها : نظرية الحكم المحلي . فنظام الإدارة المحلية قد أشرك ممثلي الشعب في إدارة شؤون الحكم ذاتها ، إذ أن مجالس المحافظات والمدن والأقري تضم إلى جانب الأعضاء المعيينين بحكم وظائفهم أعضاء يختارون من بين الأعضاء العاملين في الاتحاد الاشتراكي كما تضم أعضاء منتخبين انتخاباً مباشراً . وهذه الاختصاصات تتناول جانباً هاماً من سلطة الوزارات المركزية ، فهي تتناول شؤون التعليم والصحة والشؤون البلدية والاجتماعية والعمالية والزراعية والتربوية وشؤون المواصلات والأمن .

وأما التجربة الثانية ، فهي تجربة اشتراك العمال في إدارة وحدات الإنتاج التي يعملون بها . فمجالس إدارة الشركات أصبحت تضم عنصراً منتخباً يمثل العاملين بل أن هناك اتجاهاً إلى توسيع هذا التمثيل الديموقراطي ، يضم رئيس اللجنة النيابية وأمين وحدة الاتحاد الاشتراكي إلى مجلس إدارة الشركة .

فاذا كان هذا هو الفهم العميق لميثاقنا للديموقراطية ، فهل يكفي في تحقيق ديموقراطية القضاء أن يباشر الشعب رقابته على المحاكم بالطريقة المحدودة التي تحققها علانية جلسات المحاكم أو ممارسة

الصعاققة لحقها في النقد ؟ أم أن الديموقراطية السليمة تقتضي إشتركا إيجابيا من الشعب في أعمال القضاء ؟

المخلفون أم المدول :

إن أماننا في هذا الشأن ، تجربتين : تجرى عليها معظم البلاد المربية وهي تجربة المخلفين وهم عبارة عن اثني عشر شخصا لا يشترط فيهم التخصص ، يجلسون مع القاضي في المحاكمات الجنائية بوجه خاص ، ويسألهم القاضي رأيهم في ثبوت الإدانة أو عدم ثبوتها ، ويجب أن يصدر قرارهم في ذلك بالإجماع . فإذا أصدروه استقل القاضي وحده بتطبيق القانون وتقدير العقوبة . وإن هجروا عن الوصول إلى قرار بالإجماع أهدت إجراءات المحاكمة من جديد ودعيت هيئة مخلفين جديدة بالاشتراك في المحاكمة .

أما التجربة الأخرى ، فهي تجربة الدول الاشتراكية وبعض الدول الغربية مثل ألمانيا والنرويج والسويد . وهي اشترك قضاء من عامة الشعب يسمون المدول مع القاضي المتخصص . ولهم نفس حقوق القاضي المتخصص وعليهم واجباته فهم يختلفون عن المخلفين في أنهم يشتركون مع القاضي في تقدير ثبوت الوقائع وفي تقدير العقوبة أيضا ويجلس هؤلاء المدول مع القضاة المتخصصين في جميع المحاكم العليا مادامت تتمتع بحكمة أول درجة . أما المحاكم الاستئنافية فإنها تشكل جميعها من قضاة متخصصين ولا تزيد مدة خدمة قاضي الشعب (أي الدل) على أسبوعين في العام . فلقاضي الشعب وظيفة أخرى . فهو ليس متخصصا للقضاء . بل أنه قد يكون عاملا أو جنديا أو مهندسا أو أستاذا في الجامعة أو ربة بيت ويتقاضى مدة قيامه في المحكمة مرتبه الأصلي . من وظيفته : فإذا لم تكن له وظيفة منح مقابلا ماديا لاشترائه في الجلسات وجميع القضاة سواء المتخصصين منهم أو المدول ، يختارون في الدول الاشتراكية بالانتخاب .

وقد اتسعت تجربة اشترك الشعب في القضاء في الدول الاشتراكية ، فأنشئت بعض المحاكم المسماة محاكم الرفاق ، داخل المصانع والمزارع الجماعية وفي أحياء المدن والقرى . وبعد أن كانت اختصاصها مقصورا على الفصل في منازعات العمل ، أو النظر في سلوك الرفاق ، وكانت لاتصدر أحكاما جنائية بل تأديبية — امتد اختصاصها ليشمل بعض الجرائم البسيطة مثل سرانم

الاعتداء البسيط أو السب أو الاتلاف اليسير، ومثل منازعات الأسرة ومنازعات الملكية المشتركة في المنزل أو المزرعة — وينتقد لها الاختصاص إذا كان المتنازعان يتبعان إلى مركز عمل واحد أو محل إقامة واحد .

وقضاة هذه المحاكم ينتخبهم العاملون في مراكز الانتاج، أو سكان الأحياء من بين زملائهم وجيرانهم .

ومن هذا العرض السريع، نقبين أن اشتراك الشعب في القضاء ليس سمة البلاد الاشتراكية وحدها . ومع ذلك فالتا يجب أن نلاحظ الفارق الأساسي في فلسفة كل من النظامين .

فلسفة شعبية القضاء :

إن نظام المحلفين في النظم الغربية لا يمدو أن يكون أحد ضمانات الحرية الفردية . وهو ثمرة تطور تاريخي . فقد كان المحلفون في بادئ الأمر في عهد ملوك الفرنك أقرب إلى الشهود الذين يأخذ الملك أقوالهم بعد حلف اليمين ، لكي يعرف ما على جارهم من ضرائب ثم بدأ الاستعانة بمثل هؤلاء الجيران كشهود لمعرفة معلوماتهم بشأن أي نزاع مطروح على القضاء ثم انتقل هذا النظام بعد ذلك إلى إنجلترا والبلاد الانجلوسكسونية . . وتطورت وظيفة المحلفين من مجرد شهود إلى قضاء . واعتبر هذا النظام ضمانا للحرية ضد طغيان القضاة المعيّنين من الناج . . وهذه النظرة إلى اشتراك الشعب في القضاء كمجرد حق ضمان الحرية الفردية أدت إلى أنه أصبح مجرد حق لهم يجوز له أن يتنازل عنه وأن يطالب عا كته أمام قاض متخصص بغير محلفين .

كذلك فإن نظام انتخاب القضاة في بعض البلاد الغربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية يستمد فلسفته من نظرية فصل السلطات التي تسود الديمقراطية الغربية التقليدية . ومع ذلك فإن المحكمة العليا الأمريكية وهي أعلى وأخطر سلطة قضائية في أمريكا ، لا يختار أعضاؤها بالانتخاب، بل يعينهم رئيس الجمهورية بالاشتراك مع الكونجرس .

أما اشتراك الشعب في القضاء في البلاد الاشتراكية، سواء كان مباشراً عن طريق اشتراك أفراد من الشعب في القضاء، أو غير مباشر عن طريق انتخاب القضاة فإنه تطبيق لممارسة الشعب سلطته، ولوجوب نقل سلطة الدولة تدريجياً إلى الشعب .

ولذلك فلي حين نلاحظ أن نظام المحلفين قد بدأ في الإفرل كثير من البلاد الرأسمالية ،
إذ بنظام القضاء الشعبي قد أصبح من الأصول الدستورية الجوهرية في الدول الاشتراكية ،
فلم يخل دستور من دساتيرها من النص على القضاء الشعبي .

فالنظرة إلى اشتراك الشعب في القضاء على أنه مجرد ضمان للحرية ، قد استتبع انكماش
هذا الاشتراك بعد أن أصبح القضاء المخصص مستقلا فني انجلترا ، التي توزع فيها نظام
المحلفين ، نلاحظ أن القضايا المدنية التي لا زالت تنظر بواسطة المحلفين ، أصبحت محدودة لا تتجاوز
٢٠٪ من مجموع القضايا . كذلك فإن ٨٥ ٪ من الجرائم التي كان يجب أن تنظر بواسطة المحلفين
أصبحت تنظر أمام القاضي وحده .

والواقع أن النظام المحلفين في نشأته وتطوره كان مرتبطا بطبقات المجتمع الرأسمالي . فقد
كان يشترط في المحلف دواما أن يكون من طبقة الملاك ، إلى حد أن بعض الوثائق القديمة في إنجلترا
كانت تتطلب في المحلف أن يقطن في منزل لا يقل عدد توافده عن خمس عشرة نافذة ! وكان بعضها
يتطلب في المحلف أن يكون ممن يجوز تلقيهم بالسيد المحترم . وكذلك كان النظام الأمريكي
يشترط في المحلف أن يكون من دافعي الضرائب .

وحتى بعد أن تطور هذا النظام ، أصبح المحلفون يمثلون الطبقة المتوسطة ، فهم لا يمثلون
بمجموع طبقات المجتمع . فمن الأشخاص الذين تقرر استثنائهم من الجلوس كمحلفين ، أعضاء
البرلمان والرجال الدين والمحامون والأطباء ورجال الجيش والبوليس ومن إليهم . فهذه
الاستثناءات كانت تستبعد من المحلفين تمثيل الطبقة العليا ، كما أن الشروط التي يتعين توافرها
في المحلف من أن يكون مالكا أو من دافعي الضرائب ، كانت تستبعد الطبقة الكادحة . من
هذا يمكن القول أن نظام المحلفين نظام مرتبط بنشأة البورجوازية وسيطرتها على مقدرات
المجتمعات الرأسمالية .

كذلك فإن اختيار جماعة المحلفين يخضع في معظم البلاد الرأسمالية لسيطرة السلطة
التنفيذية ، بما يجعل فكرة التمثيل الشعبي السليم هشوكا في توافرها .
وقد اقترن نظام المحلفين -- الذي قصد به حماية الحريات البرجوازية بذكرات ألينة عند

الطبقة الكادحة ، التي كانت محرومة من الالتقاء إلى هيئة المحلفين . ونجد ذلك واضحا في روسيا القيصرية على لسان بوشكين وتولوستوي ودوستيوفسكي ، وتشيكوف ومكسيم جوركي وغيرهم من شعراء روسيا وكتابها الذين رسموا بأقلامهم صورة هذا القضاء وبصرف النظر عن الاعتبارات الفلسفية والمذهبية ، فنقد انتقد نظام المحلفين في البلاد لرأسمالية التي تطبقه بأنه نظام معقد الاجراءات باعظ التكليف ، كي انتق نظام انتخاب القضاة بأن التجربة العملية قد أثبتت أنه لا يصل إلى منصب القضاء إلا مرشحا الأحزاب السياسية . وإن هذا أدى إلى انغماسهم في السياسة الحزبية كما سبق أن أوضحنا .

والواقع أن هذا الالتقاء ليس موجها إلى فكرة انتخاب القضاة ذاتها ، بقدر ما يوجه إلى الديمقراطية السياسية في المجتمع الرأسمالي التي انفصلت عن الديمقراطية الاجتماعية .

وكما أن عضو البرلمان لا يستطيع في هذه المجتمعات أن يحصل على مقعده إلا بمساعدة حزب سياسي أو نفوذ رأسمالي ، فن الطبيعي أن تكون هذه النتيجة محتمة أيضا للقضاء .

أما شعبية القضاء في مجتمع اشتراكي ، فأنها تطبق كما أسلفنا لوضع السلطة كلها في يد الشعب وأن العدالة وهي غاية القضاء يجب أن تكون إنعكاساً لوجدان الشعب .

واشتراك القضاء من عامة الشعب مع القضاء المتخصصين يقي القضاء خطر التخلف والانزغال عن الشعب وعمما يحس أنه العدل . وهو يجعل تطبيق القضاء للتشريعات مرتبطا بحقائق الحياة فهو يخلص القضاء المتخصصين من المرض الذي يتعرض له معظم رجال العلم وهو إقامة حالة حولهم تحجب عنهم تفكير الشخص العادي . وهو يجعل تفسير القضاء للقانون متفقاً مع غايات المجتمع .

لأننا نتوقع بلاشك من قضائنا المتخصصين أن يكونوا حراساً لمبادئ المجتمع الجديد . وتوقع منهم أن يرحبوا بمنصر شعبي جديد يتعلم منهم احترام القانون وتقدير المهنة الجليلة التي يؤديها القضاء . فاشتراك المواطنين مع القاضي المتخصص بدعم ثقتهم بالقضاء ويعلمهم احترام القانون .

وتصبح بذلك المحكمة منبراً للثقافة القانونية . ويشعر كل مواطن باعتزاز ، وهو يجد نفسه مطالبا بأن يشترك في حراسة المجتمع باسم القانون .

القضاء الشعبي في تراثنا القوي :

وإذ كنا اليوم ندعو إلى اشتراك الشعب في القضاء ، فإن في تراثنا القوي آثار هذه الفكرة ، فقد وجدت وظيفة العدول إلى جانب القاضي المتخصص منذ حكم الرشيد . فقد كان القاضي يجد نفسه محتاجا إلى أى أشخاص من عامة الناس يتميزون بالعدل وبالخبرة بالناس . وكان القاضي إذا اتخذ مجلسه للقضاء أجلس هؤلاء العدول إلى جانبه . بل لقد نظمت مهنة العدول ، إلى حد أن أصبح لهم جدول يقيدون فيه . وكان أول قاض دون أسماء العدول في ديوانه بمصر هو مالك أبو نعيم اسحاق ابن القرات ، وكانت ولايته في عهد الرشيد .

كذلك عرفت مصر نظام القضاء الشعبي في صورة ما — وبصرف النظر عن الظروف الاجتماعية وقتذاك — ، حينما أنشأت محاكم الاخطاط عام ١٩١٢ وكان الغرض من إنشائها تقريب القضاء من المتقاضين في الأقاليم في المواد المدنية والجنائية البسيطة ، وكان يراعى في اختيار قضاة هذه المحاكم أن يكونوا من طبقة المتقاضين أنفسهم . ولم لهم ذلك نظاما قضائيا سهلا سريعا ، وكان القضاء في محاكم الاخطاط يختارون من الأعيان ، ولم يكن هناك نظام لانتخابهم . ولكن علينا أن نذكر أن البلاد لم تكن تعرف في هذا العهد حتى أبسط حقوقها السياسية والاجتماعية .

كذلك يمكن القول بأن يقوم به العمدة من قض المنازعات البسيطة في الأقاليم ، هو نوع من القضاء الشعبي . بل إن مشات المنازعات الصغيرة في الريف لاتصل إلى المحاكم إذا كان العمدة موضع ثقة واحترام أهل قريته .

وكانت المحاكم التجارية المختلطة تضم إلى جانب القضاة المتخصصين ، قضاة من التجار . وكان نصف هؤلاء العدول يختارون من التجار المصريين إذا كان أحد المصريين بين الخصوم . بل لقد عرفت محاكم الجنايات المختلطة نظام المحلفين ، وكان نصفهم يختار من المصريين إذا كان أحد المتهمين مصرية . بل أن المجالس الحسينية والمالية الملقاة كانت تضم عضوا شعبيا ، وإن كان هذا العضو يختار من الأعيان .

الطريق المناسب لاشتراك الشعب في القضاء :

نبينا بما تقدم أنه إلى جانب وسائل الرقابة التي يملكها الشعب على أعمال القضاء القضائية ، فإن معظم النظم القضائية تقرر له مزيداً من الاشتراط في شؤون العدالة . وأن هذا الاشتراك قد يتم بطريقة غير مباشرة بانتخاب القضاء ، وقد يتم بطريقة مباشرة باشتراك أفراد الشعب مع القاضي المتخصص في إصدار الآكام سواء كمحلفين أو عدول .

فأما عن نظام القضاء المتخصصين ، فإنه وإن كان يعد الوسيلة الديمقراطية السليمة لاختيار القضاء ، إلا أنه نظام مخوف بالمخاطر ما لم تتطور الظروف الاجتماعية والثقافية إلى الحد الذي يحقق معه تمثيلاً حقيقياً لارادة الشعب المتطلع إلى العدالة . ولهذا فأن لا أدمر في هذا البحث - وفي الظروف الحالية لبلاد العربية - إلى الأخذ بنظام انتخاب القضاء المتخصصين . ومع ذلك فإن تحقيق الديمقراطية في محيط القضاء المتخصص يقتضي أن يكون تعيين القضاء بمسابقة عامة ، وأن يكون اختيار رؤساء المحاكم وكلائها بانتخاب يشترك فيه قضاء المحكمة ، كما يقتضي أن مجلس القضاء الأعلى يمثلون من المجلس الشعبي يختارون من رجال القانون ، وهي التجربة التي تعرفها فرنسا وإيطاليا كما أسلفنا .

وأما عن اشتراك الشعب في القضاء مباشرة ، سواء عن طريق المحلفين أو العدول ، فإن ما نذهبو إليه تحقيقاً لديموقراطية القضاء وهو يعد أمراً لازماً لضمان الجسرايات خصوصاً في الدعاوى الجنائية والجسرايات السياسية وجرائم الصحافة منها بوجه خاص ولذلك فإن بعض البلاد مثل النمسا والدانمرك واليسوفان تقصر نظام المحلفين على نظر الجسرايات السياسية وجرائم الصحافة .

وأما عن المفاضلة بين نظام المحلفين والعدول ، فأنى أميل إلى نظام العدول الذي يشترك فيه قضاء من الشعب مع القاضي المتخصص في إصدار الأحكام والتي يقتصر على عاكم أول درجة دون المحاكم الاستئنافية ودون عاكم القانون ، كمحكمة النقض (التمييز) . فنظام المحلفين لا يخلو من تعقيد يؤدي إلى بطل التقاضي وهو ينطوى عن انزال المحلفين عن التقاضي ، فلمحلفين ميدان الوقائع وللقاضي ميدان القانون . ونحن نعلم أن الفصل بين الوقائع والقانون كثيراً ما يكون أمراً متعذراً .

ولذلك فاني أدعو في ختام هذا الحديث رجال القانون من الأقطار العربية كافة إلى دراسة إمكان ضم عنصر شعبي يتم اختياره بطريق الانتخاب إلى جانب القاضي المتخصص .

وبطبيعة الحال فإن الحذر في تطبيق هذه الفكرة يقتضي التدرج في التطبيق ، فيمكن أن نبدأ التجربة في المحاكم الجزئية الجنائية وفي قضايا العمل والأحوال الشخصية . كما أن علينا معنى به تنظيم انتخاب القضاة الشعبيين على نحو يكفل التحقيق من صلاحيتهم وعدلهم .

كذلك يمكن التفكير في إنشاء نوع من المحاكم الاجتماعية في الأحياء ووحدات الإنتاج ، يجلس فيها المواطنون وينظرون فيها المنازعات والجرائم البسيطة ويتعلمون منها أن القضاء قد أصبح ملكا للشعب ، وأن احترام القانون وحراسة النظام الذي ارتضاه المجتمع ، قد أصبح مسؤولية كل مواطن .

إشتراك الشعب في القضاء

للأستاذ الدكتور

أحمد أبو الوفا

أستاذ ورئيس قسم المرافعات بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية

تقديم

قامت ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ في مصر لتستكمل نضال الشعب المصري من أجل حياة أفضل طلبقة من قيود الاستغلال والتخلف

وانبثقت من ثورتنا الكبرى ثورات في جميع مجالات مجتمعا تسمى — بعمق من الوعي الثوري وبفعل الصدق مع النفس — إلى التقدم ، وهو عناية الثورة ، بحلول تمشي مع واقعنا نحن ، لأن الحلول الحقيقية لمشاكل أى شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعب غيره^(١) .

ولقد كان صرح القضاء في مصر إشراقا لكل مواطن ، وفي الوقت الذي ضعفت فيه نفوس راضعت من المواطنين ، كان مرفق القضاء يسير ويعمل ويتقدم بعيدا عن الأهواء السياسية ، بعيدا عن الاستغلال . وكانت أحكام القضاء تطالب — كلما تلمست لنفسها الفرصة — بالاصلاح لإلغاء تعدد جهات القضاء وإلغاء الصالح الأجنبي^(٢) ، وكانت تشارك وجدان الشعب ، وتتفاعل معه بغية تحقيق الغاية التي انتهينا إليها بالثورة .

(١) الباب الخامس من الميثاق في الديمقراطية السليمة .

(٢) أنظر مقدمة رئيس محكمة المبتشار عبد العزيز محمد في مجلد القواعد القانونية التي

أقرتها محكمة النقض سنة ١٩٥٧ .

وفي سبيل إصلاح مرفق القضاء قامت الثورة بإلغاء تعدد جهات القضاء في مسائل الأحوال الشخصية . بإصدار القانون ٤٦ لسنة ١٩٥٥ ، وهو ما كان يتوق إليه كل مصالح منذ أمد بعيد ومن ناحية أخرى ، يسرت قوانين الثورة بعض إجراءات التقاضي ، كما خفضت الرسوم القضائية . ويتجه التفكير حالياً إلى دراسة إمكان اشتراك أعضاء من الاتحاد الاشتراكي في مجالس الصلح .

وهذا الموضوع جدير بالبحث والدراسة ، ولقد خطت الثورة من قبل خطوات جديدة بإشارة سواء في . مدد التخفيف عن المحاكم ومنع تسكس القضايا أمامها ، أو في عدد اشتراك عناصر من الفنين أو من أفراد الشعب في اللجان القضائية ، لتخدم القضايا وتهيئها للحسم السريع .

١ - اشتراك عناصر مختلفة للتميين في القضاء

فلقد صدر في سنة ١٩٥٣ القانون ٦٨ في شأن الري والصرف (١) ، ومنح الاختصاص لمفتشي الري بناء على طلب ذوي المصلحة للفصل في منازعات الأفراد في شأن الري والصرف ، وذلك لإثارة السرعة التي قد تقتضيها الحال ، وتحقيقاً لاعتبارات الأمن والنظام ودرءاً للجرائم قبل وقوعها حسم النزاع على وجه السرعة .

كذلك عني مشروع الثورة في سبيل الإصلاح الزراعي بتنظيم استقرار مستأجري الأراضي الزراعية ، فأنشأ لجناً للفصل في المنازعات الزراعية ، ووضعت المذكرة التفسيرية للقانون ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ — وهو أول قانون ينظم المنازعات الزراعية — وضعت أن المقصود منه هو التخفيف عن المحاكم وعدم ائثارها بمنازعات كثيرة خاصة فيما يتعلق بتوافر الشروط المقررة لامتداد الإيجار ، هذا فضلاً عن حماية الأمن والنظام .

وجاء القانون ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ مقررأ تشكيل لجان الفصل في المنازعات الزراعية على الوجه الآتي :

- ١ — قاض يندبه وزير العدل رئيساً .
- ٢ — عضو نيابة يندبه النائب العام .
- ٣ — مفتش الزراعة بالمركز .

(١) راجع لائحة الترع والجسور الصادرة في ٢٢ فبراير ١٨٩٤

ويحضر اجتماع اللجنة مندوبون من وزارة الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي ، ووزارة الاشغال ومصلحة المساحة والجمعية التعاونية الزراعية المشتركة بالمركز . ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور اثنين من المندوبين المذكورين على الأقل ، ويشترك المندوبين في المداولات ولا يكون لهم صوت معدود فيها .

كذلك شاء المشرع بمقتضى أحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن أن يحدد لكل مكان قيمة إيجارية ثابتة أيا كان المالك أو المستأجر ، وبذا يحسم النزاع على هذه القيمة بمجرد الانتهاء من البناء . ورأى المشرع أيضاً أن يكون تجديد الإيجار بمقتضى لجان يحصل التظلم من قرارها بواسطة المالك أو المستأجر أمام مجلس المراجعة ، وتشكل تلك اللجان من بعض موظفي الحكومة وبعض المهندسين وبعض الأهالي ، كما تشكل مجالس المراجعة برئاسة قاض وعضوية بعض الأهالي والمهندسين إلخ .

ومن ناحية أخرى يقرر المشروع أن جميع منازعات الضرائب لا تطرح على المحكمة الابتدائية إلا بعد سبق عرضها على لجان مشكله من موظفي مصلحة الضرائب تفصل في المنازعات بين الممولين والمصلحة بقرار يكون قابلاً للتظلم أما المحاكم الابتدائية .

٢ - صور اشتراك الشعب في القضاء والتمتع بالثمرة المرجوة منه

يقين مما قد مناه أن اشتراك الشعب في القضاء يأخذ صوراً متعددة في التشريع ، فتارة تشكل اللجان القضائية من فنيين من رجال السلطة التنفيذية ، وتارة تشكل من فنيين وبعض أفراد الشعب . وتارة تشكل من هؤلاء وبعض العناصر القضائية .

والمقصود من تشكيل اللجان المتقدمة من فنيين من رجال السلطة التنفيذية هو خدمة القضايا وتسهيلها للحسم السريع ومحاولة إنهاء الخلافات بقرارات تلك اللجان كما أمكن ذلك لمنع تكديس القضايا أمام المحاكم . أما المقصود من اشتراك الشعب في القضاء فهو تمكينه من الوقوف على مراحل التقاضي وعناصره من كشف وتمكينه من الاشراف على أعمال تلك اللجان ومراقبتها .

٣ - اشتراك الشعب في مجالس الصلح

ثمّة اتجاه بوزارة العدل إلى إنشاء مجالس الصلح بمقر المحاكم الجزئية برئاسة أحد وكلاء النيابة ، وعضوية اثنين من أعضاء الاتحاد الاشتراكي بالمركز مختارهم كل سنة الأمانة العامة للاتحاد

الاشتراك بالمحافظة . ويحضر الخصوم أمام مجلس الصلح في اليوم والساعة المحددين بصحيفة افتتاح الدعوى بأنفسهم أو بوكلائهم المفوضين في الصلح . ويتولى المجلس التوفيق والصلح بين الخصوم وإذا لم يتم الصلح تحال الدعوى إلى المحكمة الجزئية لظرها طبقاً للقرار في القانون .

٤ - ملاحظاتنا في شأن تلك المجالس

لا تحقق مجالس الصلح بوضعها المقرر في المشروع الغاية المرجوة والثررة التي يتوق الشعب إلى اجتثاثها منها . فالرغبة في التوفيق أو الصلح أو التحكيم (١) لا تأتي قط أمام المحاكم الجزئية ، ولا تأتي فقط في بدء النزاع فقد يتوق أحد طرفي الخصومة أو الطرفان معاً إلى إنهاء النزاع بصلح أو توفيق أو تحكيم قبل رفع الدعوى أو أمام محاكم الدرجة الأولى أو في الاستئناف .

ومن ثم يصير بداية دراسة مجلس الصلح أن يكون لأي مواطن الحق في التقدم بشكواه المتعلقة بالمراد المدنية أو التجارية أو الأحوال الشخصية إلى تلك المجالس فتستدعي الطرف الآخر لتحاول أولاً التوفيق بين الطرفين أو إجراء صلح أو تحكيم بينهما . وكما يكون للمواطن التقدم بالشكوى السابقة وحده ، يكون للخصوم مجتمعين حق الالتجاء إلى مجالس الصلح بطلب إجراء الصلح أو التحكيم بينهم ، ويتم ذلك سواء قبل الالتجاء إلى القضاء أو بعده ، فتحكم المحكمة الدرجة الأولى أو الثانية عندئذ بوقف الدعوى بناء على طلب طرفها مدة تسع لاجراء ذلك الصلح والتحكيم . ويجب على المحكمة الجزئية أو الابتدائية - على السواء - أن تعرض على الخصوم في بدء النزاع رغبتها في إنجائه بصلح أو تحكيم ، وذلك بعد التحقق من صفات الخصوم وأهليتهم ومدى السلطة المخولة لإيهم بحكم القانون أو التوكيل في إجراء الصلح أو التحكيم ، وما إذا كان النزاع مما يجوز فيه هذا أو ذاك .

فلا لا يجوز الصلح أو التحكيم في المسائل المتعلقة بالنظام العام وناقض الأملية ، وفي بعض المنازعات المتعلقة بالتنفيذ ، وفي بعض دعاوى الحركة .

(١) وهذه عبارات يختلف المقصود من كل منها عن الأخرى ، فالتوفيق غير الصلح غير التحكيم لأن التوفيق بين الخصوم قد ينتهي إلى أن ينزل المدهى عن كل ما يدعيه ، أو يسلم خصمه له بكل طلباته على حين في الصلح ينزل خصم عن بعض ما يدعيه أو يتسكك به ، وفي التحكيم يفصل المحكم في طلباته الخصوم وينبئ النزاع بينهم بحكم يفصل فيه دون أن يتقدمت كل أمية بعض ما يدعيه .

وإذا تحققت المحكمة من كل ما تقدم وفصلت في كل الدفوع الشكلية المقسمة من الخصوم، وتحققت من صحة شكل الدعوى، كان عليها أن تحكم بوقف الدعوى حتى يتم الصلح أو التحكيم بواسطة مجالس الصلح التي يصلها النزاع محالاً من المحكمة المختصة.

ويجب إنشاء مجالس الصلح في مقر لجنة القسم بالاتحاد الاشتراكي وليس بمقر محكمة المواد الجزئية. وتقدم طلبات الخصوم إليها مباشرة بطريق سهل ميسر في متناول يد جميع المواطنين، وذلك لتيسير على البسطاء منهم.

أما إنشاء تلك المجالس بمقر المحاكم، وإلزام الخصوم للالتجاء إليها باتباع إجراءات التقاضي من الاستعانة بمحام، ومن إتمام الاعلانات بواسطة قلم المحضرين؛ ومن أداء الرسوم المقررة، كل هذا لا يهيء أي وجه للصلح، ولا ييسر على البسطاء من المواطنين، ويرهق المتقاضين، مرحلة جديدة من مراحل التقاضي خلاها المشرع لتعقد لا لتيسر.

ثم هل الرغبة في الصلح لا تتحقق من جانب الخصوم إلا عند رفع الدعوى إلى القضاء؟ وعند رفعها فقط؟

يبدو أن العكس هو الصحيح فالرغبة في الصلح عادة تنشأ قبل الالتجاء إلى القضاء لتفادي الإلتجاء إليه، وقد تنشأ أيضاً أثناء نظام الخصومة ولو في الاستئناف.

هـ - لكل ما تقدم يجب أن يحقق المشروع الأهداف الآتية :

١ - أن يكون مقر مجالس الصلح بمقر لجنة الصلح بمقر لجنة القسم بالاتحاد الاشتراكي، دو التقيد بقواعد الاختصاص المحلي المقررة في القانون.

٢ - أن يكون من الجائز التجاء المواطن مباشرة إلى المجلس؛ دون حاجة إلى اتخاذ الإجراءات القضائية أو أداء الرسوم القضائية أو الاستعانة بمحام. وأن يكون من الجائز أيضاً إلتجاء جميع الخصوم إليه لإجراء الصلح أو التحكيم، باتفاقهم مقدماً على أن يكون قرار المجلس باتاً غير قابل لأي طعن. وأن يكون من الجائز أيضاً أن يطلب الخصوم في أي حالة تكون عليها الإجراءات - ولو في الاستئناف - وقف الدعوى مدة تسع لمرض الخلاف على مجلس الصلح لإجراء التحكيم، بشرط أن تم موافقتهم مقدماً على التحكيم.

٣ - أن تعدد مجالس الصلح في المقر الواحد للجنة القسم بالاتحاد الاشتراكي ، بحيث يفصل مجلس في الخلافات المدنية والتجارية ؛ وآخر في مشاكل الأسرة .

٤ - أن يعزى المشرع بمنع اختصاص دائم لمجالس الصلح ، خاصة في قضايا إيجار الأطنان الزراعية والمباني .

مع ملاحظة أن منازعات كثيرة - في تشريعنا القائم - تختص بها لجان إدارية أو قضائية يشترك في تشكيلها أفراد من الشعب ، كاللجان المختصة بالفصل في المنازعات المتعلقة بالأطنان الزراعية ، وتلك المختصة ببعض منازعات مشروع قانون إيجار المباني ببعض منازعاته .

وبما هو جدير بالذكر أن مشروع مجالس الصلح الحالي قد استثنى فقط عما يعرض عليها الدعاوى المستعجلة وطلبات أوامر الأداء (٧١م من مشروع المرافعات) ز حين أن من الواجب أيضاً استثناء دعاوى الإيجار المتقدمة لأنها تعرض أولاً على لجان إدارية أو قضائية كما قدمنا ؛ كذلك من الواجب استثناء الدعاوى الخاصة بالقصر والمهجور عليهم وتلك المتعلقة بالنظام العام لأن الصلح أو التحكيم لا يجوز بصددها . أما دعاوى الحكومة بالمؤسسات والشركات ، فيجب النص صراحة على إخضاعها لذلك النظام .

ويلاحظ أيضاً أن مجالس الصلح في المشروع الحالي لا تحقق تفادى الالتجاء إلى القضاء ، بل هي مرحلة من مراحله ، بينما إذا أمكن الالتجاء إلى تلك المجالس قبل رفع الدعاوى ، أمكن تفادىها .

٦ - ومة تشريعات أجنبية تشرك الشعب في تشكيل محاكمها ، ونحن لا نرى أن هذا يحقق أى ضمان جديد للمتقاضين ، بل قد يضربهم وذلك لأن علانية الجلسات تكفل رقابة الشعب على أعمال المحاكم ، وتكفل إشراف الجماهير على كل ما يجري في الجلسات من تحقيقات أو مرافعات أو إصدار قرارات أو أحكام . ومثل إشراك الشعب في تشكيل المحاكم القضائية كمثل إشراكه مع الأطباء في الجراحات أو إشراكه مع المهندسين في تسيير الآلات أو إصلاحها ، ومثل هذه المشاركة قد تؤدي إلى المساس بحسن سير العدالة ، لأن القاضي توافر لديه ضمانات وإمكانات هي شروط أساسية لتعيينه في وظيفته ، وإلا فإكان المشروع في حاجة إلى إعداد طائفة من أبناء الشعب أعداداً خاصاً

لتولى مناصب القضاء بعد دراسة طويلة خاصة وخبرة عملية قد تصل في بعض الأحوال إلى عشرين عاماً كشرط أساسي للتعين في بعض الوظائف القضائية .

ولكن هذا لا يمنع من إشراك ذوي الخبرة من موظفي الدولة أو من الشعب في بعض اللجان القضائية أو الإدارية ذات الإختصاص القضائي ، كما هو الحال بالنسبة للجان الفصل في منازعات إيجار الأطنان الزراعية واللجان التي تحدد قيمة إيجار الأماكن ؛ - ولقد نجحت بحق مثل هذه اللجان .

٧ - وإذا رأى المشروع الإبقاء على مشروع القانون الخاص بمجالس الصلح ، فلا بد من إجراء تعديلات أساسية بصدده ، هي الآتية :

(أ) يجب النص صراحة على أن يكون من إختصاص مجالس الصلح لتوفيق و الصلح والتحكيم وقد سبق بيان التفرقة بينها .

(ب) يجب النص صراحة على أن ترفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة الجزئية لا يترتب عليه عدم قبولها ؛ وإنما يستوجب على المحكمة الابتدائية بدلاً من المحكمة إحالتها إلى مجلس الصلح المختص .

كما يجب النص على أن رفع الدعوى إلى المحكمة الابتدائية بدلاً من المحكمة الجزئية يوجب على المحكمة الابتدائية ، إذا ما قضت بعدم إختصاصها بنظر الدعوى أن تحيلها إلى مجلس الصلح بالمحكمة الجزئية المختصة .

(ج) يجب النص صراحة على أن عرض الدعوى على مجلس الصلح يكون عند رفعها ابتداء بحيث يكون من الجائز إبداء طلبات عارضة أثناء نظر الخصومة أمام المحاكم الجزئية أياً كان نوع هذه الطلبات وأياً كان الخصم الذي يديها .

(د) يجب استثناء دعاوى القصر والمجور عليهم التي لا يجوز الصلح بصددها ، كما تستثنى الدعاوى التي يكون لرفعها صفة في إجراء الصلح أو التحكيم ، والدعاوى المتعلقة بالنظام العام وكل الدعاوى التي يستوجب القانون عرضها أولاً على لجنة إدارية أو قضائية : كدعاوى إيجار الأطنان الزراعية ودعاوى إيجار الأماكن (في مشروع قانون الإيجار) .

(هـ) يجب أن تكون الإحالة إلى المحكمة الجزئية من المجلس مدفوعة بملغش للطلبات

الخصوم ودفعهم ودفاعهم ، وما اتخذ من اجراءات اثبات ، ويرأى المجلس إن كان :
وبذا يصحكون عرض على النزاع على مجلس الصلح وسيلة بسيطة لتحضير الدعوى ، فضلا عن
كونه وسيلة لتفاديه .

(و) يجب النص في المذكرة التفسيرية على أن عرض النزاع على مجلس الصلح لا يخل بحق
الخصوم في ابداء مآلديهم من دفع شكلية .

الخاتمة

يبين من كل ما قدمناه أن خير وسيلة للافادة من مجالس التوفيق والصلح والتحكيم أن تكون
بحق في عون الشعب ، وتباعد بالمواطنين عن جو المحاكم وما يستلزمه من الاستعانة بمحاميين ، ومن
استنفاد جهد كبير يطول بقدر مشاكسة الخصوم .
كما تكون بمثابة هيئة تحكيم دائمة تتحقق فيها ضمانات قد لا تتوفر في أية هيئة تحكيم أخرى
وتفصل في المنازعات أيا كانت قيمتها متى طلب الخصوم منها ذلك .
وبذا يكون المشرع قد أمان بحق المواطنين ، ويصر عليهم .

التقاضى في الجزيرة العربية

للأستاذ المحامى

عبدالله بن الوفاء العباسى .

مكتب اتحاد المحامين العرب

مقدمة :

في هذه العجالة ؛ رأينا أن نطرح مفهومًا سريعًا لنوعية التقاضى في الجزيرة العربية ، واضعين نصب يدي المهتمين بالقانون ، نبذة سريعة عن كيفية اختيار القضاة وما يشترط فيهم واستقلالهم . ثم الطمان الذى يلزم وجوده لهم . كذلك تحدثنا عن مزايا القضاة ومجانية القضاء ، ونوعية القضاء ، من حيث التقاضى الفردى وعن تنحية لقضاة وعلمية الجلسات ، وشرفية المرافعات بدم هذا أعطينا نبذة سريعة عن أهوان القضاء ، والقضاة أنفسهم من حيث طبقاتهم ، وغير هذا من الموضوعات المختلفة التى تساعد على تفهم نوعية التقاضى في الجزيرة العربية ، آمليين أن نستطيع في المستقبل تقديم دراسة كاملة لنظام الترافع . بيد أنه تجب الملاحظة مقدما بأن ما هو عليه الحال في سائر الدول العربية التى أخذت بنصيب كبير في النظم الوضعية ، هذا الحال يختلف اختلافا كبيرا عنه في الجزيرة العربية ذلك أن النظم والعمليات التى تحكم سير كل هذه الإجراءات هى نظم غير ثابتة ولا مستقرة ، وبالتالي هى عرضة دائما للتبدل والتغير بحسب ، أى السلطة التى عندما حق هذا التغير ، خاصة إذا عرفنا أن هذا الحق بيد ما تعرف بالسلطة التنفيذية ؛ ومن هنا يجب التحرز دائما حين اتخاذ أى إجراءات والبحث والوقوف على آخر تلك العمليات والنظم التى تعالج هذه المواضيع .

القضاء في الجزيرة العربية

١ - مدخل :

لما كان حسن سير القضاء يقتضى وجود نظم تحقيق ذلك المطلب الإنسانى وتضمن استمراره

وبقاءه ، فقد أخذت مختلف التشريعات الحديثة في وضع هذه النظم والنصر عليها في قوانينها المختلفة كما لا يخفى أن أم هذه النظم هي تلك التي تعنى بكيفية اختيار القضاة ، واستقلالهم ، ثم تعددهم ، والقضاة على درجات مختلفة ، ثم عليّة جلسات المحاكم ، وشفوية المرافعات .

ونبدأ الآن باعطاء فكرة من كل هذا ثم الاتجاه الذي اتجه اليه النظم في الجزيرة العربية بخصوص هذا المفهوم .

٢ - اختيار القضاة :

من المعلوم أن اختيار القضاة في مختلف التشريعات الحديثة بين نظامين مهمين هما :

أ - اختيار القضاة بالانتخاب .

ب - اختيار القضاة بالتعيين .

أ - اختيار القضاة بالانتخاب :

يمتضى هذا النظام يتم اختيار القضاة بانتخاب العام كما هو الحال في الولايات المتحدة وبعض دول غرب أوربة على اعتبار أن مصدر السلطات في أمة من الأمم هو هذه الأمة ذاتها ، وأن كونها هي التي تقوم باختيار رجال السلطة التشريعية ، فإن من باب أولى أن تقوم باختيار رجال القضاة .

ولقد وردت انتقادات عديدة على هذا النظام أهمها الخوف من تدخل الناخبين في شؤونهم وموالاته هؤلاء القضاة للناخبين لكي يضمنوا انتخابهم من جديد ؛ كذلك قيل أن الناخبين قد لا يهتمهم قدرة القاضي وكفاءته بقدر ما يهتمهم اتجاؤه لحزب الأغلبية في البلدان التي تتعدد فيها الأحزاب وهكذا .

وأما كان الرأي من المسلم به أن هذه الانتقادات يمكن وضع ما يكفل عدم وجودها - كاشتراط كفاءة معينة للقاضي المرشح ، واشتراط تمتك القاضي بالنظام والقانون لكي تحد موالاته للناخبين .

ب - اختيار القضاة بالتعيين :

وهذا الأسلوب يتم بأحد طريقتين معروفين :

الأول : أن يتم ترشيح القاضي بواسطة هيئة قضائية ثم تقوم السلطة التنفيذية بالتعيين .

الثاني : أن تعينه السلطة التنفيذية مباشرة دون أن يتم ترشيحه من أي هيئة معينة .

ويمكن أن ترد انتقادات على هذا الأسلوب ، مؤادها أن القاضي المعين قد يحال إلى السلطة التي هيئته ، أو أن يتقرب إلى الهيئة التي رشحته لكسب عطفها عليه بتنفيذ رغباتها . إلا أن هذه الانتقادات يمكن أن يجد منها القانون أيضاً بوجوب توافر شروط معينة تكفل استقلال القضاة الخ .

٣- كيفية اختيار القضاة في الجزيرة العربية :

يتم اختيار القضاة في الجزيرة العربية بطريق التعيين ولكن هذه الطريق تختلف عن الطرق السابقة ، حيث أن هيئة رئاسة القضاة هو التي تقوم باختيار القاضي وتعيينه (١) .

٤- ما يشترط في القاضي :

جرت معظم التشريعات الحديثة على اشتراط شروط معينة في القاضي ولعل أهمها هو أن يكون متمتعاً بحماية البلد الذي يعمل به ، وأن لا تقل سنه سن معينة ، ولا تقص في الغالب عن ثمان وعشرين سنة ، وأن يحمل مؤهلاً دليماً ، وأن لا يكون قد حكم عليه في جريمة تخل بالشرف . وفي الشريعة الإسلامية نجد أن بالإمكان حصر ما يشترط في القاضي في الآتي :

١ - أن يكون رجلاً ، لأن قضاء الصبي لا يصح واختلف في قضاء المرأة ، فالأخفاف مثلاً يرون أن قضاء المرأة يجوز باستثناء الحدود والقصاص . ويرى ابن جرير بأن قضاء المرأة يجوز في كل شيء قياساً على جواز اقتائها في كل شيء .

٢ - أن يكون القاضي عاقلاً .

٣ - أن يكون مسلماً .

٤ - أن يكون عدلاً غير فاسق .

٥ - أن يكون عالماً بأصول الأحكام الشرعية .

(١) المادة الخامسة من نظام تركيز مسؤوليات القضاء الشرعي .

٦ - أن يكون سليم السمع والبصر والنطق ؛ وقيل يجوز أن يولى القضاء الأعمى .
تلك هي الشروط التي تشترط في الشريعة الإسلامية لتولية القضاء . ويلاحظ أن الجزيرة العربية لا تشترط كل هذه الشروط . فهي لا تميز قضاء المرأة كما أنها لا تلتزم بسلامة الخواص المذكورة سابقاً ، - إذ يمكن تولية القضاء للأعمى ومن يمكن أن يسمع ولو بصباح ، هذا واشتراط الجنسية ليس قائماً بالمفهوم الحديث .

٥ - استقلال القضاء :

استقلال القضاء يعني أن القضاء يقوم بدوره مستقلاً استقلالاً تاماً عن سائر الهيئات التنفيذية وأنه ليس لهذه الهيئات أن توقف أو تترع أو تأمر بنزع دعوى من الدعاوى أو تلغى حكماً أو تعدله . أي أن القاضي لا يخضع إلا للنظام والشرع وما يمل به الضمير المخلص المأمور الشريف .

ذلك هو معنى الاستقلال كما نفهمه ، وهو ضرورة إلسانية يحتمها المفهوم السامي للقضاء .

٦ - استقلال القضاء في الجزيرة العربية :

بالرجوع إلى الأمر الصادر رقم ١٠٩ في ٢٤ / ١ / ٧٢ (١) هـ من الملك سعود إلى أخيه فيصل الملك الحالي نجد هذا الأمر ينص على أن " تنفذ الأحكام الصادرة من الشرع بدون تغيير أو تأخير أو تعديل ، إلا أن الملاحظ هو عكس ذلك ، فكثيراً ما تمتع السلطات التنفيذية عن تنفيذ الأحكام ، إذا كانت تمس ميثاق بعينها أو أشخاصاً معينين ، وهو أمر يخالف مفهوم هذا الاستقلال الذي تهادنا عنه ، ويدحض المعاني التي بنى عليها ، ويخل بقدسية القضاء وحرمة .

٧ - ضمان القضاء :

معنى الضمان هنا : حماية استقلال القضاء - بحيث لا يمكن عولم أو فصلهم أو تهجيرهم إلا عن طريق هيئة قضائية ، بمعنى أنه ليس للسلطات التنفيذية أن تتخذ في شؤونهم ما يتوافق مع رغباتها دائماً . حتى إذا ما رأت أن القاضي مثلاً لا يسير حسب ما هو في مصلحتها بصفتها هذه ،

(١) تنظيم الأعمال الإدارية في الدوائر الشرعية

عزله أو نحته أو فصلته لتعمل محله قاضياً يقف إلى جانبها حين لا يكون الحق في هذا الجانب .
وفي كثير من البلدان نجد أن هذا الضمان قد كفل للقضاة بشكل أو بآخر . خاصة في
الدول الديمقراطية .

أما في الجزيرة العربية ، السعودية ، فالقضاة تابعون لحيأة تسمى حيأة رئاسة القضاة ،
وبرأس هذه الهيئة رئيس حيأة القضاة ، ومن ثم فهي التي تتولى فصلهم وترقيتهم وإحالتهم على
الاستبعاد ومجاراتهم (١) .

على أنه ليس في النظام ما يمنع تدخل السلطة التنفيذية لدى هذه الهيئة ومن ثم يتحقق
المحذور : ذلك أن هذه الهيئة وإن كانت هي المسؤولة عن القضاة إلا أن بإمكانها أن تقوم بعزل
القضاة وتنحية وفصلهم بمحاكمة وبدون محاكمة ، اللهم إلا إذا استطاع القاضي أن يفرض
لما كتبه في لثهم التي توجه إليه .

كما يلاحظ أن قرارات هذه الهيئة لا تعتبر نافذة أبداً بدون موافقة النيابة عليها ، والنيابة
هنا تعني الحاكم الإداري ، نائب الملك ، والذي يمثل مجلس الوزراء الآن . فقد نص على أن من
حق حيأة رئاسة القضاة أن تقوم بتعيين وفصل وترقية وإحالة إلى الاستبعاد ومجازاة وتنظيم
موازنة - المحاكم وكتاب العدل ، وبيوت المال ودوائر تفتيش المحاكم الشرعية ومحاكمة قضاة
المحاكم ، وموظفي الهيئات الدينية وهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمرشدين والآئمة والمؤذنين
مع رفع ذلك إلى مقام النيابة لصدور الأمر بالموافقة عليه (٢) .

واضح إذن أن هذه الصلاحيات التي لهذه الهيئة موقوف أمر تنفيذها على موافقة النيابة أي أن
قرارات هذه الهيئة لا تنفذ إلا بموافقة السلطة التنفيذية ، والتي يمثلها الحاكم الإداري .

٨ - مخصصة القضاة :

حيأة رئاسة القضاة هي الهيئة المناطة بمحاكمة القضاة في حالات مخصصاتهم إذ نص على أن
حيأة رئاسة القضاة هي المختصة بمحاكمة قضاة المحاكم الشرعية والنظر والتحقيق في جميع الشكاوى
التي ترفع ضد موظفي الدوائر المرتبطة برئاسة القضاة عند إحالة ذلك إليها من رئيس القضاة وإصدار
القرار اللازم في ذلك حسب الأصول (٣) .

(١) نظام تركيز مسئوليات القضاء الشرعي

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

ويلاحظ أن هذه الحياة لا يمكنها محاكمة القضاة إلا بعد إحالة الشكوى إليها من رئيس القضاة. ومعنى هذا أن رئيس القضاة بإمكانه رفض الشكوى المقدمة إليه وعدم قبولها، ومن ثم يمتنع على الحياة أن تقوم بالمحاكمة.

على أنه يلاحظ أن طبيعة الشكوى المقدمة من الخصم ضد القاضي قد تكون إدارية، كما قد تكون من الأفراد، وفي هذه الحالة يجب ملاحظة أن هذه الدعوى قد تكون دعوى تعويض عن الضرر الذي لحق المدعى، كما قد تكون دعوى بطلان للحكم، وقد تكون دعوى تأديبية، والمعروف في الجزيرة العربية أن دعوى التعويض لا تثار أبداً.

٩ - مجانية القضاء :

بالرغم من اختلاف الآراء حول تأييد دفع رسوم للتقاضى بحجة أن في هذه الرسوم ما يمنع الأفراد من رفع دعاوى كيدية، وأن هذه الرسوم تساعد الدولة في تحمل أعبائها، والرأى الآخر الذى يرى بضرورة مجانية التقاضى بحجة أن دفع الرسوم للتقاضى قد يعوق أصحاب الحقوق غير القادرين على الدفع من الالتجاء للقضاء بالرغم من هذا وذاك فإن التقاضى في الجزيرة العربية يسلك الطريقين معاً.

فبالنسبة للقضاء الشرعى يعتبر التقاضى في المحاكم الشرعية مجاناً وليس لأحد حسب النظام أن يتقاضى من المتخاصمين أى رسوم مما تكون حصتها.

أما القضاء التجارى فتدفع للتقاضى في المحاكم التجارية رسوماً تسمى مصاريف المحاكمة وهذه المصاريف إذا لم تدفع أثناء تقديم الدعوى لا يمكن سماع هذه الدعوى ونص على الامتناع عن سماعها.

١٠ - في تعدد القضاة بالحكمة :

من المعلوم أن التشريعات في العالم مختلفة بين نظامين من حيث تعدد أو عدم تعددهم في المحكمة الواحدة.

(أ) القضاء المتعددون :

وهم هذه الحالة تكون المحكمة ، مؤلفة من عدة قضاة ، والمدافعون عن تعدد القضاء يقولون أن هذا التعدد كفيف بأن يجعل كل قاض تحت رقابة الآخر ومن ثم يمتنع عليهم جميعاً ما يؤثر في نزاهة التقاضى .

(ب) القاضى الفرد :

وفي هذه الحالة لا يكون هناك إلا قاض واحد . وقيل إن هذا النظام يكفل شعور القاضى بالمسؤولية — ويمكن الدولة من دفع مرتبات عالية لهم تقيم الانحراف والتلاعب بالقضايا المعروضة أمامهم .

١١ — ماهو حادث في الجزيرة العربية :

اختط النظام في الجزيرة العربية طريقة يمكن القول أنها تجمع ما بين النظامين السابق ذكرهما ولهذا تجد الآتى :

بالنسبة لقضاء القطع والرجم والقتل :

وهو قضاء أم الجرائم الجنائية أوجب النظام الآتى :

اشتراك جميع القضاة في هذه القضايا داخل المحكمة الواحدة ، كما أوجب إشراك رئيس المحكمة مع سائر القضاة في هذا النظر ، هذا إذا كان بالمحكمة أكثر من قاض واحد .

أما القاضى الفرد فبإمكانه النظر في قضايا الجنب والتعزيرات الشرعية والحدود التى لا قطع فيها ، حتى ولو كان بالمحكمة أكثر من قاض واحد على أن أحكامه بهذا الخصوص يجب إقرارها من أكبر قاض موجود بالبلد الذى تقع محكمته به .

وإضافة إلى هذا تلزم ملاحظة الآتى :

(أ) الأحكام التى تصدر بمكة المكرمة في قضايا الحدود والجنب والتعزيرات ، لا تنفذ إلا بعد عرضها على رئيس القضاة وتصديقه عليها ومن هيئة التمييز .

(ب) الأحكام التى تصدر في سائر المدن الحجازية في قضايا القتل والقطع والرجم ، لا تنفذ

إلا بعد عرضها على رئيس القضاة وتصديقه عليها وتصدر عن هيئة التمييز .

(ج) الأحكام التي تصدر في المدن التي لا يوجد فيها إلا قاض واحد ، فما كان منها متعلقاً بالجناح والتمزيكات والحدود ، ما هذا القتل والقطع والرجم ، تنفذ بواسطة الحاكم الإداري في ذلك البلد ، أما في قضايا القتل والقطع والرجم فلا تنفذ إلا بعد عرضها على رئيس القضاة وتصديقه عليها وتصدر من هيئة التمييز . أي أن الجرائم الجنائية يتم استئنافها بحكم النظام .

٢ - بالنسبة للقضاء العارى :

هذا وهناك أحكام غير قابلة للتمييز ويستطيع القاضى الفرد أن يصدر فيها حكماً قابلاً للتنفيذ .

(أ) إذا كان المحكوم به مائة ريال فما دون ، عشرة دنانير .

(ب) أحكام النفقة وأجرة الحضنة والمسكن بين الزوجين ، بشرط ألا يزيد المطلوب عن خمسين ريالاً في الشهر ، أو لم يحكم بأكثر من ذلك ، خمسة دنانير .

(ج) في المهر بشرط ألا يزيد عن مائة ريال ، عشر دنانير .

١٢ - تنحية القضاة :

نصت بعض التشريعات على ضرورة تنحية القاضى الذى يقوم به سبب من أسباب التنحية . ومن هذه الأسباب أن يكون بين القاضى أو أحد القضاة في المحكمة الواحدة وبين ممثل النيابة ، أو ممثل الخصوم أو المدافعين عنهم قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة في الغالب . أو أن يكون القاضى قريباً أو صهراً لأحد الخصوم أو إذا كان للقاضى خصومة قائمة بنيه وبين أحد الخصوم أو بين زوجته وبين أحد الخصوم ، أو إذا كان وكيلاً لأحد الخصوم في أعماله الخاصة أو صياكل هذه الأسباب وغيرها تأخذ بعض التشريعات على أنها توجب تنحية القاضى ، أو القضاة من النظر في القضية المطروحة أمامهم .

كذلك يعتبر رد القضاة سبياً في تنحية القاضى .

والمعروف في الجزيرة العربية أن فكرة تنحية القاضي غير واردة هناك بدعوى أن القاضي مطالب بسؤال المحكوم عليه عن قناعته بالحكم الصادر منه أو عدمها بعد الحكم فوراً ويكون جواب المحكوم عليه خطياً في الضبط تحت توقيعه وتصديق القاضي . هذا إلى جانب أن معظم الصكوك قابلة للتمييز ما عدا تلك التي سبق ذكرها .

١٣ — علنية الجلسات :

من المعلوم ، أن كثيراً من التشريعات نصت على وجوب علنية الجلسات أي أن يكون تحقيق الدعوى وأن تكون المرافعة بالحكم كل هذه تتم علناً وفي جلسات يحق لكل فرد حضورها بدون أي قيد .

ومؤيدو هذا المبدأ — يقولون إنه يحمل القضاة يبدلون عناية خاصة بعملهم ، ومن ثم يتوخون العدالة في أحكامهم .

ذلك هو رأي المؤيدين لهذا المبدأ العظيم . والواقع أن النظام في الجزيرة العربية كفل علنية الجلسات حيث نص على أن تكون المرافعات علنية إلا في الأحوال التي ترى المحكمة أن في إصرارها مراعاة الآداب (١) ويلاحظ أن فكرة الآداب فكرة نسبية كما أنها متعلقة بمسرف القاضي . ولهذا يخشى دائماً أن تعتبر كل دعوى قابلة لعدم العلانية ومن ثم لا تتحقق رقابة الجمهور .

١٤ — شفوية المرافعات :

لما كانت علنية الجلسات تحقق فائدة كبرى وهي رقابة الجمهور على القضاء ؛ فقد استلزم هذا أن تكون المرافعات شفوية لكي يتمكن الجمهور من الإلمام بوجهات النظر المختلفة التي يدلي بها المتخاصمون ؛ لهذا نجد كثيراً من التشريعات تنص على شفوية المرافعات وفي الجزيرة العربية تعتبر في الغالب المرافعات شفوية ، إلا أن هذا لا يمنع من إبداء مذكرات سابقة على الترافع لاسيما إن القاضي مطالب بحسب النظام أن يكون ملماً بالقضية لئلا ما كاملاً قبل النظر فيها بما لا يقل عن يوم كامل . (٢)

(١) تنظيم الأعمال الإدارية في المحاكم الشرعية .

(٢) المرجع السابق .

١٥ - رجال القضاء:

رجال القضاء قسمان : القضاء وطبقاتهم ، وسوف نتحدث عنهم بعد قليل حين نتكلم عن طبقات القضاء ، وقسم أعوان القضاء وهؤلاء هم :

١٦ - أعوان القضاء :

أولا - كتاب المحاكم الشرعية :

أ - رئيس الكتاب أو الكاتب الاول : واختصاصاته :

(١) إدارة أعمال المحكمة الكتابية ، ويعتبر المرجع لعموم الكتبة والمحضرين والفراشين وموظفى بيت المال ، والمسؤول فى الدرجة الثانية عن أعمالهم بعد رئيس المحكمة ، وهو المرجع لأرباب المعاملات .

(٢) تسلم المعاملات الواردة إلى المحكمة ، ورفض ما كان منها مظلوما وإحالة إلى مفيد الأوراق لأجراء اللازم نحوها .

(٣) عرض المعاملات كفاة على رئيس المحكمة لأخذ تعليماته وأوامره عليها والقيام بتنفيذ ذلك .

(٤) إحالة المعاملات إلى موظفى المحكمة بحسب اختصاصاتهم ليجرى كل منهم اللازم فيها .

(٥) تحرير الأجوبة والخطابات التى تصدر من المحكمة وعرضها على الرئيس لأخذ توقيعه على الصورة ثم عرضها لتوقيعها .

(٦) التوقيع بظهر الصكوك تحت عبارة تدل على أن الصك منظم بعلمه .

(٧) الختم فى السجل على جميع المعاملات التى ترصد به مع الحاكم والسجل .

(٨) الختم على الصكوك المخرجة من السجل بما يدل على أن لديه علما بإخراجها .

(٩) التوقيع على صور المعاملات والخبايا التى تنضى الضرورة بنسخها كصورة المذكرات

والأوامر وغير ذلك تحت عبارة تدل على أن الصورة مطابقة للأصل والنتم عليها بالنتم الخاص بقلم المحكمة .

هذا إلى جانب أعمال أخرى عديدة ملزم بالقيام بها .

(ب) كاتب الضبط (١) :

ووظيفته هي :

١ — ضبط جميع الدعاوى والمرافعات والإقرارات والانتهاءات وما مائلها من كل ما ينظر لدى الحاكم «القاضي» من ابتداء المعاملة حتى انتهائها ، وجميع ما يترتب على ذلك من تنظيم صك أو غيره .

٢ — حفظ أوراق المعاملات التي تحال إليه وترتيبها والعناية بها والإجابة عما تلزم الإجابة عنه .

٣ — رصد الدعاوى والانتهاءات وما شاكلها في الضبط بخط واضح ولا يجوز له أن يمسح أو يحك فيما يضبطه ولا أن يحرر شيئاً بين الأسطر ؛ وإذا دعت الضرورة إلى شيء من ذلك فيشطب عليه بصورة يمكن معها قراءة ما شطب عليه ، وأخذ توقيع من كانت الافادة منسوبة إليه في ذلك .

٤ — تلاوة دعوى المدعى على المدعى عليه بحضور الحاكم «القاضي» والطرفين ورصد جواب المدعى عليه وتلاوته ورصد كل ما تدعو الحاجة إليه من طلب بينه أو شهادة شهود أو حكم كل ما هو من متعلق المرافعة .

٥ — أخذ توقيع المترافعين وشهودهما وكل من تصدر منه إقادات رصدت بالضبط ، وكذلك أخذ توقيع الحاكم «القاضي» على ذلك في الضبط ؛ وإذا كان من يراد أخذ توقيعه أمياً فيؤخذ ختمه في محل توقيعه ، وإن لم يكن له ختم فيوضع إبهامه بدلا من النتم ويشهد على ذلك شاهدان .

٦ — عدم تلقين أحد الخصوم أو التعبير عنه فيما لا تفيد عباراته أو تغيير أقراله ، ويجب أن يكون سلوكه مع الشهود كذلك .

٧ — عدم أخذ أفادة للمرافعين أو الدهود بالضبط عند غياب الحاكم والقاضي . هذا إلى جانب مسؤوليات إدارية أخرى عديدة منوطة به .

ويلاحظ أن هناك عدة موظفين آخرين لكل منهم اختصاصات معينة وهؤلاء هم : معاون كاتب الضبط ، مفيد الأوراق والميض ، والمسجل ، وكاتب السجل ، ومأمور الاضبارات ، الارشف ، .

ثانياً — المحضرون :

(أ) رئيس المحضرين :

اختصاصاته :

- ١ — هو المرجع لعموم المحضرين وعليهم اطاعته فيما يأمرهم به فيما يتعلق بالأعمال الرسمية .
- ٢ — تلقى مذكرات الجلب من رئيس الكتاب أو الموظف المختص بذلك ، وتلقى الأوراق الصادرة إلى خارج المحكمة وتوزعهم على المحضرين توزيعاً عادلاً ليقوموا بجلب الأخصام وإيداع الأوراق .

٣ — إدخال أرباب المصالح بطلب القاضي والمحافظة على نظام المراجعين .

(ب) المحضر .

اختصاصاته :

- ١ — جلب الخصوم وإحضار كل من ترغب المحكمة في احضاره .
- ٢ — القيام بإبلاغ أوراق الجلب إلى الأخصام وأخذ توقيعهم على تبليغهم ذلك وإعادة الجلب إلى المحكمة موقفاً من المجلوب ، وإذا أفاد المحضر بأنه لم يعثر على الشخص المراد جابه فلا بد للمحكمة من التحقق من إفادته هذه وتعتبر الشخص المجلوب لم يصله التبليغ ولا يسوغ المحضر ترك ورقة الجلب عند أحد ليبلغ الجلب للمجلوب .

هذا إلى جانب بعض أعمال عادية يقوم بها المحضر. (١)

ثالثاً - المحامون :

ما زال في الجزيرة العربية ، السعودية ، نظام قديم هو الذي يحكم المحامين الذي يدرج عملهم تحت باب الوكالات ، - وينص هذا النظام على الآتي :

- ١ - لكل شخص حق التوكيل بلا تقييد .
- ٢ - تقبل وكالة أى شخص في قضية واحدة إلى ثلاث ، فإذا باشر ما يزيد على ثلاث قضايا لا أكثر من ثلاثة أشخاص متعددين ، لا تقبل وكالته وله استمرار المباشرة عن موكله الثلاثة المذكورين مهما تعدد قضاياهم .

٣ - لا يحق الموظفين التوكل عن الغير إلا من قريب من النسب .

شروط المحاماة :

يشترط النظام في الجزيرة العربية ، السعودية ، في المحامي الآتي :

- ١ - أن لا يقل عمره عن إحدى وعشرين سنة .
 - ٢ - أن يكون حسن السيرة والسلوك .
 - ٣ - أن يكون من رعايا حكومة جلالة الملك .
 - ٤ - أن يكون من المتحصلين على الشهادة النهائية من المعهد العلى السعودى أو القسم العالى من مدارس الفلاح ، أو على شهادات تعادل إحدى هاتين الشهادتين بقرار من مديرية المعارف (وزارة المعارف الآن) .
- ويمكن أن يصبح محامياً :

١ - كل شخص مارس القضاء أو تحصل على شهادة التدريس أو شهد له قاضى البلد أو عالم معتبر بأهليته للوكالة .

٢ - كل شخص مجرد من الشهادات المنوه عنها سابقاً ولكن يلزم أن يجرى إثبات كفاءته

من طريق الاختبار فى المسائل القضائية بواسطة هيئة عليا يجرى انتخابها من قبل القاضى فى بلد
طالب الاجازة .

٣ - يجب التصديق هذه الاجازات من قبل هيئة التدقيتات الشرعية .

هذا ويلاحظ ان امراً ملكياً فى عهد الملك عبد العزيز بن السعود كان قد صدر بإلغاء مهنة
العلماء لإلغاء مطلقاً . وظل هذا الامر سارياً لفترة من الزمن ولم يبلغ إلا قريباً . وقيل فى
آونة هذا ان المحامين أو الوكلاء كانوا سبباً فى كثير من المشاكل بين المتقاضين من جهة وبين
الغنىمة والمتقاضين من جهة أخرى . . وهو امر كما يبدو يدل على عدم الاهتمام بهدم اصول التقاضى
والرافعات . كما أنه لم يكن علاجاً حقيقياً إذ فى الواقع أضع فترة قيامه كثيراً من حقوق المتقاضين
بما جعل الجمهور يضطرب على حكمه لإلغاء ذلك الامر المشير للدهشة .

الدعوى

١٧ - ماهى الدعوى ؟ .

قيل إن الدعوى هى الوسيلة التى عن طريقها يستطيع صاحب الحق أن يتجىء إلى القضاء
لحماية حقه . كما قيل إنها سلطة غزوة للأفراد . وأياً كان رأى الصواب فهى فى الواقع إحدى
أهمقوى التى خولها القانون للأفراد كما خولها الشرع .

وفى الجزيرة العربية ، السعودية ، لم يعرف النظام الدعوى ولم يعطها أى مفهوم ، كما لو كانت
حداً أم واجبا . كما لم يتكلم عن الشروط الواجب توافرها . كذلك لم يفرق بين الدعوى وبين
المالبة القضائية ، وبينها وبين الخصومة .

ولهذا نجده يخلط بين هذه كلها حين أطلق عليها مرة اسم الشكوى ، ومرة أخرى اسم الدعوى .
حين قال : متى وصلت الشكوى ، إلى المحكمة المختصة ، فعلى قاضيا أن يعين فى يوم تقديم
الدعوى ، إليه تاريخ الجلسة المدعى مع مراعاة الترتيب فى القضايا ، إلا قضية مسافر أو امرأة
فى دعوى يسيرة ، فيجب البت فيها بالسرعة الممكنة لتنفيذ الحكم .

وفي الواقع يلزم الرجوع دائما للشريعة الإسلامية فيما لم يجر فيه نص ، كما يلزم الرجوع إلى مذهب الإمام أحمد دائما ، ماعدا الحالات التي ينص فيها على غير ذلك .

١٨ - الاختصاص :

من المعلوم أن قواعد الاختصاص هي تلك التي تتكلم عن الاختصاص الولائي والنوعي والمكاني . وفي الجزيرة العربية ، السعودية ، هناك اختصاص ولائي واختصاص نوعي واختصاص مكاني .

١ - الاختصاص الولائي :

عرفت حديثا فكرة الاختصاص الولائي وإن لم يطلق عليها هذا الاسم حتى الآن أو على الأصح لا تعرف به في الجزيرة العربية ، السعودية ، ، وذلك بعد أن أنشأت حكومة السعوديين ما أسماه « بديوان المظالم » ليكون مختصا بالقضايا الإدارية التي تنشأ بين الموظفين والإدارة أو بين الموظفين بعضهم ببعض ، أو بين الإدارة والأفراد والشركات - وإن كان هذا لا يمنع من التجاء هؤلاء إلى القضاء الشرعي .

٢ - الاختصاص النوعي :

لما كان الاختصاص النوعي هو اختصاص طبقات المحاكم ، فإننا سنوضح هذا حالا بالنسبة لما هو عليه العمل في الجزيرة العربية ، السعودية ، ، على أن يكون واضحا أن ماجرت عليه نظم الدول العربية : كسوريا والجزائر والعربية ، السعودية ، .

ولهذا بدلا من أن نتحدث عن طبقات المحاكم ، سنوضح هنا طبقات قضاة المحاكم الشرعية ، واختصاصات كل طبقة ، وصلاحياتها ، ثم نعرف حياة التمييز التي تعد محكمة أوراق ، ثم رئاسة القضاة باعتبارهما طبقتين .

أولا: طبقات قضاة المحاكم الشرعية:

(أ) رئيس المحكمة الكبرى :

اختصاصه وصلاحياته :

رئيس المحكمة الكبرى اختصاصات عديدة هي :

١ - النظر فى جميع القضايا والخصومات والمعاملات وفق أحكام الشريعة الإسلامية السمحة ، وإثبات الأمانة وكل ما نصت عليه الأوامر والتعليمات الصادرة من جلالة الملك المعظم أو نائبه .

٢ - هو المرجع لجميع المعاملات والقضايا الواردة إلى المحكمة والصادرة منها والمسؤول عن جميع موظفى المحكمة من أعضاء وكتبة ورئيسهم وموظفى بيت المال من الوجهة الشرعية ولا يصدر أى أمر كان من أحد منهم إلا بعد اطلاعه وأمره .

٣ - مراقبة أعمال جميع الموظفين المذكورين وهو المسؤول عن تطبيق التعليمات والنظم المبلغة للمحكمة .

٤ - النظر فى جميع الدعاوى التى ترد إلى المحكمة وتقسيمها على قضاة المحكمة تقسيماً عادلاً بما فهم الرئيس المذكور ، لينظر كل منهم فى قسمه على حده .

٥ - الختم فى السجل على المعاملات كافة التى تسجل بسجل المحكمة ، سواء كانت صادرة تحت توقيع أو تحت توقيع أحد نواب المحكمة .

٦ - التصديق على الصكوك كافة الصادرة من نواب المحكمة بختمه وختم المحكمة بعبارة تفيد أن الختم الذى على الصك هو ختم نائب المحكمة .

٧ - الختم على جميع الصور المخرجة من السجل بختمه وختم المحكمة الرسمى .

٨ - التوقيع على جميع التحريرات والمذكرات الصادرة من المحكمة ، والإجابة عن جميع المخبرات الواردة إلى المحكمة ، والتوقيع على المبررات التحريرات والمخاطبات التى تصدر من المحكمة .

٩ - إحالة الصكوك إلى المسجل عن طريق رئيس السكتاب لتسجيلها .

١٠ - سؤال المحكوم عليه عن قناعته بالحكم الصادر منه أو عدها ، بعد الحكم فوراً ،

ويكون جواب المحكوم عليه خطياً فى الضبط تحت توقيع وتوصديق القاضي .

١٢ — الأمر على المسجل بالشرح على هوامش السجلات والصكوك بما تقتضيه المعاملات الصادرة لديه أو لدى غيره من القضاة أو لدى كاتب العدل بالانتقالات وغيرها ، كانتقال العتاق من ملك شخص إلى آخر ببيع أو هبة أو وقف ، أو كاعتراض المحكوم له بتسلم ما حكم له به لديها أو لدى المذكورين أهلاه ؛ والختم على ذلك في السجل بختمه وختم رئيس الكتاب والمسجل .

١٣ — الشرح على الصكوك الصادرة لدى غيره من القضاة أو كتاب العدل بالمعاملات التي جرت لديه المتعلقة بتلك الصكوك ، وإشعار الجهات الصادرة منها بالتمهيش على سجلاتها بما وقع بمحكمته في ذلك .

١٤ — التثبت من الصكوك والمستندات المبرزة أثناء مرافعة القضايا المنظورة لديه من كونها صالحة للاستناد ولم يطرأ عليها ما يوجب إلغاء مفعولها من انتفال ووقف وغير ذلك ، والتحقق من كونها خالية من شبهة التزوير .

١٥ — حفظ الختم الرسمي للعداد للمحكمة الشرعية الذي يختم به الصكوك بجانب ختم القاضي ويختم به في السجلات وغيرها .

١٦ — الاشتراك مع نواب المحكمة حسب التعليمات الخاصة بذلك في الأحكام التي تصدر بالقتل أو لقطع طبق الوجه الشرعي ، وفرؤس الجلسات التي تعقد لذلك .

١٧ — التوفيق في الضبط على كل ما يقع لديه من دعوى المدعى وجواب المدعى ، والبيانات ، وحلف الإيمان ، واقادات الطيفين ، وغير ذلك .

١٨ — إعطاء الرخص لأذوني عقود الانكحة بعد إجراء ما يقضى به الأوامر والتعليمات، الموضوعة لذلك والمبلغة إلى المحكمة ، وتقديم كشف بأسماء المأذونين إلى رئاسة القضاة .

١٩ — إعطاء شهادات عتري التوكيل للمحامين ، طبق التعليمات الموضوعة لها والمبلغة، وأن يوقع على شهادة التوكيل والحيأة التي تتولى إعطاء الشهادة لمحترفي التوكيل تكون تحت رئاسة المحكمة . هذا إلى جانب بعض صلاحيات إدارية مضافة إلى ما سبق .

(ب) القاضي :

صلاحية واختصاصه :

صلاحية القاضي في الملاحقات ، كصلاحية رئيس المحكمة في جميع موارد المنصوص عليها سابقاً . وتعني الملاحقات البلهان الواقعة خارج العواصم . أو المدن الكبيرة .

(ج) معاون رئيس المحكمة :

(١) عند غياب رئيس المحكمة عن الدائرة يكون اختصاصه كاختصاص رئيس المحكمة وصلاحية كصلاحية رئيس المحكمة .

(٢) عند حضور رئيس المحكمة يكون اختصاصه نفس اختصاص نواب المحكمة الشرعية وهو كالآتي :

(د) نواب المحكمة الشرعية :

صلاحياتهم واختصاصاتهم :

١ - النظر في جميع الدعاوى والمعاملات المحوالة إلى النائب من القاضي وإصدار حكم فيها بمفرده ، ومراجعة حكم الحكم بعد التمييز وتقديمه للرئيس لإحالة إلى المسجل للتسجيل ومراجعة مسودة القضية قبل تمييز الصك والأمر بتنظيمه .

٢ - التوجه عند الضرورة لسماع الإقرارات والبيانات على عين المشهود عليه ، وتحليف الأيمان بعد إخبار الرئيس .

٣ - التوقيع على ما يجري لديه بالضبط من دعوى المدعى عليه وغير ذلك

٤ - الاشتراك مع بقية قضاة المحكمة في رؤية دعاوى القتل والرجم حسبما نصت عليه التعليمات الموضوعة لذلك .

(هـ) نائب القاضي :

اختصاصه وصلاحية كاختصاص وصلاحية نواب المحكمة .

ثانياً : المحاكم المستعجلة :

(أ) قاضى المستعجلة الأولى :

اختصاصه وصلاحيته :

النظر فى جميع الدعاوى المالية التى لاتزيد على ثلاثة آلاف وثلاثمائة قرش سعودى ، والنظر فى قضايا الجنح والتعزيرات الشرعية والحدود التى لا تقطع فيها وفق أحكام الشريعة .

(ب) قاضى المستعجلة الثانية :

اختصاصه وصلاحيته :

النظر فى أمور البادية وما يتعلق بها ، وفى ما خولت له الأوامر والتعطيات عما هو خارج عن اختصاص المحاكم الكبرى والمستعجلة الأولى . وكتاب العدل .

(ج) قاضى المستعجلة :

اختصاصه وصلاحيته :

النظر فى قضايا الجنح والتعزيرات والحدود التى لا تقطع فيها وفى القضايا المالية التى لاتزيد على ثلاثة آلاف وثلاثمائة قرش سعودى وفى دعاوى البادية .

ملحوظة :

كل بلدة ليس فيها قاضى مستعجلة ، يقوم قاضى البلدة بجميع أعمال واختصاصات المحاكم المستعجلة إضافة إلى أعماله .

ثالثاً : هيئة التمييز :

تتكون هيئة التمييز من عدة قضاة . وهى تعتبر محكمة استئنافية لأن قضايا معينة هى التى يجب أن ترفع إليها ، أما تلك التى تنص على أنه لا تمييز فيها ، فلا يجوز رفعها إلى هيئة التمييز ، هى محكمة أوداق . ويلاحظ أن التمييز ينصب على الجزء المجروح من الحكم أو المنقوض فقط .

رابعاً : حياة رئاسة القضاة :

وعذه الحياة تعتبر هى الأخرى بحكمة أوراق ذلك أن اختصاصاتها هى :

- ١ - تدقيق الأحكام الشرعية المعروضة على رئاسة القضاة والتي لم يقنع بها المحكوم عليه .
 - ٢ - تدقيق أحكام القطع والقتل والرجم الصادرة من جميع المحاكم .
 - ٣ - النظر والتدقيق فى الشكاوى المقدمة ضد الصكوك الصادرة من كتاب العدل . وهذا إلى جانب اختصاصات أخرى تقوم بها .
- ذلك هو ما يمكن اعتباره اختصاصاً نوعياً فى الجزيرة العربية ، السعودية ، ، وإن كان هناك اختلاف فى المفهوم لمعنى الاختصاص النوعى .

٣ - الاختصاص المكاني :

التشريعات المختلفة فى العالم مازالت تأخذ بوجهات نظر مختلفة من حيث الاختصاص المكاني . فمنها ما نورد قاعدة عامة ثم تدخل عليها استثناءات ، ومنها ما تفرق بين الدعاوى المنقولة والمقارية . وهكذا .

وفى الجزيرة العربية ، السعودية ، لم يتكلم النظام بالتفصيل عن الاختصاص المكاني كل ما هنالك أنه أورد قاعدة عامة ولم يورد عليها استثناءات . وهذه القاعدة ، الدعوى لانتقام إلا فى بلد المدعى عليه إذا كان داخل المملكة ، وإذا كان خارج المملكة وله بلد معلوم بها ترفع عليه الدعوى بهذا البلد يقصد للمملكة ، وإشعار المدعى عليه الغائب بخلاصة الدعوى انقضاء عن طريق الخارجية .

وإذا كان الاختصاص المكاني يقتضى الحديث عن الموطن وحكم من لا موطن لهم كجوابين الآفاق ومن لهم أكثر من موطن واحد ؛ كذلك حكم تعدد المدعى عليهم ، وما حكم الدعاوى العينية العقارية إذا كان المدعى عليه له موطن يختلف عن مكان هذه العقارات . كل

هذه وغيرها ، لم يتحدث عنها النظام لكن يجب الرجوع فيها إلى الشريعة الإسلامية ومذهب الإمام أحمد .

* * *

١٩ — كاتب العدل :

لكاتب العدل اختصاصات وصلاحيات عديدة نذكر هنا بعضها لكي نعطي مفهوما واضحا ومقنعا ، وهذه الاختصاصات والصلاحيات هي :

- ١ — النظر في الاقرارات وأخذ توقيع المتعاقدين .
 - ٢ — إصدار الصكوك المتعلقة بالاقرارات والعقود المذكورة وتنظيمها تنظيميا شرعيا .
 - ٣ — على كاتب العدل ألا يبر عن أحد المتعاقدين أو غيرها من أرباب المعاملات بما لا تقيد عبارته ولا يغير أقواله ، وأن يكون سلوكه مع أرباب المعاملات كسلوك القضاء معهم .
 - ٤ — الأمر على المسجل بالشرح على هوامش السجلات والصكوك بما تقتضيه المعاملات الصادرة لديه أو لدى غيره من كتاب العدل والقضاة بالانتقالات وغيرها ، كانتقال العقار من ملك شخص إلى آخر يبيع أو يهبه أو وقف وماشا كل ذلك ، والختم على ذلك في السجل والصك بختم الدائرة الرسمي عليهما والتوقيع بتوقيعه .
- وهو في الواقع لا تختلف مهمته من مهمة متعارف عليه في بعض الدول العربية بدوائر تشبه العقارى . ومعاون كاتب العدل يقوم بشؤون كاتب العدل عند غيابه من الدائرة . كذلك هناك من يسمى بمسجل الصكوك ومقيد الأوراق إلى جانب المبيض . وكل هؤلاء يعتبرون تابعين في الوظيفة لكاتب العدل .

٢٠ — اعلان أوراق المحضرين :

لم يتكلم النظام الشرعى عن أوراق المحضرين وإن كان قد تكلم عنها النظام التجارى . وأطلق

عليها اسم أوراق الجلب .. وعلى ضوء هذا تحدث عن أوراق المحضرين فى الجزيرة العربية (السمودية) .

تعريف أوراق المحضرين :

أوراق المحضرين كما هو معروف هى الأوراق التى تعنى بإعلان الخصوم أو تعنى بالتنفيذ وبمعنى آخر هى أوراق تكليف بالحضور وهى أيضا أوراق تنفيذ .

كيفية تحرير أوراق المحضرين :

فى الجزيرة العربية « السمودية » نص على أن تحرر أوراق المحضرين « الجلب » باللغة العربية وبعدة متسلسل مع التاريخ واسم اليوم واسم المدعى والمدعى عليه وشهرتهما وصنعتها ومحل إقامتهما ونابغيتهما « جنسيتها » ويوم المحاكمة والساعة واسم المباشر « المحضر » وشهرته ، على أن يكون إرسالها على نسختين : نسخة تسلم المدعى عليه ، وأخرى يؤخذ توقيعه عليها وتعاد إلى المحكمة موقعة من المباشر الذى عهد إليه أمر بتليغها ، وإذا تعدد المدعى عليهم تعدد نسخ الجلب على الصورة المار ذكرها بنسبة عددهم .

كيفية تسليمها :

إذا كان المراد احضاره أمياً ولم يكن له ختم يؤخذ أثر إبهامه على النسخة المكاف بتوقيعها ، وعلى المباشر أن يشهد على كيفية التوقع شخصين مع أخذ توقيعها على ورقة الجلب .

فى حالة امتناع المدعى عليه من تسلمها ، على المحضر أن يضع أمامه نسخة واحدة ويشهد على ذلك ولو شخصاً واحداً مع أخذ توقيعه .

مكان التسليم :

لا يشترط أى مكان لتسليم أوراق المحضرين ، بل يمكن تسليمها فى أى مكان يوجد فيه

الشخص المراد تسليمه طلب الجلب ؛ وبالنسبة للشركات تسلم لمديرى الشركات أو أحد الشركاء أو أحد كتاب الشركة .

يستطيع المحضر إذا اقتضت الضرورة أن يسلم ورقة الجلب إلى من يوجد في محل تجارة المطلوب جلبه من ولد أو حفيد ثابت علاقتها بتجارة المحل بشرط مراعاة الأحكام السابقة . هذا ويلاحظ أن كل المسائل الأخرى غير التجارية لا يسوغ فيها للمحضر ترك ورقة الجلب عند أحد أيبلغ الجلب للمجلب .

الغياب :

غياب المدعى عليه :

٢١ و ٢٢ - بالنسبة للقضاء الشرعى :

إذا حضر المدعى عليه بمجلس الحكم في الوقت المحدد ثم لم يقدم إلى المحكمة عذراً مقبولاً على الحاكم إحضاره في الحال بواسطة الشرطة ، وبأمر المدعى بالانتظار ريثما يجرى احضار المدعى عليه ويحكم القاضي في الدعوى متى حضر المدعى عليه ولو في آخر الجلسة . وإذا لم يحضر المدعى عليه وانتهى وقت الدوام ، يعين القاضي جلسة أخرى لا يتجاوز ميعادها ثلاثة أيام ، وتكلف الشرطة وعمدة المحلة بإخبار المدعى عليه الغائب بميعاد الجلسة الجديد . وينذر بأنه إذا لم يحضر يحكم عليه غيابياً .

بالنسبة للقضاء التجارى :

إذا تخلف عليه عن الحضور بدون عذر أو أسباب صحية أو موانع شرعية ، يطلب المدعى أن تقرر المحكمة رؤية الدعوى غيابياً وبعد الثبوت تحكم المحكمة بمقتضى ذلك حكماً معلقاً على نسكول المدعى عليه عند وقوع الافتراض .

٢٣ - غياب المدعى عليه والمدعى :

بالنسبة للقضاء الشرعى :

إذا لم يحضر المدعى والمدعى عليه ولا وكلاؤهما في الجلسة المحددة ، ولم يتقدم المدعى بعذر

مقبول ، فعلى المحكمة شطب القضية . على أن له أن يستأنف طلب النظر فيها مرة ثانية ؛ وإذا لم يحضر بغير عذر في المرة الثانية أيضاً تشطب ولا تسمع إلا بأمر عال صريح يصدر بسماعها .

بالنسبة للقضاء التجاري :

إذا لم يحضر المترافعان ، في اليوم المحدد تشطب الدعوى ، أما إذا كان المتخلف هو المدعى ؛ فإن للدعى عليه أن يطلب من المحكمة ويستحصل قراراً غيابياً بسقوط حق المحاكمة مؤقتاً ، ولا يكون مجبراً على إعطاء جواب والمدعى بضمّن الأضرار التي لحقت بالمدعى عليه .

٢٤ - تنفيذ الأحكام الغيابية الشرعية :

لا يمكن تنفيذ أى حكم غيابي إلا بعد تصديق هيئة التمييز ، على أن هذا التصديق لا يمنع قبول حجة المحكوم عليه غيابياً حتى متى قدم .

٢٥ - التنفيذ المؤقت :

يمكن للمحكوم له طلب التنفيذ المؤقت في حالة صدور الحكم غيابياً ويمكن بالشروط الآتية :

- ١ - بعد أن يصدق الحكم من مرجعه .
- ٢ - أن يكون المحكوم به داخل الجزيرة العربية ، السعودية .
- ٣ - أن يقدم المحكوم له كفيلاً مالياً ، وأن تكون هذه الكفالة هي كفالة أداء وتسليم في الحقوق المالية عنه ظهور ما يستوجب نقض الحكم .
- ٤ - أن يكون الكفيل من رعايا حكومة السعوديين .

٢٦ - الاعتراض على الحكم الغيابي التجاري ومدة :

لكل من صدر عليه حكم غيابي تجاري أن يعترض على الحكم ضمن المدة القانونية وتعتبر المدة القانونية سارية من تاريخ تبليغ الإعلام إلى المحكوم عليه ولا يعتبر من المدة يوم التبليغ ولا يوم

التقديم ومدة الاعتراض هي خمسة عشر يوما تضاف إليها مواعيد مسافة إذا كان المحكوم عليه خارج البلدة التي صدر فيها الحكم عليه بمواعيد المسافة هذه تقدر حسب الاقتضاء من المحكمة .

٢٧ كيفية الاعتراض :

يتم الاعتراض على الحكم الغيابي بتقديم عريضة إلى المحكمة التجارية تحتوي الأسباب والطل التي تخرج الدعوى المقدمة من المحكوم عليه والحكم الغيابي المعطى بها ، وتبلغ صورة من هذه العريضة إلى المعارض عليه عن طريق المحضرين ثم يترافح المتخاصمان في يوم الجلسة المعدد بورقة المحضرين .

٢٨ - قبول الاعتراض والمصاريف :

يعتبر الاعتراض مقبولا إذا قدم المحكوم عليه غيابيا اعتراضه إلى المحكمة ضمن المدة القانونية أما المصاريف الناتجة من الحكم الغيابي فيتحملها المحكوم عليه غيابيا .

٢٩ - عدم حضور المعارض :

في الاعتراض إذا قدم عريضة اعتراضه ولم يحضر الجلسة المحددة لمطر هذا الاعتراض ولا يقبل منه أى اعتراض حتى ولو كان ضمن المدة القانونية بشرط ألا يكون له عذر شرعى أو مانع هل أن يبقى له حق التمييز .

٣٠ - اعتراض الغير :

إذا صدر حكم يمس حقوق طرف ثالث غير المتحاكين ولم يكن قد حضر إلى المحكمة عن طريق الجلب أى لم يجاب ولم يحضر هو بدون ورقة محضرين أو لم يوكل أحدا للحضور عنه ، ولم يتقدم بطلب للدخول في الدعوى ، فإنه يجوز له أن يعترض طبقا لما سبق ذكره بخصوص المحكوم عليه غيابيا .

٣١ - الأحكام متى يجوز للغير الاعتراض عليها :

كل الأحكام والقرارات التي تصدر من المحكمة التجارية بحق للغير أن يعترض عليها متى كانت تمس في حقوقه .

٣٢ — ما يخرج باعتراض الغير :

إذا اعترض الغير خلال المدة القانونية وقبل اعتراضه فلا يخرج من الحكم إلا ما كان عائداً لهذا الطرف الثالث ، أما باقى الحكم فيظل قائماً فى مواجهة الطرفين .

وإذا اعترض الغير خلال المدة القانونية وكل الحكم الصادر أو الصك يخص مادة واحدة لا يقبل التفريق ، فعينئذ يسرى الجرح على باقى الأطراف المتخاصمة .

٣٣ — تغريم الغير :

إذا انضح أن دعوى الغير غير صحيحة وليست مقبولة يذم . بدفع ما تحمله للأطراف الأخرى من ضرر وخسارة .

٣٤ — تمييز "صكوك التجارة" :

جرت معظم الدول الحديثة على تقسيم الأحكام من حيث قابليتها للطعن فيها أو عدم قابليتها ، ومن هنا كانت أحكام ابتدائية نهائية حائزة لقوة الشئ المقضى فيه . ثم بآنة .

والحكم الابتدائى هو القابل للطعن بالاستئناف ، أما النهائى فلا يقبل الطعن بالاستئناف وإن كان يقبل الطعن فيه بالمعارضة .

وفى بعض الدول كالجهورية العربية المتحدة ، لا يجوز الطعن فى الحكم الحائز لقوة الشئ المقضى فيه بطرق الطعن العادية التى هى المعارضة والاستئناف ، وإن كان يجوز الطعن فيه بالنقض والالتماس . أما الحكم البات فهو الحكم الذى لا يقبل الطعن مطلقاً بأى طريق من طرق الطعن المختلفة .

ولا يخفى أن تقسيم الأحكام بهذا الأسلوب تصد به معالجة ما يسمى بالتنفيذ الجبرى .

٣٥ — فى الجزيرة العربية ، السعودية :

لم يتحدث المظام فى الجزيرة العربية ، السعودية ، عن تقسيمات للأحكام وإن وصف بعض الأحكام بأنها أحكام قطعية . هل أن الواقع هو جواز المعارضة والاستئناف فى كل الأحكام التى

تصدرها المحاكم ، سواء التجارية منها والمحاكم الشرعية ، ما عدا تلك الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية والتي سبق أن أشرنا إلى أنها غير قابلة للتمييز .

٣٦ — ما يمكن تمييزه من الأحكام التجارية :

نص نظام القضاء التجاري في الجزيرة العربية ، السعودية ، على أن جميع الصكوك الصادرة من المحكمة التجارية الكاسية الحكم القطعي ، سواء أكان بمواجهة الطرفين أو كان حكماً غنياً فهو قابلة للتمييز .

ومعنى هذا أن كل الأحكام سواء منها تلك الأحكام الغياية أو الأحكام الحضرية هي أحكام قابلة للتمييز بالنسبة للقضاء التجاري ، وبالتالي ليست هناك أحكام مستثناة أبداً خلافاً لما مأمور به في المحاكم الشرعية .

٣٧ — المدة القانونية للتمييز :

تختلف المدة القانونية في قبول التمييز عنها في المعارضة كما هو الحال في سائر التقريعات ، ذلك أن التمييز وهو مرحلة تالية في المحاكمة للمعارضة ، أو هو درجة استئنافية ، ومن هنا نجد أن المدة المصوص عليها بخصوص التمييز هي ثلاثون يوماً سواء أكان ذلك في مواجهة الحكم الوجاهي ، أو الحضرى ، أم كان في مواجهة الحكم الغياي المنقضى فيه مدة المعارضة .

ونبدأ المدة بالنسبة للتمييز من تاريخ تبليغ الصك إلى المحكوم عليه ولا يحسب ضمن المدة القانونية يوم التبليغ ، كما لا يحسب ضمن المدة القانونية يوم التقديم .

٣٨ — عريضة التمييز :

- ١ — اسم المدعى عليه .
- ٢ — شهرتها وجسديتها .
- ٣ — محل إقامتها .
- ٤ — تاريخ تبليغ الصك إليها .
- ٥ — صورة الصك مصدقة من المحكمة .
- ٦ — لائحة الاعتراض مفصل فيها أوجه اعتراضاته .
- ٧ — سند كفاية مصدق من كاتب عدل ، يتضمن أداء مصاريف محاكمة الخصم وأضراره وخسائره في حالة ظهور أن المستدعى غير محق في استدعاء التمييز .

٢٩ - عدم توافر البيانات اللازمة :

إذا كان مستدعي التمييز قد قدم استدعاء ناقصاً فيه أحد البيانات السابق ذكرها ، فإن قبول استدعائه أو عدم قبوله يتوقف على الآتي :

١ - أن يكون الاستدعاء قدم في آخر يوم من المدة القانونية ، وفي هذه الحالة ترد عريضته كلياً ولا تقبل .

٢ - أن يكون الاستدعاء خلال المدة القانونية .

وفي الحالة تنبه هيئة التمييز المستدعي (تحريرياً) عن كل النواقص التي وردت في استدعائه وذلك لإكمالها ونضرب له أجلاً لذلك ، على أن تبقى للمستدعي المدة التي كانت باقية له حينما استدعى التمييز .

٤٠ - وظيفة هيئة التمييز :

بعد أن تقبض المحكمة التجارية الرسوم من المستدعي ، تبلغ المميز عليه الأوراق التمييزية مصدنة ليتقدم في خلال أسبوع بعد تبليغه لإجاباته على اعتراضات خصمه ، ثم بعد ذلك ترفع الأوراق جريباً إلى هيئة التمييز لتقوم بالآتي :

النظر في الدعوى بحسب الأوراق المقدمة إليها فتعتمد الأحوال والوقائع المشروحة في الصك المطلوب تميزه بدون أن تجلب الخصمين ، فإن تبين أن حكم المحكمة التجارية موافق للنظام وأصول المحاكمة أيده ، وإلا نقضته وأعادت إلى المحكمة التجارية لإعادة المحاكمة .

٤١ - أسباب النقض لصكوك الحكم :

(أ) مخالفة الحكم لنظام المعاكم التجارية .

(ب) أن تكون الدعوى خارجة عن اختصاص المحكمة التجارية .

- (ح) أن تكون الأوراق أو البينة غير كافية لإصدار الحكم .
 (هـ) إذا طعن المميز في شهادة الشهود طعناً شرعياً . وامملت المحكمة الطعن .
 (و) إذا وجد خلل في توجيه اليمين أو التحليف .
 (ز) إذا استندت المحكمة على مادة قانونية غير صالحة للحكم .

٤٢ — إعادة التمييز .

متى نقضت هيئة التمييز الحكم الصادر من المحكمة التجارية للأسباب السابقة الموجبة للنقض ، فإن على المحكمة التجارية إعادة المحاكمة . على أنه متى ما صدر حكم المحكمة التجارية الثاني ولم يقبله المحكوم عليه ، فله حق تمييزه من جديد . وفي الحالة إذا نقضت هيئة التمييز الحكم مرة ثانية ، فعلى المحكمة التجارية أن تعيد المحاكمة . ومتى ما صدر حكمها على أسباب وعلل غير صالحة للحكم ، وميزه للمرة الثالثة المحكوم عليه ، يكون من على هيئة التمييز أن تصلح الحكم ، وأن تنفذه بדרך إعادة النزاع إلى المحكمة التجارية .

الخاتمة

إن العدالة وهي اسمى ما يسعى الإنسان إلى تحقيقه — مازالت منى وآمالاً ، وما زال العجز يشكل عائقاً كبيراً في سبيل الوصول إلى إرساء دعائمها ، ولكن هذا العجز لا بد من التخلص منه والوقوف في وجه الظغيان الذي يتناقض وجوده مع وجود العدالة ، ويتنافر تنافراً مريعاً . حقاً لقد عاشت البشرية طويلاً وهي تصارع الظغيان ، أما الآن فقد حان لها أن تقتصر عليه فعلاً لتنتهي المهزلة أو المهازل التي كثيراً ما أطلق عليها لفظ العدالة تدليسا وغشا وتويغفا . ليست العدالة هي أن نوجد قانوناً تقديمياً عادلاً فقط ، ولكن العدالة هي أن يكون تطبيق هذا القانون عادلاً أيضاً ، وهو هذا الذي نجد كثيراً من الشعوب تعاني منه الآن وتسحق وهي عاجزة عن الوصول إلى التطبيق العادل ، تدخلاً أو إلغاء أو نزاعاً لحق برشوة أو باوامر ، أو بهما معاً . وأقول هذا لأنه قد تبدو بعض القوانين أو النظم تقديمية وعادلة ، ولكن ليس هذا هو المهم

والضرورى فقط ، وإنما إلى جانب هذا يلزم التطبيق العادل ، يلزم جهود القاضى الشريف والسلطة التنفيذية الخريفة . وبدون هذا لا قيمة لآى قانون تقدمى وعادل ماعام من المستحيل تطبيقه ، ومن المستحيل أن نلزم الناس به .

لقد ظل الطغيان يؤكد دائماً أن مفهوم العدالة مفهوم نسبي ولا يمكن أن يكون هناك مفهوم نهائى للعدالة . ولقد قال الطغيان حقاً أراد به باطلا . فالعدالة وإن كانت نسبية ففى نظرنا من الممكن الوصول إلى ما هو اسمى دائماً فى مفهوم كل عصر ، وفى مفهوم كل زمن ، وبإتالى تكون البشرية قد حققت انتصاراً . إنمأ بحق من ضمن انتصاراتها . ونقول يمكن تحقيق المفهوم الاسمى لكل عصر ولكل زمن ، لأن واقع الحياة القانونية ، واقع متجدد بالضرورة وحين يفرض واقع قانونى متخلف على مجموعة من البشر ، فإننا نكون بصدد ظلم وبصدد طغيان وذلك لأن تطبيق واقع قانونى متخلف يعنى عودة إلى البدائية فى عصر متطور ؛ وهو بمعنى آخر قتل بالسـم .

إن العدالة . كانت مطلباً إنسانياً منذ تلك اللحظات الأولى لمجتمع البشرى . ولقد حاولت البشرية بحق أن ترمى . ما كانت تسميه بالعدالة حين اعتبرت الأعراف التى تختبئها أو الخلوقة بواسطة أسلافها ، وهى القواعد المأزمة للسلوك والتصرفات البشرية .. وكانت الأعراف عمية بواسطة المجموع البشرى وليس بواسطة سلطة منقبة أو مفروضة . ولهذا كان هناك نوع من العدالة . لأنه قلما يحاول الإنسان تحطيم الأعراف وإن فعل القزم .

لهذا نؤكد من جديد ضرورة وجود تطبيق شريف لكل قانون يسـن فالعدالة عندنا لا تكون إلا حين يكون هناك قانون إنسانى تقدمى .. وتطبيق إنسانى تقدمى .. فالقانون بمفرده لا يعنى عدلاً ، وبدون تطبيق شريف يفقد القانون تقدميته وإنسانيته ؛ فالقانون التقدمى والتطبيق الشريف متلازمان . بل هما ضروريان من أجل ما يمكن تسميته بالعدالة ..

هل أننا نلاحظ أن الكثيرين من الناس يديرون ظهورهم للحق والعدل ، لقد عشت فى بلدان

عربية مختلفة وتمكنت من أن أرى كيف تنحر العدالة نحراً كما تنحر النوق . والواقع أن أكبر دليل على عدم التحضر هو أن ترى الحق والعدل ، وقد أقصيا من دروب الجماهير .. من دروب المجتمع وكما أعرف أن مهمة شاقة وصعبة يجب أن تؤديها كحامين في مختلف مجتمعاتنا العربية . ليس من واجبنا أن نسعى لتطبيق القانون أى قانون ، ولكن يجب قبل هذا التطبيق أن نحقق قانوناً عادلاً ، قانوناً إنسانياً .. كم من قوانين ليست في الواقع إلا قوانين تسلطية فيها ظلم .. وفيها استعباد وفيها إهانة للكرامة الإنسانية ؟ كم من قوانين ، في أكثر الدول ادعاء بأنها تقدمية ، نجدها مليئة بالرجعية ، مشبعة بالتأخر ، متخمة بالتخلف والاندحار ؟ ولاشك أن هذه السلاسل الصلبة .. هي التي تعاقب بعض أعناق جماهيرنا العربية .

في قوانين الأحوال الشخصية ، في القانون المدني ، في القانون الجنائي ، في القانون الإداري ، في قوانين الإجراءات ، في كل تلك التقنيات المختلفة نجد ظلماً بيننا ، ظلماً صارخاً ، ومع ذلك ، وتجنياً للظلم أفدح نسعى لتطبيقها صامتين ، في الوقت الذي يجب أن ترتفع أصواتنا في وجه كل نيرون يريد أن يحرق روماننا .

إن هناك شيئاً مهماً جداً يجب أن نقننه إليه بالنسبة لشعوبنا العربية ، هذا الشيء هو أننا إذا كنا جادين حقاً وخلصين حقاً من أجل الوحدة العربية . من أجل أن نصبح أمة جبارة قوية بمواردها البتيرية وغيرها من الموارد الطبيعية ، يجب أولاً — أن نسعى لإقامة عدالة ، يجب أن نسن قوانين عادلة حقاً يجد فيها الإنسان العربي في كل مكان نموذجاً لما يتمناه ويرغب في تحقيقه ؛ حينئذ ستلتف الجماهير حول من يسعى لإيجاده ، تماماً كما التفت جماهيرنا العربية حول الإسلام لتصل به إلى أقصى الصين شرقاً وبحر الظلمات غرباً .

الجماهير العربية جماهير ذات حساسية شديدة نحو فكرة العدالة وهذه الفكرة هي التي تثيرها وتسهرها .

لأنني أريد أن أقول إن مهمتنا ليست مهمة سهلة أبداً ، إن علينا واجباً شاقاً بمجهود ومضنياً دائماً : — علينا أن نرفع أصواتنا مطالبين بتطبيق نظم عادلة لنستطيع أن نصبح متحضرين فعلاً .

فالحضارة ليست شكلا ولكنها جوهرأ أيضا . . وبدون أن يكون هناك جوهر مشرق يكون هناك يباب ، حياة جوفاء فارغة مظلمة .

إن أى مجتمع من مجتمعاتنا العربية يوجد فيه ظلم ، إنما هو وصمة عار في جباهنا ، نحن الذين استطعنا أن نرى أهمية الحياة القانونية للإنسان ؛ نحن الذين نحمل مهمة الدفاع عن الحق وعن العدل ؛ وعن العروبة في آن واحد .

إننا يجب أن نخرج من دائرة المحاكم لتقف في وجهها حين لا تطبق تلك المحاكم إلا الظلم — إلا الطغيان . المحامى الذى يرضى بتطبيق قانون ظالم هو ظالم أيضا ، المحامى الذى يرى الحق ينحصر أمامه بواسطة سذاجين هو سفاك أيضا .

من هذه الجماهير العربية في مجتمعاتنا العربية بمن ينقذها عما هي فيه من أذى ومن ظلم ومن طغيان ؛ إذالم تكن هذه الطبقة المتقفنة التى تعرف معنى الظلم ومعنى العدل ومعنى الطغيان ؟

من لهذه الأمة العربية بمن يرفع من شأنها في الواقع والتاريخ غير هذه الطبقة المسنيرة .. الطبقة الواعية لمعنى الحق .

من لهذه الأمة بمن يقردها إلى أمجادها القابلة للتحقيق ، غير أولئك الذين كشف عنهم الخطاء وبصرهم اليوم حديد .

الأمة العربية حين اجتازت حدودها شرقا وغربا كان في مقدمتها رجال عرفوا معنى العدل . والأمة العربية حين تراجعت كان في مقدمتها رجال ظلمة وطماعة .

إن على رجال القانون أن يخرجوا من مؤخرة الصفوف حيث تبدد الرياح أصواتهم ، ويقفوا إلى الأمام من أجل الحق ومن أجل العدل . وليكلف هذا ما يكلف .

في بلدان عربية رأيت رجال القانون عاجزين عن تطبيق قانون عادل على أنفسهم ، ولكنها صامتة ون خورفا وفزعا من تشرد ومن نقي أو سجن أو موت وحين نزل محمد صلى الله عليه وسلم إلى معترك الحياة الإنسانية صرخ صرخته المدوية وهو يقول : والله لو وضعوا

الشمس في يميني والقمر في شمالي. على أن أقول غير الحق لأبيت هذا، وقاد محمد صلى الله عليه وسلم الملايين وما زال يقود الملايين وسيظل يقود الملايين .

لقد كان محمد صلى الله عليه وسلم رجل حق قبل أن يكون أى شىء آخر كان رجل عادل ..
كان محاميا عن البشرية ضد طغاتها ؛ مبدى مصالحها ومعارض آمالها وأمانيتها ..
« قل إنما أنا مثلكم » .

فلنشر ضد الظلم فى أى مكان كان . . لتكن للمحامين ثورة ولنضجى ماوسمقنا الضعيفة .
ليولد عالم عربى عادل وليذهب كل عنفه دولة فى عالمنا العربى إلى الجحيم .

دور المحاماة في المجتمع

الأستاذ المحامي

عبدالله بن محمد

نقابة ج. ع. م

عندما يدور الحديث عن دور المحاماة في المجتمع ، يستتبع وضع النقطة فوق الحروف — كما يقولون — تحديد المعيار العام الذي يقدر به كل دور في مجتمع . وإجلال رسالة المحاماة وآثارها .

وتقدير الدور الذي لآى مهنة في المجتمع ، يدور مع ما تقدمه هذه المهنة لذلك المجتمع ومدى حاجته إلى وجودها وجمود القائمين بها .

لذا وجدت مهنة في مجتمعات ولم توجد هذه المهنة في مجتمعات أخرى ؛ بل في المجتمع الواحد ظهرت مهنة في عصور ، وتخلقت عن الظهور في عصور أخرى ، كذلك ازدهرت المهنة الواحدة في وقت وذوت في وقت آخر . . كل ذلك تبعاً للحاجة من المجتمع والبذل من المهنة .

مع الإلصاق إلى أن المهنة عامة ، وعلى الأخص الاجتماعي منها ، أي التي لا تقف بآثارها عند حد مباشرها والذي مباشر لمصلحته — مهنة ذات أثرين : الأثر القريب في خط أوجد موازنة المهنة نفسها ، والأثر البعيد وهو الذي يرنو إلى المجتمع ويرسي أو يخفف من النتائج والآثار . ما يشكل دور المهنة في المجتمع ، وما يبقى مذكورا بخير أو شره .

والمحاماة وهي كرسالة مجردة عن الامتهان ، تتجسم في الذود عن الحق والحفاظ عليه واسترداد المسلوب منه والمنصوب ، وفي الدفاع عن الحرية حتى يرف في أمان جناحها ، إلى أن

تنطلق من إسارها أن رابها مس ، وفي العمل على تحقيق العدالة في أجل معانيها وكل صورها ، مما يعمد للاستقرار والاطمئنان فالانطلاق . فنشر ألوية السلام والمساواة والتكافؤ الاجتماعي . . . وفي كل ذلك ارسام وتمكين لسلطان العدل ، وليس في الوجود أجل من العدل ، ولا قامت الحياة أو استقامت إلا به وعليه .

وهذا الذي نعرب به المحاماة أن تمثل كإصل في النطاق المحدود : نطاق التفاضل ودور القضاء ، أن خلف آثاره القريبة بين المتخاصمين وأرباب القضايا ؛ فإن آثاره البعيدة لا تقف عند هذا الحد ، وإنما تذهب انعكاسات وتنبئ ملامح في أغوار بعيدة مباشرة وغير مباشرة ، وهي التي تشكل الخطوط البارزة في دور المحاماة في المجتمع .

فالتقاضى ظاهرة تلي عن أكثر من دلالة منها النفسك بالحق من جانب والتطاول عليه من جانب ، ومنها صورة التفاعل الاقتصادي وفقا لصورة النزاعات وتلونها ، ومن الجانب الجنائي يتضح لون أدواء المجتمع ومدى التزام أفراده الصراط أو انحرافهم ، وكل هذه الدلالات في مجتمع تمثل ظواهر أو مقدمات تكون دائما موضع الدراسة لعلاج أسبابها ونتائجها ، وإذا كان ظهورها يستعرضه التقاضى ويحسم القاضى المعروض عليه من أمره ، فالمحاماة هي البادئة بتقصي الحوافي وبعرض الجوانب وبتلخيص موضع الداء والدواء وهي الساعية إلى عرض المرض الاجتماعي واستعراض علاجه ، فيكون من القضية المحددة في المستوى الاجتماعي استهداء لعلاج شامل ودراسة كاملة .

ولما كانت المشاكل التي تعرض لها المحاماة تدور أصلا مع الحق والحرية ، فإن الدفاع عنها يبعث في المجتمع أصداء بعيدة .

فبرد الغاصب عما غصب ، وبرد الحق المغضوب إلى صاحبه تتوافر بين الناس مبادئ احترام الحقوق والتزام الواجبات .

وبالدفاع عن حرية الفرد يترسب في الجماعة حب الحرية وتقديسها ، فلا يرتضون قهرا لأوطانهم ولا يقبلون قيادا على مبدئهم . ومن ثم يردون كل استعمار ويلفظون كل استعباد .

وبتحقيق العدالة تنشرب النفوس حبها ، فلا تقوم إلا على الخير ويسترسل الاطمئنان فيسعى

الناس جاهدین فی مناکب الأرض .

وإذا كان الواقع من الأمر أن كل هذه المعاني والمبادئ والحقوق الحق والخير والمساواة العدالة من المسائل الغريزية التي ولدت مع الإنسان وزكا تقدبها مع نشوء المجتمع ؛ فإن الدفاع عنها ولد بدوره مع مولدها وزكا يوم ذك .

ولما كانت هذا الدفاع هو مهمة المحاماة فقد قامت صورتها مع قيام الجماعة ثم تطورت بتطور الأنظمة حتى صار مهنة لها وأصولها وقواعدها ، شأنها شأن ذات الحقوق التي تنافع عنها والتي بدأت فطرية مرسله ثم راحت تسير في حدود التواعد واطار القوانين .

ولقد قيل إن أقدم الحقوق هو حق الدفاع وإنه قديم قدم التاريخ (١) ، فلا مبالغة إذن في القول بأن المحاماة وهي عنوان الدفاع أو هي الدفاع ذاته بدقيق التعبير — أقدم مهنة قامت وبقية نامية متطورة على تعاقب الأيام ورغم اختلاف النظم والانجذامات ، وخلود مهنة ما طوال جنب الإنسانية آية بذاته على جلال هذه المهنة وقدر حاجة المجتمع إليها وبعد دورها فيه .

وما يذكره المؤرخون في هذا المعرض أن المحاماة عرفت لأول مرة في تاريخ البشرية مصر الفرعونية عام ٢٧٧٨ قبل الميلاد أبان حكم الأسرة الثالثة (٢) وكان من مدانيها شيخ القضاة رتيذاك د بتاح حنب ، الذي جعل شعاره :

(ارفع الحق واهمل على نشر العدل وعامل الجميع بصدق)

(وإذا كنت زعيما على قوم فتصرف في شئونهم بما تقتضى)

(به قواعد القوانين والأنظمة السارية (٣))

(١) فتحي زغلول في مؤلفه (المحاماة)

(٢) تاريخ القواعد التأسيسية والقانون الخاص في مصر القديمة لجاك بيرين

ج ١ ص ١٧٧ .

(٣) الحكم والأمثال والنصائح عند المصريين القدماء للأستاذ محرم كمال ص ٧

وهذا الذي ختم به الشعار نداء هو تقنين الدستور الأول اقراعه الحكم الحكيم والنهج الصحيح لما تترسمه المحاماة في صورتها الكاملة : فسيان حكم القانون هو عصام الحاكم والمحكوم معا وبه بداية يتحقق العدل ، والعدل إن استقام قل أن يفسد ما عداه وإن جرى شيء من هذا القليل فالإصلاح مأمول وقريب ، أما إن صلح كل سرق وفسد العدل فالهناية عتة - مومة لا ريب فيها .

ولخطر العدل مبدأ ووظيفة تجسم عبء المحامين بوصف كونهم من أعوان إرساء العدالة . ولهذا - وعن حق - تزلزل الأولون فيمن يسمح لهم بارتداء ثوب الدفاع . وفي الأمثلة البارزة في هذا المقام ، ماضية اليونانيون - وهم بدورهم من عرف المحاماة - إذا اشترطوا فيمن يكون محاميا أن يكون حرا غير مسترق وألا يكون قد طاف بشرفه مايمسه أو بسمعته ما يؤثر عليها وألا يكون عاقا بوالديه أو ناكلا عن الدفاع عن وطنه أو متخلفا عن التكلف بوظيفة عامة أو بتمتينا عملا مربيا أو غير موضع للتقدير ، أو أميننا على مال عام لم يقدم عنه حسابا معتمدا ببراءة ذمته ، أو كان من السمارية أو اليهود أو الوثنيين أو أهل البعد (١) .

ولهذا التشدد أو التزم في قيد مباشرة المحاماة اعتبرت المصلحة التي يرتفع من فوقها صوت الدفاع عن الحرية والحق من الأماكن المقدسة ، فكانت ترش كما يرش مقام القضاء بأداء المطهر قبل بدء الجلسات .

ولذات التشدد أو التزم لم يكن يجرؤ على التشرف بالانتماء إلى طائفة المحامين سوى من علا قدره بصدق من الاشراف ، وكانت له من موارد ما يقوم عيشه إذ لم تكن المحاماة مأجورة وإنما كانت تبرها واستجابة لواجب النجدة ودعائه (٢) .

(١) الوسيطة في القانون الروماني لمونييه - مقدمة الجزء الأول .

ويلاحظ إن كل التشريعات المظنة لمهنة المحاماة حرصت على قيود منها مايمت بسبب لهذا الذي بدأ به القيد مثل حسن السمعة وتقاء الصفحة وعدم الاشتغال بما يعرض المحامي للنيل من سمعته أو أهليته .

(٢) يرى أن (انطيفون) المحامي كان أول من تقاضى أتعابا ، وأنه لم يعد لها يد . وإنما وضعها المتقاضون في الحبيب الخلق لردائه .

ولنفس الأسباب صار المحامون في المجتمع اليوناني من أشرف طبقاتهم حتى إصدار الامبراطور (ليون) قانونا - سوى فيه بين المحامين ورجال الجيش الذين كانوا أكبر القوم وأرفعهم شأنًا - وبما ذكرته ديباجة القانون أنه لا فرق بين من يحمي بحمد السيف ومن يذود عنه بمسانه وبيانه ؛ كما صيرتهم درجتهم أكفأ الناس المناصب القيادية فأصدر الامبراطور « كوستانس » قراراً بالانتخاب لحكم اللويات إلا من اشتغل فترة بالمحاماة .

وكل هذا الذي بدأت المحاماة من قيود وتقدير يدل بذاته على قدر وتقدير الدور الذي قامت به في المجتمع يوم أن كان في أشد الحاجة إلى التقويم .

واقطع تطورت هذه القيود وتلك النظرات بتطور الأوضاع والأنظمة والأفكار ، ولكن بقي للاشتغاء بالمحاماة قيوده ، وبقيت المحاماة مهمتها ، وبقي المجتمع في حاجة إلى الدور الذي تؤديه .

وهذا الدور الذي تؤديه المحاماة ، وإن تأثر وفقاً للنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في كل مجتمع ، غير أن الخطوط الرئيسية لدور المحاماة هي على ثباتها وأصلاتها لا يعثرها التغير . ذلك إن الحق دائماً هو الحق ، والعدالة دوماً هي العدالة . والتغيير الذي يستتبعه تغيير النظم إنما هو تغيير يرد على ما تقتضيه القوافين التي تتمكيف بتكيف هذه النظم : فإذا ما نفذت هذه القوانين ورضى بها من تحكمهم ، كان التزامها هو الحق وتحقيقها هو العدالة ، وكان الخروج عليها خروجاً على الحق وعلى العدالة . وكان دور المحاماة هو الذود عن الحق وعن العدالة في إطار هذه القواعد التي رضىها المجتمع واستقرت فيه ، مع ما يندرج عن ذلك بطريق اللزوم ، وهو كيف يتم تطبيق لكل هيبة التشريعية وبالتالي في النظام للعمل على توقيه وإصلاحه .

وفي الأوضاع السياسية ، إذا جرى نظام الحكم وفقاً للدستور على الحرية المطلقة ، فإن الناس يثقون منها أساساً بالحق تقوم المحاماة برده . وإذا جرى النظام على هذه الحرية محدودة أو مقيدة فإن الخروج على هذه الحدود وتلك القيود إساءة إلى الحق وعسف في استعمال الحرية — بصورتها في النظام — ودور المحاماة في مثل ذلك الوضع إعادة الخروج إلى الحد المشروع .

وفي الأوضاع الاقتصادية إن كانت حرية التجارة وتداول النقد والملك هي الأصل في النظام ، أو كان تقييد حرية التجارة هذه وتنظيم التعامل في النقد وتحديد الملك هو الأصل فإن الخروج

من أى الأصلين فى المجتمع الأخذ بكل منهما جنوح عن الحق يتطلب الرد وهو من دور المحاماة .

وفى الأوضاع الاجتماعية إذا نظمت قواعد مستقرة شؤون الأحوال الشخصية أو غيرها من الشؤون فالإلزام كل هذه القواعد هو الحق ومنسوط بالمحاماة أن تقف إلى جانب الدفاع عن الإلزام لرد الأمور عند انحرافها إلى نصابها .

كل هذا ما يترتب فى ذمة المحاماة من التأييد أو النقد ، لما يكون عليه النظام . تأييداً أو نقداً فى حدود القانون وبوسيلته وقاه لخدمة المجتمع حتى يسوده أكل نظام يلانمه ، وحتى تكون وسائل النظام إلى المجتمع تشريعات مكتملة ملائمة .

ومن ذلك يبين أن المحاماة لها دور فى كل مجتمع فى ظل أى نظام يعرف الحق والحرية ، ولا جدال فى أن المجتمع الذى لا يعرف الحق ويكفر بالحرية مجتمع متخلف ناشز عن سلك المجتمعات الحية ، فإذا اختفت فيه المحاماة أو تخلفت فليس لها ثمرها .

ولهذا فن الخطأ البين التجديف فى القول بأن المحاماة مهنة من مهن النظام الرأسمالى فحسب ، وأنها لا تحقق دورها إلا من كسفه ، أو أنها لا تعيش سوى فى رحابه ، والقائلون بذلك إنما تأخذهم النظرة الضيقة أو العابرة . نظرة قدر الريج الذى يعود على المحامى والذى قد يتأثر بتأثير النظام . وما كان الريج معياراً صادقة لتحديد دور أى مهنة من المهن الاجتماعية وإلا لانتهينا إلى أن المهن الحرة جميعاً مهن رأسمالية ، لأن ازدهار الريج فيها أكثر تحميقاً فى رحاب رأس المال . هذا بالإضافة إلى أنه عندما نجرد الأمور إلا من النظرة الضيقة يلزم سلامة التقدير النظر إلى ريج مهنة ما فى حد الدخول العامة للمجتمع الذى يعيش فيه بمارس هذه المهنة ، ويكون القياس بنسبة هذه الدخول أو بالنسبة إلى دخول المهن الأخرى المتزاورة وأخذ الأمر على هذا النحو الصحيح من النفسية يقضى حتماً إلى نسخ ذلك الذى يرجف به النظر الضيق .

كذلك من النظر الضيق الربط بين ظهور المحامين فى ظل الديمقراطية عنه من سواها ، وتعبير ذلك بما تناح لهم من فرص وما يتبوأون من مراكز ويرتد الخطل فى النظر إلى الخلط بين

بعض المحامين كأفراد في غير مضمار المحاماة وبين المحاماة ذاتها كرسالة أو كمجرد مهنة . وغاية ما في الأمر أن الديمقراطية المطلقة وما فيها من تناحر الأحزاب قد تنوء للشغلة من المحامين بالسياسة الحزبية فرص الظهور عن سواهم ، ولهذا فن البعد عن النصفة تحميل المحاماة ، وذر هود أساء السياسة فيها ، بعض المحامين .

ومن النظر الضيق أيضاً تعبير البعض عن دور المحاماة بأنه مجرد الدفاع عما يعرض على المحامين من نزاع ، ومنه أن المحامي يمثل نظراً مركباً بالحق أو بالباطل . ووجه الضيق في هذا النظر أن الحق وسط بين طرفيه اللذين يتنازعانه ، وإجلاء أساسيد الطرفين هو الذي يوصل إلى صميم الحق . وكمن حقيقة غاب أمرها في غمار المظهر أو عابر الصورة .

والجاني الذي يتولى لمحامي أمر الدفاع عنه ، وليس ذلك من المحاماة رضا بالجريمة أو دفاعاً عنها ، وإنما هو دفاع عن المتهم ظلاً أو لمجرد الريب . . والمتهم أصلاً بريء . حتى تثبت إدانته ، فالدفاع عنه دفاع عن بريء حتى يجرمه حكم الإدانة . وكمن من متهم تمكأبت عليه أدلة الإثبات ثم ثبتت براءته ، وما كانت لولا دور المحامي . وحتى ذلك الجاني المضر أو القائمة في عنقه جريمة يهتم العدل سلامة تقدير العقاب وفقاً لظروف الجاني أو ظروف جريمته وهو ما يتولاه المحامي ولولا هذا الذي يتولى لما وفقت العقوبة ، ولا أدى صحيح العقاب وظيفة .

وتقيام المحاماة بذلك ، وبكل ذلك في كل العصور وكل المجتمعات لآية متفردة للتدليل على أن دور المحاماة في المجتمع قائم ولازم ، خاصة وقد حيا الدور في كل النظم ، في وقت أحدث فيه أدوار أخرى أو ذوات .

فمن حديث التاريخ يوم كانت النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية واحدة أو شبه واحدة ، أنه عندما أنت الأحداث يوماً على الدولة الرومانية وتنهت حتى جاء جوستينيان ، الحكم ورأى أن الصوت الوحيد الذي بقي يرتفع وسط ظلمات التعتير هو صوت النفر الباقي في المحاماة ، ضم عديداً من المبرزين في القانون والمحاماة من مدرستي بيروت والقسطنطينية واستطاع أن يقبل بمونهم البلاد من عثرتها .

وعندما تعارضت اتجاهات نابليون بونابرت مع رسالة القانون عامة والمحاماة خاصة التي نادى

بها ثوارهم سنة ١٨٨٩ واقتضاه اتجاهه الحرج على قيام اتحاد الحامين . . لم يلبث اهتزاز العدالة وتصديق الحرية أن دفعاه توقيا من الالاء جار إلى إمادة تشكيل هذا الاتحاد عام ١٨١٠ ووضع قانون السلطة القضائية والاخذ في تجميع القوانين على أحدث نسق (١)

واليوم وقد نبأنت في العالم النظم فقام في الاقتصا إلى جانب الرأسمالية الاشتراكية والشيوعية وقامت في السياسة الديمقراطية بصورها المتعددة والكتاتوريات ، و زال من الاوضاع الاجتماعية في بعض المجتمعات سلطان الإقطاع ، وسيطرة الاستغلال . فقد بقيت المحاماة تؤدي دورها في كل هذه المجتمعات المتباينة النظم .

وحتى الأنظمة التي جارت يوما على المحاماة وجحدت رسالتها لم تستطع أن تستمر في وجودها فما لبثت أن أقرت دورها وأعمات تنظيمها ومن ذلك الاتحاد السوفيتي الذي ألغى المحاماة عام ١٩١٧ مع بدء البلشفية ، ثم أعاد تنظيمها بعد عشرة أعوام .

على أن لوفاء لخدمة البحث يقتضي الالتفات إلى أنه وإن كان دور المحاماة في المجتمع قائما كما سلف البيان في بخت عريض أصيل ثابت أساسه الدفاع في حرية كاملة عن الحق والعدل . إنه وإن كان ذلك فإن هذه الحرية في أداء الدور الخالد قد عند حد في ظل بعض النظام الشيوعي الذي يلزم الدفاع أن يسير أولا وأخيرا مع مصالح الدولة وإن تمارضت مع أية مصلحة أخرى وليس هذا غريبا في النظام الشيوعي الذي يجعل الدولة هي كل شيء . وبالتالي فإنها كل شيء حتى التأمين على ما لم يرد به في القانون نص مؤتم (٢) على أنه أخذا بقاعدة نسبية المسائل وإن هذا — على صورته تلك — لا يعد خروجا على دور المحاماة لأنه طالما مثل قانون المجتمع الذي يحكمه فقد مثل الحق والعدل فيه مفسرين إلى وضع ذلك المجتمع ونظامه الذي ارتضاه . وإن كان من الأفضل دائما أن تكون النسبة إلى الحق والعدل المطلقين وهو ما يقتضي التحرر في الدفاع عنهما من كل

(١) المرافعات المدنية والتجارية (المطول) لموديل ص ١٦٠ وما بعدها .

(٢) تسفل التشريعات الشيوعية بالخروج على القاعدة الدستورية المستقرة (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ، وهي القاعدة المنزلة أصلا في القرآن : وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا .

تقييد أو توجيه .

واعلم إنما يتداعى في هذا الموضوع ما ينادى به نفر أهل من الدليل بما يسمونه تأمين المحاماة هو نداء قد تكون الغاية الدافعة إليه غاية كريمة هي إقالة عثرة الرزق في بعض مجالات المحامين ولكنها أخطأت الوسيلة إذ اقترحت قضاء لا شفاء أو علاجاً حيث أن الاقتراح يرد على حرية المحامي وموكله معاً وهذه الحرية هي السمة الأساسية للمحاماة ودورها الخالد . كما أن عثرة الرزق التي دفعت هذا النفر ليس سببها ما يسوغ التأمين — إن جاز التأمين جدلاً في غير مجالاته الصناعية أو الاقتصادية — وإنما يرتد إلى أسباب أخرى لا يتسع المقام للعرض لها .

ومع كل هذا وبرغمه تظل المحاماة ويظل دورها في المجتمع وفي كل مجتمع .

تظل المحاماة ودورها حجر زاوية في مرفق العدل — إن جاز التعبير فلا قضاء بغير محامين أو لا سليم قضاء بغير محاماة . فالحق لا ينجلي إلا بتقصيه وبحث الأوجه المختلفة للنزاع الذي يتصل به أو يدور حوله (١) .

وتظل المحاماة ودورها المكشف للتطوير والدفع إليه بما يكشف لها العمل من محاسن التشريع أو نواقصه وليس أقدر من المحامين على تدريس هذا لأنهم ينفردون دون المشرع والقاضي بالعيش في كامل جو التطبيق ما بين علمه وعمله وصورته وخوافي ملابساته وشخوصه .

وتظل المحاماة ودورها صمام الأمان بين آحاد الناس وبين الحاكم والمحكوم وبين الحكومات بعضها البعض إذ تحمل في أمانة الدفاع عن حق الفرد قبل الفرد والدولة قبل رعاياها والرعايا قبل

(١) من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة في مصر (لحامون أعوان القضاة وشركائهم في النهوض بأعباء مرفق القضاة وفي القيام بأقراره العدل ونشره بين الناس ذلك أنهم إذ ينوبون عن الخصوم إنما يعرضون وجهة نظرهم على القضاء بعد تجليده وقائع الدعوى وبحشا وتكليفها التكليف القانوني الصحيح ولإعداد أولياتها وأسانيدها بما ينير السبيل أمام القاضي) .

الحكومة ، وفي النزاعات الدولية تحمي نظر الحكومة من نظر حكومة أخرى ضاربة في كل ذلك غير مقيدة بسلطان إلا سلطان الانتصاف للحق .

والمحامية وكازا من ركائز الحرية يشيع بشريع الحرية والدفاع عنها الاطمئنان والاستقرار والمساواة وهي متكآت السلام . . . وليس أجل من حياة بظلمها السلام .

والمحامية ومن شيمتها النجدة تقر بال المظلوم إذ يرد فزعه إن بدأ تمتد إليه لرفع الظلم عنه ولا يحطم الناس الظلم ذاته بقدر ما يحطمهم مجرد المصور به دون مكنة الجأ بالشكوى أو محاولة التحلل من برامته .

والمحامية ومن صناعتها الكلام تقوم من طرف بالحفاظ على البلاغة والمنطق واللغة ، وفي ذلك ما يرمى ثوابت القوميات إذ اللغة من أسس القومية وعمدها (١) .

وكل هذا وسواء بما للمحامية ودورها يقيم في ذمة المحامين وخاصة في المجتمعات النامية أو المتطورة . ومنها المجتمع العربي ، أن يتقدموا في إخلاص ونهج مرسوم إلى الزيادة والتوعية والزود عن القضايا العامة التي تمس هذه المجتمعات أو تتصل بها .

ونقد صدع في الكثير محامو البلاد العربية بهذا الواجب وإن غدت الأحداث المتلاحقة تستنفهم إلى المزيد .

وبما يسجل باعتزاز في هذا المرض بقيام اتحاد المحامين العرب ، وإطلاعه بإطلاق أول صيحة واعية في سبيل القومية العربية ووحدة الشعوب الساعية بين جناحيها . ولقد دوت صيحته في وقت كانت تتكالب فيه على العرب أضغاث من الاستعمار والنفوذ والسلطات البالية . . ولكنها شجاعة المحاماة فترددت للصيحة أصداؤها وبحقق كثير من ملامح الانتصار . . وما يزال .

(١) عندما احتدم النزاع بين فرنسا وألمانيا حول (الألزاس واللورين) وأرتضيا بعد طول صدام استفتاء السكان بعد فترة محدودة من الزمن جهدت ألمانيا في الإنشاءات الصناعية والعمرانية وركزت فرنسا جهودها في نشر اللغة الفرنسية وآدابها فكان أن جاءت نتيجة الاستفتاء إلى جانبها وبأغلبية طاعية .

والحديث في الآثار غير المباشرة للمحاماة جيل وطويل له — وقائمه وصوره في كثير من البلدان وعديد من المناسبات وإن ضاق عن تفصيله المقام قلن يضيق عن لفتين:

الأولى جهاد المحاماة في إشعال نار الثورة الفرنسية بنداياتها الثلاثة الخالدة: الحرية والإخاء والمساواة، مع جهودهم في صد موجة الإرهاب التي انخرقت إليها الثورة فيما بعد (١).

والثانية جهاد المحاماة في مصر على مر العهود المظلمة التي عبرتها البلاد... فإن عبرنا التاريخ وفوتنا نداء الحرية الذي رددته المحامون إبان عبودية الإغريق ووصلنا إلى المحاماة بشبه صورتها الراهنة، لرأينا أن نشأتها بمعناها الصحيح صاحبت عهداً مظلماً في تاريخ مصر من ناحية الحكم. فقد احتلت بريطانيا البلاد وكان من شأن الاحتلال ومن مستلزماته أن يقتل الحريات العامة، وأن يحرم على المصريين حرية الكلام وحرية الكتابة وحرية العمل (٢) وزاد الضغط على الإبالة أعوان الاحتلال من الحكام والمستوزرين فكان المذكر دائماً بالحرية والمتنفذ العلني للشعب هو صوت المحاماة الذي إن تعدده مظاهره ومناسباته فما يجملو الختام به في هذا المرور العابر ما سطر المحامي الأول للقضية المصرية مصطفى كامل إلى أخيه في ١٢ يوليو سنة ١٨٩١ يرجو أن تعاوده صحته ومعارنه لينتظم في دراسة الحقوق بوصف كونها الدراسة التي تعرف بحقوق الأفراد والأمم، وحتى يستطيع أن يرصد نفسه للدفاع عن القضية الكبرى... قضية الاستقلال والحرية..

وإذا كانت هذه رسالة المحاماة وهذا دورهم في المجتمع، ففي ضميرهم الكثير وفي مكنونهم الكثير... وأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض.

(١) تاريخ العدالة لمارسيل روسليه ص ٦٤ وما بعدها.

(٢) المحاماة فن رفيع — لمحمد بشوكت التوني المحامي ص ٥٩.

المبادئ العامة في الجرائم الاقتصادية

للأستاذ المحامي

عزى عبد التبارى

نقابة . . . ج . ع . م

تعريف بالجريمة الاقتصادية : قبل أن نرسى المبادئ العامة التي تنظم الجرائم الاقتصادية ، يتعين علينا أولاً تحديد ماهية الجريمة الاقتصادية . وظاهر من تسميتها جريمة تمس اقتصاد الدولة أى أن الخنى عليه في هذه الجريمة ليس شخصاً طبيعياً كما هو الحال في الجرائم التي تقع على الأفراد ، بل هو شخص عام أى الدولة . ويعرف قانون العقوبات المصري وكل قوانين العقوبات في الدول المتحضرة أنواعاً متعددة من الجرائم : جنایات وحجبا ، تمس الدولة مباشرة . وقد تضمنها في القانون المصري الكتاب الثاني منه ، المعلنون : « الجنایات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية » سواء أضرمت بالدولة من جهة الخارج : كالأعمال التي تمس استقلال البلاد ، أو تضر بمركز مصر الحربى والسياسى ، أو التدخل لمصلحة عدو أو إنلاف الأسلحة أو إفشاء أسرار الدفاع ، أو أضرمت بها من جهة الداخل : كالعمل على قلب نظام الدولة ، أو تغيير دستورهما ، أو تكوين عصابات مسلحة تعتمد إلى مهاجمة طائفة من السكان، أو تخريب الاملاك العامة أو احتلالها الخ . ومن هذا القبيل كذلك الرشوة ، واختلاس الاموال الأميرية ، وقتيل المواعلات ، وتزيف العملة ، وتزوير الأوراق الرسمية .

وتتميز الجريمة الاقتصادية بتأثيرها المباشر على اقتصاد الدولة ، أى على قدرتها المادية التي ترشحها للوفاء بالتزاماتها قبل الناس كافة : من توفير مستوى طيب من المعيشة في إطار يظله أمن في الداخل ، ويدفع عن رعاياه غائلة العدو من الخارج .

هذه القدرة المادية لها مظاهر متعددة أهمها المركز المالى للدولة بالنسبة للدول الأخرى ، وهو ما يعبر عنه رجال الاقتصاد بميزان المدفوعات . ذلك أن الثابت أن التبادل التجاري بين الدول

المختلفة أضحي أمراً محتمه ظروف الحياة : فلا يمكن لدولة أن تستغنى بإمكانياتها عن الدول الأخرى ، بل أنها جميعاً تأخذ ، وجميعاً تعطي ، وعلى قدر ما تأخذ وما تعطي يتحدد مركزها الاقتصادي ، فقد يرجح ميزان مدفوعاتها مع دولة ويختل مع أخرى ، وهي في صراعها تسعى إلى نوع من الاستقرار يجعلها بمأمن من الهزات الاقتصادية العنيفة ، وهكذا تفعل جميع الدول التي يعبرون عنها في الاقتصاد الحديث بالدول النامية ، وهي تشمل أكثر الدول العربية .

هذا الصراع في المحيط الدولي يفرض على الدولة أن تبني سياسة اقتصادية معينة فقد تتخير أسلوب الاقتصاد الموجه أو نظام التأمين للصناعات الكبيرة ، أو المساهمة بنصيب هام في بعض المرافق ، يحدوها في هذا هدف واحد ، هو دفع عجلة التقدم الاقتصادي إلى الأمام في ثبات وتبصر واحتياط .

ولاشبهة في أن هذا الصراع قد استند في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، فبرزت أمام كل دولة تقريباً مشاكل اقتصادية خطيرة عاجتها بتشريعات استثنائية تميزت بمقربة قاسية نسبياً صيانة لامن الدولة الاقتصادي ، ومن هنا برز اصطلاح الجريمة الاقتصادية الذي لم يكن معروفاً في العلم الجنائي . ذلك أن كل ما وصلنا في هذا الباب هو تقسيم الجرائم إلى جرائم تمس الدولة سواء من جهة الخارج أو الداخل ، دون إشارة ما إلى جرائم اقتصادية بالمعنى المتعارف عليه الآن ، أو جرائم تقع على الأشخاص .

وعلى ضوء ما سنف يمكن تعريف الجريمة الاقتصادية بأنها : كل فعل يكون من شأنه المساس باقتصاد الدولة ، سواء من جهة الداخل في علاقتها بالافراد أو من جهة الخارج في علاقتها بالدول الأخرى .

وهو تعريف شامل لكل نواحي اقتصاد الدولة بل لكل مظهر من مظاهره : سواء انصل بالنقد المتداول أو المحول ، أو بما تصدره أو تستدورده من بضائع ، أو ما تعتقده من اتفاقات تجارية مع الدول الأخرى ، أو ما تشرف عليه من تصنيع ، أو ما تقوم به من تسويق لسلعة معينة في السوق العالمية .

وواقع الأمر لا يمكن حصر الأفعال التي تدخل في دائرة هذه الجريمة بدقة ، ذلك أن كل فعل وإن كان الجاني فيه فرداً واحداً ، قد يؤثر من قريب أو بعيد في اقتصاد البلد ؛ ولذلك سنغنى في بيان المبادئ العامة التي تحكم هذه الجريمة ، بالأفعال التي يكون لها تأثير مباشر على حالة الدولة الاقتصادية .

الباب الأول : الأفعال موضوع التحريم

أولا — حماية عملة الدولة :

(أ) حماية العملة من التزييف :

هذه الحماية نظمها قانون العقوبات المصرى فى الباب الخامس عشر من الكتاب الأول تحت عنوان المسكرات والزيف والمزورة . وقد استهدف نصوص هذا الباب إلى تعديل بالقانون ٦٨ فى ٢٦ من فبراير ١٩٥٦ ، وذلك بسبب رغبة مصر فى الانضمام إلى اتفاقية جنيف فى إبريل ١٩٥٩ بشأن مكافحة تزيف العملة ، التى تفرق فى العقاب على جرائم التزييف سواء وقعت على عملة وطنية أم أجنبية والذى يحمى من نصوص هذا الباب هو نص المادة ٢٠٣ مكرراً الذى يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة لاذ ترتب على جرائم التزييف « هبوط سعر العملة المصرية أو سندات الحكومة أو زعزعة الائتمان فى الأسواق الداخلية أو الخارجية » .

ظهر أن هذه المادة تعاقب بالأشغال الشاقة إذا كان من شأن التزييف هبوط سعر العملة ؛ ذلك أن الهبوط يؤثر تأثيراً سيئاً فى اقتصاد البلد ، فقد تعجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها حيال الدول الأخرى ، وفى الوقت نفسه لا يمكنها استيراد ما تحتاج إليه ، فيختل ميزان المدفوعات لديها . ومثله زعزعة الائتمان فى الأسواق الداخلية أو الخارجية .

وواضح أن هذه أمور يتعين على قاضى الموضوع أن يتقنهما من وقائع الدعوى ، فستخلصها بما يعرض عليه ، ولا معقب عليه متى كان استخلاصه سائغاً فى العقل .

ومهما يكن من الأمر فنذاراً لشدة العقوبة يجب عليه أن يقتضى الحقائق من مصادر الرسمية ، للتحقق من مدى الهزة التى أصابت سعر العملة ، أو مدى تأثير ائتمان الدولة فى السوق الداخلية أو الخارجية ، قبل أن يطبق هذا النص ؛ وتساعد فى بحثه الأسعار العالمية لعملة البلد فى الأسواق الخارجية ، وهى أسعار تتحدد يومياً ومعروف أن سوقها سوق حساسة جداً .

(ب) حماية العملة من التهريب :

هذه الحماية نظمها فى مصر القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ، والقانون ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب .

هذا النوع من الحماية عُدت إليه أغلب الدول ، حتى تلك التي اقتصحت لديها أسباب التقدم الاقتصادي مثل فرنسا ، وذلك بسبب ما تحققت به بعض الدول من اختلال في المراكز الاقتصادية بينها وبين الدول الأخرى في أعقاب الحرب العالمية الثانية من وجود عجز في ميزان المدفوعات بينها وبين الدول ، فلجأت إلى حماية تقدمها من عمليات التهريب مستهدفة في ذلك إلى زيادة حصيلاتها من العملة الصعبة أي عملات البلاد التي تتمتع بمركز اقتصادي متين ، وهي الآن تمثل في الدولار الأمريكي والفرنك السويسري ، والجنيه الأسترليني والمارك الألماني .

فوضعت فرنسا قانونها للرقابة على النقد في ٣٠ من مايو ١٩٤٥ ووضعت مصر قانونها في ٩ مايو سنة ١٩٤٧ ، كما أصدرت قانوناً آخر في ٣٠ من أبريل ١٩٥٧ نص على بعض الأحكام الخاصة بالتهريب .

ولا شبهة في أن حماية النقد من التهريب يعد من أول المسائل التي يجب أن تعنى بها كل دولة في مرحلة بناء اقتصادها ، ذلك أنها في هذه المرحلة في حاجة إلى الاستعانة بامكانيات وخبرات ومساعدات الدول المتقدمة ، وهي لا تستطيع الحصول على هذه إلا أن تكون قادرة على أداء المقابل ، وهذا المقابل يؤدي بعملياتها مقومة بسعرها في السوق الدولية ، وهذا السعر تحدده درجة مقانة وثبوت عملتها ، وهذه بدورها تحددها وفرة ما لديها من عملة الدول الأخرى التي تتعامل معها ، بعبارة مبسطة أن عملة الدولة المدينة تكون دائماً منخفضة في قوتها الشرائية من عملة الدولة الدائنة التي تتعامل معها .

لذلك لم يكن سهلاً أن تحظى عملة أي دولة بنوع من الثبات أو الاستقرار في عالم اشتدت حساسيته للعوامل الاقتصادية ، لحسب بل للأحداث السياسية ، الأمر الذي يزيد من صعوبة المشكلة التي يواجهها المسؤولون في كل بلد نامض .

وقوانين الرقابة على النقد تعد بحق صمام أمان للحد من ذبذبات الأسعار المالية للعملة ، ولذلك اتسمت بالإجراءات الشديدة والعقوبات القاسية .

وفي هذا بطلنا نص المادة الأولى من القانون المصري ٨٠ سنة ١٩٤٧ بحالات ست ، حظر فيها التعامل بالنقد الأجنبي إلا طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها بقرار من وزير المالية ، وهي التعامل في أوراق النقد الأجنبي وتحويلها من مصر أو إليها ، وإبرام تعهد مقوم بعمله أجنبية ،

وإجراء مقاصة منظوية على تحويل أو تسوية وتعامل غير المقيمين في مصر بالنقد المصري، وتحويل أو بيع القراطيس المالية المصرية .

كما نصت المادة الثانية على حظر استيراد أو تصدير أوراق النقد المصري أو الأجنبي والقراطيس المالية والكوبونات وغيرها من المنقولة أيا كانت العملة المقومة ، إلا بالشروط والأوضاع التي يقررها وزير المالية .

ونصت المادة الثالثة على إلزام كل شخص طبيعي أو معنوي أن يعرض للبيع على وزارة المالية وبسعر الصرف الرسمي ، جميع الارصده المصرفية من العملة الأجنبية المملوكة له بكل دخل مقوم بعملة أجنبية ، أو أى مبالغ أخرى مستفحة لاي سبب كان يحصل عليها في مصر أو في الخارج . وأخيراً نصت المادة الرابعة على إلزام كل من يصدر بضاعة إلى خارج أن يستوردها في مدة ثلاث أشهر من تاريخ الشحن ، إلا إذا أذن خاص .

ولاتختلف نصوص القانون ٩٨ لسنة ١٩٥٧ عن نصوص القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شيء سوى أن ذلك القانون حظر على المسافرين إلى خارج الأراضي المصرية أن يأخذوا معهم سبائك المعادن الثمينة أو المصوغات أو أى أحجار الكريمة من أى نوع كانت إلا بترخيص من وزير المالية ، بحيث لا تزيد قيمة الأشياء المرخص بها على أربعة آلاف جنيه .

هذه النصوص جميعاً من الواضح بحيث لا تحتاج إلى شرح ، كل ما نريد أن نقوله هو أن التعامل في النقد الأجنبي وتحويله من وإليه جائز إذا كان وفقاً لشروط والأوضاع التي تحددها بقرار من الوزير المختص ؛ ونص القانون صريح في أنه لا يجوز استعمال العملة المفرج عنها في غير الغرض المخصص لها وضماناً لذلك صدر قرار وزير المالية رقم ٧٥ في ١٥ من نوفمبر ١٩٤٨ ملزماً للمستوردين بتقديم شهادة رسمية تسمى شهادة الجمر ك القيمة مثبتة لورود البضاعة التي قد أفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها ، وإذا لم تقدم هذه الشهادة كان الفعل معاقباً عليه بالمادة التاسعة من القانون أخذاً في ذلك بما استقر عليه قضاء محكمة النقض المصرية من أن القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ بخصوص تقديم الشهادة الجمركية عن قيمة البضاعة المستوردة ، يعد متما لحكم المادة الأولى

من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ التي حظرت تحويل النقد إلا بالشروط والأوضاع التي تحدده بقرار الوزير ، بحيث إذا تخلف تحقق هذا الشرط فقد التعامل بسند القانوني ، واستوجب العقوبة (نقض ١٢ من يونيو ١٩٥٦) كما قررت هذه المحكمة أن المادة الأولى تسري على الإجراءات السابقة والمعاصرة لتحويل النقد وأيضا ما يلي ذلك من إجراءات (نقض ٣٠ من مارس ١٩٥٩)

وهذا قضاء سليم ، إذا أفرج عن قدر معين من عملة أجنبية مقومة بالعملة الرسمية لاستيراد بضاعة معينة ، فإنه يجب على المستورد أن يمدد وصول البضاعة إلى مصر ، وألا اضمحضا بصدد عملية بدأت بإجراءات رسمية صحيحة ، وانتهت إلى تهريب عملة أجنبية إلى الخارج . .

ثانياً — حماية الثقة المالية للدولة من الأخبار الكاذبة :

نص قانون العقوبات المصري في المادة ٨٠ منه على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على خمس سنوات ، وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه ، أو إحدى هاتين العقوبتين ، كل مسمى أذاع عمداً في الخارج أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مفرضة حول الأوضاع الداخلية للبلاد ، وكان من شأن ذلك إضعاف الثقة المالية بالدولة وهيتها أو اعتبارها ، أو بأثر أية طريقة نشاطاً من شأنه الإضرار بالمصالح القومية للبلاد وتكون العقوبة السجن إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب .

هذا النص مأخوذ من القانون الإيطالي في المادة ٢٦٩ ، ولكن يلاحظ أنه في حين يعاقب ذلك القانون هذه الجريمة بعقوبة السجن في جميع الأحوال ، نجد أن المشرع المصري نزل بالعقوبة إلى الحبس والغرامة أو إحداها ، مما لا يتفق وجسامة الفعل ، ولذلك من رأينا أن يكون الفعل جنائية في جميع الأحوال عقوبة السجن ذلك أن ضعف الثقة المالية بالدولة يؤدي إلى نتائج خطيرة لا يمكن معرفة مداها :

ثالثاً — الحماية الجرمية .

وهي حماية تنظمها قوانين الدول جميعاً التي تعاقب على أفعال التهريب الجرمي في صورته المتعددة :

وينصح رجال الاقتصاد بعدم التشدد في فرض الضريبة وعلى الخصوص على البضائع التي أضحت من ضرورات الحياة في الوقت الحاضر خاصة إذا لم تكن تقتجها الدولة ، أو لم يبلغ إنتاجها الحد الذي ينافس به إنتاج الدول الأخرى .

رابعاً — حماية الإنتاج :

هذه الحماية نمطتها بالنسبة للأفراد قوانين قمع الغش والتدليس على أن الأمر يختلف بالنسبة للشروعات الكبرى والتي تقوم الدولة بتنفيذها سواء حلت فيها محل الشركات والمؤسسات أو أنشأتها لرفع المستوى الاقتصادي للبلد . فقد نذرت وجود ارتباطات على جانب كبير من الأهمية بين الدولة والأفراد تتناول معظم عمليات هذه التشريعات ، وهو أمر ظاهر الواضح في مصر وكافة الدول النامية .

ولذلك استحدث المشرع المصري نص المادة ١١٦ مكرراً عقوبات بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الذي جرم الإخلال العمدي في تنفيذ الالتزامات الناشئة عن عقود المعاولة والنقل والتوريد والالتزام والأشغال العامة التي تكون الدولة أو إحدى الهيئات العامة طرفاً فيها ، إذا ترتب على ذلك ضرر جسيم أو ارتكب غش في تنفيذ هذا العقد . وكلمة الغش في هذا النص تؤخذ بأوسع معانيها كالغش في عدد الأشياء ، أو مقدارها ، أو عيارها ، أو دائمة البضاعة ، أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية ، أو ما تحتويه من عناصر ناقصة ، أو خصائص مميزة .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنين .

ومعروف أن معيار الضرر الجسيم ترك لقاضي الموضوع ، بحيث يتقضى طبيعة الضرر من الوقائع مستهدياً في ذلك برأى الخبراء .

وظاهر أن المشرع لم يعاقب الفعل إذا كان الضرر غير جسيم .

كما استحدث نص المادة ١٦٦ مكرراً (أ) عقوبات لمواجهة حالة الموظف العمومي الذي يضر عمداً بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته ، أو بأموال الأفراد أو

مصلحتهم المعهود بها إليه ، وفي هذه الحالة يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه ، إذا كان الضرر الذي ترتب على فعله جسيماً . أما في حالة الضرر غير الجسيم ، فإنه يجوز الحكم بحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات ، وغرامة لا تتجاوز ... جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وقد نصت هذه المادة على أنه إذا ترتب على الجريمة إضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها تكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألفي جنيه . وهذا أمر تفصل فيه محكمة الموضوع .

هذه الصور التي سلفت نفترض العمد ، أى أن يتعمد المتعاقد مع الدولة الإضرار ، أما إذا كان الضرر نتيجة خطأ فقد عاقبت المادة ١١٦ مكرراً (ب) الموظف العمومي الذي يتسبب بخطئه في إلحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها وتكون العقوبة الحبس وغرامة لا تتجاوز ما تتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

أما إذا ترتب على الجريمة إضرار بمركز البلاد الاقتصادي ، فإن العقوبة تكون الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات ، وغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

والحكمة من هذا النص هي وجوب أن يلتزم الموظف الحظية والحرص على أموال الدولة ومصلحتها حرصه على ماله ومصلحته الشخصية ، خاصة في مرحلة بناء اقتصاد البلد وإثرائه على أعلى أسس سليمة .

خامساً — حماية المفاوضات مع الدول الأجنبية :

والمقصود هو المفاوضات التي تجريها الدولة مع دولة أخرى وتنتهي بعقد إتفاقات تجارية ، وهو أمر يجري كل يوم تقريباً بين الدول . ولحماية هذه المفاوضات من أن ينحرف القائمون بها عن هدفها الأواحد ، وهو مصلحة الدولة التي يتفاوضون باسمها استحدث المشرع المصري نص المادة ٧٧ من عقوبات ، الذي يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل شخص كلف بالمفاوضة مع حكومة أجنبية في شأن من الشؤون الدولة فتعمد إجراؤها ضد مصلحتها ، وهذا النص مأخوذ من الميثاق الإطالي في المادة ٢٦٤ عقوبات .

سادساً — مكافحة التهريب الضريبي :

نص على ذلك في قوانين الضرائب المختلفة، هو الحيولة دون تهريب الممولين من أداء الضريبة المستحقة ، وهو أمر في غاية الأهمية نظراً لأن اقتضاء الضريبة يمكن الدولة من القيام بمشروعاتها الحيوية ، ويضمن لها السيطرة على هذه المشروعات والعمل على تحصيلها حتى يمكن القول ، أنه مع دور الزمن يتكون منها هائد يعم خيره على الأفراد جميعاً .

الباب الثاني : قاعدة العقاب في هذا النوع من الجرائم

ظاهر أن الجرائم الاقتصادية نوع من الجرائم يضر بمصالح الدولة المالية، وهو ضرر لا يقتصر على فرد أو بضعة أفراد ، بل قد يشمل أداة الحكم عن بلوغ هدفها الأسمى وهو النهوض باقتصاد البلد بغية توفير مستوى طيب من المعيشة لكل فرد ، ولذلك أنتجت أغلب التشريعات إلى تغليظ العقاب في هذه الجرائم، حتى أن ما يعد منها من قبيل الجرح تجاوز فيه المشرع الحد الأقصى المقرر لعقوبة الحبس لا ، هو ثلاث سنوات في القانون المصري ، إلى خمس أو سبع أو عشر سنوات . كما تنسم العقوبة في هذا النوع من الجرائم بإضافة لغرامة إلى الحبس ، وهي عقوبة مالية تعتبر رداً على ما أبتغاه فاعل الجريمة من الإثراء بفعله عن طريق غير مشروع : كالتزيف ، أو التهريب ، أو الغش في تنفيذ التعهدات الخ .

وهذا النوع من الجرائم محال طيب لتطبيق النظر القائل بإمكان مساءلة الشخص الاعتباري جنائياً ، رغم أن القاعدة المقررة في أغلب التشريعات هي عدم إمكان مساءلته لأنه لا يملك إرادة مستقلة عن إرادة الأشخاص الطبيعيين القائمين على شؤونه .

وواقع الأمر أنه لا يمكن توقيع العقوبات البدنية كالسجن أو الحبس على الشخص الاعتباري ، ولكن من المتصور توقيع العقوبات المالية كالمصادرة والغرامة ، بل حله أو وضعه تحت إشراف جهة ما بصورة أو أخرى .

كذلك من المتصور جعل الشخص الاعتباري مسؤولاً بالتضامن مع من حكم عليه لجريمة مالية من تنفيذ الحكم الصادر بالغرامة، علماً أن الجريمة قد ارتكبت بتصد لإرارة الشخص الاعتباري عن طريقها.

وقد ذهب رأى في فرنسا إلى القول بإمكان توقيع عقوبتي الغرامة والمصادرة على الأشخاص الاعتبارية بالنسبة للجرائم المالية وحدها، كجرائم الضرائب وتهريب النقد وتهريب الجركى، استناداً إلى أنها جرائم مادية لا تتطلب لدى الجاني توافر الإرادة الآتية في صورة العمد أو الخطأ بل لا تتطلب إرادة خاصة بالشخص الاعتباري مستقلة عن إرادة مثله.

كما يستند هذا الرأى إلى القول بأن الغرامات والمصادرة التى يقضى بها بمقتضى القوانين المالية يطلب عليها الطابع العيى دون الفنى : إذ المقصود بها أن تصيب الامة المالية للجاني، فليس هناك ما يمنع من أن تصيب الذمة المالية للشخص الاعتباري، كما يطلب عليها طابع تعويض الخزانة العامة على طابع التقويم والإصلاح، فلا مانع من أن يقوم بدفع التعويض نفس الشخص الاعتباري كما يقوم بدفع أى تعويض مدنى.

وهذا النظر تأثرت به بعض الأحكام على الخصوص فى جرائم التهريب الضريبى (نقض فرنسى ١٧ يوليه ١٩٢٦ دالوز الأسبوعى ١٩٢٦ - ٥٦٥) بل إن المشرع الفرنسى تأثر به فنص على المصادرة الإدارية فى جميع الجرائم التى تقع بالخالفه للتفريعات الاقتصادية (من ذلك مرسوم ٣٠ يونيه ١٩٤٥ المادة ٢٢ وما بعدها) ولهذا نجد أنه لاشبهة فى مسؤولية شخص معين جنائياً إذا أثبت التحقيق أنه قارف الفعل المعاقب عليه، عندئذ ينزل القاضى على الواقعة حكم القانون بتوقيع العقوبة البدنية والمالية أو أحدهما حسب نص القانون، ولكن إذا تبين أن هذا الشخص - سواء أكان ممثلاً للشخص الاعتباري أم لا - كان فى نشاطه الإجرامى يهدف إلى مصلحة غير مشروعة لهذا الشخص الاعتباري، فليس هناك ما يمنع من أن يقضى على الشخص الاعتباري - فضلاً عن مسؤوليته بالتضامن فى العقوبة المالية مع مقارف الجريمة - بعقوبة مالية خاصة، غرامة كانت أو مصادرة. بل إذا كان الفعل من الجسامه بحيث لا تكفى فيه هذه العقوبة، فلا مانع من القضاء بحله أو وضعه تحت الحراسة أو تحت إشراف جهة ما.

وهذا ما أخذ به الشارع الفرنسي فعلا في مرسوم ٣٠ يونيو ١٩٤٥ آنف الذكر، إذ نص في المادة ١/٤٩ منه على غلق المنقاة التي وقعت فيها المخالفة للتشريع الاقتصادي.

خلاصة ما سبق من هذا النوع من الجرائم مجال خصيب لتطبيق نظرية المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري، وليس من شك أن الأخذ بهذا الرأي سيقال إلى حد كبير من هبده هذه الجرائم طالما أن كل شركة أو مؤسسة أو منشأة أو هيئة عرضة لتوقيع عقوبات مالية جسيمة أصيب أصولها بما قد يمجزها عن متابعة نشاطها، بل قد تكون عرضة للحل أو الحد من حريتها في العمل.

الباب الثالث: قواعد اجرائية خاصة بالجرائم الاقتصادية

أظهرها ما نصت عليه القوانين التي تعاقب على هذه الجرائم، من أنه لا يجوز رفع الدعوى بالنسبة إليها أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن من جهة مختصة: وزير المالية في جرائم تهريب النقد، ووزير الخزانة في جرائم التهريب الضريبي، ومدير الجمارك في جرائم التهريب الجمركي الخ. نجد هذا في التشريع المصري: المادة ٩/٤ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شأن الرقابة على النقد، والمادة ٦/٤ من القانون ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب، وفي المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك، والمادة ٨٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن الضرائب وهو قيد يرد على حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية لإستقاء المشرع المصري من نصوص القوانين الفرنسية المماثلة، وقيل إن الحكمة فيه هو حماية مصلحة عليا للدولة، بحيث تمنعها من تعيين ناطق بها المشرع سلطة الأذن بالسير في الاجراءات، هذه الجهة هي التي تقتدر على تقييم مصلحة الدولة السير في تحقيق جريمة معينة نسبت إلى شخص معين؛ أم أن هذا التحقيق يفضي إلى الأضرار باقتصاد البلد وزعزعة الثقة فيه فلا محل لإذن به، وبالمثل تأذن أو لا تأذن برفع الدعوى الجنائية.

وهذا مفهوم إلا أن تطبيق هذه النصوص آثار في العمل صعوبات كثيرة.

فما لا شبهة فيه كل من يدخل إلى الدائرة الجركية في بلد عرضة للتمشيش طبقاً للقوانين الجركية — وهو تفتيش صحيح لا يلزم فيه إذن أو طلب من جهة ما فاذا أسفر التفتيش عن مقارنته أحد جرائم التهريب الجركي تعين على القائم بالتفتيش أن يضبط هذه الجريمة .

وتوجب النصوص السارية في فرنسا ومصر أن يقف في إجراءاته عند هذا الحد ، إذ عليه أن يرفع الأمر إلى وزير المالية أو مدير الجمارك ليأذن بالسير في الإجراءات . ذلك أن النصوص صريحة في حظر اتخاذ أي إجراء ضد المتهم بغير الحصول على هذا الإذن ، وإطلاقها على هذه الصورة يمنع السير في الإجراءات : ذلك أن النصوص صريحة في حظر اتخاذ أي إجراء ضد المتهم بغير الحصول على هذا الإذن ، وإطلاقها على هذه الصورة يمنع السير في الإجراءات حتى في حالة التلبس بالجريمة كما هو ظاهر في المثل الذي سلف ذكره . بل أن بعض الأحكام حرمت اتخاذ إجراءات الاستدلال بغير هذا الإذن للعلة ذاتها ، وهي إطلاق النص .

ومن رأينا إن في هذا كثيراً من المبالغة في الحفاظ على سمعة الدولة المالية ، قد تأتي بأروخم المواقف ، ولذلك يجب أن تطلق يد المحقق في التحقيق إذا كانت الجريمة في حالة تلبس ، وكون الجريمة في حالة تلبس أم لا مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة الموضوع ، ومن يمدّها للمحكمة العليا . كذلك يجب أن تكون مطلقة ليد في اتخاذ ما يراه من إجراءات التحري والاستدلال أي جمع الأدلة ، حتى إذ اقتنعت الجهة بأن هناك جرائم ترتكب بالمخالفة لهذه القوانين ، عرضت ماديها من أدلة أو شبهات على الجهة المختصة بإصدار الإذن بالسير في الإجراءات .

أما رفع الدعوى الجنائية بعد تمام التحقيق ، فالأمر فيه على ما هو متبع من اللجوء إلى الجهة التي ناط بها المشرع ذلك .

ويجب أن يكون مفهوماً وجوب اذنين : أحدهما بالسير في الإجراءات والآخر برفع الدعوى بعد تمام التحقيق ، فلا يصح أن يصدر إذن واحد في وقت واحد بالاذنين كما حصل في بعض الأحيان ، ولذلك ليس هناك ما يمنع من إزالة كل لبس حول هذه المسألة بنص تشريعي .

كذلك ظهرت في التطبيق صعوبة أخرى تتمثل بتعدد أشخاص المتهمين ، وتعدد الوقائع

والارتباط بينها : كأن يصدر الاذن بالسير في الاجراءات بالنسبة لشخص معين ، وبكسوف التحقيق عن شريك آخر له ، أو يصدر — بالنسبة لواقعة معينة وبكسوف التحقيق عن واقعة أخرى فالهوص الحالية واجماع افقه والقضاء في فرنسا ومصر تحتم استصدار إذن جديد بالنسبة للمتهم الجديد أو الواقعة الجديدة ، وهذا أيضاً في نظرنا ينقل يد النيابة عن الوصول إلى الحقيقة ويقيد رجال الضبط القضائي في بحثهم وتحريم وراء الجريمة ، ومن ثم يضمن معالجة هذا الوضع بالنسبة على صدور الاذن بالسير في التحقيق يطاق يد سلطة التحقيق، بحيث يجوز لها أن تسير فيه بالنسبة للواقعة المتهم بها شخص معين ، وبالنسبة لما يسفر عنه التحقيق من وقائع أخرى مرتبطة بها أو لما يكشف عنه من متهمين آخرين .

أخيراً لكي نختتم هذه الكلمة، يتعين علينا أن نذكر هذا النوع من الجرائم أخذ في الازدياد، وخاصة في الدول النامية ، ويجب أن يتنبه المسؤولون على النتائج الخطيرة لهذه الجرائم ، وليس من شك أن من أقوى الوسائل لمكافحتها أن تنهج الدولة سياسة اقتصادية مبنية على أسس علمية نابعة من ظروف البلد ، حتى تؤتي ثمرتها ففسر تدريجاً نحو الاكتفاء الذاتي ، وعندئذ تثبت أفوامها في المعركة العالمية وتقوى الثقة بامكانياتها ، وهي ثقة تحتاج إليها كل دولة في مرحلة البناء ، وعندئذ أيضاً لاتحس بثقل هذه الجرائم على اقتصادها بل سيأبى اليوم الذي تختفي فيه تدريجاً .

صَوْنُ الْعَرَبِ الْمَشْرُوعِ فِي دَفْعِ الْعَدُوِّ الْإِسْرَائِيلِيِّ

الاستاذ المحامي

أحمد زكي طرابلسي

نقابة . . . ج.ع.م

يتضمن بحثنا في هذا الموضوع المسائل الآتية :

١ - العدوان الصهيوني على فلسطين بداية لسلسلة اعتداءات أخرى .

٢ - فساد أمانيد العدوان الصهيوني .

٣ - كيف دبر الصيونيون عدوانهم .

٤ - كيف يمكن للعرب دفع العدوان الصهيوني .

١ - العدوان الصهيوني على فلسطين بداية لسلسلة اعتداءات أخرى

بدأ الصيونيون في إعداد خططهم لإنشاء دولة يهودية في مؤتمر الأول الذي عقدوه في
بال في سنة ١٨٩٧ برئاسة الدكتور تيودور هرتسل .

ولم تكن فلسطين هدفهم الوحيد في إنشاء دولتهم ، بل ظهر أن آمالهم وأطامهم تتعدى
فلسطين إلى البلاد العربية المجاورة . فقد عرضت إنجلترا على الصيونيين في سنة ١٩٠٣ عرضاً
يتضمن إنشاء وطن قومي لهم في أوغندا فرفضوا هذا العرض . وجاء في كتاب د. بريطانيا
العظمى والدول لمؤلفه استون وليامز ص ١٢٣ عن هذا العرض ما يأتي :

و لقد رفض المؤتمر السابع الصهيوني هذا العرض بحجة أن الصهيونية لا تهتم بإنشاء المستعمرات في فلسطين والبلاد المجاورة لها .

ولقد نجح الصهيوزيون في عدوانهم على فلسطين وأنشأوا فيها دولتهم . وهذا العدوان ما هو إلا بداية لسلسلة من اعتداءات ستقع في المستقبل ، إذ لن يكتفى الصهيوزيون برقعة الأرض الضيقة التي اغتصبوها فهم يعملون بهمة لا تعرف الكلل على إقتناع روسيا وبولونيا ومانيا وهنغاريا على السماح لليهود المقيمين بتلك الدول بالهجرة إلى إسرائيل . فإذا نجحوا في ذلك زاد عدد سكان إسرائيل إلى ستة ملايين أو سبعة في خلال بضع سنوات وأمكنهم عقد أن يعدوا جيشاً من مليون جندي ، مجهزة بأحدث الأسلحة يؤملون منه أن يحقق لهم أحلامهم ولو كانت بعيدة المنال .

إن الصهيوزميين يحلمون بتحقيق ما ورد في الإصحاح الخامس عشر من سفر التكوين الذي جاء فيه : في ذلك اليوم قطع الرب مع إبراهيم ميثاقاً قائلاً : لنسلك أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات ، وإبرام هو سيدنا إبراهيم .

ومع أن العرب هم أيضاً من نسل إبراهيم إذ هم سلالة ابنه إسماعيل ، والميثاق الذي قطعه الله مع إبراهيم وجاء ذكره في التوراة ينطبق عليهم أيضاً ، فإن اليهود يعتبرون أن ما جاء في التوراة من إعطاء نسل إبراهيم الأرض من نهر النيل إلى نهر الفرات قصد به نسل يعقوب ، وليس لنسل إسماعيل نصيب فيه .

لذلك يجب على العرب أن يتوقعوا من إسرائيل اعتداءات أخرى إذا ما واثتها الفرصة لتستولي على الأرض التي جاء ذكرها في التوراة . وتأييداً لقولنا هذا نذكر أن الرئيس جمال عبد الناصر قال في خطابه الذي ألقاه في عيد الثورة في ليلة ٢٣ يولييه سنة ١٩٦٥ : إنه تلقى خريطة طبعها إسرائيل في لندن مبينة لحدودها في المستقبل . وهذه الحدود تشمل : فلسطين ، الأردن ، السعودية ، اليمن ، الخليج العربي كله ، سوريا ، لبنان ، جزءاً من العراق حتى نهر الفرات . صحراء سيناء كلها حتى قناة السويس .

ويجب أن يعلم العرب أن اكتشاف البترول في البلاد العربية سيزيد اليهود تصميماً على العمل

على تحقيق أحلامهم . ولا يجوز لبعض الدول العربية المنتجة للبترول ، غير المتاخمة لإسرائيل ، أن تظن أنها ستكون بمنجاة من عدوان إسرائيل لبعدها عنها . فإذا قويت إسرائيل ، وظلت تلك الدول في حالة الضعف التي تلم بها الآن فسيحققها العدوان كما لحق غيرها .

٢ — فساد أسانيد العدوان الصهيوني

يستند الصيونيون في تسويغ عدوانهم الآثم على العرب على ما يأتي :

- ١ — حقهم التاريخي في فلسطين .
 - ٢ — علاقتهم الدينية بها
 - ٣ — حقهم في إحياء القومية اليهودية
 - ٤ — اضطهاد اليهود في أوروبا .
 - ٥ — الوعود التي أعطتها بريطانيا لإياهم في تصريح بلفور وإدماجة في صك الانتداب .
 - ٦ — قرار الأمم المتحدة الذي قضى بتقسيم فلسطين في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ .
- وجميع هذه الأسانيد لا أساس لها في التاريخ أو القانون الدولي ، كما يتضح مما يلي :

ففيما يتعلق بأسطورة حقهم التاريخي في فلسطين فإن الثابت في التاريخ أن يهود العالم ليسوا جميعا من جنس واحد ، بل هم من أجناس مختلفة . ومعظمهم لا تربطهم بفلسطين أى رابطة إلا أن القدس كانت موطئ ديارتهم اليهودية وكان بها هيكلهم : ذلك أن اليهود الغربيين - وهم يمثلون أكثر من خمسة وسبعين في المائة من يهود العالم أجمع - لم يفسأوا في فلسطين ولم تطل أقدامهم أرضها إلا لزيارة الأماكن المقدسة عندهم . وهم من سلالة قبائل الحزر التي اعتنقت الديانة اليهودية في القرن الثامن أو القرن التاسع بعد الميلاد . وهذه القبائل تنحدر من أصل مغولي ترى ، وكانت تسكن أواسط آسيا ثم نزحت غربا إلى روسيا عن طريق البحر الواقع بين جبال الأورال وبحر قزوين ، وأنشأت لها في روسيا إمساكة تحت ملك يلقب بـ « الخاقان » .

وجاء في دائرة المعارف اليهودية العالمية أن « خاقان » الحزر وكان اسمه « بولان » ، دعا ممثلين

للأديان الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام ليشرحوا له دياناتهم فقرر بعد أن سمعهم أن يعتنق هو وشعبه الديانة اليهودية .

وقيل إن « بولان » فضل الديانة اليهودية حتى لا يقع تحت سيطرة القيصر الروماني إن هو اعتنق المسيحية ، أو تحت سيطرة خليفة المسلمين إن هو اعتنق الإسلام .

وكتب الأستاذ هـ . جريت عن تاريخ اليهود أن خليفة بولان سمي نفسه « أوباديا عوميديا » وهو اسم يهودي وقد بذل جهوداً جديدة لنشر الديانة اليهودية فدعا حكماء اليهود إلى الاستيطان في مملكته وأجزل لهم المعاش ، وبنى المياكل والمدارس وتعلم هو ورعيته التوراة والتلود .

ولم ينشأ من اليهود في فلسطين إلا سلالة سيدنا إبراهيم . وهؤلاء عاشوا في العالم العربي في وفاق وأمان مع بقية السكان . وكانوا يتمتعون بالحقوق كافة لا فرق بينهم وبين المسلمين والمسيحيين وحتى هؤلاء اليهود وهم المعروفون باليهود الشرقيين لم يكونوا من أصل فلسطيني ، بل هم كلدانيون هاجروا مع إبراهيم وأبيه إلى فلسطين وكانت تسمى في ذلك الوقت « أرض كنعان » فقد جاء في الإصحاح الحادي عشر من سفر التكوين ما يأتي : « وأخذ نارج أبرام ابنه ولوطا بن هاران ابن ابنه وساراي كخته امرأة أبرام ابنه فخرجوا معا من أرض السككانيين ليذهبوا إلى أرض كنعان فاتوا إلى حاران وأقاموا هناك » .

ولم يذكر التاريخ أن اليهود سيطروا على فلسطين جميعها أو حتى على الجزء الأكبر منها مدة طويلة بل كانت سيطرتهم على أجزاء صغيرة لمدة لا تزيد على أربع مائة سنة ؛ بدأت بحكم داود الذي حارب الفلسطينيين واتصر عليهم ، وخلفه على العرش ولده سليمان عام ١٠٤٩ ق م . وبعد وفاته انقسم اليهود إلى قسمين : مملكة في الشمال هاجمها ملوك الآشوريين في سنة ٧٢١ ق م . ودكوا عرشها ونقلوا أهلها إلى المنفى . ومملكة في الجنوب كانت بدورها طعمة للفتاح البابلي الذي دخل القدس وأحرق الهيكل وأسر سكانها وحولها إلى مقاطعة بابلية في سنة ٥٨٦ ق م . (كتاب إسرائيل خيانة وجناية للأستاذ سعدى بيسو ص ٢٥ وما بعدها) .

ولما فتح الرومان فلسطين رجع إليها اليهود وأعادوا بناء الهيكل . وفي سنة ١٣٢ م . قاموا بثورة ضد الرومان سحقها الإمبراطور هادريان (٧٦ - ١٣٨) م . وهدم الهيكل وحرم على

اليهود السكن في القدس . ومنذ فتح الرومان لفلسطين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، لم يكن لليهود شأن يذكر في فلسطين .

وقد زعم اليهود أن تفكيرهم في العودة إلى فلسطين لم ينقطع منذ أن أخرجهم منها الرومان في سنة ١٣٢ م ؛ وهذا زعم باطل فلم يسجل التاريخ لهم أى عمل إيجابي يدل على وجود هذا التفكير عدم قبل أول مؤتمر عقدوه في مدينة بال في سنة ١٨٩٥ برئاسة الدكتور نيودور هرتسل والثابت في ذلك المؤتمر أن هرتسل نفسه — وهو صاحب فكرة إنشاء دولة يهودية — لم يفكر في إنشائها في فلسطين بالذات ، وإنما فكر في إنشاء وطن قوى لليهود في أى بقعة في العالم ، سواء في ذلك أواسط أفريقيا أو في أمريكا اللاتينية أو في غيرها . إلا أن غالبية المجتمعين لم يوافقوا على رأيه .

أما عن علاقة اليهود الدينية بفلسطين فن المقرر في القانون الدولي أن الحقوق الدينية لا يمكن أن يترتب عليها حقوق سياسية . فلم تزعم مثلاً أى دولة مسيحية أن من حقها أن تستعمر فلسطين لأن السيد المسيح عليه السلام ولد بها ، وقام بنشر تعاليمه فيها ، ومنها انتشر رسوله وسوار يوه في مشارق الأرض ومغاربها . ولم تزعم دولة من الدول الإسلامية أن من حقها أن تتدخل في شؤون المملكة العربية السعودية لأن سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم قام بالدعوة للإسلام في أراضيها ، وبها توجد مكة المشرفة والمدينة المنورة .

وفيما يتعلق بزعم اليهود أن من - قهم لإحياء القومية اليهودية فالرد على ذلك أنه ليس لليهود قومية لعدم توافر العوامل التي تلزم لقيام القومية : فهم لا يفتخرون إلى جنس واحد ولا يشتركون في العادات والتقاليد ، وليست لهم لغة واحدة . ولا أدل على أن هذه القومية لم توجد ولن توجد من أن التمييز العنصري يوجد اليوم في إسرائيل بين الأجناس اليهودية المختلفة بشكل يقرب من التمييز العنصري القائم في جنوب أفريقيا بين البيض والأفريقيين . فمن المعروف أن اليهود الأوربيين في إسرائيل لا يباعلون اليهود النيجريين واليهود الهنود على قدم المساواة ولا يسمعون لهم إلا بمزاولة الأعمال الحقةرة ككفش الشوارع وما أشبه . ونشرت صحيفة الأخبار في عددها الصادر يوم ١٨ من أغسطس ١٩٦٤ برقية لرويتير ، أرسلها مراسله من إسرائيل جاء فيها ما يأتي :

« نشبت أزمة حادة في البرلمان الإسرائيلي بين الحكومة ورجال الدين بشأن طائفة (بنى اسرائيل) المهاجرة من الهند وتعدادها نحو ٨٠٠٠ شخص طالب ليني أشكول رئيس الوزراء خلال الجلسة من إلحاحهم الأكبر الإفتاء برفع قيود الزواج الخاصة بهذه الطائفة ، ودعا أشكول إلى مساواة هذه الطائفة بجميع الطوائف اليهودية الأخرى وحذر من أن « وقف الدين من هذه القيود سيضر بالقانون الاسرائيلي الذي وضع الحكم في قضايا الزواج والطلاق في يد رجال الدين كما سيضر بخطط إسرائيل المقبلة لاستقبال المهاجرين على نطاق واسع من بلاد حرمت اليهود من ممارسة شعائرهم الدينية . والمعتقد أنه يقصد يهود الاتحاد السوفيتي : ولكن إلحاحهم رفض كل محاولات من السلطة التنفيذية لفرض رغباتها في المسائل الدينية . وقد صدر قرار البرلمان بتأييد موقف الحكومة .

أما عن اضطهاد اليهود في أوروبا فليس العرب بمسؤولين عنه ، وإنما المسؤول عنه هم اليهود أنفسهم ، ذلك أنهم عرفوا بعدم الولاء للبلد الذي يأويهم ، يتعالون على أهل اعتقاداً منهم بأنهم شعب الله المختار و يعيشون في عزلة عن باقي السكان في أحياء مستقرة تسمى في المدن الأوروبية الجيتو ، يجمعون الأموال الطائلة بأسهل السبل ، وإذا جمعوا المال حبسوه فلا ينفقون منه شيئاً في خير يقال غيرهم ، يضمنون بأرواحهم عن الذود عن البلد الذي أطعمهم وأمنهم فلا يذهبون إلى ذلك سبيلاً ، وإذا ذهبوا يحاولون أن يبقوا وراء الخطوط . كل هذا معروف عنهم لا تبايعهم تعاليم التلمود التي تدعوهم إلى هذا السلوك ونذكر مئتين من هذه التعاليم :

- ١ - « إذا كان لابد من أن نذهب إلى الحرب فاجتهد أن تكون آخر من يذهب ، وأن تكون أول من يعود . . . »
- ٢ - « إن اليهودي الذي يتسبب في أن يجعل نقود يهودي تذهب إلى غير يهودي ، يستحق أن يعاقب بالموت . . . »

فلا عجب أن يكون اليهود محطاً للكراهية والازدراء والاضطهاد في جميع أنحاء العالم .

وقد أوصت جميع اللجان الدولية التي ألقت لبعث حالة اليهود المشردين في أوروبا بعدم تهجير أي جدد منهم إلى فلسطين ، واقترحت توزيعهم على بلاد العالم الأخرى التي تستطيع استيعابهم كاستراليا وكندا وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة . ولكن جميع هذه البلاد بما فيها الولايات

المتحدة رفضت قبولهم لما عرفته عنهم من أنهم شعب لا يؤمن جانبه ولا يتردد في ارتكاب الحياة.

وأما عن تصريح بلفور فهو تصريح باطل لمخالفته للقانون الدولي العام . ذلك أن فلسطين لم تكن ملكا بريطانيا ولا مستعمرة لها في يوم من الأيام حتى تستطيع التصرف فيها ، وإنما احتلتها باسم الحلفاء الذين كان العرب شركاء لهم ، فقد ساهموا بجيش كان له أثر كبير في هزيمة الأتراك وتحرير فلسطين وسوريا . والتصريح باطل لأنه يتعارض مع الوعود التي قطعتها بريطانيا للعرب بشأن المحافظة على حقوقهم في المسكنات التي تبادلنها مع شريف مكة . وقد تناولنا هذا التصريح في بحثنا الذي قدمناه لمؤتمر الحمامين الذي انعقد في بغداد في ديسمبر سنة ١٩٦٤ .

ونضيف إلى ما كتبناه في ذلك البحث عن هذا التصريح أن بريطانيا كانت تقدر أهمية الشرق التاريخية الذي يعتبر في الواقع نقطة أرضية بين آسيا وأوروبا وأفريقيا ، كما تكون البحار التي تخترقه طريقا بين أوروبا وآسيا وإستراليا . وقد اتبعت شركات طيران نصف الكرة الشرق هذا الطريق الطبيعي . كما أن اكتشاف البترول في هذه المنطقة الذي يمثل أكثر من ثلث بترول العالم جعلها ذات أهمية استراتيجية فحسرت انبعاثا أن تخلق دولة يهودية تعقد معها معاهدة تضمن لها البقاء في هذه المنطقة إن هي اضطرت إلى الجلاء عن البلاد العربية . ومهدت لذلك بإصدار ذلك التصريح لتنفيذ هذه السياسة واتكسب به إلى جانب ذلك مساعدة اليهود لها في الحرب ، وقوتهم المالية معروفة ، ونفوذهم في الولايات المتحدة كبير وفقدت بريطانيا نفوذها في هذه المنطقة بعد طردها من مصر لكن هذه السياسة باءت بالاختفاق العراق والأردن . وقد أصبحت اليوم دولة من الدرجة الثانية وكانت دولة عظمى من الدرجة الأولى . وإن يمضي وقت طويل حتى تطرد من باقي القواعد التي تحتلها في هذه المنطقة .

وإدماج ذلك التصريح في صك الانتداب لا يضمن عليه شرعية لأن إدماجه في ذلك الصك يخالف لنص المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم التي تنص على أن : "الأقاليم التي كانت خاضعة لتركيا وقد وصلت إلى حالة من الرقي تسمح بالاعتراف مؤقتا بوجودها كأمم مستقلة ، توضع تحت انتداب دولة ترشدها في إدارة شؤونها بالتصالح والمساعدات ، إلى أن يأتي اليوم الذي تصبح فيه قادرة على أن تقوم بإدارة شؤونها بنفسها ، وأن الغرض من هذا الانتداب هو أن سيادة الشعوب

الموضوعة تحت الانتداب ورقبها باعتباره أمانة مقدسة في عتق المدينة ، وأنه من المتفق عليه أن يتضمن هذا العهد الضمانات اللازمة لأداء هذه الأمانة . .

وطبقا لهذه المادة فإن واجب الدولة التي تنتدب على فلسطين هو أن ترشدنا بالنصائح والمساعدات إلى أن يأتي اليوم الذي تصبح فيها قادرة على أن تقوم بإدارة شؤونها بنفسها ، ولم تنص المادة على أن من حق الدولة المنتدبة أن تسمح بإدخال مهاجرين لأي سبب من الأسباب في الأقليم الموضوع تحت الانتداب ، ولا أن تتصرف فيه بأي وجه من الوجوه . فإدماج تصريح بلفور في صك الانتداب لا يصح وضعه لمخالفة الأحكام عهد عصبة الأمم .

وقرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة هو أيضا قرار باطل .

وقد دلل على بطلانه المرحوم الدكتور محمد حسين هيكل رئيس وفد مصر في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة ١٩٤٧ : عند عرض مشروع قرار التقسيم على الجمعية المذكورة فقال :

«إن المادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة — وهي التي تحدد اختصاصات الجمعية العامة — تنص على أن للجمعية العامة أن تناقش أي مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه . ولما كان تقرير إنشاء دولة يهودية لا يمكن بحال من الأحوال أن يدخل في نطاق الميثاق ، ولا في اختصاص الجمعية العامة أو أي هيئة من هيئاتها ، فإن العمل على ذلك يعد بالنسبة لنا عملا خارجا عن اختصاصنا ويكون قرارنا ، أيًا كانت الأغلبية التي تقره باطلا ، وإذا كنا نستمد سلطاتنا من الميثاق وحده ، فليس لنا إذن أي قوة خارج نطاقه .

وعلى الذين يزعمون أن في مقدورنا — بقرار من الجمعية العامة — خلق دولة جديدة أو تقسيم أمة إلى دولتين أن يتفضلوا ويدلونا أولا على النص الصريح الذي يستندون إليه (ص ٥٢٤ و ٥٢٥ من تقرير وفد مصر عن أعمال الدورة العادية الثانية لحياء الأمم المتحدة المتعددة بنيويورك من ١٦ سبتمبر إلى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧) .

ونخرج مما تقدم إلى أن العدوان الصهيوني على العرب هو عدوان أثم ظالم لا سند له من القانون أو التاريخ .

ومن حق العرب أن يدفعوه بالوسائل كافة ، وفي مقدمتها استخدام القوة . فالحرب مازالت قائمة بين اسرائيل والبلاد العربية وعقد الهدنة لم ينهها بعد . ولم يعترف العرب بما استولت عليه اسرائيل من الاراضي العربية .

لذلك فان من حقهم أن يدفعوا العدوان الصهيوني بالاسلح عندما يستكملون قوتهم ، ويوحدون صفوفهم ، ويستطيعون استئناف القتال بدأ واحدة . لأن محارب أحدهم ويقف الآخرون موقف المتفرج كما حدث في عام ١٩٤٨ .

٣ - كيف دبر الصهونيون عدوانهم

كان تيودور هرتسل الصحفي الهري أول من دعا بني ديبه إلى إنشاء دولة يهودية . وفي سنة ١٨٩٧ اجتمع زعماء الصهونيين في الدول المختلفة في مؤتمر عقدوه في مدينة بال برئاسة هرتسل وقرروا فيه إنشاء دولة يهودية وكان هرتسل يرى إنشاءها في أي بقعة في العالم ولكن غالبية المجتمعين قرروا إنشاءها في فلسطين . ومات هرتسل في سنة ١٩٠٤ . قبل أن يرى إتمام تنفيذ فكرته ، ولكن رسالته أثرت ، وقد دخلت في رئاسة المؤتمرات الصهيونية الدكتور حاتم وإيزمان .

وفي هذا المؤتمر وضع الصهونيون الخطط التي بمقتونها أهدافهم مهتدين في ذلك بقرارات حكائهم التي أصبحت دستورا عندهم لا يحدون عنه .

وقد تسربت أخبار هذا المؤتمر وقرارات حكاء اسرائيل إلى الخارج فترجم الكاتب الروسي سرج نيلوس قرارات حكاء اسرائيل ، ثم ترجمت هذه قرارات إلى كثير من اللغات الأخرى فأعضب كثير من الكتاب غير اليهود ، فأخذ اليهود ينتصرون من تبعاتها ثم عملوا على جمع كل النشرات التي تضمنتها وأحرقوها

ولم تنتصر قرارات حكاء اسرائيل على إنشاء دولة في فلسطين والاستيلاء على الأرض من النيل إلى الفرات ، بل نصت قراراتهم على حث اليهود على السيطرة على العالم .

وجاء في هذه القرارات ما يأتي :

إن سياسة اليهود إزاء الجويم (أى غير اليهود) يجب أن تقوم على العنف والإرهاب وأن الحق للقوة ؛ وتحض القرارات اليهود على نشر الفساد بين غير اليهود وتطالب المربيات اليهوديات اللاتي يعمن لدى الأغنياء غير اليهود وبنات الهوى اليهوديات في نوادي اللهو والمجون القبلية أن يعملن على إفساد غير اليهود بالطرق كافة سواء بنشر المشروبات الروحية أو بغير ذلك كما تحض هذه القرارات على ضرورة السيطرة على الصحف والإذاعة ودور التمثيل والبنسوك واستخدام الرشوة والمال لتحقيق أهداف اليهود ، وعلى أن يشغل اليهود المناصب الكبرى في الدول حتى يستطيع شغلها استخدام نفوذهم لتحقيق الأهداف الصهيونية .

ولقد نفذ اليهود هذه القرارات بدقة : فأكثر نوادي اللهو والمجون اليلة ملك لليهود يفسدون فيها غير اليهود ويدبرون فيها الجرائم ، وأمامنا مثل قريب لذلك هو ذلك اليهودي الذي قتل المتهم بقتل الرئيس كيندي وهو صاحب ناد ايل في مدينة تكساس التي وقع فيها الاعتداء على الرئيس الأمريكى . وقيل إن اليهود هم الذين دبروا هذه الجريمة لتذمرهم من سياسة كيندى .

وقد نجح اليهود في شغل مناصب هامة في كل من إنجلترا والولايات المتحدة .

ففي إنجلترا كان أعضاء البرلمان يحلفون يمينا قبل مباشرة عملهم تتضمن العبارة الآتية .
« لاقم بعقيدتي المسيحية الحق ، وهذه العبارة لا يستطيع اليهودي المتمدين أن ينطق بها عند حلف اليمين ، فلما انتخب لينول روتشيلد عضواً في البرلمان في سنة ١٨٤٧ ورفض أداء اليمين بهذه الصفة طلب منه أن ينسحب فانسحب .

وفي سنة ١٨٥١ انتخب يهودي آخر في البرلمان هو دافيد سالمونز وقد رفض أن يحلف اليمين بالصيغة السابقة ، كما رفض أن ينسحب ، فأخرج من البرلمان بالقوة . ولكن اليهود حاولوا على حذف هذه العبارة فصدر في سنة ١٨٥٨ قانون يسمح لهم بعدم النطق بها أثناء حلف اليمين .

وأدى بفياشين دزرائيلي خدمات جليلة لبني دينة السابق (١) أثناء توليه الوزارة . وفي مؤتمر برلين فرض على رومانيا اتخاذ اجراءات خاصة لحماية اليهود . وكان صاحب الدور الأول في هذا المؤتمر بالرغم من وجود بساو ك بما دعا كثيراً من يهود ألمانيا والنمسا إلى الهجرة إلى إنجلترا فوجدوا استقبالاً طيباً ومساعدة ثمينة مكنتهم من الحصول على مراكز عالية في البنوك والصناعة والتجارة .

وكان لليهود علاقة وثيقة بولي العهد الذي أصبح الملك إدوارد السابع وكانوا يقدمون له القروض بدون فرائد وبدون إيصالات .

وفي مقابل هذه الخدمات أنعم الملك على كثير منهم بالألقاب المختلفة من سير وبارون ولورد . وبالاختصار وصل اليهود في إنجلترا إلى مراكز حساسة فدخل بعضهم في هيئة أركان حرب الجيش البريطاني . فانتخب الفيلد مارشال سير دو جلاس هيج السير فيليب ساسون اليهودي سكرتيراً خاصاً له . وكان ساسون وعائلة روتشيلد والسير رفوس إيزاك الذي أصبح فيما بعد لورد ريدنج من أصدقاء المستر لويد جورج .

وفي إبان . حكم المستر اسكويث تغفل نفوذ اليهود في الحكومة والبروصة والصحافة وزاد هذه الاورادات منهم وبلغ عدد النواب اليهود أكثر من اثني عشر نائباً وهين اثنان في الوزارة وأصبح اللورد ريدنج نائباً للملك في الهند .

وكان اليهود يديرون الصحف الآتية الدليل اكبريس ، والديلي نيوز ، والجغرافيك والدليل والديلي جغرافيك ، وكان كثير من الصحف المملوكة للورد نورثكليف تضم عدداً كبيراً من اليهود .

وقد زاد نفوذهم مع الوقت حتى استطاعوا أن يحملوا الحكومة البريطانية على إصدار تصريح بلفور وعلى مساعدتهم في إنشاء دولتهم .

أما نفوذ اليهود في الولايات المتحدة فحدث عنه ولا حرج . ويكفي القول إن جميع من يرشحون

(١) اعتنق دزرائيلي ، أبو ديناين ، المسيحية .

أنفسهم لانتصب رئاسة الجمهورية بخطبون ورد اليهود حتى يفوزوا بتأييدهم بعد أن أصبحوا يسيطرون سيطرة تامة على كبريات الصحف والإذاعة والتلفزيون والسينما والبنوك والبورصة ونواحي القهر القليلة . كما أنهم شغلوا مناصب هامة في الحكومة .

وكان رؤسا جمهورية الولايات المتحدة ومازالوا يختارون كثيراً من مستشاريهم من اليهود ويستندون إليهم مناصب حساسة ذات أثر كبير من توجيه السياسة الأمريكية ، ولنا في حاجة إلى إعطاء أمثلة لذلك فهذا معروف للقاضي والداني .

ووضع اليهود خططهم لتحقيق المرفى الاول من أهدافهم وهو إنشاء دولة مستقلة لهم في فلسطين ، فألفوا في مؤتمريهم الذي عقدوه في بال سنة ١٨٩٧ لجنيتين إحداهما للعمل والأخرى لجمع المال ، وأخذوا يعملون في صمت وسرية فعرضوا على سلطان تركيا السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين وتملك الأراضي فيها مقابل دفع مبلغ كبير من المال له ، فرفض السلطان عبد الحميد هذا العرض . فعرضت عليهم إنجلترا في سنة ١٩٠٢ .

وقد تكلمنا عن تفوذهم فيها — أن يستثمروا شبه جزيرة سيناء دون استئذان مصر صاحبة شبه الجزيرة ، وسافر من إنجلترا خبراء يهود لمعاينة أراضيها ، ولكنهم رفضوا استعمارها لصعوبة ربحها واستثمارها .

وقال الأستاذ محمد علي علوبة في كتابه « فلسطين والضمير الإنساني » ص ٩٦ بمناسبة رفض استعمار سيناء ما يأتي : « وهنا يقول الدكتور حليم وايزمان ، في مذكراته — وهو خليفة هرتسل في زعامة اليهود وأول رئيس لجمهورية إسرائيل — انه يأسف لرفض اليهود استعمار سيناء وكان من رأيه قبول استعمارها وتوطئتها لتكون نقطة يرتكز عليها اليهود في الوثوب مستقبلاً إلى جارتها فلسطين ، وعرضت عليهم إنجلترا أيضا أوغندا فرفضوها لأنهم لا يرغبون بفلسطين بديلاً .

لقد نجح اليهود في عدوانهم الأسباب التي شرحتها وكان من أهم أسباب نجاحهم ضعف العرب واستهتارهم بقوة اليهود ، وعدم إخلاصهم بعضهم لبعض . وكانت النتيجة الطبيعية لكل ذلك هزيمة العرب وانتصار اليهود في حرب سنة ١٩٤٨ وجنى اليهود ثمار هذا النصر فأضافوا إلى الأرض التي خصصتها لهم الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ أرضاً

كانت من نصيب عرب فلسطين .

وتتظر إسرائيل الفرصة الملائمة للانقضاض على أرض عربية أخرى لأن قطعة الأرض الآن تحتلها الآن لن تكفي لمواجهة الزيادة في عدد سكانها بعد أن تسبح في تهجير الستة ملايين أو السبعة من شرق أوروبا إليها .

إن إسرائيل تتحدى الآن الأمم المتحدة إذ ترفض تنفيذ القرارات التي أصدرتها تلك الهيئة فقد رفضت التخلي عن المناطق العربية التي أخذتها بالقوة في حرب سنة ١٩٤٨ ، كرفضت تنفيذ القرار الخاص بعودة اللاجئين أو تعويضهم ، وستبقى في عدوانها كلما أُناحت لها الظروف مواصلة العدوان . ولن يستطيع العرب تحرير الأراضي التي اغتصبوها إلا إذا اتفوقوا عليها عسكرياً وعلمياً وأخلاقياً .

٤ - كيف يمكن للعرب رفع العدوان الصهيوني

يتفوق العرب على إسرائيل من ناحية العدد . ومن ناحية الثروة ، ولكن هذا التفوق لا يكفي وحده للقضاء على إسرائيل ، بل لابد من أن يتوافر لديهم — إلى جانب هذا التفوق — تفوق عسكري وعلمي وأخلاقي وبدون ، ذلك سبقي إسرائيل قائمة في وسط بلادهم ، قذى في أعينهم ، تهددهم في كل لحظة .

ولقد خاضت الدول العربية الحرب ضد إسرائيل في سنة ١٩٤٨ ودخلت بجيوشها فلسطين في ١٥ مايو من تلك السنة ، وكانت تظن أن الحرب لن تستغرق أكثر من شهر تحتل فيها تل أبيب ، متأثرة في تقديرها بما كان يعنه الآمين العام للجامعة العربية وقتئذ ، ورجال الهيئة العليا من أن جيش اليهود لا يعدو أن يكون بضع عصابات يمكن القضاء عليها بدون عناء كبير .

وقد برز دخول الجيوش العربية دعايات واسعة بثتها الهيئة العربية العليا وبعض الصحف الفلسطينية والمصرية تشيد فيها بقوة العرب وضعف اليهود فأوقعت بذلك الدول العربية في خطأ جسيم عند تقديرها لقوة العدو . ولن تسمع حكومات الدول العربية في ذلك الوقت ما كان ينبغي أنيا قنصلها من حقيقة الموقف . بل انساق وراء تلك الدعاية الخاطئة فكانت النظامية .

وأذكر أني كتبت في إبرير سنة ١٩٤٨ إلى وزارة الخارجية ما يأتي ؛ وكنت إذ ذاك آنصلا
طاما لمصر في القدس :

وحارات في تقارير الـ ابقه أن أعطى الوزارة صورة صحيحة عما يجري في فلسطين . وهذه
الصورة تخالف في كثير من الأحوال ما تنشره الصحف الفلسطينية والصحف المصرية بل ما يذكره
بعض أعضاء الهيئة العربية العليا في أحاديثهم مع رجال الحكومات العربية والجامعة العربية .
فأخبار انتصارات العرب على اليهود تفيض بها الصحف هنا (أى في فلسطين) وفي مصر وهي
أخبار ليست صحيحة في كثير من وقائعها .

ومن قبيل ما نشر عن انتصارات العرب في معركة بيسان البلاغات الخطيرة والتالية ، وهي
بلاغات ليست صحيحة مع الأسف في معظم ما جاء بها .

وهذه البلاغات صدرت من الهيئة العربية العليا بالقدس ، ومن الملحق الصحفي في مقر قيادة
جيش التحرير ومن وكالة الأنباء العربية ونشرتها جميع الصحف في الاقطار العربية .

وقد جاء في بلاغ الهيئة العربية العليا أن ثلاث مستعمرات يهودية هوجمت وأن عدد القتلى
اليهود المسلحين كان ٧٨ قتيلا والجرحى ١٥٠ جريحاً والأسرى ٢٠ أسيراً وبلغت الإصابات
العربية ١٢ قتيلا و٣٧ جريحاً .

وجاء في بلاغ الملحق الصحفي في قيادة جيش التحرير أن عدد القتلى اليهود ٨٠ قتيلا والجرحى
مائة جريح وقتل من جيش التحرير ١٢ قتيلا وجرح ١٧ جريحاً . دكت حصون المستعمرة .
أما الحقائق التي نقررها نحن من هذا الهجوم ونتائجته فهي ما يلي :

أولا - أن اليهود كانوا على علم من أن جيش التحرير سيقوم بهجوم فاستعدوا له .

ثانياً - لم يكن لدى جيش التحرير أى وسيلة من وسائل النقل . فاضطر إلى أن يطلب في
ليلة الهجوم من اللجنة القروية في نابلس سيارات فشاع في طول البلاد وعرضها أن جيش
التحرير يجمع سيارات وطارت الأخبار إلى اليهود ولهم شبكة محكمة من الجواسيس فأتهموا استعدادهم

وكان البنزين شحيحاً في نابلس، وترتب على ذلك ارتباك في وسائل النقل لجيش التحرير حتى أن الجرحى والقتلى لم يكن تقامهم مكدنا إلا بعد ساعات طويلة من انتهاء المعركة .

ثالثاً — طلب مراسلو الصحف الأجنبية من الهيئة العربية العليا أن تعرض عليهم الأسرى اليهود أو أن تذكر لهم أسماءهم ، فعمزت الهيئة المذكورة عن إجابة الطلب .

دولفند قال لي سليمان بك طوقان وهو من أكبر الشخصيات في فلسطين ورئيس بلدية نابلس عندما زرت نابلس بعد الموقعة إن الحالة سيئة وإنه يجب أن يحضر المسؤولون من رجال الدول العربية إلى فلسطين ليدرسوا الأمور بأنفسهم ، أو يوفدوا إخصائين إذا هم لم يستطيعوا ذلك .

والحقيقة أن الحالة لا تسر كثيراً ، فهل يعقل أو يحضر جيش دون أن يكون لديه وسائل نقل ، وإذا كان من حضروا لا يعتبرون جيشاً ، فليس من المصلحة أن تنشر بلاغات عنهم كأنهم من جيش التحرير .

فصل

ورفع اليوزباشي مصام حلي المهرى (الآن لواء) تقريراً عن هذه الموقعة جاء فيه ما يأتي :

لأنه في اعتقادي أن عدم صحة الاخبار وإذاعتها بطريقة غير صحيحة وتخالف الواقع ، يتنافى مع المصلحة العامة ويؤدي إلى ضعف الروح المعنوية للشعب إذا علم بحقيقتها فيما بعد .

ولذلك فإني أرى أن يلفت نظر المسؤولين بالجهات العربية للعمل على تدارك مثل هذه الأخطاء الجسيمة التي تسوء إلى القضية العربية الفلسطينية من حيث لا يدرون .

لقد أعطينا الوزارة صورة صحيحة عن قوة اليهود ولكن حكومات ذلك العهد لم تكن تسمح إلا للأمين العام للجامعة العربية والهيئة العربية العليا الذين كانوا يملكون في كل مناسبة أنهم يستطيعون بثلاثة آلاف مقاتل أن يلقوا باليهود في البحر .

إن الخطأ في تقدير قوة العدو كان أول سبب من أسباب الكارثة في سنة ١٩٤٨ .

والخطأ الثاني هو أن الدول العربية دخلت - كما قال بحق الأستاذ فتحي رضوان في ص ٥٠٧ من كتابه - مع الإنسان في الحرب والسلام، بجيوشها فلسطين في ظل سحب متكاثفة من التآمر والحديّة وفي ظل حكومات عربية تخضع للنفوذاً الأجنبي راضية، أو تخضع له كارهة، ولكنها لا تستطيع في الحالتين، أن تستقل عنه، أو تنجو من أثره. وقد قلنا للوزارة في سنة ١٩٤٨ إن إنجلترا طرف في الحرب العربية الإسرائيلية يمثلها في هذه الحرب الجيش العربي الذي يأتمر بأمره جلوب، باشا الإنجليزى وبأمر قائد العمليات الحربية لهذا الجيش في فلسطين الكولونيل د لاش، الإنجليزى الذى لم يكن يسمح لأى ضابط فى الجيش العربى أن يقوم بهجوم أو دفاع إلا طبقاً للخطة التى يقررها ذلك الكولونيل الإنجليزى.

وفى ما يلي بعض ما جاء فى خطابنا الذى أرسلناه للوزارة فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٨ :

« يوجه المطلعون على بواطن الأمور هنا، ومن بينهم من هو معروف بعيله الشديد البيت الهاشمي، لوماً شديداً إلى قيادة الجيش الأردني، وهي قيادة إنجليزية، يرأسها البرجدير د لاش، على تصرفها فى معركة القدس .. »

« فيقولون لقد كان فى استطاعة الجيش الأردني أن يحتل القدس الجديد فى خلال بضعة أيام. فى بداية المعركة دخلت القوات الأردنية القدس الجديد فاحتلت فيها جزءاً من حي مياشيرم والمحطة ودار المطبعة ووصلت إلى شارع ابن يهودا، ولكن القائد الإنجليزى أصدر إليها الأوامر بالانسحاب من هذه المناطق .. »

« وقد زرت معسكر البوايس الذى احتله الجيش العربى بعد معركة لم تدم أكثر من ساعتين وتحدثت مع بعض الجنود وصف الضباط، فعلمت منهم أنهم احتلوا مياشيرم، ولكن الأوامر صدرت بالانسحاب ففعلوا وهم متألون .. »

« وعلى أثر إعلان الهدنة دخلت القدس قافلة مكونة من حوالى ١٧٠ سيارة يهودية محملة بالمؤن والذخيرة وذلك على مرأى من الجيش العربى، وقد رغب الضباط العربى أن يمنع هذه القافلة من المرور ولكن الأوامر صدرت لإيها بالدخول. وهذه الأوامر صدرت من القائد الإنجليزى. وموضوع هذه القافلة معروف للضباط المصريين المستشارين لجلالة الملك عبد الله وقد تكلموا مع جلاته بشأنها .. »

« وفى أثناء المعركة صدرت الأوامر للجيش العربى بعدم استعمال المدافع الثقيلة ضد الجامعة

العربية ومستشفى هدايا بالرغم من أن اليهود استعملوا هاتين المؤسستين حصوناً لإطلاق النار منهما على الجيش العربي بمدافع الماون والمدافع الرشاشة ..

« ولا يخفى الضباط العرب بالجيش العربي استياؤهم من تصرفات القيادة الإنجليزية ..

« وخلاصة القول إن الجيش العربي ينفذ خطة الانجليز لاختط العرب .. »

كانت هذه حالة الجيش العربي ولم تكن حال الجيش العراقي بأحسن منها . وهكذا دخلت الدول العربية ضد اليهود في سنة ١٩٤٨ لا تدرى أى واحدة منها هل سيقوم إذا كان الدول الأخرى ستقوم بتنفيذ ما عهد به إليها أولاً ، لأن الحكومات العربية كانت تخضع لانجلترا طائفة أو كرامة وكان زمام الموقف في يد إنجلترا . ولا أدل على ذلك من أنه عندما رفضت الدول العربية نصيحة إنجلترا بالاستمرار في المهنة ، أصدر الإنجليز أمرهم إلى الجيش العربي بعدم الدفاع عن اللد والرملة فسقطتا في يد اليهود ، واضطرت الدول العربية بعد ذلك إلى الخضوع لنصيحة إنجلترا .

لقد تدهورت الأحوال في الدول العربية بعد الثورة المصرية فطرد الإنجليز من مصر ، وطردوا من العراق ، وطردوا من الأردن ، وسيطردون من باقي قواعدهم في هذه المنطقة . وأنشأت هذه الدول جيوشاً قوية وهذه هي الطريق الوحيد لدفع العدوان الصهيوني واسترداد الأرض المغتصبة .

وبما يثلج القاب قيام منظمة التحرير الفلسطينية ، وإنشاء جيش فلسطيني . ويرجو كل عربي أن يأخذ هذا الجيش مكانه قريباً بين الجيوش العربية وأن يتقدم صفوفها في تحرير فلسطين المحتلة .

ونرى هنا أن توجه النظر إلى أنه يجدر بمنظمة التحرير الفلسطينية أن تتجنب صرف الأموال في غير ما ينفع ، مثل إنشاء مكتب لها في الدول الأجنبية وحرف أموال في دعاية لا تنفي ولا تسمن من جوع . بل يجب عليها أن توفر الأموال التي تعطيها لها الدول العربية لتصرفها كلها على إنشاء الجيش الفلسطيني . إن إنشاء مكاتب المنظمة لتحرير الفلسطينية في الدول المختلفة لن يكون له فائدة تذكر في تحرير فلسطين ، وإنما ستقصر فائدته على صرف مبالغ كبيرة عبثاً واتخاذ هذه المكاتب ذريعة لعمل رحلات على حساب المنظمة للتفتيش على تلك المكاتب .

لقد أصبحت قضية فلسطين معروفة للعالم أجمع ونالت اهتمام أغلب الدول في المؤتمرات الدولية ، تذكر منها مؤتمر باندونج الذي انعقد في عام ١٩٥٥ الذي كان من بين قراراته قرار خاص بفلسطين نص على ما يأتي :

« نظراً للتوتر القائم في الشرق الأوسط بسبب الموقف في فلسطين ، وخطر ذلك التوتر على السلم العالمي ، يعلن المؤتمر الآسيوي الأفريقي تأييده لحقوق شعب فلسطين العربي ، ويدعو إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين وإلى تحقيق التسوية السلمية لقضية فلسطين ، .
واتخذ مؤتمراً بلفراد قراراً نص على ما يأتي :

إن الأطراف المشتركة في المؤتمر تدين السياسة الأمبريالية المتبعة في الشرق الأوسط ، وتعلن تأييدها للاستعادة التامة لجميع حقوق شعب فلسطين العربي ووفق ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، .

وقرر المؤتمر الثاني لرؤساء أو حكومات الدول غير المنحازة وبلغ عدد الدول المشتركة فيه ٤٧ دولة اجتمعت في القاهرة من ٥ إلى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٤ . وهذا العدد يمثل أكثر من نصف الدول المستقلة في العالم . تقول إن المؤتمر المذكور قرر ما يأتي بشأن فلسطين :

« إن المؤتمر إذ يندد بالسياسة الاستعمارية يقرر وفقاً لميثاق الأمم المتحدة :

١ — تأييد استعادة حقوق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه استعادة كاملة ، وكذلك حقه في تقرير المصير .

٢ — إعلان تأييده التام للشعب العربي في فلسطين في كفاحه للتحرير من الاستعمار والعنصرية ،

والواقع أن منظمة التحرير الفلسطينية إن تستطيع أن تقوم بدعاية أكثر من الدعاية التي قام بها لقضية فلسطين ملوك الدول العربية ورؤساؤها وفي مقدمتهم الرئيس جمال عبد الناصر . فقد قام الرئيس جمال عبد الناصر بشرح قضية فلسطين أمام الرأي العام العالمي ، شرحها إلى شوان لاي ، ونيكيتا خروشوف ، وشرحها عندما اجتمع رؤساء أربع وثلاثين دولة أفريقية وعندما اجتمع ملوك رؤساء الدول غير المنحازة وفي هذا المؤتمر يحضر كل ملوك ورؤساء الدول العربية ،

والمجال متاح لهم جميعاً ، كل منهم يمد تأثيره إلى حيث يستطيع مباشرة وبلا وساطات وبلا رسل . (مقال الأستاذ محمد حنين مكيك المنشور في صحيفة الاهرام ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٤)

وإذن فمن العيث أن تنفق منظمة التحرير الفلسطينية أموالاً في دعاية ، طالما أن ملوك وروساء حكومات الدول العربية يتولون قضية فلسطين . يجب توفير كل قرش وكل فلس لصرفه على الجيش الفلسطيني .

ومن أهم أسباب النجاح في تحرير فلسطين أن يتناسى الفلسطينيون خلافاتهم . وقد قال الرئيس جمال عبد الناصر في خطبته التي أشرنا إليها آنفاً ما يأتي :

« أرجو من إخواننا الفلسطينيين أنهم في هذه المرحلة الصعبة والتي تعتبر نقطة تحول في تاريخ الكفاح من أجل استعادة فلسطين ، أنهم يتناسون الكثير من الخلافات والمنازعات ، ويتوجهون إلى الوحدة الوطنية من أجل تحقيق حرية فلسطين . وبعد ما تحقق فلسطين وبعد ما تحرر فلسطين يجوز الاختلاف وعمل الأحزاب . »

ونشير أخيراً إلى رأى جدير بالدرس ، ولو أنه صعب التحقيق ، أبداه الأستاذ فتحي رضوان ص ١٤٥ من كتابه « مع الإنسان في الحرب والسلام » في استعادة فلسطين . ذلك ، أنه يرى عرض قضية فلسطين كاملة على الأمم المتحدة من جديد ، ولا يصح أن يطلب أقل من العدول عن قرار ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ .

ويقدر الأستاذ فتحي رضوان أن مثل هذا الطلب لن يكون سهلاً ، أو أنه سيقع من نفوس أعضاء الأمم المتحدة موقع الاستحسان أو القبول ، بل على النقيض من ذلك سيأتي هذا الطلب معارضة شديدة وقد يعترض عليه من حيث الشكل ، ولكن ذلك كله لا يصح أن يثنى عزمنا عن التقدم به والإصرار عليه .

وفي رأينا أن الدعاية والمؤتمرات لن تشر في تحرير فلسطين . ولا يجوز الاعتماد على غير السلاح في تحريرها . فإذا ما حررت بالاسلح جاء دور الدعاية لإقناع العالم بأن العرب محققون في طرد إسرائيل من بلادهم ، وعلى أن قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ قرار باطل يجب إلغاؤه وإلغاء ما ترتب عليه من آثار .

الملكيّة وتطوّراتها الاجتماعيّة

الأساندة المحامين

عَلَى عَلِيّ الشَّيْطِي

عضو مجلس نقابة ج.ع.م

عَتَاوِل عَزُوبِيَّة

عضو المكتب الدائم

رَاغِبٌ سَمْتَا

وكيل نقابة ج.ع.م

تتاول هذا البحث الكلام عن :

١ - الملكية في العصور الأولى ويشمل :

أ (الملكية في عهد الفراعنة .

ب (الملكية عند اليونان .

ج (الملكية عند الرومان .

٢ - الملكية في الأدب الساموي ويشمل :

أ (الملكية في التوراة .

ب (الملكية في المسيحية .

ج (الملكية في الشريعة الإسلامية .

٣ - الملكية في العصر الحديث ويشمل :

أ (الملكية في الدول الأوروبية .

ب (الملكية في الدول العربية .

ج (الملكية في المجتمع الاشتراكي .

د (قيود حق الملكية .

هـ (تطور حق الملكية في القانون الدولي .

٤ - خاتمة

الملكية في المصور الأولي

إن حق التملك الذي نباشره اليوم ونعرف أركانه وحدوده ، ذلك الحق الذي نظمته الغالبية العظمى من القوانين الوضعية وكأنه من المسائل الأولية التي لا يختلف عليها أثنان ، هو في الواقع من أكثر الحقوق تعرضاً للتطور والخلاف العقائدي بين الشعوب .

فقد أن خلق الإنسان ظهرت معه حاجاته التي يسعى لإشباعها من مأكل وملبس ومسكن يأوى إليه . وهكذا تملك الإنسان البدائي أدوات إشباع حاجاته الأساسية واستأثر بها بل وحماها من كل اعتداء أو غصب يهددها ، سواء أكان مصدره الطبيعة ذاتها وغوائلها أو الحيوان أو أي إنسان آخر .

ومن هنا يسهل القول بأن حق الملكية إنما هو من الحقوق الأولى المعاصرة للإنسان في خلقه ، أساسه الإرادة الخالقة نفسها . وهو بذلك من الحقوق الطبيعية للإنسان شأنه شأن باقي الحقوق الطبيعية الأخرى كحق الحياة وحق العلم وحق الحرية . بل إن حق التملك هو أحد مظاهر الحرية الفردية ذاتها .

حقاً إن بعض الفقهاء والمفكرين زعموا أن حق التملك وليد القوانين الوضعية أمثال « مونتسكيو » ، في مؤلفه عن روح القوانين « وبنتام » ، في مبادئ التشريع المدني ، وغيرهما من أنصار نظرية العقد الاجتماعي ؛ ولكن النظر الفاحص يؤكد أن حق التملك لا بد أن يرجع إلى عهود تسبق كثيراً ظهور المجتمع ، أو يرجع إلى تاريخ الإنسانية البدائية على ما أوضحنا .

هذا هو مصدر الملكية في ذاتها ولكن ما تحليلها وما عناصرها ؟

حق التملك يعني أمرين ثابتين : الأول تخصيص شيء لاستعمال شخص ؛ والثاني وهو نتيجة السابق ، حرمان الغير من الانتفاع بهذا الشيء . وتقرير هذين الأمرين مسألة أولية لا تحتاج إلى قانون وضعي لإثباتها .

ومتى سلطنا بإمكان تخصيص شيء ما لاستعمال شخص معين فإنه يتعين بالتالي حماية حق هذا الشخص من التعرض له فيه أو غصبه منه . ولئن كان احترام حق الغير في عصور التار

مستنداً إلى سلوك متبادل بين الإنسان وأخيه الإنسان ، فإن القوازين الوضعية والرسالات السماوية قد عنيت بوضع القواعد والأصول الكنبية بحماية حق الإنسان فيما يملكه .

ولم تكن ملكية المنقول هسيرة التنظيم أو التحايل لأن قوامها وسندها الحياة مادية كانت أو فعلية — أما التعقيد فكان ناجماً عن الملكية العنارية ، تلك التي كانت موضوعاً دسماً للخلاف والجدل وهي التي تناولها التطور على مر الدهور .

وليس عجيباً أن تطور نظرية الملكية كان ملازماً لتطور المجتمع الانساني نفسه ، فالمملكة لصيقة بالنظام الاقتصادي وهي ركن من أركانه ، والآخر فرع من فروع علم الاجتماع . ويحدثنا التاريخ والمؤرخون عن حالة الإنسان البدائي كرب أسرة لا يلوى على شيء سوى تأمين حياة أسرته وتوفير القوت الضروري لها . ولم تكن ملكيته لتمتد صيده وماواه ولبائس الذي يستر هورته ، فلما تطورت حياة الإنسان وأصبح وأسرته خلية في مجتمع قبل خضوع لرئيس القبيلة الذي أصبح حاكماً لها متصرفاً في أهوالها ، مالكا لخيراتنا يوزعها بين أفرادها وكأنه خليفة الله في الأرض ثم لم يلبث أن انتشرت القبيلة وامتدت حدودها بالتكاثر أو الغزو فنشأت دول وتكونت شروب على رأسها حاكم مطلق بمنحه شعبه صفات القدسية وتبعاً لما يتحلى به هذا الحاكم من خلق كان النظام الاقتصادي السائد ونظام الملكية . فاما الحاكم المستبد فكان يستأثر لنفسه رلأباعه بنعم الأرض وخيراتنا ، على حين يتضور شعبه جوعاً وبؤساً . وأما الحاكم العادل فيقسم مع رعيته حيازة الأرض والانتفاع بها .

الملكية في مصر الفرعونية :

وجدير بالذكر أن نظام الملكية طامن في القدم ، فقد عرفت مصر الفرعونية نظام ملكية الأرض كما عرفها اليونان والرومان من بعدهم . ويحدثنا التاريخ عن ثورات عارمة قام بها الشعب ضد حكامه ولم تكن تلك الثورات إلا نتيجة الظلم والسخرة التي فرضها الحكام على الرعية . على أن التمرد لم يكن على حق في حد ذاته ، ولكن على نظام الملكية المنبع في ذلك الوقت .

يقول المؤرخون (سترابون وتأودور الصيقل) إن الأرض في مصر القديمة قسمت إلى أنصبة ثلاثة : النصيب الأول للشعب ، والثاني لرجال الدين ، والثالث للمحاربين . على أنه في فترات

المجاعة التي حلت بالبلاد ، تخلى أفراد الشعب عن أطيانهم واستولى عليهم الملك (فرعون) لقتل
ترتيب معاش يسد رمقهم .

ومنذ ذلك الوقت أصبح النصيب المذكور ملكاً لفرعون يسمح للفلاحين بميازنة والانتفاع
بذراعتهم لقاء ضريبة يؤدونها عنه . ويقال إن عادة تحديد الأرض بعلامات أو حجارة وجدت
منذ ذلك الوقت .

الملكية في اليونان :

يبدو أن الإغريق أسسوا فلسفتهم على فكرة ملكية الدولة للأموال بأنواعها كافة وأن
هذه الملكية تسمى على ملكية الأفراد الخاصة . وحرصاً منهم تبعاً لفلسفتهم على تحقيق أكبر
قسط من العدالة بين أفراد الشعب عمدوا إلى قسمة الأراضي بين الناس وكذلك قسمة الأموال
بحيث يصيب كل فرد وكل أسرة ما يصيب الآخرين من دخل عام . وعرف عن أفلاطون قوله :
« إنه لا يعتبر الأفراد وأموالهم ملكاً خاصاً لأنفسهم ، إنما ملك للدولة . وأن الأرض يتعين
قسمتها بين أفراد الشعب لاستغلالها والانتفاع بخيراتها . »

أما أرسطو فإنه على الرغم مما علقه من أهمية على نظرية الملكية ، لم يستطع أن يتخطى فلسفة
الإغريق الأصلية من منح السيطرة العليا للدولة على الأموال بأنواعها كافة ومن ثم بعبية
الأفراد للدولة .

ويرجع المؤرخون كثرة الثورات والفلاقل التي قامت في عهد الإغريق ضد الدولة إلى هذه
الطريقة في معالجة نظام الملكية وفهم أساسها ، حيث أنه ترتب على تعرض الدولة لقسمة الأرض
على الرعية وإحفاق العدل بينهم ، أن أي إخلال بهذا النظام أو إخفاق فهم عنه ينسب بداهة إلى
الدولة والحكام ومن ثم كان التمرد وكانت الثورات .

الملكية عند الرومان :

فهم الرومان حق الملكية على أنه وليد قسمة للأرض بين أفراد الشعب ، ولكنهم على عكس
الإغريق لم يلجأوا إلى قسمة الأرض بعد الاستيلاء عليها من أصحابها الأصليين ، لأن فلسفة
الرومان لم تصل إلى أحد إنكار حق الملكية الفردية ذاتها ، وإنما كانت أرض الرومان نوعين :

نوع ملكية الأفراد ملكية تامة مع حق التصرف فيه بالبيع والإيصال والأرض وغيره ، ونوع ملكية الدولة وهو من المنافع العامة يترك للأفراد يتفقدون به في مقابل التزام نقدي محدد .

هل أنه لم يلبث أن تقلص ملك الامبراطورية العام وطغى عليه ملك الأفراد ، حتى أنه إثر فتوحات روما وتضخم ثروات بعض الأفراد نتيجة غصب أموال الأعداء ، خشي الرومان واشفقوا على أفراد الشعب من طغيان الأثرياء فوضعت مشروعات القوانين الزراعية وهي قوانين للإصلاح الزراعي ، استهدفت تحديد ملكية الأفراد (عهد نيبيريوس جراسوس) . وبذلك تم الاستيلاء على الأرض الزائدة لدى الأغنياء وتوزيعها على الفقراء لقاء أجر معلوم . على أنه لما كان الرومان يحترمون الملكية الخاصة ويقدمونها ، فإن الاستيلاء على الأرض الزائدة كان يتم لقاء تعويض عادل .

ويتضح مما تقدم أن تطور نظام الملكية في العصور السابقة لم يكن سوى انعكاساً للحالة الاجتماعية التي مرت بها الشعوب ، والمحاولات التي قام بها المصلحون للقضاء على هيوب النظام الاجتماعي وتسلط القادرين الذين يملكون على الفقراء الذين لا يملكون . ولم يلبث أن عم الفساد العالم من جديد ونجم عن غزو بعض الشعوب غيرها والاستيلاء على أراضيها وتملكها بحق الفتح ، أن عم نظام الانقطاع ، وهو النظام الذي تبخرت فيه شخصية الفرد وأهدرت آدميته فاعتبر من ملحات الأرض وتوابعها ، تباع الأرض فينسحب البيع على من يسكنها من إنسان وحيوان لي حد سواء .

على أن نظاماً للمعبودية المطلقة كهذا لم يكن ليديم أن يقاوم حركات التحرير التي أعقبت انتشار نور العلم بين الشعوب وقادتها المفكرين .

الملكية في الأديان السماوية

في التوراة :

يقول داود النبي : (للرب الأرض وملؤها) .

وجاء في سفر اللاويين قوله تعالى : (الأرض لاتباع بقة ، لأن لي الأرض وأنتم غرباء ونزلاء عندي) .

وفي التوراة آيات كثيرة بهذا المعنى . وأخرى توجب الزكاة بنسبة عشور ثمرات الأرض وجمعها حقاً للفقير والمحتاج . . .

في المسيحية :

ينهى الدين المسيحي عن حب المال واكتنازه . بل يعتبر حب المال عدواة لله . ولعل تلاميذ المسيح كانوا أول من بشر بالاشتراكية ونفذوها فعلاً ، فقد ورد في سفر أعمال الرسل ما نصه :
(وجمع الذين آمنوا كانوا كل شيء مشتركاً) . (والأموال والمقتنيات - من حقول أريوت - كانوا يبيعونها ويقسمونها بين الجميع) . (كما يكون لكل واحد احتياج) .
وهذه هي الاشتراكية بأوسع معانيها .

في الشريعة الإسلامية :

بزغ نور الإسلام في الجزيرة العربية بين قوم من الأعراب مهنتهم الأولى رعي الإبل والترحال بها من مكان إلى آخر سعياً وراء الكلأ والماء في أرجاء الصحارى الواسعة لا يعرفون الزراعة ولا يحرصون على اقتناء الأراضى . ولهذا لم تكن الملكية العقارية ومساكنها مما يعنى به المسلمون في حالتهم الأولى ، أما ملكية المنقول فسكانت معروفة لهم ومعترفاً بها بينهم يحمونها ويحرمون حقوق أصحابها بل يماقبون مقتصبها أشد العقاب .

على أن الإسلام دين عالمى ونزل لهداية البشر كافة في كل زمان ومكان ، ومن ثم جاء مفصلاً لأحكام الدونى والدين ، وهو في موضوع الملكية واضح صريح يعترف للفرد بحق الملكية ويعالجها على أنها حق للفرد في الاحتفاظ بما الذى رزقه الله حلالاً وبمحرمة هذا الحق . قدسيته قبل الغير ، ثم نظم آثار هذا الحق وحدوده وكيفية التصرف فيه بيعاً ورهنًا وإيصاء ووقفًا وأيلولة هذا الحق "ورثة بأمر الله وحكمه . كل ذلك طبقاً لأرقى ما وصل إليه الفكر الإنسانى حتى يومنا هذا .

وجدبر بالذكر أن الدين الإسلامى يحسم برسائله خلافاً جتدم بين الفقهاء والفلاسفة حول أصل الملكية وسندهما فقد وجد من أنكر على الملكية الخاصة شرعيتها وقال إنها اعتداء من الفرد على حقوق المجتمع (جان جاك روبلى ثم برودون) كما وجد من أعترف بشرعية الملكية

الخاصة ولكنه أرجعها في الأصل والمولد إلى القوانين الوضعية المدنية (مونتسكيو — بظام — لا بولاي) . بينما قالت الغالبية العظمى منهم — وبحق — إن حق الملكية يرجع بأصله إلى القانون الطبيعي كمأثر من آثار الحرية الفردية فهي حق سابق وأسمى من القوانين الوضعية (لوك — ريد — كوزين — تير — ترولومب باستيا — اشباخ — بومية لا كومب) .

ونقول إن الدين الإسلامي حسم هذا الجدل حين أوجع حق الملكية إلى إرادة الخالق برزق بها من يشاء ويأمر بحمايتها واحترامها لصاحبها ثم يحجز التصرف فيها واستغلالها بحرية عامة وإلّا كن فيها يعود على الخلق جميعاً بالخير والصلاح .

على أن الإسلام يحض على القناعة في جمع المال ويكره المغالاة في جمعه ، كما يجعل الحق للفقير حقاً معلوماً في مال الغني ، وينهى الإسلام عن الكسب الحرام كالسرقة والربا والغش في الكيل والميزان ، ويحض في الوقت ذاته على العمل والسكد والكفاح في سبيل العيش .

ولو رجعنا إلى نظام الحكم الإسلامي في عهد الصحابة والخلفاء الراشدين الذين قيس الله لهم نصراً وقتحاً في سبيل نشر رسالتهم الأولى أدخلهم بلاداً تزدح الأرض وتجرى فيها الأنهار ، لوجدنا أن الفاتحين المسلمين اعترفوا بحقوق أصحاب البلاد التي دخلوها حتى أن عمر رضي الله عنه أمر ببقاء الأرض تحت يد مالكيها لقاء الخراج والجزية على الذميين ، أما المسلمون الأعراب فلم يكن عليهم سوى العشر وحدة كضريبة لصالح العام . (راجع شرح القانون المدني للمرحوم الدكتور محمد كامل مرسى الجزء الثاني في الحقوق المدنية الأصلية) .

وحسبنا بما تقدم أن الإسلام اعترف بنظرية الملكية الخاصة وعامل حق التملك على أنه من الحقوق الأصلية الطبيعية الثابتة للإنسان ثبوت حقه في الحرية والعلم (راجع مؤلف الدكتور مصطفى السباعي عن اشتراكية الإسلام) وهو عين ما تفتق عنه ذهن فقهاء القرن العشرين وفلاسفته الغربيين بل أحسن منه .

وأول مبدأ تقررته الشريعة الإسلامية بجوار حق الملكية الفردية أو الفرد أشبه بالوكيل في هذا المال عن الجماعة ، وأن حيازته له إنما هي وظيفة أكثر منها امتلاكاً ، وإن المال في عموميه إنما هو حق للجماعة مستخلفة فيه من الله الذي لا مالك لشيء سواه .

فإنه يقول في كتابه الكريم : آمنوا بالله ورسوله ، وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ، فهذا النص القرآني يقطع بأن المال الذي في أيدي البشر هو مال الله وهم فيه خلفاء لا أصلاء .
وكذلك في آية أخرى : وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ، فاعطونهم هذا المال من ملكهم سيعطونهم من مال الله وهم فيه وسطاء .

وهناك ما هو أصرح من هذا في حقيقة ملكية المال الفردية وصف كونها وظيفة .
فشرط بقاء هذه الوظيفة هو الصلاحية للتصرف . فإذا سفه التصرف كان للولي أو الجماعة استرداد مكنة التصرف .

ولا تؤموا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها وأكسروهم .
فمكنة التصرف مرهون بالرشد وإحسان القيام بالوظيفة ، فإذا لم يحققها الملك وفقت النتائج الطبيعية للملك وأهمها وهي سلطة التصرف ، ويؤيد هذا المبدأ : أن الإمام هو وريث له ، فهو مال الجماعة وتوظف فيه فرد فلما انقطع خلفه عاد المال إلى مصدره .

والشريعة الإسلامية تقرر مبدأ آخر في الانتفاع بالمال وهو كراميتها لأن بحسب المال في أيدي فئة خاصة من الناس يتداول بينهم ولا يحده الآخرون لكي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ، فهذه الآية الكريمة تقرر مبدأ إسلامياً صريحاً هو كراهة انحباس الثروة في أيدي قليلة في الجماعة وتعديل الأوضاع التي تقع فيها الظاهرة ليكون هناك نوع من التوازن

لأن تعظيم الثروة في جانب وانحسارها عن الجانب الآخر وعدم التوازن في المجتمع نتيجة هذا التفاوت يؤدي إلى بث أحقاد النفوس وتغيير القلوب هل ذوى الأرام الفاحش من المحرومين الذين لا يجدون ما ينفقون ؛ فهم إما أن يحدوا على الرأسمالية المستغلة وإما أن تنهون نفوسهم وتهافت وتتضاءل قيمهم الذاتية في نظر أنفسهم ، فتمون عليهم كراماتهم أمام سطوة المال ، ولذلك جعل الشارع الإسلامي العدالة الاجتماعية أصلاً من أصول نظريته في الملكية .

على أن هناك نوعاً من الأموال الشائنة التي لا يجوز استجازها للأفراد ، عدد الرسول منها ثلاثة : الماء ، والكلا ، والنار ، والناس شركاء في ثلاث : الماء والكلا والنار ، يوصف كونها

ضر ريات لحياة الجماعة في البيئته العربية فلا تتفاد بها الجماعة كلها والضروريات لحياة الجماعة تختلف في بيئة عن بيئة وفي عصر عن عصر وقياس ودو أحد أصول تشريع في الإسلام — ينفذ لسواها عند التطبيق بما هو في حكمها ، وهناك جزء من المال هو حق للمحتاجين في الجماعة وهو المفروض في صورة زكاة ، وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم ، وهو يخرج بذلك من حدود الملكية الفردية إلى ملكية الجماعة لتصرفه في مصارفه المعروفة : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها »

فالخلاصة إن الملكية في الشريعة الإسلامية الأصل فيها أنها للجماعة في عمومها ، وإن الملكية وظيفة اجتماعية ذات شروط وقيود وأن بعض المال شائع لاحق لأحد في امتلاكه ، وإن جزءاً منه حق يرد إلى الجماعة لردده على فئات معينة فيها هي في حاجة إليه لصالح حالها وحال الجماعة معها .

والشارع الإسلامي يربط على نظريته هذه لطبيعة الملكية نتائجها المنطقية .

فهو يقرر أن الملكية بمعنى الانتفاع بالملوك لا تكون إلا بسنن من الشارع الذي هو متول أمور الجماعة .

فالشارع في الحقيقة هو الذي أعطى الإنسان الملك مرتب على السبب الشرعي ، وإذا جاء في بعض التعريفات أن الملك حكم شرعي مقرر في العين أو المنفعة يقضى بتمكين من يضاف إليه من انتفاعه بالشيء وأخذ العوض عنه (١)

وهذا المعنى هو إن الملكية لا تثبت إلا بإثبات الشارع وتقريره أمر متفق عليه بين فقهاء الإسلام لأن الحقوق كلها ومنها حق الملكية لا تثبت إلا بإثبات الشارع لها ، وتقريره لأسبابها فالحق ليس ناشئاً عن طبائع الأشياء ولكنه ناشئ عن إذن الشارع وجعله السبب منتجا لسببه شرعاً .

ولذلك يتضح جلياً نظرية الشريعة الإسلامية في الملكية فهي تمليك من الشارع — النائب

(١) الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية للاستاذ محمد أبو زهرة أستاذ الشريعة بكلية الحقوق بجامعة القاهرة .

عن الجماعة — لفرد فيها شيئاً خاصاً لم يكن ليحق له ماسكه لولا هذا التملك لأن الأصل إن كل شيء للجماعة وكل إذن بتخصيصه لا بد أن يهدر عن الشارع حقيقة أو حكماً والعمل هو الوسيلة الوحيدة لنيل هذه الوظيفة الاجتماعية وفي ذلك عدالة بين الجهد والجزاء .

وعلى هذا المعنى يكون من النتائج المنطقية على نظرية الشارع الإسلامى فى الملكية أن يستقصر الفرد أن مال الله للجماعة وهو خازن له مستخلف فيه فإن حضور تلك الحقيقة فى وعيه بوجودها وأحكامها العقلية يحق من نفسه معنى الملكية العضوض ويجعله ينفق بشهوى الوكيل الذى يهون عليه أن ينفق فى مصالح موكله ولا يرى عليه إلا أن يضع المال حيث أمر (١)

وبهذه الملكية تكون الشريعة الإسلامية قد بلغت قمة الاشتراكية فى نظرية الملكية ، فاشتراكية الإسلام أوسع أفقا وأبعد مدى مما يتصوره دعايتها المحدثون فى الشرق أو الغرب .

الملكية فى العصر الحديث

(١) الملكية فى أوربة :

لم تكن الدول الأوروبية — حتى القرن التاسع عشر — تعرف الملكية إلا على أنها حق مطلق للمالك "شئ" فى الانتفاع به واستغلاله والتصرف فيه كما يشاء دون أن يكون لأحد أن يتعرض له فى الانتفاع به ، ودون أن يكون للدولة أن تحد من مقدار ملكية الشخص أو تتدخل فى طريقة استغلاله لماله .

وزد حرصت جميع لدساتير والقوانين المدنية فى الدول الأوروبية على النص صراحة على إطلاق حق المالك وحده فى الانتفاع بملكه والتصرف فيه ، وهو أمر طبيعى فى المجتمع الرأسمالى الذى يقدر الملكية الخاصة بغير قيود ولا حدود .

ونص القانون المدنى الفرنسى المعروف بقانون نابليون والصادر عام ١٨٠٤ فى المادة ٥٤٤

(١) لاشتراكية فى المجتمع الإسلامى بين النظرية والتطبيق للاستاذ البهى الحولى ص ١٢٨ .

الملكية وتطوراتها الاجتماعية

على أن : الملكية هي حق الانتفاع بالشيء والتصرف فيه بطريقة مطلقة ، على ألا يستعمل هذا الحق فيما يهدى عنه القوانين والوائح . .

La propriété est le droit de jouir et disposer de la chose de la manière la plus absolue, pourvu qu' on n' en fasse pas un usage prohibé par les lois ou par les règlements.

وأخذ القانون المدني الألماني بتفسير المبدأ في إطلاق حق المالك في الانتفاع بملكه ، حيث جرى نص المادة ٩٠٣ بالآتي :

« لملك الشيء أن يتفقد به كما يشاء وأن يمنع أي شخص آخر من الانتفاع به ، ما لم يوجد نص يخالف » .

Le propriétaire d' une chose peut-sauf disposition contraire de la loi — se comporter a l'égard de cette chose comme bon lui semble, et empêcher aut' aucune autre personne en fasse le moindre usage.

ونص القانون المدني السويسري في المادة ٦٤١ على أن : « لملك الشيء حق التصرف فيه بحرية في حدود القانون » .

Le propriétaire d' une chose a le droit d' en disposer librement dans les limites de la loi.

أما القانون المدني الإيطالي أحدث القوانين الأوروبية ، فقد كان تقديمياً بعض الشيء إلى نص في المادة ١٨ على أن : « الملكية هي حق الانتفاع بالشيء والتصرف فيه بطريقة تتفق مع الوظيفة الاجتماعية للحق في ذاته . وعلى المالك أن يراعى الحدود التي تفرضها القوانين والوائح وحقوق الغير على الشيء نفسه » .

La propriété est le droit de jouir et de disposer de la chose de façon exclusive en conformité de la fonction sociale du droit même. Le propriétaire doit, en outre, observer les limites imposées par les lois et les règlements et les droits des tiers sur la même chose.

وقد كان المشروع الإيطالي نقطة تحول في قوانين الدول الرأسمالية وبدء تطور في نظر المجتمع الأوروبي للملكية ، إذ أشار — لأول مرة — إلى وظيفتها الاجتماعية .

وكانت ا-اولة الثانية في سبيل إخضاع الملكية لخدمة المجتمع ما حاوله واضعوا الدستور الفرنسي الحديث — بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها من تضمين الدستور نصاً بحظر استئجار حق الملكية لغير ما يقتضيه مصلحه الجماعة ومن ثم جرى نص المادة ٢٦ من المشروع بالآتي :

(لا يجوز استعمال حق الملكية استعمالاً مخالفاً للمصلحة الاجتماعية أو بكيفية تغير بأمر أو وجود أو ملكية الغير .

Le droit de propriété ne saurait être exercé contrairement à l'utilité sociale et de manière à porter préjudice à la sûreté, à la liberté, à l'existence ou à la propriété d'autrui.

ولكن لما عرض الدستور المتضمن هذا النص للاستفتاء في أبريل من عام ١٩٤٦ رفضته الأمة الفرنسية ثم أقرت في أكتوبر من نفس العام دستوراً الحال الذي جاء خلوا من ذلك النص .

(ب) الملكية في الدول العربية :

كان دستور سنة ١٩٢٣ في مصر ينص على أن الملكية الخاصة مصونة ، ولا يجوز أن تنزع الملكية إلا للنفعة العامة مقابل تعويض عادل يدفع مقدماً .

وعند تنقيح القانون المدني في مصر في عام ١٩٤٩ تمهيداً لإلغاء المحاكم المختلطة ، تضمن المشروع التمهيدي للقانون الحلي أول إشارة في قوانين الدول العربية إلى مالق الملكية من وظيفة اجتماعية ، حيث اقترح أن يكون تعريف حق الملكية كالتالي : « لملك الشيء مادام ملتزماً بحدود القانون أن ينتفع به وأن يتصرف فيه دون أي تدخل من جانب الغير ، بشرط أن يكون ذلك متفقاً مع مالق الملكية من وظيفة اجتماعية » .

ولكن لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ رفضت الإبقاء على هذا الشرط الأخير بقوله : « إنه أشكل بالإيضاحات الفقهية ، وأن التطبيقات التي أوردتها المشرع في النصوص التالية ما يغني عنها ، ومن ثم صدر القانون المدني لمصر الحالي رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ خالياً من أية إشارة إلى الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية ، إذ يجري نص المادة ٨٠٢ منه بالتالي : « لملك الشيء وحده في حدود القانون ، حق استعماله أو استغلاله والتصرف فيه ، وغنى عن البيان أن عبارة « في حدود القانون » يقصد منها حظر استعمال المالك للشيء فيما يحرمه القانون لا أكثر ولا أقل . وقد أخذ القانون المدني العراقي الصادر في سنة ١٩٥١ بهذا التعريف لحق الملكية ، كما أخذ به القانون المدني الكويتي ، وعلى نفس النهج سارت التشريعات في كثير من الدول العربية التي اتخذت القوانين الفرنسية والأوربية مصدراً لها ، وإن كانت قد تضمنت نصاً على اتخاذ الشريعة

الإسلامية أساساً للحكم في حالة عدم وجود نص أو عرف ، كما جاء بالقوانين المصرية والعراقية والسورية والكوبية .

(ج) الملكية في المجتمع الاشتراكي :

الملكية في روسيا السوفيتية والدول الشيوعية :

كان من أثر قيام ثورة روسيا عام ١٩١٧ ضد حكم النياصرة والإقطاعيين -- الذين كانوا يعتمدون بكل ثروات البلاد ومصادر الإنتاج فيها على حين يرزح عامة الشعب من الفلاحين والعمال تحت أعباء الفلور والاستغلال -- كان من أثر قيام الثورة أن أهدرت الملكية الخاصة تقريباً وأصبحت القوانين السوفيتية لا تعترف بالملكية ولا تحمي الحقوق المدنية طامه إلا على أساس ما نصت عليه المادة الأولى من قانون المدني السوفيتي بقولها : " يحمي القانون الحقوق المدنية ، عندما تستعمل استعمالاً مغايراً لما خصصت له اقتصادياً واجتماعياً ،

وسارت على هذا المنهج سائر الدول الشيوعية التي تدور في فلك الاتحاد السوفيتي وتعترف بالمبادئ التي قامت عليها الثورة الروسية ، وهي لا تحمي الحقوق المدنية إلا إذا استعملت فيما خصصت له اقتصادياً واجتماعياً كما سبق البيان .

والغريب من أمر الشيوعية التي تنكر على حق الملكية شرعيته أصلاً ، وتنادي بأن الطبيعة أساسها شيوع للخيرات بين الناس جميعاً ، وأن المال الحلال ينقلب إلى أداة من أدوات الظلم ، ومول للفساد في الوقت الذي ينتلب فيه ما يكافئ خاصاً : نقول الغريب من أمر هذه العقيدة أنها تناقض نفسها بنفسها إذ تنكر على حق التملك شرعيته بالنسبة للأفراد تقره وتعترف به بالنسبة للجماعة أو الدولة . وبداهة لا يمكن إنكار أصل الحق في حالة الاعتراف به ذاته في حالة أخرى وماذا كانت العقيدة الشيوعية تقر الملكية للدولة فإنها تكون في واقع الأمر قد اعترفت بأصل حق التملك وشرعيته (دالوز وبيروتوار ج ٣٨ ص ١٨٩ في باب الملكية) .

ولنما الاعتراف يمكن أن يقوم على هذا الحق وكيفية استعماله ومداه ، وهو ما عنيت التشريعات دوماً بمعالجة حتى أن الأمر انتهى بجميع التشريعات إلى تنظيم القيود على حق التملك ، بما

لا يسمح بسوء استعماله واستغلاله الغير عن طريقه .

ولو شئنا مزيداً من البحث في الشيوعية والاشتراكية وموقفها من الملكية الخاصة لوجدنا أن التحليل الملم للاشتركية كما نادى بها كارل ماركس في القرن التاسع عشر (١٨١٨ - ١٨٨٣) وثيقته عن الشيوعية المانيفستو الشيوعي ، تستند إلى المبادئ الآتية :

١ - إن العمل وحده أساس كل قيمة للأشياء .

٢ - إن فائض القيمة الناتج لصاحب العمل ، إن هو إلا نتيجة استغلال العامل واغتصاب جزء من حقه .

٣ - إن خلاص العاملين المظلومين لن يكون إلا بثورة دوية جامعة لمجموع الفئة العاملة السكادحة على الرأسماليين .

٤ - إن التاريخ والتفسير المادى له يؤكد أن الصراع الدموي بين طبقات الشعب سينتهى حتماً بإفلاس النظام الرأسمالى وتفويض أركانه ، وغلبة النظام الشيوعى واسترداد العاملين لحقهم الممنوع .

٥ - وأخيراً يؤكد هؤلاء المفكرين أن النظام الشيوعى سيكون النظام العالمى الذى يسود أرجاء الأرض كلها .

ورب متسائل عن سبب إطلاق كارل ماركس - وهو اشتراكى على - اسم الشيوعية على وثيقته سالفة الذكر . على أن الجواب على ذلك قدمه لنا فريدريك أنجلز شريك كارل ماركس فى اشتراكيته العملية ، إذ قرأناها لا يؤمنان بالإصلاح الدستورى الذى يؤمن به الاشتراكيون . يتميزون عن غيرهم ، وإنما إيمانهم بالإصلاح الثورى الدامى والصراع الطبقي ومن ثم فهما شيوعيان أكثر منها إشتراكيان .

ومن تلك المبادئ السابقة يمكن أن نرى أساس مهاجمة الشيوعيين للملكية الخاصة وإنكار شرعيتها . أما بالنسبة للاثروال عموماً فهم يؤكدون أن نظام الإنتاج الحر فى الصناعة يودى إلى استغلال طبقة العمال وغصب حقوقهم وبالتالي فلا خلاص للبشرية إلا عن طريق الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج

وأما بالنسبة للأرض، فيرون أنه ما دام العمل وحده هو أساس كل قيمة، وما دام صاحب الأرض من الأغنياء لا يفلحها بنفسه، فإن الربح الذي يجنيه من أرضه دون عمل إنما هو من عرق الآخرين. وكذلك فإن كل ارتفاع أو زيادة في قيمة الأرض وربحها؛ إنما يرجع إلى عوامل أخرى غير عمل المالك وكده، هي نتيجة لاختلاف ظروف الأرض وموقعها ودرجة خصوبتها الطبيعية، وإلى شدة الطلب عليها وغير ذلك من عوامل طبيعية.

على أنه خلافاً لما تنبأ به كارل ماركس وأعوانه منذ القرن التاسع عشر وجعله أساساً لنظريته وتعاليمه في الاشتراكية العملية، فإن كثيراً من حججه باءت بالاخفاق ولم تتحقق بسبب ما حملته الثورة الصناعية في أوربة من عوامل نجاح الإنتاج ووفرة وزيادة أرباحه، ومن ثم زيادة عدد العاملين وارتفاع أجورهم، حتى أن كارل ماركس نفسه في أواخره اضطر إلى مراجعة كثير من آرائه الأولى.

أما فيما يتعلق بالعقيدة الشيوعية وملكية الأرض ذاتها، وهو صميم بحثنا، فإنه مما يلفت النظر حقاً أن أنصاراً شرعية حق الملكية لا يمارضون الشيوعيين إطلاقاً فيما ذهبوا إليه من أن أساس القيمة هو العمل، بل هم يؤكدون أن حق الملكية يرجع بأصله إلى الحقوق الطبيعية التي منحها الخالق مخلوقاته؛ ولكنه في الأصل وواقع الأمر لا يكتفب إلا عن طريق العمل، حتى أن المدافعين عن حق الملكية وشرعيته قالوا في هذا الصدد قولهم المأثور: إن الإنسان يصنع الأرض، (م. ميشليه — الشعب ص ١١).

فالأرض على سبيلها الأولى لا يمكن أن تغل خيراً ما، وإنما عمل الإنسان وطاقاته الفنية والعملية سواء في تهيد الأرض أو لإصلاح التربة وغرسها ثم رعاية المحصولات وحصادها، هو الذي يخلق الأرض ويحبها.

وبما تقدم يبدو جلياً أن العمل هو في النهاية على اختلاف النظريات والمفاهيم أساس شرعية حق الملكية الخاصة؛ وإنما يمكن أن يثور الجدل كما قدمنا حول نطاق الملكية ومداه.

حق الملكية بين الشيوعية والراسمالية :

نستطيع أن نقرر أن الملكية الخاصة أمر مقرر لدى جميع شعوب الأرض حتى غلاة الشيوعيين

منهم في الصين كما في روسيا السوفيتية الآن يحق للفرد أن يملك المنقول والعقار كما هو الحال في البلاد العربية والرأسمالية : وإنما الخلاف بين المعسكرين أن حق الملكية في الأول مقيد أشد التقيد في حين هو في المعسكر الثاني قد يصل إلى أبعد حدود الحرية .

على أن فرقا جوهريا آخر يظهر جلليا بين أنصار العقيدة الشيوعية وغيرهم فيما يتعلق بأسباب كسب الملكية . فمن سلينا بأن الملكية حق يتلقاه الانسان لصيقا بحقه في الحرية أو متفرعا عنه فقد كان من معقات هذا الأصل ونتائجه الطبيعية إمكان التوارث فيه علاوة على حق التصرف بالبيع والايصال والرهن وما إليه . ولكن - حق الميراث ليس مملوفا لدى الشيوعيين ، بحجة أن الميراث يتعارض مع فكرة كسب الحق بالعمل وحده . أما في البلاد غير الشيوعية فإن الأثر سلب من أسباب كسب الملكية ، وإن كانوا في البلاد المذكورة يواجهون نقد الشيوعيين ويدحضون حججهم بفرض الضرائب التصاعدية على الشركات .

الملكية في الجمهورية العربية المتحدة :

في ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ قامت ثورة المصرية ضد الملكية والإقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم ، فكان طبيعيا أن نعتنق الثورة المبادئ الاشتراكية ولكنها اختطت لنفسها طريقا وسطا يوفق بين المبادئ الاشتراكية وبين أحكام الشريعة الإسلامية وحاجة المجتمع العربي . فالاشتراكية العربية تقوم على دعامتين هما الكفاية والعدل ، ومن ثم فهي تعترف بالملكية الخاصة غير المستغلة وتحميها كما يأتي البيان .

وقد كان باكورة أعمال الثورة المصرية في هذا المجال تحرير الفلاح من الاستغلال بإصدار قانون الإصلاح الزراعي ، الذي وضع حدا أقصى للملكية الأرضية الزراعية ، وحدد العلاقة بين المالك والمستأجر .

وفي سنة ١٩٥٦ صدر دستور الثورة متضمنا النص على أن الملكية وظيفة اجتماعية ، نظام أدهاء القانون ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون . كما نص على أن يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية بما لا يسمح بقيام الإقطاع .

وفي سنة ١٩٦٢ صدر الميثاق الذي أقره مؤتمر القوى الشعبية متضمنا تفرقة واضحة بين

نوعين من الملكية : ملكية مستغلة إذ تفتح الباب للاستغلال ؛ و ملكية غير مستغلة — تؤدي دورها في خدمة الاقتصاد الوطنى كما تؤويه في خدمة أصحابها . واعتبر الميثاق بالرأسمالية الوطنية التى تشمل الملكية غير المستغلة ، باعتبارها إحدى قوى الشعب التى يصنع تحالفها الوحدة الوطنية .

وفى ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ صدر الدستور الحالى متضمناً نص فى المادة ١٣ على أن : الملكية تكون على الأشكال الآتية :

١ — ملكية الدولة أى ملكية الشعب بخلاف قطاع هام قوى وقادر ، يقود التقدم فى جميع المجالات ، ويتحمل المسؤولية الرئيسية فى خطة التنمية .

٢ — ملكية تعاونية : أى ملكية كل المشتركين فى الجمعية التعاونية .

٣ — ملكية خاصة : قطاع خاص يشترك فى التنمية فى إطار الخططة الشاملة لها من غير استغلال

على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعات الثلاثة مسيطرة عليها كلها .

ونصت المادة ١٤ من الدستور على أن : « يستخدم رأس المال فى خدمة الاقتصاد ولا يجوز أن يتعارض فى طرق استغلاله مع الخير العام للشعب » .

ونصت المادة ١٦ على أن : « الملكية الخاصة موروثة ، وينظم القانون أداة وظائفها

الاجتماعية » .

وأخيراً نصت المادة ١٧ أن : « يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية ، ويحدد وسائل حماية الملكية الزراعية الصغيرة » .

ومن هذه النصوص بين أن الاشتراكية العربية نقر الملكية الموجهة التى تخدم المجتمع كما تستخدم صاحبها . وإن الملكية الخاصة لا تحرم من حماية القانون إلا إذا استغلت أو انحرفت . وفى هاتين الحالتين تفقد الملكية حماية القانون ، وتكون عرضة للمصادرة وفقاً لما يقرره الميثاق .

فالملكية — وفقاً للميثاق والدستور — تعتبر وظيفة وطنية أو اجتماعية يمين أن تؤدي

وظيفتها في خدمة الاقتصاد الوطني ، وإلا لحقها وصف الاستغلال أو الانحراف رحت عليها
الجزاءات التي تفرضها مصلحة المجتمع المنصوص عليها في الميثاق .

والمالك غير المستغل يقوم على شؤون ملكه بما يحقق مصلحة الاقتصاد الوطني الموجه وفقاً
لخطة التنمية ، كما يقوم الموظف على شؤون وظيفته بما يحقق مصلحة المجتمع (١) .

قيود حق الملكية :

لما كان حق الملكية وتطوراته مرتبطاً كل الارتباط بتاريخ الحركة الاجتماعية للشعوب
وتطوراتها ، فإن الاعتراف بالملكية الخاصة كحق طبيعي والعمل على حمايته على نحو
ما انتهت إليه الدساتير والقوانين في العصر الحديث ، تعرض في الدرجة الأولى وضع الحدود
السليمة لهذا الحق بحيث لا تسمح بسوء استعماله ، أو الأضرار بالغير على أي نحو كان .

(١) وفي هذا الصدد يقول الأستاذ الكبير عبد الحليم الجندى رئيس إدارة قضايا الحكومة
في كتابه " تطوير التشريعات وفقاً للميثاق والدستور " : ص ٧٦ و ٧٧ لأنه أصبح حتماً لواماً علينا
أن نعبر عن نظريتنا في الملكية بنصوص من القانون المسدنى ، نقيم نظاماً متكاملًا في النظام
الاشتراكي يؤدي المعنى الذي عبر به الميثاق من أنها (وظيفة وطنية أو اجتماعية) كمثل كل وظيفة
وتقيدها بأنها في (خدمة المجتمع كما هي في خدمة صاحبها) وتحقيقاً للدستور غرضه من تنظيم
ملكيات ثلاث : ملكية الشعب والملكية التعاونية والملكية الخاصة المشتركة مع الملكتين
السابقتين بنص الدستور في إطار خطة شاملة ، وهي خاضعة جميعاً لسيطرة الشعب الكاملة ،
ويدفعنا إلى هذا المنهج ضرورات قانونية ومذهبية لا مجرد الاستحسان ، فهذه الوظيفة الوطنية —
بالجمع بين مصلحة المجتمع والفرد — هي الأساس الاشتراكي في الاشتراكية العربية كلها ، إذ
هي تتميز عن الاشتراكيات الأخرى بأنها تقر الملكية الخاصة لبعض أدوات الإنتاج دون
بعضها الآخر ؛ لكنها تقيدها وتوجهها ، وتسيطر عليها سيطرة كاملة وذلك كما يقول الميثاق في
بابه السادس (هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن يتلاقى عليه جميع العناصر في عملية الإنتاج على
قواعد علمية وإفسانية ، تقدر على مد المجتمع بجميع الطاقات التي تمكنه من أن يصنع حياته من
جديد وفق خطة مرسومة ، مدروسة ، شاملة) .

ومن ثم كانت المبادئ والقواعد القانونية الخاصة بسوء استعمال الحق وقيود الملكية المختلفة، سواء ما يتعلق منها بالمنفعة العامة أو بالمنفعة الخاصة كحقوق الجرار وقيود البناء وغيرها . وعلى هذا النحو لم يعد حق الملكية حقاً عاماً مطلقاً من كل قيد ، بل أصبح حقاً منقلاً مقيداً حتى يكون استعماله في نطاق حسن النية وفي غير ما اعتداء على حق الغير .

ومرجع هذا التنظيم والتقييد لحق الملكية في العصر الحديث إلى انتشار الروح الاشتراكية بين الشعوب : فبانتشار العلم وارتفاع مستوى الطبقة العاملة وتواصل الديمقراطية السياسية ، خفت حدة الفوارق الطبقية والامتيازات الناجمة عنها ، ومن ثم لم يعد محسب لاستعلاء فئة على أخرى أو استغلالها ، بل أصبحت صياغة القوانين للكثرة الغالبة وليست للفئة القليلة المتحكمة . ومن الأمثلة المألوفة الآن على قيود حق الملكية كما نواقض عليها أكثر التشريعات ، حق الدولة في نزع ملكية الأفراد للمنفعة العامة ، وفي مقابل تعويض عادل .

وهذه المنفعة العامة تسوخ حالياً إخراج بعض الأموال عن دائرة الملكية الخاصة ، وفي المرافق العامة التي لم تعد الحالة الاجتماعية في العصر الحديث تسمح بسيطرة الأفراد عليها كالمناجم والمرافقات وكل ما يتعلق بقوت الشعب أو غيائه وتختلف هذه المرافق وأهميتها من دولة إلى أخرى تبعاً لظروف كل منها وأوضاعها الاجتماعية والسياسية ، ومن مظاهر هذا التطور نشوء نظام المؤسسات التي أنشأتها الحكومات لاستغلال وإدارة بعض المرافق العامة تبعاً لخط اقتصادية محددة الأهداف ، وكان الغرض منها الجمع بين نظامين : النظام الاشتراكي الذي يميز ملكية الدولة لوسائل الإنتاج ، والنظام الرأسمالي الذي يتبع في استثمار رأس المال نظاماً اقتصادياً حراً أكثر مرونة من غيره .

وبعيداً عن قيود الدولة وجودها الحكومي يندرج تحت قيد نزع الملكية للمنفعة العامة بداهة نظام التأمين . وقد اعترف لهذا النظام بشرعيته في حالات الضرورة وبشرط التعويض العادل سواء فيما يتعلق بالأموال الوطنية أو الأجنبية على نحو ما انتهى إليه رأى المحافل الدولية السياسية والقضائية .

ومن تلك الأمثلة أيضاً قيود البناء والتي قصد بها حماية المصلحة العامة من ناحية حسن استغلال وتحقيق خطة عامة للسكان ، ورعاية المصلحة الخاصة للجار ومنع الأضرار به .

ومناك أيضاً حقوق الارتفاق القانونية والاتفاقية ، وكلها قيود على حق الملكية . وغير ذلك كثير مما لا مجال للخوض فيه تفصيلاً . حتى أن المشرع العصري أتى بقيد أساسي عام على حق الملكية حين استحدثت قاعدة سوء استعمال الحق سواء فيما يتعلق بالملكية أو ما عداها من الحقوق الأخرى .

بل إن وصف حق الملكية بأنه وظيفة إجتماعية ، إنه هو إلا تعبير قصد به فتح الباب لمزيد من حق الملكية تبعاً لما يستجد من ظروف اجتماعية كما استهدفت من ورائه تبرة حق الملكية الخاصة من العيوب التي دهم بها أشبهوعون والاشتهاكبون

(هـ) تطور حق الملكية في القانون الدولي :

لم ينبع حق الملكية في مجال القانون الدولي من التطور الذي لحقه ، شأنه في ذلك شأن حق الملكية في القانون المدني بالنسبة للأشخاص . ذلك أنه بالنسبة للبحار والفضاء كانت الفكرة السائدة قديماً أن كل دولة تملك الحرية في التنقل بحراً وجواً حسب ما تمكّنها قدراتها وقوتها ، استناداً إلى أن المياه والهواء ملك عام للجميع . على أن تطور العلاقات الدولية وتقدم العلوم لم يلبث كله أن خلق جواً من التنافس والتناحر بين الشعوب حول السيطرة على أعالي البحار فضلاً عن المياه الإقليمية والنطاق الجوي لكل دولة . وقد أسفر هذا التطور فيما يتماق بالبحار إلى معاهدات واتفاقات دولية من أجل تحديد مدى ما تملكه كل دولة من مياه البحر على أنها مياه إقليمية خاصة بها تخضع لسيادتها ولا يجوز غيرها ارتيادها بغير إذن خاص . وإن كان تحديد مدى هذه المياه الإقليمية مازال محلاً للخلاف العنيف فإن ذلك لا ينفى أن حق الدولة في ملكية جزء من مياه البحر ونطاق سيطرتها عليه ناله تطور خطير في المجال الدولي .

وما يقال على البحار ينسحب بدوره على النطاق الجوي لكل دولة فإن للتطور الذي أصاب الفكرة الأصلية التي تقول بأن كل دولة تملك النطاق الجوي الذي يملوها كما تملك أرضها تراجم تطور خطير وجسيم نتيجة للتخترعات الحديثة التي وصلت ببعض الدول ومكثتها من ارتداد الفضاء الخارجي للأرض بطريق الصواريخ والاقار الصناعية . وقد أدى ارتقاء العلم في هذه الناحية إلى عرض موضوع ملكية الفضاء الخارجي على المحافل الدولية لتنظيمه من الناحية القانونية وطبقاً لاتفاقية باريس المبرمة في ١٣ من أكتوبر ١٩١٩ ، ثم اتفاقية شيكاغو المبرمة

في ٧ من ديسمبر ١٩٤٤، كانت الفكرة السائدة أن سيادة الدولة الإقليمية تمتد إلى طبقات الجو التي تعلوها. وإن كانت هذه الاتفاقيات تصلح إلى ذلك الحين فإنها لم تعد تتفق والأوضاع التي استحدثت أخيراً على أثر ازدياد الإنسان للفضاء الخارجي واختباره، ومن ثم اكتشاف صلة الأرض بغيرها من الكواكب السيارة وحقيقة المسافات الشاسعة التي تفصل بين الكواكب مما لا يسمح باقرار سيادة الدولة الإقليمية على طبقات الجو التي تعلوها إلا مالا نهاية، ولذلك أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها في ٢٠ ديسمبر ١٩٦١ في شأن المبادئ الخاصة بتنظيم استخدام الفضاء الخارجي حيث ذكرت في هذا القرار ضمن ما ذكرته أن الفضاء الخارجي والأجرام السماوية حرة لارتياح واستعمال الدول كافة، طبقاً للقانون الدولي وليست محلاً للملك من جانب أحد منها.

(راجع مثال الدكتور علي صادق أبو هيف في المجلة المصرية للقانون الدولي المجلد

١٩ سنة ١٩٦٣)

الخاتمة

هذا التطور في الملكية من حق مطلق للمالك وحده في الانتفاع بملكه واستغلاله والتصرف فيه دون قيود وبغير حدود، إلى إعتبارها وظيفة اجتماعية يجب أن تشترك في التنمية وإطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال — هو تطور حديث قام في الجمهورية العربية المتحدة على مراحل منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢؛ وصدر قانون الإصلاح الزراعي في نفس العام؛ ثم صدر القوانين الاشتراكية في يوليو ١٩٦١، واكتمل بصدر الميثاق في عام ١٩٦٢؛ ثم بصدر الدستور في عام ١٩٦٤.

وقد سار في نفس الطريق الجمهورية العراقية، ثم جمهورية الجزائرية والمأمول أن تتوحد القوانين المدنية في سائر الدول العربية بتطوير تشريعاتها في شأن الملكية على أساس هذا المفهوم للاشتراكية العربية؛ الذي يعتبر حلاً موقفاً. شا كل الملكية يحول دون الصراع الطبقي وتمهيداً لميلها للتمول الاشتراكي في المجتمع العربي.

الجريدة المحترقة

الأول : ١٩٢١ - ١٩٣٠ ثمنه ٥٠ قرشاً

الثاني : ١٩٣١ - ١٩٤٠ ثمنه ٢٥ قرشاً
لكل من المدنى ، والمرافعات ، وتحقيق الجنايات ، والعقوبات ،
والتجارى وما يتبعه من باقى الأقسام

الثالث : ١٩٤١ - ١٩٥٠ ثمنه ٥٠ قرشاً

لكل من المدنى ، والمرافعات ، والعقوبات ، وتحقيق الجنايات
أجرة البريد ١٠ قروش ، وتطلب من دار النقاة ، ١٠ ش رسميس بالقاهرة

ريان

أولاً - الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ، توجه إلى : مجلة المحاماة ، بدار نقابة
المحامين ٥١ ش رسميس بالقاهرة

ثانياً - الاشتراكات :

غير المحامين والطلبة : ٢٠٠ قرش
للمحامين تحت التمرين : ٢٥ قرشاً
لطلبة كلية الحقوق : ٥٠ قرشاً

ثالثاً - ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ - السنوات الحادية والأربعون إلى الثالثة والأربعين : ٢٠ قرشاً
٢ - السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين : ١٥ قرشاً
٣ - السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها : ٥ قروش

التليفونات

٥٤٧٤٤ سيادة النقيب (رقم خاص)
٥٦٩٤٤ و٤٥٥٨٥ و٥٠٨٣٥ النقابة والنادى
٩٠٤٨٤٩ و٩٠٨٨٤٢ غرفة المحامين بمحكمة قاهرة
٥٠٨٣٥ غرفة المحامين بمحكمة النقض والاستئناف
٨٠٣١٩٨ غرفة المحامين بمجلس الدولة
٨١٤٥١٣ غرفة المحامين بمحكمة الجيزة السككية

مطابع

الدرار البيضاء

للطباعة والنشر

الحاج أحمد سعد الأيضي

١٨ ش مستشفى الدمرداش ٨٢٨٣٥١

المحكمة

مجلة قضائية شهرية

نشرها نقابة المحامين

وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْخَوِثِ

قَارِئُكُمْ

مايو ١٩٦٦

السنة السادسة والأربعون

العدد التاسع

النشاط النقابي

تقرير إلى الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب
عن زيارة وفد الاتحاد إلى الصين الشعبية
بدعوة من الجمعية الصينية للعلوم
السياسية والقانونية

مرفوع

من الأستاذ المحامي إحسان الكبيالي

بناء على الدعوة الموجهة من الجمعية الصينية للعلوم السياسية والقانونية في الصين الشعبية لاتحاد المحامين العرب لزيارة الصين الشعبية ، وبناء على قرار المكتب الدائم المعقد في بغداد لتلبية هذه الدعوة ، وقرار الأمانة العامة ، بضرورة حضور أعضاء الوفد إلى القاهرة قبل تاريخ ١٥/٦/١٩٦٦ لإتمام إجراءات السفر وانطلاق لوفد المسافر منها إلى الصين .

فلقد حضر جميع أعضاء الوفد إلى القاهرة في الموعد المحدد ، وكان الأستاذ النقيب مصطفى البرادعي باستقبال جميع الوافدين في مطار القاهرة ، حيث أمن لهم راحتهم في فندق سميراميس ، كما قام الأستاذ عبد الله عباسي مدير مكتب الأمين العام للاتحاد بتسهيل جميع إجراءات السفر للصين ، هذا ولقد كان الوفد المسافر مؤلفاً من المادة :

الأستاذ مصطفى البرادعي	نقيب المحامين في العراق
د فائق السامرائي	د د في العراق
د عدنان الجسر	د د في طرابلس الشام
د صباح الركابي	الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب
د إحسان الكبيالي	د د د د د

الأستاذ إبراهيم الشهاوى أمين صندوق اتحاد المحامين العرب
الأستاذ عبد الله نجيب أمين صندوق نقابة السودان

ولقد تلقى الوفد المسافر وبعض أعضاء الاتحاد، وبعض أعضاء نقابة القاهرة دعوة
عشاء من السيد وانج Wang مستشار السفارة الصينية وذلك في مساء يوم ١٥/٦/١٩٦٦
حيث لى الدعوة جميع أعضاء الوفد المسافر ماعدا الأستاذ فائق السامرائى نقيب المحامين فى
العراق الذى وصل القاهرة فى اليوم التالى .

ولقد كانت حفلة العشاء ودية جداً ، وجرى فيها التعارف بين أعضاء الوفد المسافر
وأركان السفارة الصينية وتبادلوا فيها مختلف الأحاديث الودية .

وفى اليوم التالى ١٧/٦/١٩٦٦ دعت نقابة القاهرة ، إلى حفلة غداء فى فندق شبرد
حضرها أركان السفارة الصينية وجميع أعضاء الوفد المسافر وبعض أعضاء الاتحاد ، وبعض
أعضاء نقابة المحامين فى القاهرة ، ولقد تم فى هذه الحفلة توزيع بطاقات السفر على أعضاء
الوفد الذى حدد وقت سفره فى مساء اليوم نفسه فى الساعة الثامنة .

وفى المساء توجه أعضاء الوفد إلى مطار القاهرة ، حيث كان فى وداعهم المستر وانج
وبعض أعضاء نقابة القاهرة والأستاذ عبد الله العباسى وبعض موظفى الاتحاد ، وفى الساعة
الثامنة والنصف مساءً أقلعت الطائرة من القاهرة إلى كراتشى ، حيث وصلناها فى الساعة
الرابعة صباحاً حسب التوقيت المحلى وبقينا فى مقصف المطار حتى الساعة السادسة صباحاً ،
حيث غادرنا كراتشى إلى (دكا) عاصمة الباكستان الشرقية ، ولقد انضمت إلى الوفد هناك
السيدة سميرة زوجة النقيب الأستاذ فائق السامرائى ، والتى قامت بهذه الرحلة على حسابها
الخاص ، ومن دكا طرنا إلى شنغهاى حيث وصلناها عصرأ ، أى فى يوم ١٨/٦/١٩٦٦
ولقد كان فى استقبالنا فى المطار السيد Lee نائب رئيس المحكمة العليا فى شنغهاى وعضو
الجمعية الصينية للعلوم السياسية والقانونية وبعض كبار رجال القضاء وأعضاء الجمعية فى المدينة
ولقد توجهنا إلى صالة من صالات المطار ، حيث أقيمت لنا حفلة تكريم تبودلت فيها
الخطب والأحاديث الودية وعبارات الترحيب .

ولقد كان من المقرر أن نواصل سفرنا إلى بكين بعد انتهاء الحفلة وانتهاء إجراءات الأمن
والجوارك ، على طائرة صينية ، ولكن حالة الجو لم تكن حسنة واضطرتنا للبيت تلك
الليلة فى شنغهاى .

وفي صباح اليوم التالي أي ١٩٦٦/٦/١٩ قادنا شنهياى إلى بكين ، حيث وصلناها ظهراً ، ولقد كان باستقبالنا في المطار نائب رئيس الجمعية السيد وانج وشرين وكبار أعضاء الجمعية كما قدمت لجميع أعضاء الوفد باقات الورد ، ثم انتقلنا إلى صالة خاصة من صالات المطار حيث تبودلت الأحاديث الودية بين الطرفين ، وبعدها انقلنا إلى فندق بكين حيث وزعت الغرف على أعضاء الوفد ، فأعطى النقيب الأستاذ مصطفى البرادعى جناحاً خاصاً بصفته رئيساً للوفد وأعطى لكل عضو غرفة خاصة ، ولقد استمر توزيع الغرف على هذا الشكل في جميع المدن التي زرتها في الصين . وتم الاتفاق على أن نجتمع مساء في غرفة الرئيس لبحث برنامج الزيارة .

وفي المساء تم الاجتماع حيث بحث برنامج الزيارة وطريق العودة .

ولقد أصر الأصدقاء الصينيون على ألا تقل مدة زيارتنا للصين بشكل من الأشكال عن شهر ونصف ، وأنهم يودون أن تمتد هذه الزيارة لمدة ثلاثة أشهر حتى تتمكن من زيارة الصين زيارة حقيقية ، ولكن اصرار معظم أعضاء الوفد على ألا تمتد الزيارة أكثر من ١٩٦٦/٧/٨ أي (٨) يوماً نظراً لارتباطهم السابق ، اضطر المضيفين أن يختصروا الكثير من البرامج المعدة للزيارة وترتيب زيارتنا ضمن المدة المقترحة ، وبذلك فلقد حدد برنامج الزيارة والمدن التي سنزورها وهي بكين ونانكينغ وشنهياى وخانشو وكانتون وتنتهى الزيارة في ١٩٦٦/٧/٨ حيث تغادر كانتون براً إلى هونغ كونغ إذ أبدى جميع أعضاء الوفد رغبةهم أن تكون العودة عن طريق هونغ كونغ .

هذا وسأقسم هذا التقرير إلى ثلاثة أقسام :

(الأول) وقائع الرحلة من حيث الزمان والمكان .

(الثاني) ملاحظات عامة ومقترحات .

(الثالث) نتائج الرحلة .

١ — وقائع الزيارة من حيث الزمان والمكان :

« بكين »

« يوم ١٩٦٦/٦/٢٠ »

« زيارة محطة سكة حديد بكين »

توجه الوفد صباح يوم ١٩٦٦/١/٢٠ لزيارة محطة بكين للسكك الحديدية ، وهي محطة ضخمة جداً ومن أحدث محطات سكك الحديد في العالم ، ويعتبرها الصينيون من منجزات ثورتهم ويفتخرون بها ومن المثير بالآمر بأن بناء هذه المحطة الضخمة ، التي تبلغ مساحتها (١٢٠) ألف متر مربع ، استغرق فقط (٧) أشهر و(٢٠) يوماً فقط و بعد زيارة المحطة عقد اجتماع بصالة الشرف ، مع نائب مدير المحطة حيث أجاب على جميع أسئلة الوفد وزودهم بالمعلومات الوافية عن هذه المحطة .

جولة عامة في المدينة :

ثم انتقل الوفد إلى جولة عامة في مدينة بكين ، حيث شاهد الشوارع الرئيسية والمنشآت المختلفة من صناعية ، وثقافية ، واجتماعية ، وجميعها حديث وضخم ، ويجدر بالملاحظة أن الجهة المضيفة قد خصصت سيارة لكل عضوين من أعضاء الوفد مع مترجم خاص ، علماً بأنه كان يرافق الوفد خمسة مترجمين ثلاثة منهم باللغة العربية وواحد بالفرنسية وآخر بالانكليزية فضلاً عن المرافقين .

زيارة القصر الامبراطوري :

وبعد الظهر قام الوفد بزيارة القصر الامبراطوري وحدائقه ، وهو قصر واسع شاسع تبلغ مساحته (٧٢٠) ألف متر مربع وفيه تسعة آلاف غرفة وحالة ونظراً لضيق الوقت فلم نستطع زيارة القصر بكامله ، بل زرنا الأقسام الهامة جداً منه فقط ، حيث شاهدنا الفن الصيني بمعظم أنواعه من حيث البناء والزخرفة والمجوهرات ، والأحجار الكريمة والتحف الفنية والآثرية من مخلفات الأباطرة الصينيين ويستعمل هذا القصر الآن كمتحف وحدائق للشعب .

حفلة تكميلية :

وفي المساء أقامت لنا الجمعية المضيفة حفلة عشاء في قاعة الشعب حيث حضرها فضلاً عن أعضاء الجمعية ونائب رئيس الجمعية الإسلامية ونائب رئيس جمعية التضامن الآسيوي الأفريقي وبعض كبار رجال القضاء ، ولقد تبودلت الخطابات الترحيبية بين نائب رئيس الجمعية الصينية ورئيس الوفد الأستاذ البرادعي وكان أهم ما في هذه الخطابات هو التأكيد

على الصداقة العربية الصينية والأكيد على التضامن الآسيوي الأفريقي لمكافحة الامبريالية والاستعمار والرجعية ، ونصرة قضية فلسطين ومكافحة الصهيونية ونصرة شعب فيتنام ، ولقد تبودلت الانتخاب الردية تأكيداً لذلك .

الثلاثاء ٢١/٦/١٩٦٦

تعيين أمين عام للوفد :

لقد طلب من وفدنا أن يكون هنالك من بين أعضائه أمين عام ، للوفد كي يكون صلة الوصل بيننا وبينهم وتسيلا للأمور ، ولقد تم اتفاق بين السادة أعضاء الوفد على اختيارى أميناً عاماً للوفد ، ولقد قبلت هذه المهمة شاكرًا للأخوان ثقتهم بي .

زيارة سور الصين :

صافرنا صباح هذا اليوم لمشاهدة سور الصين التاريخي والذي يبعدُ حوالى (٧٠) كيلومترا عن بكين ، ثم تناولنا الغذاء فى منطقة سياحية جميلة جداً ، ثم انتقلنا بعد الظهر لزيارة مقبرة (دين) وهى مقبرة تاريخية اكتشفت تحت الأرض عام ١٩٥٦ . ومنها إلى معبد السماء وهو من المعابد الأثرية التاريخية .

يوم ٢٢/٦/١٩٦٦

زيارة متحف الثورة الصينية :

زرنا صباح هذا اليوم متحف الثورة الصينية وهو متحف ضخم حديث البناء ويعرض قصة حركات التحرر الصينية ابتداء من عام ١٨٤٠ حتى الثورة الشيوعية الصينية التى انتهت بالنصر عام ١٩٤٩ وذلك بشكل مفصل ودقيق .

زيارة مصنع المنتجات اليدوية الصينية :

وبعد الظهر زرنا مصنع المنتجات اليدوية الصينية ولقد قامت الثورة الصينية بتطوير وتشجيع هذه الصناعات اليدوية الفنية الصينية وأمدتها بجميع المساعدات ونظمتها فى تعاونيات ، ثم أُنشأت هذا المعمل لتعليم الطلاب هذه الصناعات الفنية وحافظت عليها

من الأندثار . ولقد شرح لنا مدير المعمل تطور هذا المعمل وأحوال العمال والفنيين والاساتذة وأجورهم وأحوالهم الاجتماعية .

يوم ٢٣ / ٦ / ١٩٦٦

مقابلة نائب رئيس الجمهورية :

أبلغنا صباح هذا اليوم بأن نائب رئيس الجمهورية السيد (تون بي - وو) سيستقبلنا في قصر الشعب في الساعة العاشرة صباحاً ، وفي الوقت المحدد وصلنا لقصر الشعب حيث وحببنا نائب رئيس الجمهورية ، وألقى كلمة تحدث فيها عن علاقات الصداقة القديمة بين بين الشعبين العربي والصيني ، كما تكلم عن مخططات الاستعمار ومزاعمهم بأن الصين معزولة عن العالم ، وأن انقلاب أندونيسيا قد عزز لها نهائياً عن العالم .

ولكنه نفى ذلك ، وقال إن وجودكم بيننا يكذب هذه الزاعم ثم تكلم عن مكافحة الامبريالية والاستعمار ، وقال أنه بالرغم من اختلاف النظم بيننا وبينكم فإن هذه مكافحة الامبريالية والاستعمار يوحدنا ، وأنه وإن كان بعض الدول العربية لم تنشأ علاقات دبلوماسية مع الصين فإن معظم الدول العربية لها علاقات دبلوماسية واقتصادية متينة معها ثم تكلم عن ثورة الشعب الصيني الذي يدين بالماركسية واللينينية ، وبتعاليم ماو وهاجم الاتحاد السوفياتي الذي انحرف عن هذه التعاليم ، ثم تكلم عن الثورة الثقافية الأخيرة في الصين وقال إن هذه الثورة هي من أعظم التطورات في الثورة الصينية ، ومن الطبيعي أن تحصل من وقت لآخر تطورات في المذاهب والمقائد ، وضرب على ذلك أمثلة تاريخية كثورة (لوثر) في المذهب المسيحي وغيره ، ثم انتقل للكلام عن دور الصين في مكافحة الامبريالية والاستعمار ومد يد المساعدة لجميع دول العالم لتحقيق هذا الهدف ، وضرب مثلاً على ذلك بمبادرة الصين لتيمة ، وبعض الدول العربية ومدتها بالقروض ، ولقد أكد نائب رئيس الجمهورية بأن الصين كانت متساهلة جداً في منح هذه القروض وبشروط مهيأة للغاية ، وأنه إذا لم تتمكن بعض الدول العربية من وفاء هذه القروض في أوقاتها فإن الصين على استعداد لمدة أجل وفاء هذه الديون ، بل أنه ذهب لاكثر من ذلك وأكد بأنه في حالة عجز أى دولة عربية عن وفاء هذه القروض ، فإن الصين وضعت ميزانيتها العامة على أساس أن هذه القروض لن تسدد ، وإن الصين على استعداد في سبيل تقوية أو احص الصداقة العربية الصينية .

ومساعدة الدول العربية في مكافحة الاستعمار أن تعتبر هذه القروض منح ، ثم أنهى كلمته
بتكرير الترحيب بنا وثنى لنا طيب الإقامة .

ولقد أجابه رئيس الوفد الأستاذ البرادعي بكلمة أكد فيها بأن الصداقة بين الشعبين
"رني والصيني" هي صداقة قديمة متينة ، وأنه وإن اختلفت العقائد بيننا فنحن ندين بالإسلام
والمسيحية ، وأنتم تدينون بعقائدكم وتعاليم الزعيم العظيم (ماو) فإنه رغم هذا الاختلاف
في العقائد فتجمعنا فكرة واحدة وهي العمل لأجل السلام . وتحقيق الاشتراكية ، والقضاء
على الاستعمار بأية صورة كانت له وتحقيق العدالة الاشتراكية .

ثم قال الأستاذ البرادعي نحن نتفق معكم في فكرة واحدة وهدف واحد ، في كافة
المسائل الإنسانية ، فأنتم تتفقون معنا في قضية فلسطين ونحن نتفق معكم في كل ما يتعلق
شعب فيتنام . وفي القضاء على الاستعمار والامبريالية ، وفي رغبتكم في تحرير تايوان ،
وفي كل ما يتعلق بالقضايا الإنسانية وتحرير الإنسان في العالم .

إن نظام الحكم عندنا يختلف عن نظام الحكم عنكم لأننا نحن العرب نستمد نظامنا من
عقدتنا وفلسفتنا وتراثنا ، وأنتم تقيمون نظام حكمكم من واقع تجاربكم وتقاليدكم
وفلسفتكم ، وعقائدكم أيضاً التي طورها الزعيم العظيم (ماوتسي) وكل من نظامنا ونظامكم
لا ينبغي إلا الخير الإنسانية وتحقيق العدالة في جميع صورها ، وهذا الذي يفرق بيننا
وبين الاستعمار .

الاستعمار يعني الاستغلال والاستعباد على حساب الشعوب الضعيفة ، فنحن لا نفرق
في الغرض الأساسي والفكرة الأساسية والعقيدة الأساسية .

نظامنا الاقتصادي هو الاشتراكية في حدود واقعنا وديننا وتراثنا كما ذكرت ،
ونظامكم الاقتصادي أيضاً يسير في حدود واقعكم ، ويلتقي نظامنا ونظامكم في أننا نبني
الخير للجميع .

ونحن العرب عانينا الكثير من الامبريالية والاستعمار والاستغلال وكذلك الشعب
الصيني فالآلم الذي احتملنا ، والمتاعب والمصاعب واحدة مما يوجب علينا أن نعمل على
مساعدة الشعوب وتحريرها من الاستعمار . ولذا كنتم تقدمون بعض المساعدات للشعوب

المحاجة فانما ثمة قون غرضاً من أغراض ثورتكم ، وتحررون بذلك الشعب الصينى ، لأن تحرير الشعب الصينى ، لا يقتصر على الصين وحدها إنما على جميع الشعوب

ونحن الشعب العربى تنفيذاً لهذا الغرض نعمل جهد طاقتنا فى حدود ما نملكه ، إذ تقدم الجمهورية العربية المتحدة بعض المساعدات لبعض الدول ، وإنها وإن كانت بسيطة إنما هى تحقيق لفكرة الواحدة لتحرير الشعوب جميعها والعمل للانسانية .

وإذا كانت لم تقم علاقات دبلوماسية بين بعض الدول العربية وبينكم حتى الآن فذلك لا يعنى أن هناك فروقاً ، فنحن الشعب العربى شعب واحد ونرجو فى المستقبل القريب أن تنشأ علاقات بصفة رسمية بين الصين وبين بقية الدول العربية .

ولقد جئنا للصين نحن المحامين رجال الحق والعدالة والقانون لندرس وتحقق إلى أى مدى تتحقق العدالة بالصين وليست مهمة المحامى هى تحقيق العدالة فى قضايا وقضايا بلده فقط ، إنما تحقيق العدالة الانسانية جمعاء ، ومن أجل ذلك نكون أمهاتنا وهو يعمل من أجل هذا الغرض السامى منذ عام ١٩٤١ حتى الآن . فم. يعقد المؤتمرات الدولية ويشترك فيها ويرفع صوت المحامين عالياً فى ضرورة تحقيق العدالة فى كل صورها .

وإذا كان السيد نائب الرئيس قد تفضل وعرض علينا أن ندرس الثورة فى الصين ، ونطلع على وثائقها ونزور المعاهد التى تدرسها ، لنكون فكرة واضحة صريحة عن ذلك ، فإن هذا ما يسعدنا لأننا حضرنا فعلاً لتحقيق من تحقيق العدالة لافى الصين ولكن فى العالم كله ، ومن أجل ذلك ذكرت فى مطامع كلامى أن هذه الزيارات ستكرر ، وأرجو أن تفسحوا صدوركم للمحامين وتحقيق مطالب المحامين ، لأن الثورة الصينية فيها أهتقد لا تبغى إلا العدالة ، وهذا ما نبغيه نحن أيضاً وأن اختلفت عقائدنا

إن الله لم يخلق الناس صورة واحدة بل جعل لكل منهم صورة ، إنما خلق ضميراً إنسانياً واحداً يجمع بين العالم جميعهم هذا الضمير الإنسانى هو الذى يجب أن يستنير به الشعبان العربى والصينى ، ولكل منهما أن يقدر الطريق الذى يسير فيه ، وأخيراً أشكر السيد نائب الرئيس على هذه الزيارة والاستقبال . ثم انتهت الزيارة بأخذ صورة تذكارية مع نائب رئيس الجمهورية .

هذا ومن الجدير بالذكر أن الصحف الصينية نشرت صور هذه الزيارة ولصقنا في مكتبنا ما كتب عنها ، انما اطلعنا على نشرة الاخبار التي تصدرها الوكالة الانباء الصينية باللغات الاجنبية حيث ذكر فيها نبأ المقابلة واسماء الرفود واكتفت نشرة الاخبار المذكورة بذكر أن نائب رئيس الجمهورية تحدث إلى الوفد حديثاً ودياً دون ذكر شيء عن هذا الحديث .

زيارة قصر الشعب :

ثم انتقلنا بعد هذه الزيارة إلى زيارة قصر الشعب وهو من أعظم منجزات الثورة من حيث فن البناء والتأثيث والمفروشات . والقطع الفنية الصينية ، وتبلغ مساحة البناء (١٧٠٨٠٠) متر مربع انجز بناؤه وتأثيثه في عشرة أشهر ، ومن أهم أقسامه -- هذا القصر هي قاعة الاجتماعات الكبرى التي تقسع لعشرة آلاف مندوب ومجهزة بآلات الاستماع والترجمة ومكبرات الصوت ، لكل واحد من هؤلاء المندوبين ، هذا فضلا عن تجهيز القاعة بأحدث ما وصل إليه فن بناء مثل هذه القاعات ، وكذلك فإن قاعة الاحتفالات تتسع لأربعة آلاف مدعو وهم جالسون على موائد الطعام ولعشرة آلاف مدعو إذا كانت الحفلة من نوع الكوكيتل .

وفي مساء زرينا (باريك ينجي) وهو قد يكون من أجل وأكبر الحداثق في العالم

يوم ٢٤-٦-١٩٦٦

زيارة الكومون الزراعي :

زرنا قبل ظهر هذا اليوم (كومون) زراعي قرب بكين اسمه كومين الصداقة الصينية الفيتنامية ، ولقد كانت زيارة هذا الكومون والاستماع لشرح مدير الكومون من أهم الزيارات التي قمنا بها في الصين إذ شاهدنا واستمعنا إلى كيفية العمل في الكومين وهو النظام الأساسي المطبق في معظم مناطق الصين وقد نجحت الثورة الصينية في تطبيق هذا النظام وفي طريق العودة زرنا أحد مساجد بكين حيث استقبلنا من قبل القائمين عليه أحسن استقبال ، وبعد الظهر زرنا القصر الصيني على مسافة قريبة من بكين وهو قصر واسع وجميل جداً ، لم تمكن من التجوال إلا في قسم صغير منه نظراً لضيق الوقت .

حفلة الوداع :

وفي مساء اليوم نفسه أقامت لنا الجمعية الصينية حفلة عشاء فاخرة في مطعم البط اقتصر

على بعض أعضاء الجمعية وعلى رئيس قسم التشريع في وزارة الخارجية الصينية وهو أحد أعضاء الجمعية ، وهي حفلة وداع بمناسبة مغادرتنا بكين في اليوم التالي ، ولقد كان الجو ودياً جداً إذ تولدت الخطب الودية بين رئيس الوفد ونائب رئيس الجمعية ، ثم قام كل عضو من أعضاء الوفد وألقى كلمة قصيرة عبر فيها عن إعجابه وشكره ، ثم تبودلت الانتخاب ولقد شربنا نخب الرئيس ماو وبناء على طلب أصدقاءنا من الصينيين أكثر من مرة ، لذلك فلقد اقترحت شرب نخب جمع رؤساء الدول العربية وعلى رأسهم الرئيس جمال عبدالناصر ولقد استجاب الحاضرون لهذه الرغبة بكل سرور وفي نهاية الحفلة قدم نائب رئيس الجمعية إلى جميع أعضاء الوفد هدايا رمزية كتبت كارت لزيارتهم إلى الصين .

يوم ٢٥-٦-١٩٦٦

زيارة قصر الزراعة :

في صباح هذا اليوم زرنا قصر الزراعة زيارة خاطفة حيث كان من المقرر أن نكون في المطار الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولقد شاهدنا في هذا القصر التطور والتقدم الزراعي في الصين الشعبية ، ومن ثم توجهنا إلى المطار حيث كان بانتظارنا أعضاء مجلس إدارة الجمعية وعلى رأسهم نائب الرئيس ، حيث ودعونا بحرارة وامتطينا الطائرة التي أقلتنا إلى نانكين وبذلك انتهت زيارتنا إلى بكين .

نانكين :

وصلنا نانكين ظهراً وهي مدينة كبيرة وكانت عاصمة لشاي كان شيك قبل التحرير ، ولقد استقبلنا بالمطار استقبالا ودياً من قبل أعضاء الجمعية في نانكين وكبار رجال القضاء فيها ، ثم انتقلنا إلى الفندق ، ولقد تم الاتفاق على أن نجتمع مساء لتنظيم برنامج زيارتنا لنانكين والجدير بالذكر أن الجمعية أوفدت معنا اثنان من المسؤولين لمرافقتنا طيلة رحلة الصين وهم السيد وان خوان سينغ مدير مكتب رئيس الجمعية والسيد خوان العضو بقسم العلاقات الخارجية في الجمعية ، كما رافقتنا ثلاثة مترجمين اثنان منهم يتكلمان العربية والآخر يجيد الإنجليزية وكان ينضم إليهم في كل بلدة نزورها واحد أو أكثر من الترجمة المحليين ، وفي المساء تم اجتماعنا بالمضيفين حيث رحبوا بنا وقدموا لنا المعلومات عن مدينتهم وبعد الاتفاق على برنامج الزيارة - دعينا لحضور ألعاب كرو بابتية حيث شاهدنا أخطر الألعاب لمدة ساعتين ونصف دون انقطاع .

يوم ٢٩-٩-١٩٦٩

زيارة مقبرة الرئيس سان يات صن :

توجهنا في صباح هذا اليوم لزيارة مقبرة الرئيس (سان يات صن) أول رئيس للجمهورية الصينية والذي يعتبر من أعظم قادة الكفاح الوطني في الصين قبل التحرير ، وقد تكون هذه المقبرة أكبر وأجل مقبرة في العالم ، إذ تحيط بها الحدائق والغابات ، ويصعد إلى المقبرة بواسطة درج عريض يبلغ عدد درجاته ٣٩٢ درجة ، وبعد أن زرنا ضريح الرئيس (سان يات صن) تجولنا بالسيارة في حدائق وغابات المقبرة لمدة تزيد عن الساعتين .

زيارة مصنع الأدوات الخزفية والفخارية والبورسلين :

زرنا بعد الظهر مصنع السلام للأدوات الخزفية والفخارية وهو مصنع يقوم بصنع أدوات وقطع ومواد أولية لصناعة الكهرباء وأجهزة الترانزيستور وهي جميعها مصنوعة من الخزف والفخار والبورسلين .

ولقد استمعنا في هذا المعمل إلى شرح من مديره عن كيفية تطور العمل والإنتاج وتحسن أحوال العاملين فيه . ثم انتقلنا إلى زيارة بحيرة (يونج هو) والحدائق المحيطة بها والتي تجعل من مدينة نانكين حديقة كبيرة ، وهذه البحيرة طبيعية ومساحتها عشرة كيلو مترات مربعة .

حفلة عمدة المدينة لتكريم الوفد :

في مساء اليوم نفسه أقام لنا عمدة مدينة نانكين حفلة عشاء فاخرة حضرها أعضاء الجمعية ، ولقد كان جو الحفلة ودباً جداً ، حيث تبودلت الكلمات والانتخاب بين الطرفين .

يوم ٢٧-٦-١٩٦٦

زيارة سجن المدينة :

زرنا صباح هذا اليوم سجن مدينة نانكين الذي يقيم فيه أكثر من ثمان مائة سجين منهم ٦٠ / من أعداء الثورة ، والسبب في ذلك أن مدينة نانكين كانت عاصمة لظلم يحكم شأى كان شيك ، ولقد لاحظنا بأن هذا السجن نظيف ونحى ، وجميع المسجونين

يعملون فيه في مصانع خاصة ، وفي صناعات مختلفة ، ولقد شرح لنا مدير السجن ، كيف أن الثورة تعتبر السجن دار إصلاح وتحاول تثقيف السجناء والترفيه عنهم ، والاقتراح للسلطات المختصة بالإفراج عن الأشخاص الذين أصلحوا أنفسهم ، ولقد تبين لنا بأن عدد الجرائم بعد الثورة قد انخفض انخفاضاً كبيراً .

زيارة نصب الشهداء :

زرنا بعد ظهر هذا اليوم نصب الشهداء ، وهو عبارة عن مكان خارج نانكين كان مخصصاً لإعدام وتعذيب المناضلين الشيوعيين قبل التحرير حيث قتل فيه أكثر من (١٠٠) ألف شخص عملاً بمبدأ شاي كان شيك الذي يقول من الأفضل قتل عشرة آلاف بريء من أن يفلت مجرم واحد ولقد حدثنا مدير المتحف عن أن الكثير من المناضلين دفنوا أحياء بعد التعذيب ولقد حول هذا المكان إلى حدائق وغابات واسعة أنشأ فيها متحفاً ضم آثاراً وصوراً وألبسة بعض هؤلاء المناضلين ، وبعد زيارة هذا المتحف انتقلنا لزيارة النصب التذكاري للشهداء حيث وضعنا أكليتين من الورود باسم اتحاد المحامين العرب .

زيارة متحف الإمبراطورية السماوية الفلاحية :

ثم انتقلنا لزيارة متحف الإمبراطورية السماوية الفلاحية وهو متحف يؤرخ أول ثورة للفلاحين ضد الإقطاع والاستعمار بقيادة (هون شوشي) في ١٨٥١ حيث امتدت الثورة لمعظم أنحاء البلاد وكان مبدؤها الأرض لمن يزرعها ، ولقد حرم هذا القائد لعب الميسر وشرب الأفيون ، ولقد أيد المسلمون بمقاطعة وبنان هذه الثورة إذ وجدنا بين آثار المتحف ختم باسم (قائد جميع المسلمين) مع أسلحة ومخطوطات وكتب تدل على ذلك .

مقر حكومة شان كان شيك :

ثم انتقلنا لزيارة مقر حكومة (شان كان شيك) وهو قصر قديم يستعمل الآن كمقر للحزب الشيوعي الصيني وبقية الأحزاب السياسية الوطنية في نانكين ، علماً بأن هذا القصر كان مقراً لرئيس (صان يات صن) أول رئيس لجمهورية الصين .

هذا وفي المساء قدم نائب رئيس الجمعية في نانكين هدية رمزية بسيطة لأعضاء الوفد كمتذكارية لزيارتنا إلى نانكين التي ستغادرها في اليوم التالي .

يوم ٢٨-٦-١٩٦٦

غادرنا نانكين إلى شنغهاي بالفطار في الساعة السادسة والنصف صباحا ، ولقد كان في وداعنا جميع أعضاء الجمعية في نانكين ، ولقد وصلنا شنغهاي في الساعة الواحدة بعد الظهر حيث كان في استقبائنا وفد كبير يضم جميع أعضاء الجمعية وكبار رجال القضاء ، وعلى رأسهم السيد لي عضو الجمعية ونائب رئيس محكمة الشعب العليا ثم اتقلنا إلى فندق السلام .

وشنغهاي هي أكبر مدينة في الصين الشعبية إذ يزيد عدد سكانها عن عشرة ملايين نسمة وهي مدينة صناعية تجارية مشهورة بمينائها العالمي ولقد كانت قبل التحرير مرتعا للمستعمرين والعملاء والعاشرات فضلا عن كونها مدينة مستهلكة ، أما بعد التحرير فلقد أصبحت من أهم المدن الصناعية في العالم ، إذ يقوم فيها أكثر من ثلاثة آلاف مصنع للصناعات الثقيلة والخفيفة ولقد قمنا بعد الظهر بجولة سياحية في المدينة حيث شاهدنا أهم مرافقها وشوارعها .

زيارة معرض شنغهاي :

ثم زرنا المعرض الدائم لمنتجات شنغهاي الصناعية حيث شاهدنا فيه جميع ما يخطر على البال من منتجات صناعية خفيفة وثقيلة (سيارات ، معامل ، أدوات الكترونية وكهربائية وبضائع استهلاكية) . ولقد أخبرنا بأن عدد أصناف المنتجات المروضة هي (١٠٠) ألف صنف وأن هذا المعرض هو نموذج رائع لتقدم الصناعة الصينية ، وفي المساء دعينا إلى مسرح متنوعات .

يوم ٢٩-٦-١٩٦٦

زيارة مصنع أدوية التحويل الاشتراكي من القطاع الخاص إلى القطاع العام :

نظرا لكثرة النساؤلات التي كانت تطرح من أعضاء الوفد عن كيفية إجراء التحويل الاشتراكي من القطاع الخاص إلى القطاع العام ، فلقد نظمت لنا زيارة مصنع أدوية كان ملك للقطاع الخاص ثم أصبح بعد الثورة مشتركا بين القطاع العام والخاص ثم أمم وأصبح بملكية الدولة ، ولقد كلف مدير المصنع بالإجابة على جميع أسئلتنا وشرح كيفية التحويل الاشتراكي علما بأن المذكور هو أحد مالكي هذا المصنع قبل التحرير ومديره ، وهو لا يزال يشغل نفس المنصب منذ عشرين سنة حتى الآن ، ولقد سرد لنا قصة هذا المصنع والتي أرى من الضروري عرضها في هذا التقرير بإيجاز :

كان هذا المصنع شركة مساهمة قبل التحرير ، وكان لا يهتم ماله كسبه سوى كسب المال سواء عن طريق الغش في الأدوية أو على حساب استغلال العمال ، وحينما حررت شنغهاي كانت الدعايات تقول بأن الحزب الشيوعي سياتخذ أموال التجار ويقضى عليهم ، ولكن بعد بضعة أيام من تحرير شنغهاي دعى التجار والصناعيين إلى اجتماع مع عمدة شنغهاي وهو وزير الخارجية الحالي ولخص لنا موقف الحزب الشيوعي من التجارة والصناعة ، بأن الحكومة يهتمها بالدرجة الأولى تحقيق هذه المبادئ الأربعة بالنسبة للصناعة ، والتجارة الوطنية :

١ - ازدهار الاقتصاد الوطنى .

٢ - تطوير الإنتاج .

٣ - الصناعة بالقطاع العام والخاص ودعمهما .

٤ - أن تكون المصلحة العامة هى الهدف بالنسبة للرأسماليين والعمال .

ولقد أكدنا العمدة بأنه فى حالة مراعاة هذه الشروط الأربعة وتحقيقها فإنها لا تنظر لبقية المسائل الثانوية كالأجور والمناصب وحقائب القوائم على رأس عملهم وفى مناصبهم ، ولكنها لن تتساهل مع كل رأسمالى يستغل ماله للحماية الثورية ، ولم نطمئن فى بادىء الأمر لهذه الوعود ، واعتقدنا أنها نوع من تخدير الأعصاب ، ولكن المستقبل أثبت بأن الحكومة نفذت جميع وعودها بهذا الخصوص ، إذ أبقت جميع الفنيين وملاك المصانع فى مناصبهم ، ولا زالت تعطيهم نفس المرتبات التى كانوا يتقاضونها سابقا ، كما أن جميع المساعمين كانت توزع عليهم الأرباح سنوياً منذ عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٦ ثم صدر قانون التأمين فى عام ١٩٥٦ وأصبحت جميع المعامل ملكاً للدولة ، ولقد حدد لكل مساهم تعويضاً مقطوعاً قدره خمسة بالمائة من رأسماله أى من قيمة الأسهم تدفعها الدولة سواء ربح العمل أم خسر لمدة سبع سنوات ، وبالفعل فلقد نفذت وعدها كاملاً ، وكان المفروض فى عام ١٩٦٢ أن ينتهى هذا النظام ، ولكن الحكومة جددت نفس النظام لمدة ثلاث سنوات وبذلك أخذ كل مالك (٥٠) بالمائة من رأسماله حتى عام ١٩٦٥ وهناك أمل أن تجدد الحكومة العمل بهذا النظام ، وأن ما فعلته الحكومة ليست سياسة مساومة مع الرأسماليين ولكن هى سياسة إعادة قيمة الرأسمال لأصحابه ، وكل ذلك تحت شرط أن يكون الرأسمالى مستعداً لإصلاح نفسه وللعمل مجدداً فى خدمة وتطوير الصناعات الصينية .

ثم تكلم عن تطور الإنتاج ، ومساهمة الدولة بذلك ، وتحسين حالة العمال من جميع النواحي :

زيارة المساكن الشعبية :

زرنا بعد الظهر المساكن الشعبية في شنغهاي وهي جميعها عمارات ضخمة أنشأت لعمال شنغهاي الذين كانوا يعيشون في أفقر ما يتصوره الإنسان من أكواخ ، ولقد أبقى بعض الأكواخ على حالتها السابقة بجانب هذه العمارات الحديثة للمقارنة .

يوم ٣٠-٦-١٩٦٦

زيارة مصنع تعدين للصناعات الثقيلة :

قمنا بزيارة إلى مصنع ضخيم للصناعات الثقيلة في ضواحي شنغهاي وأهم منتجات هذا المصنع هو المكابس الهيدروليكية ، حيث شاهدنا مكبس هيدروليكي قدرته (١٢٥٠) طن لكل سم ٢ ، ولقد أعلننا مدير المصنع بأنه لا يوجد في العالم كله أكثر من (١٠) مكبسا من هذا النوع وأنهم يفتخرون بأنهم صنعوا وصنعوا هذا المكبس الضخم بأيدي صينية فقط ، ودون أي مساعدة خارجية .

حفلة تكريم من نائب عمدة مدينة شنغهاي :

دعينا مساء هذا اليوم إلى حفلة تكريم أقامها لنا نائب عمدة مدينة شنغهاي ، ولقد كانت الحفلة فاخرة جداً ، ولكن نظراً لانعقاد مؤتمر الكاب الاسيويين والافريقين في بكين والذي يبدأ انعقاده بعد انعقاد نفس المؤتمر بالقاهرة ، ونظراً للهجوم القوي المركز الذي كانت تشنه الصحافة الصينية على روسيا بشكل مباشر وعلى القاهرة بشكل غير مباشر بسبب قبولها عقد هذا المؤتمر بالقاهرة ونظراً للأحداث الخاصة التي كانت تدور بين أعضاء الوفد وبين المرافقين حول هذه الباحية ، فلقد كان جو هذه الحفلة متوتراً بعض الشيء وخاصة بعد تبادل الخطب بين نائب العمدة ورئيس الوفد من جهة ، وبين نائب رئيس محكمة الشعب العليا وبين الأستاذ فائق السامرائي من جهة أخرى ، فلقد ألقى نائب العمدة كلمة ترحيبية أشاد فيها بالصدقة العربية الصينية ثم أكد على ضرورة محاربة الاستعمار والامبريالية والتحريرية السوفيتية المعاصرة ، وقال أن قادة التحريفة الدوفيت دبروا

مؤامرة لتخريب الصداقة العربية الصينية ، وذلك بمقدم مؤتمر الكتاب الآسيويين -
الافريقيين في القاهرة من وراء ظهر الأمين العام للمؤتمر ، ولكن هذه الأعمال
والمؤامرات يجب ألا تؤثر على الصداقة القديمة التقليدية بين الشعبين العربي والصيني .

ثم تلاه نائب رئيس محكمة الشعب العليا وألقى كلمة ترحيبية بنفس المعنى وأضاف إليها
مخاطباً قائلاً :

أنتم رجال العدالة والقانون ويجب أن تكونوا مع العدالة ، وأن الاجتماع الذي عقد
في القاهرة هو غير قانوني وغير شرعي لأنه تم من وراء ظهر مكتب السكرتارية ، ثم قام
رئيس الوفد وألقى كلمة أحصاها فيما يلي :

إن العلاقات القائمة بين الصين والبلاد العربية هي علاقات تقليدية تربطها المبادئ
ومحاربة الاستعمار وإن الخلافات السطحية البسيطة لا تؤثر على مثل هذه الصداقات التقليدية
بين الشعبين مثل عقد مؤتمر الكتاب الآسيويين - الافريقيين في القاهرة وإذا كانت القاهرة
مقتنعة في ضرورة عقد المؤتمر في القاهرة فإنها لا تتأثر بأي مؤتمر - خارجي في هذا
الرأي ، وكذلك بكيين ثم انتقل الأستاذ البرادعي إلى الكلام عن جهاد الشعب الصيني
ومنجزات الشعب الصيني الثورية ، ثم أعقبه الأستاذ - السامرائي بكلمة قال فيها : كما قلنا
في بكين بأننا وإن كانت هذه الزيارة هي أول زيارة لنا للصين ، فإننا كما نتابع كفاح الشعب
الصيني بقيادة رئيسه العظيم (ماو) باستمرار ، وإن الصداقة بين الشعبين لن تؤثر عليها
هذه الخلافات البسيطة القائمة ، وإن الصين حينما صنعت القنبلة الذرية فلقد سررنا كثيراً
وكاننا نحن الذين حصلنا على هذه القنبلة لأن الصين هي صديقتنا وتوطينا في كفاحنا
المشترك ضد الامبريالية والاستعمار والصهيونية ، أما بخصوص عقد مؤتمر الكتاب بالقاهرة
فإن الرئيس جمال عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة تدين بمبدأ عدم الانحياز ، وإنها
كنت دائماً قاعدة لكل الحركات الثورية ومناهضة للاستعمار والامبريالية . وإذا كان
المؤتمر قد عقد في القاهرة ، فلا أعتقد أن هنالك من يتصور بأن الرئيس جمال عبد الناصر
يتأثر بأي جهة أجنبية وهو الرجل الذي قاد نهضة العرب ، وكما أن الرئيس ماوتسي هو
قائد نهضة الصين فإن جمال عبد الناصر هو قائد نهضة العرب لذلك اقترح شرب نخب
الصداقة الصينية العربية ونخب الرئيسين ماو وعبد الناصر ، ولقد انتهت الحفلة وجو
التوتر يسودها .

يوم ١-٧-١٩٩٦

الوضع القضائي في الصين :

بناء على تساؤلات معظم أعضاء الوفد عن وضع المحامين في الصين وعمما إذا كان يوجد فئة عامة من المحامين في الصين وعن النظام القضائي السائد فيها وعن إمكانية زيارة المحاكم ، فلقد اتفق على أن يعقد هذا اليوم جلسة في إحدى قاعات فندق السلام بحضورها معظم أعضاء الجمعية ، حيث يشرحون لنا النظام القضائي السائد في الصين ، ونظام المحاماة ، ويحييون على كافة أسئلتنا وسألخص فيما يلي ما دار في هذه الجلسة .

واقدم بالشرح والاجابة على الاسئلة سكرتير محكمة الشعب شنغهاي وهو بنفس الوقت سكرتير الجمعية وقال : أن النظام القضائي في الصين هو نظام واحد وأني سأشرح وضع المحاكم في شنغهاي وتنظيماتها بما يعطينا فكرة عن نظام القضاء السائد في الصين .

فهناك محاكم الشعب التي تنقسم إلى ثلاث درجات :

١ - محكمة الشعب العليا .

٢ - محكمة الشعب الوسطى .

٣ - محاكم الشعب الجزئية أو الابتدائية .

هذا وإن المحكمة الابتدائية تنظر في القضايا الجنائية والمالية بالدرجة الأولى .

أما المحكمة الوسطى فتتظر استئنافاً في قضايا المحكمة الجزئية وفي الجنايات ، وفي بعض القضايا الأخرى التي تنظرها مباشرة وفي الدرجة الأولى .

هذا وإن اختصاصات كل محكمة محددة في القانون .

أما المحكمة العليا فتتظر في القرارات الصادرة عن المحكمة الوسطى كما تنظر في قضايا هامة أخرى محددة في القانون كدرجة أولى .

وفي جميع الحالات فإن المحاكمات تجري على نهجين فقط أي القرارات الصادرة عن المحاكم الجزئية تنظر استئنافاً في المحاكم الوسطى كدرجة أخيرة كما أن القضايا التي تنظرها المحكمة الوسطى كدرجة أولى تنظر نقضاً في محكمة الشعب العليا كدرجة أخيرة .

أما القضايا التي تنظرها محكمة الشعب العليا في شنفهاى كدرجة أولى فإنها تنظر فقط أمام محكمة الشعب العليا في بكين ، وهي أعلى سلطة قضائية في الصين ، ومثل هذه القضايا قليلة جداً ونظام الدرجتين بلائم الشعب ، ويقل النفقات عليه ويوفر الوقت .

وفي جميع الأحوال يحق للتميم بعد صدور الحكم عليه أن يقدم التماساً بإعادة النظر بأمره إلى محكمة الشعب العليا في شنفهاى وهذه تدقق القضية بفرقة المذاكرة ولا تعتبر درجة من درجات التقاضى ، لأن درجات التقاضى تكون في المحاكم ذات الجلسات العلنية وفي حالة نقض الحكم لمخالفته القانون فإن محكمة الشعب العليا تعيد القضية للمحكمة مصدره الحكم لإعادة النظر واتباع النقص .

ثم قال إن بلادنا اشتراكية والطبقة العاملة هي القائد بالملء لاون مع الفلاحين والعمال إذ أننا نمارس ديكتاتورية الشعب الديمقراطية ، وإن إجراءات المحاكم عندنا مستمدة من هذا الأساس فنحن نمارس الديكتاتورية ضد الأعداء وعلى الأعداء أن ينصاعوا إلى قوانيننا ولا يخالفوها ، والأعداء هم الاقطاعيين والفلاحون الأغنياء وأعداء الثورة والبناصر الفاسدة . ونحن نمارس الديمقراطية مع الشعب ونجمع المبادئ ، فنصبح الديكتاتورية ضد الأعداء والديموقراطية للشعب وهذا هو ما نسميه بمبدأ الديكتاتورية الديمقراطية الشعبية .

أ

ب

هذا وأن المحاكمات تجري وفقاً لأنظمة وقوانين مختلفة ومستمدة من الدستور وجميع هذه النظم مستمدة من مبدأ نظام الديكتاتورية الديمقراطية الشعبية الذى وضع لحماية الشعب — وحماية نظامه الاشتراكي ومحاربة أعداء الشعب ، ولقد كان الصراع قوياً بين الرأسماليين — والبورجوازيين من جهة والشعب من جهة أخرى خلال مرحلة التحويل الاشتراكي وبالرغم من أن بلادنا قد انتهت من نقل الملكية الخاصة إلى الحكومة ، فإن الصراع بين بقايا الملاك والاقطاعيين والبورجوازيين ما زالت باقية ، وأن البورجوارية الصغيرة في طريقها إلى التحول ، وأن الصراع الطبقي بين البروليتاريا والبورجوازية وبين مختلف القوى السياسية في الحقل الأيدولوجي ، مازال مستمرا حتى الآن ، هو صراع طويل الأمد وقاس وعنيف ومتموج بين مد وجزر في القوة والضعف ، ومحكمة الشعب هي إحدى أدوات الشعب الديكتاتورية الديمقراطية ، ولذلك فإن مهمتها مهمة شاقة وتستمر لمدة طويلة .

واننا ننتهج في اجراءاتنا القضائية سياسة الابتداء من الحقائق والوقائع والاعتماد على الجماهير فنحن نبحث عن الحقائق ونحقق أولاً ، ولا نعتمد كثيراً بأقوال الطرفين بل نعتمد على الشهود ولا نستعمل سبل الاكراه وإلزام الأطراف بأن يدلوا بأقوال معينة أمام المحاكم ، وهذه هي المبادئ الأساسية في إجراءات المحاكمات فضلاً عن اتباعنا سياسة ونظم الحزب والحكومة فإننا تتبع سياسة الحزم والشدة ضد قادة أعداء الثورة ، أما الذين يرتكبون جرائم ضد الثورة بغير إرادتهم ، وباكراه من الغير ، أى أن الذين اضطروا إلى القيام بجرائمهم تحت ظروف شتى فنحن لا نعاقبهم ولا نلاحقهم بل نحاول اصلاحهم ، وأن الذين يعترفون بجرائمهم فتكون العقوبة مخففة بحقهم ، وبنفس الوقت فإن الذين يعملون أى عمل في صالح الثورة ، والشعب فإنهم يكافئون ، إذ أن كل أنظمتنا وسياستنا تهدف لصالح الشعب ، هذا ولدينا بعض النظم والقوانين الخاصة لمعاقبة أعداء الثورة ومحاربة الرشوة والفساد هذه هي الأسس التي يقوم عليها النظام القضائي في الصين وهي قائمة على أساس أن نخط الجماهير السياسي ، هو الذي يرشدنا ويقودنا إلى أعمالنا ويجب علينا في محاكمتنا أن نقيد بهذا الخط ، هذا وأن جميع محاكماتنا تكون علنية ما عدا قضايا معينة ومحددة في الدستور والانظمة فتكون سرية ، ونحن نجري المحاكمات بين الشعب ولا نجلس في قاعات المحكمة دائماً .

ففي بادئ الامر نقوم بتحقيق دقيق واسع بين الجماهير عن القضية المروضة حتى نحصل على المعلومات الأولية ، وبذلك نبعد عن الآراء التي تكون خاطئة . إذ أننا نتحرى عن الأشخاص الذين لديهم معلومات عن القضية وتناقش مع الشعب بهذا الخصوص ، ثم نعقد اجتماعات عامة مع الجماهير وبحضور المتهم ، وتقوم الجماهير بتعنيف المتهم وتنقده وتشير إليه بأصابع الاتهام على أنه مجرم ، ولكن لا يجوز مس المتهم بالأيدي ، وبعد إجراء هذه المحاكمة وقبل إصدار قرار المحكمة فإن الجماهير تعرف جميع الحقائق الاضية وتعرف ما إذا كان المتهم بريئاً أم مجرم ، ثم بعد صدور قرار المحكمة فإننا أيضاً نرجع إلى الجماهير ونعرف رأيهم فيما إذا كان الحكم عادلاً وصحيحاً أم لا ، أى أن خط الجماهير خط أساسي بالنسبة لمحاكماتنا ، واننا نعتمد على هذا الخط في تطبيق الديكتاتورية الديمقراطية الشعبية وأن الوعي السياسي يزداد يوماً بعد يوم عند الجماهير وهذا النظام هو الضمان الوحيد لتطبيق العدالة ، هذا وفي بعض الأحيان فإن الجماهير تطلب من المحكمة أن تتخلى عن نظر القضية المنظورة أمامها ، وأن تتحرك أمم المتهم للشعب لاصلاحه في منطقته ، وحينئذ يفرج عن

المتهم ويتولى الشعب أمر اقناع واصلاح المتهم تحت رقابته هذا وأن الدستور الدائم ونظام محاكم الشعب أقر حق دفاع المتهم عن نفسه ، وتطبيقاً لذلك فإن حق الدفاع يتم في خمسة أشكال :

- ١ - فالمتهم يمكنه أن يدافع عن نفسه بالذات .
 - ٢ - وله أن يطلب مساعدة المحامين .
 - ٣ - وله أن يطلب مساعدة أصدقائه أو أقاربه بالدفاع عنه .
 - ٤ - وله أن يطلب من المنظمات الشعبية كالتقانات وغيرها أن تتولى الدفاع عنه .
 - ٥ - كما أن للحكمة من تلقاء ذاتها أن تعين له من يدافع عنه .
- فن زاوية القانون فالمتهم يتمتع بحق الدفاع الكامل ولكن في معظم القضايا فإنه من النادر أن يدافع المحامون عن المتهم ، لأن القليل من المتهمين يطلبون توكيل محامين للدفاع عنهم ، ولأن الجماهير لها نظر ثاقب ، فإذا اقتنعت بأن المتهم بريء فإنها هي التي تدافع عنه ، وبالتالي فإن طريقة الدفاع بواسطة المحامين هو أمر قاصر جداً ، وأن دفاع المتهم عن نفسه أو بواسطة أصدقائه أو بواسطة منظمات الشعب هي المتبعة في أكثر الأحيان . وذلك لأن خط الجماهير هو الخط الأساسي والجماهير هي التي تدافع عن المتهم إذا شعرت أنه بريء .

هذا وأن المحاكم تتشكل من حكام ومساعدين أي أعضاء ينتخبون بواسطة الشعب وهم الذين يديرون المحاكمات وفي الغالب يكون هؤلاء الأشخاص صفة معينة كممثل عن الحزب وممثل عن الجمعية وممثل عن الحى أو عن النقابة وأن المساعدين في المحكمة هم بمثابة أعضاء ولهم نفس حقوق الحكم بإدارة الجلسات وإصدار الأحكام ، هذا وأن محاكم الشعب تنظر في القضايا الجزائية والمدنية معاً ، وأن الخلافات المدنية هي من آثار الصراع الطبقي وانعكاس للصراع الطبقات والامادات والتقاليد والعلاقات الاقتصادية القديمة في الصين ، فمثلاً قضية الاقراض بفائدة هي نوع من استغلال الإنسان الإنسان ، ومن الناحية السطحية فهي تشكل قضية مدنية بينما في حقيقتها هي مشكلة من مشاكل الاستغلال الطبقي وأن البتة في هذه القضايا يكون أيضاً وفق تعاليم الرئيس ماوتسي وتعاليم الحزب الشيوعي

وخط الجماهير . هذا وأن كل قضية تحمل بشكل معين وذلك لوجود المتناقضات في كل قضية
فإن المتناقضات الخلافات بين أعداء الشعب والشعب وتناقضات الخلافات بين أفراد الشعب
نفسه وأن طريقة حل هذه القضايا تختلف واحدة عن الأخرى ، ولكن هنالك عدة مبادئ
مستقرة في حل مثل هذه القضايا فنحن نعتمد في حلها على الشعب ونحاول أن نحلها عملياً
وفي محل الخلاف ، وذلك وفقاً لمبادئ أربعة وهي :

١ - الاعتماد على الجماهير .

٢ - القيام بتحقيق دقيق .

٣ - محاولة حل القضايا عملياً .

٤ - المصالحة .

وفي الواقع أن ٨٠٪ من القضايا المدنية تحمل عن طريقة المصالحة والاقناع ، والقليل
منها يعرض على المحاكم ، وقد تتم المصالحة بواسطة المحاكم نفسها .

وهناك لجان مصالحة وهذه اللجان هي جهاز جماهيري هام لانجاز هذه المصالحات .

وهذه اللجان كثيرة جداً وموجودة في كل مكان في المصانع والأحياء والكرمينات
الشعبية ، وهذه اللجان تعمل تحت إشراف ورقابة المجالس الشعبية المحلية ومحاكم الشعب
وأن أعضاء لجان المصالحة ينتخبون من قبل جماهير الشعب وهي مكونة من رئيس ونائب
رئيس كأعضاء وهي تنظر في جميع الخلافات والجرائم الصغيرة والمجاملات ومهمتها تثقيف
الشعب أيضاً . وأن القرارات التي تصدر عن هذه اللجان ليس لها أي أثر قضائي ويمكن
للمتقاضين أن يراجعوا المحكمة مباشرة ودون الرجوع إلى لجان المصالحة ، هذه هي صورة
عامة لنظامنا القضائي ولقد حققنا ذلك بقيادة حزبنا وتعاليم زعيمنا الرئيس (ماو) .

هذا وإن المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها يجب أن ترسل تقارير دورية إلى
الجمعيات المحلية في مناطقنا .

وهنا طرحت الأسئلة من أعضاء الوفد وكانت الأجوبة كما يلي :

ج - أن قرارات لجان المصالحة لا تمنع المتقاضين من مراجعة المحكمة وأن بعض
المحامين والمساعدين هم أعضاء في الجمعية الصينية للعلوم السياسية والقانونية وأن الجمعية

لها نظام وبرنامج يحدد علاقاتها وفعاليتها ، وهي من الجمعيات الجماهيرية التي ينسب إليها الجماهير وفقا لنظام الأساسي وأن مجلس إدارتها هو الذي يقبل انتساب الأعضاء أو يرفضهم .

س - كيف ينتخب القضاة وما هي مؤهلاتهم ومراتبهم ؟

ج - أن القضاة من جميع الرتب يعينون من قبل مجالس الشعب المحلية المختلفة وهي ثلاثة أنواع :

١ - مجلس المقاطعة .

٢ - مجلس الإقليم .

٣ - المجالس المحلية ومجالس الكومينات .

أما شروط تعيين القضاة فهي مرتبطة بنظام الحزب وهي الأخلاق والمقدرة معاً أي أن الشخص المرشح فضلاً عن ضرورة تمتعه بأخلاق حسنة ، فإنه يجب أن يكون لديه مستوى معين لتفهم مبادئ وسياسة الحزب والحكومة ، ويجرى اختيار القضاة من بين العمال والفلاحين والمتقنين الثوريين .

س - كيف يجري اختيار المحامين للدفاع عن المتهم وهل يتقاضون أجراً عن ذلك وما هي مؤهلاتهم ؟

ج - معظم المحامين في الصين يقومون بأعمال مختلفة غير المحاماة وأن قسماً ضئيلاً جداً جداً يحترف المحاماة فمنهم أساتذة جامعات وأعضاء جمعيات عامة ومستشارون وأن نفس الصفات والمؤهلات التي يجب أن تتوفر في القاضي أي الأخلاق والكفاءة ، يجب أن تتوفر عند المحامين ، وأما لا نسمح لأعداء الشعب للقيام بهذه المهمة لأن المحامي يخدم الشعب ، أما بخصوص الاتعاب فإن المتهم يدفع أتعاب المحامي إذا طلب هو تعيينه وإذا لم يكن الأمر كافياً أو إذا لم يكن مع المتهم ما يكفي لدفع الأتعاب فإن الدولة تدفع أتعاب المحامي ، أما إذا كانت المحكمة هي التي عينت المحامي فإنها هي التي تدفع أجوره ، هذا وأن المحامين الرجعيين لا يسمح لهم بمزاولة المهنة وأنهم يقومون بأعمال أخرى . أما المحامون الثوريون فلقد

نولوا أرفع المناصب مثل وزير العدل الحالي الذي كان محاميا قبل التحرير هذا وأن عدد المحامين قليل ، ولقد كان قبل التحرير أكثر من ذلك بكثير .

ملاحظة :

بما أن الوفد كان قد طلب تأدية صلاة الجمعة في أحد المساجد ونظرا لحلول وقت الصلاة فلقد انتهت المناقشة بالرغم من وجود أسئلة كثيرة من أعضاء الوفد وهنا شكر رئيس الوفد أعضاء الجمعية على المعلومات التي أطلعونا عليها حول تحقيق العدالة في الصين وبين (بأن العدالة هي التي يهتم بها الشعب العربي من كافة نواحيها سواء الاقتصادية أو الاشتراكية أو السياسية ، وأن هذه العدالة هي هدف الأمة العربية ومبدؤها ، ثم قال إن العدالة التي حدد لنا معالمها قائد العروبة ورائدها الرئيس جمال عبد الناصر في ميثاقه الذي أعلنه على الشعب في عام ١٩٦٢ والذي يرسم طريق السعادة - للشعب العربي جميعا هو الطريق الذي يحدد المثل العليا ، التي يجب أن نسير عليه معا نحن الشعبين العربي والصيني نحو مثلنا العليا هو لتحقيق السعادة للإنسانية جميعا ، ونحن لذلك نتلاقى على أسس الأهداف وليس أوثق من أن يربط بين الشعبين العربي والصيني أمثال هذه الروابط الإنسانية والعالمية . ولا يؤثر على هذه الرابطة بيتنا أن نختلف في طرق وأساليب تحقيق هذه المبادئ النبيلة . وأرجو أن يستمر هذا التعاون والترابط بيننا لا لشعبينا فقط بل للعالم ولل البشرية جمعاء ، وللمقاومة الأمبريالية والاستعمار ، ونكرر خالص الشكر ، ولا أود أن أطيل لأنني إذا استرسلت في هذا الحديث لن أنتهى ، ولقد أجابه السيد (لى) نائب رئيس محكمة الشعب العليا ونائب رئيس الجمعية بالكلمة التالية :

في هذا اليوم لم نعطكم فقط صورة صغيرة عن إنجازاتنا في مجال العدالة ، ولكن السيد الرئيس البرادعي أعطانا إيضاحات مما يجري في بلادكم ، وأن هذا التفاهم يبرز روابط الصداقة بين بلدينا ولتطوير الصداقة الصينية العربية في المستقبل فإنني آمل بأن يتقدم أصدقائنا بجميع أسلحتهم إلينا وأنا سنحاول أن نجيب عليها وأخيرا أنهى هذا الاجتماع وأشكرهم .

ثم توجه الوفد إلى جامع من جوامع شنغهاي حيث أدى فريضة صلاة الجمعة ، ولقد جرى حديث ودي بين إمام الجامع وبقية المسؤولين عن الجامع وبين أعضاء الوفد الذي ودع بحفاوة باللغة منهم ومن الشعب الذي اصطف خارج الجامع .

زيارة يوم الأبطال والفتيان :

زرنا بعد ظهر هذا اليوم مركزا نهائيا من المراكز الموجودة في كل حي من الأحياء والتي تضم جميع أطفال وفتيان الحي الذين يذهبون إليه بعد انتهاء مدارسهم لتثقيفهم والترفيه عنهم بدلا من قضاء أوقاتهم في الشوارع ولقد أعجبنا جدا بما شاهدناه في هذا المركز من وسائل تثقيف وترفيه للأطفال والفتيان فنيا واجتماعيا وصناعيا وجسمانيا وأدبيا وسياسيا وهذه المراكز تعد جيلا صينيا جباراً مؤمنا بتعاليم الحزب وبقضايا أممهم .

يوم ٢١-٧-١٩٦٦ .

زيارة مصنع ذوى العاهات :

قمنا صباح هذا اليوم بزيارة مصنع ذوى العاهات (العُميان ، والطرشان ، والخرسان) ولقد أعجبنا بما شاهدناه وكيف أن الثورة لم تترك هؤلاء البؤساء يتسكعون في الطرقات أو يبقون طاقم معطلة ، فأنشأت لهم هذا المصنع حيث عنيتهم القيام بجميع الأعمال الميكانيكية الصعبة وإنتاج أجود البضائع بعد أن عدلت من الآلات الميكانيكية بحيث يتضاءل خطرها عليهم هذا فضلا عن قيام المعمل بمحو الأمية بين هؤلاء وتثقيفهم سياسيا والترفيه عنهم اجتماعيا . وبذلك استماعت الثورة أن تستعيد من طاقات معطلة من جهة وألا تجعل من ذوى العاهات عالة على المجتمع .

جولة نهرية في نهر وان يو :

بنا على رغبة بعض أعضاء الوفد دقة نظمت لنا رحلة نهرية في نهر وان يو الذى يربط ميناء شغهاي بنهر يان تسي ، ومن ثم بالبحر ، ولقد شاهدنا في هذه الجولة مرفأ شغهاي العظيم . كانت انتهت بزيارتنا لشغهاي حيث غادرناها مساء اليوم نفسه إلى خانشو بالقطار .

مدينة خانشو :

وصلنا مدينة خانشو في منتصف الليل ١٩٦٦/٧/٢١ ولقد استقبلنا استقبالا ودياً بالمحطة ثم انتقلنا إلى الفندق على أن نجتمع صباح اليوم التالى للاتفاق على البرنامج .

يوم ٢٠/٧/١٩٦٦

خانشو مدينة سياحية وتعتبر من أجمل مدن العالم من حيث طبيعتها الساحرة ولقد قنا صباح اليوم بجولة نهريّة في بحيرتها الجميلة حيث جرت مناقشة البرنامج وبعد الانتهاء من أول وضع البرنامج تجولنا في جزر البحيرة وحدائقها الرائعة وأحواض تربية الأسماك الشهيرة ، ثم انتقلنا لزيارة معبد بوذي ضخم جداً محاط بحدائق وغابات واسعة .

زيارة كومين الشاي :

زرنا بعد ظهر هذا اليوم كوميناً خارج مدينة خانشو الزراعيّة ، لزراعة الشاي وهو يقع في مناطق جبلية جميلة جداً . وقد استمعنا لشرح مدير الكومين عن كيفية تطور زراعة الشاي وتطور الكومين بنظامه وإنتاجه . كما زرنا في طريقنا إلى الكومين وبعض المناطق السياحية الجميلة جداً والمعابد الأثرية .

حفلة تكريم :

وفي المساء أقام نائب عمدة المدينة حفلة تكريم للوفد حضرها نائب حاكم المقاطعة وكبار رجال الجمعية والقضاء ولقد ساد جو الحفلة الكثير من المودة وعبارات الترحيب والتكريم ، وبعد الحفلة وبناء على طلب بعض أعضاء الوفد فلقد نظمت لنا رحلة نهريّة ليلية في القوارب وكانت فعلاً ليلة رائعة من حيث جمال الطبيعة .

يوم ٢١/٧/١٩٦٦

صباح هذا اليوم قنا بزيارة مصح نقابات عمال شنغهاي وهو بناء ضخم أقيم في أعلى جبال خانشو من قبل نقابات العمال في شنغهاي وخصص لقضاء فترة النقاهة وقضاء أجازات عمال شنغهاي .

ولقد استمعنا إلى شرح المسؤولين عن هذا المصح وكيف بنى وكيف يدخل العمال إليه وكيف يعالجون ويقضون أجازاتهم لقاء مبالغ رمزية جداً .

زيارة معمل الحرير :

تشتهر خانشو بصناعة الحرير الطبيعي ولقد زرنا أضخم معمل للحرير فيها حيث شاهدنا كيفية نسج وتطريز وتهيئة مختلف الأقمشة الحريرية الممتازة والمشهورة بالعالم .

زيارات سياحية .

قام الوفد بعد الظهر بزيارة عدة أماكن للاصطياف والسياحة وبعض الأماكن التاريخية ، وفي المساء دعينا إلى حفلة سينمائية عرض فيها فيلماً عن أوبرا بكين اسمه (الشمس الحمراء) يمثل الثورة الصينية في أهم مراحلها ولقد كان عملاً فنياً رائعاً من حيث التمثيل والإخراج والموسيقى والغناء . وهذه كانت آخر ليلة لنا في خانشو حيث قدم لكل واحد من أعضاء الوفد هدية رمزية عبارة عن صورة لمدينة خانشو ، حيث غادرناها في صباح اليوم التالي إلى كانتون بالطائرة .

يوم ٥/٧/١٩٦٦

كانتون :

غادرنا خانشو صباح هذا اليوم بالطائرة حيث وصلنا مدينة كانتون بعد ظهر اليوم نفسه بعد خمس ساعات طيران ، ولقد استقبلنا في المطار استقبالا ودياً جداً ثم انتقلنا إلى قصر الضيافة ، حيث حللنا فيه ، وفي المساء ، قمنا بجولة عامة في المدينة ثم دعينا لحضور تمثيلية في أحد مسارح المدينة ولقد كانت التمثيلية رائعة تحكي قصة رجال ، الميليشيا الذين يحرسون الشاطئ . ويكافحون ضد مؤامرات عملاء الأميركيين وشاي كان شيك .

يوم ٦/٧/١٩٦٦

قمنا صباح هذا اليوم بزيارة المعرض الدائم للبضائع الصينية المعدة للتصدير ونظراً لضيق الوقت فلقد زرنا قسماً صغيراً من هذا المعرض حيث شاهدنا فيه كل ما يخطر على البال من بضائع و سلع : والتي يبلغ مجموعها (٣٠) ألف صنف .

زيارة المساكن الشعبية لسكان القوارب :

زرنا بعد الظهر الحى الشعبي لسكان القوارب وهو عبارة عن عمارات سكنية ضخمة وحديثة بنيت خصيصاً للأشخاص الذين كانوا يسكنون في القوارب قبل التحرير والذين كانوا يواجهون أشد ظروف الحياة وأقساها ، ولقد جرى إسكان معظم هؤلاء الناس في بيوت حديثة وصحية وجرى تثقيفهم ومحو الأمية بينهم وإنشاء جمعيات تعاونية لتنظيم

أعمالهم في - الصيد والنقل النهري ، كما انشأت لأولادهم المدارس والمستشفيات ولا شك بأن هذا العمل هو عمل جبار من أعمال الثورة .

حديقة الحيوانات :

ثم انتقلنا لزيارة حديقة الحيوانات في كاتون وهي تضم مختلف أنواع الحيوانات .

يوم ١٩٦٦/٧/٧

زيارة الكومين الشعبي في كاتون :

فنا صباح هذا اليوم بزيارة الكومين الشعبي الكائن في ضواحي كاتون وهو عبارة عن كومين للفواكه والخضروات وتربية البقر والسواجن ، وبعض الصناعات الآلية والزراعية وقد استمعنا إلى شرح مدير الكومين عن كيفية العمل وتطور الإنتاج ، وأحوال العاملين فيه .

مسجد كاتون :

زرنا مسجد كاتون وهو أول مسجد بناه المسلمين في الصين ولقد استقبلنا المشرفون على المسجد واستمعنا إلى أمام المسجد عن أحوال المسلمين في كاتون وكيف أن الحكومة تعاملهم أفضل بكثير من معاملة حكومة شان كاي شيك .

زيارة النصب التذكاري للشهداء الثوريين :

فنا بعد ظهر هذا اليوم لزيارة النصب التذكاري للشهداء الثوريين في كاتون حيث وضعنا أكليلا من الورد على النصب ثم طفنا بالهدايا المحيطة به .

زيارة لمناطق الاصطياف :

ثم توجهنا إلى الجبال المحيطة بكاتون والتي أنشأ عليها مراكز الاصطياف كالفنادق الضخمة والاستراحات الجميلة ومشارب الشاي الصينية .

حفلة تكريم نائب عمدة المدينة :

إقام لنا عمدة المدينة حفلة عشاء كانت بمثابة حفلة وداع ولقد أقيمت الكلمات -

الوداعية ، ولقد كان جو هذه الحفلة ، شعباً بالود والصدقة ..

صباح يوم ٨/٧/١٩٦٦

انتقلنا من قصر الضيافة إلى محطة القطار حيث ودعنا من قبل أعضاء الجمعية في كاثون واستقلينا القطار في الطريق إلى الحدود الصينية ، ومنها إلى هونغ كونغ ، ولقد رافقنا في القطار المرافقون الدائمون والتراجمة الذين حضروا معنا من بكين وحين وصولنا إلى الحدود انتقلنا إلى صالون الاستراحة ثم إلى المطعم حيث تناولنا طعام الغذاء وتبذلت الأنخاب الوداعية ، ثم انتقلنا إلى الطرف الثاني من الحدود حيث ودعنا مضيفنا وشكرناهم على كل ما قاموا به من حفاوة وتكريم تجاهنا ولقد أعلننا بأن مندوبا عن مؤسسة السياحة الصينية سيستقبلنا على الحدود ويرافقنا حتى هونغ كونغ حيث حجزت لنا هذه المؤسسة فندقاً في هونغ كونغ ، كما أن المؤسسة ذاتها سلمتنا بطاقات العودة بالطائرة من هونغ كونغ إلى القاهرة ، وبالفعل فلقد رافقنا أحد موظفي مكتب السياحة الصيني من الحدود حتى محطة هونغ كونغ ، وهناك استقبلنا بعض موظفي المكتب المذكور حيث نقلونا إلى أحد الفنادق ولكن نظراً لرغبة أعضاء الوفد للحلول في فنادق مختلفة فلقد شكرناهم وسددنا بناء على طلبهم ما ترتب علينا من الأجور التي طلبوها لقاء نفقات الاستقبال وتذاكر السفر من الحدود إلى هونغ كونغ مع أجور نقل الأمتعة ، وانتقلنا إلى فنادق مختلفة ولقد سلمت إلينا بطاقات العودة وهي جميعها تتضمن نقلنا من هونغ كونغ إلى القاهرة .

واقدر سافر في اليوم التالي عائداً إلى القاهرة كلا من الأستاذين الرئيس مصطفى البرادعي والأستاذ عبد الله نجيب أما الأستاذ السامرائي وزوجته فقد بقيا في هونغ كونغ بضعة أيام حيث سيتابعان سفرهما إلى الولايات المتحدة ، أما باقي أعضاء الوفد وهم الأستاذ عدنان الجسر والأستاذ صباح الركابي والأستاذ إبراهيم الشهاوي وأنا فلقد بقينا بضعة أيام في هونغ كونغ ثم غادرناها إلى بانكوك ونيودلهي ومنها كل إلى بلده .

ملاحظات عامة ومقترحات :

١ - أن الجمعية الصينية بذلت كل جهدها لتأمين راحتنا فأرسلتنا في أضخم الفنادق . وأحاطتنا بجميع ضروب الكرم والعطف وحقت معظم رغبات أعضاء الوفد العامة والخاصة .

٢ - لقد حاول رجال الجمعية وكافة الرسميين الذين قابلناهم أو اجتمعنا بهم في الحفلات المتعددة ، وفي أحاديث الوفد الخاصة منهم جرتنا إلى الخلافات العقائدية القائمة بين الصين وروسيا ، ولكن أعضاء الوفد كانوا متحفظين جداً تجاه هذا الأمر .

٣ - لقد تمت زيارتنا للصين في فترة كانت الحكومة الصينية مهتمة أشد الاهتمام بإنجاح مؤتمر الكتاب الآسيويين الأفريقيين في بكين بعد أن عقد نفس المؤتمر في القاهرة ، ولقد كانت وسائل الإعلام الصينية تهاجم بشدة الاتحاد السوفيتي ، وكانت تهاجم القاهرة هجوماً مبطناً في بعض الأحيان ، وظاهراً في أحيان أخرى وتبعاً لذلك ، فلقد كان جو الزيارة يسوده بعض التوتر في بعض الأحيان رغم أننا تحببنا الخوض في هذا الموضوع ولكن حينما عرض الأمر رسمياً في خطب المسؤولين في شنغهاي ، فنقد كان رد رئيس الوفد الأستاذ البرادعي والأستاذ السامرائي صريحاً قوياً .

٤ - لقد عمل الوفد في جميع المناسبات سواء الرسمية أو الخاصة على عرض قضية فلسطين وإعطائها المقام الأول في قضايا الوطن العربي وشكر الصين على مواقفها المشرفة تجاه قضية فلسطين .

٥ - لقد كان تراجمة اللغة العربية الذين رافقوا الوفد ليسوا متمكنين من اللغة العربية ، ولقد أصبحنا على يقين بأن ما ترجموه لنا أو ما ترجموه عنا لم يكن دقيقاً بل في بعض الأحيان يقلب الحقائق رأساً على عقب ، ونعتقد بأن سبب ذلك أن معظم التراجمة الأقوياء كانوا مشغولين مع وفود مؤتمر الكتاب الآسيويين الأفريقيين .

٦ - لقد علمنا من أصدقائنا الصينيين بأن وفداً من الجمعية الصينية سيذور سوريا قريباً وأعتقد أنها فرصة مناسبة ليدعو الاتحاد هذا الوفد لزيارة القاهرة بعد انتهاء زيارته لسوريا ، كما أعتقد أن الاتحاد يجب أن يفرض وجوده حتى أثناء زيارة الوفد لسوريا .

٧ - وفي جميع الأحوال أعتقد أنه من الضروري دعوة من يمثل الجمعية الصينية في مؤتمر القاهرة المقبل إذا أقر مبدأ دعوة بعض المنظمات - العالمية لحضور المؤتمر .

٨ - أرى لفت نظر أعضاء الوفد الثاني للاتحاد الذي يذور الصين إلى ضرورة التقيد تقيداً دقيقاً بالمواعيد ، إذ أن وفداً مع الأسف لم يستطع أن يكون دقيقاً في مواعيدته ولو مرة واحدة بعكس مضيفينا الذين تمنبنا أن يتأخروا مرة واحدة في مواعيدهم .

٩ - أرى أن يستصحب وفد الاتحاد الثاني بعض الهدايا الرمزية البسيطة لتقديمها للمسؤولين في كل بلد يزوره رداً على الهدايا الرمزية التي كانت تقدم إلينا في معظم البلدان التي زرتها .

١٠ - أرى أن تبلغ كل نقابة وزارة خارجيتها عن موعد وصول وفد الاتحاد للصين وأن تطلب هذه الوزارة من سفارتها هناك إذا كان لديها سفارة أن تستقبل وفد الاتحاد وتكرمه سواء بصورة فردية أو أن تقيم السفارات العربية حفلة تكريم واحدة لوفد الاتحاد وللضيوف الصينيين ، إذ أننا مع الأسف لم نجد أى دبلوماسى عربى فى استقبال الوفد كما أن أية سفارة عربية لم تقوم بواجبها نحو الوفد إلا بصورة فردية أو إقليمية .

١١ - أرى أن يقيم وفد الاتحاد العتيد حفلة تكريم وداعية لأعضاء الجمعية قبل مغادرته الصين رداً على الحفلات العديدة التي ستقام للوفد .

١٢ - أرى من الضروري جداً أن يختصر أعضاء الوفد العتيد الطلبات والرغبات الخاصة لأقصى حد ممكن لأن الدعوة رسمية والجهة الداعية هي جهة رسمية ، وأن مثل هذه الطلبات تشكل أعباءاً للضيوف .

١٣ - أرى التأكيد على أعضاء الوفد العتيد بصورة ظهور الوفد في مظهر واحد يمثل الاتحاد وألا يتخذ كل عضو موقفاً شخصياً أو يورط الوفد وبالتالي الاتحاد في مواقف سياسية شخصية .

١٤ - أرى ضرورة تعيين أمين عام الوفد ليكون صلة الوصل بين الوفد والجهة المضيفة .

النتيجة :

أن زيارة وفد الاتحاد للصين الشعبية كانت زيارة ناجحة جداً وعملت على تقوية الصداقة الصينية العربية وأن تكرار هذه الزيارات وتبادلها له فوائد جمة على الصعيدين القومى والمهنى وأرى أن يمتد نشاط الاتحاد لخارج الوطن العربى - واء عن طريق مثل هذه الزيارات ، وحضور جميع المؤتمرات العالمية ليقوم بواجبه كاملاً .

توقيع عقوبة التوبيخ

على خمسة من المحامين

نظر مجلس النقابة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ الشكوى ٩١٠
سنة ١٩٦٥ .

ضد السادة الاساتذة المحامين

- ١ - صلاح الدين أمين محفوظ .
- ٢ - محمد علي حسن الرشيدى .
- ٣ - ولیم عبد الملك عبد النور .
- ٤ - نسیم حنا جرجس .
- ٥ - محمد صبح عبد الرحيم .

لخروجهم على مقتضى الواجب ، ذلك بأن :

اعتادوا الحضور فى قضايا الانتداب بطريقة تقتضى وتقاليد المهنة وما فيها من اهدار
لحق الدفاع . الامر الذى اقتضى مساءلتهم تأديبيا طبقا لنص المادة ٥٢ من القانون
٩٦ لسنة ١٩٥٧ .

وقد قرر المجلس بجلسته سالفة الذكر استعمال الرأفة معهم والاكتفاء بتوقيع عقوبة
التوبيخ على كل منهم ، والنشر بمجلة المحاماة .

وقد تظلم الأول والخامس من هذا القرار . ونظر التظلم بجلسة ٥ من مارس ١٩٦٦ .
وقرر المجلس عدم قبول التظلم شكلا لصدوره حضوريا وفى مواجعتهم وبذلك فقد
أصبح القرار نهائيا .

وقد أبلغ هذا القرار النهائى إلى السيد المستشار رئيس لجنة القبول بمحكمة استئناف
القاهرة للتفضل بالامر باتخاذ اللازم فى شأنه .

مقالات ونُحُوث اشتراكية

الراأسمالية الوطنية

ودورها في الثورة

تناول الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه بالسويس ، قطاع الراأسمية

الوطنية بملاحظات صريحة توضح موقف بعض عناصر هذا القطاع وعدم

تفهمهم لحقيقة دورهم في المجتمع الاشتراكي . .

وقد قال الرئيس بوضوح : أن قطاع الراأسمية الوطنية كبر في بلادنا

من عام ١٩٦٠ أكثر مما تتصور . . وأن بعض الناس من هذا القطاع عندهم

تطلعات اىكونوا في وضع طبقى مستمر . .

وقد نشرت مجلة « الاشتراكي » المقال التالى ، لتلقى أضواء على موقف

الراأسمية الوطنية كما هو واقع وكما يجب أن يكون .

إن رأياً عاماً قوياً يلتقي اليوم حول اعتبار قضية الرأسمالية الوطنية محوراً لقضايا التحول الاشتراكي في المرحلة الراهنة ، فالرأسمالية الوطنية باعتبارها أحد أركان تحالف قوى الشعب العاملة عليها واجبات والتزامات يجب أن تؤديها في نطاق المفاهيم الاشتراكية التي تؤمن بها والتي عبر عنها الميثاق في أكثر من مكان ، فدور الرأسمالية الوطنية في مجتمعنا هو دور بناء وهي تؤديه في نطاق التخطيط الشامل لخطة التنمية وفي المرافق والقطاعات التي حددها لها الميثاق دون استغلال أو سيطرة ، وما ينطبق على الرأسمالية الوطنية ينطبق أيضاً على كافة القوى الأخرى التي تكون تحالف قوى الشعب العاملة .

إن أي طبقة إنما تحتل مكانها الثوري أو المعادي للثورة حسب مواقفها من الثورة ومن قضية الثورة ومن قضية مواصلة التقدم بالحركة الثورية ، وبعبارة أخرى إن أي طبقة إنما تحتل مكانها داخل الحلف الثوري حسب دورها في عملية الإنتاج ، فهل تلعب الرأسمالية الوطنية دوراً يزيد من الإنتاج كما وكيفاً ؟ هل تزيد الثروة المادية للمجتمع ؟ هل تطور كفاءته الإنتاجية ؟ هل تبحث وتثقب عن قوى إنتاجية جديدة ؟ هل تريد استكساء الإنتاجية للعمل البشري ؟ ثم فوق كل ذلك هل تملك بأخلاقيات المجتمع الجديد وقيمته الإنسانية والروحية التي تدعو إلى القضاء على الاستغلال بكافة صورته وأشكاله ؟

إن للرأسمالية الوطنية في مجتمعنا سمات على درجة كبيرة من الأهمية .

• استقرت أوضاعها نتيجة القضاء على الاستعمار والرأسمالية الاحتكارية والأجنبية .

• إنها تحتل بعض المراكز القيادية في الإنتاج بالقطاع العام ومراكز القيادة في القطاع الخاص وكذلك في بعض أجهزة الدولة والاتحاد الاشتراكي .

كما أنها في طورها من عام ١٩٥٢ حتى الآن قد اكتشفت من حيث دورها الاندماجي من ثلاثة تيارات اجتماعية :

• تيار الرأسمالية البرقراطية .

• تيار الرأسمالية الطفيلية .

• تيار الرأسمالية المنتجة .

ولذلك يجب ألا تؤخذ الرأسمالية الوطنية بحكم عام قد يؤدي إلى أخطار وعدم فهم الحقيقة دورها في المجتمع .

فالرأسمالية البيروقراطية هي تلك التي احتلت بحكم وضعها في المرحلة السابقة بعض مراكز الدولة والقطاع العام ومن ثم بعض مراكز في مستويات معينة من الاتحاد الاشتراكي العربي ، وهذه الرأسمالية تنقسم غالباً في أناء عملها بالفضل ، إذ كيف يطالب منها منجزات اشتراكية وهي أصلاً معادية للاشتراكية ، وهي في الوقت نفسه تحاول في كثير من مواقفها تحويل جهاز الدولة أو القطاع العام إلى أداة لتكوين ملكية خاصة ، أما بالافساد أو بالتخريب أو بالتعاون مع بعض العناصر الاستغلالية في القطاع الخاص .

هذه الرأسمالية يجب أن تواجه بإجراءات حاسمة تكفل تطوير جهاز الدولة منها وإعادة تنظيم القطاع العام وتطويره من ألقاشين وتطوير جهاز الدولة ديمقراطياً .

أما الرأسمالية الطفيلية فهي مجموعة الفئات المهتلفة بالتجارة والمقاولات وعدد من الصناعات ، فتجارة الجملة وقطاع المقاولات الخاخر وعديد من المشروعات الصناعية ، في الصناعة الاستهلاكية والتحويلية ، قد تحولت من رأسمالية مشغلة بالإنتاج إلى رأسمالية مضاربة غير خلاقة لا تبني مصانع جديدة ولا توسع طائفة المصانع القائمة ولا تبتكر وسائل لزيادة ولا تفكر في الإنتاج للتصدير أو الانتاج لتوفير الحاجيات الضرورية ، وإنما تعمل لتحقيق الربح السريع بالمضاربة على منجزات القطاع العام وباستنفاد موارده وتحويله إلى ملكيات خاصة .

هذه تحولت الرأسمالية الوطنية إلى رأسمالية طفيلية ليس لها دور انتاجي ، أي علة وجود .

هذه الرأسمالية الطفيلية يجب أن تصفى فقد فقدت علة وجودها وليس ما يمنع من أن يطبق سلاح الحراسة والتسليم على كل من يعمل بالسوق السوداء أو المضاربة على أموال الشعب أو تخريب القطاع العام .

أما الرأسمالية المنتجة فيجب أن نبقى ولكن يجب تقييدها والسيطرة عليها ، فمن الواضح أن حدود اتاجية هذه الرأسمالية تضيق باطراد ، بما لأن القطاع لم يقوم بالإنتاج في أغلب مجالات الصناعة ولما لأنها هي ذاتها قد كفت عن الاستثمار والاشتغال بزيادة الإنتاج ، وتوجد هذه الرأسمالية أساساً في الريف ، والواقع إنه إذا كانت الرأسمالية الريفية لم تنزلق إلى أرضية الرأسمالية في المدينة ، التجارية والصناعية ، من حيث التحول إلى رأسمالية طفيلية فالسبب ليس سبباً صحيحاً وإنما هو سبب أخطر وهو بقاء نمط الاستقلال الرأسمالي في الريف بلانيرد حيث أخذت الرأسمالية الريفية تشتري الأرض وتزيد استثمارات وتفتح الفواكه والخضروات وتشغل بالخدمات اسم لية للفلاحين وتترى من مزايا المنجزات الثورية .

ففي الريف تتولى الملكية الخاصة إنتاج ٩٠ ٪ من الإنتاج الزراعي ، وهي يمكنها تطبيق ما جاء في الميثاق من حيث تحديد ١٠٠ فدان للأسرة .

أما الرأسمالية المنتجة في الصناعة فإنها ضعيفة فعلاً ، قال جانب المصانع والورش الصغيرة فلن نجد ما إلا في بعض مصانع الغزل والنسيج وبعض مصانع قطع الخيوط وبعض مصانع الآلات والجلود ، ولكن المهم هو وضع الحدود للرأسمالية الصناعية المنتجة ، بحيث توجد حيث لا يوجد القطاع العام ، وأن تكون تحت سيطرة القطاع العام ، وعندئذ يمكن القول بأن مجال نشاطها هو الصناعة التحويلية بوضع حد أقصى لرأس المال الذي يملكه الفرد الواحد .

أما الرأسمالية المنتجة في التجارة فيجب أن تبدأ من تجارة التجزئة بحيث تؤمم تجارة الجملة كاملة أو تتولاها جمعيات تعاونية لتجارة الجملة تحت إشراف الاتحاد الاشتراكي العربي أي تحت إشراف التنظيم السياسي ، فقد ثبت أنه من المستحيل أن يعمل جماع التخطيط الشامل بكفاءة وتجارة الجملة وقطاع المقاولات يسيطر عليها عناصر الرأسمالية الطفيلية .

إن تفاوت طبيعة ودور الأجزاء المختلفة من الرأسمالية الوطنية أمر واقعي ، وهو يستوجب بالتالي تفاوتاً في المراقبة منها .

ولهذا فإن كل دعوة لاتباع موقف موحد منها جميعها تعتبر دعوة غير واقعية سواء دعونا لتصفيتها ككل أو لتقييدها ككل .

فالدعوة لصفيتما ككل :

١ - لا تضع في الاعتبار الوظيفة الإستراتيجية التي مازال بإمكان بعض أجزاء الرأسمالية الوطنية أن تقوم بها .

٢ - تلقى بأعباء ثقيلة على القطاع العام قد يعجز عن القيام بها .

٣ - قد يقصد من هذا الانجاء تحويل الانتباه عن أخطاء القطاع العام والقضاء القبحة كلها على القطاع الخاص جملة وتفصيلا .

الديمقراطية والمجالس الشعبية

للسيد كمال الدين رفعت

أمين الدعوة والفكر

احتفل الاتحاد الاشتراكي بذكرى مرور أربع سنوات على صدور الميثاق، فأقامت أمانة الدعوة والفكر ندوة في ١٨ من مايو ١٩٦٦ بقاعة الشعب بمبنى الاتحاد الاشتراكي، اشترك فيها السيد كمال الدين رفعت أمين الدعوة والفكر، وقد تكلم سيادته في الديمقراطية والمجالس الشعبية، قال :

جاء في الميثاق أن الثورة ليست من صنع فرد، أو من عمل فئة، وإنما هي ثورة الشعب، وقيمتها كثورة تبذل من مدى قدرتها على تعبئة قوى الجماهير لإعادة صنع مستقبلها، لذا فإن دور الشعب في بناء المجتمع يتردد دورا أساسيا، وكوئنا نصر على ضرورة المشاركة الجماهيرية في عملية البناء سياسيا، واجتماعيا، تنبع من واقع حياتنا، من حفيظة وأوضاع مجتمعاتنا، فنحن نحتاج أن يفرض التقدم ولنحقق ذلك علينا أن نجابه مشكلتين :

١ - تعبئة الموارد المادية في المجتمع .

٢ - تعبئة الموارد البشرية .

ولا يمكن أن تتحقق عملية تعبئة عمالة مادية وشمسية، إلا إذا اشتركت الجماهير في بناء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي، ولتحقق هذه المشاركة الجماهيرية إلا بالديمقراطية، إلا يتمكن الجماهير من ممارسة الديمقراطية بل إن المجتمع الاشتراكي لا يمكن أن يحقق تقدما حقيقيا إلا بالديمقراطية .

إن الديمقراطية في المجتمع الاشتراكي هي ديمقراطية الجماهير وليست ديمقراطية الطبقة التي تسيطر كما هو الحال في المجتمعات الرأسمالية، وهي لذلك ديمقراطية أكثر شمولاً، لأنها تمكن الجماهير من العمل دون خوف من المستقبل والديمقراطية في المجتمع الاشتراكي، ديمقراطية سياسية، وديمقراطية اجتماعية .

أما كيف يمكن ممارسة الديمقراطية فإن ذلك يتم من خلال تشطيط المؤسسات .. منها الاتحاد الاشتراكي الذي ضم تحالف قوى الشعب العامل داخل إطاره ويمكن كافة العناصر المكونة للتحالف من ممارسة الديمقراطية وحل تناقضاتها غير العدائية حلا سائما ، وممارسة الديمقراطية تبدأ من القاعدة صاعدة للامة داخل التنظيم .

وكذلك تمارس الديمقراطية في المجالس الشعبية مثل مجلس الامة .. ويؤكد الميثاق على ضرورة إنشاء هذه المجالس على مستوى المحافظات والقرى حتى تقسع دائرة الديمقراطية ليشترك الشعب فيها .. كما نص الميثاق على أن المنظمات الشعبية كالتقانات والتعاونيات تعتبر منظمات جماهيرية تمارس العمل الديمقراطي بين جماهيرها .

أكد الميثاق على أن سلطة هذه المجالس فوق سلطة الأجهزة التنفيذية . أن التأكيد على جماعية القيادة وعلى تمثيل العمال والفلاحين بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ على كافة المستويات تأكيد للديمقراطية .

إن النقد والمقد الذاتى من الأمور الأساسية في دعم الديمقراطية ، إن خلو المجالس الشعبية من النقد والنقد الذاتى يسلبها فاعليتها ويقم جدارا من العزلة بينوا وبين الجماهير ويهدد بتسرب العناصر الرجعية والانتهازية إليها والتي تحاول بدورها تعطيل عملية النقد حتى لا تنكشف حقيقتها وطبيعتها الانتهازية .

إن الديمقراطية يجب أن تفس التعليم ليس هم في إبراز مميزات الفرد الحر .. كذلك يجب أن تكون القوانين التي تحكم الشعب قوانين ، نقد دمية وليست قوانين رجعية تفيد حربة الشعب وديمقراطيته .

بل إن اللوائح الحكومية التي تعرقل العمل وتنمى البيروقراطية تعتبر من الأخرى قيما على حرية المجتمع ..

عيد انتصارنا الفكرى

عيد الميثاق

نشرت مجلة الاشتراكي التي صدرت في ٢٤ من مايو مقالا بمناسبة عيد الميثاق ، جاء فيه :

في المساء العظيم من يوم ٢١ من مايو سنة ١٩٦٢ قدم السيد جمال عبد الناصر مشروع الميثاق الوطنى الى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، وقد وافق المؤتمر على المشروع بعد مناقشته ودراسته . ومنذ تلك اللحظة أصبح لنا دليل واضح لعمل الثورى يلقى الضوء على ماضى كفاحنا كله ، ويحدد أمامنا فى وضوح الشمس طريق المستقبل .

ومن حق شعبنا أن يحتفل بيوم الميثاق ، فهذا اليوم العظيم هو عيد للمكر "ثورى" فى بلادنا . فى ميثاقنا الوطنى تتنفس أرواح الثوار الأحرار الذين ملأوا تاريخنا منذ أيام الحملة الفرنسية بصيحات الثورة والدهوة إلى المبدل والحرية والتقدم . فى ميثاقنا الوطنى تتنفس أرواح علماء الأحرار الذين كانوا يخطبون ويتعهدون إلى الشعب فيما يشبه المنشورات والبيانات الثورية المتتالية ضد المماليك والحملة الفرنسية . ولقد كانت هذه الخطب والاحاديث نموذجاً للفكر الثورى المضى ، الذى أشعلته نيران المقاومة ضد المماليك وضد الفرنسيين . واقد لبى الشعب نداء علمائه واعتبر خطبهم وبياناتهم ميثاقاً ثورياً يهتدى به ، وترددت أصداؤه هذه الخطب والبيانات فى كل مكان تغادى بالحرية والمبدل ، وبحقيق كلمة الله الذى رفع من شأن الانسان وشرفه على هذه الأرض .

بداية المد الثورى

وانتصرت الموجة الثورية ضد الفرنسيين وخرج جنود الاحتلال الفرنسى من مصر ليقول لنا التاريخ المعاصر : أن المد الثورى فى مصر الحديثة قد بدأ منذ ذلك الحين . وأن هذا المد الثورى قد عرف أنه دائماً يجب أن يبنى على قدمين : الأولى هى العمل الثورى المباشر والثانية هى الفكر الثورى العميق . فلا العمل الثورى وحده يكفى ، ولا الفكر الثورى وحده يمكن أن

يحقق أهداف الشعب .

لا بد من الالتحام والالتقاء الكامل بين العمل الثورى والفكر الثورى .

لا بد من اللقاء بين حركة الجماهير وخطب العلماء . . كل ذلك حتى يصبح الحركة الثورية عقلاً النابض وقلبها المتفتح .

ثم جاء محمد على بعد ذلك . . جاء به الشعب إلى الحكم أملاني أن يكون عادلاً ، وأن يحرر المصريين من خورشيد باشا وغـيره من الولاة الأتراك ، وكان على رأس الحركة الشعبية التي جاءت بمحمد على إلى الحكم عالم عظيم من علماء مصر وثوارها الأبرار هو عمر مكرم ، وهكذا اجتمع العمل الثورى بالفكر الثورى مرة أخرى ، وهكذا انتصر محمد على كما قال الجبرتي « بالسيد عمر مكرم النقيب والمقايع والقاضي وأهل البلدة والرعايا » ولكن محمد على سرعان ما خان التحالف الشعبي الذي أدى به إلى الحكم ، وبدأ محمد على يفكر في تدهيم سلطانه وساطانه أسرته . وهنا ثار الزعيم العالم المفكر عمر مكرم . وأعلن الاحتجاج الصريح على محمد على ، فكان نصيبه النفي حتى الموت .

ولكن روح عمر مكرم انتفضت مرة أخرى في شخص أحمد عرابي ، الفلاح الثائر المدافع عن كرامة الشعب وعن حقه في العدل والحرية ، وكانت خطب أحمد عرابي منشورات ثورية عالية ، وقد انتف حوله الجفوة والضباط والفلاحون والمتقنون الثوريون في مصر . وكانت بيانات عرابي وتصريحاته جزءاً من الفكر الثورى العظيم الذي شق الظلام في أواخر القرن الماضي ليفتح للمصريين طريقاً إلى التقدم الحقيقي الأصيل ، كل ذلك — كما قال عرابي نفسه — حتى يتم « تخلص البلاد من العبودية والظلم والجهل ، ورفع بني مصر إلى مستوى يستطيعون معه أن يحولوا دون أى رجعة للاستبداد الذي كان يضع مصر سلف من الأزمنة قدامى زوايا الإهمال ، .

ولقد كان هذا الفكر الثورى الواضح عاملاً مساعداً قوياً للثورة العرابية . ولما هُكن الثورة العرابية لإنهزمت لأنها واجهت ثورة مضادة عنيدة تمثلت في عناصر الحياة المحلية التي كان على رأسها كبار الإقطاعيين من أمثال محمد سلطان باشا ، وبعض الانتهازيين الذين يحلمون بالمصالح الضيقة . كذلك واجهت الثورة العرابية تضامناً من قوة الاستعمار العالمي . وكانت النتيجة المحتمة في تلك الظروف الصعبة أن تهزم الثورة العرابية حيث دخل الحمديو توفيق القاهرة يده في يد الجبال ولحقه قائد جيش الغزاة ، وحوكم عرابي ونفى إلى سيلان ، ولكن روح الثورة ظلت

كأمانة في قلب هذا الشعب العظيم ، وكان الاستعمار يفشى روح الثورة — من حيث لا يدري —
بإثارة السخط الدائم في نفوس الجماهير . .

وانطلق المد الثوري الجديد في أنحاء البلاد بقيادة مصافى كامل ثم سعد زغلول . وفي كل هذه
الموجات الثورية كان الفكر الثوري يجتمع مع العمل الثوري بقدر ما تسمح به ظروف الشعب
والضغوط المحيطة به . وقد ظل الشعب يهبر عن نفسه في المظاهرات وفي تنظيمات الطلاب والعمل ،
وفي الممارك المختلفة مع جيوش الاحتلال .

ثم قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، واستطاعت الثورة المجيدة أن تصل بالمد الثوري
إلى أقصاه ، وأن تجمع كل الروافد الثورية في نيار واحد متدفق حتى يتمكن من تصفية
الحساب مع كل القوى المهادية للشعب في الداخل والخارج ولكي تدفع بكل قوى الشعب العاملة
إلى بناء مجتمع جديد ، فالثورة ليست هي مجرد التخلص من الماضي وإنما هي — في وجهها
الآخر — بناء المستقبل على أسس قوية واضحة من التخطيط والتفكير والعمل ، حتى نستطيع
أن نخلق مجتمعا ترفرف عليه رايات الحرية والإنتاج والعلم .

وأخذت الثورة تهرز من التجارب والمعارك يوما بعد يوم وبلا ه وه ولا توقف ، حتى
استطاعت في سنة ١٩٦١ أن تحقق الثورة الاجتماعية على أسس اشتراكية سليمة ، وذلك بعد أن
نهأت كل الأسباب الملائمة لتحقيق الثورة الاجتماعية .

دليل العمل

وفي سنة ١٩٦٢ استطاعت الثورة أن تقدم الدليل الكامل للعمل الثوري مجسدا في الميثاق
الوطني ، وذلك بعد أن اتضح المسالك والطرق أمام ثورتنا في شتى المجالات .

كل خلاصة تماربنا الثورية وفكرنا الثوري نجدناها في الميثاق . ومن هنا كان الاحتفال بعيد
الميثاق هو احتفالا بالفكر الثوري احتفالا بأعظم وثيقة ظهرت في الفكر الثوري العربي منذ
الحلة الفرنسية إلى اليوم ، احتفالا بأرواح العلماء ، وكتاب المنفورات الثورية ، وأصحاب
الأفكار الثورية الذين ملأوا حياتنا منذ أيام عمر مكرم دون أن يحققوا النصر الكامل الذي أتيح
لجيتنا أن يحققه .

عل أن معارك تثبيت النصر وتدهيمه وتطويره ، ليست أقل من المعارك التي سبقه النصر ،

بحثائه وأملائه ، بل على العكس إن معارك النصر أعقد وأكثر ضراوة ، لأن عناصر الثورة المضادة تشبعت دائما بالحياة وتريد أن تعود بها إلى الوراء .

ونحن نحتفل اليوم بعيد الميثاق يجب أن نستعيد — بإجماع شعبنا المناضل — كل ما تضمنه الميثاق من مبادئ واضحة عظيمة تفتح أمامنا طريق التقدم والنهوض وتحقيق الأمل التي كانت في الماضي وتبعثرت مع الضحايا والشهداء والمنفيين من نوار بلادنا قبل ٢٣ يوليو المجيدة .

لأننا نحتفل بعيد الميثاق والمركة دائرة على أرضنا . . . حول مبادئ الميثاق وفي أكثر من ميدان .

هناك في الداخل معركة مع بقايا الرجعية ، حيث دعانا الميثاق بأن نقف في وجه الرجعية ، ونقضي عليها حتى لا تعرق حركة التقدم ، ولقد حاولت الرجعية محاولات يائسة أن تتخلص من المد الثوري واتساعه يوما بعد يوم . . . حاول الإخوان المسلمون بأسلحة الرجعية العربية وأسلحة الاستعمار العالمي ، وبأموال الرجعية العربية والاستعمار العالمي . . . حاول الإخوان أن يتآمروا بهذه الأسلحة وهذه الأموال على ثورة الشعب ، وكان الشعب لهم بالمرصاد فكشفهم وسلهم لسلطات الأمن الثورية ، وكان انكشاف مؤامراتهم عن طريق الشعب دليلا على أن الحارس الأعظم للثورة وجهاز أمنها الأكبر هو الشعب نفسه

عملاء المخابرات

كذلك انكشفت محاولات أخرى قامت بها الرجعية للتسليم أسرارنا إلى أعدائنا ، وقد انكشف عملاء المخابرات الأجنبية وحاکتهم الثورة وأدانهم الشعب وأنهارت آمالهم على رؤوسهم .

وبعد أن ينست الرجعية قررت أن ترفع سلاح الاغتيال ضد الاشتراكيين الثوريين من أبناء الشعب كما حدث في قرية كشيخ حيث اغتال رصاص الاقطاعيين شابا ثوريا من طائفة الدعوة والفكر هو صلاح الدين حسين .

ولكن الرجعية سوف تلقى نهايتها المحتمة على يد القوى الثورية فهذا هو منطق التاريخ ومنطق التطور الصحيح .

معركة التنمية

ونحن نحتفل اليوم بعيد الميثاق، على حين تدور في الداخل معركة أخرى هي معركة التنمية والبناء. إن الصحراء تتحول إلى أرض خضراء بعرق العمال والعلماء من أبناء بلادنا الجديدة. إن السد العالي يرتفع بناؤه يوماً بعد يوم، وقد أوشك حلنا العظيم أن يتحول إلى حقيقة ملموسة كاملة. إن المصانع تولد في بلادنا كما تولد زهور الربيع، ومع ميلاد المصانع يولد العمل وتموت البطالة.

إن معركة البناء في مجتمعاتنا الآن تتمثل في خطة التنمية الثانية. وعلينا أن نفوض معركة الخطة الثانية بكل ما نملك من قوة وهزم وإيمان وتصميم. يجب أن ندخر كل قرش نستطيع ادخاره. يجب أن نحرص على كل دقيقة في مصانعنا.

الطبقة الجديدة

يجب أن تقاوم بكل الوسائل بذور الطبقة الجديدة التي نريد أن نستغل كل تقدمنا لمصلحتنا الخاصة فكل ما تقوم به ثورتنا إنما هو لمصلحة قوى الشعب العاملة، وليس لمصلحة فئة قليلة انتهازية، لا تحمل الإيمان بالشعب ولا الإيمان بحقوقه وسوف تكون بقطة الفمب الثورية سداً مالياً في وجه هذه الطبقة الجديدة.

تحرير اليمن

ونحتفل اليوم بعيد الميثاق، وجيشنا يقوم بواجب من أشرف ما قامت به الجيوش في تاريخ الإنسان، إن جيشنا يساهم في تحرير أرض اليمن العربية من أغلال القرون الوسطى وخراب الأئمة الرجعيين أعداء الله وأعداء الإنسان، وما ذهبت جيوشنا إلى اليمن إلا لتطبيق ما نادى به ميثاقنا العظيم في بابه التاسع من «إن مسؤولية الجمهورية العربية المتحدة في صنع التقدم وتدهيمه وحمايته تمتد لتشمل الأمة العربية كلها».

معركة الحلف الإسلامي

ونحتفل بعيد الميثاق اليوم ونحن على أبواب مع الثورة المضادة، هي معركتنا مع الحلف الإسلامي، هذا الحلف الذي ضنعه الاستعمار وحملاته وأرادوا به أن يذروا وجه الدين والدين

دعوة إلى التقدم والعدل والحرية والكرامة لكل إنسان ، وليس دعوة للظلم والعدوان واستغلال
منهم بركم . فالدين ثروات الشعوب .
وكما يعلننا الميثاق :

« فإن رسالات السماء كلها في جوهرها كانت ثورات إنسانية استهدفت شرف الإنسان وسعادته
وإن واجب المفكرين الدينيين الأكبر هو الاحتفاظ بجوهر رسالته . إن جوهر الرسالات
الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة وإنما ينتج التصادم في بعض الظروف من محاولات الرجعية
أن تستغل الدين ضد طبيعته وروحه لمرقعة التقدم وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع
حكيمته الإلهية السامية .. »

ولسوف تقتصر في ممركتنا ضد الحلف الإسلامي كما اقتصرنا في ممركتنا ضد حلف بغداد
وضد العدوان الثلاثي ، وفي كل معركة أخرى خضناها تحت راية الفهم السليم للدين وتحت راية
العدل والحرية والتقدم .

مع معركة فلسطين

ويجىء احتفال الميثاق في شهر واحد على موعده مع احتفال العرب في كل مكان بذكرى
أكبة فلسطين في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ ، يوم تقسيم فلسطين ظلماً وعدواناً والتنازع أهم
أجزائها لتقديمها هدية لعملاء الاستعمار من الصهيونيين .

وكان عيد الميثاق في ٢١ مايو هو الرد التاريخي على ١٥ مايو .. يوم تقسيم فلسطين .
ففي الميثاق تولد قوة العرب من جديد لتصوغ حضارتها وقوتها ومبادئها عدلاً وحرية وتقدماً
صاعداً إلى الأمام .

وفي الطريق إلى التقدم العظيم في ظل مبادئ الميثاق سوف يزول كل العقبات ومن بينها
إسرائيل .. قاعدة العدوان .. قاعدة الاستعمار .

• • •

عاشت الجمهورية العربية المتحدة .

عاش الاتحاد الاشتراكي العربي .

عاشت مبادئ الميثاق .

عاشت وحدة قوى الشعب العاملة .

عاش رائد الحرية والاشتراكية والوحدة : جمال عبد الناصر .

التدريب السياسى للمهنيين

بدأت يوم السبت الموافق ١٢ من مارس أول دورة تدريبية سياسية للمهنيين ، اشترك فيها ١٤٩ دارساً يمثلون عتاف نقابات المهنة .

وقد قام المكتب التنفيذى لمحافظة القاهرة بتنظيم هذه الدورة التى تعتبر الحلقة الاولى فى برنامج واسع ، يهدف إلى نشر الوعى الاشتراكى بين المهنيين وتكوين قيادات اشتراكية من بينهم .

وقد مثل نقابة المحاميين ١٢ دارساً ونقابة السينمائيين ٧ دارسين ، ومثل نقابة الصحفيين ١٢ دارساً ، ومثل نقابة الزراعيين ١٧ دارساً ، ونقابة الموسيقيين ٦ دارسين ، ونقابة المهندسين ١١ دارساً ، ونقابة المعلمين ١٦ دارساً ، ونقابة أطباء الاسنان ١ دارسين ، ونقابة المحاسبين ١٨ دارساً ، ونقابة الاطباء البيطريين ٨ دارسين ، ونقابة الصيادلة ١٠ دارسين ونقابة المهن العلمية ١١ دارساً ، ونقابة الممثلين ١١ دارساً .

وفى نهاية هذه الدورة سيكلف كل دارس باعداد بحث تنظيمى عن النقابة التى ينتمى اليها ، والاتجاهات السياسية داخل هذه النقابة ، والاقتراحات التى يراها لتطوير العمل النقابى .

فهرس

نشاط نقابي

تقرير إلى الامة العامة لاتحاد المحامين العرب عن زيارة وفد الاتحاد إلى الصين الشعبية بدهوة
من الجمعية الصيفية للملوم السياسية والقانونية ورفوع من الامة تاذ المحامي احسان الكبالي
توقيع عقوبة التوبيخ على خمسة من المحامين .

مقالات ونحوث اشترائية

الراسمالية ودورها في الثورة .
الديموقراطية والمجالس الشعبية السيد / كمال الدين رفعت أمين الدعوة والفكر .
عيد اقتصادنا الفكري .
التدريب السياسي للمهنيين .

أولاً - المقالات والبحوث

أثر المصادرة على المنقول المأوى الموهون	في التشريع الأستاذ وولتر كرمج رئيس نقابة
رهننا حيازيا ؛ لادكتور أبو البريد على	المحامين الأمريكيين
الملتيت .	ص ٩٦٣
زيادة مرتبات أعضاء الكونجرس ورجال	القضاء للأستاذ رائف صبيح
هنا القانون والمحاكم : أثر نقابة المحامين	ص ٩٦٦

ثانياً - الأحكام

قضاء محكمات النقض

التفصل الجزائي

نظرها أمام القضاء الجنائي . مدع مدني ،
تدخله .

ب - متهم : منه إعدام . أشغال شاقة ،
عقوبات م ٧٢ .

ج - عقوبة : تقديرها . وافة ، أسبابها .
مادة موضوع .

د - محكمة موضوع : دليل ، تقدير . خبرة .
مسؤولية جنائية . موانع العقاب . المرض
العقلي ، حكم . تسليب . عيب . ص ٩٦٩

الحكم ١٥٧ : ١٢ من أكتوبر ١٩٦٤

حكم : تسليب ، عيب ، قتل خطأ . ضرر .
رابطه سببية . ص ٩٧٠

الحكم ١٥٨ :

أ - أسباب اباحة : دفاع شرعي . حكم ،
تسليب . عيب .

ب - وافة : مستوجبة العقوبة ، بيانها ؛
ظروفها ؛ إجراءات جنائية م ٣١٠ .

نقابات .

الحكم ١٥٣ : ٣٠ من نوفمبر ١٩٦٤
صحافة : نقابة . انتخاب أعضاء مجلس النقابة
والنقيب جمعية عمومية . ق ١٨٥ لسنة ١٩٥٥
قرار وزير الارشاد ١٨٥ لسنة ١٩٥٥

ص ٩٧٦

المساواة الجزائية

الحكم ١٥٤ : ٥ من أكتوبر ١٩٦٤

سرقة : طريق عمومي . ظرف مشدد
مواصلات ، تأمينات . ص ٩٠٨

الحكم ١٥٥ :

أ - محكمة موضوع : دليل ، سلطة تقدير
حكم تسليب ، عيب ، شاهد .

ب - تلبس : جريمة . مخدر ، احرازه .
قبض . تفتيش .

ج - اثبات : شاهد ، أقواله ، استخلاصها .
تناقضها مع أقوال غيره . ص ٩٦٨

الحكم ١٥٦ :

أ - نقض : طعن . دعوى مدنية . لإجرائها

١٥٩ - أسناد : خطأ فيه ، محكمة ، عقبتها

ص ٩٧١

الحكم ١٥٩ :

دفاع : إخلال بحقه خيرة ، خير شرعي .
تعقل في الكلام مقدوره عليه ص ٩٧٢

الحكم ١٦٠ :

إستئناف : مباد . أمر مقضى ، قولة .
سلاح ظوف مشدد ، نقض ، طعن ، خطأ
في تطبيق قانون ، معارضة ، علم المتهم بجلستها
ق ٢٩٤ لسنة ١٩٥٠ ص ٩٧٢

الحكم ١٦١ :

محل عام : نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق
قانون ، محكمة نقض ، سلطاتها ، عقوبة ق ٢٧١
لسنة ١٩٥٦ ؛ ٣٥ . ص ٩٧٣

الحكم ١٦٢ : ١٩ : من أكتوبر ١٩٦٤

١ - تلبس : جريمة ، مخدر ، سقوطه من
المتهم ، استقاله ، إنقضاله عن شخص من التهام

ب - مخدر : قصد اتجار . قانون إصلاح ،
دفاع ، إخلال بحقه ، مرسوم بقانون ٢٥١
لسنة ١٩٥٢ ، ق ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ ص ٩٧٣

الحكم ١٦٣ :

١ - تفتيش : إذن ، تنفيذ فيه . مأمور
ضبطية قضائية ، منزل ، دخوله من سطح
منزل مجاوز .

ب - دفع ييطان : إذن تفتيش . نقض
طعن ، أسباب .

١٦٤ - إذن تفتيش : مسألة موضوعية

ص ٩٧٤

الحكم ١٦٤ :

١ - محاكمة : إجراءاتها . دفاع ، إخلال
بحقه . محام حضوره مع متهم بمنحه .

ب - حكم : محضر جلسة ، محاكمة
لإجراءاتها . ص ٩٧٥

الحكم ١٦٥ : ٢٦ : من أكتوبر ١٩٦٤ .

١ - شريك : بدون رصيد ، جريمة .

ب - سوء نية : حذر رسمية إعطاء شيك
بدون رصيد ، علم الساحب بعدم وجود مقابل
وفاء الشيك الذي أصدره ، إسترداده الشيك من
الجنى عليه . ص ٩٧٦

الحكم ١٦٦ :

١ - حكم : تسبيب . عيب شيك بدون
رصيد ، عقوبات م ٣٢٧ .

ب - محكمة : إستئناف : سلطاتها . معارضة
سلطاتها ق ٥٧ لسنة ١٩٥٧ . ص ٩٧٦

الحكم ١٦٧ :

١ - أسباب إباحة : دفاع شرعي ، دفع
به . دفاع ، إخلال بحقه محكمة . موضوع .

ب - حالة دفاع شرعي : وقائمه ، تقدير
نيامها ، محكمة موضوع . ص ٩٧٧

الحكم ١٦٨ :

حكم : تسبيب ، عيب . إشتراك إتفاق ،
نية . توافقي . مسؤولية جنائية . قتل عمد ،

نية .

ص ٩٧٧

الحكم ١٦٩ :

أ - أسباب إباحة : دفاع شرعي . حكم ،
تسبيب عيب ، محكمة موضوع .

ب - حكم : استدلال سائغ . دفاع ،
وقاومه . ص ٩٧٨

الحكم ١٧٠ : ٢ من نوفمبر ١٩٦٤ .

شيك بدون رصيد : قص - جنائي .
مسؤولية جنائية . باعث . ص ٩٧٩

الحكم ١٧١ :

حكم : تسببه . إصابتها خطأ . رعونة .
إحتراز . ص ٩٧٩

الحكم ١٧٢ :

معارضة : إعلانها . نظرها . إعلان
إستثناء ، ميعاده . حكم . بطلان . ص ٩٧٩

الحكم ١٧٣ : ٣ من نوفمبر ١٩٦٤

أ - حكم : تسبيب ، دليل ، خطأ في بيان
مصدره ، شاهد ، نسبة أقواله إلى التحقيقات
في حين أنه أدلى بها بجلسة المحكمة .

ب - دليل : تقدير قوته . محكمة موضوع
رؤية الشاهد للمتهمين من الخلف .

ج - نقض : طعن - إيجابه .

د - حكم : تسبيب . عيب . دليل قولي .
دليل قني .

ه - طبيب شرعي : محكمة ، جرمها بما
لم يهزم به

و - محكمة : عيبها ، نكوبتها .
استنتاج

ن - جريمة : أركانها . باعث حكم عيب ،
تدليل . ص ٩٨٠

الحكم ١٧٤ : ٩ من نوفمبر ١٩٦٤

غرامة . سلاح ارتباط . نقض ، مخالفة
قانون ، ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ق ٥٤٦ لسنة
١٩٥٤ عقوبات م ٣٢ ص ٩٨١

الحكم ١٧٥ :

أ - دخان : غش . نقض . طعن ، مخالفة
القانون ، ق ٧٤ لسنة ١٩٣٣

ب - رسوم جمركية : دخان . ق ١٦٠
لسنة ١٩٥٩ ق ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ص ٩٨٢
الحكم ١٧٦ :

تفتيش : مأمور ضبط قضائي . تلبس .
نقض ، طعن خطأ في تطبيق قانون . مخدر .
ص ٩٨٣

الحكم ١٧٧ : ١٦ من نوفمبر ١٩٦٤

أ - دعوى جنائية : وقفها

ب - محكمة موضوع : دليل ، سلطتها
في تقديره ، إثبات . ورقة رسمية . حكم .
تسبيب ، عيب .

ج - إثبات : بوجه عام . حكم ، تسبيب . عيب .

د - حكم تسبيب ، أخذ بأقوال شاهد
أمامها خالفت قولاً آخر له في إحدى مراحل
التحقيق .

ه - محاكمة : تحقيق ، إجراءاته ، شاهد
سماعة بغير عين ، محام . إضراره . إجراءات
جنائية م ٢٣٣ ص ٩٨٣

الحكم ١٧٨ : ١٦ من نوفمبر ١٩٦٤

١ - تفتيش : أتى . دفع بطلان تفتيش
إجراءات جنائية م ٤٦

ب - أسباب إباحة : دفاع شرعى . مقاومة
موظف ، تفتيش نقض . طعن . خطأ فى تطبيق
قانون . حكم تسييب غير معيب . مأمور
ضبط قضائى . عقوبات م ٤٨

ج - دفاع شرعى : حكم تسييب
تحدث عن كل ركن من أركان الدفاع الشرعى .

د - وقائع : تقديرها ، موضوع إستقلالها
بالفصل فيها .

ه - حكم : تسييب . إجراءات محاكمة
ص ٩٨٥

الحكم ١٧٩ :

قتل عمد : قصد جنائى . نية القتل . حكم
تسييب عيب . ص ٩٨٩

الحكم ١٨٠ :

١ - وثا : تلبس . عقوبات رقم ٢٧٦

ب - محكمة موضوع : دليل : سلطاتها
تقديره . حكم ، تسييب . نقض ، طعن
أسبابه . ص ٩٨٧

الحكم ١٨١ :

أسباب إباحة : دفاع شرعى . حكم
تسييب ، عيب محكمة موضوع ص ٩٨٨

الحكم ١٨٢ : ١٧ من نوفمبر ١٩٦٤

١ - سب : قذف . قصد جنائى ، نقد وباح

ب - صحافة : رئيس تحرير جريدة
مسؤوليته . سب . قذف

ج - مسؤولية تصيرية : خطأ ، ضرر
علاقة سيئية ، تعريض حكم ، عيب

د - حكم : إصداره ، إجراءات المحاكمة
إجراءات جنائية م ٣٠٣ / ١

ه - إجراءات : محاكمة . حكم ، إصداره
ص ٩٨٨

الحكم ١٨٣ : ٢٢ من نوفمبر ١٩٦٤

١ - تزوير : محرر رسمى . ورقة مصطنعة
نسبة صدور كدبا إلى موظف عام للايهام
برسميتها .

ب - محرر مزور : وجوده . إمكان قيام
الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم
صورة شمسية ثورقة . ص ٩٩٥

الحكم ١٨٤ :

عمل : التزامات رب العمل عقوبة . تعددها
ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ ص ٩٩٥

الحكم ١٨٥ :

اشتباء : تعود اليه ، مرسوم بقانون ٩٨
لسنة ١٩٥٤ مراقبة . عقوبات م ٤٩ ص ٩٩٧

الحكم ١٨٦ :

١ - بناء . هدم . نقض ، طعن ، خطأ فى
تطبيق قانون هدم ق ٢٤٤ لسنة ١٩٥٦ . ق
٦٥١ لسنة ١٩٥٤

ب - ارتباط : محكمة موضوع . عقوبات

٠٣٢٢

الحكم ١٨٧ :

شيك بدون رصيد : جريمة . أركانها .
ص ٩٨

الحكم ١٨٨ :

١ - ترصد : ظرفه ، تحققة .

ب - حكم : تسبيب ، تدليل .

ج - سبق اصرار : عقوبة ظروف مشددة

د - حكم : تسبيب ، عيب شاهد . تحديد
مسافة ، اختلاف فيه ص ٩٩

الحكم ١٨٩ :

عمل : عقوبة ، ته - ددما . ق ٩١ لسنة
١٩٥٩ لائحة نظم أساسي . ص ١٠٠

الحكم ١٩٠ :

مستشار إحالة : أمره . تسببيه . أدلة
كفايتها . اجراءات جنائية م ١٩٥ . ق ١٠٧
لسنة ١٩٦٢ . ص ١٠٠٠

الحكم ١٩١ :

١ - نقض : طعن . ق ٥٧ لسنة
١٩٥٩ : م ٣٠ .

ب - مسؤولية : جنائية . مدنية . ضلأ ،
محكمة ، دواعي ، سكة حديد ، مجاز ، تخفيف
عقوبات م ١٩٩ و ١٤٤ و ٢١١ .

ثلاث : ٣٠ : م ١٩٦٤

وصف تهمة : حكمة استئنافية . نقص
طعن ، خطأ في تطبيق قانون . استئناف
اجراءات م ٢٠٨ دعارة ص ١٠٠٢

الحكم ١٩٢ :

١ - دفاع : اخلال بحقه ، طلب جوهرى
حكم تسبيب عيب

ب - حكم : تسبيب . د - وى مدنية
مسؤولية مدنية ص ١٠٠٣

الحكم ١٩٤ :

١ - محكمة الجنايات : تشكيلها ، اختصاصها
مستشار في دفع سلاح . ارتباط اختصاص
عقوبات م ٥١٢ و ٣٤٠ ق ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤
ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

ب - مستشار إحالة : أمر إحالة تحقيق
محكمة اجراءات . اجراءاتها م ١٨٢ .

ج - جريمة : أركانها سلاح ص ١٠٠٣

الحكم ١٩٥ :

١ - سرقة : أركانها ، عقوبات م ٣١١ . ق
٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

ب - دعوى جنائية : تحريكها طابع
دمغة مستعمل ، ييمه .

ج - نيابة عامة : ارتباط . نقض ، طعن
مصلحة فيه . اختلاس . دمغة . عقوبات م ١٣٢

ص ١٠٠٥

الحكم ١٩٦ :

١ - محكمة : اجراءاتها حكم . بطولان .
اجراءات جنائية م ٢٠٧ ص ١٠٠٢

الحكم ١٩٧ :

١ - دفاع : إحلال بحقه . حكم ، تسبيب
عيب

الحكم ١٩٨ :	ب - محكمة استئنافية : محاكمة ، إجراءاتها
بناء : تقسيم . نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق	دفاع جديسه ، تحقيق ، شاهده ، سماعه .
قانون ، ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠	إجراءات جنائية م ١٣/٤ ص ١٠٠٧
ص ١٠٠٨	

النقض المدني

نقض ، طعن ، أسباب واقعية .	الحكم ١٩٩ : ٢٩ من ديسمبر ١٩٦٤
ب - تزوير : تقرير الادعاء بالتزوير .	اختصاص : الهيئة العامة للمواد المدنية
ج - شواهد التزوير : مذكرة ، مرافعات .	وال تجارية بمحكمة النقض ، ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩
م ٢٨١ .	ص ١٠٠٩
د - فوائد : التأخير في تخفيضها . نقض ،	الحكم ١٠٠ :
طعن ، أسباب واقعية مدني ٢٢٩ .	أ - اختصاص : مجالس مالية ، المغارة ،
هـ - نقض : طعن ، سبب جديد .	أحوال شخصية . زوج . قبلي ارثوذكسي .
ص ١٠١١	ب - الهيئة العامة للمواد المدنية : اختصاص
الحكم ٢٠٢ : ٢٩ من أكتوبر ١٩٦٤	التنازع بين محاكم أحوال شخصية .
أ - اثبات : قرينة قانونية قوة الامر	ص ١٠٠٩
المقضي .	الحكم ٢٠١ : ٩ من نوفمبر ١٩٦٤
ب - حكم : تدليل قصور . ص ١٠١٢	(طلبات رجال قضاء)
الحكم ٢٠٤ : ٥ من نوفمبر ١٩٦٤	قضاء : تعيين ، القراء الصادر بالحركة
استئناف : نطاق . أمر أداء بطلان .	القضائية لسنة ١٩٥٩ . ابداعية . اختصاص
ص ١٠١٣	هيئة عامة للمواد المدنية بمحكمة النقض . قانون
الحكم ٢٠٥ :	سلطة قضائية م ٦٠ ق ٧٤ لسنة ١٩٦٢
أ - مسؤولية : تعصيرية . دعوى . تدوين	ص ١٠١٠
	المواد المدنية
	الحكم ٢٠٢ : ٢٢ من أكتوبر ١٩٦٤
	أ - اثبات : محكمة موضوع دليل ، تقدير

تقادم ، مسقط . مدني ١٧٢ .

ب - مضرور : عليه حدوث الضرر .
استخلاصة ، محكمة موضوع حكم ، تدليل
عيب . ص ١٠١٣

الحكم ٢٠٦ : ١٢ من نوفمبر ١٩٦٤

١ - حكم : بياناته . أحوال شخصية ، نيابة
عامة ، تدخلها .

ب - نقض : طعن ، حالاته ، حكم ، بطلان
فيه ، خصوم ، خطأ في أسماء .

ج - وقف : وانف شرطه ، تفسيره .

ص ١٠١٥

الحكم ٢٠٧ :

١ - عقد : آثاره . خلف . غير .

ب - مسؤولية : تفسيرية ؛ أنواع عن أعمال
تابعة مدني م ١٧٤ .

ج - التزام : أرصاف . تضامن . تعويض .
مسؤولية . ص ١٠١٦

الحكم ٢٠٨ :

١ - التزام : آثاره . تنفيذ . بطريق التعويض
اعذار . بروتستو عقود . تعويض . مدني

م ٢١٩ تجاري م ١٧٤ و ١٧٥ .

ب - بيع : عقده ، آثاره مشتر ، التزامه
بدفع الثمن . التزام ، انقضاء وبما يبادل الوفاء
تهديد .

ج - حكم : تدليل ، عيب .

د - تأييد عين : رهن رسمي . انشؤه محكمة
موضوع حكم ، تسبيب . مدني م ١٠٣٤ .

هـ - التزام : انقضاؤه ، وقاء أوراق تجارية
شيك . ص ١٠١٧

الحكم ٢٠٩ :

شركة : إعلاناتها ، استئناف . مرافعات .

م ١٤٠ . ص ١٠١٨

الحكم ٢١٠ :

١ - إثبات : دليل ، تقديره ، محكمة .
موضوع . نقض ، طعن ، أسباب واقعية .

ب حكم : تسبيب . ص ١٠١٩

الحكم ٢١١ : ١٩ من نوفمبر ١٩٦٤

١ - دعوى : نظرها ، تقرير التلخيص

ب - التزام : انقضاؤه دون الوفاء به .
تقادم ، مسقط . قطع التقادم . إثبات دليل
تقديره . محكمة موضوع .

ج - تقادم قطعه .

د - دائن : تدخله في الدعوى . تقادم ،
قطعه .

هـ - قضاء مستعجل : مطالبة أمامه بقسليم
صورة تنفيذية . من سند تنفيذي ، أثرها في
قطع التقادم .

و - وارث : تمثيله ، سائر الورثة

ثجزة . أحوال هدم الثجرة . تركة .

ز - إثبات : طرقة . إقرار .

ج - وقف تقادم : المدة التي وقف سير
التقادم خلالها ، احتسابها ، إضافة المدة السابقة
إلى المدة لللاحقة ص ١٠٠٠

الحكم ٢١٢ : ٢٥ من نوفمبر ١٩٦٤

أ - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ،
وطاؤها ، تقدير حكى . مرسوم بقانون ٢٤٠
لسنة ١٩٥٢ . شركة تضامن . شركة توصية
شريك ، تضامن ، موصو .

ب - تقدير حكى : ضريبة ص ١٠٢١

الحكم ٢١٣ : ٢٦ من نوفمبر ١٩٦٤

أ - حكم تدليل ، تأييد ،

ب - وكالة : إسقاطها . تعاقب بطريق
التسخير . بيع . عقد . وكيل أصيل . ملكية
ظاهرة ، صورية .

ج - عقد : بيع تسجيل ص ١٠٢٢

الحكم ٢١٤ :

أ - تقادم مسقط : مصرفى . محكمة
موضوع . تجارى م ١٩٤ . قرينة وفاة .
نفسها .

ب - تقادم : التقادم المسقط . . التقادم
المصرفى ، حلف المدين البين ، .

ج - يمين : تجارى م ١٩٤ ص ١٠٢٣

المحكمة الإدارية العليا

الحكم ٢٠٥ : ٤ من أبريل ١٩٦٥

أ - مرتب : حبس احتياطى . ق ٢١٠
لسنة ١٩٥١ م ٩٦ . وكيل وزارة ، سلطة
تقديرية ، صرف مرتب . حكم براءة .

ب - انقطاع عن عمل : موظف ، عدم
وجوده بمنزله عند زيارة الطبيب . قرينة انقطاع
بنهر هذر مرتب ص ١٠٢٥

الحكم ٢١٦ :

أ - مركز وظيفى : نفوه . قرار تعيين .

ب - قرار تعيين : أثر نوى مئى .
لمركز وظيفى . ص ١٠٢٥

الحكم ٢١٧ : ١٠ من أبريل ١٩٦٥

أ - دهوى : صفة . مصنع حربى ، هيئة
عامة المصانع الحربية ، مديرها وزير حربية ،
قراوه باعتماد قرار لجنة شؤون الموظفين
بالمصانع الحربية .

ب - تقرير سنوى : لجنة شؤون موظفين
مرسوم ٨ من يناير ١٩٥٣ . قانون موظفين ،
لائحة التنفيذية .

ج - لجنة شؤون موظفين : كفاية موظف
تقديرها . ق ٧٢ لسنة ١٩٥٧ . ق ٢١٠ لسنة
١٩٥١ م ٣١ .

د - تغير : قانون ص ١٠٢٦

الحكم ٢١٨ .

١- تأديب : حامل فصل . قرار تأديبي .
صلاحية للعمل .

هيئة دائمة لاستصلاح أراضي : تأديب
موظفيها . قرار رئيس جمهورية ٢٢٧٠ لسنة
١٩٦٠ .

ج- فصل : حامل ، تحقيق .

د- كادر عمال : فصل بغير الطريق التأديبي
تعليمات مالية ٩ لسنة ١٩٦٢ و منشور المالية
٩ لسنة ١٩٤٢ .

الحكم ٢١٩ : ١٧ من أبريل ١٩٦٥

١- تقرير سنوي : تقرير كفاية ، عرضه
على رئيس المصلحة . رئيس مباشر . مدير
محل .

ب- محكمة تأديبية : اختصاص . تقرير
سنوي . لجنة شؤون عاملين . قانون نظام
عاملين . ص ١٠٢٧

الحكم ٢٢٠ :

١- قرار إداري : النهائي : تقرير سنوي .

ب- محكمة تأديبية : اختصاص . تقرير
سنوي .

ج- تقرير كفاية : توقيع رئيس مصلحة
قرار إداري منعدم .

د- محكمة تأديبية : اختصاص . تقرير
سنوي . لجنة شؤون عاملين . قانون نظام
عاملين . ص ١٠٢٨

الحكم ٢٢١ : ١٨ من أبريل ١٩٦٥ .

١- تعيين : موظف بدرجة أعلى من

وملأته .

ب- قرار إداري . سحب

ج- مركز قانوني . قرار إداري جديد .

قرار إداري مسحوب ص ١٠٢٩

الحكم ٢٢٢ :

١- كادر عمال : حامل هادي . فئة . أجر

ب- محو لحي . سلك حديد .

ج- وظيفة : تخرؤة ص ١٠٢٩

الحكم ٢٢٣ : ٢٤ من أبريل ١٩٦٥

١- مخالفة مالية : دعوى تأديبية ، سقوطها

موظف ، إحالته إلى ماش . مرسوم بقانون

١٣٢ لسنة ١٩٥٢ م ٢٠

ب- مخالفة إدارية : دعوى تأديبية ،

سقوطها . نظام عام . قانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ .

ج- لائحة مالية . إذن صرف ، دفتر

لائحة مالية م ٢٥٧ .

د- أمر إداري : الغاءه . ص ١٠٣٠

الحكم ٢٢٤ : ٢٤ من أكتوبر ١٩٦٥

ضريبة : بدلان ، ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

لجنة تقدير ، قرارها ، مجلس مراجعة ، نظم

أمامه . جهة قضائية ذات اختصاص قضائي

حق دفاع ص ١٠٣١

الحكم ٢٢٥ .

١- بيان جوهري : تقرير ، طعن ، شخص

المختص ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

ب- صفة : وزير مواصلات ، اختصاصه

بصفة كونه رئيس مجلس إدارة هيئة عامة

للسلك الحديدية .

د- قرار إداري : طعن إلغائه .

ص ١٠٣٢

الحكم ٢٢٦ .

ا - ميعاد ستين يوماً لتسوية ضابط احتياطي ق ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ .

ب - تعليم حر : مدرس . مدة خدمة سابقة . قرار مجلس وزراء ٥ من مارس ١٩٤٥ من قرار مجلس وزراء ١١ من ١٠ ابريل ١٩٤٧ .

ج - ضابط احتياطي : أقدية ق ٤٧٢

لجنة ١٩٥٥ .

د - محكمة إدارية عليا : اختصاص .

ص ١٠٢٢

ترقية .

الجمعية العمومية للقسم الاستشاري

الحكم ٢٢٩ :

ا - اتحاد اشتراكي : سلطة رابعة . حكومة .

ب - مدة خدمة : بالاتحاد الاشتراكي قرار جمهوري ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ص ١٠٣٠

الحكم ٢٣٠ :

ا - سفينة بحرية : أهالي بحار . صيد السفج .

ب - رسم جبرك : إعفاء سفينة صيد السفج لائحة جبركية رقم ٩

ج - سفينة أهالي بحار : إعفاء ق ٦٦ لسنة

ص ١٠٣٦

١٩٦٣

الحكم ٢٣١ : ٢٥ من يوليو ١٩٦٥ .

وقف خيرى : مصرف . ق ٢٤٧ لسنة

١٩٥٢ . ق ٣٠ لسنة ١٩٢٧ . وزير الأوقاف

مجلس أوقاف أعلى ص ١٠٢٧

الحكم ٢٣٢ :

ا - مكافأة تشجيعية : قرار مجلس وزراء

٢٦ من أكتوبر ١٩٥٥ . هيئة عامة لتأمين

ومعاشات ق ٣٦ لسنة ١٩٦٢ .

مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي : قرار

جمهوري ١٥٢٨ لسنة ١٩٦٣ ، قرار جمهوري

الحكم ٢٢٧ : ١٤ من يوليو ١٩٦٥

ا - مؤسسة عامة : ذات طابع اقتصادي غلاء معيشة : إعانة ، تخفيض ، تثبيت ، خصم من كائرين .

ب - مديرية تحرير : هيئة رئيس مجلس إدارة ، نائب مدير عام . موظف . قرار جمهوري ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ ، قرار جمهوري ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، قرار جمهوري ٨٠٠ لسنة ١٩٦١ ، قرار جمهوري ٢٥٠٦ لسنة ١٩٦٢ ص ١٠٣٤

الحكم ٢٢٨ :

ا - مؤسسة عامة : شركة تابعة ، لائحة حاملين بالشركات ، قرار جمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . منحة . أجر أصلي . عرف .

ب - مكافأة إنتاج : بونص . ق ٥٩ لسنة ١٩٦٣ .

ج - مكافأة تشجيعية : مكافأة إنتاج ،

جمع .

د - تعادل وتسوية : علاوة دورية ، علاوة استثنائية .

ه - أجر أصلي : منحة . ضم متوسطها .

ص ١٠٣٥

الحكم ٢٣٤ :
تعيين اختبار : ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ١٩
مدة خدمة ، ضم .
ب - مدرس : مدرسة خاصة معانة ،
فترة اختبار .
ج - ترقية : فترة اختبار .
د - اختصاص : سلطة إدارية ، تفويض
ص ١٠٣٩

١٠٨ لسنة ١٩٦٢ خبير بقواعد موظفي الدولة
ب - اختصاص إداري : ممارسته . قانون
قائم .
ص ١٠٣٧

الحكم ٢٣٢ :
رسم : جرك و دروباك ، ق ٢٦٥ لسنة
١٩٥٢ مدني م ٢٧٤ . مدني م ٣٨١ تقادم .
ميعاد سقوط .
١٠٣٨

قضاء المحاكم الاستئنافية

أ - دعوى : دفع بعدم جواز نظرها
لسابقة فصل فيها . حكم ، محله .
ب - طائفا : تغييرها أثناء سير خصومة .
إخطار . محله .
ج - كنيسة : قبطية أرثوذكسية . كنيسة .
سوريانية . طلاق رجعي ، إدارة
منفردة . ق ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ م . ق ٢٠ لسنة
١٩٢٥ . ق ٥ لسنة ١٩٢٩ .
د - عضو نيابة : إسمه . بيان جوهري .
ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ .
ه - عرف : عدالة .
ص ١٠٤٤

الحكم ٢٣٥ : ٣٧ من يوليو ١٩٦٦
و مجلس تأديب المحامين .

أ - محام : حماية موكله . قضاء جالس .
قضاء واقف ، تحقيق ، محضر . سؤال متهم
لجنة عليه ، محقق ، امتناعه عن إثبات سؤال
ولإجابة عنه ، تزوير ، جادل بين المحامي
والنيابة .

ب - إهانة : قصد الإهانة . محام . تهديد
وكالة نيابة . عدالة تعاون على تحقيقها . جادل
بين محام ووكيل نيابة
ص ١٠٤٠

الحكم ٢٣٦ : ١٥ من مايو ١٩٦٦ وأحوال
شخصية .

قضاء المحاكم الجزئية

ج - متفجع : مستأجر ، حقه مافي الشفعة .
مدني م ٩٤٠ إلى ٩٤٤ .
د - علم بالبيع : شفعة ، إنذار رسمي .
إعلان الرغبة .
ه - ملكية : مشفوخ به موازاتها نصف

الحكم ٢٣٧ : ١٩ من ديسمبر ١٩٦٥
أ - شفعة : شروطها . مدني م ٩٣٦ و
٩٣٧ . فخيل عقار . منقول . بناء غراس .
ب - تعرف نقال للملكية : بموت مالي .
مشتري لم يسجل عقده .

قيمة المبيع . تقديرها عقد حرفي ، اكتسابها
بوضع المدلدة طويلة .
(و) هتار إيجار : شفعة .
(ز) عقد شراء حرفي : مضي خمس عشرة
سنة . اكتسابها ، وضع يد . ص ١٠٠٢

ثالثا- التشريعات

القوانين

- | | |
|--|---|
| قانون ١ لسنة ١٩٦٦ : في شأن ترسيم وصاية
وتملية المباني . ص ٢٥٣ | قانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ : بشأن مراقبة
الاغذية وتنظيم تداولها . ص ٣٦١ |
| قانون ٤ لسنة ١٩٦٦ : بتعديل القانون
رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أسهم ورؤوس
أموال الشركات التي آلت ملكيتها إلى الدولة
وقفا لأحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨
و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها
تعويضا اجماليا . ص ٣٥٦ | قانون ١٣ لسنة ١٩٦٦ : بإضافة فقرة
جديدة إلى المادة ٢٦ من القانون رقم ١٣٠
لسنة ١٩٤٦ في شأن المواليد والوفيات .
ص ٣٦٥ |
| قانون ٥ لسنة ١٩٦٦ : في شأن الجبانات .
ص ٣٥٧ | قانون ١٧ لسنة ١٩٦٦ : بتعديل بعض
أحكام القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم
وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاتها .
ص ٣٦٦ |
| قانون ٧ لسنة ١٩٦٦ : بتطبيق أحكام
القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص
بالمعادلات الدراسية على العاملين المؤهلين الذين
عينوا على وظائف أو اعتمادات غير مقسمة إلى
درجات أو على ربط ثابت أو على وظائف
خارج الهياكل أو عمالا باليومية .
ص ٣٠٩ | قانون ٣٨ لسنة ١٩٦٦ : بتعديل أحكام
المادة الأولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١
ص ٣١٧ |
| قانون ٩ لسنة ١٩٦٦ : بتصفية برصة عقود
القطن . ص ٣٦٠ | قانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ : بإصدار قانون
الأحكام العسكرية . ص ٣٦٨ |
| | قانون ٢٦ لسنة ١٩٦٦ : في شأن مد العمل
بأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٦ بوضع
استثناء وقتي من بعض الأحكام التوظف
ص ٤١٧ |

قرارات رئيس الجمهورية

قرار ١٨٨ لسنة ١٩٦٦ : بشأن مـربان بعض القواعد على الأشخاص الخاصـين لأحكام القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ .	قرار ٩٥٢ لسنة ١٩٦٦ بالأمـحة التنفيذـة لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة
ص ٤١٨	ص ٤٢٣
قرار ٢٠٢ لسنة ١٩٦٦ : في شأن خم مدة الخدمة السابقة المحسوبة طبقا لقوانين المعاشات الحكومية ، أو طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية في المعاش .	قرار ١٢٧٢ لسنة ١٩٦٦ بتعيين إدارات النيابة الإدارية واختصاص كل منها .
ص ٤١٩	ص ٤٣٨
قرار ٤٦١ لسنة ١٩٦٦ في شأن تسوية حالات العاملين خريجي كليات الجامعات والمعاهد الما في الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة .	قرار ٢٤٠٥ لسنة ١٩٦٦ بالأمـحة التنفيذـة للـانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والمذآت التابعة لها .
ص ٤٢٢	ص ٤٤٥

قرارات رئيس الوزراء

قرار ١٢٧٦ لسنة ١٩٦٦ باعـبار مشروع إقامة مبنى سنترال أوتوماتيكي ٣٠٠٠٠ خط بمنطقة مياي بسيدى بشر قسم المنتزه محافظة	الاسكندرية من المنافع العامة والاستيلاء عل قطعة الأرض اللازمة لهذا المشروع بطريق التنفيذ المباشر
ص ٤٥٧	ص ٤٥٧

قرارات وزارية

قرار : التفسير التشريعي السنة ١٩٦٦ لتفسير قانون العاملين	وزارة العدل :
ص ٤٦٠	قرار بنقل محكمه قسم ثانى بندر المنصورة إلى مقرها الجديد
قرار بتخويل بعض موظفي الهيئة العامة	ص ٤٥٩

للاصلاح الزراعى - مسقة مامورى الضبط
القضائى ص ٤٦١

قرار بنقل محكمة امباية الجزئية الى مقرها
الجديد . ص ٤٦٢

قرار : بنقل محكمة الدق الجزئية ونيسابة
الاحداث المستعجلة الى مقرها الجديد .
ص ٤٦٢

قرار : بنقل محكمه الجنع المستعجلة بالجيزة
الى مقرهم الجديد . ص ٤٦٣

قرار : ١١٥ لسنة ١٩٦٦ إنشاء فرع توثيق
الاهرام يتبع مكتب الجيزة . ص ٤٠٣

قرار : بمنح بعض موظفى وزارة الإسكان

والمرافق صفه مامورى الضبط القضائى

ص ٤٦٤

قرار : بإنهاء مأمورية قضائية بـ - مدينة
فرشوط . ص ٤٦٥

وزارة الخزانة :

قرار ٥٣ لسنة ١٩٦٦ : فى شأن قانون
نظام الادخار ص ٤٦٦

قرار : بتغيير مقر لجنة طعن ضرائب الاسكندرية
الدائرة الخاصة . ص ٤٦٧

وزارة الاسكان والمرافق :

قرار ٤٩ لسنة ١٩٦٦ : بشأن تشكيل اللجنة
العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢
بتحديد إيجار الأماكن ، ص ٤٦٨

قرار:

مادة ١ — تفكيك اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن برئاسة وعضوية كل من :

السيد المهندس ميشيل روفائيل ، وكيل الوزارة لشئون الديوان العام والمحافظات .
السيد الأستاذ عباس فهمي بدر ، المستشار بمجلس الدولة ورئيس إدارة الفتوى والتشريع
لوزارة الإسكان والمرافق .

مادة ٢ — يندب السيد الأستاذ وإيم جبران المراقب العام لشئون القانونية والتشريعية
بالوزارة مقررا للجنة .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .
تحريراً في ١٧ رمضان سنة ١٣٨٥ (٨ يناير سنة ١٩٦٦)

المحاضرة

مجلد قضائى شهرة

أثر المصادرة على المنقول المادى

المرهون رهنا حيازيا

للككتور أبو البرير على التيت

عرف القانون المدنى فى المادة ١٠٩٦ منه الرهن الحيازى nantissement فنص على أنه عقد به يلتزم شخص ، ضمنا لدين عليه أو على غيره أن يسلم إلى الدائن أو إلى أجنبى يعينه المتعاقدان ، شيئا يرب عليه الدائن حقاً عينياً يخول حيدس الشيء لحين استيفاء الدين . . وأن يتقدم الدائين العاديين والدائنين التالين له فى المرتبة فى اقتضاء حقه من ثمن هذا الشيء فى أى بد يكون .

حق الدائن المرتهن رهنا حيازياً ، وفقاً لما جاء بهذه المادة ، هو حق عينى تابع يتولد له بمقتضى العقد على منقول أو عقار ، فهو إذن حق اتفاقى يرجع إلى العقد الذى تم بين المتعاقدين ، ولذلك يتميز عقد الرهن الحيازى عن عقد الرهن الرسمى بأنه عقد رضائى لا يشترط فيه الرسمية لانعقاده ، فهو يتم بمجرد توافق الإيجاب والقبول بين طرفى العقد .

أما تسليم الشيء المرهون فليس بشرط من شروط العقد كما كان عليه الحال فى القانون المدنى القديم (م ٤٠٥) وإنما التسليم أصبح أثراً من آثار العقد (مدنى م ١٠٩٩) .

يعنى بذلك أن المشرع المصرى عرف الرهن الحيازى بأنه عقد من الود الرضائية ، يتولد منه حق للدائن المرتهن ، أى أن المشرع غلب فكرة القصد على الحق .

وسوف لا تعرض إلى الرهن الحيازى بشقيه على المنقول ، وعلى العقار antichrese ، بل سنكتفى بالتعرض إلى الرهن الحيازى على المنقول وأثر المصادرة عليه ، وهذا لأن المصادرة la confiscation هى نزع ملكية الشيء قهراً من مالكه وبدون مقابل

وإضافته إلى ملك لدولة . فحق يتيسر لنا أن نصل إلى ما ينبغي يجب أن نعرف الطبيعة القانونية للرهن الحيازي على المنقول ، سواء أكان مديناً أو تجارياً ، كما يجب أن نعرف ماهية المصادرة ، التي تعتبر دائماً عقوبة تكميلية (المادتان ٣٠ و ٣١ عقوبات) وأثرها على حقوق الغير حسن النية .

أولاً : الطبيعة القانونية للرهن الحيازي على المنقول :

يتولد حق الرهن الحيازي عن العقد الذي أبرم بين المتعاقدين ، ويتتبع آثاره بالنسبة لهما ، أما بالنسبة للغير فضلاً عن تدوين العقد في ورقة ثالثة التاريخ (المادة ١١١٧ مدني) يشترط القانون وفقاً لما جاء بالمادة ١١٠٩ مدني أن يكون الشيء المرهون في يد الدائن . فحق الرهن الحيازي هو عقد من العقود الرضائية *consensuel* لا يستلزم أي إجراء شكلي ، فقد يكون شفويًا ، كما قد يكون كتابة ، ولكن الكتابة هي التي تيسر على الدائن المرتهن لإثبات حقه على الشيء المرهون .

أما تسليم الشيء المرهون إلى الدائن أو إلى الشخص الذي عينه المتعاقدان ، فإن لم يكن شرطاً من شروط العقد ، إلا أنه نتيجة حتمية للعقد ، حتى يستطيع الدائن بحيازته للمنقول ضمان حقه لدى المدين (١) . ولقد جاء صراحة بالمذكرة التفسيرية للمادة ١٠٩٦ مدني ، أن رهن الحيازة يختلف عن الرهن الرسمي في أنه عقد رضائي (وقد أصبح التسليم فيه التزاماً لا ركناً) . وفي أن الحيازة ضرورية لتنفيذ الرهن في حق الغير .

فإن ما يسترعى النظر في عقد الرهن الحيازي هو الالتزام بالضمان *une obligation ngarantie* وهذا الالتزام يشمل عن شروط العقد ، أما العقد نفسه فيتكون من الدائن المرتهن والذي لا يشترط فيه إلى أهمية الإدارة *acte d'administration* والمدين والذي يشترط فيه أهمية التصرف *acte de disposition* فالالتزام بالضمان هو الذي يعطى للدائن الحق في التنفيذ على الشيء المرهون إذا أخذ المدين بالتزامه (٢) . فالشيء المرهون يظل في حيازته حتى يفي المدين

(١) نقض مدني فرنسي ١٨ ماي ١٨٩٨ سيري ١٨٩٨ القسم الأول ص ٤٢٣ وتعليق دليون

كان ، ، دالوز الدوري ١٩٠٠ القسم الأول ص ٤٨١ وتعليق *sarrut* .

(٢) دائرة المرافض الفرنسية ٩ مايو ١٨٨١ سيري ، القسم الأول ص ١٥٠ ، دالوز ،

١٨٨٢ القسم الأول ص ١٣٠

بالتزامه معنى ذلك أن المدين يتقل إلى الدائن المرتتهن الحيازة وليس الملكية *ily a transfert de possession et non de propriété* (١) وعلى ذلك فإن الدائن المرتتهن حسن النية يستطيع أن يشير عبارة: الحيازة في المنقول - الملكية، 'دعائه' الآخرين (٢) وإن كان حسن النية مسألة موضوعية متروكة لتقدير قاضى الموضوع، إلا أنها دائماً مترضة في الدائن المرتتهن حتى يقام الدليل العكسى (٣).

وإن كان العنصر الشخصى ركناً أساسياً من أركان عقد الرهن الحيازى ، إلا أن المنقول موضوع الرهن لابد أن يكون من الأشياء الجائز التعامل فيها سواء أكان هذا المنقول مالياً أو معنوياً *meubles incorporels* كبراءات التأمين وكاينات أو الأسهم والكهبيالات وسندات التخزين *warrants* وسندات الشحن (٤).

وعلى ذلك وحائز شيء له الحق فى حبسه حتى يقوم المدين بسداد الدين ، فمقد الرهن ، هو عقد ضمان *garantie ed tartnoc nu* لا يذبح آثاره إلا لمصلحة الحائز الفعلى للمنقول (٥) فهذا العقد هو لحماية الدائن من الإعسار المحتمل للمدين *l'insolvabilité éventuelle du débiteur*؛ وحتى لا يستطيع المدين التصرف فى جزء من أمواله المرهونة لمصلحة أحد من دائنيه اللاحقين على الدائن المرتتهن .

(١) دأبرى ورو، فى القانون المدنى الفرنسى - جزء سادس ص ٢٥٢ - د بلانيول وريبير، جزء ١٢ رقم ٧٦ .

(٢) دائرة المرائض الفرنسية ٢٥ مارس ١٩٠٠ سبرى ١٩٠١ القسم الاول ص ٣٠٥ وتعليق د ليون كان .

(٣) دائرة المرائض الفرنسية ٢٥ مارس ١٩٠٠ السابق الإشارة إليه .

(٤) نقض مدنى فرنسى ١٤ نوفمبر ١٩١١ سبرى ١٩١٢ القسم الاول ص ٤٠٤ ، دالوز ، ١٩١٢ القسم الاول ص ٢٠١ دأبرى ورو ، - المرجع السابق ص ٢٥٣ ، د بلانيول وريبير ، - المرجع السابق رقم ٧٧ .

(٥) مطلوعة محكمة المدنى د كولان وكايتان ، الجزء الثانى طبعة ١٩٤٨ ص ٩١٩ رقم

فمقد الرهن الحيازي و ترتب عليه آثار بالنسبة للمتعاقدين وبالنسبة للغير . فبالنسبة للمتعاقدين تتوقف آثار الرهن على صحة العقد ، وهو كما سبق أن ذكرنا عقد رضائي شأنه في ذلك شأن سائر العقود الرضائية . فالدائن المرتهن في مواجهة المدين يتمتع بحق الحبس droit de retention والحق في المطالبة بالمصاريف التي أنفقها للمحافظة على الشيء المرهون ، وفي بعض الأحيان الحصول على ثمار الشيء المرهون (مادة ١١٢٦ مدني) .

لحق الدائن في حبس الشيء المرهون يلزمه بالمحافظة عليه ، ولذلك فهو له حق الحبس حتى يستوفي جميع حقه ، إذ أن حقه على الشيء المرهون غير قابل للتقسيم — Le droit de retention du créancier gagiste est indivisible. (المادة ١١٠٧ مدني) وقد جاء بالمذكرة التفسيرية لهذه المادة أن الحق في حبس المرهون يبقى مادام الدين واهتماماته من فوائد ومصرقات وتمويضات لم يدفع ، فإذا بقي شيء من ذلك ، ولو قليلا ، بقي الحق في الحبس ، أما إذا تم الوفاء به كله انقضى الرهن والحبس والتزم المرتهن برد المرهون . أما بالنسبة للغير فالدائن المرتهن يتمتع بحق الامتياز على الشيء المرهون ، بشرط ألا يكون الغير ضحية لاحتيال المتعاقدين . فحتى يعتمد هذا الامتياز في مواجهة الغير يجب أن يكون الشيء المرهون في حيازة الدائن المرتهن ، وإلا يفقد حق الامتياز عليه (المادة ١١٠٠ مدني) ولم يستثن القانون من ذلك إلا حالة ضياع الشيء أو سرقة ، حيث أباح للدائن المرتهن الحق في استرداد الشيء المرهون pignoris vindicatori وفقاً لشروط الحيازة في المقول .

يخلص من ذلك أن الدائن المرتهن لا تنتقل إليه إلا حيازة الشيء ، فلا يشترط فيه إلا أهلية الإدارة لأنه حائز possesseur وليس مودعا لديه depositaire لأن الوديعة لا ترتب حفا عينيا على الشيء droit réel على الرغم من أن كلاهما ليس له حق التمتع بالشيء jouissance. أما الملكية فتظل للمدين الذي يشترط فيه أهلية التصرف ، ولذلك فليس للدائن المرتهن أن يغير من طريقة استغلال الشيء المرهون إلا برضا الراهن (مدني م ١١٠٦) ، فالمدن يظل إذن مالكا للشيء المرهون على الرغم من انتقال الحيازة إلى الدائن المرتهن (١) ، ومن حقه أن يبيعه إلى الغير كما يحق لسائر الدائنين توقيع الحجز على الشيء وبيعه بشرط أن يكون ق الدائن المرتهن له

(١) باريس ٢١ يونيو ١٨٩٣ دالوز ١٨٩٣ القسم الثاني ص ٤٧٠ .

الأولوية على سائر الحقوق الأخرى (١) ، وفى هذا المعنى قضت محكمة النقض المصرية فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بأن : الدائن المرتهن رهن حيازة ، يعتبر أنه وكيل عن المدين الراهن فى استغلال إدارة العين المرهونة ، وقبض ريعها ، وأن عليه بهذا الوصف أن يقدم إلى الراهن حساباً مفصلاً عن ذلك (٢) .

ولكن إذا ضاعت معالم الشيء المرهون بالتعديل أو التغيير ، فينتضى حق الدائن المرتهن على الشيء المرهون (٣) . وهذا لأن الاتفاق الذى تم بين المتعاقدين إنما يتعلق بشيء معين ، فحق الدائن المرتهن لا يتعدى هذا الشيء ، بل ولا ينتقل إلى الثمن (٤) .

il ne peut prétendre à un paiement privilégié sur le prix

ويستثنى من ذلك حالة ضياع الشيء المرهون أو إتلافه بفعل الغير ، فحق الدائن المرتهن ينتقل إلى التعويض الذى يؤول إلى المالك ، كالتعويض الذى يحصل عليه المالك من شركة التأمين أو من الغير ، وكذلك فى حالة نزاع الملكية للنافع العامة ، لأن الضرر الذى يلحق به يعتبر ضرراً غير مباشر (٥) بضياع الشيء أو تلغيه بسبب إعمال مدينه عن الوفاء إليه بالتزامه .

وعلى ذلك يجب أن تستبعد نظرية الحلول العينية subrogation réelle ، إذ لا يجوز للدائن المرتهن أن يستعمل حقه على شيء آخر غير الشيء المرهون والمفق عليه صراحة فى العتد . فحق الدائن المرتهن قد أنصب على الشيء المرهون وبنتج آثاره فى مواجهة الغير طبقاً للمادة ١١١٧ مدنى والتي تشترط فى العتد الثابت الدريخ أن يبين فيه المبالغ المضمون بالرهن والعين المرهونة بياناً

(١) الموجز فى القانون المدنى ، لبودرى لا كمتنرى ، - الجزء الثالث - الطبعة السابعة

سنة ١٩٠٠ ص ٦٥٤ رقم ١٠٣٦ .

(٢) مجموعة القواعد القانونية - ٢٥ سنة - ص ٢٩٣ رقم ١٠ .

(٣) نقض مدنى فرنسى ٢٤ يناير ١٩٠٥ ، دالوز ، ١٩٠٥ القسم الأول من ص ٤٩٣ ، دسبرى ،

١٩٠٥ القسم الأول ص ١١٣ وتعليق ، ليون كان ، .

(٤) دائرة العرائض الفرنسية ١٠ مارس ١٩١٥ القسم الأول ص ٢٤١ ، د بلانبول -

ريبيروبولانجى ، شرح القانون المدنى - الجزء الثانى طبعة ١٩٤٨ ص ١٠٢٩ رقم ٣٤٩٠ .

(٥) د بلانبول - ريبيروبولانجى ، المرجع السابق ص ١١٣٤ رقم ٢٨٣١ .

كافيا . فإذا أخذنا بنظرية الحلول المعينة ، لأجحفنا بحقوق الغير الذي لم يحيطون علما بالحلول ، وكما يقول العلامة د بلانيول ، « une telle subrogation est inadmissible. » (١) سبق أن تكلمنا عن وجوب حيازة الدائن الشيء المرهون حتى يكون له حق الامتياز على سائر حقوق الدائنين الآخرين ، فإذا تخلى عن هذه الحيازة فقد حقه في الرهن .

فشركة المخازن العمومية التي تراخت في الحصول على الدين من المدين قبل نقله البضائع المودعة ضمانا لهذا الحق ، تعتبر قد تنازلت عن حق الرهن (٢) ، وكذلك ينقذ الدائن المرتهن حقه في الرهن ، إذا كان الشيء المرهون هو حوالة باخرة ، وتنازل الدائن عن سند الشحن إلى المدين (٣) وعلى كل حال فالأمر متروك للمحكمة ، الموضوع لمعرفة ما إذا كان التخلي عن الشيء المرهون يفقده حقه للرهن أم لا . (٤) ، ولا يجوز للدائن المرتهن أن يدعى بحلول حقه في الرهن على شيء آخر متحصل من الشيء المرهون الذي فقد حيازته ، مستندا إلى نظرية الحلول المعينة ، التي سبق أن استبعدنا تطبيقها في هذا المجال .

ثانياً : المصادر .

المصادره هي نزاع ملكية الشيء قهراً من مالكة بدون مقابل وإضافه إلى ملك الدولة .

(١) د بلانيول - ريبير ويولانجي ، المرجع السابق - الجزء الأول طبعة ١٩٥٠ ص ٨٥٣ رقم ٢٥٧٧ ، قض مدني فرنسي ٢٤ يناير ١٩٠٥ سيري ١٩٠٥ القسم الأول ص ١١٣ وتعليق د ليون كان ، د دالوز ، ١٩٠٥ القسم الأول ص ٤٩٣ ، في نفس المعنى نقض مدني فرنسي ٢٧ ديسمبر ١٩٠٤ سيري ، ١٩٠٦ القسم الأول ص ٣٩٣ وتعليق Naquet ، دالوز ١٩٠٦ القسم الأول ص ١٤ وتليق Appleton .

(٢) نقض فرنسي ٦ ديسمبر ١٨٩٨ دالوز ١٨٩٩ القسم الأول ص ١٦ ، كذلك د اوبري ورو ، المرجع السابق ص ٢٦٦ .

(٣) نقض مدني فرنسي ٩ أبريل ١٨٩٤ دالوز ١٨٩٤ القسم الأول ص ٤٠٩ وتعليق

Boistel .

(٤) دائرة المرائض الفرنسية ٢٦ مارس ١٩٠٧ سيري ١٩١١ القسم الأول ص ٣٧٢ ،

د دالوز ، ١٩٠٩ القسم الأول ص ٥٨ .

فالمصادرة وفقاً للمادة ٣٠ عقوبات قد تكون عقوبة من العقوبات التكميلية التي يقضى بها القاضى فقد تكون جوازية له إذا اصطفت بطابع العقوبة البحت فتتمتع على الجانى تبعاً لمبدأ شخصية العقوبة . وقد تكون المصادرة وجوبية يلتزم القاضى بالحكم بها ، وفى هذه الحالة لا ينظر إليها كعقوبة تقع على شخص الفاعل ، وإنما كتدبير وقائى (إجراء بوليسى) وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة .

وسواء أكانت هذه المصادرة جوازية أم وجوبية ، فلا يستطيع القاضى أن يحكم بإيقاف تنفيذها (١) ، وحتى نستطيع أن نعرف أثر المصادرة على المنقول المادى المردون رهناً حيازياً يجب أن نعرف أن المصادرة قد تختلف فيما إذا كانت عقوبة تكميلية تقع على شخص فاعل الجريمة أو تدبيراً وقائياً حفظاً للنظام العام ، أو جزءاً ضرائبياً لمصلحة الخزانة .

فقد توسع الفقه الحديث فى عدم الاكتفاء باعتبار المصادرة عقوبة تكميلية فحسب ، بل تعدى هذه الخصوصية إلى اعتبارها إجراء وقائياً أو إجراء ضرائبياً ، أو إجراء تعويضياً . ولواقع أن هذا التوسع الفقهى فى تشعب أنواع المصادرة ينتهى فى مصب واحد ، ألا وهو استيلاء الدولة على الثمن بدون مقابل . ولذلك استقر القضاء على ضرورة التحرز على الشيء قبل الحكم بمصادرته (٢) واتخذ جرى العمل على أنه بعد الحكم بالمصادرة تباع الدولة الأشياء المصادرة ، وتحصل ثمنها لمصلحة الخزانة (٣) . ولذلك فهم بالنسبة للثمن تأخذ طابع الغرامة ، وإن كانت تختلف عنها بالنسبة لخصائص كل منهما (٤) .

(١) نقض جنائى فرنسى ١٧ يوليو ١٩٥٨ — المجموعة الجنائية رقم ٣١٦ ، ٣١ مايو ١٩١٩ — المجموعة الجنائية رقم ١٣٠ .

(٢) نقض فرنسى ٢٧ ديسمبر ١٩٣٤ د.لوز ، الأسبوعى ١٩٣٤ ص ١٠١ ، ٩ يونيو ١٩٤٣ — المجموعة الجنائية رقم ٥٠ . ٢٧ يناير ١٩٤٩ المجموعة الجنائية رقم ٣٤ .

(٣) فوان فى شرح القانون الجنائى — طبعة ١٩٤٩ ص ٩٦ رقم ١٥٠ .

(٤) فوان : المرجع السابق ، وانظر فى تفصيل التفرقة بين المصادرة والغرامة كتاب العقوبة للدكتور السيد مصطفى السيد طبعة ١٩٤٧ ص ٩٤ .

يعنى بذلك أن المصادرة تقع أصلاً على الشيء المرتبط بالجريمة ، ولكن يحق للدولة بعد ذلك أن تباع هذا الشيء وتحصل ثمنه لمصلحة الخزانة العامة (١) .

ولكن تختلف طبيعة المصادرة تبعاً لاختلاف نوعها ، فالمصادرة كعقوبة تفرض على شيء قابح حيازته ، فإن الهدف الأساسي منها هو معاقبة الفاعل عن جرمته . ولذلك فهذا النوع من المصادرة يقتصر على الذين يعاقبون عن جريمة وقعت منهم . فالحكم بالبراءة يترتب عليه حتماً في مثل هذا النوع عدم الحكم بالمصادرة . وكذلك الحال إذا كانت الدعوى العمومية قد انقضت بالتقادم (٢) .

ولما كان هذا النوع من المصادرة يأخذ طابع العقوبة ، فيجب أن ينطبق عليه مبدأ شخصية العقوبة المنصوص عنها في المادة ٣٣ من دستور ١٩٥٦ ، أى أن عقوبة المصادرة لا تقع إلا على الشخص الذى ارتكب الجريمة ، ولا تنتقل إلى ورثته إلا إذا كان الحكم قد حاز قوة الشيء المقضى به (٣) .

وعلى ذلك فإنه من الجائز أن يقضى بالمصادرة على ما-ر وهو في حالة الإفلاس ، وهذا لأن الإفلاس لا يترتب عليه إلا بخلي التاجر عن إدارة أعماله إلى مأمور التفليسة وليس انتزاع ملكية المفلس (٤) .

(١) نقض جنائي إيطالي ٢٤ مايو ١٩٤٨ بمجموعة القضاء الجنائي ١٩٤٨ القسم الثاني رقم ٢٢٧ .

(٢) نقض فرنسي ٢٣ يونيو ١٨٩٣ ، دالوز ، ١٨٩٣ القسم الأول ص ٦١٦ .

(٣) نقض جنائي فرنسي ١٣ نوفمبر ١٩٣١ المجموعة الجنائية رقم ٢٥٥ ، الأستاذ محمود إبراهيم إسماعيل في مؤلفه شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات طبعة ١٩٥٩ ص ٦٨٢ وما بعدها .

(٤) نقض جنائي فرنسي ١١ يناير ١٩٤٥ دالوز ١٩٤٥ قسم القضاء ص ٢٠٢ ، سيرى ١٩٤٥ القسم الأول ص ٦٣ ، يراجع أيضاً بمجلة العلوم الجنائية السنة ١٩٤٦ ص ٢٣٠ مقال الأستاذ مانويل .

أما المصادرة التى تتخذ كتنديد وقافي ، فإنه يقضى بها حتى ولو برىء المتهم ، وهذا أمر ليس جوازيا للمحكمة ، وإنما هو وجوبى إذ يقصد به فى هذه الحالة سحب شئ ضار أو خطر من دائرة التعامل ، أو إذا كانت حيازة هذا الشئ غير مشروعة سواء بالنسبة لمالكه أو بالنسبة لغيره الذى لا علاقة له بالجريمة (١) . ويبدو هذا واضحا فى حالة غش الاختتام (٢) .

ولقد استقر القضاء على مصادرة للبضائع المغشوقة حتى ولو برىء المتهم ، إذا ما ثبت حسن نيته (٣) ، وكذلك العفو الشامل لا يؤثر على المصادرة فى هذه الحالة ، كما يحكم بها ضد الورثة والمسؤولين عن الحقوق المدنية . وضد المصير الذى لا يباقيه القانون .. وكذلك إذا كان الشئ قد ضبط فى تفتيش باطل (٤) .

وعلى ذلك فهذا النوع من المصادرة ليس شخصيا ، فلا يتوقف على شخص المتهم ، بل عينيا يقصد به المصلحة العامة فالمصادرة فى هذه الحالة متعلقة بالنظام العام ، ولا يجوز لأحد الادعاء بأى حق من الحقوق على الأشياء موضوع المصادرة ، حتى لو كان من الغير الذين لا يعلمون شيئا عن الجريمة ، ولذلك فالمحكمة تلزم بالقضاء بالمصادرة ؛ حتى لو كان الأشياء غير مملوكة للمتهم ، لأن المصادرة هنا عينية (٥) .

فالمنقولات التى ضبطت فى مكان وقوع جريمة لعب القمار ، تصادر حتى لو كانت مملوكة لغير

(١) العلامة د جارو ، الجزء الثانى من شرح قانون العقوبات رقم ٦٤٩ ، د دوندى دى قابر ، فى معاملة القانون الجنائى والتشريعات المقارنة طبعة ١٩٤٧ ص ٣٩٣ رقم ٦٨٢ .

(٢) نقض فرنسى ٢٨ مارس ١٩٥٠ المجموعة الجنائية رقم ١٥ .

(٣) نقض فرنسى ٣ يناير ١٨٥٧ القسم الأول ص ٧٧ ؛ ١٢ يوليو ١٨٦٠ د سبرى ، ١٨٦٠ القسم الأول ١٠١ ، ليون ١٠ يونيو ١٨٨٩ القسم الثالث ص ٥٥ .

(٤) الأستاذ محمود ابراهيم — المرجع السابق ص ٦٨٣ .

(٥) نقض فرنسى ١/٢٩/١٩١٤ د سبرى ، ١٩١٥ القسم الأول ص ١٧٢ ، ١٣ نوفمبر ١٩٢١ د سبرى ، ١٩٣٤ القسم الأول ص ١٥٣ .

الذى لا شأن له بالجريمة (١) كما أنها تسرى في مراجعة الورثة (٢) . وبذلك تميز المصادرة كتدبير وقائي ، من المصادرة كمقوبة في أنها تتعلق بالمصلحة العامة فيقضى بها حتى لو برىء المتهم (٣) وهذا واضح من حكم محكمة النقض المصرية في ١٧ نوفمبر ١٩٥٣ في الطعن ١٣٨١ لسنة ٢٣ ق (٤) والذي يقرر بأن القانون ٧٢ لسنة ١٩٣٣ قد نص على أن الدخان المخلوطة ، هو الدخان الذى يخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأى نسبة كانت ، وتنص المادة السادسة من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدلة بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٤٤ على عقاب من يحوز دخانا مغشوشا أو مخلوطا بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين ، فضلا عن مصادرة الدخان موضوع الجريمة ، مما يعين منه أن الشارع لم يحدد نسبة الخلط ، سوى في زواجر الركن المادى للجريمة ، وبين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة . وجعل مجرد إحراز الدخان المخلوطة أو المغشوش جريمة معاقب عليها . وكذلك الحال إذا أوقعت العقوبة بالنسبة للفاعل . فقضت محكمة النقض المصرية في ١٩/٣/١٩٤٩ في الطعن ١٩٢ لسنة ١٩ ق بأن المصادرة بحكم طبيعتها وبحسب الشروط الموضوعية لها لا يجوز أن يتناولها وقف التنفيذ (٥) ، أو إذا توفي المتهم أثناء نظر الدعوى (المادة ١٤ لإجراءات جنائية) فوفاة المتهم أثناء نظر الدعوى لا يمنع من الحكم بالمصادرة في الحالة المخصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ عقوبات .

كما أنها تسرى في مواجهة الناس كافة ، حتى لو كانت الأشياء المصادرة غير مملوكة له (المادة ١٠١ إجراءات جنائية) . أما المصادرة كمقوبة فلا يقضى بها إذا ثبتت براءة المتهم . ولكن إذا

(١) نقض فرنسى ٢٥ فبراير ١٨٩٣ دالوز ١٨٩٤ القسم الاول ص ٣١٢ .

(٢) نقض جنائى فرنسى ١٥ مارس ١٩١٢ المجموعة الجنائية رقم ٦٨ ، ١٥ مارس ١٩١٩ المجموعة الجنائية رقم ٦٨ .

(٣) نقض جنائى إيطالى ٥ يونية ١٩٥٢ مجموعة القضاء الجنائى ١٩٥٣ القسم الثانى ص ٣١٤ .

(٤) مجموعة القواعد القواعد القانونية — ٢٥ سنة الجزء الثانى ص ٨٩٥ رقم ١٠٣ .

(٥) مجموعة القواعد القانونية — ٢٥ سنة — الجزء الثانى ص ١٠٢٠ رقم ٢ .

أوقف تنفيذ العقوبة ، فقد قضت محكمة النقض الفرنسية بإعفاء الفاعل من العقوبة التكميلية بالمصادرة (١) .

ولكن محكمة النقض المصرية قضت بعكس ذلك إذ قالت محكمة العليا أن المصادرة عقوبة لا يقتضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه ؛ ومتى كان ذلك مقروا وكان القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضى حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف تنفيذ المصادرة ، ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ فى المادة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا ما لا يمكن التسليم به أو تصور إجازته ، ومن ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قضاء مخالفا للقانون (نقض جنائى مصرى ١٩/٣/١٩٤٩ - الحكم السابق الإشارة إليه) .

أما المصادرة الضرائبية إنها تشار فى كثير فى حالات التهرب الجركى للتخلص من الرسوم الجركية . فإن كان من العسير بيان الطبيعة القانونية لهذا النوع من المصادرة ، إلا أنها تعتبر عقوبة وإن كانت مع ذلك تعتبر كالغرامة الضريبية التى تكون بمثابة تعويض مدنى مستحق للخرافة العامة . فإذا سلمنا بأن المصادرة الضريبية تعتبر عقوبة ، فلا يجب الحكم بها إلا إذا كانت هناك جريمة يعاقب عليها القانون ، كما إذا قام المهرب بتهرب الدخان (٢) ، ولا يشترط أن يكون المتهم قد حكم بإدائته ، إذ أن المصادرة فى هذه الحالة مرتبطة بجسم الجريمة ، إذ يحكم بها كـ وبيض عن الأضرار التى لحقت الخزانة العامة بصفة مستقلة عن الجزاء الذى يوقع على الفاعل (٣) . ولذلك فقد يحكم بها ضد الورثة أو الغير بغض النظر عما إذا كانت الأشياء المصادرة بمنزلة قانونا

(١) نقض جنائى فرنسى ٣١ مايو ١٩١٩ دسرى ، ١٩٢١ القسم الأول ص ٢٠٩ ، ٢٩ يناير ١٩١٤ دالوز ، ١٩١٨ القسم الأول ص ٢٨ .

(٢) نقض فرنسى ٢٤ مارس ١٩٢٦ المجموعة الجنائية رقم ١٠١ ، ٧ أبريل ١٩٣٨ المجموعة الجنائية رقم ١٠١ ، ٧ أبريل ١٩٣٨ المجموعة الجنائية رقم ١١٣ .

(٣) نقض فرنسى ٢ يوليو ١٩٢٦ المجموعة الجنائية رقم ١٧٣ ، ٢٧ ديسمبر ١٩٣٤ دالوز ، الأسبوعى ص ١٠١ .

أو أدخلت بطريق غير مشروع (١)، حتى لو كان المتهم غير مالك لهذه الأشياء المصادرة (٢) même si l' inculpé n' est pas propriétaire de la chose confisquée, ملكا لشخص معنوى (٣).

ما تقدم يتضح أن المصادرة قد يقضى بها إما كعقوبة أو كتدبير وقائي أو كإجراء ضرائبي بمثابة تعويض للخزينة العامة، كما تبين لنا أن المصادرة إما أن تكون متعلقة بالشخص الذي أحدث الفعل المخالف للقانون، وأما أن تكون متعلقة بالشئ نفسه، ففي الحالة الأولى تكون المصادرة بمثابة عقوبة يقضى بها إذا ثبتت إدانة المتهم وقضى عليه بعقوبة ما — وهذا يرجع إلى مبدأ شخصية العقوبة —، أما إذا قضى ببراءته فلا توقع عليه عقوبة المصادرة. فالمصادرة هنا جوازية للحكمة. وفي الحالة الثانية ترتبط المصادرة بجسم الجريمة دون النظر إلى شخص الفاعل فقد تقع على شئ مملوك ما دام هذا الشئ يعد جسما للجريمة التي وقعت، وهذا واضح من المصادرة كتدبير وقائي، والمصادرة الضريبية (يلاحظ أن المصادرة الضريبية لها طبيعة مختلطة) فالمصادرة تكون وجوبية في هذه الحالة لأنها هيئية.

فإذا ما وُضعت المصادرة على شئ مادي مرهون رهنا حيازيا، يجب أن نقوم بالتفرقة وفقا للحالتين السابقتين الإشارة إليهما. فلو كانت عقوبة فانها تكون شخصية مقصورة على الشخص الذي أحدث الفعل المخالف للقانون، أما لو كانت تدبيرا وقائيا فهي هيئية تقع على الشئ نفسه دون التفات إلى شخصية المالك، فهي وجوبية، يجب الحكم بها.

(١) نقض فرنسي ٤ يونيو ١٩١٠ المجموعة الجنائية رقم ٢٩٢، ٢٨ مارس ١٩١٤ المجموعة الجنائية رقم ١٧٦، ١٣ يناير ١٩٣٨ المجموعة الجنائية رقم ١٢.

(٢) نقض فرنسي ١١ مارس ١٩٢٠ المجموعة الجنائية رقم ١٢٩، ٢٩ يونيو ١٩٣٨ المجموعة الجنائية رقم ٣٣٠.

(٣) نقض فرنسي ٢٥ مارس ١٩٠٤، سيري، ١٩٠٦ القسم الأول ص ١٠٤، ٢٢ مارس المجموعة الجنائية رقم ١٤٥.

ولكن تنص المادة ٣٠ عقوبات في فقرتها الأولى على أن : « يجوز للقاضي أن يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة . . . وهذا كله بدون إخلال بحقوق الغير الحسن النية . . »

فالمصادرة التي نصت عليها الفقرة الأولى من المادة ٣٠ جوازية للمحكمة ، لها أن تقضى بها كعقوبة تكميلية لا عقوبة أصلية . معنى ذلك أن المصادرة وقفا لهذه الفقرة شخصية لا تقع إلا على الفاعل الذي ارتكب الجريمة .

ولذلك أراد المشرع ألا يضار الغير حسن النية ، وإلا اعتبر ذلك انتهاكا للمبدأ الدستوري — شخصية العقوبة . وفي هذا المعنى قضت محكمة النقض المصرية في ١٠ من مارس ١٩٥٦ (١) بأن :

« المادة ٣٠ من قانون العقوبات بما نصت عليه من فقرتها الأولى قد دلت على أن المصادرة عقوبة اختيارية تكميلية لا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبتت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية ، وهي هذه المثابة عقوبة شخصية لا يجوز الحكم بها على الغير الحسن النية أما ما أشارت إليه المادة المذكورة في فقرتها الثانية فهو « مصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهي على هذا الاعتبار إجراء بوليصى لا مفر من إتخاذه في مواجهة السكافة . . »

وعلى ذلك فالفقرة الأولى من المادة ٣٠ والتي تهيز للقاضي الحكم بمصادرة كعقوبة شخصية تقع على الفاعل ، هي التي يشار بشأنها عبارة : « حقوق الغير حسن النية » ، أما أنواع المصادرة الأخرى التي تتخذ كتدبير وقائي ، فهي عينية تقع على الشيء نفسه دون بحث عما إذا كانت مملوكة للفاعل أم للغير . وهذا لأن المصادرة في هذه الحالة متعلقة بالنظام العام ، ولا يجوز للغير أن يطالب بما له من حقوق على هذه الأشياء . (نقض جنائي مهنى ٢٠ من مارس ١٩٥٦ السابق الإشارة إليه) .

فلو كان المنقول المرهون رهنا حيازيا عند قبض بمصادرته كإجراء وقائي ، فلا يحق للمدين المرتهن أن يدعى بحقه على هذا الشيء . (تراجع الأحكام العديدة السابق الإشارة إليها) .

(١) مجموعة أحكام النقض — السنة ٧ العدد الأول ص ٤٢٢ .

فقد قضت محكمة النقض المصرية في ١٤ من يونيو ١٩٥٠ في الطعن ١٤٠٢ سنة ١٩ ق(١) بأن القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ينقض في المادة السابعة منه بأن تعتبر الجرائم التي ترتكب ضد أحكام المواد ٢ و ٣ و ٥ مخالفات ، إذا كان المتهم حسن النية ؛ على أنه يجب أن يقضى بالحكم بمصادرة المواد أو العقاقير أو المحاصلات التي تكون جسم الجريمة .

ومفاد هذا أن الشارع قد افترض أنه كلما قضى على متهم بمقوبة لجريمة من الجرائم الداخلة في نطاق المواد المخدرة إليها ، ومن بينها المادة الثانية التي تنص على عقاب من غش أو شرع في أن يغش شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من المحاصلات الزراعية أو الطبيعية معداً للبيع ، أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه المواد أو العقاقير أو المحاصلات مع علمه بغشها أو بفسادها — تكون مصادرة الأشياء المضبوطة والمتحصلة من هذه الجرائم وجوبية تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٠ عقوبات . هذا فضلاً عن أن قانون تحقيق الجنايات يميز للنيابة العمومية في المادة ٢٢ منه بيع الشيء المضبوط ، مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته ، وإيداع ثمنه . مما يقتضاه بداهة أنه إذا قضى بالمصادرة بالحكم بها ينصب على الثمن المتحصل من بيعها .

فيكفي إذن للحكم بمصادرة الشيء موضوع الجريمة مصادرة وجوبية كندبير وقائي ، أن يخطأ هذا الشيء أو يضاف إليه مادة مغايرة لطبيعته ، أو من نفس طبيعته ولكن من صنف أقل جودة (٢) .

وتأييداً لذلك قررت الدائرة الجنائية بمحكمة النقض المصرية في حكم حديث لها بجملة ٢٢ مارس ١٩٦٠ في الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٢٩ ق(٣) بتطبيق المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ التي توجب الحكم بالمصادرة إذا كان المتهم حسن النية إذ قالت :

« يكفي لتحقيق الغش خلط الشيء أو إضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن

(١) مجموعة القواء- القانونية — ٢٥ سنة — الجزء الثاني ص ٨٨٤ رقم ٣٥ .

(٢) انظر الحكم مفصلاً في مجموعة أحكام النقض في المواد الجنائية — السنة الأولى ص ٦٧٣ ، وما بعدها ص ٢٤٩ .

(٣) مجموعة المسكتب الفني لأحكام النقض — السنة ١١ العدد الأول ص ٣٠٢ رقم ٦٠ .

من صنف أقل جودة بقصد الإيهام بأن المادة المخلوطة خالصة لا شائبة فيها ، أو بقصد إظهارها في صورة أحسن مما هي عليه — فإذا كان الحكم قد أثبت أن الغش حدث بخط منسوب الطافيا ، وهو أقل درجة ، إلى مشروب مغاير وهو البراندى ، وكان المتهم يسلم باختلاف الصنفين وإن قال باتفاق بعض العناصر ، بأن الحكم إذا اشتمل على قيام الغش يكون صحيحا في القانون .

فإذا أثبت الحكم أن البراندى الذى وجد في حيازة المتهم مغشوش بإضافة الطافيا إليه ، وأن عليه بغشه غير متوافر ، فيكون الحكم قد أصاب إذ أرفع على المتهم عقوبة المخالفة المنصوص عنها في المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

أما إن كانت المصادرة قد قضى بها كقربة تكبائية (وهذا لا يكون إلا إذا كان الشيء مشروع التعامل فيه) ، فهل يحق للدائن المرتن حسن النية المطالبة بماله من حق على الشيء المرهون والذي قضى بمصادرته . وهل له أن يستند على ما جاء بالفقرة الأولى من المادة ٣٠ والتي تأمر بعدم الإخلال بحقوق الغير الحسن النية .

يقول الدكتور السعيد مصطفى (١) إن المصادرة قد تمتنع ولو حكم على المتهم بالعقوبة ، وذلك إذا كان الشيء المضبوط مملوكا لغير المتهم . وكان هذا الغير حسن النية .

كما يقول الأستاذ محمد إبراهيم اسماعيل (٢) : « وضع المشرع المصرى في المادة ٣٠ الاستثناء الخاص بحقوق الغير الحسن النية إذا لم تكن الأشياء المصادرة ملكا للفاعل ، إذ أن العقوبة شخصية فلا تمس حقوق الغير الحسن النية ، أى لا تمس ملكية الغير . ثم أكد ذلك بقوله (ص ٦٨٧) إن "فقرة الأولى نصت في نهاية عبارتها على أن : « وهذا كله بدون إخلال بحقوق الغير الحسن النية » ، وبمضى هذا الشرط بداهة أن تكون الأشياء مملوكة لشخص آخر غير المتهم .

وإن ما ذهب إليه الأستاذان الكبيران يتفق مع قول ج . د جرانمولان ، (٣)

(١) العقوبة ، طبعة ١٩٤٧ ص ٩٧ .

(٢) شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات — طبعة ١٩٥٩ ص ٦٨٢ — هامش ٣ .

(٣) شرح قانون العقوبات المصرى طبعة ١٩٠٨ — الجزء الأول ص ٢٤٣ رقم ٤٢١ .

" La confiscation de L'arme, qui a servi à un meurtre, ne peut être ordonnée au préjudice du propriétaire de bonne foi, auquel elle a été volée ou empruntée..

والواقع أن ما أجمع عليه رجال الفقه ، لا يتفق مع صريح النص الذى جاء به ، حقوق الغير حسن النية ، لحق الغير قد يكون حق ملكية ، وقد يكون حسنًا ، أو رهنا ، أو امتيازًا ، أى أن الملكية تعتبر حقاً من الحقوق العديدة . فالاستثناء الوارد بالمادة ٣٠ ليس مقصوراً على الملكية كما يقر فقهاء القانون المصرى ، وإنما يمتد إلى غيرها من الحقوق .

ويبدو لنا أن هؤلاء الفقهاء قد تأثروا بنص المادة ٢٤٠ عقوبات إيطالى (التى أخذت منها المادة ٣٠ عقوبات مصرى) والله ، تنص على أن الغير لا بد أن يكون مالكا .

والذى يؤكد لنا أن المشرع المصرى لم يأخذ بحرفية نص المادة ٢٤٠ عقوبات إيطالى ، ان المادة ٢٦ من المرسوم الصادر فى ٢٦ أغسطس ١٨٦١ الخاص بالملح والنظرون ، تنص صراحة على عدم أحقية الغير المالك أو الدائن الممتاز فى استرداد الأشياء أو الحيوانات التى استخدمت فى تهريب الملح والنظرون ، كما لا يحق لهم المطالبة بالثمن ، فعلى الرغم من أن هذه المصادرة وجوبية إلا أن المشرع المصرى فى هذا المرسوم ذكر بأن الغير قد يكون مالكا وقد يكون دائماً ممتازاً (١) .

وعلى ذلك فالغير حسن النية وفقاً للمادة ٣٠ عقوبات مصرى ، قد يكون له حق الملكية وقد يكون له حق رهن .

ولكن ألا يمكن القول بأن المصادرة ، وهى انتقال ملكية الفرد إلى ملكية الدولة ، تعطى هذه الاموال نفس طبيعة الاموال العامة ، فلا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم (المادة ٨٧ فقرة ثانية) .

فالفقرة الأولى من المادة ٨٧ تنص على أن : تعتبر أموالاً عامة ، العقارات والمنقولات التى للدولة .. الخ ، فالأموال المصادرة تنقل ملكيتها للدولة من الفرد وجوبياً بقوة القانون ،

(١) فى نفس المعنى تمض جنائى ايطالى ٥ يونيو ١٩٥٢ مجموعة الاحكام الجنائية ١٩٥٢ -

أو جوازيًا بحكم القضاء ، فلا يجوز إذن أن يكون هناك حق رهن على هذه الأموال التي أصبحت ملكاً للدولة .

والواقع أن هذا التفسير يتعارض مع صياغة المادة سالفة الذكر ، لأن حق الغير قد ترتب على هذه الأموال قبل أن تصبح أموالاً عامة . هذا والمشرع في المادة ٣٠ والخاصة بالمصادرة قد نص على عدم المساس بحقوق الغير حسن النية ، سواء أكان هذا الحر ملكية أو رهنًا .. الخ . فلا يوجد إذن ما يدعو إلى التفرقة بين حق الملكية أو حق الرهن في هذا الصدد .

فضلاً عن ذلك فالمادة ٨٧ مدني تشترط شرطين لاعتبار المال عامًا :

(أ) منقول أو عقار للدولة أو لشخص اعتباري عام .

(ب) أن يكون مخصصاً لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم .

ولذلك فإن الأموال المصادرة لم تكتسب صفتها كأموال عامة إلا بعد أن ترتب عليها حقوق للغير ، شأنها في ذلك شأن نزاع الملكية الفردية للمنافع العامة ، والتي تلزم فيها الدولة بدفع فيحة الشيء . كما أنها ليست مخصصة للمنفعة العامة ، وإنما صودرت هذه الأشياء كتدبير وقائي لتحقيقاً للمصلحة العامة ولذلك فقد تباع الدولة هذه الأشياء المصادرة إن كانت تصلح للبيع واستحقاق ثمنها .

وقد قضت محكمة النقض المصرية في ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ (١) في الطعن ٤٣ لسنة ٢٦ ق بأن المادة ٣٠ من قانون العقوبات بما نصت عليه في فقرتها الأولى قد دلت على أن المصادرة عقوبة اختيارية تكميلية لا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية وهي هذه المثابة عقوبة شخصية لا يجوز الحكم بها على الغير الحسن البية ، أما ما أشارت إليه المادة المذكورة في فقرتها الثانية ، فهو مصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهي على هذا الاعتبار إجراء بوليسي لا مفسد من اتخاذ في مواجهة السكافة . وقد تعرضت محكمة النقض إلى التفرقة بين المصادرة الجوازية والمصادرة

(١) مجموعة المكتب الفني لأحكام النقض - السنة ٧ "عدد الأول ص ٤٢ ، رقم ١٢٢ .

الوجوبية ، دون أن تشترط أن يكون الغير حسن النية مالكا ، . إذ قد يكون مالكا ، أو لا ،
أى حق من الحقوق .

ولنا أن تعامل عما إذا كانت المصادرة جائزة في جرائم القتل والجرح غير العمدى ، أى
الجرائم التى تقع بالاهمال . . فالمادة ٣٠ فترة أولى تنص على أنه : « يجوز لناهى إذا حكم بعقوبة
لجناية أو جنحة ، أن يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التى تحصلت من الجريمة ، وكذلك
الأسلحة والآلات المضبوطة التى استعملت أو التى من شأنها أن تستعمل فيها . . . »

إذا راجعنا هذه الفقرة لتبين لنا أن المصادرة غير جائزة في الجرائم غير العمدية ، إلا إذا
وجد نص خاص بأمر بذلك . فالفترة الأولى من المادة ٣٠ تميز المصادرة كمعقوبة تكميلية إذا
كانت الأشياء قد تحصلت من الجريمة ، أو أن الآلات والأسلحة قد استعملت في جريمة عمدية .
أما الجرائم غير العمدية فهى جرائم خطائية لا يقصد فيها الفاعل ارتكاب الفعل المخالف للقانون
وانما وقعت الجريمة نتيجة للاهمال أو الرعونة أو عدم الاحتياط .

وفى هذا المعنى قضت محكمة القضاة الباجيكية فى ١٣ من مارس ١٩٥٠ (١) بأن المادة ١٤٢ فترة
أولى عقوبات ، وهى التى تنص على المصادرة الخاصة كمعقوبة تكميلية ، لا يجوز تطبيقها على
الجرائم غير العمدية .

• • •

يخلص من كل ما تقدم أن حق الدائن المرتهن على الشيء المصادر ، يختلف باختلاف نوع
المصادرة ؛ فان كانت المصادرة عقوبة تكميلية تقضى بها المحكمة على شخص المتهم ، فيجب إذن
فى هذه الحالة عدم المساس بحقوق الدائن المرتهن أن كان حسن النية ، أما إذا كانت المصادرة
وجوبية يلتزم القاضى الجنائى بالحكم بها ، سواء أ كانت تدبيراً وقائياً أو اجراء ضرائبياً ، فانها
تسرى على الناس السكاة بدون استثناء ، ولا يترتب لى فرد أيا كان حتى على الأشياء المصادرة
لأنها تتعلق بالنظام العام .

• • •

(١) « بازيكريزى » ١٩٥٠ القسم الاول ٤٩٨ .

ثالثاً : الحكم الجنائي بالمصادرة يحوز القوة أمام القاضى المدنى :

كثيراً ما يكون الغير الحسن النية غير مثل في الدعوى العمومية ، فيرفع دعوى مبتدأة أمام المحكمة المدنية ، مطالباً بماله من حقوق على الأشياء موضع المصادرة . وكفاءة عامة يختلف وضع الغير الحسن النية باختلاف طبيعة المصادرة كعقوبة أو كتدبير وقائي . وحتى يتسنى لنا معرفة مدى حقوق الغير الحسن النية على الشيء المصادر ، يجب أن نعرف مدى قوة الحكم الجنائي أمام القاضى المدنى في هذا الشأن .

الحكم الحائز لقوة الشيء المقضى ، هو الحكم الذى لا يقبل الطعن فيه بإحدى طرق الطعن العادية (الممارسة أو الاستئناف) ، حتى ولو كان قابلاً للطعن فيه بإحدى طرق الطعن غير العادية (التماس باعادة النظر أو النقض ، أو باعتراض الخارج عن الخصومة) لذلك يجب على الحكم الذى يحوز قوة الشيء المقضى ، أن يكون حكماً نهائياً . . . وهذا بمكس الحال في حجية الشيء المقضى ، التى تثبت لكل حكم قطعى ، أى لكل حكم يصدر في موضوع النزاع ، حتى لو كان قابلاً للطعن فيه ، سواء بإحدى طرق الطعن العادية أو بإحدى طرق الطعن غير العادية . فالحجية تثبت للحكم إلى أن يرد ، إما بإلغائه في الممارسة ، وإما بإلغائه في الاستئناف . إذن الحكم الحائز لقوة الشيء المقضى لا بد أن يحوز الحجية . والعكس غير صحيح ، إذ أن الحكم الحائز لحجية الشيء المقضى ، لا يشترط أن يكون حائزاً للقوة . فالفرق بين قوة الشيء المقضى وحجية الشيء المقضى ، ترجع إلى ما إذا كان الحكم انتهائياً أم قطعياً .

فالمادة ٤٠٥ مدنى تشرط : اتحاد الخصوم ، واتحاد الموضوع ، واتحاد السبب في الحكم حتى يحوز قوة الشيء المقضى ، والدفع بعدم قبول الدعوى يحوز أبدأؤه في أية حالة تكون عليها ولو في الاستئناف (مادة ١٤٢ مراقعات) .

المادة ٤٠٥ مدنى تنص على أن : الأحكام التى حازت قوة الشيء المحكوم فيه . . .

معنى ذلك أن قوة الشيء المحكوم فيه ، مقصورة على الأحكام ، أى على منطوق الحكم *le dispositif* الصادر فضا لمنازعة كانت قائمة ، بصفة نهائية . ولكن يجب التفرقة بين الحكم الصادر من المحكمة بموجب سلطتها القضائية ، والحكم الصادر منها بموجب سلطتها

الولاية . فالحكم الصادر من المحكمة بموجب سلطتها القضائية *jurisdiction Contentieuse* يصدر فضا لمنازعة قائمة ؛ أما الحكم الصادر من المحكمة بموجب سلطتها الولاية *jurisdiction gracieuse* فهو ليس فضا لمنازعة قائمة ، وإنما قرار تصدره المحكمة في أمر ما تحقيقا لمبادئ العدالة ، كالتصديق على الصلح (استئناف ٦ يناير ١٩٢٠ المحاماة السنة الأولى ص ٤٧٠ نقض مدنى مصرى ٩ مايو ١٩٤٠ — مجموعة القواعد القانونية — الجزء الثالث ص ١٩٢ رقم ٥٨ والتصديق على القسمة إذا كان بين الشركاء غائب أو كان بينهم من لم تتوافر فيه الأهلية (مادة ٨٤٠ مدنى) .

وإن كنا قد قلنا أن الذى يحوز قوة الشيء المقضى هو منطق الحكم نقض (مدنى فرنسى ٢٤ مايو ١٩٤٩ . دالوز ١٩٤٩ ص ٢٢٩ وتعليق نيجونير) وليس الأسباب « دائرة المرائض الفرنسية ٧ نوفمبر ١٩١٥ دالوز ١٩١٨ القسم الأول ص ٦٠ » ، فلا يقصد من ذلك أن أسباب الحكم عديمة الجدوى في تحليل وفهم المنطوق . فتسبب الحكم ضرورى لشرح اتجاه المحكمة والدوافع التى دافعتها إلى الأخذ بهذا المنطوق ، وإلا فالحكم معرض للنقض . لذلك يجب أن تكون أسباب الحكم موضحة ومفصلة للمنطوق *Les motifs éclairent et interprètent le dispositif* (الدكتور إدوار غالى : أجزاء الحكم الجنائى التى تحوز قوة الشيء المحكوم به أمام القاضى المدنى تعليق على حكم النقض رقم ٢٥ لسنة ٢٣ ق منشور بمجلة إدارة قضايا الحكومة — السنة الثالثة العدد الأول ص ٩٦ وما بعدها) .

إذن قوة الشيء — قرينة قانونية *presomption legale* نسبية « أى مقصورة على المتخصصين » دون غيرهم ، بلانيول — ريبير وبولانجو ، في شرح القانون المدنى الجزء الثانى طبعة ١٩٤٨ ص ٦٩٣ « وليس للمحكمة أن تأخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها ، بل يجب على صاحب الحق أن يدفع بعدم قبول الدعوى في أية حالة عليها الدعوى ، ولو أمام محكمة الاستئناف (المادة ١٤٢ مرافعات) وليس للقاضى أن يشير هذه القرينة إذا لم يتمسك بها الخصوم . (نقض مدنى مصرى ٢٠ فبراير ١٩٤٧ — الجزء الخامس من مجموعة عمر ص ٣٥٤ رقم ١٩٥٨ وتعليق الأستاذ محمد حامد فهمى) .

هذه هي القاعدة العامة بالنسبة لقوة الأحكام إذا ما أثير النزاع من جديد أمام نفس جهة

القضاء ، سواء أكانت مدنية أم جنائية (نقض جنائي مصري — ١٩٥٧ مجموعة المكتب الفني لأحكام القضاء السنة الثامنة ص ٦٣٧ رقم ١٧٥) .

ولكن .. ماهي قوة الحكم الجنائي أمام القاضي المدني ؟

تنص المادة ٤٠٦ ، مدني على أن : « لا يربط القاضي المدني بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم ، وكان فصله فيها ضروريا ، فعلى الرغم من استقلال القضاء المدني عن القضاء الجنائي ، وعلى الرغم من الفارق الجوهري بين الدعوى المدنية والدعوى الجنائية فإن الحكم الجنائي يحوز قوة الشيء المفضى أمام القاضي المدني . معنى ذلك أن القاضي المدني ملزم باحترام ما ينطق به القاضي الجنائي ، ولا يستطيع أن يخالفه ، فعلى صاحب المصلحة أن يستند عليه أمام القاضي المدني ، حتى يأخذ به — ولا يشترط حتى يحوز الحكم الجنائي القوة أمام القاضي المدني ، اتحاد في المحكوم والموضوع والسبب كما هو وارد بالمادة ٤٠٥ مدني ؛ فالحكم الصادر في الدعوى الجنائية يجب أن تكون له حجية أمام المحكمة المدنية ، بالنسبة لما يقتضي الفصل في تلك الدعوى بيانه فيه حسب القانون ، متى كان مناط الدعوى المدنية ذات الفعل الذي تناوله هذا الحكم . وليست العلة في ذلك اتحاد المحكوم والموضوع والسبب في الدعويين ، وإنما هي في الواقع توافر الضمانات المختلفة التي قررها الشارع في الدعاوى الجنائية ابتغاء الوصول إلى الحقيقة فيها ، لارتباطها بالآرواح والحريات — الأمر الذي تتأثر به مصلحة الجماعة لا مصلحة الأفراد ، مما يقتضي أن تكون الأحكام الجنائية محل ثقة على الإطلاق ، وأن تبقى آثارها نافذة على الدوام (نقض مدني مصري ٩ مايو ١٩٤٠ في الطعن رقم ٤٩ لسنة ٩ ق بمجموعة القواعد القانونية — الجزء الثالث ص ١٩٢ — رقم ٥٨ ومنصور أيضا بمجموعة القواعد القانونية — ٢٥ سنة — الجزء الأول ص ٧٩ رقم ٣٥٥) (في نفس المعنى نقض مدني مصري ١٣/١/١٩٤٤ في الطعن رقم ٢١ لسنة ١٣ ق — مجموعة القواعد القانونية — ٢٥ سنة — الجزء الأول ص ٧٥ — رقم ٣٥٠) — أما لو تعرضت المحكمة الجنائية للدعوى المدنية وأصدرت فيها حكما . . فان هذا الحكم يخضع للقواعد العامة للمادة ٤٠٥ مدني لأن المحكمة الجنائية في نظرها للدعوى المدنية إنما تنظر فيها بصفة فرعية لدعوى أصلية (جنائية) مرفوعة أمامها .

فقد لا يتقيد القاضي المدني بما جاء بالحكم الجنائي من تقدير التعويضات (نقض فرنسي

١٠ ديسمبر ١٩٢٨ سيري ١٩٣١ القسم الأول ص ٢٠٩ وتطبيق هوجنى ، كما قد يلقى عبء المسؤولية المدنية على عاتق شخص آخر خلاف ما ذهبت إليه المحكمة الجنائية Rev. Trim. سنة ١٩٤٧ ص ٢٦٣ - رقم ١٩ وملاحظات H. Mazeaud .

ما تقدم يكون في حالة ما إذا كانت المحكمة الجنائية قد أدانت المتهم فلو فرضنا أن المحكمة الجنائية قد برأت المتهم . . فإن كانت البراءة قد صدرت من المحكمة الجنائية لعدم صدور الفعل المخالف للقانون من المتهم ، فهذا الحكم يحوز قوة الشيء المقضى أمام المحكمة المدنية (أنظر في تفصيل ذلك استاذنا ستيفان في la criminalité sur le civil طبعة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ص ٢٧٢ وما بعدها ، أنظر أيضاً المادتين ٢٧ و ٢٨ لإجراءات جنائية إيطالي ، (٤) وعلى عكس ذلك المادة ١٩٥٥ مدنى هولندى) - أما إذا كان حكم البراءة صادرا لسقوط الدعوى العمومية بالتقادم ، فإن التقادم الجنائى لا يبنى عن الفعل طيمته بأنه فعل مخالف للقانون . وعلى ذلك يحوز رفع الدعوى المدنية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التى لحقت بالجنى عليه ، لأن المادة ١٧٢ مدنى تنص على أن : تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسؤول عنه . وتسقط هذه الدعوى ، فى كل حال ، بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وتويع العمل غير المشروع . .

كذلك لو برأت المحكمة الجنائية المتهم لعدم وقوع خطأ منه ، فهذا لا يعنيه إذا أثار الجنى عليه أمام المحكمة المدنية عند مطالبة بالتعويض الخطأ المفروض (مادة ١٨٣ و ١٧٤ مدنى) . فلو أن فى الدعويين يوجد اتحاد فى الخصوم وفى الموضوع إلا أن السبب القانونى فىهما يختلف ؛ إذ أن الدعوى الأولى مبنية على الخطأ المنسوب ، والدعوى الثانية مبنية على الخطأ المفروض . فضلا عن هذا ، فإن الجنى عليه لا يستطيع المطالبة بالتعويض المدنى أمام المحكمة الجنائية مستندا على الخطأ المفروض إذ أن الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحكمة الجنائية ليست إلا دعوى فرعية بالنسبة للدعوى الجنائية التى تنظر أمامها ، والتى يجب إقامة الدلائل فيها على إدانة المتهم . (راجع فى تفصيل ذلك - الدكتور أبو اليزيد المتيت فى جرائم الإهمال طبعة ١٩٥٨ ص ٢٢٤ وما بعدها ، نقض جنائى مصرى ١٢ ديسمبر ١٩٤٩ فى الطعن رقم ١٢١٢ - سنة ١٩ فى منشور بمجموعة أحكام النقض - السنة الأولى ص ١٤٤ رقم ٤٩) .

وعلى ذلك لا يرتبط القاضى المدنى إلا بالوقائع التى فصل فيها القاضى الجنائى (المادة ٤٠٦ مدنى) لأن المحكم الجنائى مرتبط بالنظام العام ، فيحوز القوة فى مواجهة الناس كافة ، *erga omnes* وليس فقط فى مواجهة الجانى والمجنى عليه ، إذ العبرة بالوقائع التى تعرض لها القاضى الجنائى وتدخل فى حدود ولايته القضائية . فالأحكام الجنائية لا يكون لها قوة الأمر المقضى فى حق الناس كافة أمام المحاكم المدنية ، إلا فيما يكون لازما وضروريا للفصل فى اتهمه المروضة على جهة الفصل فيها . (تقضى جنائى مصرى ١٢ مايو ١٩٤٧ - مجموعة القواعد القانونية الجزء السابع ص ٣٢٥ رقم ٣٥٧) . وقد جاء بمذكرة المشروع التمهيدى للمادة ٤٠٦ مدنى : « إن صياغة هذه المادة مطلقة بمعنى أن ما تقضى به المحاكم الجنائية يكون ملزما للسلطة ، وهى قاصرة بمعنى أن نطاق إلزامها لا يتجاوز ما قضى به فعلا أى ما فصل فيه المحكم . »

فالمحكم الجنائى الذى يحوز القوة أمام القاضى المدنى لا يشترط فيه اتحاد فى الخصوم والموضوع والسبب . فالموضوع بالنسبة للدعوى المدنية هو المطالبة بالتعويض عن الأضرار بينما الموضوع فى الدعوى الجنائية هو العقوبة . والسبب فى الأولى هو الاعتداء على حقوق الغير ، بينما السبب فى الثانية هو الفعل المعاقب عليه فى قانون العقوبات ؛ والخصوم فى الأولى هم المدعون والمدعى عليهم ، بينما فى الثانية النيابة العامة وهى تمثل المجتمع ضد المتهم . (راجع « دونيرى دى قابر ، المرجع السابق ص ١٨٨ ») .

ولكن حتى يحوز المحكم الجنائى القوة أمام القاضى المدنى ، لا بد من توافر شرطين :

(أ) شرط موضوعى .

(ب) شرط شكلى . فن الناحية الموضوعية لا يحوز القوة إلا ما يأمر به القاضى الجنائى ؛ ومن الناحية الشكلية فلا يحوز القوة إلا الأمر النهائى ، أى الحكم الذى استنفذت فيه طرق الطعن العادية . *stefani decision definitive et irrevocable* المرجع السابق ص (٣٤٤) .

فالمصادرة سواء أكانت عقوبة تكميلية أو تدبيرا وقائيا ، فهى حكم جنائى يدخل فى الاختصاص المادى للقاضى الجنائى . فإذا استنفذت فيه طرق الطعن العادية ، فإنه يحوز القوة أمام القاضى المدنى على الرغم من اختلاف الطبيعة القانونية لكل من نوعى هذه المصادرة .

ولا يمكن إلا أن كان لا يثار بمثل هذه المسألة لأن الفقرة الأولى من المادة ٢٠ عقوبات والتي نصت على المصادرة كعقوبة شخصية ، أمرت بعدم المساس بحقوق الغير حسن النية ، بينما أمرت الفقرة الثانية بالمصادرة كتدبير وقائي ، وكما يقول الدكتور السعيد مصطفى في كتابه العقوبة طبعه ١٩٧٧ ص ١٤٠ ، إن التدابير الوقائية نظام قائم بذاته مستقل عن العقوبات المقررة بالقانون ويمكن لها ، (في نفس المعنى دوندى دى فابر — المرجع السابق ص ٣٩٨ — رقم ٦٨٩ وما بعدها) .

ففي حالة المصادرة طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٠ ، حتى ولو أصبح الحكم الجنائي نهائياً فيحق للغير حسن النية أن يطالب بحقه على الشيء موضوع المصادرة إذا لم يكن ممثلاً في الدعوى العمومية . أما في حالة المصادرة طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٠ فلا يحق لأي فرد أياً كان الادعاء بحق على الأشياء المصادرة ، لأنها متعلقة بالنظام العام ، عل الرغم من أنها ليست عقوبة وإنما هي تدبير وقائي . (راجع التفرقة بين المصادرة الخاصة كعقوبة كتدبير وقائي . دوندى دى فابر ، المرجع السابق ص ٤١٩ — رقم ٧٣٢ ، جنس — عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الخامس — الطبعة الثانية ص ١٨٦ وما بعدها) .

فالمصادرة الوجوبية وإن لم تكن عقوبة بالمعنى المفهوم في قانون العقوبات ، إلا أنها تدخل في ولاية القضاء الجنائي ، لأنها لا تتعلق بالفرد بل تتعلق بكيان الدولة الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي (انظر رسالة دكتوراه باريس سنة ١٩٠٥ للاستاذ Chambon ، نقض جنائي فرنسي ٧ أبريل ١٩٢٢ دالوز الدوري ١٩٢٢ القسم الأول ص ٢١٣ ، ٢٤ فبراير ١٩٢٩ دالوز الأسبوعي ١٩٢٩ ص ٢٤١ ، المادة ١٩٩ عقوبات ايطالي وما بعدها) . فضلاً عن ذلك فإن قضاءها بالمصادرة أمر ضروري لا تستطيع أن تحول عنه ، لأنه متعلق بالنظام العام ، أي أن المحكمة الجنائية حينما تقض بالمصادرة الوجوبية ، إنما تلتزم القضاء بها بموجب ولايتها القضائية ، وليس الأمر متروكاً لسلطة القاضي الجنائية التقديرية . (نقض مدني فرنسي ١٦ و ٢٣ يناير ١٩٢٢ ، سيري ، القسم الأول ص ٢٧٧ و ٢٧٨ وأول ديسمبر ١٩٢٠ ، سيري ، ١٩٢١ سيري ١٩٢١ القسم الأول ص ١٠٩ و ٢٦ يناير ١٩٢٢ ، سيري ، ١٩٢٣ القسم الأول ١٩٢١ سيري ١٩٢١ القسم الأول ص ١٠٩ و ٢٦ يناير ١٩٢٢ ، سيري ، ١٩٢٣ القسم الأول

ص ٥٧ وتعليق اسمان ، دائرة المرائض الفرنسية ١٨ فبراير ١٩٢٥ ، دالوز ، الأسبوعى ١٩٣٥
ص ١٦٤ ، دائرة المرائض ١٦ مارس ١٩٤٢ دالوز التحليل ١٩٤٢ قسم القضاء
ص (١٠٨) .

فالمادة ٤٠٦ مدنى واضحة فى هذا الصدد ، إذ يشترط حتى يمكن تطبيقها :

(أ) أن يكون هناك حكم جنائى نهائى ، أى حكم جنائى استنفدت فيه طرق الطعن العادية بالاستئناف
أن كان حضوريا وبالمعارض ، إن كان غيابيا (دالوز ، "جزء الثالث - الطبعة الثالثة رقم ٢١٨٤) :
qui a été jugé principalement par la juridiction répressive.

انظر عكس ذلك ما قاله Lacoste فى مؤلفه De la chose Jugée . طبعة ١٩١٤
ص ٤٠٠ رقم ١٢٨٧ ، وكذلك تعليقه فى " سيرى " ١٨٩٦ القسم الأول ص ١٢٩ ، إذ يرى
أن الحكم الجنائى يحوز القوة أمام القاضى المدنى ، حتى لو لم تستنفد فيه طرق الطعن العادية ؛
وانظر الرد على هذا الرأى الخاطىء الذى استبعده الفقه والقضاء . Garraud فى موسوعة
قانون العقوبات - الطبعة الثالثة - الجزء السادس ص ١٢٧ ، دالوز ، فى المسؤولية المدنية
- الطبعة الثالثة - الجزء الثالث رقم ١٧٦٢ ، لأن ما قاله دكرست ، سيؤدى إلى تعارض
الاحكام إذا ما ألغى حكم محكمة أول درجة فى الاستئناف .

(ب) أن يكون الحكم صدر منها فى حدود ولايتها القضائية بصفة أصلية (نقض مدنى
فرنسى ١٧ يونيو ١٩٢٣ سهرى ١٩٢٣ القسم الأول ٣٨١) .

(ج) أن يقضى الحكم الجنائى بذلك صراحة (دوندى دى قابر المرجع السابق ص ٨٩٣
رقم ١٥٧٤) .

وعلى ذلك فإذا قضى الحكم الجنائى النهائى صراحة بالمصادرة الوجوبية ، فإنها تحوز القوة
أمام القاضى المدنى ، ولا يجوز له أذن أن يقضى بأى حق من الحقوق على هذه المصادرة الوجوبية
المرتبطة بالنظام العام وفقا لما جاء بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ عقوبات حتى ولو لم يكن المدعى
أمام المحكمة المدنية طرفا فى الدعوى العمومية ، وهذا لأن الحكم الجنائى مطلق يسرى فى مواجهة

الجميع ، وله أثره على جميع المنازعات المتولدة عن هذه الدعوى العمومية (دوتدى دى فابر المرجع السابق ص ٥٩٢ رقم ١٥٧٥)

* * *

يخلص من كل ما تقدم أن أثر المصادرة على حقوق الدائن المرتهن رهنا حيازا يختلف باختلاف طبيعة المصادرة . فان كانت المصادرة عقوبة شخصية طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٠ عقوبات ، فانها لاتؤدى إلى ضياع حقوة إذا كان من الغير الحسن الذية ، إذ يجوز له في هذه الحالة المطالبة بماله من حقوق على هذه الأشياء . أما إذا كانت المصادرة وجوبية ، فانه لايجوز لأحد الادعاء بأى حق على الأشياء المصادرة ، لانها عينية غير مرتبطة بالأشخاص ، فهي متعلقة بالشئ . وموضوع المصادرة وإن ماتقضى به المحكمة الجنائية بحكم نهائى في هذا الصدد ، يحوز القوة امام القاضى المدنى .

دُنْيَا الْفِتَانُونِ وَالْمَحَاكِمِ

أثر نقابة المحامين

في التشريع

للوستاذ وولتر كريج

رئيس نقابة المحامين الامريكيين

صناعة القانون ، من أصلح الصناعات التي توهم المشتغلين بها للقيادة ، فهي تندط التفكير في ميدان التشريع ، وصياغة الاقتراحات التشريعية . ذلك بأن الدراسة القانونية تزودنا بالمقدرة على تحليل التشريعات ، وتحديد قيمته النهائية .

ومهمة المحامين هي تفسير ما يصدره الكونجرس من قوانين . والجمهور يظهر ثقته بتأحين يرسل إلى الكونجرس ، أعضاء من المشتغلين بالقانون ، يزيد على ما يرسله اليه من المشتغلين بأى صناعة أخرى ، لذلك كان أكثر من نصف أعضاء الكونجرس من المحامين .

فأى خدمات قدمتها المحاماة المنظمة — من الوجهتين الوطنية والمحلية ، لدعم السياسة العامة عن طريق التشريع ؟ وأهم من ذلك : ما هي قدرتنا المالية على تنفيذ : برامج تشريعية سليم ، ومن أين نبدأ ؟

إن المادة الأولى من دستور نقابة المحامين الامريكيين تنص على من أهدافها : « ترقية إجماع العدالة ، وتجانس التشريع والاحكام في أرجاء الامة ؛ . . وطبق علما وخبرتها في ميدان القانون تحقيقا للمصلحة العامة » .

وطالما تقدمت نقابة المحامين الامريكيين منذ بدء عهدها في سنة ١٨٧٨ ، برأيها في السياسة التشريعية إلى لجان الكونجرس ، وأعضائه تحقيقا لأغراض للنقابة .

(١) مجلة نقابة المحامين الامريكيين ديسمبر ١٩٦٣

وقد نسبت الأمة إلى النقابة الفضل في تحقيق أغراض عدة عن طريق العمل التشريعي : فنذرت سنتين لبنيت النقابة لإنشاء محاكم استئناف اتحادية منتقلة لتخفيف العبء الثقيل عن المحكمة العليا للولايات المتحدة .

وقد هاجمت النقابة بكفاية بالغة خطة سنة ١٩٢٧ لتجميع المحاكم ، وكانت الرائدة في تحقيق إبرام قانون الإجراءات الإدارية .

وساهم أعضاء النقابة البارزون بنصيب ملحوظ في قانون الدخل الداخل لسنة ١٩٥٤ وشجعوا تأييد الرأي العام لزيادة مكافأة أعضاء الكونجرس ، والهيئة القضائية الاتحادية .

وفي سنة ١٩٦٢ وافق الكونجرس على قانون قواعد الأفراد العاملين لحسابهم ، وهو القانون الذي أبدته بقوة نقابة المحامين وغيره من الهيئات المهنية والتجارية .

ونقابة المحامين الأمريكيين ، فضلاً عن تأييدها للقرارات التشريعية ، فإنها تزود من يابغها إليها من أعضاء الكونجرس ، المشتغلين بالقانون بالنصيحة والمعاونة وربما كانت هذه المعاونة ، بل هي يجب أن تكون واحدة من أهم وظائف النقابة وأكثرها حيوية .

وفي وسع النقابة أن تعطى خدمة متطورة لأقسامها ولجانها عن طريق مكتبها في واشنطن ، حيث يساعد المكتب أعضاء النقابة المطلوبين للشهادة أمام لجان الكونجرس . وللمكتب علاقات وثيقة بلجان الكونجرس وأعضائه .

والصناعة القانونية تتولى الآن القيادة في مناطق تشريعية عدة ، ذات تأثير حيوي في المصلحة العامة . فقد وافق مجلس الشيوخ على قانون العدالة الجنائية ، معدلاً بالصورة التي ارتأتها النقابة ، وينص هذا القانون على دفع اتعاب المحامي الذي يوكل إليه الدفاع عن المتهمين الفقراء أمام المحاكم الاتحادية .

ويعمل ممثلو النقابة بهمة لتحقيق تعديلات عدة في قانون الإجراءات الإدارية ، وقد أبدوا أخيراً قبول المحامين للرافعة أمام جميع الجهات الحكومية بغير اشتراطات معينة ، وطالبوا بإقامة مؤتمر إداري للولايات المتحدة مع حرية الحصول على المعلومات ، من كل الجهات الحكومية في المسائل التي لائس الأمن . وقد وافق مجلس الشيوخ على مشروع قانون المؤتمر الإداري مع التعديلات التي اقترحتها النقابة .

والنقابة قد عادت إلى الاهتمام بمحاولة تحقيق زيادة المكافآت لأعضاء الحياة القضائية :
الانحدادية ، وأعضاء الكونجرس فان هؤلاء المسؤولين من أرباب المناصب ليس لهم هيآت منظمة
تنطق باسمهم ، ولا يحصى من أن يتولى المهمة المشتغلين بالقانون .
وسوف تعمل النقابة جامعة على موازنة الكونجرس على أنه ديلات المقترح خادما على قانون
ضريبة نقابة المشتغلين لحسابهم .

وأن مسؤولية النقابة في المساعدة على صياغة تشريع سليم لظاهرة جليلة : فان كفاية نقابة
المحاميين الأمريكيين دائما تسقف إلى تأييد نقابات الولايات والنقابات المحلية . وإن التشريع
الناجح الفعال ، لا ياتوقف على وجهات النظر المدروسة التي تصدر عن الاعضاء المشتركين في
لجان النقابة وأقسامها ، كما تتوقف على الدراسة الدقيقة والحماية التي يسطرها مجلس النواب لتحقيق
سياسة سليمة ، وتنفيذ ترصيات النقابة .

المحكَرُّ

زيادة مرتبات أعضاء الكونغرس

ورجال القضاء

رالف مير

تعددت المقالات التي طالب أصحابها بتحسين مرتبات رجال الكونغرس والقضاة ، وهي تستند إلى تخلف هذه المرتبات عن التمشي مع ما يفيد المشتغلين بالأعمال الحرة من قرائهم وقد اقترح رفع مرتب قاضي القسم . district judge من ٢٢ ألف إلى ٣٥ ألف دولار سنوياً . في حين أنه قد تبين من الاحصائيات أن متوسط الإيراد السنوي للمحامى المشتغل لحسابه يقل عن ثمانية آلاف دولار .

وإني لأعجب كيف تلبى مجلة نقابة المحامين الأمريكيين اتفاق هذا المبلغ الطائل من المال على قضاة الاتحاد ، في حين أن أعضاءها يكابدون صعوبات مالية عسيرة .

وإني لا أقترح أن تترك نقابة المحامين الأمريكيين جمعية القضاة السعي لإصلاح القضاة ، وأن تنصرف مجلة نقابة المحامين الأمريكيين إلى تركيز نشاطها في محاولة رفع مكانة أعضائها في مجال القانون .

قَضَاءُ مَحْكَمَةِ النِّقَضِ الْجَزَائِرِيَّةِ

١٥٣

نقابات

٣٠ من نوفمبر ١٩٦٤

صحافة : نقابة . انتخاب أعضاء مجلس النقابة
والنقيب . جمعية عمومية . ق ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ .
قرار وزير الارشاد ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ .

المبدأ القانوني :

مؤدى نصوص المواد ٤١ ، ٤٣ من
القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن نقابة
الصحفيين و ١٥ من القرار الوزاري ١٩٥
لسنة ١٩٥٥ الخاص باعتماد اللائحة الداخلية
لنقابة الصحفيين ، أن عمالية الانتخاب تتم على
مرحلتين متعاقبتين تباشرهما الجمعية العمومية

الاولى بانتخاب أعضاء مجلس النقابة، والثانية
— وتبدأ بعد اعلان نتيجة المرحلة الاولى —
بانتخاب النقيب من بين أعضاء مجلس النقابة.
فعملية انتخاب النقيب اذن ليست إلا استمرارا
لعملية انتخاب أعضاء مجلس النقابة. وما دُم
الطاعن لا ينازع في أن انعقاد الجمعية العمومية
قد بدأ صحيحاً متفقاً مع حكم القانون ، فإن
انصراف بعض الحاضرين من الأعضاء عقب
انتخاب أعضاء مجلس النقابة وقبل الانتخاب
الخاص بمركز النقيب ، أو امتداد وقت
الانتخاب إلى ما بعد منتصف الليل ، ليس
فيهما ما يعيب الانتخاب أو يبطل إجراءات
انتخاب النقيب .

طن ١ لسنة ٣٤ صحافة رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة توفيق الحشن ، محمد مبري ، وقطب فراج ، ومحمد عبد
المنعم جزاوي ، ومحمد نور الدين هويس المستشارين .

ج - إثبات : شاهد ، أقواله ، استخلاصها .
تناقضها مع أقوال غيره .

المبادئ القانونية :

١ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة ، ولها أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد وأن توائم بين ما أخذته عنه بالقدر الذي رواه ، وبين ما أخذته من قول شاهد آخر ، وأن تجمع بين القولين وتورد مؤداه جملة وتنبه إليهما معاً ، ما دام ما أخذت به من شهادتهما ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقلته عنهما معاً .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الضابط وبرفته الكونستابل كانا يراقبان الطريق تنفيذاً للأذن الصادر بفتيش شخص يتجر في المخدرات ، فلما وقفت إحدى السيارات اتجهان نحوها بجثا عنه فأبصرها الطاعن يجلس خلف السلم الخلفي للسيارة ، وما أن وقع بصره عليهما حتى أسرع إلى مقدم السيارة محاولاً التوارى عن نظرهما .

وكان الطاعن بذلك قد وضع نفسه موضع الشبهات والريب فحق للضابط أن يطلب إلى الكونستابل متابعته داخل السيارة ليتحرى أمره ويكشف عن الوضع الذي وضع فيه نفسه باختياره . فإذا تخلى الطاعن طواعية واختياراً وهو على هذه الحال عن المتدليل

المواد الجزائية

١٥٤

٥ من أكتوبر ١٩٦٤

سرقة : طريق عمومي . ظرف مشدود . مواصلات ، تأمينات .

المبدأ القانوني :

الحكمة من تشديد العقوبة على السرقات التي تقع في الطرق العمومية هي تأمين المواصلات ؛ وهذه الحكمة تتوافر سواء وقعت السرقة على المجنى عليه من اصوص انقضوا عليه في عرض الطريق ، أو من رافقوه منذ البداية .

طعن ٤١١ لسنة ٣٤ ق رثاعة وعضوية السادة الامانة : اديب نعرو مختار وضوا ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمد عبد المنعم حمزوي ، ومحمود عزيز الدين سالم المستشارين

١٥٥

٥ من أكتوبر ١٩٦٤

أ - محكمة موضوع : دليل ، سلطة تقدير .
حكم . تمسيع ، عيب ، شاهد .
ب - تلبس : جريمة . مخدر ، إحرازه . قبض .
تفتيش .

الحكم حاصلًا بناءً على طلب أحد من الخصوم غير النيابة فلا يضار بطعنه ، وأن طبيعة الطعن بطريق النقض وأحكامه وإجراءاته لا تسمح بالقول بجواز تدخل المدعى المدني لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة النقض إلى محكمة الموضوع لإعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم .

٢ - تنص المادة ٧٢ من قانون العقوبات في فقرتها الأولى على أنه : « لا يحكم بالاعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة » . بما مؤداه إزاء صراحة هذا النص أن المتهم إذا بلغ سبع عشرة سنة كاملة أو تجاوزها خرج من طائفة المتهمين الذين ينتهم هذه المادة . فإذا كان الطاعن لا يجادل في أن سنه وقت ارتكاب الجريمة التي حوكم من أجلها تجاوزت سبع عشرة سنة ، فإن نعيه عن الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير صديد .

٣ - تقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكل لقاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك . فإذا كانت العقوبة التي أنزلها الحكم بالطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي دانه من أجلها ، وكان تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون

الذي كان يمسك به ، والتي به على أرض السبارة ؛ فإنه يكون قد تخلّى عن حيازته . فإذا ما التقطه الكونستابل وقدمه للضابط ففتحه ووجد به المخدر فإن الطاعن يكون في حالة نلبس بأحرازه تبيح القبض عليه وتفتيشه .

٣ - التناقض بين أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سائماً .

طن ٤١٢ لسنة ٣٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة : حسين طهوت السركي ، محمد صبري ، ونظير فراج ومحمد محفوظ ، ونصر الدين عزام المستشارين .

١٥٦

٥ من أكتوبر ١٩٦٤

أ - نقض : طعن . دعوى مدنية . إجراءات نظرها أمام القضاء الجنائي . مدع مدني ، تدخله .
ب - متهم : سنه . إعدام . أشغال شاقة عقوبات م ٧٢ .
ج - عقوبة : تقديرها . رافة ، أسبابها . محكمة موضوع .
د - محكمة الموضوع : دليل ، تقدير . خبرة . مسؤولية جنائية . موانع العقاب . المرض العقلي ، حكم . تسيب . حب .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أنه إذا كان نقض

١٥٧

١٢ من أكتوبر ١٩٦٤

حكم : نسيب ، ميب ، تزل خطأ . خطأ . ضرر .
رابطه سببية .

المبدأ القانوني :

رابطه السببية كركن من أركان جريمة
القتل الخطأ تتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ
الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير
العادي للأمور ، كما أنه من المقرر أن خطأ
المجنى عليه يقطع رابطه السببية متى استغرق
خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لحدوث
النتيجة .

وإذا كان الحكم المطعون فيه وإن أثبت
توافر الخطأ في حق الطاعن قد أغفل التصدي
إلى مواقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وأثر
ذلك على قيام رابطه السببية أو انتفاها . وكان
الثابت من محضر جلسة المحاكمة والحكم أن
الطاعن دفع بانقطاع رابطه السببية بين الخطأ
وما لحق المجنى عليه من ضرر ، وبأن الحادث
انما نشأ عن خطأ المجنى عليه وحده بظهوره
بجاء أمام السيارة وعلى مسافة تقل عن المتر ،
وهو دفاع جوهرى قد يترقب على ثبوت

عما يدخل في سلطة محكمة الموضوع ، وهي
غير ملزمة ببيان الأسباب التي دعته لتوقيع
المعقوبة بالقدر الذي رآته ، فإن لا محل لنعى
الطاعن على الحكم بالقصور في التسبيب ،
لأنه لم يمن بالرد على دفاعه بأنه ارتكب
الجريمة في ظروف استفزازية ، تعتبر عنراً
مخففاً يوجب أخذه بالراقة .

٤ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في
تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير المقدم
إليها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات
وما دامت قد اطمأنت إلى ما جاء به ،
فلا تجوز مجادلته في ذلك . فإذا كان الحكم
المطعون فيه قد اطمأن إلى ما جاء بتقرير
الطبيب الشرعى من أن الطاعن خال من
المرض العقلي ، وأنه مسؤول عن الجريمة
التي اسندت إليه وأطرح ما أبداه الطاعن
من اعتراضات على التقرير ؛ فإن في هذا
ما ينضمن الرد على دفاع الطاعن القائم على
أنه غير مسؤول عن عمله في تاريخ الحادث ،
ولا يقبل منه الجدل في ذلك لأنه من الأمور
الموضوعية التي لا تجوز آثارتها أمام محكمة
التقض .

طن ٤١٨ لسنة ٣٤ ق وثانة وعضوية السادة
الاساتذة أديب نصر ومختار رضوان ، ومحمد عبد الوهاب
حليل ، ومحمد عبد التهم حمزوى ، ومحمود عزيز الدين سالم
المستشارين .

صحته انتفاء مسؤولية الطاعن الجنائية ، وكان لزاما على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وأن تبين كيف كان في استطاعة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث وعلى مسافة ثلاثي اصابة المجنى عليه أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

طن ٢٠٠ لسنة ٣٤ في بالهزة السابقة .

١٥٨

١٢ من أكتوبر ١٩٦٤

١ — أسباب إباحة : دفاع شرعي . حكم ، نسيب .

ب — واقعة : مستوجبة العقوبة ، بيانها ، ظروفها إجراءات جنائية م ٣١٠ .

ج — إسناد : خطأ فيه . محكمة ، عقبتها .

المبدأ القانوني :

١ — تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى . للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتب عليها . كما أن حق الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه ، وإنما شرع لرد العدوان . وإذا كان مؤدى ما أورده الحكم في بيانه لإقامة الدعوى ولدي تقيده لقيام

حالة الدفاع الشرعي أن الطاعن كان متتويا العدوان على المجنى عليه فبادره إلى الاعتداء دون أن يصدر من الأخير أى فعل مستوجب للدفاع ، فأمسك به المجنى عليه ولم يدعه حتى سقطا معا على الأرض حيث سدد الطاعن إلى المجن عليه عدة طعنات من سلاح حاد أصابه في مواضع مختلفة من جسمه ، ولما حيل بينهما وانتهى تماسكهما عاجل الطاعن المجنى عليه بالسكين في صدره وهرب . وما أثبتته الحكم من وقائع على هذا النحو من شأنه أن تؤدي إلى ما رتبته عليه من نفي حالة الدفاع الشرعي .

٢ — لم يرسم القانون شكلا خاصا تصوغ به المحكمة بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في بيان الواقعة وظروفها بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي نسبت إلى المتهم حسبما استخلصته المحكمة ، وكان قد أشير فيه إلى نص القانون الذي ينطبق على تلك الواقعة فإن ذلك يحقق حكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استوفى هذا البيان فلا يضيره إن أغفل ذكر الكيفية التي طرح بها المجنى عليه الطاعن أرضا طالما أن هذا الأمر لا يترتب عليه أية

لا يعنى أن حالته الصحية كانت تسمح له
بالاجابة بتعقل وأنه يعنى ما يقول . ومن ثم
فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض إجابة
الطاعن إلى طلبه تحقيق هذا الدفاع الجوهرى
عن طريق الخبير الفنى ، يكون قد أدخل بحقه
في الدفاع عما يعيبه ويستوجب نقضه .
طعن ٤٢٤ لسنة ٣٤ ق بالهيئة السابقة .

١٦٠

١٢ من أكتوبر ١٩٦٤

استئناف : بعباد . أمر منقضى قوته . سلاح . ظرف
مشدد ، نقض ، طعن خطأ في تطبيق قانون ، مصادرة
علم المتهم بمجلسها ، ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

المبدأ القانونى :

الأصل أن الميعاد المقرر لاستئناف الحكم
الابتدائى الصادر باعتبار المعارضة كأن لم
تكن ، يبدأ من يوم صدوره ، إلا أن ذلك
محله أن يكون المحكوم عليه على علم بالجلسة
التي صدر الحكم فيها ، وأن يكون عدم
حضوره أمام المحكمة راجعا إلى سبب غير
مقبول ، أما إذا كان المحكوم عليه لا علم له
بيوم الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه في غيبته
في المعارضة المرفوعة منه ، أو كان قد منعه
مانع قهرى من الحضور أمام المحكمة ، فإنه
لا يصبح أن يفترض في حقه علم بالحكم

نتائج قانونية وفقا للتصوير الذى عول عليه
الحكم في قضائه .

٣ - الخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم
ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة
المحكمة .

طعن ٤٢٠ لسنة ٣٤ ق بالهيئة السابقة .

١٥٩

١٢ من أكتوبر ١٩٦٤

دفاع : إخلال بحقه . خبرة . خبير شرعى . تعقل
في الكلام ، مقدرة عليه .

المبدأ القانونى :

قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل هي من
المسائل الجوهرية التي قد يترتب على تحقيقها
تغير وجه الرأى في الدعوى ، يجب المحكمة
أن تحقق ما أبداه الطاعن من دفاع جوهرى
في خصوصها عن طريق المختص فنيا وهو
الطبيب الشرعى . فإذا لم تفعل فإياها تكون
قد أحلت نفسها محل الخبير الفنى في مسألة
فنية . ولا يعنى في هذا الصدد ما أثبتته المحقق
في محضره قبل سؤال المجنى عليه من أن مدير
المستشفى أخبره بإمكان سؤاله ، ذلك أن هذا
الاذن بالسؤال من جانب الطبيب وإن كان
يفهم منه استطاعة المجنى عليه النطق ، إلا أنه

ومحاسبته على هذا الأساس ، بل يجب أن يظل باب الاستئناف مفتوحاً أمامه حتى يعلن بالحكم ، أو يعلم به بأي طريق رسمي آخر فعندئذ يبدأ ميعاد الاستئناف بالنسبة له . فإذا كان الثابت من مدونات الحكم أن المتهم وإن لم يعلن بجملة المعارضة ولا بالحكم الصادر فيها باعتبارها كأنها لم تكن ، إلا أنه قد علم به علماً رسمياً عندما شرع في تنفيذه ضده وقبله دون أن يستأنفه في الميعاد المقرر قانوناً وبذلك يكون هذا الحكم قد أصبح نهائياً حائزاً للقوة الأمر المقضى ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى عدم نهائية الحكم المشار إليه ورتب على ذلك استبعاد الطرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٧ و ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون متعيناً نقضه .

؛ طمن ٤٢٤ لسنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة

١٦١

١٢ من أكتوبر ١٩٦٤

محل عام : نقض ، طمن ، خطأ في تطبيق قانون ، محكمة نقض ، سلطتها : عقوبة ق ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ ٣٦١٥٢٢ .

المبدأ القانوني :

متى كان الثابت من مدونات الحكم أن

المحل سبق ترخيصه للتهمة الثانية وأنها أجرته المَطْعُون ضده ، وكان مؤدى ذلك أن تلك التهمة قد تنازلت له عن إدارة المحل ، الأمر الذي كان يتعين معه على المطعون ضده طبقاً لنص المادة ١٥ من القانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ أن يتخذ اجراءات نقل الترخيص إليه وإلا حق عقابه طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون المذكور بالحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين - وكان نص المادة ٣٠ من القانون - وهي التي تتناول بيان الحالات المختلفة للحكم بالغلق - قد خللت بما يوجب أو يجيز الغلق في حالة مخالفة حكم المادة ١٥ سالفة الذكر . فإن الحكم إذ قضى بغلق المحل يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بالغاء عقوبة الغلق .

طمن ٤٢٩ لسنة ٣٤ ق بالهيئة السابقة

١٦٢

١٩ من أكتوبر ١٩٦٤

أ - قابس : جريمة ، مخدر ، سقوطه من المتهم ؛ احباطه ، انفصاله عن شخص من القاء .

ب - مخدر : قصد تجار . قانون أصلح ، دفاع ، خلال بحقه مرسوم قانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ ، ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

المبادئ القانونية :

١ — من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ، ويكفي لتوافرها أن يكون شاهداً قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأي حاسة من حواسه متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً . وحالة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها يستوى فيها أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من المتهم تلقائياً ، أو أن يكون هو الذي تعمد إسقاطها مادام انفصلها عن شخص من ألقاها يقطع صلته بها ويبح للمأمور الضبط القضائي أن يلتقطها . ومتى كان الحكم قد أثبت أن الضابط رأى الطاعن وهو يلقي على الأرض ذات اللقطة التي انقطعت وتتحقق مما تحتوي عليه من مادة مخدرة قبل القبض عليه ؛ فإن الطاعن يكون بما فعل قد أوجد الضابط إزاء جريمة إحراز مخدر منلبس بها ، ويكون القبض عليه وتفتيشه صحيحين ولا يؤثر في سلامة تلك الإجراءات ما ادعاه من أنه قصد يالقا اللقطة إبعادها عنه .

٢ — متى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن في ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جواهر

مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وفي أثناء سير المحاكمة صدر القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهو الأصلح للطاعن بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف — فأعملته المحكمة وقضت بإدانة الطاعن بوصف أنه أحرز تلك المخدرات بقصد الاتجار . فإن استظهار الحكم توافر هذا القصد في حق الطاعن لا يعد تغييراً للتهمة بما يقتضى لغت نظر الطاعن أو المدافع عنه إليه ، بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قلة الإخلال بحق الدفاع لا يكون سدياً .

طعن ٢٢٣ لسنة ٣٤ ق بالهيئة السابقة

١٦٣

١٩ من أكتوبر ١٩٦٤

١ — تفتيش : إذن ، تنفيذ . مأمور ضبطية قضائية ، منزل ، دخوله من سطح منزل مجاور .

ب — دفع يطلان : إذن تفتيش ، تفتيش . نقض طعن ، أسباب .

ج — إذن تفتيش : مسألة موضوعية .

المبادئ القانونية :

١ — من المقرر أنه متى كان التفتيش

عزتار رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب
خليل المستشارين .

١٦٤

١٩ من أكتوبر ١٩٦٤

أ - محاكمة : إجراءاتها . دفاع : إخلال بجمعه .
محام . حضوره مع متهم بجمعة .

ب - حكم : محضر جلسة ، محاكمة إجراءاتها .

المبادئ القانونية :

١ - الأصل أن حضور محام عن المتهم
بجمعة غير واجب قانوناً ، إلا أنه متى عهد
المتهم إلى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على
المحكمة أن تسمعه متى كان حاضراً ، فإن لم
يحضر فإن المحكمة لا تقيد بسماحه مالم يثبت
أن غيابه كان لعذر قهري .

٢ - الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات
إجراءات المحاكمة . فإذا كان قد ثبت بالحكم
تلاوة تقرير التلخيص ، فإن ما يثيره الطاعن
بشأن عدم تلاوة هذا التقرير لا يكون
له محل .

طمن ٤٥٥ لسنة ٣٤ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة أديب نصر ، ومحمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم
محزوى ، ومحمد نور الدين عويس ، ومصر الدين قزام
المستشارين .

الذى قام به رجل الضبطية القضائية مأذوناً
به قانوناً بطريقه أجزائه متروكة لرأى القائم
به ، وما دام الضابط قد رأى دخول منزل
الطاعن من سطح منزل مجاور له ، وكان فى
الاستطاعة أن يدخله من بابه ، فلا تريب
عليه فى ذلك .

٢ - متى كان الثابت من محضر جلسة
المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان الاذن
الصادر من النيابة بتفتيش منزله وبطلان
التفتيش تبعاً لهذا ، فإنه لا يقبل منه إثارة
هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ،
لأنه من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع ،
وتقتضى تحقيقاً موضوعياً بما لا شأن لمحكمة
النقض به .

٣ - تقدير جدية التحريات وكفايتها
لإصدار الأمر بالتفتيش ، هو من المسائل
الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة
التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
فتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات
التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ
إصداره ، وأقرت النيابة على تصرفها فى شأن
ذلك ، فلا معقب عليها فيما رأت لتعلقه
بالموضوع لا بالقانون .

طمن ٤٤٧ لسنة ٣٤ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة توفيق الحشن ، وحسين صفوت الشرك ،

١٦٥

٢٦ من أكتوبر ١٩٦٤

١ - شيك : بدون رصيد ، جريمة .

ب - سوء نية : جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ،
علم الساحب بعدم وجوده مقابل وفاء للشيك الذي أصدره
استرداد الشيك من المجنى عليه .

المبادئ القانونية :

١ - تتحقق جريمة إعطاء شيك بدون
رصيد متى أعطى الساحب شيكا لا يقابله
رصيد ، أو أعطى شيكا له مقابل ثم أمر
بعدم السحب ، أو سحب من الرصيد مبالغاً
بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة
الشيك .

٢ - سوء النية في جريمة إعطاء شيك
بدون رصيد ؛ يتوفر بمجرد علم الساحب بعدم
وجود مقابل وفاء للشيك الذي أصدره .
ولا يجدى الطاعن مادفع به من أنه قد أوفى
بقيمة الشيك إلى المستفيد قبل تاريخ
الاستحقاق ، مادام هو - بفرض صحة هذا
الدفاع - لم يسترد الشيك من المجنى عليه .

طعن ٣٦٣ لسنة ٣٤ ق بالهيئة السابقة .

١٦٦

٢٦ من أكتوبر ١٩٦٤

١ - حكم : تسيب . يجب . شيك بدون رصيد .
عقوبات م ٣٣٧ .

ب - محكمة استئناف : ساطنها . مارضة ، ساطنها .
ق ٥٧ لسنة ١٩٥٧ .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن استحالة تحقيق
بعض أوجه الدعا لا يمنع من الحكم بالادانة
مادامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية
للثبوت . ولما كان عدم تقديم أصل الشيك
لا يبنى وقوع الجريمة المنصوص عليها في
المادة ٣٣٧ عقوبات ، والمحكمة أن تكون
عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات . وكانت
المحكمة لم تال جهداً في سبيل الاطلاع على
الشيك فاستحال عليها ذلك بسبب استرداد
الطاعن له على ما ثبت من أقوال المجنى عليه ؛
فإنه لا عليها ، إن هي عولت على شهادة
المجنى عليه التي اطمأن إليها وجدانها - بأن
الطاعن هو صاحب الشيك ، وعلى سلامة
البيانات التي أثبتتها محو محضر ضبط الواقعة
نقلاً عن الشيك محل الجريمة .

المبادئ القانونية :

١ - التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى -
يجب حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه - أن
يكون جدياً وصريحاً أو أن تكون الواقعة
كما أثبتتها المحكمة ترشح لقيام هذه الحالة ، فإذا
كان قد ورد على لسان الدفاع أن المجنى هو
الذى بدأ بالمدران مع إنكار الطاعنين وقوع
الاعتداء منهما ، فإن ذلك لا يفيد التمسك
بقيام حالة الدفاع الشرعى ولا يعتبر دفعا
جدياً ملتزم المحكمة بالرد عليه .

٢ - تقرير الوقائع التى يستتج منها
قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتقاؤها ،
متعلق بموضوع الدعوى ؛ لمحكمة الموضوع
الفصل ، فيه بغير معقب ، متى كانت الوقائع
مؤدية إلى النتيجة التى رتبت عليها .

طن ٤٧٩ لسنة ٣٤ ق وثاسة وعصوية السادة
الأساتذة توفيق أحمد الحشن ، ومحمد صبرى ، وقطب
فراج ، ومحمد عبد النعم حمزاوى ، ومحمد نور الدين
عوس المشاورين .

١٦٨

٢٦ من أكتوبر ١٩٦٤

حكم تسيب ، عيب ، اشتراك ، اتفاق ، نية . توافق
مسؤولية جنائية . قتل عمد نية .

٢ - متى كانت النيابة العامة لم تستأنف
الحكم الاستدائى الغياب الذى قضى بحبس
الطاعن أسبوعاً واحداً مع الشغل ، وإنما استأنفت
الحكم الصادر فى المعارضة متى قررها الطاعن
وقضى فيها برأته ، فإنه ما كان يسوغ
للمحكمة الاستئنافية - وقد اتجهت إلى إدانة
الطاعن - أن تقضى بحبسه خمسة عشر
يوماً مع الشغل ، وهى مدة تجاوز مدة
الحبس المحكوم عليه بها غيابياً . لأنها بذلك
تكون قد سوت مركزه وهو ما لا يجوز ،
إذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على
المعارضة التى رفعها . ومن ثم فلم يحكم بالنقض
إعمالاً للرخصة التى خولها القانون لها بالمادة
٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ٩٥٩ - فى
شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة
النقض - أن تنقض الحكم المطعون فيه
لمصلحة الطاعن نقضاً جزئياً وأن تصححه
بحبسه أسبوعاً واحداً مع الشغل .

طن ٤٧١ لسنة ٣٤ ق الهيئة المستعينة .

١٦٧

٢٦ من أكتوبر ١٩٦٤

١ - أسباب أباحة : دفاع شرعى ، دفع به .
دفاع ، اغلال بحقه . محكمة ، موضوع .
ب - حالة دفاع شرعى : وقتها ، تقدير قيامها ،
محكمة موضوع .

١٦٩

٢٦ من أكتوبر ١٩٦٤

أ- أسباب أباحة : دفاع شرعى حكم ، نسيب ،
حب محكمة موضوع .

ب- حكم : استدلال سائق . دفاع شرعى ، وقائه

المبادئ القانونية :

١ - استقر قضاء محكمة النقض على أنه
لا يشترط اقيام حالة الدفاع الشرعى الاعتراف
بالجريمة .

٢ - من المقرر أن تقدير الوقائع التى
يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى
أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ؛
ولمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب
عليها ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون
استدلال الحكم استدلالاً سليماً يؤدي منطقياً
إلى ما انتهى إليه .

طن ٤٨٣ لسنة ٣٤ ق رئاسة ومضوية السادة
الاساتذة أديب نصر وحسين صفوت السركى ، ومختار
رضوان ، ومحمد محمد محفوظ . محمود عزيز الدين سالم
المستشارين .

المبدأ القانونى :

من المقرر أنه متى دان الحكم المتهمين
فى جريمة الاشتراك فى القتل بطريق الاتفاق
والمساعدة فإن عليه أن يستظهر عناصر هذا
الاشتراك وطريقته وأن يبين الأدلة الدالة
على ذلك ببياناً يوضحها ويكشف عن قيامها
وذلك من واقع الدعوى وظروفها. فإذا كان
ما أورده الحكم وإن كان يدل على التوافق
بين المتهمين ، لا يفيد الاتفاق كطريق من
طرق الاشتراك لأنه لا يكفى لقيامه مجرد
توارد الخواطر ، بل يشترط فى ذلك أن
تتحد النية على ارتكاب الفعل المنفق عليه ؛
الامر الذى لم يدل الحكم على توافره ، بل
نفاه فى صراحة ، كما لم يثبت فى حق الطاعنين
توافر الاشتراك بأى طريق آخر حدده
القانون . وكان مجرد التوافق لا يرتب فى
صحيح القانون تضامناً بين المتهمين فى
المسؤولية الجنائية ، بل يجعل كل منهم مسؤولاً
عن نتيجة فعله الذى ارتكبه . وكان الحكم
من جهة أخرى لم يثبت فى حق المتهمين أنهم
ساهموا فى قتل جميع المجنى عليهم ، فإنه بذلك
يكون مشوباً بالقصور مما يستوجب نقضه .

طن ٤٨٠ لسنة ٣٤ ق بالهيئة السابقة .

المبدأ القانوني :

من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة الإصابة الخطأ ، أن يبين في وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجني عليه والمتهم حين وقوع الحادث . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بناء على ما قرره من أن للعيار الذي أطلقه أصاب المجني عليه وذلك بسبب رعوته وعدم احترازه ، دون إيضاح لموقف المجني عليه من الطاعن وقت وقوع الحادث ، ودون أن يعني بيان كيف كانت الرعوتة وعدم الاحتراز سبباً في وقوعه ، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً حتى يتسنى لمحكمة النقض أعمال رقابتها على ما ارتأته محكمة الموضوع رعوتة وعدم احتراز يؤدي كلاهما إلى المسؤولية عن الإصابة . ومن ثم فإن الحكم يكون معيباً بالقصور في البيان الذي يتعين معه نقضه .

طعن ٢١٧ السنة ٣٤ ق بالهيئة السابقة .

١٧٢

٢ من نوفمبر ١٩٦٤

معارضة : اعلافا . نظرها . اعلاز ؛ استئناف ؛

مبيادة . حكم . بطلان .

١٧٠

٢ من نوفمبر ١٩٦٤

شيك بدون رصيد : قصد جنائي . مسؤولية جنائية باعث .

المبدأ القانوني :

إن مجرد إصدار الأمر بعدم الدفع يتوافق به المقصد الجنائي بمعناه العام في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد - والذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطل دفع الشيك الذي سحبه من قبل . ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعته إلى إصداره ، لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ، ولم يستلزم الشارع نية خاصة لقيام هذه الجريمة .

طعن ٥٠٤ لسنة ٣٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة توفيق الحشمت وحسين - مكي . ومختار رضوان ومحمد محمد محفوظ ومحمد عبد الوهاب خليل المستشارين

١٧١

٢ من نوفمبر ١٩٦٤

حكم : نسييه . اصابة خطأ . رعوتة . احتراز

المبدأ القانوني :

من المقرر أن إعلان المعارض للحضور
بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في
محل إقامته . فإذا كان الثابت أن الطاعن
أعلن بجلسة المعارضة لجهة الإدارة ، فإن
الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة
كأن لم تكن بناء على هذا الإعلان يكون
باطلا . ومبدأ استئناف هذا الحكم لا يبدأ
إلا من تاريخ علم المحكوم عليه به علما
رسميا .

طن ١٤٢٧ لسنة ٣٤ ق بالهيئة السابقة

١٧٣

٣ من نوفمبر ١٩٦٤

١ - حكم تسيب ؛ دليل ؛ خطأ في بيان مصدره
شاهد ؛ نسبة أقواله إلى التحقيقات في حين أنه أدلى
بها بجلسة المحكمة .

ب - دليل : تقدير قوته ؛ محكمة موضوع . رؤية
الشاهد للتهمين من الخلف .

ج - نقض : طن ؛ أسبابه .

د - حكم : تسيب ؛ عيب . دليل قول . دليل
فني .

هـ - طيب شرعي : محكمة ؛ جرمها بما لم يجزم به .

و - محكمة : عقيدتها ، تكوينها . استنتاج .

ز - جريمة : أركانها . باعث . حكم ؛ عيب ؛
تدليل .

المبادئ القانونية :

١ - لا ينال من سلامة الحكم أن
ينسب أقوال الشاهد إلى التحقيقات في حين
أنه أدلى بها بجلسة المحاكمة ، إذ الخطأ في بيان
مصدر الدليل لا يضيع أثره .

٢ - متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى
أن الشاهد رأى الطاعنين وهما في طريق
فرارهما عقب ارتكاب الحادث ، وكان
يصح في منطق العقل أن يعرف الشخص
من هيأته وقوامه ولو كانت رؤيته من
الخلف في أثناء فراره ، خصوصا إذا سبقت
له معرفته بمن رآه . وكان تقدير قوة الدليل
من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، فإن
المجادلة في هذا الخصوص لا تكون
مقبولة .

٣ - إذا كان الدفاع عن الطاعنين
لم يطلب من المحكمة إجراء تجربة للتحقيق
من إمكان رؤية الشاهد الأول للطاعنين
وقت مقارقتها للحادث ؛ فإنه لا يحق لها
من بعد أن يثرا هذا الأمر لأول مرة أمام
محكمة النقض .

٤ - الأصل هو أنه ليس بلام أن
تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني ،
بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير

المبدأ القانوني .

جرى قضاء محكمة النقض على أن عقوبة الغرامة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ لجريمة إحراز الذخيرة ، ولو أنها تعد عقوبة مكملّة للعقوبة المقيدة للحرية المنصوص عليها في تلك الفقرة ، إلا أنه لما كانت طبيعة هذه الغرامة لها صبغة عقابية بحتة ، بمعنى أنها لا تعد من قبيل الغرامة النسبية التي أساسها في الواقع الصحيح فكرة التعويض المختلط بفكرة الجزاء ، وتتنافر مع العقوبات التكميلية الأخرى ذات الطبيعة الوقائية والتي تخرج عن نطاق قاعدة الجب المقررة لعقوبة الجريمة الأشد ، فإنه يترتب إدماج تلك الغرامة في عقوبة هذه الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالإضافة إليها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتوقيع الغرامة المقررة لجريمة إحراز الذخيرة بدون ترخيص - وهي الجريمة الأخف - بعد إذ قضى بتوقيع العقوبة المقررة لجريمة إحراز الأسلحة النارية بدون ترخيص - وهي الأشد - عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، يكون قد خالف القانون بما يتعين معه نقض الحكم

متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستلزم على الموازنة والتوفيق .

٥ - لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطيب الشرعي في تقريره ، متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك عندها وأكده لديها .

٦ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع ، أن تكون عقيدتها بما تطعن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ، ولها أن تبين سبب الجريمة وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من جماع تلك الأدلة ، ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج ، متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

٧ - سبب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها ، والخطأ فيه بفرض حصوله لا يؤثر في سلامة الحكم .

طن ٤٠٩ لسنة ٢٤ ق بالباب السابقة .

١٧٤

٩ من نوفمبر ١٩٦٤

غرامة : سلاح . ارتباط . نقض ، مخالف قانون ؛
ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ٩ ق ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤
عقوبات م ٣٠ .

المطعون فيه قهضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الغرامة وتصحيحه بالغاتها .

طن ٥٢٨ لسنة ٣٤ ق رئاسة وعضوية : السادة
لاماتذة عادل يونس ؛ وحسين صفوت السركي ؛ وعبد
صبرى ؛ وقطب فراج ونصر الدين عزام المستشارين .

١٧٥

٩ من نوفمبر ١٩٦٤

١ - دخان : قش : قش : قش : طين : مخالفة
القانون ٥ ق ٧٤ لسنة ١٩٢٣ .

ب - رسوم جركية : دخان ٥ ق ١٦٠ لسنة ١٩٥٩
ق ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ .

المبدأ القانوني :

١ - تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون ٧٤ لسنة ١٩٢٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على أنه يقصد بعبارة الدخان المغشوش جميع المواد المعدة للبيع أو للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه . كما تنص الفقرة الأخيرة من تلك المادة على أنه يقصد بالدخان المخلوط الدخان الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت . ومفاد هذين النصين أن كلا النوعين يفترق في ماهيته ومقوماته عن الآخر . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه حين استلزم للعقاب على إحراز الدخان

المغشوش أن تكون المادة المضبوطة دخان جرى غشه أو خلطه بمواد أخرى يكون قد استعار تعريف المشرع للدخان المخلوط وأجراه على الدخان المغشوش ، يخالف بذلك حكم القانون .

٢ - متى كانت الطاعة «مصلحة الجمارك»

لا تدعى أنها أقامت الدليل على عدم تسديد الرسوم الجركية على الأذخنة المضبوطة ؛ بل جاء نعيها مقصورا على القول بأن القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ يعفيها من هذا الإثبات ، وهو ما تكفل الحكم بالرد عليه ردا صريحا حين بين أن هذا القانون وهو الذي يحظر استيراد أو تداول أو إحراز أو بيع أو خلط أو نقل الدخان الليبي المعروف بالطرابلسي . ويعتبر مخالفة هذا الحظر عملا من أعمال التهريب الخاضعة لأحكام القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٤٥ قد صدر في تاريخ لاحق لواقعة الدعوى فلا يجري عليه حكمه وتظل خاضعة للأصل المقرر وهو أن البضائع الموجودة فيما وراء حدود الدائرة الجركية تعتبر خالصة الرسوم الجركية وأن مدعى خلاف هذا الأصل هو المكلف قانونا بإثباته . ومن ثم فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون يكون غير سديد متعينا رفضه .

طن ٥٢٠ لسنة ٣٤ ق بالهيئة السابقة .

١٧٦

٩ من نوفمبر ١٩٦٤

تفتيش : مأمور ضبط قضائي • تلبس • نقض :
ظمن خطأ في تطبيق قانون • مخدر •

المبدأ القانوني :

الأصل أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق لا يجوز إجراؤه إلا بمعرفة سلطات التحقيق أو بأمر منها . وإنما أباح القانون لمأموري الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة متى قامت أمارات قوية على وجود أشياء تفيد في كشف الحقيقة بمنزله . ومن المقرر أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لاشخص مرتكبها . فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المتهم ضبط ضبطا قانونيا محرزا لمادة مخدرة ، وأن هذا المتهم دل على المطعون ضده باعتباره مصدر هذه المادة فإن انتقال الضابط إلى منزل الأخير وتفتيشه بإرشاد المتهم الآخر يكون إجراء صحيحا في القانون إذ ضبط المخدر مع المتهم الآخر بجعل جريمة إحرازه متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه

ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده تأسيسا على بطلان تفتيش منزله يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه :

ظمن ١٥٩٨ لسنة ٣٤ ق الحياة السابقة

١٧٧

١٦ من نوفمبر ١٩٦٤

- ١ - دعوى جنائية : وقتها .
- ب - محكمة موضوع : دليل ، سلطتها في تقديره اثبات . ورقة رسمية . حكم . تسيب حيب .
- ج - اثبات : بوجه عام . حكم ، تسيب حيب .
- د - حكم . تسيب ، أخذ بأقوال شاهد أمامها خالت قولاً آخر له في إحدى مراحل التحقيق .
- هـ - محكمة : تحقيق ، إجراءات ، شاهد جماعة بشير عيين ، محام ، اعتراضه . إجراءات جنائية م ٣٣٣ .

المبادئ القانونية :

- ١ - من المقرر قانونا وفقا للمادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحكمة إنما توقف الدعوى إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى مما يقتضي - على ما جاء بالذاكرة الايضاحية للقانون - أن تكون الدعوى الأخرى مرفوعة فعلا أمام القضاء . أما

إذا كانت الدعوى لم تحقق ولم ترفع بعد فلا محل لوقف الدعوى .

٢ - من المقرر أن أدلة الدعوى تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضى ولو كانت أوراقاً رسمية ، مادام هذا الدليل غير متطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التى استخلصها القاضى من باقى الأدلة ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال ضابط الشرطة من حضور الطاعن إلى مكتبه فى صباح يوم الحادث ، وأطرحت التصريح الذى قدمه الأخير للتدليل على أنه كان فى زيارة لأخيه فى اليوم نفسه بمسشفى الأمراض العقلية - للأسباب التى أوردها - فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن ينحل إلى جدل فى تقدير الدليل . مما تستقل به محكمة الموضوع بغير عقب .

٣ - العبرة فى الإثبات فى الواد الجنائية هى بانتناع القاضى واطمأنانه إلى الدليل المقدم إليه فاذا كانت المحكمة قد تعرضت - بما هو واجب عليها فى تمحيض أدلة الدعوى - إلى بحث أصل الدليل ومدى سلامته وجديته قبل أن أحذ به وتعول عليه ، فلا يصح أنعى عليها بأنها تجاوزت فى ذلك حدود سلطانها . ولما كانت المحكمة قد لاحظت ما شاب محضر تحقيق النيابة من عيب وتغيير بصدد أقوال

الشرطيين السريين . وتبينت خلوقاً شهود الإثبات وقرار تلخيص عضو غرفة الاتهام من هذا التغيير ؛ فضلاً عن اختلاف خط ولون حبر العبارات المستبدلة عن خط وحبر باقى المحضر . ووجود آثار كشط ومحو . بمادعائها للاعتقاد بأن بدأ قدامتت إلى هذا المحضر عقب انتهاء تحقيقه وبعد نظر القضية بمعرفة غرفة الاتهام فغيرت من بعض عباراته حتى تنفق ودفاع الطاعن وخلعت للاعتبارات السائغة التى أوردها - إلى أطراح أقوال هذين الشاهدين بمحضر تحقيق النيابة وأخذت بأقوالهما فى جلسة المحاكمة . فانه لا يجوز للطاعن أن ينعى عليها أنها قد تجاوزت سلطانها بتصديها إلى تزوير محضر التحقيق ، لما فى ذلك من مصادرة لحق المحكمة المطلق فى تقدير سلامة الدليل وقوته فى الإثبات . دون ما قيد عليها فيما عدا الأحوال المستثناة قانوناً .

٤ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد أمامها متى إطمأنت إليها . ولو خالفت قولاً آخر فى إحدى مراحل التحقيق .

٥ - متى كان محامى الطاعن لم يعرض على سماع قوال الشاهد بغير يمين وقد تم ذلك فى حضوره فقد سقط حقه فى التمسك بهذا البطلان الذى ينهل بإجراء من إجراءات

التحقيق بالجلسة . وفقا للمادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

طعن ١٩٠ لسنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة

١٧٨

١٦ من نوفمبر ١٩٦٤

١ - تفتيش : أتى . دفع يطلان تفتيش . اجراءات جنائية م ٤٦ .

ب - أسباب اياحة : دفاع شرعى . مقاومة موظف تفتيش . نقض . طعن . خطأ فى تطبيق قانون . حكم تسبب غير مبرر . مأمور ضبط قضائى . عقوبات م ٤٨ .

ج - دفاع "شرعى" : حكم . تسبب . تحدث عن كل ركن من أركان الدفاع الشرعى .

د - وقائع : تفـديرها ، موضوع استقلالها بالفصل فيها .

هـ - حكم : تسبب . اجراءات محكمة .

المبادئ القانونية :

١ - تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه : د إذا كان المتهم أتى وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أتى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائى . و مراد القانون من اشتراط تفتيش أتى بمعرفة أتى ، عندما يكون مكان التفتيش من المواضع الجنائية التى لا يجوز لرجل الضبط القضائى الاطـلاع عليها ومشاهدتها ، حفاظا على عورات المرأة التى تخدش حياءها إذا مست . ولما كان ما قام

به الضابط من إمساكه باليد اليسرى للمطعون ضدها وجذبها عنوة من صدرها إذ كانت تخفى فيه المخدر ، ينطوى بلا شك على مساس بصدر المرأة الذى يعتبر من العورات لديها لما يقتضيه ذلك بالضرورة من ملامسة هذا الجزء الحساس من جسمها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدفع بطلان تفتيش المطعون ضدها للأسباب السانغة التى أوردها يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

٢ - أباح القانون فى المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات مقاومة رجل الضبط القضائى إذا ما تجاوز القانون - حتى مع توافر حسن النية - إذا خيف لسبب مقبول أن ينشأ عن فعله جروح بالغة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الضابط وقد أجرى تفتيش المطعون ضدها الثانية بالامساك يدها اليسرى وجذبها عنوة من صدرها إذ كانت تخفى فيه المخدر محدثا بجسمها العديد من الإصابات . يكون جاوز حدود وظيفته مما يجعل المطعون ضدها الثانية فى حالة تبنيح لها مقاومة استعمال الحق الدفاع الشرعى عن النفس وانتهى من ذلك إلى القضاء ببراءتها من تهمة التعدى على الضابط فإن النعي عـ لى الحكم بالخطأ فى تطبيق

١٧٩

١٦ من نوفمبر ١٩٦٤

قتل عمد : قصد جنائي ، نية القتل ، حكم ، تسبب عيب .

المبدأ القانوني :

من المقرر أن جريمة القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجني عليه ، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم ، وهو بطبيعته أمر يبطئه الجاني ويضره في نفسه ويتمين على القاضي أن يعنى بالتحدث 'استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . فإذا كان ما ذكره الحكم مقصوراً على الاستدلال على هذه النية من حمل الطاعنين أسلحة نارية معمرة بقصد إطلاقها على المجني عليه وإصابة هذا الأخير بمبارين في رأسه أو ديا بحياته - وهو مالا يكفي في استخلاص نية القتل ، وخاصة بعد أن أثبت الحكم في معرض تحصيله واقعة الدعوى أن الطاعنين لم يطلقوا النار على المجني عليه ، وإنما أطلقوها في الهواء

القانون يكون على غير أساس متعينا الرفض .

٣ - لا يشترط في القانون أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان الدفاع الشرعي في عبارة مستقلة ، بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً من الظروف والملابسات طبقاً للواقعة التي أثبتتها الحكم .

٤ - من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها ومدى تناسب القوة اللازمة لرد الاعتداء ، هي من الأمور المتعلقة بموضوع الدعوى تستقل بحكمة الموضوع بالفصل فيها بلا معقب ، طالما كان استدلال الحكم سليماً ويؤدي النتيجة التي خلص إليها .

٥ - من المقرر أنه يكفي في المحاكمة الجنائية أن ينشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

طن ٦٩٨ لسنة ٣٤ في الهيئة السابقة

ب - محكمة موضوع : دليل ، سلطتها تقديره .
حكم ، تسيب ، نقض ، طعن ، أسبابه .

المبادئ القانونية :

١ - نصت المادة ١٧٦ من قانون العقوبات
على التلبس بفعل الزنا كدليل من أدلة
الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة .
ولا يشترط في التلبس بهذه الجريمة أن
يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا
بالفعل ، بل يكفي أن يكون قد شوهد في
ظروف تنفي بذاتها وبطريقة لا تدع مجالا
للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت
فعلا .

٢ - لمحكمة الموضوع أن تكون
عقيدتها بما تطمئن إليه من أدلة وعناصر
في الدعوى ، ولها أن تأخذ بأقوال الشهود
ولو سمعت على سبيل الاستدلال متى اقتنعت
بصحتها واطمأنت إلى قدرتهم على التمييز .
ومتى كانت المحكمة قد ركنت إلى أقوال
بنتى المجنى عليه اللتين سمعتهما على سبيل
الاستدلال البلوغ سن كل منهما ثمانى
سنوات ، وذلك في حضور الطاعن الذى
لم يدفع أمامها بأنها لا تستطيعان التمييز ،
فليس له أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة
النقض .

طعن ١٦٠٠ لسنة ٣٤ ق الهيئة السابقة

للإرهاب دون أن يفصح عن أثر هذه
الواقعة في تبيان قصدهما المشترك الذى نسب
إليهما تديت النية على تنفيذه ، وكانت
إصابة المجنى عليه بعبارين ناريين أوديا
بحياته هي نتيجة قد تتحقق بغير القتل
العمد .

ولا يغنى في هذا الشأن ما قاله المحكم
من أن الطاعنين كانوا قد عقدوا النية على
ارهاق روح المجنى عليه - طالما أن ازهاق
الروح هو النتيجة التى قصدوا الجانى ويتمين
على القاضى أن يستظهرها . كما لا يجدى
ما أورده المحكم في مدوناته من أن الطاعن
الأول قد أطلق عيارا ناريا على المجنى عليه
أصابه وأردفه بعيار آخر أجهز عايبه ،
لاقتصار هذا البيان على مجرد سرد الفعل
المادى في الجريمة دون أن يكشف عن
القصد الخاص فيها ، وهو ما كان المحكم
مطالباً باستخلاصه .

طعن ٧٠١ لسنة ٣٤ ق بالهيئة السابقة

١٨٠

١٦ من نوفمبر ١٩٦٤

١ - زنا : . تلبس . عقوبات رقم ٢٧٠

١٨١

١٦ من نوفمبر ١٩٦٤

أسباب إباحة : دفاع شرعى . حكم ، تسبيب ، عيب
محكمة موضوع .

المبدأ القانونى

من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتهاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم استدلالاً سليماً يودى منطقياً إلى ما انتهى إليه . فإذا كان الحكم قد اعتمد فى نفي قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس التى تمسك الطاعن بها فى دفاعه على مجرد اشتراكه فى شجار قام بينه وبين آخر ، وهو استدلال فاسد ، ذلك أن الشجار ليس من شأنه فى ذاته أن يجعل كل من اشترك فيه مستوجبا للعقاب بلا قيد ولا شرط إذ قد يكون النشاجر بين فريقين أصله اعتداء وقع من فريق وأن الفريق الآخر المعتدى عليه إنما كان يرد الاعتداء ، وفى هذه الحالة يخول القانون للمعتدى عليه دفع الاعتداء الواقع عليه . وكان ما وقع

فيه الحكم المطعون فيه من فساد فى الاستدلال على نفي قيام حالة الدفاع الشرعى قد حال دون تحقيق محكمة الموضوع لما دفع به الطاعن من قيام تلك الحالة ، الأمر الذى جعل الحكم مشوباً أيضاً بالقصور مما يتعين معه نقضه والإحالة .

الطعن ١٦٠٩ لسنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة

١٨٢

١٧ من نوفمبر ١٩٦٤

- ١ - سب : قذف . قصد جنائى . نقد مباح .
- ب - صحافة : رئيس تحرير جريدة : مسؤوليته سب . قذف
- ج - مسئولية تقصيرية : خطأ ضرر . علاقة سببية تبويض . حكم ، عيب .
- د - حكم : إصداره إجراءات المحاكمة . إجراءات جنائية م ٣٠٣ / ١ .
- هـ - إجراءات . المحاكمة حكم ، إصداره

المبادئ القانونية :

- ١ - من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة السب أو القذف يتوفر إذا كانت الطاعن الصادرة من الساب أو القاذف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف والالفاظ الماسة بالاعتبار ، فيكون عليه عندئذ

مفترضاً - ومتى تحقق القصد فلا يكون هناك ثمة محل للتحدث عن النقد المباح ، الذي هو مجرد إبداء الرأي في أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل وبغية التشهير به أو الخط من كرامته ، فإذا ما تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره مكوناً للجريمة السب أو القذف .

٢ - مسؤولية رئيس التحرير مسؤولية مفترضة مبناها صفته ووظيفته في الجريدة ، فهي تلازمه متى ثبت أنه يباشر عادة وبصورة عامة دوره في الإشراف ، ولو صادف أنه لم يشرف بالفعل على إصدار هذا العدد أو ذاك من أعداد الجريدة ولا يرفع هذه المسؤولية عن عاتقه أن يكون قد عهد ببعض اختصاصه لشخص آخر ، ما دام قد استبقى لنفسه حق الإشراف عليه . ذلك أن مراد الشارع من تقدير هذه المسؤولية المفترضة إنما مرده في الواقع إلى افتراض علم رئيس التحرير بما تنشره جريدته ، وإذنه بنشره أي أن المشرع قد أنشأ في حقه قرينة قانونية بأنه عالم بكل ما تنشره الجريدة التي يشرف عليها ، فمسؤوليته لذن مفترضة نتيجة افتراض هذا العلم . وما دام أن عبارات المقال دالة بذاتها على معنى السباب ، فقد حقت عليه

مسؤوليته الفرضية ، ولا يمكنه التنصل منها إلا إذا كان القانون لا يكتفي للعقاب بمجرد العلم بالمقال والاذن بنشره ، بل يشترط قصداً خاصاً لا تفيد عبارات المقال ولا تشهد به ألفاظه ، أو علماً خاصاً لا تدل على وجوده معاني المقال المستفادة من قراءة عباراته وألفاظه .

٣ - إذا كان مؤدى ما أورده الحكم في مدوناته يفيد أن نشر المقال كان من شأنه خدش شرف المجنى عليه والمساس باعتباره والخط من قدره في أعين الناس لما تضمنه من التشهير به والسخرية من نشأته والطعن في نزاهته واستقامته ، وكان هذا البيان يتضمن في ذاته الإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض ، فلا تريب على المحكمة إن هي لم تبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به ، إذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب عليها .

٤ - إن كل ما أوجبه قانون الاجراءات الجنائية عند إصدار الحكم هو ما نصت عليه المادة ٣٠٣/١ من هذا القانون من أنه : « يصدر الحكم - في جلسة علنية ولو كانت

الوقائع :

أقام المدعى بالحق المدنى هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة جنابات ضد المتهمين الطاعنين ، بعريضة أعلنت إليهم قال فيها : إنه فى سنة ١٩٠٢ صدرت جريدة . . المملوكة للمعلن إليه الثانى والثى يقوم مع الثالث برئاسة تحريرها ، وفى الصحيفة الأخيرة منها قال موقع باسم المعلن إليه الاول على صورة خطاب مفتوح موجه إليه بصفت كونه رئيسا لمدينة حفل بالوان من التعريض والسخرية به وبشأنه فضلا عن التمسك بدمته . كما ذكر فى دعواه أراجمة . وقد تمت بالنشر فى صحيفة فتكون الدعوى من اختصاص محكمة الجنابات عملا بالمادتين ٢١٥ و ٢١٦ المعدلة بالقانون ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية وطلب محاكمتهم بالمادتين ١٨٥ و ٢٠٧ من قانون العقوبات كما طلب القضاء له قبلهم متضامنين بمبلغ ١٠٠٠ ج على سبيل التعويض مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة جنابات قضت حضوريا سنة ١٩٦٣ عملا بمادتي الاتهام بتغريم كل من المتهمين بمبلغ خمسين جنيتها وبالزامهم متضامنين بدفع مبلغ ثلاثمائة جنيه على سبيل التعويض إلى المدعى بالحق المدنى والمصروفات فعلن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض .

اندعوى نظرت فى جلسة سرية ، ويحـ إثباته فى محض الجلسة ويوقع عليه من رئيس المحكمة والكتاب ، . ولم ينص على البطلان فى حالة النطق بالحكم فى جلسة تغاير الجلسة المحددة لذلك .

٥ — من المقرر قانونا أنه لا يلزم إعلان المتهم بالجلسة التى حددت لصدور الحكم فيها — متى كان حاضرا جلسة المرافعة أو معلنا اعلانا صحيحا ، طالما أن الدعوى بها نظرت على وجه صحيح فى القانون واستوفى كل خصم دفاعه وحجرت المحكمة الدعوى للحكم فيها . فإن صلة الخصوم بها تكون قد انقطعت ولم يبق اتصال بها إلا بالقدر الذى تصرح به المحكمة ، وتصبح القضية فى هذه المرحلة مرحلة المداولة وإصدار الحكم وفى هذا الوضع تكون الدعوى بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة فيه — ويمتنع على الخصوم إبداء أى دفاع فيها .

المحكمة :

حيث إن مبنى الأوجه الثلاثة الأولى من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دأ الطاعنين بجريرة السب قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على فساد في الاستدلال — ذلك بأن العبارات التي تضمنها مقال الطاعن الأول ونشره الطاعنان الثاني والثالث بجريدة السفير لم يكن مقصودا منها في ظروف النشر سوى مجرد النصيح والارشاد والنقد الثبري . ومع ذلك فإن الحكم قد فسرهما على غير المعنى الذي ترمى إليه ألفاظها وأخطأ في استخلاصه منها توفر القصد الجنائي لدى الطاعنين — ثم إن ظروف النشر تدل على انتفاء القصد الجنائي لدى الطاعنين الثاني والثالث باعتبارهما رئيسين للتحرير فقد سبق لما أن نشرنا مقالين يشيدان فيهما بأعمال المجي عليه . وكان يتعين على المحكمة في هذه الحالة — أن تفهم حقيقة نيتهم وتثبت من جازبها في حقهما عليهما بسوء قصد صاحب المقال من نشره — كما أنه لم يقد أي دليل على علم الطاعن الثالث بالمقال موضوع الاتهام وإجازة نشره . وأن الطاعن الثاني هو الذي أمر بإجازة النشر على أنه رئيس التحرير المسؤول عن باب الأقاليم الذي نشر فيه هذا المقال . ولم يكن الطاعن الثالث مسؤولا إلا عن الأبواب الأخرى التي تنشر في تلك الجريدة .

وحيث أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة

الدعوى بما يحمله أن جريدة نشرت بمديها الصادرين بتاريخ ٠٠ سنة ١٩٦١ مقالين — بمغاسبة تعيين المدعى بالحق المدني (المطعون ضده) رئيسا لمدينة . — أشادت فيهما بأعماله وأرسلت إليه خطابا للتهنئة . ذكرت فيه أنها تصدر أعدادا خاصة بالأقاليم تبرز فيها أوجه النشاط المختلفة بالمدينة . وأظهرت استعدادها لتلقي ارشاداته وتوجيهاته في هذا الشأن . إلا أنه حدث أن نشرت جريدة . . مقالا في سنة ١٩٦٢ عر محافظة . . تحدث فيه عن مدينة . . الأمر الذي أثار جريدة . . لما قاتها من فرصة الكسب من أجور الاعلانات . وعلبت للمدعى بالحق المدني ظهر المجن بأن نشرت به — دوما الصادر في . . سنة ١٩٦٢ مقالا في صورة خطاب مفتوح حرره الطاعن الأول وأجاز نشره الطاعن الثاني ردا على مقال جريدة . . وما نشرته عن المدعى بالحق المدني . تضمن سبا لهذا الأخير وتبلا من كرامته وشرفه . وانطوت عباراته على الخط من قدره في أعين الناس والجزء والسخرية به والطعن في نزاهته واستقامته — وقد اعترف الطاعن الأول بتحرير المقال كما أقر الطاعن الثالث قورا بأنهما يعملان رئيسين لتحرير تلك الجريدة . وبعد أن استعرض الحكم دفاع الطاعنين في هذا الصدد — أورد الأدلة التي استخلص منها ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو في حق الطاعنين ، ثم عرض الحكم إلى ما يثيره الطاعنون في دفاعهم من القول بانتفاء القصد الجنائي . لديهم فيما أسند إليهم . بدعوى

أن يقال إنما قصد به مجرد النقد البريء والنصح والتوجيه . ورد عليه بما يفنده في قوله : . وما كان النقد المباح هو إبداء رأى في أمر أو عمل دون الأساس بشخص صاحب الامر بغية التشهير به أو الخط من كرامته . فإذا تجاوز النقد هذا الحد فاشتمل على اسناد عيب أو خدش للناوس أو الاعتبار ، وجب العقاب عليه باعتباره مكوّنًا لجريمة سب - والتي كان المقال محل الدعوى قد حوى في خطابه للمدعى المدنى . أنك لست غريبًا عن المدينة حتى يعرف الناس قصة حياتك فكل الناس يعرفونها جيدًا . . . أريد مثلاً أن نقول إنك من عائلة عريقة في الحسب والاسكلاريدس . لقد أضحكت الناس كثيرًا أنك ذهبت إلى قاهرة فقهرنا وجمت إلينا مليونيرا نق يا سيادة الاسناد الكبير أن اليوم الذى ستقول لك فيه حكومتنا من أين لك هذا آت لا شك في هذا ؟؟ تجعل انهم مسبحا للقول أن هناك في حياتك حلقة صائفة تحاول أن تهيل عليها شراب . متى كان ذلك ، فقد حق العقاب للسب ما دامت هذه الالفاظ هي في ذاتها بما يخذل الشرف والاعتبار ويحط من قدر المجنى عليه في أعين الناس بما تضمنته من الهزء والسخرية به من نشأته والظعن في نواحيه واستقامته . ومن المحال قول الدفاع أن هذا المقال نقد ، بباح للمجنى عليه وقع بحسن نية - ذلك أنه متى كانت الالفاظ الواردة في المقال دالة بذاتها على معاني السب . فقد وجبت محاسبة كاتبها عليهم - بصرف النظر عن الجواث التي

دفعته لنشرها فإن القصد الجنائى يتحقق في السب متى أهدم المتهم على اسناد العبارات الشائنة علماً بمعناها ، فإذا ما تعدى بها حد النقد المباح حتى خرج إلى حد الظعن والتجريح حقت عليه كلفة القانون . .

واستطرد الحكم في الرد على دفاع الطاعنين قوله : . وإذا كان التبليغ عن الجرائم حقاً بل فرضاً على كل فرد ، فذلك لا يكون إلا إذا انجبت النية إلى التبليغ لحسب . فلم يقصد النشر على الملأ والإذاعة بين الناس . فإذا ما ورد بما يقال أن المجنى عليه لابد أن يسأل وشيكاً من أين له مال الذى حم بعد هلاكه . فاقصد منا لما هو المراد بهير بالمجنى عليه لليل منه . ولا يقول على قول الدفاع إن كاتب المقال قد استعمل حقه في التشكوى والتبليغ - ولا يقال إن المتهم الاول (الطاعن الاول) ما أراد بمقاله إلا اسداء النصيح للمجنى عليه حتى لا يكون ثمة مجال للهمس ، وأن هناك في حياة حلقة صائفة يحاول دائماً أن يهيل عليها التراب ، لأن لاسناد في السب كما يتحقق بكل صفة كلامية أو كتابية توكيدية ، يتحقق أيضاً بكل صيغة ولو تشكيكية من شأنها أن تلقى في الأذهان عقيدة ولو وقتية أو ظناً أو احتمالاً ولو وقتيين في صحة الأمور المدعاة ، ومن ثم فلا عبرة بما يتخذها الكاتب من الأسلوب الذى يجتهد فيه في التهرب من نتائج سبه لا يهدى القول أن المقال قد اشتمل

على عبارات تضمنت مجرد النية تحقيقا للصالح العام فليس بمانع أن يشتمل عليها مع غيرها من العبارات التي قصد بها التشهير ، وذلك ليتخذ من بعض القول ستارا لغيره يريد به تجريح المجنى والنيل منه ، وإلا لاستطاع الكاتب تحت ستار الدفاع ظاهريا عن مصلحة عامة ، أن ينال من كرامة الغير ما شاء دون أن يناله للقانون عقاب . .

الجنائي لدى الطاعنين من اعتراف الأول بكتابة المقال ، وإقرار الثاني والثالث بصفة كونهم ما رئيسين لتحرير تلك الجريدة التي نشر فيها المقال — يكون استخلاصا — سيديا في القانون . وما يثيره الطاعنون في هذا الصدد يكون جدلا موضوعيا بما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

ثم انتهى الحكم من ذلك إلى القول : . ولما كان الثابت من اعتراف المتهم الأول أنه محرر المقال موضوع الدعوى الذي نشر بصحيفة . في حدودها تصدر بتاريخ . . سنة ١٩٦٢ فقد حق عقابه بمقتضى المادتين ١٨٥ و ٣٠٧ عقوبات . ولما كان المتهمان الثاني والثالث (رئيسي التحرير) حسبما هو مبين بصدور تلك الصحيفة وثابت من إقرارهما بجلسة المحاكمة ، وقول أولهما أنه اطلع على المقال وأجاز نشره ، فإن مسؤوليتهما عن عبارات السب الواردة في هذا المقال ثابتة بحكم الفقرة الأولى من المادة ١٩٥ عقوبات . .

ذلك بأنه من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف يتوافر إذا كانت المطاعن الصادرة من الساب أو المغاذف محشوة بالعبارات الحادشة للشرف والألقاظ الماسة بالاعتبار ، فيكون عليه عندئذ مفترضا — ومتى تحقق القصد فلا يكون هناك ثمة عمل للتحديث عن القذف المباح ، الذي هو مجرد إبداء الرأي في أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الخط من كرامته . فإذا ما تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره مكونا لجريمة السب أو القذف . لما كان ذلك ، وكانت مسؤولية رئيس التحرير مسؤولية مفترضة مبنياها صفته ووظيفته في الجريدة فهي تلازمه متى ثبت أنه يباشر عادة وبصورة عامة دوره في الإشراف ولو صادف أنه لم يشرف بالفعل على إصدار هذا العدد أو ذاك من أعداد الجريدة ، ولا يرفع هذه المسؤولية عن عاتقه أن يكون قد عهد ببعض اختصاصه لشخص آخر ، ما دام قد استبقى لنفسه حق الإشراف عليه . ذلك أن مراد الشارع من تقرير هذه

ولما كان ذلك ، وكان ما أوردته الحكم فيما تقدم من عبارات دالا بذاتها على معنى السباب كما هو معروف به في القانون ، لما تضمنته من استناد وقائع لو صحت لأوجب احتقار المجنى عليه عند أهل وطنه ونات من سمته ونزاهته ، فضلا عن التشهير بنشأته وصفة أصله — لما كان ذلك ، فأما استخلاص الحكم من توافر القصد

عناصر هذا الموضوع ومقدار الضرر الذي أصاب المجنى عليه وعودته عنه بالمبلغ الذي قدرته .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة سـ ثقة من شأنه أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها — خلص من ذلك إلى قوله : « إن ثبتت تلك الجريمة في حقهم يتوافر به قيام الفعل الضار الذي يستوجب الحكم على فاعله بالتعويض ، لما كان ذلك وكان مؤدى ما أورده الحكم في مدوناته يفيد أن نشر ذلك المقال كان من شأنه خدش شرف الحقن عليه والمساس باعتباره والخط من قدره في أعين الناس لما تضمنه من التشهير به والسخرية من نشأته والطعن في نزاهته واستقامته ، وكان هذا البيان يتضمن في ذاته الإحاطة بأركان المسؤولية التصرفية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على مقارفة بالتعويض فلا تريب على المحكمة إن هي لم تبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به ، إذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير تعقب عليها . لما كان ذلك ، فإن ما يشهده الطاعنون في هذا الوجه لا يكون مقبولا ..

طمن ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أديب نصر ، حسين صفوت السركي ، وغنار وضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم المستشارين .

المسؤولية المفترضة إنما مردده في الواقع هو افتراض علم رئيس التحرير بما تنشره جريدته واذنه بنشره ، أي أن المشرع قد أنشأ في حقه قرينة قانونية بأنه عالم بكل ما تنشره الجريدة التي يشرف عليها ، فمسؤوليته إذن مفترضة نتيجة افتراض هذا العلم .

وما دام أن عبارات المقال دالة بذاتها على معنى السباب فقد حقت عليه مسؤوليته الفرضية ولا يمكنه التنصل منها إلا إذا كان القانون لا يكتفي لللقاب بمجرد العلم بالمقال والإذن بنشره ، بل يشترط قصدا خاصا لا يفيده عبارات المقال ولا تعهد به ألفاظه ، أو علما خاصا لا ندل على وجوده معاني المقال المستفادة من قراءة عباراته وألفاظه . لما كان ذلك وكان ما يشهده الطاعن الثالث من أنه وإن كان رئيساً للتحرير ، إلا أنه لم يكن مختصا بباب أخبار الأقاليم الذي نشر فيه المقال موضوع الانهام إنما هو من اختصاص الطاعن الثاني وحده ففروء بأنه لما كان الطاعن الثالث لا يدعى في وجه طعنه أنه أثار شيئا من ذلك أمام القضاء الموضوعي ، وكان ما يشهده في هذا الصدد يتطلب إجراء تحقيق موضوعي للتثبت منه ، وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة . لما كان ذلك ، فإن ما يشهده الطاعنون في هذه الأوجه الثلاثة لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو القصور في التسهيل ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام الطاعنين بالتعويض لم يبين

١٨٣

٢٣ من نوفمبر ١٩٦٤

- ١ — تزوير : محرر رسمي . ورقة مصطنعة ، نسبة صدورها كذبا الى موظف عام للايهام برسميتها .
- ب — محرر مزور : وجوده . امكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم . صورة شمسية للورقة .

المبادئ القانونية :

- ١ — لا يشترط في جريمة التزوير في المحررات الرسمية أن تصدر فعلا عن الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة ، بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولون نسب صدورها كذبا الى موظف عام للايهام برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه .

- ٢ — عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير ، إذ الأمر في هذا مرجعه الى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات ، ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت الى صحتها فإذا كان الحكم قد انتهى في

استخلاص سائح إلى سابقة وجود أصل الخطاب المزور وإلى أن الطاعن قد اصطنعه وأرسله إلى المجنى عليها بطريق البريد على أنه وارد لها من هيأة قناة السويس ، ثم عمد إلى الاستيلاء عليه بعد أن استنفذ الغرض الذي أعده من أجله اخفاء لجسم جريمة التزوير التي قارفها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا "صدد لا يعدو المجادلة في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ قتناع المحكمة بها عما يستقل به قاضي الموضوع ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

طاب ٧٠٦ لسنة ٣٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة : د. ليونس ، وحميد السرك ، ومحمد صبري ، ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين هـ - زام المستشارين .

١٨٤

٢٣ من نوفمبر ١٩٦٤

عمل : التزامات رب العمل . عقوبة ، تصددها . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

المبدأ القانوني :

فرض القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل في نصوصه المختلفة التزامات

متعددة على صاحب العمل لمصلحة العمال الذين يستخدمهم في مؤسسته ، وقد اشتملت على نوعين من الالتزامات - الأولى - وتتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، وما يجب عليه أن يؤديه إليهم من أجر وإعانة غلاء ، وما يكفله لهم من علاج وتحديد ساعات العمل ومنح الإجازات والمكافآت لهم إلى آخر تلك الالتزامات التي تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم المباشرة والذاتية ، وهي الحقوق التي حرص المشرع على أن يكفلها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٥ ومثيلاتها من هذا القانون ، وهي صريحة في أن الغرامة تعدد بقدر عدد العمال الذين أجهفت المخالفة بحق من حقوقهم الخاصة والذاتية .

أما النوع الثاني من الأحكام التي وضعتها القانون على صاحب العمل فهي في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف الشارع منها إلى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره ، ومن قبيل ذلك ما نص عليه في المادة ١٤٤ من إلزام صاحب العمل بأن يعد سجلا أو نظاما خاصا لقيود وحصر العمال قبل دخولهم إلى أماكن العمل وعند

خروجهم ، ومنها ما توجبه المادة ١٤٨ من إلزام صاحب العمل بتعليق جدول في أمكنة العمل ، يبين فيه ساعات العمل وفترات الراحة ، وما تقضى به المادة ١٠٥ من إلزام رب العمل أو مديره المسؤول بوضع لائحة بالأوامر الخاصة بالسلامة العامة وفقا للقرار الذي يصدره وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزير الصناعة وهو ما لا تعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال ذلك أن الإخلال بالالتزامات الواردة بتلك المواد ليس من شأنه أن يمس مصالح العمال أو عددا معيناً منهم بعقوبة مباشرة ، وكل ما قصده المشرع منها بحكم نصوصها ووضعها بالفصل الخامس من الباب الثالث من القانون المشتمل على الأحكام الخاصة بتنظيم العمل ، أن يكون العمال جميعاً على بينة من أمر قيدهم في السجلات ووسيلته وساعات العمل وفترات الراحة والاشتراطات الموضوعية لضمان السلامة العامة لهم ، وأن لا تنفذ في حقهم هذه السجلات والجداول والاشتراطات إلا بعد استيفاء الأحكام المنصوص عليها في القانون واللوائح المنفذة له ، وأن يسير العمل بالمؤسسة على خير وجه يضمن مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون بما ليس فيه إضرار بمصالح الجماعة

والعمال معا ، وبما يحقق المزيد من الانتاج
والرفاهية العامة للشعب .

طن ٧١٠ لسنة ٢٤ في وثاسة وعضوية السادة
الاسانفة : توفيق أحمد الحشن ، أديب نصر ، ومخار
رضوان ، ومحمود عز الدين ، وحسين سامح المستشارين .

١٨٥

٢٣ من نوفمبر ١٩٦٤

اشتباه : العود اليه مرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥
مرالبة . عقوبات م ٤٩

المبادئ القانونية :

جرى قضاء محكمة النقض على أن جريمة
العود للاشتباه تتحقق إذا ما وقع من المشتبه
فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة
الشرطة فعل من الأفعال المنصوص عليها
في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم
٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على
استمرار خطورته ويكون من شأنه أن
يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من
سلوكه الاجرامى الذى أوجب الشارع
محاصلته عنه وعقابه عليه احتياطا لمصلحة
المجتمع ، وصونا للأمن بصرف النظر عن
مصدر الاتهام المترتب على ذلك الفعل ،

سواء انتهى بحكم نهائى بالادانة ، أو كان قائماً
على أساس جدى يرتكز على أدلة لها وجهتها
وهذا العود إنما يرجع فى تحديد مدته إلى
قواعد العود العامة الواردة فى الباب السابع
من الكتاب الأول من قانون العقوبات ،
إذ سوى القانون فى تطبيق تلك القواعد
بين المراقبة وعقوبة الحبس . ولما كانت مدة
العود لمن سبق الحكم عليه بالحبس مدة سنة
أو أكثر هى خمس سنين من تاريخ انقضاء
هذه العقوبة ، أو من تاريخ سقوطها بمضى
المدة طبعاً للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من
قانون العقوبات ، فإن مدة العود بالنسبة إلى
المطعون ضده المحكوم بوضعه تحت المراقبة
لمدة سنة تكون خمس سنوات ، تحسب من
من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو سقوطها
بمضى المدة .

طن ٧١٦ لسنة ٢٤ بالهيئة السابقة

١٨٦

٢٣ من نوفمبر ١٩٦٤

١ - بناء : عدم نقض طعن خطأ فى تطبيق قانون هدم
فى ٢٤٤ لسنة ١٩٥٦ . فى ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤
ب - ارتباط : محكمة موضوع . عقوبات م ٣٢

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان مناط العقاب طبقاً للمادة الخامسة من القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - السارى على واقعة الدعوى - وهو هدم المبانى غير الآيلة للسقوط بغير موافقة اللجنة المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القانون متتفياً بصدور قرار هندسى بالموافقة على إزالة البناء . وكان العقاب فى هذه الحالة وعلى ما تقضى به المادة السابعة من القانون يقوم على أساس أحكام القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتغريم المطعون ضده بما يعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم بالتطبيق لأحكام القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بالغاء ما قضى به فى هذا الخصوص .

٢ - إن تعرف وحدة الغرض فى الجرائم عند الارتباط أو عدم قابليته للتجزئة من شأن محكمة الموضوع وحدها ، فإن ماهى حكمت بمقوبة لكل جريمة فإن ذلك منها معناه أنها لم تر أن هناك ارتباطاً بالمعنى المقصود فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات . وما دام ما ارتأته من ذلك سائغاً - لانعدام

العلة بين امتناع المتهم عن الحصول على ترخيص بالهدم ، وبين امتناعه عن الحصول على ترخيص بالبناء - فلا يصح أن يطلب إلى محكمة النقض أن تتدخل فيه .

طن ٧١٧ لسنة ٣٤ فى الهيئة السابقة

١٨٧

٢٣ من نوفمبر ١٩٦٤

شيك بدون رصيد : جريمة . أركانها .

المبدأ القانونى :

من المقرر أن سوء النية فى جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ إصداره ، ولا يعنى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكاً له مقابل ثم يسحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك ، إذ على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظاً فيه بما يبنى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه . ولا يعفيه من ذلك الإلزام ما أثار إليه الحكم من كثرة معاملات المطعون ضده وتغير رصيده بين "صعود وهبوط" . كما أن محاسبة المطعون

تربص الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى مفاجاته باعتداء عليه دون أن يؤثر في ذلك أن يكون الترصد بغير استخفاء .

٢ - خطأ الحكم في بيان أوصاف المكان الذي اتخذته الطاعنون مكانا لارتقيهم المجنى عليه ، لا يقدح في سلامته ؛ طالما أن هذا الخطأ غير رز في منطقة أو النتيجة التي انتهى إليها .

٣ - حكم ظرف الترصد في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الإصرار ، وإثبات توفر أولهما يعني من إثبات توافر ثانيهما .

٤ - تحديد الأشخاص للمسافات أمر تقديري ، وليس من شأن الاختلاف في ذلك ما يهدر شهادة الشهود .

طمن ٧٢١ لسنة ٣٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاستاذة عادل يونس ، وحسين السركي ، ومحمد صبري ، وقطب فراج ، ومحمد نور الدين هويس المستشارين .

ضده مع المستفيد لا تؤثر في مسؤوليته الجنائية ، مادام أن ذلك قد تم في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة .

طمن ٧١٨ لسنة ٣٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاستاذ توفيق أحمد الحشن ، أديب نصر ومختار وضواء ، وحسين ساع ، ومحمد عزيز الدين سالم المستشارين .

١٨٨

٢٣ من نوفمبر ١٩٦٤

١ - ترصد : ظرفه ، تحققه .

ظرف الترصد : تحققه بمجرد تربص الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه إليه ، ليتوصل بذلك إلى مفاجاته بالاعتداء عليه . لا يؤثر في ذلك أن يكون الترصد بغير استخفاء .

ب - حكم : تسيب - تدليل .

ج - سبق إصرار : عقوبة . ظروف مشددة .

د - حكم : تسيب ، عيب . شاهد ، تحديد مسافة ، اختلاف فيه .

المبادئ القانونية :

١ - يكفي لتحقيق ظرف الترصد مجرد

١٨٩

٢٣ من نوفمبر ١٩٦٤

عمل : مقوّة ، تعدد ما . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
لائحة نظام أساسي .

المبدأ القانوني :

فرض القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ في
نصوصه المختلفة التزامات متعددة على صاحب
العمل لمصلحة العمال الذين يستخدمهم في
مؤسسته وقد اشتملت على نوعين من
الإلزامات : الأولى - تناول حقوق
العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل
وما يجب عليه أن يؤديه إليهم من أجر
وإعانة غلاء وما يكفله لهم إلى آخر تلك
الالتزامات التي تمس مصالح أفراد العمال
وحقوقهم مباشرة ، وبالذات هذه الحقوق
هي التي حرص المشرع على أن يكفلها للعمال
بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة
٢٢١ من هذا القانون ، وهي صريحة في أن
الغرامة تعدد بقدر عدد العمال الذين أجهفت
المخالفة بحق من حقوقهم . الثانية - فهي
في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع
منها إلى حسن سير العمل واستتباب النظام
بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة

تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض
من إصداره - ومن قبيل ذلك ما نص
عليه في المادة ٦٨ من إزام صاحب العمل
بوضع لائحة النظام الأساسي للعمل في مكان
ظاهر من مؤسسته وإيداعها الجهة الإدارية
المختصة . وما أوجبه في المادة ٧٠ منه من
قيد الغرامات التي توقع على العمال في سجل
سجل خاص ، فهو مما لا تعدد فيه الغرامة
بقدر عدد العمال ، إذ أن الإخلال بالالتزام
الذي تفرضه كل من هاتين المادتين لا يس
مباشرة وبالذات مصالح العمال ولا يحجب
بحقوقهم .

طن ١٦١٩ لسنة ٣٤ في بالمائة السابعة .

١٩٠

٢٣ من نوفمبر ١٩٦٤

مستشار حالة : أمره ، تسييه . أدلة ، كفايتها .
إجراءات جنائية م ١٩٥ . ق ١٥٧ لسنة
١٩٦٢ .

المبدأ القانوني :

من المقرر قانوناً وفقاً للدواد ٣/١٧٣ ،
١٧٦ ، ١٧٨ من قانون الاجرامات الجنائية

١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

طنن ١٦٢٠ لسنة ٣٤ ق بالهيئة السابقة .

١٩١

٢٣ من نوفمبر ١٩٦٤

١ - نقض : طنن . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٠ .

ب - مسئولية : جنائية . مدنية خطأ . محكمة
موضوع سكة حديد ، مجاز ، خفير . عقوبات م م
١٦٩ و ١٤٤ و ٢٤٤ .

المبادئ القانونية :

١ - تنص المادة ٣٠ من القانون ٥٧
لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات
الطعن أمام محكمة النقض ، على أنه لا يقبل
الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسؤول
عنها إلا فيما يتعلق بمقوقهما المدنية . ومن ثم
فإن ما تثيره الطاعنة (المسؤولة عن الحقوق
المدنية) من أن الحكم المطعون فيه لم يورد
نص القانون الذي عاقب المتهم بموجبه
لا يكون مقولاً ، لتعلق ذلك بالدعوى
الجنائية مما لا شأن للطاعنة به .

٢ - من المقرر أن تقدير الخطأ

المستوجب لمسؤولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً
مما يتعلق بموضوع الدعوى ، ومتى استخلصت

المعدل بالقرار بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢
- أن مستشار لإحالة - انذى خلاف غرفة
الالتزام اختصاصها بالتصرف في الجايات
التي تطلب سلطة التحقيق إحالتها الى محكمة
الجنابات ، يحيل الدعوى الى محكمة الجنابات
إذا رأى أن الواقعة جنائية ، وأن الأدلة على
المتهم كافية ؛ أما إن رأى عدم كفايتها فيصدر
أمراً بأن لاوجه لإقامة الدعوى ، وفي
الحالين يجب أن يشتمل الأمر الصادر منه
على الأسباب التي عليها . والحكمة من إيجاب
تسليم الأمر على ما أفصحت عنه المذكرة
الإيضاحية للقانون المعدل ، هي الرغبة في
اسباغ صفة الجدية على مرحلة الإحالة
فمستشار الإحالة وإن لم يكن من وظائفه
البحث عما إذا كان المتهم مداناً ، فإن من حقه
بل من واجبه وهو بسبيل إصدار قراره أن
يمحص الدعوى وأدلتها . ثم يصدر أمره
مسبباً بما يراه في كفاية الأدلة أو عدم
كفايتها - والمقصود من كفاية الأدلة في
قضاء الإحالة أنها تسمح بتقديم المتهم للمحاكمة
مع رجحان الحكم بآدنته ، وهو المعنى الذي
يتفق ووغليفة ذلك القضاء كمرحلة من مراحل
الدعوى الجنائية ، والقرار منه بأن لاوجه
لإقامة الدعوى يخضع لرقابة محكمة النقض في
تقديره وفقاً للمادة ١٩٥ من قانون
الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم

أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع
كيوفها وأوصافها ، وأن تطبق عليها القانون
تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح
هو الأشد . ما دامت الواقعة المرفوعة بها
الدعوى لم تغير وليس عليها في ذلك إلا
مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨
من قانون الإجراءات الجنائية ، وبشرط
ألا يترتب على ذلك إساءة بمركز المتهم إذا
كان هو المستأنف وحده .

ومن ثم فإنه كان يتعين على المحكمة وقد
بان لها بحق أن الوصف الصحيح لواقعة
الدعوى هو أن انطعون ضدهما حرضتا
الغير على ارتكاب الدعارة — وكانت
عقوبة الجريمة بهذا الوصف الجديد أشد ،
أن تنبه المظعون ضدهما على هذا الوصف ،
وتوقع عليها العقاب بشرط ألا يزيد في
مقداره عن العقوبة المقررة بها ابتدائياً .
أما وهي لم تفعل وبرأتهما بمقولة أنها
لا تستطيع زيادة العقوبة بما يتفق والوصف
الجديد ، فقد غدا حكماً معيباً بالخطأ في
القانون مستوجباً نقضه .

طن ٤٧٣ لسنة ٣٤ ق بالهيا السابقة .

المحكمة بما أوضحتها من الأدلة السائغة التي
أوردتها في حكمها أن الخفير المعين من الطاعة
على مجاز شريط السكة الحديد قد أخطأ إذ لم
يكن موجوداً في مقر عمله ولم يقم بالتوجيهات
المفروضة عليه والتي توضع للناس على
إدراكهم إياها ، والتي تتمثل في وضع مصباح
أحمر للتحذير كلما كان هناك خطر من اجتياز
المجاز ، وقد ترتب على هذا الخطأ وقوع
حادث لقطار الدلتا وهو من وسائل النقل
العامة البرية ، وإصابة المجنى عليهم . الأمر
الذي يكون الجريمتين المنصوص عليهما في
المادتين ١٦٩ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات
اللتين دين بهما الحارس المذكور فلا تقبل
المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض .

طن ١٦٢٣ لسنة ٣٤ ق بالهيا السابقة

١٩٢

٣٠ من نوفمبر ١٩٦٤

وصف التهمة : محكمة استئنافية . نقض : طن ،
خطأ في تطبيق قانون . استئناف . إجراءات م ٣٠٨ .
دطره .

المبدأ القانوني :

من المقرر أن المحكمة الاستئنافية مكلفة

١٩٣

٣٠ من نوفمبر ١٩٦٤

- أ - دفع : اخلاء بحقه . طالب جوهرى . حكم
نسيب ميب .
ب - حكم : نسيب ، دعوى مدنية . مسؤولية مدنية .

المبادئ القانونية :

١ - إن طلب الدفاع عن الطاعن تأييدا
لوجهة نظره في نفي الاتهام عنه - ضم جناية
ثبتت في قوله اتهام آخرين غيره في قتل المجنى
عليه ، هو طالب جوهرى يتعين على المحكمة
أن تجيبه أو ترد عليه ردا سائغا ، فاذا كانت
تحقيقات الجناية المطلوب ضمها غير مطروحة
على المحكمة ، ولم تكن تحت نظرها . وكانت
قد اطرحت طلب الدفاع وردت عليه بما
لا يستند إلى أصل ثابت في أوراق الدعوى ،
فإنها بذلك تكون قد سبقت إلى المحكم على
ورقة لم تطلع عليها ولم تمحصها ، مع ما يمكن
أن يكون لها من أثر في عقيدتها لو أنها اطلعت
عليها .

٢ - إذا كان يبين من الاطلاع على
الحكم المطعون فيه أنه قضى بالزام الطاعنين
متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني
مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت

دون أن يبين علاقة المدعى المذكور مدنيا
- بالمجنى عليه وصفته في الدعوى المدنية ،
كما خلا من استظهار أساس المسؤولية المدنية
وهي من الأمور الجوهرية التي كان يتعين
على المحكمة ذكرها في الحكم ، فإن حكما
يكون معيبا بالقصور .

طن ١١٤٩ لسنة ٣٤ ق بالهبة السابقة .

١٩٤

٣٠ من نوفمبر ١٩٦٤

- أ - محكمة الجنايات : تشكيلا : اختصاصها .
مستشار فرد : دفع سلاح . ارتباط . اختصاص .
مقوبات م م ٥١ و ٣٤٠ ق ٣٩١٥ لسنة ١٩٥٤ .
ق ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ .
ب - مستشار احالة : امر احالة . تحقيق .
محكمة . اجراءات . اجراءات م ١٨٢ .
ج - ج بمة : أركانها . سلاح .

المبادئ القانونية :

١ - استحدث القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢
في المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية
نظما خاصا بتشكيل محكمة الجنايات يقضى
بأن تؤلف هذه المحكمة من ثلاثة من
المستشارين ، ومع ذلك تشكل محكمة الجنايات
من مستشار فرد من بين رؤساء الدوائر عند

النظر في جنائية من الجنايات المنصوص عليها في المادتين ٥١ و ٢٤٠ من قانون العقوبات وفي القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر، والقوانين المعدلة له ، ما لم تكن هذه الجنائية مرتبطة ارتباطاً غير قابل للتجزئة بجنائية أخرى غير ما ذكر فتكون محكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى برمتها . ونصت المادة الخامسة من هذا القانون في فقرتها الثانية على أن تحال بحالتها إلى المستشار الفرد الجنايات المروضة على محاكم الجنايات في دور انعقادها الجارى وقت العمل بهذا القانون والتي أصبحت من اختصاصه ما لم تكن صالحة للفصل في ذات الدور . فإذا كانت جنائية إحراز السلاح الناري بغير ترخيص وإحراز الذخائر المسندة إلى الطاعن غير مرتبطة بجنائية أخرى غير ما ذكر بالمادة ٣٩٦ سالفه البيان ، بل انها أحيلت إلى المستشار الفرد بأمر إحالة واحد شملها وجنحة القتل الخطأ على اعتبار أنها مرتبط بها ، فإن الاختصاص ينعقد للمستشار الفرد لاقتصار الارتباط على جنحة ويتعين عليه تبعاً لذلك الفصل في الجريمتين ما لم يتبين له عدم وجود ارتباط .

بكل جريمة على حدة ، إلا أن الشارع قد خرج على هذا الأصل مراعاة لمصلحة العدالة بأن وضع قاعدة عامة تضمنها المادة ١٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية التي وردت في الفصل الثالث عشر من الباب الثالث من الكتاب الاول من القانون المذكور - تنص على أنه إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة ، تحال جميعاً بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكاناً بإحداها ، فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة ، تحال إلى المحكمة الأعلى درجة . وبقي كانت دائرة المستشار الفرد المختصة قانوناً بنظر جنائية إحراز السلاح والذخيرة التي أسندت إلى الطاعن هي المحكمة الأعلى درجة بالنسبة إلى جنحة القتل الخطأ التي أحيلت إليه بوصف أنها مرتبطة بالجنائية المذكورة ، فإن الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات المشكلة من مستشار فرد بنظر الدعوى لا يكون له محل .

٣ - يكفي لتحقيق جريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص مجرد الحيازة العرضية طالت أو قصرت وأياً ما كان الباعث عليها، ولو كانت لأمر عارض أو طارئ. لأن قيام هذه لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام

٢ - الأصل هو تخصيص أمر الإحالة

الذى يتحقق بمجرد إحراز أو حيازة السلاح الناري بغير ترخيص عن علم وإدراك. وإذا ما كان الشائب مما أورده الحكم المطعون فيه أن الطاعن حصل على البندقية موضوع التهمة من أحد الأشخاص واطلق منها عياراً في حفل العرس دون أن يكون مرخصاً له بحيازتها، فإن جريمة إحراز هذا السلاح الناري بغير ترخيص تكون قائمه قانوناً مستوجبة مساءلته عنها. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن عن هذه الجريمة يكون صحيحاً في القانون.

طن ١١٥١ لسنة ٣٤ ق الميادة السابقة

١٩٥

٣٠ من نوفمبر ١٩٦٤

أ - سرقة: أركانها عقوبات م ٣١١ ق ٢٢١ لسنة ١٩٥١.

ب - دوى جنائية: تمريكها. طاع دمه مستعمل، يسة.

ج - نيابة عامة: ارتباط. نضر، طن، مصاحبة فيه. اختلاس. دمنة. عقوبات م ١٢٢.

المبادئ القانونية:

١ - نصت المادة ٣١١ من قانون

العقوبات على أن كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره فهو سارق. والمنقول في هذا المقام هو كل ماله قيمة مالية ويمكن تملكه وحيازته ونقله بصرف النظر عن ضالة قيمته مادام ليس مجرداً من كل قيمة، لأن تفاهة الشيء المسروق لا تأثير لها مادام هو في نظر القانون مالا. ومن ثم فإن طوابع الدمغة المستعملة يصح أن تكون محلاً للسرقة، ذلك لأن لها قيمة ذاتية باعتبارها من الورق ويمكن استعمالها وبيعها والاتفاق بها بعد إزالة ما عليها من آثار: وقد اعتبرها المشرع أوراقاً جدية وأتم العبث بحرماتها فنص في المادة ٣٧/٣ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة على عقاب: دكل من استعمل أو باع أو شرع في بيع طوابع دمغة سبق استعمالها مع علمه بذلك، كما نص في المادة ٢٨ من هذا القانون على أنه: دلا يجوز املحة الضرائب التصالح مع المخالفين لأحكام المادة ٢٧ منه. وذلك تقديرأ بأن هذه الطوابع المستعملة ليست مجردة من كل قيمة، وأن في استعمالها وبيعها من الخطورة على المصلحة العامة بما لا ينبغي معه لمصلحة الضرائب التفاضى عنه أو التصالح بشأنه.

٢ - من المقرر أن طالب مصاحبة

الضرائب لازم قانوناً لإمكان رفع الدوى

الدعوى الجنائية فيها صحيحا . كما أنه لا مصلحة للطاعن في التمسك بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى التهمة الثانية مادامت المحكمة قد دأته بجريمة الاختلاس وأوقعت عقوبتها عملا بالمادة ٢٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد .

طعن ١١٥٤ لسنة ٣٤ ق بالهيئة السابقة

١٩٦

٣٠ من نوفمبر ١٩٦٤

محكمة . إجراءاتها . حكم . بطلان . إجراءات جنائية م ٣٠٧ .

المبدأ القانوني:

الأصل في المحاكمة أن يجرى في مواجهة المتهم الحقيقي الذي اتخذت الإجراءات قبله ، ولا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى طبقا لحكم المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية . فإذا كان المتهم الذي حوكم هو غير من اتخذت ضده إجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى الجنائية عليه ، فإن إجراءات المحاكمة التي تمت تكون باطلة وبطلانها يبطل معها الحكم الذي

الجنائية عن تهمة بيع طوابع الدمغة المستعملة ، وإذا كانت غير مقبولة .

٣ — الأصل هو أن قيد حرية النيابة العامة في ترك الدعوى الجنائية أمر امتثالي يذبحى عدم التوسع في تفسيره ، وقصره على أضيق نطاق ، سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون ضرورة تقديم طلب بتحريك الدعوى الجنائية عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم — دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا يلزم فيها الطلب . ولما كانت جريمة الاختلاس التي دين الطاعن بها مستقلة في ركنها المادى عن جريمة بيع الطوابع المستعملة التي اتهم بها فلاضير على النيابة العامة إن هي باشرت حقها القانونى فى الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية ورفعها تحقيقا لرسالتها . ولا يصح النعى على الحكم بقوله الدعوى الجنائية والفصل فيها دون بحث الطلب الذى يستلزمه القانون بالنسبة إلى التهمة الثانية . ذلك لأن واقعة الدعوى تتضمن أفعالا متعددة يندرج كل منها تحت وصف قانونى مستقل ، وإذا كان القانون يقيد حرية النيابة بالنسبة إلى أحد هذه الأفعال وهى جريمة بيع الطوابع المستعملة ، فإنه لا يسلبها حقها بالنسبة إلى جريمة الاختلاس التي تم تحريك

بنى عليها ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإعادة المحاكمة .

طن ١٦٠٨ لسنة ٣٤ ق بالهيئة السابقة

١٩٧

٣٠ ن نوفمبر ١٩٦٤

١ - دفاع : اخلال بحقه . حكم ، تسيب عيب .

ب - محكمة استئنافية : محاكمة جرائتها . دفاع حبسه ، تحقيق ، شاهدة سماعه ، اجراءات جنائية م ١/٤١٣ .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو نزمة للدفاع الشفوي المبدى . بحسب المرافعة ، ومن ثم يكون للمتهم أن يضمها ما شاء من أوجه الدفاع بل إن له - إذا لم يسبقها أس - تيفاء دفاعه الشفهي - أن يبر ما يع له من طابات التحقيق المثجه في الدعوى والمعلقة بها . ولا يعترض عليه عندئذ بأن لمحكمة متى حيزت الدعوى للحكم لا تكون ملزمة باعادتها للمرافعة إذ محل هذا أن يكون المتهم قد سبق له أن أبدى دفاعه شفهيًا . وإذا

كانت مازعة الطاعن في صحة التوقيع المسند إليه بعقد الاشتراك الخاص بتركيب عداد المياه - محل جريمة خيانة الأمانة - الذي اتخذ منه الحكم سنداً للقضاء بأدائه ، وإصراره على انقطاع صلته به يعد دفاعاً جوهرياً لمساسه بالمسؤولية الجنائية ، مما كان من المتمين معه على محكمة الموضوع أن تمحص عناصر ذلك الدفاع ، وأن تستظهر مدى صدقه . وأن ترد عليه بما يدفعه إن ارتأت الالتفات عنه . أما وقد أمسكت عن ذلك ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسيب ، فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع وهو ما يعيب الحكم .

١ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقاً في الجلسات ، وإنما تبني قضاءه على ما سمعه من الخصوم وما تستخدمه من الأوراق المعروضة عليها إلا أن حزمها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع ؛ بل إن القانون يوجب عليها طبقاً لنص المادة ١/٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق .

طن ١٦٢٦ لسنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة .

١٩٨

٣٠ من نوفمبر ١٩٦٤

بناء : تقسيم . نقض : طعن ، خطأ في تطبيق قانون
ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

المبدأ القانوني :

نصت الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء على أنه يحظر إفاة مبان أو تنفيذ أعمال على الأراضي المقسمة قبل صدور المرسوم المشار إليه في الفقرة الأولى . ونصت المادة العشرين على عقاب من يخالف أحكام هذا القانون بغرامة من مائة قرش إلى ألف قرش ، وأوجبت في فقرتها الثانية المحكوم باصلاح الاعمال موضوع المخالفة أو هدمها في حالة مخالفة أحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٢ ، ١٣ . وقد استقر قضاء محكمة النقض على أنه

يشترط لصحة الحكم بإزالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقاً لأحكام هذا القانون أن يثبت في حق المتهم أحد أمرين : الأول - أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون . (والثاني) عدم قيامه بالأعمال والالتزامات التي يلتزم بها المقسم والمشتري والمستأجر والمنتفع بالحكر ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدها مع ثبوت إقامتها بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقاً لأحكام القانون ، قولاً منه بأنه لم يثبت في حقها أنها هي التي أنشأت التقسيم أو أنها لم تقم بالأعمال والالتزامات التي فرضها القانون ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين منه نقضه وتصحيحه وتأيد الحكم الاستثنائي المعارض فيه فيما قضى به من عقوبة الغرامة وإلغاؤه بالنسبة إلى الإزالة .
طعن ١٦٢٨ لسنة ٣٤ ق بالحياة السابقة .

قَضَاءُ مَحْكَمَةِ النِّقْضِ الْمَدِينِيِّ

١٩٩

٢٩ من ديسمبر ١٩٦٤

اختصاص : الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية
بمحكمة النقض ، ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ م ٢١ .

المبدأ القانوني :

متى كان مؤدى التنازع المدعى به ، أن المحكمة قضت بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول دعوى بطلب أجرة متأخرة ، ثم قضت للمدعى بطلباته في حين أن المحكمة الجزئية حين رفع إليها ذات النزاع مرة أخرى قضت برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وباختصاصها بنظرها ؛ فإن التنازع في هذه الصورة لا يدخل في نطاق الحالات المنصوص عليها في المادة ٢١ من قانون السلطة القضائية ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

طلب ١ لسنة ٣٢ ق « تنازع » (طلب تعيين المحكمة المختصة) : رئاسة ومعضوية السادة الأساتذة

محمد فؤاد جابر ، ومحضور السيد ، محمود القاضي ،
واحد زكي محمد ، ومحمود توفيق السماعيل ، ومحمد
عبد اللطيف مرسى وأميل حبران ، ولطفي علي أحمد ،
ومحمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، والسيد
عبد المنعم الحرف ، ومعباس حلمي عبد الجواد
الاستشارين .

٢٠٠

٢٩ من ديسمبر ١٩٦٤

أ - اختصاص مجالس ملية (المائة) أحوال
شخصية . زواج . قبلى أرثوزكسى .
ب - الهيئة العامة للمواد المدنية : اختصاص ،
التنازع بين محاكم أحوال شخصية .

المبادئ القانونية :

١ - تحرير عقد الزواج لدى جهة ملية
معينة لا يمنع هذه الجهة - على ما جرى به
قضاء محكمة النقض - اختصاصا قضائيا
بالفصل في المنازعات الناشئة عن هذا
الزواج ؛ إذ العبرة يكون طرفي الخصومة
من أبناء ملة واحدة تابعة لهذا المجلس ، ومتى

أولا — طلبات رجال القضاء

٢٠١

١٩ من نوفمبر ١٩٦٤

قضاء : تعيين ، القرار الصادر بالحركة القضائية لسنة ١٩٥٩ . أقدية .

اختصاص هيئة عامة للمواد المدنية بمحكمة النقض قانون سلطة قضائية م ٦٠ . ق ٧٤ لسنة ١٩٦٣ .

المبدأ القانوني :

لأن كانت المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية قبل تعديلها بالقانون ٧٤ لسنة ١٩٦٣ قد خصت الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالفصل في كل الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجبرورية والقرارات الوزارية بأى شأن من شؤونهم ، إلا أنها استثنت من هذه القرارات ما يتعلق منها بالتعيين أو النقل أو الندب ، ومنعت الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن أو أمام أى جهة قضائية أخرى .

وإذا كان مقتضى حظر الطعن فى قرار

كان الثابت أن الطرفين قبطان أرثوذكسيان وقد تم عقد الخطبة بينهما أمام الكنيسة التي يتبعانها ثم عقد زواجهما أمام ذات الكنيسة وظلا يتنازعان أمام المجالس الملية للأقباط الأرثوذكس دون أن يثير أحدهما أو كلاهما نزاعاً ماحول ملتهما ، إلى أن قضى استئنافاً من المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس بالفصل بينهما والتصريح لكل منهما بالزواج؛ فان هذا الواقع يدل على أنهما قبطان أرثوذكسيان من أبناء ملة واحدة ، ولا يغير من ذلك كونهما عقداً زواجاً ثانياً أمام الكنيسة الإنجيلية فى الفترة الخطبة والزواج الأول .

٢ — وفقاً للمادة ٢١ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ يتحقق اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية بالنظر فى التعارض القائم بين الحكم الصادر من المجلس الملى الانجىلى ، باعتراف عقد الزواج بين قبطين أرثوذكسيين مازال قائماً ، والحكم الصادر من المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس القاضى بالفصل بين الزوجين والتصريح لكل منهما بالزواج .

طلب ٢ لسنة ٣٣ ق « تنازع على حكيم متناقضين بالهيئة السابقة » .

الزعمين أن ينصرف هذا الحظر - في خصوص التعيينات التي أصدرها رئيس الجمهورية في حدود السلطة المخولة له في المادة ٢٣ من قرار رئيس الجمهورية بإصدار قانون السلطة القضائية - إلى قرار التعيين بجميع مشتملاته التي ينتهزها تلك المادة، أي إلى ما يتضمنه من تعيين الوظيفة وتحديد الأقدمية فيها ومحل الإقامة، فانه مادام المشرع قد صرح بأن قرار التعيين يشتمل العناصر الثلاثة المذكورة، فان قصر حظر الطعن فيه على عنصر الوظيفة دون تحديد الأقدمية فيها، يكون تقيداً لمطلق النص وتخصيصاً للعموم بغير مخصص.

طلب ٨ لسنة ٢٩ ق « رجال القضاء » : رئاسة وعضوية السادة الاساتذة : محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى على أحمد ، وحافظ محمد بدوي ، واليد عبد المصم العراف ، عباس حلمي عبد الجواد المستشارين .

ثانياً - الاحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والاحوال الشخصية

٢٠٢

٢٢ من أكتوبر ١٩٦٤

أ - إثبات : محكمة موضوع . دليل ، تقدير ، نقض ، طعن ، « أسباب واقعية » .

ب - تزوير : تقرير الادعاء بالتزوير .
ج - شواهد التزوير : مذكرته . مرافعات ٢٨١٢ .
د - فوائد : التأخيرية تخفيضها . نقض . طعن ، أسباب واقعية . مدني ٢٢٩ .
هـ - نقض : طعن . سبب جديد .

المبادئ القانونية :

١ - لمحكمة الموضوع سلطانها المطلق في استخلاص ما تقتنع به وما يطمئن إليه وجدانها متى كان استخلاصها سائفاً ولا مخالفة فيه لثابت بالأوراق ، وهي في مقام الموازنة بين أدلة الاثبات وأدلة النفي في الدعوى ، لها أن تأخذ ببعضها وتطرح البعض الآخر غير خاضعة في ذلك لرقابة محكمة النقض .

٢ - إذا كان مدعى التزوير حين طعن بالتزوير على المحرر قرر تقديم الكتاب أن الامضاء الموقع به على هذا المحرر والمنسوب إليه ليس بخطه ، فان في ذلك ما يكفي للإثبات عن موضع التزوير المدعى به من المحرر ، ويكون تقرير الطعن على هذه الصورة محدداً به موضع التزوير المدعى .

٣ - عدم بيان إجراءات التحقيق التي يطلب إثبات التزوير بها في مذكرة شواهد التزوير ، ولا يترتب عليه البطلان بل

المبادئ القانونية :

١ - المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ، ولا تتوافر هذه الوحدة إلا أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية لا تتغير ، وبشرط أن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقةها بينهما بالحكم الأول استقراراً جامعاً مانعاً ، فتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد الدعوى الثانية أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها . وينبنى على ذلك أن مالم تنظر فيه المحكمة بالفعل ، لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .

٢ - إذا كان ما ساقه الحكم المطعون فيه في أسبابه لا يواجه الدفاع الذى أثاره الطاعن وبناء على قيام علاقة إيجارية جديدة بينه وبين المطعون عليه تحكمها قواعد القانون المدنى القائم وذلك بعد انقضاء عقد الإيجار المبرم بينهما فى ظل أحكام القانونى القديم بسبب هلاك الدين المؤجرة ، وكان هذا الدفاع جوهرى بما قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بقصور أسبابه .

طن ٤٦٧ لسنة ٣٩ نى بالحياة السابقة .

سقوط الادعاء بالتزوير : وهو أمر جوازى للمحكمة حسبما تقضى به المادة ٢٨١ من قانون المرافعات فلا تثريب عليها إن لم تحكم به .

٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد بين الاجراءات التى قام بها الطاعن (الدائن) بقصد إطالة أمد النزاع ، ودلل على سوء نيته بأسباب سائغة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، وقضى بتخفيض الفائدة المتفق عليها وفقاً للمادة ٢٢٩ من القانون المدنى ؛ فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه من الخطأ فى تطبيق هذه المادة ، يكون على غير أساس .

٥ - لا يقبل النعى على الحكم المطعون فيه لسبب لم يرد ذكره فى تقرير الطعن .

طن ٣٧٢ لسنة ٢٩ ق . رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود القاضى ، ولطفى على ، وحافظ محمد بدوى ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس حلى عبد الجواد المشاهدين .

٢٠٣

٢٩ من أكتوبر ١٩٦٤

١ - إثبات : قرينة قانونية قوة الأمر المقضى .

٢ - حكم : تدليل قصور .

٢٠٤

٥ من نوفمبر ١٩٦٤

استئناف : نطاق . أمر أداء . بطلان .

المبدأ القانوني :

إذا استنفدت محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى ، ورأت محكمة الاستئناف أن الحكم المستأنف باطل لاييب شابه لا يمتد لصحيفة افتتاح الدعوى التي انعقدت بها الخصومة صحيحة ، فانه يتعين على المحكمة الاستئنافية ألا تقف عند حد تقرير هذا البطلان والقضاء به ، بل يجب عليها أن أن تمضي في الفصل في موضوع الدعوى بحكم جديد تراعى فيه الاجراء الصحيح الواجب الاتباع .

فإذا اقتضت منازعة المدين الصادر ضده أمر بالأداء على أن الدين غير مكتمل الشروط الواجب توافرها لاستصدار أمر بالأداء ، ولم تناول ذات إجراءات طلب الأمر ؛ فإن محكمة الاستئناف لا تكون قد خالفت القانون إذا مضت في نظر موضوع الدعوى بعد التقرير ببطلان أمر الأداء وبطلان الحكم المستأنف الصادر في

المعارضة التي رفعها المدين بتأييد أمر الأداء .

لمن ١٠ لسنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة

٢٠٥

٥ من نوفمبر ١٩٦٤

أ - مسؤولية : بقصيرة . دعوى تمويض تقادم مسقط . مدني م ١٧٢ .

ب - مضرور : عليه بحدوث الضرر ، اختلاصه محكمة موضوع . حكم ، تدليل يجب .

المبادئ القانونية :

١ - عقد المشرع لمصادر الالتزام فصولاً خمسة ، وخصص الفصل الثالث منها للمصدر الثالث من مصادر الالتزام جاعلاً عنوانه : العمل غير المشروع ، ثم قسم هذا الفصل إلى ثلاثة فروع رصد للفرع الأول منها للمسؤولية عن الأعمال الشخصية ، والثاني للمسؤولية عن عمل الغير ، والثالث للمسؤولية عن الأشياء ، مما مفاده أن أحكام العمل غير المشروع تنطبق على أنواع المسؤولية الثلاثة . وإذ تحدث المشرع عن تقادم دعوى المسؤولية المدنية فقد أورد نص المادة ١٧٢ من القانون المدني عاماً

الأعمال الشخصية مضمناً إياه القواعد العامة للمسؤولية ومنها التقادم ، وأفرد ثانيهما لأحوال المسؤولية عن عمل الغير ، والمسؤولية الناشئة عن الأشياء ؛ ولا مراعاة في أن القواعد العامة تنطبق على جميع أنواع مسؤولية .

٢ - إنه وإن كان استخلاص علم المضرور بمحدث الضرر وبالشخص المسؤول عنه ، هو من المسائل المتعلقة بالواقع والتي يستقل بها قاضي الموضوع ، إلا أن لمحكمة النقض أن تبسط رقابتها متى كانت الأسباب التي بني عليها الحكم استخلاصه ليس من شأنها أن تؤدي عقلاً إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قرن على المضرور بمحدث الضرر والشخص المسؤول عنه بتاريخ وقوع الضرر ، مع انتفاء التلازم الحتمي بينهما ، ولم يعن ببيان العناصر التي استخلص منها اقتران العلم بتاريخ وقوع الضرر ؛ فإنه يكون مشرباً بالقصور .

طعن ٧ لسنة ٢٠ في البهثة السابقة

منبسطاً على تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بصفة عامة ، واللفظ متى ورد عاماً ولم يرقم الدليل على تخصيصه وجب حمله على عمومته وإثبات حكمه قاعداً لجميع أفرادها . ومن ثم تقادم دعوى المسؤولية عن العمل الشخصي ودعوى المسؤولية عن الأشياء بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بمحدث الضرر ، وبالشخص المسؤول عنه قانوناً . ولا يؤثر في ذلك كون المسؤولية الأولى تقوم على خطأ ثابت ، وكون الثانية تقوم على خطأ مفترض لا يقبل إثبات العكس ؛ إذ أن كليهما مصدره "فعل غير المشروع" الذي تترتب عليه المسؤولية والتي لا يتأثر تقادم دعواها بطريقة إثبات الخطأ فيها .

ولا وجه للتحدي بورود نص المادة ١٧٢ في موضعها من مواد المسؤولية عن الأعمال الشخصية ، للقول بقصره على تقادم دعوى تلك المسؤولية ، إذ أن الثابت من الأعمال التحضيرية أن المشرع حين عرض لأحكام العمل غير المشروع ، عرض لها في قسمين رئيسيين أفرد أولهما للمسؤولية عن

٢٠٦

١١ من نوفمبر ١٩٦٤

أ - حكم : بآنااته . أحوال شخصية . ، نيابة عامة ، تدخلاها .

ب - نقض : طمن ، حالاته . حكم . بطلان فيه خصوم : خطأ في أسماء .

ج - وقف : واقف شرطه . تفسيره .

المبادئ القانونية :

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن بطلان الحكم لعدم ابداء رأى النيابة ، لا يكون إلا إذا طابت الكلمة الأخيرة وجيل بينها وبين ما أرادت . فإذا لم تعقب النيابة العامة على دفاع الخصوم المتدخلين في الاستئناف ، كان ذلك محمولا على أنها لم تجد فيه ما يدعوها إلى ابداء رأى جديد .

٢ - الخطأ في أسماء الخصوم لا يصلح سببا للطعن على الحكم بطريق النقض .

٣ - متى كان الواقف قد انشأ وقفه على نفسه مدة حياته ، ثم من بعده على أولاده ومن سيحدثه الله له من الأولاد ذكورا وإناثا للذكر مثل حظ الانثيين ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم

على أولاد أولاد أولادهم ثم على ذريتهم وعقبهم ونسلهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل ، الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره ، يستقل به الواحد إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم بعد دخوله في هذا الوقف وترك ولد أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل ما كان يستحقه لولده أو ولد ولده وأن أسفل ، فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك ، انتقل ما كان يستحقه من ذلك ، لإخوته وإخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق ، مضافا لما يستحقونه من ذلك ، فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم ، فإن ظاهر هذا الإنشاء يدل على أن الواقف جعل نصيب من يموت عقبه لإخوته وإخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق ، لا فرق بين ما إذا كانوا موجودين عند الوفاء أو حدثوا بعدها .

طمن : لسة ٣٤ ق « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة .

٢٠٧

١٢ من نوفمبر ١٩٦٤

أ — مقعد : آثارة . خلف . غير .

ب — مسؤولية . تقصيرية ؛ متبوع من أعمال تابعة مدني م ١٧٤ .

ج — التزام : أوصاف . تضامن . تعويض . مسؤولية .

المبادئ القانونية :

١ — لا ينصرف أثر العقد إلى غير عاقديه وخالفائهم ، ولا يمكن أن يرتب التزاماً في ذمة الغير ولو كان تابعا لأحد المتعاقدين .

٢ — لا يعرف القانون مسؤولية التابع عن المتبوع وإنما هو قد قرر في المادة ١٧٤ من القانون المدني مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة ، وهذه المسؤولية مصدرها العمل غير المشروع ، وهي لا تقوم في حق المتبوع إلا حيث تتحقق مسؤولية التابع بناء على خطأ واجب إثباته أو بناء على خطأ مفترض .

٣ — لم يقرر القانون التضامن في الالتزام بتعويض الضرر إذا تعدد المسؤولون عنه إلا عندما تكون مسؤوليتهم عن عمل

غير مشروع . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسألة الطاعنين «التابعين» عن الضرر الذي لحق المضرور على أن الوزارة التي يتبعها الطاعنان مسؤولة عن الضرر مسؤولية تعاقدية ، كما أنها مسؤولة عن أعمالها بوصف كونها تابعين لها ، مسؤولية وصفها الحكم بأنها مسؤولية التابع للتبوع ، وأن من شأن هذه المسؤولية أن تلزم الوزارة والطاعنان بالتضامن بتعويض ذلك الضرر ؛ فإن الحكم المطعون فيه إذ رتب مسؤولية الطاعنين على مجرد وجود تعاقد بين متبوعيهما — وزارة التربية والتعليم — وبين المضرور وولي أمره يجعل الوزارة ملتزمة بتعويض الضرر الذي أصاب المضرور ، ولم يكن الطاعنان طرفاً في هذا التعاقد ، وعلى قيام التضامن بين الطاعنين وبين الوزارة دون أن يسجل عليهما وقوع أي خطأ شخصي من جانبهما وبين ماهيته ونوعه ، فإن هذا الحكم يكون قد بني قضاءه بمسؤولية الطاعنين على أساس فاسد .

طن ٥١٦ لسنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة

٢٠٨

١٢ من نوفمبر ١٩٦٤

أ - التزام : آثاره . تنفيذ بطريق التمويض .
مذار . بروتستو عقد . تمويض . مدنى م ٢١٩ .
بارد م ١٧٤ و ١٧٥ .

ب - بيع : عقده ، آثاره مشتر ، التزامه بدفع
لثمن . التزام ، انقضاء وبما يادل الورقة تجديد .

ج - حكم : تدليل ، حيب .

د - تأمين : معنى : ومن رسمى : المناو . حكمة
وضوح . حكم : نسيب مدنى م ١٠٣٤ .

هـ - التزام : انقضاء ، وفاء أوراق تجارية .
نيك .

المبادئ القانونية :

١ - الإعذار هو وضع المدين وضع
للتأخر في تنفيذ التزامه ، وقد بينت المادة
٢١٠ من القانون المدنى الإجراءات التى يتم
بها الإعذار ، فحست على أن : ويكون إعذار
لمدين بإذاره أو بما يقوم مقام الإنذار ،
يجوز أن يتم الإعذار عن طرق البريد
بلى الوجه المبين فى قانون المرافعات .

فالأصل فى الإعذار أن يكون بإذار
لدين على يد محضر بالوفاء بالتزامه الذى
خلف عن تنفيذه ، ويقوم مقام الإنذار كل
ورقة رسمية يدعو فيها الدائن المدين إلى وفاء

بالتزامه ويسجل عليه التأخير فى تنفيذه .
ولا يتطلب القانون أن تتضمن الورقة فوق
ذلك تهديد المدين بطلب فسخ العقد فى حالة
عدم وفائه بالتزامه ، ذلك أمر الفسخ
والتعويض كليهما جزاء يرتبه القانون على
تخلف المدين عن الوفاء بالتزامه فى العقود
الملزمة للجانبين ، وليس بلام أن يلزم المدين
عليهما قبل رفع الدعوى بطلب أيهما وإذا كان
بروتستو عدم الدفع ورقة رسمية يقوم
بإعلانها المحضر إلى المدين فى السند لاثبات
امتناعه عن الدفع ، وقد نصت المادة ١٧٤
من قانون التجارة على أن يعمل هذا البروتستو
على حسب الأصول المقررة فيما يتعلق
بأوراق المحضرين كما تتطلب المادة ١٧٥ من
هذا القانون أن تشتمل ورقة البروتستو على
التذية الرسمى على المدين بدفع قيمة السند ،
فإن البروتستو يعتبر إعذار للمدين بالمعنى
الذى يتطلبه القانون فى الإعذار .

٢ - إذا كان الاتفاق الذى عقد بين
المشتري والبائع - بشأن تجديد التزامه
بالوفاء بالباقي من الثمن واستبدال التزام
جديده ، يكون مصدره عقد قرض -
معلقاً على شرط واقف هو قيام المشتري
برهن قدر من أطيانه رها تأمينياً فى المرتبة
الأولى لمصلحة هذا البائع ضماناً لوفائه بدين
القرض ، وكان هذا الشرط قد تخلف بقيام

هذا الشرط الواقف زوال هذا الالتزام وبقاء الالتزام القديم - وهو التزام المشتري بدفع باقى الثمن - على أصله دون أن يقتضى واعتبار التجديد كأن لم يكن .

٣ - قصور الحكم فى أسبابه القانونية غير مبطل له ، ومحكمة النقض أن تستوفى ما قصر الحكم فيه من هذه الأسباب .

٤ - حسن النية الذى تقتضيه الحماية التى أضفاها المشرع فى المادة ١٠٣٤ من القانون المدنى على الدائن الرهن فى حالة أبطال أو فسخ سند ملكية الراهن ينتفى متى كان هذا الدائن يعلم وقت إبرام الرهن ، أو كان فى مقدوره أن يعلم أن ملكية الراهن للعين المرهونة مهددة بالزوال لآى سبب من الأسباب . واستخلاص قاضى الموضوع لسوء النية لا يخضع لرقابة محكمة النقض إلا من جهة مطابقته للتعريف القانونى لسوء النية . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من تضمين عقد البيع المسجل - سند ملكية الراهن - وجود باقى من الثمن قدره أربعة آلاف من الجنيهات لم يدفع - أن البنك المرتهن كان فى مكتبته أن يعلم بأن هذا العقد مهدد بالزوال عن طريق الفسخ إذا ما تخلف المشتري (الراهن) عن الوفاء بهذا المبلغ ،

وأنه لذلك يعتبر البنك سىء النية غير جدير بالحماية المقررة فى المادة ١٠٣٤ من قانون المدنى ، فإن الحكم يكون قد أقام استخلاصه لسوء نية البنك المرتهن على أسباب من شأنها أن تودى عملاً إلى ما انتهى إليه فى هذا الخصوص .

٥ - مجرد سحب الشيك لا يعتبر وفاء ميرثاً لذمة صاحبه ، إذ أن الالتزام المرتب فى ذمته لا ينقضى إلا بقيام المسحوب عليه بصرف قيمة الشيك المستفيد .

ملتان ٥٢٣ و ٥٢٤ لسنة ٢٩ ق الهىء السابقة .

٢٠٩

٢ من نوفمبر ١٩٦٤

شركة : إعلاني استئناف مرافعات م ١٤

المبدأ القانونى .

إن المشرع وإن كان قد نص فى البند ٤ من المادة ١٤ من قانون المرافعات على أنه فيما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورة الاعلان فى مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء

٢١٠

١٢ من نوفمبر ١٩٦٤

- ١ - إثبات : دليل تقديره : محكمة موضوع .
نقض : طعن أسباب واقعية .
٢ - حكم : تسبيب .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كانت محكمة الموضوع قد أقامت قضاءها على ما استنبطته من أدلة أطمأنت إليها، وكان من شأن هذه الأدلة أن تؤدي إلى النتيجة التي استخلصتها المحكمة ، فإن تقدير كفاية تلك الأدلة أو عدم كفايتها في الإقناع من شأن محكمة الموضوع ، ولا دخل لمحكمة النقض فيه .

٢ - متى كانت المحكمة قد أقامت الحقيقة الواقعية التي استخلصتها على ما يقيسها ، فإنها لا تكدرن بعد ملزمة بأن تتعقب كل حجة للخصم وترد عليها استقلالاً ، لأن قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها .

طعن ٨ لسنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة .

المتضامنين أو رئيس مجلس الإدارة أو المدير ؛ فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه . إلا أنه أردف ذلك بما نص : ليه في الفقرة الأخيرة من أنه : « إذا امتنع من أعلنت له الورقة عن تسلم صورتها هو أو من ينوب عنه أو امتنع عن التوقيع على أصلها بالاستلام ، أثبت المحضر ذلك في الأصل وسلم الصورة للنيابة » ، فدل بذلك على جواز تسليم صورة الاعلان في الحالات المبينة بهذه المادة إلى من ينوب عن أحد الأشخاص الوارد ذكرهم فيها .

فإذا كان الثابت من ورقة إعلان الاستشفاف أنه وجه إلى المستأنف عليه بصفة كونه عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة ، وسلمت صورة الاعلان في مركز الشركة إلى الموظف المختص الذي لم ينكر أحد نيابته عن المستأنف عليه في استلام صورة الأوراق المعلنة إلى الشركة فإن الاستشفاف إذ تم على هذا النحو يكون وقع صحيحاً .

طعن ٦ لسنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة

٢١١

١٩ من نوفمبر ١٩٦٤

١ — دعوى : نظرها تقرير الفلخيس .

ب — التزام : انقضاه دون الوفاء به . تقادم ، مسقط . قطع التقادم . اثبات دليل تقدير . محكمة . وضوح .

ج — تة دم : قطعه .

د — دائن : تدخله في الدعوى . تقادم ، قطعه .

ه — قضاء : مستعجل : مطالبة أمامه بتسليم صورة تنفيذية من سند تنفيذي أثرها في قطع التقادم .

و — وارث : تمثله سائر الورثة . تجزئه . أحوال . عدم التجزئة . تركة .

ز — إثبات : طريقه . إقرار .

ح — وقف تقادم : المدة التي وقف سير التقادم خلالها ، احتسابها ، إضافة المدة السابقة الى المدة اللاحقة .

المبادئ القانونية :

١ — متى كان النابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن تقرير التلخيص قد تلى ، وكان يحوز الاستدلال من الحكم وحده على حصول هذه التلاوة ، فإن النعى على الحكم بالبطلان لعدم تحرير تقرير بالتلخيص وتلاوته يكون على غير أساس من الواقع .

٢ — بيان دلالة الورقة الصادرة من المدين في اعترافه بالدين محل النزاع ، وفيما يترتب على ذلك من الأثر في قطع التقادم ، هو من المسائل الموضوعية التي لا تخضع لرقابة محكمة النقض .

٣ — يشترط في الإقرار القاطع للتقادم أن يكون كاشفا عن نية المدين في الاعتراف بالدين . فإذا كانت محكم الاستئناف قد اعتبرت ما احتواه طلب التسوية من خلط بين الديون ، ومن القول في أكثر من موضع أو الديون مسددة وميتة — اعتبرت هذا لبسا وغموضاً في الإقرار يجعله غير كاشف عن نية المدين في الاعتراف بالدين وهو ما يلزم توافره في الإقرار القاطع للتقادم ؛ فإن هذا التعليل السائغ يكفي لحمل قضاء الحكم المطعون فيه ويكون النعى عليه بالقصور على غير أساس .

٤ — يشترط لا نقطاع التقادم بتدخل الدائن في دعوى ، أن يتمسك فيها بحقه في مواجهة المدين .

٥ — المطالبة أمام القضاء المستعجل بتسليم صورة تنفيذية من السند التنفيذي ،

وإن كانت تمهد للتنفيذ ، إلا أنه لا يستنتج منها المطالبة الصريحة بالحق المهدد بالسقوط. ولا تنصب على أصل الحق ؛ إذ هي تعالج صعوبة تقوم في سبيل صاحب الحق الذي فقد سنده التنفيذي ، فلا أثر لها في انقطاع سير التقادم .

٦ - ورثة المدين - باعتبارهم شركاء في تركته كل منهم بحسب نصيبه - إذا أبدى واحد منهم دفاعاً مؤثراً في الحق المدعى به على التركة ، كان في إبدائه تبعاً عن الباقيين فيستفيدون منه ؛ ذلك لأن التركة مفسدة شرعاً عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة ، وللدائنين عليها حق عيني بمعنى أنهم يتقاضون منها ديونهم قبل أن يؤول شيء منها للورثة ، وبصرف النظر عن نصيب كل منهم منها .

وعلى هذا الاعتبار يكون دفع المطالب الموجهة إلى التركة في شخص الورثة غير قابل للتجزئة ، ويكفي أن يسديه البعض ليستفيد منه البعض الآخر . فإذا تمسك بعض الورثة في دعوى مرفوعة منهم بطلب براءة ذمة مورثهم من دين عليه بسقوط هذا الدين بالتقادم ، فإنهم يكونون في إبداء هذا الدفع نائبين عن باقي الورثة الذين لم يشتركوا في الدعوى ، ويفيد من الحكم بسقوط الدين بالتقادم الورثة الآخرون

الذين لم يشتركوا في الدعوى .

٧ - إقرار الوارث حجة مقصورة على المقر ، ومن ثم فلا يترتب عليه قطع التقادم بالنسبة للورثة الآخرين .

٨ - القاعدة الصحيحة في احتساب مدة التقادم ألا بحسب المدة التي وقف سيره في خلالها ضمن مدة التقادم ، وإنما تعتبر المدة السابقة على الوقف معلقة حتى يزول سبب الوقف ، فإذا زال يعود سريان المدة وتضاف المدة الحابسة إلى المدة اللاحقة .

طن ٤٠١ لسنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة

٢١٢

٢٥ من نوفمبر ١٩٦٤

١ - ضريبة : الأرباح التجارية وصناعية ، وعقارية : تقدير حكومي . مرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . شركة تضامن . شركة توصية شريك ، تضامن ، موصى .

ب - تقدير حكومي : ضريبة .

المبادئ القانونية :

١ - يفترض المرسوم بقانون ٢٤٠

٢١٣

٢٦ من نوفمبر ١٩٦٤

١ - حكم : تدال ، تناقض .

ب - وكالة : امتدادها . تماقد بطريق التسخير .
ج - عقد . وكيل أصيل . ملكية ظاهرة ، صورية .

ج - عقد : بيع . تسجيل .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان قصد المحكمة ظاهراً ورأيها رخصاً في الحكم من أنها قضت في الدعوى على أساس أن العقد موضوع النزاع قد تم بطريق التعاقد بطريق التسخير ، وأن الصورية التي عنها إنما هي الصورية في شخص المشتري لا صورية التعاقد ذاته فإنه لا سبيل للنعي على الحكم بالتناقض حتى على فرض ما يقول به الطاعنون من أن في بعض عباراته ما يوهم بوقوع مخالفة بين بعض أسبابه مع بعض ، ذلك لأن التناقض الذي يفسد الأحكام هو الذي تتماهى به الأسباب ، بحيث لا يبقى بعدها ما يكن حل الحكم عليه . أو ما يكون واقعاً لأسباب الحكم ، بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أساس قضت المحكمة بما قضت به في منظوقه .

لسنة ١٩٥٢ و - - - - - الممول في سنة القياس وفي السنوات المقيسة وإذا كان تحويل الشركة من شركة تضامن إلى شركة توصية يذنبى عليه - من الناحية الضريبية - تغيير المركز القانوني للشركاء الموصين دون الشركاء المتضامنين ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أعمل أحكام المرسوم بقانون سالف الذكر على الشركاء الموصين - أو الذين اعتبروا كذلك - يكون قد خالف القانون .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه على أن دفاتر المنشأة لم تكن شاملة لجميع أوجه نشاطها ، وأن الفوائد الواردة فيها إجمالية وبضها غير مؤيد بالمستندات ولا تخرج عن كونها مودات لتسوية الحساب بين الشريكين ، وقد أجرت فيها الأمورية تعديلات جوهرية تمس أمانتها . وهي تقارير موضوعية سائغة يجوز معها اعتبار دفاتر المنشأة وحساباتها غير منتظمة ، فإن النعي عليه بمخالفة أحكام مقرر المرسوم بقانون ١٩٥٢ بأن اعتبر المطعون عليه من الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير ، يكون على غير أساس .

٢ - من يعبر اسمه ليس إدا وكيلاً عن
أعاره ، وحكمه هو حكم كل وكيل ، فيمتنع
عليه قانوناً أن يستأثر لنفسه بشيء وكل في
أن يحصل عليه لحساب موكله ، ولا فارق
بينه وبين غيره من الوكلاء إلا من ناحية أن
وكالته مستترة - وهذا يقتضى أن تعتبر
الصفقة فيما بين الموكل والوكيل قدمت لمصلحة
الموكل ولحسابه ، فيكسب كل ما ينشأ عن
التعاقد من حقوق ، ولا يكسب الوكيل من
هذه الحقوق شيئاً ولا يكون له أن يتجمل
بأى وسيلة للاستئثار بالصفة دونه .

ومن ثم فإذا كان التعاقد يتعلق ببيع
عقار كانت الملكية للأصيل فيما بينه وبين
وكيله ، وإن كانت للوكيل معبر الاسم فيما
بينه وبين البائع والغير . ويرجع ذلك إلى أنه
مهما يكن للوكيل الماخ من ملكية ظاهرة
في مواجهة الناس كافة فإنها ملكية صورية
بالنسبة إلى الأصيل ، يمنع من الاحتجاج بها
قبله قيام الوكالة الكاشفة لحقيقة الأمر بينهما -
وينتج من هذا أن الأصيل لا يحتاج - لكي
يحتج على وكيله المسخر بملكية ما اشتراه -
إلى صدور تصرف جديد من الوكيل ينقل
به الملكية إليه ، إذ يعتبر الأصيل في علاقته
بالوكيل هو المالك بغير حاجة إلى أى إجراء ،
ولأنما يلزم ذلك الإجراء في علاقة الأصيل
بالغير .

٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد
اتهمى إلى تشكيل عقد البيع إلا أنه تعاقد
بطريق التسخير فإنه يكون عقداً جدياً ،
ويستتبع ذلك صحة التسجيل الحاصل بشأنه
ولزومه لإمكان نقل الملكية من البائع إلى
المسخر وبالتالي إلى الموكل - والقضاء
بحجوه هذا التسجيل يترتب عليه بقاء الملكية
على ذمة البائع واستحالة انتقالها إلى الموكل ؛
ومن ثم يكون الحكم بقضائه هذا قد حال
دون تنفيذ مقتضى القانون وما أراده من
أن تكون الملكية لتأخير فيما بينه وبين
الوكيل وليس للبائع .

طعن ١٧ لسنة ٣٠ ق الهيئة السابقة .

٢١٤

٢٦ من نوفمبر ١٩٦٤

- ١ - تقادم مسقط - مصرفي - محكمة موضوع .
تجاري م ١٩٤ - قرينة وفاة - نفيها .
- ب - تقادم : « التقادم المسقط » . « التقادم
المصرفي » . « حلف المدين اليمين » .
- ج - يمين : تجاري م ١٩٤ .

المبادئ القانونية :

١ - بناء التقادم المصرفي المصوص
عليه في المادة ٩٤ من قانون التجارة على

عليها في المادة ٩٤ من قانون التجارة ،
فإن - الدائنة - إذا لم تطلب توجيه اليمين
في هذه الحالة وأضحت المحكمة بسقوط الديون
بالتقادم ، فلا وجه لتعيب حكمها في هذا
الخصوص .

طن ٣٠ لسنة ٣٠ ق رثاء: وغض - بوية السادة
الامانة المذكور عبد السلام ببيع وحافظ محمد
بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى والسيد عبد المنعم
المراف ، ومباس حلى عبد الجواد المستشارين

قرينة الوفاء مشروط بعدم وجود ما ينفى
هذه القرينة ، وتقدير ما إذا كان المدين قد
صدر منه ما ينفى قرينة الوفاء هو من
مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى
الموضوع .

٢ - متى كان المطعون ضدها - وارثة
المدين - قد تنازلت عن الدفع بالجمالة
واقصرت على التمسك بالدفع بتقادم الدين ،
وانتهت إلى استعدادها الحلف اليمين المنصوص

قَضَاءُ الْمَحْكَمَةِ الْأُولَى الْعَلِيَّةِ

٢١٥

٤ من إبريل ١٩٦٥

أ - مرتب : حبس احتياطي . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ٩٦ . وكيل وزارة ، سلطة تقديرية ، صرف مرتب . حكم براءة .

ب - انقطاع من ٤ ل : موظف ، عدم وجوده بمنزله عند زيارة الطبيب . قرينة انقطاع بنجر عسدر . مرتب .

المبادئ القانونية :

١ - يخضع صرف المرتب عن فترة الحبس الاحتياطي لسلطة وكيل الوزارة التقديرية . فإذا رفض صرف المرتب بالرغم من صدور حكم جنائي بالبراءة من التهمة فلا تترتب عليه .

٢ - انقطاع موظف عن العمل بحجة المرض ، مع عدم وجود الموظف بمنزله عند زيارة الطبيب له ، يزيد قرينة الانقطاع بنجر

عذر ويسقط حقه في المرتب عن هذه الفترة .

طن ١٤١٧ لسنة ٧ ق .

٢١٦

٤ من إبريل ١٩٦٥

أ - مركز وظيفي : نشوء . قرار تعيين .

ب - قرار تعيين : أثر فوري منشئ ، لمركز وظيفي .

المبادئ القانونية :

١ - مركز الموظف الوظيفي ينشأ بقرار التعيين في الوظيفة ، بالإدارة القانونية ممن يملك التعيين . واستمرار الموظف بصفة عارضة في تأدية عمله بالوظيفة ، بعد انقطاع صلته بها ؛ لا يحول دون ترتيب الآثار الفورية لقرار التعيين في الوظيفة الجديدة .

٢ - الآثار الفورية لقرار التعيين المنشئ للمركز الوظيفي ، لا يغير منها صدور

قرار تنفيذي مضمنا للتعين من تاريخ لاحق

طن ١ من ابريل ١٩٦٥ .

٢١٧

١٠ من ابريل ١٩٦٥

١ - دعوى : صفة - مصنع حرب ، هيئة عامة للمصانع الحربية ، مديرها وزير حربية ، قراره باعتماد قرار لجنة شؤون الموظفين بالمصانع الحربية .

ب - تقرير سنوي : لجنة شؤون موظفين . مرسوم ٨ من يناير ١٩٥٣ . قانون موظفين ، لائحة التنفيذية .

ج - لجنة شؤون موظفين : كمسايه موظف ، تقديرها . ق ٧٣ لسنة ١٩٥٧ . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ٢١ .

د - تنير : قانون .

المبادئ القانونية :

١ - الهيئة العامة للمصانع الحربية - مستقلة بميزانيتها وشخصيتها المعنوية عن وزارة الحربية . ويمثلها مديرها أمام القضاء . ويصح اختصاص وزير الحربية في قراره للصادر باعتماد قرار لجنة شؤون الموظفين بالمصانع الحربية ، بوصف كونه الرئيس

الاعلى لهذه الهيئة ، وباعتبار أن ترقية موظفيها تتم بقرار منه بناء على اقتراح لجنة شؤون الموظفين ، لاسيما إذا كانت هيئة المصانع الحربية قد مثلت في الدعوى وأبدت دفاعها فيها .

٢ - لا يجوز وضع أكثر من تقرير سنوي واحد عن الموظف في العام الواحد ، وذلك وفقاً لأحكام المرسوم الصادر في ٨ من يناير ١٩٥٣ باللائحة التنفيذية لقانون الموظفين . وتسرى هذه القاعدة على موظفي المصانع الحربية .

٣ - للجنة شؤون الموظفين التوسع في تقدير كفاية الموظف ، بمقتضى القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٣١ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

واللجنة تقدير الكفاية تقديرًا نهائيًا غير مقيد بملاحظات الرؤساء ، مادامت تتقيد في تقديرها بملف خدمة الموظف ، وبإجراء التقدير على ذات العناصر التي ورد عليها تقدير الرؤساء .

٤ - قرار مجلس إدارة هيئة المصانع

الحرية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ بتدبير حكم
المادة ٣١ من قانون موظفي الدولة قبل
تعديله بالقانون ٧٣ سنة ١٩٥٧ ، هو الذي
يسرى دون التعديل سالف الذكر .

قضية ١٥٥٤ لسنة ٧ ق .

٢١٨

١٠ من إبريل ١٩٦٥ .

١ - تأديب : طـل . فصل . قرار تأديبي .
صلاحية لعم

ب - هيئة دائمة لاستصلاح أراضي : تأديب
موظفيها . قرار رئيس جمهورية ٢٢٠ لسنة ١٩٦٥ .
ج - فصل : عامل ، تحقيق .

د - كادر عمال : فصل بنسب الطريق التأديبي .
تعليمات مالية ٩ لسنة ١٩١٢ . ومنشور المالية ٩ لسنة
١٩٤٢ .

المبادئ القانونية :

١ - القرار الصادر بفصل العامل لما ثبت
من عدم صلاحيته لأي عمل ، وعدم أمانته
وسوء سمعته ، واتصاله المريب بالعمال ،
ليس قراراً تأديبياً . إنما يصدر القرار
التأديبي بناء على اقتراف جريمة محددة
بمناصرها ، أما سبب الفصل في هذه الحالة
فهو عدم صلاحية المطعون ضده للعمل .

٢ - سلطة تأديب الهيئة العامة
لاستصلاح الأراضي لعمالها وموظفيها غير
موظفي الوظائف الرئيسية ؛ تنعقد لمدير
الهيئة العام وفقاً لقرار رئيس الجمهورية .
٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٥ باللائحة الداخلية للهيئة .

٣ - فصل العامل لعدم الصلاحية ،
لا يشترط أن يسبقه تحقيق وسماع أقوال
من يصدر ضده ؛ أو عرض أمره على لجنة
شؤون العمال .

٤ - كادر العمال يبيع بالفصل بغير
الطريق التأديبي وذلك وفقاً للمادة ١٥ من
تعليمات وزارة المالية رقم ٩ لسنة ١٩١٢ ،
ومنشور وزارة المالية ٩ لسنة ١٩٤٢ .

قضية ٨٦٩ لسنة ٩ ق

٢١٩

١٧ من إبريل ١٩٦٥

١ - تقرير سنوي : تقرير كفاية : عرضه على
رئيس السلطة . رئيس مباشر . مدير محلي .
ب - محكمة تأديبية : اختصاص . تقرير سنوي .
لجنة شؤون عاملين قانون نظام عاملين .

المبادئ القانونية :

١ - محل وجوب عرض تقرير الكفاية

وجه من أوجه انعدام القرار الإداري .

٢ - ليس للمحكمة التأديبية ، أن تعقب على تقدير الكفاية في التقرير السنوي . طالما لم ياتح التقرير من قضاء الإلغاء المختص ، أو يستحب إدارياً للطريق الصحيح . إلا أن يكون قام به وجه من أوجه انعدام القرار الإداري : ذلك أن المحكمة ، في هذا المجال ، ليست محكمة إلغاء .

٣ - إغفال توقيع رئيس المصلحة على تقرير الكفاية السنوي قبل عرضه على لجنة شؤون الموظفين ، لا يمكن أن يشكل وجهاً من أوجه انعدام القرار الإداري ، مادام رئيس المصلحة قد حضر اجتماع لجنة شؤون الموظفين ، باعتباره رئيساً لها ، وشاطر في إصدار قرارها النهائي ، ووقع على تقرير الكفاية بصفة كونه رئيساً للجنة .

٤ - تزول ولاية المحكمة التأديبية في شأن الموظف الذي يقدم عنه تقريران بدرجة ضعيف ، منذ العمل بقانون نظام العاملين المدنيين ؛ ويثبت الاختصاص في ذلك للجنة شؤون العاملين .

طن ١٣٦ لسنة ٨ ق .

السنوي على المدير المحلي ثم على رئيس المصلحة لإبداء ملاحظاتها ، هو أن يكون الموظف حسب التدرج الرأسي في العمل يخضع لرئيس مباشر ، فمدير محلي ، فـ رئيس مصلحة . لذلك يغنى عن توقيع قرين خاتمة رئيس المصلحة ، مادام هو بذاته يجمع بين الصفتين .

طن ٢١٣ لسنة ٨ ق .

٢٢٠

١٧ من أبريل ١٩٦٥

- ١ - قرار إداري : نهائي ؛ تقرير سنوي .
- ب - محكمة تأديبية : اختصاص . تقرير سنوي .
- ج - تقرير كفاية و توقيع رئيس مصلحة . قرار إداري منعدم .
- د - محكمة تأديبية : اختصاص . تقرير سنوي .
- لجنة شؤون عاملين . قانون نظام عاملين

المبادئ القانونية :

١ - ولاية التعقيب على تقدير الكفاية في التقرير السنوي ؛ تثبت القضاء بالإلغاء قدرأ ؛ لأن هذا التقدير بمثابة القرار الإداري النهائي . ويتقيد الطعن على تقرير الكفاية ، بميعاد الستين يوماً ، مالم يقيم به

٢٢١

١٨ من إبريل ١٩٦٥

١ - تعيين : موظف بدرجة أعلى من زملائه .

ب - قرار ادارى : سحبه .

ج - مركز قانونى : قرار ادارى جديد . قرار ادارى مسحوب .

المبادئ القانونية :

١ - يحظر القرار الجمهورى ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ تعيين الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة ، فى درجة أعلى مما وصل إليه زملاؤه فمن يتفق تاريخ تعيينهم بالحكومة مع التاريخ الذى ترد إليه أقدميته بمقتضى النظم ولا يجوز اعتباره مرقى إلى الدرجة التى يستحقها بالتطبيق لقاعدة الترقيات الاقرضية فى تاريخ أسبق من تاريخ ترقية زملائه المشار إليهم إلى هذه الدرجة . ويجب رضع الموظف فى ترتيب الدرجة بين زملائه فى الوزارة على أساس الأقدمية الاعتبارية التى حققها له النظم . وفيد تبعاً عند ترتيب الأقدمية من الدرجات التالية التى يكون قد رقى إليها ترقية عادية خلال مدة خدمته الفعلية . ويجب اعتباره أسبق فى ترتيب الدرجة من الموظفين الذين رقوا معه بمى

يلونه فى ترتيب الدرجة السابقة أو ما قبلها بعد خمسة مدد الخدمة السابقة .

٢ - القرار الادارى المطابق للقانون يتمتع بحجة .

٣ - سحب القرار الادارى سحبا كلياً بغية إعادة إصداره على الأساس السليم يجعل القرار المسحوبه كأن لم يكن . وترخص الجهة الادارية تقدير لوقت الملائم لإصدار القرار الجديد . والمراكز القانونية الناشئة عن القرار الجديد ، تتحدد من تاريخ العمل به ، وليس من تاريخ سابق .

طن ١٧١٤ لسنة ٧ ق .

٢٢٢

٨ من إبريل ١٩٦٥

١ - كادر عمال : عامل عادى . فئة - أحر

ب - محولجى : سكك حديد .

ج - وظيفة : تيزاة .

المبادئ القانونية :

١ - العمال الذين تنظمهم بكادر العمال ثلاث فئات متدرجة فى بداية مربوطها بحسب أهمية أعمالهم ومنحدة فى نهايته ؛

ومعيار تحديد بداية الأجر مقاطعة بساطة العمل أو أهمية بقطع النظر عن نوعه أو طبيعته .

٧ - عمل المحولجي بسكك الحديد يتطلب مرانا فنيا خاصا لا يكتسب إلا بمأثرته الفعلية داخل مصلحة سكك الحديد .

ولا أثر تب على مصلحة سكك الحديد في تعيين المحولجي ابتداء في أدنى فئات العامل العادي كمحولجي ظهورات ، أو تلييد محولجي أجر يومي بدأيته مام ، ثم تعينه أخيرا في وظيفة المحولجي بمعنى الكلمة المقصودة بالكشف الملحق بكادر المال .

٣ - نص قرار مجلس الوزراء الصادر بكادر العمال في ٢٣ من نوفمبر ١٩٤٤ ، على أن تحدد كل وزارة أو مصلحة عدد كل فئة من فئات الصناع في كل قسم حسبما تقتضيه حاجة العمل ؛ واعتبار مصلحة السكك الحديدية في إطار ذلك أن المحولجي المعنى بالسكك ١٤٠ ٣٠٠ هو فقط المحولجي النملي ، وأن ما دون ذلك من ظهورات أوردوسيت عامل عادي في سبيل التهيئة لوظيفة محولجي ، لا ينطوي على تجزئته للوظيفة الواحدة ،

وليس خروجاً على قواعد الكادر . ليس في هذا المسلك ما يعد استثناء من أحكام كادر العمال من قبيل ما خوله الكادر لوزارة المالية وحدها ، مما نقلت فيه السلطة فيما بعد إلى ديوان الموظفين .

طن ٥٩٦ لسنة ٧ ق .

٢٢٣

٢٤ من إبريل ١٩٦٥

١ - مخالفة مالية : دعوى تأديبية ، سقوطها . موظف ، إحالته إلى معاش . مرسوم بقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ م ٢٠٠ .

ب - مخالفة إدارية : دعوى تأديبية ، سقوطها . نظام عام . قانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ .

ج - لائحة مالية : اذن صرف ، دفتر . لائحة مالية م ٤٥٧ .

د - أمر إداري : لائحة .

المبادئ القانونية :

١ - إحالة الموظف إلى المعاش في ١٥ من يناير ١٩٥٤ ، لا تحول دون محاكمته تأديباً عن مخالفة مالية منسوبة إليه استناداً إلى أن المرسوم بقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ ولا يآثر في الأمر أن الحادثة موضوع

٢٢٤

٢٤ من إبريل ١٩٦٥

خيرية : بطلان ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤ . لجنة تقدير ،
قرارات مجلس مراجعة ، نظم أمام جهة قضائية ذات
اختصاص قضائي . حق دفاع .

المبدأ القانوني :

يجب إخطار المتظلم أمام مجلس المراجعة
في قرارات لجنة تقدير الضرائب على
المقاررات المبينة بميماد تحقيق شكواه أمام
مجلس المراجعة قبل حلوله بأسبوع . ويجب
تسليم الاخطار لذي الشأن بموجب إيصال
أو إرساله بكتابة موصى عليه . وترتب الإطلاق
على الإخلال بهذا الوجوب : ذلك أن مجلس
المراجعة جهة إدارية ذات اختصاص قضائي
والاخطار إذا اتصل بحق الدفاع أمام هذه
الجهة . ويرتبط بمصلحة جوهرية لدوى
الشأن .

قضية ١٤٣٢ لسنة ٨ ق .

الإتهام قد يحدث في سنة ١٩٤٩ طالما أن
الدعوى التأديبية لم تسقط لمضى خمس السنوات
المنصوص عليها بالمادة ٢٠ من المرسوم
بقانون سالت المذكور .

٢ - يسوى القانون رقم ٧٣ لسنة
١٩٥٧ بين المخالفات المالية والمخالفات
الادارية في جواز اقامة الدعوى التأديبية
على الموظف الذي ترك الخدمة . وتسرى
أحكامه بأثر حال ومباشراً على ما وقع من
مخالفة لم تسقط لمضى المدة حتى تاريخ نفاذه
وأساس ذلك أنه من قوانين النظام
العامة .

٣ - يحظر تسليم الموظف الموقوف به
سحب أذون الصرف أكثر من دفترين من
دفتر أذون الصرف وهي الدفاتر ذات المآت
أذن أو الخمسون إذا وذلك وفقاً للمادة ٤٥٧
من اللائحة المالية .

٤ - الغاء الأمر الادارى يكون أمر
إدارى آخر بنفس أدوات الأمر الاول .

قضية ١٠٦٧ لسنة ٧ ق .

٢٢٥

٢٥ من إبريل ١٩٦٥

١ — بيان جزمري : تقرير طمن ، شخص المختص
ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

ب — صفة : وزير مواصلات ، اختصامه صفة
كونه رئيس مجلس ادارة هيئة عامة للسكك الحديدية
ـ قرار اداري : طمن بالغائه .

المبادئ القانونية :

١ — تحديد شخص المختص في تقرير
الطمن . من البيانات الجوهرية التي يترتب
على اغفالها البطلان . وذلك استنادا إلى
القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم
مجلس الدولة .

٢ — اختصام وزير المواصلات بصفة
كونه رئيساً لمجلس إدارة الهيئة العامة للسكك
الحديدية ، مع خلو الطمن من ذكر هذه
الصفة ، لا يقدم في صحة الطمن ، ما دام أن
هذه الصفة مقررة له قانوناً دون حاجة إلى
هذا البيان ؛ وقد أخطر بمضمون الطمن ،
وأعلم به اعلاماً كافياً على أساس هذه
الصفة .

٣ — ارجاء الوزير ترقية الموظف بعد

اقرارها من لجنة شؤون الموظفين ، هو في
حقيقته هي اعتراض الترقية .

٤ — الطمن بالالغاء على قرار معين
وشمل جميع القرارات المرتبطة به ،
مقصود على ما كان لاحقاً للقرار المطعون
عليه دون السابق منها .

طمن ١٠٧٠ لسنة ٨ ق .

٢٢٦

٢٥ من إبريل ١٩٦٥

١ — مباد ستين يوما : نسوية . ضابط احتياطي
ق ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ .

ب — تعليم حر : مدرس . مدة خدمة سابقة .
قرار مجلس وزارة ٥ من مارس ١٩٤٥ .

قرار مجلس وزارة ١١ من مايو ١٩٤٧ .

ـ ضابط احتياطي : أقدمية . ق ٤٧٢ لسنة
١٩٥٥ .

د — محكمة ادزيرة مليا : اختصاصي . تربية .

المبادئ القانونية :

١ — الدعاوى التي ترفع بالتنسيق
لاحكام القانون ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن
ضباط الاحتياط ، من دعاوى التسوية ،

ولا تنقيد بمبدأ الستين يوما .

٤ - ولاية المحكمة الادارية العليا مقصورة على الرقابة على القرارات الادارية ولا يسوغ لها أن تحل نفسها محل جهة الادارة في عمل أو إجراء من صميم اختصاصها ورقابة المحكمة لا تسلط إلا بعد اتخاذ الادارة قرارها بعد أعمال الاختبار بين المدعى والمرقن بالقرار المطعون فيه . وعلى جهة الادارة . في ضوء ما تكشفته عنه أدوية أطاعن في المازعة . أن تجرى المفاضلة لاختيار من تراه جديراً بالترقية طبقاً للقانون .

الطعن ١٥٣٨ لسنة ٧ ق .

٢ - تضم مدد الخدمة السابقة في التعليم الحر وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مارس ١٩٤٥ . ويتم بصورة حتمية لا ترخص فيها ، ويرتب تلقائياً غير مترتب على طلب من ذوى الشأن . ولا يتقيد مدرسو التعليم الحر بالملة المقررة لتقديم طلب ضم مدة الخدمة طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو ١٩٤٧ ، لأن قواعد ضم مدد خدمتهم ينظمها قرار خاص لا صلة له بالقرار العام وقيوده ؛ والخاص يقيد العام لا العكس .

٣ - تعديل أقدميه ضابط الا-تباط

ومزاياها خاضع للقانون ٤٧٢ لسنة

١٩٥٥ .

الجمعية العمومية للقسم الاستشاري

٢٢٧

١٤ من يوليو ١٩٦٥

وتسرى على موظفي وعمال هذه المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي .

٢ - إعانة غلاء المعيشة المستحقة لرئيس مجلس إدارة هيئة مديرية التحرير، ونائب المدير العام، وباقي موظفيها، هي الإعانة المترتبة بالنسبة لموظفي الدولة، وتطبق الأحكام الخاصة بها ولا سيما التخفيض النسبي، والتثبيت، وخصم فرق الكادرين، سواء في الأداة السابقة أو اللاحقة لصدور القرار الجمهوري ٢٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء الهيئة، وذلك حتى فترة العمل بلائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بصدور القرار الجمهوري ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ والعمل به من ٩ من مايو ١٩٦٣ .

وتسرى لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٣، اعتباراً من هذا التاريخ، بما تضمنته من إلغاء القواعد والتنظيم الخاصة بهذه

١ - مؤسسة عامة : ذات طابع اقتصادي . غلاء معيشة ، إعانة ، تخفيض ، تثبيت ، خصم فرق كادرين
ب - مديرية تحرير : هيئة . رئيس مجلس إدارة نائب مدير عام . موظف .
قرار جمهوري ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ .
قرار جمهوري ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ .
قرار جمهوري ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ .
قرار جمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

المبادئ القانونية :

١ - تسرى على موظفي المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي الأحكام المطبقة بشأنه إعانة غلاء المعيشة على موظفي الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قوانين تنظم هذه المؤسسات . وقواعد التخفيض النسبي من هذه الإعانة ، وتثبيتها ، وخصم فرق الكادرين ؛ قواعد موضوعية دائمة تشكل جزءاً من التنظيم العام لهذه الإعانة .

الإعانة ، وتقرير الاحتفاظ بها بصفة شخصية .

نوى ٧٠٨ ل أول أغسطس ١٩٦٥ .

٢٢٨

١٤ من يوليو ١٩٦٥

١ - مؤسسة عامة : شركة تابعة لائحة عاملين بالشركات ، قرار جمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . منحه . أجر أصلى . عرف .

ب - مكافأة انتاج : بونس . ق ٥٩ لسنة ١٩٦٢ .

ج - مكافأة تشجيعية : مكافأة انتاج ، جمع .

د - تعادل وتسوية : علاوة دورية ، علاوة استثنائية .

هـ - أجر أصلى : منحه . ضم متوسطها .

المبادئ القانونية :

١ - تسوى حالة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، وفقاً للقواعد المنصوص عليها فى لائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بها القرار الجمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، فيشترط اضم المنح إلى الاجر الأصلى عند إجراء التعادل المنصوص عليه فى المادة ٦٤ من اللائحة . ويعتبر أن العرف قد جرى بينهما إذا درجت الشركة على طرفها مدة ثلاث سنوات سابقة على العمل باللائحة

ويجب ضم متوسط المنحة التى صرفتها الشركة فى هذه المدة إلى أجر كل عامل بها ، كان فى خدمة الشركة وقت العمل باللائحة ، سواء أكان قد أتم هذه المدة فى خدمة الشركة أم لم يتمها .

٢ - مكافأة الانتاج أو « البونس » ، المقررة للعاملين طبقاً للقانون ٥٩ لسنة ١٩٦٢ قصر الاستفادة منها على العاملين الموجودين بالخدمة عن نفاذ لائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بها القانون الجمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، دون من يعين فيهم بعد ذلك . وتقتصر المنح ، بصفة مؤقتة ، إلى أن يتم التعادل المنصوص عليه فى اللائحة . ولا محل للاحتجاج بفكرة الحق فى هذا الشأن .

٣ - المكافأة التشجيعية التى يجوز منحها للعاملين ، طبقاً للمادة ١٣ من لائحة نظام العاملين بالشركات . الصادر بها القرار الجمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ويجوز الجمع بينها وبين مكافآت الانتاج أو « البونس » المنصوص عليهم فى القانون ٥٩ لسنة ١٩٦٢ .

٤ - تسوية حالة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، طبقاً لائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بها القرار الجمهورى

للمادة ١/٢ من القرار الجمهوري ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

فتوى ٧١١ في أول أغسطس ١٩٦٥

٢٣٠

١٤ من يوليو ١٩٦٥

أ - سفينة بحرية : أعالي بحار . صيد اسفنج .

ب - رسم جرك : إعفاء . سفينة صيد اسفنج لائحة جركية م ٩ .

ج - سفينة أطال بحار : إعفاء ق ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

المبادئ القانونية :

١ - سفن الصيد عامة ، وسفن صيد الاسفنج خاصة . ليست من سفن أعالي البحار في مفهوم القانون البحري .

٢ - لا تتمتع سفن الصيد الاسفنج من سفن أعالي البحار في مفهوم أحكام القانون الجركي ، ولا تمتع بالإعفاء من بعض الرسوم المقررة المادة ٩ من اللائحة الجركية .

٣ - لا تتمتع سفن صيد الاسفنج

٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، عند اجراء التعادل والتسوية ؛ لا يدخل فيها العلاوات الدورية الاستثنائية التي منحت بعد ٢٩ من ديسمبر ١٩٦٢ .

هـ - كما أن ضم متوسط المنحة إلى الإجر الأصلي ، يتم دون حاجة إلى الحصول على حكم قضائي .

فتوى ٧١٣ الى ٧١٤ في أول أغسطس ١٩٦٥ .

٢٢٩

١٤ من يوليو ١٩٦٥

أ - اتحاد اشتراكي : سلطة رابعة . حكومة .

ب - مدة خدمة : بالاتحاد الاشتراكي . قرار جمهوري ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

المبدأ القانوني :

١ - الاتحاد الاشتراكي سلطة رابعة تمارس حق الرقابة والتوجيه ، وتعلو السلطات التقليدية الثلاث . ومع لفظ الحكومة . ليشمل هذه السلطة العليا الوليدة .

٢ - المدة التي تقضي في خدمة الاتحاد الاشتراكي العربي . أو الاتحاد القومي . تعتبر مدة خدمة حكومية تضم بأكملها بالتطبيق

اليونانية بالاغفاء المقرر بالمادة ٩ من اللائحة
الجركية بالنسبة إلى المدن ومواد الوقود
والمهمات التي استهلكتها في أثناء ، قيامها
بصيد الأسفنج في المياه الإقليمية للجمهورية
العربية المتحدة . ولا يغير من هذا النظر نص
المادة ٥ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٢ إصدار
قانون الجمارك ، والاتفاق بين الحكومة
اليونانية ووزارة الحربية من الاعفاء من
الرسوم الجركية بأنواعها المختلفة ، أو بما
يجرى عليه العمل في مصلحة الجمارك من
إعفاء جميع البواخر من هذه الرسوم .

قوى ٧٠٦ في أول أغسطس ١٩٦٥ .

٢٣١

٢٥ من يوليو ١٩٦٥

وقف خيرى : مصرف . ق ٢٤٧ لسنة ١٩٥٢ .
ق ٣٠ لسنة ١٩٢٧ . وزير الأوقاف . مجلس أوقاف
أعلى .

المبدأ القانوني :

أجاز القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن
النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصافحها
على جهات البر ، لوزير الأوقاف وبموافقة

مجلس الأوقاف الأعلى ، أن يصرف ريع
الوقف على جهة البر التي يعينها ، دون تقييد
بشرط الواقف ، بشرط أجازة المحكمة
الشرعية .

وتعديل هذا الحكم بالقانون ٣٠ سنة
١٩٥٧ بعدم اشتراط أجازة المحكمة الشرعية
يجعل القرار الصادر في ٢٧ من إبريل سنة
١٩٥٧ بتغيير مصرف الوقف دون إجازته
من المحكمة الشرعية ، يتراخى نفاذه إلى حين
العمل بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٥٧ ، إعتباراً
من ١٥ من فبراير ١٩٥٧ .

قوى ٦٨٤ في ٤ من أغسطس ١٩٦٤ .

٢٣٢

٢٥ من يوليو ١٩٦٥

١ — مكافأة تشجيعية : قرار مجلس وزراء ٢٦ من
أكتوبر ١٩٥٥ . هيئة عامة لتأمين ومساكنات ق ٣٦
لسنة ١٩٦٢ مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي .

قرار جمهوري ١٥٢٨ لسنة ١٩٦٢

قرار جمهوري ١٠٨٥ لسنة ١٩٦٢ .

خير بقواعد موظق الدولة .

ب — اختصاص إداري : ممارسة . قانون قائم .

المبادئ القانونية :

١ — تنقيد الحياة العامة للتأمين والمعاشات

٢٢٣

٢٠ من يوليو ١٩٦٥

رسم : جبرك • دروباك ، ق ٣٦٥ لسنة ١٩٥٢
مدنى م ٣٧٤ • مدنى م ٣٨١ تقادم • ميعاد سقوط

المبدأ القانونى :

القانون ٣٦٥ لسنة ١٩٥٢ فى شأن تنظيم الرسوم الجمركية ، لم يغير من نظام الدروباك المعمول به من قبل ، إلا من حيث إجازة رد البضائع خلال سنة من تاريخ 'داء' الرسوم بدلا من ستة أشهر . ولا يتقادم الحق فى استرداد الرسوم طبقا لهذا النظام إلا بانقضاء خمس عشرة سنة طبقا للمادة ٣٧٤ من التعمين المدنى ، ويبدأ التقادم من اليوم الذى يصبح فى استرداد الرسوم مستحق الأداء تطبيقا لنص المادة ٣٨١ مدنى . ويصدر الحق فى استرداد الرسم إذا لم تصدر السلع خلال الميعاد المحدد قانونا وميعاد السلطة المحدد لإتمام هذه العملية هو ميعاد سقوط وليس ميعاد تقادم .

فتوى ٦٨٧ فى ١ من أغسطس ١٩٦٤

بالقواعد العامة المنح المكافآت التشجيعية المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ من أكتوبر ١٩٥٥ ، وذلك وفقاً للمادة ٩ من القانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالتأمين والمعاشات ، قبل تعديلها بالقرار الجمهورى ٦٢٠ لسنة ١٩٦٢ باعتبار الهياكل مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى فى ٦ ر فبراير ١٩٦٢ .

ولا تنقيد الهيئة فى ظل المادة ١٨ من القرار الجمهورى ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإلحاح نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، المعدل من مارس ١٩٦٢ بالقرار الجمهورى ٨٠ لسنة ١٩٦٢ ، بمنح المكافآت التشجيعية للخبراء بقواعد موظفى الدولة .

٢ - يخضع المكافأة التشجيعية للنظام القائم من تاريخ منحها ، لأن الحق فى المكافأة تنشأ من القرار الصادر بمنحها ، ومن أن الاختصاص الإدارى يتحدد القانون القائم عند ممارسته .

فتوى ٦٨٥ فى ٤ من أغسطس ١٩٦٤ .

٢٣٤

١٤ من يوليو ١٩٦٥

الدرجة والوظيفة التي يعاد التعيين فيها ،
وبشرط قضاء فترة الاختبار بنجاح ، وثبوت
الصلاحية .

٢ - التعيين لأول مرة لأحد مدرسي
المدارس الخاصة المعانة . يخضع لقضاء فترة
الاختبار .

٣ - إجراء ترقية موظف قبل قضاء
فترة الاختبار ، لا ينشئ أصل حق للموظف
في الترقية .

٤ - تفويض الأصيل باختصاصات
في سلطته الإدارية لا يجب سلطاته نهائياً ،
بل يمارس اختصاصه في الحدود التي تتفق مع
سبب التفويض فإذا فوض الوزير أحد
الوكلاء في التصرف في التظلمات الإدارية ،
فإن للوزير سحب قرار وكيل الوزارة
المفوض بالاختصاص .
فتوى ٢١٠ في أول أغسطس ١٩٦٥ .

- أ - تعيين: اختبار . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ١٩ .
مدة خدمة ، ضم .
ب - مدرس : مدرسة خاصة معانة . فترة
اختبار .
ج - ترقية : فترة اختبار .
د - اختصاص : سلطة إدارية ، تفويض .

المبادئ القانونية :

١ - يخضع التعيين لأول مرة لشروط
قضاء فترة الاختبار المنصوص عليها في المادة
١٩ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ حتى في
حالة ضم مدة الخدمة السابقة ويستثنى من
ذلك حالة قضاء مدة الخدمة السابقة في إحدى
الوظائف الداخلة في الحياة ، وفي ذات

قضاء محكم الاستئناف

١٣٥

محكمة استئناف القاهرة

مجلس تأديب المحامين

(قرار)

٢٧ من يوليو ١٩٦٦

أ - محام : حمادة موكلة . قضاء جالس . قضاء
والف ، تحقيق ، محضر . سؤال منهم للمجنى عليه .
محقق ، امتناعه عن إثبات سؤال واجابة عنه ، تزوير
جدل بين المحامي والنيابة .

ب - اهانة : قصد الاهانة . محام . تهديد وكيل
نيابة . عدالة تعاون على تحقيقها . جدل بين محام
وكيل نيابة .

المبادئ القانونية :

١ - المحامون أعوان القضاة زملاؤهم
لا يأذن الشارع بافتئات بعضهم على بعض
والمحقق وكيل المجتمع في إقامة الدعوى
العمومية ، عليه أن يستقبل منهم في حيدة

دون تأثر بما أسند إليه ، وأن لا يسرع في
تكوين عقيدته . والواجب أن يجرى الجدل
في رفق وهوادة بين الدفاع والنيابة .

٢ - لا تعتبر إهانة من المحامي
لوكيل النيابة . إذا رفض الأخير أن يثبت
في محضر التحقيق سؤال المتهم ، وإجابة المجنى
عليه . مما أضطر المحامي لأن يضع يده على
محضر التحقيق . قائلا إن استمرار التحقيق
على هذا الوجه دون إثبات سؤال يعتبر
تزويرا فلما سأل وكيل النيابة المحامي
مستنكرا . هل تهمني بالتزوير ؟ قال المحامي
أنا لا أكذب . وأنا بأقول إن استمرار
التحقيق دون إثبات الاجابة السؤال يكون
المحضر زورا . وأنا معروف في المحاكم لاني
أضرب واعترف بالضرب . وأنا انسجنت
واعتقلت خمسة عشر عاما في السجون .

الوقائع

أقامت النيابة العامة الدعوى التأديبية ضد
السيد الأستاذ المحامي . . بقرار لاتهام الآتي :

أولاً : أمان الأستاذ وكيل النيابة بالإشارة والقول والتهديد ، بأن وجه إليه العبارات الثابتة في محضر التحقيق وهي أنا أمنك بالقوة من إثبات أى شيء ، وأنا لازم أثبت التزوير ده في محضر التحقيق وأنا معروف أنى باضرب ، وأنا بجننت خمسة عشر عاماً . وكان ذلك في ثناء تأدية وظيفته .

ثانياً : تعدى بالقوة على سكرير التحقيق السيدة . . في أثناء تأدية عمله ، بأن أمنك بيده ومنعه من تحرير ما يمليه عليه وكيل النيابة .

وحضر المشكو في حقه وأبدى دفاعه بما هو مثبت بمحضر الجلسة .

المجلس

حيث أن الواقعة حسبما بين من التحقيقات التي أجريت في الشكوى والأوراق المرافعة تحصل في أن كلا من اتهمها في قضية النصب وجرى التحقيق في هذه الجريمة بمعرفة السيد الأستاذ . . وحضر مع المتهمين في التحقيقات الأستاذة . .

ولم يجرى التحقيق بمعرفة السيد وكيل النيابة وانتهى من مناقشة المجنى عليه تفصيلياً في إدعائه أذن للسادة المحامين بتوجيه أسئلة إلى الشاهد وهو المجنى عليه فقام كل منهم بذلك وعندما حل دور الأستاذ المحامي . . الحاضر مع المتهم ، استأذن السيد

وكيل النيابة في أن يسمح لهم كامل أنور بتوجيه سؤال المجنى عليه ، فلم يعترض ، وأشار بما يفهم منه أنه موافق - فوجه المتهم سؤالاً إلى المجنى عليه يقول : ده مل أنا لحتك عيك ، فأجاب على الفور (لا) - وهنا اعترض الأستاذ محامي المدعى بالحق المدني على توجيه السؤال ، فأمر السيد وكيل النيابة المجنى عليه بعدم الاسترسال في الإجابة ، ورفض توجيه السؤال ولكن المجنى عليه رغم الاعتراض الحاصل من محاميه ، ورغم أمر السيد / وكيل النيابة له بعدم الإجابة وعدم الاستمرار ، استمر في إجابة قائلا (بعد الاعتراض) (يعني أنتي ماحططش ليدك في جيبى وأخذت مني المحفظة وإنما كنت بتبيع لى أوقية البخور بـ (لغ ثلاثين جنيهاً) - ولما رأى الأستاذ . . السيد وكيل النيابة رفض إثبات السؤال والإجابة - لي بمحضر التحقيق ، طلب إثبات ذلك السؤال والإجابة عليه بالمحضر ، كما صدرت قبل أن يعترض الأستاذ . . محامي المدعى بالحق المدني ، وصمم على الإثبات لأن حق المتهم ملحق به ، وتمسك السيد وكيل النيابة بعدم إثبات الإجابة بحجة أنه رفض توجيه السؤال وأن الأذن الصادر منه بتوجيه الأسئلة لم يكن صادراً للتمم ، وإنما كان صادراً لمحاميه وتمسك كل منهما بوجهة نظره ، واحتدمت المناقشة واشتد الجدل ، وحاول السيد وكيل النيابة الاستمرار في التحقيق دون إثبات الإجابة على السؤال سالف الذكر - وضيع الأستاذ . . يده على محضر التحقيق ، إشارة منه إلى منع الكاتب عن إثبات شيء قبل إثبات الإجابة على

السؤال ، فثلا أن استمرار التحقيق على هذا الوجه دون إثبات السؤال يعتبر تزويراً — فله عليه السيد وكيل النيابة — هل تتهمني بالتزوير فقال : أنا لا أكذب ؛ وأنا باقول إن استمرار التحقيق دون إثبات الإجابة على السؤال يكون المحضر مزور ؛ وأنا معروف في المحاكم أني أخرب وأعتدى بالضرب ، واعتقلت خمسة عشر عاماً في السجون — فأخرج السيد وكيل النيابة الشاهد والمتهمين من غرفة التحقيق ، وأمر الاستدعاء بالخروج من غرفة التحقيق — فمر على السيد المحامي المذكور أن يمثل للأمر في هذا الجرم المشحون الذي نشأ عن تمسكه بإثبات حق موكله وهو محام حاضر في التحقيق مع المتهم وله الحصانة القانونية — فرفض الامتثال للأمر .

وحيث أن الواقعة على الصورة السابقة وقد انتهى إليها المجلس ووفرت في ضميره من قياس الدليل عليها بوجه لا يدعو للشك من أقوال الاستاذ . محامي المجنى عليه ، ومن أقوال السادة المحامين الذين كانوا حاضرين التحقيقات .

وحيث أن المحامين هم أعوان القضاء وزملائهم يشتركون معاً في أداء رسالة سامية ؛ كل منهم يسهم بنصيبه في إرساء الرسالة السامية ؛ وهي رسالة العدالة ؛ ولكل منهما حصانته القانونية لا يسمح الشارع بافتئات أحدهما على الأخرى ذلك أنه وإن كان يعبر عن القضاء وأعضاء النيابة بالقضاء الجالس فإن المحامين أيضاً يعبر عنهم

بالقضاء الواقف ، ولا يتصور أن يكون هناك في مجتمع من المجتمعات قضاء بلا محامين كما لا يتصور أن يكون هناك محامون بلا قضاء ذلك أنه أصل من الأصول الدستورية أن يكون لكل منهم بجانبه محام يدافع عنه ؛ كما أن الحماية نجدة ومرؤة فعلي المحامي أن ينجده المتهم ؛ ويساعده إذا استنجد به ؛ وإذا مارأى بشاغب يصصره وإذا خبرته أن المتهم بريء ، المسند إليه فعليه أن يقف بجانبه أمام القضاء . يصصره بمواطن الولل ؛ ويدفع عنه غائلة الاتهام ؛ وهو في الوقت نفسه ينير للعدالة طريقها المضى غير مخفوف بالاشواك كدبر من كل زيف واقتعال .

وعلى الجانب الآخر المحقق هو وكيل المجتمع في اقامته الدعوى المدومية وهو صاحبها والأمين عليها يباشر التحقيق في الجريمة التي ابلغنا اليه ؛ ويعمل على اكتشافها والوصول إلى وجه الحق والحقيقة في الاتهام المسند إلى المتهم — والمفروض في المتهم البراءة إلى أن يقوم الدليل على ادائته ، فعلى المحقق أعمالاً لهذا الأساس الثابت من أسس الاجراءات الجنائية أن يستقبل المتهم في يده دون تأثر بما أسند إليه ، وأن لا يسرع في تكوين عقيدته ، وعليه أن يفسح له صدرا رحبا لتحقيق دفاعه فكما هو منوط به استظهار أدلة الثبوت ، فعليه أيضاً تحقيق ما يدلى به المتهم من دفاع يرد عنه الاتهام ، ولا يضيق العدالة في شيء أن يبرأ المتهم

ما أسند إليه ، فإن ذلك خير من إدانة البريء نتيجة أحكام الاقتعال والتلفيق .

وعلى هدى هذه الأصول الثابتة كان واجبا أن يجرى الجدل في رفق وهواة بين الدفاع والنيابة ، محتكين إلى القانون الذي يرد كلاهما إلى الموقف الصحيح الذي يجب أن يعود إليه الطرفان ويلتزم حدوده ؛ ولكن بدلا من أن تجري المناقشة في جو هادئ بين الأخوة — أشد الجسد واحتمدت المناقشة وثار الأعصاب وسارت الأمور من سوء إلى أسوأ وصدرت العبارات المستندة إلى السيد المحامي على الوجه الذي ثبت للمجلس من أقوال زملائه المحامين ، بعد أن حلفوا اليمين القانونية ولا يرى المجلس فيها أن المحامي كان يقصد السيد وكيل النيابة أو الاعتماد عليه بالقول أو الإشارة ، كما لا يقصد منع الموظف من تأدية وظيفته ، وإنما كان الأمر كله ، كما ثبت للمجلس ، نتيجة جدل عنيف حول حق المتهم في إثبات سؤال وجه إلى المحامي عليه ، وصدر جواب عنه — أيا كان ذلك الجواب على وجه من الوجوه — وترى النيابة — أن الشق الأول من الجواب : (لا) هو نفي التهمة ، وأن الشق الثاني : (يعني انت محطش إيدك في جيبى وأخذت المحفظة — وإنما كنت تبيع لي أوقية البنخور بثلاثين جنيتها) فهي تأييد للتهمة — ذلك أن المحامي هو الذى يكيف دفاع متهمه ويحرص على مصلحة ، وقد يرى في إثبات الإجابة والاعتراض عليها واسترسال المحامي عليه في إجابة الثانية —

ما يستطيع به درء التهمة عن متهمه ، لأن المسألة في دائرة القانون قد تخرج من تكليف لا يحصى فيه القانون المحنى عليه .

وحيث أن السيد المحامي المشكوك في حقه قد أكد في محضر الجلسة أمام المجلس أنه لا يدور بخلافه إطلاقا أن يعتدى على وكيل النيابة بالإشارة أو القول — ذلك أن كرامة المحامي من كرامة القاضي ، فإن مست إحداها بسوء أديت الأخرى كذلك لأنهما صنوان لا يفترقان في ساحة العدالة ، يتبددان في محرابها يتوجه كل منهما بقربانه مسين ومصبحين .

وحيث أنه وقد ثبت للمجلس انتفاء تعمد المحامي لإهانة السيد وكيل النيابة على النحو الذى أسند إليه ، وقد أكد هذا المحامي في محضر الجلسة أمام مجلس التأديب — كما نرى السادة المحامون الذين شهدوا الواقعة أن المحامي كان يقصد لإهانة السيد وكيل النيابة — وإنما كان الأمر كله نتيجة جدل عنيف حول إثبات وعدم إثبات ما سلف بيانه ، وحول أحقية المتهم في إثبات سؤال أجاب عليه المحامي عليه . رغم اعتراض محاميه ، ورغم أمر السيد وكيل النيابة بإياه بعدم الاسترسال في الإجابة ، وأن السيد المحقق لو أنه تذرع بالحكمة والالانة في معالجة ما أثاره السيد المحامي حول واقعة الإثبات وعدم الإثبات — لما حصل ما هوصل إليه الأمر بين أعضاء الهيئة الواحدة وهم سدة العدالة وخدماها

١ - عضو نيابة : سمح . بيان جوهري .

ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ .

٢ - مرف : عدالة .

المبادئ القانونية :

١ - شرط قبول الدفع بعدم جواز
نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أن يكون
محل الحكم النهائي المانع من العودة مجدداً
إلى بحثه هو ذات المحام في الدعوى
الجديدة .

٢ - تنتهي الدعوى بالنسبة للزوجة
المحكوم لمصلحتها . بالحكم النهائي في
الاستئناف ؛ وليس لها التحدث عن عدم
انقضاء مواعيد الطعن . ولا يعول على القول
بأن مظاهر التغير إلى الطائفة الجديدة لم
تستكمل بالنسبة للزوج إلا قبيل انتهاء المدة
القانونية المقررة للطعن بالنقض في الحكم
النهائي الصادر من محكمة الاستئناف في الدعوى ،
فيكون الاخطار به واقعا في أثناء سير
الخصومة . ويكون للزوج تطبيق زوجته
بإرادته المنفردة .

٣ - قرار المجلسين الأكليريكيين
للكنييسة القبطية الارثوذكسية . والكنيسة

المخلصون ، ومن ثم يرى المجلس تبرة الاستاذ
. . مما أسند إليه ، وأن المجلس يرى لزوما عليه
- وقد جرى الخلاف في هذه الدعوى بين
الحماية والنيابة - أن يذكر في تبرة المحامي
مما أسند إليه تكريماً للقضاء الذي يستظل الجميع
بهيئته وجلاله ، مع فرط حرصهم على أن يبقى
مبرراً من كل سوء .

فلهذه الأسباب

قرر المجلس - ضروريا براءة الاستاذ . . مما
أسند إليه .

قضية ٧ لسنة ١٩٦٤ تأديب محامين برئاسة الاستاذ
عثمان عثمان مراد .

٢٣٦

الدائرة الثالثة عشرة

أحوال شخصية

١٥ من مايو ١٩٦٦

١ - دعوى : دفع بعدم جواز نظرها السابقة فصل
فيها . حكم ، محله .

ب - طائفة : تغييرها أثناء سير خصومة . اخطار .
مصلحة .

٢ - كنييسة : قبطية ارثوذكسية . كنييسة
سوريانية ارثوذكسية . طلاق زوجي ، ادارة منفردة .
ق ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ م . ق ٢٠ لسنة ١٩٢٥ . ق
٥ لسنة ١٩٢٩ .

السورياء الأرثوذكسية بأن الكنيستين متحدتان في العقيدة . وليس بينهما خلاف مذهبي . لا يذنبى أنهما كنيسةان مستقلتان . لكل واحدة منهما رئاستها الدينية المستقلة المتميزة ، وتتبع كل كنيسة منهما طائفة من المسيحيين وإن اتفقوا مذهباً فقد اختلفوا طائفة . وقد اشترطت المادة السادسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ لانطباق الشريعة الطائفية ضرورة الاتحاد في الملة وكذلك الاتحاد في الطائفة .

المحكمة :

وبما أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر في الاستئناف برفض الدعوى بإثبات الطلاق الذي أوقعه الزوج . . . وهو سبب مردود ، ذلك أن من شروط قبول هذا الدفع أن يكون عمل الحكم النهائي المانع من العودة مجدداً إلى بحته هو ذات المحل في الدعوى الجديدة ، وكان الثابت أن الحكم النهائي قد صدر بشأن الطلاق الذي أوقعه الزوج بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ . على حين يدور النزاع المائل حول طلب الزوج إثبات طلاقه الثلاث التي أوقعها بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ وبتاريخ أول مارس ٦٤ وبتاريخ ٢١ يناير ١٩٦٥ تلك الطلقات التي

سجلها الزوج في صحيفة افتتاح الدعوى الراضة ، الأمر الذي يبين منه اختلاف المحل في كل من الدعويين ، ومن ثم فالقول بأن الحكم السابق قد حسم النزاع من ناحية عدم جواز إيقاع الزوج الطلاق على زوجته بإرادته المنفردة ، قول مردود بأن حجية الحكم في هذا الخصوص لا تعدى نطاق الدعوى التي صدر فيها ، ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في غير محله متعين الرفض .

وبما أن السبب الثاني من أسباب الاستئناف يقوم على ما تدعيه الزوجة من عدم الاعتداد بالتغير الذي استحدثته الزوج في سبيل تركه لطائفته ، بقوله أن الاضرار الذي أراد أن يفسلج به الزوج عن طائفته القديمة قد تم بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٦٥ قبل . منى المدة القانونية المقررة للظمن بالنقض في الحكم النهائي الصادر من محكمة الاستئناف في الدعوى السابقة بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، فيكون هذا الاضرار واقعاً في أثناء سير الخصومة ، فلا يعول عليه .

وبما أن الباعدي من دفاع الزوجة أنها تستهدف بأن التغير الذي استحدثته الزوج في طائفته قد تم في أثناء سير الدعوى ، وأنه ما دام أن هذا التغير لم يكن تغييراً في دين الزوج إلى الإسلام ، فإنه لا يفيد من أحكام الشريعة الإسلامية التي تخوله تطبيق زوجته

وأقام الدعوى الرافعة بعد ذلك بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٦٥ ، فليس من جدل في أنه يعتبر مختلفاً عن الزوجة - طائفة - قبل رفع الدعوى ؛ وبالتالي تطبق على أحواله الشخصية أحكام الشريعة الإسلامية بالراجع من مذهب الإمام أبي حنيفة بالتطبيق للمادة السادسة فقرة أولى من القانون ٤٦١ لسنة ١٩٥٥ . ومن المقرر أن أحكام تلك الشريعة الغراء تليح للزوج الانفراد بتطبيق زوجته دون توقف على رضاها وهر ما قبله الزوج في الدعوى الماثلة بالإفادة من أحكام تلك الشريعة ..

وبما أن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية والكنيسة السوربانية الأرثوذكسية وفقاً لقرار المجلس الكيريكي لسوربان الأرثوذكس وقرار المجلس الكيريكي للأقباط الأرثوذكس الصادرين في أوائل عام ١٩٦٥ ، كنيسة متحدثان في العقيدة وليس بينهما خلاف مذهبي، وأن بعض الحاكم الابتدائية قد رفضت إثبات طلاق الزوج السرياني لزوجته القبطية بناءً على هذين القرارين .

وبما أن الزوجة المسأفة قدمت تعزيراً لهذا السبب من أسباب استئنافها أولاً : القرار الجمعي عن علاقة الكنيسة السوربانية الانطاكية بالكنيسة القبطية يتضمن أن الكنيسة شقيقتان متحدثتان بالإيمان والعقيدة وليس بينهما أي فرق مذهبي أو خلاف عقائدي وثانياً : قرار المجلس الكيريكي بطريركية

بإرادته المنفردة ودون توقف على رضاها ، ما دام الطرفان يدينان بالطلاق . ومسندها في ذلك المادة السابعة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ التي تكلمت عن التغيير المستحدث في أثناء (سير الدعوى) باعتبار أن مرحلة الطعن بالنقض لا تخرج عن كونها مرحلة من مراحل سير الدعوى .

وبما أن هذا السبب مردود بأنه فضلاً عن أن الطعن في الأحكام النهائية بطريق النقض ليس من الطرق العادية للطعن في الأحكام ، وإنما هو طريق استثنائي من طرق الطعن عليها فإن المفروض أن من يسلكه هو من حكم ضده نهائياً ، أو النيابة . وإذا كان الزوج هو الذي حكم ضده وكان له والنيابة العامة الحق في الطعن بالنقض ، أما الزوجة المحكوم لمصلحتها فقد انتهت الدعوى بالنسبة لها بالحكم النهائي في الاستئناف ، وما كان لها أن تطعن في حكم صادر لمصلحتها ، وبالتالي ما كان لها التحدث عن انقضاء أو عدم انقضاء مواعيد هذا الطعن للإفادة منها ، والقول بأن مظاهر التغيير إلى الطائفة الجديدة ؛ لم تستكمل بالنسبة للزوج إلا قبيل انتهاء تلك المواعيد ؛ وبذلك كانت الدعوى السابقة منتهية بالنسبة لها بمجرد صدور الحكم في الاستئناف . . بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، فإذا ما استكمل الزوج بعد صدور ذلك الحكم المظاهر الخارجية لما استحدثته على طائفته من تغيير في ١٨ يناير سنة ١٩٦٥ ،

الاقباط الارثوذكس في ٩ من فبراير سنة ١٩٦٥ بأنه ليس هناك فرق بين الكنيسة القبطية الارثوذكسية وكنيسة السوربان الارثوذكس من حيث الملة أى المذهب أو الطائفة أو العقيدة ، أو الطقوس الدينية ..

وبما أن هذا السبب مردود بأنه أولاً : إذا اتحدت الكنيستان القبطية والسوربانية في الإيمان والعقيدة الارثوذكسية ولم يكن بينهما خلاف عقائدى ، فإن ذلك لا يبنى لانهما كنيستان مستقلتان لكل واحدة منهما رئاستها الدينية المستقلة المتميزة ، ويقع كل كنيسة منهما طائفة من المسيحيين وأن اتفقوا مذهباً فقد اختلفوا طائفة ، ويؤيد ذلك أن نفس قرار المجلس الكليركى الاقباط الارثوذكس الصادر في ٩ من فبراير سنة ١٩٦٥ وأن أصاب في أنه لا يوجد فرق بين الكنيستين القبطية والسريانية من حيث الإيمان والعقيدة أى فى الملة والمذهب ، إلا أنه قد تجاوز المدى فى تقريره ، بتفريق الكنيستين طائفة ، لانه بذلك تجاهل الواقع الملوس الذى يتمثل فى وجود أربع عشرة طائفة للمصريين غير المسلمين فى مصر على نحو ما عددتهم المذكرة الإيضاحية للقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، كما أنه تجاهل القوانين العديدة التى صدرت بتنظيم تلك الطوائف ، وتحدى القانون ٤٦٣ لسنة ٥٥ فى مادنيه السادسة والسابعة اللتين نصتا على : «اتحاد الطائفة والملة للمصريين غير المسلمين ، وعلى : (تغيير الطائفة أو الملة وخروج أحد الخصمين عن «وحدة

طائفة ، إلى أخرى أثناء سير الدعوى) .

وؤدى هذه العبارات فى هاتين المادتين أن المشرع اعتمد وحدة الطائفة والملة ، وأوجب فى هذه الحالة تطبيق الشرائع الطائفية . فى حين أمر بتطبيق الشريعة الإسلامية فى حالة اختلاف الطائفة أو اختلاف الملة . وثانياً : أن المشرع فى القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ اعتبر تعدد الطوائف ذات أثر فى تنظيم شؤونها القانونية إذ تمسكت هذه الوحدات الطائفية بكيانها المستقل فى ظل تعدد جهات القضاء المالية بحيث أصبح لكل منها جهة لهذا القضاء تختص بالفصل فى مسائل الأحوال الشخصية لاتباعها ، وقد كان لزاماً لتحقيق الاختصاص لأى مجلس فى تلك المجالس المالية — قبل صدور هذا القانون ضرورة اتحاد رضى الخصومة أمامه ، ليس فقط فى الملة بل فى الطائفة كذلك ، وكان هذا الشرط بذاته : اتحاد الطائفة والملة لازماً أيضاً لانطباق الشريعة الطائفية التى كانت المجالس المالية تقوم بتطبيقها . أما إذا كانت المنازعة بين محتلى الملة ، أو حتى بين متحدى الملة ولكن محتلى الطائفة ، فقد كانت أزعجتهم تخضع لقضاء الشريعة الإسلامية فى المحاكم الشرعية (النساء) تبعاً للتلازم الذى كان قائماً بين الاختصاص القضائى ، والاختصاص التشريعى آنشد .

وثالثاً : أن المشرع عنهما ألقى جهات

في موطن النص الصريح ، فليس من سبيل لتحقيق ما يستهدفه المجمع المقدس والمجلس الأعلى كي يقرارهما المتأخرين إلا بإصدار تشريع جديد يجعل أصحاب العقيدة الأرثوذكسية طائفة واحدة . وطالما أن النص الرامن قائم فلا مفر من اعتبار طائفة الأرثوذكس السريان طائفة مستقلة عن طائفة الأقباط الأرثوذكس ولا ممدى عن الاعتداد بالطائفة وحدتها واختلافها في مقام تحديد الاختصاص التشريعي ، وذلك لأن مهمة المحاكم هي إنزال حكم القانون وتفسيره على الواقعة المطروحة .

وبما أنه على مدى ما تقدم تعين الالتفات عن هذا السبب من أسباب الاستئناف وإذا كان الزوج قد ثبت أنه - قبل رفع الدعوى - كان قد انتهى إلى طائفة السوربان الأرثوذكس وتكاملت في حقه المظاهر الخارجية الرسمية التي تمثلت في الشهادة الرقيمة ٨ مايو سنة ١٩٦٣ بانضمامه للطائفة الجديدة وفي إنذاره الرقم ١٨ و ١٩ يناير ١٩٦٥ بانسلاخه عن طائفته القديمة ، فليس من جدل في وجوب معاملته وفقاً لتقضى به الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بأحكام الشريعة الإسلامية وفق الراجع من مذهب الإمام أبي حنيفة طالما أن الزوجة تختلف عنه طائفة قبل رفع الدعوى الحالية في ٢٤ من يناير سنة ١٩٦٥ والزوج له طبقاً لهذه الشريعة وفي نطاق الراجع من ذلك المذهب أن يستقل - إلى زوجه دون توقف على ههنا .

القضاء المالية والمحاكم الشرعية ، أنق على الشرائع الطائفية سارية في حكم أنزعة الأحوال الشخصية على الصورة التي كانت تطبق بها أمام المجالس المالية والمحاكم الشرعية : فجعل الاختصاص التشريعي موطاً بتعيين الاختصاص القضائي . وجاءت المادة السادسة في فقرتها الأولى من ذلك القانون مؤيدة ذلك ، ومشرطة لانطباق الشريعة الطائفية ضرورة الانحداد في الملة ، وكذلك الانحاد في الطائفة . فإذا ماختلفت طائفة أحد طرفي الخصومة تعين تطبيق الشريعة الإسلامية على النزاع في أحوالهم الشخصية وعناية المشرع بالتمييز بين الملة والطائفة إنما جاءت عن قصد دون مجرد الانزلاق في الجمع بين لفظين . إذ لكل منهما دلالة الخاصة .

وبما أنه يتعين تحديد معنى الملة والطائفة لا يمكن تمييز بينهما في مقام البحث عن مدى أثر قرارى طائفتى الأقباط والسريان الأرثوذكس متقدسى الذكر على الواقعة المطروحة ، فالطائفة هي وحدة اجتماعية يجمعها رباط مشترك في الجنس أو اللغة أو العادات ، تؤمن بديانة معينة وتستخلص من شريعة تلك الديانة عقيدة تنادى بها . أما الملة فهي المذهب ، وهي العقيدة التي تؤمن بها طائفة معينة وتمارسها بشكل معين .

وبما أنه إزاء صراحة النص الذي أوردته المادتان السادسة والسابعة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن التمييز بين الملة والطائفة ، وكون كل منهما له دلالاته الخاصة على ما تقدم من بيان ، وإزاء القاعدة المقررة بأنه لا اجتماع

وعما أنه إذا .. ما ثبت .. من أي الطلقتين التي أوقعهما الزوج على زوجته في ٩/١٥ سنة ١٩٦٣، ١٩٦٤/٣/١ كان الزوج متحداً مع الزوجة في الدين وفي الطائفة وفي الملة فما كان له في الخارجين الآخرين طبقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون ٤٩٢ لسنة ١٩٥٥ أن يفرد وحده بإيقاع الطلقتين حيث كانت شريعة الزوجين الطائفية هي الواجبة التطبيق وما كانت تبيح للزوج أن يشد بأن يستقل بإيقاع الطلقتين المذكورين على زوجة بإرادته المنفردة، ومن ثم فلا محل قانوناً لإثباتهما لوقوعهما والزوج متحد الملة والطائفة مع الزوجة قبل رفع الدعوى بهما. بالنسبة للطلقة الثالثة التي طلب إثباتها - وهي المبدئية صيغتها بصحيفة إفتتاح هذه الدعوى الحالية، الثابت من المستندات التي قدمها الزوج أنه وقد تكاملت له المظاهر الجسدية الخارجية الرسمية الدالة على أنه أصبح سرياناً أرثوذكسياً. يختلف عن الزوجة القبطية الأرثوذكسية في الطائفة إعتباراً من ١٩ يناير سنة ١٩٦٥ وهو التاريخ الذي فرغ فيه إلى طائفته الجديدة قبيل رفع هذه الدعوى فمن حقه أن يثبت الطلقة التي أقر بها في صحيفة الدعوى الحالية التي قدمها بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٦٥ ومن ثم يتعين القضاء له بما طلب.

وبما أن كل طلاق يقع رجعياً إلا بإطلاق قبل الدخول في الطلاق على المال، وما نص

عليه لكونه يقع بائناً بالقانون ٢٠ لسنة ٢٥ والقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩، فيتعين والحالة هذه وصف الطلاق التي يطلب الزوج لإثباتها بأنها طلاق أول رجعية وفقاً للمادة الخامسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩.

وبما أن محكمة أول درجة قد أغفلت ذكر اسم عضو النيابة صاحب الرأي في الدعوى المتأنت حكماً، كما أغفلت تلك المحكمة أن صاحب الرأي في الدعوى هو ممثل النيابة الوارد اسمه في ديباجة الحكم، فلما كان ذلك وكان ذكر اسم عضو النيابة صاحب الرأي في الدعوى من البيانات الجوهرية التي أوجب القانون ذكرها في بيانات الأحكام - أسرة بأسماء القضاة الذين اشتركوا في إصدار ذلك الحكم - ورتب على إغفالها بطلان الحكم في المادة ٣٩٩، ٣٩٩ مرافعات ثم يتعين القضاء بطلان الحكم المتأنت لعدم تضمينه ذلك البيان الجوهرى.

وبما أن القضاء بطلان الحكم المتأنت لا يبنى بالضرورة إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للسير فيها وفق المنهج الشرعى بهسب أن استنفدت ولايتها بالفصل في النزاع موضوعاً، بل يتعين على محكمة الدرجة الثانية أن تقول كلمتها في الموضوع بمراعاة الأوضاع التي يستلزمها القانون.

وبما أن النيابة العامة ممثلة في وكيلها الأستاذ ..

من طرق الطعن على الأحكام (م م ٢ و ٣ من القانون المذكور) فـ إذا كان الطعن بالنقض ٣ لسنة ٣٥ ق فـ سير صادر بن طرق الخصومة برقم ٧٢ لسنة ٨١ ق فلا أثر له عليه ولا يبين ما تضمنه من أسباب كما اعتقدت النيابة ذلك في مذكرتهم عندما قالت فيها بأن : د محكمة النقض رأت عدم لزوم الاخطار في تغيير الشخص مذهب (أى ملته) أو طائفته ، فيكون حكم الاستئناف (معنى الحكم ٧٢ لسنة ٨١ ق أحوال) مخالفاً لحكم النقض وهى هذا يكون المستأنف ضده - وأما صدور الحكم الاستئنافى - مختلفاً في الطائفة عن المستأنفة ، ويجب إعتبار الطلاق الذى صدر منه بإرادته المنفردة هو الطلاق الثانى ولا يؤخذ بكلام المستأنف ضده بأنه الطلاق الثالث .

وبما أنه - ا تطرادا في البحث وراء ما تركز إليه النيابة من عدم لزوم إخطار بالانسلاخ عن الطائفة أو الملة التى كان يتبعها مستحدث التغيير في طائفته أو ملته يبين من الرجوع إلى المبدأ الذى جرى به حكم النقض في الطعن رقم ٣ لسنة ٣٥ ق أنه يقرر الآتى : - تغيير الطائفة أو الملة أمر يتصل بحرية العقيدة ومن ثم فهو ينتج أثره بمجرد الدخول فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية ، ولا يتوقف على إخطار الطائفة القديمة ، والقول بوجود إخطار الجهة الدينية التى كان يتبعها (الطائفة أو الملة القديمة) لا مفهوم له إلا أن

ترى في مذكرتها إثبات طلاق الزوج لزوجته الحاصل في ٢٤ من يناير سنة ١٩٦٥ بوصف أنه الطلاق الثانى الرجعى بقوله أن الطلقة التى كان يطلب إثباتها في الدعوى السابقة والتي أُلغيت بالحكم في استئناف تلك الدعوى كانت طائفة صحيحة ، لأن مجرد ثبوت الإلتزام إلى الطائفة السابقة قد تم قبل رفع تلك الدعوى . ودون ما حاجة إلى الإخطار بالانسلاخ الذى كان الافتقار إليه سبباً في صدور الحكم المستأنف بأحكام تلك الطلقة رفض دعوى الزوج بطلب إثباتها .

وبما أن النيابة العامة رأت ما رأت اعتماداً على أن الاعتقاد الدينى مسألة نفسية ، وأن تغيير الدين أو الطائفة أو الملة يتم بمجرد الإلتزام إلى الدين أو الطائفة أو الملة التى يرغبها طالب التغيير دون ما حاجة إلى ضرورة إخطار طائفته القديمة بانسلاخه عنها ، وأن ذلك هو ما قضت به محكمة النقض في ٢٣ من مارس ١٩٦٦ ط م ٣ لسنة ٣٥ ق (غير منشور) .

وبما أنه غنى عن البيان أن رأى النيابة العامة لا يفيد المحكمة في وجوب الأخذ به وفقاً للقانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ الذى أوجب تدخل النيابة العامة في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالوقف وإلا كان الحكم باطلاً . وذلك أن هذا القانون جعل النيابة بمثابة الطرف المنظم في هذه النزعة ، لها ما للخصوم أنفسهم

يكن هذه الجهة الحق في أن توافق أو أن
تعارض على حكم التغير وهو وضع شائك . .
وبما أن هذا المبدأ الذي فادت به محكمة
التمتض لا يتعارض مع ما ذهب إليه حكم
محكمة الاستئناف رقم ٧٢ لسنة ٨١ ق أحوال
من وجوب إتمام الطقوس والمظاهر الخارجية
الرسمية كلها مسائل موضوعية ومن إطلاقات
محكمة الموضوع ومسائل التحقيق من جديتها
فاذا لم يكن هناك نص تشريعي يحدد لمحكمة
الموضوع معالم الطريق التي تهديها إلى جدية تلك
المظاهر الخارجية الرسمية فإنها لا تقف حيال
الافتقار إلى ذلك النص التشريعي - مكتوفة
الأيدي بعد أن هداها المشرع في المادة الأولى
ومن القانون المدهى إلى ما يتبين عليها سلوكه
عند عدم وجود ذلك النص بانباع قواعد
العرف ، فإن لم نجد المحكمة ما يستفاد من قواعد
العرف لتستقر في المسألة المطروحة كان عليها أن
تلتبس الحل في قواعد العدالة ، وهذا هو ما
جرى به حكم الاستئناف رقم ٧٢ لسنة ٨١
ق أحوال عند ما قرر أن قواعد العرف والعدالة

يتأزران في أن المظاهر الخارجية الرسمية لا تكون
جدية ولا متكاملة لمستحدث تغيير في دينة
أو طائفته أو ملته إلا باخطار طائفته التي
انساخ عنها بانتتمائه إلى الطائفة أو الملة الجديدة
حتى لا يفيد من الجمع بين أحكام الملتين أو
الطائفتين ، وحتى يمكن تغير أن يعامله على أنه
من أتباع ملة بعينها أو طائفة معينة ، ولم تقل
المحكمة أن شرط الاخطار بالانسلاخ من
الشروط التي حردتها القانون حتى يتم حكمها
بمخالفة القانون وكل ما سمعت إليه كان بسبيل
أطمئنانها إلى جدية التغير عن طريق مظاهره
الخارجية الرسمية التي تشمل في استقرار طالب
التغير على دين أو ملة أو طائفة واحدة ، كما لم
تقل المحكمة أن قبول الطائفة القديمة للانسلاخ
عنها يعتبر شرطاً لاعتماد التغير ، بل قالت أن
بمجرد اخطارها به كاف في حد ذاته للتحقيق من
جدية المظاهر الخارجية الرسمية لدى طالب
التغير .

قضية ١٠ لسنة ٨٢ ق برئاسة السيد الاستاذ محمد خليل
الدجوي .

قضاء المحاكم البحرينية

٢٣٧

محكمة العياط الجزائية

١٩ من ديسمبر ١٩٦٥

١ - شفعة : شروطها . هـ متى م ١٣٦ و ١٣٧
تحويل . عقار . منقول . بناء . غراس .

ب - تصرف ناقل للملكية : بعوض مالى . مشترك
لم يسجل عقدة .

ج - متفيع : مستأجر حقه مالى الشفعة . متى م ٢
١٩٤٠ الى ١٩٤٤ .

د - علم بالبيع : شفعة ، انذار رسمى . اعلان
الرغبة .

هـ - ملكية : مشفوع به موارثها نصف قيمة
البيع : تقديره عقد عرفى ، اكتسابها بوصف اليد المدة
الطويلة .

و - عقد ايجار : شفعة .

ز - عقد شراء عرفى : مضى خمس عشرة سنة .
اكتسابها ، وضع يد .

المبادئ القانونية :

١ - يشترط فى الشفعة أن يكون معها

عقارا ، إذ لا يتصور الجدار فى المنقول .
وتعتبر الأشجار والنباتات الضاربة بمذورها
فى الأرض من قبيل العقارات ، ولو لم تكن
معدة للبقاء على الدوام ، وتعتبر الأشجار
من العقارات ولو كان لها كيان مستقل عن
الأرض بحيث يمكن التصرف فيها
استقلالاً .

٢ - يشترط فى الشفعة أن يكون
التصرف بيعاً بائناً . أى تصرفاً ناقلاً لذلك
بعوض مالى ؛ ولكن عدم تسجيل عقد البيع
لا يحول دون استعمال حق الشفعة ، بل أن
البيع العرفى يجوز طلب الاخذ بالشفعة .

٣ - يشترط أن يكون الشفيع مالكا
لما يشفع به وقت طلب الشفعة . وأن يستمر
كذلك حتى يحكم له بها فلا تثبت الشفعة .
لصاحب حق الاتفايع بالجوار ولا للمستأجر .

٤ - الانذار الرسمى هو الطريقة

الوحيدة لاثبات العلم بحصول البيع ويشترط أن يعلن الطالب رغبته في الاخذ بالشفعة رسمياً وإلا كان باطلا .

٥ - مالك تسع نخلات لا يجوز له أن يشفع في أربعين نخلة . إذا كان النخيل كله من نوع واحد : « سيوى » : بصرف النظر عن الثمن المثبت في كل عقد ، وعن قيمة النخيل المشفوع به والوارد بعقود شراء ، والتي تملكها بوضع اليد لمدة الطويلة . إذ العبرة في تقدير القيمة حال طلب الشفعة .

٦ - عقد إيجار نخيل مجاور . لا يولد للمستأجر حقاً على العين بل حقوقاً شخصية قبل المؤجر له . ولا يعطيه حق طلب الاخذ بالشفعة .

الممكنة .

وحيث أنه يستتبع من نص المادتين ٩٣٦ و ٩٣٧ من القانون المدني وجوب توافر شروط ثلاث للشفعة هي :

أولاً : أن يكون محل الشفعة عقاراً :

فلا شفعة في المنقول أصلاً ، إذ شرعت الشفعة لدفع ضرر الشركة أو الجوار على

لدوام ، ولا يتصور الجوار في المنقول ، وإنما يتصور الشركة فيه . وجدير بالذكر أن كل ما يتصل بالأرض لاتصال قرار يصبح بسببه عقاراً ، ولذلك تعتبر الأشجار والمشاتل الضاربة بجذورها في الأرض من قبيل العقارات ولو لم تكن مع مدة البقاء على الدوام ، وتعتبر الأشجار من العقارات ولو كان لها كيان مستقل عن الأرض ، بحيث يمكن التصرف فيها استقلالاً .

و تطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بأن أشجار غابات تعتبر من العقارات ، سواء كانت مخصصة لاستثمارها ببيع أخشابها ، أم لم تكن بعد مدة لهذا النوع من الاستثمار ؛ كما قضت محكمة الاستئناف المختلطة بأن النخيل لـ عـ قـار بطبيعته ولا يمكن أن تتأثر طبيعته القانونية بما قد يكون له من وجود قانوني مستقل يجعل من الجائز يبيع أو حظه منفرداً عن الأرض ، على أن مجرد اتصال الأشجار بأرض يجعلها معه من العقارات بصرف النظر عن كون الفارس أو الزارع هو مالك الأرض أو متأجرها أو مجرد واضح يـد عليها . شرح القانون المدني في حق الملكية الجزء الأول للدكتور محمد عرفة ص ٧٧ .

هذا وقد اختلفت أئمة الفقه الاسلامي حول ثبوت الشفعة في البناء والغراس إذا بيع استقلالاً ، فذهب الحنفية إلى أنه إذا بيع البناء

استقلالاً فلا يثبت فيه حق الشفعة ، وقد جاء في المادة ٢٠٩ من مرسوم الحيوازا : « لا شفعة في البناء والشجر المبيع تصدداً بدون الأرض القاسم عليها . ، أما الملكية فيعتبرون البناء من العقار قد يثبت فيه الشفعة عندهم حتى إذا بيع استقلالاً بدون الأرض .

وتد كان الرأي السائد عند فتهام القانون يذهب إلى عدم ثبوت شفعة إذا كان المبيع هو البناء دون الأرض . مثله الشجر والنخيل ؛ فإذا كانت الأرض لمالك والبناء لآخر ، وبيع البناء دون الأرض فلا شفعة . وقال بهذا الرأي الأستاذ محمد عبد السلام ذهني في كناية الاموال ص ٦٨١ حتى ٦٨٢ إلا أننا نرى مع الدكتور عرفة والعميد كمال مرسى ، أن هذا الاتجاه مخالف تماماً للأوضاع القانونية : فالبناء والغراس عقار بطبيعته كالأرض التي وجد عليها سواء . ومن ثم فالشفعة جائزة قانوناً في البناء والنخيل سواء . أسباب كسب الملكية الجزء الثاني للدكتور عرفة ص ٤٢٩ - ٤٤١ .

ثانياً : أن يكون التصرف بيعاً باتاً . أى تصرفاً نافلاً للبلاك بعوض مالى . هذا ومنذ صدور قانون التسجيل وما ترتب عليه من تعليق إنتقال الملكية العقارية على حصول التسجيل ، ثارت مشكلة استعمال الشفعة ضد المشتري الذى لم يسجل عقده . وقد رأت الغالبية من الفقه أنه

يجب أن لا يحول عدم تسجيل البيع دون استعمال الشفعة إستناداً إلى المبيع الآتية : (أ) أن الذى يترتب على الشفعة هو حلول الشفعين محل المشتري في جميع حقوقه والتزاماته قبل البائع . (ب) أن كل ما ترتب على قانون التسجيل هو تعليق انتقال الملكية بالمبيع على التسجيل ، حتى فيما بين المتعاقدين ، دون المساس بالعقد ذاته ، ومن مقتضى ذلك أن البيع ينعقد بمجرد اتفاق الطرفين على البيع والثمن ، فلا يجوز للبائع بعد ذلك أن يخل بهذا الاتفاق ؛ ويجب عدم الخلط بين نقل الملكية وهو أثر من آثار البيع والبيع ذاته (ج) أن التسجيل رهن بمشيئة المشتري ، ومن غير المستساغ القول بتعليق إستعمال حق الشفعة على القيام بأجراء شكلى مهما تباعغ أهميته . وفي رأى آخر في الفقه أن عقد البيع لا يصاح أساساً لتوجيه طلب الشفعة إلا إذا كان نافلاً للملك . أى يكون العقد مسجلاً إلا أن إجماع الفقه والقضاء قد إلتزم على ثبوت الشفعة في البيع المسجل منذ حمل لواء هذا رأى المرحوم المستشار حامد فهمى في بحثه بعجلة المحاماة العدد الثالث ص ٢٩١ السنة الثامنة وما بعده . ثم أقرت الدوائر المجتمعة لمحكمة الاستئناف هذا رأى سنة ١٩٤٧ ؛ وقد أقرت محكمة النقض هذا الاتجاه في أحكامها العديدة فقررت أن الشفعة جائزة في العقار المبيع . ولو كان عقد البيع لم يسجل ونقض ١٥ من فبراير ١٩٤٥ طعن ١٧٢ سنة ١٨ ق و ٢٦ من فبراير ١٩٥٢ طعن ٢٠٩

سنة ٢٠ ق بمجموعة النقص المدني لربع قرن ص
٧١٤ القاعدتان ٥٠ و ٥٣ .

ثالثاً : أن يكون الشفيع مالكا لما يشفع به
وقت طلب الشفعة ، بأن يستمر كذلك حتى
يحكم له بها ، وتطميناً لذلك لا تثبت الشفعة
لصاحب حق الانتفاع بخوار . لأن ثبوت
الشفعة للمتفع استثناء لا يجوز التوسع فيه .
وكذا لا ثبوت له بتأجر . إذ أن عقد الإيجار
لا يحوله إلا حقاً شخصياً قبل التوجير . ولا
يعطيه حق بقاء والاستقرار على الدوام فلا
يثبت له حق الشفعة بوصف كونه جاراً مالكا
نقض مدني ٣ من فبراير ١٩٥٥ طعن ١٠
سنة ٢٢ قاعدة ٣٠ ص ٧١٠ المرجع السابق .

وقد حدد المشرع في المادة ٩٢٦ من
القانون المدني أسباب الشفعة ، فأقرها في الفقرة
(هـ) منها للجار المالك في الأحوال الآتية :

١ — إذا كانت العقارات من المبانى أو من
الأراضي المعدة للبناء ، سواء أكانت في المدن
أم في القرى . ٢ — إذا كان للأرض المبيعة
حق ارتفاق على أرض الجار ، أو كان حق
الارتفاق لأرض الجار على الأرض المبيعة .

٢ — إذا كانت أرض الجار ملاصقة للأرض
المبيعة من جهتين ، وتساوى من التيمة نصف
ثم الأرض المبيعة على الأقل . والعبرة في تحرى

توافر شرط مساواة نصف التيمة هي بقية
الأرض الشفيع ، منسوبة إلى اثنين الذي بيعت
به الأرض المجاورة . وجدير بالذكر أن المشرع
قد نظم إجراءات الشفعة في المادة ٩٤٠ حتى
٩٤٤ من قانون المدني ، ونص في المادة ٩٤٠
مدني بأن إجراءات الشفعة لا تفتح إلا من
تاريخ الانذار الرسمي الذي يوجهه البائع أو
المشتري إلى الشفيع ويطلب إليه ابداء رغبته
في حالة ما إذا كان يريد أخذ العقار المبيع
بالشفعة ، ثم المشرع بذلك كل نزاع يثار
حول العلم بالبيع ، جاعلاً الانذار الرسمي هو
الطريقة الوحيدة لاثبات العلم بمحصول البيع
دون سواها من الطرق الأخرى . ثم أوجب
المشرع أن يمان الطالب رغبته بالأخذ بالشفعة
رسمياً ، وإلا كان باطلاً ، وأن يتم في خلال
ثلاثين يوماً على الأكثر إيداع الثمن الحقيقي
الذي حصل به البيع ، بمنزلة المحكمة التابع لها
العقار وإلا سقط حقه في الأخذ بالشفعة .
وأردفت المادة ٩٤٣ مدني بوجوب رفع الدعوى
وقيدها بالجدول في ميعاد ثلاثين يوماً من
تاريخ الإعلان بالرغبة ، وإلا سقط
الحق فيها أيضاً .

وحيث إنه على مدى جمع ما تقدم ، ولما
كان الثابت أن البيع تم بعقد عرفي
تاريخه في ١٧ من أكتوبر ١٩٦٤ لأربعين نخلة
من المدعى عليه الأول لباقي المدعى عليهم ،
وكان البيع العرفي يجب طلب الأخذ بالشفعة

وكانت النخيل عقارا بطبيعتها فيجوز طلب أخذها بالشفعة أيضا ومن ثم يتعين الالتفات عما أثاره المدعى عليهم من ثنائي للاخير في هذا الخصوص .

وحيث أن المدعى قد بنى طلبه الأخذ بالشفعة على أساس أنه المالك لنخيل وجاور من حدين ، وكذا أنه مستأجر لعدد آخر من النخيل . وكان من المسلم به أن النخيل عقار بقراره بأرض زراعية واكتسبت صفة العقار من الأرض المنزرعة بها ، ومن ثم تعين أن يكون الشفعيع جارا لها من جهتين ، وأن يكون ملاكبة المشفوع به يوازي نصف قيمة المبيع المشفوع فيه .

فإذا فرض إنه وضع اليد بغية التملك حتى تاريخ رفع الدعوى وإنه قد مضى على وضع يده خمس عشرة سنة كاملة ، فإن الثابت من مستندات المدعى إن مجموع ما يكون المدعى مالكا له من النخيل ٩ نخلة ، المقول بجوارها للنخيل المشفوع فيه . . . وكان ثابت أن النخيل بجهة واحدة ومن نوع واحد « سيوى » ومن

ثم فإن قيمة كل نخلة منها متساوية تقريبا مع سائرهما ، وكان ثمن تسع نخلات وثلاثى النخلة لا يوازي نصف ثمن النخيل المبيع المشفوع فيه وقدرها أربعون نخلة ، بصرف النظر عن الثمن المثبت في كل عقد وسواء أكان الثمن لثمانين جنيتها أم مائتي جنيتها كما ورد بعقد البيع للنخيل المشفوع فيها ، ولا بقيمة النخيل المشفوع به والوارد بعقود ثرائه ، إذ العبرة في تقدير القيمة حال طلب الشفعة ، وكما . التقدير على النحو سالف الإلماع هو التقدير الجائز القبول لتوافر الظروف في الحالين ، وكان وقد انتهت المحكمة إلى أن قيمة ما يملك المدعى من عقار أقل من النصف قيمة العقار المشفوع فيه ، ومن ثم لم يكن له من حق في طلب الأخذ بالشفعة ، وتلغفت المحكمة عما ذكره من استتجاره لنخيل بجوار إذ أن عقد الإيجار لا يولد له حقا على المين بل حقوقا شخصية قبل المؤجر له ، ولا يعطيه حق طلب الأخذ بالشفعة .

قضية ١١ لسنة ١٩٦٥ مدنى الباط برياضة السيد الأستاذ قدرى يوسف القاضى .

قَوَانِينُ قَرَارَاتِ وَمَنْشُورَاتِ

قانون ١ لسنة ١٩٦٦ (١)

في شأن ترميم وصيانة وتعلية المباني

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — تسرى أحكام هذا القانون على المباني وأجزاء المباني ، وذلك في عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدنا بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له ، ويجوز سريانه على المناطق السكنية والجهات التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الإسكان والمرافق .

مادة ٢ — تقوم السلطات المحلية المشرفة على أعمال التنظيم من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب من أصحاب المصلحة بمعاينة المباني الخاضعة لأحكام هذا القانون وفحصها وإثبات حالتها وتقرير ما يلزم لحفظها وسلامتها من ترميم أو صيانة وما إذا كانت تلك الأعمال تستوجب إخلاء المبنى مؤقتا وتخطر المالك والمستأجر بالأعمال المطلوب تنفيذها بخطاب مسجل مصحوب بهلم الوصول ويجب أن يشتمل الإخطار على المدة التي تحدد لهذا التنفيذ . ويعتبر هذا الإخطار بمثابة ترخيص بإجراء الترميمات المطلوبة ، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٦٧ و ٨٥ من القانون المدني وأحكام القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن المنشآت الآيلة للسقوط والقوانين المعدلة له .

مادة ٣ — إذا قام المالك بتنفيذ الأعمال المطلوبة ، جاز له زيادة الأجرة الشهرية للمبنى

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٩ الصادر في ٢٥ من يناير ١٩٦٦ .

بنسبة ١٠٪ من القيمة التجارية الحالية وبشرط ألا تجاوز الزيادة التي تحصل قيمة النفقات الفعلية مضافا إليها الفوائد في حالة الافتراض أو الفوائد التي تحددها وزارة الإسكان والمرافق في حالة قيام المالك بالتنفيذ على نفقته الخاصة .

ويتحمل شاغلو العقار بهذه الزيادة ابتداء من أول الشهر التالي لإخطار الجهة الإدارية المستأجر بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول باتمام الترميم وطلب الزيادة .

ويتم اعتماد قيمة التكاليف النهائية للترميم والصيانة من الجهة الإدارية المختصة خلال ثلاثة شهور على الأكثر من انتهاء الترميم .

مادة ٤ - يجوز بقرار من وزير الإسكان والمرافق ، بموافقة المالك أن يعمد إلى إحدى الجهات بتنفيذ أعمال الترميم والصيانة إذا كانت قيمة هذه الأعمال لا تجاوز القيمة التجارية المبني لمدة سنتين .

وتعتبر تكاليف الترميم والصيانة قرضا للمالك يصرف للجهات القائمة بالتنفيذ ، وفقا للشروط التي تحددها وزارة الإسكان والمرافق والتي يقرها المالك .

والمالك في هذه الحالة زيادة الأجرة بنسبة لا تزيد على ١٠٪ من القيمة التجارية الحالية تدفع مسافرة خلال المدة التي حددت لقيام المالك بسداد القرض بحيث لا تزيد جملة ما يتقاضاه المالك من المستأجر من زيادة إضافية عن المبلغ المقرض وفوائده ، وتدرى الزيادة المذكورة ابتداء من أول الشهر التالي لإحضار الجهة الإدارية المستأجر بخطاب مسجل مسحوب بعلم الوصول باتمام الترميم وطلب الزيادة .

مادة ٥ - إذا اقتضت أعمال الترميم أو الصيانة إخلاء البناء مؤقتا من شاغليه حرر محضر إداري بأسماء الشاغلين فملا ثم تقوم السلطات المشرفة على أعمال التنظيم باخطارهم بالإخلاء في المدة التي تحددها . فإذا لم يتم الإخلاء بعد انقضائها جاز تنفيذه بالطريق الإداري .

ولشاغلي البناء الحق في العودة إلى العين بعد ترميمها دون حاجة إلى موافقة المالك وبشرط قبول الزيادة المقررة . ويجوز أن يتم ذلك بالطريق الإداري .

وفي حالة إخلاء المستأجر لابن يؤجل دفع الاجرة الأصلية خلال فترة الترميم المحددة للمالك هل أن تضاف إلى نفقات الترميم والصيانة وتحصل بنفس الطريقة التي تحصل بها هذه النفقات وبشرط عدم تجاوز نسبة الـ ١٠٪ المنصوص عليها في المادتين السابقتين ، كل ذلك ما لم يبد المستأجر رغبته في إنهاء العقد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره بقرار الإخلاء المؤقت .

مادة ٦ — يصدر وزير الإسكان والمرافق قراراً بالأعمال التي تعتبر من أعمال الترميم أو الصيانة الضرورية لسلامة المبنى في تطبيق أحكام هذا القانون .

مادة ٧ — يجوز لوزارة الإسكان والمرافق والمؤسسات العامة التي تشرف عليها ، أن تقرض ملاك المباني الخاضعة لأحكام هذا القانون للقيام بترميمها وصيانتها .

كما يجوز للوزارة ومؤسساتها أيضا أن تقرض ملاك المباني لتسكينها أو تملكها ، ويصدر بشروط وقواعد الاقتراض قرار من وزير الإسكان والمرافق وتمني من جمع الضرائب والرسوم وتحصل بطريق الحجز الإداري .

ويعتبر قرار الاقتراض ترخيصا بالبناء .

مادة ٨ — يكون للقروض المشار إليها في هذا القانون حق امتياز على العين التي تم ترميمها أو صيانتها أو استكمالها أو تملكها ، ويجوز في الترتيب مع الامتياز المقرر في قانون المدينين للقاولين والمهندسين .

ويجب أن يقيّد هذا الامتياز وتكون مرتبته من وقت تقييد .

مادة ٩ — تقطع مدة التقادم بالتنبية من المقترض بأداء المبالغ المستحقة عليه بمقتضى هذا القانون وذلك بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول يتضمن بياناً بقيمة هذه المبالغ ، وذلك إلى أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدني .

مادة ١٠ — يجوز بقرار من وزير الإسكان والمرافق أن تطبق أحكام هذا القانون على المباني التي سبق أن صدر في شأنها حكم أو قرار بالهضم ، وفي هذه الحالة يوقف تنفيذ هذه الأحكام أو القرارات .

مادة ١١ — يلغى كل نص يخالف حكم هذا القانون .

مادة ١٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
ولوزير الاسكان والمرافق إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر بريامة الجمهورية في ٢٩ رمضان سنة ١٣٨٥ (٢٠ يناير سنة ١٩٦٦) .

قانون ٤ لسنة ١٩٦٦ (١)

بتعديل القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أسهم ورؤوس أموال الشركات التي آلت ملكيتها إلى الدولة وفقاً لأحكام القوانين أرقام ١٠٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضاً إجمالياً .

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تضاف إلى المادة ١ من القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها إلى الدولة وفقاً لأحكام القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضاً إجمالياً فقرة نصها :

« وتستثنى البنوك وشركات التأمين وأجهزة التأمين والأدخار والمعاشات وصناديق التوفير والتأمين بالشركات وبالهيئات المختلفة من الحد الأقصى للتعويض المشار إليه بالفقرة السابقة ، .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برياسة الجمهورية في ٢٨ ذي الحجة سنة ١٣٨٥ (١٩ أبريل سنة ١٩٦٦)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٨٩ الصادر في ٢١ من أبريل ١٩٦٦ .

قانون ٥ لسنة ١٩٦٦ (١)

في شأن الجبانات

باسم الامة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الامة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — تعتبر جبانة عامة كل مكان مخصص لدفن الموتى ، قائم فعلا وقت العمل بهذا القانون وكذلك كل مكان يخصص لهذا الغرض بقرار من السلطة المختصة .

وتعد أراضى الجبانات من الاموال العامة وتحتفظ بهذه الصفة بعد إبطال الدفن فيها وذلك لمدة عشر سنوات أو إلى أن يتم نقل الرفات منها ، على حسب الأحوال .

مادة ٢ — تتولى المجالس المحلية فى حدود اختصاصها ، إنقضاء الجبانات وصيانتها وإزالة سائرها وتحديد رسم الانتفاع بها بما لا يتجاوز ٥٠٠ (خمسمائة) مليم للمتر المربع وذلك طبقا للشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣ — يجوز بقرار من رئيس الجمهورية ، الترخيص بإقامة مدافن خاصة ، فى غير الجبانات ، وذلك بناء على طلب من وزير الإدارة المحلية بعد موافقة مجلس المحافظة المختص .

وتحدد اللائحة التنفيذية إقامة هذه المدافن ومواصفاتها .

مادة ٤ — تبسع فى نقل الجثث والرفات إلى الخارج الاجراءات والاحتياطات الواردة بالاتفاق الدولى الخاص بنقل الرفات الموقع ببرلين فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٣٧ .

وتحدد اللائحة التنفيذية الاجراءات الواجب اتباعها فى دفن الجثث واستخراجها ونقلها داخل الجمهورية .

مادة ٥ — لا يجوز إجراء الدفن فى غير الجبانات العامة المستعملة .

نشر بالجريدة الرسمية العدد ٨٩ الصادر فى ٢١ من أبريل ١٩٦٦ .

ويحكم القاضي ، في حالة المخالفة بإخراج اللجنة وإعادة دفنها ، وذلك فضلا عن العقوبة المقررة بمقتضى هذا قانون .

مادة ٦ — يجوز بقرار من الجهة الصحية المختصة بعد موافقة النيابة العامة ، الترخيص بحرق جثث الموتى من غير المسلمين في الأفران المرخص بها وذلك وفقا للشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .

ولا يجوز الترخيص بالحرق إلا إذا كان المتوفى قد أعلن كتابة عن رغبته في حرقها أو كانت ديانته تجيز ذلك .

مادة ٧ — لا يجوز لأى شخص أن يزاول مهنة حائوتى أو تربى أو مساعد لهما إلا بترخيص من المجلس المحلى المختص .

وتحدد اللائحة التنفيذية الشروط الواجب توافرها ، وواجباتهم والاجراءات الخاصة بتعيينهم وفصامهم ، والجزاءات التى توقع عليهم ، واجهة التى تقوم بتوقيعها وكذلك الرسوم المقررة للحصول على الترخيص المشار إليه على ألا يتجاوز هذا الرسم مبلغ ١٥٠ (مائة وخمسون) قرشا .

مادة ٨ — يحدد المجلس المحلى المختص الاجر الذى يتقاضاه أرباب المهن المشار إليهم في المادة السابقة .

مادة ٩ — يستمر الحائوتية والتربية ومساعدوهم المرحص لهم في مزاولة المهنة وقت العمل بهذا القانون . وفي القيام بأعمالهم ، ويجوز إلقاء التراخيص المفتوحة لهم إذ لم تتوفر في شأنهم الشروط التى تتطلبها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٠ — يكون لموظفى المجالس المحلية الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الصحة صفة مامورى اضطبط القضاء ولهم فى سبيل التعويض تطبيق أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية الدخول فى مراكز الحائوتية والتربية

مادة ١١ — يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية بالغرامة التى لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها ، وفى حالة العودة يحكم بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبالحبس الأقصى للغرامة المشار إليها ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويحكم القاضي في جميع الأحوال بإزالة موضوع المخالفة .

مادة ١٢ - تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الصحة بعد موافقة وزيرى الإسكان والمرافق والدولة للإدارة المحلية .

مادة ١٣ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يمصم هذا القانون بخاتم السولة ويتخذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٥ (١٩ ابريل سنة ١٩٦٦) .

قانون ٧ لسنة ١٩٦٦ (١)

بتطبيق أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على العاملين المؤهلين الذين عتوا على وظائف مؤقتة أو على اعتمادات غير مقسمة إلى درجات أو على ربط ثابت أو على وظائف خارج الهيئة ، أو عمالا باليومية .

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تسرى أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية من تاريخ العمل به على العاملين المؤهلين الذين عتوا على وظائف مؤقتة أو على اعتمادات غير مقسمة إلى درجات أو على ربط ثابت أو على وظائف خارج الهيئة أو عمالا باليومية وذلك متى استوفوا جميع الشرائط المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٢ - لا تصرف عن باضى الفرق المالية المترتبة على تنفيذ حكم المادة السابقة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٩٨ الصادر في ٣ مايو ١٩٦٠ .

مادة ٣ - لا يحوز الاستناد إلى الأسمية الاعتبارية أو الدرجة الرجعية التي يرتبها هذا القانون للظعن في القرارات الإدارية السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون الخاصة بالترقيات أو التعيينات أو النقل .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ المحرم سنة ١٣٨٦ (أول مايو سنة ١٩٦٦) .

قانون ٩ لسنة ١٩٦٦ (١)

بتصفية بورصة عقود القطن

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تصفى بورصة عقود القطن بالاسكندرية ، وتتولى التصفية لجنة تشكل بقرار من وزير الاقتصاد ، ويؤول فائض التصفية إلى الخزينة العامة .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى وزير الاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ المحرم سنة ١٣٨٦ (أول مايو سنة ١٩٦٦) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٩٨ الصادر في ٣ من مايو ١٩٦٦ .

قانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ (١)

بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - مع مراعاة أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسي ، والقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها يقصد بكلمة الأغذية أية مأكولات أو مشروبات تستخدم للاستهلاك الآدمي ، ويقصد بتداول الأغذية أية عملية أو أكثر من عمليات تصنيع الأغذية أو تحضيرها أو طرحها أو عرضها للبيع أو تخزينها أو نقلها أو تسليمها .

مادة ٢ - يحظر تداول الأغذية في الأحوال الآتية :

(١) إذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة في التشريعات النافذة .

(٢) إذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمي .

(٣) إذا كانت مغشوشة .

مادة ٣ - تعتبر الأغذية غير صالحة للاستهلاك الآدمي في الأحوال الآتية :

(١) إذا كانت ضارة بالصحة .

(٢) إذا كانت قاسدة أو تالفة .

مادة ٤ - تعتبر الأغذية ضارة بالصحة في الأحوال الآتية :

(١) إذا كانت ملوثة بميكروبات أو طفيليات من شأنها إحداث المرض بالإنسان .

(٢) إذا كانت تحتوي على مواد سامة تحدث ضررا لصحة الإنسان إلا في الحدود المقررة

بالمادة ١١ .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٤٨ الصادر في ٣ من ماي ١٩٦٦ .

(٣) إذا أدار دا شخص مريض بأحد الأمراض المعدية التي تنتقل عدواها إلى الإنسان عن طريق الغذاء أو الشراب أو حامل ميكروباتها وكانت هذه الأغذية عرضة للتلوث .

(٤) — إذا كانت ناتجة من حيوان مريض بأحد الأمراض التي تنتقل إلى الإنسان أو من غيره إن نافق .

(٥) إذا امتزجت بالأتربة أو اشرائب بنسبة تزيد على النسب المقررة أو يستحيل معه تمييزه منها .

(٦) إذا احتوت على مواد ملوثة أو مواد حافظة أو أية مواد أخرى محظور استعمالها .

(٧) إذا كانت هوائها أو لفائفها تحتوي على مواد ضارة بالصحة .

مادة ٥ — تعتبر الأغذية فاسدة أو تالفة في الأحوال الآتية :

(١) إذا تغير تركيبها أو تغيرت خواصها الطبيعية من حيث الطعم أو الرائحة أو المظهر نتيجة تآكل الكيمياء أو الميكروبي .

(٢) إذا انتهى تاريخ استعمالها المحدد المكتوب في بطاقة البيان الملصوق على هوائها .

(٣) إذا احتوت على يرقات أو ديدان أو حشرات أو فضلات أو مخلفات حيوانية .

مادة ٦ — تعتبر الأغذية معشوشة في الأحوال الآتية :

(١) إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة .

(٢) إذا خلطت أو مزجت بمادة أخرى تغير من طبيعتها أو جودة صنفها .

(٣) إذا استعيب جزئياً أو كلياً من أحد المواد الداخلة في تركيبها بمادة أخرى تقل دها جودة .

(٤) إذا نزع جزئياً أو كلياً أحد عناصرها .

(٥) إذا قصد إخفاء فسادها أو تلفها بأي طريقة كانت .

(٦) إذا احتوت على أية مواد ملوثة أو حافظة أو إضافات غير ضارة بالصحة لم ترد في المواصفات المقررة .

(٧) إذا احتوت جزئياً أو كلياً على عناصر غذائية فاسدة نباتية أو حيوانية سواء كانت ناتجة من منتجات حيوان مريض أو نافق .

(٨) إذا كانت الايات الموحدة على عبواتها تخالف حقيقة تركيبها مما يؤدي الى خداع المستهلك أو الاضرار بالصحة به .

ويعتبر الغش ضاراً بالصحة إذا كانت المواد المغشوشة أو كانت المواد التي تستعمل في الغش ضارة بصحة الإنسان .

مادة ٧ - يجب أن تكون أ.ا.ك تداول الأغذية مستوفاه دائماً لاشتراطات النظافة الصحية التي يصدر بتحديد ما قرار من وزير الصحة .

مادة ٨ - يجب أن يكون المشتغلون في تداول الأغذية خالين من الأمراض المعدية وغير حاملين لميكروباتها ويصدر بتحديد ذلك قرار من وزير الصحة .

مادة ٩ - يجب أن تكون وسائل نقل الأغذية وأوعيةها مستوفية دائماً للاشتراطات الصحية التي يصدر بتحديد ما قرار من وزير الصحة .

مادة ١٠ - لا يجوز إضافة مواد ملوثة أو مواد حافظة أو أية إضافات غذائية أخرى إلى الأغذية إلا في الحدود التي يحد بها قرار من وزير الصحة .

مادة ١١ - يجب أن تكون الأغذية في كل خطوة من خطوات تداولها وكذلك الأوعية المستعملة في تصنيعها أو حفظها أو نقلها أو تغليفها خالية من المواد الضارة بالصحة يجوز لوزير الصحة أن يحدد بقرار منه الحد الأعلى الذي يسمح بوجوده من هذه المواد في أصناف محددة من الأغذية وأوسيتها .

مادة ١٢ - يجب أن تكون الأغذية المتداولة محلياً أو المستوردة أو المعدة للتصدير خالية تماماً من البكتيريا ، المرضية ويجوز لوزير الصحة بقرار منه أن يحدد معايير بكتولوجية لهذه المواد الفاسدة .

مادة ١٣ - يجب أن تكون التسمية المستوردة من الخارج مطابقة لأحكام هذا القانون ،

ويجوز لوزير الصحة بقرار منه أن يحدد الأصناف التي يجب مصاحبتها بشهادة صحية من البلد المنتج وشروط هذه الشهادة كما يجوز بقرار مماثل حظر استيراد ما يثبت خطره على الصحة العامة من أصناف الأغذية أو الأدوية أو العناصر الداخلة في تحضيرها أو المضافة إليها .

مادة ١٤ — يجب أن تكون الأغذية المصدرة للخارج مطابقة لأحكام هذا القانون وأن تصاحب أصنافها المحفوظة بطريقة التعليب بشهادة صحية من الجهة الصحية الواقع في دائرتها المصنع المنتج مبينا بها أن الرقعة المصدرة والمصنع تحت الإشراف الصحي طبقا للأحكام التي يصدر بها قرار من وزير الصحة .

مادة ١٥ — يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(١) من غش أو شرع في أن يغش شيئا من أغذية الانسان معدا للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئا من هذه المواد مغشوشة كانت أو فاسدة .

(٢) من طرح أو عرض للبيع أو باع مواد مما تستعمل في غش أغذية الانسان على وجه ينفي جواز استعمالها استعمالا مشروعاً .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين إذا كانت المواد الغذائية المغشوشة أو الفاسدة أو كانت المواد التي تستعمل في الغش ضارة بصحة الانسان .

وفي جميع الأحوال يعسك بمصادرة المواد موضوع الجريمة .

مادة ١٦ — يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حاز بغير سبب مشروع واد غذائية من المشار إليها في المادة السابقة — وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيها إذا كانت المواد الغذائية التي وجدت في حيازته ضارة بصحة الانسان .

مادة ١٧ — يعاقب على مخالفة المواد ٧ و ٨ و ٩ من هذا القانون والقرارات المنفذة لها بالحبس

مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل من خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٨ — يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة وذلك إذا كان المتهم حسن النية . على أنه يجب أن يقضى بالحكم بمصادرة المواد الغذائية التي تكون جسم الجريمة .

مادة ١٩ — في الأحوال التي ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قرره النصوص السابقة تطبق العقوبة الأشد دون غيرها .

مادة ٢٠ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويلغى كل حكم يخالف أحكامه ، ويستمر العمل بالمواد الصفة الصحية المقررة في التشريعات الغذائية القائمة وذلك إلى أن يتم إصدار القرارات التنفيذية لهذا القانون .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ المحرم سنة ١٣٨٦ (أول مايو سنة ١٩٦٦)

قانون ١٣ لسنة ١٩٦٦ (١)

بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٢٦ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ في شأن المواليد والوفيات .

بامم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — تضاف إلى المادة ٢٦ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ في شأن المواليد والوفيات فقرة ثالثة نصها الآتى :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٩٩ الصادر في ٤ من مايو ١٩٦٦ .

« وفي الحالة المبينة في المادة ٢٣ يجوز لمدير مديرية الشؤون الصحية بالمحافظة بعد صدور أمر النيابة العامة بالدفن أن يأذن بتسليم الجثة إلى إحدى الجهات الصحية أو الجامعية إذا لم يتعرف عليها أحد خلال سبعة أيام من تاريخ إعادتها أحد الأماكن المعدة لحفظ الجثث ، .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ المحرم سنة ١٢٨٦ (أول مايو سنة ١٩٦٦) .

قانون ١٧ لسنة ١٩٦٦ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاتها .

باسم الأمة

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يضاف إلى المادة الأولى من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاتها ، فقرة أخيرة نصها الآتي :

« ويكون لوزارة الأوقاف دون غيرها . البعث في الطلبات المتعلقة بالنفقات والإعانات من هذه الأوقاف في حدود ما يسمح به ربيع كل وقف .

وتفصل في هذه "طلبات لجنة تشكل برئاسة مستشار مساعد من مجلس الدولة وعضوية اثنين من موظفي وزارة الأوقاف ، ويصدر بتشكيل هذه اللجان وبيان إجراءاتها قرار من وزير الأوقاف .

وتعرض قرارات هذه اللجان على لجنة شؤون الأوقاف ، لاعتمادها أو تعديلها . وتكون

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٩٩ في ٤ من مايو ١٩٦٦ .

قرارات لجنة شئون الأوقاف في هذا الشأن نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن . .

مادة ٢ — على المحاكم بجميع درجاتها أن تحيل بدون رسوم ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص اللجان المشار إليها في المادة السابقة بمقتضى أحكام هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها ما لم تكن قد حُجبت للحكم فيها .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ المحرم سنة ١٠٨٦ (أول مايو سنة ١٩٦٦)

قانون ٣٨ لسنة ١٩٦٦ (١)

بتعديل أحكام المادة الأولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١

باسم الأمة

ورئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — تضاف فقرة جديدة إلى المادة الأولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الإدارة أو المندوب أو أى شخص يعمل في أى هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية عن خمسة آلاف جنيه سنوياً ، المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٣ ، نصها الآتي :

« كما يستثنى من حكم هذا القانون لأجل ينتهى في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ :

(١) حالات العاملين بهيئة قناة السويس المعيّنين بها قبل ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٥ مرشدين

وغيرهم .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٩٩ الصادر في ٤ من مايو ١٩٦٦ .

(ب) المرشدين الذين عينوا بالهيئة بعد هذا التاريخ ، .

مادة ٢ - يفسر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نفاذ القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ المحرم سنة ١٣٨٦ (أول مايو سنة ١٩٦٦) .

قانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ (١)

بإصدار قانون الأحكام العسكرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يلغى قانون الأحكام العسكرية الصادرة سنة ١٨٩٣ والقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاكمات القباية . والقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية .

مادة ٢ - يعمل بقانون الأحكام العسكرية المرافق .

مادة ٣ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون المرافق وتظل سارية جميع القوانين والقرارات وكذا الأوامر والتعليمات الواردة بلوائح القوات المسلحة وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام القانون المرافق .

مادة ٤ - تسرى أحكام القانون المرافق على جميع الدعاوى الداخلة في اختصاصه مالم تكن قد رفعت إلى الجهات القضائية المختصة .

مادة ٥ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
 يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
 صدر برئاسة الجمهورية في ٣ صفر سنة ١٣٨٦ (٢٣ مايو سنة ١٩٦٦) .

الكتاب الاول

الإجراءات

القسم الأول

المبادئ العامة

الباب الأول

إدارة القضاء العسكري

(مادة ١)

الإدارة العامة للقضاء العسكري هي إحدى إدارات القيادة العليا للقوات المسلحة ، ويتبع هذه
 نيابة عسكرية ومحاكم عسكرية ، وفروع أخرى حسب قوانين وأنظمة القوات المسلحة .

(مادة ٢)

يتولى الإدارة العامة للقضاء العسكري مدير ضباط مجاز في الحقوق يتبع نائب القائد الأعلى
 للقوات المسلحة مباشرة ، ويكون مستشاراً قانونياً له . ويعاونه عدد كاف من الضباط .

(مادة ٣)

يمارس مدير القضاء العسكري الاختصاصات الممنوحة له بقوانين ونظم القوات المسلحة .

الباب الثاني

اختصاص القضاء العسكري

(مادة ٤)

١ — يخضع لأحكام هذا القانون الأشخاص الآتون بعد :

- ٢ — ضباط الصف وجنود القوات المسلحة عموماً .
 - ٣ — طلبة المدارس ومراكز التدريب المهني والمعاهد والكليات العسكرية .
 - ٤ — أسرى الحرب .
 - ٥ — أى قوات عسكرية تشكل بأمر من رئيس الجمهورية لتأدية خدمة عامة أو خاصة أو وقتية .
 - ٦ — سكرتير القوات الخليفة أو الملحقون بهم إذا كانوا يقيمون في أراضي الجمهورية العربية المتحدة ، إلا إذا كانت هناك معاهدات أو اتفاقيات خاصة أو دولية تقضى بخلاف ذلك .
 - ٧ — الملحقون بالعسكريين أثناء خدمة الميدان ، وهم :
- كل مدني يعمل في وزارة الحربية أو في خدمة القوات المسلحة على أى وجه كان .

(مادة ٥)

- تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب إحدى الجرائم الآتية :
- ١ — الجرائم التي ترتكب ضد أمن أو سلامة أو مصالح القوات المسلحة .
 - ٢ — الجرائم المنصوص عليها في قوانين الخدمة العسكرية والوطنية .
 - ٣ — الجرائم التي تقع في المعسكرات أو الشككات أو المؤسسات أو المصانع أو السفن أو الطائرات أو المركبات أو الأماكن أو الأشياء أو المحلات التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت .

(مادة ٦)

مع مراعات أحكام المادة السابقة تسرى أحكام هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها في الباب الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات العام ، التي تحال إلى القضاء العسكري بقرار من رئيس الجمهورية .

(مادة ٧)

تسرى أحكام هذا القانون أيضاً على ما يأتي :

١ - كافة الجرائم التي ترتكب من أو ضد الأشخاص الخاضعين لأحكامه متى وقعت بسبب تأدية أعمال ووظائفهم .

٢ - كافة الجرائم التي ترتكب من الأشخاص الخاضعين لأحكامه إذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون

(مادة ٨)

كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب خارج الجمهورية العربية المتحدة عملاً يجعله فاعلاً أو شريكاً في جناية أو جحة داخلية في اختصاص القضاء العسكري يعاقب بمقتضى أحكامه ولو لم يعاقب قانون البلد الذي وقعت فيه .

أما إذا كان الفعل معاقباً عليه ، فإن ذلك لا يعنى من المحاكم ثنائية أمام المحاكم العسكرية .
إلا أنه يجب مراعاة مدة العقوبة التي يكون قد قضاها .

الباب الثالث

أحكام أولية

(مادة ٩)

يبقى العسكريون والملحقون بهم خاضعين لأحكام هذا القانون حتى ولو خرجوا من الخدمة إذا كانت جرائمهم وقت وقوعها تدخل في اختصاصه .

(مادة ١٠)

تطبق فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون النصوص الخاصة بالإجراءات والعقوبات الواردة في القوانين العامة .

القسم الثاني

الضبط القضائي والتحقيق

الباب الأول

الضبط القضائي العسكري

الفصل الأول

أعضاء الضبط القضائي العسكري وواجباتهم

(مادة ١١)

تتولى الضبط القضائي العسكري المدعي العام وأعضاء النيابة العسكرية .
ويعملون وظائفه ضباط القضاء العسكري عند تكليفهم بأي عمل من أعماله .

(مادة ١٢)

يكون من أعضاء الضبط القضائي العسكري كل في دائرة اختصاصه :

- ١ - ضباط وضباط صف الخبايا الحربية .
- ٢ - ضباط وضباط صف الشرطة العسكرية .
- ٣ - الضباط وضباط الصف والجنود الذين يمنحون هذه السلطة من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة أو من يفوضه فيما يكلفون به من أعمال .
- ٤ - من يخول هذه الصفة بمقتضى قوانين أخرى أو قرارات صادرة تنفيذا لها .

(مادة ١٣)

يعتبر من أعضاء الضبط القضائي العسكري كل في دائرة عمله :

١ - ضباط القوات المسلحة .

٢ - قادة التشكيلات والوحدات والمواقع العسكرية .

(مادة ١٤)

على أعضاء الضبط القضائي العسكري أن يثبتوا جميع الإجراءات التي يقومون بها في محاضر موقع عليها منهم ويبين بها وقت اتخاذ الإجراء وتاريخه ومكان حصوله .

وعليهم فور الانتهاء من التحقيق أن يفعوا المحاضر والأشياء المضبوطة مرفقة بخلاصة عن القضية إلى القائد أو النيابة العسكرية المختصة حسب الأحوال .

الفصل الثاني

التفتيش

(مادة ١٥)

لا يجوز لأعضاء الضبط القضائي العسكري الدخول أو التفتيش في أي محل مسكون إلا في الأحوال المبينة في القانون .

(مادة ١٦)

لعضو الضبط القضائي العسكري في حالة الجناية أو الجنبحة المتلبس بها أن يفتش أي شخص أينما كان يشتبه فيه بأنه فاعل جرم أو شريك أو حائز على أشياء تتعلق بالجرم أو مخفيا شخصا له علاقة بالجريمة . وله أن يضبط الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة إذا انضح له من أطارات قوية أنها موجودة معه .

وفي غير ذلك يجب عليه أن يتصدر الأمر بالتفتيش من النيابة العسكرية .

(مادة ١٧)

لأعضاء الضبط القضائي العسكري في الجبايات والجنح كل في دائرة اختصاصه ، حق التفتيش

في المعسكرات أو المؤسسات أو التكدات أو الأشياء أو الطائرات أو السفن أو المركبات العسكرية و الأماكن التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت . وذلك بعد إخطار قائد الوحدة التي يجري فيها التفتيش .

(مادة ١٨)

يكون التفتيش للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الأدلة أو التحقيق بشأنها .
ومع ذلك إذا ظهر عرضا أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف التحقيق عن جريمة أخرى جاز ضبطها .
ولا يخفى ذلك بالحق المخول للقادة في التفتيش على الوحدات والأفراد طبقا للأوامر العسكرية .

(مادة ١٩)

في الأحوال التي يجوز فيها قانونا القبض على المتهم يجرى : تفتيشه وقاينا عند ضبطه .

(مادة ٢٠)

لأعضاء الضبط القضائي العسكري كل في دائرة اختصاصه تفتيش الداخلين أو الخارجين من المناطق التالية :

- ٢ — مناطق الأعمال العسكرية .
- ٢ — مناطق الحدود .
- ٣ — مناطق الواحل .
- ٤ — المناطق التي تحددها الأوامر العسكرية والقوانين الأخرى .

الكتاب الثاني

التحقيق

الفصل الأول

عام

(مادة ٢١)

على كل من علم بوقوع جريمة منصوص عليها في هذا القانون أن يبلغ فوراً السلطات العسكرية ويكون تبليغ العسكريين إلى قادتهم .

(مادة ٢٢)

يجب على جميع الوحدات إبلاغ الجرائم الآتية فور وقوعها إلى قيادة المنطقة العسكرية المختصة :

- ١ — كافة جرائم القانون العام .
- ٢ — كافة الجنايات العسكرية المنصوص عليها في الكتاب الثاني من هذا القانون .
- ٣ — جميع الجرائم الخاصة بالضبط .

الفصل الثاني

تحقيق القائد

(مادة ٢٣)

للقائد أو من ينيبه من الضباط التابعين له في جميع الأحوال اتخاذ كافة إجراءات التحقيق في الجرائم العسكرية .

وإذا تبين أن الجريمة المرتكبة داخلة في اختصاصه فله حق التصرف فيها على الوجه الآتي :

- ١ — صرف النظر عن القضية .

- ٢ — مجازاة مرتكب الجريمة انضاحيا .
 - ٣ — إحالة الموضوع إلى السلطة الأعلى .
 - ٤ — إحالة الموضوع إلى النيابة العسكرية المختصة .
 - ٥ — طلب الإحالة إلى المحاكمة العسكرية طبقا للقانون .
- أما إذا كانت الجريمة المرتكبة خارجة عن اختصاصه فيجب عليه إحالتها إلى النيابة العسكرية المختصة للتعرف طبقا للقانون .

(مادة ٢٤)

تحديد الجرائم والعقوبات الانضباطية بقرار من السلطات العسكرية المختصة طبقا للقانون .

المصل الثالث

النيابة العامة العسكرية

(مادة ٢٥)

يتولى النيابة العسكرية د مدع عام ، مجاز في الحقوق ، ولا تقل رتبته عن مقدم يعاونه عدد من أعضاء النيابة لا تقل رتبته عن ملازم أول .

(مادة ٢٦)

أعضاء النيابة العسكرية تابعون في أعمالهم للمدعى العام .

(مادة ٢٧)

للمدعى العام العسكرى أن يكلف أحد أعضاء النيابة بالأعمال التي يختص بها بالذات أو بقسم منها .

الفصل الرابع

اختصاص النيابة العسكرية

(مادة ٢٨)

تمارس النيابة العسكرية بالإضافة إلى الاختصاصات المخولة لها وفق هذا القانون الوظائف والسلطات الممنوحة للنياية العامة وللقتضاة المتدبين لتحقيق ولقتضاة الإحالة في القانون العام

(مادة ٢٩)

تباشر النيابة العسكرية في الجرائم الآتية فور إبلاغها إليها :

- ١ - كافة جرائم القانون العام الداخلة في اختصاص القضاء العسكري .
- ٢ - الجرائم العسكرية المرتبطة بجرائم القانون العام .
- ٣ - الجرائم العسكرية المحالة إليها من السلطات المختصة طبقاً للقانون .

وعلى النيابة العسكرية إحطار السلطات العسكرية المختصة بقرار التعرف في التحقيق .

(مادة ٣٠)

تختص النيابة العسكرية برفع الدعاوى الداخلة في اختصاص القضاء العسكري ومباشرتها على الوجه المبين في القانون .

(مادة ٣١)

تعتبر إجراءات التحقيق والنطاق التي تسفر عنها من الأضرار ، ويجب على أعضاء النيابة وأعضاء الضبط القضائي ومساعدتهم من الخبراء وغيرهم من يتصلون بالتحقيق أو يحضرونه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم عدم إفشائها وإلا وقعوا تحت طائلة العقوبات المقررة في القانون .

(مادة ٣٢)

تتولى النيابة العسكرية الإشراف على المسجونين العسكريين ومحيط الجهات المختصة بما يبدو لها من ملاحظات في هذا الشأن .

الفصل الخامس

الحبس الاحتياطي والإفراج

(مادة ٣٣)

يجوز الأمر بحبس المتهم احتياطياً في أى مرحلة من مراحل الدعوى ولا يصدر الأمر بالحبس إلا من النيابة العسكرية أو رؤساء المحاكم العسكرية كل في دائرة اختصاصه

(مادة ٣٤)

على النيابة العسكرية كذا صدر أمر بحبس أحد العسكريين أو بالإفراج عنه ، أن تبلغ قائده فوراً .

وعلى أعضاء النيابة أن يبلغوا ذلك إلى المدعى العام العسكري .

(مادة ٣٥)

إذا لم ينته التحقيق في جريمة خلال ثلاثة أشهر من الأمر بالحبس احتياطياً على النيابة العسكرية أن تأمر بالإفراج عن المتهم .

ومع ذلك يجوز أن يستمر الحبس حتى إتمام كافة مراحل الدعوى إذا اقتضت الضرورة ذلك .

(مادة ٣٦)

لنائبية العسكرية أن تأمر بالإفراج عن المتهم في أى مرحلة من مراحل التحقيق بما لا يتعارض وأحكام هذا القانون ، والأمر الصادر بالإفراج عن المتهم لا يمنع من إصدار أمر جديد بحبسه إذا وجدت ظروف تستدعي ذلك .

ولا يخل ذلك بحق السلطات العسكرية المختصة في اتخاذ الاجراءات التحفظية التي تراها .

(مادة ٣٧)

الأمر الصادر بحبس المتهم ينفذ في سجن وحدته إذا كان عسكرياً مالم تأمر النيابة العسكرية بتنفيذه في أحد السجون العسكرية أو المدنية .

وتسلم النيابة نسخة من أمر الحبس إلى الجهة التي تكلفها بالتنفيذ .

الفصل السادس

في إتمام التحقيق والتصرف في الدعوى

(مادة ٣٨)

إذا رأت النيابة العسكرية أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون ، أو أن الأدلة على المتهم غير كافية ، تصدر أمراً بأن لاوجه لاقامة الدعوى ويفرج في الحال عن المتهم المحبوس إن لم يكن محبوساً لسبب آخر .

ويصدر الأمر بأن لاوجه لاقامة الدعوى في الجنايات من المدى العام العسكرى أو من يقوم مقامه .

(مادة ٣٩)

إذا رأت النيابة العسكرية أن الواقعة مخالفة أو جنحة عسكرية بسيطة فيجوز لها إحالة التحقيق إلى قائد المتهم لمجازاته انضباطياً طبقاً للسلطات المخولة له قانوناً .

(مادة ٤٠)

إذا كان هناك وجه لاقامة الدعوى فيجب على النيابة العسكرية أن تصدر أمراً بالإحالة على الوجه التالي :

من رئيس الجمهورية أو من يفوضه أو من ضابط مرخص له بذلك بمقتضى تفويض من الضابط الذي أعطيت له السلطة في الأصل من رئيس الجمهورية ومن يفوضه وذلك بالنسبة للضباط . ويجوز لمن يخول سلطة الإذن بالإحالة بالنسبة للضباط أن يفوض القادة الأدنى منه سلطة الإذن بالإحالة بالنسبة لضباط الصف والجنود .

وفي غير هذه الحالات تتولى النيابة العسكرية رفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة العسكرية المختصة طبقاً لقانون .

(مادة ٤١)

إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة لمتهم أو أكثر نحال القضية بأكملها إلى المحكمة المختصة بأشد هذه الجرائم .

(مادة ٤٢)

تخطر وحدة المتهم بقرار التصرف في التحقيق .

القسم الثالث

المحاكمة

الباب الأول

المحاكم العسكرية

الفصل الأول

أنواعها وتشكيلها

(مادة ٤٣)

المحاكم العسكرية هي :

١ - المحكمة العسكرية العليا .

٢ - المحكمة العسكرية المركزية لها سلطة العليا .

٣ - المحكمة العسكرية المركزية .

وتختص كل منها بنظر الدعاوى التي ترفع إليها طبقاً للقانون .

(المادة ٤٤)

تشكل المحكمة العسكرية العليا من ثلاثة ضباط قضاة برئاسة أفدهم على ألا تقل رتبته في جميع الأحوال عن مقدم . ويمثل النيابة العسكرية .

ولا يجوز محاكمة أحد العسكريين أمام محكمة يكون رئيسها أحدث منه رتبة ، ويكون مع المحكمة كاتب يتولى تدوين ما يدور في الجلسة .

(مادة ٤٥)

تشكل المحكمة العسكرية المركزية لها سلطة العليا من قاض منفرد لا تقل رتبته عن مقدم ويمثل النيابة العسكرية .

وهيكون مع المحكمة كاتب يتولى تدوين ما يدور في الجلسة .

(مادة ٤٦)

تشكل المحكمة العسكرية المركزية من قاض منفرد لا تقل رتبته عنقيب ويمثل النيابة العسكرية ، ويكون مع المحكمة كاتب يتولى تدوين ما يدور في الجلسة .

(مادة ٤٧)

يجوز في الأحوال الخاصة بتشكيل المحكمة العسكرية العليا من خمسة ضباط ، والمحكمة العسكرية المركزية لها سلطة العليا والمحكمة المركزية من ثلاثة ضباط .

ويكون ذلك بقرار من الضابط الأمر بالإحالة .

الفصل الثاني

اختصاص المحاكم العسكرية

(مادة ٤٨)

السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما إذا كان الجرم داخلا في اختصاصها أم لا .

(مادة ٤٩)

لا يقبل الادعاء بالحرق المدنية أمام المحاكم العسكرية ، إلا أنها تقضى بالرد والمصادرة وفقاً لأحكام هذا القانون .

(مادة ٥٠)

تختص المحكمة العسكرية العليا بالنظر في الآتي :

- ١ — كافة الجرائم التي يرتكبها أو يساهم فيها الضباط .
- ٢ — الجنايات الداخلية في اختصاص القضاء العسكري طبقاً لهذا القانون .

(مادة ٥١)

تختص المحكمة العسكرية المركزية لها سلطة العليا بالنظر في كافة الجنايات الداخلية في اختصاص القضاء العسكري طبقاً لهذا القانون والتي لا يزيد الحد الأقصى المقرر للعقوبة فيها عن السجن .

(مادة ٥٢)

تختص المحكمة العسكرية المركزية بالنظر في الجنح والمخالفات طبقاً لهذا القانون .

(مادة ٥٣)

يجوز لإجراء المحاكمة العسكرية في أي مكان بصرف النظر عن المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة .

الفصل الثالث

القضاة العسكريون

(مادة ٥٤)

يصدر بتعيين القضاة العسكريين قرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بناء على اقتراح مدير القضاء العسكري .

(مادة ٥٥)

يعين القضاة العسكريون من ضباط القوات المسلحة .

(مادة ٥٦)

يخلف القضاة العسكريون وأعضاء النيابة قبل مباشرة وظائفهم اليمين التالية .

(أقسم بالله العظيم أن أحكم بالعدل واحترم القانون)

ويؤدي اليمين أمام نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة و بحضور مدير القضاء "عسكري .

(مادة ٥٧)

يخضع القضاة العسكريون لكافة الأنظمة المنصوص عليها في قوانين الخدمة العسكرية .

(مادة ٥٨)

يعتبر ضباط القضاء العسكري نظراء للقضاة المدنيين .

(مادة ٥٩)

يكون تعيين القضاة العسكريين لمدة سنتين قابلة للتجديد ، ولا يجوز نقلهم إلى مناصب أخرى إلا للظروف العسكرية .

الفصل الرابع

صلاحية الأعضاء والمعارضة

(مادة ٦٠)

يتمتع على رئيس أو عضو المحكمة أن يشارك في نظر الدعوى إذا تحقق فيه سبب من الأسباب الآتية :

- ١ - أن تكون الجريمة قد وقعت عليه شخصياً .
- ٢ - أن يكون قد قام بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة .

- ٣ — أن يكون له شاهدا أو أدى عملا من أعمال الخبرة فيها .
 ٤ — أن تكون له أول زوجته أو لأحد أناربه أو أصهاره إلى الدرجة الرابعة مصلحة في الدعوى
 ٥ — إذا كان قريبا أو صهر لأحد المتهمين إلى الدرجة الرابعة .

(مادة ٦١)

يجوز المعارضة في عضو أو رئيس المحكمة العسكرية . كما يجوز له من تلقاء نفسه التمتعي عن نظر الدعوى إذا توافرت فيه أحد لأسباب الواردة في المادة السابقة .

(مادة ٦٢)

يجب تقديم طلب المعارضة قبل تقديم أى دفع أو دفاع وإلا سقط الحق فيه ، وتثبت إجراءات المعارضة في محضر الجلسة .

(مادة ٦٣)

إذا ظهرت للمحكمة أن المعارضة حدية تصدر قرار بقبولها . وترفع الأمر إلى الضابط الأمر بالإحالة .

الفصل الخامس

انقضاء الدعوى العسكرية

(مادة ٦٤)

تنقضى الدعوى العسكرية في مواد الجنايات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة .
 وفي مواد الجناح بمضى ثلاث سنين . وفي مواد ائتخالفات بمضى سنة ما لم يتص القانون على خلاف ذلك .

(مادة ٦٥)

لا تنتضى الدعوى العسكرية في جرائم الهروب والفتنة .

الباب الثاني

إجراءات المحاكمة

(مادة ٦٦)

بعد تسجيل الدعوى في قلم الكتاب يكلف : تيسر المحكمة النيابة والخصوم والشهود بحضور
جلسة المحاكمة في موعد يحدده .

(مادة ٦٧)

للخصوم أن يطلعوا على أوراق الدعوى بمجرد تبليغهم بالحضور أمام المحكمة ويجوز منعه
من أخذ صورة من الأوراق السرية .

(مادة ٦٨)

يكون تكليف المتهم والشهود بالحضور إلى المحكمة بموجب ورقة تكليف تبلغ إليهم قبل
الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل ، غير مواعيد المسافة .

ويجوز تكليف الشهود من العسكريين أو الملحقين بالعسكريين بالحضور بإشارة سلكية أو
لاسلكية وذلك عن طريق رؤسائهم .

ويكون تكليف الشهود غير العسكريين بالحضور بموجب ورقة تكليف ترسل إليهم عن طريق
السلطات الإدارية .

(مادة ٦٩)

إذا تخلف الشاهد عن الحضور أمام المحكمة بعد تكليفه به جاز الحكم عليه بالعقوبات المقررة
قانوناً .

(مادة ٧٠)

يجوز للمحكمة عند اللزوم تأجيل جلساتها من وقت لآخر بناء على طلب المتهم أو مثل النيابة
العسكرية أو إذا رأت وجهاً لذلك .

(مادة ٧١)

تكون الجلسة علنية .

ومع ذلك يجوز للمحكمة مراعاة النظام العام أو محافظة على الأسرار الحربية أو على الآداب أن تأمر بسام الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية أو أن تمنع أفراداً معينين من الحضور فيها أو تمنع نشر أى أخبار عنها .

(مادة ٧٢)

يجب أن يحرر محضر بما يجرى في جلسة المحاكمة ويرفع على كل صفحة منه رئيس المحكمة . ويشتمل هذا المحضر على تاريخ الجلسة ويبين به ما إذا كانت علنية أو سرية وأسماء القضاة والكتاب وعضو النيابة الحاضر في الجلسة وأسماء الخصوم والمحامين وخلاصة شهادة الشهود وأقوال الخصوم ويشار فيه إلى الأوراق التي تليت وسائر الإجراءات التي تمت وتدون به الطلبات التي قدمت أثناء نظر الدعوى وما قضى به في مسائل المعارضة ومنطوق الأحكام الصادرة ، وغير ذلك مما يجرى في الجلسة .

(مادة ٧٣)

ضبط الجلسة وإدارتها منوطان برئيسها . وله في سبيل ذلك أنه يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها ، فإذا لم يمثل كان للمحكمة أن تحكم على الفور بحبسه أربعاً وعشرين ساعة أو بتغريمه جزئياً واحداً .

وإذا كان الإخلال قد وقع من شخص عسكري فللمحكمة أن توقع عليه العقوبات الانضباطية المناسبة .

والمحكمة إلى ما قبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن الحكم الذي أصدرته .

(مادة ٧٤)

إذا لم يكن التهم بجناية عام ، على رئيس المحكمة العسكرية أن يندب له ضابطاً للدفاع عنه ، أو أن يندب له محامياً مدنياً وفق أحكام القانون العام .

(مادة ٧٥)

للمحكمة أن تعيد في حكمها الوصف القانوني الواحدة المسندة للمتهم ولها تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ولو كانت لم تذكر بأمر الإحالة .

ولها إصلاح كل خطأ كل مادي وتدارك كل سهو في عبارة الاتهام بما يكون في أمر الإحالة ، وعلى المحكمة أن تنبه المتهم إلى هذا التغيير ، وأن تمنحه أجلاً لتحضير دفاعه عن الوصف أو التعديل الجديد إننا طلب ذلك .

(مادة ٧٦)

يقدم ممثل النيابة العسكرية إلى المحكمة صورة طبق الأصل من صحيفة الحالة الجنائية للمتهم أو نماذج خدمته وذلك للاسترشاد بها عند الحكم .

الباب الثالث

المحاكمة الضيائية

(مادة ٧٧)

إذا لم يحضر المتهم أمام المحكمة العسكرية بعد تبليغه قانوناً ، يجوز للمحكمة أن تنظر الدعوى في غيبته أو أن تؤجل الدعوى وتأمر إما بالنقض عليه وإحضاره للجلسة التالية وإما بإعادة تبليغه مع إنذاره بأنه إذا لم يحضر في الجلسة المذكورة فصل في القضية . وعلى المحكمة أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان المتهم حاضراً .

(مادة ٧٨)

للمتهم الذي أجريت محاكمته في غيبته أن يقدم التماساً بإعادة النظر في الحكم الصادر عليه على الوجه المبين في هذا القانون .

الباب الرابع

الحكم

(مادة ٧٩)

يبدأ الرئيس في أخذ الأصوات على الحكم مبتدئاً بأحدث الأعضاء . وتصدر الأحكام بأغلبية الآراء .

(مادة ٨٠)

يصدر الحكم بالإعدام بإجماع الآراء .

(مادة ٨١)

يصدر الحكم في جلسة علنية ولو كانت المحاكمة سرية ، ويوقع عليه رئيس وأعضاء المحكمة قبل النطق به ، ويثبت في محضر الجلسة ، فيما عدا جزاء السجن فأكثر ، فيكون صدور الحكم بعد التصديق عليه بالنسبة للضباط .

وللمحكمة أن تأمر بأخذ الوسائل اللازمة لمنع المنهم من مغادرة قاعة الجلسة قبل النطق بالحكم أو اثنان حضوره في الجلسة التي يؤجل إليها الحكم ولو كان ذلك بإصدار أمر بحبس إذا كانت الواقعة مما يجوز فيها الحبس الاحتياطي .

(مادة ٨٢)

يشتمل الحكم على الأسباب التي بني عليها . وكل حكم يجب أن يشتمل على بيان الواقعة ، والظروف التي وقعت فيها ، والرد على كل طلب هام ، أو دفع جوهرى ، وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه .

(مادة ٨٣)

إذا رغبت المحكمة في تقديم أية ملاحظات مرتبطة بالدعوى ظهرت لها أثناء نظرها جاز لها أن تكتب عنها مذكرة منفصلة ترفع مع الإجراءات إلى الضابط المصدق .

(مادة ٨٤)

لا تصبح الأحكام نهائية إلا بعد التصديق عليها على الوجه المبين في هذا القانون .

القسم الرابع

إجراءات التحقيق والمحاكمة في خدمة الميدان

الباب الأول

خدمة الميدان

(مادة ٨٥)

يعد الشخص أنه في خدمة الميدان في إحدى الحالات الآتية :

- ١ — عندما يكون أحد أفراد قوة ما أو ملحقاً بها في وقت تكون فيه تلك القوة في عمليات حرية ضد عدو داخل البلاد أو خارجها .
 - ٢ — عندما يكون أحد أفراد قوة ما أو ملحقاً بها وتكون منذرة بالتحرك أو الاستعداد للاشتراك في القتال ضد عدو داخل البلاد أو خارجها .
 - ٣ — عندما يكون أحد أفراد القوات المسلحة أو ملحقاً بها موجوداً خارج حدود الجمهورية العربية المتحدة .
 - ٤ — في الحالات الأخرى التي يصدر بشأنها قرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة .
- ويعتبر في حكم العدو ، المعصاة والمصائب المسلحة .
- كما تعتبر السفن والطائرات الحربية وما في خدمة الميدان بمجرد مغادرتها الجمهورية العربية المتحدة .

(مادة ٨٦)

يترتب على حالة الخدمة في الميدان أن تطبق الأحكام المنصوص عليها في هذا القسم ، وللقادة إذا لم تتوفر حالة الضرورة عدم التقيد بها ، وتطبيق القواعد والإجراءات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون .

الباب الثاني

التحقيق

(مادة ٨٧)

يباشر النيابة العسكرية أثناء الخدمة في الميدان اختصاصاتها على الوجه المبين في هذا القانون .

(مادة ٨٨)

إذا لم توجد النيابة العسكرية أثناء الخدمة في الميدان يباشر القادة اختصاصاتها ويكون لهم جميع سلطاتها .

ويجوز للقائد أن يكلف أحد الضباط لتابعين له بأعمال النيابة العسكرية في حدود منطقة اختصاصه .

(مادة ٨٩)

للقائد أثناء الخدمة في الميدان سلطة إصدار الأمر بحبس المتهم احتياطياً ويراعى إخطار قائد القوات في الميدان بأوامر الحبس الاحتياطى الصادرة على الضباط ويكون الإفراج عنهم بأمر من قائد القوات في الميدان أو من ينوب عنه .

(مادة ٩٠)

للقادة حق التصرف في التحقيقات التي تقع في دائرة اختصاصهم بالحفظ أو بتوقيع جزاء انضباطى أو بالاحالة إلى محاكم الميدان أو المحاكم العسكرية العادية .

(مادة ٩١)

يجوز عند الضرورة إحالة المتهم إلى محكمة الميدان مباشرة دون تحقيق بناء على مذكرة من القائد المختص وذلك بعد أخذ أقواله .

الباب الثالث

المحاكمة

(مادة ٩٢)

تشكل محاكم الميدان بأمر من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة أو من يفوضه ، أو بأمر من قائد القوة المنعزلة .

(مادة ٩٣)

تؤلف محاكم الميدان وفقاً لأحكام هذا القانون .

وعند الضرورة لا تقل رتبة رئيس المحكمة الميدانية العليا عن رائد ، والمحكمة المركزية لها سلطة العليا من نقيب ، والمحكمة الميدانية المركزية من ملازم أول .
وعند محاكمة ضابط لا يجوز أن يكون رئيس المحكمة أحدث منه .

(مادة ٩٤)

يمثل النيابة العسكرية أمام محاكم الميدان أى ضابط يعين لذلك بأمر من القائد المختص .

(مادة ٩٥)

يحلف رئيس وأعضاء المحكمة قبل بدء المحاكمة اليمين التالية :

[أقسم بالله العظيم أن أحكم بالعدل وأحترم القانون] .

ويجرى ذلك بحضور المتهم ويثبت في إجراءات المحاكمة .

(مادة ٩٦)

تطبق محاكم لمدان القواعد والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون . ولها عند الضرورة عدم التقيد بها .

وفي جميع الأحوال يجب كفالة حق المتهم في الدفاع عن نفسه طبقاً للقانون .

القسم الخامس

في التصديق

(مادة ٩٧)

يصدق رئيس الجمهورية أو من يفوضه على أحكام المحاكم العسكرية .
ويجوز للضابط الذي أعطيت له هذه السلطة في الأصل من رئيس الجمهورية أن يفوض من يرى من الضباط سلطة التصديق على أحكام هذه المحاكم .

(مادة ٩٨)

يصدق رئيس الجمهورية على الأحكام الآتية :

- ١ - الأحكام الصادرة بالإعدام .
- ٢ - الأحكام الصادرة على الضباط بالطرد من الخدمة هموماً .
- ٣ - الأحكام الصادرة على الضباط العاملين بالطرد من الخدمة في القوات المسلحة .

(مادة ٩٩)

يكون للضابط المخول سلطة التصديق ، عند عرض الحكم عليه ، سلطات الآتية :

- ١ - تخفيف العقوبات المحكوم بها أو إبدال بعقوبة أقل منها .
- ٢ - إلغاء كل العقوبات أو بعضها أياً كان نوعها أصلية أو تكميلية أو تبعية .
- ٣ - إيقاف تنفيذ العقوبات كلها أو بعضها .

٤ — إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو الأمر بإعادة المحاكمة أمام محكمة أخرى .
وفي هذه الحالة يجب أن يكون القرار مسيئاً .

(مادة ١٠٠)

إذا صدر الحكم بعد إعادة المحاكمة قاضياً بالبراءة ، وجب التصديق عليه في جميع الأحوال ،
وإذا كان الحكم بالإدانة جاز للضابط المصدق أن يخفف العقوبة أو أن يوقف تنفيذها أو يلغها
وفقاً لما هو مبين في المادة السابقة . كما يجوز له إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى .

(مادة ١٠١)

إذا كانت العقوبة المحكوم بها تخرج عن سلطة الضابط المصدق فعليه أن يرفعها إلى السلطة
الأعلى المختصة وفقاً لأحكام هذا القانون .

ومع ذلك يجوز للضابط المصدق أن يخفف هذه العقوبة أو يحدفها أو يستبدل عقوبة أخرى بها
إن كان هناك وجه لذلك بحيث تصبح من العقوبات التي يمكنه التصدق عليها بنفسه .

القسم السادس

تنفيذ الأحكام

الباب الأول

عام

(مادة ١٠٢)

لا يترتب على التماس إعادة النظر المقدم من المتهم إيقاف تنفيذ العقوبة المصدق عليها قانوناً
إلا إذا كان الحكم صادراً بالإعدام .

(مادة ١٠٣)

يفرج في الحال عن المتهم المحبوس احتياطياً إذا كان الحكم صادراً بالبراءة أو بعقوبة أخرى

لا يقتضى تنفيذها الحبس ، أو إذا أمر في الحكم بوقف تنفيذ العقوبة أو إذا كان المتهم قد قضى في الحبس الاحتياطى مدة العقوبة المحكوم بها .

(مادة ١٠٤)

تتخذ أحكام المحاكم العسكرية بناء على طلب النيابة العسكرية بمعرفة وحدة المتهم أو الشرطة العسكرية وفقاً لأحكام هذا القانون .

أما بالنسبة للدينين فتتولى النيابة العسكرية تنفيذها وفقاً للقانون العام .

(مادة ١٠٥)

لرئيس الجمهورية أو من يفوضه إذا اقتضت ضرورات الخدمة في الميدان أن يأمر بتأجيل تنفيذ أى حكم صادر عن المحاكم العسكرية .

ويجوز له في أى وقت إلغاء هذا الأمر . وفي هذه الحالة ينفذ باقى العقوبة .

الباب الثانى

تنفيذ عقوبة الإعدام

(مادة ١٠٦)

(١) ينفذ حكم الإعدام بالنسبة للمسكرين رمياً بالرصاص ، أما بالنسبة للدينين فينفذ طبقاً للقانون .

(ب) تحدد الأوامر العسكرية كيفية تنفيذ حكم الإعدام .

(٣) ينظم محضر بالتنفيذ يحفظ مع أوراق الدعوى .

الباب الثالث

تنفيذ العقوبات السالبة للحرية

(مادة ١٠٧)

تبدأ مدة العقوبة السالبة للحرية من يوم النطق بالحكم ، أو من يوم القبض على المحكوم عليه بناء على الحكم ، مع مراعاة إقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطي .

(مادة ١٠٨)

تنفذ العقوبات السالبة للحرية الصادرة على المسكرين في السجون العسكرية إلا إذا جردوا من صفتهم العسكرية فيجوز نقلهم إلى السجون المدنية .
أما بالنسبة للدينين فتنفذ عقوباتهم في السجون المدنية .

(مادة ١٠٩)

تصدر القيادة العليا للقوات المسلحة الأنظمة الداخلية للسجون العسكرية طبقاً لأحكام القانون .

الباب الرابع

تنفيذ المبالغ المحكوم بها

(مادة ١١٠)

تنفذ المبالغ المحكوم بها بالطرق المنصوص عليها في القانون العام .

القسم السابع

التماس إعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية

(مادة ١١١)

يختص مكتب الطعون العسكرية بالنظر في التماسات إعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية على الوجه المبين في هذا القانون .

(مادة ١١٢)

بعد إتمام التصديق ، لا يجوز إعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية إلا بمعرفة السلطة الأعلى من الضابط المصدق وهي رئيس الجمهورية أو من يفوضه .

(مادة ١١٣)

لا يقبل التماس إعادة النظر إلا إذا أسس على أحد السببين الآتيين :

- ١ — أن يكون الحكم مبنيًا على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله .
- ٢ — أن يكون هناك خلل جوهري في الإجراءات ترتب عليه إجحاف بحق المتهم .

(مادة ١١٤)

يقدم التماس إعادة النظر كتابة في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ الحكم أو من تاريخ حضور المتهم إذا صدر الحكم في غيبته ، ويكوى تقديم الالتماس بالنسبة للمحكومين إلى قادتهم .
ويحال الالتماس إلى مكتب الطعون العسكرية في جميع الأحوال .

(مادة ١١٥)

تكون مهمة مكتب الطعون العسكرية فحص تظلمات قوى الشأن والتثبت من صحة الإجراءات وإبداء الرأي . ويودع في كل قضية مذكرة مسببة برأيه ترفع إلى السلطة الأعلى من الضابط المصدق على الوجه المبين في هذا القانون .

(مادة ١١٦)

يجوز للسلطة الأعلى من الضابط المصدق عند نظر الالتماس أن تأمر بإلغاء الحكم وتخليص المتهم من جميع آثاره القانونية ، أو أن تأمر بإعادة نظر الدعوى عن جديد أمام محكمة أخرى .
 ويجوز لها أن تخفف العقوبة المحكوم بها ، أو أن تستبدل بها عقوبة أقل منها في الدرجة ،
 أو أن تخفف كل العقوبات أو بعضها أيا كان نوعها ، أو أن توقف تنفيذ أو كلها أو بعضها .
 كما يكون لها كافة سلطات الضابط المصدق المنصوص عليها في هذا القانون .

القسم الثامن

في قوة الأحكام العسكرية

(مادة ١١٧)

لا يجوز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية أمام أية هيئة قضائية أو إدارية على خلاف ما صحت عليه أحكام هذا القانون .

(مادة ١١٨)

يكون للحكم الصادر من المحاكم العسكرية بإبرادة أو بالإدانة قوة الشيء المفضى طبقا للقانون بعد التصديق عليه قانونا .

الكتاب الثاني

الجرائم والعقوبات

القسم الأول

أحكام عامة

الباب الأول

العقوبات الأصلية

(مادة ١١٩)

الجرائم ثلاثة أنواع : جنایات — وجنح — ومخالفات .
ويحدد نوع الجريمة بنوع العقوبة الأشد المقررة لها في نص القانون .

(مادة ١٢٠)

العقوبات الأصلية التي توقعها المحاكم العسكرية هي :

- ١ — الإعدام .
- ٢ — الأشغال الشاقة المؤبدة .
- ٣ — الأشغال الشاقة المؤقتة .
- ٤ — السجن .
- ٥ — الحبس .
- ٦ — الغرامة .

كما توقع المحاكم العقوبات الأصلية الآتية بالنسبة لضباط .

١ — الطرد من الخدمة عموماً .

٢ — الطرد من الخدمة في القوات المسلحة .

٣ — تنزيل الرتبة لرتبة أو أقل .

٤ — الحرمان من الأقدمية في الرتبة .

٥ — التكدير .

والعقوبات الأصلية الآتية بالنسبة لضباط الصف والجنود :

١ — الرفق من الخدمة عموماً .

٢ — الرفق من الخدمة في القوات المسلحة .

٣ — تنزيل الدرجة لدرجة أو أقل .

(مادة ١٢١)

الحكم على الضابط بحرمانه من "أقدمية رتبته" يكون إما بتغيير تاريخ ترقيته إليها ، أو بتزيله من رتبته إلى رتبة أدنى منها .

(مادة ١٢٢)

تطبق المحاكم العسكرية بالنسبة لجرائم القانون العام العقوبات المقررة قانوناً .

الباب الثاني

العقوبات التبعية

(مادة ١٢٣)

كل حكم صادر بعقوبة الأشغال العاقة المؤبدة أو المؤقتة أو السجن في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، يستتبع بقوة القانون :

١ — الطرد من الخدمات في القوات المسلحة بالنسبة لضباط .

٢ — الرقت من الخدمة في القوات المسلحة بالنسبة لضباط الصف والجنود .

٣ — حرمان المحكوم عليه من التتلي بأي رتبة أو نشان .

(مادة ١٢٤)

كل من يحكم عليه من الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا القانون بالحبس يجوز طرده أو رفته من الخدمة في القوات المسلحة .

وتقدير ذلك متروك للسلطات العسكرية المختصة بعد الحكم .

(مادة ١٢٥)

يفقد المتهم متى ثبتت إدانته بحكم من محكمة عسكرية خدمته وماهيته عن كل يوم من أيام الحروب أو الغياب أو الحبس الاحتياطي ومن أيام العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها .

(مادة ١٢٦)

يجوز للمحكمة العسكرية إذا نتجت عن الجريمة أضرار مادية بأموال أو أشياء مملوكة للدولة أن تحكم على المتهم برد ما أو رد قيمتها سواء أكان المتهم قد أخذها لنفسه أو ألقاها أو أفقدها بما لا يتعارض مع قرانين وقرارات وأنظمة القوات المسلحة .
ويكون ذلك وفقا للقواعد العامة في تحصيل أموال الدولة .

الباب الثالث

أحكام تكميلية

(مادة ١٢٧)

من اشترك في جريمة منصوص عليها في هذا القانون فعليه عقوبتها .

وبمقاب المحرض بذات العقوبة المقررة للجريمة ولو لم يترتب على التحريض أثر .

(مادة ١٢٨)

يعاقب على الشروع في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بالعقوبات المقررة للجريمة الأصلية إلا إذا نص قانونا على خلاف ذلك .

(مادة ١٢٩)

إذا نص قانون آخر على عقوبة أحد الأفعال المعاقب عليها في هذا القانون بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها فيه ، وجب تطبيق القانون الأشد .

القسم الثاني

الجرائم العسكرية

الباب الأول

الجرائم المرتبطة بالعدو

(مادة ١٣٠)

يعاقب بالإعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون ؛ كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية :

١ — ارتكابه العار بتركه أو تسليمه حامية أو محلا أو موقعا أو مركز أو تحريضه شخصا آخر على ذلك .

٢ — ارتكابه العار بزيه أسلحته أو ذخيرته أو مهماته أو تجهيزاته أمام العدو .

٣ — تسهيل دخول العدو أراضي الجمهورية أو تسليمه مدنا أو حصونا أو منشآت أو مواقع أو موانئ أو مخازن أو مصانع أو سفنا أو طائرات أو وسائل مواصلات أو أسلحة أو ذخائر أو مهمات حربية أو مؤن أو أغذية أو غير ذلك مما أعد للدفاع أو مما يستعمل في ذلك بدون أن يستنفد جميع وسائل الدفاع التي لديه وبدون أن يعمل بكل ما يأمر به الواجب والضرف .

٤ — تسليمه العدو أو أحدا ممن يعملون لمصلحته أو أفتى إليه بأي صورة وعلى أي وجه وبأي

وسيلة كانت سرا من أسرار الدفاع أو توصل بأية طريقة إلى الحصول على سر من هذه الأسرار بقصد تسليمه أو إفشائه للعدو أو لأحد من يعملون لمصلحته ، وكذلك إتلافه لمصلحة العدو شيئا يعتبر سرا من أسرار الدفاع أو جعله غير صالح لأن ينتفع به .

٥ - تسليمه للعدو الجنود الذين تحت قيادته . أو إمداده العدو بالأسلحة أو بالذخيرة أو بالمؤونة .

٦ - مكاتبته العدو أو تليغنه إياه أخبا بطريق الخيانة ، أو إتصاله به بنفسه أو بواسطة غيره بأية صورة من الصور .

٧ - إرساله راية الهدنة أو التسليم إلى العدو ، أو دفعها بطريق الخيانة أو الجبن أو بدون أن يكون لديه سلطة قانونية لأجراء ذلك أو بدون أمر صريح .

٨ - إشاعته أخباراً بالفاظ شفوية أو كتابته أو بالإشارة أو بأية وسيلة أخرى تؤدي إلى وقوع رعب أو قتل بين القوات ، أو استعماله ألقاها أو إشارات تؤدي إلى ذلك في أثناء المعركة أو قبل الذهاب إليها .

٩ - إساءته التصرف أمام العدو بحالة يظهر منها الجبن ، أو إغراؤه الآخرين بذلك .

١٠ - إغراؤه عملاً يعتمد به عرقلة تقدم أو تحرك أو فوز القوات المسلحة بأكلها أو بأى قسم منها .

(مادة ١٣١)

كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون يتسبب بإهماله في وقوع إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بجزاء أقل منها منصوص عليه في هذا القانون .

(مادة ١٣٢)

كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون علم بإحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ولم يبادر إلى الأخبار عنها في الحال ، يعاقب بالإعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

(مادة ١٢٣)

كل عدو دخل عتسكرا إلى موقع حربى أو إلى مركز عسكرى أو مؤسسة أو ورشة عسكرية أو إلى معسكر أو مخيم أو أى محل من محلات القوات المسلحة ، يعاقب بالإعدام .

الباب الثانى

جرائم الأسر وإساءة معاملة الجرحى

(مادة ١٣٤)

يعاقب بالإعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه فى هذا القانون ، كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية :

١ — وقوعه أسيراً لعدم اتخاذه ما يلزم من الاحتياطات أو لسبب مخالفته الأوامر أو لسبب إهماله واجباته عدا .

٢ — وقوعه فى قبضة العدو واستعادته حرّيته منه بشرط ألا يحمل عليه السلاح بعد ذلك .

٣ — وقوعه فى الأسر ، وتخليّره بالعودة إلى الوطن فرفض ، أو كان بإمكانه العودة فتخلف .

٤ — بعد أن وقع بالأسر التحق مختاراً بالقوات المسلحة المعادية ، أو قام مختاراً بأى عمل فى خدمة العدو أو مساعدته . أو أفشى إليه بمعلومات تمس أمن وسلامة القوات المسلحة .

٥ — بسط حمايته بنفسه أو بواسطة غيره على أسير أو أحد رعايا العدو المعتقلين أو خبأه أو سهل فراره ولم يسلمه إلى السلطات المختصة .

(مادة ١٣٥)

يعاقب بالإعدام كل أسير من الأعداء أسر من جديد أو قبض عليه وقد نقض العهد وحمل

السلاح على الجمهورية العربية المتحدة .

(مادة ١٣٦)

يعاقب بالإعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون كل من أقدم في منطقة الأعمال العسكرية على سرقة عسكري ميت أو جريح أو مريض حتى ولو كان من الأعداء .

(مادة ١٣٧)

يعاقب بالسجن أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون ، كل من أوقع بعسكري جريح أو مريض لا يقوى على الدفاع عن نفسه عملاً من أعمال العنف .

الباب الثالث

جرائم الفتنة

(مادة ١٣٨)

يعاقب بالإعدام أو بجزاء منصوص عليه في هذا القانون ، كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون يرتكب إحدى الجرائم الآتية :

- ١ - إحدائه فتنة بين أفراد القوات المسلحة أو تأمره مع آخرين على ذلك .
- ٢ - سعيه لإغراء أحد أفراد القوات المسلحة أو أسنائه للانضمام إلى فتنة .
- ٣ - انضمامه إلى فتنة في القوات المسلحة .
- ٤ - حضوره فتنة في القوات المسلحة دون أن يبذل غاية جهده لإخماده .
- ٥ - علمه بوجود فتنة أو بوجود تصميم على إحداث فتنة في القوات المسلحة وتأخره عن إخبار قائده بذلك في الحال .

الباب الرابع

جرائم مخالفات واجبات الخدمة والحراسة

(مادة ١٣٩)

كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية وقت خدمة الميدان .
يعاقب بالإعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

وإذا ارتكبها في غير خدمة الميدان وكان ضابطاً يعاقب بالطرده أو بجزاء أقل منه .

وإذا كان عسكرياً تكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه منصوصاً عليه في هذا القانون :

١ — وجرده في حالة سكر أثناء تكليفه من أعمال الخدمة .

٢ — نومه أثناء قيامه بعمل من أعمال الخدمة أو المراقبة أو الحراسة .

٣ — تركه خدمته أو تقطعه قبل تغييره قانوناً ؛ أو بدون أمر من ضابطه الأعلى .

٤ — تركه مركزه أو وحدته بحجة إخلاء جرحى أو القبض على أسرى أو للنهب أو سلب الغنائم .

٥ — إفشاؤه بطريق الخيانة كلمة السر أو الاصطلاح الكودي أو الشفرة لشخص ليس من شأنه معرفتها ، أو تبليغها بقصد الخيانة أو التضليل بخلاف ما بلغه .

٦ — إطلاقه أسلحة نارية أو استعماله لإشارات ضوئية أو ألقاظاً أو وسائل أخرى بحيث تمكن عن قصد من إيقاع المثل أو إعلان الكهبة كذبا سواء كان ذلك أثناء المعركة أو في زمن السير أو الميدان أو في أي وقت آخر .

٧ — مروره رغماً من الحرس ، أو معاملته بالعنف أو الشدة أثناء خدمته أو بسببها أو التردد عليه بقصد منعه من القيام بالمهمة الموكلة إليه .

الباب الخامس

جرائم النهب والاقطاد والاتلاف

(مادة ١٤٠)

يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون ، كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

أتلف أو عيب أو عطل عمداً أسلحة أو سفن أو طائرات أو مهمات أو منشآت أو وسائل مواصلات أو مرافق عامة أو ذخائر أو مؤن أو أدوية أو غير ذلك من ممتلكات القوات المسلحة أو أساء عمداً صنعها أو إصلاحها ، أو أتى عمداً عملاً من شأنه أن يحمّلها غير سالحة ولو مؤقتاً للاستفاد بها فيما أعدت له أو أن ينشأ عنها حادث .

وتكون العقوبة السجن أو جزاء أقل منه إذا وقعت الجريمة إهمالاً .

(مادة ١٤١)

كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية وقت خدمة الميدان :

١ - تخريبه أو إتلافه عمداً أملاً كما بدون أمر من ضابطه الأعلى .

٢ - هجره على بيت أو محل آخر طلباً للنهب .

يعاقب بالإعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

وإذا كان ارتكبها في غير خدمة الميدان وكان ضابطاً يعاقب بالظرد أو بجزاء أقل منه .

وإذا كان عسكرياً تكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

(مادة ١٤٢)

كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية :

- ١ - إساءته استعمال أسلحته أو ملبوساته أو مهماته .
 - ٢ - إفقاده أو إخلاله إهمالا أسلحته أو ملبوساته أو معداته أو وثائقه العسكرية .
- يعاقب بالسجن أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

الباب السادس

جرائم المارقة والاختلاس

(مادة ١٤٣)

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بجزاء أقل منها منصوص عليه في هذا القانون ، كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية :

- ١ - كونه له شأن بالتحفظ على نقود أو بضائع أميرية أو عسكرية أو بتوزيعها . ثم سرقتها أو استعمالها بطريق الغش أو سلبها أو والس على ذلك .
- ٢ - مرقته أو سلبه نقودا أو بضائع خاصة بزميله أو بضابط أو بأية جهة أميرية أو من متعلقات السلاح الخصوصية أو إراداته الخصوصية أو قبوله تلك النقود أو الأشياء مع علمه بأنها مسروقة أو مسلوقة .
- ٣ - سرقة أو بيعه أو رهنه أو تصرفه بأي صورة في العتاد أو الأجهزة أو الألبسة أو الحيوانات أو أى شيء آخر من ممتلكات القوات المسلحة أو القوات الحليفة .

(مادة ١٤٤)

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بجزاء أقل منها منصوص عليه في هذا القانون على السرقات التي تقع على أسلحة القوات المسلحة أو ذخيرتها .

(مادة ١٤٥)

كل من أخفى أو ارتبى أو نقل أو اشترى أو حاز بأى صورة أخرى أشياء أو معدات أو ذخائر أو أسلحة أو أى شىء آخر من ممتلكات القوات المسلحة ، وهو عالم بأنها مسروقة ، يعاقب بالعقوبة المقررة للجريمة لأصله .

الباب السابع

جرائم الاعتداء على القادة والرؤساء

(مادة ١٤٦)

كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية أثناء خدمة الميدان :
أوقع بقائده أو بمن هو أعلى منه فى الرتبة عملاً من أعمال الشدة أو التهديد أو العنف وقت تأدية أعمال الوظيفة أو فى معرضها أو بسببها سواء كان ذلك بالكلام أو بالكتابة أو بالإشارة أو غير ذلك .

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بجزاء أقل منها .

أما إذا ارتكبها فى غير خدمة الميدان فتكون العقوبة الحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه فى هذا القانون .

(مادة ١٤٧)

كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :
قدامه على ما من شأنه أن يضيف فى القوات المسلحة روح النظام 'مسكرى أو الطاعة للرؤساء أو الاحترام الواجب لهم .

يعاقب بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه فى هذا القانون .

الباب الثامن

جرائم إساءة استعمال السلطة

(مادة ١٤٨)

كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية وقت خدمة الميدان :

- ١ - تعديه على شخص من قوات بمؤونة أو لوازم القوات .
- ٢ - تأخير بدون وجه حق المؤونة أو الموازم الواردة باسم القوات أو كونه نسبها بدون وجه حق إلى سلاحه أو - حدثه خلافا للأوامر .

يعاقب بالإعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

وإذا ارتكبها في غير خدمة الميدان ، وكان ضابطا يعاقب بالطرده أو بجزاء أقل منه .

وإذا كان عسكريا تكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه منصوصا عليه في هذا القانون .

(مادة ١٤٩)

إذا ارتكب ضابط أو ضابط صف الجريمة الآتية :

ضربة عسكرية أو إساءته معاملته بطريقة أخرى .

يعاقب إذا كان ضابطا بالطرده أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

وإذا كان ضابط صف تكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

(مادة ١٥٠)

إذا ارتكب ضابط أو ضابط صف إحدى الجرائم الآتية :

- ١ - استلامه ماهية ضابط أو عسكري وحجزها بطرقه بدون وجه قانوني أو امتناعه عن دفعها لصاحبها وقت استحقاقها بدون وجه قانوني .

٢ - الاعتراض من الصاكر .

يعاقب إذا كان ضابطا بالطرد أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون . وإذا كان ضابط صف تكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

الباب التاسع

عدم إطاعة الأوامر

(مادة ١٥١)

يعاقب بالإعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون ، كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

عدم إطاعته أمرا قانونيا صادرا له من شخص ضابطه الأعلى في وقت تأدية خدمته بطريقة يظهر منها رفض السلطة عمدا سواء صدر له هذا الأمر شفويا أو كتابة أو بالإشارة أو بغير ذلك ، أو تحريضه الآخرين على ذلك .

(مادة ١٥٢)

يعاقب بالسجن أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون ، كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

عدم إطاعته أمرا قانونيا صادرا من ضابطه الأعلى سواء صدر له الأمر شفويا أو كتابة أو بالإشارة أو بغير ذلك .

(مادة ١٥٣)

كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

إهماله إطاعة الأوامر العسكرية أو أوامر الوحدة أو أوامر أخرى سواء كانت كتابية أو شفوية .

يعاقب إذا كان ضابطا بالطرد أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

وإذا كان عسكرياً فتكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه .

الباب العاشر

الجرائم المتعلقة بالخدمة العسكرية

الفصل الأول

جرائم الهروب والغيب

(مادة ١٥٤)

كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية وقت خدمة الميدان :

- ١ — هروبه أو شروعه في الهروب من خدمة القوات المسلحة .
- ٢ — استمالته أو سعيه لاستمالة شخص خاضع لأحكام هذا القانون أو تمكينه أو سعيه لتمكين ذلك الشخص من الهروب من خدمة القوات المسلحة .

يعاقب بالإعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

أما إذا ارتكبها في غير خدمة الميدان فتكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه .

(مادة ١٥٥)

كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية :

- ١ — مساعدة شخص خاضع لأحكام هذا القانون على الهروب من خدمة القوات المسلحة .
- ٢ — حله بهروب شخص خاضع لأحكام هذا القانون أو بعزمه على الهروب ولم ينجح قائده بذلك في الحال أو لم يتخذ كل ما بإمكانه من الاحتياطات التي تؤدي إلى القبض على الهارب أو العازم على الهروب يعاقب بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

(مادة ١٥٦)

كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :
الغياب عن المحل أو السلاح أو المعسكر الواجب عليه أن يكون فيه بدون أن يرخص له
بذلك بالطريقة القانونية .

يعاقب إذا كان ضابطاً بالطرد أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .
وإذا كان عسكرياً فتكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه .

الفصل الثاني

جرائم التمارض والتشويه

(مادة ١٥٧)

كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية :

- ١ - تمارضه بشكل أدى لانقطاعه عن الخدمة .
- ٢ - جعل نفسه قصداً غير صالح للخدمة مؤقتاً أو نهائياً ، لينهرب من الواجبات العسكرية .

يعاقب بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

(مادة ١٥٨)

كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

شروعه في قتل نفسه .

يعاقب إذا كان ضابطاً بالطرد أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .
وإذا كان عسكرياً فتكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه .

الفصل الثالث

جرائم الدخول في الخدمة بطريق الفش

(مادة ١٥٩)

كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية :

١ - دخوله في خدمة القوات المسلحة مع أنه أحد عساكرها . وفعل ذلك قبل أن يحصل على الرخصة القانوني . وبدون أن يستوفي الشروط التي تمكنه من الدخول ثانية في الخدمة العسكرية أو بأي طريقة من الفش .

٢ - كونه له يد في تجنيد شخص في القوات المسلحة مع علمه بأن ذلك الشخص يرتكب بدخوله الخدمة جريمة بسبب مخالفته للقوانين العسكرية .

٣ - مخالفته عمداً القوانين والأوامر المختصة بالخدمة العسكرية في مسألة من المسائل المتعلقة بدخول العساكر في القوات المسلحة .

يعاقب بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

الباب الحادي عشر

الجرائم المتعلقة بالمحبوسين

(مادة ١٦٠)

كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية :

١ - الإفراج بدون إذن قانوني عن محبوس موضوع في عهده عمداً .

٢ - تمكينه محبوساً موضوعاً في عهده أو من واجباته التحفظ عليه من الهروب وحصل ذلك منه عمداً أو بدون هذر مقبول .

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون ، وتكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه ، إذا ارتكب الجريمة إهمالاً .

(مادة ١٦١)

كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الاتية :
كونه مسجوناً أو موجوداً في محل تحت التحفظ القانوني وفر أو شمرع في الفرار .
يعاقب إذا كان ضابطاً بالطرد أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون ، وإذا كان
عسكرياً تكون العقوبة الحبس أو بجزاء أقل منه .

الباب الثاني عشر

الجرائم المتعلقة بالمحاكم العسكرية

(مادة ١٦٢)

كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الاتية :
١ - كونه مطلوباً أو مأموراً رسمياً بالحضور كقائد أمام المحكمة العسكرية يتخلف عن
الحضور .
٢ - امتناعه عن حلف ليمين أو عن تأدية قول الشرف عندما يطالب منه ذلك قانوناً أمام
المحكمة العسكرية .
٣ - امتناعه عن إظهار ورقة موجودة في حوزته أو تحت سلطته مع أن إظهارها للمحكمة
لازم قانوناً .
٤ - امتناعه وهو شاهد أمام المحكمة العسكرية عن الإجابة عن سؤال مع أن إجابته
للمحكمة لازمة قانوناً .
يعاقب إذا كان ضابطاً بالطرد أو بجزاء أقل منه ، وإذا كان عسكرياً يعاقب بالحبس أو
بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

(مادة ١٦٣)

كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

إماتته هيئة المحكمة إما باستعمال عبارات السفه أو التهديد ، وإما بإحداثه أى تعطيل أو خلل فى إجراءات المحكمة .

يعاقب إذا كان ضابطاً بالطرد أو بجزاء أقل منه ، وإذا كان عسكرياً يعاقب بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه فى هذا القانون .

ويجوز للمحكمة نفسها أن تصدر أمراً موقفاً من رئيس المحكمة بوضع ذلك المرتكب فى الحبس لمدة لا تزيد عن واحد وعشرين يوماً .

الباب الثالث عشر

جرائم الإخلال بمقتضيات النظام العسكرى

(مادة ١٦٤)

كل ضابط ارتكب الجريمة الآتية :

سلوكه سلوكاً معيباً غير لائق بمقام الضباط .

يعاقب بالطرد أو بجزاء أقل منه منصوص عليه فى هذا القانون .

(مادة ١٦٥)

كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية :

١ - كونه ضابطاً أو عسكرياً وانهم ضابطاً أو عسكرياً آخر تهمة باطلة مع علمه بانها باطلة .

٢ - كونه ضابطاً أو عسكرياً وعند رفعه شكوى أو تظلم قدم عمداً أقوالاً باطلة تمس بشرف ضابط أو عسكري آخر ، أو أخفى فى شكواه بعض الحقائق عمداً .

٣ - ارتكابه فعل السلوك الفاضح الدال على مخالفة الآداب أو مخالفة الناموس الطائى ، يعاقب بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه فى هذا القانون .

(مادة ١٦٦)

كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :
 السلوك المضرب بالضبط والربط ومقتضيات النظام العسكرى .
 يعاقب بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه فى هذا القانون .
 ويشترط لإقامة الادعاء على مرتكب هذه الجريمة ألا يكون الفعل الذى ارتكبه مكوفا لجريمة
 منصوص عليها فى هذا القانون .

الباب الرابع عشر

جرائم القانون العام والقوانين الأخرى

(مادة ١٦٧)

كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى القانون
 العام والقوانين الأخرى المعمول بها ، يعاقب بالمعوبات المقررة لهذه الجريمة .
 فإذا كان مرتكب الجريمة من العسكريين تشدد العقوبة لتكون كالتالى :
 إذا كانت أقصى العقوبة المقررة أصلا للجريمة المرتكبة هى الحبس ترفع إلى السجن .
 وإذا كانت بالسجن ترفع إلى الأشغال الشاقة المؤقتة .
 وإذا كانت بالأشغال الشاقة المؤقتة ترفع إلى الأشغال الشاقة المؤبدة .

قانون ٢٦ لسنة ١٩٦٦ (١)

في شأن مد العمل بأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤

بوضع استثناء وقتي من بعض أحكام التوظيف

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستمر العمل بأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن وضع استثناء وقتي من بعض أحكام التوظيف لمدة سنتين جديدتين اعتباراً من ٦ يناير سنة ١٩٦٦ وتسرى أحكامه على الحاصلين على مؤهلات ثانوية فنية أو مهنية يحددها قرار من رئيس اللجنة الوزارية للقوى العاملة.

مادة ٢ — تكون لرئيس اللجنة الوزارية للقوى العاملة أو الوزير الذي يفوضه رئيس الوزراء اختصاصات رئيس الوزراء المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ٩ يناير سنة ١٩٦٦ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ صفر سنة ١٣٨٦ (٢٣ مايو سنة ١٩٦٦)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٢٣ الصادر في أول يونيو ١٩٦٦

قرارات رئيس الجمهورية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

١٨٨ لسنة ١٩٦٦ (١)

بشأن سريان بعض القواعد على الأشخاص الخاضعين لأحكام

القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن سريان بعض القواعد على الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وعلى القرارات المكملّة له ؛

قرر :

مادة ١ — يعتبر عائلة مستقلة في تقدير التعويض المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه كل خاضع أو خاضعة بصفة خاصة أصلية أو تبعية يكون متزوجاً أو ذا ولد أو أكثر في تاريخ نفاذ هذا القانون .

كما يعتبر عائلة مستقلة مجموع القصر والبالغ غير المتزوجين الذين فقدوا والديهم قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

ولا يجوز أن يجاوز مجموع التعويض الذي يصرف لمجموع العائلات المستقلة المكونة لأسرة

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٥ الصادرة في أول فبراير ١٩٦٦ .

المطاع الأصل مائة وخمسين ألف جنيه ، ويوزع فيما بينها بالنسبة صافي الدفعة المالية المالية لكل منها وفي حدود الحد الأقصى للتعويض المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

مادة ٢ - إذا لم يجاوز التعويض المستحق للعائلة الواحدة طبقاً لتعريفها الواردة في المادة الأولى خمسة آلاف جنيه ، يصرف لها التعويض نقداً أو عيناً حسب الأحوال من المنقولات أو العبارات المملوكة لأفراد العائلة ، وذلك بالنسبة لما لم يكن قد تم التصرف فيه بالبيع من المنقولات أو العقارات عند تحديد المركز المالي النهائي . ولا تدخل الأراضي الزراعية ضمن التعويض العيني ولو لم يكن قد تم التصرف فيها .

مادة ٣ - تسري أحكام المادة الثانية على الأشخاص المتمتعين بحمسية الجمهورية العربية المتحدة بشرط أن يكونوا مقيمين فعلاً بأراضي الجمهورية العربية المتحدة في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

ويجوز لرئيس الوزراء الإحفاء من هذا الشرط الأخير .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ رمضان سنة ١٣٨٥ (٩ يناير سنة ١٩٦٦) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ (١)

في شأن ضم مدة الخدمة السابقة المحسوبة طبقاً لقوانين المعاشات الحكومية أو طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية في المعاش .

نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٢ الصادر في ٩ من فبراير ١٩٦٦ .

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين ؛

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦١ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ؛

وعلى القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٦٠١ لسنة ١٩٦٤ بقواعد تنفيذ المادتين ٢٧ ، ٤٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ؛

وبناء على عرض وزيرى الحزاة والعمل ؛

وعلى ما اراء مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تحسب فى معاش المؤمن عليهم العاملين بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية مدة خدمتهم المحسوبة فى المعاش طبقا لقوانين المعاشات الحكومية بالنسبة التى كانت تحسب على أساسها دون أداء أية أعباء مالية بالنسبة إلى الفئات الآتية :

(أ) العاملون بالهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها التى حولت أو تحول إلى شركات .

(ب) العاملون بالهيئات أو المؤسسات العامة الذين أوقف أو يوقف انتفاعهم بقانون التأمين والمعاشات الحكومى نتيجة لخروج الهيئة أو المؤسسة التى يعملون بها عن نظام العاملين بالدولة أو جدول المرتبات الذى تقرر على أساسه انتفاعهم بأحكامه .

(ج) العاملون بالهيئات والمؤسسات العامة والشركات والوحدات التابعة لها الخاضعون لقانون التأمينات الاجتماعية المنقولون أو المعيّنون من إحدى الجهات الخاضعة لقوانين المعاشات الحكومية بعد تاريخ العمل بهذا القرار .

(د) العاملون المشار إليهم فى الفقرة د ج ، الذين صرت فى شأنهم أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠١ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ومن انتهت خدمته منهم .

مادة ٢ — على الجهات التي يعمل بها المؤمن عليهم المشار إليهم في المادة السابقة حساب احتياطي المعاش المستحق لهم وفقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠١ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، ومراعاة حكم القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه وعلى أساس المرتب في تاريخ إيقاف انتفاعهم بأحكام قوانين المعاشات الحكومية والسنة في ١/٢/١٩٦٤ لمن أوقف انتفاعهم بها قبل ١/٦/١٩٦٣ وفي التاريخ الذي يوقف انتفاعهم بها فيه بعد ذلك .

ويكون تحويل احتياطي المعاش بالنسبة إلى المؤمن عليهم إجبارياً في الحالات المشار إليها في البندين ١ ، ب من المادة الأولى واختيارياً في الحالات المشار إليها في البندين ج ، د من المادة المذكورة بشرط التقدم بطلب خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار أو من تاريخ النقل أو التعيين بعد ذلك .

وبالنسبة للمؤمن عليهم الذين خصم من احتياطي المعاش المحول لهم إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مبالغ من المنصوص عليها في المادة ٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠١ لسنة ١٩٦٤ فيستمررون في أداء الأقساط التي كانت تخصم منهم في مقابل هذه المبالغ وتؤدي إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بنفس الشروط التي كانت تؤدي بمقتضاها ويلتزم أصحاب الأعمال بخخص هذه الأقساط من أجورهم وأرباحها إلى الهيئة المذكورة .

مادة ٣ — تلزم الخزانة أو الهيئة العامة للتأمين والمعاشات حسب الحال بأداء قيمة الاحتياطي المحسوب وفقاً لحكم المادة السابقة إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دون فوائد خلال شهر من تاريخ اعتماد الميزانية العامة للدولة في السنة التالية لإيقاف انتفاع المؤمن عليهم بقوانين المعاشات الحكومية .

مادة ٤ — تسري أحكام هذا القانون بالنسبة إلى العاملين الخاضعين لأحكام قوانين التأمين والمعاشات الحكومية بالنسبة إلى مدة خدمتهم المحسوبة في المعاش وفقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية .

ويكون التحصيل إجبارياً في جميع الحالات المبينة في المادة الأولى مع مراعاة حكم المادة (٧) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠١ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

مادة ٥ — يجوز لمدير عام الجهة المختصة التجاوز عن الإخلال بالمواعيد المنصوص عليها في هذا القرار إذا كان ناشئاً عن أسباب تبرره .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ رمضان سنة ١٣٨٥ (٢٠ يناير سنة ١٩٦٦)

قرار رئيس الجمهورية الحرة المتحدة

٤٦١ لسنة ١٩٦٦ (٢)

في شأن تسوية حال العاملين خريجي كليات الجامعات والمعاهد العليا في الوزارات والمصالح
وحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ بوضع استثناء وقت من بعض أحكام التوظيف؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين بالدولة؛

وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقية للعاملين المدنيين بالدولة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بقواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين
إلى المراتب المعادلة لدرجاتهم؛

قرر:

١ - تسوية حالة العاملين من خريجي كليات الجامعات والمعاهد العليا الموجودين في الخدمة
بوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمعنيين بمكافآت أو
على اعتمادات أو على درجات من السابعة فأقل بكادر العمال أو بالكادرين الفني المتوسط والكتابي
أو على الفئات المعادلة لها بالهيئات العامة وذلك بناء على طلبهم.

وتتم التسوية بوضعهم على الدرجات السابعة بالكادرين الفني العالي والإداري والفئات المعادلة
بالهيئات العامة، سواء كانت خالية أو تنشأ لهذا الغرض وعلى أن يتم تسير أقدمياتهم في هذه
الدرجات من ١/١/١٩٦٦ للخريجين خلال الفترة من مايو إلى سبتمبر سنة ١٩٦٥ واعتباراً من
٢/١/١٩٦٦ بالنسبة لخريجي نوفمبر سنة ١٩٦٥.

مادة ٢ - يمنح هؤلاء العاملون اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار بداية ربط الدرجة
السابعة أو الفئة المعادلة أو يحتفظ لهم بمرتباتهم التي كانوا يتقاضونها قبل التسوية إذا زادت على
بداية هذا الربط على ألا تتجاوز نهايته.

فإذا كانت مرتباتهم السابقة تزيد على نهاية مربوط الدرجة السابعة أو الفئة المعادلة تمنح لهم
هذه الزيادة بصفة شخصية على أن تستهلك من العلاوات الدورية وعلاوات الترقية التي يستحقونها
مستقبلاً.

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٠ الصادر في ١٩ من فبراير ١٩٦٦.

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية
صدر بريا. الجمهورية في ١٥ شوال في سنة ١٣٨٥ (٥ فبراير سنة ١٩٦٦)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٩٢٢ لسنة ١٩٦٦ (١)

باللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ ؛

وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ؛

وعلى ما اقره مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تحدد الميادين التي تعمل فيها الجمعيات والمؤسسات الخاصة على الوجه الآتي :

١ - رعاية الطفولة والأمومة .

٢ - رعاية الأسرة .

٣ - المساعدات الاجتماعية .

٤ - رعاية الشيخوخة .

٥ - رعاية الفئات الخاصة والمعوقين .

٦ - الخدمات الثقافية والعلمية والدينية .

٧ - تنمية المجتمعات المحلية .

ولا يجوز للجمعية أن تعمل في أكثر من ميدان واحد من الميادين المذكورة إلا بعد أخذ رأي الاتحاد المختص وموافقة مجلس المحافظة .

مادة ٢ - مؤسسو الجمعية هم الأفراد الذين يشتركون في إنشائها ويوقعون عقد تأسيسها ، ويشترط في إنشاء الجمعية أن يوضح لها نظام مكتوب موقع عليه من المؤسسين ويجب ألا يشترك في تأسيسها أو ينضم إلى عضويتها أى شخص من الأشخاص المحرومين من مباشرة الحقوق السياسية .

مادة ٣ - ينتخب المؤسسون من بينهم مجلس الإدارة الأول ، يعين هذا المجلس من بين

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٧ الصادر في ٢٢ من مارس ١٩٦٦ .

أعضائه مندوباً أو أكثر ينوب عنه في إتمام إجراءات الشهر وعلى المندوب أن يقدم إلى مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة المستندات الآتية :

١ - طلب شهر الجمعية موضحاً به مقرها ونوع وميدان نشاطها ونطاق عملها الجغرافي موقعاً عليه من الرئيس والسكرتير .

٢ - عشر نسخ من عقد التأسيس موقعاً عليها من جميع المؤسسين ومصدقا على توقيعات ثلاث نسخ منها رسمياً أو من جهة إدارية .

٣ - عشر نسخ من نظام الجمعية موقعاً عليها من جميع المؤسسين ومصدقا على توقيعات ثلاث نسخ منها رسمياً أو من جهة إدارية .

٤ - عشر نسخ من كشوف أسماء المؤسسين موضحاً بها الإسم الثلاثي لكل منهم ولقبه وسنه ودياته وجنسيته ومهنته وعمل إقامته ويوقع عليها من الرئيس والسكرتير .

٥ - عشر نسخ من كشف أسماء أعضاء مجلس الإدارة الأول موضحاً به الإسم الثلاثي لكل منهم ولقبه وسنه وجنسيته ودياته ومهنته ومحل إقامته وصفته بالمجلس ويوقع عليها من الرئيس والسكرتير .

٦ - عشر نسخ من محضر اجتماع المؤسسين الذي تم فيه انتخاب مجلس الإدارة الأول موقعاً عليه من الرئيس والسكرتير .

٧ - عشر نسخ من محضر اجتماع مجلس الإدارة الأول موضحاً به اسم المندوب أو المندوبين الذين عينوا من بين أعضائه لتولى إتمام إجراءات الشهر ويوقع على المحضر كل من الرئيس والسكرتير .

٨ - حوالة بريدية بقيمة الرسم المقرر للشهر .

ويعتبر المؤسسون مشرلين عما يستلزمه إنشاء الجمعية من نفقات وما يتفرع عن ذلك من التزامات فإذا ما أشهر نظام الجمعية ترد إليهم النفقات التي تفرها الجمعية العمومية .

مادة ٤ - على مديريات الشؤون الاجتماعية إرسال صورة من أوراق طلب شهر الجمعيات أو طلب شهر تعديل نظامها إلى كل من مديرية الأمن المختصة والاتحاد المختص والجهات الإدارية التابعة للوزارات المعنية بميدان الخدمة التي تقوم كل جمعية على تحقيقها لاستصلاح رأيها في طلب إجراء الشهر أو طلب شهر تعديل النظام قبل البت فيه .

وعلى كل من هذه الجهات إبداء رأيها في مدة لا تتجاوز ١٥ يوماً من تاريخ إبلاغها فإذا اقتضت هذه المدة دون اعتراض منها على الشهر بكتاب مسبب اعتبرت موافقة عليه .

مادة ٥ - استثناء من أحكام المادة السابقة - تقوم مديرية الشؤون الاجتماعية باتخاذ

الإجراءات الواردة بالقانون وبهذه اللائحة دون أخذ رأى الاتحادات المختصة في حالة عدم قيامها فعلا .

مادة ٦ — يعدر وزير الشؤون الاجتماعية قراراً بالظام النموذجي الذي يجوز للجمعيات والمؤسسات الخاصة اتباعه في إعداد نظامها .

مادة ٧ — الجمعيات التي لها نشاط اجتماعي في أكثر من محافظة تعتبر جمعيات مركزية تشهر في الإدارة المختصة بوزارة الأوقاف والشؤون الاجتماعية على أن تشهر فروعها بمديريات الشؤون الاجتماعية ويكون لوزارة الأوقاف والشؤون الاجتماعية بالنسبة لهذه الجمعيات المركزية كافة الاختصاصات والسلطات المنورة للجهات الإدارية المختصة في القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه وهذه اللائحة .

مادة ٨ — عند طلب إعادة شهر نظم الجمعية القائمة وقت العمل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه أو طلب تعديل نظام الجمعيات التي ترى تعديل نظامها عليها التقدم لمديرية الشؤون الاجتماعية المختصة بالأوراق الآتية وقما على كل منها من الرئيس أو من ينوب عنه ومن السكرتير :

١ — اسم الجمعية ومقرها ورقم شهرها السابق أو شهرها الحالي ونوع وميدان نشاطها ونطاق عملها الجغرافي .

٢ — عشر نسخ من لائحة النظام الأساسي المعدلة التي أقرتها الجمعية العمومية في اجتماع غير عادي .

٣ — عشر نسخ من محضر اجتماع الجمعية غير العادية التي نظرت التعديل موضحاً به أسماء الحاضرين بأنفسهم أو بقائمة الإجابة ونسبتهم لعدد الأعضاء والأغلبية التي وافقت على التعديل .

٤ — عشر نسخ من محضر جلسة مجلس الإدارة موضحاً به اسم المدير المفوض بتقديم أوراق إعادة الشهر أو شهر التعديل .

٥ — عشر نسخ من كشف بأسماء أعضاء الجمعية العمومية .

٦ — عشر نسخ من كشف بأسماء أعضاء مجلس الإدارة الحالي موضحاً به الاسم الثلاثي للمعضو وسنه وديانته وجنسيته وعمل إقامته ومهنته وصفته داخل المجلس .

٧ — عشر نسخ من بيان أسباب التعديل .

مادة ٩ — يحدد رسم الشهر بخمسة جنيهات ويستثنى من ذلك جمعيات الطلبة في معاهد التعليم فيكون رسم الشهر بالنسبة إليها جنهما واحداً .

مادة ١٠ - تمسك مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة السجلات الآتية لإجراء الشهر وتكون مرفقة بأردم سلسلة وتختتم كل صفحة منها بختم الدولة .

١ - سجل قيد الطلبات : وتفيد فيه طلبات الشهر أو إعادة الشهر أو شهر التعديل بأرقام سلسلة تبعاً لتاريخ ورودها .

(٢) سجل الشهر : وتفيد فيه أسماء الجمعيات التي ووفق على شهرها .

(٣) سجل رفض الشهر : وتفيد فيه أسماء الجمعيات التي رفض شهرها .

وتكون هذه السجلات في عهدة موظف أو أكثر من موظفي المديرية يكون مسئولاً عنها وعن البيانات المدونة بها ويوقع عليها ولا يجوز الكشط في هذه السجلات وكل تصحيح يتم فيها يكون بالممداد الأحمر ويوقع عليه من الموظف الموجود بمعدته السجل ورئيسه .

مادة ١١ - تفحص طلبات الشهر ويبت فيها خلال ٦٠ يوماً من تاريخ تقديم الأوراق مسترفاً وتفيد الطلبات المقبولة في سجل الشهر وينشر ملخص القيد في الجريدة الرسمية بلا مقابل وتؤشر مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة في النسخ الثلاث المصدق عليها بما يفيد الشهر ورقه تاريخه وتقوم بختمها بخاتم الدولة وترسل نسخة منها إلى الإدارة المختصة بوزارة الأوقاف والشؤون الاجتماعية وأخرى إلى الجمعية مرافقة لشهادة الشهر وتحتفظ بالنسخة الثالثة .

مادة ١٢ - تفيد الطلبات المرفوعة في سجل الرفض بعد أخذ رأى الاتحاد المختص ونخطر الجمعية برفض الطلب مع بيان أسبابه وذلك بكتاب موصى عليه مرفقاً به الأوراق السابق تقديمها بعد الاحتفاظ بنسخة من كل منها وذلك قبل انقضاء مدة ٦٠ يوماً المشار إليها في المادة السابقة .

مادة ١٣ - يجب ختم السجلات من مديرية الشؤون الاجتماعية قبل استئصالها .

ولكل من الأعضاء بوزارة الأوقاف والشؤون الاجتماعية ومجلس المحافظة ومديرية الشؤون الاجتماعية والاتحاد المختص حق الاطلاع على هذه السجلات والوثائق والدفاتر ويجوز للأعضاء أن يطلبوا من مديرية الشؤون الاجتماعية تمكينهم من الاطلاع على هذه السجلات إذا تعذر عليهم ذلك .

مادة ١٤ - على العضو طالب الاطلاع على مستندات الجمعية التي قدمت لمديرية الشؤون الاجتماعية المختصة وأشير نظامها بمقتضاها أن يتقدم للمديرية بطلب كتابي يتضمن المستندات المطلوب الاطلاع عليها والغرض من الاطلاع وإذا طلب الحصول على صورة من المستندات المقدمة كلها أو بعضها مصدق عليها بمطابقتها للأصل فعليه تقديم طلب كتابي بذلك لمديرية الشؤون

الاجتماعية المختصة متضمنا الاوراق المطلوب الحصول على صورة منها واسباب الطلب وسداد الرسم المقرر على أساس ٢٠٠ ملجم من كل ورقة .

مادة ١٥ - على العضو طالب الاطلاع على سجلات ووثائق ودفاتر الجمعية تطبيقا للمادة ١٦ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه أن يتقدم لمجلس الإدارة بطلب كتابي مدجل عددا السجلات أو الوثائق أو الدفاتر التي يرغب الاطلاع عليها والمبررات الداعية لذلك وعلى المجلس إجابته إلى طلبه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وروده .

وإذا تعذر على عشر أعضاء الجمعية أو عشرين منهم أيهما أقل الاطلاع على السجلات أو الوثائق أو الدفاتر فلهم الحق في التقدم لمديرية الشؤون الاجتماعية المختصة بطلب بخطاب موصى عليه بهلم الوصول يتضمن البيانات التي يرغبون الاطلاع عليها وما اتخذوه من إجراءات لطلب الاطلاع عن طريق مجلس الإدارة على أن يحدد في الطلب المقدم للمديرية اسم من ينوب عن المتقدمين بالطلب وعنوانه وعلى المديرية اتخاذ ما قرأه ملائماً لتكليفهم أو تمكين النائب عنهم من الاطلاع .

مادة ١٦ - للجمعية بموافقة مدير الشؤون الاجتماعية المختصة أن تستغل فائض إيراداتها لضمان مورد ثابت في أعمال محققة الكسب وهي السندات الحكومية وشهادات الاستثمار وصناديق الادخار والتوفير أو غير ذلك من وجوه الاستقلال التي يوافق عليها وزير الأوقاف والشؤون الاجتماعية .

مادة ١٧ - يعتبر جمعا للتبرعات من الجمهور كل تصد للجمهور للتبرع سواء عن طريق إقامة حفلات أو أسواق خيرية أو الجمع بالإيصالات أو الطوابع أو الصناديق أو البطاقات أو إقامة المباريات الرياضية لصالح الجمعيات المشهورة طبقاً للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ أو بآية وسيلة أخرى .

ويستثنى من ذلك دور العبادات التي تجمع المال داخلاً عن طريق صناديق أو أطباق في المناسبات الدينية لإنفاقها على تلك الدور .

ويخضع جمع التبرعات من الجمهور لإشراف ورقابة مجلس المحافظة وله في سبيل ذلك وضع النظم التي تسكفل نظم وسائل جمع التبرعات وإنفاقها ومطابقتها للأغراض التي منح الترخيص من أجلها وتحديد الحد الأقصى لنسبة مصروفات الجمع أو مصروفات الحملة إلى جملة الحصيلة ومراجعة حسابات التراخيص وتصفياتها .

مادة ١٨ - على الجمعية طالبة الترخيص أن تقدم لمدير الشؤون الاجتماعية المختصة بطلبها

قبل الموعد المحدد لبدء الجمع بستين يوما على الأقل على أن يتضمن طريقة الجمع المطلوب الترخيص بها ومدته والغرض منه وحصيلة الجمع بالتاريخ السابق ونتيجة تصفيته وطريقة التصرف في الحصيلة وعلى مجلس المحافظة البت في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصوله فإذا انقضت هذه المدة دون صدور القرار اعتبر الطلب مقبولا .

وفي حالة رفض الترخيص يتعين بيان أسبابه في القرار الصادر بذلك .
ولمجلس المحافظة الحق في التجاوز عن شرط مدة الستين يوما في الحالات الضرورية التي يراها .
ولا يجوز للجمعية إدخال أى تعديل في الغرض من الجمع ولا في نظامه ولا في سبيل إنفاقه المرخص بها إلا بعد الحصول على موافقة مجلس المحافظة .

مادة ١٩ — لمجلس المحافظة أن يرخص للجمعية بجمع التبرعات من الجمهور بأية وسيلة من وسائل الجمع في حدود ترخيصين في السنة الواحدة ولمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر لكل منها فإذا رأت مديرية الشؤون الاجتماعية الموافقة على طلب الجمعية مد مدة الترخيص عن ذلك فيحسب مد المدة إلى فترة أخرى كترخيص جديد بنفس الشروط والأوضاع السابق الإشارة إليها وإذا كان طلب الترخيص خاصا بإقامة حفلة ورأت الجمعية أن تقوم بجمع التبرعات أثناءها عن طريق الصناديق أو البرامج أو اليانصيب المؤقت على جوائز أو بأية وسيلة كانت يجب القيام بالجمع أثناء الحفلة أن يتضمن الترخيص بإقامتها الموافقة على الجمع . وفي هذه الحالة يحسب الترخيص بإقامة الحفلة والجمع أثناءها ترخيصاً واحداً .

ولمجلس المحافظة الحق في الترخيص لأية جمعية بأكثر من الترخيصين في السنة وفي التجاوز من شرط مدة الثلاثة أشهر المرخص فيها بالجمع إذا رأى ضرورة لذلك .

مادة ٢٠ — على الجمعية المرخص لها بجمع التبرعات أن تقدم لمديرية الشؤون الاجتماعية المختصة بيانا مفصلا بحسابات الترخيص وذلك خلال شهرين على الأكثر من تاريخ انتهاء المدة المرخص بالجمع فيها حتى تتمكن مديرية الشؤون الاجتماعية من اتخاذ إجراءات تصفية الترخيص .

مادة ٢١ — لوزير الأوقاف والشؤون الاجتماعية أن يرخص بجمع التبرعات في محافظة أو أكثر لإحدى الهيئات المستوفية للشروط اللازمة دون غيرها على أن توزع حصيلة المال المجموع على الجمعيات الواردة ذكرها في الترخيص بحسب جهود كل منها والنشاط الاجتماعي الذي تقوم به ، ويكون منح هذا الترخيص وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الأوقاف والشؤون الاجتماعية .

مادة ٢٢ — ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه الرئيس ونائبه وأمين الصندوق والسكرتير إلا إذا تضمن نظام الجمعية اختيارهم عن طريق الجمعية العمومية وعلاوة على ما يتضمنه نظام الجمعية من أحكام يختص مجلس الإدارة أساسا بما يأتي :

١ - إدارة شئون الجمعية الإدارية والفنية وإعداد اللوائح الداخلية لها مع الاسترشاد بالنماذج التي تعدها وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية على أن تقر هذه اللوائح الجمعية العمومية وتعتمد مديرة الشئون الاجتماعية المختصة ويراعى عدم إدخال أى تعديلات عليها إلا بموافقة المديرية .

٢ - تكون اللجان التي تراها لازمة لحسن سير العمل وتحديد اختصاصات كل منها على أن يتولى رئاسة كل لجنة عضو من مجلس الإدارة وتكون قرارات هذه اللجان نافذة في حدود اختصاصاتها على أن تعرض أعمالها على المجلس في أول اجتماع له للتصديق عليها .

وإذا نظرت أى لجنة موضوعاً خارجاً عن اختصاصها فلا يكون قرارها بشأنه نافذاً إلا بعد عرضه على مجلس الإدارة وإقراره .

٣ - تعيين العاملين اللازمين للعمل ونأديهم وفصلهم ويجوز لمجلس الإدارة بعد موافقة مديرية الشئون الاجتماعية المختصة أن يعين مديراً من أعضاء المجلس أو من غير أعضائه يفوضه التصرف في أى شأن من الشئون الداخلة في اختصاص المجلس .

٤ - إعداد الحساب الختامى عن السنة المالية المنتهية ومشروع الميزانية عن العام الجديد والتقرير السنوى متضمناً بياناً عن نشاط الجمعية وحالتها المالية والمشروعات الجديدة التي ترى القيام بها في العام المقبل وذلك لعرضها على الجمعية العمومية في دور انعقادها السنوى على أن تخطر مديرية الشئون الاجتماعية بمشروع الميزانية قبل عرضه على الجمعية العمومية بشهر على الأقل لمناقشته والعمل على تنسيق ما جاء به من مشروعات جديدة أو التوسع في الخدمات من موارد الجمعية وما تحتاجه من إعانات جديدة أو زيادة في إعانتها .

٥ - دعوة الجمعية العمومية العادية وغير العادية طبقاً للقانون وتنفيذ قراراتها .

٦ - مناقشة ملاحظات الجمار المركزى للحسابات ومديرية الشئون الاجتماعية والجهات الإدارية المختصة وإعداد الرد عليها خلال شهر من تاريخ إبلاغها والعمل على تلقيها .

٧ - مناقشة تقرير مراقب الحسابات وإعداد الرد على ما ورد به من ملاحظات وعرضها على الجمعية العمومية .

٨ - تحديد قيمة السلفة المستديرة بالصرف منها على المصروفات اليومية والعادية .

٩ — تمكين الأعضاء راغبى الاطلاع على السجلات ووثائق ودفاتر الجمعية من الاطلاع وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ورود الطلب إلى الجمعية .

١٠ — تحديد اختصاصات المدير المعين من أعضاء المجلس أو من غير أعضائه تطبيقاً لنص المادة ٥٦ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المهار إليه .

١١ — إخطار كل من مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة والاتحاد المختص ببيان شهرى عن حركة العضوية وذلك كل ثلاثة أشهر وفي موعد أقصاه الأسبوع الأول في الشهر الرابع .

للمجلس أن يفوض في كل أو بعض اختصاصاته لجنة تنفيذية تشكل من الرئيس أو نائبه وأمين الصندوق والسكرتير ومن ينتخبه المجلس من بين أعضائه على ألا يزيد عدده أعضاء اللجنة التنفيذية عن خمسة أعضاء وتجتمع اللجنة مرة على الأقل كل أسبوعين لاستعراض حالة العمل بالجمعية بما يدخل في اختصاصها ويكون اجتماعها صحيحاً متى حضره ثلاثة أعضاء على الأقل ومدون قرارات اللجنة في سجل خاص وتعرض هذه القرارات على مجلس الإدارة أولاً بأول .

مادة ٢٣ — تتضمن اختصاصات اللجنة التنفيذية ما يأتي :

١ — اعتماد التصرفات المالية في الحدود التي يقررها مجلس الإدارة .

٢ — اعتماد ترشيح العاملين وتعيينهم ومجازاتهم في حدود القواعد التي يضعها مجلس الإدارة وأحكام هذه اللائحة .

٣ — اعتماد محاضر الجرد السنوى .

٤ — الإذن بالصرف من السلفة المستديرة والإذن بصرف السلف المؤقتة تبعاً لحاجة وظروف العمل .

٥ — دراسة السياسة التنفيذية للشروعات والاقتراحات الجديدة وكذا مشروع الميزانية العمومية ودراسة تقرير مراقب الحسابات والرد على ما ورد به من ملاحظات قبل تقديمها لمجلس الإدارة .

٦ — اعتماد قرارات اللجان الأخرى قبل عرضها على مجلس الإدارة

مادة ٢٤ - يختص رئيس مجلس الإدارة أساساً بما يأتي :

١ - رئاسة جلسات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة وما يحضره من لجان داخلية وله حق دعوتها .

٢ - تمثيل الجمعية والنيابة عنها أمام الجهات الادارية والقضائية .

٤ - التوقيع نيابة عن الجمعية على جميع العقود والاتفاقات التي يوافق مجلس الادارة على ابرامها .

٥ - التوقيع مع السكرتير على محاضر الجلسات والقرارات الادارية والشؤون الخاصة بالموظفين والمستخدمين .

٦ - التوقيع على جميع الفيكات والاوراق المالية مع أمين الصندوق .

٧ - البت في المسائل العاجلة التي يعرضها عليه السكرتير والتي لا يتحمل الإرجاء لحين اجتماع اللجنة التنفيذية أو مجلس الإدارة على أن يعرض هذه المسائل وما قرره بشأنها على المجلس في أول اجتماع له .

وفي حالة غياب الرئيس يقوم من ينوب عنه بأعماله طبقاً لنظام الجمعية ويكون له كافة اختصاصات الرئيس .

مادة ٢٥ - يختص سكرتير مجلس الإدارة أساساً بما يأتي :

(١) تحضير جدول أعمال المجلس وتوجيه الدعوة للأعضاء وتولى سكرتارية الاجتماع وإعداد محضره وقراراته وتسجيلها في سجلات خاصة وعرضها على مجلس الإدارة في الاجتماع التالي للتصديق عليها .

(٢) إعداد سجل بأسماء أعضاء الجمعية وعناوينهم .

(٣) إمسك سجلات محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية والتوقيع عليها مع الرئيس .

(٤) إخطار كل من مديرية الشؤون الاجتماعية والاتحاد المختص ببيان شهرى عن حركة العضوية وذلك كل ثلاثة أشهر وفي موعد أقصاه الأسبوع الأول من الشهر الرابع بخطاب موصى عليه .

- (٥) العمل على تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .
- (٦) إعداد التقرير السنوي عن نشاط الجمعية وتقديمه لمجلس الإدارة بعد عرضه على اللجنة التنفيذية .
- (٧) إعداد جدول أعمال الجمعية العمومية والعمل على دعوتها طبقاً للقانون وكذلك إعداد جدر أعمال الاجتماعات غير العادية .
- (٨) تنفيذ ما جاء بالمواد ٣٩ و ٤٤ و ٥٤ من القانون ٣٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه بإبلاغ كل من مديرية الشئون الاجتماعية المختصة والائحاء المختص في المواعيد المحددة بهذه المواد .
- (٩) تنفيذ ما جاء بالمادة ٥٥ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه خاصاً بإبلاغ المحافظ بأسماء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة في الجمعيات ذات الصفة العامة وجمعيات الرعاية الاجتماعية وذلك في الموعد المحدد بالمادة المذكورة .
- (١٠) الإشراف على جميع الأعمال الإدارية وشئون الموظفين وحفظ جميع أوراق ومجلات الجمعية بمقرها .
- (١١) يقوم بالاطلاع على جميع المذكرات الواردة للجمعية ويعرض على مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية أو الرئيس ما يدخل في اختصاصات كل منهم .
- (١٢) بحث ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات ومديرية الشئون الاجتماعية والجهات الإدارية المختصة الخاصة بالنواحي الإدارية والاجتماعية وإعداد الرد عليها تمهيداً لعرض الموضوع كلاً على اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة للرد على هذه الجهات خلال شهر من تاريخ الإبلاغ .
- مادة ٢٦ — يعتبر أمين الصندوق مسئولاً عن جميع شئون الجمعية المالية طبقاً للنظام الذي يقره مراقب الحسابات وتوافق عليه اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة ويختص أساساً بما يأتي :
- (١) الإشراف العام على موارد الجمعية ومصروفاتها ومراقبة استخراج الإيصالات من جميع الإيرادات واستلامها وإيداعها بالبنك أو صندوق التوفير أولاً بأول ومراقبة وتولى قيد جميع الإيرادات والمصروفات أولاً بأول في الدفاتر الخاصة ويكون مسئولاً عن تنظيم الأعمال المالية المحاسبية والإشراف عليها وعرض ملاحظاته ومذكراته على اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة .

(٢) الاشراف على المجرى السنوى وتقديم تقرير بنتيجة الجرد إلى كل من اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة .

(٣) صرف جميع المبالغ التي تقرر صرفها قانوناً مع الاحتفاظ بالمستندات الدالة على صحة الصرف أو مراقبة الصرف وحفظ المستندات .

(٤) مراجعة السجلات المالية الخاصة بالجمعية ومراجعة المستندات المالية قبل وبعد الصرف واعتمادها وحفظها .

(٥) تنفيذ قرارات مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية فيما يتعلق بالمعاملات المالية بشرط أن تكون مطابقة لبنود الميزانية .

(٦) التوقيع مع الرئيس أو من يقوم مقامه على أذونات الصرف والشيكات .

(٧) الموافقة على صرف الصافى المؤقتة في حدود ما يقرره مجلس الإدارة وذلك منه في الحالات العاجلة والضرورية التي لا تَحتمل الارهاء لحين عرضها على اللجنة التنفيذية أو مجلس الإدارة على أن تعتمد هذه المصروفات في أول اجتماع لها .

(٨) تصوير حساب الإيرادات والمصروفات والميزانية العمومية تمهيداً لمراجعتها بمعرفة مراقب الحسابات لأعداد تقريره النهائي عنها وعرضها جميعاً على اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة .

(٩) الاشتراك مع السكرتير في وضع مشروع ميزانية السنة المقبلة وعرضه على اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة وموافقة مديرية الشؤون الاجتماعية بالمشروع قبل عرضه على الجمعية العمومية شهر على الأقل .

(١٠) بحث ملاحظات الجهاز المركزى للحسابات ومديرية الشؤون الاجتماعية والجهات الادارية المختصة الخاصة بالنواحي المالية وإعداد الرد عليها تمهيداً لعرض الموضوع كله على اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة للرد على الجهات خلال شهر من تاريخ الإبلاغ .

ماده ٢٧ — فضلاً عن الشروط المذكورة بالمادة ٥١ من القانون يشترط في أعضاء مجالس إدارة الجمعيات التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الأوقاف والشؤون الاجتماعية لرفع مستوى الإدارة فيها الشروط الآتية :

- (١) أن يكون على درجة من التعليم أو الثقافة أو الخبرة يحددها القرار المشار إليه .
- (٢) أن يكون قد أتم برامج التدريب التي نظمتها مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة أو الهيئات أو الاتحادات تحت إشراف المديرية في ميدان الخدمة الذي تخصصت فيه الجمعية .
- مادة ٢٨ - يقوم وزير الأوقاف والشؤون الاجتماعية بأخذ رأى المحافظ المختص قبل ممارسته للاختصاص المنصوص عليه في المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .
- وله أن يفوض المحافظ المختص في ممارسة هذا الاختصاص .

مادة ٢٩ - يجب أن يشمل نظام الجمعية طريقة مراجعة حساباتها ويكون ذلك بتعيين مراقب للحسابات تعينه أو تنتخبه الجمعية العمومية من غير أعضاء مجلس الإدارة ونقـدراً أتعابه ويتولى مهمته من تاريخ انتخابه أو تعيينه إلى تاريخ اجتماع الجمعية العمومية التالي وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التي يندب لها ويحدد نظام الجمعية اختصاصاته مسترشداً بما جاء بنموذج النظام الأساسي للجمعيات .

مادة ٣٠ - تخضع الجمعيات لرقابة مجالس المحافظة وتتناول هذه الرقابة فحص أعمال الجمعية والتحقق من مطابقتها للقوانين ونظام الجمعية وآراء الجمعية للعمومية .

مادة ٣١ - تعتبر داراً للإيواء في حكم المادة (٦٧) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ كل مكان يعد للإقامة الكاملة لفئة من الفئات المحتاجة للرعاية الاجتماعية أو الصحية أو التأهيلية أو التعليمية أو التربوية وذلك في مراحل العمر المختلفة كدور رعاية الأطفال المحرومين من رعاية أسرهم والأحداث المشردين والمنحرفين والمسنين ودور النقاة والمرضى بأمراض مزمنة والعاجزين والمعوقين وضعاف العقول وغيرهم .

مادة ٣٢ - يتعين على الجمعيات والمؤسسات الخاصة التي يقعها دور للإيواء لغرض من الأغراض السابقة أن تتقدم بطلب لمديرية الشؤون الاجتماعية للترخيص بها يتضمن :

- ١ - نوع المؤسسة أو الدار والغرض منها .
- ٢ - سعة المؤسسة أو الدار والأعمار التي تخدمها ومنطقة نشاطها .

٣ — وصف تفصيل للبن وتحدد الأماكن المخصصة للخدمات المختلفة ومساحة المكان المبنية فيه وبيان ما إذا كان مؤجراً أو مملوكاً ونظام الخدمة فيه .

٤ — شهادة من الجهة المختصة بشئون الاسكان والمرافق بصلاحيه المكان ومرافقه وسلامتها .
• — اللائحة الداخلية للعمل وشروط القبول .

٥ — إقرار بقبول العمل بالمؤسسة أو الدار طبقاً للروايات أو المستويات العامة للخدمة فيها التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الأوقاف والشئون الاجتماعية وفي حالة إنشاء مبانى جديدة يقدم مع الأوراق السابق بيانها رسم هندسى المبني المراد إنشاؤه لهذا الغرض وملحقاته ومرافقه الصحية العامة معتمداً من مهندس تقاني معمارى .

ويقوم مجلس المحافظة بالبت في طلب الترخيص خلال تسعين يوماً من تاريخ وصوله مستوفياً لجميع الأوراق المطلوبة .

وتتملك مدير الشئون الاجتماعية سجلاً موحداً لتقيد المؤسسات والجمعيات المرخص لها بالإيواء وعلى إدارة المؤسسة أو الجمعية أن تضع الترخيص الصادر لها بالإيواء في مكان ظاهر بإدارتها .

مادة ٢٣ — تقوم مديرية الشئون الاجتماعية المختصة بالتنفيذ دورياً على المؤسسات ودور الإيواء مرة كل سنة على الأقل للتأكد من استيفاء شروط الترخيص وعلى المؤسسة أو الجمعية أن تخطر مديرية الشئون الاجتماعية المختصة والاتحاد المختص بتقرير شهرى عن نشاطها وذلك كل ثلاثة أشهر وفي موعد أقصاه الأسبوع الأول من الشهر الرابع .

مادة ٢٤ — يكون تخصيص المال لإنشاء المؤسسة الخاصة بسند رسمى وهلاوة على البيانات المطلوبة بالقانون يجب أن يشمل على البيانات الأخرى التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الأوقاف والشئون الاجتماعية .

مادة ٣٥ — لمجلس المحافظة أن يأخذ رأى الاتحاد المختص الاعتراض على إنشاء المؤسسات إذا تبين أنها تسمى لتحقيق أغراض لا تدخل في نطاق أوجه النشاط الأكثر حاجة إلى الرعاية بالنسبة إلى منطقة عملها أو لا تدخل في نطاق ميادين الخدمة الواردة ببيانها بهذه اللائحة .

كما له حق الرقابة على المؤسسات الخاصة وتعديل نظامها بما يحقق الغرض من إنشائها .

مادة ٣٦ — تخضع المؤسسة الخاصة لرقابة مجلس المحافظة وله :

(أ) لحصر أعمال المؤسسة وقرارات مديريها والتحقق من مطابقتها للقانون والدفع المنشئ لها .

(ب) تعيين ممثل أو أكثر لمديرية الشؤون الاجتماعية في مجالس إدارة المؤسسات الخاصة التي تنشأ بمال جمع كله أو بعضه من الجمهور .

مادة ٣٧ - لا يجوز لاية جمعية أن تسمى باسم اتحاد إلا إذا كانت مشكلة من عدد من الجمعيات يقرر اتحادها بالتطبيق لأحكام هذا القانون .

مادة ٣٨ - يجب ألا تزيد عدد أعضاء مجلس إدارة الاتحاد عن ثلاثين عضواً هل أن يكون من بينهم :

(أ) خمسة أشخاص على الأكثر بحكم وظائفهم يمثلون وزارة الأوقاف والشؤون الاجتماعية والوزارات الأخرى المعنية بشئون الاتحاد .

(ب) خمسة أشخاص يختارهم وزير الأوقاف والشؤون الاجتماعية من المهتمين بالمسائل الاجتماعية .

(ج) تنتخب الجمعية العمومية للاتحاد باقي أعضاء المجلس من بين أعضائها الذين يمثلون الجمعيات والمؤسسات الخاصة المشتركة في الاتحاد والمسددة لاشتراكها ويكون لكل جمعية أو مؤسسة خاصة ممثل واحد في عضوية الجمعية العمومية للاتحاد يختاره مجلس إدارة الجمعية أو المؤسسة الخاصة .

وينتخب مجلس إدارة الاتحاد من بين أعضائه في أول اجتماع له الرئيس ونائبه وأمين الصندوق والسكرتير - ويحدد نظام الاتحاد اختصاصات كل منهم .

وإذا خلا مكان عضو من أعضاء مجلس الإدارة لأي سبب يتم اختيار من يحل محله بذات الطريقة التي اختير بها سلفه .

مادة ٣٩ - يقوم مجلس إدارة الاتحاد بإدارة شؤنه وتنفيذ أغراضه المقررة في القانون وله على وجه الخصوص ما يأتي :

(أ) إعداد التقرير السنوي لنشاط الاتحاد .

(ب) وضع مشروع الميزانية السنوية للاتحاد والحساب الختامي للسنة المنتهية ومراجعة

تقارير مراتب الحسابات وموافقة وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية بصورة من كل منها قبل عرضها على الجمعية العمومية بشهر على الأقل .

(ج) إعداد اللوائح المالية والإدارية التي يسير عليها العمل بالاتحاد .

(د) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية وتشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة لمعاونته في تحقيق أغراض الاتحاد

وينعقد مجلس إدارة الاتحاد مرة كل شهرين على الأقل وكلما دعت الضرورة إلى ذلك وتكون اجتماعاته صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء فإذا لم يحضر هذا العدد يؤجل الاجتماع لمدة ساعة يكون بعدها صحيحا بحضور ثلث عدد الأعضاء وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح الرأي الذي يجانبه رئيس الاجتماع .

ويجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة تنفيذية يفوضها التصرف في بعض اختصاصاته على أن يكون من بين أعضائها الرئيس أو نائبه وأمين الصندوق والسكرتير .

مادة ٤ - — تتكون أموال الاتحاد من :

١ — اشتراكات الهيئات الأعضاء فيه والتي يحددها مجلس الإدارة .

٢ — الإعانات الحكومية وإعانات المؤسسات والهيئات العامة والمجالس المحلية .

٣ — الهبات والتبرعات والوصايا .

٤ — المواد الأخرى التي يوافق عليها مجلس الإدارة .

مادة ٥ - — تعتمد وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية برنامج الأعداد الفني والإداري الذي يرضه الاتحاد النومي لأعضاء مجلس إدارة الجمعيات والمؤسسات وموظفيها .

مادة ٦ - — هل الاتحادات أن تقدم إلى وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية تقريراً سنوياً عن نشاطها ورجم د الهيئات المنضمة إليها .

مادة ٧ - — تدرج الإعانة الدورية للجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات سنوياً بميزانية كل محافظة أما الإعانات الجديدة وزيادة الإعانات والإعانات الانشائية والتأثيثية وغيرها من

الإعانات فيكر، صرفها من صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة بالوزارة على أساس أولوية الخدمة وميدانها وحاجة المحافظة إليها .

مادة ٤٤ - تعتبر الجهات الآتية هي الجهة الإدارية المختصة بالنسبة لتطبيق المواد الآتية في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه :

(١) وزير الأوقاف والشئون الاجتماعية بالنسبة لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣ والمواد ١٦ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٥٩ ، ٨٣ .

(ب) مجلس المحافظة بالنسبة لتطبيق المواد ٥ ، ٧ ، ١٢ ، ٢٣ ، ٦٠ ، ٦٧ ، ٧٤ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٨ فقرة (ب)

(ج) المحافظ بالنسبة لتطبيق المادتين ٥٥ ، ٧٩ .

(د) مديرية الشئون الاجتماعية المختصة بالنسبة لتطبيق المواد ١١ ، ١٨ ، ٣٦ فقرة (ح) و ٣٩ ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٥٣ ، ٥٤ .

مادة ٤٥ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٥ (١٠ مارس سنة ١٩٦٦) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

١٢٧٤ لسنة ١٩٦٦ (١)

بتعيين إدارات النيابة الإدارية واختصاص كل منها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية والقوانين المعدلة له ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٨٤ الصادر في ١٦ من أبريل ١٩٦٦

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن - يان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكم
التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ، والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٤٠٣ لسنة ١٩٦٢ بتعيين إدارات النيابة الإدارية واختصاص
كل منها ،

وبناء على اقتراح مدير النيابة الإدارية ؛

وعلى ما أراه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تتكون النيابة الإدارية من خمسين إدارة ، تعين ويحدد اختصاص كل منها فيما يلى :

١ - إدارة الدراسات والبحوث الفنية :

وتختص بما يحال إليها من دراسات وبحوث وتحقيقات ، وبقبوب واستخلاص المبادئ
القانونية من الأحكام التأديبية .

٢ - إدارة التفتيش الفنى :

وتختص بالتفتيش على أعمال الديارات وأعضائها ، وتحقيق ما يحال إليها من مسائل .

٣ - إدارة المكتب الفنى بالقاهرة .

وتختص بمراجعة وفحص التحقيقات التى يختص بها مدير النيابة والوكلاء العاملين فى القاهرة ،
وتحقق ما يحال إليها من قضايا .

٤ - إدارة المكتب الفنى بالاسكندرية :

وتختص بمراجعة وفحص التحقيقات التى يختص بها الوكيل العام بالاسكندرية ، وتحقيق
ما يحال إليها من قضايا .

٥ - إدارة المكتب الفني بطنطا :

وتختص بمراجعة وفحص التحقيقات التي يختص بها الوكيل العام بطنطا ، وبتحقيق ما يحال إليها من قضايا .

٦ - إدارة المكتب الفني بالمنصورة :

وتختص بمراجعة وفحص التحقيقات التي يختص بها الوكيل العام بالمنصورة ، وبتحقيق ما يحال إليها من قضايا .

٧ - إدارة المكتب الفني ببني سويف :

وتختص بمراجعة وفحص التحقيقات التي يختص بها الوكيل العام ببني سويف ، وبتحقيق ما يحال إليها من قضايا .

٨ - إدارة المكتب الفني بأسسيوط :

وتختص بمراجعة وفحص التحقيقات التي يختص بها الوكيل العام بأسسيوط ، وبتحقيق ما يحال إليها من قضايا .

٩ - إدارة الدعوى التأديبية :

وتختص بمباشرة الدعاوى أمام المحاكم التأديبية .
(ويكون لها فرع في كل مدينة بها مقر لإحد المحاكم التأديبية) .

١٠ - النيابة الإدارية للرئاسة والداخلية والخارجية والعدل :

وتختص بالعاملين في رئاسة الجمهورية ومكاتب نواب رئيس الجمهورية ، ورؤس الوزراء ، ونائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية ، ووزراء الدولة ، وفي وزارات الداخلية والخارجية والعدل والمصالح والهيئات العامة التابعة لها .

كما تهيض بانعاملين في المصالح والهيئات العامة التي لا تدخل في اختصاص إدارة أخرى .

١١ - النيابة الإدارية للأوقاف والشئون الاجتماعية والأزهر :

وتختص بالعاملين في مكتب نائب الوزراء للأوقاف والشئون الاجتماعية والأزهر ،

وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية والأمر وحجامة الأزهر ، وفي المصالح والهيئات العامة التابعة لها .

١٢ - النيابة الإدارية لشئون المالية والاقتصادية :

وتختص بالعاملين في مكتب نائب رئيس الوزراء لشئون المالية والاقتصادية ، وفي وزارات الخزانة ، والاقتصاد والتجارة الخارجية ، والتخطيط ، وفي المصالح والهيئات العامة التابعة لها .

١٣ - النيابة الإدارية للثقافة والإرشاد القومي والسياحة والعمل :

وتختص بالعاملين في مكتب نائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومي والسياحة ، وفي الآثار ، والعمل ، وفي المصالح والهيئات العامة التابعة لها .

١٤ - النيابة الإدارية لتموين والإسكان :

وتختص بالعاملين في مكتب نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية ، والإسكان ، والمرافق ، وفي المصالح والهيئات العامة التابعة لها .

١٥ - النيابة الإدارية للزراعة والري والسد العالي :

وتختص بالعاملين في مكتب نائب رئيس الوزراء للزراعة والري ، وفي وزارات الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي ، والزراعة ، والري ، والسد العالي ، وفي المصالح والهيئات التابعة لها .

١٦ - النيابة الإدارية للمواصلات :

وتختص بالعاملين في مكتب نائب رئيس الوزراء للنقل والمواصلات وفي وزارتي المواصلات والمصالح والهيئات العامة التابعة لها .

١٧ - النيابة الإدارية للنقل :

وتختص بالعاملين في وزارة النقل ، وفي المصالح والهيئات العامة التابعة لها .

١٨ - النيابة الإدارية للصحة والصناعة :

وتختص بالعاملين في مكتب نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء ، وفي وزارتي الصحة والصناعة والثروة المعدنية والكهرباء ، وفي المصالح والهيئات العامة التابعة لها .

١٩ - النيابة الإدارية للتعليم العالى والجامعات :

وتختص بالعاملين فى وزارة التعليم العالى وفى جامعتى القاهرة وعين شمس ، وفى المصالح والهيئات العامة التابعة لها .

٢٠ - النيابة الادارية للتربية والتعليم :

وتختص بالعاملين فى وزارة التربية والتعليم ، وفى المصالح والهيئات العامة التابعة لها .

٢١ - النيابة الإدارية للحربية :

وتختص بالعاملين فى وزارة الحربية ، وفى المصالح والهيئات العامة التابعة لها أو الخاضعة لإشراف القوات المسلحة .

٢٢ - النيابة الإدارية لمحافظة القاهرة :

وتختص بالعاملين بدبوان محافظة القاهرة .

٢٣ - النيابة الإدارية لمؤسسات الصناعة :

وتختص بالعاملين فى مؤسسات الصناعة التى يشرف عليها نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء ، وفى الشركات التابعة لها .

٢٤ - النيابة الإدارية لمؤسسات الحربية والثروة المعدنية والكهرباء :

وتختص بالعاملين فى المؤسسات العامة التى يشرف عليها وزير الحربية أو القوات المسلحة ، وفى المؤسسات العامة للثروة المعدنية والكهرباء التى يشرف عليها نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء ، وفى الشركات التابعة لها .

٢٥ - النيابة الإدارية لمؤسسات المال والاقتصاد :

وتختص بالعاملين فى المؤسسات العامة التى يشرف عليها نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ووزيرى الاقتصاد والتجارة الخارجية ، والتخطيط ، وفى الشركات التابعة لها .

٢٦ - النيابة الإدارية لمؤسسات التموين والصحة :

وتختص بالعاملين فى المؤسسات العامة التى يشرف عليها نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية ، ووزيرى التموين والتجارة الداخلية ، والصحة ، وفى الشركات التابعة لها .

٢٧ - النيابة الإدارية لمؤسسات الزراعة والإصلاح الزراعى :

وتختص بالعاملين فى المؤسسات العامة التى يشرف عليها نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى

وزراء الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى ، والزراعة ، والرى ، وفى الشركات التابعة لها .

٢٨ - النيابة الادارية لمؤسسات الاسكان والمرافق والنقل :

وتختص بالعاملين فى المؤسسات العامة التابعة لنائب رئيس الوزراء للنقل والمواصلات ، ولوزراء المواصلات ، والاسكان والمرافق ، والنقل ، وفى الشركات التابعة لها .

٢٩ - النيابة الادارية لمؤسسات الثقافة والارشاد القومى والسياحة ، والجمعيات

والهيئات الخاصة :

وتختص بالعاملين فى المؤسسات العامة التابعة لنائب رئيس الوزراء للثقافة والارشاد القومى والسياحة ولوزراء العمل والثقافة والسياحة والآثار ، وفى الشركات التابعة لها ، وفى الجمعيات والهيئات الخاصة التى يخضع موظفوها لقانون النيابة الادارية ، كما تختص بأعضاء التشكيلات النقابية وأعضاء مجالس الادارة المنتخبين فى الشركات والجمعيات ، والعاملين فى المؤسسات العامة والشركات التابعة لها بمن لا تختص بهم إدارة أخرى ،

٣٠ - النيابة الادارية للمؤسسات بالاسكندرية:

وتختص بالعاملين فى المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، وفى الجمعيات والهيئات الخاصة التى يخضع موظفوها لقانون النيابة الادارية ، وبأعضاء التشكيلات النقابية وأعضاء مجالس الادارة المنتخبين فى الشركات والجمعيات ، الواقعة فى دائرة محافظات البحيرة والاسكندرية ومرسى مطروح .

٣١ - النيابة الادارية بالاسكندرية:

وتختص بالعاملين بمحافظتى الاسكندرية ومرسى مطروح .

٣٢ - النيابة الادارية بدمهور :

وتختص بالعاملين بمحافظة البحيرة .

٣٣ - النيابة الادارية بطنطا :

وتختص بالعاملين بمحافظة الغربية .

٣٤ - النيابة الإدارية بكفر الشيخ :

وتختص بالعاملين بمحافظة كفر الشيخ .

٣٥ - النيابة الإدارية بشبين الكوم :

وتختص بالعاملين بمحافظة المنوفية .

٣٦ - النيابة الإدارية بالمنصورة :

وتختص بالعاملين بمحافظة الدقهلية .

٣٧ - النيابة الإدارية بدمياط :

وتختص بالعاملين بمحافظة دمياط .

٣٨ - النيابة الإدارية بالقازيق :

وتختص بالعاملين بمحافظة الشرقية .

٣٩ - النيابة الإدارية ببورسعيد :

وتختص بالعاملين بمحافظة بورسعيد

٤٠ - النيابة الإدارية بالاسماعيلية :

وتختص بالعاملين بمحافظة الاسماعيلية وسيناء .

٤١ - النيابة الإدارية بالسويس :

وتختص بالعاملين بمحافظة السويس .

٤٢ - النيابة الإدارية بينها :

وتختص بالعاملين بمحافظة القليوبية .

٤٣ - النيابة الادارية بالجيزة :

وتختص بالعاملين بمحافظة الجيزة .

٤٤ — النيابة الإدارية بين سريف :

وتختص بالعاملين بمحافظة بني سويف .

٤٥ — النيابة الإدارية بالفيوم :

وتختص بالعاملين بمحافظة الفيوم .

٤٦ — النيابة الادارية بالمنيا :

وتختص بالعاملين بمحافظة المنيا .

٤٧ — النيابة الادارية بأسبوط :

وتختص بالعاملين بمحافظتي أسبوط والوادي الجديد .

٤٨ — النيابة الادارية بسوهاج .

تختص بالعاملين بمحافظة سوهاج .

٤٩ — النيابة الاداية بقنا :

وتختص بالعاملين بمحافظتي قنا والبحر الاحمر .

٥٠ — النيابة الادارية بأسوان :

وتختص بالعاملين بمحافظة أسوان .

مادة ٢ — يلغى القرار الجمهوري رقم ٤٠٣ لسنة ٢٩٢٠ المشار إليه .

٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ ذي الحجة سنة ١٣٨٥ (٥ أبريل سنة ١٩٦٦)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٢٤٠٥ لسنة ١٩٦٦ (١)

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مراقبة حسابات المؤسسات

والهيئات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها .

رئيس الجمهورية .

بعد الاطلاع على الدستور ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٤٢ الصادر في ١٥ من يونيو سنة ١٩٦٦ .

وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات
التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء رقابة للمحاسبين والمراجعين والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن إنهاء النيابة الإدارية والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية على موظفي
المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛
وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛
وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين في الدولة ؛
وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون الجهاز المركزي للحسابات ؛
وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة
والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة ،
وعلى ما أراءه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تفكّل إدارات مراقبة حسابات المؤسسات العامة والشركات والجمعيات
والمنشآت التابعة لها وتمارس اختصاصاتها طبقاً لللائحة المرافقة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برباطة الجمهورية في ٢٥ صفر سنة ١٣٨٦ (١٤ يونيو سنة ١٩٦٦) .

لائحة نظام العمل

في إدارات مراقبة حسابات المؤسسات العامة والهيئات العامة

والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها

الباب الأول

تشكيل الإدارة

مادة ١ - يحدد رئيس الجهاز المركزي للحسابات - بقرار منه - المؤسسات العامة والهيئات العامة التي يفشأ بكل منها إدارة لمراقبة حساباتها وحسابات الشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها .

مادة ٢ - تشكل كل من الإدارات المشار إليها بالمادة السابقة من مراقبة عامة أو أكثر حسب عدد الوحدات التي تمارس نشاطها بالنسبة لها ، ويلحق بكل منها العدد الكافي من العاملين الإداريين والكتابيين الذين يسرى في شأنهم جميع القواعد والنظم السارية في الجهات التي يعملون بها .

وتقدر احتياجات الإدارات المشار إليها في الفقرة السابقة من الأعضاء الفنيين والإداريين والكتابيين بالاتفاق بين الجهاز المركزي للحسابات والمؤسسات العامة والهيئات العامة المختصة على أن يتم ذلك قبل بدء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل .

وفي جميع الأحوال لا يجوز إنشاء وظائف ولا تعديل الوظائف المدرجة بالميزانية لهذه الإدارات قبل الرجوع إلى الجهاز المركزي للحسابات للحصول على موافقته في هذا الشأن .

مادة ٣ - ترتب الوظائف الفنية في الإدارات المذكورة وتحدد مرتبات أعضائها طبقاً للجدول المرافق لهذه اللائحة .

مادة ٤ - يجرى التعيين في الوظائف الفنية بالإدارة المذكورة في غير أدنى الدرجات وذلك في وجود نسبة الخمس في الدرجات الحالية في كل إدارة .

ومع ذلك يجوز خلال سنتين من العمل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ التعيين في غير أدنى الدرجات دون التقيد بنسبة محدودة من الدرجات الحالية في كل إدارة .

ولرئيس الجهاز المركزي للحسابات أن يمد بقرار منه - فترة السنتين المذكورتين لمدة أخرى مماثلة أو أكثر إذا استدعى الأمر ذلك .

كما يجوز خلال الفترة المشار إليها التصيين بموجب قرار من رئيس الجمهورية في هذه الوظائف برربات تجاوز تلك الواردة بالجدول المرفق لهذه اللائحة .

مادة ٥ - يشترط فيمن يعين في إحدى الوظائف المشار إليها في المادة ٧ من القانون أن يكون من بين الحاصلين على درجة البكالوريوس من إحدى كليات التجارة بجامعة الجمهورية العربية المتحدة أو ما يعادلها وأن يكون من إحدى الفئتين التاليتين :

(١) المزاولون فعلا لمهنة المحاسبة والمراجعة في تاريخ العمل بالقانون ولم حق اعتماد مزايا الشركات المساهمة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ في شأن مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة منذ مدة لا تقل عن سبع سنوات بالنسبة لمدير الإدارة ونائبه وأربع سنوات بالنسبة لمراقب الحسابات .

(ب) الذين أمضوا في إحدى الوظائف المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون المشار إليها بالفقرة السابقة مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة بعد حصوله على المؤهل الجامعي بالنسبة لمدير الإدارة أو نائبه واثنتي عشرة سنة بالنسبة لمراقب الحسابات .

مادة ٦ - يشترط فيمن يعين مراجعاً أول أو مراجعاً أن يكون حاصلاً على المؤهل الدراسي المشار إليه في المادة السابقة وأن يكون مقيداً بسجل المحاسبين والمراجعين ومزاوولي فعلا للمهنة في تاريخ صدور هذا القانون بجدول (ب) لمدة لا تقل عن خمس سنوات أو سنتين على التوالي أو يكون قد أمضى في إحدى الوظائف المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ مدة لا تقل عن ثمان سنوات أو خمس سنوات من تاريخ حصوله على المؤهل الجامعي على التوالي .

ويشترط فيمن يعين مراجعاً مساعداً أن يكون من بين الحاصلين على المؤهل الدراسي المشار إليه في المادة السابقة وأن يكون مقيداً بجدول المحاسبين والمراجعين بجدول (ب) أو يكون قد أمضى في إحدى الوظائف المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ مدة لا تقل عن ثلاث سنوات من تاريخ حصوله على المؤهل الجامعي .

ويشترط فيمن يعين مراجعاً تحت التمرين أن يكون حاصلاً على المؤهل الدراسي المنصوص عليه في المادة السابقة .

وفيما عدا من يسري في شأن تعيينهم حكم المادة ٧ من القانون المشار إليه يعين العاملون بتلك

الإدارات بقرارات من السلطة المختصة بتميين الفئات المائة طبقاً لنظام العاملين بالمؤسسات العامة والهيئات العامة حسب الأحوال .

مادة ٧ - استثناء من شرط الحصول على المؤهل الدراسي المشار إليه بالمادة الخامسة من هذه اللائحة يجوز تعيين ذوي الخبرة الممتازة في أعمال المحاسبة والمراجعة والمقيدين بسجل المحاسبين والمراجعين جدول (ب) والمزاولين فعلاً للمهنة في تاريخ صدور القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ في وظائف هذه الإدارات وفي هذه الحالة تزداد المدد المشار إليها بالمادتين السابقتين بمقدار الخمس سنوات .

أما بالنسبة للحاصلين على مؤهل تجارى متوسط أو الحاصلين على مؤهلات تكميلية أو دبلومات من الامامد تفرق المؤهل المتوسط وتقل عن درجة البكالوريوس فتخفض المدة المشار إليها في الفقرة السابقة بمدة معادلة لمدة الدراسة المقررة للحصول على تلك المؤهلات .

كذلك تخفض المدد المشار إليها بالمادتين ٦ ، ٧ قيم عسداً وظيفتى مدير الإدارة ونائبه بالنسبة للحاصلين على مؤهل أعلى من درجة البكالوريوس بمدة معادلة لمدة الدراسة المقررة للحصول على المؤهل بشرط أن يكون هذا المؤهل متصلاً بمزاولة المهنة ويختص الجهاز المركزى للحسابات بتقرير ذلك .

مادة ٨ - يعمرى على أعضاء الإدارة الفئتين الاحكام السارية في شأن العاملين بالمؤسسات العامة فيما لم يرد بشأنه نص في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ أو في هذه اللائحة .

مادة ٩ - تنشأ بالجهاز المركزى للحسابات لجنة لشئون العاملين بالإدارات تشكل بقرار من رئيس الجهاز المركزى للحسابات على الوجه التالى :

وكيل الجهاز المركزى للحسابات رئيساً

أربعة من مديري إدارات مراقبة حسابات مراقبات المؤسسات العامة (أعضاء
 الهيئات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها المنشأة وفقاً لأحكام
 القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ يعينون بقرار من مدير الجهاز المركزى
 للحسابات)

ويضم إلى عضوية هذه اللجنة مدير الإدارة المختصة عند عرض حالات العاملين بإدارته على اللجنة وذلك إذا لم يكن هذا المدير عضواً أصلياً باللجنة .

وتجتمع اللجنة بناء على دعوة من رئيسها وتكون قراراتها بأغلبية الآراء فإذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

ويجب ألا يقل عدد أعضاء اللجنة عن ثلاثة بما فيهم الرئيس ويتولى أعمال السكرتارية لهذه اللجنة من يندبه رئيسها لذلك من بين العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات دون أن يكون له صوت معدود .

وتختص اللجنة بالنظر في جميع التعيينات فيما عدا التعيينات المصادرة بقرار من رئيس الجمهورية كذلك تنظر في نقل وترقيات وعلاوات العاملين فيما عدا ما يستلزم أن تصدر به قرار من رئيس الجمهورية وذلك علاوة على ما يرى رئيس الجهاز عرضه عليها .

وينشأ سجل خاص تدون به محاضر اجتماع لجان شئون العاملين بالإدارات ويجب أن تشمل هذه المحاضر على أسماء الحاضرين والمسائل المعروضة وما دار من مناقشات والقرارات التي اتخذتها اللجنة والأسباب التي ببيت عليها ويوقع الرئيس والأعضاء الحاضرون والقائم بأعمال السكرتارية على محاضر الاجتماعات .

وترفع اللجنة مقترحاتها خلال أسبوع لرئيس الجهاز المركزي للمحاسبات لاعتمادها فإذا لم يعتمدها ولم يعترض عليها خلال ٣٠ يوماً من تاريخ رفعها اعتبرت معتمدة وتنفذ . أما إذا اعترض رئيس الجهاز على اقتراحات اللجنة كلها أو بعضها ترد الاقتراحات المعترض عليها إلى اللجنة للنظر فيها مرة أخرى وإعادة عرضها عليه خلال أسبوعين وذلك لاتخاذ ما يراه بشأنها ويعتبر قراره في هذه الحالة نهائياً .

مادة ١٠ - يفرض رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في منع بدل التمثيل لمديرى الإدارات ونوابهم والمراقبين خصماً على الاعتمادات المخصصة لذلك بميزانيات المؤسسات والهيئات العامة التي يعملون بها .

مادة ١١ - ينحصر لكل إدارة مبلغ المكافآت والأجور الإضافية من المبالغ المدرجة لهذين الفرعين بميزانيات المؤسسات والهيئات العامة التي تعمل في نطاقها الإدارة يتفق عليه

بين الجهاز المركزي للمحاسبات وبين المؤسسة أو الهيئة ويكون الصرف من هذه المبالغ وفقاً لقواعد التي يقررها رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات .

ومدير الإدارة أو نائبه سلطة اعتماد صرف مصروفات السفر والانتقال والمصروفات الثابتة والمشتريات الصغيرة التي يستلزمها طبيعة العمل في إدارته .

كما تخصص لكل إدارة سلفة مستدعمة يصرف منها باعتماد مدير الإدارة أو نائبه في حدود اللوائح السارية بالمؤسسات أو الهيئات العامة .

ويكون صرف المكافآت والاجور الإضافية بقرار من رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات أو من يفوضه في ذلك .

الباب الثاني

نظام العمل بالإدارة

مادة ١٢ — يختص مدير الإدارة بتنظيم العمل بها كما يقوم بتنسيق الأعمال بين المراقبات المختلفة ويكون مسئولاً عن حسن سير العمل بها ومتابعة أعمالها وأعمال أعضائها ويقوم نائب المدير بمعاونته في الأعمال الموكولة إليه وينوب عنه في مباشرة اختصاصاته في حالة غيابه .

مادة ١٣ — يعهد مدير الإدارة خلال الثلاثة شهور الأولى من السنة المالية وبالإشتراك مع نائبه ومراقبي الحسابات بالإدارة خطة وبرامج العمل ويصرف على تنفيذها بعد اعتمادها من الجهاز المركزي للمحاسب .

ويعتبر عدم رد الجهاز أو تعليقه على البرامج المرسلة إليه خلال شهر من تاريخ إرسالها موافقة ضمنية عليها وذلك دون الإخلال بحقّه في تعديلها خلال فترة التنفيذ وحسبما يقتضيه الأمر .

ويراعى عند إعداد هذه البرامج أن تؤخذ طبيعة النشاط الذي تقوم به الوحدات محل المراجعة في الاعتبار كما يجب إيضاح عدد العاملين في تنفيذ هذه البرامج على مختلف مستوياتهم والأعمال التي ستوكل إليهم خلال فترة التنفيذ .

ويكون مراقب الحسابات مسئولاً عن متابعة أعمال معارفيه ووضع تفصيلات برامج المراجعة والعمل لهم وملاحظة سلامة تنفيذها

مادة ١٤ - يجب أن توضع برامج المراجعة والعمل في تفصيل من شأنه أن يؤدي إلى سهولة تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها .

وعلى المراجعين التحقق من مدى ملاءمة النظام المحاسبي وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية للوحدة محل المراجعة وأن يتأكدوا من سلامة توجيه العمليات الحسابية والقيود بالدفاتر وعدم الالتزام بالمراجعة المستندية والدفترية وحدها بل يجب التحقق من سلامة التصرفات ذاتها ومن انبعاث الأنظم والفوائد العامة المقررة كما ينبغي على المراجعين بالإضافة إلى الواجبات التي فرض عليها القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ التثبت من وجود الأصول الظاهرة بالدفاتر والسجلات ومن حقيقة قيمتها وأنها كانت قد سجلت أصلاً بسعر التكلفة وأنه يجري استهلاكها بالقدر المناسب وكذلك التحقق من صحة الإيرادات والمصروفات والالتزامات وجديتها .

والإدارة المركزية للرقابة المالية على الهيئات والؤسسات العامة ووحدات القطاع العام بالجهاز المركزي للحسابات إجراء فحص مفصل بالنسبة لكل ما تقدم أو يعضه وذلك في الحالات التي تراها .

مادة ١٥ - يجب الاشتراك في عمليات الجرد لحزائن ومخازن الوحدات محل مراجعة الإدارة كلما أمكن ذلك كما يجب بين الحين والآخر أن تجري الإدارة بواسطة أعضائها جرداً مفاجئاً جزئياً أو كاملاً لهذه الجهات على أن يشار إلى نتائج هذا الجرد في تقارير المراجعة .

مادة ١٦ - لأعضاء الإدارات الفنية الحق في الاطلاع على جميع السجلات المحاسبية للوحدات محل المراجعة وكذلك سائر حساباتها ومستنداتها وأية محاضر أو تقارير أو قرارات يرون أن أعمال المراجعة تستلزم الاطلاع عليها ولهم أن يطلبوا البيانات والايضاحات اللازمة لفحصهم .

مادة ١٧ - يعتمد مدير الإدارة أو قائمبه الاقرار الضريبي الخاص بالوحدة محل المراجعة وكذلك سائر القرارات التي تقدم إلى الجهات الحكومية وتستلزم مثل هذا الإجراء .

مادة ١٨ — تعد الادارة تقارير ربع سنوية عن نتائج أعمال المراجعة التي تمت خلال الفترة وتبلغ للجهاز المركزي للحسابات خلال شهر من تاريخ انتهاء كل فترة ويجب أو توضح هذه التقارير مدى تنفيذ البرامج التي وضعت للمراجعة والملاحظات الهامة التي أسفرت عنها وما اتبع بشأنها .

مادة ١٩ — يعد مراقب الحسابات المختص تقريراً سنوياً عن كل وحدة من الوحدات الخاضعة لمراجعته يضمه الملاحظات التي أسفرت عنها المراجعة وما اتخذ بشأنها وما إذا كان قد حصل على الايضاحات والبيانات التي رأى ضرورة الحصول عليها وما إذا كانت الميزانية والحسابات الختامية تعبر بوضوح عن حقيقة المركز المالي للوحدة وعن حقيقة أرباحها وخسائرها في نهاية العام . كذلك يجب أن يتضمن التقرير طريقة الجرد والتقييم التي اتبعتها الوحدة ومدى التحقق من سلامتها وموافقتها للاجراءات التي اعتمدتها الادارة والاصول المرعية .

كما ينبغي الإشارة في التقرير إلى كل تغيير يطرأ على أسس وطرق التقييم أو الجرد وأثر ذلك على نتائج الحسابات ويعد هذا التقرير خلال شهر من تاريخ الانتهاء من فحص الميزانية أو الحساب الختامي .

وفي جميع الأحوال لا ينبغي أن يتأخر إعداد التقارير السنوية عن أربعة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للوحدة محل المراجعة .

مادة ٢٠ — يرفع مدير الادارة التقارير والبيانات المنوه عنها في المادتين السابقتين متضمنتين ملاحظاته عليها إلى الجهاز المركزي للحسابات وإلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة أو الشركة أو الهيئة أو الوحدة محل المراجعة وإلى الجهات المشرفة عليها .

كما تبلغ صورة منها مرفقاً بها ما يبيده الجهاز المركزي للحسابات من ملاحظات عليها خلال شهر من تاريخ موافاته بها إلى مجلس الأمة وإلى الجهات المشار إليها في الفقرة السابقة .

مادة ٢١ — تقوم إدارة مراقبة الحسابات بالمؤسسات العامة والهيئات العامة بمراجعة واعتماد البيانات اللازمة لمتابعة تنفيذ الخطط وتقييم كفاية الأداء للشركات والوحدات محل مراجعة الادارة وذلك طبقاً لما يحدده الادارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطط وتقييم الأداء بالجهاز المركزي للمعاجبات .

الباب الثالث

إجراءات تدريب العاملين الفنيين بالإدارة

مادة ٢٢ - يحضر محضر بالتحقيق يثبت فيه اسم المسئول وسنه ومحل إقامته ووظيفته وتسجل أقواله كتابة وتذيل كل ورقة من أوراق التحقيق بتوقيع المحقق كما يثبت المحقق ما يتخذ من إجراءات ويطلب من العامل الذي يجري معه التحقيق أو تسمع شهادته توقيع المحضر فإذا امتنع عن التوقيع ثبت الامتناع وسديه في المحضر .

ويتم التحقيق بواسطة أحد أعضاء النيابة الإدارية أو من يتدبه رئيس الجهاز المركزي للمعاسبات لهذا الغرض .

مادة ٢٣ - يتناول التحقيق ما يعرض أثناءه من وقائع تطوى على المخالفات ولو لم تصل بالواقعة الأصلية أو كان الذي ارتكبها عامل غير العامل الذي يحقق معه .

مادة ٢٤ - يثبت المحقق بعد انتهائه من التحقيق رأيه فيها هو منسوب إلى العامل بمذكرة تعرض مع محضر التحقيق على مدير الإدارة الذي له أن يأمر باستيفاء التحقيق إن رأى وجها لذلك كما يكون له إصدار قرار مسبب يحفظ التحقيق أو اقتراح مجازاة العامل بالإنذار أو الخصم من المرتب أو إحالة العامل إلى المحاكمة التأديبية .

مادة ٢٥ - العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين الفنيين بالإدارات المذكورة هي :

- ١ - الإنذار .
- ٢ - الخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز شهرين .
- ٣ - الحرمان من العلاوة أو الترقية أو تأجيل موعد استحقاق العلاوة أو الترقية .
- ٤ - الفصل من الخدمة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة أو مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافأة .

مادة ٢٦ - يختص رئيس الجهاز المركزي للمعاسبات بتوقيع عقوبات الإنذار أو الخصم من

المرتب من مدة لا تجاوز خمسة عشر يوماً ويصدر قرارات الوقف عن العمل ، أما ماعدا ذلك من عقوبات فلا يكون توقيعه إلا بناء على حكم من المحكمة التأديبية .

مادة ٢٧ — استثناء من أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه تختص بمحاكمة العاملين الفنيين محكمة تأديبية مشكلة من:

نائب رئيس مجلس الدولة أو أحد وكلاء المجلس رئيساً

أقدم اثنين من مديري إدارات مراقبة حسابات المؤسسات العامة والهيئات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها .

مدير إدارة بدرجة وكيل الوزارة بالإدارة المركزية للرقابة المالية على الهيئات والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام بالجهاز المركزي للحسابات

مستشار أو مستشار مساعد بمجلس الدولة

ويتولى الادعاء أمام هذه المحكمة أحد أعضاء النيابة الادارية ويكون أحكام هذه المحكمة نهائية ولا يجوز الطعن فيها إلا أمام المحكمة الادارية العليا وفقاً لأحكام قانون مجلس الدولة .

مادة ٢٨ — تقام الدعوى التأديبية ضد العامل بناء على تقرير من رئيس الجهاز المركزي للحسابات أو من يفوضه في ذلك . ويجب أن يكون التقرير مسبباً ومقتبلاً على بيان واف المخالفة التي ارتكبت .

وتتولى النيابة الادارية مباشرة الدعوى التأديبية طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليهما .

مادة ٢٩ — تكون جلسات المحكمة التأديبية سرية والعامل المحضور أمامها بنفسه أو بواسطة محام موكل للدفاع عنه ، وللمحكمة أن تطلب حضور العامل إن رأت وجهاً لذلك . كما لها أن تصدر حكماً في غيبة العامل إذا لم يحضر هو أو من يمثله وذلك بعد التثبت من وصول التكليف بالحضور إليه .

مادة ٣٠ — ماعدا ما نص عليه في هذا القرار يبرى في شأن تأديب العاملين الفنيين جميع الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة ٣١ - تشكل لجنة من :

وكيل الجهاز المركزي للمحاسبات رئيسا

أعضاء {
إثنان من مديري إدارات مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة
ويختارهم رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات
إثنان من مديري الإدارات العامة بدرجة وكيل وزارة بالجهاز
المركزي للمحاسبات

وتختص هذه اللجنة بالاختصاصات الموكولة للجهاز المركزي للمحاسبات المنوطة عنها في المواد ١١ ، ٧ ، ٢ من هذه اللائحة وتنظيم غير ذلك من الأمور المتصلة بعلاقة الجهاز المركزي للمحاسبات وإدارات مراقبة الحسابات على أن تعتمد قراراتها من رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات أو نائبه .

جدول الوظائف والمرتبات

الاعضاء الفنيين بإدارة مراقبة حسابات الهيئات والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام

الوظيفة	الفئة	المرتب السنوي الاساسي	العلاوة الدورية
مدير الادارة	الاولى	٩٦٠ - ١٨٠٠ جنيه	علاوة الفئة
نائب المدير	الثانية	٨٧٦ - ١٤٤٠	المائة المقررة
مراقب الحسابات	الثانية / الثالثة	٨٧٦ - ١٤٤٠	بلائحة
		٦٨٤ - ١٢٠٠	العاملين
مراجع أول	الرابعة	٥٤٠ - ٤٦٠	
مراجع	الخامسة	٤٢٠ - ٨٠	
مراجع مساعد	السادسة	٣٣٠ - ٦٠٠	
مراجع تحت التبرين	السابعة	٤٢٠ - ٤٨٠	

قرارات رئيس الوزراء

قرار رئيس الوزراء

١٢٧٦ لسنة ١٩٦٦ (١)

باعتبار مشروع إقامة مبنى سنترال أوتومانيكى سعة ٣٠.٠٠٠ خط بمنطقة ميامى بسيدي بشر قسم المنتره بحفظه الاسكندرية من المنافع العامة والاستيلاء على قطعة الأرض اللازمة لهذا المشروع بطريق التنفيذ المباشر .

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزوح ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين المعدل بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٠٤ لسنة ١٩٦٢ بمنح رئيس المجلس التنفيذي اختصاصاته رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٠٠ بشأن بعض الاحكام الخاصة بنزوح الملكية المنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٠٥ لسنة ١٩٦٤ بتعديل تسمية رئيس المجلس التنفيذي ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة مبنى سنترال أوتومانيكى سعة ٣٠.٠٠٠ خط بمنطقة ميامى بسيدي بشر قسم المنتره محافظة الاسكندرية الموضح بيانه وموقعه بالمذكرة والرسم التخطيطي المرفقين .

مادة ٢ — يستولى بطريق التنفيذ المباشر على قطعة الأرض البالغ سطحها حوالى ٣٠٠٠ متر

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٤٣ ، الصادر في ٢٦ من يونيو ١٩٦٦

مربع ضمن القطعة رقم ١ على شارع ٧٥٩ وتقع على شارع ابراهيم اسكندر المتفرع من طريق الجيش بمنطقة ميامى بجهة سيدى بشر قسم المنزه محافظة الاسكندرية والمشغولة حاليا بمعسكر صيفى للبعوث الاسلامية والموضحة المعالم والحدود بالذاكرة والرسم المرافقين بهذا القرار المملوكة للسيدة / فاطمة على فحى المقيمة بالملك رقم ٢٥ شارع منصور بباب اللوق بالقاهرة والوكيل عنها السيد / عبد الحليم حسين حاصم رضوان مكتبه ٤ شارع فحى بباب اللوق بالقاهرة .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ ذى الحجة سنة ١٣٨٥ (٦ أبريل سنة ١٩٦٦)

قرارات وزارية

وزارة العدل

قرار (١) بنقل محكمة قسم ثانى بندر المنصورة الى مقرها الجديد

وزارة العدل

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ؛
وعلى طلب محكمة المنصورة الابتدائية نقل محكمة قسم ثانى بندر المنصورة الجزئية (مدنى -
أحوال شخصية للولاية على النفس) من مقره الحالى الى مبنى نيابة المنصورة الكلية السكا
بشارع مأمون الشناوى بالبحر المغير ؛

قرر :

- مادة ١ - نقل محكمة قسم ثانى بندر المنصورة الجزئية (مدنى - أحوال شخصية للولاية
النفس) الى مبنى نيابة المنصورة الكلية السكا بشارع الشيخ مأمون الشناوى بالبحر الصغير
مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من أول فبراير سنة ١٩٦٦ .
تحريرا فى ١٢ شوال سنة ١٣٨٥ (٢ فبراير سنة ١٩٦٦)

وزارة العدل

قرار (١) التفسير التفرعي ١ لسنة ١٩٦٦

اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قراءه وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ؛

قررت :

مادة ١ — تصدر لجنة شؤون العاملين قرارها بمحو الجزاء إذا انقضت المدد المنصوص عليها في المادة ٧١ من قانون العاملين وكان سلوك العامل وعمله منذ توقيع الجزاء مرضيين وذلك من واقع تقاريره السنوية وملف خدمته وما يبيده الرؤساء عنه .

مادة ٢ :

(١) لا يجوز تطبيق المادة ٢٢ من قانون العاملين المدنيين على العامل المحال إلى المحاكمة التأديبية أو الجنائية أو الموقوف عن العمل في مدة الاحالة أو الوقف فإذا لم تثبت إدانة العامل أوقعت عليه عفوبة الإنذار وجب أن يستفيد من حكم المادة المذكورة كما لو لم يحل إلى المحاكمة التأديبية أو الجنائية .

(ب) وفي حالة توقيع إحدى العقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٨ من قانون العاملين المدنيين ، لا يجوز تطبيق المادة ٢٢ سالفة الذكر إلا بعد انقضاء الفترات المبينة في المادتين ٦٨ ، ٦٩ من قانون العاملين المدنيين بالدولة .

وزارة العدل

وزير العدل

قرار:

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

نمبر ۱۲ فی ۱۲ شوال سنہ ۱۳۸۵ (۳ فبرایر سنہ ۱۹۶۶)۔

(١) نشر بالقائع المصرية العدد ٤٧ الصادر في ٢٢ من يونيو ١٩٦٦ .

وزارة العدل

قرار (١)

بنقل محكمة مركز إمبابة الجزئية إلى مقرها الجديد

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ؛
وعلى طلب محكمة الجيزة الابتدائية بنقل محكمة مركز إمبابة الجزئية من مقرها الحالى بمجمع
إمبابة بشارع تاج الدول بإمبابة إلى مبنى الوزارة السابق بميدان ملكيت كات بإمبابة ؛

قرر :

مادة ١ - نقل محكمة مركز إمبابة الجزئية إلى مبنى وزارة العدل السابق السكائن بميدان
الملكيت كات بإمبابة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من ٢٩ يناير سنة ١٩٦٦ .
محرفا في ١١ شوال سنة ١٣٨٥ (أول فبراير ١٩٦٦) .

قرار

بنقل محكمة الدقى الجزئية ونيابة الاحداث ونيابة الجنح المستعجلة إلى مقرهم الجديد

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ،
وعلى طلب محكمة الجيزة الابتدائية بنقل محكمة الدقى الجزئية ونيابة الاحداث من مبناها القديم
بشارع عبد الرميم صبرى بالدقى - وكذلك نيابة الجنح المستعجلة من مبناها القديم بشارع مصر
والسودان بإمبابة - إلى مبنى وزارة العدل السابق السكائن بميدان الملكيت كات بإمبابة .

قرر :

مادة ١ - نقل محكمة الدقى الجزئية ونيابة الاحداث ونيابة الجنح المستعجلة - إلى مبنى
وزارة العدل السابق السكائن بميدان الملكيت كات بإمبابة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من يوم السبت الموافق ٥ فبراير سنة ١٩٦٦ .

تحريراً في ١٥ شوال سنة ١٣٨٥ (٥ فبراير سنة ١٩٦٦) .

قرار (١)

بنتقل محكمة الجناح المستعجلة بالجيزة إلى مقرها الجديد

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ؛
وعلى طلب محكمة الجيزة الابتدائية بنقل محكمة الجناح المستعجلة من مبنائها القديم بفارح
مصر والسودان بامبابه - إلى مبنى وزارة العدل السابق الكائن بميدان الكيت كات بامبابه ؛
قرر :

مادة ١ - نقل محكمة الجناح المستعجلة بالجيزة إلى مبنى وزارة العدل السابق الكائن بميدان
الكيت كات بامبابه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من يوم السبت الموافق ٥ فبراير
سنة ١٩٦٦ .

تحريراً في ٢٠ شوال سنة ١٣٨٥ (١٠ فبراير سنة ١٩٦٦) .

وزارة العدل

قرار (٢) ١١٥ لسنة ١٩٦٦

بإنشاء فرع للتوثيق بامم فرع توثيق الاهرام بتبع مكتب الجيزة

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له ؛
وعلى قرار وزير العدل الصادر في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بتعيين عدد مكاتب التوثيق
ومقرر كل منها واختصاصه والقرارات المعدلة له ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥ الصادر في ٤ من يولية سنة ١٩٦٦ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٢ الصادر في ١١ من يولية ١٩٦٦ .

وعلى القرار الجمهورى بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ؛

وعلى اقتراح وكيل الوزارة المختص ؛

قرر :

ينشأ فرع للتوثيق باسم فرع توثيق الامرام يتبع مكتب توثيق الهيئة ويشمل اختصاصه النواحي الآتية :

أبو النمرس - المناوات - زاوية أبو مسلم - شبرامنت - طموه - منيل شبيحة -
ميت شماس - ميت قادر - نزة الأشطر - الحراينة - جزيرة الذهب - ترسا -
نزة البطران - الكنيسة - الكوم الأخضر - الطالبيه - نزة السمان - ساقية مكي -
كفره الجبل .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من أول يونيه سنة ١٩٦٦ .

تحريرا فى ٢٦ المحرم سنة ١٣٨٦ (١٧ مايو ١٩٦٦) .

قرار (١)

بمنح بعض موظفى وزارة الإسكان والمرافق حصة مأمورى الضبط القضائى

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية ،

وعلى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الباعة المتجولين ؛

وعلى موافقة السيد وزير الاسكان والمرافق ؛

قرر :

مادة ١ - يخول حصة مأمورى الضبط القضائى ، بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ ، كل فى دائرة اختصاصه ، مديرو الادارات الهندسية ، وفى تنظيم ، ومساعدى فى تنظيم بمجالس المدن .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٢ الصادر فى ١١ من مايو ١٩٦٦ .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،
تحريراً في ٩ ذى القعدة سنة ١٣٨٥ (أول مارس سنة ١٩٦٦)

قرار

بإنشاء مأمورية قضائية ببلدة فرشوط

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية ؛
وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإدارة المحلية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتفصيم الجمهورية العربية
المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات المعدل بالقرار رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ ؛
وعلى كتاب محكمة قنا الابتدائية رقم ١٠٩ المؤرخ ١٢ أبريل سنة ١٩٦٦ بالموافقة على إنشاء
مأمورية قضائية ببلدة فرشوط ؛

قرر :

مادة ١ — تنشأ مأمورية قضائية جزئية ببلدة فرشوط مركز نجع حمادى تكون تابعة لمحكمة
قنا الابتدائية ويشغل اختصاصها دائرة ببلدة فرشوط بمحافظة قنا .

مادة ٢ — جميع القضايا التى أصبحت بمقتضى المادة السابقة من اختصاص مأمورية فرشوط
القضائية الجزئية تحال بالحالة التى هى عليها إلى هذه المأمورية بأوامر تصدرها المحاكم التى تنظرها
لجلسات محددة وبغير مصروفات ، وفى حالة غياب أحد الخصوم يعلن إليه الأمر مع تكليفه
بالحضور فى المواعيد المقررة .

ويستثنى من حكم الفقرة السابقة القضايا التى تكون قد تمت فيها المرافعة وأجلت للنطق
بالحكم فيها .

مادة ٣ — يكون مقر المأمورية المذكورة للمقار السكائن بشارع البركة ملك السيد / اشعيا
العبد أشعيا ببلدة فرشوط مركز نجع حمادى محافظة قنا .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٦٦ ؛

تحريراً في ١٦ صفر سنة ١٣٨٩ (٥ يونية سنة ١٩٦٦)

وزارة الخزانة

قرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ (١)

في شأن قانون نظام الادخار

وزارة الخزانة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء نظام الادخار والقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٥ ؛

وعلى القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٥ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون المذكور ؛
وعلى القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٦٦ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الخاصة بالقواعد المسلحة

قرر :

مادة ١ ب — تحسب قائدة تأخير مقدارها ٦ ٪ على أقساط ادخار نصف اليوم التي يتأخر إرسالها عن اليوم المحدد فيما يلي من الشهر التالي للشهر الذي استقطعت عنه تلك الأقساط :

(أ) اليوم الخامس عشر بالنسبة للأقساط المرسلة من الجهات الخاضعة لقانون نظام الادخار إلى كل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والإدارة المركزية للتأمين والمعاشات بالقوات المسلحة .

(ب) اليوم الخامس والعشرين بالنسبة للشيكات المرسلة من كل من هيئة التأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والإدارة المركزية للتأمين والمعاشات بالقوات المسلحة بعد تظهيرها إلى البنك التجاري المختص .

مادة ٢ - الشبكات التي تسحبها شركات ومنشآت القطاع العام والقطاع الخاص بأقساط ادخار نصف اليرم - تكون شبكات مصرفية أو مقبولة الدفع .

مادة ٣ - يلتزم بسداد فائدة للتأخير المشار إليها بالمادة الأولى من هذا القرار المتسبب في تأخير إرسال الشبكات المسحوبة بأقساط الادخار عن المواعيد المحددة لها سواء من الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة وشركاتها ومنشآت القطاع العام والخاص أو من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو الإدارة المركزية للتأمين والمعاشات بالقوات المسلحة حسب الأحوال .

مادة ٤ - ينشر بالوقائع المصرية ، ويعمل به بعد مضي شهر من تاريخ النشر .

تحريرا في ٢٤ المحرم سنة ١٣٨٦ (١٥ مايو سنة ١٩٦٦) .

وزارة الخزانة

قرار (١)

بتغيير مقر لجنة طعم ضرائب الاسكندرية (الدائرة الخامسة)

وكيل الوزارة لشئون الضرائب

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المتقولة ؛

وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٤ أغسطس سنة ١٩٥٢ بتوزيع الاختصاصات على الوزارات والمصالح ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٤ بتحويلنا لإجراء التعديلات في تحديد مقار

واختصاص لجان طعم ومواعيد جلساتها وكذا تعيين رؤساء وأعضاء هذه اللجان ؛

وعلى القرارات الوزارية وكذا قرارات المصلحة الصادرة تباعاً بإنشاء وإعادة تشكيل
لجان الطعن وتعديل اختصاصها وتحديد مقارها ومواعيد جلساتها ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٢ لسنة ١٩٦٦ الصادر في ١٩/٢/١٩٦٦ بإستناد شئون مصلحة
الخرائب إلينا بالإضافة إلى اختصاصات وكيل الوزارة ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة للجان الطعن المؤرخة ١٩٦٦/٥/٢٩ ؛

قرر :

مادة ١ - يكون مقر لجنة طعن خرائب الاسكندرية (الدائرة الخامسة) طريق الحرية
رقم ٢٢ (حرف ب) بالاسكندرية .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من ١١ يونيه سنة ١٩٦٦ .

مادة ٣ - يفتر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٩ صفر سنة ١٣٨٦ (٢٩ مايو سنة ١٩٦٦) .

وزارة الإسكان والمرافق

قرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٦ (١)

بشأن تشكيل اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار
الاماكن .

وزير الإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الاماكن المعدل بالقانون
رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٣ ؛

(١) بالوقائع المصرية العدد ١٥ الصادر في ٤ من فبراير ١٩٦٦ .

الجريدة المحترقة

الأول : ١٩٢١ - ١٩٣٠ ثمنه ٥٠ قرشاً

الثاني : ١٩٣١ - ١٩٤٠ ثمنه ٢٥ قرشاً
لكل من المدنى ، والمرافعات ، وتحقيق الجنايات ، والعقوبات ،
والتجارى وما يتبعه من باقى الأقسام

الثالث : ١٩٤١ - ١٩٥٠ ثمنه ٥٠ قرشاً
لكل من المدنى ، والمرافعات ، والعقوبات ، وتحقيق الجنايات
أجرة البريد ١٠ قروش ، وتطلب من دار النقاة ، ١٠ ش رمسيس بالقاهرة

بيان

أولاً - الوسائل الخاصة بتحرير المجلة أو إدارتها ، توجه إلى : مجلة المحاماة ، بدار نقابة
المحاميين ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

ثانياً - الاشتراكات :

لغير المحامين والطلبة : ٢٠٠ قرش
للمحامين تحت التمرين : ٢٠ قرشاً
لطلبة كلية الحقوق : ٥٠ قرشاً

ثالثاً - ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ - السنوات الحادية والأربعون إلى الثالثة والأربعون : ٢٠ قرشاً
٢ - السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين : ١٥ قرشاً
٣ - السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها : ٥ قروش

التليفونات

٥٤٧٤٤	سيادة النقيب (رقم خاص)
٥٠٨٣٥ و ٥٥٨٥٥ و ٤٥٦٩٤	النقابة والنادى
٩٠٨٨٤٢ و ٩٠٤٨٤٩	غرفة المحامين بمحكمة القاهرة
٥٠٨٣٥	غرفة المحامين بمحكمة النقض والاستئناف
٨٠٣١٩٨	غرفة المحامين بمجلس الدولة
٨١٤٥١٣	غرفة المحامين بمحكمة الجيزة السكنية

مطابع

الدرار البيضاء

للطباعة والصناعة والنشر

الحاج أحمد سعد الأيضي

١٨ ش مستشفى الدمرداش هـ ٨٢٨٢٥١

الحكمة

مَجْلَدُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

نصرة هانقاية المحامين

قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ
أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ.
قرآن كريم

النشاط النقابي

مجلس النقابة

يقرر صرف مبلغ ألف جنيه إعانة فورية
لكل محام يصابه عجز كامل ولورثة كل محام
يتوفى قبل بلوغه سن الخامسة والخمسين

قرر مجلس النقابة بجلسته المنعقدة في ٢٠ من إبريل سنة ١٩٦٦ :

أولاً - اعتماد فكرة التأمين الجماعي لدى إحدى شركات التأمين على أن تقوم النقابة بدفع إعانة فورية قدرها ألف جنيه لكل محام من المحامين المستقلين المشتغلين بالمحاماة اشتغالا فعلياً يصابه عجز كامل ، ولورثة كل محام يتوفى قبل بلوغه سن الخامسة والخمسين .

ثانياً - اعتماد مبلغ عشرين ألف جنيه سنوياً في ميزانية النقابة للغرض المذكور .

كما قرر مجلس النقابة بجلسته ٧ من يوليو سنة ١٩٦٦ صرف الإعانة الفورية سائلة الذكر إلى المحامي الذي يصابه عجز كامل وورثة المحامي الذي يتوفى قبل بلوغه سن الخامسة والخمسين ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٦٦ ، باعتبار أن الجمعية العمومية قد وافقت على مبدأ التأمين على السادة المحامين بجلستها المنعقدة في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٦٥ ، واعتبرت مبلغ عشرين ألف جنيه في مشروع الميزانية لهذا الغرض .

وعهد المجلس إلى لجنة من أعضائه بوضع اللائحة التنفيذية خلال شهر ، ونشر هذا القرار بجميع الصحف ؟

مذكرة
مقدمة إلى مجلس النقابة
من الأستاذ

(الخبز حمتا)

المحامي عضو المجلس

عن موضوع

فوائد احتياطي صندوق المعاشات

بيان :

تنص المادة ٩٠ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ على أن يكون رأس مال صندوق المعاشات والاعانات من عشر عناصر مبينة بالمادة (أضيفت إليها أتعاب المحاماة، بمقتضى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢) . ويجرى نص الفقرة (ثانياً) من المادة المذكورة كالآتي : -
(فوائده تلي المتحصلات المجمدة للنقابة) .

ولم تنص المادة على فوائده كل المتحصلات المجمدة للصندوق باعتبار أن ذلك من البداية بحيث لا يحتاج إلى نص .

ومؤدى ذلك أن جميع فوائده المتحصلات سواء أكانت للنقابة أم للصندوق المعاشات يجب أن تظم إلى إيرادات الصندوق إسهوة بما نص عليه في سائر فقرات المادة المشار إليها .

وقد لاحظت عند دراستي للحساب الختامى لسنة ١٩٦٥ ومشروع ميزانية سنة ١٩٦٦ -
بمناسبة البحث الذى عهد به إلى مجلس النقابة بشأن إمكانية زيادة معاش التقاعد للمحامين وسريان هذه الزيادة على المحامين المتقاعدين وورثة المحامين المتوفين أن فوائده احتياطي الصندوق تظم - نوباً إلى الاحتياطي بدلاً من أن تظم إلى إيرادات الصندوق فاقترحت

في تقريرى التكميلى المقدم للمجلس بتاريخ ١٦ من ابريل سنة ١٩٦٦ إقتراحاً نصه :
(أن يضم سنوياً لإيرادات صندوق المعاشات فوائد احتياطي الصندوق تنفيذاً لنص القانون
ولإمكان الانتفاع به فيما يعود بالمصلحة على المحتاجين وأراملهم وأيتامهم لا سيما أن المبلغ
الذى يضاف إلى احتياطي الصندوق سنوياً بنسبة ٢٠٪ من إيراداته هو مبلغ كبير بلغ في
سنة ١٩٦٥ وحدها ٦٣٩٤٧ جنيهاً وبلغ به احتياطي "صندوق أكثر من نصف مليون جنيه.

وقد ظل الحساب الختامى لسنة ١٩٦٥ ومشروع ميزانية ١٩٦٦ يؤجل مع موضوع
المعاشات حتى جلسة ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ حيث قرر المجلس بالأغلبية تأجيل موضوع
المعاشات لأجل غير مسمى . وأجل نظر الحساب الختامى ومشروع الميزانية لجلسة ٩ من
أكتوبر سنة ١٩٦٦ وفيها عدت عند نظر الحساب الختامى لسنة ١٩٦٥ فمضت إقتراحى
سالف الذكر بنقل قديمة فوائد الاحتياطي من احتياطي الصندوق إلى إيرادات الصندوق .
ووافق المجلس على إجراء التصحيح على النحو الوارد فى إقتراحى وقرر الموافقة على الحساب
الختامى بعد هذا التعديل .

ولما عرض مشروع ميزانية سنة ١٩٦٦ إقترح الأستاذ يوسف كامل عبد العزيز رفع
المبلغ المخصص للعلاج الصحى فوافق المجلس على ذلك وعرض الأستاذ أمين الصندوق
تخفيض المبلغ المخصص لبناء دور ومصعد لمبنى القنابة لأن ثمة أوشكت على الانتهاء دون
أن يبدأ فى المشروع فوافق المجلس على ذلك .

وبجلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ قرر الأستاذ أمين الصندوق أنه يطلب أن يعيد
المجلس النظر فى القرار الصادر بالجلسة الماضية والمضى بضم فوائد الاحتياطي لحساب
الصندوق وأنه يتعين أن تضم فوائد الاحتياطي إلى الاحتياطي لأن الجمعية العمومية وافقت
على مشروع ميزانية سنة ١٩٦٥ على أن تضم فوائد الاحتياطي إلى الاحتياطي ذاته ومن ثم
لا أستطيع فى الحساب الختامى أن أخالف قراراً أصدرته الجمعية العمومية فى المشروع
الخاص بتلك السنة وخصوصاً أن المجلس لم يعدل فى مشروع ميزانية عام ١٩٦٦ هذا الموضوع
وترك حساب فوائد الاحتياطي مضمومة للاحتياطي . وقد تقرر تأجيل الموضوع لجلسة
٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ حيث لم يكن مدرجاً بجدول الأعمال على أن يقدم الأستاذ
أمين الصندوق مذكرة بوجه نظره .

وقد رأيت من واجبي أن أقدم للمجلس باعتباري صاحب الاقتراح الذي وافق عليه المجلس - بهذه المذكرة وصماحت نظر المجلس للمقتاق الآتية :

١ - أن الأستاذ أمين الصندوق كان حاضراً جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ التي وافق فيها المجلس على اقتراحي بنقل قيد فوائد الاحتياطي من احتياطي الصندوق إلى إيرادات الصندوق ووافق على الحساب الختامي بعد هذا التعديل وقد اشترك سيادته في مناقشة الموضوع وإقراره لاقتراح . ورأيت أن طلبه إعادة نظر موضوع أصدر فيه المجلس قراراً أمر غير جائز قانوناً ولا مقبول شكلاً .

٢ - لا ممتنع في القول بأن قرار المجلس في هذا الشأن يتعارض مع قرار الجمعية العمومية بالموافقة على مشروع ميزانية سنة ١٩٦٥ :

(أ) لأن تصحيح قيد مبلغ من بند إلى بند آخر في الحساب الختامي لا يعتبر مخالفة لقرار الجمعية العمومية الذي أقرت به مشروع الميزانية إذ المخالفة لا تكون إلا حيث يفتقر مجلس مبلغاً لم يرد بمشروع الميزانية أو يتجاوز المبلغ الذي استمدته الجمعية العمومية دون الرجوع إليها .

(ب) لأن الحساب الختامي سيعرض على الجمعية العمومية فهي صاحبة الرأي أولاً وأخيراً .

كذلك لا حاجة للقول بأن المجلس لم يعدل في مشروع ميزانية سنة ١٩٦٦ هذا الموضوع لأن الاقتراح المعروض على المجلس كتاباً في تقريرى المؤرخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦٦ كان نصه : « أن يضم سنوياً لإيرادات صندوق المعاشات فوائد احتياطي ، الصندوق . . الخ » .

ولما عرض الحساب الختامي لسنة ١٩٦٥ على المجلس بجلسته ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ أعدت عرض اقتراحي بنقل قيد قبعة فوائد الاحتياطي من احتياطي الصندوق إلى إيرادات الصندوق وقد وافق المجلس على التصحيح على النحو الوارد في اقتراحي وقرر الموافقة على الحساب الختامي بعد هذا التعديل . ومعنى ذلك أن المجلس أقر المبدأ ومن ثم فإنه يتعين

إجراء نفس التصحيح في مشروع ميزانية سنة ١٩٦٦ من باب أولى بل في السنوات القادمة أيضاً حيث لا يعقل أن يكون المجلس قد وافق على المبدأ بالنسبة لسنة ١٩٦٥ ورفضه بالنسبة لسنة ١٩٦٦ !!

ولذا كان ذلك لم يثبت صراحة في محضر جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ بالنسبة لمشروع ميزانية سنة ١٩٦٦ فإنه بالرجوع إلى المحضر يبين أنه لم يثبت به أيضاً موافقة المجلس على مشروع ميزانية سنة ١٩٦٦ أصلاً بل ورد به فقط موافقة المجلس على اقتراح الأستاذ يوسف كامل عبد العزيز زيادة المبلغ المخصص للعلاج الصحي وكذلك على اقتراح الأستاذ أمين الصندوق تخفيض المبلغ المخصص لبناء دور ومصعد لمنى النقابة - دون أية إشارة إلى الموافقة على مشروع الميزانية !!! كما يبين أن مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه الذي كان مدرجاً بمشروع الميزانية للعاشات على أساس زيادتها من ٤٠ جنيه إلى ٥٠ جنيه بالنسبة للعاملين وفقاً لقرار المجلس بجلسة ١٩٦٥/١٢/٢٣ لم يعدل بعد أن قرر المجلس بجلسة ١٩٦٦/١٠/٦ تأجيل الموضوع !! كما لم يعدل مبلغ العشرين ألف جنيه الذي كان مدرجاً بمشروع الميزانية لدفع إعانة فورية قدرها ألف جنيه للعجزة في حالة العجز ولورثته في حالة الوفاة بالرغم من أن المجلس قرر سريان هذا النظام من أول أغسطس سنة ١٩٦٦ الأمر الذي يقتضى تعديل المبلغ بمشروع الميزانية إلى ثمانية آلاف جنيه فقط عن مدة الخمسة شهور الأخيرة من السنة .

ومن ثم فاني أقترح وضعا للأمر في نصاها الصحيح واستكمالا لقرار ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ صدور قرار المجلس بالموافقة على مشروع ميزانية سنة ١٩٦٦ بعد تصحيح المبلغين الخاصين بالعلاج الصحي وتكاليف بناء الدور والمصعد بمنى النقابة ، ونقل قيد المبلغ المقدر لفوائد احتياطي الصندوق من بند الاحتياطي إلى بند إيرادات الصندوق ، وتخفيض المبلغ المدرج بمشروع الميزانية للعاشات من ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه إلى ١٨٠٠٠٠٠ جنيه ، وتخفيض المبلغ المدرج بمشروع الميزانية للإعانات الفورية في حالة العجز والرفقة من عشرين ألف جنيه إلى ثمانية آلاف جنيه عن الشهور الخمسة الأخيرة من سنة ١٩٦٦ .

الأسانيد القانونية والواقعة المؤيدة للاقتراح الذى أقره المجلس بشأن

فوائد الاحتياطى :

١ - عموم نص المادة ٩٠ فقرة (تاسعا) من قانون المحاماة الذى اقتضى أن يكون من عناصر رأس مال الصندوق - ليس فقط فوائد أموال الصندوق بل أيضا فوائد كل أموال النقابة دون استثناء .

٢ - ما جرى عليه العمل من ضم كل فوائد أموال النقابة والصندوق سواء أكانت ودائع لمدد أو بالحساب الجارى أو استثمارات فى سندات أو أسهم - ولا يمر مطلقا لاستثناء فوائد الاحتياطى بغير نص ولغير مصلحة .

٣ - نص المادة ٩٤ من قانون المحاماة على أن يكون احتياطى للصندوق من ٢٠٪ من إيرادات الصندوق السنوية يخصص لسد العجز العطارى فى ميزانية المعاشات . ولم يرد بالمادة أن من عناصر احتياطى الصندوق فوائد الاحتياطى . ولو قصد المشرع ذلك لما فاته النص عليه .

٤ - يؤيد ذلك ويؤكد أنه المشرع إذ نص فى المادة ٩٤ على تكوين احتياطى للصندوق من ٢٠٪ من مجموع إيرادات الصندوق السنوية - بعد أن نص فى المادة ٩٠/٩ على أن من العناصر التى يتكون منها رأس مال الصندوق فوائد كل المنتحصلات - إنما قصد أن يدخل فى احتياطى الصندوق ٢٠٪ فقط من فوائد الاحتياطى وسائر العناصر التى يتكون منها رأس مال الصندوق .

ولا شك أن إدخال جميع فوائد احتياطى الصندوق فى الاحتياطى مخالفة صارخة للمادتين ولقصد المشرع .

• - كان من نتيجة الفهم الخاطى الذى سارت عليه الحسابات فى السنوات الماضية أن تضاعف رأس مال الصندوق واحتياطيه بينما حرم المحامون المتقاعدون وعائلات المحامين المتوفين من الاتقاع بمبالغ كبيرة من إيرادات الصندوق سنويا - حتى لقد بلغت أموال الصندوق فى آخر سنة ١٩٦٥ مبلغ ٨٥٤٦٧٠ جنيها وبلغ الاحتياطى وحده ٥٥٨٧٣٠

جنيتها ولعل نظرة واحدة إلى الحساب الختامي للصندوق المعاشات في آخر سنة ١٩٦٥ تبين خطأ سياسة تكديس أموال الصندوق وحرمان أصحاب الحق فيه من الانتفاع به خلافا للقانون ولللبادى الاشتراكية . وآية ذلك أن الثابت بالحساب الختامي أنه ضمت لأموال الصندوق في عام ١٩٦٥ وحده المبالغ الآتية :

٢٩٢٨٣ جنيه زيادة إيرادات الصندوق عن مصروفاته (بينما كان مقدرا في مشروع ميزانية ١٩٦٥ وجود عجز مقداره ١٦٥٧٤ جنيه) .

٦٣٩٤٨ احتياطي الصندوق بواقع ٢٠٪ من مجموع إيرادات ١٩٦٥ .

١٤٦٥٩ فوائد الاحتياطي .

١٠٧٨٩٠ مجموع ما أضيف إلى أموال الصندوق في سنة ١٩٦٥ .

وقد كان كل ما صرف في عام ١٩٦٥ من معاشات وإعانات هو ١٧٦٥٠٣ جنيه أى أنه لم يصرف معاشات وإعانات للبحامين وعائلاتهم أكثر من ٥٥٪ من مجموع إيرادات الصندوق البالغ قدرها ٣١٩٧٣٨ جنيه بينما أضيفت إلى الاحتياطي وأموال الصندوق ٤٥٪ من مجموع الإيرادات والمعنى ذلك :

أننا حبسنا عن المحامين المتقاعدين وورثة المتوفى منهم قدرا كبيرا جداً من إيرادات الصندوق السنوية يكاد يبلغ نصف الإيرادات . وكان من المتعين استعماله في تخفيف أعباء المعيشة عن الكثيرين من المحامين المتقاعدين والأرامل والأيتام ممن يتقاضون مبالغ ضئيلة لا تسمن ولا تغنى من جوع وتوفير حياة كريمة لهم أخذاً بالالتزام الاشتراكي الذي سارت عليه الدولة في قوانين معاشات العاملين بالدولة رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٢٣ لسنة ١٩٦٤ .

وبعد فلعل في هذا البيان ما ينير الطريق أمام المجلس لإقرار الاقتراح السابق
استكمالاً لقرار ١٩٦٦/١٠/٩ فهو الذي يتفق مع أحكام القانون ويحقق مصلحة المحامير

والله ولي التوفيق

رافع منا المحامي

تحريراً في ١٨/١٠/١٩٦٦

ملاحظة : عرضت هذه المذكرة على مجلس النقابة بجلسته ١٩٦٦/١٠/٢٠ فو
على الاقتراح المبين بها .

النشأَةُ النقيَّةُ

اتحاد المحامين العرب

القرارات والتوصيات

قرارات وتوصيات المكتب الدائم

المنعقد ببغداد من ١١ إلى ١٦ من مايو ١٩٦٦

البيان العام

ينعقد المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ببغداد ، في وقت تنعرض فيه الأمة العربية لأخر مؤامرة استعمارية تعرضت لها منذ العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، وتواجه فيه الشعوب المكافحة ضد الاستعمار والمناضلة من أجل الحرية والتقدم والسلام في العالم نخباً استعماريّاً سافراً الكفاح وإيمانها وآمالها واستقلالها .

فالاستعمار العالمي بقيادة أمريكا وبريطانيا ، الذي هاله نجاح الجماهير العربية في كشف أشداله ومسمياته وفسح خطته وأساليبه . والذي أزعجته تلك الانتصارات التي حققتها تلك الجماهير ضد وجوده وسيطرته ومصالحه ، على مستوى الوطن العربي الكبير ، وحتى على صعيد الدول العربية ذاتها ، في سياساتها الداخلية والعربية وفي مواقفها الدولية ، ضد الاستعمار ذاته ومع قضايا الحرية والتطور لكل الشعوب ، راح يعمل من جديد لضرب المد الثوري العربي وتحطيم كل قواعده ومنطلقاته وتشويه كل مبادئه وشعاراته مستهدفاً العودة ثانية إلى أقطارنا لمتحررة وربط منطقة بنا بكاملها إلى عجلة سيطرته ومصالحه ومناطق نفوذه .

ومن أجل ذلك ، جاء إلى تسخير كل أسلحته وأجهزته وأعوانه لضرب تلك الحاجات

التي حققتها الأمة العربية ولتخليم كل الانتصارات التي سجلتها الجماهير العربية ضده وضد قاعدته ورييسته امرا ئيل . بل لجأ حتى إلى استغلال بعض النزعات العنصرية والمواطف الاقليمية والتمنافسات المذهبية والمشاعر الدينية لدى الحكام والاحزاب والمواطنين العرب في سبيل الوصول إلى غاياته وتحقيق أهدافه حتى أصبحت أمتنا ومصالحنا ومكاسبنا وانجازاتنا أمام هجمة استعمارية سافرة تقودها أمريكا وبريطانيا وتنفذها إدارات الاحلاف الاستعمارية من حولنا ، وتباركها الرجعية العربية في أقطارنا وترجع صداها وتنتشر عليها رجعية الشرقيين الأدنى والأوسط .

فما محاولات الرئيس التونسي السابقة المخففة لنصفية قضية فلسطين لمصلحة الصهيونية والتعشيدات الاسرائيلية على الحدود العربية .. وما صفقات الاسلحة الأمريكية الرهيبة والتعويضات والقروض الألمانية لإسرائيل .. وما المؤامرات الانفصالية ضد دولنا المتحررة .. وما تشجيع المؤامرة الانفصالية في شمال العراق وامدادها بالعون المادي خلافا لارادة الشعب العراقي بعربه وأكراده المتمسك بوحدته الوطنية ، والضغط على السودان بحجة مطالب أهل الجنوب .. وما الدعوات المطروحة لحلف أو رابطة أو مؤتمر إسلامي .. وما تجريد اتفاقية جدة للسلام باليمن وتنكر بريطانيا لحق شعب الجنوب وعمان ومناطق الخليج العربي بالاستقلال ؛ ما هذا كلها إلا صور من مخطط هذه الهجمة الاستعمارية المرسومة ضد أمتنا وأهدافها العادلة في الحرية والاعتراكية والوحدة ، وضد جماهيرنا ووعيا وكفاحها المشرف من أجل تحرير الوطن السليب فلسطين ، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف المقدسة .

وينعقد مكتبنا في بغداد خلال هذا الشهر الذي شهد تنفيذ أبشع مؤامرة استعمارية رجعية في التاريخ : ففي مثل هذا الشهر منذ سبعة عشر عاما ، نهج الاستعمار والصهيونية بمعاونة الرجعية العربية في اغتصاب جزء هريز من وطننا في فلسطين ، وتشريد قة كريمة من مواطنينا ، وإقامة القاعدة إسرائيل خنجرا في قلب أمتنا ومدفعا مصوبا إلى حريتنا ووحدتنا وتطورنا ، وسدا بين أجزاء وطننا في المشرق والمغرب ومع الهجمة الاستعمارية السافرة التي تتعرض لها أمتنا ، تقوم إسرائيل في هذه الفترة بالذات بالاعتداءات المستمرة على شعبنا ، والتهديدات المتواصلة لآمتنا واستقرارنا وانجازاتنا . ويقوم المستعمرون الأمريكيان والابجليز الذين أقاموا إسرائيل في وطننا بحماية هذا العدوان وتأييد هذا التهديد ، بالمال والسلاح والدعم الأدبي والمعنوي في كل المجالات السياسية والعسكرية والدولية .

وفي هذه الفترة الحرجة من تاريخ العالم ، يأتي الاستعمار الأمريكي الجديد ، الذي أدانت كل الشعوب اعتدائه للسفارة على كل القيم والمبادئ القانونية والدولية والانسانية ، إلا أن ينفضح على حقيقته لا في الوطن العربي فحسب وإنما على صعيد العالم كله .

إن إقدام قوى الاستعمار والعدوان والحرب التي يترعها الاستعمار الأمريكي على محاربة قضية الحرية والاستقلال وتقرير المصير علنا وبكل وحشية في فلسطين والجنوب المحتل والكونغو والدومنيكان وانبجولا وغانا وموزنبيق والصومال وأرتيريا وفيتنام وأفريقيا الجنوبية وروديسيا وسمان وظفار ومناطق الخليج العربي ، لا تشكل اليوم فقط تحديا لإيمان الشعوب بالحرية ولكفاحها من أجل السيادة والتطور وتقرير المصير ، إنما هي في الحقيقة والواقع جزء لا يتجزأ من هجمته الاستعمارية الكبرى الجديدة ، ضد كل القيم والمبادئ التي تؤمن بها وضد كل المبادئ العادلة التي كافح شعبنا والشعوب الأخرى من أجل تحقيقها .

إنها جزء لا يتجزأ من مخططاته المرسومة للقضاء على حريات الشعوب وتطورها واستقلالها ، والعودة بالعالم من جديد إلى شريعة الغاب وإلى عهد الاستعباد والاستعمار والاحتلال والاستغلال . . إنها حرب استعمارية يائسة ضد قضية الحرية تتطلب من كل الأحرار في العالم : أفراداً ، ومنظمات وشعوباً ، أن يقفوا صفوا واحداً في وجه هذه المؤامرة الاستعمارية الواسعة وأن يعملوا يداً واحدة في سبيل إحباطها والقضاء عليها . فحركة الحرية في العالم واحدة لا تتجزأ وعداوة الاستعمار لكل الشعوب واحدة مشتركة ، وانتصار قضية الحرية في أي مكان في العالم هو انتصار لكل الشعوب .

أن اتحاد المحامين العرب إدراكاً منه لخطورة المرحلة التي تجتازها الأمة العربية ، وإيماناً منه بوحدة المعركة والمصير لكل الاقطار العربية في هذه المرحلة ، ليحذر الجماهير العربية من المؤامرة المبيتة على أهدافها وأمالها ، ويهيب بها أن نجند كل امكانياتها وطاقاتها وتضحياتها لصد الهجوم وصيانة المكاسب والانجازات .

واتحاد المحامين العرب تقديراً منه لدور الحكومات العربية في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ أمتنا ، يطالب الحكام العرب أن يكونوا عند إرادة شعوبهم حفاظاً على العمل العربي الموحد ضد الاستعمار والصهيونية وتمسكاً بأهدافه وانجازاته ومكاسبه ، ويناشدهم الوقوف

مع شعبنا العربي في كل أقطاره لمجابهة الهجوم الاستعماري وروده ولحماية الوطن العربي من من الخلاف والانقسام ، الأمر الذي يسمى إليه الاستعمار والصهيونية فكل سياسة مهما يكن أسبابها ودوافعها ، وكل شعار مهما يكن ظروفه وبواعثه يرفع في الوطن العربي في هذه الفترة بالذات ، ويؤدي أو قد يؤدي إلى تفتيت التضامن العربي أو إلى ضرب خطط العمل العربي الموحد. ضد الاستعمار والصهيونية ، هو محاولة مواجهة مباشرة إلى سلامة أمتنا وأهدافها.. وإلى مصلحة وطننا وحقوقه ؛ وهو بالتالي محاولة مواجهة مباشرة لنسف الاجتماع العربي على إبراز الكيان الفلسطيني والقيادة العربية الموحدة ، ومواجهة عدوان إسرائيل والاستعداد العربي لتحرير فلسطين ..

واتحاد المحامين العرب ، الذي وقف دائماً في الطليعة عن كفاح الأمة العربية ، تقديراً منه لواجباته ومسؤولياته ، يدعو جميع الهيئات والاتحادات والأحزاب والمنظمات والجمعيات الشعبية والمهنية والسياسية والطلابية والنسائية في الوطن العربي الكبير ، إلى الارتفاع فوق الخلافات والمآفسات والانقسامات ، وتوحيد صفوفها وكفاحها في تنظيم عربي واحد وجهه عربية موحدة ، تحقق وحدة شمع القرى الوطنية ، لمجابهة المد الرجعي الاستعماري الجديد في منطقتنا وتحطيمه ؛ ولصيانة مكاسبنا وإنجاز أماننا ومن أجل تحقيق أهداف أمتنا الخيرة العادلة.

واتحاد المحامين العرب الذي أخذ على نفسه واجب العمل لمصلحة الوطن العربي في سبيل تحريره وتحقيق أهدافه القومية ، والذي وقف دائماً في الطليعة من نضال الأمة العربية المنظم الواعي ، يقرر نتيجة اجتماعات ومناقشات مكتبه الدائم ببغداد من ١١ - ١٦ من مايو (آيار) ١٩٦٦ إصدار القرارات والتوصيات التالية :

١ - الحلف الاسلامي

إن المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب المنعقد في بغداد من (١١ - ١٦) مايو (آيار) ١٩٦٦ .

بعد أن درس الدعوة الى انطلقت من خارج الوطن العربي وأريد لها أن تستقر في المنطقة العربية ، تنبأ بتضامن إسلامي بين الدول وتدعو لحلف إسلامي على مستوى المحاكم..

وبعد أن ناقش ظروفها وأسبابها ودوافعها وآثارها ونتائجها على القضية العربية والتضامن العربي والعمل العربي الموحد ضد الاستعمار والصهيونية ومن أجل تحرير الوطن السليب فلسطين .

يؤكد ان الاستعمار الذي كشفه وعى الشعوب بكل أشكاله وأساليبه ، وأجلاه الكفاح الإنسانى المشترك عن معظم قواعده ومراكزه فى العالم والذي هاله انتصار قضية الحرية العربية الآسيوية والأفريقية ، واستقطابها الجبار للجماهير العربية باعتبارها السبيل الصحيح لتحقيق الوحدة العربية وبناء مجتمع العدل والكفاية ، وراح يدفع حلفاءه وعملاءه وأبواقه فى المنطقة للتبشير بتضامن اسلامى بين الدول وبحلف اسلامى على مستوى الذروة مستهدفا اجهاض الثورة العربية ومحاربة محتواها التحررى الوحدوى الاشتراكى وتفتيت التضامن العربى وخطط عمله الموحدة ضده وضد اسرائيل ومن أجل التسليم من جديد ، إلى منطقةنا العربية وإعادة أقطارها من جديد إلى سيطرته وعجلة أخلاقه الاستعمارية ومناطق نفوذه الاستراتيجية .

— ويؤكد المكتب لدائم أن الثورة العربية ليست ضد التضامن الاسلامى بين الشعوب ، بل هى تؤكد وتدعو إليه ولاهى بمن يجهلون قوة الاسلام والمسلمين فى دعم قضايانا العربية عامة وقضية فلسطين بشكل مخصوص . ولكنه يؤكد فى الوقت نفسه أنه ضد تشويه هذا الهدف المقدس واستغلال هذا الشعار الشريف لمصلحة المحاولات والمؤامرات والتحركات الاستعمارية ويقصد تفتيت التضامن العربى ونسف العمل العربى الموحد وكل خطته وانجازاته ضد الاستعمار وقاعدته اسرائيل .

واتحاد المحامين العرب الذى يشجب كل محاولة الاستغلال الدين فى ضرب الثورة العربية الاجتماعية لمصلحة الاستعمار والرجعية ، ويقاوم بعنف كل محاولة لعزل الثورة العربية ومحتوياتها التقدمية عن الجماهير تحت سنان الدين :

— يعلن بحزم ووضوح رفضه المطلق لهذا الحلف وأهدافه .

— ويستنكر كل دعوة أو محاولة استعمارية بمائلة .هما تكن الاشكال والمسميات .

— ويطالب الشعب العربى بكل فئاته وفى كل أقطاره والمسلمين كافة ، بتشديد النضال

تشد بهذا الحلف وفتح أهدافه بكل السبل والوسائل ولوقوف صفا واحداً ضد أى شكل جديد تتقنع به هذه قامة ، وضد أى اسم جديد قد تستتر خلفه هجمة الاستعمار الموجهة إلى أمتنا وأهدافنا فى الحرية والاشتراكية والوحدة .

٢ . القضية الفلسطينية

إن المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب وقد تدارس آخر تطورات القضية الفلسطينية على ضوء قرارات مؤتمر القمة وقيام منظمة التحرير الفلسطينية والمؤتمرات والتحركات الاستعمارية الجديدة فى المنطقة .

يثأكد أن القضاء على الوجود الصهيونى الاستعمارى فى فلسطين هو السبيل الصحيح لحماية الوطن العربى وتأمين سلامة أقطاره وتحقيق الحرية والتطور والوحدة للأمة العربية .

ويؤمن أن الكفاح العربى المسلح على مستوى الأمة العربية ودولها وجماعاتها وفى طليعتها شعب فلسطين ، هو الطريق الأوحده للقضاء على هذا وجود الاستعمارى العدوانى فى المنطقة العربية .

وبقرر أن مبادرة أمريكا وبريطانيا وألمانيا الغربية لحماية اسرائيل وتحويلها وتزويدها بصفقات السلاح الرهيبة ، هو عدوان مباشر على الأمة العربية وكل دولها وعلى الشعب العربى وكل أهدافه .

ويعلن بأن البيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن الدول العربية ضد صفقات الأسلحة والقروض الاستعمارية لاسرائيل لا تنكح وحدها لمجابهة العدوان الألمانى — الانجليز الأمريكى على الأمة العربية ، ولا يمكنها مالم تقترن بالتنفيذ أن تودى إلى صدأ خطر اسرائيل أو تحرير فلسطين .

ويطالب الدول العربية باتخاذ مواقف حازمة من العدوان الأمريكى الاستعمارى المستمر المتماذى على الحقوق العربية ، تنفيذاً لقرارها بتحديد علاقاتها مع الدول الأجنبية على ضوء مواقفها من قضية فلسطين والقضايا العربية .

ويؤكد أن تهديد مصالح الدول الاستعمارية في وطننا شهر سلاح البترول العربي في وجه عوانها ، هما الرد العمل الحاسم على تهديدات أمريكا وعدوان بريطانيا وألمانيا وهما الوسيلة الصحيحة لتنفيذ القرارات العربية .

يؤيد منظمة التحرير الفلسطينية ويطالب الدول العربية بتمكينها من حرية العمل الكاملة وتنفيذ جميع برامجها المقررة .

يطالب الدول العربية الممثلة والقيادة العربية الموحدة ومنظمة تحرير فلسطين ، بتسليح القوى الامامية على خط النار العربي مع اسرائيل وانشاء المزارع العربية العسكرية على طول الحدود مقابلة للمزارع الاسرائيلية العسكرية وحماية المواطنين العرب من هجمات اسرائيل المفاجئة واعتداءاتها المستمرة .

يحذر الدول الاستعمارية من التماهي في تسليح اسرائيل وتزويدها بالاسلحة الذرية .

يناشد كل الدول والشعوب الحرة في العالم شجب محاولات الدول الاستعمارية لإدخال الاسلحة الذرية لإسرائيل .

يؤيد قرار الرئيس عبد الناصر بشن الحرب الوقائية ضد اسرائيل إذا ما مكنتها الاستعمار من امتلاك القنبلة الذرية .

ويدهو الدول العربية إلى المبادرة بدعم هذا القرار وتوحيد جهودها ومراقبتها مع الجمهورية العربية المتحدة لمواجهة هذا الخطر المدمر .

٣ - الجنوب المحتل

إن المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب المنعقد في بغداد من (١١ - ١٦) أيار (مايو) ١٩٦٦ .

بعد أن درس حقيقة الاوضاع في الجنوب المحتل ، ووقف على الأساليب الوحشية التي تمارسها بريطانيا ضد الأحرار الماضلين من أجل الحرية والاستقلال وتقرير المصير وفي قتل الأبرياء وخنق الحريات وتعذيب أشيوخ والنساء والأطفال ، وبعد أن انضمت له نيات المستعمرين الإنكليز وموافقاتهم ضد شعب الجنوب وكفاحه ومستقبله ومحاولاتهم

اليائسة لضرب الشريرة العربية المكسحة ضد وجودهم وقائعهم العدوانية في عدن . وبعد أن أخذ علما بالمبادئ التي قامت عليها (جبهة تحرير الجنوب) وبالأهداف التي تناضل في سبيلها وبالوسائل المقررة لتحقيق هذه الأهداف وبعد أن اطلع على مدى نجاح الثورة المسلحة الناشئة في المنطقة ضد الاستعمار البريطاني وشمولها بقيادة جبهة تحرير الجنوب وتأكيدا منه لمبادئ اتحاد المحامين العرب وأهدافه وقراراته :

١ - يحيي الكفاح البطولي الذي يخوضه شعب الجنوب المحتل من أجل التحرر من الاستعمار والحكم الرجعي العميل .

٢ - يدين الاستعمار البريطاني الغاشم بالأعمال الإجرامية وحرب الإبادة وقتل الأبرياء ، وخنق الحريات والاعتقال بالجملة التي شنها ضد شعب الجنوب .

٣ - ويسجل بالخزي والعار اتهام بريطانيا المشين لكل مبادئ الحق والعدل والقانون لحرماتها مواطني عدن والجنوب الأبرياء من ممارسة حق الدفاع المقدس عن أنفسهم أمام ظلم سلطاتها غير الشرعية وتعسف محاكمها العسكرية الصورية .

٤ - ويشجب بشدة عدوان السلطات البريطانية الصارخ على كل القيم والمبادئ والأعراف القانونية والدولية والطبيعية لمنعها دون مسوغ لجنة منظمة اتحاد المحامين العرب الدولية من أداء واجباتها القانونية والانسانية والوطنية في الدفاع عن المسجونين والمعتقلين والمتهمين تطبيقا لميثاق حقوق الانسان واستجابة لنداءات وطلبات قانونية وإنسانية .

٥ - يعلن عدم شرعية الوجود البريطاني في عدن ومناطق الجنوب :

أ - ويؤكد أن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة الفعالة للقضاء على الاستعمار البريطاني وقواعده العسكرية العدوانية ولانها . وتصفية كل أشكال الحكم والاستقلال الزائفة التي تنتشر . يطانيا خلفها لاضفاء صفة الشرعية على وجودها في عدن والجنوب .

ب - ويحيي جبهة تحرير الجنوب المحتل قائدة الثورة العربية المسلحة ضد الاستعمار ، والمعبرة عن إرادة الجماهير في عدن ومناطق الجنوب .

٦ - يستنكر محاولات بريطانيا المكشوفة لاقامة حكم صوري غير ممثل لإرادة الشعب في الجنوب المحتل ، وخلافا لليثاق الوطني ولقرارات الأمم المتحدة لعام ١٩٦٥ .

- ويشجب كل محاولة إفرادية أو جرنية لأفاوض مع بريطانيا حول مستقبل الجنوب ومصيره ، وكل مشاركة في أي حكم يقيمه الاستعمار البريطاني تحقيقاً لبقائه وسيطرته .

- ويناشد كل القوى الوطنية المناضلة في الجنوب توحيد صفوفها ونضالها مع جبهة تحرير الجنوب التي تكونت نظماً للقوى الوطنية ، وقيادة للكفاح المسلح ، وتعبيراً عن الأهداف الوطنية في الحرية التامة والاستقلال التام .

واتحاد المحامين العرب إذ يعلن تأييده الكامل لكفاح شعب الجنوب وثورته المسلحة وتضامنه المطلق مع أهدافه :

- يطالب الدول العربية والأمانة العامة للجامعة العربية بتوفير السلاح والمال والدواء والغذاء والكساء لجيش التحرير . وتنفيذ قراراتها السابقة بإنشاء صندوق جنوب اليمن المحتل وتقديم كل التسهيلات البريدية والهاتفية واللاسلكية لقيادته واحتياجاته .

- يناشد الجماهير العربية وكل المنظمات الوطنية في العالم دعم ومساندة شعب الجنوب المحتل في نضاله العادل ضد الاستعمار والمطالبة بالافراج عن المعتقلين السياسيين وإيقاف عمليات التهذيب الوحشية ضدهم .

- ويهيب بمنظمات الإغاثة الدولية تقديم كل المساعدات اللازمة للمتكربين والمضربين والمشردين واللاجئين من أبناء الجنوب نتيجة العمليات العسكرية العدوانية ضدهم .

٤ - قضية محمود حجازي

الأسير العربي لدى سلطات إسرائيل المحتلة

إن المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب وقد درس الظروف التي مرت بها قضية الأسير العربي محمود حجازي لدى سلطات إسرائيل في فلسطين المحتلة . واطلع على إجراءات تلك السلطات البرلمانية والعنصرية في محاكمته بصورة المخالفة لجميع المبادئ القانونية والدولية والطبيعية وأخذ علماً برفض تلك السلطات طلب الأسير العربي بتوكيل محام غير إسرائيلي للدفاع عنه وبمنعها المحامي الفرنسي الموكل عن الأسير من دخول فلسطين المحتلة للقيام بواجب الدفاع المقدس :

— يدين ما يسمى بالقضاء والعدالة الاسرائيلية بممارسة العدوان على القانون واثبات كل مبادئ القانون والحقوق الدولية والطبيعية .

— يؤكد عدم شرعية ما يسمى بحاكم إسرائيل لمحاكمة الاسير العربي وإصدار الحكم عليه ، ويسجل للرأى العام القانون والدولى حقيقة سلبات إسرائيل البوليسية والعنصرية وتكرها الفاضح لاسلان حقوق الانسان ولمبادئ حق الدفاع المقدسة .

— يناشد كل الهيئات والمنظمات القانونية والدولية وجميع الأحرار فى العالم الوقوف إلى جانب حجازى المكافح العربى ضد الاستعمار والصهيونية والعمل على إنقاذه من أيدي الجلادين الصهيونيين .

هـ — قضية المهدي بن بركة

إن المكتب الدائم / اتحاد المحامين العرب وقد راقب قضية اختطاف المذاضل العربى المهدي بن بركة فى باريس منذ ٢١ أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٦٥ ، ورافق نتائج التحقيقات وتطوراتها التى أثبتت أن عملية الاختطاف قد دبرت بمعرفة الجنرال أوفير وزير الداخلية المغربى بالتواطؤ مع الأجهزة لاستعمارية التى تعمل ضد الأمة العربية وثورتها وأهدافها العادلة :

— يستنكر الجريمة البشعة ضد المكافح العربى المهدي بن بركة .

— يدين الاستعمار والرجعية المغربية باقترافها تنفيذاً لمخططاتهم العدوانية ضد حرية شعب المغرب وأهدافه القومية .

— يطالب رئيس وحكومة الجمهورية الفرنسية بتنفيذ الوعود والمهور التى قطعت بكشف أسرار هذه الجريمة وبمقابلة كل أطرافها دون هوادة ، سواء كانوا فى المغرب أو فى فرنسا أو فى أى جهة كانت .

— يسجل بالتقدير النضال المشرف الذى قاده بن بركة فى معركة الأمة العربية ضد الاستعمار والصهيونية ومن أجل الحرية والاشتراكية والوحدة .

— يعلن تأييده الكامل لأحرار المغرب العربى وتضامته معهم فى كفاحهم الوطنى المشرف الذى هو جزء لا يتجزأ من المعركة العربية الواحدة .

يطالب سلطات المغرب بالنص على لواجباتها المقدسة بحل جريئة اختلاف بن ركة
وسرعة معاقبة مرتكبيها تنفيذا لالتزاماتها وشرائنها وتطبيقاً لمبادئ الحق وسيادة القانون .

٦ - الجمهورية اليمنية

إن المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب إذ وقف على الوضع الخطير الناشئ عن
عدوان الملك فيصل على ثورة الشعب العربي في اليمن بمساندته للمستبدين الرجعيين الذين
فرضوا التخلف والاستبداد قروناً طويلاً على شعب اليمن ، وبعاوته لقلوبهم بالمسال
والسلاح واستخدام نجران وجيزان كفواعد للعدوان على ثورة اليمن ، يقرر :

١ - استنكار موقف الملك فيصل العدواني من شعب وثورة اليمن .

٢ - يعلن المكتب الدائم - للشعب العربي - أن موقف فيصل من ثورة اليمن
ليس فقط ضرباً لحركة التحرر فيها ، وإنما هو كذلك عقبة تعرقل حشد القوى العربية
العسكرية لمواجهة العدوان الصهيوني على فلسطين .

٣ - شجب حملة الاعتقالات الظالمة ضد الأحرار في السعودية .

٤ - يؤيد الموقف الحازم الذي قرر الرئيس جمال عبد الناصر إتخاذه إذا ما استمرت
عمليات العدوان عبر حدود السعودية ، ويحمل الملك فيصل مسؤولية ما قد يحدث نتيجة
إصراره على ضرب ثورة اليمن غدراً .

٥ - يحى المكتب الدائم قوات الجمهورية العربية المتحدة في اليمن ويحى نضالها من أجل
تحرير الإنسان العربي في اليمن ونحطم أغلال التخلف التي قيدته من قرون .

٧ - إستقلال القضاء

وسيادة القانون في الوطن العربي

إن المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب المنعقد ببغداد من (١١ - ١٦ مايو ١٩٦٦) .
ادراكاً منه للاخطار التي يترتب عنها مبدأ سيادة القانون بمصادرة حريات المواطنين
الديموقراطية والاعتداء على حقوقهم الأساسية .
وبعد أن أخذ علماً بالمحاولات العدوانية التي تتم في السودان بهدف المساس باستقلال
القضاء وانخضاعه للمصالح والمناورات الحزبية الضيقة .

يؤكد وقوفه بكل قوة إلى جانب مبدأ سيادة القانون وتوفر الحريات الديمقراطية وصيانة الحقوق الأساسية للمواطنين التي كفلتها المواثيق والشرائع لدواية كافة .

— يشجب المزامرات كافة التي تحاك ضد استقلال القضاء في السودان .

— يعلن وقوفه إلى جانب القانونيين السودانيين من قضاة ومحامين وكل الهيئات والمنظمات الديمقراطية في السودان في نضالهم من أجل تأكيد استقلال القضاء وحمايته من كل تدخل واعتداء .

٨ — فيتنام

إن المكتب الدائم لاتحاد بشامين العرب المنعقد في بغداد عاصمة الجمهورية العراقية من (١١ — ١٦) مايو (آيار) ١٩٦٩ والممثل لكل نقابات ومنظمات المحامين في الوطن العربي بآسيا وأفريقيا .

بعد أن استمع إلى تقرير الأمين العام عن العدوان الأمريكي الغاشم على شعب الفيتنام ووسائله الجبرية في قتل الأبرياء ونسف المدن وإحراق المصانع والمزارع .

وبعد أن أطلع على ندامات وبيانات منظمات المحامين والحقوقيين في العالم للاتحاد بهذا الخصوص .

وبعد أن ناقش حق شعب الفيتنام العادل في حريته واستقلاله وتوحيد أراضيه في نطاق حق تقرير المصير، واثار العدوان الأمريكي على قضية الحق والحرية والسلام لكل الشعوب :

١ — يحى كفاح شعب الفيتنام البطل ضد العدوان الأمريكي الوحشي المناقض لكل المبادئ والقوانين الدولية والطبيعية والأخلاقية .

٢ — يؤيد حق شعب الفيتنام في الشمال والجنوب في الحرية والوحدة وتقرير المصير .

٣ — يعلن تأييده الكامل لموقف فيتنام الشمالية المنسجم مع مبادئ الحق والشرف والسيادة وتقرير المصير .

٤ - يشجب محاولات اغمارين العسكريين والأمريكان المكشوفة لتوسيع رقعة العدوان في تلك المنطقة من العالم

٥ - يدين السياسة الأمريكية بالخداع والتضليل في دواعيها الزائفة للسلام المزعوم في فيتنام .

٦ - يطالب بوقف العدوان الأمريكي فوراً على فيتنام الجنوبية ويسحب كل القوات والفرق الأمريكية والأجنبية منها وبوقف الغارات الجوية وكل الأعمال العدوانية على فيتنام الشمالية دون قيد أو شرط .

٧ - ينادى بالعودة إلى اتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤ والعمل على تطبيقها باخلاص بالاتفاق مع جبهة التحرير الفيتنامية الممثل الشرعي لشعب الفيتنام الجنوبية كوسيلة سلبية وحيدة لانها، العدوان وقرار السلام في الفيتنام .

٨ - يهيب بكل الهيئات والمنظمات والأحرار في الوطن العربي والعالم أجمع إدانة العدوان الأمريكي وأساليبه اللاإنسانية وعزائه وتأييد شعب الفيتنام ومساندته في أحباط الهجوم الاستعماري ضده ، وفي تمكينه من ممارسة حقه الطبيعي في تحقيق حريته واستقلاله ووحدة أراضيه في نطاق اتفاقيات جنيف ومبدأ تقرير المصير .

٩ - أرتيريا

إن المكذب الدائم لاتحاد المحامين العرب وقد أخذ علماً بمقيقة الأوضاع التي تسود أرتيريا وبما يعانيه شعبها المناضل :

— يحى ويساند الكفاح البطولي الذي يخوضه هذا الشعب ضد تحالف القوى الرجعية أو الاستعمارية ومن أجل تحقيق حريته واستقلاله وتقرير مصيره .

— يسد ذكر أعمال القمع والارهاب والتعذيب التي يتعرض لها المناضلون في أرتيريا ، ويطالب بإطلاق سراح جميع المعتقلين الأحرار .

— يناشد كل الهيئات والمنظمات العربية الدولية مساندة كفاح شعب أرتيريا الدادل وتمكينه من ممارسة حقه الطبيعي في تقرير المصير .

١٠ - غانا

يشجب المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب المؤامرة الاستعمارية في غانا ضد إرادة شعبها في الحرية والاشتراكية ويحى المكافح المناضل الرئيس قوامي نكروما ويشيد بالموقف العظيم الذي وقفه الرئيس أحمد سيكوتوري لمساندة قضية تحرير شعب غانا من المهجمة الاستعمارية الأخيرة ويناشد أحرار غانا الضرب بسرعة وبشدة على أيدي عملاء الاستعمار الذين نفذوا المؤامرة الأخيرة ضد الحكم الوطني في غانا.

١١ - روديسيا

إن المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب المنعقد ببغداد من (١١ - ١٦) مايو ١٩٦٦ :

١ - يسجل أن إعلان الاستقلال من جانب البيض في روديسيا (زيمبابوي) هو مؤامرة عدوانية استعمارية تمت بالتواطؤ بين بريطانيا وحكومة الأقلية البيضاء .

٢ - يؤيد كفاح شعب روديسيا الأفريقي ضد التفرقة العنصرية ومن أجل تقرير المصير .

٣ - يستنكر المحاولات البريطانية الاستعمارية الهادفة لإقرار الواقع العدواني في روديسيا ، ويدين ادعائاتها ومظاهراتها عكس ذلك بالخداع والزيف والتعطيل .

٤ - يضم صوته إلى أصوات الأحرار في العالم بمطالبة الأمم المتحدة بالتدخل ضد حكم الأقلية ومن أجل حماية مواطني روديسيا من حملات الإرهاب والاعتقال والابادة .

١٢ - الخليج العربي

إن المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب إذ يرى أن الوجود الاستعماري في الخليج قد اتخذ شكلاً جديداً يعيد إلى الأذهان مأساة العرب في فلسطين فالهجرة والتسلل الأجنبي في إمارات الخليج العربي متخلق إسرائيل ثاقبة إن لم تبادر الحكومات العربية للوقوف بحزم ضد هذه المحاولات الرامية لطمس معالم عروبة هذه الأجزاء العربية .

لذلك فإن المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب يوصي :

أولاً - بدعوة حكام إمارات الخليج بأن يقفوا صفاً واحداً في منع الهجرة والتسلل الأجنبي خاصة عن طريق ساحل عمان الذي اتخذ رأس جسر لهذه الهجرة غير المشروعة .

ثانياً - يدعو حكام إمارات الخليج بعدم منع الجنسية لهؤلاء النازحين وتحريم إلحاقهم بأي عمل من أي نوع كان في الدوائر الحكومية والمؤسسات الأهلية وعدم إعطائهم جوازات سفر التي تعطيهم بالتالي جنسية الساحل العربي ، كما يجب وضع حراسة تلك الإمارات لمنع التسلل ، وإعادة النظر في جميع الجنسيات التي أعطيت إلى المفصلين .

ثالثاً - دعوة الأجهزة السياسية والاعلامية كافة في البلاد العربية لكشف حقيقة المخطط الاستعماري الذي يهدف إلى القضاء على عروبة هذه المناطق .

رابعاً - يعلن بطلان المعاهدات والاتفاقات غير المتكافئة التي فرضت على حكام هذه الإمارات ومطالبة الحركات الوطنية في إمارات الخليج أن توحد جهودها للوقوف ضد الاستعمار ودعوة المناضلين العرب في عمان وإمارات الخليج والجنوب المحتل إلى توحيد صفوفهم وكفاحهم ليتمكنوا من تحرير المنطقة العربية والحفاظ على عروبتها .

١٣ - نقابة بيروت

إن المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب المتعقد ببغداد من (١١-١٦) مايو (آيار) ١٩٦٦ ، بعد اطلاعه على القرار التنظيمي الذي أقرته لجنة المحاماة المنبثقة عن مؤتمر المحامين العرب السابع ببغداد في جلستها بتاريخ ٥ من ديسمبر ١٩٦٤ ، وعلى قرار المكتب الدائم الصادر بالموافقة على قرار اللجنة المذكور ، وعلى قرار المؤتمر المصدق لهذا القرار يقرر :

اعتبار تلك القرارات نهائية بالنسبة لموضوع نقابة بيروت مع اتحاد المحامين العرب حسب الأمور والنظر فيها مجدداً أصبح غير ذي موضوع .

١٤ - الوضع في نقابة عاى السودان

إن المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب المتعقد ببغداد من (١١-١٦) مايو (آيار)

١٩٦٦ . بعد أن استمع إلى بيانات ممثل نقابة محامى السودان ، واطلع على تقرير الجمعية العمومية لمحامى السودان لعام ١٩٦٦ . وعلى الوثائق والأحكام القضائية الصادرة من القضاء السودانى المختص والقاضية بتأييد قانونية اجتماع الجمعية العمومية وانتخاب السيد النقيب أمين الطاهر الشبلى حسب الأصول ، وبعد أن استمع إلى بيان الأمين العام عن نتيجة تحقيقاته حول الموضوع يقرر :

١ - تأكيده شرعية نقابة محامى السودان الشرعية القائمة برئاسة السيد أمين طاهر الشبلى .

٢ - يشجب موقف المحامين المنشقين عن النقابة الشرعية ، ومخالفته الصريحة لقانون المحامين السردانيين ومصلحتهم الوطنية والمهنية .

٣ - يكلف الأمين العام بالاتصال بالسلطات السردانية المختصة لحل هذا الموضوع فى حدود المبادئ المقررة وبالمحاميين المنشقين لتحقيق الوحدة الوطنية والمهنية لجميع محامى السودان .

١٥ - القضايا التنظيمية

١ - يقرر المكتب الدائم المصادقة على الحساب الختامى للاتحاد لعام ١٩٦٥ .

٢ - يقرر المكتب تصديق الميزانية العمومية للاتحاد لعام ١٩٦٦ .

٣ - يقرر المكتب الدائم عقد مؤتمر المحامين العرب التاسع بالقاهرة خلال شهر شباط (فبراير) ١٩٦٧ .

٤ - يقرر المكتب عقد دورته المقبلة خلال شهر سبتمبر (أيلول) ٦٦ بحاب أو ليبيا أو القاهرة . ويفوض الأمين العام الاتصال بالنقابات الثلاث الداعية لتحديد مكان وزمان عقد هذه الدورة .

٥ - يقرر المكتب الدائم توجيه الشكر والتقدير والنحية للعراق رئيسا وشعبا وحكومة ونقابة على ما بذلوه وأحاطوا به المكتب والأعضاء من حفاوة كريمة وضیافة أخوية .

٦ - ويقرر توجيه لشكر الحزبيل للسيد رئيس المكتب الدائم الاستاذ فائق السامرائی نقیب محامی الجمهورية العراقية على ما بذله في سبيل إعداد اجتماع المكتب وإنجاحه .

٧ - ويقرر المكتب توجيه الشكر للسيد الأمين العام على ما بذله من جهد في خدمة الاتحاد وتحقيق أهدافه .

مقالات ونحوث اشتراكية

حتمية الحل الاشتراكي

من محاضرة

للسيد كمال رفعت

أمين الدعوة والفكر

القاهرة في برنامج التثقيف الاشتراكي

مهد السيد كمال رفعت حديثه بمقدمة في التطور التاريخي
للحركة الثورية في مصر من ثورة عرابي حتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .
وخصص جزأها الثاني لخصية الحل الاشتراكي التي نص عليها الميثاق .

وقد بدأ السيد كمال رفعت بثورة عرابي سنة ١٨٨١ ، التي تعتبر بدء مرحلة من مراحل
كفاحنا في سبيل تطوير المجتمع المصري القديم وبناءه على أسس جديدة . . ويحدد كمال رفعت
المبادئ التي قدمتها ثورة عرابي لتكون أساسا للمجتمع المصري الجديد فيقول : إنها الحرية
والديمقراطية ، والتحرر الاقتصادي والاجتماعي . ثم يقول :
« لقد شاعت الظروف أن تحقق ثورة عرابي لعوامل كثيرة . . ولكن هذا
الاخفاق لم يمنع من أن تستمر أسس هذه الثورة ومبادئها موجودة في وجدان الشعب . . ثم
ظهرت هذه الأسس والمبادئ عند مصطفى كمال . . كما كانت موجودة في ثورة ١٩١٩ . .
وموجودة في ثورات سنة ٢٥ ، ٤٦ . . إلى أن قامت ثورة ٥٢ وهي تستهدف نفس المبادئ التي
قامت من أجلها ثورة أحمد عرابي . »

لنظام الديمقراطية والاشتراكية والقيم الروحية . . وفي حديث كمال رفعت عن حتمية الحل الاشتراكي قال :

« حتمية الحل الاشتراكي التي نص عليها الميثاق هي في الواقع نتيجة الظروف التي يحياها مجتمعنا . . مجتمع متخلف تتحكم فيه عوامل مختلفة . . يتحكم فيه رأس المال الاجنبي ، يتحكم فيه رأس المال الوطني المتحالف مع رأس المال الاجنبي . . تتحكم فيه طبقات معينة متحالفة مع الاستعمار .

وسط هذه الظروف كلها ولكي نقيم المجتمع القائم على أسس من الكفاية والعدل ، كان يجب أن تجمع المدخرات الشعبية في يد واحدة . . لأن رأس المال الوطني لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقوم أو يساهم في عملية التنمية في المجتمع الحديث . .

ثم تحدث كمال رفعت عن موقف اشتراكيتنا من القيم الروحية وعن وضع هذه القيم في مجتمعنا الجديد فقال :

« لقد ركز الميثاق بشكل صريح وواضح على القيم الروحية ووضعها في حياة مجتمعنا الجديد . . وموقف الميثاق هذا ليس عملية سياسية كما قد يحاول البعض أن يفسروها أو تحاول بعض العناصر أن تفسرها بهذا . . نحن نؤمن بأن رسالات السماء هي ثورات اجتماعية : الاسلام بالذات لم ينتشر إلا لأنه ثورة اجتماعية . . لم ينتشر لأنه مجرد عقيدة ، ولكنه انتشر بين العرب وغير العرب لأنه يحقق ثورة اجتماعية في مجتمعات كاف فيها نوع من الاستغلال والاستبداد . . إذن المبادئ الاجتماعية في الاسلام هي في الواقع التي بنت المجتمع الاسلامي الحقيقي . . المبادئ الاجتماعية في الاسلام ترفض السيطرة . . ترفض سيطرة الطبقات . . ترفض تجميع الثروة في يد القلة . .

أنا في تقديرى أن الاشتراكية نابعة من الاسلام ، من العدالة الاجتماعية ، ومن الثورة الاجتماعية في الاسلام التي قام الاسلام الحقيقي عليها وقامت رسالة محمد عليها .

فهرس

النشاط النقابي

قراوات وتوصيات المكتب العام
لائحة المحامين العرب المنعقد ببغداد

مقالات وبحوث اشتراكية

حتمية الحل الاشتراكي للسيد كمال رفعت أمين الدعوة والفكر .

أولاً - الميقاتيات والبحوث

المسكين للأستاذ ولتر كريج ، رئيس نقابة
المحامين الأمريكيين . ص ١٠٧٧

كتب جديدة :

المشكلات العملية الهامة في الإجراءات
الجنائية الجزء الثاني ، للدكتور وؤوف عبيد
الأستاذ بكلية الحقوق بمسامة عبيد
ص ١٠٨٠ شمس .

المحاماة وعلاقتها الثقافية والعمالية ،
للأستاذ محمود كامل المحامي وخبير المالية العامة
والقانون التجاري ، بالأمم المتحدة ص ١٠٥٧

دهوى الطاعة عند غير المسلمين ، للأستاذ
وليم اسكاروس المحامي ص ١٠٧٠

دنيا القانون والمحاكم :

مدرسة الجيش الاسريكي لاعداء القضاة

ثانيًا - الأحكام

قضاء محكمة النقض

التمثيل كبراء

ديسمبر ١٩٦٤

الحكم ٢٤٢ :	الحكم ٢٣٨ : أول ديسمبر ١٩٦٤
أ - تزيف : تقليد ، ترويج . نقض ، خطأ في تطبيق قانون . مشروع .	قانون : سر يانه من حيث الزمان قانون أصح ، طاهر حكم ، استضافه إجماعات م. م. ٢٩ و ٢٠ : ٤٢٠ ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ق ٢٤٣ لسنة ١٩٤٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠٨٩
ب - ترويج : استغلال ، جريمة من تقليد .	الحكم ٢٣٩ : ٧ من ديسمبر ١٩٦٤
الحكم ٢٤٣ : ٨ من ديسمبر ١٩٦٤	أبواب شهرد . قانون تجارة م ٢ . ص ١٠٩١
أ - دخان : غش . تهريب جرمي . عقوبة دفع . دعوى مدنية ، تدوين مدني . أمر عال ٢٢ من يونيو ١٨٩١ . ق ٨٧ لسنة ١٩٤٨	الحكم ٢٤٠ :
ب - تهريب جرمي : عقوبة . ق ٧٢ لسنة ١٩٣٢ .	دعوى : عقوبة ، تعذيب ، عيب . ق ١٠ لسنة ١٩٦١ ق ٦٨ لسنة ١٩٥١ . عقوبات م ٢٧٢ . ص ١٠٩٢
ج - جريمة : قصد جنائي : دخان . غش .	الحكم ٢٤١ :
الحكم ٢٤٤ :	أ - محاكمة : إجراءات محكمة جنائيات . حكم جنائي .
أ - قسوة : استهزاء ، قبض ، حبس بدون وجه حق ، عقوبات م ٢٩ : ٢٨٠ و ٢٨٢ .	ب - إعادة : محاكمة . إعادة : إجراءات .
ب - هتك عرض : قصد جنائي ص ١٠٩٦	ج - محاكمة : إعادة : إجراءات . ص ٢٩٥

الحكم ٢٤٥ :

- أ - بلاع كاذب : حكم جنائي ، حجية
ب - مبلغ ضده : إيقاع به ص ١٠٩٧

الحكم ٢٤٦ :

- مناجم ومحاجر : جريمة : ق ٨٦ لسنة
١٩٥٦ . مواد بناء . رمل

- ب - استخراج مواد : مناجم ومحاجر ،
نقلها من مكانها ، ترخيص . ص ١٠٩٧

الحكم ٢٤٧ : ١٥ من ديسمبر ١٩٦٤

- أ - بناء : قانونه ، قسم . ق ٥٢
لسنة ١٩٤٠ .

- ب - وصف تهمة : هتوبة نوعية . ق ٦٥٦
لسنة ١٩٥٤ . ص ١٠٩٩

الحكم ٢٤٨ :

- أ - استئناف : ميعاده . بدء سريانه . حكم .
محلات صناعية وتجارية . معارضة . إجراءات
٢٢ ٤٠٦ و ٤٠٧ . ق ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ . ق ٢٥٩
لسنة ١٩٥٦ .

- ب - محل صناعي وتجاري : نقض ، طعن ،
خطأ في تطبيق قانون ، محكمة نقض
سلطاتها . ص ١١٠٠

الحكم ٢٤٩ : ٢١ من ديسمبر ١٩٦٤

- أ - حكم : حضوري ، اعتباري .
معارضة .

- ب - نقض : طعن ، مالا يجوز الطعن
فيه من الأحكام . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩
ص ١١٠١ ٣٥٢

الحكم ٢٥٠ :

- أ - محاكمة : إجراءاتها ، دفاع ، إخلال
معه ، إجراءات جنائية م ٢٢٢ .

- ب - دفاع : إخلال بحق . حكم . تسبيب
غير معيب .

- ج - قتل عمد : نية قتل : شروع في قتل .
حكم ، تسبيب : عيب .

- د - شهود : دليل فني ، تطابق أقوالهم
معه .

- هـ - حكم : تسبيب ، مسافة لإطلاق ،
اغفل تحديد ما كما ذكرها الشهود .

- و - مسافة : تحديد ما ، الخلاف فيها مدار
شهادة الشهود ص ١١٠٢

الحكم ٢٥١ :

- أ - سرقة لإكراه : ظرف مشدد .
جريمة .

- ب - محكمة موضوع : سلطاتها في تقدير
الدليل حكم ، تسبيب ، عيب

- ج - استعراف : بجني عليه على متهم .
محكمة موضوع أخذما به . ص ١١٠٤

الحكم ٢٥٢ : ٢٢ من ديسمبر ١٩٦٤

- محاكمة : إجراءاتها . دفاع . إخلال بحق
حكم تسبيب عيب .

الحكم ٢٥٣ :

- أ - وصف تهمة : دفاع . إخلال بمقتضى .
قتل عمد . ظرف مشدد . سبق اصرار . تجمهر
ضرب .

ب - نقض : سلطة محكمة . في ٥٧ لسنة
١٩٥٩ م ٥٧ حق مدني ، مؤول ص ١١٠٨

الحكم ٢٥٨ :

ا - وصف تهمة : دفاع ، اخلال بحقه ،
حرب انضى الى الموت . عقوبات م ١/٢٤٢ .

ب - مسؤولية جنائية : علاقة صديقه .
حكم تسبيب ، عيب .

ج - محاكمة : اجراءاتها . حكم اثبات .

د - حكم جنائي . بناء على الجرم واليقين
تسبيب .

هـ - اثبات : خبرة . محكمة
موضوع . ص ١١٠٩

ب - شجر : عقوبات م ٢٤٢ . خواطر
تواردها . ص ١١٠٥

الحكم ٢٥٤ : ٢٨ من ديسمبر ١٩٦٤

شيك بدوني رصيد : تقديمه للبنك . حكم
تسبيب معيب . جريمة . عقوبات
م ٢٢٧ . ص ١١٠٦

الحكم ٢٥٥ :

اثبات ، نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون
تفنيش . مخدر .

الحكم ٢٥٦ :

تزوير : جريمة . نقض . طعن ، خطأ في
تطبيق قانون . ص ١١٠٧

الحكم ٢٥٧ :

ا - محكمة استئنافية : دفاع ، اخلال بحقه
محاكمة ، اجراءاتها .

التقنين المدني

الحكم ٢٦٠ : ٣ من ديسمبر ١٩٦٤

ا - نقض : طعن ، إعلانه . بطلان ميعاد ،
ضمني ، تنظيمي ق ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ .

ب - بيع : وقائي . مبيع ، استرداد ، نص
عليه في ورقة مستقلة عن عقد البيع .

ج - محكمة موضوع : سلطاتها في تكييف
الأوراق ، مدني ملغى م ٢٢٩ ق ٤٩ لسنة
١٩٢٣ .

الحكم ٢٥٩ : ٢ من ديسمبر ١٩٦٤

ا - دعوى : إحالة . إحالة القضية من دائرة
إلى أخرى من دوائر المحكمة . مرافعات م ١٣٩
نصم غائب ، إخطاره .

ب - ضريبة : على أرباح تجارية وصناعية .
إجراءات ، طعن فيه . نموذج ١٨ ربطها ،
ضرائب .

ج - نقض : طعن ، أسباب واقعية . نموذج
١٩ ضرائب . دفاع موضوعي ص ١١١١

د - إثبات : قرينة قانونية ، بطلان حكم .
لسليب .

هـ - بطلان : تقادم مسقط دعوى . عقد
مدني م ١٤١ .

و - حكم : أسبابه ، حقيقتها . إثبات قوة
أمر مقضي . طعن .

ز - بيع : بطلان . ملكية ، كسب أثر
رجعي .

ح - رسوم قضائية : دعوى . مصروفات
٩٠٥ لسنة ١٩٤٤ . ص ١١١٢

الحكم ١٦١ :

أ - تنفيذ عقاري : قائمة شروط البيع ،
اعتراض عليها . بطلان إجراءات ، أوجهه .
مرافعات م ٦٤٢ و ٦٣٤ و ٦٣٢ .

ب - إعلان : في مواجهة النيابة . محكمة
الموضوع .

ج - قائمة شروط البيع : لاداعها ، اجبارية
بطلان ، مرافعات م ٦٣٢ .

د - ميعاد : إخبار بأيداع قائمة شرط البيع
عدة .

هـ - محكمة موضوع : تنفيذ عقاري ، ميعاد
إخبار بأيداع قائمة البيع ، مدة .

و - التزام : انقضاؤه ، دون وفاة به .
تقادم مسقط ، قطع التقادم .

ز - وفاة : التزام ، انقضاء دون الوفاة به .
تقادم مسقط ، انقطاعه .

ح - حق دوري مشدد : تقادمه . فرائده .
تقادم خمسي . تقادم بخمس عشرة سنة .
ص ١١١٤

الحكم ٢٦٢ :

أ - تقض : طعن ، إعلان ، صفة فيه ،
إعلان . بطلان .

ب - طعن : إعلان ، صفة مركبة . بنوك
حساب جاری . مدني م ٢٣٢ و ٢٣٣ .

و - بنك : حساب جاری لإقفاله ، فوائد .

هـ - عادات تجارية : فوائد ، محكمة
موضوع . تقض . طعن ، أسباب واقعية .
عرف . ص ١١١٦

الحكم ٢٦٣ :

أ - حكم : صادر قبل الفصل في الموضوع .
تقض ، طعن ، خبير ، مرافعات م ٢٧٨ .

ب - تقض : طعن ، أوراق محضرين ،
إعلان في موطن مختار ، الصفة في الإعلان .
إعلان شركات تجارية مرافعات م ٢٨٠ .

ج - أحوال شخصية : دعوى . إجراءات
نظرها . بطلان . نيابة عامة ، تدخلها ، نظام
عام . تقض . طعن . أسباب متعلقة بنظام عام .
مرافعات م ٩٩ و ٢٤٩ . ص ١١١٨

الحكم ٢٦٤ :

أ - التزام : انقضاؤه بما يعادل الوفاء .
مقاصة . مدني م ٣٦٢ .

ب - دعوى : نكيتها . شفعة . ملكية .
ص ١١١٩

الحكم ٢٦٥ : ١٠ من ديسمبر ١٩٦٤
نقض : طعن : تجهيل بأسبابه ص ١١٢٠

الحكم ٢٦٦ : ١٦ من ديسمبر ١٩٦٤
١- إثبات : إجراءاته تحقيق ، حق المحكمة في أن تأمر به من تلقاء نفسها .
مرافعات م ١٩٠ .

ب- عمل : صاحبه ، التزاماته . حامل ، أجره .

ج- تحكيم : مزايا عمل . إثبات ، قرينة قانونية . أمر مقضى ، حججته .
د- عقد عمل : آثاره ، رب عمل سلطته في تنظيم منشأته . تحكيم في منازعات عمل .
ميادة تحكيم .

هـ- إصابة عمل : تأمين عليها . ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ حامل زراعة ص ١١٢٠

الحكم ٢٦٧ : أحوال شخصية

دعوى : مهاجها . أحوال شخصية ، لائحة ترتيب محاكم شرعية م ٣٧٥ . ق ٧٨ لسنة ١٩٣١ ص ١١٢١

الحكم ٢٦٨ : ١٧ من ديسمبر ١٩٦٤

١- نقض : طعن ، مخالفة - كم سابق . خلف هام . وقف . استحقاق .

ب- وقف : نظر عليه . ناظر الوقف وكالة عن المستحقين . وكالة . إثبات . حجة أمر مقضى .

ج- نقض : طعن ، مخالفة حكم سابق . وقف . قسمه تصرفات ، قرارها .

د- وقف : تفسير شرطه . حكم ، إثبات . حجة ، أمر مقضى .

هـ- حكم : حجة . إثبات .

و- إثبات : حجة أمر مقضى . محكمة نقض سلطتها . دعوى . سببها .

ز- وقف : مرتب الطبقات ، على غير الميزان ، انتهاء ق ١٨ لسنة ١٩٥٢ م ٣

ح- ترتيب جلي : مرتب الطبقات ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .

ط- طعن : نقض . إعلان ، صفة فيه . إعلان . بطلان ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م . ق ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ .

ي- اختصاص : قاعدته ، مخالفتها . نقض . طعن . ص ١١٢٢

الحكم ٢٦٩ :

١- دعوى : نظرها . خصم ، حضوره . تمثيله في الدعوى . عمامة . محام معني من القيد . قبوله للمرافعة ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ م ٢٦٦ .

ب- تزوير : إدعاء به ، قبوله ، مرافعات م ٣٨٤ . ص ١١٢٥

الحكم ٢٧٠ :

استدأف : إعلان . أوراق محضرين ، بياناتها . إعلان . بطلان ، مرافعات م ٤٠٥ . ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . ق ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ . موطن مختار . مدني م ٤٣ . ص ١١٢٦

الحكم ٢٧١ : ٢٣ من ديسمبر ١٩٦٤

هل: قرارها . منازعة هيئة توفيق وتحكيم .

طعن فيه . نقض ، طعن ، ابداع مستندات .

بطلان . ق ٨ لسنة ١٩٥٧ مرسوم ٢١٨ لسنة

١٩٥٢ مرافعات م ٤٢٩ ص ١١٢٧

الحكم ٢٧٢ :

١ - اختصاص : وظيفة . ضريبة على

القيم المنقولة ، مجلس الدولة ، جمعية عومية

للقسم الاستشاري ، ولايتها ق ١٤ لسنة

١٩٢٩ م ٥٤ ق ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ .

ب - ضريبة منقولة : وعاءها . ١١٢٨

الحكم ٢٧٣ :

١ - عمل : صاحب عمل ، التزامات ،

عامل ، أجره . إكافة غلاء معيشة ، ساعات عمل

أضافية ، حساب أجرها .

ب - إكافة غلاء معيشة : أمر ٣٥٨ لسنة

١٩٤٢ ق ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ ، ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

ص ١١٢٩

الحكم ٢٧٤ :

١ - اختصاص : نوعي . ارتباط . محكمة .

إبتدائية .

ب - عمل : عقدة ، أنفاؤه . ص ١١٣٠

الحكم ٢٧٥ :

١ - عمل : مئدة . علاقة عمل ق ١١٤

لسنة ١٩٥٨ ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

ب - عمل : رب العمل ، التزاماته . أجر

غلاء معيشة . ق ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ .

ص ١١٣٠

الحكم ٢٧٦ : ٣٠ من ديسمبر ١٩٦٤ .

حكم : تدليل ، قصور ، عقده ، عناصره .

أجرة إكافة غلاء معيشة . ص ١١٣١

الحكم ٢٧٧ : ٣٠ من ديسمبر ١٩٦٤ .

١ - إكبات : إكالة دعوى إلى التحقيق ،

محكمة تقديرها .

ب - دليل : تقديره ، محكمة الموضوع .

ج - عمل : عقده ، أنفاؤه . مكافة نهاية

الخدمة ، خاف ، مسؤولية . ص ١١٢٢

الحكم ٢٧٨ : ٣١ من ديسمبر ١٩٦٤ .

١ - حكم : تدليل ، فساد . دين .

متعاقدان قصدهما .

ب - دين : معدوم . شركة ميزانية الشركة

ضريبة أرباح تجارية وصناعية وعاءها .

ج - محكمة موضوع : حكم ، تدليل ،

فساد .

د - فائدة قانونية : صريانها .

هـ - وكالة : وكيل ، التزاماته ، وكيل

أموال ملكه استخداما . مدني م ٦ ، مدني

مدني ٥٢٦ . ص ١١٢٢

الحكم ٢٧٩ :

١ - استئناف : مقابل .

ب - التزام : انقضاءؤه ، دون الوفاء به ،

تقادم مسقط . قطع تقادم .

ج - تقادم : مسقط . قطع تقادم .

د - تنبيه : تقادم ، قطعه ، إخطار باقضاء

الدين ، تكليف بأدائه . مدني أصلي مدني م ٢٨٤

مدني مختلط مدني م ٤٣٧ مرافعات م ٤٦٠ .

هـ - حكم : حجية . إكبات . قرينة قانون .

أمر مقضي ، حجيته .

و - خلف : خاص : دائن . دعوى غير مباشرة . مدنى م ٢٢٥ : ٢٨٧ . ص ١١٣٥

الحكم ٢٨٠ :

١ - حكم : طعن فيه ، خصوم فى الطعن ، دعوى ، استئناف . دائن . خلف خاص .

ب - استئناف : خصوم فيه ، اعلانه ، مرافعات م ٤٠٦ .

ج - تجزئة : عدم التجزئة . مرافعات م ٢٨٤ .

د - استئناف : تدخل فيه خصومه ، خارج عنها ، اعتراضه . غش . توأطؤ . احوال .

ص ١١٣٦

الحكم ٢٨١ :

١ - حكم : تدليل ، قصور . إثبات ، تقديره : محكمة موضوع . تقض ، طعن ، سبب واقعى . خبير ، تقديره .

ب - حكم : دعيوب التدليل ، . قصور . د مالا يعد كذلك ، . إثباته .

ج - إثبات : دليل ، تقديره . موضوع ص ١١٣٨

الحكم ٢٨٢ :

اعلان : أوراق محضرين ، نيابة ، الاعلان فى مراجعتها . حكم ، طعن . ميعاده . بطلان . رافعات م ١١١ و ١٤٠ و ٢٤٠ . ص ١١٣٨

الحكم ٢٨٣ :

اعلان : أوراق محضرين ، بياناتهم ، بطلان دعوى ، إجراءات رفعها . تكليف بالحضور : ورقته . مرافعات م ١١ و ١٢ و ٢٤ و ٩٥ . ص ١٩٢٩

الحكم ٢٨٤

١ - حكم : إصداره . أوراق ومذكرات ، تقديمها ، اطلاع عليها . مرافعات م ٣٤٠ . دفاع . ود عليه .

ب - بطلان : حكم ، بياناته ، مرافعات م ٣٤٩ .

ج - إثبات : دليل ، تقديره . حكم ، تدليل قصور . محكمة موضوع .

د - تحقيق : إثباتات إجراءاته نقض ، طعن ، أسباب وانعفة . محكمة موضوع .

ص ١١٤٠

الحكم ٢٨٥ :

١ - دعوى : نظرها ، ضمها لآخرى .

ب - التماس إعادة النظر : حكم فيه . ص ١١٤١

المحكمة الإدارية العليا

الحكم ٢٨٦ : ١٧ من مايو ١٩٦٥

١ - ترقية : ولاية اختبارية . ترقية بالتنسيق

ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ٢٨٠ . ق ١٢٠ لسنة

١٩٥١ م ٤٠ مكرراً أقدمية . كفاية قرار إدارى منشئ الترقية . قانون منشئ الترقية .

ب - دعوى : طلبها خصم ص ١١٤٣

الحكم ٢٨٧ : ٢٢ من مايو ١٩٦٥

ا - نقل عام : مدينة اسكندرية . إدارة .
موظف عمومي . علاقة لائحية .

ب - موظف عام : سلوكه . حسن سمعه .
سيرة حميدة . سلوك شخص ، انعكاسه على
سلوك عام .

ج - جريمة جنائية : جريمة تأديبية ،
استقلالها .

د - مؤسسة عامة : ذات طابع اقتصادي .
إدارة نقل عام ، منطقة اسكندرية . ق ٦٠
لجنة ١٩٦٣ .

و - جزاء تأديبي : تناسبه مع ذنب
إداري ص ١١٤٣

الحكم ٢٨٨ :

ا - بدل سفر : حكمته . أوضاعه .

ب - تأديب : مخالفة لائحة بدل سفر .
ص ١١٤٤

الحكم ٢٨٩ :

ا - فصل : شروط توقيع جزائه :

ب - قضاء إداري : اختصاص ، جزاء
تأديبي ، مشروعته ص ١١٤٤
الحكم ٢٩٠ :

ا - قرار إداري : سبب . إثبات . قرينة
عامة .

ب - مباحث عامة : تقرير ، اعتماد عليه .

ج - نيابة إدارية : قرار حفظه مؤقت ،
حجية .

د - جزاء تأديبي : رجل تعليم ، مستواه
الخلاقي . ص ١١٤٥

يونية ١٩٦٥

الحكم ٢٩١ : ٥ من يونية ١٩٦٥

ا - دعوى النساء : مساعدة قضائية . نظم
وجوب

ب - واجب وظفي : موظف ، تعقبه
على ملازمة عمله أو مناسباته . عمل توبيخه .
مواهبه .

د - جزاء صحي : إثباته . أثره .

د - جزاء تأديبي : ذنب إداري ، تناسب ،
فصل من خدمة ص ١١٤٥

الحكم ٢٩٢ : ٦ من يونيو ١٩٦٥

ا - مسؤولية مدنية : امريض . تقادم .

ب - مرتب : استقطاع

ج - تابع : مقصر . تعقبه تحميله نصيبا
عادلا من التعويض .

د - تحقيق إداري : خطأ . ضرر .
مسؤولية ص ١١٤٦

الحكم ٢٩٣ :

مدة خدمة سابقة : ضمها ، عمل سابق

عمل جديد ، اتفاقهما . حل قى . عمل إدارى
أو كتابى . كاتب . ضابط مدرسة ص ١١٤٧

الحكم ٢٩٤ :

أ - دعوى النساء : ترقية . تخطى . قانون
٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ١٠٦ .

ب - ترقية : محاكمة تأديبية . ص ١١٤٧

الحكم ٢٩٥ :

أ - دعوى الزنا : ميعاد ستين يوما . قرار
إدارى اعلان . علم .

ب - تعويض : إقرار إدارى ، مسؤولية
حكومة .

ج - تقادم : نظام عام . ترقية ، شخص
ص ١١٤٨

الحكم ٢٩٦ : ١٣ من يونيو ١٩٦٥

أ - مكافأة : نهاية خدمة ، مطالبة ،
سقوط .

ب - فصل : موظف . ق ٥ لسنة ١٩٠٩
ص ١١٤٩

الحكم ٢٩٧ :

أ - مدة خدمة : انتهاءها . عالم بمراقبة
الشؤون الدينية بوزارة الاوقاف .

ب - تدويض : إحالة مبكرة إلى المعاش .

ج - صلح : إيجاب وقبول .

د - محكمة إدارية عليا : اختصاص .

تفسير .

هـ - صلح : طلب مصادقة عليه ، امتناع
محكمة إدارية عليا عن إجابته .

و - دعوى إلغاء : تنازل . نظام عام .
بطلان .

ز - - تفسير : صلح .

ح - خصومة : انتهاء . ص ١١٤٩

الحكم ٢٩٨ :

أ - مدة خدمة سابقة : قرار جمهورى ١٥٩
لسنة ١٩٥١ .

ب قضاء إدارى : اختصاص . مدة
خدمة .

ج - عمل سابق : طبيعته ، تمثله مع عمل
جديد . محاسب بنك مصر . مساعد مأمور
ضرائب . ص ١١٥٠

الحكم ٢٩٩ : ٢٠ من يونيو ١٩٦٥

ميعاد : ستين يوما . أقدمية ص ١١٥١

الحكم ٣٠٠ .

أ - اختصاص : محكمة إدارية . قرار
جمهورى ٢١٩٩ .

ب - تنازع سلبى : اختصاص ، قضاء إدارى ،
محكمة إدارية لرياسة جمهورية ص ١١٥١

الحكم ٣٠١ :

أ - معاش : منازعة فيه مرسوم ٢٧ لسنة
١٩٢٩ خطأ مادى .

الحكم ٣٠٢ : ٢٨ من يونيو ١٩٦٥	ب - مكافأة : منازعة
مجلس محل : م ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ أمين	ص ١١٥٢
معافى .	
ص ١١٥٣	

الجمعية العمومية للقسم الاستشاري

الحكم ٣٠٥ :	الحكم ٣٠٢ : ٤ من أغسطس ١٩٦٥
مؤسسة عامة : عامل . أجر . تأمين اجتماعي	مرتب : حجز ، قانون ١١١ لسنة ١٩٥١ .
مؤسسة مصرفية عامة لاختبار القطن منحة	ق ٤٣ لسنة ١٩٦٢ بدل عسكري . بدل سفر
سنوية .	مصرفيات انتقال . مرتب نقل . بدل سفر
بدل غذاء : بدل انتقال	لضابط شرطة
ص ١١٥٥	ص ١١٥٤
الحكم ٣٠٦ :	الحكم ٣٠٤ :
عقد إداري : غرامة تأخير . ضرر	مدة خدمة . قرار رئيس جمهورية ١٥٩
ص ١١٥٥	لجنة ١٩٥٨ مكتب سمرة . برصة ص ١١٥٤
مفترض	

قضاء المحاكم الكلية

ب - دين عادي : تنفيذ على أموال مدين .	الحكم ٣٠٧ : ١٤ من فبراير ١٩٦٦
ح - دين : ضمان ، عدم تجزئته ، مائة	١ - دين : ضمون : إصلاح زراعي ق ١٧٨
الاندان المحتفظ بها . إصلاح زراعي مدني م	لجنة ١٩٥٢ م ٧ . رهن ، اختصاص . امتياز
ص ١١٥٦	تعويض استيلاء ، مدني ، حلول محله . ضمان ، استبداله .
١٠٤١ و ١٠٩٥ م	

قضاء المحاكم الجزئية

مرافعات م ١٣٥	الحكم ٣٠٨ : ٢٩ من يونيو ١٩٦٤
ب - قسمة : دعواها ، تكليفها . دعوى	١ - اختصاص : نوعي . محكمة جزئية مدني
عينية . دعوى شخصية عقارية	٨٢٨ . مرافعات م ١٣٤ . مرافعات م ٥٦ .
ص ١١٥٩	

ثالثا- التشريعات القوانين

قانون ٤٢ لسنة ١٩٦٦ : بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ باسقاط الحصول على إذن قبل العمل بالحيثات الأجنبية ص ٥٠٠

قانون ٤٤ لسنة ١٩٦٦ : بشأن بعض الأحكام الخاصة باستبدال الماشات . ص ٥٠١

قانون ٤٧ لسنة ١٩٦٦ : بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والرقية لضباط القوات المسلحة . ص ٥٠٧

قانون ٤٨ لسنة ١٩٦٦ : بشأن تغيير حجم ووزن وسبيكة العملات المعدنية من قس العشرة القروش والخمسة القروش . ص ٥٠٨

قانون ٥١ لسنة ١٩٦٦ : بإصدار قانون المنطقة الحرة بيو سعيد . ص ٥١٠

قانون ٥٠ لسنة ١٩٦٦ : في شأن تطوير برامج الدراسة بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر . ص ٥٢٢

قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ : بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ص ٤٧١

قانون ٣٤ لسنة ١٩٦٦ : بمد عضوية الغرف التجارية ص ٤٩٣

قانون ٣٦ لسنة ١٩٦٦ : بتعديل أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين .

قانون ٣٧ لسنة ١٩٦٦ : بتخفيض القيمة الإيجارية المثبتة في دفتر الحصر والتقدير لبعض العقارات المبنية ص ٤٩٤

قانون ٣٨ لسنة ١٩٦٦ : بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٠ بإعادة تنظيم الحكر على الأحيان الموقوفة . ص ٤٠٥

قانون ٣٩ لسنة ١٩٦٦ : بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة . ص ٤٩٧

قانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ : بتعديل بعض أحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافأة المحدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . ص ٤٩٨

قرارات رئيس الجمهورية

قرار ٢٦٨٨ لسنة ١٩٦٦ : بإعادة رئيس ص ٥٤٥

بمحكمة طنطا

قرار ٢٦٨٣ لسنة ١٩٦٦ : بتجديد إعادة استعمار بمجلس الدولة . ص ٥٢٤

المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي .

ص ٥٤٢

قرار ٢٧١٩ لسنة ١٩٦٦ : بشأن اللجنة

المالية لشؤون النقل الداخلي . ص ٥٤٥

قرار ٢٧٢٠ لسنة ١٩٦٦ : في شأن تحديد

رأس مال المؤسسة المصرية العامة للسياسة
والمنافق . ص ٥٤٧

قرار ٢٧٢١ لسنة ١٩٦٦ : باستمرار

مبرانيات مؤسسات الكهرباء بأوضاعها المالية
قبل المضم حتى نهاية السنة المالية ١٩٦٥ / ١٩٦٦
وكذلك العاملين بها من ناحية الاستقلال في
الأقدمات . ص ٥٤٦

قرار ٢٨٨٩ لسنة ١٩٦٦ : بتعيينات

وتقولات بالحكام والنيابات . ص ٥٤٩

قرار ٢٩٠٤ لسنة ١٩٦٦ : بتجديد إمارة

مستشارين بمجلس الثورة ص ٥٩١

قرار ٢٩٢٢ لسنة ١٩٦٦ : بتعيينات

الضرائب الجمركية على بعض الواردات .

ص ٥٦٣

قرار ٢٩٢٣ لسنة ١٩٦٦ : بتعديل

الضرائب الجمركية على بعض الواردات

ص ٥٦٣

قرار ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ : بإصدار نظام

العاملين بالقطاع العام . ص ٥٦٤

قرار ٢٧٠٤ لسنة ١٩٦٦ : بتعديل جدول

أمراض المهنة رقم (١) الملحق بقانون التأمينات
الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة
١٩٦٤ . ص ٥٢٦

قرار ٢٧٠٥ لسنة ١٩٦٦ : في شأن تسوية

المعاشات والتعويضات عن مدة الخدمة المنقصة
ص ٥٢٧

قرار ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ : في شأن الرواتب

الإضافية للحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه
أو ما يعادلها . ص ٥٢٨

قرار ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ : في شأن تسوية

العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة
لها . ص ٥٢٩

قرار ٢٦٨٩ لسنة ١٩٦٦ : بتجديد إمارة

قلاض . ص ٥٢٠

قرار ٢٧١٤ لسنة ١٩٦٦ : بمسؤوليات

وتنظيم وزارة النقل . ص ٥٣١

قرار ٢٧١٦ لسنة ١٩٦٦ : في شأن هيئة

النقل العام لمدينة القاهرة ص ٥٣٤

قرار ٢٧١٧ لسنة ١٩٦٦ : بإنشاء مؤسسة

طامة للطرق والكبارى ص ٥٣٨

قرار ٢٧١٨ لسنة ١٩٦٦ : بتعديل بعض

أحكام القرار رقم ١٦١٤ لسنة ١٩٦٦ في شأن

قرارات وزارية

وزارة العدل :

قرار : بشأن نقل محكمة فاقوس الجزئية
إلى مقرها الجديد . ص ٥٩٣

وزارة العمل :

قرار ٥٦ لسنة ١٩٦٦ : في شأن تسجيل
وتصنيف عمال البناء الحرفيين . ص ٥٩٥

وزارة الداخلية :

قرار ٩٠ لسنة ١٩٦٦ : بشأن إنشاء نقطة
شرطة مؤقتة بمركز قليوب محافظة القليوبية
تسمى نقطة شرطة - كوم أشفين المؤقتة
ص ٥٩٩

وزارة الإسكان والمهاتق :

قرار ٩٢ لسنة ١٩٦٦ : في شأن

الاشتراكات العامة الواجب توافرها في
الأسواق العامة ص ٦٠٠

وزارة الخزانة :

قرار ٧٩ لسنة ١٩٦٦ : بتعديل بعض
أحكام القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ ص ٦٠٩

قرار ٨١ لسنة ١٩٦٦ : بتعديل بعض
أحكام القرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ المعدل
بالقرار ٢٣ لسنة ١٩٦٦ بتحديد نطاق الدوائر
الجزئية . ص ٦٠٩

قرار ٨٤ لسنة ١٩٦٦ : بشأن إنشاء لجان
طعن ضرائب جديدة . ص ٦٠٨

قرار ٨٤ لسنة ١٩٦٦ : بإنشاء ٩ لجان
طعن جديدة بالقاهرة ووسط والرقازيق .

ص ٦١٢

المحاماة

مجلة قضائية

المحاماة وعلاقتها الثقافية الدولية

المؤلف: محمد كامل الموصلي

وغير المالية العامة (القانون التجاري) بالأمم المتحدة

تجربتان عمليتان على المستوى الدولي دفعتاني إلى التفكير في وجوب إرساء قواعد معينة لعلاقات المحامين العرب بصفة عامة ثقافياً مع الهيئات الوطنية المعنية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة — في نطاق الثقافة القانونية — بما يعنى به المحامون وما يتصل بعملهم وبدورهم في تلك نشاطهم ، وهي التي تختتم طبيعة عمل المحامي أن يظل دائماً الصلة بها ، وتتحرك وسائل ممارسته المهنية بما تقدمه له من اتجاهات جديدة ، وهي التي أغرى بعض المحامين على قد لا ينسق استمدادهم الشخصي للرافعات الشفوية على التعرف عليها والتخصص في فرع من فروعها وتحت تلك الصلات مع الهيئات العلمية المعنية بها في الخارج والصحف والمجلات الأجنبية المتخصصة فيها ، وذلك بفضل هذا البعض ما تبينه من استعداد شخصي لفرع آخر من فروع الثقافة القانونية وهي أسس التخصص في هذا الفرع مما يمكنه من التعرف فيه

الدوريات القانونية الأجنبية :

التجربة الأولى عندما تشرفت بتمثيل نقابتنا في المؤتمر التاسع والأربعين للجمعية القانون الدولي الذي عقد في هامبورج في شهر أغسطس عام ١٩٦٠ ، قد لفت نظري بين المطابع الجديدة التي وزعت على المشتركين في المؤتمر عدد من فهرس دورى تصدره الجمعية الأمريكية للمكتبات القانونية ، American Assn. of Law Libraries وقد أطلقت عليه اسم : « فهرس الدوريات القانونية الأجنبية » Index to Foreign Legal Periodicals . وهنا أرجو — لكي نعيش التجربة التي عشناها — بأن نتابع بعضاً من هذه الدوريات التي تضمن هذا العدد الواحد الإشارة إلى ما إشتعل عليه من أبحاث ودراسات قانونية ، وعندما أقول « بعضاً » من هذه الدوريات أني أقتصر على استعراض ما يصدر من هذه الدوريات بالإنجليزية والفرنسية واستبعدت ما يصدر عنها بلغات أخرى كالإسبانية والاسبانية والروحية واليابانية والألمانية واليونانية سلافية أو غيرها مما لا قبل لي بادراكه أو فهمه ،

وأنه إذا استمع عذرا على احتمال ثقل السرد الممل لنحوسقين بمجلة تغطي أوجه الثقافة القانونية كافة أرجو أن أكون قد مهدت لإطار موضوع البحث بل لجوهره وقوامه ، فإن هذا هذه القائمة تضم أسماء « الصحيفة الأمريكية للقانون المقارن » ، و « الصحيفة الأمريكية للقانون الدولى » ، و « مجلة القانون والعلوم السياسية » ، التى تصدر كل ثلاثة أشهر فى بلجيكا و « مجلة كلية الحقوق فى استامبول » ، فى تركيا بالفرنسية و « مجلة كلية الحقوق بليبج » ، فى بلجيكا و « نشرة قانون التشكوسلوفاكى » ، بالفرنسية و « صحيفة معهد القانون فى بورما » ، بالإنجليزية و « مجلة حق المؤلف » ، السويسرية و « مجلة القانون الأوروبى » ، الفرنسية و « مجلة القانون البحرى الفرنسى » ، و « مجلة القانون المالى الفرنسى » ، و « مجلة قانون الشرق الأقصى » ، فى الملبين بالإنجليزية و « مجلة القانون الهندى » ، بالإنجليزية و « مجلة القانون الدولى الأمريكى » ، و « مجلة المعهد الدولى لتوحيد القانون الخاص » ، التى تصدر فى إيطاليا سكرتيراً بالفرنسية و « مجلة القانون الدولى والقانون المقارن » ، التى تصدر كل ثلاثة أشهر فى إنجلترا و « المجلة الدولية للسياسة الجنائية » ، الأمريكية و « صحيفة الجمعيات المدنية والتجارية » ، الفرنسية و « صحيفة المحاكم » ، البلجيكية و « صحيفة القانون الدولى » ، الفرنسية و « صحيفة معهد القانون الهندى » ، بالإنجليزية و « صحيفة القانون الأفريقى » ، فى انجلترا بالإنجليزية و « صحيفة المخطوطات القانونية المكتوبة على أوراق البردى » ، *Journal of Juristic Papyrology* التى تصدر فى براندا بالإنجليزية و « صحيفة اللجنة الدولية لرجال القانون » ، التى تصدر فى سويسرا و « صحيفة ودراس القانونية » ، فى الهند بالإنجليزية و « مجلة قانون الفرق الأوسط » ، اللبنانية بالإنجليزية و « مجلة القانون الیوجوسلافى الجديد » ، بالإنجليزية و « صحيفة نقابة المحامين الباكستانية » ، بالإنجليزية و « صحيفة القانون الفلبينى » ، بالإنجليزية و « المجلة الإدارية » ، الفرنسية و « المجلة الجزائرية التونسية المراكشية للتشريع والقضاء » ، فى الجزائر بالفرنسية و « المجلة التذكية للقانون الدولى الخاص » ، الفرنسية و « مجلة القانون المحرى » ، بالفرنسية و « مجلة القانون الدولى والعلوم الدبلوماسية والسياسية » ، السويسرية و « مجلة القانون الدولى والقانون المقارن » ، البلجيكية و « مجلة القانون الدولى للشرق الأوسط » ، فى لبنان بالفرنسية و « مجلة القانون الجنائى وعلم الإجرام » ، البلجيكية و « مجلة علم الإجرام والقانون الجنائى المقارن » ، الفرنسية و « مجلة العلم المالى » ، الفرنسية و « مجلة القانون العام والعلم السياسى » ، الفرنسية و « المجلة الفرنسية للتشريع المحرى » ، و « المجلة العامة للقانون الدولى العام » ، الفرنسية و « المجلة

اليونانية للقانون الدولى ، بالفرنسية و ، المجلة التاريخية لقانون الفرنسى والقانون الاجنبى ، الفرنسية و ، المجلة الدولية للقانون المقارن ، الفرنسية و ، المجلة الدولية لقانون الجنائى ، الفرنسية و ، المجلة الدولية لقوانين اليهود القديمة ، البلجيكية و ، المجلة الدولية لحق المؤلف ، البلجيكية و ، المجلة القضائية اللبنانية ، بالفرنسية و ، المجلة القانونية والسياسية لما وراء البحار ، الفرنسية و ، المجلة المراسكية للقانون ، بالفرنسية و ، مجلة القانون المدنى ، التى تصدر فى فرنسا كل ثلاثة أشهر و ، مجلة القانون التجارى ، التى تصدر فى فرنسا كل ثلاثة أشهر و ، مجلة الدراسات القانونية الاسكندنافية ، فى السويد بالانجليزية و ، المجلة القانونية التى تصدرها جامعة الملايا ، فى سنغافورة بالانجليزية ولم أجد فى هذا الفهرس إلا إشارة الى ثلاثة مجلات قانونية فى الجمهورية العربية المتحدة هى ، النشرة المالية والتجارية والصناعية ، و ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، و ، مجلة القانون والاقتصاد ، وإلا إلى بحث نشر فى النشرة المذكورة عن مشاكل خطابات الضمان فى النقل البحرى لأستاذ فى إحدى كليات الحقوق المصرية وبحث لأحد رجال القانون البولنديين عن الوكالة فى العرف الرينى على ضوء رسائل خاصة يونانية عشر عليها فى مصر وأغلب الظن أنه بعض ما تبنى به ، صحيفة المخطوطات القانونية المكتوبة على أوراق البردى ، التى أشرنا إليها .

ولم استطع بعد أن عدت إلى مصر أن أقوم الرغبة فى الكتابة إلى محرر هذا الفهرس وهو يعمل استاذاً فى معهد الدراسات القانونية المالية Institute of advanced legal studies بجامعة لندن وطلبت إليه إدراج اسم مجلة ، المهامة ، وضمنت خطابى إليه نبذة عن تاريخ المجلة وأهميتها كما أشرت إلى إدراج أسماء مجلات قانونية تصدرها بعض كليات جامعاتنا وقد أجباني مرحباً بادراج اسم مجلتنا ، ثم عاد لكتب إلى ثانية ليخبرني بأن اللجنة المشرفة على الفهرس قد قررت بارتياح أن تدرج ما تتضمنه أعداد مجلتنا ابتداء من أكتوبر ١٩٦٢ ولكنه أشار إلى عقبة ترجمة عناوين الأبحاث من العربية إلى الإنجليزى حتى يمكن أن تفهم فى نطاق قراء الواسع الذى يوزع فيه الفهرس وحتى يمكن إدراجها بالطريقة العلمية التى عرف عن الفهرس سيده عليها ولو أنه ذكر احتمال أن تدرج الأبحاث على أصلها العربى بالحروف اللاتينية .

ولم استطع أن أسهر على متابعة الكتابة إليه لأنى تبينت أن جهازاً خاصاً بهذه العلاقات

الثقافة الدولية يجب أن يتولى هذه الناحية من نشاطنا بعد له ، ويتوفر عليه ، ويخصص فيه .

الهيات المعنية بالتعاون الدولي بين رجال القانون :

وكانت التجربة الثانية عندما دعيت للاشتراك - كمضو في اللجنة التنفيذية - مؤتمر أفريقيا والشرق الأوسط للسلام العالمي عن طريق القاعدة القانونية الذي عقد بلاجوس بنيجيريا في ديسمبر عام ١٩٦١ إذ تبين أن نقابة المحامين الأمريكية التي تولت الإهداء لهذا المؤتمر بعد أن نجحت في إعداده مؤتمراً للقانونيين الأمريكيين في كوستاريكا في صيف ذلك العام وللقانونيين الآسيويين في طوكيو وهي التجربة التي استمر نجاحها في مؤتمر القانونيين الأوروبيين في روما - تبين أن الهيئة المنظمة للمؤتمر قد عيّنت بطبع كتاب تضمن فصلاً كاملاً عن دور القانونيين في تنمية القاعدة الدوائية القانونية ، The role of lawyers in development of the international rule of law وقد تضمن هذا الفصل جزءاً خاصاً بهيات القانونيين والتعاون الدولي في الحقل الدولي وتنسيق الجهود مع هذه الهيئات كضرورة للتقدم في إقرار السلم عن طريق القاعدة القانونية ومن هذه الهيئات .

(أ) جمعية القانون الدولي : International Law Assn. التي أسست في لندن عام ١٨٧٣ والتي تضم إلى جانب القانونيين سواء من المتخصصين في القانون الدولي أم من غيرهم ، فئات أخرى من أصحاب السفن وهيئات التأمين البحري وهي تتلقى ممثلين من الهيئات المختصة لها كالغرف التجارية وهيئات النقل البحري والتأمين ويبلغ عدد أعضائها نحو ثلاثة آلاف وخمسمائة عضو موزعين في أنحاء العالم ، وقد عيّنت هذه الجمعية - في مؤتمراتها التي تعقد مرة كل سنتين - بموضوعات التصادم في البحر ، والتأمين البحري ، وتنفيذ الأحكام الأجنبية ، والإختصاص القضائي في المياه الإقليمية ، وقواعد الإجراءات في التحكيم الدولي ، وتسليم المجرمين ، والتشريع الجوي ، وتشريع الشركات ، والضريبة المزدوجة ، والجنسية ، والذين لا جنسية لهم ، والإبعاد ، والتصديق على الوثائق ، والتحكيم التجاري ، والمحاكم الدولية الخاصة بالقانون المدني الخاص ، وتنمية وتقنين القانون الدولي : والحقوق الخاصة بقاع البحر See bcd وما تحت سطح الأرض ، والحصانة المستندة إلى أعمال السيادة ، واستخدام مياه الأنهار الدولية ، وتنقيح ميثاق الأمم المتحدة ، وقد شرفتني هذه الجمعية بمعضوية هذه اللجنة الأخيرة .

(ب) اتحاد المحامين الدولي : Union Internationale des avocats الذي أسس في عام

١٩٢٨ والذي نظم على أساس أن تكون العضوية فيه لمؤسسات المحامين الوطنية في لدول المختلفة ، وهو معنى بصفة خاصة بالمشاكل العملية الخاصة بالمهنة وقد تولى نشر بيان عن التحكيم التجارى فى سبع عشرة دولة ، وبيان بالفرنسية والألمانية عن هيئات المحامين فى العالم ؛ كما نشر مجموعة تقارير عن تطور نشاط الدولة الحديثة وأثر هذا التطور على المهنة القانونية .

(ج) نقابة المحامين الدولية الأمريكية : The Inter - American Bar Assn. التى أسست عام ١٩٤٠ على أساس أن تكون العضوية فيها لنقابات المحامين ، ثم أخذت تسمح بعضوية القانونيين الفردية ، وهى تضم نقابة المحامين الأمريكية ، وإحدى وأربعين نقابة أخرى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وتسعاً وثلاثين نقابة فى أمريكا اللاتينية ؛ وأزيد من سبعمائة عضو ، وبين الموضوعات التى بحثتها فى مؤتمراتها التى تعقد مرة كل سنتين : المياه الإقليمية فى القارة الأمريكية continental shelf ، والأنهار الدولية ، وحقوق اللجوء right of asylum وتوحيد القوانين المنظمة للكمبيالات bills of exchange والسندات الأذنية promissory notes ، وبوالص الشحن والعلامات التجارية والبحرية .

(د) نقابة المحامين الدولية : International Bar Assn. التى أسست فى عام ١٩٤٧ على أساس أن تكون العضوية فيها لنقابات المحامين الوطنية فى الدول المختلفة ، ولو أنها تسمح بالعضوية الفردية للقانونيين الذين ينطوون تحت طائفة من العضوية التى لا تسمح بالتصويت فى اجتماعات النقابة وهم الذين يطلق عليهم اسم « الحماية » patrons وقد تضمنت الموضوعات التى بحثتها النقابة فى مؤتمراتها التى تعقد مرة كل سنتين قانوناً دولياً للقواعد الحلقية الخاصة بالمهنة ، وحقوق بناء السفن الدولية ، والعنصرية المزدوجة ، وإدارة أموال الأعداء ، والتعاون الدولى الاقتصادى ، والقانونى الجنائى الدولى ، وقانون الغنائم prize law وقانون حق التأليف ، والمساعدة القضائية والتأمين ضد أخطار الإجراءات القضائية insurance against the risks of judicial procedure ومشا كل الالتزامات والتعويضات الناشئة من استخدام الطاقة الذرية .

ومشا كل الالتزامات والتعويضات الناشئة من استخدام الطاقة الذرية .

هـ - الاتحاد البرلماني لتنمية التحكيم الدولي :

the Interparliamentary union for the promotion of international arbitration ٨٨٩ فاصبح عدد الدول التي مثلت فيه عام ١٩٣٩ إحدى وخمسين دولة. مكتب دائم في جنيف وهذا الاتحاد وأن كانت العضوية فيه لممثل الهيئات التشريعية في الدول المختلفة. إلا أن لجان البحث المنبثقة عنه قد بحثت موضوعات ذات أهمية عامة للقانونيين والمحامين خاصة كتقنين القانون الدولي ، والرقابة الدولية على شركات الاحتكار واتحادات المنتجين ، والتعاون الاقتصادي الاقليمي ، ومجلس إدارة الاتحاد. يعقد اجتماعاته سنوياً أو مرة كل سنتين في إحدى البرلمانات المنتهية إلى الاتحاد ، ومؤتمرات الاتحاد هي التي تناقش مشروعات القرارات التي تضعها اللجان السبع الدائمة للاتحاد .

و - اللجنة الدولية للقانونيين : International Commission of Jurists التي تسمى بتنمية القاعدة القانونية على المستوى الاقليمي أو الوطني داخل الدول وهي تساهم في فهم الطبيعة الأولية للقاعدة القانونية على هذا المستوى المحلي وهي مساعدة ضرورية لفهم أثر هذه القاعدة القانونية على المستوى الدولي .

ز - الجمعية الدولية لعلم القانون : International Assn. of legal science التي انشئت برعاية اليونيسكو ، في عام ١٩٤٩ والتي تضم عدداً كبيراً من أساتذة القانون وتعمل على تحديد المقصود تماماً من القاعدة القانونية وكيف يمكن العمل على تقديم الفكرة تماماً عنها .

ح - معهد القانون الدولي : Institute of International Law الذي انشئ في عام ١٨٧٣ .

ط - رابطة محامي الأمم المتحدة . United Nations League of Lawyers التي انشئت بالولايات المتحدة الأمريكية عقب توقيع ميثاق الأمم المتحدة ، ومثل النقابة لديها في عام ١٩٤٦ الزعيم السابقان كامل يوسف صالح وعبد الفتاح المشلقاني رحمهما الله ، ثم تشرفت بتبشيل النقابة لديها في عام ١٩٤٧ .

ي - مركز السلم العالمي عن طريق القانون : World Peace through law Center الذي أنشئ بمناخى قرار المؤتمر العالمي للقانونيين الذي عقد بأثينا في شهر يوليو ١٩٦٣ ، بعد أن

بحث الموضوع في المؤتمرات القارية الأمريكية والأفريقية والآسيوية والأوروبية وقد اقترح المؤتمر إنشاء خمس وتسعين لجنة للمركز ، اقتصر على الإشارة إلى بعض منها وهي لجان : دراسات القانون المقارن وتنسيق التعاون مع الهيئات القانونية الأخرى والقانون الدبلوماسي والقنصلي وتبادل المستردين والمحامين وتبادل أساندة القانون وطلبته ومحكمة العدل الدولية والكتب القانونية ومدارس القانون ودليل المحامين العالمي والتعليم القانوني والمطبوعات والعلاقات العامة والبحث وقانون الفضاء space law ويوم القانون العالمي . وقد جاء في التقرير الذي صدر عن المؤتمر أننا أن الغرض الأول من هذا المركز هو توطيد التعاون بين القانونيين منفردين والمؤسسات القانونية الفنية العامة والخاصة وباقي الجماعات والأفراد الذين لهم صلة بالقانون في هيئة واحدة ، وأنه لا توجد الآن هيئة قائمة تواجه كل الاحتياجات المطلوبة ، وأن هناك فرصة فذة للتعاون الدولي في تحقيق السلم عن طريق القانون تبدو خلال كثير من المشاكل القانونية الفنية المعقدة والمشاكل القانونية العامة والموضوعات التي تهم المشتغلين بالمهنة وغيرهم ، ويضاف إلى ذلك أن تبادل الآراء تبادلاً حراً بناء بين القانونيين من مختلف النظم القانونية وبين مختلف الهيئات القانونية يمكن تحقيقه الآن أكثر من أي وقت مضى وأن هذا التبادل يمكن أن يثمر جواً من العمل التعاوني ، ومن تنمية التفاهم الدولي وتحسين العلاقات الإنسانية .

ولعل في هذه اللجان الخمس عشرة ما يكفي لتبين اتجاه هذه الهيئة الدولية الجديدة التي بدأت توزع نشرة دورية بالإنجليزية والفرنسية عن نشاطها والتي تفضلت فانتخبني عضواً في لجنتها التنفيذية ثم رئيساً لفرعها في الجمهورية العربية المتحدة .

ولما كان الوقت لا يتسع لنقد ذلك من الهيئات فإني أقصر على هذه الهيئات العشر التي بينت بعد التجربتين اللتين تشرفت بالإشارة إليهما أن الوقت قد أوفى لكي يفتق من نقابتنا جهاز يتولى إرساء قواعد للعلاقات الثقافية معها وتوطيد الصلات بها . ونشر ثمرات هذه العلاقات والصلات الثقافية في أوساط المحامين خاصة والقانونيين عامة أو جعلها في متناول من يود الاستزادة من الثقافة القانونية أو التخصص في فرع من فروعها ، وأن يتم ذلك طبقاً لأحدث قواعد العلاقات العامة بالنسبة لإنشاء العلاقات الثقافية مع الهيئات والدوريات القانونية الأجنبية ومتابعة هذه العلاقات وتعميمها ، وطبعاً لأحدث هذه القواعد في التصنيف والتبويب والفهرسة بالنسبة لتيسير جعل حصيلاتها في متناول المحامين بعد جمعها وتبادل الأبحاث والدراسات

القانونية مع تلك الهيئات والدوريات الأجنبية ، والعمل على إبراز الدراسات العربية على المستوى الدولي .

جمعية المحامين لدراسات القانونية :

وإذا كان المحامون قد سبقوا غيرهم من الذين يمارسون مهناً حرة : مؤهلات عالية ، فأنشأوا نقاباتهم في عام ١٩١٢ وتخذ قانون هذه النقابة نموذجاً أخذت به المهن الأخرى في وضع قوانين نقاباتها كما أخذت هذه المهن الأخرى بتقارير نقابة المحامين في إرساء تقاليد صالحة لنقاباتها ؛ فإن الإنعقاد بتصنيف أن أقرر أن الزملاء من الأطباء والمهندسين قد أخذوا بما استقر عليه العمل في الخارج من تخصيص - مما لا يفتقر من النقابة المهنية -هم إلى العلاقات الشافعية فيتوفر عليها ويستحسن ذلك .

(١) في عام ١٩١٩ أنشئت الجمعية الطبية المصرية ، ونصت المادة الأولى من قانونها على أنها تضم سبع عشرة شعبه من الأطفال إلى علم الأدوية ، ونصت المادة الثالثة على أن أهداف الجمعية :

- ١ - التجهيز في الثقافة العلمية وإثراء أفكار حديثة إليها .
- ٢ - توثيق الخبرة الطبية بواسطة البحوث والدراسات .
- ٣ - إعداد المادة العلمية على أن يعمل الخبير في بحث في أهدافها الواردة في الآلية :
- ٤ - إنشاء مكتبة يبنى الجمعية بشار الخديوي .
- ٥ - إصدار مجلة طبية .
- ٦ - تشجيع البحوث العلمية والعناية بها .
- ٧ - تنظيم عقد مؤتمرات طبية عربية وإقليمية ودولية .
- ٨ - تنظيم اجتماعات علمية لتجهيز ثقافة الأطباء .
- ٩ - تنظيم دوريات علمية للأطباء .
- ١٠ - نصت المادة ثمانية على أن الجمعية أنشئت باسم زميل لجمعية الطبية المصرية .

(ب) في عام ١٩٢٠ أنشئت جمعية المحامين المصريين ، ونصت المادة الثانية من قانونها على أن أغراض الجمعية :

« — مباشرة الأبحاث الهندسية العلمية والعملية وتشجيعها ونشرها .
 — توطيد الصلات وتوثيق التعاون العلمى بين المهندسين فى مصر وبين زملائهم فى الخارج . .
 ونصت المادة الثالثة على أن للجمعية أن تقوم بالأعمال الآتية على الأخص فى سبيل تحقيق أغراضها :

- « — تنظيم المحاضرات والمناقشات فى مختلف الفنون الهندسية .
- إصدار مجلة هندسية .
- نشر المحاضرات والمؤلفات والرسائل الفنية .
- تشجيع التأليف والأبحاث فى مختلف فروع الهندسة .
- تنظيم وإعانة الرحلات والأسفار لدراسة وبحث الموضوعات والمشروعات الهندسية .
- عقد المؤتمرات الهندسية فى مصر والاشتراك فيما يعقد منها فى الخارج .
- إنشاء مكتبة تحوى الكتب والمجلات الهندسية القيمة . .

ونصت المادة الثامنة على أنه يشترط فيمن يرشح عضواً أن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس من كليات الهندسة المصرية أو المعهد الهندسية المعادلة لها فى الخارج المعترف بها من مجلس إدارة الجمعية ، وأن يكون قد مارس أعمالاً هندسية أو أبحاثاً علمية ذات شأن مدة لا تقل عن خمسة عشر عاماً وأن يكون عضواً منتسباً بالجمعية ومارس أعمالاً هندسية أو أبحاثاً ذات شأن لمدة ستة أعوام على الأقل بعد انتخابه عضواً منتسباً .

وفيمن يرشح عضواً منتسباً أن يكون حاصلاً على بكالوريوس الهندسة أو ما يعادلها وأن يكون ، قد مارس أعمالاً هندسية أو أبحاثاً علمية ذات شأن مدة لا تقل عن ست سنوات .
 أما الأعضاء المنتسبون فيكفى فيهم أن يكونوا حاصلين على المؤهل العلمى وأن يكونوا مهتمين بالهندسة .

وقيام هاتين الجمعيتين العلميتين والطبية والهندسية ، لم يتعارض مع قيام نقابتي المهن الطبية والمهن الهندسية ، اللتين نهجتا فى قانونيهما على نهج قانون نقابة المحامين ، واللتين تمارسان نشاطاً نقابياً مهنياً على نسق نشاط نقابة المحامين مما يستدعى وقتاً وجهداً وتؤلفاً ومراعاة .

وقد يعترض بأن قانون نقابة المحامين يتضمن الكثير من أغراض الجمعيات العلمية التى أشرنا إليها ولكننى أعتقد أن تشعب الثقافة القانونية على النحو الذى تشرفت بإيجازه فى أول هذا

الحديث ، وتعدد كليات الحقوق في الجمهورية العربية المتحدة ، وتوطيد أو اصر التعاون مع الهيئات القانونية في العالم العربي وخارجه ، وتزايد الدوريات والكتب التي تصدرها المراكز القانونية العلمية في أنحاء العالم المختلفة يستدعي أن تحتضن نقابتنا جهاراً يفتش منها ، يهتبط في عضويته بعض الشروط الخاصة بالإطار الثقافي القانوني ومدة ممارسة المهنة ، على أن يترك باب الانقساب إليه لكل المهامين وعلى أن يعهد إل هذا الجهاز بجميع نواحي النشاط الثقافي كالمكتبة والمجلة والدراسات القانونية العليا والهيئات والدراسات العلمية والقانونية العربية والأجنبية ، وعلى أن يكلف بوضع الأسس لمنح بعض الألقاب العلمية حتى يوجب روح المنافسة بين المهامين الشبان الذين يتوسمون في أنفسهم الاستعداد للتوفر على هذا الحفل من العمل القانوني .

وليس في هذا بدءاً فإن نظام بيوت أو فنادق المحاكم *inns of the court* في إنجلترا ، تقوم بتنظيم دراسات قانونية لمن يعدون أنفسهم لمزاولة المحاماة ، وفي لندن أربعة من هذه البيوت أو الفنادق تنتخب مجلساً يتولى الإشراف الثقافي على إعداد المهامين ، وهذا المجلس يدل اسمه على اختصاصه إذ أنه يسمى « مجلس التربية القانونية *Council of legal Education* » ، ولم يتعارض ذلك مع إنشاء الهيئة التي تمثل المهامين مهنيّاً وهي المجلس العام للمهامين *General Council of the Bar* الذي ينتخب المهامون أعضاؤه ، كما أن قيام نقابات المهامون في فرنسا لم يمنع تكوين « مركز الدراسات المهنية الخاص بنقابة محامي باريس » *Cercle b'études professionnelles du Barreau de Paris*

القانون الدولي العربي — مثل على الدراسات التي يمكن أن تتولاها الجهاز المقترح :

ومن أمثلة الدراسات القانونية التي يمكن أن تتولاها الجمعية المقترحة أو الجهاز الذي سوف يفتش من العناية ، موضوع القانون الدولي العربي ؛ وهو موضوع يهم القانونيين في جميع الدول العربية ويهم القانونيين الدوليين في جميع المراكز العلمية القانونية في الخارج الذين توفروا على الدراسات الخاصة بالقوانين الدولية ، القارية ، أو الإفريقية ، وقد صدرت في خلال الأعوام الأخيرة عشرات الكتب عن القانون الدولي الأمريكي ، والقانون الدولي الأوربي ، ولا شك أن نمو فكرة التضامن العربي والتضامن الأفريقي والتضامن الأفرو — آسيوي كقيل بأن يقدم لمن سوف يتفرون على هذه الدراسة مادة من أغنى المواد العلمية ، فوجود القانون الدولي الخاص بمنطقة جغرافية معينة يستدعي أن القانون — على إطلاقه — إنما هو وليد الوعي القانوني للشعب ، وأفراد الشعب ، هم

« ملاحظات ، القانون في رأي العلامة « سيل » ، كما أن « جماعة الدولية » - la société internationale مكونة من مجموع أفراد وهذا ما يميزها عن « جماعة الدول » - la société étatique وقد استقر منذ أواخر القرن التاسع عشر أمكان تمايز قانون دولي « قاري » أي خاص بقارة معينة كالقانون الدولي الأمريكي والقانون الدولي الأوروبي مع القانون الدولي العام أو العالمي ، وظم في أواخر ذلك القرن كتاب « براديه - فيديريه » Pradier Fédéré عن « القانون الدولي الأوروبي والأمريكي » ، ثم تطورت هذه النظرية فاعتقد الاجماع على أن يترف القانون الدولي العالمي بالقرارد القانونية التي يضمها قانون دولي اقليمي خاص بمنطقة معينة ، باعتبار أن هذه القواعد الخاصة تربطها بالقانون الدولي العام علاقة انضمام ، وإشار العلامة « فوشى » إلى نشوء القانون الدولي الاميريكي والقانون الدولي الأوروبي بين عامى ١٩٢٢ و ١٩٢٦ مستندا إلى ميثاق عصبة الأمم ، وأقرت محكمة العدل الدولية ذلك عام ١٩٤٩ في النزاع بسين كولومبيا وبيرو .

والقانون الدولي العربي قانون دولي اقليمي أساسه العروبة ، وقد بدأت العروبة تتضحها القوانين العامة الداخلية للدول العربية كالقوانين الدستورية بعد أن استردت استقلالها ثم تطورت فأصبحت أساساً لهذا القانون الدولي العربي ، وقد أرسى القانون الدولي العربي بعض مبادئه قد تبدو متعارضة مع القانون العالمى كعدم الاعتراف بتدخل دولة أجنبية في شؤون دولة عربية وأن تم التدخل برضاها ، والاعتراف بشرعية استخدام القوة في مزاولة حلق الشعوب في تقرير مصيرها ، وبمحوقة من المبادئ الأخرى التي تضمنها هذا القانون بالتعاون مع القانون الدولي الآخر - أسبوى والقانون الدولي الأفريقى والتي يصفها الفقه الدولي الحديث بأنها يجب أن تتخذ مكانها في القانون الدولي العالمى متعاونة متصاهرة مع قواعده ، حتى وأن بلغت في بعض الحالات متعارضة مع بعض قواعد هذا القانون العالمى . كما يقرر « الفاريز » ، في كتابه « القانون الدولي الحديث » .

وفي تاريخنا العربي مادة متمعة لهذا النوع من الدراسات ، فقد هاش أبو نصر محمد الفارابى في الشرق العربي في المدة من ٨٧٠ إلى ٩٥٠ ميلادية ونمت كتاباته « إيمانه بالسلم العالمى المبني على قواعد الاخلاق في جماعة إنسانية تتنزم أحكام القانون » ، ونشر فلسفته في كتابه « المدينة الفاضلة » ، وقد ترجم هذا الكتاب فيما بعد إلى عدة لغات أجنبية كالروسية والفرنسية والألمانية

والانجليزية ، وقد لاحظ أحمد كبار المستشرقين الغربيين وهو البارون كاراده فو Carra de vaux في كتاب « مفكر الاسلام » Les Penseurs de l'Islam الذي صدر في عام ١٩٢٣ أن جان جاك روسوفى كتابه الخالد « العقد الاجتماعي » قد كرر ما سبق أن اتخذ الفارابي كأساس تحليل اتسكوي والدول ، عندما تبين الإنسان أنه لا يستطيع بمفرده أن يشبع حاجاته كلها وأنه في حاجة إلى غيره ، انتهى إلى وجوب التعاون مع هذا الغير ، وقد رسم الفارابي صورة للجماعة الإنسانية المثلى المبنية على أساس من الأخلاق الفاضلة ولدى يبرز هذه الصورة ، صورة « المدينة الفاضلة » صور الجماعة الفاسدة المبنية على العنف والحقد والرغبة في التحدى ، وعاد البارون كاراده فوفاً كما أن آراء الفيلسوف الألماني « نيتشه » التي نشرت بعد الفارابي بقسعة قرون شديدة لثبته بآراء المشرع العربي .

كما أن من الموضوعات العامة التي يمكن أن يتولاها الجهاز المنشود النواحي القانونية الخاصة بنشاط الأمم المتحدة ، ما وجه من نقد — على ضوء التجربة التي عاشها العالم مع الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٦ — بشأن عدم تمثيل مجلس الأمن بتكوينه الحالي لمناطق العالم الجغرافية بعد أن كاد عدد أعضاء الأمم المتحدة يتطاول ثلاث مرات عما كان عليه عند توقيع ميثاق سان فرانسيسكو ، ووجوب زيادة حجم مجلس الأمن لكي يتسق مع الحكمة من تكوينه ، وبأن عدم استعانة الأمم المتحدة باستعانة كافية بلجنة القانون الدولي وهي اللجنة الدائمة التي شكلت في نوفمبر عام ١٩٤٧ من ١٥ عضواً ثم ارتفع عددهم في عام ١٩٥٦ إلى ٢١ عضواً والتي وضعت مشروعات التصريحات القانونية الدولية الخاصة بحقوق وواجبات الدول ، والمبادئ الخاصة بالقانون الجنائي الدولي الذي أقره الميثاق وحكم محكمة نورنبرج وأعدت مشروع القانون الخاص بالجرائم التي ترتكب ضد السلم وأمن الجنس البشري ودرس موضوع تعريف الاعتداء aggression ، وأبدت رأيها بشأن الرغبة في إنشاء جهاز قضائي دولي لهاكمة الأشخاص المتهمين باقتناء الجماعات البشرية genocide وغير ذلك من الجرائم المشابهة وإمكان إنشاء ذلك الجهاز فقد لاحظت هيئات عديدة من المحامين وجوب توسيع حجم الاستعانة بهذه اللجنة بزيادة ميزانيتها وبتعدد مجالاتها طول العام وباختيار أعضائها من ترشحهم مؤملاتهم لشغل أرفع المناصب القضائية في بلادهم ومن لهم دراية خاصة بالقانون الدولي ، وبزيادة المساعدة الفنية القائمة على البحث العلمي التي تقدم إلى أعضاء تلك اللجنة ، وبأن إحالة الموضوعات التي

تطوى على عناصر قانونية إلى اللجنة السادسة من لجان الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي اللجنة القانونية فقد لاحظت هيئات من المحامين أنه لو أحيلت إلى هذه اللجنة — بعد العناية باختيار أعضائها من قانونيين البارزين — جميع المسائل القانونية البحتة وجميع الظواهر أو العناصر القانونية للمسائل التي تبعت في اللجان الأخرى ، فإن ذلك يسر للجمعية العامة سبيل إصدار قرارات أسلم ، وأن الزعم بأن الوفود إلى الأمم المتحدة تصحب مستشارين قانونيين ، مرهود عليه بأن لجنة من القانونيين تبت في المسائل القانونية بخبرة وقدرة أعظم من لجنة من غير القانونيين تستعين بخبرة مستشارين من القانونيين .

• • •

إذا كان الكثيرون يتندرون بقول المحامي الأمريكي ، شوت ، (Shoate) « لا نستطيعون أن نعيشوا بغير محامين ، كما أنكم نطاماً لا نستطيعون أن نموتوا بغير محامين » ، فإنني أفضل في هذا المقام أن أقول مع المفكر الإنجليزي « كولتون ، Colton » « إن بعض الناس يقرأون ليفكروا وهم قلة ، والبعض يقرأون ليكتبوا وهم كثيرون ، والبعض يقرأون لينكأوا وهم الغالبية العظمى » .

وإني لكبير الأمل في أن جهاز الدراسات القانونية المنشود سيضم عدداً من المحامين الذين يمكنهم استعانة على أن يقرأوا كثيراً ليفكروا ، وهم يقل عددهم ، فإن ثمرة هذا التفكير ستجد في محيطنا أو خارجه من يعينه استعداده على التدبيرة عن تلك الأثرة أو الكلام عنها وخدمة العلم القانوني بنشرها .

دعوى الطاعة

عند غير المسلمين

للاستاذ ولهم استاوس المولى

حكم الطاعة من المسائل التي وقشت في مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد ، وثار حولها الجدل النقي . لذلك رأينا أن نتناوله في المباحث الثلاثة التالية :

أولا : الطاعة في الشريعة الإسلامية :

درجت محاكم الأحوال الشخصية للمسلمين على قبول دعوى الطاعة ، متى توافرت أركانها وهي المسكن شرعى الذى يعده الزوج لزوجته ، وما دام قد أوفاهما عاجل صداقها . وقبل صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية والمجالس المالية ، وكانت المحاكم الشرعية تقضى بالطاعة استناداً إلى أقوال فقهاء الشريعة الإسلامية ، من أنه من المقرر شرعاً أن طاعة الزوجة حق على زوجها متى أوفاهما عاجل الصداق وأعيد لها مسكنها شرعياً (كتاب الدرد المختار فى بابي المهر والنفقة) .

فبينما نجد النفقة ، نفقة الزوجة على زوجها ، مقررة شرعاً بالكتاب والسنة ، لا نجد الطاعة سنداً فى الكتاب ولا السنة إنما هو اجتهاد وفقه .

فأساس المحكم بالنفقة فى الشريعة الإسلامية هو نص أمر فى الكتاب ، والسنة ، كصديقين أساسيين ، فى الآية الأولى ، من مصادر الشريعة الإسلامية ، قال تعالى (وهل المولود له رزقهن وكسوتهن المعروف) (اذ كنون من حيث كنتم من وجهكم) وقال عليه الصلاة والسلام فى حديثه بمجة الوداع (أوصيكم بانفساء غيرا - إلى أن قال - ولئن عايكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف) .

أما أساس المحكم بالطاعة ، فهو الفقه والاجتهاد ، ولو به مصدر من مصادر التشريع

الإسلامي ، إلا أنه يأتي في المرتبة الرابعة بعد القرآن والسنة والاجماع ، وعلى ذلك انعقد اجماع العلماء ، فإن النفقة جواز الاحتباس فكل من كان محبوساً بحق مقصور لغيره كانت نفقته عليه ، والزوجة محبوسة لنفقة زوجها ، فنفقتهما عليه واجبة (شرح فتح القدير والعناية على الهداية والدرود المختار وغيرهما من كتب الفقه في باب النفقة)

وثرانياً على ذلك ، وما دامت النفقة نظير الاحتباس ، فالطاعة واجبة على الزوجة لزوجها مادام أوقافاً عاجلاً صداقها ، وما دام قد أعد لها مسكناً شرعياً ، مناسباً لحالة خال من سكن الغير . بين جيران مسلمين صالحين تأمن فيه على نفسها ومالها الخ . وهذا هو حكم الطاعة في الشريعة الإسلامية .

ثانياً : الطاعة في الشريعة المسيحية :

من المعروف أنه ليس لهـيجهن في مصر قانون بالمعنى الصحيح بحكم أحوالهم الشخصية إنما هناك قواعد متفرقة ، سميت بقواعد- الأحوال الشخصية وضعتها المجالس الكنسية . وطبقها المجالس المليية ، حتى صارت عرفاً واجب التطبيق ، وأهم هذه القواعد مجموعة سنة ١٩٣٨ ومجموعة سنة ١٩٥٥ ، إلى جانب أحكام المجالس المليية الجزئية والالتزامية ، وهذه القواعد هي التي تحكم مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين الآن ، وبعد صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المليية ، وإحالة اختصاصها إلى محاكم الأحوال الشخصية للمسلمين ، ولغير المسلمين .

فقد نصت المادة (٩) من القانون المذكور على أن : تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر في المادة (٢٨٠) من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة . أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحصي الطائفة والملة . الذين لهم جهات قضائية لدية . منطمة وقت صدور هــ القانون . فتصدر الأحكام في نطاق النظام العام طبقاً لشريعتهم .

ومعنى هذا أن القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ في مادته السادسة أبقى على قواعد الأحوال الشخصية لغير المسلمين التي كان معمولاً بها وقت صدور هذا القانون ما دامت في نطاق النظام

العام طبقا لشريعتهم . وبشرط اتحادهم ملة وطائفة فاذا كان وضع دعوى الطاعة بين هذه القواعد . وما وضعها الآن .

لا يوجد في الكتاب المقدس (شريعة المسيحيين) نصوص تأمر الزوجة بالطاعة الجبرية لزوجها . كما هو الحال في القرآن الكريم . ولو أن هناك نصوصاً مباشرة تحض المرأة المسيحية على طاعة زوجها . بالمحبة والتعاون . وليس بالقوة الجبرية كما هو الحال في تنفيذ أحكام الطاعة التي تصدر من مجاكم الأحوال الشخصية للمسلمين .

ومن هذه النصوص الآمرة التي وردت في الإنجيل ماقاله الرسول بولس بلسان الوحي الإلهي في رسالته الأولى إلى أهل مدينة كورنثوس الإصحاح السابع العاشر ١ و ١١ (وأما المتزوجون فأوصيهم ، لا أنا بل الرب ، أن لا تفارق المرأة زوجها وإن فارقته فلتلتصق به متزوجة أو لتصلح رجلها ، ولا يترك الرجل امرأته) .

وفي العدد ٣ من نفس الإصحاح يقول بولس الرسول : (ليوف الرجل المرأة حقها الواجب وكذلك المرأة أيضا الرجل ، ليس للمرأة تسلط على جسدها بل للرجل ، وكذلك الرجل أيضا ليس له تسلط على جسده بل للمرأة لا بل أحدكم الآخر إلا أن يكون على موافقة إلى حين لكي تتفرغوا للصوم والصلاة ...)

وفي رسالة الرسول بولس مشرح المسيحية إلى أهل أفسس ، الإصحاح الخامس العدد ٢٢ وما بعده يقول (أيها النساء إخضعن لرجالكن كما للرب ، لأن الرجل هو رأس المرأة ، كما أن المسيح أيضا رأس الكنيسة ولكن كما تخضع الكنيسة للمسيح ، كذلك النساء لرجالهن في كل شيء ، أيها الرجال أحبوا نساءكم كما أحب المسيح أيضا الكنيسة ..)

وفي رسالة بطرس الرسول الأولى الإصحاح الثالث العدد ١ و ٥ و ٦ (كذلك أيتها النساء كن خاضعات لرجالكن .. فانه هكذا كانت قدما النساء للقديسات أيضا المتوكلات على الله ، يزين أنفسهن ، خاضعات لرجالهن ، كما كانت سارة تطيع إبراهيم داعية إياه سيدها) .

وبالبحث في الكتاب المقدس يجد أمثلة كثيرة على حض المرأة المتزوجة على الخضوع لزوجها كما تضمنت قواعد الأقباط الأرثوذكس ، السابق الإشارة إليها وجوب طاعة الزوجة لزوجها والانتقال معه أينما ذهب والافتراق (١٤٢م) .

فما معنى هذا الخضوع الذى قصده الشريعة المسيحية ، وهل قصده الخضوع المادى عن طريق السلطة التنفيذية ، أم قصدت الخضوع الروحى .

اتهاء قضاء الأحوال الشخصية ضد غير المسلمين بالنسبة لدعوى الطاعة :

١ - المجالس المالية :

جرى قضاء المجالس المالية قبل صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على رفض دعاوى الطاعة المرفوعة من الزوج ضد زوجته ، على أساس أن الشريعة المسيحية لا تعرف الجبرية ، لأنها تنادى بواجبات روحية ، بمعنى أنه ليس للسالم المدنية أن تتدخل فيها لتكره الإنسان على أهله ، واستقر قضاء هذه المجالس على رفض هذه الدعاوى على الأساس المتقدم واعتبرت لفظ (الخضوع) الوارد فى الآيات السابقة إنما قصده الخضوع الروحى لا الخضوع المادى فهلا الآية المقدسة التى تقول (أيتها النساء اخضعن لرجاك كن ، كما للرب) أو (كما كانت سارة تطيع إبراهيم داعية أباه سيده) هل قصدت الخضوع المادى بالقوة الجبرية (للرب) أو (لإبراهيم بالنسبة لسارة) . الإجابة قطعا بالنفى المؤكد ، لأن الله سبحانه وتعالى لا يكره البشر على الخضوع له ، وأن إبراهيم لم يكره سارة للخضوع له ، إذ أن الخضوع المقصود ، هو الخضوع الروحى ، لا الخضوع بالقوة الجبرية أو السلطة المدنية وعلى هذا جرى قضاء المجالس المالية قبل الغائها .

٢ - محاكم الأحوال الشخصية لغير المسلمين بعد صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ :

بعد إلغاء هذه المجالس المالية بصدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وإحالة القضايا المنظورة أمامها إلى محاكم الأحوال الشخصية ، صدرت بعض أحكام متفرقة بالطاعة وقد أيدت هذه الأحكام استئنافيا ، وبعضها ألغى فى الاستئناف . وكان سنة الطاعة فيما ، الآيات السابق ذكرها ، وأن المقصود (بالخضوع) الوارد فيها هو الخضوع المادى ، وليس الخضوع الروحى ، وأن عقد الزواج عقد تبادلى ، وما دام الزوج ملزم بالإتفاق على زوجته من حين العقد الصحيح ، كذلك تلزم الزوجة بطاعة زوجها ، التزاما تبادليا ، وكيف يطلب لزوجته الحكم بحبس زوجها عند التنفيذ بجمد نفقتها . ولا تطيع زوجها . فلا يقصد بالخضوع الوارد بالكتاب المقدس إلا الخضوع المادى بالقوة الجبرية (القضية رقم ١٣٨ - سنة ١٩٦٢ ، على جزئى اسكندرية واستئنافها رقم ١٥ سنة ١٩٦٣ على مستأنف اسكندرية) .

ولكن هذه الأحكام — على ندرتها — لم يكتب لها الاستمرار ، إذ سرطار ما عادت
المحاكم إلى اعتناق الأصل الأول الذى جرت عليه أحكام المجاهدين الملة ، وهو مبدأ الخضوع
الروحى لا الخضوع الانادى الجسدى .

٣ — قضاء وسط بين رفض الطاعة والحكم بها :

ظهر قضاء وسط ، بمعنى دعوة الزوجة إلى منزل الزوجية ، دعوة اختيارية ، ليس فيها
إكراه مافى أو روحى فاذ مارفعت دعوى طاعة من الزوج ، كان الزوج بمسند طلباته فى
الجلسة ، بدلا من دخول زوجته فى طاعته فى المسكن الذى أعده لها ، إلى (دعوة الزوجة إلى
منزل الزوجية) وكانت الأحكام تصدر بدعوة الزوجة إلى منزل الزوجية . وذلك طبقاً بهد سماع
شهادة شهود "بارفين" ، وتتحقق من شرعية المسكن ، فإذا رفضت الزوجة الدعوة إلى منزل
الزوجية بعد إعلانها بالحكم ، فالجاء على ذلك هو طلب الحكم بإسقاط نفقتها إذا كانت قد حصلت
على حكم بالنفقة ، أو رفض دعواها بطلب نفقة إذا ماراة تم ضد زوج .
وكانت ثمة بعدد استلام صورة الحكم . فإذ يلقى بالحكم . دعوة زوجه إلى منزل الزوجية
اختياراً (صعوبة فى أهلام الكتاب ، هل تسلم من هذا الحكم صورة تنفذية أم صورة طبق
الأصل ، وإلا سالت صورة تنفذية هل ينفذ بها بالنسبة للمصاريف وأتعاب الحمامة فقط ،
أم ينفذ بها ككل ضد الزوجية أيضاً . وما فيه هذا الحكم إذا كانت منه صورة طبق الأصل
فقط ، يكون المقتضى بها بجرء دعوة الزوجة إلى منزل الزوجية . دون المصاريف وأتعاب الحمامة .
إلا أن هذا القضاء — وثو أنه على قدر كبير من المنطق والصواب — لم يستمر طويلاً ،
اذ عادت محاكم الأحوال الشخصية من جديد إلى إعتناق المذهب لروحى فى الطاعة ، واستقرت
أحكامها على هذا الأساس . ولا زالت هذه أحكام لها قاتل اعلمكة (وحيث أنه باستقراء جميع
النصوص الى وردت فى الإبر . وتمازأت حقوق الزوجين وواجباتهما ، بين أنما تنادى بواجبات
زوجته ، بمعنى أنه ليس لسيادة المدبرة أن تتدخل فيها لتذكره الانسان على أدائها ، بل كل ما فى
الأمر أن من يحتفلها يكرن قد ارتكب خطيئة دينية يحاسبه عليها الله جل جلاله يوم الدين ، إذ
لا توجد قوة مهما بامسعد على طهر تبسيطه تجبر المرء أن يحب عدوه ، ويبارك لاهنيه ، ويحسن
إليه مبعثيه (متى الاصحاح الخامس الآية ٤٤) ، وأن تلزم الرجل بأن يحب زوجته ، والمرأة

بأن يجب عليها وتطيعه ، وكلها تعاليم تنادى بها المسيحية .

(وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن و التضاء بالطاعة الجبرية تنفيذاً مبنياً على جسم المرأة ، وفي هذا إذلال لها واحداً لآدميتها ، ذلك أن علاقتها مع زوجها لا تقوم على أساس رابطة جسدية فقط ، بل تقوم أول ما تقوم على أسس أعمق وأسمى من ذلك ، وهى أسس المحبة والتعاون والتعاطف ، وجميعها مظاهر معنوية تنبع من القلب ، ولا يمكن انتزاعها من المرأة كرهاً ، أو إجبارها على منحها عنوة ، فهى لا تكون إلا عن رغبة دون رهبة وعن طوع دون إجبار) .
(وحيث أنه مفاد ما تقدم أن الزوجة لا تلزم بالأكراه على معاشرة زوجها وأن كانت الشريعة المسيحية تعلمها وتحثها على عدم مفارقتها أبداً ، غير أنها لو فارقته لسبب أو لآخر فليس لأية سلطة أن تجبرها على العودة إلى منزل الزوجية ، وعليها عندئذ أن تصالح زوجها أو تظل بلا زواج (رسالة بولس الرسول الأولى الأصحاح السابق العدد ١٠ و ١١) . (القضية ٦٢ لسنة ١٩٥٩ مل جزئى اسكندرية استئنافاً) .

٤ — موقف الزوجة الناشز طبقاً للشريعة المسيحية التى ترفض الطاعة الجبرية :

وطبيعى أن الزوجة المسيحية التى ترفض مشاركة زوجها أعباء الحياة الزوجية ، تسقط نفقتها بدعوى يرفعها الزوج ، وفى حالة ما إذا رفعت دعوى بالتفقة ، ومثلت المحكمة أن هناك مسكناً شرعياً مناسباً ، وأن الزوج قائم بالإتفاق عليها ، ورفضت دعوى معاكته ، نفضى المحكمة برفض دعواها ، وبذلك تتحقق المحكمة من عدم الأخذ بالطاعة الجبرية .

ثالثاً : اتجاه المشروع الجديد نحو تعديل حكم الطاعة

يبدو من مناقشات مشروع الأحوال الشخصية الموحد الجديد ، أن المشروع سوف يتخذ من الطاعة الاختيارية أساساً للحكم فى دعاوى الطاعة ، بمعنى أن حكم الطاعة لن يتخذ بطريق الاكراه المادى خصوصاً بعدما ثبت أن الزوجة تستطيع إسقاط حكم الطاعة فى الوقت الذى تريده ، بأن تهرب مثلاً من منزل الزوجية بعد التهديد ، أو بأن تثبت أن زوجها غير أمين عليها ، لأنه يمتدنى بالضرب والسب ، وغير ذلك من الوسائل العديدة ، ويصبح حكم الطاعة غير ذي فائدة ؛ وسوف يطبق هذا المبدأ فى دعاوى الطاعة بالنسبة للمصريين كافة مسلمين وغير مسلمين .

فإن الزوجة التي يصدر ضدها حكم بالطاعة أو المتابعة أو الدعوة إلى منزل الزوجية، وتعلن به، وتأتي التوجه إلى منزل الزوجية، وتمضي المدة القانونية التي يحددها الحكم، سواء عن طريق الإدارة أو بإصدار على يد محضر، أو بالوسيلة التي يحددها القانون الجديد؛ تعتبر نائرا، ويصبح من حق الزوج اللجوء إلى أحد الطرفين الآخرين:

(أ) إذا كانت الزوجة قد حصلت على حكم نهائي بالنفقة، يرفع الزوج دعوى إسقاط لهذه النفقة، بدلا بحكم الطاعة الذي يحتم يده، وثابت فيه أن الزوجة رفضت التوجه إلى منزل الزوجية، طبقا للتأثيرات الثابتة على هذا الحكم، أو محضر الشرطة، أو الإنذار، أو أي وسيلة أخرى يحددها القانون، فيحكم القاضي بأسقاط النفقة المقررة للزوجة، وذلك دون تنفيذ حكم الطاعة بالقوة الجبرية التي كانت متبعة قبل صدور القانون.

(ب) إذا كانت دعوى النفقة المرفوعة من الزوجة لا زالت منظورة، ورفع الزوج دعوى مستقلة أو دعوى فرعية بالطاعة، قررت المحكمة ضم الدعويين، وبعد سماع شهود الطرفين في الدعويين، إذا اتضح لها أن الزوجة محقة في دعواها والزوج غير جاد في دعواه وأن دعواه كيدية، رفضت للزوجة بالنفقة ورفضت دعوى الطاعة. وبالعكس إذا كانت دعوى الطاعة جارية ودعوى النفقة على غير أساس، ففي هذه الحالة ترفض دعوى النفقة، وتحكم بالطاعة، وفي هذه الحالة تسجل على الزوجة نشوزها وهدم استحقاقها للنفقة، وقد تضطر الزوجة أن تذهب إلى منزل الزوجية لتشارك زوجها حياتهما من جديد.

وبذلك يكون المشروع الجديد أخذ بمبدأ الطاعة الاختيارية، بدلا من الطاعة الجبرية، يحترق بذلك كرامة المرأة وحريتها والمركز الاجتماعي الذي تبواته، في المجتمع الاشتراكي الذي نعيشه.

دُنْيا القَانُونِ وَالْمَحَاكِمِ

مدرسة الجيش الأمريكي

لإعداد القضاة العسكريين ()

المستأذ وولتر كريج
رئيس نقابة المحامين الأمريكيين

سرفي أن زرت في ماساتشيتس قريبتين مدرسة الجيش الأمريكي لإعداد القضاة العسكريين بمدينة
« شارلوتسفيل » ، بولاية « فرجينيا » .

وكنس في المناسبة الأولى مدعواً للتحدث إلى العرقة الخاصة الثامنة والثلاثين ، بمناسبة تخرجها .
وكان نوام العرقة مائة شاب من خريجي مدرسة القانون ؛ من المقبولين حديثاً في نقابات المحامين
لولاياتهم . وقد تم اختيارهم من بين ٧٠٠ تقدموا للقسم القانوني في الجيش .

وبعد أن تلقوا دروساً في إحدى مدارس الجيش الخاصة بالطيران ، عاد هؤلاء الضباط
الشباب إلى التجمع مرة أخرى في مدرسة الجيش الأمريكي لإعداد القضاة العسكريين ، في ساحة
جامعة « فرجينيا » ، المصافب الكلية المحرق ، حيث تابوا لمدة عشرة أسابيع تعييناً دراسياً في
القانون العسكري .

أما زيارتي الثانية فكانت بمناسبة انتهاء الدراسة في القسم المخصص للضباط والمؤتمر الذي
دعئ لحضوريه الضباط القضاة العسكريون من مراكزهم بالجيش في أنحاء العالم .

وكانت نقابة المحامين منذ زمن بعيد على علم بنشاط مدرسة إعداد القضاة العسكريين ؛ فقد كان
القائد الأول في « شارلوتسفيل » ، هو العميد « دكس » ، الذي يشغل حالياً وظيفة القاضي والمحامي
العام للجيش ، وإليه يرجع الفضل الأكبر في إيجاد العلاقة الوثيقة بين نقابة المحامين والمدرسة ،
وهي علاقة ما تزال قائمه إلى الآن .

وقد أعد بركة ج. ا. راسد في المدرسة بمعاونته نقابة المحامين ، وفي فبراير ١٩٥٥ وافق مجلس النواب على برنامج التخرج في المدرسة ، بناء على توصية قسم الدراسة القانونية والقبول بنقابة المحامين .

لقد امتعنى ورأيت متابعة نشاط معهد الدراسة القانونية في عديد صوره ، وإني لوائق من أن أى محام لن يكون أقل منى إعجاباً به .

فقد لاحظت أنه بالإضافة إلى الدراسة الخاصة ، فهناك الدراسة المهنية ، ومدتها عام كامل لحكام القضاة ، وهي تشمل على برنامج اسالة ، تعيين دراسى فى فقه القانون على الأستاذ ، أدون بانرسون كارديوزو ، الأستاذ فخري الفقه القانونى فى جامعة كاليفورنيا .

ومع أن كثيرين من غير الإخصائيين ، يفكرون فى القاضى الأفوكاتو باعتباره أولاً محمياً أو قاضياً فى نظام المحاكم العسكرية ، فإن المسؤوليات المتنوعة للمحامى العسكرى تمتد عبر هذه المهمة .

فالقضاة الأفوكاتو Judge advocate المعاصر ، يجب أن يكون على علم فائق بالقانون الدولى ، وقانون "مقود الحكومية ، والقانون الإدارى والشؤون المدنية ، وهذه هى بعض الميادين التى ينصب عليها اهتمامه .

يضاف إلى هذا ، أن وجود طلبة فى مدرسة القضاء العسكرىين ، يتموز إلى الفروع القانونية للقوات المسلحة المتنامية ، يبرز بقوة مدى تطابق "قانون العسكرى جغرافيا .

إن أى شخص يقرأ الصحف يعلم بأن قواتنا العسكرية موزعة على بقاع متنوعة مثل لادوس وفيتنام ، وأوربة ، وكوريا ، والمقطب الشمالى .

ومع ذلك ، فإنه لا سبيل إلى تقدير هذا النشاط حق قدره ، إلا إذا تدبرنا أن تمقيد العالم الحديث يتطلب أن يعد الجيش لنفسه إدارته القانونية الخاصة به .

إننا جميعاً نشعر ببراعة قوادنا العسكرىين الممتازين وقوانينهم ، فإنه لم يحدث قط فى تاريخنا من قبل ، أن سيطر على مصائر جيشنا رجال لهم هذه الخبرة والمقدرة القيادية فى الإزمات .

ومن ذلك ، فإنه لا يعنى أيضاً إلا أن أشهر بالاعتزاز أفراد صنفنا ثمانية (المحاميين) ، الذين يخدمون إلى جوار قوادتنا ، عسكريين ، ويدورهم بالشرورة قانونية الرصنية التي تساعد على اتخاذ قراراتهم .

وإن التقدم في ميدان القانون العسكري في خلال الأعوام الأثني عشرة الأخيرة ، بما فيها من القانون الموحد للعدالة العسكرية ، قد حقق توافقاً بين قانوني عسكري وتطبيقه عملي . وبين التقليد القديم ؛ وإن الم . لا يكاد يقتضي بعض التوفيق مع هذا . قضية مثل الشباب الناصح ، حتى يوعده إيمانهم الوثيق بمبدأ . «مبادئ القانونية» ، Rule of Law ، من أغلبيةهم مساحة أعضاء في نقابة المحامين الأمريكيين ، ولهم في شؤونها دور مهم .

وعندما تركت المدرسة ، خرجت . فتمتعاً بأثر قضية عسكريين ، ليسوا فقط أفراداً عسكريين من أول طراز ، ولكنهم أيضاً يمثلون بارزون في صناعة القانونية .

وهناك جو يحيط بأن مهم . على بشرك نشة اعلياً . ومع أن من السهل تمييز هذا الجو ، غير أن من العسير إبلاغه . وقد طلب إلى أحد مدرسة قضية العسكريين «عبيد» جون مردى ، خريج مدرسة الحقوق بجامعة كولومبيا ، أن يترجم دعوة إلى أعضاء نقابة المحامين الأمريكيين ، لزيارة المدرسة في أي وقت .

وإن المدرسة تتطرق على طراز حياة التدريس بها ، وما تتميز به من أروح بنائية مع تعاونها الجدير وكلية الحقوق بجامعة كولومبيا ، وكذلك مع نقابة المحامين الأمريكيين . وخاصة القانونية .

حبذا لو فكر المـؤولون في هذه بعض خريجي كلية الحقوق ، لإعداداً كراماً ، على غرار مدرسة الجيش الأمريكي ، لإعداد القضاة والمدعين العامين العسكريين .

المحـكـمـ

كتب جديدة :

المشكلات العملية الهامة

في الإجراءات الجنائية

الجزء الثاني

للاستاذ الدكتور روف عبيد

الاستاذ كلية الحقوق بجامعة عين شمس

هذا هو الجزء الثاني من الكتاب النفيس الذي سبق أن نرسلنا به في باب الكتب الجديدة في العدد الثالث من السنة الثالثة والأربعين من مجلة المحاماة .

وكان المؤلف قد أفرد الجزء الأول من كتابه لبحث دراسات قضائية في التحقيق الابتدائي والمحاكمة ، بعضها خاص بالدعوى الجنائية والعرض متعلق بالدعوى المدنية ؛ فعالج فيه : التكيف الواقعي ، وما يثيره التكيف من مشكلات في نطاق التقسيم المثلث للجرائم ؛ والجوانب العملية الهامة للنقض والتفتيش ؛ وحق الدفاع أمام القضاء الجنائي ؛ واستظهار القصد في القتل العمد ؛ وبعض الجوانب العملية لدعوى البلاغ المكاذب ؛ ومركز الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي .

أما الجزء الثاني فقد خصه الاستاذ الدكتور روف عبيد لدراسات قضائية أخرى تنصب مباشرة على طرق الطعن في الأحكام وأوامر الإحالة ، بوصف كونها هدفا مقصودا لذاته ، وباعتبار ما تثيره من مسائل دقيقة ، وقسمه إلى أبواب تناول فيها :

أولا — نظرية المصلحة في الطعن الجنائي :

وقد نوه المؤلف بأن تشريعاتنا الإجرائية قد سكنت عن الإشارة إلى ضرورة توافر شرط

المصلحة والدعوى أو في الطعن ، وإن كان توازنه مع ذلك أمراً مسلماً به لقبول أيهما ؛ فضرابط توافره أو انتفاؤه تمثل بغيراً فلهذا لا تشريع فيه .

ودور الفقه في هذا البيان كاد يقتصر على رسم خطوطه الرئيسية ، تاركاً للقضاء مهمة سد الفراغ بينهما بحلول واقعية صرف . تتمثل فيها رغبة تحقيق العدل القضائي على الوجه المطلوب ، أكثر مما تتمثل فيها رغبة التقيد بوجهة نظر معينة في هذا الشأن .

لذلك انجهدت هذه المؤلف إلى متابعة أحكام القضاء وتمحيصها ، ومحاولة استخلاص النظرية السائدة التي يستمدى بها كلنا أثر موضوع توافر شرط المصلحة في الطعن .

وقد تعرض المؤلف للمصلحة في الطعن عند مخالفة الحكم المطعون فيه لقانون العقوبات ؛ أو عند الخطأ في تطبيقه أو في تأويله .

ثم تصدى المصلحة في الطعن إذا وقع بطلانه في الحكم ، أو في الإجراءات ؛ ثم المصلحة في الطعن بعد قبوله ، ثم المصلحة في الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائي بالتبعية للدعوى الجنائية .

ثانياً : طعن في الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن :

لما كان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن ، قد يكون حكماً في غير محله ، كأن يكون المأرض لم يعان إعلانياً صحيحاً بالجلسة ، أو لم يعلن أصلاً . أو يكون قد تخلف عن حضور الجلسة لعذر قهرى لا حيلة له فيه من مرض أو اعتقال . لذلك أجاز القانون الطعن في الحكم بالاستئناف إذا كان صادراً من محكمة جزئية ، وبالنقض إذا كان صادراً ابتدائياً من محكمة استئنافية ؛ أو منها بتأييده ورفض الاستئناف المرفوع عنه ؛ أو منها لعدم قبوله شكلاً لثقل تقديمه بعد الميعاد .

كما يجوز الطعن فيه مباشرة إذا كان صادراً من محكمة الجنائيات في واقعة أقيمت عنها الدعوى باعتبارها جنحة لا جنائية ؛ ذلك أن الحكم الصادر في مثل هذه الدعوى يخضع لنظام المعارضة .

في الأحكام الغيابية . لا يبطل الحكم السابق مذهباً ، إذا حضر المحكوم عليه في غيبته ، أو إذا قبض عليه قبل استتوط العقوبة بمضي امدته .

كما يجوز أيضاً الطعن في الحكم بطريق المقض إذا بني الطعن على بطلان في الحكم ، أو على بطلان في الإجراءات أثر في الحكم .

والحكم باعبار المعارضة تأثر لم تذكر ، حكم - نزع من السير في الدعوى ، والقاعدة العامة هي أن كل حكم مانع من سير في دعوى يجوز أن يكون محلاً لطعن مستقل عن حكم الموضوع . فشأن ذلك شأن الحكم بعدم جواز المعارضة ، أو بعدم قبولها شكلاً ، أو بعدم جواز الاستئناف ، أو بعدم قبوله شكلاً ، أو بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، أو لانقضائها بمثل التقادم ، أو لصدر في موضوع شامل فيها . وذلك لتمكين صاحب الشأن من مواصلة السير في دعواه حتى يفصل فيها بحكم نهائي حيز - حجية الشيء المحكوم فيه .

وبنفرد الحكم باعتبار المعارضة كان لم تذكر ، بين الأحكام الأخرى المانعة من السير في الدعوى ، بخصائص معينة جعلته يشير من حيث الطعن فيه بالاستئناف أو بالنقض ، عدداً من مشكلات بالغة الخطورة من الناحية العملية ، وقد تعددت فيها الآراء ، كما تطور فيها القضاء ، مما حدا بمؤلف على الإفاضة في هذا الباب ، متقصياً الحلول التي انتهت إليها القضاء المصري ، مع تقدير تلك الحلول ، والمساهمة في تذليل العقبات .

لذلك تصدى المؤلف لتحديد أسوال طعن ، تبعاً لصحة الحكم أو عدم صحته كما درس مبدأ سريان ميعاد الطعن في الحكم ، ومبدأ سريان ميعاد الطعن في حكم الموضوع ، ونطاق الطعن ، من حيث انصرافه إلى الحكم باعتبار المعارضة كأن لم يكن وحده ، أم انصرافه إليه وإلى الحكم الصادر في الموضوع معاً .

ثالثاً : عدم جواز النقض ، حيث لا يجوز الاستئناف :

تناول المؤلف الشروط الثلاثة الواجب توافرها في الحكم القطعي ، حتى يكون الطعن فيه بطريق النقض جائزاً : وهي أن يكون نهائياً ، صادراً من آخر درجة ، في جنابة أو جنحية .

وأولها — أن يكون الحكم نهائياً ، لا يجوز فيه طعن بطريق عادي ؛ فلا يقبل من أى خصم الطعن بالنقض في حكم قابل للاستئناف ، سواء أكان الاستئناف جائزاً لأسباب موضوعية ، أم بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون ، أو في تأويلها .

كما لا يقبل الطعن في الحكم بالنقض ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً . للزيادة العامة والمدعى بالحقوق المدنية ، والمسؤول عنها ، كل فيما يخص به ، الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية . ذلك أن هذا الحكم غير قابل للمعارضة ، أيا كان نوع القوية المتضمن بها ؛ بل هو حكم تهديد يسلط بحضور المتهم أو بالتبعض عليه ، لئلا محل لأن يعاقب حق المصوم الذين كالحكم - ضروريا بالنسبة لهم ، إلى أجل غير مسمى .

وإذا كان الحكم نهائياً صادراً بالبراءة من محكمة الجنايات في جناية ، فهو يعد بمثابة حكم نهائى من وقت صدوره ، وهو ما يذهب إلى إباحة الطعن فيه بالنقض فور صدوره ، بمن قد يكون صاحب مصلحة في الطعن ؛ كالمعينة ، بالنسبة للحكم في دعوى الجنائية ، أو المدعى المدني ، بالنسبة للحكم برفض دعواه المدنية .

يرقتضى عدم إباحة الطعن بالنقض عند جواز المعارضة أو الاستئناف ، أن الحكم إذا كان صادراً من محكمة جزئية وغير قابل للمعارضة لأنه ضرورى حكماً أو حقيقة ، ولا للاستئناف لانتهاء شرط من شروط الاستئناف ؛ جاز فيه الطعن بالنقض مباشرة ، ما دام الانتفاع منه .

وهذا هو في الواقع ما كانت تجرى عليه محكمة النقض في أفراد في ظل قانون تحقيق الجنايات ، بدون أدنى تردد ؛ وبالنسبة للجنح ، وأيضاً بالنسبة للمخالفات عندما كان الطعن بالنقض في المخالفات جائزاً ، سواء في ظل قانون تحقيق الجنايات ، أم في ظل قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديل المادة ٢٠٤٢٠ بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٤٩ .

ولكن لم يلبث أن أثير البحث بعد صدور قانون الإجراءات الحالي ، حول جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في جنحة ؛ إذ لم يكن الاستئناف جائزاً فيه أصلاً .

والاستئناف قد لا يكون جائزاً ، رغم ما في الحكم الجزئي من خطأ في تقدير الوقائع ؛

أو منازعة صاحب الشأن في ثبوت الزهمة ، أو في تقدير العقوبة ما داممت داخلية في حدود النص . وقد يكون الاستئناف جائزاً في هذه الأحوال ، وقد لا يكون ، فهذا لا يتصل بموضوع البحث ؛ وإنما يصبح الأمر وثيق الصلة بما نعالج عند خطأ الحكم الجزئي في قانون العقوبات ، أو عندما يقع فيه أو في الإجراءات بطلان يؤثر فيه ، ويكون مع ذلك حكماً نهائياً .

هـ : يظهر هذا الاتجاه الجديد لمحكمتنا العليا ، بكل ما فيه من جودة وأهمية ، وقد خصص المواقف فصلاً لاستأنف هذه الأخطاء التشريعية بالنسبة للمعلن بالاستئناف ، وفصلاً آخر للكلام في تطبيقه على نظام الطعن بالنقض .

وقد لحص المواقف هذا المبدأ القانوني :

١ — إن استئناف الحكم الجزئي في مواد الجرح - أثر دائماً إذا وقع فيه : خطأ في تطبيق قانون العقوبات أو في تأويله ؛ أو بطلان في الحكم ، أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم . وبصرف النظر عن جواز استئنافه لأسباب موضوعية أو عدم جوزه .

أما في مواد المخالفات ، فإن الاستئناف يجوز في أحوال معينة ، بينها المادة ٤٠٢/٢ ، معدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ؛ ولكن الطعن فيها بالنقض غير جائز على أي حال .

٢ — إذا لم يكن استئناف الحكم جائزاً لأي سبب من الأسباب القانونية أو الموضوعية ؛ لم يجوز الطعن فيه بطريق النقض ، ولو توافرت له أسبابه القانونية .

فالنقض يجوز فيما يجوز فيه الاستئناف لحسب ، وبعد استنفاد هذا الطريق الأخير ، لا بعد تفويت ميعاده .

٣ — إن هذه القاعدة تسري على الحكم الصادر في الدعوى الجزئية ، كما تسري أيضاً بنفس حدودها ، على الحكم الصادر من المحكمة الجزئية ، في الدعوى المدنية المرفوعة أمامها بالتبعية للدعوى الجنائية .

رابعاً : رقابة النقض الجزائي على موضوع الدعوى :

تناول المواقف في هذا الباب دراسة القواعد التي تنظم مدى رقابة محكمة النقض على موضوع

الدعوى . إثباتا ونفيا ، وما تشيره من مشكلات مختلفة ، لهاها في العمل أهم ما يشار في نطاق سرد الأدلة في تسبيب الحكم الجنائي ، وبالتالي في نطاق الطعن فيه بطريق المنقضى بوجه عام .

وموضوع سرد الأدلة في الأحكام الجنائية ، على خطيرته العملية ، لما كان محل داية الباحثين ، وقد حرص المؤلف على أن يعالج ناحية من نواحي نظرية ضوابط تسبيب الأحكام الجنائية ، هي مشكلة رقابة محكمة المنقض الجزائي على موضوع الدعوى ، موضحة بتطبيقات وأمثلة مستمدة من أحكام القضاء الحديثة .

وقد تكلم المؤلف في نظام قضاء مخاضى باقتناسه ، قدر اتصاله برقابة المنقض الجزائي على موضوع الدعوى ، والآراء المختلفة في رقابة محكمة المنقض على الموضوع ، ونظرية محكمة المنقض الجزائي على وجه عام في شأن الرقابة على الموضوع ؛ وضوابط الرقابة على الموضوع طبقا للقضاء السائد .

خامسا : الطعن في أوامر الإحالة :

لما كان هذا البحث وثيق الصلة بنظام الإحالة في الجنايات على وجه عام ، كما هو وثيق الصلة بنظام الطعن في الأحكام ؛ فقد رأى المؤلف أن يخصص هذا الباب لدراسة تطور نظام الطعن في أوامر الإحالة التي يجوز فيها الطعن بالنقض ؛ وهي الأوامر باستتار الجناية جنحة أو مخالفة ؛ وبإحالتها بالتالي على هذا الوصف إلى المحكمة الجزئية .

وقد قسم المؤلف دراسته إلى موضوعات : نظام الطعن في ظل قانون تحقيق الجنايات الملمنى ؛ ونظام الطعن كما كان قائما ؛ ونظام الطعن كما هو قائم حاليا في ظل القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ؛ ونظام الطعن في أن لا وجه لإقامة الدعوى ، حيث إن هذا الأمر يمثل الوجه القابل للتصرف في الدعوى ؛ فضلا عن خضوعه لنظام مشترك في أغلب قواعده مع نظام الطعن في أوامر الإحالة ، وعلى وجه خاص من ناحية أوجه الطعن .

وقد مهد المؤلف لهذا الباب بأن أوامر الإحالة قد تصدر من النيابة أو من داهى التحقيق إلى المحكمة الجزئية ، أو من أيهما إلى مستشار الإحالة ، ومن هذا الأخير إلى محكمة الموضوع التي قد تكون هي محكمة الجنايات أو المحكمة الجزئية بحسب الأحوال . وقد تضمنت ذلك المادتان ١٧٧/٢ و ١٧٨ ، وأصبحت أولاهما تنص ، بعد تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ،

على أنه إذا رأى مستشار الإحالة أن الواقعة جنحة أو مخالفة ، يأمر بإحالتها إلى المحكمة الجزئية
مالم تكن من الجنح التي تقع بواسطة المصحف أو غيرهما من طرق النشر ، هذا الجنح المضرة بأفراد
الناس ، فتحيلها إلى محكمة الجنايات .

كما نصت المادة ١٧٨ ، بعد تعديلها بنفس اقتشريع ، على أنه : « إذا رأى مستشار الإحالة
أن الواقعة جنحية ، وإن الأدلة على المتهم كافية ، يأمر بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات .

« وإذا وجد شك فيما إذا كانت الواقعة جنحية أو جنحة أو مخالفة ، فيجوز له أن يأمر بإحالتها
إلى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه .

« وفي جميع الأحوال ، إذا تبين له أن الجنحية تدخل في اختصاص المنشأ الفرد ، يأمر
بإحالتها إليه .

والجنايات التي تحال إلى المستشار الفرد ، هي طبقاً للمادة ١/٣٦٩ إجراءات ، المعدلة
بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ : الجنايات المنصوص عليها في المادتين ٥١ و ٢٤٠ من قانون العقوبات ؛
العود المتكرر والضرب المفضى إلى عاهة ، مستديعة ، وفي القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة
والذخائر والقوانين المعدلة له : مالم تكن هذه الجنحية مرتبطة ارتباطاً غير قابل للتجوزة ، بجنحية
أخرى غير مذكور ، فتكون محكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين ، هي المختصة بنظر
الدعوى برمتها فالدعوى في النهاية تحال إلى محكمة الجنايات أو المستشار الفرد ، بناء على أمر
من مستشار الإحالة م ١/٣٧٣ معدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

وبحسب الوضع الحالي للامور يمكن تلخيص قواعد الطعن في أوامر الإحالة في أربع قواعد
عامة ، هي أنه لا يجوز الطعن في :

- ١ — أي قرار بالإحالة صادر من النيابة ، أيا كانت الجهة المحالة منها الدعوى .
- ٢ — أي قرار بالإحالة إلى مستشار الإحالة : أيا كانت الجهة المحالة إليها الدعوى .
- ٣ — أي قرار بالإحالة إلى محكمة الجنايات .

٤ - ولا يجوز الطعن إلا في القرار باعتباره الجنابة جنحة أو مخالفة ، الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله ، وهذا يجوز ابتداء استئنافه إذا صدر من قاضي التحقيق . فقد أصبحت المادة ١/١٦ بعد تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه : « للنيابة العامة وحدها ، استئناف الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة طبقاً للمادتين ١٥٥ و ١٥٦ » .

ويرفع الاستئناف طبقاً للمادة ١٦٧ معدلة بنفس القانون إلى محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة ، إلا إذا كان الأمر استئناف صادراً بأن لاوجه لإقامه الدعوى في جنابة ، فيرفع الاستئناف إلى مستشار الإحالة . ويفصل في الاستئناف على وجه الاستعجال .

واستئناف مثل هذا الأمر لا يثير سمومية عمية تذكر ، لأن الاستئناف قد يبنى على أسباب موضوعية ، كما يبنى على الخطأ في القانون . أو على البطلان في الإجراءات .

ثم إن نظام قاضي التحقيق برئته معطى عملياً تعطيلاً شبه تام ، لأنه في تشريعنا الراهن نظام اقتضائى بحث ، نصت عليه المادة ٦٤ ، عندما قررت عد تعديلاتها بالقانونين ١٢١ لسنة ١٩٥٦ و ١١٣ لسنة ١٩٤٧ ، إنه لما رأيت الهيئة العامة في مواد اختيار و الجناح .. أن تحقيق الدعوى بمعرفة قاضي التحقيق أكثر ملاءمة بالنظر إلى ظروفها الخاصة ، جاز لها في أية حالة كانت عليها الدعوى أن تعال - إلى رئيس المحكمة الابتدائية ندب أحد قضاة لمباشرة هذا التحقيق . ويجوز تقديم الطلب أيضاً ، من المتهم أو المدعى بالحق المدني .

أما إذا صدر الأمر باعتبار الجنابة جنحة أو مخالفة ، من مستشار الإحالة ، فإن الطعن فيه يكون بطريق الغقض دون غيره . ويتمتع الطعن عندئذ بأهمية خاصة من الوجهتين العملية والفقهية .

فأما من ناحية العملية فلأن مستشار الإحالة هو حالياً سلطة الأصلية في إحالة الجنايات إلى محكم الجنايات ، بعد إذ خفف في هذا الشأن غيرة الاتهام بصدور القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . وكانت هذه الأخيرة قاضي الإحالة بصدور التقنين الإجرائي الراهن ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

وأما من الوجهة الفنية ، فإن هـ الاطمن بالنقض كان دائماً عل تساؤل ، هل يباح لمخالفة القانون الموضوعى وحده ؛ أم يجب أن يباح لمخالفة القانون الموضوعى ، كما يباح فى نفس الوقت لابطالان فى أمر الإحالة ، أو فى الاجراءات التى سبقته إذا وقع فيها بطلان أمر فى الأمر .

ولأنك أن المؤلف قد ساهم بمجهود الفريد فى توضيح السبيل لحل المشكلات العملية الهامة فى الاجراءات الجنائية ، مما يجعل كتابه مجزئيه ، فنية نافذة فى المكتبة القانونية ، وذخيرة غالية لا يستغنى عنها المشتغلون بالقانون فى مصر والبلاد العربية سواء .

قضاء محكم النقض الجزائي

٢٣٨

أول ديسمبر ١٩٦٤

قانون : مريانه من حيث الزمان . قانون أصلح
طامن حكم ، استئناف : إجراءات ٣١-٢٢ و ٤٠٢ و ١٢٠
ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ق ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ . ق
٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

المبدأ القانوني :

من المقرر أن قانون المرافعات يعتبر
قانوناً عاماً بالنسبة لقانون الإجراءات
الجنائية ، ويتعين الرجوع إليه لسدما
يوجد في القانون الأخير من نقص أو للاعانة
على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه .
ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا
من إيراد قاعدة يحدد القانون الذي يخضع
له الحكم من حيث جواز الطعن فيه ، وكان
الأصل في القانون أن الحكم يخضع من
حيث جواز الطعن فيه وعدمه إلى القانون
الساري وقت صدوره ، وذلك أخذاً بقاعدة

عدم جريان أحكام القوانين إلا على ما يقع
من تاريخ نفاذها ؛ فقد كان الشارع جريماً
على تقرير هذه القاعدة فيما سنه من قوانين ؛
ونص في المادة الأولى من قانون المرافعات
على أنه : « تسري قوانين المرافعات على
ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من
الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ويحتثني
من ذلك :

- ١ - القوانين المعدلة للاختصاص متى
كان تاريخ العمل بها بعد افعال باب المرافعة
في الدعوى .
- ٢ - القوانين المعدلة للمواعيد متى كان
الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها .
- ٣ - القوانين المنظمة لطرق الطعن
بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ
العمل بها ، متى كانت ملغية أو منشئة لطريق
من تلك الطرق .

وقد جرى قضاء محكمة النقض تأكيداً لهذه القواعد على أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن ولما كان الحكم المستأنف قد صدر في ظل المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية وقبل تاريخ نشر القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، وكانت قد قيدت حق الاستئناف بالقيود الواردة بها ، فإنها هي التي تنظم طريق الطعن بالاستئناف في ذلك الحكم . ولا وجه لما يتحدى به الطاعن من تمسكه بقاعدة سران القانون الأصالح (أى للقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢) المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، ذلك أن مجال إعمال تلك القاعدة يمس في الأصل القواعد الموضوعية ، أما القواعد الإجرائية فإنها تسرى من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم يكن قد تم الفصل فيها ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

فإذا كان الطاعن قد بنى استئنافه على جميع الأوجه التي ضممها تقرير الأسباب المقدم منه بالطعن على الحكم المطعون فيه على النحو المتقدم وغيرها ، ومن بينها ما نعاه على هذا الحكم من بطلان لحصول تغيير فيه بعد النطق به . وكانت المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعملة بالمرسوم بقانون

رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ - وهي التي كانت قائمة وقت صدور الحكم المستأنف - تجيز الاستئناف بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها وكان هذا الخطأ على ما أولته هذه المحكمة يؤخذ بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة ٤٢٠ من ذلك القانون (المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض) وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على الدفع ببطلان الحكم المستأنف لحصول تغيير فيه بعد النطق به وعلى أوجه الدفاع الأخرى التي أثارها الطاعن في مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف والتي أشار في أسباب الطعن إلى بعضها ، وهي بذاتها إن صحت تجعل استئناف المحكوم عليه جائزاً . وكانت المحكمة بقضائها بعدم جواز الاستئناف قد حجبت نفسها عن تناول ما تمسك به الطاعن أمامها ولم تقل كليتها فيه . ولا يقدح في ذلك ما أشارت إليه من أن الحكم المستأنف استوفى البيانات التي أوجبها المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ذلك أن اشتغال الحكم عليها لى فرض صحته لا يعصمه مما قد يعيبه من قوله البطلان والقصور والفساد في الاستدلال والخطأ في الاستناد وغيرها

بما يخل بضمانات تسايب الأحكام

طن ١٢١١ لسنة ٣٤ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة اريب نصر ، مختار رضوان ، ومحمد عبد
الوهاب خليل ، ومحمد عبد المنعم حمزوى ، ومحمد
عزيز الدين سالم المستشارين .

٢٣٩

٧ من ديسمبر ١٩٦٤

إثبات : شهود . قانون تجارة م ٢

المبدأ القانوني :

إن المادة الثانية من قانون التجارة تعتبر
كل مقالة أو عمل متعلق بالمصنوعات عملاً
تجارياً ، وهذا الوصف لا ينضبط ولا يتحقق
إلا في شأن الصانع رب العمل وحده ولا يمتداه
إلى غيره ممن قد يتعاملون معه . ومن ثم
فإن مثل هذا العمل يعتبر تجارياً من جانب
واحد ، ولا يجرى عليه الوصف نفسه
بالنسبة إلى الجانب الآخر ، وإنما يختلف
الوضع فيه باختلاف ما إذا كان هذا الجانب
تاجراً أو غير تاجر . ومن المقرر أن القاضي
الجنائي مقيد بقواعد الإثبات العامة كلما

توقف قضاؤه في الواقعة الجنائية على الفصل
في مسألة مدنية أو تجارية تكون عنصر
الجريمة التي يفصل فيها . ومقتضى هذه
القواعد أنه متى كان العمل تجارياً بالنسبة
إلى أحد الطرفين ، ومدنياً بالنسبة إلى الطرف
الآخر ، اتبعت في إثباته وسائل الإثبات
التجارية - مع من كان العمل تجارياً بالنسبة
إليه :

ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت
بما له من سلطة تقديرية اشتغال الطاعن
بالتجارة لما يقوم به من أعمال من بينها
إصلاح النجف ، وهو صاحب (ورشة)
بها عدد من العمال يضارب على عملهم ،
الأمر الذي يندرج تحت نص المادة الثانية
من قانون التجارة . فإن الحكم المطعون فيه
إذا انتهى إلى جواز إثبات التعامل بالنسبة إلى
الطاعن بشهادة الشهود ، لا يكون قد خالف
القانون .

طن ١١٦٣ لسنة ٣٤ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة عادل هونس ، وحسين صفوت السركي ، ومحمد
صبري ، وقطب فراج ، ومحمد عبد المنعم حمزوى
المستشارين .

٢٤٠

٧ من ديسمبر ١٩٦٤

دعارة : حكم تسييب ، عيب . ق ١٠ لسنة ١٩٦١
ق ٦٨ لسنة ١٩٥١ . عقوبات م ٢٧٢ .

المبدأ القانوني :

نصت المادة السادسة فقرة (ب) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات « كل من استغل بأية وسيلة بغاء شخص أو فجوره » وهذا النص هو بذاته النص الذي تضمنته المادة السادسة فقرة (ب) من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الملغى وكان قد وضع بدلا من المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات التي كانت تعاقب بالحبس « كل من يعول في معيشته كلها أو بعضها على ما تكسبه امرأة من الدعارة » .

وبين من عبارة الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ أن المشرع قصد من وضعها أن يمتد العقاب إلى طائفة المستغلين للبغاء والفجور بأي وسيلة دون قيد ، بأن يكون الاستغلال

مصحوبا بأي فعل يدل على الحماية أو التحريض أو المساعدة . وإذا كان ورود التعويل في المعيشة على كسب المرأة ، بالمادة ٢٧٢ عقوبات الملغاة قد ترتب عليه جعل النص مقصورا على عقاب كل من يستغل النساء الساقطات عن طريق التظاهر بحمايتهن والدفاع عنهن ويعول في معيشته كلها أو بعضها على ما يكسبه من الدعارة ، فقد روى أن هذه العبارة لم تعد ملائمة . ومن ثم فقد أبدلت بعبارة « كل من يستغل النساء الساقطات عن طريق التظاهر بحمايتهن والدفاع عنهن ويعول في معيشة كلها أو بعضها على ما يكسبه من الدعارة » ، فقد روى أن هذه العبارة لم تعد ملائمة . ومن ثم فقد أبدلت بعبارة « كل وسائل الاستغلال بأية وسيلة بغاء شخص أو فجوره » ، لتناول بالعقاب كل وسائل الاستغلال المباشر وغير المباشر دون إعتداد بقيام أي وسيلة بين المستغل ومركب البغاء ، ودون أهمية لما إذا كان فعل الاستغلال قد وقع مرة واحدة أو عدة مرات .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه حصل على جزء من كسب البغاء الذي دفعه العميل لقاء ارتكابه للنحشاء مع البغي ، مما تتوافر به العناصر القانونية

لجريمة استغلال البفساء المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ، وكان لا تعارض بين نفي الحكم وقوع جريمته إدارة محل للدعارة وتحريض المتهم الثاني على ارتكاب الدعارة لعدم توافر أركانها القانونية - وبين ما انتهى إليه من ثبوت جريمة استغلال بفساء المتهم المذكورة ، فان ما ينص عليه الطاعن على الحكم بقوله التناقض في النسب أو الخطأ في تطبيق القانون لا يكون سديدا .

ملمن ١٦٣٥ لسنة ٣٤ في رئاسة وعضوية الدادة الاستاذة أديب نصر ، وخنار رضوان ، وحسين سامح ومحمود عزيز الدين عالم المستشارين .

٢٤١

٧ من ديسمبر ١٩٦٤

- ١ - محاكمة : إجراءات محكمة جنابات . حكم غيابي .
- ب - إعادة محاكمة طبقا للمادة ٣٩٥ إجراءات . ليس مبناه تظلم يرفع من المحكوم عليه . هي بمثابة محاكمة مبتدأة . لمحكمة الإعادة أن تنصلق الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم التبايني لها أن تشدد العقوبة أو تخففها .
- ج - محاكمة : إعادتها . إجراءات م ٣٩٥ .

المبادئ القانونية :

١ - تنص المادة ٣٩٥ / ١ من قانون

الاجراءات الجنائية على أنه : إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بفضي المدة ، يبطل حتما الحكم السابق صدره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات ، ويعداد نظر الدعوى أمام المحكمة ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن بطلان الحكم الغيابي طبقاً لهذا النص مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لإعادة النظر في الدعوى - أما إذا قبض عليه وفر قبل جلسة المحاكمة أو حضر من تلقاء نفسه متراثياً بأنه سيحضر الجلسة ولكنه لم يحضرها ، فإنه لا معنى لسقوط الحكم الأول بل يجب إذا لم يحضر فعلا أمام المحكمة - أن يقضى بعدم انقضاء الحكم الأول وباستمراره قائماً . ومن ثم كان التحدي بأن القضاء باعتبار الحكم الغيابي قائماً معناه زوال صفة الغياب عن الحكم غير سديد .

٢ - إعادة المحاكمة طبقاً للمادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية ليس مبناه تظلم يرفع من المحكوم عليه ، بل هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة ، وبالتالي فإنه - وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - يكون لمحكمة الإعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي ، ولها أن تشدد العقوبة أو تخففها

وحكمها في كلا الحالين صحيح قانونا .

طن ١٦٩٨ لسنة ٣٤ بالهيئة السابقة .

٢٤٢

٨ من ديسمبر ١٩٦٥

١ - تزيف : تقليد . ترويج . نقض ، خطأ في تطبيق قانون . شروع .

ب - ترويج : استغلال جريمته من تقليد .

المبادئ القانونية :

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل في إعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الإتيان تكفل لها الرواج في المعاملة ، هو في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا . ولما كان الثابت أن تفتيش مسكن المطعون ضده الثاني قد أسفر عن ضبط قوالب للتزيف وعدد من العملات المعدنية المزيفة وبعض السبائك المعدنية وأدوات أخرى مختلفة بما تستعمل في التزيف ، وذلك بعد أن انكشف لرجال مكتب مكافحة التزيف أمر المطعون ضدهم وهم يبحثون عن مشتر لعملاتهم المزيفة ، فإنهم يكونون قد تعدوا مرحلة التقليد والتحضير ، وانقلوا إلى دور التنفيذ بحيث لو تركوا وشأنهم لنت الجريمة

في أعقاب ذلك مباشرة .

ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهم استناداً إلى أن الواقعة لا تعد شروعاً في تقليد بالرغم من ضبط هذه الأدوات التي أعدت لهذا الغرض قد أخطأ في القانون .

٢ - جريمة ترويج عملة مستقلة عن جريمة تقليدها .

طن ٣٣٩ لسنة ٣٤ ق بالهيئة السابقة .

٢٤٣

٨ من ديسمبر ١٩٦٤

١ - دخان : غش . تهريب جمركي . عقوبة . دفع . دعوى مدنية ، تعويض مدني . أمر عال ٢٢ من يونيو ١٨٩٠ ق ٨٧ لسنة ١٩٤٨

ب - تهريب جمركي : عقوبة . ق ٧٢ لسنة ١٩٣٣ .

ج - جريمة قصد جنائي ؛ دخان . غش .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن الجزاء الذي ربطه الشارع في الأمر العالی الصادر في ٢٢ من يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة

١٩٤٨ - المنطبق على واقع الدعوى والتي أقيمت على أساسه - هو بمثابة تعويض مدني للخزانة العامة عن الضرر الذي أصابها من ادخال أو اصطناع أو تداول أو احراز الدخان المغشوش أو المخلوط باعتبارها تهريباً جرمياً ، وما يقضى به من غرامة ومصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب إذ قضى برفض الدفوعين بعدم قبول تدخا مصلحة الجمارك بصفة كونها مدعية بالحقوق المدنية وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

المخلوط تهريباً ومصادرة هذا الدخان ، فضلاً عن توقيع غرامة قدرها عشرة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء من الكيلو جرام ، وكان الدخان المضبوط - مخلوطاً بالرمل وبالعسل معاً - يعتبر من وجهة نظر القانون دخاناً مخلوطاً خلطاً مؤثماً . ولا يقدح في ذلك أن يكون خلطه بالعسل في حدود النسبة المقررة بالقانون ، إذ العبرة بالدخان المخلوط هي بمجموعه كوحدة يصدق عليها هذا الوصف ، ومن ثم يكون القول باستبعاد كمية العسل المضاف في حدود القانون ، والقضاء بالغرامة منسوبة إلى كمية الدخان وحده . لا سند له من القانون .

٢ - بينت المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدلة بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٢٣ - أن المقصود بعبارة « الدخان المخلوط » الدخان الذي تخلط به أو تفس فيه مواد غريبة بأي نسبة كانت . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدخان المضبوط لدى « طاعن » قد ثبت وجود نسبة عالية من الرمل فيه وهو مادة غريبة عن الدخان يصدق عليه وصفه بالدخان المخلوط . وكانت المادة الثانية من هذا الأمر العالي المعدلة بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ تقضى باعتبار حيازة الدخان

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع قد جعل مجرد احراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقباً عليها ، وسوى في توافر الركن المادي للجريمة بين أن يكون الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة ، فأشأ بذلك نوعاً من المسؤولية الفرضية مبنية على افتراض قانوني لنوافر القصد الجنائي لدى الفاعل - إذا كان صانعاً - الذي لا يستطيع دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط وتعمده عن واجب الاشراف الفعلي على ما يصنعه ، والتزام أحكام القانون في هذا الصدد يعد قرينة قانونية قاطعة على توافر

العلم بذلك الفحش أو الخلط ، وأن إرادته اتجهت إلى هذا الفعل المؤثم قانوناً ، ما لم تقم به حالة من حالات الإعفاء من المسؤولية الجنائية . وبذلك يكون في غير محله ، نعى الطاعن على الحكم إقامة قضائه على أساس المسؤولية الفرضية .

طمن ٤٨١ لسنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة .

٢٤٤

٨ من ديسمبر ١٩٦٤

أ - قسوة : استعمال قبض ، حبس دون وجه حق عقوبات م ١٢٩ و ٢٨٠ و ٢٨٢
ب - هتك عرض : قصد جنائي

المبادئ القانونية :

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن نص المادة ١٢٩ من قانون العقوبات لم يعن إلا بوسائل العنف الذي لا يبلغ القبض على الناس وحبسهم ، فقد وردت هذه المادة ضمن جرائم الاكراه وسوء المعاملة من الما ظمين لأفراد الناس في الباب السادس من الكتاب الثاني الخاص بالجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية . أما المادتان ٢٨٠ ، ٢٨٢ من هذا القانون فقد وردتا ضمن جرائم القبض على الناس

وحبسهم بدون وجه حق ، في الباب الخامس من الكتاب الثالث الخاص بالجنايات والجنح التي تحصل لأحاد الناس ؛ وفي هذه المفارقة بين العناوين التي اندرجت تحتها هذه المواد ، ما ترسم به فكرة المشرع المصري من أنه عد الاعتداء على حرية الناس بالقبض أو الحبس أو المحرز ، من الجرائم التي تقع إطلاقاً من موظف أو غير موظف .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ، ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش ، لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضي للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرماتها والتي هي جزء داخل في خلقة كل إنسان وكيانه العطري . فإنه لا يحدى الطاعن ما يشيره من أنه لم يقصد المساس بأجسام المجنى عليهم ، بل تعذيبهم بتعرضهم للبرد . ذلك أن الأصل أن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته ، ولا عبرة بما يكون

قد دفع الجاني إلى فعلته أو الغرض الذي توخاه منها .

طن ١٢٨٦ لسنة ٢٤ ق وثانة وعضوية السادة
الامانة حسين صفوت السركي ، ومختار رضوان ،
ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمد عمر محفوظ ؛ محمد نور
الدين هويس المستشارين .

٢٤٥

٨ من ديسمبر ١٩٦٤

- ١ - بلاغ كاذب : حكم الجنائي ، حيثه .
- ب - مبلغ ضده : ايقاع به .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم بقيد المحكمة التي تفصل في الدعوى التي ترفع بالبلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث صحة البلاغ وكذبه . ومن ثم فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يلتزم ما فصل فيه الحكم الصادر في جنحة الضرب محل جريمة البلاغ الكاذب ، من ثبوت عدم صحة الإتهام المسند فيها إلى الطاعن .

٢ - لا يشترط في جريمة البلاغ كله كاذباً ، بل يكفي أن تشوه فيه الحقائق

أو تسخ فيه الوقائع كلها أو بعضها مسخاً يؤدي إلى الإيقاع بالمبلغ ضده . ومن ثم فإن ما قاله الحكم المطعون فيه من أن بلاغ المطعون ضدهما قبل الطاعن لم يكن مكذوباً من أساسه ، بدلالة الحكم بإدانة المطعون ضدها الثانية ، ينطوي على تقرير قانوني خاطيء مما يه به ويستوجب نقضه .

طن ١٧٩٣ لسنة ٣٤ ق رثانة وعضوية السادة
الامانة توفيق الحشن ، وأديب نصر ، ومختار رضوان
ومحمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل المستشارين .

٢٤٦

٤ من ديسمبر ١٩٦٤

- ١ - مناجم ومحاجر : جريمة . ق ٨٦ لسنة ١٩٥٦ . مواد بناء . رمال .
- ب - استخراج مواد : مناجم ومحاجر نقلها من مكانها ، ترخيص .

المبادئ القانونية :

١ - نص القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر في مادته الأولى على أن تطلق عبارة « خامات المحاجر » على مواد البناء وغيرها مما ورد ذكره فيها ، ومن هذه المواد الرمال وتطلق كلمة « المحاجر » على الامكنة التي تحتوي على مادة أو أكثر من خامات المحاجر - كما نص في المادة ٤٣ منه على أنه : « يعاقب بعقوبة

السرقه أو الشروع فيها كل من استخرج أو شرع في استخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص، ويحكم بمصادرة أدوات وآلات التشغيل، ومنعاد المادة الأولى أن جمع الأراضي التي تحتوى على مادة أو أكثر من الخامات التي نصت عليها تعتبر في حكم هذا القانون محاجر، وتصد الشارع من هذا القانون أن يحقق إشراف الدولة على استخراج تلك الخامات واستغلالها، كما أنه دل بما جاء في نصوص القانون المشار إليه على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج خامات المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها، إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها العبث بتلك المحاجر واستغلالها خفية. ولم يفرق القانون في المادة ٣٢ منه — بالنسبة إلى الحصول على الترخيص للاستغلال — بين مالك الأرض وغيره. لما كان يتعين معه معاقبة المطعون ضده بمقربة السرقة وفقاً لما تقضى به المادة ٤٣ من القانون. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أضى بالغرامة طبقاً للمادة ٤٤ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن

المستفاد مما ورد في نصوص المواد ١/٣ و ٣

و ٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٩ و ٣١ و ٣٢ من القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر، أن الشارع لا يعنى بالنائم مجرد نقل مواد المناجم والمحاجر من مكانها بحيث يكون هذا النقل رهناً بالحصول على ترخيص وإنما يعنى استخراج تلك المواد من مكانها بما يؤدي إليه لفظ الاستخراج من معنى لغوي ومدلول اصطلاحى هو استنباط ما في المناجم والمحاجر من مواد بقصد استعمالها استعمالاً مغايراً لمجرد بقائها في الأرض

ولما كانت مدونات الحكم لا يبين منها إن كان المطعون ضده (المتهم) قد اقتصر فعله على مجرد نقل الرمال من مكانها مع بقائها في حيز الأرض، أو أنه استخرجها بقصد استعمالها استعمالاً مغايراً لمجرد بقائها في الأرض بغية استغلالها، وهل امتكلت الجريمة عناصرها أو أنها كانت في مرحلة الشروع أو دون هذه المرحلة، مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم وجب معه أن يكون مع النقض الاحالة.

طعن ١١٨٤ لسنة ٣٤ ق رئاسة عضوية السادة الاساتذة عادل يونس، وأديب نصر، ومختار رضوان، ومحمد أديب نصر، ومختار رضوان، ومحمد عبد الوهاب، وحسين سامح المستشارين.

٢٤٧

١٥ من ديسمبر ١٩٦٤

١ - بناء : قانونه ، تقسيم . ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

ب - وصف تهمة : عقوبة نوعية . ق ١٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

المبادئ القانونية :

١ - مجال تطبيق القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء بحسب ما يشير إليه عنوانه وذات نصرة مقصور بالنسبة للبناء ، على المباني التي تقام على الأرض : أي حين إقامة الطابق الأول الأرضي ؛ فلا انطباق له على واقعة الدعوى طالما أن مدار المحاكمة فيها مقصور على مبان بعيدة عن الطابق الأرضي ، وفي دور تال له .

٢ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم ، ومن واجبها أن تبحر الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها ولما كان الثابت أن المطعون

ضده قد أقام حجتين بالطابق الأول العلوي بغير ترخيص ، فإنه كان على المحكمة أن تقضي في الدعوى على هذا الأساس ، طالما أن الواقعة المادية التي رفعت بها الدعوى وهي إقامة البناء ، لا تعتبر واقعة مستقلة عن إقامة البناء ذاته بغير ترخيص .

ولما كانت الخاتمة قد انحصرت في إقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم ، مما ينطبق على المادتين ١ و ٣٠ من القانون ٢٥٦ لسنة ١٩٥٤ ؛ وكان لا يبين من الأوراق أن البناء في ذاته قد خولفت فيه الاشتراطات التي فرضها القانون المشار إليه ، فإنه يتعين مع الحكم بتأييد الغرامة المقضى بها ، وجوب الحكم بسداد الرسوم المستحقة عن الترخيص عملاً بما تقضى به المادة ٣٠ سالمة الذكر ، إذ الحكم بسداد الرسوم عقوبة نوعية لازمة عن طبيعة الجريمة .

طاعت ١١٨٢ لسنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الامانة توفيق أحمد الحسن ، وحسين الميركي ، وعبد صبري ، ونظير فراج ، ولورالدين حويدي - المستشارين

٢٤١

١٥ من ديسمبر ١٩٦٤

١ - استئناف : ميعاده . بدء سريانه . حكم .
محلات صناعية وتجارية . معارضة . اجراءات م م ٤٠٦
و ٤٠٧ . في ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ . في ٢٥٩ لسنة
١٩٥٦ .

ب - محل صناعي وتجاري : نقض ، طعن ، خطأ
في تطبيق قانون : محكمة انقض ملاحظتها .

المبادئ القانونية :

١ - فرق قانون الاجرامات الجنائية
بين الاحكام بشأن بدء سريان ميعاد
الاستئناف ، فنص في المادة ٤٠٦ منه على
بدء ميعاد استئناف الاحكام الحضورية
والاحكام الغيابية التي يجوز المعارضة فيها ،
واعتبر هذا الميعاد ساريا من تاريخ النطق
بالحكم الحضورى أو الحكم الصادر في
المعارضة . أو الحكم باعتبار المعارضة
كان لم تكن ، أو من تاريخ
انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة في الحكم
الغيابي ، ونص في المادة ٤٠٧ على الاحكام
الصادرة في الغيبة والمعتبرة حضوريا واعتبر
بدء ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ
إعلانه بها . ذلك بأن هذه الاحكام على
ما يبين من التقارير البرلمانية والمذكورة

الايضاحية لقانون الاجرامات الجنائية -
غيابية في حقيقتها وغايه ما هناك أنها غير
قابل . للمعارضة فأوجب القانون أن يكون
بدء ميعادها من تاريخ إعلان المتهم بها . ولما
كان القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل
بالقانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال
الصناعي والتجارية وغيرها من المحال المغلقة
للراحة والمضرة بالصحة والخطرة قد نص
في المادة ٢١ على أنه : « لا يجوز الطعن في
الاحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة
لاحكام هذا القانون أو القرارات المفوضة له
بطريق المعارضة » . وإذا كان الحكم الابتدائي
الغيابي الصادر بالتطبيق لاحكام هذا القانون
لا يقبل المعارضة ، وإن جاز استئنافه ، فإنه
يخرج من عداد الاحكام الغيابية المنصوص
عليها في المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات
والتي تقتصر على تلك يجوز المعارضة فيها
ويسرى بدء ميعاد استئنافها من تاريخ انقضاء
ميعاد المعارضة ، أو من تاريخ الحكم الصادر
في المعارضة أو الصادر باعتبار المعارضة
كان لم تكن وإنما يبدأ استئنافه بالنسبة للمتهم
من تاريخ إعلانه به أخذا بما نص عليه
في المادة ٤٠٧ من قانون الاجرامات الجنائية
بشأن الحكم الصادر في غيبة المتهم والمعتبر
حضوريا ، إذ أن كلا من هذين الحكمين
غيابي في حقيقته لا يقبل المعارضة وإن

إزالة المحل أو إعادة إغلاقه أو ضبطه
بالطريق الإداري .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد عدل عقوبة
الغرامة المقررة بها ابتدائيا من عشرة جنيهات
إلى مائتي قرش ، فإنه يكون قد أخطأ في
تطبيق القانون ، إذ نزل بعقوبة الغرامة عن
الحد الأدنى المقرر لها وهو عشرة جنيهات
بما يعيبه ويوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه
بإزالة حكم القانون على عقوبة الغرامة المقررة
بها وذلك بتأييد الحكم الابتدائي الغيابي
المستأنف الذي صادف صحيح القانون .

طن ١٨٥ لسنة ٣٤ ق بالحياة السابقة .

٢٤٩

٢١ من ديسمبر ١٩٦٤

- ١ - حكم : حضوى اعتبارى . معارضة .
ب - نقض : طن ، ما لا يجوز الطعن فيه من
الاحكام . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٥ .

المبادئ القانونية :

- ١ - الحكم الحضورى الاعتبارى هو
حكم قابل للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم
عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع
تقديمه قبل الحكم .

يجاز استئناف إطلاقا في مواد الجرح . ولما
كان يبين من الإطلاع على المـ ردات
المضمومة أن الحكم الغيابى الابتدائى الصادر
بإدانة المطعون ضدها لم يعلن إليها بعد ،
فإن استئناف المطعون ضدها لهذا الحكم -
وإن كانت قد قررت به قبل سريان مواعيد
استئنافه بالإعلان - يكون صحيحا وفى
مواعيد القانونى . ولا يغير من الأمر أن
تكون المطعون ضدها قد علمت بصدر
الحكم عن طريق رفع الممارضة فيه ، إذ من
المقرر أنه متى رسم القانون شكلا خاصا
لأجراء معين ، كان هذا الشكل وحده هو
الدليل القانونى على حصول هذا الاجراء ،
ولا يجوز الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل
عليه أو يؤدى المراد منه . ومن ثم فإن
الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف
شكلا ، يكون صحيحا فى القانون .

- ٢ - نصت المادة ٢٠ من القانون ٤٦٣
لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة
١٩٥٦ على أنه : وكل من أدار محلا محكوما
بإغلاقه أو إزالته ، أو أغلق أو ضبط
بالطريق الإدارى ، يعاقب بالحبس مدة
لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن
عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو
بإحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلا عن

٢ - الأصل إنه متى كان الحكم المطعون فيه حضورياً نهائياً بالنسبة إلى الطاعن ، فإن مركزه في الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بصدور ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها منهم آخر معه ، في الدعوى محكوم عليه غيابياً - أو بحكم قابل للمعارضة - إلا أن هذا المبدأ لا يعمل به على إطلاقه في حالات من بينها ما إذا كان الحكم قد صدر غيابياً أو كان بمثابة ذلك بالنسبة إلى المتهم وحضورياً بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية أو المسؤول عنها لما قد يؤدي إليه إعادة طرح الدعوى الجناية على ساط البحث عند المعارضة فيه من ثبوت أن المتهم لم يرتكب الواقعة الجنائية التي أسندت إليه ، وهو ما ينبغي عليه بطريق التبعية تغيير الأساس الذي بني عليه القضاء في الدعوى المدنية ، مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم فيها أمام محكمة النقض ومن ثم فإن الطاعن (المسؤول عن الحقوق المدنية) وقد قرر بالنقض في وقت كان فيه باب المعارضة لا يزال مفتوحاً أمام المحكوم عليه ، يكون قد خلف نص المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التي تقضى بأنه لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة

جائزاً - إذ كان من المتعين عليه أن يترصد حتى فوات ميعاد المعارضة في الحكم المطعون قبل الانجاء إلى طريق الطعن بالنقض ويتعين الحكم بعدم طعنه .

طن ٤٩١ لسنة ٣٤ ق بإعادة السابقة .

٢٥٠

٢١ من ديسمبر ١٩٦٤

- ١ - محاكمة : إجراءاتها دفاع ، اخلاء بحقه إجراءات جنائية م ٢٣٣ .
- ب - دفاع : اخلاء بحق . حكم . نسيب غير موجب .
- ج - قتل عمد : نية قتل . شروع في قتل . حكم ، نسيب ، موجب .
- د - شهود : دليل قضي ، تطابق أقوالهم .
- هـ - حكم : نسيب ، مسافة لا إطلاق ، افعال تحديد ما كذا ذكرها الشهود .
- و - مسافة : تحديد المسافات الخلاف فيه اصدار شهادة الشهود .

المبادئ القانونية :

- ١ - لا محل لما يشير الطاعن بشأن بطلان التقرير الطبي الابتدائي لعدم أداء محرره العيّن القانونية ، طالما أن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن محاميه لم يدفع بطلان هذا التقرير أمام محكمة الموضوع

ومن ثم فيسقط حقه في التمسك بطلان هذا الإجراء وفقاً للمادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

٢ - من المقرر أن الطلب الذي تأزم محكمة الموضوع باجابهته أو الرد عليه عند رفضه ، هو الطلب الحازم الذي يشتمل على بيان ما يرى إليه مقدمه . ومن ثم فإنه لا تريب على المحكمة إن هي الفتت عن طلب استدعاء الطيب الشرعى للنافشة ، أو عرض الأوراق عليه ، مادام الطاعن لم يوضح مقصده من هذا الطلب ، وطالما كان دفاعه خلوا من أى مطعن على التقرير الطبي المقدم في الدعوى .

٣ - لما كان ما أورده الحكم يفيد أن المحكمة قد استندت ، ضمن ما استندت إليه في إثبات القصد الخاص لجريمة الشروع في القتل ، إلى إصابه المجنى عليه ، في حين أن الثابت من الحكم أن الطاعن أطلق العيار على المجنى عليه فأصابه في فخذه الأيمن ونفذ منه إلى فخذه الأيسر ، هي أجزاء من الجسم ليست من المائتات ، كما جاء بالتقرير الطبي - حسبما حصله الحكم - خلوا من إثبات أن إصابات المجنى عليه في مقتل ولما كان إطلاق العيار الناري صوب المجنى عليه لا يفيد حتماً أن الجاني

أقوى ازهاق روحه ، وكانت الاصابة في مقتل لا يصح أن يستنتج منها قصد القتل إلا إذا ثبت أن الجاني صوب العيار إلى المجنى عليه متعمداً أصابته في الموضع الذي يعد مقتلا من جسمه وهو مالم يدلل عليه الحكم ؛ فإنه يكون معيباً بالقصور في البيان .

٤ - من المقرر أنه ليس بلازم أن تتطابق أقوال الشهود وضمنون الدليل الفنى ، بل يكفي أن يكون حجاج الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على المواءمة والتوفيق . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يورد من أقوال شهود الإثبات تعديداً معيناً لمسافة الاطلاق ، وإنما أورد بيان هذه المسافة نقلاً عن التقرير الطبي الذى حردها ؛ لا لا يقل عن مترين ؛ فليس إذن ثمة تعارض بين ما أورده الحكم من مؤدى هذين الدليلين .

٥ - الأصل أن محكمة الموضوع إنما تورد من أقوال الشهود ما تقيم عليه قضاءها ، وفي عدم إيرادها لبعض تفصيلات معينة ما يفيد إطراحها فلا ينال من سلامة الحكم أن يكون قد أغفل تحديد مسافة الاطلاق كما ذكرها الشهود .

٦ - تحديد الأشخاص للمهاوت أمر

تقديرى ، وليس من شأن الخلاف فيه ،
بفرض قيامه بين أقوال الشهود والتقارير
الطبي ، أن يهدر شهادة الشهود مادامت المحكمة
قد اطمأنت إلى صحتها .

طن ١٢٠٧ لسنة ٣٤ ق الهياة .

٢٥١

٢١ من ديسمبر ١٩٦٤

- ١ — سرقة : اكرام . ظرف مندد . جريمة .
- ب — محكمة موضوع : سلطتها في تقدير الدليل
حكم ، نسيب ، عيب .
- ٢ — استئناف : مجنى عليه على منهم . محكمة
موضوع ، اخذها به .

المبادئ القانونية :

١ — من المقرر أن ظرف الاكرام في
السرقه ظرف عيني متعلق بالاركان المادية
المسكونة للجريمة ، ولذلك فهو يسرى على كل
من أسهم في الجريمة المقترنة به ؛ ولو كان
وقوه من أحدهم فقط دون الباقيين .

٢ — لمحكمة الموضوع السلطة المعلقة
في تقدير الأدلة ، فلها أن توائم بين ما أخذته
عن الشهود بالقدر الذى رواه كل منهم ،
فتأخذ بما تظمن إليه من قول شاهد أو بعض

قوله ، وتعرض مما عدها عما يكون قد شهد
به . واختلاف أقوال الشهود لا يعيب الحكم
بالتناقض مادام ما أخذت به المحكمة من
أقوالهم لا تناقض فيه .

٣ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ
باستئناف المجنى عليه على الاتهم — كما هو
الشان في أدلة الإثبات كافة — متى اطمأنت
إليه ولو كان يعرفه من قبل : فلا على المحكمة
أن هى اعتمدت الدليل المستمد من تعرف
المجنى عليه على الطاعن مع سابقة معرفته إياه ،
مادام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة
الموضوع وحدها .

طن ١٢١٠ لسنة ٣٤ ق الهياة السابقة

٢٥٢

٢٢ من ديسمبر ١٩٦٤

محاكمة : اجراءاتها . دفاع . اختلال بحقه . حكم
نسيب عيب .

المبدأ القانوني :

الأصل في الأحكام أنها تبني على التحقيق
الشفوى الذى تجريه المحكمة في الجلسة
وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا .

ولما كان المدافع عن الطاعن قد تمسك
بسماع شهادة الشاهد ، فإن رفض المحكمة
طلبه تأسيساً على أن الطاعن لن يعجز عن
تسخيره لتأييده في دفاعه ، يكون غير ساذغ
وفيه إخلال بحقه في الدفاع . إذ أن القانون
يوجب سؤال الشاهد أولاً ، وبعد ذلك يحق
للمحكمة أن تبدى ما تراه في شهادته ، لجواز
أن يقنعها الشاهد بصدق روايته في شأن
ما شاهده هو بمحوائسه ، على الرغم من طول
الزمن ، فتجىء هذه الشهادة التي تسمعها
ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد
تغير بها وجه الرأي في الدعوى .

طعن ١٦٣٦ لسنة ٢٤ في بالية السابقة

١٥٣

٢٢ من ديسمبر ١٩٦٤

أ - وصف تهمة : دفاع - إخلال - بحقه - قتل
م - ظرف مشدد - سبق إصرار - تجهر - ضرب -
ب - تجهر : عقوبات م ٢٤٣ - خ - واطر ،
نواردها .

المبادئ القانونية :

١ - الأصل أن المحكمة لا تقيّد
بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة

على الفعل المستند إلى المتهمة ، بل هي مكلفة
بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع
كيفياتها وأوصافها ، وأن تطبق عليها نص
القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن
تلفت نظر الدفاع إلى ذلك ، ما دام أن
الواقعة المادية التي اتخذتها أساساً للتغيير الذي
أدخلته على الوصف القانوني المعطى لها من
النيابة العامة هي بذاتها الواقعة التي كانت
مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة ،
دون أن تضيف إليها شيئاً ، بل تزلزل بها
إلى وصف أخف من الوصف المبين بأمر
الإحالة ، واستبعدت منه لأظرف المشدد
للعقوبة .

ولما كانت واقعة القتل العمد التي دين
بها الطاعن الأول قد وجهت إليه بالذات
ودارت عليها المرافعة أثناء المحاكمة ، فإن
الحكم إذ قضى بإدائته عن هذه التهمة يكون
صحيحاً ولا وجه لما يثار في خصوصها
من دعوى الإخلال بحق الدفاع ، طالما
كانت هذه الواقعة بذاتها موجهة إليه في
أمر الإحالة ، وكان التام أيضاً أن الحكم
المطعون فيه حين دان الطاعنين بجريمة
الضرب المستندة إليهم في أمر الإحالة بعد أن
استبعد جريمة التجمهر وظرف سبق
الإصرار لعدم ثبوتها في حقهم ، قد أسس

المبدأ القانوني :

من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد إلى المستفيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك - متى استوفى مقوماته - مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . أما تقديم الشيك إلى البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة ، بل هو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في التدليل على عدم توافر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات إلى إفادة البنك التي يطلب فيها إيضاح الرقم الصحيح لحساب الطاعن ، وكانت هذه الإفادة لا تكفي بذاتها لأن يستخلص منها أن الساحب كان له رصيد قائم وقابل للسحب في تاريخ الاستحقاق - بما كان يقضى من المحكمة أن تجرى تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر . فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل ذلك يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه بما يبطله ويعجز محكمة النقض عن مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها به ، بما يتعين معه نقضه والاحالة .

لمن ١٢٣٠ لسنة ٣٤ في الجلاء السابقة .

هذه الادانة على ما استخلصه من أن الطاعنين وقد تجمعوا ضمن عصابة مؤامة من أكثر من خمسة أشخاص يحملون أسلحة نارية وعصيا توافقوا على التعهدى والايداء بضرب المجنى عليهم . وقد وقع هذا الاعتداء بالفعل من بعضهم ، وهى عناصر اشتمل عليها أصلا وصف التهمة كما دارت عليها مرافعة الدفاع بالجلسة ، ومن ثم فإن ذلك لا يعد تعديلا في التهمة بما تنظم المحركة بلغت نظر الدفاع إليه .

٢ - إن كل ما تتطلبه المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات هو توافر خواطر الجناء على الاعتداء ، واتجاه خاطر كل منهم اتجاها ذاتيا إلى ما تتجه إليه خواطر سائر أهل فريقه من تعمد إيقاع الأذى وفقا لما عبرت عنه المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٣٧ .

لمن ١٧١١ لسنة ٣٤ في الجلاء السابقة .

٢٥٤

٢٨ من ديسمبر ١٩٦٤

شيك بدون رصيد : تقديمه لبنك . حكم ، نسيب مهيب . جرعة . عقوبات مع ٣١٧ ،

٢٥٥

٢٨ من ديسمبر ١٩٦٤

اثبات : نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون .
تفتيش . مخدر .

المبدأ القانوني :

العبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع المحكمة واطمئنانها إلى الدليل المقدم إليها ، فإذا كانت قد تعرضت بما هو واجب عليها من تطبيق القانون على الوجه الصحيح إلى بحث مأخذ الدلائل والنظر في قبوله في الاثبات أمامها ، وهي في ذلك لا تتقيد بوجهات نظر الخدم وأنفسهم ؛ فلا يصح النعمى عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها : لأن واجبها في فحص الدليل قبل الأخذ به يمنع من القول بأن هناك من الأدلة ما يحرم عاينها الخوض فيه . ولما كانت الصورة التي ارتسمت في وجدان المحكمة التي طرحت عليها هي أن الضبط والتفتيش قد حصلوا على خلاف القانون ، وانتهت من ذلك في منطق مايم إلى بطلان هذا الاجراء وما تلاه ، وخلصت إلى تبرئة المطعون ضده ؛ فلا يصح النعمى عليها وهي بسبيل عارضة - قبحها في التقدير بأنها تجاوزت

سلطتها : ويكون في غير محله ، ما تثيره النيابة العامة من أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان التفتيش وبراءة المطعون ضده ، من تهمة إحراز المخدر قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المطعون ضده لم يدفع بهذا البطلان حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

طعن ١٢٢٢ لسنة ٣٤ ق بالهيئة السابقة

٢٥٦

٢٨ من ديسمبر ١٩٦٤

تزوير : جريمة . نقض . طعن ، خطأ في تطبيق قانون .

المبدأ القانوني :

لا يشترط في التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم خفية أو أن يستلزم لكشفه دراية خاصة ، بل يستوى في توفر صفة الجريمة في التزوير أن يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه ، أو أنه متقن ، ما دام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالين يجوز أن يتخذ به بعض الناس .

ولما كان يبين من الأوراق أن التزوير الذي ارتكبه المطعون ضده في رخصة

لا تجرى في الأصل تحقيقاً في الجلسة، إكتفاء بما تستخلصه من التحقيقات التي تجريها محكمة أول درجة ومن سائر الأوراق المعروضة عليها، ذلك أن حقها في ذلك مقيد بمراعاة مقتضيات حق الدفاع. إلا أنها إذا عرضت لما يثيره الدفاع في هذا الشأن، وجب أن يكون قرارها مستنداً إلى ماله مأخذ صحيح في الأوراق.

٢ - متى كان العيب الذي شاب الحكم يتناول مركز المسؤول عن الحقوق المدنية التي لم يطقن فيه لقيام مسؤوليته على ثبوت الواقعة ذاتها المستندة إلى الطاعن. فانه يتعين نقضه بالنسبة إلى المسؤول عن الحقوق المدنية أيضاً عملاً بنص المادة ٤٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

طن ١٧٠٤ لسنة ٣٣ ق بالهيئة السابقة

٢٥٨

٢٨ من ديسمبر ١٩٦٤

١ - وصف نية : دفاع ، اخلال بحقه ، ضرب أقصى الى الموت . عقوبات م ٢٤٢ / ١ .

ب - مسؤولية جنائية : علاقة سببية . حكم قسيب ، ميب .

القيادة: قد انخدع به صاحب السيارة التي كان المطعون ضده يعمل سائقاً لها. إذ قرر أنه اطلع على هذه الرخصة فلم يلاحظ ما بها من تزوير. كما أن الضابط الذي ضبط الواقعة لم يقطع حصول تزوير في الرخصة لاشتبه فقط في أمرها فأرسلها إلى قلم المرور للتأكد من صحة البيانات المدونة فيها — فان القرار المطعون فيه إذا انتهى إلى الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى على المتهم استناداً إلى إفتضاح التزوير، يكون قد أخطأ في تطبيق قانون بما يعيبه ويوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الاحالة لأحالتها إلى محكمة الجنايات.

طن ١٢٣٣ لسنة ٣٤ ق بالهيئة السابقة

٢٥٧

٢٨ من ديسمبر ١٩٦٤

١ - محكمة استئنافية : دفاع ، اخلال بحقه معاملة اجراءاتها .

ب - نقض : سلطة . محكمة - ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٥٧ حق مدني ، مسؤول .

المبادئ للقانونية :

١ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية

ج — محاكمة : اجراءاتها . حكم . اثبات .

د — حكم جنائي : بناء على الجرم واليقين . نسيب .

ه — اثبات . خبرة . محكمة موضوع .

المبادئ القانونية :

١ — لما كان ما أجرته المحكمة بالجلسة قد اقتضت على لفت نظر الدفاع إلى أن يتناول في مرافعته أيضاً ما تمت عنه التقارير الطبية من أن الأعراض — لا الإصابات — هي التي أودت بحياته المجنى عليه ، لا يحد في حكم القانون تغييراً لوصف جناية الضرب الذي أفضى إلى الموت ، وإنما هو مجرد بيان لعناصرها . ولما كانت المحكمة قد انتهت — في حدود سلطتها التقديرية — إلى عدم قيام رابطة السببية بين فعل المتهم ووفاته المجنى عليه ، واستبعدت تبعاً لذلك وصف الجناية وأسبغت على الواقعة وصفاً جديداً هو وصف الجثة المنطبعة على المادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات ؛ فما كانت إذن بحاجة إلى أن تشير في مدونات حكمها إلى ما أجرته بالجلسة من تعديل لعناصر جناية الضرب المفوض إلى الموت .

٢ — علاقة السببية في المواد الجنائية

علاقة مادية ، تبدأ بالفعل الضار الذي قارقه الجاني ، وتربط من الماحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج الماثوقة لفعله إذا ما آتاه عمداً . وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي يتقيد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل في شأنها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة الدرجة الثانية . ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تزدى إلى ما انتهى إليه .

٣ — الخبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فلا يصح معه البتة بالآخذ بدليل معين ، فقد جعل القانون في سلطته أن يأخذ من أي بيئة أو قرية يرتاح إليها دليل لحكمه ، إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

٤ — من المقرر أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجرم واليقين .

٥ — تقدير آراء الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص — مما حوته التقارير الطبية المقدمة في الدعوى — أنه لا يوجد نمة ما ينفي حدوث وفاة المجنى عليه ذاتياً بسبب مرضه ، أو بسبب فعله نفسه وما بذله من مجهود

لا قبل له به ، وأنه لا يمكن بحال الجزم بأن الوفاة كانت نتيجة "فعل" الذي قارفه ائتهم ، أو أن ذلك الفعل قد ساهم بنصيب فيها ، وكانت الطاعتان لا تنازعان في صحة ما نقله الحكم عن هذه التقارير ؛ فلا يجوز لهما أن تصادرا المحكمة فيما تشككت فيه ، أو أن تنعيا

عليها عدم أخذها بالنتيجة التي أسفرت عنها التقارير الطيبة الشرعية ، ما دامت المحكمة قد داخلتها الريبة في صحة هذه النتيجة .

طعن ٦٦ ١ لسنة ٢٤ ق بالهيئة العاجلة .

قَضَاءُ مَحْكَمَةِ النِّقْضِ الْمَدِينِيَّةِ

٢٥٩

٢ من ديسمبر ١٩٦٤

١ — دعوى : احالة . احالة القضية من دائرة إلى أخرى من دوائر المحكمة . مرافعات م ١٣٩ . م ٢٠ م غائب ، اخطاره .

ب — ضريبة : على أرباح تجارية وصناعية . اجراءات ، طعن فيه . نموذج ١٨ ربطها ، ضرائب .

ج — نقض : طعن ، أسباب واقعية . نموذج ١٩ ضرب . دفاع موضوعي .

المبادئ القانونية :

١ — القرار الصادر باحالة القضية من إحدى دوائر المحكمة إلى دائرة أخرى لا يدخل في نطاق المادة ٣٩ من قانون المرافعات ، ولا يجري عليه حكمها وهو ما لا يوجب القانون على قلم الكتاب إخطار الغائبين من الخصوم ٤ .

٢ — مرحلة الاخطار بالنموذج ١٨

ضرائب - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هي مرحلة قدر المشرع إمكان أن تتلاقى فيها وجهتا نظر مصلحة الضرائب والممول لما رأى في ذلك من تحقق المصلحة لكليهما ، لذلك على إزالة الخلاف بينهما ، ولم يفتح المشرع باب الطعن في هذه المرحلة بل فتحه في مرحلة الاخطار بالربط على النموذج ١٩ .

٣ — عدم تمسك الطاعن لدى محكمة الموضوع ببطلان النموذج ١٩ لخلوه من بعض بياناته هو دفاع موضوعي ، لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

طعن ٥٠٤ لسنة ٢٩ ق رئاسة ومضوية السادة لائحة أحمد زكي محمد . محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر ممدى ، وصبرى أحمد فرحات والدكتور محمد حافظ هريدى المشاادين .

٢٦٠

٣ من ذي حبر ١٩٦٤

أ - نقض : طمس ، أملاؤه ، بطلان ، ميعاد ،
حتى ، تنظيمي . ق ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ .

ب - بيع : وفاء ، مبيع ، استرداده ، نص عليه
في ورقة مستقلة عن عقد البيع .

ج - محكمة موضوع : سلطاتها في تكييف الأوراق
مدني ملني م ٣٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٦٢ .

د - اثبات : قرينة قانونية ، بطلان ، حكم ، تسيب

هـ - بطلان : تقادم مسقط ، دعوى ، عقد مدني
م ١٤١ .

و - حكم : أسبابه عجبتها ، اثبت ، قوة امر
مفضي ، طعن .

ز - بيع : بطلان ، ملكية كسب أثر جمعي .

ح - رسوم قضائية : دعوى ، مصروفات ق ٩٠
لسنة ١٩٤٤ .

المبادئ القانونية :

١ - رفع القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢
بتعديله المادة ١ من القانون ٥٧ لسنة
١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن
بالنقض عن كامل الطاعن عبء إعلان
الطعن وألقاه على عاتق قلم الكتاب بقصد
التيسير على الطاعن والافلال من مواطن

البطلان - على ما صرح به المذكرة
الايضاحية للقانون - ومن ثم فانه في حالة
وقوع بطلان في إعلان أحد المدعى عليهم
في الطعن ، فانه يجوز تصحيح هذا البطلان
بإعادة إعلانه إعلانا صحيحا ، ولا يؤثر في
ذلك أن يكون الميعاد المحدد في المادة ١١
للإعلان قد انقضى ، ذلك أن هذا الميعاد
لم يعد بمد صدور القانون ٥٦ لسنة ١٩٦٢
ميعادا حتميا ، وإنما مجرد ميعاد تنظيمي
لا يترتب على تجاوزه البطلان .

٢ - لا يشترط على ما جرى به قضاء
محكمة النقض ، لاعتبار البيع وفائيا أن يثبت
شرط استرداد المبيع في عقد البيع نفسه ،
بلى يجوز وروده في ورقة مستقلة .

٣ - إذا كانت محكمة الموضوع قد
استظهرت قصد المتعاقدين من تحرير الورقة
المختلف على تكييفها وردته إلى شواهد
وأسانيد تؤدي إليه عقلا ، ثم كيفت هذه
الورقة تكييفها صحيحا ينطبق على المعنى
الظاهر لعبارتها ويتفق مع قصد المتعاقدين
الذي استظهرته ، فإن النعي على الحكم بخطئه
في تكييف هذه الورقة يكون على غير
أساس .

٤ - تنص المادة ٢٣٩ من القانون المدني

الملغى بعد تعديلها بالقانون ٤٩ لسنة ١٩١٣ على أنه : إذا كان الشرط الوفاى مقصودا به إخفاء رهن عقارى فان العقد يعتبر باطلا لا أثر له ، سواء بصفته ييعا أو رها - وأن العقد يعتبر مقصودا به إخفاء رهن إذا بقيت العين المبعة فى حيازة البائع بأى صفة من الصفات . .

وقد جرى قضاء محكمة القضاة على أن المشرع أورد هذه القرينة كقرينة قانونية قاطعة فى الدلالة على أن العقد يستر رها ، وممانعة من إثبات العكس . ومن ثم فان فى اعتماد الحكم المطعون فيه على هذه القرينة وحدها ما يكتفى لحل قضائه بىطلان عقد البيع على أساس أنه يخفى رها .

٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن عقد البيع المتنازع فيه هو فى حقيقته عقد بيع وفانى يستر رها ، فان هذا العقد يكون باطلا بطلانا مطلقا . ولقد كان حكم القانون فى ظل التشريع الملغى فى شأن مثل هذا العقد - أنه لا ينقلب صحيحا مهما يطل الزمن . ومن ثم لا يكون للتقادم أثر فيه ، ولصاحب الشأن دائما أبارفع الدوى أو الدفع بىطلانه .

أما نص المادة ٤١ من القانون المدنى القائم الذى يقضى بسقوط دعوى البطلان المطلق بىضى خمس عشرة سنة من وقت العقد ، فانه نص مستحدث منشئ لحكم جديد لم يكن مقررا فى ظل القانون الملغى ؛ ومن ثم فان هذا التقادم لا يسرى إلا من تاريخ العمل بالقانون المدنى القائم ، وليس معنى هذا أن التقادم لا يسرى على العقود الباطلة التى أبرمت فى ظل القانون الملغى ، وإنما هو يسرى عليها ولكن تبدأ مدة التقادم بالنسبة لدعوى البطلان الخاصة بهذه العقود من تاريخ العمل بالقانون ، أى من ١٥ من أكتوبر ١٩٠٩ وليس من تاريخ إبرامها .

٦ - لا يجوز من الحكم قوة الأمر المقضى سوى منظوقه ، وما هو متصل بهذا المنظوق من الأسباب اتصالا حتميا بحيث لا تقوم له قائمة إلا بها ، وهذه الأسباب وحدها هى التى يصح الطعن فى الحكم للخطأ الوارد فيها . أما ما عدا ذلك من الأسباب ، فانه لا يجوز قوة الأمر المقضى ولا يصح الطعن فى الحكم للخطأ فيها .

٧ - ترتيب الأثر الرجعى لبطلان عقد البيع وإن كان يقضى اعتبار ملكية

بالفرق بين الرسمين .

طن ٢٠ لسنة ٢٠ ق وثانة ومضسوبة السادة
الاسامدة محمود توفيق اسماجل ، ولطن على أحد ، ومحمد
صادق الرشيدى ، والعيد عبد المنعم العراف ، ومياس
على عبد الجواد المستشارين .

٢٦١

٣٢ ديسمبر ١٩٦٤

١ — تنفيذ عقارى : قائمة شروط البيع ، امقراض
عليها . بطلان اجراءات ، أوجهه . مرافعات م ٩٤٧
٦٢٤ و ٦٢٢ .

ب — إملال : لى مواجهة النيابة . محكمة الموضوع

ج — قائمة شروط البيع : ابداعها ، اخبارية .
بطلان . مرافعات م ٦٢٢ .

د — ميعاد : اخبار بايداع قائمة شروط البيع ،
معدة .

هـ — محكمة موضوع : تنفيذ عقارى ، ميعاد
اخبار بايداع قائمة البيع ، مدة .

و — التزام : انقضاؤه ، دون وفاء به . تقادم
مسقط ، لطح انتقادم .

ز — وفاء : التزام ، انقضاء دون الوفاء به .
تقادم مسقط ، انتطاعه .

ح — حق دورى منجدو : تقادمه . فوائد . تقادم
غنى . تقادم بخمس عشرة سنة .

المبيع لم تنتقل من البائع الى المشتري بسبب
العقد ، إلا أن ذلك لا يمنع من أن يكسب
هذا المشتري أو الغير تلك الملكية بسبب
آخر من أسباب كسب الملكية إذا تحققت
شروطه القانونية .

٨ — تقضى الفقرة الرابعة من المادة

السابعة من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن
الرسوم القضائية بتحصيل رسم واحد على
طلب إبطال البيع وثبوت الملكية هو أرجح
الرسمين . ومن ثم إذا كانت الدعوى قد
رفعت على الطاعنين بطلب ثبوت الملكية
وإبطال عقد ولدى نظرها أمام محكمة
الاستئناف تنازل مدعوها عن الطلب الاول
وحكم على الطاعنين فى الطلب الثانى بإبطال
العقد وبالزامهم بمصروفات الدعوى ، فإن
النعمى على هذا الحكم فى خصوص قضائه
بالمصروفات لا يكون على أساس متى كان
الطاعنون لم يقدموا لمحكمة النقض ما يدل
على أن الرسم الذى حصله منهم قلم الكتاب
على طلب ثبوت الملكية الذى تركه مدعوه
يزيد على الرسم المستحق على طلب إبطال
العقد حتى يصح قول الطاعنين بوجوب إلزام
المطعون ضدهم — رافعى الدعوى —

المبادئ القانونية :

١ - المنازعة في صفة الدائن تعتبر - على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات تعليقاً على المادة ٦٤٢ منه - من البطلان المنصوص عليها في تلك المادة ، والتي يجب إبدائها بطريق الاعتراض على القائمة بالاجراءات المدعونة لذلك وفي الميعاد المحدد لتقديم الاعتراض ؛ وإلا سقط الحق في التمسك بها . فإذا كان الثابت من تقرير الاعتراض على قائمة شروط البيع أن الطاعنين لم يضمنوا إعتراضاتهم على قائمة شروط البيع منازعة ما في صفة الدائنين في المطالبة بالدين المنفذ به ، وفي مباشرة إجراءات التنفيذ بمقتضاه ؛ فإن حق الطاعنين في التمسك بهذا الوجه الذي رتبوا عليه بطلان الاجراءات يكون قد سقط . ويعتبر تمسك الطاعنين ضد مام محكمة الموضوع ؛ من المادة ٦٤٢ مرافعات التي تنص على السقوط بتمسكهم به لأن تمسكهم بهذا النص تمسك بدلالته وبالأجزاء المبين فيه .

٢ - متى رأت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية كفاية التحريات التي قام بها طالب الاعلان للتقاضي عن محل الإقامة المراد إعلانه ، وأن الخطوات التي سبقت الاعلان

في مواجهة النيابة يعتبر منها الاعلان صحيحاً ، فإنه لا معقب عليها في ذلك لتعلقه بأمر موضوعي .

٣ - لم ترتب المادة ٦٣٤ من قانون المرافعات البطلان على إغفال أخبار أحد من أوجبت المادة ٦٣٢ منه إخبارهم بمحصل إيداع قائمة شروط البيع ، وإنما يكون الجزاء - كما صرح به المذكرة الإيضاحية - هو عدم جواز الاحتجاج بإجراءات التنفيذ على من لم يحصل إخباره . وإذا كان هذا هو حكم النص الخاص ، فلا مجال لإعمال النص العام الوارد في شأن البطلان مادام المشروع قد صرح بعدم ترتيب هذا الجزاء .

٤ - إنه وإن أوجب المشرع إلى يتم إيداع قائمة شروط البيع والتأشير على هامش التسجيل بما يفيد الإخبار بالإيداع ، كل ذلك خلال مدة مائتين وأربعين يوماً من تاريخ تسجيل التنبيه ؛ إلا أنه أجاز لقلم الكتاب مد ميعاد الإخبار بناء على أمر قاضي البيوع . فإذا حصل قلم الكتاب من قاضي البيوع على إذن بمد ميعاد الإخبار ، ثم حصل التأشير على هامش التسجيل بما يفيد الإيداع والإخبار في الميعاد القانوني ؛ فإن تسجيل التنبيه يكون بمنجاة من السقوط .

٢٦٢

٣ من ديسمبر ١٩٦٤

١ - نقض : طعن ، اعلانه ، صفة فيه اعلان . بطلات .

ب - طعن : اعلانه ، صفة فيه . اعلان . بطلان . ق. ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ .

ج - فوائد : مركبة . بنوك . حساب جارى . مدنى م ٢٢٢ و ٢٢٣ .

د - بنك : حساب جارى . اقاله ، فوائد .

هـ - مادات تجارية : فوائد ، محكمة موضوع . نقض . طعن ، اسباب واقعية . عرف .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الواقع هو أن الطاعن وإن وصف إحدى المطعون ضدهم في تقرير الطعن بأنها قاصر ، ووجه إليها الطعن في شخص الوصى عليها ، وكان ذلك بعد زوال حافته في تمثيلها لبلوغها سن الرشد ورفع الوصاية عنها قبل صدور الحكم المطعون فيه ، إلا أنه تدارك هذا الخطأ قبل إعلان الطعن فنبه قلم الكتاب على توجيه الإعلان إلى المطعون ضدها المذكورة في شخصها بوصف كونها بالغاً وقد تم إعلانها إعلاناً قانونياً بالطعن ؛ فإن في توجيه الإعلان إليها على

٥ - إذا طاب قلم الكتاب من قاضى الدعوى مدعيه ماد الاخبار بالقائمة فأذن بذلك ، فإن معنى هذا أنه رأى قيام مسوغ المد ، فإذا أقرته محكمة الموضوع في نطاق سلطاتها التقديرية على قيام هذا المسوغ ، فإنه لا ممقب عليها في ذلك .

٦ - إعلان السند التنفيذي متى تضمن التنبية بالوفاء ؛ يعتبر إجراء فاعلاً للتقدم .

٧ - حسب المحكمة أن يدفع أمامها بالتقدم حتى يتعين عليها أن تبحث شرائطه القانونية ، ومنها المدة بما يعترضها من انقطاع ؛ إذ أن حصول الانقطاع يحول دون اكتمال مدة التقدم بما يقتضى التثبت من عدم قيام أحد أسباب الانقطاع ؛ ومن ثم يكون للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تقرر بانقطاع التقدم إذا طالعها أوراق الدعوى بقيام سببه .

٨ - إذا كانت الفوائد قد أدرجت في رأس المال ، وتم تجميعها باتفاق الطرفين فأصبحت بذلك هي رأس المال كلاً غير منقسم فإنها تفقد بذلك صفة الدورية والتجدد اللتين يقوم على أساس التقدم الخسنى ولا تخضع لهذا النوع من التقدم ولا تتقدم إلا بانقضاء خمس عشر سنة .

طعن ٢٤ لسنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة .

هذه الصورة ما يكفي لتعريفها بالصفة الصحيحة التي اختصت بها في الطعن ، مما يتحقق به غرض الشارع من إيجاب ذكر البيان المنعك بصفتها في تقرير الطعن .

٢ - متى كان الثابت أن المطعون ذنبهم القصر قد بلغ بعضهم من الرشد بعد التقرير بالطعن ، فإن الطعن إذا وجه إليهم في شخص الوصي عليهم يكون صحيحاً متى كان قلم الكتاب قد قام بعد ذلك بإعلان كل منهم بالطعن بوصف كونه بالغاً ولا يؤثر على صحة الإعلان أن يكون بعض هؤلاء المطعون ضدهم قد تم إعلانه بعد الميعاد المحدد للإعلان لأن هذا الميعاد لم يعد بعد صدور القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ميعاداً حتمياً بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه بطلان .

٣ - مفاد المادتين ٢٢٢ و ٢٢٣ من القانون المدني أن المشرع قد حرم الفوائد المركبة واستثنى من ذلك ما تقضى به القواء سد والعادات التجارية ، كما أمر ما جرى عليه العرف التجاري من تجميد الفوائد في الحساب الجاري وترك أمر تحديد ما يقضى به العرف .

٤ - صفة الحساب الجاري تزول عنه بإقاله وبهيج الرصيد ديناً مادياً مما لا يجوز

معه طبقاً للمادة ٢٢٢ من القانون المدني تقاضى فوائد مركبة عنه إلا إذا ثبت وجود قاعدة أو عادة تقضى بذلك .

٥ - العادات التجارية تعتبر من مسائل الواقع التي يستقل قاضي الموضوع بأمر التثبت من قيامها وتفسيرها ، كما أن تحري العرف في ذاته والتثبت من قيامه من أمور الموضوع أيضاً ، التي لا تخضع لرقابة محكمة النقض إلا حيث يحيد قاضي الموضوع عن تطبيق عرف ثبت لديه وجوده وهذا يقتضى التمسك به أمام محكمة الموضوع حتى يمكنها التثبت من أمر قيامه . فإذا كان الطاعن لم يقدم إلى محكمة النقض ما يدل على سبق تمسكه بقيام عرف أو عادة تجارية بتجميد الفوائد بعد إقفال الحساب الجاري فإنه لا يجوز له التحدي بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

طعن ٣٢ لسنة ٣٠ في رئاسة ومضوية السادة الاساتذة محمود القاضي ، وحافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرضيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومباس حلمي عبد الجواد المستشارين .

٢٦٣

٣ من ديسمبر ١٩٦٤

١ - حكم : صادر قبل الفصل في الموضوع .
نقض ، طعن ، خبير ، نديه . مرافعات م ٣٧٨ .

ب - نقض : طعن ، أوراق مخبرين ، اعلان في
موطن مختار ، الصفة في الاعلان . اعلان شركات تجارية
مرافعات ٣٨٠ .

ج - احوال شخصية : دعوى . اجراءات نظرها .
بطلان . نية عامة ، تدخلها ، نظام عام . نقض . طعن
اسباب التلقاة بنظام عام . مرافعات م ٩٩ و ٣٤٩ .

المبادئ القانونية:

١ - مناط عدم جواز الطعن في
الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع
الدعوى ولا تنهى بها الخصومة كلها أو بعضها
إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع
هو ألا يكون الحكم قد بت في مسألة
موضوعية تنهى بها الخصومة كلها أو بعضها
فإذا كان الحكم القاضي بتدب خير لتصفية
حساب الأموال المتروكة عن الموصى قد قام
قضاءه بذلك على ما قطع به من مسؤولية
الطاعن عن أداء أموال التركة إلى المطعون
عليه الأول اعتباراً بأنه قد أخطأ بتسليم هذه
الأموال إلى منفذ الوصية الذي لا صفة له
في تسليمها ، فإن الحكم بهذه المثابة يكون قد

بت في أساس الخصومة فلا يعتبر في هذا
الخصوص صادراً قبل الفصل في الموضوع
بل هو حكم في صميم موضوع النزاع أنهى
بصفة قطعية جزءاً أساسياً من الخصومة
لا تملك المحكمة التي أصدرته إعادة النظر فيه ،
ومن ثم فإن الطعن فيه يكون جائزاً عملاً
بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات ، ويترتب
على جواز الطعن في هذا الحكم باعتباره
حكماً في الموضوع جواز الطعن في
الحكم السابق عليه القاضي برفض الدفع
ببطلان الاستئناف وذلك عملاً بالمادة ٣٧٨
المشار إليها .

٢ - إذا عين المحكوم له بورقة إعلان
الحكم محلاً له غير محله الأصلي ، فإن ذلك
يعتبر إيذاناً باتخاذ محلاً مخاراً يقوم مقام
المحل الأصلي في إعلان الأوراق الخاصة
بالحكم ومنها الطعن . فإذا كان البنك الطاعن
قد عين فرعه بالاسكندرية محلاً له بورقة
إعلان الحكم الابتدائي ، فإن إعلانه
بالاستئناف في ذلك الفرع يعتبر إعلاناً في
المحل المختار مما تجيزه المادة ٣٨٠ من قانون
المرافعات . ولا يقدح في صحة هذا الإعلان
وقوع خطأ في اسم الشخص الطبيعي الذي
يمثل البنك قانوناً ، ذلك أن البنك بوصفه شركة
مساهمة يكون له شخصية اعتبارية مستقلة

٢٦٤

٣ من ديسمبر ١٩٦٤

١ - التزام : انقضاؤه ما يعادل الوفاء . مقاصة .
مدني م ٣٦٢ .

ب - دعوى : تكييفها . شفعة . ملكية .

المبادئ القانونية :

١ - الدين طبقا للمادة ٣٦٢ من القانون المدني حق المقاصة بين ما هو مستحق عليه لدائنه وما هو مستحق له قبل هذا الدائن إذا كان كل من الدينين خاليا من النزاع ، مستحق الاداء ، صالحا للبطالة به قضاء . فإذا كان الطاعن مدينا للطعون ضدها بالثمن الذي قدره حكم الشفعة ودائنا لها في ذات الوقت بمقابل انعاب المحاماة المحكوم له بها ابتدائيا واستئنافيا في دعوى الشفعة وكذا بمصروفات تلك لدعوى ، فإن المقاصة تكون قد وقعت بين هذين الدينين لتوافر شرائطها القانونية بقدر الأقل منهما .

٢ - الحكم النهائي القاضي بالشفعة يعتبر سندا للملكية المحكوم له للعين المشفوع فيها مقابل قيامه بدفع الثمن المبين في الحكم ، فإذا كان هذا الحكم لم يحدد ميعادا لدفع

عن شخصية مثليه ، وإذا كان الاستئناف قد وجه إليه باعتباره لأصيل والمقصود بالخصومة دون مثليه ، فإن إعلانه بالاستئناف على هذا النحو بالمحل المختار يكون قد تم صحيحاً .

٣ - أوجب المشرع بالمادة ٩٩ المرافعات على النيابة العامة أن تدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية ، كما أوجب بالمادة ٣٤٩ مرافعات على المحكمة أن تبين في حكمها ضمن ما أوجبه من بيانات اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ورأى النيابة ، ورتب الإطلاق على مخالفة كل من النصين وهو بطلان مطلق متعلق بالنظام العام يجوز الدفع به في أي مرحلة كانت عليها الدعوى ، وللمحكمة النقض أن تثيره من تلقاء نفسها ، يستوي في ذلك أن تكون الدعوى رفعت أصلا باعتبارها من دعاوى الأحوال الشخصية أو أن تكون رفعت بوصفها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية .

طعن ٣٦ لسنة ٢٠ في الحياة السابقة

هذا الثمن ورفعت على المحكوم له بالشفعة دعوى بطلب سقوط حكم الشفعة لتخلفه عن دفع الثمن ، فان هذه الدعوى هي في حقيقتها إثبات طلب فسخ سند التملك ، وللمحكوم له بالشفعة أن يتوقى الفسخ بدفع الثمن المحدد في حكم الشفعة إلى وقت صدور الحكم النهائي في هذه الدعوى .

طن ٢٧ لسنة ٣٠ ق الحياة السابقة

٢٦٥

١٠ من ديسمبر ١٩٩٤

انقض : طعن . تجهيل بأسبابه .

المبدأ القانوني :

إذا كان الطاعن لم يبين في تقرير الطعن ما عيسة الاعتراضات التي يدعى بأن الحكم المطعون فيه أغفل مناقشتها والرد عليها، وكان لا يكفي في ذلك مجرد القول بأن الحكم لم يرد على الاعتراضات التي ذكرها الطاعن في استئنائه وأوردها في مذاكراته دون بيان لها في تقرير الطعن ، مع أن ذلك مطلوب على وجه الوجوب تحديداً للطعن وتعميهاً بوجوده منذ إبداء الخصومة ، فان النقص

بذلك يكون غير مقبول .

طن ٤٩ لسنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الاستاذ الدكتور عبد السلام بليغ ، ولطفي علي ، وحافظ محمد بدوي ، والسيد محمد المنعم الصراف ، وعباس حلمي عبد الجواد المستشارين .

٢٦٦

١٦ من ديسمبر ١٩٦٤

١ - اثبات : إجراءاته . تحقيق ، حق ، المحكمة في أن تأمر به من تلقاء نفسها . مرافعات م ١٩٠ :
ب - محل : صاحبه ، اثباتاته . عامل ، أجره .
ج - تحكيم : منازعات محل . اثبات ، طريقه قانونية . أمر مقضي ، حجية .
د - عقد محل : آذره رب محل ، سلطته في تنظيم منشأته . تحكيم في منازعات محل . هيئة تحكيم .
ه - إصابة محل : تأمين عليها . ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . حال زراعة .

المبادئ القانونية :

١ - حق المحكمة في أن تأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها وفقاً للمادة ١٩٠ من قانون المرافعات هو أمر جوازي لها متروك لتقديرها .

٢ - من حق صاحب العمل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يميز

في الأجور بين عماله لاعتبارات يراها -
ولست العبرة بالتمييز بين طوائف العمال
وبيان أوجهه ، ولكن بتوافر مسوغاته
ودواعيه أو عدم توافرها .

٣ - متى كانت هيئة المحكم قد انتهت
في قرارها بخصوص ما طلبته النقابة من
الزام الشركة بأعداد مساكن صحية للعمال
إلى أنها تهيب بالشركة أن تسهل على عمالها
سكنى هذه المساكن على الوجه الملائم ، فإن
هذا الذي انتهى إليه القرار لا يخرج مخرج
الالزام ولا تنحسم به الخصومة ، وفي ذلك
ما يجيبه .

٤ - تصنيف الوظائف من سلطة رب
العمل التنظيمية أو الجهات الإدارية المختصة
على حسب الأحوال . ومن ثم فإن طلب
النقابة تصنيف الوظائف بالشركة لبيان
العمل الزراعي من العمل الصناعي لا يختص
هيئة المحكم ابتداء بالنظر فيه - - ، إذ هو لا
ينطوي على نزاع خصاص بالعمل أو
بشروطه .

٥ - وإن كان قانون التأمينات الاجتماعية
الصادر بالقانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد نص في
المادة الثانية منه على أن يستثنى من نطاق
أحكامه العمال الذين يستخدمون للعمال

في الزراعة ، إلا فيما يرد به نص خاص ،
إلا أنه ماد في المادة ١٩ الواردة في الفصل
الأول من الباب الثالث بشأن تأمين إصابات
العمل ، فنص على أن « تدرى أحكام هذا
الفصل على عمال الزراعة المشتغلين في آلات
ميكانيكية أو المعرضين لأحد الأمراض
المهنية المبينة بالجدول رقم ١ الملحق بهذا
القانون » وهو بذلك يكون قد أوجب التأمين
على إصابات العمال بالنسبة لطوائف معينة
من عمال الزراعة .

طن ٦٩ لسنة ٣ في رئاسة وضوية الدادة
لإستاذة أحمد زكي محمد ، محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم
عمر ممدى ، ومبرى أحمد فرحات ، وعمود عباس
المعراوى المستشارين .

٢٦٧

١٦ من ديسمبر ١٩٦٤

دعوى : سماء . أحسن شخصية لائحة توتيب
محكمة شرعية م ٣٧٥ . في ٧٨ لسنة ١٩٢١ .

المبدأ القانوني :

بالرجوع إلى أقوال الفقهاء في خصوص
الدفع بعدم سماع الدعوى لمضى المدة المانعة
من سماعها مع التمكن وعدم العذر - وهو

مانعت عليه المادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية الصادر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ - يبين أنهم لم يوردوا الأعذار الشرعية على سبيل الحصر ، ولكن على سبيل المثال ، وجعلوا المآذار فيها أن تكون مشروعة وممانعة للدعى من رفع الدوى وتركوا الأمر فى تقدير قوتها وكونها مانعة أو غير مانعة لفطنة القاضى . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم سماع دعوى الطاعنة على أن ما تدعيه من جهل باستحقاقها فى الوقت ومرضاها وفقرها ، لا يعد عذراً شرعياً ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

طعن ٢٨ لسنة ٣١ ق . د . أحواله شخصية ،
بالإزاء السابقة .

٢٦٨

١٧ من ديسمبر ١٩٦٤

أ - نقض : طعن ، مخالفة حكم سابق . خلف طام
وقف . استحقاق .

ب - وقف : نظر عليه . ناظر الوقف وكالة من
المستحقين . وكالة . إثبات . حجبة أمر مقضى .

ج - نقض : طعن ، مخالفة حكم سابق . وقف .
قصة . تصرفات ، قرارها .

د - وقف : تفسير شرطه . حكم ، إثبات . حجبة
أمر مقضى .

ه - حكم : حجبة . إثبات .

و - إثبات : حجبة أمر مقضى . محكمة نقض .
سلطتها . دعوى . سببها .

ز - وقف : مرتب الطائقات ، على غير الخيرات إنهاؤه
ق ١٨ لسنة ١٩٥٢ م ٣ .

ح - ترتيب جملى : مرتب الطائقات . ق ٤٨
لسنة ١٩٤٦ .

ط - طعن : نقض . إعلانه ، صفة فيه . إعلان .
بط-إعلان . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م . ق ١٠٦ لسنة
١٩٦٢ .

ي - اختصاص : قاعدته ، مخالفتها . نقض .
طعن .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من أن المطعون عليهم يستحقون فى نصيب أحد المستحقين فى الوقت ما كان يستحقه والدهم لو كان حياً قد ناقض ما سبق أن قضى به الحكم الصادر من المحكمة العليا الشرعية بين الخصوم أنفسهم فى نزاع قام بينهم بشأن استحقاق هذا النصيب بالذات وكان هذا الحكم قد حاز قوة الشيء المقضى بالنسبة لجميع المطعون عليهم لأنهم كانوا طرفاً فيه ، فإن الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه لمجيئه على خلاف ذلك الحكم يكون جائزاً عملاً بنص المادة الثالثة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ولا يصح الاعتراض بأن بعض

حائزاً لقوة الأمر المقضى وبالتالي فلا يجوز الطعن بالنقض للتناقض فيما يصدر بعده من أحكام بالاستحقاق ، على خلاف ما قضى به عند تحديد الأنصبة في القسمة .

٤ - ما كانت تصدره المحاكم القضائية الشرعية من تفسير لشروط الواقفين في الدعاوى التي ترفع إليها بطلب هذا التفسير ، يعتبر أحكاماً لها حجية على من كان ممثلاً فيها .

٥ - الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية في حدود ولايتها ، تحوز قوة الأمر المقضى أمام المحاكم المدنية . وإذا كانت المحاكم الشرعية مختصة بالفصل في دعاوى الاستحقاق في الوقف طبقاً للمادة الثامنة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، فإن قضاءها النهائي في هذه الدعاوى تكون له قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية .

٦ - لمحكمة النقض أن تعمل رقابتها للتحقق مما إذا كان سبب الدعوى هو سبباً حقيقياً يتحقق به المغايرة في سبب الدعوى ، أو أنه مجرد سبب ظاهري أريد به الحيلولة دون الدفع بحجية الأمر المقضى فلا تقوم به هذه المغايرة .

٧ - نصت المادة الثالثة من قانون إنهاء

المطعون ضدهم لم يكونوا مختصمين بأنفسهم في الدعوى الأولى التي صدر فيها الحكم من المحكمة العليا الشرعية ، وأن اختصاص والدم في تلك الدعوى لا يجعل الحكم الصادر فيها بتحديد الاستحقاق في الوقف حجة عليهم ، لما هو مقرر من أن المستحق في الوقف لا يتلقى حقه من مورثه وإنما من الواقف مباشرة - ذلك أن المورث المذكور قد توفي بعد انتهاء الوقف الأهملي وصيرورته ملكاً للمستحقين ، فتلقى ورثته الحق عنه ميراثاً ولم ينتقل إلهم عن طريق الوقف ، ولذلك يكون الحكم الصادر عليه حجة عليهم باعتبارهم خلفاء عاماً لمورثهم الذي كان طرفاً فيه .

٢ - وكالة ناظر الوقف عن المستحقين لا تمتد إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق ، مما ينبني عليه أن الحكم الذي يصدر ضد ناظر الوقف بصفة كونه ممثلاً للوقف ومنفذاً لكتابه ماساً باستحقاق مستحقين لم يتأثروا بأشخاصهم في الخصومة لا يلزم هؤلاء المستحقين ولا يعتبر حجة عليهم .

٣ - متى كان قرار القسمة قد صدر من هيئة التصرفات في حدود سلطتها الولائية دون أن تعرض للفصل في أى خصومة بين الطرفين ، فإن هذا القرار لا يعتبر حكماً

ملكاً للمستحقين الحاليين . أما في الوقف المرتب الطبقات ترتيباً إفرادياً فلا تجب فيه ذرية من مات من أهل الطبقة المستحقة ، بل يؤول نصيب كل من مات من هذه الطبقة إلى ذريته ، وبذلك فلن تضار هذه الذرية بصور ذلك القانون .

٨ - لا يكون الوقف المرتب الطبقات ترتيباً جملياً إلا بصريح قاطع من الوقف على ذلك . إذ نص المشرع في الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من قانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أن جميع الأوقاف المرتبة الطبقات يعتبر ترتيبها إفرادياً بمعنى أنه لا يجب أصل فرع غيره ومن مات صرف ما استحقه وما كان سيستحقه إلى فرعه ولو لم ينص الواقف في كتاب وقفه على هذا . كما نصت المادة ٥٨ من قانون الوقف المذكور على أنه لا يعمل بأحكام بعض موادها ومنها المادة ٢٢ سالفه الذكر إذا كان في كتاب الوقف نص يخالفها . ومؤدى هذين النصين أن كل وقف مرتب الطبقات على الذرية يعتبر مرتب الطبقات ترتيباً إفرادياً إلا إذا نص الواقف صراحة على أنه جعل الوقف مرتباً ترتيباً جملياً .

٩ - إذا كان الواقع هو أن الطاعة

الوقف الأهلي ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه : إن كان الوقف مرتب الطبقات آلت الملكية للمستحقين الحاليين ولذرية من مات من ذوى الاستحقاق من طبقة المستحقين الحاليين كل بقدر حصته أو حصة أصله في الاستحقاق ، وقد صرحنا المذكرة الإيضاحية في تعليقها على هذه المادة بأنه : « رأى في الوقف المرتب الطبقات أن تؤول الملكية إلى المستحقين الحاليين فيه وإلى ذرية من مات من ذوى الاستحقاق ، لأن هذه الذرية كانت محبوبة على سبيل التوقيت ، ومن العدل ألا يترتب على هذا الحجب أثره بالنسبة لملك الوقف » .

ومفاد ذلك أن هذا النص لا ينطبق إلا على الوقف المرتب الطبقات ترتيباً جملياً . لأن هذا الوقف هو الذى تجب فيه ذرية من مات من أهل الطبقة المستحقة إلى أن تنقرض طبقة أصلهم ، وهذه الذرية هي التي عنها المذكرة الإيضاحية بقولها إنها كانت محبوبة على سبيل التوقيت . ورأى المشرع من العدل ألا يمنع هذا الحجب المؤقت من أخذ حصة أصلها في الاستحقاق بعد إنهاء الوقف ، لأن هذه الحصة كانت ستؤول إليها بعد انقراض طبقة أصلها لو ظل الوقف قائماً ولم يصدر قانون بإنهائه وبضرورة ما ينتهي فيه

الطاعة على الحكم المطعون فيه هو مخالفته
قواعد الاختصاص الشرعي فإن طعنها بهذا
السبب يكون غير جائز .

طعن ٤٩٣ لسنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة محمود انقاضي ، ومحمود توفيق اسماعيل ، ولطفي
عني ، وحافظ محمد بدوي ، ومباس حلمي عبد الجواد
المستشارين .

٢٦٩

١٧ من ديسمبر ١٩٦٤

١ - دعوى : نظر في الخصم ، حضوره ، تمثيلة في
الدعوى . محامه . محام معني من القيد . قبوله للمرافعة
ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ م ٢٦ .

ب - ترأيس : اذعان به ، قبوله مرافعات م ٣٨٤ .

المبادئ القانونية :

١ - تنص المادة ٢٦ من قانون المحاماة
٩٦ لسنة ١٩٥٧ على أنه : يقبل للمرافعة أمام
المحاكم عن مصالح الحكومة أو الهيئات العامة
أو وزارة الأوقاف أو المؤسسات العامة
أو الهيئات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير
العدل - بعد أخذ رأي لجنة قبول المحامين -
محامو أقلام قضايا هذه الجهات الحاصلون على
شهادة التلييس أو ما يعادلها أو أحد المحامين ،
وقد أصدر وزير العدل في ٢١ من مايو ١٩٥٧

وإن وصف المطعون عليه في تقرير الطعن
بأنه قاصر ، ووجهت إليه الطعن في شخص
والدته بوصف كونها وصية عليه وذلك بعد
زوال صفقتها في تمثله لبلوغها سن الرشد ،
ورفع الوصاية عنه قبل صدور الحكم المطعون
فيه . إلا أنه قد تم إعلانه بالطعن بعد ذلك
في شخصه بوصف كونه بالغا وسلمت صورة
إعلان التتمير إليه في موطنه . فإن في توجيه
الاعلان إليه على هذا الوجه ما يكفي لتعريفه
بالصفة الصحيحة التي اختصم بها في الطعن ،
بما يتحقق به غرض الشارع من إيجاب ذكر
البيان المتعلق بصفته في تقرير الطعن . ولا يؤثر
على صحة الاعلان حصوله بعد الميعاد المنصوص
عليه في المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
ذلك أنه بعد صدور القانون ١٠٦ لسنة ٩٦٢
المعدل له لم يعد هذا الميعاد ميعاداً حتمياً بل
أضحى مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على
تجاوزه بطلان .

١٠ - لا تجيز المادة الثانية من القانون
٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات
الطعن أمام محكمة النقض الطعن بالنقض في
الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة
استئنافية لمخالفة قواعد الاختصاص إلا إذا
خالف الحكم قاعدة من قواعد الاختصاص
المتعلق بوظيفة المحاكم ، فإذا كان ما تعييه

الاساتذة محمود توفيق اسماعيل ، حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم العراف ، وعباس حلى عبد الجواد المستشارين .

٢٧٠

١٧ من ديسمبر ١٩٦٤

استئناف : اعلانه . أوراق مغفرين ، بياناتها . اعلان بطلان مرافعات م ٤٠٠ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . ق ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ . موطن مختار . محل مختار . مدته م ١٣ .

المبدأ القانوني :

يبين من نص المادة ٥٠٥ مرافعات المعدلة بالقانون ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ وقبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، أنه أشار إلى بيانات طاعة تتعلق بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحال إقامتهم . وإلى بيانات خاصة تتعلق بالاستئناف . وبالبطلان المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من هذه المادة إنما ينصب على إغفال البيانات الخاصة المتعلقة بالاستئناف دون البيانات العامة التي تركها المشرع للقواعد العامة في البطلان . وإذا كان الغرض الذي رمى إليه الشارع من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الطاعنين وموطنهم وعقباتهم — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — إنما هو إعلام ذوي الشأن في الطعن بمن رفعه من خصومهم في

بالاستناد إلى هذه المادة قراراً يقضى بأن : « يقبل للرافعة أمام المحاكم عن بنك الائتمان العقاري أو الشركات التي تساهم الحكومة فيها بنصيب في رأس المال أو البنك الأهلي أو بنك مصر أو مؤسساته أو الجمعية التعاونية للبترول أو البنك الصناعي أو بنك الجمهورية أو الجامعة العربية محامو أقلام قضايا هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين » وبذلك أعفى القانون محامي تلك الهيئات من شرط القيد في جدول المحامين المقررين أمام المحاكم أسوة بمحامي أفلام قضايا الحكومة . وإذا كان القبول أمام المحاكم قد ورد في صيغة العموم فإنه ينصرف إلى القبول أمام المحاكم كافة بما فيها محكمة النقض .

٢ — يشترط — على ما تقرره المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات — لقبول الادعاء بالتزوير وبحث شواهد أنه يكون منتجاً في النزاع ، فإن كان غير ذي أثر في موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحققها ، إذ من العبث تكليف الخصوم إثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجاً نتيجة ما في موضوع الدعوى .

طن ١٤ لسنة ٣٠ ق وثانة وضدية السادة

الدعوى وصفته وعمله علماً كافياً ، فإن كل تبیان من شأنه أن يبيّن بذلك يتحقق به غرض الشارع . فإذا كان الطاعن قد اتخذ له محلاً مختاراً بعريضة استئنافه ، فقد انتفى وجه الضرر من إغفاله بيان وطنه الأصلي بها ، وتحقق غرض الشارع إذ أنه باتخاذ المستأنف هذا الموطن المختار في عريضة الاستئناف يكون هو الموطن بالنسبة إلى كل ما يتعلق بالاستئناف وفقاً لما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة ٤٣ من القانون المدني . وإذا خالف الحكم المطعون فيه النظر وقضى ببطلان عريضة الاستئناف لإغفال بيان الموطن الأصلي للمستأنف فإنه يكون قد خالف القانون .

طن ٨٠ لسنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة .

٢٧١

٢٣ من ديسمبر ١٩٦٤

مل : قرارها . منازعة هيئة توفيق وتحكيم . طعن فيه . نقض ، طعن ، ايداع مستندات . بطلان . ق ٨ لسنة ١٩٥٧ مرسوم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ مرافعات م ٤٢٩ .

المبدأ القانوني :

تنص المادة الثامنة من القانون ٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون

٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن توفيق وتحكيم في منازعات العمل على أن الطعون في قرارات هيئات التحكيم المحالة من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض تعتبر في حكم الطعون المرورية في قلم كتاب محكمة النقض ويجرى عليها بعد ذلك أحكام المادة ٤٢٩ وما بعدها من قانون المرافعات المدنية والتجارية . على أن يكون ايداع الأوراق المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من تلك المادة خلال عشرين يوماً من تاريخ إخطار الطاعن من قلم الكتاب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول . . وإذا أخطر قلم كتاب المحكمة الطاعة بالأحالة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ولم تقدم صورة من القرار المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنة منه ، فإن عدم تقديم هذه الصورة في الميعاد — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — يترتب عليه بطلان الطعن .

طن ٤٧٤ لسنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة .

٢٧٢

٢٣ من ديسمبر ١٩٦٤

أ — اختصاص : ضريبة . ضريبة على القيم المنقولة
بمجلس الدولة ، جمية ص — ومية للقسم الاستشاري ،
ولايتها . ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ٥٤ ق ١٣٨ لسنة
١٩٤٨ .

ب — ضريبة منقولة : وعاءوما .

المبادئ القانونية :

١ — متى كان الحكم لمطعون فيه قد
أقام قضاؤه برفض الدعوى بعدم الاختصاص
على أن الخصومة في الدعوى ليست منعقدة
بين جهتين إداريتين ، وإنما هي في جوهرها
وحقيقتها طعن ضرائبي ، يردد بين الشركة
ومصلحة الضرائب في قرار صادر من لجنة
طعون الضرائب بشأن ضريبة القيم المنقولة
على الاتاوة المدفوعة للبلدية ، يختص القضاة
العادي بنظره وفقاً للمادة ٥٤ من القانون ٤
لسنة ١٩٣٩ وأن مصلحة الضرائب لم توجه
أى طلب للبلدية في الدعوى الأصلية ولم تنعقد
بينهما كهيأتين إداريتين أى خصومة وإنما
أدخلتها الشركة في دعوى الضمان الفرعية
وهذه الدعوى لها استقلالها ولها أساس قانوني
آخر يختلف عن كيان وأساس الدعوى

الأصلية ، وأن القانون لم يعط للجمعية
العمومية لقسم لرأى بمجلس الدولة اختصاصاً
قضائياً وإنما اختصاصاً في الفتوى قد تطلبها
جهة الإدارة أولاً تطلبها ؛ فإن هذا الذي
رد به الحكم صحيح لا خطأ ولا مخالفة فيه
لأحكام القانون . وليس يجدى البلدية
ما تذرعت به من اعتبارات بشأن ولاية
النسب والاستحياب التي فطما الشارع بالجمعية
العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة ،
إذ هي لا تتصل بالنزاع المعروض والدائر
في جوهره بين مصلحة الضرائب والشركة
وبين هذه الأخيرة والبلدية .

٢ — ما تتقاضاه الهيئات العامة من
نصيب في أرباح شركات الامتياز مقابل
منحها استغلال أحد المرافق العامة يخضع
للضريبة على القيم المنقولة طبقاً للفقرة الرابعة
من المادة الأولى من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩
قبل وبعد تعديلاتها بالقانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٨
وهي تقضى بأن : « يخضع للضريبة على القيم
المنقولة كل ما يؤخذ من أرباح الشركات
لمصلحة عضو أو أعضاء مجلس الإدارة أو
لمصلحة أى صاحب نصيب آخر ، وإذا
كانت شركة المياه قد التزمت بأن تدفع
للحكومة ٥٠٪ من أرباحها بعد خصم ١٠٪
للمساهمين مقابل منحها التزام مرفق المياه

ساعات العمل الأصلية بما فيه علاوة غلاء المعيشة ، وهو ذات الوضع الذي التزمه قانون العمل ٩ لسنة ١٩٥٩ .

٢ - النص في المادة الأولى من الأمر ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ ، على أن يمنح عمال المحال الصناعية والتجارية إعانة غلاء المعيشة طبقاً للفتات الميئة بالجدول المرافق له ، وفي المادة الثالثة منه ، على أن يمنح العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ إعانة غلاء المعيشة على أساس نصف الفتات المقررة بهذا الأمر إذا تبين أنه روعي في تحديد أجورهم حالة غلاء المعيشة ، بدل على أن الشارع أراد أن يتخذ من مراعاة حالة الغلاء في تحديد أجور العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ أو عدم مراعاتها وقت التعيين ، معياراً لاستحقاقهم نصف إعانة الغلاء أو استحقاقها كاملة . وضابط هذا المعيار ولازمه هو مقارنة أجر العامل الذي عين بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ بأجر زميله الذي عين في تاريخ سابق متى تساوت ظروفهما للمقارنة أجريهما بعد تطبيق السكادر الجديد في سنة ١٩٥١ ، وبمقتضاه وحدت الشركة بين أجور عاملها وسوت بينهم فيها .

طن ٤١٩ لسنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة .

بالمدينة وتنازلات الحكومة عن نصيبها في الأرباح البلدية ، وأخضع الحكم المطعون فيه المبالغ التي دفعها الشركة من أرباحها إلى البلدية للضريبة على القيم المنقولة باعتبارها « صاحب نصيب » ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

طن ٢٦١ لسنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة

٢٧٣

٢٣ من ديسمبر ١٩٦٤

١ - صل : صاحب عمل ، التزاماته عامل ، أجره . اعانة غلاء معيشة ، ساعات عمل إضافية ، حساب أجرها .

ب - اعانة غلاء معيشة : أمر ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ ق ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

المبادئ القانونية :

١ - الأجر بمفهومه العادي يشمل كل ما يدخل في ذمة العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل . وجرى قضاء محكمة النقض على أن عبارة « الأجر العادي » في حكم المرسوم بقانون ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ بشأن تحديد ساعات العمل الإضافية ، تنصرف إلى ما يتقاضاه العامل من أجر عن

الاستمرار فيه مدة معينة ، ورتب على ذلك أن العقد لا يكون قد انتهى فعلا إلا في نهاية هذه المدة ، فإنه لا يكون قد خالف أحكام القانون .

طن ٨٦ لسنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة .

٢٧٥

١٣ من ديسمبر ١٩٦٤

١ — عمل - عقد . ملانة عمل . ق ١١٤ لسنة ١٩٥٨ . ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

ب — عمل : رب العمل ، التزاماته . أجر . غلاء . مبينة . ق ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ .

المبادئ القانونية :

١ — إلى ما قبل العمل بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ — بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات — لم يكن في نصوص القانون ما يمنع من أن يجمع عضو مجلس الإدارة المنتخب للشركة المساهمة بين صفته هذه وصفته كمدير عام أو مدير في لها فيجمع بذلك بين صفتين صفته كوكيل وصفته كأجير بحيث تحكم كلا منهما القواعد الخاصة بها ، وهو ما تظاهره المذكرة الإيضاحية

٢٧٤

٢٣ من ديسمبر ١٩٦٤

١ — اختصاص : نوعي . ارتباط . محكمة ابتدائية .

ب — عمل : عقد ، انتهاء .

المبادئ القانونية :

١ — المحكمة الابتدائية هي المحكمة ذات الاختصاص العام في النظام القضائي ، ومتى كانت مختصة بالنظر في طلب ما ، فإن اختصاصها هذا يمتد إلى ما عساه أن يكون مرتبطا به من طلبات أخرى ، ولو كانت مما يدخل في الاختصاص النوهي للقاضي الجزئي . فمتى كانت الدعوى قد تضمنت عدة طلبات منها طلب المكافأة ، وهي تحدد على أساس جملة عناصر منها الأجر ومن ثم فهي ترتبط به وتختص المحكمة الابتدائية بالنظر فيه وتحديد مقداره تبعا وامتدادا لاختصاصها بالنظر في طلب المكافأة .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن العامل لم يترك العمل فور تقديم استقالته أو قبولها ، بل استمر بإشره بأمر مخدمه الذي طالب إليه

٢٧٦

٣٠ من ديسمبر ١٩٦٤

حكم : تدليل ، قصور ، عمل ، فساد ، عناصر .
أجر ، إعانة غلاء مبيشة .

المبدأ القانوني :

إذا كان رب العمل قد تمسك في دفاعه أمام هيئة التحكيم بأنه جرى على تعيين جميع عماله بأجر شامل ، بما في ذلك علاوة غلاء المعيشة بأعلا فئاتها ، وأنهم ارتضوا هذا الوضع دون اعتراض أو شكوى ، ورد القرار المطعون فيه على هذا الدفاع بما أثبتته ومفتش مكتب العمل في تقريره من أن : «تعديلات بالاضافة قد أجريت للتغيير من طبيعة مقابل العمل وتحويله من أجر إجمالي إلى أجر مقسم أصلا إلى أساسى وغلاء معيشة بأعلى فئاتها . وذلك لضمان عدم تأثر قيمة الغلاء بتغير الحالة الاجتماعية العامل ؛ فإن ما رد به القرار من ذلك ينطوى على قصور يعيبه : إذ هو لا يواجه دفاع رب العمل من أنه جرى على أن يضمن أجور عماله عند تعيينهم إعانة غلاء المعيشة بأعلى فئاتها ، ومفهومه أن ما أجراه من تغييرات بالاضافة في الأجور الثابتة بملفات وسجلات العمال

للقانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بقولها إن : «عضو مجلس الادارة في الشركات المساهمة إذا كلف بعمل آخر في الشركة كالموعد مديرها لها كان من حقه أن يؤثر على هذا العمل .

٢ - الأوامر الصادرة بشأن إعانة غلاء المعيشة لا تمنع من زيادة إعانة الغلاء من النصاب الوارد فيها لمصلحة العامل باعتباره الحد الأدنى لكل فئة ، وهو ما تشير إليه المادة الأولى من الأمر ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ بقولها : يجب على أصحاب المحال الصناعية والتجارية أن يصرفوا للعمال الذين يشتغلون في هذه المحال إعانة غلاء معيشة فوق مرتباتهم وأجورهم بحيث لا تقل عن الفئات التي قررتها الحكومة لموظفيها وعمالها المدينة بالجدول المرفق وما تشير إليه كذلك المادة السادسة من الأمر ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بقولها : «تطبق أحكام هذا الأمر على الأجور والمرتبات والمعاشات اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٠ ما لم تكن فئات إعانة غلاء المعيشة التي تصرفها المؤسسات التي يسرى عليها هذا الأمر تزيد عن الفئات الواردة بالجدول المرفق في هذه الحال يعمل بالفئات المقررة بالمؤسسة .

طعن ٢٦٥ لسنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة.

لم يؤثر في حقيقة التعاقد والأوضاع القائمة بينه وبينهم منذ تعيينهم ، وكان يتعين على هيئة التحكيم أن تحقق هذا الدفاع الجرمي الذي قد يتغير به إن صح وجه الرأي في النزاع لا أن تكفي في الرد عليه بما أثبتته الحخير من حصول تغيير في الأجور النابتة بالملفات .

طن ٤٠٣ لسنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة .

٢٧٧

٣٠ من ديسمبر ١٩٦٤

١ - اثبات : إحالة دعوى الى التحقيق ، محكمة ، تقديرها .

ب - دليل : تقديره ، محكمة الموضوع .

ج - محل : عقده ، انتمؤه . مكافأة نهاية الخدمة خلف ، مسؤوليته .

المبادئ القانونية:

١ - إحالة الدعوى إلى التحقيق أمر جوازي للمحكمة متروك لتقديرها .

٢ - الاطمئنان إلى أقوال الشهود الذين سمعوا في التحقيق الذي أجراه رب العمل أو عدم الاطمئنان إليه ، مرده إلى وجدان القاضي ؛ وهو غير ملزم بإبداء الأسباب التي

تسوغه ، ولا معقب عليه في ذلك .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه باعتبار مدة عمل العامل متصلة على أن رب العمل السابق أخذ على العامل اقراراً جاء به أنه باع محلاته إلى رب العمل الحالي (الطاعنة) ، وجاء في عقد البيع أن البائع يقوم بتعويض مستخدميه بحيث يعتبرون مفسولين من خدمته وملاحقين كمستخدمين جدد لدى المشتري ابتداء من تاريخ "بيع" ، وقد أقر العامل أنه قبض ما يستحقه من تعويض ومقابل مهلة الانذار ومكافأة ، وأن تجزئة عقد العامل فضلاً عن مخالفته لصريح نص القانون ، فإنه يترتب عليه انقاص حقوقه في مكافأة نهاية الخدمة ، وأنه لا يمتنع بالمخالصة الصادرة منه ، لأن نصوص عقد العمل نصوص آمرة لا يصح الاتفاق على مخالفتها ، ومن ثم يكون رب العمل الثاني وقد حل محل رب العمل الأول بطريق الشراء مسؤولاً بطريق التضامن عن الوفاء بالتزامات الناشئة عن عقد العمل ومنها مكافأة نهاية الخدمة . وهي تقديرات موضوعية سائغة من شأنها أن تؤدي إلى اعتبار مدة عمل العامل (المطعون عليه) متصلة ؛ فإنه يكون صحيحاً ما انتهى إليه الحكم من أن الشركة الطاعنة وقد حلت محل الشركة

السابقة بطريق الشراء تكون مسؤولة بطريق الضامن عن الوفاء بالا لزامات الناشئة عن عقد العمل ، ومنها مكافأة نهاية الخدمة .

طن ١٧٩ لسنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة .

٢٧٨

٣١ من ديسمبر ١٩٦٤

١ - حكم : تدابيل ، فساد . دين . معدومة .

ب - دين : معدوم . شركة ميزانية الشركة . ضريبة أرباح تجارية وصناعية . دعاؤه .

ج - محكمة موضوع : حكم ، تدليل : فساد

د - قائمة قانونية : سرياتها .

هـ - وكالة : وكيل ، التزاماته ، وكيل أموال موكله استخدامهما . مدني م ٧٠٦ ، مدني ملني ٥٣٦

المبادئ القانونية :

١ - متى كانت عبارة عقد الشركة صريحة في أن الديون التي التزم أحد الشركاء أن يتحملها في نهاية مدة الشركة هي الديون التي على الشركة ، وقد عبر عنها بالفرنسية بلفظ Le passif وهذا اللفظ لا يمكن أن ينصرف إلى الديون التي للشركة في ذمة الغير

لأنها تعتبر من الذمم التي تسدرج ضمن الأصول L'actif ، فإن تقرير الحكم المطعون فيه بأنه من الجائز أن يكون المتعاقدان قد قصدوا من هذا النص أن يتحمل هذا الشريك الديون بنوعها ، هو تقرير علاوة على أنه محمول على مجرد احتمال لا يصلح لإقامة تفسير عليه ، فإن هذا الاحتمال ينفيه إقناعاً باتا عبارة النص الواضحة المعنى والصريحة في الدلالة على قصد المتعاقدين منها ، مما يعيب الحكم بفساد الاستدلال .

٢ - تقضى أصول علم المحاسبة بأن الديون المعدومة ، وهي التي فقد الأمل في تحصيلها ، تعتبر بمثابة خسارة على المنشأة يجب خصمها من حساب الأرباح والخسائر في ميزانية السنة يتحقق فيها انعدامها ؛ لأن الميزانية يجب أن تمثل المركز الحقيقي للمنشأة مما يقتضى ألا تظهر الديون التي لها في الأصول إلا بقيمتها الفعلية .

٣ - الحكم على الدين بأنه معدوم أو غير معدوم ، هو مما يدخل في السلطة التقديرية لقاضي الموضوع ؛ إلا أن لمحكمة النقض أن تتدخل إذا كانت الأسباب التي اعتمد عليها القاضي في حكمه تنطوي على مخالفه للقانون أو لا يكون من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة

التي انتهى إليها . فإذا كان ما استند إليه الحكم المطعون فيه في نفي صفة الانعدام عن الديون التي اعتبرها الخبير والحكم الابتدائي معدومة ، هو القول بأنه من العسير وضع ضابط أو مقياس للتفرقة بين الديون المعدومة وغير المعدومة فإن ذلك ينطوي على مخالفة للقانون . لأن هذه التفرقة واجبة على ما أجمع عليه الفقه والقضاء وهي ليست كما قال الحكم ، متعذرة أو عسيرة ، لأن هناك من الأسباب ما يجرى الدين محقق الانعدام كوفاة المدين دون أن تترك تركه يمكن الرجوع عليها بالدين ، أو إفلاسه مع عدم وجود مال له يكفي لسداد الدين ، أو انقضاء الدين بالتقادم ، أو هلاك أموال المدين المكونة للضمان العام للدائنين ؛ ففي هذه الأحوال وأمثالها التي يفقد فيها الأمل في تحصيل الدين يعتبر هذا الدين معدوماً . أما ما قرره الحكم تسويغاً لرأيه في تعذر إجراء التفرقة بين الديون المعدومة وغير المعدومة ، من أنه قد تطرأ ظروف مالية تنقل المدين من العسر إلى اليسر ؛ فإنه تقرير محمول على مجرد افتراض احتمالي لا يجوز بناء حكم عليه . هذا إلى أن الاحتمال الذي افترض الحكم حدوثه ، منتف في الأحوال المتقدم ذكرها ، والتي سلم الحكم بتوافر أولادها في الدعوى .

٤ — بدء سريان الفوائد القانونية الجائز الحكم بها ، إنما يكون من تاريخ طلبها هي ، لا من تاريخ رفع الدعوى بالمبلغ الأصلي .

٥ — الحكم على الوكيل — طبقاً للمادة ٧٠٦ من القانون المدني القائم و٥٢٦ من القانون الملغى — بفوائد المبالغ التي استخدمها من وقت استخدامها ، يقتضي ثبوت أن هذه المبالغ كانت في يد الوكيل وأنه استخدمها لمصلحة نفسه واثبات الوقت الذي استخدمها فيه ، حتى يكون هذا الوقت مبدأ لسريان الفوائد .

طعن ٢٩٦ لسنة ٢٩ ق رئاسة ومضوية السادة الاساندة الدكتور عبد السلام بليغ ، محمود توفيق اسماحيل وحافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، وجاس على عهد الجواد المستشارين

٢٧٩

٣١ من ديسمبر ١٩٦٤

١ — استئناف : مة بل

ب — التزام : انقضاءه ، دون الوفاء به تقادم مسقط . قطع تقادم

ج — تقادم : مسقط . قطع تقادم .

د — تنبيه : تقادم ، قطعه اخطار بانقضاء الدين؛

على إجراءات التنفيذ العقارى فى ظل قانون المرافعات المختلط ، فإنه من المقرر على أى حال أنه لا يترتب على عدم حصول الخصم على حكم بىطلان المرافعة منع مريان مدة التقادم المسقط ، بل يعتبر القادم ماوياً ابتداء من تاريخ الإجراء الذى انقطع به .

٤ - المقصود بالتنبيه الذى يقطع التقادم هو التنبيه المنصوص عليه فى قانون المرافعات الملغى بالمادتين ٢٨٤ أهلى و ٢٢٧ مختلط وفى قانون المرافعات القائم بالمادة ٤٦٠ ، والذى يوجب المشرع اشتماله على إعلان المدعى بالسند التنفيذى مع تكليفه وفاء الدين . وإذا كان الإنذار الذى وجهه الطاعنون إلى المطعون عليهم قد تضمن إعلانها بصورة رسمية بسيطة من الحكم الصادر بالزام مورثها بالدين مع إخبار المطعون عليهم بوقوع المقاصة القانونية بين هذا الدين الذى أحيل إلى الطاعنين ، وبين الدين المقضى ضدهم بأدائه إلى مورثة المطعون عليها ، فإن ذلك لإنذار لا يعتبر تنبيهاً قاطعاً للتقادم ، لأنه علاوة على أنه لا يشمل على إعلان الصورة التنفيذية للحكم الصادر بالزام مورثة المطعون عليها بالدين فإنه لا يتضمن تكليف المطعون عليها بالوفاء ، بل إن كل ما ينطوى عليه هو مجرد إخطار المدينة بسبق انقضاء دينها الذى فى ذمتهم

تكليف بأدائه . مدنى أصلى ٢٨٤ م . مدنى مختلط ملغى م ٤٣٧ مرافعات م ٤٦٠

هـ - حكم : حجية . اثبات . قرينة قانونية . أمر مقضى ، حجته .

و - خلاف : خاص : دائن دعوى غير مباشرة . مدنى م م ٢٢٥ ، ٢٨٧

المبادئ القانونية :

١ - لا يجوز رفع استئناف مقابل عن حكم غير الحكم الذى يتناوله الاستئناف الأصلى .

٢ - إنه وإن كان صحيحاً فى ظل قانون المرافعات المختلط أن إجراءات نزع الملكية تقطع التقادم بالنسبة إلى ديون كل الدائنين المقيدة حقوقهم ابتداء من الوقت الذى ينضمون فيه إلى تلك الإجراءات عن طريق إعلانهم بها ، إلا أن انقطاع التقادم بهذا السبب لا يمتد إلا للوقت الذى تكون فيه إجراءات نزع الملكية قائمة ، وهى لا تكون كذلك إذا مضى بين أى إجراء منها والذى يليه أو مضى على آخر إجراء منها مدة التقادم المسقط .

٣ - لو صح رأى القائل بأن دعوى بطلان المرافعة (المقابلة لدعوى سقوط الخصومة فى القانون القائم) يمكن أن ترد

٢٨٠

٣١ من ديسمبر ١٩٦٤

أ - حكم طعن فيه ، خصوم في الطعن دعوى استئناف وأن خلف خامس .

ب - استئناف : خصوم فيه . اعلانه مرافعات م ٤٠٦ .

ج - تجزئه : عدم التفرقة مرافعات م ٢٨٤

د - استئناف : تدخل فيه خصومة ، خارج عنها ، اعتراضه . قس . تواطؤ . افعال

المبادئ القانونية :

١ - يعتبر المدين ممثلاً لدائره العادى فى الخصومات التى يكون المدين طرفاً فيها ، فيفيد الدائن من الحكم الصادر فيها لمصلحة مدينه ، كما يعتبر الحكم على المدين حجة على دائته فى حدود ما يتأثر بالحكم حق الضمان العام الذى للدائن على أموال مدينه ، كما أن للدائن ولولم يكن طرفاً فى الخصومة بنفسه أن يطعن فى الحكم الصادر فيها بطرق الطعن العادية وغير العادية بالشروط التى رتبها القانون لأطراف الخصومة . وذلك لما هو مقرر من أن الطعن يقبل ممن كان طرفاً بنفسه أو بمن ينوب عنه فى الخصومة التى انتهت بالحكم المطعون فيه ، كما يفيد الدائن من الطعن

وديونهم قبلها نتيجة لوقوع المقاصة بين الدينين ، ولا يحمل الاخطار باقضاء الدين معنى التكاليف بأدائه

ه - الحماية التى تثبت للحكم بعدم تقديم الدين لعدم اكتمال المدة ، هى أن الدين يعتبر قائماً ولم يسقط إلى وقت صدور هذا الحكم ، ومن ثم فإن هذه الحجة لا تكون مانعاً من صدور حكم آخر بتقادم الدين ، متى اكتملت مدة التقادم بعد صدور الحكم السابق .

٦ - فاد المادة ٣٠٧ من القانون المدنى أن للدائنين استعمال حق مدينهم فى التمسك بالتقادم ليصلوا بذلك إلى إبعاد الدائن الذى تقادم حقه عن مشاركتهم فى قسمة أموال المدين . ويشترط لاستعمال الدائن حقوق مدينه وفقاً للمادة ٢٣٥ مدنى أن يكون دينه فى ذمة المدين محقق الوجود على الأقل ، فإن كان ذلك الدين محل نزاع ، فإنه لا يعد محقق الوجود إلا إذا فصل القضاء بثبوته .

ملحق ٥ لسنة ٣٠ ق رثاعة ونف - وية المادة المستشار محمود توفيق اسماعيل ، وأطاني على ، وحافظ محمد بدوى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمى عبد الجواد المتقارين

المرفوع من مدينه ويحتج عليه بالطعن المرفوع على هذا المدين ومن ثم فإن الطاعن إذ وجه استئنافه إلى المطعون ضدهما الأولين وأعلنهما به في الميعاد القانوني، فإنه لم يكن بعد ملزماً بتوجيه الاستئناف أيضاً إلى المطعون ضده الثالث الذي تدخل في الدعوى أمام محكمة أول درجة منضماً إلى مدينته المطعون ضدهما الأولى، إذ في اختصاص هذه المدينة ما يغني عن اختصاصه هو.

٢ - لا توجب المادة ١/٤٠٦ من قانون المرافعات شمول الاستئناف لكل من كان خصماً في الدعوى أمام محكمة أول درجة، وإنما كل ما أوجبه من إعلان الاستئناف إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم الاستئناف دون غيرهم ممن لم ير المستأنف توجيه الاستئناف إليهم.

٣ - أحوال عدم التجزئة المقصودة بالمادة ٣٨٤ مرافعات هي الأحوال التي يتعدد فيها المحكوم لهم بحيث يخشى وقوع تضارب في الأحكام، والتعدد بهذا المعنى لا يتحقق إذا كان المحكوم له هو المدين وكان دائته قد تدخل منضماً إليه في الدعوى التي صدر فيها الحكم المستأنف. إذ في هذه الحالة يعتبر المحكوم له واحداً وهو المدين، أما الدائن

فإنه إذا كان يفيد من الحكم فإن إفادته منه تكون بطريق التعبدية باعتبارها خلفاً للمدين المحكوم له، وفي هذه الصورة تقتضي النقطة من تضارب الأحكام لأن الحكم الذي يصدر في الاستئناف يكون حجة على الدائن ولولم يختصم فيه بنفسه.

٤ - إنه وإن كان اختصاص الدائن في الاستئناف المرفوع على مدينه غير لازم، فإن له مع ذلك أن يتدخل في هذا الاستئناف طبقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤١٢ من قانون المرافعات، على اعتبار أنه ممن يجوز لهم الاعتراض على الحكم الذي يصدر في الاستئناف عملاً بالمواد ٤٥٠ وما بعدها الخاصة باعتراض الخارج عن الخصومة. كما أن لهذا الدائن إذا لم يتدخل في الاستئناف أن يعترض على الحكم الصادر فيه إذا قضى بشيء على مدينه باعتراض الخارج عن الخصومة إذا أثبت وقوع غش منه أو تو طؤ أو إهمال جسيم في مباشرته الاستئناف ولا يقدر في ذلك أنه كان ماثلاً في الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى، لأنه ما دام لم يختصم في الاستئناف ولم يتدخل فيه، فيكون له الاعتراض على الحكم الصادر في هذا الاستئناف لأن هذا الحكم هو الذي يعتبر حجة عليه في هذه الحالة دون الحكم الابتدائي ولم تنح له

بأكثر مما تضمنه التقرير ، وهي في تقديرها لذلك لا سلطان عليها لمحكمة النقض .

٢ - المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب تعيين خبير آخر في الدعوى ، متى كانت قد وجدت في تقرير الخبير السابق ندبه ، وفي أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها .

طن ٩٦ لسنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة

٢٨٢

٣١ من ديسمبر ١٩٦٤

إعلان : أوراق محضرين ، بسبب ، الإعلان في مواجهتها . حكم ، طعن ، مهاد . بطلان . مرافعات ١١ م ١٤ و ٢٤ .

المبدأ القانوني :

يشترط في إعلان الحكم الذي يبدأ به مهاد الطعن ، أن يكون إعلانا صحيحا مطابقا للقواعد الخاصة بإعلان أوراق المحضرين وتسليمها . وإذا كان إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من إعلانها لشخص المعلن إليه أو لمحل إقامته إنما أجازته القانون على سبيل الاستثناء ، ولا يصح

الفرصة لا بداء دفاعه للمحكمة الاستئنافية ؛ فيكون له أن يدفع الاحتجاج عليه بحكمها بطريق الاعتراض عليه .

طن ٩٦ لسنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة محمود القاضي ، ومحمود توفيق اسماعيل ، وحافظ محمد بدوي ، والسيد عبد المنعم "مصراف" ، وجاس حلي عبد الجواد المستشارين

٢٨١

٣١ من ديسمبر ١٩٦٤

١ - حكم : تدليل : قصور . اثبات . دليل ، تقديره : محكمة موضوع . نقض ، طعن ، سبب واقعي . خبير ، تقريره .

ب - حكم : « فيسبب التدليل » . قصور . « مالا يد كذا » . اثبات .

٢ - اثبات : دليل ، تقديره موضوع .

المبادئ القانونية :

١ - متى رأت المحكمة في حدود سلطاتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه ، فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلا لا على الطون التي وجهتها الطاعة إلى ذلك التقرير ، ما دام أن المحكمة قد أخذت بما جاء في هذا التقرير محمولا على أسبابه ؛ لأن في أخذهما به ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها

٢٨٣

٣١ من ديسمبر ١٩٦٤

اعلان : أوراق محضرين ، ياقاتا ، بطلان . وهو ،
اجراءات رفضا . تكاليف بالحضور ، دولة . مرافعات
١١٢٢ و ١٢ و ٢٤ و ٩٥ .

المبدأ القانوني :

الأصل في إعلان أوراق المحضرين
وفقا للمادتين ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات
أن تسلّم الأوراق المراد إعلانها إلى الشخص
نفسه أو في موطنه ، فإذا لم يجد المحضر
الشخص المراد إعلانه في موطنه جاز تسليم
الأوراق إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون
ساكنًا معه من أقاربه أو أصدائه ، فإذا
أغفل المحضر إثبات صفة من تسلّم الأوراق
أو أغفل إثبات أن من تسلّمها من أقارب
المطلوب إعلانه أو أصدائه مقيم معه ، فإنه
يترتب على ذلك بطلان الاعلان طبقا للمادة
٢٤ مرافعات - ويكون على المحكمة أن
تقضي من تلقاء نفسها بهذا البطلان إذا وقع
في ورقة التكليف بالحضور ولم يحضر المطلوب
إعلانه وذلك عملا بما تقضي به المادة ٩٥
مرافعات .

طعن ١٩٧ لسنة ٣٠ في الجأزة السابقة .

اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحرّيات
الكافية الدقيقة للتقصى عن محل إقامة المراد
إعلانه .

فلا يكفي أن ترد الورقة دون إعلان
للسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي . فإذا
كان المحضر قد توجه بناء على طلب المطعون
ضدها إلى موطن الطاعنة الذي أعلنت فيه
بالأوراق من قبل ، وأثبت في محضره أن
المذكورة تركت هذا الموطن ولا يعرف
لها محل إقامة ، وعلى أثر ذلك وجهت المطعون
ضدها إعلان الحكم إلى الطاعنة إلى النيابة
العامة ، ولم تقدم المطعون ضدها ما يدل على
أنها قبل أن تتخذ هذا الإجراء قد بذلت أي
جهد في سبيل الاهتداء والتقصي عن محل
إقامة الطاعنة قبل إعلانها في مواجهة النيابة ،
وأنها استنفدت كل محاولة في هذا السبيل ،
فإن إعلان الحكم الابتدائي على هذا النحو
يكون قد وقع باطلا عملا بالمواد ١١ و ١٤
و ٢٤ من قانون المرافعات ، ولا يفتح بهذا
الاعلان ميعاد الاستئناف .

طعن ١٣٨ لسنة ٣٠ في الجأزة السابقة

٢٨٤

٣١ من ديسمبر ١٩٦٤

المقدمتين لمحكمة الاستئناف ، فان النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون غير صحيح .

٢ - الترتيب الوارد في المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات بشأن البيانات التي يجب أن تدون في الحكم ليس ترتيبا حتميا يترتب على الإخلال به البطلان . فيجوز أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استند إليها الخصوم في ثانيا أسباب الحكم التي تسكفت بالرد عليها .

٣ - لا تنقيد المحكمة برأي الخبير المتدب في الدعوى لتقدير أمر ما ، بل لها أن تطرحه وتقضى بناء على الأدلة المقدمة فيها ذلك أن رأى الخبير لا يعدو أن يكون عنصرا من عناصر الإثبات التي تخضع لتقديرها ، وحسب المحكمة حينئذ أن تقيم قضاها على الأدلة الأخرى المقدمة في الدعوى متى وجدت فيها ما يكفي لتكوين عقيدتها . وهي بعد ليست بحاجة إلى إيراد أسباب مستقلة للرد بها على تقرير الخبير ، لذهى متى انتهت إلى الحقيقة الواقعية التي استخلصتها على ما يقيما ، ليست ملزمة بأن تتعقب كل حجة للخصم وترد عليها استقلالاً ، لأن في قيام الحقيقة التي اقتضت

أ - حكم : أصدره . أوراق ومذكرات ، تقديمها ، اطلاع عليها . مرافعات م ٣٤٠ . دفاع ، رد عليه .

ب - بطلان : حكم : بياناته . مرافعات م ٣٤٩

ج - إثبات : دليل : تقديره . حكم ، تدليل تصور . محكمة موضوع .

د - تحقيق : إثبات إجراءاته : نقض ، طعن ، أسباب واقعية . محكمة موضوع .

المادى القانونية :

١ - ما ترمى إليه الفقرة الثانية من المادة ٣٤٠ من قانون المرافعات من عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها ، إنما هو عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لابتداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد عليه . فإذا كانت المذكرة التي قبلتها المحكمة في فترة حيز الدعوى للحكم والتي يدعى الطاعن أنه لم يطلع عليها ، لم تتضمن دفاعا جديداً بل إن ما ورد بها إنما هو ترديد للدفاع الذي تمسكت به المطعون ضدها في مراحل النزاع كافة والذي رد عليه الطاعن في مذكرته

بها وأورد دلائلها التعاليل الضمنية المحققة لتلك الحجة .

٤ - إذا كانت المحكمة قد قضت بتزوير عقد ، مقيمة قضاها على ما أوردته من قرائن كافية لحمله ؛ فإنها بذلك تكون قد رفضت ضمنا طلب الإحالة إلى التحقيق لما تبينه من عدم الحاجة إليه اكتفاء بما هو بين يديها من عناصر الدعوى ، ويكون حكمها الصادر بهذه المثابة واقعا على موجب حاصل فهمها في الدعوى بما لا مراقبة عليه لمحكمة النقض .

طن ٢٠٢ لسنة ٣٠ في بالهيئة السابقة

٢٨٥

٣١ من ديسمبر ١٩٦٤

١ - دعوى : نظرهما - ضمها لأخرى .

ب - التماس إعادة النظر : حكم فيه .

المبادئ القانونية :

١ - إذا ضمت المحكمة دعوى إلى أخرى لقيام الارتباط بينهما ، وفصلت فيهما بحكم واحد ، فإن ذلك ليس من شأنه أن يفقد كلا من الدعويين ذاتيتهما واستقلالهما عن الأخرى متى كان موضوعهما مختلفا .

٢ - قضاء الحكم برفض التماس موضوعا يساوى في نتيجته الحكم بعدم جوازه فلا جدوى لنقض الحكم لقضائه بالرفض في حالة كان يجب فيها القضاء بعدم الجواز .

طن ٢٠٥ لسنة ٣٠ في بالهيئة السابقة

قَضَاءُ الْمَحْكَمَةِ الْأُولَى الْعَلِيَّاءِ

٢١٦

١٧ من مايو ١٩٦٥

١ — ترقية : ولاية اختيارية : ترقية بالتنسيق . ق
٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ٣٨ . ق ١٢٠ لسنة ١٩٥١
م ٤٠ مقررأ . أقدمية . كفاية . قرار إداري منشئ .
الترقية . قانون منشئ . لرقية .

ب — دعوى : طلب خصم .

المبادئ القانونية :

١ — ولاية الترقية في ظل القوانين
واللوائح القديمة ولاية اختيارية أساساً
ولكن صدور قرارات من مجلس الوزراء
في شأن الترقيات بالتنسيق قيدت سلطة
الإدارة بإيجاب الترقية بالأقدمية في سنة
معينة وأطلقها في سنة أخرى . والمادة ٣٨
من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ جعلت الترقية

إلى درجات الكادرين الفني العالي والإداري
فالأقدمية في الدرجة ، ومع ذلك تجوز
الترقية بالاختيار للكفاية في نسب محددة .
والقرار الصادر بالترقية هو المنشئ . للتركز
القانوني فيها . أما الترقية بالمادة ٤٠ مكرر
أن القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فتشأ بالقانون
ذاته .

٢ — تهمين المحكمة على تكييف
طلبات الخصوم ، لتنزل عليها حكم القانون
وعلى المحكمة أن تنقص هذه الطلبات
ومراميتها في ضوء التنية الحقيقية للخصوم .

طن ٢٤٧٦ لسنة ٦ ق

٢٨٧

٢٢ من مايو ١٩٦٤

أ - نقل عام : مدينة اسكندرية . ادارته . موظف
عمومي . علاقة لائحية .

ب - موظف عام : سلوكه . حسن سمعة . سيره
حميدة . سلوك شخص ، اسكاته مل سلوك عام .

ج - مخالفة تأديبية : منزل زوجية ، فتيانه في
غيبه زوج .

د - جريمة جانبية : جريمة تأديبية ، استقلالها .

هـ - مؤسسة عامة : ذات طابع اقتصادي . إدارة
نقل عام ، منطقة اسكندرية . ق ٦٠ لسنة ١٩٦٣ .

و - جزاء تأديبي : تناسبه مع ذنب إداري .

المبادئ القانونية :

أ - موظفو إدارة النقل العام لمدينة
الاسكندرية ، موظفون عموميون تربطهم
بالمهنة التي يعملون بها علاقة لائحية ، وتسرى
عليهم القواعد الخاصة بموظفي الدولة ، فيما
لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر
من مجلس إدارة هذه المؤسسة بتاريخ
١٣ من أغسطس ١٩٥٩ بشأن نظام
موظفيها .

٢ - يشترط في الموظف حسن السمعة
والسيرة الحميدة عند التعيين ، ويجب استمراره
طوال مدة الخدمة . وسلوك الموظف الشخصي
في غير نطاق الوظيفة ينعكس على سلوكه
العام في مجالها .

٣ - وجود المطعون عليه في منزل
زوجية المطعون عليها في وقت متأخر من
الليل في غيبة الزوج ودون علمه وبصورة
مؤنية ، يشكل في حق كل منهما جريمة
تأديبية صارخة .

٤ - استقلال الجريمة التأديبية عن
الجريمة الجنائية قائم حتماً ، ولو قام الارتباط
بينهما .

٥ - المؤسسة العامة في حكم القانون
٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، هي المؤسسة العامة ذات
الطابع الاقتصادي أو غيرها من المؤسسات
التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس
الجمهورية . ولا تعتبر من هذا القبيل إدارة
النقل العام لمنطقة الاسكندرية ، فلا تسرى
عليها لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة
للمؤسسات العامة عن العاملين بها .

٦ - مراعاة الحكم التأديبي ، وهو

تكن مشغولة .

طن ٤٢٩ لسنة ٧ ق .

٢٨٩

٢٢ من مايو ١٩٦٥

١ - فصل : شروط توقيع جزائه .

ب - قضاء ادارى : اختصاصى - جزاء تأديبى ، مشروعيته .

المبادئ القانونية :

١ - يجب أن يكون الجزاء التأديبى عادلا خاليا من الاسراف فى الشدة والامعان فى استعمال الرأفة . وجزاء الفصل لا يلجأ إليه إلا إذا كانت المخالفة خطيرة أو كانت حالة المخالف ميؤوسا منها ، لا يرجى تحسنها .

٢ - لمعان الجزاء التأديبى فى الشدة ، يجذبه إلى دائرة عدم المشروعية ، وللحكمة أن تعمل سلطاتها فى إنزال الحكم الصحيح للقانون .

طن ١٤٤ لسنة ١٠ ق .

مقدر لخطورة الذنب لادارى ، ما أصاب المطعوبين عليهما من مهانة الضبط ، ومذلة الاحضار ، ومرارة المعايبة ، وما يستتبعه كل ذلك من عذاب وندم ؛ لا تقترب عليه . ولا تعتبر هذه المراعاة إخلالا بوجوب تناسب الجزاء التأديبى مع المخالفة التأديبية .

طن ١٠١٠ لسنة ١٠ ق .

٢٨٨

٢٢ من مايو ١٩٦٥

١ - بدل سفر : حكمته . أوضاعه .

ب - تأديب : عناية لائحة بدل سفر .

المبادئ القانونية :

١ - الأصل فى منح بدل السفر ، أنه لا يجوز أن يكون مصدر ربح للموظف أو المستخدم .

٢ - مخالفة التقيد واعد والاحكام المنصوص عليها بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال يستوجب إنزال الجزاء التأديبى : كأن يقضى الموظف بدل سفر عن أيام لم يؤد فيها عملا للدولة ، أو عن ليال لم يقضها فى استراحة الحكومة ، إذ ثبت يقينا أنها لم

٢٩٠

٢٢ من مايو ١٩٦٥

- ١ - قرار ادارى : سبب . اثبات . قرينة عامة .
- ٢ - صاغت عامة : تقرير : اعتماد عليه .
- ٣ - نيابة ادوية : قرار حفظ مؤقت ، حجية .
- ٤ - جزاء تأديبي : رجل تعليم ، متواء الخلق .

المبادئ القانونية :

١ - جهة الادارة غير ملزمة بذكر اسباب لقرارها إن لم يلزمها القانون بذلك . ويمكن حل القرار الخالى من الاسباب على القرينة العامة ، واقتراض قيامه على سبب صحيح ؛ وعلى من يدعى العكس إثبات ذلك .

وإشارة مصدر القرار فى ديباجته إلى إطلاعها على بعض المذكرات والأوراق ؛ يفيد أنه اتخذ منها أسبابا لقراره .

٢ - لجهة الاختصاص الاعتماد على تقارير إدارة المباحث العامة ، وتكوين عقيدتها بما تظمن إليه منها ، مادامت تتوخى وجه المصلحة العامة .

٣ - القرار الصادر من النيابة الادارية بحفظ التحقيق مؤقتا لعدم كفاية الادلة ؛ لا يجوز حجية تحجب سلطان الجهة الادارية فى إنزال الجزاء التأديبي .

٤ - يجب أن يكون رجال التعليم فوق مستوى الشبهات والريب ، وأن تكون موازين الحساب دقيقة بالنسبة إليهم .

طعن ١٥٨٦ لسنة ٧ ق .

يونيه ١٩٦٥

٢٩١

٥ من يونيه ١٩٦٥

١ - دعوى الغاء : مساعدة قضائية . تطلم وم-وي .

٢ - واجب وظيفي : موظف ، تحقيقه على ملاءمة عمله أو مناسبه . عمل تولى به . مواعيد .

٣ - حجز صحى : اثباته . أمره .

٤ - جزاء تأديبي : ذنب ادارى ، تناسب فصل من خدمة .

المبادئ القانونية :

١ - التظلم الوجوبى السابق على رفع دعوى الالغاء ، يقوم مقامه وينفى عنه طلب المساعدة القضائية المقدم إلى المحكمة الادارية

٢٩٢

٦ من يونيه ١٩٦٥

أ - مسؤولية مدنية : تعويض . تقادم .

ب - مرتب : استقطاع .

ج - تابع : مقصر : تعيينه . تعيينه نصيبا مادلا من التعويض .

د - تحتبقي ادارى : خطأ : ضرر . مسؤولية .

المبادئ القانونية :

١ - الحكم بالزام وزارة الداخلية بالتعويض على أساس مسؤولية المتبوع عن تابعه ، يخول الوزارة حق الرجوع على المسئول عن عمله التقصيرى من تابعيها . والقانون هو أساس هذا الرجوع ومصدره . ويتقدم بمضى خمس عشرة سنة من تاريخ ثبوت مسؤولية الوزارة عن فعل الغير بموجب حكم نهائى .

٢ - لا تترتب على الوزارة إذا استقطعت

ربع راتب المدعى استيفاء لنصف مبلغ التعويض المقضى به عليها باعتبارها متبوعة ، استناداً إلى مقدار الخطأ الذى أسهم به التابع فيها أصاب المضرور .

المختصة للاعفاء من الرسم : لأن هذا الطلب يعلن إلى الجهة الادارية المختصة فيفتح أمامها الباب لسحب القرار إن رأت أن الطالب على حق .

٢ - التزام الموظف بأداء أعمال وظيفته وواجباتها دون تعقيب منه على مدى ملائمة العمل أو مناسبتها . وتوزيع العمل من اختصاص الرئيس الادارى وحده . وليس للموظف أن يطمئن فى قرار متعلق بتنظيم المرفق الذى يعمل فيه . ويلتزم بالحفاظ على مواعيد العمل الرسمية ، وعليه طاعة رؤسائه واحترامهم ، وانجاز قدر العمل المطلوب منه أداؤه فى الوقت المخصص لذلك .

٣ - ادعاء الموظف وجود عاهة به تمنع تنفيذ العمل الموكول إليه ، غير جائز ؛ ما دام أن القانون قد رسم سبيلا لم يتبع فى إثبات مثل هذا المعجز .

٤ - يجب أن يتناسب الجزاء التأديبى مع الذنب الادارى .

طن ١٢٧٤ لسنة ١ ق .

جميع الوجوه . يكفى أن يكون العمل السابق بحسب الاستعداد فيه والتأهيل له متماثلا مع العمل الحالي ، ويجوز ضم مدة الخدمة في العمل الأشمل في طبيعته إلى مدة الخدمة في العمل الأقل . مثال ذلك مدة الخدمة التي يقضى في عمل فنى بالقياس إلى مدة الخدمة في عمل إدارى أو كتابى ، وإن كان العكس غير لازم . ويقاس التماثل المطلوب بين وظيفة مدرسة بمدرسة الفرنسيين سكان الاعدادية تساعد في أعمال السكرتارية ، ووظيفة كاتبة وضابطة .

طن ١٣٨٨ لسنة ٧ ق .

٢٩٤

٦ من يونيو ١٩٦٥

أ - دعوى الغاء : ترقيّة . تخطى . قانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ١٠٦ .

ب - ترقيّة : محاكمة تأديبية .

المبادئ القانونية:

١ - تخطى الموظف في الترقيّة بنزيرة

أن المادة ١٠٦ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي تحظر ترقيّة الموظف المحال إلى المحاكمة

٣ - الحكم النهائي الصادر باثبات مسؤولية الوزارة عن التقصير المنسوب إلى تابعيها بصفة عامة ، لا يحول دون قيام الوزارة بتعيين المقصر من تابعيها ، وتحمله نصيبا عادلا من التعويض المقضى به .

٤ - استناد الوزارة إلى التحقيق الادارى الذى أجرته وثبت منه إسهام المدعى بخطئه الواضح فى الضرر الذى ترتب عليه مسؤوليته - بالتعويض كتبوعة ، واعتبارها المدعى مدنيا بحصة من هذا التعويض سليم لا تريب عليه .

طن ١٧٧٢ لسنة ٦ ق .

٢٩٣

٦ من يونيو ١٩٦٥

مدة خدمة سابقة : ضابط ، محل سابق ، محل جديد اتفاقهما . محل فنى . محل إدارى أو كتابى . كاتب . ضابط مدرسة .

المبدأ القانونى:

شرط اتفاق العمل السابق مع العمل الجديد لا يعنى تمام التطابق والتحاذى من

التأديبية أو الموقوف عن العمل ، يتقيد بمبدأ الستين يوماً ، إذ ليس في المادة ما يوحي من قريب أو بعيد بأن الأمر مجرد تسوية .

٢ — حظر ترقية الموظف المحال إلى المحاكمة التأديبية أو الموقوف عن العمل في مدة الإحالة أو الوقف ، يستمر حتى يفصل في موضوع الاتهام الموجه إليه : فإذا صدر قرار من الهيئة التأديبية في مسألة فرعية متعلقة باختصاصها ، دون البت في ذات النهم من حيث الادانة أو عدمها ، فإنه لا يكفي لرفع الحظر .

طن ٧١٢ لسنة ٧ ق

٢٩٥

٦ من يونيه ١٩٦٥

- ١ — دعوى إلغاء : مبدأ ستين يوماً . قرار إداري . إعلان . علم .
- ب — تعيين وقرار إداري ، مسؤولية حكومة .
- ج — تقادم : نظام عام . ترقية ، تخطي .

المبادئ القانونية :

- ١ — يجب رفع دعوى الإلغاء خلال ستين يوماً من تاريخ نشر للقرار الإداري

المطعون فيه ، أو إعلان صاحب الشأن به . علم صاحب الشأن بالقرار . يقوم مقام إعلانه متى كان علماً يقيناً شاملاً لجميع العناصر التي يمكن له على أساسها تبين مركزه القانوني بالنسبة إلى هذا القرار ، وتحديد طريقه في الطعن عليه وثبوت هذا العلم من أي واقعة أو قرينة يفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات معينة .

٢ — مسؤولية الحكومة عن القرارات الإدارية الصادرة في شأن الموظفين ، تنسب إلى المصدر الخامس من مصادر الالتزام وهو القانون ، لا المصدر الثالث وهو العمل غير المشروع . ذلك أن القرارات الإدارية تصرفات قانونية وليست أفعالاً مادية .

٣ — التعويض المترتب على إصدار الحكومة قرارات مخالفة للقانون ، هو من طبيعة الحق الناشئ عن هذا القانون ، لأنه هو المقابل له . ويتقدم بنفس حدث التقادم التي تسري في شأن الحق الأصل ويتقدم التعويض مقابل التخطي في الترقية ، بمضي المدة المسقطه للترتب ، وللحكومة أن تقضي به من تلقاء نفسها .

طن ١٢٩٠ لسنة ٨ ق .

٢٩٦

١٣ من يونيه ١٩٦٥

١ - مكافأة : نهاية خدمة ، مطالبة ، سقوط .

ب - فصل : موظف . ق ٥ لسنة ١٩٥٩ م ٦١

المبادئ القانونية :

١ - سكوت المدعى عن تضمين ظلاماته المقدمة بخصوص إعادته للخدمة أى مطالبة بالمكافأة عن مدة الخدمة السابقة . يسقط حقه فى المطالبة بالمكافأة بانقضاء الواعيد المقررة قانوناً طلبها .

٢ - فصل الموظف من الخدمة لجمعه بين وظيفته وعمل آخر دون إذن ، يعد من قبل العزل المنصوص عليه بالمادة ٦١ من قانون المعاشات الملكية رقم ٤ لسنة ١٩٥٩ ويسقط تبعاً لذلك الحق فى مكافأة نهاية الخدمة .

طن ٤٧٢ لسنة ٧ ق .

٢٩٧

١٣ من يونيه ١٩٦٥

١ - مدة خدمة : انتهاءها . عالم بمراقبة الشؤون الدينية بوزارة الاوقاف .

ب - تعويض : إحالة مبكرة الى المعاش .

ج - صلح : ايجاب وقبول .

د - محكمة ادارية عليا : اختصاص . تفسير .

هـ - صلح : طلب معسادة عليه ، امتناع محكمة لادارية عليا عن اجابته .

و - دعوى إلغاء : تنازل . نظام عام بطلان .

ز - تفسير : صلح .

ح - خصومة : انتهاء .

المبادئ القانونية :

١ - العلماء الموظفون بمراقبة الشؤون الدينية بوزارة الاوقاف ، تنتهى خدمتهم عند بلوغ سن الخامسة والستين ، لاسن الستين .

٢ - إحالة موظف الى المعاش قبل بلوغ سن الاحالة المقررة قانوناً ، تخوله الحق فى التعويض عن الاضرار التى أحانت به نتيجة هذه الاحالة المبكرة .

٣ - يكفى الايجاب والقبول لانعقاد

الصلح . ويستظهر ذلك من الاقرار بالتنازل الصادر من المدعى متضمنا شروط التصالح وهو الذي قبلته الوزارة باعادة المدعى إلى الخدمة .

٤ - للمحكمة الادارية العليا أن تفسر الاتفاق المعروض عليها بما تستخلصه من دلالات العبارات التي تضمنها . ولا يقدح في اعتباره صلحاً أن يكون أحداً الادعائين ظاهر البطلان من الناحية الموضوعية ، والعبرة بما يقوم في ذهن كل من الطرفين ، لا يوضح الحق في ذاته .

٥ - للمحكمة الادارية العليا أن تمتنع عن المصادقة على الصلح المقدم إليها ، وأن تفصل في أوجه البطلان الموجهة إليه ، لأن تقضى بإثبات التنازل وانتهاء الخصومة ، مادام أن المدعى ينازع جدياً في صحة هذا التنازل .

٦ - التنازل عن حق التقاضي بدعوى الالغاء ، باطل لكونه تنازلاً عن حق يتعلق بالنظام العام . وربط هذا التنازل بالتنازل عن المرتب المستحق خلال ترك الخدمة ، وجعلها معاً مقابلاً لاعادة المدعى إلى الخدمة في عقد الصلح الذي تحقق ، يجعل عقد الصلح باطلاً كله لبطلان جزء منه .

٧ - الخصومة في طلب الالغاء يتوقف بقاؤها على إصرار رافعها على متابعتها ، وليس للقاضي الاداري أن يتدخل فيها بقضاء حكم رغم عدول صاحب الشأن عنها . ويتحقق انتهاء الخصومة بهذا التنازل الاجرائي الحاصل أمام القضاء ، وليس سببه التنازل عن دعوى الالغاء الوارد بعقد الصلح وغير جائز قانوناً .

طن ١٢٠٠ لسنة ٨ ق .

٢٩٨

١٣ من يونيو ١٩٦٥

١ - مدة خدمة سابقة : قرار جمهوري ١٥٩ لسنة ١٩٥١ .

ب - قضاء اداري : اختصاص . مدة خدمة .

ج - عمل سابق : طبيته ، تماثله مع عمل جديد . محاسب بنك مهر . مساعد مأمور ضرائب .

المبادئ القانونية :

١ - القرار الجمهوري ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة ، يفيد منه جميع الموظفين الموجودين في الخدمة وقت صدوره ، أي كان تاريخ التحاقهم بها .

العليا ، ونحسب المواعيد المقررة الطعن في القرارات المؤسسة على الحكم من تاريخ صدوره ؛ ولا يغير من ذلك أن تكون الوزارة قد سوت حالة المدعى تنفيذاً لحكم محكمة القضاء الإداري مع قيام الطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا إذا كان هذا الحكم في ذلك الوقت واجب النفاذ مع الطعن فيه .

طن ٣٥٦ لسنة ٤ ق .

٣٠٠

٢٠ من يونيو ١٩٦٥

١ - اختصاص : محكمة إدارية . قرار جمهوري ٢١٩٩ .

ب - تنازع سلبي : اختصاص : قضاء إداري ، محكمة إدارية لرياسة جمهورية .

المبادئ القانونية :

١ - المناط في القرار الجمهوري ٢١٩٩ بتعيين عدد المحاكم الإدارية وتحديد دائرة اختصاص كل منها ، هو اتصال الجهة الإدارية بالمنازعة موضوعاً ، لا مجرد ترقية الموظف لها عند إقامة الدعوى إذا كان لا شأن لها بموضوع المارعة أصلاً .

٢ - قضاء المحكمة الإدارية لرياسة

٢ - مدد الخدمة السابقة التي قضيت في غير الحكومة والأشخاص الإدارية العامة ، يشترط لضمها وفقاً للقرار الجمهوري ١٥١ لسنة ١٩٥٨ ، اتفاق طبيعة العمل فيها مع طبيعة العمل في الحكومة ، واختصاص لجنة شؤون الموظفين بالتحقق من هذا الشرط ، لا يخل برقابة القضاء الإداري في هذا المضمار .

٣ - شرط اتفاق طبيعة العمل السابق مع العمل الجديد ، لا يعني تمام التطابق والتحاذي من جميع الوجوه ، بل يكفي أن يكون العمل السابق بحسب الاستعداد فيه والتأهيل له متماثلاً مع العمل الحالي . ويقوم هذا التماثل بعد عمل المحاسب بينك مصر ، وعمل مساعد أمور ضرائب .

طن ١٣١٢ لسنة ٧ ق .

٢٩٩

٢٠ من يونيو ١٩٦٥

مبدأ : ستين يوما . أقدمية .

المبدأ القانوني :

تستمر المنازعة في أقدمية المدعى إلى حين استقرارها انتهاء بحكم المحكمة الإدارية

بقانون ٢٧ لسنة ١٩٢٩ على الحكومة وصاحب المعاش المنازعة في أى معاش إذا انقضت ستة أشهر من تاريخ تسليم السرك المين به مقدار المعاش إلى صاحب الشأن وفى أى مكافأة بعد مضى ستة أشهر على صرفها . ويشتمل هذا الحظر أى منازعة فى أصل المعاش ومقداره ، وليس صحيحا أن الحظر مقصور على حالة الخطأ المادى فى المعاش .

٢ - المنازعة فى استحقاق المعاش من حيث الأصل ، لا تعدو فى ذات الوقت أن تكون منازعة فى المكافأة التى تم صرفها . ويجب أن يلتزم فيها الميعاد المنصوص عليه بالمادة السادسة من قانون المعاشات .

طن ١٥٧٢ لسنة ٨ ج .

الجمهوريه بعدم اختصاصها بمقولة إن المحكمة الادارية لوزارة التخطيط هى جهة الاختصاص ، وصيرورة حكمها فى ذلك نهائيا وقضاء المحكمة الأخيرة بدورها بعدم الاختصاص والطعن فى حكمها أمام المحكمة الادارية العليا . فان من شأن الطعن إثارة مسألة التنازع السلبى فى الاختصاص برمه بين المحكمتين وهو أمر لا يقبل التجزئة بطبيعته - وللمحكمة العليا أن تضع الأمر فى نصابه الصحيح وتعين المحكمة المختصة بنظر الدعوى ، وتحيلها إليها ولو كانت هى المحكمة التى لم يطعن فى حكمها فى الميعاد .

طن ١٥٢٠ لسنة ١٠ ق .

٣٠١

٢٠ من يونيو ١٩٦٥

١ - معاش : منازعة فيه مرسوم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ خطأ مادى .

ب - مكافأة - منازعة .

المبادئ القانونية :

١ - حظرت المادة السادسة من المرسوم

٣٠٢

٢٨ من يونيو ١٩٦٥

مجلس محلي : م ١٢٤ لسنة ١٩٦٦ تعيين محافظ .

المبدأ القانوني :

سلطة التعيين في الوظائف الخالية

بالمجالس المحلية طبقا للقانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠
بشأن نظام الادارة المحلية ، من اختصاص
المحافظ وحده وليست لرؤساء هذه المجالس .

والمحافظ الحق في تفويض ممثلي الوزارات
صراحة في مزاولة هذه السلطة إلى الدرجة
السابعة .

ط ١٥٢١ لسنة ٨ ق .

الجمعية العمومية للقسم الاستشاري

٣٠٤

٤ من أغسطس ١٩٦٥

مدة خدمة : قرار رئيس الجمهورية ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . مكتب سمرة - برصة .

المبدأ القانوني :

لا يجوز ضم مدة خدمة سابقة في أحد مكاتب السمرة بالبرصة ، وفقاً لقرار رئيس الجمهورية ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، لعدم ورود مكاتب السمرة ضمن الجهات المصوح عليها في القرار المشار إليه .

توى ٨٤٤ ل ٦ من سبتمبر ١٩٦٥ .

٣٠٣

٤ من أغسطس ١٩٦٥

مرتب : جهاز ، قانون ١١١ لسنة ١٩٥١ . ق ٤٣ لسنة ١٩٦٢ . بدل عسكري . بدل سفر . مصروفات انتقال . مرتب نقل . بدل سفر لضابط شرطة .

المبدأ القانوني :

نصت المادة الثانية من القانون ١١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٦٢ على عدم جواز توقيع الحجز على بدل السفر ومصروفات الانتقال ومرتب النقل المستحق من الهيئات المشار إليها في المادة الأولى ، أو أي رصيد من هذه المبالغ . ولا يشمل هذا الحكم البدلات العسكرية المقررة في القوات المسلحة ، أو الشرطة ، وتدخل في عموم لفظ المرتبات ، فيجوز الحجز على هذه البدلات في حدود الربع ، تفيداً للفقرة الأولى من المادة الأولى . ومن هذا القبيل بدل السكن المقرر لمصلحة ضابط الشرطة .

توى ٨٤٦ ل ٦ من سبتمبر ١٩٦٥ .

٣٠٥

٤ من أغسطس ١٩٦٥

مؤسسة عامة : عامل . أجر . تأمين اجتماعي . مؤسسة
مصرية عامة لاختبار القطن . منحة سنوية . بدل غذاء .
بدل انتقال .

المبدأ القانوني :

لا يجوز حساب المزايا المقررة للعاملين
بالمؤسسة المصرية العامة لاختبار القطن ،
ضمن الأجر الذي تؤدي عنه الاشتراكات
للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لأن عمال
المؤسسة العامة يعتبرون موظفين عموميين
يخضعون في تحديد أجرهم للمفهوم السائد في
ظل النظام اللائحي ، دون مفهوم في قانون
العمل . وهم يختلفون في ذلك عن العاملين
بالشركات . ولا يؤثر في ذلك سريان قانون
التأمينات على العاملين بالمؤسسات العامة ،
ما دام أن ذلك على سبيل الاستثناء . فتخرج
المنحة السنوية ، وبدل الغذاء ، وبدل الانتقال
المقروء للعاملين بالمؤسسة من حساب الأجر
المتخذ أساساً لتحديد اشتراكات التأمينات

الاجتماعية ، ويجب الاعتداء بالأجر الأصلي
وحده دون غيره من المميزات العينية
أو النقدية .

فتوى ٧٧٨ في ٦ من أغسطس ١٩٦٥ .

٣٠٦

٤ من أغسطس ١٩٦٥

مقد اداری : غرامة تأخير . ضرر مفترض .

المبدأ القانوني :

لجنة الإدارة حق توقيع غرامات التأخير
دون إلزام منها بإثبات وقوع ضرر من التأخير ،
ودون أن يقبل من المتعاقد إثبات عدم وقوع
الضرر . ذلك أن الضرر مفترض ، فتتخلص
الإدارة في توقيع الغرامة وفق ما يترامى لها
بحققاً للمصلحة العامة ويمكن اعتبار عنصر
الضرر أحد العوامل التي تستهدى بها جهة
الإدارة إذا ما اتجهت إلى الاعفاء من توقيع
الغرامة .

فتوى ٨٤٥ في ٦ من سبتمبر ١٩٦٥ .

قضاء المحاكم الكينية

٣٠٧

محكمة الاسكدرية الابتدائية

الدائرة ١، مدني كلي

١٤ من فبراير ١٩٦٦

١ - دين مضمون : اصلاح زراعي ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ م ٧ . رهن . اختصاص . امتياز . تهويض استيلاء : مدين ، حلول محله . ضمان ، استبداد .

ب - دين عادي : تنفيذ على اموال مدين .

ج - دين : ضمان ، عدم تجزئته ، مائة الفندات المحتفظ بها . اصلاح زراعي . مدني م ١٠٤١ و م ١٠٩٥ .

المبادئ القانونية :

١ - المادة ٧ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، تعالج حقوق الدائنين أصحاب الحقوق العينية الذين يقع استيلاء الحكومة على اطيانهم فيعدم ضمانهم ، وللحكومة اذا لم تحمل محل

الدين في الدين أن تستبدل به سندات عليها . وهو استبدال لحق الضمان الذي كان لهذه الفئة من الدائنين على الارض المستولى عليها .

٢ - نص المادة ٧ - الفة المذكور لا يسرى إلا على الدائنين ذوي الحقوق العينية ، أما الدائنون العاديون فلا يستطيعون ادعاء أى حق خاص لهم على الارض التي استولت عليها الحكومة ، ويقتصر ضمانهم على ما بقى في ذمة مدينهم من اموال أخرى ، وعلى السندات التي يستحقها المالك مقابل الاستيلاء على أرضه .

٣ - المادة ٢٤١ فدان التي احتفظ بها المالك المستولى على أرضه ، تضمن كل الدين ، استنادا إلى عدم تجزئة الضمان التي نصت عليه المادتان ١٠٤١ و ١٠٩٥ من القانون المنقح .

المحكمة .

تنص المادة ٧ من القانون ٧٨ لسنة ١٩٥٢ على أنه : « إذا كانت الارض التي استولت

أوجدت لهذه الفئة من الدائنين نوعاً آخر من الضمان ، بدلا من الضمان العيني الذي دل بالاستيلاء على الأرض .

بدعم للنظر المتقدم أن نص المادة ٧ لا يسرى إلا على الدائنين . ذوى الحقوق العينية على الأرض التي استولت عليها الحكومة ، أما الدائنون العاديون فلا يستطيعون أدعاء أى حق خاص لهم على الأرض التي استولت عليها الحكومة ، وبذلك يقتصر ضمانهم على ما بقي في ذمة مدينهم من أموال أخرى ، وعلى المسدات التي يستحقها المالك قابل الاستيلاء على أرضه (راجع شرح قانون الإصلاح الزراعى للدكتور محمد على هرفه الطبعة الثانية ص ٩٢) - و قول بغير النظر المتقدم يؤدي إلى نتيجة تنافي والمنطق القانوني ، إذ من شأن ذلك القول أن يكون صاحب الدين العادى أسعد حظا من صاحب الدين المضمون بحق عيني : إذ لا جدال في أن صاحب الدين العادى يستطيع أن ينفذ به على ما تبقى المدين من أموال في حين أن صاحب الدين المضمون بحق عيني لا يستطيع أن ينفذ به على المدين .

وحيث أن ما نصت عليه اللائحة الداخلية لقانون الإصلاح الزراعى من : « أنه على الدائنين أن يتخذوا الإجراءات التي نصت عليها اللائحة والإلزامات ذمة الحكومة قبلهم في حدود ما يتم صرفه من التعويض » - هذا انصر يؤكد . أن المخرج لو قصد غير استبدال

عليها الحكومة مثقلة بحق رهن أو اختصاص أو امتياز ، استنزل من قيمة التعويض المستحق لصاحب الأرض ما يعادل كامل الدين المضمون بهذا الحق ، وللحكومة إذا لم تحمل محل المدين في الدين أن تستبدل به مسدات عليها بفائدة تعادل قائدة الدين ، على أن تستهلك هذه مسدات في مدة لا تزيد على ثلاثين سنة ، وإذا كان الدين يتبع قائدة يزيد على ٢/١ تمتعت الحكومة الزيادة في سعر الفائدة بدفع خمس ما يوازي مصاريف التحصيل وتبعية الديون المعدومة .

وهذه المادة تعالج حقوق الدائنين أصحاب الحقوق العينية الذين يصيبهم الاستيلاء بالحكومة - فهذه الفئة من الدائنين كانت حقوقهم مضمونة بحقوق عينية ، واستيلاء الحكومة على الأطنان موضوع هذه الحقوق قد أهدم ضمانهم ، وقد يمرض حقوقهم برفق فقدت ضمانها للضياع . لذلك رأت الحكومة تدوينا لهذا الفئة عن حق الضمان الذي كان لهم ، أن توفى ديونهم خصماً من التعويض الذي يستحقه صاحب الأرض المستولى عليها ، سواء أ كان هذا الرضاء نقداً ، أو بسدات تستهلك في مدة محددة . ومن هذا يبين أن ما التزمت به الحكومة هو استبدال الحق الضمان الذي كان لهذه الفئة من الدائنين على الأرض المستولى عليها ، ولا أدل على ذلك من أن الحكومة توفى لهم ديونهم خصماً من التعويض المستحق لمدينهم ، وأنها لا توفى لهم ديونهم من مالها الخاص ، بل من التعويض المستحق للمدينين ، بمعنى أن الحكومة

حق الضمان ، لجعل جراء عدم اتخاذ الدائنين الإجراءات المتصوص عنها في اللائحة عدم جواز المطالبة بالدين . فالتص على أن الجزاء براءة ذمة الحكومة فقط ، معناه - قوط حق الدائن في التملك بالضمان الذي أوجده المادة السابعة من القانون ١٧ لسنة ١٩٥٢ - وهذا لا يحول دون مطالبة المدين بالدين . .

ولما كانت المادة ١٠٤١ من القانون المدني نص على أنه : كل جزء من العقار أو العقارات المرهونة ضامن لكل الدين ، وكل جزء من الدين مضمون بالعقار أو العقارات المرهونة كلها ، ما لم ينص القانون أو يقضى الاتفاق بنحو

ذلك . . وكانت المادة ١٠٩٥ مدني نص على أن : يكون الدائن الذي حصل على حق الاختصاص بنفس الحقوق التي للدائن الذي حصل على رهن رسمي ، ويسرى على الاختصاص ما يسرى على الرهن الرسمي من أحكام ، وبخاصة ما يتعلق بالقيود وتجديده ومحوه وعدم تجزئة الحق وأثره واثباته ؛ وذلك كله مع عدم الاعلال بما ورد من أحكام خاصة ، لما كان هذا فإن المادة قدان التي احتفظ بها تضمن كل الدين استناداً إلى قاعدة عدم تجزئة الضمان التي نصت عليها المادة - ألفة الذكر .

نضية ٦٤٢ مدني كلى بربادة السيد الاستاذ محمود متولى رئيس المحكمة .

قضاء المحاكم الجزئية

٣٠٨

محكمة مصر الجديدة الجزئية

٢٩ من يونيو ١٩٦٤

المحكمة

قسمتها أو أحد أجزائها إذا كانت واقعة في
دوائر محاكم متعددة .

ومن حيث أنه يتمتع بالأصل في الدفع بحث
تكييف دعوى القسمة عن الاثنان ، هل هي
دعوى عينية أم دعوى شخصية عقارية .

ومن حيث أن الدعاوى جميعاً لا يخرج عن
كونها شخصية — نوعين — مئة ولة — أو
عقارية ، باعتبار أن الحق المتنازع فيه إما أن
يكون شخصياً أو عينياً — وأن الشيء المطلوب
به إما أن يكون متقولاً أم عقاراً ، إلا أن هذا
التقسيم ليس شاملاً لجميع أنواع الدعاوى — فإن
من بينها ما لا يرد على حق عينى أو شخصى ،
أو يكون متقولاً أو عقاراً كالدعاوى الخارجية
عن أموال الشخص ، وتعلق بماله كدعوى
النسب ودعوى الزوجية .

ولما كان من المقرر أن الدعاوى الشخصية
هى التى تكفل حصة شخصياً ناشئة عن دين أو
الزام شخص ، والدعوى العينية هى التى

١ — اختصاص : نوعى . محكمة جزئية — مدنى م
٨٣٨ . مرافعات م ١٣٤ . مرافعات م ٥٦ . مرافعات
م ١٣٥ .

ب — لسان : دعوى ، تكييفها دعوى عينية .
دعوى شخصية عقارية .

المبادئ القانونية :

١ — الاختصاص بنظر دعوى القسمة
مهما تبلغ قيمة الأحوال المراد قسمتها يكون
للمحكمة الجزئية التى تقع فى دائرتها العقارات
المراد قسمتها ، أو أحد أجزائها ، إذا كانت
واقعة فى دوائر محاكم متعددة ، عملاً بنص
المادة ١/٥٦ من قانون المرافعات .

٢ — دعوى القسمة تخص بنظرها المحكمة
الجزئية التى تقع بدائرتها العقارات المطلوب

ينتمسك المدعى فيها بحق عيني كالمطالبة بالملكية أو الحيازة ؛ إلا أن هذا التقسيم الذي التزمه كثير من الفقهاء وأحكام القضاء ، وهو أرجح الآراء في الفقه - إلا أن هناك بعض حالات خاصة قد يعقب الحكم على مدعى الدعوى المتعلقة بها ، ومنها دعوى القسمة فبعض الفقهاء يرى أنها دعوى عينية بكونها ترمى إلى أحداث يعتبر في موضوع حقوق أصحاب الشأن المعينة باستبدال ملكية قائمة على جزء مفرز من المال بملكه شائعاً في مجموعه - وأما لكونها مستمدة من حق الملكية على الفيوع الثابت لمطالب القسمة في الأحوال المطلوب قسمتها ، ويرى آخرون من الشراح أنها دعوى شخصية ، لأن أساسها حالة الفيوع التي يتضمن شبه عقد يلزم الشركاء في الملك بموجبه أن يقبلوا إجراء القسمة عندما يلجأ أحدهم لطلبها ، وأن هذا الالتزام يستند إلى القانون وهذا الخلاف في الرأي على ما يقول الأستاذ العساف في كتابه ، لأهمية الواقعة : لأن دعوى القسمة ترفع إلى المحكمة التي يقع في دائرتها مركز الحركة ، أو الأموال المراد قسمتها .

ومن حيث أن الشارع إذ جعل دعوى القسمة ، من اختصاص القاضي الجزئي ، عملاً بنص المادة ٨٢٨ من القانون المدني ، مهما تبلغ قيمة الأموال المراد قسمتها ، وجعل هذا النوع من الدعاوى بالذات من اختصاص المحكمة الجزئية - فرد هذا التشريع وعلته بالتوسع في اختصاص القاضي الجزئي وبسط سلطانه على مثل هذه الدعاوى ، فقد أراد بذلك إدخال هذا النوع من الدعاوى في هذا الاختصاص تحقيقاً

لرغبة الشارع في سرعة الفصل في مثل هذه الدعاوى وبأقل النفقات الممكنة ، سواء من ناحية تعيين الخبراء أو انتقال المحكمة - ولاشبهة في أن المحكمة الكائنة في دائرتها العقار أقدر من غيرها على الفصل في دعوى القسمة إنتهاء لحالة الفيوع التي يابها الشارع ويعمل على إتمام الشروع بأقل التكاليف .

ومن حيث أن هذا الاختصاص الاستثنائي الممنوح للقاضي الجزئي هو اختصاص بنوع معين من القضايا لا يتعين معه اختصاص نوعي للمحكمة أن تنظر عملاً بالمادة ١٣٤ مرافعات .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك تكون هذه الدعوى ليست من اختصاص هذه المحكمة ، لأن الاختصاص بنظرها معقود للمحكمة الجزئية التي تقع في دائرتها المقاربات المراد قسمتها ، أو أحد أجزائها إذا كانت واقعة في دوائر محاكم متعددة عملاً بالمادة ١/٥٦ من قانون المرافعات كما هو الحال في هذه الدعوى ؛ ومن ثم تكون هذه المحكمة غير مختصة ويتعين قبول الدفع والمحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى نوعياً .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك يتعين معه بنص المادة ١٣٥ من قانون المرافعات إحالة الدعوى بحالتها إلى محكمة درج نعيم الجزئية الكائن بدائرتها جزء من العقار المراد قسمته .

قضية ٧٧٤ لسنة ١٩٦٣ برئاسة السيد الأستاذ عادل مدني القاضي .

قَوَانِينُ وَقَارَارَاتُ مَنَشُورَاتِ

قانون ٢٢ لسنة ١٩٦٦ (١)

بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام .

مادة ٢ - الشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت التي تبعد مؤسسات عامة قبل العمل بأحكام القانون المرافق تبقى تابعة لها ما لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية ببيعيتها لمؤسسات عامة أخرى .

مادة ٣ - على المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها القائمة وقت العمل بهذا القانون أن تعدل أوضاعها وفقا لأحكامه خلال سنة من تاريخ العمل به .

ولرئيس الوزراء بقرار منه مد المهلة المنصوص عليها في الفقرة السابقة لمدة أقصاها ستة أشهر .

مادة ٤ - تعتبر من شركات القطاع العام الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون التي يساهم فيها شخص عام أو أكثر مع أشخاص خاصة أو يمتلك جزءا من رأسمالها دون حاجة إلى صدور قرار رئيس الجمهورية المشار إليه في المادة ٢٣ بند ٢ من القانون المرافق باعتبارها كذلك .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٨٤ الصادر في ١٥ من أغسطس ١٩٦٦ .

مادة ٥ — يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة إلى الهيئات العامة القائمة وقت العمل بهذا القانون .

مادة ٦ — على المحاكم أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها الدعاوى المعروضة عليها والتي أصبحت من اختصاص هيئات التحكيم بمقتضى أحكام القانون المرافق إلى هذه الهيئات ، وذلك بالحالة التي تكون عليها ما لم تكن قد تهيأت للحكم فيها .

مادة ٧ — لرئيس الجمهورية أن يصدر قرارا بتنظيم جميع أوضاع العاملين في المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها .

مادة ٨ — يصدر رئيس الجمهورية اللائحة التنفيذية للقانون المرافق .

مادة ٩ — يلغى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ، وكل نص يخالف أحكام القانون المرافق .

ولا تسرى على شركات القطاع العام أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له .

مادة ١٠ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٣٨٦ (١٥ أغسطس سنة ١٩٦٦) .

قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام

الكتاب الأول

المؤسسات العامة

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ — يقول كل وزير عن طريق المؤسسات العامة تنفيذ السياسة العامة للدولة

ومتابعتها في القطاع الذي يشرف عليه بما يحقق خطة التنمية . ويكون له سلطة الإشراف والرقابة بالنسبة إلى المؤسسات العامة التي تتبعه .

مادة ٢ — تقوم المؤسسة العامة في حدود نشاطها بالمشاركة في تنمية الاقتصاد القوي وتعتبر الوزير الذي يعاونه في النهوض بمسؤولياته في تحقيق أهداف خطة التنمية .

مادة ٣ — تختص المؤسسة العامة بسلطة الإشراف والرقابة والتنسيق وتقييم الأداء بالنسبة إلى الوحدات الاقتصادية التابعة لها دون تدخل في شئونها التنفيذية .

مادة ٤ — تعتبر وحدة اقتصادية في حكم هذا القانون شركات القطاع العام ، والجمعيات التعاونية ، والمنشآت التي تتبع المؤسسات العامة .

مادة ٥ — يحدد بقرار من رئيس الجمهورية ما يتبع كل مؤسسة عامة من وحدات اقتصادية .

الباب الثاني

إنشاء المؤسسة العامة

مادة ٦ — تنشأ المؤسسة العامة بقرار من رئيس الجمهورية ، ويكون لها الشخصية الاعتبارية ويحدد القرار الصادر بإنشائها :

(أ) اسم المؤسسة ومركزها .

(ب) الغرض الذي أنشئت من أجله .

(ج) الأموال التي تدخل في ذمتها المالية .

(د) الوزير المشرف عليها .

(هـ) ما يكون لها من اختصاصات السلطة العامة اللازمة لتحقيق الغرض الذي أنشئت

من أجله .

مادة ٧ — تمارس المؤسسة العامة نشاطها بواسطة ما يتبعها من وحدات اقتصادية ، ومع

ذلك يجوز أن يعهد إليها القرار الصادر بإنشائها بمباشرة نشاط معين .

مادة ٨ - تضع المؤسسة العامة الواثق الداخلية اللازمة لإدارتها وتنظيم أعمالها ونظام حساباتها وإدارة أموالها وذلك دون التقيد بأحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها في الميزانيات المستقلة أو الملحقة .

مادة ٩ - للمؤسسة العامة أن تتعاقد وتجري جميع التصرفات والأعمال التي من شأنها تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله وذلك في نطاق الأعمال المنوطة بها ، وفيما لا يتعارض مع الاختصاصات المخولة للوحدة الاقتصادية التابعة لها .

مادة ١٠ - المؤسسة العامة في سبيل تحقيق أغراضها أن تدبغ مختلف الوسائل اللازمة لذلك ولها على الأخص :

(أ) إنشاء شركات مساهمة أو جمعيات تعاونية بمفردها أو مع شريك أو شركاء آخرين بعد موافقة مجلس الوزراء ، وبمجاز تداول أسهم الشركات بمجرد تأسيسها .

(ب) إقراض الواحدات الاقتصادية التابعة لها أو ضمانها فيما تعهده من قروض .

(ج) تملك أسهم الشركات عن طريق الاكتتاب فيها أو شرائها دون التقيد بالمدد المقررة لتداول أسهم الشركات الجديدة .

(د) الاقتراض من الهيئات والبنوك والشركات وغيرها .

مادة ١١ - يكون إدماج المؤسسات العامة وإلغاؤها بقرار من رئيس الجمهورية .

الباب الثالث

إدارة المؤسسة العامة

مادة ١٢ - يكون للمؤسسة العامة مجلس إدارة يصدر بتعيين رئيسه وطريقة اختيار أعضائه والأحكام الخاصة بمرتباتهم أو مكافآتهم قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٣ - مجلس إدارة المؤسسة العامة هو السلطة المختصة برسم السياسة التي تسير عليها المؤسسة لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله ، وذلك وفقاً لأحكام القانون ؛ وفي الحدود التي بينها قرار رئيس الجمهورية الصادرة بإنشائها .

مادة ١٤ — يختص مجلس إدارة المؤسسة العامة بالمسائل الآتية :

(أ) إصدار القرارات واللوائح الداخلية ، والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية المؤسسة ، وذلك دون التقييد بالقواعد الحكومية .

(ب) الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للمؤسسة .

(ج) اقتراح الخطط ومعايير وحدات الأداء وتقييمه .

(د) النظر في التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل بالمؤسسة ومركزها المالي .

(هـ) النظر في كل ما يرى الوزير المختص ورئيس المجلس عرضه من المسائل التي تتعلق بنشاط المؤسسة .

ويجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو لجان يعهد إليها ببعض اختصاصاته ، كما يجوز له أن يعهد إلى رئيس مجلس إدارة أو أحد المديرين ببعض اختصاصاته ، وللمجلس أن يفوض أحد أعضائه أو أحد المديرين في القيام بمهمة محددة .

مادة ١٥ — يختص مجلس إدارة المؤسسة العامة بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها بالمسائل الآتية :

(أ) وضع الخطط التي يمكن تطوير الإنتاج وإحكام الرقابة على جودته وحسن استخدام الموارد المتاحة استخداما اقتصاديا سليما وكل مامن شأنه زيادة وكفاية الإنتاج وذلك بالاشتراك مع الوحدات الاقتصادية التابعة لها .

(ب) مساعدة الوحدات الاقتصادية في وضع البرامج الكفيلة بزيادة الصادرات وربطها بخطة الإنتاج والاستهلاك .

(ج) اعتماد السياسة التي تقترحها الوحدات الاقتصادية لرفع الكفاية الإنتاجية للعاملين .

(د) وضع أسس تكاليف إنتاج موحدة لمختلف الأنشطة التي تتبع المؤسسة العامة وكذلك وضع معايير معدلات الأداء وذلك بالاشتراك مع الوحدات الاقتصادية .

(هـ) متابعة سير العمل في الوحدات الاقتصادية التابعة لها والتفريق بينها .

(و) تنظيم العلاقة بين الوحدات الاقتصادية التابعة لها وحجم ما يقشأ بينها من خلاف .
 (ز) النظر في التقارير لدرية عن نشاط الوحدات الاقتصادية ومدى ما حققته في تنفيذ
 الأهداف المقررة لها .

(ح) وضع سياسة لالة بمراعاة الإدارة الاقتصادية السليمة للمشروع .

مادة ١٦ - يبلغ رئيس مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية قرارات مجلس إدارتها إلى رئيس
 مجلس إدارة المؤسسة العامة في المسائل التالية :

(أ) اللوائح والهيكل التنظيمي للوحدة .

(ب) الميزانية التقديرية .

(ج) برامج الاستثمار والعمالة .

(د) برامج التمويل والإنتاج والتصدير والتسويق .

وتكون هذه القرارات نافذة بصدر قرار مجلس إدارة المؤسسة في شأنها وله سلطة تعديلها
 وعليه أن يصدر قراره ويبلغه إلى الوحدة خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول الأوراق إلى
 رئيس مجلس الإدارة وإلا اعتبرت هذه القرارات نافذة .

مادة ١٧ - يختص مجلس إدارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير المختص أو نائب الوزير
 في حالة غيابه بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة بالمسائل الآتية :

(أ) إقرار الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح .

(ب) تعديل نظام الوحدة الاقتصادية .

(ج) إطالة مدة الوحدة الاقتصادية أو تقصيرها .

(د) زيادة رأس مال الوحدة الاقتصادية أو تخفيضه ، ولا تجرز الزيادة إلا بعد أداء
 رأس المال الأصلي بأكمله . على أن يكون ذلك وفقا لحطة التنمية .

(هـ) الترخيص للوحدة الاقتصادية بالتصرف في الاحتياجات والنقصات في غير الأغراض
 المخصصة لها في ميزانية الوحدة .

(و) إدماج وحدتين أو أكثر من الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة .

وكذا تحويل أية وحدة منها ولو كانت فردية إلى شركة مساهمة وتعديل رأس مالها وذلك دون التقيد بالأحكام الواردة في هذا الصدد في القانونين رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تحويل المؤسسات المصرية والأجنبية إلى شركات مساهمة ورقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج في شركات مساهمة .

وتعتبر القرارات الصادرة من مجلس إدارة المؤسسة عند مباشرة السلطات والاختصاصات المقدمة نافذة ومنتجة لجميع آثارها من تاريخ صدورها إذا عقد برئاسة الوزير المختص .

مادة ١٨ - يتولى رئيس مجلس إدارة المؤسسة دعوة المجلس إلى الانعقاد ، ويمكن له الرئاسة .

والوزير دعوة مجلس إدارة المؤسسة إلى اجتماع ، وله حق حضور جلساته وفي هذه الحالة تكون له الرئاسة .

مادة ١٩ - تكون اجتماعات مجلس إدارة المؤسسة صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجع رأى الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٢٠ - يبلغ رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة قرارات مجلس إدارتها إلى الوزير فى المسائل الآتية :

(أ) الميزانية التقديرية للمؤسسة .

(ب) الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر .

(ج) زيادة رأس مال المؤسسة أو تخفيضه .

(د) الأهداف والسياسة العامة للاستثمار والتمويل والانتاج والتسويق والتصدير والعمالة وفلك بالنسبة للمؤسسة العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها .

(هـ) المرافق والهيكل التنظيمى للمؤسسة وسياسة تدريب العاملين .

(و) إنشاء الوحدات الاقتصادية والاكتتاب في أمههما أو شرائها . وتكون هذه القرارات نافذة بصدر قرار من الوزير في شأنها وله سلطة تعديلها وعليه أن يصدر قراره ويبلغه إلى المؤسسة خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول الأوراق إليه وإلا اعتبرت هذه القرارات نافذة .

مادة ٢١ - يخص رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة بالمسائل الآتية :

(أ) تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

(ب) إدارة المؤسسة وتطوير نظام العمل بها وتدعيم أجهزتها .

(ج) الإشراف على الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة ومتابعة نشاطها ورقابة سير العمل فيها وتحديد أهداف التصدير لها والتنسيق بينها ومعاونتها بالخبرة الفنية والإدارية والمالية وذلك دون تدخل من جانبه في شئونها التنفيذية .

(د) مراقبة تكاليف الإنتاج والإشراف على المخزون السليم .

(هـ) مراقبة التزام الوحدات الاقتصادية بتنفيذ تعهدات فيما بينها أو مع جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة أو مع الغير .

(و) توزيع الاستثمارات والاستثمارات والنقد الأجنبي بين الوحدات الاقتصادية بعد موافقة الوزير .

(ز) وضع الفوائد الخاصة بتشغيل ساعات عمل إضافية في الوحدات الاقتصادية .

(ح) موافاة أجهزة الرقابة المالية والتنظيم والإدارة والإحصاء بالبيانات الخاصة بالوحدات الاقتصادية التي تعدها المؤسسة طبقا للنماذج التي يضمنها كل جهاز .

(ط) ندب من محل محل رئيس مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية في حالة غيابه .

مادة ٢٢ - يمثل رئيس مجلس الإدارة المؤسسة أمام القضاة ورسلاتها بالغير .

مادة ٢٣ - للوزير أن يفوض في بعض اختصاصاته الواردة في هذا القانون رئيس مجلس إدارة المؤسسة ، ولرئيس مجلس إدارة المؤسسة أن يفوض مديرا أو أكثر في بعض اختصاصاته .

مادة ٢٤ - في حالة غياب رئيس مجلس إدارة المؤسسة أو خلو منصبه يتدب الوزير من محل عمله .

الباب الرابع

النظام المالي للمؤسسة العامة

مادة ٢٥ - يتكون رأس مال المؤسسة العامة من :

- (أ) أنصبة الدولة في : دوس أموال ما يتبع المؤسسة من وحدات اقتصادية .
- (ب) الأموال التي تخصصها الدولة للمؤسسة .

مادة ٢٦ - تتكون موارد المؤسسة العامة من :

- (أ) ما يؤول إليها من صافي أرباح الوحدات الاقتصادية التابعة لها .
- (ب) حصص أعضاء مجالس إدارة الوحدات الاقتصادية التابعة لها في توزيع الأرباح .
- (ج) ما تعفده من قروض .
- (د) ما تخصصه الدولة لها من اعتمادات .

- (هـ) الهبات والوصايا التي يقبلها مجلس إدارة المؤسسة .
 - (و) أية حصة أخرى نتيجة لنشاطها أو نظير الأعمال أو الخدمات التي تؤتيها للغير .
- مادة ٢٧ - يكون للمؤسسة العامة ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وتعد على نظم الميزانيات التجارية ، وتعتبر أموال المؤسسة من الأموال المملوكة للدولة ملكية عامة ، ما لم ينص على خلاف ذلك في القرار الصادر بشأنها .

مادة ٢٨ - تقوم المؤسسة العامة بفتح حساب مصرفي يؤدي إليه فائض مواردها وتصرف من هذا الحساب في الحدود الاعتمادات المخصصة له في الميزانية العامة .

فإذا قل هذا الفائض عن مجموع الاعتمادات المخصصة للمؤسسة في الميزانية التزمت وزارة الخزانة بأن تؤدي إلى هذا الحساب من الميزانية العامة للدولة قيمة الفرق على مدار العام المالي وفقاً للقواعد التي تقررها :

وإذا زاد هذا الفائض فيعود إلى الميزانية العامة للدولة .

مادة ٢٩ - يعد مجلس إدارة المؤسسة العامة الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر عن كل سنة مالية ، كما يعد تقريراً عن نشاط المؤسسة خلال السنة المالية .

مادة ٣٠ - على الوزير أن يقدم إلى رئيس الجمهورية تقريراً عن أعمال المؤسسة التابعة له بعد نهاية السنة المالية ، ويشفع هذا التقرير بصورة من التقرير السنوى لمجلس إدارة المؤسسة .
وتقرير الجهاز المركزى للحسابات .

مادة ٣١ - مع عدم الإخلال بالاعفاءات المقررة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين ورقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ، واستثناء من حكم المادة (١) من الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحقين بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمنة والقوانين المعدلة له تعفى المبالغ التى تصرفها المؤسسات العامة نظير مساهمتها فى رؤوس أموال الوحدات الاقتصادية التابعة لها وكذا القروض التى تقرضها وما تدفعه ثمناً لشراء أوراق مالية من رسم الدمنة المفروض على صرفيات الحكومة والهيئات العامة .

وتعفى الشركات التى تنشئها المؤسسة العامة بمفردها من رسوم الشهر والتسجيل .

الكتاب الثانى

شركات القطاع العام

الباب الاول

أحكام عامة

مادة ٣٢ - شركة القطاع العام وحدة اقتصادية تقوم دلى تنفيذ مشروع لإقتصاد ونقيا لحطة التنمية التى تضعها الدولة تحقيقاً لأهداف الوطن فى بناء المجتمع الاشتراكى .
ويشمل المشروع الاقتصادى فى حكم الفقرة السابقة كل نشاط صناعى أو تجارى أو مالى أو زراعى أو عقارى أو غير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادى .

مادة ٣٣ - تعتبر شركة قطاع عام :

- (١) كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده أو يساهم فيها مع غيره من الأشخاص العامة .
- (٢) كل شركة يساهم فيها شخص عام أو أكثر مع أشخاص خاصة أو يمتلك جزءاً من رأس مالها وذلك إذا صدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها شركة قطاع عام متى اقتضت مصلحة الاقتصاد القومى ذلك .

ويجب أن تتخذ هذه الشركات جميعها شكل شركة المساهمة .

مادة ٣٤ - تسرى أحكام هذا الكتاب على كل شركة من شركات القطاع العام تتخذ موطاً في الجمهورية العربية المتحدة أو تزاوّل فيها نشاطها الرئيسي .

وكل شركة تؤسس في الجمهورية يجب أن تتخذ فيها موطناً .

مادة ٣٥ - يجب شهر نظام الشركة وكل تعديل يطرأ عليه في السجل التجاري وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون التجارة .

كما يجب شهر ملخص نظام الشركة وكل تعديل يطرأ عليه في صحيفة الشركات .

مادة ٣٦ - يكون لكل شركة شخصية اعتبارية .

ولا تثبت للشركة الشخصية الاعتبارية إلا من تاريخ شهر نظامها في السجل التجاري .

وتنقل إلى الشركة بمجرد شهرها في السجل التجاري آثار جميع التعريفات التي أجريت لحسابها قبل الشهر . كما تتحمل الشركة جميع المصاريف التي أنفقت في تأسيسها .

ولا يجوز الاحتجاج على الغير بالتعديل الذي يطرأ على نظام الشركة إلا من تاريخ شهر التعديل في السجل التجاري .

مادة ٣٧ - يجب أن يكون نظام الشركة مطابقاً للنماذج والأوضاع التي يصدرها من وزير الاقتصاد .

مادة ٣٨ - تصدر وزارة الاقتصاد صحيفة تسمى « صحيفة الشركات » ، تنشر فيها البيانات التي يوجب القانون نشرها ، وذلك طبقاً للأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الاقتصاد .

وفي الأحوال التي يستلزم فيها القانون النشر في الصحف يجب أن يتم النشر في صحيفة يومية . تصدر باللغة العربية .

مادة ٣٩ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية - واستثناء من أحكام القانون - وضع نظم خاصة للشركات وللعاملين فيها ، وطريقة تشكيل مجالس إدارتها وجميعياتها العمومية وذلك إذا ساهم فيها شخص عام برأس مال أيا كان مقداره مع رأس مال أجنبي .

الباب الثاني

التأسيس

- مادة ٤٠ — تبين اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات تأسيس الشركة .
- مادة ٤١ — يعتبر مؤسساً للشركة كل من يشارك اشتراكاً فعلياً في تأسيسها بذية تحمل المسئولية الناشئة عن ذلك .
- ويعتبر مؤسساً على وجه الخصوص كل من وقع العقد الابتدائي أو طلب ترخيص في تأسيس الشركة أو قدم حصة عينية عند تأسيسها .
- مادة ٤٢ — تتولى تقويم الحصص العينية لجنة تشكيل بقرار من الوزير النقص ويرأسها أحد رجال القضاء من درجة مستشار ، أو مستشار من مجلس الدولة . ويكون قرار اللجنة نهائياً غير قابل للطعن فيه بأي وجه من أوجه الطعن .
- ويجوز للوزير المختص إذا اقتضت ضرورة بالاققتصاد القومي الاكتفاء بالتقويم الذي اتفق عليه مقدم الحصة مع مؤسس الشركة .
- ويجوز أن تكون الحصة للعينية المقدم من الشخص العام امتيازاً أو حقاً في استعمال بعض الأموال العامة .
- مادة ٤٣ — يصدر بتأسيس الشركة قرار من الوزير المختص بعد موافقة مجلس الوزراء .
- مادة ٤٤ — ينشر في الجريدة الرسمية على نفقة الشركة القرار الوزاري الصادر بتأسيسها مرفقاً به نظامها .
- وعلى وزارة الاقتصاد أن تنشر في صحيفة الشركات مانحاً من هذا النظام .
- مادة ٤٥ — لا يجوز بعد نشر القرار الصادر بتأسيس الشركة الطعن بإبطالها بسبب مخالفة الأحكام المتعلقة بإجراءات التأسيس .

الباب الثالث

الأسهم

مادة ٤٦ — يقسم رأس مال الشركة إلى أسهم متساوية القيمة وتكون الأسهم اسمية ، ولا يجوز للشركة إنشاء حصص تأسيس ولا منح مزايا خاصة للمؤسسين أو لغيرهم .

ولا يجوز إصدار أسهم تعطى أصحابها امتيازاً من أى نوع كان .

مادة ٤٧ — يجب ألا تقل القيمة الاسمية للسهم عن جنيه واحد .

ولا يجوز عند تأسيس الشركة إصدار السهم بأقل من قيمته الاسمية ولا بأكثر من هذه القيمة مضافاً إليها مصاريف الإصدار .

ويكون السهم غير قابل للتجزئة .

مادة ٤٨ — تكون لجميع أسهم الشركة حقوق متساوية وتخضع الالتزامات متساوية .

مادة ٤٩ — استثناء من أحكام المادة ٥٧ من القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية لا تشترط لقبول قيد أسهم الشركات أن تكون هذه الأسهم قد طرحت في اكتتاب عام .

كما يجوز أن تجاوز قيمة الصك في هذه الشركات خمسة وعشرين سهماً .

ولمجلس إدارة الشخص العام أن يقرر عدم قيمة أسهم الشركة في بورصة الأوراق المالية .

مادة ٥٠ — يتم التصرف في الأسهم بين المتعاقدين بالاتفاق .

ويؤثر على الأسهم بقيد التصرف .

ولا يجوز الاحتجاج بالتصرف على الشركة أو على الغير إلا من تاريخ قيده في سجل تعده

الشركة لهذا الغرض .

ولا يجوز للشركة الامتناع عن قيد التصرف في السهم المشار إليه في الفقرة الثانية إلا إذا

كان السهم غير قابل للتداول وفقاً لأحكام القانون أو كان التصرف مخالفاً لنظام الشركة أو كان أحد المتعاقدين ناقص الأهلية أو أشهر أفلاسه .

مادة ٥١ — فيما عدا حكم المادة ٤٩ لا تسرى أحكام هذا الباب على شركات التي يمتلكها

شخص عام بمفرده .

الباب الرابع

إدارة الشركة

مادة ٥٢ — يتولى إدارة الشركة مجلس يكون من عدد فردى من الأعضاء لا يزيد عددهم على

نسة ويشكل على الوجه الآتى :

(١) رئيس يعين يقرأ من رئيس الجمهورية .

(ب) أعضاء يعين نصفهم بقرار من رئيس الجمهورية وينتخب النصف الآخر من بين العاملين

في الشركة .

ويحدد القرار الصادر بتعيين الرئيس والأعضاء المعينين المرتبات والمكافآت المقررة

لكل منهم .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد الشروط الواجب توافرها في المرشحين ،

والناخبين ، وتنظيم إجراءات الترشح ، والانتخاب ، والقواعد الخاصة بها . والاطاع فيها ،

ومدة العضوية .

ويكون الانتخاب بطريق الاقتراع السرى المباشر ، تحت إشراف وزارة العمل .

مادة ٥٣ — لا يجوز أن يعين رئيسا أو عضوا في مجلس إدارة شركة من حكم عليه بعقوبة

جناية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة سرقة أو نصب أو إصدار شيك بدون رصيد أو خيانة

أمانة أو تزوير أو افلاس لتقصير أو شهادة زور أو يعين كاذبة أو احيدى الجرائم المنصوص

عليها في هذا القانون أو أية جريمة مخلة بالشرف مالم يره اليه اعتباره .

مادة ٥٤ — لمجلس إدارة الشركة جميع السلطات اللازمة لقياسم بالأعمال التى يقتضيها غرض

الشركة وفقا لاحكام القانون .

مادة ٥٥ — يجتمع مجلس إدارة الشركة بدعوة من رئيس المجلس ، ولا يكون الاجتماع

صحيحا الا إذا حضره نصف أعضائه على الأقل .

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين . وفي حالة تساوى الأصوات يرجح

رأى الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٥٦ - لا يجوز للشركة أن تقدم قرضا تقديبا أيا كان نوعه لرئيس مجلس إدارتها أو أحد أعضاء المجلس أو أن تضمن أى قرض يعقدونه مع الغير .

ويعتبر باطلا كل عقد يتم بالخالفه لأحكام هذه المادة .

مادة ٥٧ - يجوز بقرار من رئيس الوزراء بناء على طلب الوزير المختص تنحية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة الماعين والمنتجين كاهم أو بعضهم متى اقتضت ذلك مصلحة العمل في الشركة وتعين مفوض أو أكثر لمباشرة سلطات مجلس الإدارة أو رئيسه وذلك لمدة لا تجاوز ستة أشهر على أن يستمر صرف مرتباتهم أو مكافآتهم أثناء مدة التنحية .

مادة ٥٨ - يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة أمام القضاء وفي صلاتها بالغير .

مادة ٥٩ - تقدم كل شركة إلى الشخص العام الذي تنبئة تقارير دورية طبقا للنماذج التي يصدر بتعديدها والبيانات التي تتضمنها ومواعيد تقديمها قرار من مجلس إدارة الشخص العام .

مادة ٦٠ - يختص رئيس مجلس إدارة الشركة بتحقيق الأهداف المقررة لها وإدارتها وتصريف شئونها وعلى الأخص بما يلي :

(١) تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

(٢) تنفيذ البرامج المعتمدة للشركة فيما يتعلق بالأسـ قمار والتمويل والعمالة والإنتاج والتسويق والتصدير .

(٣) متابعة تنفيذ المشروعات ومراعاة تنفيذها في المواعيد المقررة طبقا للخطة والميزانية المعتمدة .

(٤) قيام الشركة بتنفيذ تعهداتها مع غيرها من الوحدات أو مع جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة أو مع الغير .

(٥) تحقيق كفاءة تشغيل الوحدة وانتظام العمل بها .

(٦) الترخيص بتشغيل ساعات عمل إضافية في الوحدة في حدود القواعد التي يضعها رئيس

مجلس إدارة المؤسسة .

(٧) تحقيق تقديرات الموارد والمصروفات الواردة في الميزانية التقديرية والعمل على تنمية الموارد وتخفيض النفقات .

(٨) توفير مستلزمات الإنتاج اللازمة للتشغيل والصيانة والتجديد طبقا للبرامج المعتمدة .

الباب الخامس

مالية الشركة

مادة ٦١ - تكون لكل شركة سنة مالية تبدأ في يولي ، وتنتهي في آخر يولية من السنة التالية ، ما لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بغير ذلك .

مادة ٦٢ - يعد مجلس الإدارة في كل سنة مالية الميزانية العمومية للسنة المنتهية وحساب الأرباح والخسائر ، وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المنتهية ، ومركزها المالي في هذه السنة والطريقة التي يقترحها لتوزيع الأرباح الصافية ، وذلك لعرضها على الشخص العام الذي تتبعه الشركة خلال السنة الأشهر التالية لنهاية السنة المالية على الأكثر .

مادة ٦٣ - يحدد مجلس الوزراء النسبة التي تجنب في كل سنة مالية من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي قانوني .

ويجوز بقرار من الشخص العام الذي تتبعه الشركة وموافقة الوزير المختص إضافة الاحتياطي كله أو بعضه إلى رأس المال .

كما يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد النسبة التي تجنب من الأرباح الصافية لشراء سندات حكومية . أو تودع البنك المركزي في حساب خاص .

ويقف تجنب الاحتياطي إذا بلغت قيمته ما يوازي رأس المال ما لم يقرر الوزير المختص استمرار تجنيبه . وفي هذه الحالة يجب أن يحدد القرار في كل سنة . وأن يحدد فيه النسبة الواجب تجنيبها بشرط ألا تتجاوز القدر المذكور في الفقرة الأولى .

ويجوز أن ينص في نظام الشركة على تجنيب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي يخصص للأغراض المنصوص عليها في النظام . ولا يجوز استخدام هذا الاحتياطي في إحدى السنوات في غير ما خصص له إلا بقرار من الشخص العام الذي تتبعه الشركة وموافقة

مادة ٦٤ — يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي يقرر توزيعها على المساهمين .
وتحدد نسبة وقواعد توزيعه واستخدامه بقرار من رئيس الجمهورية .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تخصيص جزء من نصيب العاملين في الأرباح لتوزيعه على
العاملين في بعض الشركات التي لا تحقق أرباحاً ، أو تحقق أرباحاً قليلة لأسباب خارجة عن إرادتهم
ويكون التخصيص في كل حالة على حدة وبناء على عرض الوزير المختص .

مادة ٦٥ — تختص إدارة مراقبة حسابات الشخص العام الذي تتبعه الشركة بمراقبة
حسابات الشركة .

وتحدد اختصاصات هذه الإدارة وسماطاتها وواجباتها وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٤ لسنة
١٩٦٥ في شأن تنظيم مراقبة حسابات مؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والمنظمات
التابعة لها .

الباب السادس

التحكيم

مادة ٦٦ — تكون هيئات التحكيم المنصوص عليها في هذا القانون مختصة دون غيرها بنظر
المنازعات الآتية :

(أ) المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام .

(ب) كل نزاع يقع بين شركة قطاع عام وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة
أو مؤسسة عامة .

ويجوز لهيئات التحكيم أن تنظر أيضاً في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام وبين
الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية وطنيين كانوا أو أجانب ، إذا قبل هؤلاء
الأشخاص وبعد وقوع النزاع إحالته على التحكيم .

مادة ٦٧ — يصدر وزير العدل قراراً بتشكيل هيئة التحكيم في كل نزاع برئاسة أحد رجال
القضاء من درجة مستشار أو مستشار من مجلس الدولة يرشحه رئيس المجلس وتكون له الرئاسة
وعضوية عدد من المحكمين يقدر الخصوم الأصليين في النزاع .

ويبين في القرار النزاع الذي سيرض على هيئة التحكيم .

مادة ٦٨ — ينشأ بوزارة العدل مكتب التحكيم يتكون من عدد كاف من رجال القضاء يختارهم وزير العدل ، ويلحق به العدد اللازم من الموظفين الإداريين والكتابيين ، ويتولى مكتب التحكيم قيد طلبات التحكيم المقدمة من الجهات المتنازعة إلى وزير العدل وإخطار باقي الجهات المختصة بصورة من تلك الطلبات وتكليفها باختيار محكم لها خلال أسبوعين من تاريخ إخطارها .

فإذا انقضت المدة المذكورة دون إبلاغ وزارة العدل بما يفيد اختيار إحدى الجهات المتنازعة محكما لها ، قام وزير العدل باختيار أحد رجال القضاء كمحكم عن تلك الجهة .

مادة ٦٩ — يقدم طلب التحكيم إلى مكتب التحكيم . ويجب أن يبين في الطلب أسماء الخصوم وممثليهم القانونيين وموضوع نزاع ، وطلبات المدهى . وترفق بالطلب جميع المستندات المؤيدة له .

ويحدد رئيس هيئة التحكيم ميعاد الجلسة التي ينظر فيها النزاع ومكان انعقادها .

ودلى مكتب التحكيم إعلان الخصوم بالطلب وميعاد الجلسة المحددة لنظره .

مادة ٧٠ — يكون إعلان جميع الأوراق المتعلقة بالتحكيم والإخطارات التي يوجهها مكتب التحكيم بالبريد المسجل مع علم الوصول .

مادة ٧١ — تنظر هيئة التحكيم النزاع المطروح أمامها على وجه السرعة ودون تقيد بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية إلا ما تعلق منها بالضمانات والمبادئ الأساسية في التقاضي وعليها أن تصدر حكمها في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ القرار الصادر بتشكيل الهيئة .

مادة ٧٢ — تتولى هيئة التحكيم إجراءات التحقيق ، ولها أن تندب أحد أعضائها للقيام به .

ويمحكم رئيس التحكيم على من يتخلف من الشهود عن الحضور أو يمتنع عن الإجابة بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز عشرين جنيها ؛ ويجوز إعفاء الشاهد من الغرامة إذا حضر وأبدى عذرا مقبولا .

مادة ٧٢ — إذا لم يحضر أحد الخصوم بعد إعلانه بميعاد الجلسة فلهيئة التحكيم أن تقضى في النزاع في غيبته .

مادة ٧٤ — يصدر حكم هيئة التحكيم بأغلبية الآراء وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .
ويجب أن يكون الحكم مكتوباً وأن يشتمل بوجه خاص على ملخص موجز لأقوال الخصوم ومستنداتهم ، وأصناف الحكم ومنطوقه ، والمكان الذي صدر فيه ، وتاريخ صدوره . ويوقع الحكم كل من رئيس هيئة التحكيم وأمين السر ، ويودع الحكم مكتب التحكيم . وعلى المكتب إخطار الخصوم بإيداع الحكم .

مادة ٧٥ — تكون أحكام هيئات التحكيم نهائية ونافذة وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من وجوه الطعن .

ويسلم مكتب التحكيم إلى من صدر الحكم لصالحه صورة من الحكم مذيلة بالصيغة التنفيذية .

مادة ٧٦ — ترفع جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ الحكم إلى هيئة التحكيم التي أصدرت الحكم .

مادة ٧٧ — تسرى على رسوم التحكيم القواعد المقررة في قانون الرسوم القضائية في المراتب المدنية .

مادة ٧٨ — تحدد بقرار من وزير العدل قواعد تنظيم أنعاب ومصرفات المحكمين .

الباب السابع

تحويل واندماج وانقضاء شركات القطاع العام

مادة ٧٩ — تتحول شركة القطاع الخاص إلى شركة قطاع عام إذا امتلك شخص عام جزءاً من رأس مالها وصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها شركة قطاع عام .

وتتحول شركة القطاع العام إلى شركة مساهمة خاصة إذا أصبح الشخص العام غير مساهم فيها .

مادة ٨٠ — في الأحوال التي تتحول فيها الشركة إلى شركة قطاع عام أو تتحول شركة القطاع

العام إلى شركة مساهمة خاصة على النحو المشار إليه في المادة السابقة لا يتم التحويل إلا إذا تمت إجراءات التأسيس المقررة للهيكل الذي تحولت إليه .

مادة ٨١ - يجوز إدماج شركتين أو أكثر من شركات القطاع العام التابعة لأكثر من شخص تام طبقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٨٢ - تنقضى شركة القطاع العام بأحد الأسباب الآتية :

(١) انتهاء المدة المحددة في النظام .

(٢) انتهاء الغرض الذي أسست الشركة من أجله .

(٣) هلاك جميع مال الشركة أو معظمه بحيث يتعذر استثمار الباقي استثمارا مجديا .

(٤) الاندماج .

مادة ٨٣ - يتولى تقدير صافي أصول الشركات في حالة الإدماج لجنة برئاسة مستشار من محكمة الاستئناف أو مستشار من مجلس الدولة يصدر بتشكيلها قرارا من الوزير المختص .

وتكون قراراتها نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن .

مادة ٨٤ - يظل مجلس إدارة الشركة بعد انقضاءها قائما على إدارتها ويعتبر بالنسبة إلى الغير في حكم المصنف إلى أن يتم تعيينه ؛ ويقدم له مجلس الإدارة حساباته ويسله أموال الشركة ودفاترها ووثائقها .

مادة ٨٥ - يجب شهر انقضاء الشركة في السجل التجاري وفي صحيفة الشركات ؛ ويقوم رئيس مجلس الإدارة بمطابقة إجراءات الشهر .

ولا يحتاج بانقضاء الشركة قبل الغير إلا من تاريخ شهره في السجل التجاري .

مادة ٨٦ - تحتفظ بالشركة خلال مدة التصفية بالخصخصة الاعتبارية بالقدر اللازم لأعمال التصفية .

ويضاف إلى اسم الشركة ختم لال مدة التصفية عبارة (تحت التصفية) مكتوبة بالحروف كاملة .

وتبقى هيئات الشركة قائمة خلال مدة التصفية وتقتصر سلطاتها على أعمال التصفية التي لا تدخل في اختصاص المصفين .

مادة ٨٧ — تتبع في التصفية الأحكام المنصوص عليها في نظام الشركة فإذا لم يرد النظام أحكام في هذا الشأن يصدر الشخص العام الذي تتبعه الشركة قرارا بتعيين طريقة التصفية .

مادة ٨٨ — يشهر اسم المصفي وعزله ، وطريقة التصفية ، وانتهاء التصفية ، في السجل التجاري ، وفي صحيفة الشركات ، ويقوم المصفي بمتابعة إجراءات الشهر .
ولا يحتاج قبل الغير بما تقدم إلا من تاريخ الشهر في السجل التجاري .

مادة ٨٩ — لا تسري أحكام التصفية المشار إليها في هذا الباب على الشركات التي يمتلكها شخص عام بمفرده ، أو التي يمتلكها مع غيره من الأشخاص العامة .

الباب الثامن

أحكام ختامية

مادة ٩٠ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالعقوبات المنصوص عليها في المواد التالية .

مادة ٩١ — يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنتين ، وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(١) كل من ثبت عمدا في نظام الشركة أو في نشرات الاكتتاب أو غير ذلك من وثائق الشركة بيانات كاذبة أو مخالفة لأحكام هذا القانون ، وكل من وقع الوثائق أو وزعها مع علمه بذلك .

(٢) كل من يقوم بسوء قصد المحصص العينية المقدمة من الشركاء بأكثر من قيمتها الحقيقية .

(٣) كل مدير أو عضو مجلس إدارة يوزع على الشركاء ، أو غيرهم أرباحا أو فوائد على خلاف أحكام هذا القانون أو نظام الشركة ، وكل مراقب حسابات يقر هذا التوزيع .

(٤) كل مدير أو عضو مجلس إدارة أو وصف يذكر عمدا بيانات كاذبة في الميزانية أو في حساب الأرباح والخسائر ، أو يغفل عمدا ذكر وقائع جوهرية في هذه الوثائق .
(٥) كل مراقب حسابات يعتمد وضع تقرير كاذب عن نتيجة راجعته ، أو يخفي عمدا وقائع جوهرية في هذا التقرير .

(٦) كل مدير أو عضو مجلس إدارة أو مراقب حسابات أو معاون له أو عامل لديه وكل شخص يعهد إليه بالتفتيش على الشركة يفتي ما يحصل عليه بحكم عمله من أسرار الشركة ، أو يستغل هذه الأسرار لجلب نفع خاص له أو لغيره .

(٧) كل شخص معين من قبل الجهة الإدارية المختصة للتفتيش على الشركة يثبت عمدا في تقاريره عن نتيجة التفتيش وقائع كاذبة ، أو يغفل عمدا في التقارير وقائع جوهرية من شأنها أن تؤثر في نتيجة التفتيش .

مادة ٩٢ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تجاوز خمسمائة جنيه :

(١) كل من يصدر أسهما أو إيصالات اكتتاب أو شهادات مؤقتة أو يعرضها للتداول على خلاف الأحكام المقررة قانونا .

(٢) كل من يتمتع من تمكين الأشخاص المكلفين من قبل الجهة المختصة بالتفتيش على الشركة من الاطلاع على دفاترها ووثائقها أو يمنع عن تقديم المعلومات أو الإيضاحات اللازمة لهم .

مادة ٩٣ - لا يجوز رفع الدعوى الجنائية في الجرم المشار إليها في المادتين ١١٦ مكررا (١) و ١١٦ مكررا (ب) من قانون العقوبات على أعضاء مجالس الإدارة والعاملين بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام والوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة إلا بناء على إذن من النائب العام بعد أخذ رأى الوزير المختص .

مادة ٩٤ - يكون للمكلفين بإثبات الجرائم التي تقع بالتخلف لأحكام هذا القانون والقرارات صادرة تنفيذا له حق الاطلاع على جميع سجلات الشركة ودفاتها ووثائقها .

وعلى المدير ورئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس ومراقب الحسابات وسائر العاملين

بالشركة أن يقدموا لهم البيانات والمعلومات والوثائق التي يطلبونها لأداء عملهم .

قانون (١) ٣٤ لسنة ١٩٦٦

بمد عضوية الغرف التجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تمت عضوية أعضاء الغرف التجارية الحاليين لمدة سنة واحدة تبدأ من ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥ وتنتهى في ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٦

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥ .

يصم هذا القانون خاتم الدولة ، ويصدق كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٣٨٦ (١٥ أغسطس سنة ١٩٦٦)

قانون ٣٦ لسنة ١٩٦٦ (٢)

بتعديل أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧

بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات

بين المؤجرين والمستأجرين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٨٤ الصادر في ١٥ من أغسطس ١٩٦٦ .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٨٥ الصادر في ١٦ من أغسطس ١٩٦٦ .

مادة ١ — يستبدل بنص المادة الثانية فقرة (١) من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له النص الآتي :

« مادة ٢ فقرة (١) — إذا لم يقيم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة طبقاً للقانون خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك بإعلان على يد محضر على أنه لا يحكم بالإخلاء. إذا قام المستأجر بأداء الأجرة حتى تاريخ السداد والفوائد المستحقة والمصاريف القانونية قبل قفل باب المرافعة في الدعوى ، .

مادة ٢ — تعاد إلى المرافعة قضايا الإخلاء أو الطرد للتخلف عن سداد الأجرة المحجوزة للحكم وقت العمل بهذا القانون ، كما يوقف تنفيذ الأحكام الصادرة بالإخلاء أو الطرد التخلف عن سداد الأجرة والتي لم يتم تنفيذها حتى تاريخ العمل بهذا القانون إذا قام المستأجر بأداء الأجرة المستحقة حتى تاريخ السداد والفوائد المستحقة والمصاريف القانونية وذلك قبل تمام تنفيذ الحكم .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويتخذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٣٨٦ (١٥ أغسطس سنة ١٩٦٦) .

قانون ٣٧ لسنة ١٩٦٦ (١)

بتخفيض القيمة الإيجارية المثبتة في دفاتر الحصر
والتقدير لبعض العقارات المبينة

بإسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وتند أصدرناه :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٨٥ الصادر في ١٥ من أغسطس ١٩٦٦ .

مادة ١ — اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٦ وحتى تاريخ العمل بالتقدير العام المصوص عليه في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية تخفض بنسبة ٢٠ ٪ القيمة الإيجارية الواردة في دفاتر الحصر والتقدير للعقارات المبنية التي خفضت إيجاراتها بمقتضى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض إيجار الأماكن بنسبة ٢٠ ٪ .

ويعاد حساب القيمة الإيجارية وفقاً لما يسفر عنه التقدير العام الجديد ، وتسوى الضرائب المستحقة على أساس هذا التقدير وذلك اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٦ .

مادة ٢ — لا يترتب على التخفيض المشار إليه في المادة السابقة زيادة الأجر التي يؤديها المستأجر للمالك .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٣٨٦ (١٥ أغسطس سنة ١٩٦٦) .

قانون (١) ٢٨ لسنة ١٩٦٦

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠

بإعادة تنظيم إنهاء الحكر على الأعيان الموقوفة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بنص المادتين الثانية والعاشرة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ بإعادة تنظيم إنهاء الحكر على الأعيان الموقوفة ، النصان الآتيان :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٨٦ الصادر في ١٧ من أغسطس ١٩٦٦ .

« مادة ٢ — يختص الوقف مالك الرقة بثلاثة أخماس ثمن الأرض والمحتكر بباقي الثمن ، سواء كانت الأرض مشغولة ببناء أو غراس ، أو لم تكن مشغولة بشيء من ذلك ، وتحدد الثمن لجنة تعقد بمقر مديرية الأوقاف الواقع في دائرتها المقر برئاسة رئيس محكمة يندبه وزير العدل وعضوية مدير مديرية الأوقاف ، أو من يحل محله ، ومهندس إدارة ورعاية شروط الواقفين تنديه الوزارة ، ومهندس تختاره مصلحة المساحة من بين موظفيها ، ومهم المحتكر ، أو من ينوب عنه . ويكون انعقاد اللجنة صحيحا بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتصدر قرارها بالتقدير بأغلبية الأصوات ، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه رئيس اللجنة ، ويكون هذا القرار نهائياً ، ولا يجوز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن . »

« مادة ١٠ — يتبع في شأن الأحكام التي انتهت قبل نفاذ القانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ أو طبقاً لأحكامه ، الإجراءات المنصوص عليها في المواد السابقة ، وذلك فيما عدا الأحكام التي تمت إجراءات إنهائية ، وكانت معدة لتوقيع صيغة الاستبدال ، وقبل المحتكر الثمن الذي قدرته الوزارة وقام بسداد قيمة البدل أو معجله ، وفي هذه الحالة يتم الاستبدال بقوله يوقعها وزير الأوقاف ، أو من ينوبه ، وذلك سواء كان الثمن قد أعيد تقديره طبقاً لأحكام هذا القانون واعترض عليه المحتكر ، أو لم يعد تقديره . »

وتستمر المحاكم في نظر مسائل استبدال الأحكام المنظورة أمامها ما لم يطلب المحتكر إحالتها إلى الوزارة للسير فيها طبقاً لأحكام هذا القانون .

« مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره . »

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٣٨٦ (١٥ أغسطس سنة ١٩٦٦) .

قانون (١) ٣٩ لسنة ١٩٦٦

بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤

بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة

بإمم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يضاف إلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة مادة جديدة برقم ٢ مكرراً بالنص الآتي :

« مادة ٢ مكرراً — يجوز لرئيس الجمهورية أن يأمر باتباع الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون بالنسبة للجنايات الأخرى المنصوص عليها في قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها والتي ترتكب من أحد الأشخاص المبينين في المادتين الأولى والثالثة من هذا القانون بنية مناهضة النظم الأساسية للبلاد أو المساس بمصالحها القومية . »

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبرم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٣٨٦ (١٥ أغسطس سنة ١٩٦٦)

قانون (١) ٤٠ لسنة ١٩٦٦

بتعديل بعض أحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه

مادة ١ — يستبدل بنصوص المواد ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها النصوص الآتية :

« مادة ٣٣ — يعاقب بالاعدام وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه ، :

(أ) كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٣ .

(ب) كل من أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهرا مخدرا وكان ذلك بقصد الاتجار . »

« مادة ٣٤ — يعاقب بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه ، :

(أ) كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم لتعاطي جوهرا مخدرا وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيها بأية صورة ، وذلك في الأحوال المصرح بها في هذا القانون .

(ب) كل من زرع نباتا من النباتات الواردة في الجدول رقم (هـ) أو صدر أو جلب أو حاز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل نباتا من هذه النباتات في أي طور من أطوار نموها هي وبدورها وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيها بأية صورة ، وذلك في غير الأحوال المصرح بها في هذا القانون .

(ج) كل من رخص له في حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها في غرض من أغراض معينة ومصرف فيها بأية صورة كانت في غير تلك الأغراض .

(د) كل من أدار أو أهد أو ميا مكانا لتعاطي المخدرات .

د مادة ٣٥ — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه كل من قدم للتعاطى بغير مقابل جواهر مخدرة أو سهل تعاطيا في غير الأحوال المصرح بها في هذا القانون . .

د مادة ٣٦ — استثناء من أحكام المادة ٧ من قانون العقوبات ، لا يجوز في تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية : بإثارة العقوبة المقررة للجريمة . .

مادة ٤٠ — يعاقب بالأشغال الدائمة المؤقتة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه كل من تعدى على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه إذا حصل مع التعدى أو المقاومة ضرب أو جرح نفاً عنه عاهة مستديمة باستحيل برؤها ؛ أو إذا كان الجاني يحمل سلاحاً أو كان من رجال السلطة المخروط بهم المحافظة على الأمن وذلك مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر .

وتكون العقوبة الاعدام إذا أفضى الضرب أو الجرح المشار إليه في الفقرة السابقة إلى الموت . .

مادة ٢ — يضاف إلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه مادة جديدة برقم ٤٨ مكرراً نصها الآتى :

د مادة ٤٨ مكرراً — تحكم المحكمة الجزئية المختصة باتخاذ أحد التدابير الآتية على كل من سبق الحكم عليه أكثر من مرة في إحدى الجنايات المنصوص عليها في هذا القانون :

(١) الإيداع في إحدى مؤسسات العمل التى تحدد بقرار من وزير الداخلية .

(٢) تحديد الإقامة في جهة معينة .

(٣) منع الإقامة في جهة معينة .

(٤) الإعادة إلى الوطن الأصلي .

(٥) حظر التردد على أماكن أو محال معينة .

(٦) الحرمان من ممارسة مهنة أو حرفة معينة .

ولا يجوز أن تقل مدة التدبير المحكوم به عن سنة ولا أن تزيد على عشرين سنة .

وفي حالة مخالفة المحكوم عليه التدبير المحكوم به ، يحكم على المخالف بالحبس .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٣٨٦ (١٥ أغسطس سنة ١٩٦٦)

قانون (١) ٢ لسنة ١٩٦٦

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨

بإشراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ بإشراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية النص الآتي :

« ويصدر هذا الإذن لمدة التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه ويجوز تجديده بالمدد أخرى طبقاً للأنروط التي يضعها وزير الداخلية ويقدم طلب تجديد الإذن إلى الجهة التي يعينها وزير الداخلية قبل انتهاء مدته بثلاثة أشهر .

ويحصل رسم عند تجديد الإذن من يعملون في الخارج بما يعادل ستة جنيهات مصرية لمن

لا يزيد دخله الشهري من هذا العمل على مائة جنيه مصرى ، وبما يعادل اثني عشر جنيها مصريا لمن يزيد دخله على ذلك .

ويعتبر تجديدا في حكم الفقرة السابقة من يستمر في العمل بالخارج في أية صورة من الصور دون إذن ،

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع آخر سنة ١٣٧٦ (١٥ أغسطس سنة ١٩٦٦)

قانون ٤٤ لسنة ١٩٦٦ (١)

بشأن بعض الأحكام الخاصة باستبدال المعاشات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بالجدول رقم ٦ المرافق لقانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين وبالجدول رقم ٧ المرافق لقانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية الجدول رقم (١) المرافق .

مادة ٢ - يقف اقتطاع الأقساط بالنسبة للاستبدالات السابقة على العمل بهذا القانون التي تمت طبقا للقوانين رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين ، وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ، وقسم ٢٦ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادتين ١ ، ٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٩ الخاص باستبدال المعاشات ، ورقم ٥٠

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٨٩ الصادر في ٢١ من أغسطس ١٩٦٦ .

لسنة ١٩٦٣ ورقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما في المواجد الموضحة بالجدول رقم (٢)
المرافق وبوقف اقتطاع لأقساط بالنسبة للاستبدال التي تمت طبقاً للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٩
المشار إليه في المواجد الموضحة بالجدول رقم (٣) المرافق .

وإذا تعدد الاستبدال لشخص واحد تطبق الأحكام الموضحة في الفقرتين السابقتين بالنسبة
لكل استبدال على حدة .

مادة ٣ - يوقف تحصيل أى مبلغ من المستبدلين الذين قاموا حتى الآن بسداد رأس
المال المستبدل وفوائده ممن تجاوزوا سن السبعين عاماً . على أن يقتصر في تطبيق هذا
الإعفاء على حالات الاستبدال التي تمت قبل العمل بهذا القانون .
مادة ٤ - تسرى أحكام هذا القانون على حالات الاستبدال التي أوقف العمل بها قبل سريانه
طبقاً لحكم المادة ٥٤ من قانون التأمين المعاشات الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار
إليه ويرد للمستبدل في تلك الحالات ما يكون مستحقاً من فروق نتيجة لذلك طبقاً للقواعد التي
يضعها وزير الخزانة ولا تستحق على هذه الفروق أية فوائد .

مادة ٥ - تسرى أحكام المادة ٥٤ من قانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٦٣ المشار إليه على المستبدل من أصحاب المعاشات العاملين بقوانين المعاشات الحكومية
عسكرية ومدنية وذلك طبقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من أول الشهر التالي
لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٣٨٦ (١٥ أغسطس سنة ١٩٦٦)

جدول رقم (١)

رأس المال المقابل لمعاش مستقبلي قدره جنيه واحد

المس عند الاستبدال		لمدة ٥ سنوات		لمدة ١٠ سنوات		لمدة ١٥ سنة	
جني	مليم	جني	مليم	جني	مليم	جني	مليم
٤٠	٣٠٠	٥٣	٨٠٠	٩٤	٦٠٠	١٢٦	٦٠٠
٤١	٢٥٠	٥٣	٦٠٠	٩٤	٦٠٠	١٢٦	١٠٠
٤٢	٢٠٠	٥٣	٤٠٠	٩٤	٤٠٠	١٢٥	٦٠٠
٤٣	١٥٠	٥٣	٢٠٠	٩٤	٢٠٠	١٢٥	١٠٠
٤٤	١٠٠	٥٣	—	٩٤	—	١٢٤	٦٠٠
٤٥	٥٠	٥٣	٧٠٠	٩٣	٧٠٠	١٢٤	١٠٠
٤٦	٩٥٠	٥٢	٤٠٠	٩٣	٤٠٠	١٢٣	٥٠٠
٤٧	٨٥٠	٥٢	١٠٠	٩٣	١٠٠	١٢٢	٧٠٠
٤٨	٧٥٠	٥٢	٨٠٠	٩٢	٨٠٠	١٢١	٩٠٠
٤٩	٦٥٠	٥٢	٤٠٠	٩٢	٤٠٠	١٢١	—
٥٠	٥٥٠	٥٢	٩٠٠	٩١	٩٠٠	١٢٠	—
٥١	٤٥٠	٥٢	٤٠٠	٩١	٤٠٠	١١٨	٩٠٠
٥٢	٣٠٠	٥٢	٨٠٠	٩٠	٨٠٠	١١٧	٧٠٠
٥٣	١٥٠	٥٢	٢٠٠	٩٠	٢٠٠	١١٦	٤٠٠
٥٤	—	٥٢	٥٠٠	٨٩	٥٠٠	١١٤	٩٠٠
٥٥	٨٠٠	٥١	٨٠٠	٨٨	٨٠٠	١١٣	٣٠٠
٥٦	٦٠٠	٥١	٦٠٠	٨٨	—	١١١	٦٠٠
٥٧	٢٥٠	٥١	١٠٠	٨٧	١٠٠	١٠٩	٨٠٠
٥٨	١٠٠	٥١	١٠٠	٨٦	١٠٠	١٠٧	٩٠٠
٥٩	٨٠٠	٥٠	١٠٠	٨٥	١٠٠	١٠٥	٨٠٠
٦٠	٥٠٠	٥٠	٥٠٠	٨٤	—	١٠٣	٦٠٠
٦١	١٥٠	٥٠	٨٠٠	٨٢	٨٠٠		
٦٢	٨٠٠	٤٩	٤٠٠	٨١	٤٠٠		
٦٣	٣٥٠	٤٩	٩٠٠	٧٩	٩٠٠		
٦٤	٩٠٠	٤٨	٢٠٠	٧٨	٢٠٠		
٦٥	٤٠٠	٤٨	٧٠٠	٧٦	٧٠٠		

ملاحظات :

(١) في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .
(٢) يراعى في حساب السن الإضافة التي تقررها الهيئة الطبية المختصة ، وفقا للحالة الصحية لطالب الاستبدال ، وتظل نتيجة الكشف الطبي صالحة لإتمام إجراءات الاستبدال لمدة سنة من تاريخ صدور قرار الهيئة الطبية المختصة .

(٣) لا يجوز الاستبدال إن قرر الهيئة الطبية المختصة أن محتته من نوع ردىه .

(٤) لا يجوز الاستبدال لمن تجاوز سن الخامسة والستين وذلك بمراعاة ما جاء بالبند ٢ .

جدول (رقم ٢)

المدة التي يقف عندها خصم اقساط الاستبدال (طبقا للقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦
٢٦٥ لسنة ١٩٥٧ و ٢٦ لسنة ١٩٦٠ و ٥٠ لسنة ١٩٦٣ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤)

٢٠ سنة	١٠ سنوات	مدى الحياة	من المستعمل وقت إجراء الاستبدال
١٦٥٥ سنة	٩ سنوات	٢٢٥٥ سنة	حتى ٤٠
١٦٥٥	٩	٢٢	٤١
١٦٥٥	٩	٢١٥٥	٤٢
١٦	٩	٢١	٤٢
١٦	٩	٢٠٥٥	٤٤
١٦	٩	٢٠	٤٥
١٥٥٥	٩	١٩٥٥	٤٦
١٥٥٥	٩	١٩	٤٧
١٥٥٥	٩	١٨٥٥	٤٨
١٥٥٥	٩	١٨	٤٩
١٥	٩	١٧٥٥	٥٠
١٥	٩	١٧	٥١
١٤٥٥	٩	١٦٥٥	٥٢
١٤٥٥	٩	١٦	٥٣
١٤٥٥	٩	١٥٥٥	٥٤
١٤	٨٥٥ سنة	١٥	٥٥
١٣٥٥	٨٥٥	١٤٥٥	٥٦
١٣	٨٥٥	١٤٥٥	٥٧
١٣	٨٥٥	١٤	٥٨
١٢٥٥	٨٥٥	١٣٥٥	٥٩
١٢٥٥	٨٥٥	١٣	٦٠
	٨ سنوات	١٢٥٥	٦١
	٨	١٢	٦٢
	٨	١١٥٥	٦٣
	٨	١١	٦٤
	٨	١٠٥٥	٦٥
	٧٥٥ سنة	١٠ سنوات	٦٦
	٧٥٥	١٠	٦٧
	٧٥٥	٩٥٥ سنة	٦٨
	٧٥٥	٩ سنوات	٦٩
	٧ سنوات	٨٥٥ سنة	٧٠

جدول رقم (٣)

المدة التي يقف عندها خصم القسط الاستبدال (طبقا للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٩)

المدة	سن المستبدل وقت إجماع الاستبدال	المدة	سن المستبدل وقت إجماع الاستبدال
١٢ سنة	٤٧	١٧ سنة	حتى ٢٢
د ١٢	٤٨	د ١٦٥٥	٢٣
د ١٢	٤٩	د ١٦٥٥	٢٤
د ١١٥٥	٥٠	د ١٦	٢٥
د ١٤٥٥	٥١	د ١٦	٢٦
د ١٢٥٥	٥٢	د ١٥٥٥	٢٧
د ١١	٥٣	د ١٥٥٥	٢٨
د ١١	٥٤	د ١٥	٢٩
د ١١	٥٥	د ١٥	٣٠
د ١١	٥٦	د ١٥	٣١
د ١١	٥٧	د ١٤٥٥	٣٢
د ١١	٥٨	د ١٤٥٤	٣٣
د ١١	٥٩	د ١٤	٣٤
د ١١	٦٠	د ١٤	٣٥
د ١٠٥٥	٦١	د ١٣٥٥	٣٦
د ١٠٥٥	٦٢	د ١٣٥٥	٣٧
د ١٠٥٥	٦٣	د ١٣٥٥	٣٨
د ١٠٥٥	٦٤	د ١٣	٣٩
١٠ سنوات	٦٥	د ١٣	٤٠
د ١٠	٦٦	د ١٣	٤١
د ١٠	٦٧	د ١٢٥٥	٤٢
د ٩٥٥	٦٨	د ١٢٥٥	٤٣
٩ سنوات	٦٩	د ١٢٥٥	٤٤
د ٨٥٥	٧٠	د ١٢	٤٥
		د ١٢	٤٦

قانون ٤٧ لسنة ١٩٦٦ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن

شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه .

مادة ١ - يستبدل بنصوص المواد ٣٠ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٨ مكررا فقرة ثانية من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة النصوص التالية :

د مادة ٣٦ - تكون مدة خدمة العميد في رتبته خمس سنوات ويجوز بقرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة مدتها سنة أخرى .

وإذا أمضى العميد تام للتأهيل الحد الأقصى لمدة الخدمة في رتبته دون أن يرقى أو حل دوره في الترقية ولم يشمل الاختيار أو بلغ سن معاش رتبته قبل ذلك يحال إلى المعاش برتبة لواء بقوة القانون .

ويجوز للجنة الضباط المختصة نقله لكشف الضباط فئة (ب) برتبته الأصلية إذا رغب الضابط في ذلك .

وإذا أمضى العميد غير الموصى بترقيته الحد الأقصى لمدة الخدمة في رتبته دون أن يرقى أو حل دوره في الترقية أو بلغ سن معاش رتبته قبل ذلك يحال إلى المعاش برتبة عميد بقوة القانون .

د مادة ٣٧ - تكون مدة خدمة اللواء سنتين يحال بعدها إلى المعاش ويجوز مد خدمته

سنة فأخرى قرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ما لم يبلغ سن معاش ورتبته قبل ذلك . .

• مادة ٣٨ (الفقرة الثانية) - وتكون مدة خدمة الفريق -تتبع بحال بعدد إلى المعاش ويجوز بقرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وتصديق رئيس الجمهورية مد خدمة الفريق سنة فأخرى ما لم يبلغ سن معاش ورتبته قبل ذلك . .

• مادة ٣٨ مكررا (الفقرة الثانية) - وتكون مدة خدمة الفريق أول -تتبع بحال بعدد إلى المعاش ويجوز بقرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وتصديق رئيس الجمهورية مد خدمة الفريق أول سنة فأخرى ما لم يبلغ سن معاش ورتبته قبل ذلك .
مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٣٠٦ (١٥ أغسطس سنة ١٩٦٦)

قانون ٤٨ لسنة ١٩٦٦ (١)

بشأن تغيير حجم ووزن وسبك العملات المعدنية من فتي

العشرة القروش والخمسة القروش

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يرخص لوزير الخزانة في تغيير حجم ووزن وسبك العملات المعدنية من فتي
العشرة القروش والخمسة القروش على أن يحدد عيارها ووزنها ومواصفاتها على النحو التالي :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٩٠ الصادر في ٢٢ من أغسطس ١٩٦٦ .

(أ) العملة من فئة العشرة قروش :

التركيب الكيميائي : ٧٥ ٪ نحاس

٢٥ ٪ نيكل

والفرق المسموح به في التركيب الكيميائي هو اثنان في المائة بالزيادة أو النقص

الوزن : ٦ جرامات

والفرق المسموح به في الوزن هو ثلاثون في الألف من وزن القطعة بالزيادة أو النقص .

القطر : ٢٧ ملليمتر .

نقش الوجه : شعار الجمهورية العربية المتحدة (النسر) .

نقش الظهر : الجمهورية العربية المتحدة — ١٠ قروش — التاريخ الهجري — والميلادي — بعض نقوش عربية .

الحافة : مشرشرة .

(ب) العملة فئة الخمسة قروش :

التركيب الكيميائي : ٧٥ ٪ نحاس

٢٥ ٪ نيكل

والفرق المسموح به في التركيب الكيميائي هو اثنان في المائة بالزيادة أو النقص .

الوزن : ٤,٥ جرام .

والفرق المسموح به في الوزن هو ثلاثون في الألف من وزن القطعة

بالزيادة أو النقص .

القطر : ٢٥ ملليمتر .

نقش الوجه : شعار الجمهورية العربية المتحدة (النسر)

نقش الظهر : الجمهورية العربية المتحدة - • قروش - التاريخ الهجري - والميلادي -
بعض نقوش عربية .

الحافة : مشرشرة .

مادة ٢ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يهم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٣٨٦ (١٥ أغسطس سنة ١٩٦٦)

قانون (١) لسنة ١٩٦٦

بإصدار قانون المنطقة الحرة ببور سعيد

رئيس الجمهورية

باسم الأمة

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بالقوانين واللوائح النافذة في الجمهورية العربية المتحدة والمنطقة
بالعدل والأمن والآداب والصحة ومنع التهريب والغش يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن
المنطقة الحرة ببور سعيد .

مادة ٢ - يأنى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن المنطقة الحرة ببور سعيد
ويلغى كذلك كل نص يخالف أحكام القانون المرافق بالنسبة إلى المنطقة الحرة ببور سعيد .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وتصدر لائحة التنفيذية بقرار من رئيس الجمهورية .

يصمم هذا القانون بمخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٣٨٦ (١٥ أغسطس سنة ١٩٦٦)

قانون المنطقة الحرة بيور سعيد

الباب الاول

في انشاء الهيئة العامة للمنطقة الحرة بيور سعيد

مادة ١ — تنشأ هيئة عامة للمنطقة الحرة بيور سعيد ذات شخصية اعتبارية مستقلة ويكون مقرها الرئيسي في بيور سعيد وتتبع رئيس الوزراء .

مادة ٢ — غرض الهيئة هو ادارة شؤون المنطقة الحرة بيور سعيد والاشراف على كافة العمليات والمشروعات التي تمام داخلها ؛ ولها في سبيل ذلك كافة السلطات اللازمة لتحقيق هذا الغرض دون التذيد بالنظم الادارية والمالية المتبعة في المصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة .

مادة ٣ — يكون الهيئة مجلس إدارة تصدر بتشكيله وتحدد المرتبات أو المكافآت الخاصة برئيسه وأعضائه قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٤ — يكون الهيئة هو السلطة المهيمنة على شؤون الهيئة وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تسير عليها ، وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله الهيئة وذلك في حدود هذا القانون وله على الاخص ما يأتي :

- (١) إصدار اللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشؤون المالية والادارية والفنية للهيئة .
- (٢) وضع اللوائح المتعلقة بتعيين العاملين بالهيئة وترقيتهم وتقدمهم وتأديبهم وأجلاتهم وتحديد رواتبهم ومكافآتهم ومعاشاتهم ، وما يمنح لهم من مرتبات إضافية وميزات عينية وخدمات صحية وغير ذلك مما يتصل بشؤون العمل ، ودون التقيد بأحكام القوانين والقرارات

السارية على العاملين المدنيين بالدولة والهيئات والمؤسسات العامة ووحداتها الاقتصادية .

(٢) الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للهيئة .

(٤) وضع القواعد المالية والإدارية المنظمة لنadb وإدارة ونقل العاملين في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة ووحداتها الاقتصادية دون التقيد بأحكام القوانين والقرارات المخاطب بها هؤلاء العاملون بحكم وظائفهم المذكورة .

(٥) البت في العروض التي يتقدم بها أصحاب رؤوس الأموال الوطنية سواء من القطاع العام أو الخاص .

(٦) النظر في كل ما يرى رئيس المجلس عرضه من مسائل تدخل في اختصاص الهيئة .

(٧) دراسة المشروعات التجارية والصناعية التي يقترح إنشاؤها في المنطقة الحرة بـيور سـعيد والبت في العروض التي ترد باستثمارات رؤوس الأموال الأجنبية بها .

(٨) إنشاء وإدارة واستغلال المخازن والمستودعات والمساحات المتعلقة بعمليات الشحن والتفريغ والتخزين .

(٩) وضع وتنسيق التخطيط العام للمنطقة الحرة بالاتفاق مع الجهات الإدارية ذات الصلة بأعمال المنطقة .

(١٠) توفير الأجهزة والمعدات اللازمة لتسهيل العمليات والمشروعات التي تقام بالمنطقة الحرة .

(١١) تقديم الخدمات اللازمة للنفآت القائمة بالمنطقة الحرة ، وذلك مقابل الثمن الذي يحدده .

ويجوز لمجلس الإدارة أن يعهد إلى لجنة من بين أعضائه أو إلى رئيس المجلس أو مدير عام الهيئة ببعض اختصاصاته .

كما يجوز للمجلس تفويض أحد أعضائه أو من يراه في القيام بمهمة محددة .

مادة ٥ - تبلغ قرارات مجلس إدارة الهيئة لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والخزينة ،

ولنائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية الذى يتولى عرضها على رئيس الوزراء .

ولا تكون القرارات الصادرة طبقا للبند (٧) من المادة السابقة نافذة إلا بقرار من رئيس الجمهورية .

وتكون القرارات الصادرة طبقا للبنود الخمسة الأولى من المادة المذكورة نافذة إذا لم يعترض عليها رئيس الوزراء خلال شهر من تاريخ إبلاغه بها .

أما بقية البنود فتكون نافذة من تاريخ صدورها .

مادة ٦ — يتولى رئيس مجلس إدارة الهيئة إدارتها وتصريف شئونها طبقا للسياسة العامة التى يضعها مجلس الإدارة وتحت إشرافه فى حدود هذا القانون ، وله أن يفوض المدير العام للهيئة العامة فى بعض اختصاصاته .

مادة ٧ — يمثل الهيئة رئيس مجلس إدارتها فى صلاحها بالهيئات وبالأشخاص الأخرى وأمام القضاء ويكون رئيس المجلس مسئولا عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراض الهيئة .

مادة ٨ — يكون تعيين المدير العام للهيئة ونوابه بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٩ — تتكون موارد الهيئة بما يأتى :

(أ) الاعتمادات التى تخصصها لها الدولة .

(ب) إيراداتها الناتجة من نشاطها .

(ج) القروض المحلية أو الخارجية التى يوافق عليها رئيس الوزراء .

مادة ١٠ — تعتبر أموال الهيئة أموالا خاصة .

مادة ١١ — تكون الهيئة ميزانية مستقلة يتبع فى وضعها القواعد المعمول بها فى المشروعات التجارية وذلك دون التقييد بأحكام المواد ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها فى الميزانيات المستقلة أو الملحقه .

ومع عدم الإخلال برقابة الجهاز المركزى للحسابات على الحساب الختامى للهيئة .

وتخصص نسبة لا تقل عن ٢٠٪ من صافي إيرادات الهيئة لاستخدامها في مشروعات تطوير المنطقة الحرة .

وتبدأ السنة المالية للهيئة في أول يولية وتنتهى في آخر يونيو من كل عام وتعتمد الميزانية والحساب الختامى للهيئة بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٢ - بعد رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من ينوبه مشروع ميزانيتها ، ويتولى عرضه على مجلس إدارة الهيئة الموافقة عليه .

١٣ - لمجلس إدارة الهيئة أن يعين مراقبا أو أكثر للحسابات من الأشخاص الطبيعيين الذين تتوافر فيهم الشروط اللازمة المنصوص عليها في القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ، ويمرر مجلس الإدارة مكافأة المراقب ويكون له حقوق مراقب الحسابات في الشركات المساهمة وعليه واجباته . وفي حالة تعدد المراقبين يكونون مسئولين بالتضامن ، وذلك مع عدم الإخلال برقابة الجهاز المركزى للمحاسبات .

مادة ١٤ - يكون للهيئة في سبيل القيام بواجباتها ومباشرة اختصاصاتها جميع السلطات اللازمة لذلك ، وبوجه خاص يكون لها تملك الأراضى والعقارات بأية طريقة بما في ذلك نزع الملكية الخاصة للنفعة العامة وفقا للهيئة أن ترخص في شغل أراضى وعقارات تملكها أو تستأجر أراضى وعقارات مملوكة للنهر سواء لتحقيق الغرض الذى أنشأت من أجله وتحقيقا لرقابية العاملين بها أو لإنشاء المشروعات والمرافق المتصلة بالمنطقة الحرة أو التى يقتضيها حسن سير العمل بها .

وعلى الهيئة تنظيم الاختصاص بينا وبين السلطات والأجهزة الادارية ذات الصلة بأعمال المنطقة الحرة ببور سعيد ، ويعتمد هذا التنظيم بقرار من رئيس الوزراء .

مادة ١٥ - يعتبر العاملون بالهيئة الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بناء على طلب مجلس إدارة الهيئة من مأمورى الضبط القضائى وذلك في حدود اختصاصهم .

١٦ - يكون للهيئة حق استيفاء الرسوم وضمن الخدمات المستحقة لها بطريق الحجر الإدارى .

الباب الثاني

في نظام المنطقة الحرة ببور سعيد

مادة ١٧ - يجوز بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للمنطقة الحرة ببور سعيد إنشاء مناطق حرة بهذه المحافظة ويجب أن يتضمن ذلك القرار بياناً بموقع المنطقة وحدودها وذلك إلى أن يتم في الوقت المناسب تحويل بور سعيد إلى مدينة تجارية وصناعية حرة .

مادة ١٨ - لا يجوز شغل المناطق الحرة ببور سعيد إلا بعد الحصول على ترخيص من رئيس الهيئة بعد اعتياده من مجلس إدارتها ويتضمن الترخيص بيان الأغراض التي منح من أجلها ومدة سريانه ومقدار الضمان المالي الذي يؤديه المرخص له وأية بيانات أخرى يراها مجلس إدارة الهيئة .

ويجوز أن يتضمن القرار الصادر بإنشاء منطقة من المناطق الحرة ببور سعيد ترخيصاً خاصاً في شغلها متى كانت المنطقة مقصورة على نشاط المرخص له وحده .

ولا يتمتع المرخص له بالإعفاءات أو المزايا المنصوص عليها في هذا القانون إلا في حدود الأغراض المبينة في ترخيصه .

مادة ١٩ - يكون الترخيص المنصوص عليه في المادة السابقة شخصياً أولاً يجوز لمن صدر باسمه التنازل عنه كلياً أو جزئياً أو إشراك الغير فيه إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٢٠ - يجوز الترخيص في المناطق الحرة ببور سعيد بإجراء :

١ - تخزين البضائع العابرة وكذا البضائع الوطنية الخاضعة الطرئية المعدة للتصدير إلى الخارج والبضائع الأجنبية الواردة بغير رسم الوارد وذلك مع عدم الإخلال بالقوانين واللوائح المعمول بها في الجمهورية العربية المتحدة في شأن البضائع الممنوعة تداولها .

٢ - عمليات الفرز والتنظيف والخلط والمزج ولو ببضائع محمية وإعادة التعبئة وماشابهها من عمليات تغيير حالة البضائع المودعة بالمناطق الحرة حسب مقتضيات حركة التجارة وتهيئتها بالشكل الذي تتطلبه الأسواق .

٣ - أية صناعة أو عمليات تجميع أو تركيب أو تجهيز أو تجديد أو غير ذلك مما تحتاج

إلى زوايا المنطقة الحرة للإفادة من مركز السبلاد الجغرافي ولا يخشى من منافستها للصناعات الوطنية .

٤ — مزاولة أية مهنة يحتاج إليها النشاط أو راحة العاملين داخل المنطقة .

مادة ٢١ — مع مراعاة الأحكام التي تقررها القوانين واللوائح في شأن منع تداول بعض البضائع أو المواد ، لا تخضع البضائع الأجنبية التي تستورد إلى المنطقة الحرة بيور سعيد للإجراءات الجمركية العادية الخاصة بالواردات ولا الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وذلك فيما عدا هو منصوص عليه في هذا القانون كما يعني من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم جميع الأدوات والمهمات والآلات المستوردة لأعمال المنشآت المرخص بها في هذه المنطقة .

وتحصل ضريبة الصادر وغيرها من الضرائب والرسوم على البضائع والمواد المحلية لدى دخولها المنطقة الحرة وذلك بعد استيفاء كافة الإجراءات الخاصة بالتصدير .

مادة ٢٢ — تؤدي الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع التي تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلي كالو كانت مستوردة من الخارج وطبقا لحالتها بعد التصنيع ومع ذلك تعفى البضائع التي تشتدل على مواد محلية من هذه 'ضرائب والرسوم بنسبة المواد المحلية الداخلة في تصنيع هذه البضائع .

مادة ٢٣ — لا تخضع البضائع التي تدخل المنطقة الحرة بيور سعيد لأي قيد من حيث مدة بقائها فيها كما لا تخضع الواردات إلى المنطقة الحرة والصادرات منها لأي قيد من قيود الاستيراد والتصدير .

مادة ٢٤ — تبين اللائحة التنفيذية النظام الخاص بإدخال البضائع في المنطقة الحرة وإخراجها منها وبقيدها وبفحص المستندات والمراجعة ووضع النظام الخاص برقابة المنطقة وحراستها وتحصيل الضرائب والرسوم المستحقة .

ولرئيس الهيئة أو من ينوبه بعد الحصول على إذن من النيابة العامة أن يأمر بتفتيش أى جزء من المنطقة الحرة أو بإجراء التحقيقات كلما بدا له ذلك .

مادة ٢٥ - استثناء من أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك تبلغ مصلحة الجمارك الهيئة العامة للمنطقة الحرة بحالات النقص أو الزيادة غير المبررة عما أدرج في قائمة الشحن سواء في عدد الطرود أو محتوياتها أو البضائع المحفوظة أو المنفردة ، حسب ، وذلك إذا كانت واردة برسم المنطقة الحرة .

ويصدر بتنظيم المسئولية عن الحالات المنصوص عليها في الفقرة السابقة وبنسب التسامح فيها ، بقرار من مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٢٦ - يلتزم المرخص له بإجراء العمليات المنصوص عليها في المادة ٢٠ من هذا القانون بالتأمين على المباني والآلات والمعدات الخاصة ضد جميع الحوادث لدى شركات التأمين الوطنية كما يلتزم بإزالتها على نفقته الخاصة خلال المدة التي تحددها الهيئة من تاريخ انتهاء مدة ترخيصه ما لم ترغب الهيئة في شرائها منه .

مادة ٢٧ - للهيئة العامة للمنطقة الحرة ببور سعيد أن تخصص لكل منطقة حرة العدد اللازم من العاملين لأعمال الرقابة وغيرها من الأعمال التي يتطلبها القيام على شؤون المنطقة .

مادة ٢٨ - لا يجوز استهلاك البضائع الأجنبية للاستعمال الشخصي في المنطقة الحرة ببور سعيد .

مادة ٢٩ - لا يجوز دخول المناطق الحرة ببور سعيد أو السكن فيها إلا بترخيص خاص من رئيس الهيئة أو من ينيبه في ذلك وتبين اللائحة التنفيذية شروط منح هذا الترخيص وأحوال منعه .

مادة ٣٠ - تخضع البضائع التي تودع في المنطقة الحرة لرسوم الإشغال للمناطق المودعة فيها والتي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣١ - يحظر إخراج وإدخال النقد المصري من وإلى المنطقة الحرة ببور سعيد إلا بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

٢٢ - يجوز للهيئة عدم التنديد بأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري في بعض الشركات والمنشآت وتنظيم الأعمال المرتبطة بالنقل البحري .

مادة ٣٣ — تسرى على المنطقة الحرة بيور سعيد أحكام جميع القوانين المنظمة لإجراءات الحجر الصحي والرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحي والزراعي ولحماية المزروعات من الآفات والأمراض الطفيلية الواردة من الخارج ويضع مجلس إدارة الهيئة القواعد التنفيذية اللازمة لتطبيق الأحكام المذكورة في المنطقة .

مادة ٣٤ — تسرى على المنطقة الحرة بيور سعيد جميع القوانين والقرارات الخاصة بحظر التعامل مع إسرائيل .

مادة ٣٥ — تعرض جميع المنازعات التي تنشأ بين المنشآت القائمة بالمنطقة الحرة أو بينها وبين الهيئة العامة للمنطقة الحرة أو غيرها من السلطات والأجهزة الإدارية ذات الصلة بنشاط العمل بالمنطقة على هيئة التحكيم للفصل فيها بحكم نهائي وناقد وغير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه .

كما يجوز لهيئة التحكيم أن تنظر أيضا المنازعات التي تقع بين المنشآت القائمة بالمنطقة الحرة وبين الأشخاص الطبيعيين وطنيين كانوا أو أجانب إذا قبل هؤلاء الأشخاص إحالة النزاع إلى هيئة التحكيم قبل أو بعد وقوعه .

مادة ٣٦ — يصدر مجلس إدارة هيئة المنطقة الحرة بيور سعيد قرارا بتشكيل هيئة التحكيم المنصوص عليها في المادة السابقة من أحد مستشاري مجلس الدولة يرشحه رئيس مجلس الدولة أو أحد مستشاري محكمة الاستئناف يرشحه وزير العدل وتكون له الرئاسة وعضوية اثنين من المحكمين يختارهما طرفا النزاع .

مادة ٣٧ — تنظر هيئة التحكيم النزاع المطروح أمامها على وجه السرعة ودون التقيد بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ٣٨ — تبين اللائحة التنفيذية الرسوم والإجراءات والقواعد التنظيمية للتحكيم .

الباب الثالث

في المعاملة الضريبية

مادة ٣٩ — تعفى المنشآت التجارية والصناعية التي تقام بالمنطقة الحرة بيور سعيد من أحكام قوانين الضرائب المقررة أو التي تقرر مستقبلا في الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٤٠ - تخضع المنطقة الحرة ببورسعيد لتعريف الرسوم التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية وتظل أحكام القرار سارية إلى أن تعدل أو تلغى بقانون .

مادة ٤١ - تعنى من الضريبة المساهمة على الإيراد مبالغ كسب العمل من أجور ومرتبات ومكافآت وما في حكمها التي تدفعها المنشآت التجارية والصناعية القائمة بالمنطقة الحرة ببورسعيد للعاملين بها من الأجانب ، كما تعنى أموال الأجانب المستثمرة بالمنطقة الحرة من غريبه الشركات ورسوم الأيلولة .

الباب الرابع

في رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المنطقة الحرة ببورسعيد .

مادة ٤٢ - لا تسرى على رؤوس الأموال الأجنبية المرخص لها بالعمل في المنطقة الحرة ببورسعيد أحكام قوانين التأمين وشركات المساهمة والقوانين المتعلقة بها النافذة في الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٤٣ - لا تسرى أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد التي تتم في المنطقة الحرة ببورسعيد .

وتبين اللائحة التنفيذية القواعد التي تحكم المعاملات التي يكون أحد أطرافها المتمتعين بملكية الجمهورية العربية المتحدة أو من الأجانب الحاصلين على صفة المقيم وفقا لأحكام القانون المشار إليه .

الباب الخامس

في العمل في المنطقة الحرة ببورسعيد

مادة ٤٤ - يحظر على كل شخص يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أن يتعاقد للعمل في أى من المنشآت القائمة داخل المنطقة الحرة ببورسعيد دون الحصول على إذن بذلك وفق أحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ باشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيمات الأجنبية من السلطات المختصة .

مادة ٤٥ — الإذن المشار إليه في المادة السابقة لا يفتى عن وجوب الحصول على الترخيص في العمل بالمنطقة المشار إليه في المادة ٤٦ .

مادة ٤٦ — يجوز مزاولة أى عمل في المنطقة الحرة بيور سعيد بعد الحصول على ترخيص بذلك من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمنطقة تبين شروطه وأوضاعه والرسم المقرر في شأنه اللائحة التنفيذية .

مادة ٤٧ — يجب أن يكون عقد العمل المبرم مع العاملين المتمتعين بحفسيية الجمهورية العربية المتحدة محررا باللغة العربية لكل من الطرفين نسخة ، وتودع النسخة الثالثة بالهيئة العامة للمنطقة الحرة على أن يبين فيه على الأخص نوع العمل ومدته والأجر المتفق عليه .

ويجوز أن يتضمن العقد ترجمة لنصوصه بأحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية .

كما يجب على صاحب العمل أن يودع بالهيئة العامة للمنطقة نسخة من عقود العمل التي يبرمها مع العاملين الأجانب مترجمة بأحدى هاتين اللغتين وذلك خلال أسبوع من تاريخ استلامه العمل .

مادة ٤٨ — يجوز للعاملين الأجانب المستقدمين من الخارج للعمل في إحدى منشآت المنطقة الحرة تحويل مالا يجاوز ٥٠ ٪ من أجورهم أو مرتباتهم ومكافآتهم التي يحصلون عليها إلى الخارج بذات العملة التي يتقاضون بها هذه الأجور والمرتبات والمكافآت .

مادة ٤٩ — على المنشآت العامة بالمنطقة الحرة بيورسعيد أن تتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العاملين بها أثناء العمل من الأضرار الصحية وأخطار العمل وأن توفر لهم خدمات وقائية من مخاطر العمل وأضراره وكذلك وسائل الإنقاذ والإطفاء والإسعافات الطبية .

مادة ٥٠ — تهىء هذه المنشآت الفرص المناسبة لتدريب العاملين المتمتعين بحفسيية الجمهورية العربية المتحدة ليصبحوا عمالا مهرة كلما كان ذلك ممكنا .

مادة ٥١ — تضع اللائحة التنفيذية المنظمة لما يأتي :

(١) مدد الإجازات بأنواعها المختلفة والأجور التي تمنح عنها .

(٢) ساعات العمل اليومية والراحة الأسبوعية بشرط ألا تزيد ساعات العمل على ثمان ساعات يوميا أو ٤٨ ساعة في الأسبوع .

(٣) ساعات العمل الإضافية والأجور المستحقة عنها .

(٤) الخدمات الاجتماعية والطبية التي تؤديها المنشآت للعاملين بها .

(٥) نسبة العاملين المتمتعين بحسنية الجمهورية العربية المتحدة في المنشآت المرخص لها بالعمل في المنطقة الحرة .

(٦) تحديد الحد الأدنى للأجور .

(٧) الأسس العامة لتأديب العاملين وفصلهم وتعويضهم .

ويجوز لللائحة التنفيذية تفويض مجلس إدارة الهيئة في بعض الاختصاصات المشار إليه في

هذه المادة وفي المواد ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٢٨ ، ٤٣ ، ٤٦ .

مادة ٥٢ - تسري أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية على العاملين المتمتعين بحسنية الجمهورية المتحدة كما تسري أحكام الباب الرابع من هذا القانون الخاص بتأمين إصابات العمل على العاملين الأجانب المستقدمين من الخارج .

الباب السادس

في العقوبات

مادة ٥٣ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أى قانون آخر ، يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المواد التالية عن الجرائم المشار إليها فيها .

مادة ٥٤ - يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تزيد على عشرين جنيها كل من يخالف أحكام المادة ٢٨ فضلا عن حق الهيئة في مضاعفة الضرائب والرسوم المستحقة .

مادة ٥٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل من مائتي جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، كل من يخالف أحكام المادتين ٢٩ ، ٣١ فضلا عن حق الهيئة في المصادرة وحرمان المخالف من دخول المنطقة الحرة لمدة خمس سنوات .

- مادة ٥٦ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن مائتي جنيه كل من يخالف حكم المادة ٤٣ ، وكذلك كل من قام بالعمل داخل المنطقة الحرة بالخلعة لأحكام المادة ٤٤ فضلا عن حظر دخوله المنطقة الحرة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات
- مادة ٥٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه ، أو بأحدى هاتين العقوبتين كل أجنبي يخالف أحكام المادة ٤٦ من هذا القانون أو يخالف أى شرط من شروط الترخيص في العمل .
- مادة ٥٨ - فيما عدا العقوبات المنصوص عليها في هذا الباب يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه كل من يخالف الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون أو في اللائحة التنفيذية أو التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة هيئة المنطقة الحرة ببور سعيد بالتطبيق لأحكام هذا القانون .
- مادة ٥٩ - تفرض غرامة لا تقل عن جنيه ولا تزيد على خمسة جنيهات على كل من يعرقل مهام العاملين بالهيئة المشار إليها في المادة ١٥ من هذا القانون .
- مادة ٦٠ - مع عدم الإخلال بالجرائم التي لا ترفع عنها الدعوى العمومية إلا بإذن أو طلب والمنصوص عليها في قوانين خاصة ، ولا يجوز رفع الدعوى العمومية بالنسبة إلى المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون إلا بناء على طلب من رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من ينوبه في ذلك .
- مادة ٦١ - يجوز لمجلس إدارة الهيئة أو من ينوبه أو يجرى التصالح على الغرامات المنصوص عليها في هذا القانون أثناء نظر الدعوى .
- ٦٢ - تؤول إلى هيئة المنطقة الحرة جميع المبالغ المكونة لها عن مخالفات أحكام هذا القانون أو التي يدفعها المخالف بطريق التصالح

قانون ٥٠ لسنة ١٩٦٦ (١)

في شأن تطوير برامج الدراسة بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر

باسم الأمة

ونيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — تكون مدة الدراسة في كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر خمس سنوات ، وتتضمن الدراسة فيها برامج دراسية في الشريعة الإسلامية ، متكافئة مع برامج دراسة الشريعة المقررة حاليا في كلية الشريعة ، وبرامج دراسية في القانون متكافئة مع برامج كليات الحقوق في الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٢ — تمنح جامعة الأزهر خريجي كلية الشريعة والقانون درجة الإجازة العالية في الشريعة والقانون ، ويكون لحامل هذه الدرجة كافة الحقوق المقررة لحامل درجة الإجازة العالية في الشريعة ، فضلا عن الحقوق المقررة لحامل درجة الليسانس في الحقوق من كليات الحقوق في جامعات الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٣ — يطبق النظام المقرر في هذا القانون على الطلاب المقيدن بالسنوات الأولى والثانية والثالثة في كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر في العام الجامعي ١٩٦٥/١٩٦٦ ويتمنح الطالب في المقررات التي تفوته نتيجة تطبيق هذا القانون ، وفقا للنظام الذي يقرره مجلس الكلية . وبالفئة بطلبة كلية الشريعة الذين تخرجوا ابتداء من العام الجامعي ١٩٦٢/١٩٦٣ ولم يطبق عليهم هذا القانون ، تعقد الجامعة لمن يرغب منهم امتحان معادلة لدرجة الإجازة العالية في الشريعة والقانون ، بعد دراسة تكميلية في المواد القانونية مدتها سنة دراسية ، وفقا للنظام الذي يرضه مجلس الكلية .

مادة ٤ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به ابتداء من العام الجامعي

١٩٦٥/١٩٦٦ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٣٨٦ (١٥ أغسطس سنة ١٩٦٦)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٩١ الصادر في ٢٣ من أغسطس ١٩٦٦ .

قرارات رئيس الجمهورية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٢٦٨٣ (١) لسنة ١٩٦٦

بتجديد إعارة مستشار بمجلس الدولة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة الجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تجدد إعارة الأستاذ أبو بكر محمد عطية المستشار بمجلس الدولة للعمل مستشاراً قانونياً لشركة مياه القاهرة الكبرى لمدة سنة إعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٦ التاريخ التالي لانتهاه إعارته الحالية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٨٦ (٦ يولييه سنة ١٩٦٦)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٢٦٨٦ لسنة ١٩٥٦

بتجديد إعارة مستشار بمجلس الدولة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

(١) نشر في الجريدة الرسمية العدد ١٦٤ الصادر في ٢١ من يولييه ١٩٦٦ :

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تجديد إعاره الأستاذ مصطفى عبد الحميد درويش ، المستشار بمجلس الدولة للعمل مستشاراً قانونياً ومشرفاً على إدارة الشئون القانونية بصندوق دعم صناعة الفزل والمنسوجات القطنية ، إعتبار من أول يولييه سنة ١٩٦٦ التاريخ التالي لانتهاؤ مدة إعارته الحالية ، حتى ٢٩ مايو سنة ١٩٦٧ تاريخ بلوغه السن القانونية لاستكمال الخدمة .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٨٦ (٦ يولييه سنة ١٩٦٦)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

(١) ٢٦٨٨ لسنة ١٩٦٦

إعارة رئيس محكمة طنطا

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٥ ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يعاد السيد الدكتور حسن فؤاد هلام ، الرئيس بمحكمة طنطا الابتدائية للعمل بالمنطقة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة لمدة سنة تبدأ من أول يولييه سنة ١٩٦٦ .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٨٦ (٦ يولييه ١٩٦٦)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٤ الصادر في ٢١ من يولييه ١٩٦٦ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

(١) ٢٧٠٤ لسنة ١٩٦٦

بتعديل جدول أمراض المهنة رقم (١) الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون

رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى المادة ٤٤ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ؛

وبناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ؛

وعلى ما اقره مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص البند ٢٧ من جدول أمراض المهنة رقم (١) الملحق بقانون

التأمينات الاجتماعية المشار إليه النص الآتي :

نوع المرض	العمليات أو الاعمال المسببة لهذا المرض	ت م ن ج
الاعراض والأمراض الناتجة عن التعرض لنفاثات الضغط الجوي	كل عمل يستدعي التعرض المفاجيء أو العمل تحت ضغط جوى مرتفع أو التخلخل المفاجيء في الضغط الجوى أو العمل تحت ضغط جوى منفصل لمدة طويلة .	٢٧

مادة ٢ — يضاف إلى جدول أمراض المهنة رقم (١) الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية

المشار إليه بند جديد برقم ٢٨ نصه الآتي :

رقم مسلسل	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
٢٨	الأمراض والأعراض الباثولوجية التي تنشأ عن الهرمونات ومشتقاتها	كل عمل يستدعي التعرض لتأثير الهرمونات أو المشتقات الهرمونية .

مادة ٣ - يفتر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٨٦ (٦ يولية سنة ١٩٦٦) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

(١) ٢/٥ لسنة ١٩٦٦

في شأن تسوية المعاشات والتعويضات عن مدة الخدمة المنفصلة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يجوز للمؤمن عليه الذي استحق تأمين الشيخوخة وفقاً لأحكام الباب السابع من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه أن يطلب تسوية معاشه أو تعويضه عن مدة اشتراكه في التأمين التي تفاوتت فيها الأجور التي أدت فيها الاشتراكات على اعتبار أنها منفصلة وذلك في إحدى الحالتين الآتيتين :

(أ) اشتغال المؤمن عليه فترات عمل متقطعة لدى أصحاب أعمال مختلفين .

(ب) خفض أجر المؤمن عليه بسبب جرمانه من بعض المزايا النقدية أو العينية التي اعتبرت

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٥ الصادر في ٢٦ من يولية ١٩٦٦ .

- جزء من أجره الذى أدبت على أساسه الاشتراكات وذلك بسبب تغير ظروفه الوظيفية .
- مادة ٢ — يشترط لانتفاع ان من عليه بأحكام هذا القرار ألا تقل كل مدة من المدد المنفصلة المحسوبة فى المعاش عن خمس سنوات وأن تجاوز نسبة التفاوت فى الأجر فى كل مدة ٣٠ ٪ من الأجر فى نهاية المدة السابقة .
- مادة ٣ — لا يجوز للتؤمن عليه أن يفتق بأحكام هذا القرار لأكثر من ثلاث فترات عمل خلال مدة اشتراكه فى التأمين .
- مادة ٤ — يحسب المعاش أو التعويض عن كل فترة من فترات المدد المنفصلة المشار إليها فى المادة السابقة كل على حدة وعلى أساس متوسط الأجر الذى أدى عنه الاشتراك فى السنتين الأخيرتين لكل فترة ويربط المعاش النهائى أو يقدر التعويض بقدر مجموع المعاشات أو التعويضات المستحقة عن كل فترة مع مراعاة حكم المادة ٩١ من قانون التأمينات الاجتماعية .
- مادة ٥ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بقانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٨٦ (يوليه سنة ١٩٦٦) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

(١) ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦

فى شأن الرواتب الإضافية للحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقفية للعاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الرواتب الإضافية للحاصلين

على الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٥ الصادر فى ٢٤ من يوليه ١٩٦٦ .

قصر :

مادة ١ — تضاف إلى البند (ا) من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه فقرة جديدة نعبها الآتي :

كما يمنع هذا الراتب للحاصلين على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا تكون مدة دراسة كل منهما سنة على الأقل أو دبلوم منها تكون دراسته سنتين بذات الشروط ،

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه مع عدم صرف أية فرق على المدة .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٨٦ (٦ يولييه سنة ١٩٦٦)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦

في شأن تسويات العاملين في المؤسسات العامة والفركات

التابعة لها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن إصدار لائحة نظام العاملين في الشركات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة ؛

وعلى ما أقرته مجلس الدولة ؛

قرار :

مادة ١ — استثناء من حكم المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين في الشركات تحدد أقدمية العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها في الفئات التي سويت حالتهم عليها بعد التعادل إعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٤ على ألا تصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك إلا إعتباراً من أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس إدارة المؤسسة المختصة بهذا التعادل .

ويتجاوز عن استرداد الفروق المالية التي تم صرفها فعلاً إلى بعض العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها قبل بدء السنة المالية التالية لقرار مجلس الوزراء بالتصديق على قرار مجلس إدارة المؤسسة المختصة بالتعادل على خلاف ما تقضى به الفقرة السابقة .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر بمراسلة الجمهورية في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٨٦ (٦ يولييه سنة ١٩٦٦)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

(١) ٢٦٨٩ لسنة ١٩٦٦

بتجديد إعارة قاض

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٥ ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

قرار :

مادة ١ — تجدد إعارة السيد الدكتور مصطفى محمد حسنين علي ، القاضي بمحكمة أسبوط الابتدائية للتدريس بجامعة بغداد بالعراق في العام الدراسي ١٩٦٦/١٩٦٧ وذلك اعتباراً من اليوم التالي لانتهاؤ إعارته الحالية .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٤ الصادر في ٢١ من يولييه ١٩٦٦ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٨٦ (يولي سنة ١٩٦٦)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

١٧١٤ لسنة ١٩٦٦ (١)

بمستويات وتنظيم وزارة النقل

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة والقوانين المعدلة له ؛

على القانون رقم ٦١ لسنة بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ بتشكيل الوزارة ؛

وعلى ما أقره مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تتولى وزارة النقل بحث واقتراح تنفيذ السياسة العامة لوسائل النقل المختلفة في القطاعين العام والخاص بما يتفق وأهداف خطة التنمية الاقتصادية وفي نطاق السياسة العامة للدولة وعلى الأخص ما يلي :

١ - تنظيم أعمال النقل وذلك بما تقوم به من مشروعات النقل وتنسيقها والإشراف عليها ومراقبتها على وجه يحقق استخدام جميع إمكانيات هذه المشروعات إلى أقصى كفاية ممكنة ، وكذا اتخاذ إجراءات الترخيص بانتهاء أو تأسيس أو تعديل حجم مشروعات النقل .

٢ - تنمية الاقتصاد القومي عن طريق تنفيذ المشروعات أو تأسيس الشركات أو الجمعيات

التعاونية المتعلقة بشؤون النقل أو الإعمال أو الأعمال المرتبطة به أو التي تخدم غرضاً من أغراضه .

٣ - دراسة وإعداد مشروعات خطة التنمية الاقتصادية في مجال مسؤوليات الوزارة وتطويرها وتعديلها في القطاعين العام والخاص وتخطيط برامج العمل بما يكفل تحقيق الأهداف المطلوبة ودراسة الطرق المؤدية لرفع الكفاية والإنتاجية .

٤ - القيام بالدراسات الاقتصادية والتشريعية واقتراح القوانين والقرارات في مجال مسؤوليات الوزارة .

٥ - متابعة أعمال تنفيذ المشروعات مادياً وقنياً في مجال مسؤوليات الوزارة بما يكفل زيادة الإنتاج وتحسين الأداء .

مادة ٢ - تنظيم الوزارة على الوجه الآتي :

أولاً - الوزير ، نائب الوزير .

اللجنة العليا لشؤون النقل الداخلي ويصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية .

ثانياً - الديوان العام ويتكون من :

وكلاء الوزارة .

ويتم توزيع العمل بينهم بمعرفة وزير النقل كما يشرفون على الإدارات العامة الموضحة فيما يلي :

١ - الإدارة العامة للوائح ورخص النقل وتختص بالآتي :

(أ) تنفيذ أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاحة الداخلية والقوانين المعدلة له .

(ب) تنفيذ أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ في شأن الطرق العامة فيما تختص بالترخيص في إقامة منافآت أو أية أعمال على جانبي الطرق طبقاً لما تقضيه أحكام المادة ٥ (مكرر) من هذا القانون والتي أضيفت بالقانون رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٥٥ .

(ج) الترخيص للسيارات التي تزيد أبعادها وأوزانها عما هو منصوص عليه بالمادة ٥٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور .

٢ - الإدارة العامة للشئون المالية والإدارية وتختص بالآتي :

(أ) كافة الشئون المالية المتعلقة بالوزارة .

(ب) كافة الشئون الإدارية المتعلقة بالوزارة .

٣ - الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة وتختص بالآتي :

(أ) الإشراف على اعداد الميزانية النقدية ومتابعة تنفيذها .

(ب) متابعة الاستفادة الكاملة من الوحدات والمعدات الموجودة في مختلف فروع الوزارة . وكذلك متابعة اقتصاديات التشغيل .

(ج) دراسة تقارير متابعة تنفيذ مشروعات الخطة للأجهزة التابعة للوزارة .

متابعة تنفيذ برامج النقل والتأكد من انفاذها مع الالتزامات المطلوبة .

٤ - الإدارة العامة للبحوث والتدريب وتختص بالآتي :

(أ) متابعة البحوث الفنية في كافة الأجهزة التابعة للوزارة والتنسيق بينهما .

(ب) الاشتراك مع الأجهزة التابعة للوزارة في وضع سياسة التدريب والبعثات بحيث تعلى كافة أوجه نشاط الوزارة والتنسيق بين برامج التدريب ومتابعة التنفيذ .

(ج) الاشتراك مع الأجهزة التابعة للوزارة في العمليات التنظيمية الخاصة بكل منها ووضع معدلات الأداء ومعايير الكفاية الإنتاجية بكل نشاط من الأنشطة التابعة للوزارة يتم على أساسها تحديد مدى تحقيق الأهداف ودرجة الكفاية الإنتاجية لكل منها .

٥ - الإدارة العامة للعلاقات الخارجية وتختص بالآتي :

(أ) شئون الاتحاد الاشتراكي - مجلس الأمة - الحكم المحلي .

(ب) التفيتش - الدفاع المدني .

(ج) العلاقات العامة — الأمن .

ثالثا — الهيئات العامة التي يشرف عليها الوزير وهي :

(أ) الهيئة العامة لمختبر السكة الحديد .

(ب) هيئة النقل العام بمدينة القاهرة .

رابعا — المؤسسات العامة التي يشرف عليها الوزير وهي :

(أ) المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي .

(ب) المؤسسة العامة للنقل البري للركاب بالأقاليم .

(ج) المؤسسة العامة للطرق والكباري .

مادة ٣ — يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، وعلى وزير النقل إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٨٦ (٦ يولييه سنة ١٩٦٦)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٢٧١٦ لسنة ١٩٦٦ (١)

في شأن هيئة النقل العام لمدينة القاهرة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

على القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية والقوانين المعدلة له ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٦ "صادر في ٢٥ من يولييه ١٩٦٦ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاجور الإضافية والقرارات
المادة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦٤ بتمتع مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة
إلى القوات المسلحة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٤ باعتبارها مؤسسة النقل العام لمدينة
القاهرة هيئة عامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن استثناء العاملين بالمؤسسة من
أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٥ في شأن تبعية هيئة النقل العام لمدينة
القاهرة لوزير النقل ؛

وعلى قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم هيئة النقل العام
لمدينة القاهرة ؛

وعلى قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٦٤ بشأن زيادة النسب
المخصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ للعاملين بهيئة النقل العام
لمدينة القاهرة ؛

وعلى قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٥ بحل مجلس إدارة الهيئة
المذكورة وتفويض رئيس مجلس الإدارة في مباشرة واختصاصات المجلس ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

المقرر :

مادة ١ — فيما هذا ما يدخل في اختصاص هيئة أو مؤسسة أخرى أو ما يكون مدارا بطريق
الالتزام تتولى هيئة النقل العام لمدينة القاهرة دون غيرها إدارة واستغلال كافة مرافق النقل العام
للركاب بالقاهرة الكبرى ويكون لها في سبيل تحقيق أغراضها إقامة واستغلال المنشآت الملحقة
أو المرتبطة أو المنتمية لمرافق النقل العام للركاب لمدينة القاهرة .

مادة ٢ — يتكون رأس مال الهيئة من أصول وأموال الهيئة الحالية وتتكون مواردها من :

(١) إيراداتها من إدارة المرفق .

(ب) الأموال التي تخصصها لها الدولة .

(ج) الهبات التي يقبلها مجلس الإدارة .

مادة ٣ — يكون للهيئة المذكورة مجلس إدارة يشكل من رئيس المجلس وعضوية كل من :

وكيل وزارة النقل يختاره الوزير .

مستشار إدارة المترو والتشريع لوزارة النقل .

مدير مرور القاهرة .

يمثل عن مؤسسة النقل البرى للركاب بالاقليم يختاره وزير النقل بناء على ترشيح المؤسسة .

يمثل عن الهيئة العامة لشئون السكة الحديد يختاره وزير النقل بناء على ترشيح الهيئة .

يمثل عن القوات المسلحة يختاره نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة .

يمثل عن محافظة القاهرة يختاره المحافظ .

ثلاثة أعضاء على الأكثر يختارهم وزير النقل .

وعند غياب الرئيس يختار مجلس الإدارة من بينه من أعضائه لرئاسة المجلس .

مادة ٤ — يختص مجلس الإدارة فضلا عن الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٦١

لسنة ١٩٦٣ المشار إليه بالنظر في المسائل الآتية :

(١) وضع السياسة العامة للهيئة وبرامج المشروعات الخاصة بالأعمال الجديدة .

(٢) وضع تعريفات أجور النقل ووضع اللوائح التي تتبع لمنح ميزات وتسهيلات الركوب على أن تعتمد أية زيادة في تعريفات الأجور بقرار من رئيس الجمهورية .

(٣) تحديد مسارات الخطوط الجديدة ومواقع المحطات وتنسيق وسائل النقل والنظر

في التعديلات الجمهورية للسيارات أو الشبكة الحالية وكذا الإلغاءات

- (٤) المراقبة على مشروع الميزانية السنوية للهيئة والنقل من بند إلى بند واقتراح النقل من باب إلى باب وعقد القروض واعتماد الحسابات الختامية وتكوين المال الاحتياطي .
- (٥) وضع القواعد الخاصة بتنظيم الإدارات وتحديد اختصاصاتها بما يكفل ضبط العمل وحسن سيره .

(٦) وضع لائحة لشئون العاملين بالهيئة

(٧) وضع لائحة بنظام الشراء والبيع ومقاولات الأعمال وجميع العقود الأخرى .

(٨) وضع نظام مالي للهيئة على أن يتضمن قواعد إعداد الميزانية والحساب الختامي .

(٩) وضع نظام خاص للشئون المالية والإدارية وشئون العاملين لبعض إدارات الهيئة بما يتلاءم مع طبيعة العمل بكل منها مع إنشاء حساب خاص لها .

مادة ٥ - يفرض وزير النقل في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

ويستثنى العاملون بالهيئة من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه والقرارات المسككة أو المعدلة له .

مادة ٦ - تظل قائمة جميع القواعد واللوائح والنظم الحالية بالهيئة بما في ذلك اللوائح المنظمة لشئون العاملين .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر بمراسلة الجمهورية في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٨٦ (يولييه سنة ١٩٦٦) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٢٧١٧ لسنة ١٩٦٦

بإنشاء مؤسسة عامة للطرق والكبارى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ فى شأن الطرق العامة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والقوانين

المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجهاز المركزى للمحاسبات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لقانون نظام

الإدارة المحلية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١٤ لسنة ١٩٦٢ فى شأن المؤسسة المصرية العامة

لنقل الداخل ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بسريان أحكام لائحة نظام العاملين

بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى

المؤسسات العامة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تنشأ مؤسسة عامة للطرق والكبارى يشرف عليها وزير النقل ويكون لها الشخصية الاعتبارية وتسمى « المؤسسة المصرية العامة للطرق والكبارى » ويكون مقرها مدينة القاهرة ويسرى فى شأنها القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

مادة ٢ — فيما عدا الطرق والكبارى داخل نطاق المدن أو التى تدخل فى اختصاص جهات أخرى تختص المؤسسة الاختصاصات التى كانت تبأثرها مصلحة الطرق والكبارى — كما تختص بما يأتى :

(١) وضع تخطيط شامل للطرق والكبارى والأعمال الصناعية المتعلقة بها وبرامج إنشائها والمواصفات الفنية للمواد والانتفاعات ومواصفات بتنفيذ الأعمال .

(٢) إجراء البحوث والدراسات التى يتطلبها إنشاء تلك الطرق والأعمال الصناعية المتعلقة بها .

(٣) الإشراف على تنفيذ المشروعات الخاصة بالطرق والكبارى .

(٤) صيانة الطرق السريعة والرئيسية والكبارى والأعمال الصناعية الداخلة فى اختصاصها . وللؤسسة أن تقوم بالأعمال المشار إليها فى البنود السابقة لحساب أية جهة أخرى داخل الجمهورية أو خارجها بالشروط التى يتم الاتفاق عليها .

(٥) إنشاء مراكز تدريب وبحوث خاصة بأعمال الطرق والكبارى والأعمال الصناعية .

(٦) مراجعة مشروعات الطرق والكبارى لوحدات الإدارة المحلية التى تقوم بإعدادها هذه الوحدات لتأكد من مطابقتها للشروط الواردة فى الفقرة (١) من هذه المادة ، ولا تكون هذه المشروعات صالحة للتنفيذ إلا بعد اعتمادها من المؤسسة .

مادة ٣ — يتكون رأس مال المؤسسة من :

(١) أنصبة الدولة فى رؤوس الأموال ما تتبع المؤسسة من شركات وجميعات تجارية ومنفعتها .

(ب) الأموال التي تخصصها الدولة للمؤسسة .

مادة ٤ — المؤسسة في سبيل تحقيق أغراضها لإنشاء الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية النوعية أو الإسهام فيها .

مادة ٥ — تتكون موارد المؤسسة مما يلي :

(١) ما يؤدى إليها من صافي أرباح الشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت التابعة لها والتي تؤسسها أو تساهم فيها .

(٢) ما تقدمه من قروض .

(٣) ما تخصصه الدولة من اعتمادات .

(٤) الأرباح التي تستحقها المؤسسة نظير مباشرتها للأعمال الداخلة في اختصاصها .

(٥) أية حصة أخرى نتيجة لأنشطتها أو نظير الأعمال أو الخدمات التي تؤديها للشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت التابعة لها .

مادة ٦ — تشكل مجلس إدارة المؤسسة من :

رئيس مجلس الإدارة

وكيل وزارة النقل — يعينه الوزير .

وكيل وزارة الخزانة — يعينه وزيرها .

وكيل وزارة الري — يعينه وزيرها .

وكيل وزارة الإدارة المحلية — يعينه وزيرها .

مستشار الدولة لإدارة الفتوى والتشريع لوزارة النقل .

مدير المؤسسة .

ثلاثة أعضاء على الأقل يعينهم وزير النقل .

ويصدر بقراراته وتحدد مرتب كل رئيس لمجلس الإدارة ومدير المؤسسة قرار من رئيس الجمهورية

مادة ٧ - تنقل تبعية الشركات الآتية والإشراف عليها من مؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي إلى المؤسسة المصرية العامة للطرق والكبارى :

- (١) شركة النيل العامة لإنشاء الطرق .
- (٢) شركة النيل العامة للماروق والكبارى .
- (٣) شركة النيل العامة للإنشاء والرفع .
- (٤) شركة النيل العامة للطرق الصحراوية .

مادة ٨ - تتولى تقدير أصول المؤسسة لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير النقل وتعتمد قراراتها من رئيس الجمهورية وعلى اللجنة الانتهاء من عملها خلال ستة أشهر من تاريخ تشكيلها .

مادة ٩ - تسمى مصلحة الطرق والكبارى اعتباراً من ١/٧/١٩٦٦ وينقل إلى المجالس المحلية بقرار من وزير النقل العاملون بمصلحة الطرق والكبارى الذين يعملون في صيانة طرق الدرجة الثالثة والإقليمية الداخلة في نطاق كل منها وذلك بدرجاتهم ومرتباتهم الحالية كما ينقل إلى المؤسسة أو إلى إدارة أوائج ورخص النقل بديوان عام الوزارة باقى العاملين - ويحدد من ينقلون إلى كل من هاتين الجهتين بقرار من وزير النقل .

ويستمر من ينقلون إلى المؤسسة في تقاضى مرتباتهم الحالية وذلك بصفة شخصية حتى يتم تقييم وظائفهم وفقاً للجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه وذلك خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر بمراسلة الجمهورية في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٨٦ (٦ يولييه سنة ١٩٦٦)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٢٧١٨ لسنة ١٩٦٦ (١)

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٦١٤ لسنة ١٩٦٦

في شأن المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم نقل البضائع في الطرق العامة ؛

وعلى القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء مؤسسة عامة لشئون النقل المائي الداخلي ؛

وعلى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء مؤسسة عامة لشئون النقل البري ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجهاز المركزي للمحاسبات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسة المصرية العامة

النقل الداخلي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بمرمان أحكام نظام لائحة الشركات

العامة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار ١٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٤٣ لسنة ١٩٦٤ باعتبار الهيئة العامة لشئون النقل البري

مؤسسة عامة في تطبيق القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٤٤ لسنة ١٩٦٤ بنقل شركات النقل من المؤسسة المصرية

العامة للنقل الداخلي إلى المؤسسة العامة للنقل البري للركاب بالأقاليم ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٠٩ لسنة ١٩٦٤ بتحديد الوزير المختص والجهة الإدارية

المختصة المنصوص عليهما في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٦ الصادر في ٢٥ يولييه ١٩٦٦ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧١٧ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للطرق والكبارى ؛

وعلى ما أقره مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تعتبر الهيئة العامة لشئون النقل المائى الداخلى مؤسسة عامة فى تطبيق القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ وتدمج فى المؤسسة العامة للنقل الداخلى المنشأة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١٤ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ، كما تدمج فى المؤسسة المذكورة مراقبة نقل البضائع والإحصاء بديوان عام وزارة النقل .

مادة ٢ — تختص المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى بما يأتى :

(١) وضع تخطيط شامل لمرافق نقل البضائع على الطرق والنقل المائى الداخلى .

(٢) الموافقة على منح الترخيم نقل البضائع على الطرق والنقل المائى فى خطوط أو مجموعات خطوط وذلك طبقا للقوانين السارية .

(٣) تنظيم أعمال النقل العام للبضائع على الطرق والنقل المائى الداخلى وذلك بما تقوم به من مشروعات النقل وتنسيقها والإشراف عليها ورقابتها على وجه يحقق استخدام جميع إمكانيات هذه المشروعات إلى أقصى كفاية ممكنة .

(٤) الترخيص بإنشاء أو تأسيس أو تعديل حجم مشروعات نقل البضائع على الطرق وشركات النقل المائى الداخلى أو وقف أعمالها .

(٥) وضع برامج تطوير وتحسين الجارى الملاحية وصيانتها والأعمال الصناعية المتعلقة أغراض الملاحة ، وبرامج فتح وغلق الأهوسة وذلك بالاتفاق مع وزارة الرى — وكذلك تنفيذ المشروعات المتعلقة بشئون النقل المائى وتحديد الأجور والشروط الخاصة باستحداثها .

(٦) وضع القواعد الخاصة بالإحصائيات والسجلات والحسابات ومستندات الشحن والحدائق المتعلقة بنقل البضائع .

(٧) تنمية الاقتصاد القومى من طريق تنفيذ المشروعات أو تأسيس الشركات أو الجمعيات التعاونية المتعلقة بشئون نقل البضائع على الطرق والمقل المائى الداخلى أو الأعمال المرتبطة بها أو التى تخدم غرضا من أغراضها .

(٨) الإشراف على الشركات التابعة لها .

(٩) إدارة واستغلال مرفق النقل البرى للبضائع والنقل المائى الداخلى .

مادة ٣ — يعاد تشكيل مجلس إدارة المؤسسة على الوجه الآتى :

رئيس مجلس الإدارة .

وكيل وزارة النقل — يعينه الوزير .

ممثل الأمانة العامة للإدارة المحلية يعينه وزير الدولة للإدارة المحلية .

وكيل وزارة الرى — يعينه وزيرها .

وكيل وزارة الاقتصاد — يعينه وزيرها .

مستشار الدولة لإدارة الفتوى والتشريع لوزارة النقل .

نائب رئيس مجلس الإدارة لشئون النقل المائى الداخلى .

مدير إدارة المرور .

ثلاثة أعضاء على الأكثر يعينهم وزير النقل .

مادة ٤ — ينقل العاملون بالهيئة العامة لشئون النقل المائى الداخلى والعاملون بمراقبة نقل البضائع والإحصاء بديوان عام وزارة النقل بدرجات ومرتباتهم الحالية إلى المؤسسة المصرية للعامة للنقل الداخلى أو إلى إدارة . لوائح ورخص النقل بديوان عام الوزارة ويحدد من ينقلون إلى كل من هاتين الجهتين بقرار من وزير النقل . ويستمر من ينقلون إلى المؤسسة فى تقاضى .

مرتباتهم الحالية بصفة شخصية حتى يتم تقييم وظائفهم ومرتباتهم للجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه وذلك خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٨٦ (٦ يولييه سنة ١٩٦٦)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٢٧١٩ لسنة ١٩٦٦ (١)

بإنشاء اللجنة العليا لشئون النقل الداخلي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القرار رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء اللجنة العامة لشئون النقل الداخلي ؛

وعلى القرار رقم ٩٤١ لسنة ١٩٦٠ بتشكيل اللجنة العامة لشئون النقل الداخلي ؛

وعلى ما ادرناه مجلس الدولة ؛

فقرر :

مادة ١ — تشكل لجنة تسمى اللجنة العليا لشئون النقل الداخلي وتلحق بوزارة النقل .

مادة ٢ — تختص هذه اللجنة بما يأتي :

- (أ) تنسيق مرافق النقل الداخلية في جميع أنحاء الجمهورية بما يكفل تحقيق الصالح العام .
- (ب) إعداد تخطيط شامل لتوزيع الحركة والمنقولات بين وسائل النقل المختلفة توزيعاً يحقق المصلحة العامة للإفادة من مزايا كل وسيلة من الوسائل والنظر في المشروعات التي يتطلبها تنفيذ هذا التخطيط .

(ج) النظر في التعريفات والأجور ورسوم النقل التي يطلب وضعها أو تعديلها لأي مرقق

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٦ الصادر في ٢٥ يولييه ١٩٦٦ .

من مرافق النقل الداخلى وإصدار توصيات في هذا الشأن ، وكذلك التوصية بتقسيم التعريفات المشتركة بين مشروعات النقل الخفيفة إذا لم تتفق تلك المشروعات فيما بينها على تقسيم تلك التعريفات في الفترة التي تحدد لها .

(د) النظر في المسائل التي تثار بين مرافق النقل المختلفة بخصوص التعريفات والأجور أو أى شأن آخر من شئون نقل الركاب والبضائع منعا للمنافسة غير المبرورة فيما بينها .

(هـ) التنسيق بين وسائل النقل المختلفة في شأن التعاون بينها على القيام بعملية من عمليات النقل في أى منطقة من المناطق أو فيما بين عدة مناطق مختلفة .

(و) جميع المسائل التي يرى وزير النقل عرضها على اللجنة .

مادة ٣ — يشكل اللجنة برئاسة وزير النقل وعضوية كل من :

نائب الوزير .

وكلاء وزارة النقل .

رؤساء مجالس إدارات الهيئات والمؤسسات العامة التابعة لوزارة النقل .

مستشار الفتوى والتشريع لوزارة النقل .

ثلاثة أعضاء على الأكثر يعينهم وزير النقل .

مادة ٤ — يجوز للجنة أن تؤلف لجانا فرعية من بين أعضائها ولها أن تضم إلى هذه اللجان أعضاء يمثلون القطاعات التي لها علاقة بنشاطها ، ويصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من وزير النقل ، كما يجوز لهذه اللجان أن تستعين في أعمالها بخبراء مقابل مكافآت يحددها وزير النقل .

مادة ٥ — يجوز لوزير النقل أن يعين من بين أعضاء اللجنة مقررًا يتولى الأعمال الإدارية للجنة بين فترات الانعقاد ، وكذا متابعة تنفيذ قراراتها .

مادة ٦ — يلغى ما يخالف هذا القرار من أحكام .

مادة ٧ — على وزير النقل تنفيذ هذا القرار .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٨٦ (٦ يولييه سنة ١٩٦٦)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٢٧٢٠ لسنة ١٩٦٦ (١)

في شأن تحديد رأس مال المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد رؤوس أموال المؤسسات
العامة ؛

وعلى قرار وزير الخزانة رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ في شأن القواعد الخاصة بتقويم رؤوس أموال
المؤسسات العامة ،

وعلى قرار وزير الإرشاد القومي رقم ٦١٩ الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢١ بتشكيل لجنة
لتقويم الأصول التي يتكون منها رأس مال المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق ؛

وعلى ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ (ميزانية الاعمال) ؛

وعلى ماقررت لجنة التقييم المشكلة لتحديد رأس مال المؤسسة المصرية العامة للسياحة
والفنادق ؛

وعلى ما اراءه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يحدد رأس مال المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق من موجودات وممتلكات
في ١٩٦٣/٦/٣٠ بمبلغ ٢٣١٦٨١٢ جنيهًا و٤٢٤ مليونًا (ثلاثة ملايين وثلاثمائة وثلاثة عشر جنيهًا
ونعمسمائة وأربعة وثلاثين مليونًا) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٨٦ (٦ يولييه سنة ١٩٦٦)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٦ الصادر ٢٥ من يوليو ١٩٦٦

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٢٧٢١ لسنة ١٩٦٦ (١)

بإستقرار ميزانيات مؤسسات الكهرباء بأوضاعها الحالية قبل الضم حتى نهاية السنة المالية ١٩٦٥ / ١٩٦٦ وكذلك العاملين بها من ناحية الاستقلال في الأقدميات والترقيات

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٠١١ لسنة ١٩٦٤ بربط ميزانية الأعمال
للسنة المالية ١٩٦٥ / ١٩٦٦ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٧٢٦ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء المؤسسة المصرية
العامة للكهرباء ؛

قرر :

مادة ١ - يستمر العمل بميزانيات كل من المؤسسة المصرية العامة لتنفيذ مشروعات
الكهرباء والمؤسسة المصرية العامة لتوزيع القوى الكهربائية التي تقرر ضمها إلى المؤسسة المصرية
العامة للكهرباء وذلك وفقا للأوضاع الحالية الصادر بشأنها قرار ربط ميزانية الأعمال للسنة
المالية ١٩٦٥/١٩٦٦ وبمحكم العاملين في كل مؤسسة أقدمية مستقلة عن غيرهم بالمؤسسات الأخرى.

على أن تدمج اعتمادات المؤسسات الثلاث في ميزانية واحدة اعتبارا من السنة المالية

١٩٦٦/١٩٦٧ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٨٦ (٦ يولييه سنة ١٩٦٦)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٢٨٨٩ لسنة ١٩٦٦ (١)

بتعيينات وتنقلات واقتدابات بالمحاكم والنيابات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية ، وبعد موافقة مجلس القضاء الاعلى واخذ رأى ؛

قرر :

مادة ١ - يعين نائبا لرئيس محكمة النقض السيد / حسن صفوت الميركى ، المستشار بالمحكمة .

مادة ٢ - يعين كل من السادة :

محمد أحمد الشربينى ، رئيسا لمحكمة استئناف القاهرة .

أحمد فؤاد سرى ، رئيسا لمحكمة استئناف الاسكندرية .

حليم باسيليوس الضعيف ، رئيسا لمحكمة استئناف طنطا .

حسن فومى البدوى ، رئيسا لمحكمة استئناف المنصورة .

صالح حسن ناصر ، رئيسا لمحكمة استئناف بنى سويف .

عبد الخالق فريد ، رئيسا لمحكمة استئناف أسيوط .

مادة ٣ - يعين كل من السادة :

محمد خليل الدجوى ، محاميا عاما أول .

إسماعيل محمد حسن ، نائبا لرئيس محكمة استئناف اسكندرية .

محمد هبى المجيد ، نائبا لرئيس استئناف القاهرة .

عبدى نسيم ، نائبا لرئيس محكمة استئناف طنطا اعتباراً من ١٩٦٦/٩/٥ .

مادة ٤ - يعين مستشار بمحكمة النقض كل من السادة :

محمد أبو حمزة أحمد مندور ، أنور أحمد محمد إبراهيم خلف ، حسن أبو الفتوح على النريبنى

محمد صدق محمد حسنين ، محمود كامل عطية .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٨ الصادر فى ٢٧ من يوليو ١٩٦٦ .

مادة ٥ - يعين مستشارون بمحاكم الاستئناف ومن في درجتهم السادة :

فخرى محمد محمد عبد النبي - محامياً عاماً ، محمد مدحت محمد عزه - مستشاراً بمحكمة استئناف بنى سويف ، إبراهيم النجار محمد - مستشار بمحكمة استئناف الاسكندرية ، شكرى توفيق مكارى ، لطفى العرافى أحمد القللى ، مصطفى محمد راشد ، إبراهيم أبو زيد شهاب البرادعى ، عبد المعز سيف النصر طنطاوى ، محمود مكرم داود ، حسن محمد شقير ، إبراهيم غنيم إبراهيم ، عبدالعزيز مأمون سيد أحمد شومان ، حامد كيلانى عمر حجازى ، أحمد لطفى حسن ، محمد صالح بيومى أبو راس . حسن السيد على ، كامل بطرس حنا - مستشارين بمحكمة استئناف أسيوط وهز الذين أحمد الحسينى محامياً عاماً اعتباراً من ١٩٦٦/٩/٥ وتوفيق عبد الهادى البيومى - مستشاراً بمحكمة استئناف أسيوط اعتباراً من ١٩٦٦/٩/٢٢ .

مادة ٦ - يعين رؤساء بالمحاكم الابتدائية ورؤساء للنيابة العامة السادة :

عثمان عبد العزيز بيومى مدكور ، عبد الوهاب محمد مصطفى السيد - رئيس محكمة القاهرة ، عبد العزيز أحمد محمد الفتى - رئيس محكمة بمحكمة المنصورة ، محمود شلقامى المراغى - رئيساً للنيابة العامة ، أديب دانيال إبراهيم القشطه - رئيس محكمة بمحكمة شبن الكوم ، بهى الدين ربيع يوسف ربيع ، أحمد محمد عبد الله هويس - رئيسين للنيابة العامة ، مصطفى عثمان أحمد اسماعيل - رئيساً للنيابة العامة (على سبيل التذكار) ، عبد الصارق عثمان سليم - رئيساً للنيابة العامة ، محمد عبد الحميد توبان - رئيس محكمة بمحكمة أسيوط ، محمد عبد الحميد رزق ، رئيساً للنيابة العامة ، على محمد على ، محمد حسن صفوت العياط - رئيسى محكمة بمحكمة سوهاج ، زهير جلال صادق - رئيس محكمة بمحكمة قنا ، عبد الرحمن عبد الله الوكيل - رئيس محكمة بمحكمة سوهاج ، كمال حسين مصطفى أبو حسين - رئيساً للنيابة العامة ، محمد عزت حامد عورت ، هلال فتحي أحمد القرضاوى ، على خليفة عبد العظيم محمود - رؤساء محاكم بمحكمة سوهاج (على سبيل التذكار) محمد فؤاد إبراهيم محمد هيبه ، عادل صدق محمد نجيب - رئيسى محكمة بمحكمة قنا ، فتحي رياض رزق الله - رئيساً للنيابة العامة ، محمد يونس ثابت ، محمود صالح محمد شريف ، أمين طه أبو العلا عبيد - رؤساء محاكم بمحكمة قنا (على سبيل التذكار) ، كمال الدين عبد الوهاب إبراهيم غيث - رئيساً للنيابة العامة ، أحمد على عبد الرحمن - رئيس محكمة بمحكمة أسوان (على سبيل التذكار) ، عبد الرحيم توفيق عمر وشاحى رئيس محكمة بمحكمة أسوان ، عاصم أحمد مصطفى المراغى ، طلعت إبراهيم أحمد أبو زهرة . إبراهيم محمد فراج - رؤساء محاكم بمحكمة أسيوط

على سبيل التذكار لويس عزيز أبادير - رئيس محكمة بمحكمة أسبوط ، قيس الراى محمد على عطية - رئيس محكمة بمحكمة أسبوط (على سبيل التذكار) ، محمد كمال عبد العزيز هاشم طلبه رئيس محكمة بمحكمة القاهرة ، فؤاد محمد مدوح السيد - رئيس محكمة بمحكمة أسبوط (على سبيل التذكار) . حنا حماية ابراهيم - رئيس محكمة بمحكمة أسبوط . الدكتور مصطفى محمد حسنين على . عبد الحكيم عبد الحميد بدوى - رئيس محكمة بمحكمة أسبوط (على سبيل التذكار) محمد رشاد أحمد ابراهيم الشافعى - رئيسا للنيابة العامة . صلاح الدين حسن كادل - رئيس محكمة بمحكمة أسبوط اعتبارا من ١٩٦٦/٩/٥ . محمد زكى محرز - رئيس محكمة بمحكمة أسبوط اعتبارا من ١٩٦٦/٩/٢٢

مادة ٧ - ويعين وكيلان للنائب العام من الفئة المتتارة من قضاة المحاكم الابتدائية كل من السيدين :

محمود عبد القادر سليمان على مكوى . أبو زيد الشريينى الافندى .

مادة ٨ - ويعين قاضيا بالمحاكم الابتدائية كل من وكلاء النائب العام من الفئة المتتارة

السادة :

مصطفى عبد العزيز طه دياب ، محمد ابراهيم خليل - بمحكمة القاهرة ، مصطفى محمد السعدنى بمحكمة الزقازيق ، وسيم عباس حلى ، عادل أحمد محمد الشريينى - بمحكمة المنيا ، محمود نبيل حسين البناوى - بمحكمة الفيوم ، محمود عمر أحمد سراج الدين - بمحكمة المنصورة ، مصطفى النحاس عبد الحالى زهروى - بمحكمة الفيوم . محمد سامى السكرى - بمحكمة الزقازيق ، محمد جمال الدين عباس عطية - بمحكمة سوهاج ، على مرسى عبد العال - بمحكمة قنا ، رضى محمد محمد أحمد بدوى الجبل - بمحكمة المنيا ، عيسى أحمد محمد معن - بمحكمة أسبوط سليمان عبد الكريم جمعه - بمحكمة المنصورة . محمد على الخشنخاني - بمحكمة قنا . أحمد زكى أبو العزم - بمحكمة الزقازيق . حسن عبد الحميد سيد أحمد - بمحكمة المنصورة . محمد حسن عبد الرواب المفيينى - بمحكمة سوهاج ، عبد اللطيف محمد مصطفى القزق - بمحكمة أسبوط حسين محمد يوسف عبد الله سرحان ، ميخائيل مينا حنا القمص - بمحكمة المنصورة ، حسن محمود حسن الديب - بمحكمة سوهاج ، محمد السيد سيف الدين - بمحكمة قنسا ، موسى

عبد الفتى حلى موسى — بمحكمة سوهاج ، بهجت على السمرى — بمحكمة قنا ، محمد لبيب محمد
الخنزرى — بمحكمة أسيوط ، الدمرداش زكى مرسى على — بمحكمة أسوان ، صفوت سمعان
مكسيموس — بمحكمة أسيوط ، محمد محمد حسن نخلب — بمحكمة دمياط ، محمد نصحي نصر محمد
فرحات — بمحكمة أسوان ، عمر محمد مصطفى عمر — بمحكمة قنا .

مادة ٩ — ينقل كل من المستشارين السادة :

إلى محكمة استئناف القاهرة :

يوسف حسن ثابت ، عبد الفتى محمد على فهمى ، أحمد لطفي عبد المال كرك ، محمد على
الاسلامبولى ، أمين عبد اللطيف الخناوى ، مصطفى بشير إبراهيم ، محمد أسعد محمود ، أحمد ضياء
الدين مصطفى حنفى ، أحمد طوسون حسين ، فتح الله رفعت ، محمد صادق يوسف ، محمد همد
المنعم محمود شوقي ، موسى حافظ فرهود ، عبد الحميد محمود الشرقاوى ، إسماعيل أحمد محمد نصار ،
محمد لطفي الركابى .

والى محكمة استئناف الإسكندرية :

صلاح الدين موسى أحمد ذكرى ، عبد المنعم عبد الفتى القاضى ، محمد لعيم على هندی
البيونى ، السيد رشاد ماجد ، أمين رفعت أبو حيف ، فؤاد حسين والى ، محمد إبراهيم حسن
النجار ، جورج غالى ، محمود السيد محمد بكري الصدفى ، محمد ماهر محمد حسن ، شوقي محمد على
حجازى ، أحمد حسن السيد جعفر ، السيد عبد العزيز هندی ، عبد الحاق يوسف حسن ، عبد
الله بباوى صليب ، أحمد محمد إبراهيم ، حسين محمد محمد عمرو ، عبد السلام حسن بدوى ،
يوسف محمد أحمد شحاته .

والى محكمة استئناف طنطا :

أنور محمد شاكر ، جودة أحمد إبراهيم غيث ، محمد الخلاوى عبد الكريم حسن ، عثمان
واصف رأفت ، عبد الحليم كامل عبد العزيز سمهان ، عزى بطرس بولس ، السيد على حمد
حسين السلواوى ، حامد وصفي ، زكريا خديفة ، مصطفى كمال محمد سليم ، محمد عادل مروطى ،
أحمد سميج طلعت ، محمد على سليم النفرأوى ، إبراهيم السعيد ذكرى ، إبراهيم مصطفى على

{ القليوبي ، منير لطف الله ، عدلى عبده جرجس ، فرج مكارى فرج ، محمد رزق ، محمد حلمي السيد المرأوى ، ولسن ومهبة نوح } .

والى محكمة استئناف المنصورة :

محمد عبد الله أبو المطا ، سعد الله عرفات محمد ، محمود فتحي عوض ، عبد اللطيف أحمد عبد اللطيف ، أحمد محمد أمين السلاوى ، محمد الرحمن عوض زين الدين ، أنور عبد الفتاح أبو سحلى ، عزت محمد صادق قاييل ، عبد الفتى محمد حسن حسين ، محمد عبد العظيم الشقنقى ، عبد المجيد كمال الدين أبى طالب ، محمود عبد المجيد ، محمود محمد فرج ، أديب نصبحى ، محمد البخارى أبو أحمد ، على صلاح الدين (على سبيل التذكار) ، حامد مصطفى البسيونى ، حسين صالح عبد المجيد ، عز الدين بدوى سراج الدين ، فتحي تيمى السمكى ، عزت عبد الحميد عطيه ، محمد فاضل المرجوئى .

والى محكمة استئناف بنى سويف :

محمد زهدى عفيف ، مصطفى عبد الخالق عابد ، أحمد عبد المجيد الشريف ، عبد الفتاح أحمد لطفى ، صلاح الدين عبد المجيد صالح ، محمود عبد المنعم مختار ، نصيف مرص حنا ، على محمد جعفر ، محمد عبد الفتاح حافظ الوكيل ، يونس على سليمان ثابت ، عبد المجيد رمضان (على سبيل التذكار) ، أديب بطرس سليمان ، محمد عبد المنعم عطيه الكفرأوى ، عثمان حسين مصطفى عبد الله (على سبيل التذكار) ، مصطفى محمد عبد الحميد ثغنى . محمد فاضل مجاهد ، الدكتور محمد زكى عبد البر ، إسماعيل فرحات عثمان ، محمد سالم عبد الحليم ، محمد شرف ، فكتور جرجس منصور .

مادة ١٠ - ينقل كل من الرؤساء والقضاة بانحياز لابتدائية السادة :

إلى محكمة القاهرة الابتدائية :

محمد كمال عباس ، محمد الدين محمد عزام ، بهجت إبراهيم طعيمة ، كمال محمد أحمد آدم ، محمود محمد ومهبة ، إسكندر سيحة سيحة ، كمال ميخائيل جرجس منصور ، جلال أحمد إبراهيم - رؤساء المحكمة .

ضويحي محمد غومة الطحيري ، محمد عبد العزيز عليان ، سليمان علي اسماعيل حقي ، حمزة محمد عبد الباقي ، محمد كمال حسن زهزوع ، سعد زغلول مصطفى إبراهيم ، راجح لطفي جمعة ، إبراهيم رشدي محمد توفيق ؛ علي مصطفى المهجين ، حلي السيد حميد خضير ، فريد كيراس ابسخرون ، كمال الدين توفيق سلطان ، عادل حسن رزق ؛ إبراهيم محمد رضوان ، عبد المنعم إبراهيم علي حسين ، محمد سعيد محمد عثمانوي ، هلال عبد الرحمن غنيم ؛ عبد المجيد محمد أبو علم ، أحمد محمد علي حجاج ، محمد رجاء أحمد مصطفى ، أحمد مدحت عتلم ، أحمد إبراهيم محمد علي ، صلاح محمد أحمد — قضاة بالمحكمة .

وإلى محكمة الاسكندرية الابتدائية :

عبد العزيز محمد قاسم أبو غدير ، محمد ناهيد عبد الرحمن أبو زهرة ؛ منير عبد المجيد البعلبيني قسبي محمد عبد المجيد القرموطي ؛ عبد الحميد الحلالي — رؤساء بالمحكمة .
محمد علي هاشم ، محمد عباس محمد أبو علم ، محمد عبد النبي عبد الخالق حسين ، محمد أنور فؤاد ، عبد الفتاح صبري محمود حمدي ، إبراهيم فهمي أحمد بيومي ذكرى ، البسطاويسي عبد القادر البسطاويسي ، حامد عبد الحميد عكاز — قضاة بالمحكمة .

وإلى محكمة طنطا الابتدائية :

محمد فهمي حسن أبو النصر وعبد القادر عبد السلام سرحان — رئيسين بالمحكمة .
عامر عبد الهادي الهريغامي ومحمد سعد الدين عبد العزيز وهباس فتح الله محمد الشاذلي ، رؤوف منصور شكرى وهبه الشاروني ، سعيد أحمد صقر ، محمد عبد المنعم محمد أحمد إبراهيم البنا ، منير السيد سيد أحمد منصور ، عادل عبد المنعم مصطفى حمودة ، مينخايل رياض مينخايل ، حامد أحمد حسان — قضاة بالمحكمة .

وإلى محكمة الزقازيق الابتدائية :

يحيى عطية محمد عطية — رئيسا بالمحكمة .

مصطفى مصطفى محمد المغلوب ومحمود جلال الدين سنجر ، محمد سعيد عبد جبر قاسم ، أحمد

جبر إبراهيم جلال ، عرنى رزق الله برسوم ، محمد كمال حسن ، صالح صهيى محمد صالح ، أحمد فتحي
طلبة — قضاة بالمحكمة .

والى محكمة المنصورة الابتدائية :

حمدان جاد الله أحمد قنديل ، سعد على محمد موسى ، محمد منصور مسلم ، حسن محمد عبد الصميع
الحفناوى ، عبد الحميد أحمد الزناتى ، محمود يحيى محمد خطاب وجمال شريف محمد شريف ، يوسف
محمد حسين نصار — قضاة بالمحكمة .

والى محكمة دمهور الابتدائية :

محمد أحمد إبراهيم الشيخ ، أحمد إبراهيم محمد إبراهيم بهيج ، محمد أحمد شبانة ، فوزى عبد الواحد
سلام — رؤساء بالمحكمة .

محمد عبد القادر مهنا ، محمد إبراهيم على حسين ، محمد فهمى ضيف ونيدل زكى سليمان ، فاروق
محمد فهمى رضوان — قضاة بالمحكمة .

والى مركز شبين الكوم الابتدائية :

جوزيف تادرس يوسف تادرس — رئيساً بالمحكمة .
عبد الحى عمر قطب العشماوى ، حمدى هل نجم ، عبد الفتى محمد على عطية ، يوسف السيد
أحمد المرنى — قضاة بالمحكمة .

والى محكمة بنها الابتدائية :

محمد محمد أحمد سليم — رئيساً بالمحكمة .
محمد المتولى أحمد ، حجازى عبد المنعم محمد شفيق منصور ، جرجس إسحاق عبد السيد ، فوزى
أحمد فرج — قضاة بالمحكمة .

والى محكمة بورسعيد الابتدائية :

نادى محمود عبد المال الحينى ، ومحمود يوى أحمد على عقبه ، كمال غريب عمر طاحون —
قضاة بالمحكمة .

والى محكمة كفر الشيخ الابتدائية :

إبراهيم عوض الله أسعد — رئيساً بالمحكمة .

أحمد رضا . القونس رياض زكى ، الدكتور منصور محمود إبراهيم وجيه ، محمد سامى محمد
نجيب — قضاة بالمحكمة .

والى محكمة دمياط الابتدائية :

عبد الوهاب أحمد حسن سليم ومحمد سامى أحمد إبراهيم القاضى وعبد الدايم عبد ربه أحمد
بكر وعلى عبد الحفيظ السعدى — قضاة بالمحكمة .

والى محكمة الإسماعيلية الابتدائية :

محمود محمود عبد الجيد أحمد — رئيساً بالمحكمة .

يوسف أحمد على وعوض محمد إبراهيم جاد ومحمود إحسان رشاد أحمد فؤاد راشد —
قضاة بالمحكمة .

والى محكمة السويس الابتدائية :

مراد محمد أحمد خيصة وفرج ، يوخايل سمعان وفؤاد السيد على الفقى ومحمد مختار حسن
ومحمد غوية — قضاة بالمحكمة .

والى محكمة الجيزة الابتدائية :

أحمد جلال عبد الرزق — رئيساً بالمحكمة .

عبد الفتاح أحمد أبوشاذى وعنى بدوى الشافى وأسماعيل السيد بدوى وأمين سليمان يونس
ثابت وماهر برسوم هيداملك ويحيى محمود الباجا وأنور متولى محمد جبال — قضاة
بالمحكمة .

والى محكمة بنى سويف الابتدائية

منير إسحق رزق الله — رئيساً بالمحكمة .

أحمد جمال عبد الحكيم ومحمد نبيل محمد رياض محمد — قاضيين بالمحكمة .

والى محكمة الفيوم الابتدائية :

السيد محمد موسى — رئيساً بالمحكمة .

اسماعيل عبد الرحيم الخطيب ، محمود محفوظ حسين همد — قاضيين بالمحكمة .

والى محكمة المنيا الابتدائية :

محمد مصطفى صالح المنفلوطى وكال الدين عباس صالح ويوسف جمال الدين عبد الحلیم وعزم رؤساء بالمحكمة .

السيد مصطفى محمد نعمة وأحمد محمد محمد المرصفاوى ومحمد فهمى محمود محمد الهوى وعلى محمود ناصر ، أحمد كمال سيد على أحمد سالم ، أحمد جسيمن على ، مصطفى كامل سيد حسن ، سعد أنور الفتوح شلبي — قضاة بالمحكمة .

والى محكمة أسيوط الابتدائية :

حسن على خليفة سباق — رئيساً بالمحكمة .

مرتضى كمال أبو عمر ، عبد المنصف أحمد هاشم ، صلاح الدين كامل جاد الله ، قواد شريف عبد المقصود — قضاة بالمحكمة .

والى محكمة سوهاج الابتدائية :

ميلاد بشارة مرقص — رئيساً بالمحكمة .

على مصطفى العراقى ، جميل مصطفى بسيوف مصطفى ، محمود حلى حماد الحسينى ، على قاضل حسن ، طاهر محمد حسن ، محمد ماضى عبد الظاهر أبو الليل ، زكى عبد المنعم حسنين ابراهيم نافع — قضاة بالمحكمة .

والى محكمة قنا الابتدائية :

عبد القادر عبد العزيز راجح الطحاوى ، أحمد فزاد عبد الحميد ، سيف النصر محمد أبو زيد
نصر - قضاة بالمحكمة .

والى محكمة أسوان الابتدائية :

منهم محمد السيد الصايغ ، ولیم قلثاؤوس إقلاديوس ، أحمد محمد حسن بكار - قضاة بالمحكمة .
مادة ١١ - يندب رؤساء دوائر بمحاكم الاستئناف مستشارو محكمة استئناف القاهرة
السادة :

بمحكمة استئناف القاهرة :

محمد رشاد محمود فرويز ، محمد راغب الهوارى ، محمد جمال الدين الزرقانى ، عبد الحكيم
عبد القادر ضرار ، عبد الباقي دكرورى ، عماد الدين رحى ، محمد فتحى متولى . مصطفى محمد
أبو حسين . محمد الصادق مهدى . مصطفى عزت محمود . محمود محمود جمعة . حسين محمد زكى . جميل
على الزيات . أحمد محمد على - لم الشورى . الدكتور عبد القادر مرزوق . محمد صادق محمود .
محمد حلمى كساب . سعيد كامل سعيد بشارة .

بمحكمة استئناف الاسكندرية :

أحمد سليمان بهجت . حسين حسين قاسم . محمد عزت السيد . ابراهيم مختار سعيد . محمد حلمى
حسين . أحمد سعيد ناصر . عبد السلام عباس المسكاوى .

بمحكمة استئناف طنطا :

محمد عبد المحسن المملى و محمد عز الدين و محمد محمد خالد ناجى و سامى محب عبد الرحمن
ناصر و محمود محمد على خليل .

بمحكمة استئناف المنصورة :

ابراهيم مناع فوزى و محمد نبيه محمد غانم و امام محمود خضر و على جمال الدين : قضاة
محمد شوقي حسن الجرزاوى و محمد شوقي حلاوة و ابراهيم هيكل فهمى و صليب ابراهيم رزق .

بمحكمة استئناف بنى سويف :

أحمد الشناوى شحاته و السيد ابراهيم أحمد عبد المنعم و محمود مصطفى رفعت و عبد الحالى
رفعت علما محمد نصر الدين كامل و عبد القادر أحمد حشمت جادو .

بمحكمة استئناف أسيوط :

محمد مرشدى بركات و عبد الحالى أنور أحمد محمد وجب و اسماعيل على جمال الدين و محمد
أنور عاشور و محمد عبد المنعم زكريا لاصف و محمد عبد المنعم محمد أبو الخير و حسن عزت و
حسين زكى توفيق .

مادة ١٢ — ويندب رؤساء للمحاكم الابتدائية — لمدة سنة — السادة المستقارون :

عبد العال على عبد الرحمن ، رئيساً لمحكمة القاهرة الابتدائية (اعتباراً من ١/٧/١٩٦٦) .

محمد فؤاد الرشيدى . رئيساً لمحكمة الجيزة الابتدائية .

أحمد حسن عبد الجواد . رئيساً لمحكمة الاسكندرية الابتدائية .

أمهن عبد الطيف الحناوى . رئيساً لمحكمة بنها الابتدائية .

محمد نعيم على مهنى البسيونى . رئيساً لمحكمة المنصورة الابتدائية .

السيد على محمد حسين السلواوى . رئيساً لمحكمة قنا الابتدائية .

محمد عادل مرزوق . رئيساً لمحكمة دمنهور الابتدائية .

محمد على سليم التفراوى . رئيساً لمحكمة شبين الكوم الابتدائية .

إسماعيل حسنى حسن عبد الرحمن . رئيسا لمحكمة طنطا الابتدائية .

أنور عبد الفتاح أبو سحلى . رئيسا لمحكمة سوهاج الابتدائية .

أديب قصوى . رئيسا لمحكمة الزقازيق الابتدائية .

عزت عبد الصمد عطيه . رئيسا لمحكمة الفيوم الابتدائية .

محمد زهدى عفيفى رئيسا لمحكمة السويس الابتدائية .

محمد مشحت محمد عزت رئيسا لمحكمة الاسماعيليه الابتدائية .

محمد عبد المنعم الكفراوى : رئيسا لمحكمة بنى سويف الابتدائية .

إسماعيل فرحات عثمان . رئيسا لمحكمة المنيا الابتدائية .

أنور حسين مرزوق . رئيسا لمحكمة دمياط الابتدائية .

صالح على صالح . رئيسا لمحكمة أسوان الابتدائية .

عبد العظيم على مصطفى . رئيسا لمحكمة بورسعيد الابتدائية .

لطفى العراقى أحمد القللى . رئيسا لمحكمة كفر الشيخ الابتدائية .

حسين السيد على . رئيسا لمحكمة أسيوط الابتدائية .

على أن يكون التدب لوظائف رؤساء المحاكم الابتدائية بدون بدل سفر .

مادة ١٣ — يعمل بهذا القرار اعتباراً من ٢٥ أغسطس سنة ١٩٦٦ ما عدا المؤشر قرينهم

وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٨٦ (١٦ يوليو سنة ١٩٦٦) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٢٩٠٤ لسنة ١٩٦٦ (١)

بتجديد إعارة مستشار بمجلس الدولة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ بالموافقة على ما جاء
بالمذكرة الإيضاحية رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ والقواعد الملحق بها ؛

وعلى موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تجدد إعارة الأستاذ عادل عبد العزيز علي بسيوني ، المستشار المساعد بمجلس
الدولة لشغل وظيفة المستشار القانوني لوزارة العمل والشئون الاجتماعية بالمملكة الليبية لمدة
سنتين أخريين اعتباراً من ١٨/٩/١٩٦٦ التاريخ التالي لانتهاؤ مدة إعارته السابقة ، مع استمرار
شغل وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإعاره .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٨٦ (١٦ يولييه سنة ١٩٦٦) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٩ الصادر في ٢٨ من يولييه ١٩٦٦ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٢٩٢٢ لسنة ١٩٦٦ (١)

بتعديل الضرائب الجمركية على بعض الواردات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ بإصدار التعريفة الجمركية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٦٨ لسنة ١٩٦٤ بتعديل الضرائب الجمركية على بعض الواردات ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر:

مادة ١ — تحصل ضريبة الواردات بنسبة ٦ ٪ من القيمة على البولي استر بما تشمله الألياف التركيبية المانصوص عليها في البنود أرقام ١/٥٦، ٢/٥٦، ٣/٥٦، ٤/٥٦ من الجدول حرف (١) من التعريفة الجمركية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

ويعمل بالسعر المشار إليه في الفقرة السابقة لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من ١٠/٢١/١٩٦٤ .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برياضة الجمهورية في ٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٨٦ (١٦ يولييه سنة ١٩٦٦) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٢٩٢٣ لسنة ١٩٦٦ (١)

بتمديد الضرائب الجمركية على بعض الواردات

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ باصدار التعريفات
الجمركية؛

وفي مآرئاه مجلس الدولة؛

فـ ر :

مادة ١ - تعدل الضريبة الجمركية المفروضة على السبائك المربعة أو المستطيلة القواعد
(بلوم وبيليت) إلى ٢ ٪ من القيمة بدلا من الفئة الواردة في البند ٧/٧٣ من الفصل الثالث
والسبعين من التعريفات الجمركية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١
المشار إليه .

مادة ٢ - يعمل بالفئة المشار إليها في المادة السابقة لمدة سنة واحدة ويجوز بقرار من
وزير الخزانة بالاتفاق مع وزير الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء مد العمل بها لمدة سنة
أخرى .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٨٦ (١٦ يولييه ١٩٦٦) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٢ الصادر في أول أغسطس ١٩٦٦ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ (١)

بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ في شأن توظيف الأجانب ؛

وعلى القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض في الاختصاصات والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التمييز في وظائف الشركات المساهمة بالمؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم النيابة الإدارية والمحاکات التأديبية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سرّان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاکات التأديبية على بعض موظفي المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة والقوانين المعدلة له ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٩٥ الصادر في ٢٨ من أغسطس ١٩٦٦ .

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الخاص بقانون العمل ؛

وعلى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة ؛

وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن تشغيل العمال فى المؤسسات الصناعية ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ فى شأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فى شأن إصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدمىها وعمالها المدنيين ؛

وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الأمراض المزمنة ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية ؛

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن إصدار قانون التأمينات الاجتماعية ؛

وعلى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن إنشاء هيئة التأمين الصحى ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ فى شأن إنشاء الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ؛

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن إنشاء الجهاز المركزى للحسابات ؛

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة وشركات الجمعيات والمنشآت التابعة لها ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن سريان قرار مجلس الوزراء الصادر

فى ٦ أبريل سنة ١٩٥٥ فى شأن بيان إجراءات التنظيم الإدارى وطريقة الفصل فيه .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ في شأن إنشاء مجلس الأعلى
للتؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ في شأن سلطات لوزراء ومسئولياتهم
في تحقيق الاهداف بالنسبة للتؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات
الخاضعة للتؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن سريان أحكام لائحة نظام العاملين
بالمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن سريان أحكام القرار الجمهوري
رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة ، والقرار
الذي له ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن اختصاصات الادارات المركزية
بالجهاز المركزي للتنظيم والادارة ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن تقييم مستوى الشركات ؛

قرر :

مادة ١ - تسري أحكام النظام المرافق على العاملين بالتؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية
الخاضعة لها .

وتسري أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام .

مادة ٢ - تلغى قرارات رئيس الجمهورية أرقام ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ،
١٩٥١ لسنة ١٩٦٣ والقرارات المبدلة لها . كما يلغى كل نص يخالف أحكام النظام المرافق

لهذا القرار .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٨٦ (٢٢ أغسطس سنة ١٩٦٦) .

نظام العاملين بالقطاع العام

الباب الأول

الفصل الأول — في الوظائف والتعيين والترقية

مادة ١ — يضع مجلس إدارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هيكلًا تنظيميًا وجداول مقررات وظيفية وكذلك ميزانية سنوية تقديرية للوظائف والأجور وفقاً للخطّة تشمل الوظائف وفتاتها وعدد العاملين الذين تتطلبهم حاجة العمل والإنتاج .

مادة ٢ — لا يجوز إسناد أعمال مؤقتة أو عرضية إلى المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو الأجانب إلا وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية أو مجلس إدارة المؤسسة مع مراعاة الأحكام الخاصة بتوظيف الأجانب على أن تعتمد القواعد التي يضعها مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة .

مادة ٣ — يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها في إحدى فئات الجدول الملحق بهذا النظام مع مراعاة أحكام القرار الجمهوري رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

مادة ٤ — يشترط فيمن يعين عاملاً ما يأتي :

(أ) أن يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو جنسية إحدى الدول التي تعامل الجمهورية العربية المتحدة بالمثل .

(ب) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

(ج) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

(د) ألا يكون قد فصل من الخدمة بحكم أو بقرار تأديبي نهائي أو بقرار جمهورى وذلك مالم تمض على صدوره أربعة أعوام على الأقل

(هـ) أن يحتاز بنجاح الاختبارات التى قد يرى مجلس الإدارة إجراؤها .

(و) أن تثبت لبقائه صحيا بمعرفة الجهة الطبية التى يحددها مجلس الإدارة ، ويجوز الإعفاء من شرط اللياقة اللازمة للتعيين أو للاستمرار فى العمل كلها أو بعضها بقرار من مجلس الإدارة بعد أخذ رأى الجهة الطبية .

(ز) أن يكون مستوفيا لمواصفات الوظيفة المطلوب شغلها وفقا لجدول التوضيف .

وميجوز بقرار من رئيس الجمهورية الإعفاء من بعض الشروط الواردة فى الفقرات السابقة .

مادة ٥ - تعلن المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية عن الوظائف الحالية بها وتحدد طريقة الإعلان والبيانات الخاصة بالوظيفة بقرار يصدر من مجلس الإدارة وبالنسبة للوظائف التى تقرر شغلها بامتحان فيجب أن يتضمن الإء- لأن الأحكام التى يضعها مجلس الإدارة لذلك الامتحان .

مادة ٦ - يعين الناجحون فى الامتحان المقرر لشغل الوظيفة حسب الأسبقية الواردة فى الترتيب النهائى لنتائج الامتحان وتسقط حقوق من لم يدركه الدور للتعيين بمضى ستة أشهر من تاريخ إعلان نتيجة الامتحان وميجوز التعيين من القوائم التى منى عليها أكثر من ذلك إذا لم توجد قوائم أخرى صالحة الترشيح منها وذلك خلال السنة الأشهر التالية لانقضاء الشهور الستة الأولى وعند التدارى فى الترتيب يكون لرئيس مجلس الإدارة اختيار من يعين من بين المتساوين .

ويكون التعيين فى الوظائف التى يتم التعيين فيها دون امتحان وفقا للأحكام التى يصدر بها قرار من مجلس الإدارة بعد اعتماد مجلس إدارة المؤسسة .

مادة ٧ - مع مراعاة أحكام المادتين السابقتين لامجوز التعيين بوظائف المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها من العاملين الذين تركوا الخدمة فى الحكومة أو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها إلا فى وظائف ذات فئات لا تجاوز فئاتهم الأصلية

وبمرتبات لا تتجاوز مرتباتهم الأصلية ويكون التعيين على خلاف ذلك بقرار من رئيس الجمهورية.
أما العاملون الذين لم يتركوا الخدمة فيجوز نقلهم وفقاً لقواعد النقر المقررة في هذا الشأن .
مادة ٨ — فيما عدا من نص عليهم في المادة السابقة لا يجوز التعيين رأساً في وظيفة من الفئة السادسة فما فوقها إلا إذا اقتضت ضرورة ذلك لصالح الإنتاج ولإمكان الإفادة من ذوى الكفاءة والخبرة الخاصة .

ويكون التعيين في الوظائف حتى الفئة الثالثة بقرار من رئيس مجلس إدارة المؤسسة أو رئيس مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية بحسب الأحوال .

ويكون التعيين في وظائف الفئة الثانية بقرار من الوزير المختص ، بناء على ترشيح مجلس الإدارة .

أما التعيين في وظائف الفئة الأولى وما يعلوها فيكون بقرار من رئيس الجمهورية .

وتعتبر الأقدمية في الفئة من تاريخ التعيين فيها فإذا اشتمل قرار التعيين على أكثر من عامل في فئة واحدة اعتبرت الأقدمية كما يلي :

(١) إذا كان التعيين متضمناً ترقية اعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية في الفئة السابقة .

(٢) إذا كان التعيين لأول مرة اعتبرت الأقدمية بين المعينين على أساس المؤهل ثم الأقدمية في التخرج فإن تساوى قدم الأكبر سناً .

مادة ٩ — يوضع العامل تحت الاختبار لمدة ستة أشهر من تاريخ تسلمه العمل وتقرر صلاحيته في خلال مدة الاختبار وفقاً للنظام الذى يقرره مجلس الإدارة .

ويستثنى من مدة الاختبار من يعين في وظيفة من الفئة الثانية أو ما يعلوها .

مادة ١٠ — تكون الترقية إلى وظائف الفئات السادسة وما يعلوها بالاختبار على أساس الكفاية على أن تؤخذ التقارير الدورية في الاعتبار فإذا تساوت مرتبة الكفاية برقى الأقدم في الفئة المرقى منها ، وفيما عدا وظائف هذه الفئات تكون الترقية بالأقدمية أو الاختيار في حدود النسب التى يحددها مجلس الإدارة .

ويجوز للوحدات الاقتصادية التي لها فروع أو أنشطة مختلفة أن تطبق هذه النسب على العاملين في كل فرع أو نشاط على حدة طالما كان لكل منها ميزانية محددة داخل ميزانية الوحدة .

وفي جميع الأحوال يجب توافر اشتراطات شغل الوظيفة .

مادة ١١ - لا يجوز النظر في ترقية العامل إلى وظيفة أعلى إذا كان محالاً إلى النيابة العامة أو النيابة الإدارية بقرار من رئيس مجلس الإدارة أو الجهة الإدارية الأعلى أو قدم إلى المحاكمة وفي هذه الحالة تحجز الفئة للعامل مدة سنة .

فاذا استطال التحقيق أو المحاكمة لأكثر من سنة وثبت عدم إدانة العامل ، أو وقعت عليه عقوبة الانذار وجب عند تربيته احتساب أقدميته في الفئة المرقى إليها ومنحه مرتبها من التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يحل إلى التحقيق أو المحاكمة .

مادة ١٢ - لا يجوز الترقية إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ومدرجة بميزانيتها ، وفي الفئة الأعلى مباشرة بشرط أن يكون المرشح لترقية مستوفياً لشروطها وتكون الترقيات لوظائف الفئات حتى الثالثة بقرار من رئيس مجلس الإدارة بناء على اقتراح لجنة شئون العاملين ولوظائف الفئة الثانية لرئيس مجلس إدارة المؤسسة بناء على اقتراح مجلس الإدارة المختص . ولوظائف الفئة الأولى وما يعلوها بقرار من رئيس الجمهورية ويمنع العامل المرقى إلى وظيفة أعلى أول الفئة المقررة لوظيفته أو علاوة واحدة من علاوات الفئة المرقى إليها أيهما أكبر وتصرف علاوة الترقية من أول الشهر التالي لصدور الترقية .

مادة ١٣ - يشترط في الترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلًا على تقدير جيد على الأقل في التقرير الدوري عن السنة الأخيرة .

ويحرم العامل المقدم عنه تقرير دوري واحد بدرجة ضعيف أو تقريران متتاليان بدرجة دون المتوسط من الترقية في العام المقدم فيه التقرير .

الفصل الثاني - في نظام التدريب

مادة ١٤ - يضع مجلس الإدارة نظاماً لتدريب العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية سواء بالنسبة للأفراد الجدد قبل التحاقهم بالعمل أو بالنسبة للعاملين منهم طوال مدة خدمتهم مع اختيار وإعداد الأخصائيين في التدريب من أكفأ العناصر .

- مادة ١٥ — تنشأ مراكز تدريب فنية في كل وحدة اقتصادية يعينها مجلس إدارة المؤسسة — وذلك لرفع مستوى الكفاية الإنتاجية للعاملين وإمداد الوحدة باحتياجاتها من الفنيين .
- مادة ١٦ — يعتبر رؤساء مجالس الإدارة مسئولين عن انتظام التدريب وتطويره كما يعتبر اجتياز التدريب بنجاح شرطاً أساسياً للترقى .

الفصل الثالث — في لجان شئون العاملين وتقارير النشاط الدورية

- مادة ١٧ — تنشأ في كل مؤسسة أو وحدة اقتصادية لجنة أو أكبر لشئون العاملين وتشكل بقرار من مجلس إدارة من خمسة أعضاء على أن يكون من بينهم واحد أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين بالنسبة للوحدات الاقتصادية وتجتمع بناء على دعوة من رئيسها .
- وتصدر قراراتها بأغلبية الآراء فإذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذي منه الرئيس .
- ويتولى أعمال السكرتارية بهذه اللجان رئيس شئون العاملين أو من يقوم بعمله دون أن يكون له صوت مبدوء .

وينفذ سجل خاص تدون به محاضر اجتماع لجان شئون العاملين ويجب أن تشمل هذه المحاضر على أسماء الحاضرين والمصائل المعروضة وما دار من مناقشات وقرارات التي اتخذتها اللجنة والأسباب التي بنيت عليها ويوقع الرئيس والأعضاء الحاضرون والقائم بأعمال السكرتارية على محاضر الجلسات .

- مادة ١٨ — يختص اللجان المنصوص عليها في المادة السابقة بالنظر في تعيين ونقل وترقيات وعلاوات العاملين لغاية وظائف الفئة الثالثة . هذا بالإضافة إلى ما يرى رئيس مجلس الإدارة مرضه عليها من شئون هذه الفئات .

وترفع اللجنة اعتراضاتها إلى رئيس مجلس الإدارة خلال أسبوع لا عتادها فإذا لم يعتمدها ولم يبد اعتراضه عليها خلال شهر من تاريخ رفعها إليه اعتبرت نافذة .

أما إذا اعترض على اقتراحات اللجنة كلها أو بعضها فيتمتع أن يبدى كتابة الأسباب المبررة لذلك ويعيد ما اعترض عليه اللجنة للنظر فيه على ضوء هذه الأسباب ويجدد لها أجل للبدى فيه

فإذا انقضى هذا الأجل دون أن ترفع اللجنة رأياً اعتبر رأيه نافذاً أما إذا تمسكت اللجنة برأياً خلال الأجل دون أن ترفع اللجنة رأياً اعتبر رأيه نافذاً أما إذا تمسكت اللجنة برأياً خلال الأجل المحدد ترفع اقتراحاتها لرئيس مجلس الإدارة لاتخاذ ما يراه بشأها ويعتبر قراره في هذه الحالة نهائياً .

مادة ١٩ — ينشأ لكل عامل ملف تحفظ فيه البيانات والمعلومات الخاصة به بما يكون متصلاً بعمله .

مادة ٢٠ — يحزر عن كل عامل تقرير دورى شامل لانتاجه وسلوكه وتدريبه وتقدير كفايته بدرجة ممتاز — جيد — متوسط — دون المتوسط — ضعيف . وتعد التقارير على النماذج وطبقاً للأوضاع التى يقررها مجلس إدارة المؤسسة .

مادة ٢١ — يخضع لنظام التقارير الدورية جميع العاملين عدا أعضاء مجلس الإدارة والعاملين الشاغلين لوظائف من الفئة الثانية وما يعلوها .

مادة ٢٢ — يعد التقرير الدورى كتابة بواسطة الرئيس المباشر ويقدم عن طريق مدير الإدارة المختصة بعد إبداء رأيه كتابة عليه ويعرض التقرير على لجنة شئون العاملين لتقدير درجة الكفاية التى تراها .

مادة ٢٣ — يخطر العامل بالتقرير المقدم عنه إذا ما قدرت كفايته بدرجة دون المتوسط أو أقل ، ويجوز مشافهته بأسباب هذا التقرير وله الحق فى التظلم منه كتابة خلال أسبوعين من تاريخ إخطاره به إلى رئيس مجلس الإدارة على أن يفصل فى التظلم فى ميعاد لا يجاوز شهراً من تاريخ تقديم التظلم ويكون قراره فيه نهائياً .

مادة ٢٤ — يجوز بقرار من رئيس مجلس الإدارة نقل العامل الذى يقدم عنه تقريران دون المتوسط إلى عمل آخر يتلاءم مع استعداداته .

وإذا قدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف جاز تنزيله إلى وظيفة فى فئة أدنى مع تخفيض مرتبه بما لا يجاوز الربع .

فإذا قدم عنه التقرير الثالث بدرجة ضعيف جاز فصله من الخدمة بقرار من مجلس الإدارة .

الفصل الرابع - في المرتبات والأجور والبدلات

مادة ٢٥ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧) من هذا النظام يحدد أجر العامل عند تعيينه ببداية مربوط الفئة التي يعين فيها ويستحق هذا الأجر من تاريخ تسلم العمل .

ويجوز تحديد الأجر بما يجاوز بداية مربوط في الحالات التي تزيد فيها مدة خبرة العامل الزمنية عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة وذلك بالشروط والأوضاع التالية :

(أ) تضاف إلى بداية مربوط عن كل سنة من السنوات التي تزيد بها مدة خبرة العامل عن المدة الواجب توافرها لشغل الوظيفة علاوة أو نسبة منها تحدد على أساس ما صرف من علاوات خلال هذه المدة .

(ب) يكون الحد الأقصى للعلاوات التي تمنح وفقاً للبند السابق خمس علاوات من علاوات فئة الوثيقة .

(ج) يكون تجديد الأجر على هذا الوجه بقرار من السلطة التي تملك التعيين . ويجوز لمجلس الإدارة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالإنتاج أو بالعمولة على أساس حصول العامل على الأجر المقرر لفئة وظيفته إذا وصل إنتاجه إلى معدل الأداء المقرر فإذا لم يصل إنتاجه إلى القدر منحه جانباً من الأجر المقرر له أصلاً لا يقل عن بداية مربوط الفئة الأدنى مباشرة وإذا زاد إنتاجه على المعدل منح أجراً إضافية عن هذا الإنتاج الزائد .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يقل أجر من تجاوزت سنه الثامنة عشرة من العاملين في المنشآت الصناعية عن بداية الفئة الحادية عشرة من الجدول المرافق .

مادة ٢٦ - يمنح العاملون الذين يعملون خارج الجمهورية العربية المتحدة الرواتب الإضافية التي يصدر بها قرار من رئيس الوزراء .

مادة ٢٧ - يجوز لمجلس الإدارة منح العاملين المحاضرين لأحكام هذا النظام البدلات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة وفقاً للشروط والأوضاع المقررة لها .

ولا يسرى هذا القرار إلا بعد اعتماده من الوزير المختص متى ثبت له أن المؤسسة أو الوحدة

الاقتصادية قد توافرت فيها الشروط والأوضاع المبررة لتقرير البدلات المشار إليها وأنها في حدود القدرة الاقتصادية للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية .

مادة ٢٨ - يحدد بقرار من رئيس الجمهورية بدل التمثيل المقرر لرؤساء مجالس الإدارة ، كما يجوز بقرار من الوزير المختص تقرير بدل تمثيل لشاغلي وظائف المفتين الأولى والعالية والمعينين من أعضاء مجلس الإدارة .

ويكون صرف هذا البدل وفقاً للأسس والقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس الوزراء وذلك في ضوء الإمكانيات وما تحقق من أهداف في ختام كل سنة مالية .

الفصل الخامس - في نظام الحوافز وربط الأجور بالإنتاج

مادة ٢٩ - يضع مجلس الإدارة نظاماً للحوافز بما يحقق حسن استغلالها على أساس المعدلات القياسية العادلة للإنتاج ومستوى الأداء .

كما يجب تنمية وتطوير إحساس العاملين بالمشاركة لوضحة المنظمة للوصول بهم إلى المستوى المطلوب .

مادة ٣٠ - يجوز في حدود الاعتمادات المخصصة بالميزانية منح مكافآت تشجيعية للعامل الذي يقدم خدمات متميزة أو أعمالاً أو بحوثاً أو اقتراحات جديده تساعد على زيادة الإنتاج أو خفض تكاليفه أو تحسينه أو ابتكار أنواع جديدة أو زيادة التصدير ومنح المكافأة التشجيعية بقرار من رئيس مجلس الإدارة .

مادة ٣١ - يقرر مجلس الإدارة في ختام كل سنة مالية مبدأ منح العلاوة أو عدم منحها بالنسبة للعاملين وذلك في ضوء المركز المالي وما تحقق من أهداف ، كما يجوز أن يقرر منح نسبة من العلاوات وفي هذه الحالة لا يجوز أن تزيد النسبة الممنوحة من العلاوة في الفئات العليا عنها في الفئات التي تقل عنها ويتمين في جميع الأحوال إضاد قرار مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية من مجلس إدارة المؤسسة واعتماد قرار مجلس إدارة المؤسسة من الوزير المختص .

ولا يجوز منح العلاوة أو أية نسبة منها إلا بعد مضي سنة كاملة على التمييز أو على آخر علاقة

دورية منحت .

ويكون المنح طبقاً لما يأتي :

(أ) النسبة التي تقرر من العلاوة للعامل الحاصل على تقرير ممتاز أو جيد .

(ب) نصف النسبة سالفة الذكر للعامل الحاصل على تقرير متوسط .

وتمنح تلك العلاوة الدورية أو النسب التي تقرر منها في أول يناير من كل عام .

مادة ٣٢ - يجوز لمجلس الإدارة في حدود الاعتمادات المخصصة بالميزانية منح علاوة استثنائية واحدة بفترة العلاوة الدورية للعامل بالمؤسسة أو بالوحدة الاقتصادية التابعة لها إذا بذل جهداً خاصاً يحقق وبمجاور اقتصاداً في النفقات أو زيادة في الإنتاج ، ولا يغير منح العلاوات الاستثنائية من مواعيد استحقاق العلاوات الدورية .

ولا يجوز منح العلاوة الاستثنائية إلا مرة واحدة كل سنتين .

الفصل السادس - في النقل والتدب والاعارة والبعثات

مادة ٣٣ - يجوز نقل العامل من أى جهة حكومية مركزية أو محلية إلى وظيفة من ذات فئة وظيفته بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . كما يجوز نقل العامل إلى وظيفة من ذات فئة وظيفته سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أو إلى مؤسسة أو وحدة اقتصادية أخرى أو هيئة عامة أو جهة حكومية مركزية أو محلية ويتم ذلك بقرار من :

(أ) رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه إذا كان النقل من الأقسام التابعة لإدارة واحدة .

(ب) رئيس مجلس الإدارة إذا كان النقل من إدارة لأخرى أو من مكان إلى مكان آخر مباشر فيه المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية نشاطها .

(ج) رئيس مجلس الإدارة بعد عرض الأمر على لجنة شئون العاملين بالنسبة إلى العاملين الذين يعملون وظائف حتى الفئة الثالثة إذا كان النقل إلى خارج المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية .

(د) مجلس إدارة المؤسسة بالنسبة لفاعلي وظائف الفئة الثانية إذا كان النقل إلى خارج المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية .

(٥) مجلس إدارة المؤسسة واعتماد لوزير المختص بالنسبة لشاغلي وظائف الفئة الأولى .
ويشترط لصحة قرار النقل في جميع الحالات ألا يفوت على العامل دوره في الترقية ما لم يكن ذلك بناء على طلبه أو موافقته أو كان نقله بقرار من رئيس الجمهورية .

ماده ٣٤ — يجوز نذب العامل للقيام مؤقتا في إحدى الجهات المشار إليها في المادة السابقة بعمل وظيفة أخرى في نفس مستوى وظيفته أو في فئة واحدة أعلى منها ويتم النذب بقرار من الرئيس المختص المشار إليه في المادة السابقة .

وتكون مدة النذب سنة واحدة قابلة للتجديد .

مادة ٣٥ — تكون إعاره العمل بموافقة الجهة المختصة بالتميين لمدة أقصاها سنتان ، ويجوز بقرار من مجلس الإدارة تجاوز هذه المدة في حالة الإعاره للخارج إذا دعت ضرورة العدل إلى ذلك وتحمل الجهة المعار إليها بالالتزامات المالية المتعلقة بالمعار وتدخل مدة الإعاره في حساب المعاش أو المكافأة ويجوز شغل وظيفة المعار بصفة مؤقتة على أن تخلى عند عودته .

وتعتمد موافقة العامل كتابة على الإعاره .

مادة ٣٦ — فيما عدا المكافآت التشجيعية المنصوص عليها في المادة ٣٠ من هذا النظام يسري على العاملين الخاضعين له أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليهما

مادة ٣٧ — يجوز إيفاد العاملين في بعثات أو منح دراسية بناء على ترشيح رئيس مجلس الإدارة وفقا للقواعد والنظم المعمول بها في شأن العاملين المدنيين بالدولة .

كما يجوز منحهم وفقا للقواعد المذكورة إجازات دراسية .

أما البعثات التدريبية فتتم طبقا لنظام الوحدة واحتياجات العمل بها بعد اعتماد مجلس إدارة المؤسسة لهذا النظام .

الفصل السابع — في مواعيد العمل والإجازات

مادة ٣٨ — يعتمد رئيس مجلس الإدارة نظاما لحضور العاملين وانصرافهم .

مادة ٣٩ — يحدد مجلس الإدارة أيام العمل في الأسبوع وساعاته وفقاً لمتطلبات العمل ومع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ .

ويمنع العامل الأجر الإضافي المقرر عن الساعات التي يعمل فيها يجاوز ساعات العمل المحددة .

مادة ٤٠ — تتخذ السنة الميلادية من أول يناير إلى آخر ديسمبر أساساً لحساب الإجازات التي تمنح للعاملين وتدخل أيام العطلات الرسمية ضمن مدة الإجازة إذا تداخلت .

مادة ٤١ — يضع مجلس الادارة القواعد الخاصة بالإجازات السنوية والإجازات المرضية على أن تعتمد هذه القواعد من مجلس إدارة المؤسسة المختصة . وتكون الإجازة السنوية لمدة أربعة عشر يوماً (١٤ يوماً) بأجر كامل لمن أمضى في الخدمة سنة كاملة ، وتزداد الإجازة إلى واحد وعشرين يوماً (٢١ يوماً) متى أمضى العامل في الخدمة عشر سنوات متصلة .

وتكون الإجازة لمدة شهر في السنة لمن تجاوز سنة الخمسين أو لشاغلي الوظائف من الفئة الثانية وما يعلوها .

مادة ٤٢ — تحدد مواعيد الإجازة الاعتيادية حسب مقتضيات العمل وظروفه بقرار من مدير الإدارة المختص ولا يجوز تقصيرها أو تأجيلها أو قطعها إلا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل .

وفي هذه الحالة يجوز ضم مدد الإجازات الدورية إلى بعضها بشرط ألا تزيد بأية حالة على ثلاثة أشهر .

وفي جميع الأحوال يجب أن يحصل العامل على إجازة سنوية قدرها ستة أيام متصلة على الأقل .

مادة ٤٣ — لا يجوز للعامل أن يعمل بأجر أو بفهر أجر لدى الغير خلال إجازته السنوية وإذا ثبت اشتغاله خلالها لحساب جهة عمل أخرى كان للجهة التي ينتميها أن تحرره من أجره عن مدة الإجازة أو أن تسترد ما دفعته إليه من أجر مع عدم الإخلال بالجزاء التأديبي .

مادة ٤٤ — للعامل الحق في إجازة بأجر كامل في أيام عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية

التي يصدر بها قرار من وزير العمل على ألا تزيد عن أحد عشر يوماً في السنة ويجوز تشغيل العامل في هذه العطلات بأجر معاف إذا اقتضت الضرورة ذلك أو أن يمنح أياماً أخرى عوضاً عنها .

مادة ٤٥ — يصرح بالأجازة المرضية بناء على قرار من الجهة الطبية المختصة بعد توقيع الكشف على المريض فإذا أخطر المريض إلى عرض نفسه على طبيب خارجي جاز للجهة الطبية المختصة اعتماد الأجازة المرضية المقدرة بمعرفة الطبيب الخارجي ، وفي جميع الأحوال يوفد طبيب من قبل الوحدة لزيارة المريض على أن تكون قراره نهائياً مهما كان قرار الطبيب الخارجي فإذا توجه الطبيب إلى العامل في منزله ولم يجده وجب على العامل أن يقدم عذراً مقبولاً فإذا لم يقبل العذر الذي يقدمه العامل أو قرر الطبيب أنه كان يمكنه الحضور لمقر الجهة الطبية المختصة جاز حرمانه من أجره عن مدة غيابه بالإضافة إلى توقيع الجزاء المناسب عليه ومطالبته بتكاليف زيارة الطبيب ويجب على العامل أن ينظر الجهة التابع لها عن مرضه خلال ٢٤ ساعة من تخلفه عن العمل . وفي جميع الأحوال يعتبر تمارض العامل إخلالاً خطيراً بواجباته يستوجب توقيع جزاء رادع .

مادة ٤٦ — تكون للعامل إجازة مرضية كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة على الوجه الآتي :

(أ) ثلاثة شهور بمرتب يعادل ٧٠ ٪ من مرتبه .

(ب) ثلاثة شهور بمرتب يعادل ٧٥ ٪ من مرتبه .

(ج) ثلاثة شهور بمرتب يعادل ٨٠ ٪ من مرتبه .

وفي حالة المرض للعامل أن يستنفد متجمد إجازاته السنوية بجانب ما يستحقه من إجازات مرضية بشرط ألا تزيد الإجازة على ستة شهور .

والعامل الحق بعد ذلك في امتداد الإجازة المرضية لمدة ثلاثة أشهر أخرى بلا مرتب إذا قررت الجهة الطبية المختصة احتمال شفاؤه .

والعامل الحق في أن يطلب تحويل الإجازة المرضية سواء بمرتب كامل أو غير كامل إلى إجازة سنوية إذا كان له وفر من الإجازات السنوية يسمح بذلك .

مادة ٤٧ — تسرى على العاملين الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

مادة ٤٨ — تمنع العاملة إجازة للوضع مدتها شهر بمرتب كامل ثلاث مرات طوال مدة خدمتها ولا تدخل هذه الإجازة في حساب الإجازة السنوية أو المرضية .

مادة ٤٩ — إذا رغب العامل المريض في قطع أجازته والعودة لعمله وجب أن يتم ذلك بناء على طلب كتابي منه وبعد موافقة الجهة الطبية المختصة .

مادة ٥٠ — كل عامل لا يعود إلى عمله مباشرة بعد انتهاء مدة إجازته أيا كانت هذه الإجازة يحرم من أجره عن مدة غيابه مع عدم الإخلال بالحقوق ومجاراته إدارياً ومع ذلك يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يقرر عدم حرمانه إذا أبدى أعذار مقبولة .

مادة ٥١ — يمنح العامل إجازة خاصة بمرتب لمدة شهر لأداء فريضة الحج مرة واحدة طوال مدة خدمته .

مادة ٥٢ — يجوز لمجلس الإدارة منح إجازة خاصة بدون مرتب الزوج أو الزوجة إذا رخص لأحدهما بالسفر إلى الخارج لمدة سنة أو أكثر .

ولا يجوز أن تتجاوز الإجازة مدة بقاء الزوج في الخارج على الأقل عن ستة أشهر ولا تزيد على أربع سنوات في جميع الأحوال .

وجوز شغل الوظيفة بصفة مؤقتة لمدة تنتهي بانتهاء مدة الإجازة .

مادة ٥٣ — تطبق الفئات الخاصة بمصاريف الانتقال ، وببدل السفر المقررة بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة ولرئيس الوزراء بقرار منه أن يستثنى من هذه الفئات في الحالات التي تقتضي ذلك وله أن يضع القواعد الأخرى المنظمة لمصاريف الانتقال وبدل السفر .

الفصل الثامن — في الرقابة والمتابعة

مادة ٥٤ — يضع مجلس الإدارة نظاماً للرقابة والمتابعة وتقييم الأداء وما تحقق من أهداف وفقاً لمعايير محددة .

الذيل التاسع - في واجبات العاملين والأعمال المحظورة عليهم

مادة ٥٥ - يجب على العامل مراعاة أحكام هذا النظام والتعليمات والقرارات المتبعة له وتنفيذها وعليه :

(أ) تأدية العمل المنوط به بنفسه بدقة وأمانة وإيجابية وأن يخصص وقت العمل لأداء واجبات وظيفته بكفاية وتقدير .

(ب) احترام مواعيد العمل وعدم التغيب عنه إلا بإذن كتابي من الرئيس المسئول .

ويعتبر تغيب العامل دون إذن أو تأخره إخلالا بواجباته يستوجب توقيع جزاء رادع .

(ج) المحافظة على أموال وممتلكات الجهة التي يعمل بها .

(د) صيانة المعدات والمهمات والآلات والأدوات والدفاتر والملفات في الأماكن المخصصة لها بعد انتهاء العمل .

(هـ) المحافظة على كرامة الوظيفة وأن يملك في تصرفاته مسلكا يتفق والاحترام الواجب .

(و) إبلاغ الجهة التي يعمل بها بعنوان سكنه وكل تغيير يطرا عليه أو على حالته الاجتهادية خلال شهر من تاريخ التغيير .

مادة ٥٦ - يحظر على العامل :

(أ) أن يفشي الأمور التي يطالع عليها بحكم وظيفته إذا كانت سرية بطبيعتها أو بموجب تعليمات تقضى بذلك ويظل هذا الالتزام قائما ولو بعد ترك العامل الخدمة .

(ب) أن يحتفظ لنفسه بأصل أية ورقة من أوراق العمل أو ينزع هذا الأصل من الملفات المخصصة لحفظه ولو كان خاصا بعمل كلف به شخصيا .

(ج) أن يجمع بين عمله أو أي عمل آخر يؤديه إذا كان من شأن هذا العمل أن يؤدي إلى الإخلال بوظيفته أولا يتفق مع مقتضياتها .

(د) أن يؤدي أعمالا للفهر بأجر أو بدون أجر ولو في أوقات العمل إلا بإذن من رئيس مجلس الإدارة وذلك في حدود القانون .

ومع ذلك يجوز أن يتولى بأجر أو بغير أجر أعمال القرامة أو الوصاية أو الوكالة أو المساعدة القضائية لمن تربطهم به صلة قربى أو نسب لغاية الدرجة الرابعة أو أن يتولى أعمال الحراسة على الأموال التي يكون شريكاً أو صاحب مصلحة فيها أو مملوكة لمن تربطهم به صلة قرابة أو نسب لغاية الدرجة الرابعة وذلك كله بشرط إخطار الجهة الرئاسية التابع لها بذلك وألا يتعارض ذلك مع طبيعة العمل .

(هـ) أن يزاول الأعمال التجارية وبوجه خاص بأن تكون له أية مصلحة في أعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل بأعمال وظيفته .

(و) أن يشترك في تأسيس منشآت تمارس نفس نشاط الجهة التي يعمل بها أو يكون له نفاذ من أى نوع في مثل هذه الأعمال .

(ز) أن يقرض أو يقترض من وكلاء الجهة التي يعمل بها أو تتمتع بها أن يمن لهم صلة نشاطها .

(ح) أن يقبل أية مكافأة أو عمولة أو هدية من أى نوع لقاء قيامه بواجبات وظيفته .

(ط) أن يجمع بقوداً لائى فرد أو لاية هيئة أو أن يوزع منشورات أو يجمع إضاءات لأغراض غير مشروعة .

(ي) أن يشترك في تنظيم أية اجتماعات داخل مكان العمل دون إذن الإدارة .

(ك) أن يفضى بأى تصريح أو بيان عن أعمال وظيفته عن طريق الصحف أو غير ذلك من طرق النشر إلا إذا كان مصرحاً له بذلك كتابة من الإدارة .

الفصل العاشر — في التحقيق مع العاملين وتأديبهم

مادة ٥٧ — كل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا النظام أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يعاقب تأديبياً وذلك مع عدم الإخلال بإقامة الدعوى المدنية أو الجنائية عند الاقتضاء . ولا يعنى العامل من العقوبة استناداً إلى أمر رئيسه إلا إذا ثبت أن ارتكابه المخالفة كان تنفيذاً لأمر مكتوب بذلك صادر إليه من هذا الرئيس وبالرغم من تفويضه كتابة إلى المخالفة وفي هذه الحالة تكون المسئولية على مصدر الأمر .

مادة ٥٨ - لا يجوز توقيع عقوبة على العامل إلا بعد التحقيق معه كتابة وسماح أقواله وتحقيق دفاعه ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسيا .

ومع ذلك يجوز بالنسبة إلى عقوبات الإنذار والخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز ثلاثة أيام والوقف عن العمل لمدة لا تجاوز ثلاثة أيام أن يكون الاستجواب أو التحقيق فيها شفاهة على أن يثبت مضمونه في المحضر الذي يحوى العقوبة .

مادة ٥٩ - الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي :

- ١ - الإنذار .
- ٢ - الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز شهرين في السنة .
- ٣ - الوقف عن العمل مع صرف نصف المرتب لمدة لا تجاوز ستة أشهر .
- ٤ - الحرمان من العلاوة أو تأجيل موعد استحقاقها لمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر .
- ٥ - خفض المرتب .
- ٦ - خفض الفئة .
- ٧ - خفض المرتب والفئة معاً .
- ٨ - الفصل من الخدمة .

مادة ٦٠ - لرئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه لحظة توقيع الجزاءات المشار إليها في المادة السابقة على العاملين شاغلي أدنى الفئات حتى الفئة التاسعة .

كما يكون له توقيع الجزاءات المشار إليها في الفقرات من ١ إلى ٤ من المادة السابقة على العاملين من شاغلي الفئات الأعلى .

أما باقى الجزاءات فلا يجوز توقيعها إلا بحكم من المحكمة التأديبية المختصة ويكون التظلم من القرار الصادر من رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه بتوقيع الجزاء أمام مجلس الإدارة . ويكون قرار المجلس في التظلم نهائيا وغير قابل للطعن فيه أمام أى جهة قضائية بالنسبة لجزاءات الإنذار والخصم من المرتب والوقف لمدة لا تجاوز خمسة عشر يوما . أما بالنسبة لباقى الجزاءات والتي لا يكون قرار مجلس الإدارة فيها نهائيا فيكون متظلم منها أمام المحكمة الإدارية على أن لا تقبل

الطلبات المقدمة عنها رأساً قبل التظلم منها على النحو المشار إليه في الفقرة السابقة وانتظار المواعيد المقررة للبث في التظلم طبقاً لما هو منصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

مادة ٦١ — يضع مجلس الإدارة لأنحة تتضمن أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها وإجراءات التحقيق وتحديد الرؤساء الذين يجوز تفويضهم في توقيع الجزاءات التي يختص بتوقيعها رئيس مجلس الإدارة .

مادة ٦٢ — لرئيس مجلس الإدارة إلغاء القرار الصادر بتوقيع الجزاء أو تعديله بالتخفيف أو التشديد حسب الأحوال في حدود الجزاءات المبينة بالمادة ٦٠ وله إذا ألغى القرار أن يحيل العامل إلى المحاكمة التأديبية وذلك كله خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه بالقرار .

مادة ٦٣ — استثناء من أحكام المواد ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٨ لا يجوز وقف أحد أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين أو توقيع جزاء الفصل عليه إلا بناء على حكم من المحكمة التأديبية .

مادة ٦٤ — إذا رأى رئيس مجلس الإدارة أن المخالفة التي ارتكبها العامل تستوجب فصله فعين عليه قبل أن يصدر قرار نهائياً بالفصل عرض الأمر على لجنة تشكل على الوجه الآتي :

(أ) مدير مديرية العمل المختص أو من يندبه رئيساً

(ب) ممثل العمال تختاره اللجنة النقابية أعضاء

(ج) ممثل للتؤسسة أو الوحدة الاقتصادية حسب الأحوال

مادة ٦٥ — تتولى اللجنة المشار إليها في المادة السابقة بحث كل حالة تعرض عليها وإبلاغ رئيس مجلس الإدارة رأياً فيها وذلك في ميعاد لا يجاوز أسبوعاً من تاريخ إحالة الأوراق إليها واللجنة في سبيل أداء مهمتها سماع أقوال العامل والاطلاع على كافة المستندات والبيانات التي تزي لزوماً لها ويجب عليها أن تحرر محضراً تثبت فيه ما اتخذته من إجراءات وما سمعته من أقوال ورأى كل عضو من أعضائها الثلاثة مسيئاً وتودع صورة من هذا المحضر ملف العامل وتسلم صورة أخرى لكل من مديرية العمل المختصة وعضو اللجنة النقابية ومجلس الإدارة أو النقابة العامة حسب الأحوال .

مادة ٦٦ — كل قرار يصدر بفصل أحد العمال خلافا لأحكام المادتين السابقتين يكون باطلاً بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أية إجراء آخر .

مادة ٦٨ — يشكل مجلس الإدارة لجنة للتصرف في الأموال المتحصلة من جزاءات المحصم الموقفة على العاملين ويكون الصرف من هذه الحصيلة في الأغراض الاجتماعية أو الثقافية التي تحددها اللجنة .

مادة ٦٨ — لرئيس مجلس الإدارة أن يوقف العامل عن عمله احتياطياً إذا اقتضت الحاجة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة ، ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف مرتبه . ويجب عرض الأمر على المحكمة التأديبية خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرر ما تراه في نصف المرتب الموقوف صرفه وإلا وجب صرف المرتب كاملاً حتى تصدر المحكمة التأديبية قرارها في هذا الشأن .

وعلى المحكمة التأديبية التي يحال إليها أن تقرر خلال عشرة أيام من تاريخ الاحالة صرف أو عدم صرف باقى المرتب .

فاذا برى العامل أو حفظ التحقيق أو عوقب بعقوبة الانذار صرف إليه ما يكون قد أوقف صرفه .

فان عوقب بعقوبة أشد تقرر السلطة التي وقعت العقوبة ما يتبع في شأن صرف المرتب الموقوف صرفه .

فان عوقب بعقوبة الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه .

مادة ٦٩ — كل عامل يحبس احتياطياً أو تنفيذ لحكم قضائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف مرتبه في الحالة الأولى ويحرم من راتبه في الحالة الثانية .

ويعرض الأمر عند عودة العامل إلى عمله على رئيس مجلس الإدارة ليقرر ما يتبع في شأن مسئولية العامل التأديبية فإذا اتضح عدم مسئولية العامل تأديبياً صرف له نصف المرتب الموقوف صرفه .

مادة ٧٠ — تسقط الدعوى التأديبية بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر

بوقوع المخالفة وتنتقطع هذه المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسمى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء .

وإذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة إلى أحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت حديم إجراءات قاطعة للمدة ، ومع ذلك فإذا كون انفعال جريمة جنائية لا تسقط الدعوى التأديبية إلا بسقوط الدعوى الجنائية .

مادة ٧١ - لا يجوز النظر في ترقية عامل وقعت عليه عقوبة من العقوبات التأديبية فيما يلي إلا بعد انقضاء الفترات الآتية :

(١) ثلاثة أشهر في حالة الخصم من المرتب أو الوقف لمدة من خمسة أيام إلى عشرة .
(٢) ستة أشهر في حالة الخصم من المرتب أو الوقف لمدة من أحد عشر يوماً إلى خمسة عشر يوماً .

(٣) سنة في حالة الخصم من المرتب أو الوقف لمدة تزيد على خمسة عشر يوماً .
(٤) وفي حالة توقيع عقوبة تأجيل العلاوة أو الحرمان منها لا يجوز النظر في ترقية العامل مدة التأجيل أو الحرمان .

(٥) وستين في حالة خفض المرتب أو خفض الفئة أو خفض المرتب والفئة معا .
مادة ٧٢ - تحسب فترات التأجيل المشار إليها في المادة السابقة من تاريخ توقيع العقوبة ولو تداخلت في فترة أخرى مترتبة على عقوبة سابقة .

مادة ٧٣ - تحسب العقوبات التأديبية التي توقع على العامل باقضاء الفترات الآتية :
(أ) سنتان في حالة الإنذار أو الخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز خمسة أيام .
(ب) ثلاث سنوات في حالة الخصم من المرتب عن مدة تزيد على خمسة أيام .
(ج) أربع سنوات في حالة تأجيل العلاوة أو الحرمان منها .

(د) خمس سنوات بالنسبة إلى العقوبات الأخرى بما عدا عقوبة العزل بحكم أو قرار تأديبي .

ويتم المحو بقرار من رئيس مجلس الإدارة بناء على اقتراح لجنة شئون العاملين بشرط أن يكون سلوك العامل وعمله مرضيين استناداً إلى ملف خدمته وما يديه الرؤساء عنه . ويقرب حل نحو الجزاء اعتباره كأن لم يكن بالنسبة إلى المستقبل وترفع أوراق العقوبة من ملف خدمة العامل .

الفصل الحادى عشر - فى إحالة العاملين إلى الاستبعاد

مادة ٧٤ - تسرى أحكام الإحالة إلى الاستبعاد المطبقة فى شأن العاملين المدنيين بالدولة حل العاملين الخاضعين لأحكام هذا النظام .

الفصل الثانى عشر - انتهاء الخدمة

المادة ٧٥ - تنتهى خدمة العامل بأحد الأسباب الآتية :

(١) بلوغ الستين ويستثنى من ذلك :

(أ) العاملون الذين تقضى قوانين المعاشات والأمانات الاجتماعية ببقائهم لمدة أخرى فيستمررون إلى نهاية هذه المدد .

(ب) العاملون الذين تقضى لوائح ونظم خدمتهم ببقائهم لسن تزيد على الستين وكذلك العاملون الذين صدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية فيستمررون لمدة سنة من تاريخ العمل بهذه اللائحة إذا كانوا قد جاوزوا سن الستين .

(٢) عدم اللياقة للخدمة صحياً .

٣ - الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبى أو بقرار من رئيس الجمهورية .

(٤) الاستقالة .

(٥) فقد جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو انتفاء شرط المعاملة بالمثل بالنسبة لوطايا الدول الأجنبية .

(٦) الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة غش أو الشرف أو الأمانة

ويكون الفصل جوازياً لرئيس مجلس الإدارة إذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة .

(٧) الانقطاع عن العمل دون سبب مشروع أكثر من عشرين يوماً خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متصلة ، على أن يسبق انتهاء الخدمة بسبب ذلك إنذار كتابي يوجه للعامل بعد غيابه عشرة أيام في الحالة الأولى وانقطاعه خمسة أيام في الحالة الثانية وذلك ما لم يقدم العامل ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر قهرى .

(٨) انتهاء مدة العمل المؤقت أو العرضى .

(٩) الوفاة .

مادة ٧٦ — لا يجوز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة إلا إذا دعت حاجة العمل إليه ويكون ذلك بقرار من الوزير المختص لمدة أقصاها ستمائة وثمانين يوماً من رئيس الوزراء فيما يجاوز هذه المدة

مادة ٧٧ — نثبت عدم اللياقة للخدمة صحياً بقرار من الجهة الطبية المختصة ولا يجوز فصل العامل لعدم اللياقة الصحية قبل نفاذ إجازاته المرضية والاعتيادية ما لم يطلب مسو نفسه انتهاء خدمته دون انتظار لإنهاء إجازته .

مادة ٧٨ — للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة ولا تقبل خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة .

ويجب البت في الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه وإلا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن طلب الاستقالة معلقاً على شرط أو مقرناً بقيد وفي هذه الحالة لا تنتهى خدمة العامل إلا إذا تضمن قرار قبول الاستقالة إجابته إلى طلبه .

ويجوز خلال هذه المدة تقرير أرجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل مع إخطار العامل بذلك .

فلذا أحيل العامل إلى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته إلا بمسند الحكم في الدعوى ضده .

وفى به الفصل .

مادة ٧٩ — يجب على العامل أن يستمر في عمله إلى أن يبلغ إليه قرار قبول الاستقالة أو إلى أن تنقضي الميعاد المبين في الفقرة الثانية من المادة السابقة .

مادة ٨٠ — يستحق العامل مرتبه حتى اليوم الذي تنهى فيه خدمته على أنه في حالة الفصل لعدم اللياقة للخدمة صحياً يستحق المرتب كاملاً أو منقوصاً لغاية تاريخ انتهاء اجازته المرضية والاعتيادية أو لإنهاء خدمته بناء على طلبه .

وإذا كان إنتهاء الخدمة بناء على طلب العامل استحق المرتب حتى تاريخ صدور قرار قبول الاستقالة أو انقضاء المدة التي تعتبر الاستقالة بعدها مقبولة وفي حالة إنهاء الخدمة بقرار من رئيس الجمهورية أو بسبب الغاء الوظيفة بقرار من الوزير المختص يستحق العامل تعويضاً يعادل مرتبه إلى أن يتم إبلاغه بالقرار .

مادة ٨١ — إذا حكم على عامل بالفصل اتمت خدمته من تاريخ صدور الحكم ما لم يكن موقوفاً عن عمله فتعتبر خدمته منتهية من تاريخ وقفه ويستحق العامل المحكوم عليه تعويضاً يعادل مرتبه الى يوم ابلاغه بالحكم ما لم يكن موقوفاً عن العمل .

ولا يجوز أن يسترد من العامل الذي أوقف عن عمله ما سبق أن صرف له من المرتب اذا حكم عليه بالفصل .

مادة ٨٢ — اذا توفي العامل وهو بالخدمة يصرف لعائلته ما يعادل مرتب شهر كامل لمواجهة نفقات الجنازة ، بعد أدق مشورون جنهيا ، كما يصرف مرتب العامل عن الشهر الذي توفي فيه والشهرين التاليين طبقاً لاحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

الباب الثاني — في الرعاية الطبية

مادة ٨٣ — يضع مجلس الادارة نظاما للكشف الطبي والعلاج تراعى فيه طبيعة العمل وظروفه ومكانه ، ويجوز للمجلس تقرير موايا اضافية على أن يعتمد هذا النظام بقرار من رئيس مجلس ادارة المؤسسة أو الوزير المختص حسب الاحوال .

مادة ٨٤ — تسرى على العاملين الخاضعين لاحكام هذا النظام القروط المقررة للعلاج خارج الجمهورية وفقاً لما هو مطبق في شأن العاملين المدنيين بالنبولة .

الباب الثالث — أحكام عامة

مادة ٨٥ — تعتبر القواعد والتعليمات التي تصدرها المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق بتنظيم العمل جزءاً متمازاً لأحكام هذه اللائحة .

مادة ٨٦ — تكون الاختراعات التي يبتكرها العامل أثناء تادية وظيفته أو بسببها ملكاً للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وذلك في الحالات الآتية :

(أ) اذا كانت نتيجة لتجارب كلف بها .

(ب) اذا كانت داخلة في نطاق واجبات عمله .

(ج) اذا كانت لها صلة بالشئون العسكرية .

وفي جميع الأحوال يكون العامل الحق في تعويض عادل يراعى في تقديره تشجيع البحث والاختراع .

مادة ٨٧ — ينقل إلى الفئة الممتازة المنصوص عليها في الجدول المرافق رؤساء مجالس إدارة المؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها ونوابهم الذين يحصلون وفقاً لقرار التعيين على أجر سنوى يعادل الأجر المقرر لهذه الفئة .

وينقل إلى الفئة العالية المنصوص عليها في الجدول سالف الذكر رؤساء مجالس إدارة الوحدات الاقتصادية ونوابهم الذين يحصلون وفقاً لقرار التعيين على أجر سنوى يقل عن أدنى راتب الفئة الممتازة .

كما ينقل إليها مديرو المؤسسات الذين يحصلون وفقاً لقرار تعيينهم على أجر سنوى لا يقل عن أول مربوط تلك الفئة .

وينقل إلى الفئة الأولى المنصوص عليها في الجدول سالف الذكر رؤساء مجالس إدارة الوحدات الاقتصادية ومديرو المؤسسات الذين يحصلون وفقاً لقرار التعيين على أجر سنوى يقل عن أول مربوط الفئة العالية .

كما ينقل الفئة الأولى المنصوص عليها في الجدول العاملون من الفئة الأولى بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية ويرفع الأجر السنوي إلى أول مربوط هذه الفئة بالنسبة لمن يتقاضى منهم أجرا سنويا يقل عن هذا المربوط .

ويحدد الوزير المختص بالإنفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وظائف الفئة الأولى بالمؤسسات أو الوحدات الاقتصادية التي ترفع إلى المنة العالية ممن يتقاضى شاغلوها مرتبا أساسيا لا يقل عن ١٥٠٠ ج سنويا ولا يسرى هذا القرار إلا بعد التصديق عليه من اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة والشئون التنفيذية .

وينقل باقي العاملين من الفئة الثانية عشرة إلى الثانية إلى الفئة من الثانية عشرة إلى الفئة الثانية من الجدول المرافق كل بحسب فئته .

وفي جميع الأحوال يحتفظ العامل الذي تجاوز نهاية مربوط فئته بما كان يتقاضاه في الفئة المنقول منها بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة بما يحصل عليه في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية .

مادة ٨٨ - يضع مجلس الإدارة الحدود الدنيا لمعد الترقية إلى الفئات الواردة بجدول المرتبات بشرط ألا تقل عن سنتين للترقية حتى الفئة الثالثة وستة واحدة للفئة الثانية .

مادة ٨٩ - لا يرتب على حصول العامل على الأجر الذي يمنح له بالتطبيق لأحكام هذا النظام الإخلال بالترتيب الرأسي للوظائف طبقا للتنظيم الإداري .

مادة ٩٠ - يراعى عند تحديد مرتبات العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يضاف إليها المتوسط الشهري للمنع التي صرفت إليهم في الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين بالشركات العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة .

وفي حساب مدة الثلاث سنوات يجوز استكمال هذه المدة إذا كان العامل حده خدمة يتقاضى عنها منحة في شركة أو مؤسسة خلاف تلك التي كان يقوم بالعمل فيها وقت العمل بالقرابين سألني الذكر .

فإذا لم تبلغ مدة العامل ثلاث سنوات ضم إلى مرتبه الفهرى متوسط المنح التي حصل عليها على أساس مجموعها مقسوما على ٣٦ .

ولا يدخل في حساب المنحة المشار إليها المكافآت التشجيعية أو المنح العامة التي صدرت بقرار من رئيس الجمهورية .

ويحتفظ العامل بصفة شخصية بما أضيف إلى مرتبه من منح على غير الأساس الوارد في الملاحظة السابقة على أن تستهلك هذه الزيادة بما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية .

كما يحتفظ العامل بصفة شخصية بما يحصل عليه وفق صدور هذا النظام من بدلات تاجرة إذا كان منصوصا عليها في عقد عمله أو في لائحة النظام الأساسى للمعمل طالما لم تتغير طبيعة عمله .

مادة ٩١ - تصدر التفسيرات التشريعية الملزمة لأحكام هذا النظام بقرار من اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة والشئون التنفيذية بناء على اقتراح رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

ويختص مجلس الدولة دون غيره بإبداء رأى مسددا فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا النظام عن طريق إدارة الفتوى والتشريع المختصة .

جدول بالمرتبات والملاوات

المرتبات	الاجر السنوى	الملاوات الدورية
الممتازة	١٨٠٠ — ٢٠٠٠	٧٥
العالية	١٤٠٠ — ١٨٠٠	٧٢
الأولى	١٢٠٠ — ١٥٠٠	٦٠
الثانية	٨٧٦ — ١٤٤٠	٤٨
الثالثة	٦٨٤ — ١٢٠٠	٣٦
الرابعة	٥٤٠ — ٩٦٠	٢٤
الخامسة	٤٢٠ — ٧٨٠	١٨
السادسة	٢٣٠ — ٦٠٠	١٨
السابعة	٢٤٠ — ٤٨٠	١٢
الثامنة	١٨٠ — ٣٦٠	٩
التاسعة	١٤٤ — ٣٠٠	٩
العاشرة	١٠٨ — ٢٢٨	٦
الحادية عشرة	٨٤ — ١٨٠	٦
الثانية عشرة	٦٠ — ٨٤	

قرارات وزارية

وزارة العدل

لقرار (١)

بأن تقل محكمة قاقوس الجزئية إلى مقرها الجديد

نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية مودير العدل (بالنيابة)

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ؛

وعلى كتاب محكمة الزقازيق الابتدائية المؤرخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٦٦ المتضمن طلب نقل محكمة قاقوس الجزئية ؛

لقرار :

مادة ١ - نقل محكمة قاقوس الجزئية إلى مبناها الجديد بالمهارة السكنية بدوار مدخل مدينة قاقوس والملوكة لمجلس مدينة قاقوس .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من يوم السبت الموافق ٢٥ من يونيو سنة ١٩٦٦ .

تحريراً في ٦ ربيع الأول سنة ١٣٨٦ (٢٥ يونيو سنة ١٩٦٦) .

وزارة العدل

قرار بشأن تعديل اختصاص محكمة القاهرة الجزئية لجرائم الآداب .

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٠ الصادر في ٨ من أغسطس ١٩٦٦ :

وعلى القرار الوزاري الصادر بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٦٤ بإنشاء محكمة ونيابة جزئية بدائرة محكمة القاهرة الابتدائية لجرائم الآداب ؛

وعلى موافقة الجمعية العمومية لقضاء محكمة القاهرة الابتدائية على تعديل اختصاص المحكمة المشار إليها بإضافة بعض الجرائم إلى اختصاصها ؛

قرر :

مادة ١ - تعديل المادة الثانية من القرار الوزاري الصادر بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٦٤ بإضافة الجرائم الآتية تحت بنود ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢ على التوالي :

١ - الأفعال المخلة بالحياة المنطبقة على المادتين ٢٧٨ و ٢٧٩ من قانون العقوبات .

٢ - القول المنطبق على القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ .

٣ - جرائم النشر سواء أكانت مرتبطة بجريمة أخرى مما تختص به محكمة الآداب أم كانت جريمة النشر قائمة بذاتها . (القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥) .

٤ - جرائم جمع أعقاب السجائر وتداولها وبيعها م. ٢/٦ ق ٧٤ لسنة ١٩٣٣ .

٥ - جرائم أعمال اليانصيب المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٥ المعدل والجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢ و ٣ وتختص بهما حالياً محكمة الجناح والمختالقات المستعجلة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من أول أبريل سنة

١٩٦٦ .

تحريراً في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٥ (٩ مارس سنة ١٩٦٦)

وزارة العمل

قرار (١) ٥٦ لسنة ١٩٦٦

في شأن تسجيل وتصنيف عمال البناء الحرفيين

وزير العمل

بعد الاطلاع على قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛
وعلى قرار وزير العمل رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن البيانات التي تتضمنها شهادة قيد
العمل ؛

وعلى قرار وزير العمل رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تحديد بعض الاعمال التي يلتزم صاحب
العمل باستخدام العمال فيها وفقاً لتواريخ قديم في مكاتب القوى العاملة والشروط والأوضاع التي
تتبع في ذلك ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قررة

مادة ١ - تقوم مكاتب القوى العاملة بمحافظة القاهرة ومكاتب العمل المختصة في كل من
الجيزة وإمبابة والهرم من محافظة الجيزة وشبرا الخيمة من محافظة القليوبية بتصنيف العاطلين
من عمال البناء الحرفيين المقيمين بدائرة اختصاصها الجغرافي .

مادة ٢ - يقصد بعمال البناء الحرفيين في تطبيق أحكام هذا القرار ، العمال الفنيون
ومساعدوهم في المهن المختلفة لعمليات البناء وهي :

الحرسانة - البناء - المياض - النجارة - الزجاج - البلاط والرغام - التركيبات
والتوصيلات الصحية والكهربائية - إعداد الطبقات المازلة - الطلاء والدهانات والزخرفة -
الحدايد والأعمال المعدنية .

مادة ٣ - لمطالين من عمال البناء المهاري إليهم في المادة السابقة تسجيل أنفسهم في المكاتب المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القرار .

وعلى هذه المكاتب تسليم العمال الذين تم تسجيلهم وتحديد درجات مهارتهم وتخصصاتهم شهادات القيد المهنية طبقاً للأنموذج رقم ١ المرافق .

أما الذين لم تحدد درجة مهارتهم وتخصصاتهم فيسجلون شهادات القيد المهنية المؤقتة طبقاً للأنموذج رقم ٢ المرافق إلى أن يتم اختبارهم مهنياً وتحديد درجتهم .

مادة ٤ - اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٧ لا يجوز لمنشآت قطاع التفيد والبناء والجمعيات التعاونية الحرفية لعمال البناء أن تستخدم أيًا من عمال البناء الحرفيين المشار إليهم في المادة ٢ من هذا القرار إلا إذا كان حاصلًا على شهادة القيد المهنية المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القرار .

٥ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نكده .

تحريراً في ٩ ربيع الآخر سنة ١٣٨٦ (٢٧ يولييه سنة ١٩٦٦)

(نموذج رقم ١)

عملية جسر وتسجيل وتصنيف

عمال البناء الحرفيين

مكتب قوى عاملة:

رقم التسجيل:

تاريخ التسجيل: ١٩٦ / /

شهادة القيد المهنية

تنفيذ القرار وزير العمل رقم لسنة ١٩٦٦

الاسم:

المهنة:

المهارة:

التخصص:

جهة الاختيار:

تاريخ الاختيار:

تحريراً في ١٩٦ / /

توقيع

مدير المكتب

رئيس النقابة العامة

مسودة

أنموذج رقم (٢)

محلية حصر وتسجيل وتصنيف

مجال البناء الحرفيين

مكتب قوى عاملة :

رقم التسجيل :
التقابة المكتب

تاريخ التسجيل : ١٩٦ / /

شهادة القيد المهنية (المؤقتة)

على شركة القطاع العام اختبار العامل على ضوء القواعد
المقررة وإخطار المكتب الصادر منه هذه البطاقة بنتيجة
الاختبار .

تقديراً لقرار وزير العمل رقم لسنة ١٩٦٦

الاسم :

مكان الإقامة :

المهنة :

تصديقاً من / / ١٩٦

توقيع

مدير المكتب

رئيس التقابة العامة

صورة

وزارة الداخلية

قرار (١) ٩٠ لسنة ١٩٦٦

بشأن إنشاء نقطة شرطة مؤقتة بمركز قليوب — محافظة القليوبية
تسمى نقطة شرطة كوم أشفين المؤقتة

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة
التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية ؛

قرر :

مادة ١ — تنشأ نقطة شرطة مؤقتة بمركز قليوب — محافظة القليوبية تسمى نقطة شرطة
كوم أشفين المؤقتة ويكون مقرها قرية كوم أشفين ، ويشمل اختصاصها القرى الآتية :

(١) كوم أشفين .

(ب) زاوية النجار .

(ج) بلقاس .

(د) ناي .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٩ من ربيع الأول سنة ١٣٨٦ (٢٨ يونيه ١٩٦٦)

وزارة الإسكان والمرافق

قرار وزاري (١) ٥٤٢ لسنة ١٩٦٦

في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها
في الأسواق العامة

وزير الإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة المعدل بالقرار بقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦؛ وعلى القرار الوزاري رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة؛ وعلى القرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٥ بشأن الاشتراطات والمواصفات العامة للأسواق العمومية وأسواق بيع المواشي وأسواق المأكولات؛ وعلى القرار رقم ١٤٣٤ لسنة ١٩٦٢ بتمديد القرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه؛ وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة؛

قرر:

مادة ١ - يجب توافر الاشتراطات العامة للمحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة الواردة بالقرار الوزاري رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه في الأسواق العامة بدون مواشي أو التي بها قسم لبيع المواشي كما يجب توافر الاشتراطات الآتية:

(١) الحصول على موافقة الجهات القائمة على أعمال تخطيط المدن والقرى بالمجالس المحلية على موقع السوق، كما يجب الحصول على موافقة وزارة الداخلية (مصلحة الأمن العام) على أن تتضمن هذه الموافقة اليوم أو الأيام التي يتفق عليها لانعقاد السوق.

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦١ الصادر في ١١ من أغسطس ١٩٦٦.

(٢) أن يكون موقع السوق في الجهة القبليّة أو القبليّة الشرقية لكثلة المساكن أو طبقاً للأرضاع المقررة في التخطيط وألا تقل المسافة بين السور الخارجى للسوق وبين المساكن من جهة الامتداد العمرانى للدينة أو القرية وكذلك بينه وبين نهر النيل وفروعه عن ٥٠ متراً (ويشمل نهر النيل الأخوار والرياحات والزرع والخنايا) وبينه وبين أى طريق عمومى عن ١٠ أمتار ويعمل طريق خصوصى بعرض عشرة أمتار على الأقل يوصل ما بين الطريق العمومى المذكور وبين مداخل السوق .

ويجب ألا يقل طول أقرب طريق موصل بين السوق وأى سوق حكومى آخر عن ١٠ كيلو مترات .

(٣) أن يجرى تشجير الجهتين البحرية والغربية من داخل الأسواق العامة بأشجار من النوع المرتفع كالجازورينا والكافور وتكون المسافة بين كل شجرة وأخرى مناسبة ولا تزيد عن أربعة أمتار ويحظر أن يكون التشجير من جهة واحدة فقط من الجهتين المذكورتين طبقاً للتخطيط العام للدينة أو القرية بعد موافقة السلطة المحلية القائمة على شئون التخطيط .

(٤) أن يطبق على أماكن بيع المواشى في الأسواق العامة التى تراول عملية بيع المواشى في كل أيام الأسبوع الاشتراطات العامة الواجب توافرها في ذرائب المواشى غير الحلوب .

(٥) أن يحاط موقع السوق بسور متين من المبانى ؛ لطوب الأحمر أو الدبش أو الخرسانة أو الحديد أو أى مادة أخرى بمائة سواء كانت مصمتة أو على هيئة درابزين بارتفاع مترين على الأقل ويمنع مرور الأفراد أو الحيوانات منه ويجب فصل قسم بيع المواشى -سور ينفشاً من المواد المذكورة في هذا البند مع عمل مدخل خاص لهذا القسم .

(٦) أن تقام مظلة لراحة الزوار بكل قسم من أقسام السوق ولا يجوز استعمالها لمزاولة أية عمليات تجارية تحتها وتنفاً من الخرسانة المسلحة أو المبانى بالطوب الأحمر أو الدبش أو الحديد أو الخشب أو أى مادة أخرى بمائلة وتكون أسقفها مائلة أو على هيئة جالون وبطول ١٥ متراً بعرض ثمانية أمتار وألا يقل ارتفاع السقف عند نقطة ارتكازه عن أربعة أمتار وإذا أنشئت المظلة من الخشب فيجب أن تكون بمسدة عن الأسوار الخارجية وأقرب ما يكون إلى وسط السوق .

(٧) أن يزود السوق بمورد مائي وطريقة صرفه أياً كان عدد العمال .

(٨) أن يقام حوض لشرب الزواد من المباني بالطوب الأحمر أو الخرسانة والمونة المائية ويبيض بمونة الاسمنت والرمل الأملس السميكة من الداخل والخارج مع استدارة الزوايا والتقابلات وبطول لا يقل عن ثلاثة أمتار على أن يزود بطابق ذي طبة من النحاس للتصريف ويجوز أن يكون هذا الحوض من الزهر المطلي بالصينى أو أى معدن آخر غير قابل للصدأ يركب عليه عدد من الحنفيات للشرب يتناسب مع عدد المترددين وبشرط ألا يقل عن أربعة حنفيات .

ويعمل أمام هذا الحوض تبليطة مرتفعة عن منسوب الأرضية بحوالى ١٥ سم وبعرض لا يقل عن متر وبطول يزيد بمقدار متر عن طول الحوض من كل الجهات .

وتعمل هذه التبليطة بميل نحو الحوض وتزود في نهاية الميل بمجرى مكشوفة تصرف إلى غرفة ترسيب قبل الصرف النهائى .

(٩) أن ينشأ حوض في قسم بيع المواشى لشرب الحيوانات بطول لا يقل عن ثلاثة أمتار من المباني بالطوب الأحمر أو الخرسانة والمونة المائية وتبيض بمونة الاسمنت والرمل الأملس السميكة من الداخل والخارج مع استدارة الزوايا والتقابلات ويركب له طابق للتصريف وحنفية بقطر لا يقل عن ثلاثة أرباع بوصة ويعمل أمام هذا الحوض تبليطة بمائلة لمنا وزده عنها بالبند السابق وبعرض لا يقل عن مترين .

وتعمل هذه التبليطة بميل نحو الحوض وتزود بمجرى مكشوفة تصرف إلى غرفة ترسيب قبل الصرف النهائى .

(١٠) أن تقام دورة مياه بالسوق تتناسب مع عدد المترددين عليه وطريقة صرف بشرط ألا تقل الأدوات الصحية بدورة مياه الرجال عن مرحاضين وحوضين و ٣ مياول وبدورة مياه السيدات منفصلة عن دورة مياه الرجال ولاكل منهما مدخله الخاص .

(١١) أن تنشأ طرقاً طولية وعرضية بالساح كاف بالجزء المخصص للسوق العام وتحدد هذه الطرق بدورة من البناء أو الخرسانة بارتفاع ١٠ سم على الأقل ولا يجوز مزاوله البيع والشراء بها .

(١٢) يحظر مزاوله عمليات البيع والشراء خار حدود السوق بالمنطقة المحيطة به .

(١٣) لا يجوز مزاوله تحضير وبيع الاطعمة والمشروبات بداخل السوق إلا داخل محال معدة لهذا الغرض تتوافر فيها الاشتراطات المقررة لكل منها وبشرط أن تقام هذه المحال في الجهة البحرية من الجزء المخصص للسوق العام وتبعد عن قسم بيع المواشى بقدر كاف وتفتح على السوق العام .

(١٤) لا يجوز مزاوله النشاط بالسوق قبل الفروق أو بعد الغروب صيفا وشتاء .

(١٥) يجب ألا يقل أنظار مواسير المياه الرئيسية لأحواض الشرب سواء كانت مخصصة للمترددين أو لشرب المواشى عن البرصتين وأن تزود بالمحابس اللازمة على أن يركب بمحس بجوار كل حوض لضمان سرعة ملئه واستعمال مياهه في حالات طوارئ الحريق .

وإذا لم يكن حوض شرب المترددين فاسعة تسمح باستيعاب كمية كبيرة من المياه فينش بجواره حوض آخر بسعة كافية من المباني بالطوب الأحمر أو الخرسانة والمونة المائية مع بياضه بمونة الاسمنت الأبيض من الداخل والخارج وتزود مواسير التغذية بمواسير بمحس يركب بجواره كإرود السوق بعدد يتراوح ما بين ٦ و ١٥ جردل حسب مساحة السوق لاستعمالها في حالات طوارئ الحريق .

(١٦) أن تصان جميع أجزاء السوق ومحتوياته من مظلات وأحواض وأسوار وخلافه كما يجب مداومة نظافة السوق تنظيفا تاما عقب كل مرة من انعقاده والتخلص من مخلفاته بطريقة صحية وآمنة توافق عليها الجهة المختصة بالترخيص .

(١٧) لا يجوز إحداث أى حفر أو برك بأرضية السوق .

(١٨) لا يجوز إلقاء نفايات للبيع داخل السوق .

مادة ٢ - يجب في الأسواق العامة الخضروات والفواكه للبيع بالجملة توافر الاشتراطات بالمجان الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة الواردة بالقرار الوزادى رقم ٤٣٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر به كما يجب تنفيذ الاشتراطات الآتية :

١ — الحصول على موافقة الجهات القائمة على أعمال تخطيط المدن والقرى والمجالس الصحية على موقع السوق .

٢ — أن يكون موقع السوق على أحد مداخل المدينة الرئيسية وبعيداً عن كتلة العمران بمسافة كافية لمنع الضوضاء الناتجة عن النشاط المـّاو به تحددها الجهة المختصة .

٣ . أن يكون الشارع الذى يقع عليه السوق بعرض لا يقل عن ٢٠ متراً .

٤ — أن يزود السوق بمدخل ومخرج على الأقل .

٥ — أن يكون للسوق واجهتان على الأقل إحداها على الشارع الرئيسى والآخر على شارع جانبي أو خاص لخدمة السوق لا يقل عرضه عن عشرة أمتار .

٦ — أن يزود السوق بمورد مائى وطريقة صرف أيا كان عدد العمال .

٧ — ألا يقل الارتفاع الداخلى لحوائط المحال بالسوق عن خمسة أمتار .

٨ — أن تخصص أماكن لانتظار وسائل النقل المختلفة بداخل السوق .

٩ — أن تقام دورات المياه تشمل الدورة الواحدة حوض ومرحاض ومبولة على أساس تخصيص دورة لكل عشرة دكاكين أو أقل وتخصص منها دورة مياه للسيدات تشمل على حوض ومرحاضين بحيث تكون منفصلة عن دورات مياه الرجال ولها مدخل خاص وتوزع دورات المياه بالسوق توزيعاً صحيحاً حسب احتياج كل منطقة به .

١٠ — أن تزود المحال الموجودة بالسوق على فتحات للتروية خلاف الباب .

١١ — أن تكون الطرقات والممرات باتساع كاف ومرصوفة أو مبلطة بحيث تتحمل كلفة الأتقال المقررة فرها .

١٢ — أن تصان جميع أجزاء السوق ويراعى نظافته ونظامه والتخلص من المخلفات أولاً بأول بطريقة صحية توافق عليها الجهة المختصة .

١٣ — يسمح فى السوق بإقامة مقهى ومطعم أو أكثر بشرط تنفيذ أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة والقرارات المنفذة له وكذلك يسمح بإقامة مطبخ

أو أكثر وثلاجات لتسوية الموز على أن تتوافر بها الاشتراطات المقررة بالاشتراطات المقررة لكل ، كما يجوز إيجاد أكشاك لبيع السجائر من مواد غير قابلة للاحتراق .

١٤ - لا يجوز مزاولة نشاط البيع بالتجزئة أو الباعة الجائلين داخل السوق .

١٥ - لا يجوز إشعال نيران أو ثقب بجميع أجزاء السوق إلا في الأماكن المخصصة والمعدة لذلك كالتفهي واطبخ وتسوية الموز بغير الطريقة التي يدخل فيها استعمال غاز الاستيلين .

١٦ - لا يجوز إحداث أي حفر أو برك بأرضية السوق .

١٧ - أن يزود السوق بالعدد الذي ترى الجهة المختصة بالترخيص لزمه من أجهزة وأدوات إطفاء الحريق الآتية :

جهاز مائي سعة ١٠ لتر .

جهاز رغوي سعة ١٠ لتر .

جهاز إطفاء حريق كهرباء .

حنفية حريق وبجوارها دولاب يدهن باللاكيه باللون الاحمر وتكتب عليه كلمة حريق يوضع به عدد ٢ خرطوم كامل بالاكورات والبزاز من الطراز المستعمل بفرقة المطافى الحكومية .

مادة ٣ - يلغى القراران رقم ٥ لسنة ١٩٥٥ و ١٣٢٤ لسنة ١٩٦١ المشار إليهما .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعدل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢١ ذي الحجة سنة ١٣٨٥ (١٢ أبريل سنة ١٩٦٦) .

وزارة الخزانة

قرار (١) ٧٩ لسنة ١٩٦٦

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣

وزير الخزانة

بعد الاطلاع على قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ؛

وعلى قرار وزير الخزانة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بلائحة الإفراج عن البضائع المستوردة أو المصدرة برسم وزارات الحكومة ومصالحها والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها ؛

وعلى قرار وزير الخزانة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه ؛

قرر :

مادة ١ — تضاف مادة جديدة برقم ١١ (مكرر) إلى "قرار الوزارى رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقرار الوزارى رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ بالنص الآتى :

« تقبل البيانات الموضحة بالمستندات والدواتير الخاصة بالبضائع المصدرة برسم وزارات الحكومة ومصالحها والمؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها وكذلك دور الصحف المملوكة للاتحاد الاشتراكي العربى ، ومدير الجمرى المخصص السماح بتصدير هذه البضائع دون معاينتها ،

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى غرة ربيع الآخر سنة ١٣٨٦ (١٩ يولييه سنة ١٩٦٦)

قرار وزارى ٨١ لسنة ١٩٦٦ .

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ المعدل

بالقرار ٢٣ لسنة ١٩٦٦ بتحديد نطاق الدوائر الجمركية

وزير الخزانة

بعد الاطلاع على المادة ٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦١ الصادر فى ١١ من أغسطس ١٩٦٦ .

وعلى قرار وزير الخزانة رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ بتحديد الدوائر الجوية ؛

وبناء على اقتراح مصلحة الجمارك لتحديد الدائرة الجوية بميناء القاهرة الجوي ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة (٢) من المادة ٣ من قرار وزير الخزانة رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل للقرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه النص الآتي :

« (٢) المنطقة المحددة بالأسوار بميناء القاهرة الجوي لتأمين سلامة الطيران ويدخل في نطاقها الأماكن الآتية :

(أولاً) صالات الوارد والصادر للركاب .

(ثانياً) قسم البضائع .

(ثالثاً) دائرة المرور المباشر (الترانسيت) طبقاً للتحديد الوارد بقرار وزيرى الحرية والصحة رقم ١٦٣ لسنة ١٩٦٥ .

(رابعاً) الترماك وهو المكان المخصص لركب طائرات النقل الجوي المدني وتفريرها وشحنها وتموينها وصيانتها ومبيتها .

(خامساً) بمرات إقلاع ومبوط الطائرات والدروب المخصصة لحركة الطائرات على الأرض بين الترماك وعمرات المبوط والإقلاع .

(سادساً) جميع المنشآت والمعدات التي تقع داخل الأسوار المشار إليها بهاليه ،

مادة ٢ - على مصلحة الجمارك اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٦ ربيع الآخر سنة ١٣٨٦ (٢٤ يولييه سنة ١٩٦٦)

وزارة الخزانة

قرار وزارى (١) ٨٤ لسنة ١٩٦٦

وزير الخزانة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٣٨ لسنة ١٩٦١ وقرار الوزارى رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٤ ،
بإنشاء واحدة تشكيل وتعديل اختصاص لجان طعن بمصلحة الضرائب ؛
وعلى قراره مدير عام مصلحة الضرائب الصادر تباعا فى هذا الشأن ؛
وعلى مذكرة السيد وكيل الوزارة لشئون الضرائب المؤرخة ١٩٦٦/٧/١٧ ؛

قرر :

مادة ١ - تنفأ تسع لجان طعن ضرائب جديدة بالقاهرة وطبعا والزقازيق تشكل ويحدد اختصاصها ومواعيد جلساتها ومقارها على الوجه الآتى :

١ - لجنة طعن ضرائب القاهرة الرابعة عشرة :

السيد / أحمد السيد اسماعيل	رئيسا
السيد / نور الدين عبد البارى	عضوا
السيد / أحمد محمد الجبالى	

وتختص بنظر طعون عمولى مآهورية طرائب طابدين أول - المحالة من المأمورية ابتداء من ١٩٦٦/١/١ وما يستجد بعد هذا التاريخ ، وتعقد جلساتها فى أيام الأحد والثلاثاء والخميس من كل أسبوع ويكون مقرها مبنى المصلحة (مجمع الفلكى) .

(١) نشر بאתبع المصرية العدد ٦٢ الصادر فى ١٥ من أغسطس ١٩٦٦ .

٢ - لجنة طمن ضرائب القاهرة الخامسة عشر :

السيد / عبد الحاق خشبة	رئيسا
السيد / محمود صلاح الدين حلمي	عضوا
السيد / علي غازي علي	د

وتختص بنظر طعون بمولى مأمورية ضرائب الجالية وتنفذ جلساتها أيام السبت والإثنين والأربعاء من كل أسبوع ويكون مقرها مبنى مصلحة (مجمع القلبي) .

٣ - لجنة طمن ضرائب القاهرة السادسة عشر :

السيد / عدلي باسيلي	رئيسا
السيد / عبد الوهاب الأخضر	عضوا
السيد / عبد الحكيم منصور	د

وتختص بنظر طعون بمولى مأمورية ضرائب حلوان . وتنفذ جلساتها أيام الأحد والثلاثاء والخميس من كل أسبوع ويكون مقرها بالمبنى ١٨ شارع البورصة بالقاهرة .

٤ - لجنة طمن ضرائب القاهرة السابعة عشر :

السيد / مصطفى كامل آدم	رئيسا
السيد / أحمد صبيح طه	عضوا
السيد / ابراهيم ابراهيم رمضان	د

وتختص بنظر طعون بمولى مأمورية ضرائب الدقي وممولى شياخة الزمالك البحرية من مأمورية ضرائب قصر النيل ، وتنفذ جلساتها في أيام السبت والإثنين والأربعاء من كل أسبوع ويكون مقرها بالمبنى ١٨ شارع البورصة بالقاهرة .

٥ - لجنة طمن ضرائب القاهرة الثامنة عشر :

السيد / محمود شظوري صابر	رئيسا
السيد / محمد كمال عبد الهادي عثمان	عضوا
السيد / أحمد محمد زعدي	

وتختص بنظر طعون مولى قسم الظاهر من مأمورية ضرائب الوايل و طعون مولى مأمورية ضرائب مصر الجديدة عدا قسم مصر الجديدة .

وتعقد جلساتها في أيام الأحد والثلاثاء والخميس من كل أسبوع ، ويكون مقرها بمبنى المصلحة (مجمع الفلكي) .

٦ - لجنة طعن ضرائب القاهرة التاسعة عشر :

السيد / محي الدين حسن هلال	رئيسا
السيد / طه حسين عبد الجليل	عضوا
السيد / محمود إبراهيم بدوى	عضوا

وتختص بنظر طعون مولى قسم الساحل منطقة ثانية من مأمورية ضرائب شبرا ومولى مأمورية ضرائب روض الفرج عدا مولى قسم روض الفرج .

وتعقد جلساتها في أيام السبت والإثنين والأربعاء من كل أسبوع ، ويكون مقرها بمبنى المصلحة (مجمع الفلكي) .

٧ - لجنة طعن ضرائب القاهرة العشرين :

السيد / محمد خليل القباني	رئيسا
السيد / محمد نعيم يسرى	عضوا
السيد / ضياء الدين قنديل	

وتختص بنظر طعون مولى مأمورية ضرائب الأوبكية وشباخة قنطرة الدكة من مأمورية الوايل .

وتعقد جلساتها في أيام الأحد والثلاثاء والخميس من كل أسبوع ، ويكون مقرها بمبنى المصلحة (مجمع الفلكي) .

٨ - لجنة طعن ضرائب الزقازيق الثانية :

السيد / أحمد محمد صادق القاضي	رئيسا
-------------------------------	-------

السيد / عبد العزيز محمد أحمد قطب

السيد / محمد الصمحات

عضوا

عضوا

وتختص بنظر طعون بمولى مأمورية ضرائب قافوس وشياخات النظام وأبي حماد ودير
نجم من مأمورية ضرائب الزقازيق .

وتعقد جلساتها في أيام الأحد والثلاثاء والخميس من كل أسبوع ، ويكون مقرها بمبنى
مأمورية ضرائب الزقازيق .

٩ - لجنة طعن ضرائب طنطا الرابعة :

السيد / محمد الجلفاوى

السيد / محمود الملاح

السيد / محمد عبد الرازق

رئيسا

عضوا

»

وتختص بنظر طعون بمولى مأمورية ضرائب منوف ودسوق وكفر الزيات .

وتعقد جلساتها في أيام الأحد والثلاثاء والخميس من كل أسبوع ، ويكون مقرها بمبنى
مأمورية ضرائب طنطا .

مادة ٢ - تبنى ضرائب أسبوط الأولى ويورع اختصاصها على لجنة طعن ضرائب
أسبوط الثانية والثالثة على أن تختص لجنة طعن أسبوط الثانية بنظر طعون بمولى مأمورية
ضرائب الأقصر بالإضافة إلى اختصاصها الحال وتختص لجنة طعن أسبوط الثالثة بنظر طعون
مولى مأموريتي ضرائب أسبوط وأسوان بالإضافة إلى اختصاصها الحال . على أن تسمى هذه
اللجنة بلجنة طعن ضرائب أسبوط الأولى .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٦٦ .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٨ ربيع الآخر ١٣٧٦ (٢٦ يولية سنة ١٩٦٦) .

وزارة الخزانة

قرار وزارى (١) ٨٤ لسنة ١٩٦٦

إنشاء ٩ لجان طعن جديدة بالقاهرة وطنطا والزقازيق

وزير الخزانة

بعد الاطلاع على القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرارات مدير عام مصلحة الضرائب الصادرة ببيعاً فى هذا الشأن ؛

وعلى مذكرة السيد وكيل الوزارة لشئون الضرائب المؤرخة ١٧ يولييه سنة ١٩٦٦ ؛

فـرر :

أولاً - تنفياً تسع لجان طعن ضرائب جديدة بالقاهرة وطنطا والزقازيق وتشكل وبمحدده اختصاصها ومواعيد جلساتها ومقارها على الوجه الآتى :

١ - لجنة طعن ضرائب القاهرة الرابعة عشر :

السيد / أحمد السيد اسماعيل	رئيساً
السيد / نور الدين عبد البارى	عضواً
السيد / أحمد محمد الجبالى	عضواً

وتختص بنظر طعون بمول مأمورية ضرائب عابدين أول - المحلة من الأمورية ابتداء أول يناير سنة ١٩٦٦ وما يستجد بعد هذا التاريخ - وتنفذ جلساتها فى أيام الأحد والثلاثاء والخميس من كل أسبوع ، ويكون مقرها مبنى المصلحة (مجمع الفيلكى) .

٢ - لجنة طعن ضرائب القاهرة الخامسة عشر :

السيد / عبد الحائق خنبل	رئيساً
-------------------------	--------

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٩ الصادر فى ٨ من سبتمبر ١٩٦٦ .

السيد / محمود صلاح الدين حلى عضواً

السيد / علي غازي علي عضواً

وتختص بنظر طعون بمولى مأمورية ضرائب الجالية ، وتعقد جلساتها في أيام السبت والاثنين والأربعاء من كل أسبوع ويكون مقرها مبنى المصلحة (مجمع الفلسكي) .

٣ - لجنة طعن ضرائب القاهرة السادسة عشر :

السيد / هادي باسيلي رئيساً

السيد عبد الوهاب الأخضر عضواً

السيد / عبد الحكيم منصور عضواً

وتختص بنظر طعون بمولى مأمورية ضرائب حلوان ، وتعقد جلساتها في أيام الأحد والثلاثاء والخميس من كل أسبوع ، ويكون مقرها بالمبنى رقم ١٨ شارع البورصة بالقاهرة .

٤ - لجنة طعن ضرائب القاهرة السابعة عشر :

السيد / مصطفى كامل آدم رئيساً

السيد / أحمد صليح طه عضواً

السيد / إبراهيم إبراهيم رمضان عضواً

وتختص بنظر طعون بمولى مأمورية ضرائب الدقي وبمولى شياخة الزمالك البحرية من مأمورية ضرائب قصر النيل ، وتعقد جلساتها في أيام السبت والاثنين والأربعاء من كل أسبوع ، ويكون مقرها بالمبنى رقم ١٨ شارع البورصة بالقاهرة .

٥ - لجنة طعن ضرائب القاهرة الثامنة عشر :

السيد / محمد شطوري صابر رئيساً

السيد / محمد كمال عبد الهادي عثمان عضواً

السيد / أحمد محمد زهدي عضواً

وتختص بنظر طعون بمولى قسم الظاهر من مأمورية ضرائب لوابلي وطعون بمولى مأمورية

ضرائب مصر الجديدة عدا قسم مصر الجديدة ، وتعقد جلساتها في أيام الأحد والثلاثاء من كل أسبوع ويكون مقرها بمبنى المصلحة (مجمع القلبي) .

٦ - لجنة طعن ضرائب القاهرة التاسعة عشر :

السيد / محي الدين حسن هلال	رئيساً
السيد / طامت حسين عبد الجليل	عضواً
السيد / محمود إبراهيم بدوي	عضواً

وتختص بنظر طعون مولى قسم الساحل بمنطقة ثانية من مأمورية ضرائب شبرا ومولى مأمورية ضرائب روض الفرج عدا مولى قسم روض الفرج ، وتعقد جلساتها في أيام السبت والإثنين والأربعاء من كل أسبوع ، ويكون مقرها بمبنى المصلحة (مجمع القلبي) .

٧ - لجنة طعن القاهرة العشرين :

السيد / محمد خليل القباني	رئيساً
السيد / محمد نعيم يسرى على	عضواً
السيد / ضياء الدين قنديل	عضواً

وتختص بنظر طعون مولى مأمورية ضرائب الادبكية وشياخة لقطرة الدكة من مأمورية التوفيقية وقسم باب الدعيرة من مأمورية الوايل ، وتعقد جلساتها في أيام الأحد والثلاثاء والخميس من كل أسبوع ، ويكون مقرها بمبنى المصلحة (مجمع القلبي) .

(٨) لجنة طعن ضرائب الزقازيق الثانية :

السيد / أحمد محمد صادق القاضى	رئيساً
السيد / عبد العزيز محمد أحمد قطب	عضواً
السيد / محمد الشحات	عضواً

وتختص بنظر طعون مولى مأمورية ضرائب قاقوس وشياخات النظام وأبي حماد ودير نجم من مأمورية ضرائب الزقازيق ، وتعقد جلساتها في أيام الأحد والثلاثاء والخميس من كل أسبوع ، ويكون مقرها بمبنى مأمورية ضرائب الزقازيق .

(٩) لجنة طعن ضرائب طنطا الرابعة .

السيد/ محسن الحلقاوى	رئيساً
السيد/ محمود الملاح	عضوا
السيد/ محمد عبد الرازق	عضوا

وتختص بنظر طعون ممولى مأمورية ضرائب منوف ودسوق وكفر الزيات ولتعد جلساتها في أيام الاحد والثلاثاء والخميس من كل أسبوع ، ويكون مقرها بمبنى مأمورية الضرائب طنطا .

ثانياً - تافى لجنة طعن ضرائب أسبوط الاول وبوزع اختصاصها على لجنتى طعن ضرائب أسبوط الثانية والثالثة على أن تختص لجنة طعن أسبوط الثانية بنظر طعن مولى مأمورية ضرائب الأقصر بالإضافة إلى اختصاصها الحال وتختص لجنة طعن أسبوط الثالثة بنظر طعون مولى مأموريتى ضرائب أسبوط وأسوان بالإضافة إلى اختصاصها الحال ، وعلى أن تسمى هذه اللجنة «لجنة طعن ضرائب أسبوط الاولى» .

ثالثاً - يعمل بهذا القرار اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٦٦ .

رابعاً - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ٩

تحريراً في ٨ ربيع الآخر سنة ٢٤٨٦ ٢٦ يولييه سنة ١٩٦٦ .

الجريدة المحترقة

الأول : ١٩٢١ - ١٩٣٠ ثمنه ٥٠ قرشاً
 الثاني : ١٩٣١ - ١٩٤٠ ثمنه ٢٥ قرشاً
 الثالث : ١٩٤١ - ١٩٥٠ ثمنه ٥٠ قرشاً
 لكل من المدنى ، والمرافعات ، والعقوبات ، وتحقيق الجنايات
 أجرة البريد ١٠ قروش ، وتطلب من دار النقاة ، ١٠ ش زميس بالقاهرة

بيان

أولاً - الوصائف الخاصة بتحرير المجلة أو إدارتها ، توجه إلى : مجلة المحاماة ، بدار نقابة
 المحامين ٥١ ش زميس بالقاهرة

ثانياً - الاشتراكات :

انقر المحامين
 للمحامين تحت التمرين
 لطلبة كلية الحقوق
 : ٢٠٠ قرش
 : ٢٥ قرشاً
 : ٥٠ قرشاً

ثالثاً - ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ - السنوات الحادية والأربعون إلى السادسة والأربعون : ٢٠ قرشاً
 ٢ - السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين : ١٥ قرشاً
 ٣ - السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها : ٥ قروش

التلفونات

٥٠٦٤٩٠٤٥٥٨٥٠٨٣٥

به والنادى

المحاميين

٥٠٨٣٥	بمكتبة التقص والاشتراك	٩٠٤٨٤٩٠٩٠٨٨٤٢	مرة
٨١٤٥١٣	بمكتبة الجيزة الكلية	٨٠٣١٩٨	ندوة
٧١٨٥١	بمكتبة الجلاء	٩١٩٢٦٥	بمكتبة عابدين
٢٥٨٦٥	بمكتبة السيدة	٤٦٩٤٣	بمكتبة زميس
٢٥٩٧٦	بمكتبة التحرير	٨١٤٥٦٩	بمكتبة امبابه
٤١٢٢٧	بمكتبة الاحوال الشخصية	٨٦٠٥٨٣	بمكتبة الجديدة
		٣٨٢٨٤	بمكتبة حلوان

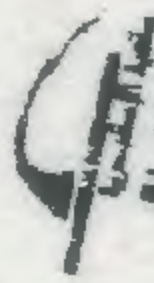
مطابع

الدار البيضاء

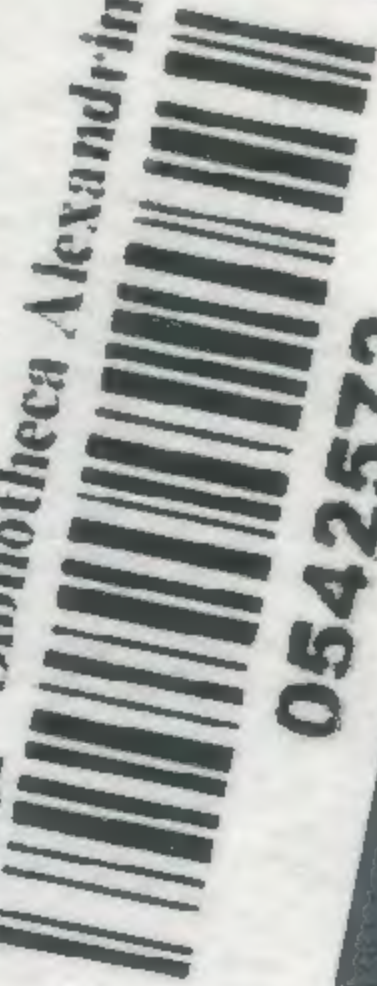
للطباعة والصناعة والنشر

الحاج أحمد محمد الأبييض

١٨ ش مستشفى الدمرداش هـ ٨٢٨٣٥١



Bibliotheca Alexandrina



0542572